

الفتوحات الإلهية

بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية

تأليف
الإمام سليمان بن عمر البجلي السافعي
الشهير بالجليل
المتوفى سنة ١٢٠٤هـ

ضبطه ومصححه وخرج آياته
إبراهيم شمس الدين

الجزء الثاني

المحتوى

من أول سورة النساء - إلى آخر سورة الأنعام

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Copyright ©
All rights reserved

Exclusive rights by DAR al-KOTOB al-ILMIYAH Beirut - Lebanon. No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

الطبعة الأولى

١٤١٦هـ - ١٩٩٦م

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

العنوان : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
تلفون وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٢٥ - ٦٠٢١٢٣ (١ ٩٦١)
صندوق بريد : ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH
Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floore.

Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98

P.O.Box : 11-9424 Beirut - Lebanon

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مائة وخمسة وستة أو سبع وسبعون آية

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ أي أهل مكة ﴿اتَّقُوا رَبَّكُمْ﴾ أي عقابه بأن تطيعوه ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ آدم ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ حواء بالمد من ضلع من أضلاعه اليسرى ﴿وَبَنَى﴾ فرق ونشر ﴿مِنْهُمَا﴾ من آدم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ خطاب يعم حكمه المكلفين عند النزول، ومن سينتظم في سلوكهم من الموجودين والحادثين بعد ذلك إلى يوم القيامة عند انتظامهم فيه، لكن لا بطريق الحقيقة، فإن خطاب المشافهة لا يتناول القاصرين عن درجة التكليف إلا عند الحنابلة، بل إما بطريق تغليب الفريق الأول على الآخرين، وإما بطريق تعميم حكمه لها بدليل خارجي فإن الإجماع منعقد على أن آخر الأمة مكلف بما كلف به أولها، كما ينبيء عنه قوله عليه السلام: «الحلال ما جرى على لساني إلى يوم القيامة»، وقد فصل في موضعه ولفظه يشمل الذكور والإناث حقيقة للإناث؛ وأما صيغة جمع المذكور في قوله: ﴿اتَّقُوا رَبَّكُمْ﴾ فواردة على طريقة التغليب لعدم تناولها حقيقة للإناث عند غير الحنابلة اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ فإن خلقه تعالى لهم على هذا النمط البديع من أقوى الدواعي إلى الاتقاء من موجبات نعمته، ومن أتم الزواجر عن كفران نعمته، وذلك لأنه ينبئ عن قدرة شاملة لجميع المقدورات التي من جملتها عقابهم، وعن نعمة كاملة لا يقادر قدرها، وقوله: ﴿مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ هذا أيضاً من موجبات الاحتراز عن الإخلال بمراعاة ما بينها من حقوق الأخوة اهـ أبو السعود.

فقوله: ﴿اتَّقُوا رَبَّكُمْ﴾ أي حقه وحق بعضكم على بعض، وقوله: ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ استدعاء للتقوى الأولى، وقوله: ﴿مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ استدعاء للتقوى الثانية، ومن في قوله من نفس واحدة لا ابتداء الغاية، وكذا في قوله: ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ اهـ. من السمين.

وقوله: ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ وخلقها منه لم يكن بتوليد كخلق الأولاد من الآباء فلا يلزم منه ثبوت حكم البنتية والأختية فيها، فلا يرد أن يقال إذا كانت مخلوقة من آدم ونحن مخلوقون منه أيضاً تكون نسبتها إليه نسبة الولد، فتكون أختاً لنا لا أمّاً وقد أشار المصنف إلى ذلك في التقرير اهـ كرخي.

واختلف في أي وقت خلقت حواء، فقال كعب الأحبار، ووهب، وابن إسحاق: خلقت قبل دخول الجنة. وقال ابن مسعود وابن عباس: إنما خلقت في الجنة بعد دخوله إياها اهـ خازن.

وحواء ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ﴾ كثيرة ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ﴾ فيه إدغام التاء في الأصل في السين وفي قراءة بالتخفيف بحذفها أي تساءلون ﴿بِهِ﴾ فيما بينكم حيث يقول بعضهم لبعض أسألك بالله وأنشدك بالله ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ﴾ أن تقطعوها وفي قراءة بالجر عطفاً على الضمير في به وكانوا يتناشدون بالرحم ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ حافظاً لأعمالكم فمجازيكم بها أي لم يزل متصفاً

قوله: (كثيرة) أي في الآية اكتفاء. قوله: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ تكرير الأمر لأجل بعض آخر من موجبات الامتثال، لأن سؤال بعضهم لبعض بالله يقتضي الاتقاء من مخالفة أوامره ونواهيه اهـ أبو السعود. قوله: ﴿الَّذِينَ تَسَاءَلُونَ بِهِ﴾ أي تحالفون به، وقيل تعظمونه اهـ سمين.

قوله: (فيه إدغام التاء في الأصل في السين) أي التاء الثانية بعد إبدالها سيناً فراراً من تكرير المثل، وسوغ الإدغام تقارب التاء والسين إذ هما من طرف اللسان، ولأن التاء تشبه السين في الهمس والانفتاح وغيرهما اهـ كرخي. قوله: (بحذفها) أي الثانية لأنها التي أدغمت في السين على القراءة الأخرى. قوله: (وأنشدك بالله) أي أقسم وأحلف عليك به. وفي المصباح: ونشدتك الله، وبالله أنشدك من باب نصر ذكرتك به واستعطفتك أو سألتك به مقسماً عليك اهـ.

قوله: ﴿الْأَرْحَامُ﴾ على حذف المضاف، كما أشار له بقوله: أن تقطعوها أي واتقوا قطع مودة الأرحام، فإن قطع الرحم أكبر الكبائر، وصلة الأرحام باب لكل خير فتزيد في العمر وتبارك في الرزق وقطعها سبب لكل شر، ولذلك وصل تقوى الرحم بتقوى الله. وصلة الرحم تختلف باختلاف الناس، فتارة يكون عادته مع رحمة الصلة بالإحسان وتارة بالخدمة وقضاء الحاجة، وتارة بالمكانة، وتارة بحسن العبارة وغير ذلك ولا فرق في الرحم أي القريب بين الوارث وغيره كالأخالة والخال والعمة وبناتها والأم والجد والجددة. قوله: (وفي قراءة بالجر) أي لحمزة يقرأ تساءلون بالتخفيف لا غيره، فجواز الأمرين أي التخفيف والتشديد إنما هو قراءة نصب الأرحام اهـ. قوله: (يتناشدون بالرحم) فيقول البعض منهم للآخر أنشدك بالله وبالرحم اهـ شيخنا.

والرحم: القرابة وإنما استعير اسم الرحم للقرابة لأن الأقارب يتراحمون ويعطف بعضهم على بعض وفي الآية دليل على تعظيم حق الرحم والنهي عن قطعها، ويدل على ذلك أيضاً الأحاديث الواردة في ذلك. روى الشيخان عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «الرحم معلقة بالعرش تقول من وصلني وصله الله ومن قطعني قطعه الله» وعن الحسن قال: «من سأل الله فاعطه ومن سأل الله بالرحم فاعطه» اهـ خازن.

قوله: ﴿رَقِيبًا﴾ من رقب يرقب من باب دخل إذ أحد الأمر يريد تحقيقه، والمراد لازمه وهو الحظ كما قال الشارح. وفي الخازن: والرقيب في صفة الله تعالى هو الذي يغفل عما خلق فيلحقه نقص ويدخل عليه خلل، وقيل: هو الحافظ الذي لا يغيب عنه شيء من أمر خلقه فيبكن بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ إنه يعلم السر وأخفى، وإذا كان كذلك فهو جدير بأن يخاف ويتقى اهـ.

قوله: (أي لم يزل متصفاً بذلك) نبه به على أن كان قد استعملت هنا في الدوام لقيام الدليل القاطع على ذلك اهـ كرخي.

بذلك ونزل في يتيم طلب من وليه ماله فمنعه ﴿وَأَتُوا الْيَتَامَى الصَّغَارِ الْأُلَى لَا أَبَ لَهُمْ﴾ آمُولَهُمْ إِذَا بَلَّغُوا ﴿وَلَا تَبَدَّلُوا الْخَيْرَ الْحَرَامَ﴾ بِالطَّيِّبِ الْحَلَالِ أَي تَأْخُذُوهُ بِدَلِهِ كَمَا تَفْعَلُونَ مِنْ أَخْذِ الْجَيِّدِ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ وَجَعَلَ الرَّدِيءَ مِنْ مَالِكُمْ مَكَانَهُ ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ﴾ مضمومة ﴿لِأَنَّهُمْ أَمْوَالُكُمْ إِنَّهُ﴾ أَي

قوله: (طلب من وليه) وكان الولي عمّاً له. وقوله فمنعه أي وترافعوا إلى النبي ﷺ فنزلت: فلما سمعها العم قال: أطعنا الله وأطعنا الرسول نعوذ بالله من الحوب الكبير. ودفع المال لليتم فأنفقه في سبيل الله، خازن.

قوله: ﴿وَأَتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ﴾ شروع في موارد الاتقاء ومظانه، وتقديم ما يتعلق باليتامى لإظهار كمال العناية بأمرهم وملاستهم للأرحام والخطاب للأولياء والأوصياء وقلم تفوض الوصاية إلى الأجانب. واليتيم من مات أبوه من اليتم وهو الانفراد ومنه الدرة اليتيمة أي المنفردة أي التي لا نظير لها، والاشتقاق يقتضي صحة إطلاقه على الكبار أيضاً واختصاصه بالصغار مبني على العرف، وأما قوله ﷺ «لا يتم بعد الحلم» فتعليم للشريعة لا تعيين لمعنى اللفظ أي لا يجري على اليتيم بعده حكم الآيتام اهـ أبو السعود.

وفي المصباح: يتم يتيم من باب تعب وضرب يتماً بضم الياء وفتحها لكن اليتم في الناس من قبل الأب فيقال صغير يتيم والجمع أيتام ويتامى وصغيرة يتيمة والجمع يتامى، وفي غير الناس من قبل الأب وأيتمت المرأة أيتاماً فهي مؤتم صار أولادها يتامى، فإن مات الأبوان فالصغير لطيم، وإن ماتت الأم فقط فهو عجمي اهـ

وعبارة الخازن والخطاب للأولياء والأوصياء واسم اليتيم يقع على الصغير والكبير لغة لبقاء معنى الانفراد عن الآباء، ولكنه في العرف اختص بمن لم يبلغ مبلغ الرجال، سماهم يتامى بعد البلوغ جرياً على مقتضى اللغة أو لقرب عهدهم باليتيم، وقيل: المراد باليتامى الصغار اهـ. وهذا الثاني هو الذي درج عليه الشارح.

قوله: (الألى لا أب لهم) تفسير لليتامى. والألى بضم الهمزة اسم موصول جمع الذي ويجمع أيضاً على الذين والتعبير به أوضح اهـ كرخي.

قوله: ﴿وَلَا تَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ﴾ الخبيث هو مال اليتيم، وإن كان جيداً فهو خبيث لكونه حراماً وقوله: ﴿بِالطَّيِّبِ﴾ وهو مال الولي فهو طيب لكونه حلالاً، وإن كان رديئاً، فالباء داخلة على المتروك. قال سعيد بن المسيب، والنخعي، والزهري، والسدي: كان أولياء اليتامى يأخذون الجيد من مال اليتيم ويجعلون مكانه الرديء فربما كان أحدهم يأخذ الشاة السمينة ويجعل مكانها الهزيلة، ويأخذ الدرهم الجيد ويجعل مكانه الزيف، ويقول شاة بشاة ودرهم بدرهم، فذلك تبديلهم الذي نهوا عنه اهـ خازن.

قوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ﴾ الخ نهى عن منكر آخر كانوا يفعلونه بأموال اليتامى اهـ أبو السعود.

قوله: (مضمومة) ﴿إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ بلا تمييز بينهما، فإلى متعلقة بمحذوف هو في موضع الحال،

أكلها ﴿كَانَ حَوْبًا﴾ ذنباً ﴿كَبِيرًا﴾ عظيماً. ولما لُزِلَتْ تخرجوا من ولاية اليتامى وكان فيهم من تحته العشر أو الثمان من الأزواج فلا يعدل بينهم فنزل ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا﴾ تعدلوا ﴿فِي الْيَتَامَى﴾

وخص النهي بالمضوم، وإن كان أكل مال اليتيم حراماً وإن يضم إلى مال الوصي، لأن أكل ماله مع الاستغناء عنه أقبح، فلذلك خص النهي به أو لأنهم كانوا يأكلونه مع الاستغناء عنه، فجاء النهي على ما وقع منهم، فالقيد للتشنيع، وإذا كان التقيد لهذا الغرض لم يلزم القائل بمفهوم المخالفة، جوز أكل أموالهم وأخذها اهـ كرخي.

قوله: ﴿إِنَّهُ كَانَ حَوْبًا﴾ في الهاء ثلاثة أوجه، أحدها: أنها تعود على الأكل المفهوم من لا تأكلوا. الثاني: أنها تعود على التبديل المفهوم من لا تبدلوا. الثالث: أنها تعود عليهما ذهاباً بها مذهب اسم لاسم الإشارة نحو: عوان بين التبديل والأول أولى لأنه أقرب مذكور. وقرأ الجمهور حوباً بضم الحاء، والحسن بفتحها، وقرأ بعضهم حاباً بالالف وهي لغات ثلاث في المصدر والفتح لغة تميم اهـ سمين وفعله من باب قال.

وفي المصباح: حاب حوباً من باب قال إذا اكتسب الإثم وبضم الحاء أيضاً اهـ.

وكسرت الهمزة من إنه لأن المراد تعليل النهي المستأنف وتحريمه عليهم محله فيما زاد على قدر الأقل من أجر الولي ونفسه، كما هو الأصح عند الشافعية اهـ كرخي.

قوله: (تخرجوا من ولاية اليتامى) أي امتنعوا وطلبوا الخروج من الحرج. أي: الإثم فتفعل يأتي للسلب تقول: تخرج وتأثم وتحوب. أي طلب الخروج من الحرج والإثم والحوب، كما أن الهمزة تأتي للسلب أيضاً فيقال: أقسط إذا أزال القسط أي الجور والظلم، ولذلك جاء ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ﴾ [الجن: ١٥] الآية وجاء ﴿وَأَقْصُطْ إِنَّ اللَّهَ يَحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩] اهـ شيخنا.

وفي المصباح: قسط قسطاً من باب ضرب وقسوطاً جار وعدل أيضاً، فهو من الأضداد قاله ابن القطاع، وأقسط بالالف عدل، والاسم القسط بالكسر اهـ.

قوله: (من الأزواج) أي الزوجات. قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى﴾ الإقساط العدل، وقرئ بفتح التاء فقبل: هو من قسط أي جار ولا مزيدة كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكُمْ﴾ [الحديد: ٢٩] وقيل: هو بمعنى أقسط، فإن الزجاج حكى أن قسط يستعمل استعمال أقسط والمراد بالخوف العلم، كما في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جُنَافًا﴾ [البقرة: ١٨٢] عبر عنه بذلك إيداناً بكون المعلوم مخوفاً محذوراً، وهو شروع النهي عن منكر آخر كانوا يباشرونه متعلق بأنفس اليتامى أصالة، وبأموالهم تبعاً عقيب النهي. عما يتعلق بأموالهم خاصة، وتأخيرها عنه لقله وقع المنهي عنه بالنسب إلى الأول، وتزيله منه منزلة المركب من المفرد، وذلك أنهم كانوا يتزوجون من يحل لهم من اليتامى اللاتي يلونهن، لكن لا لرغبة فيهن، بل في مالهن ويسينون في الصحبة والمعاشرة يتربصون بهن الموت ليرثوهن، وهذا قوله الحسن. وقيل: هي اليتيمة تكون في حجر وليها، فيرغب في مالها وجمالها، ويريد أن ينكحها بأدنى من ستة نسائها، فنهوا أن ينكحوهن إلا أن يقسطنها لهن في إكمال الصداق وأمروا أن ينكحوا ما سواهن من النساء، وهذا قول الزهري رواية عن عروة، عن عائشة رضي الله عنه عنها اهـ أبو السعود.

فتخرجتم من أمرهم فخافوا أيضاً أن لا تعدلوا بين النساء إذا نكحتموهن ﴿فَأَنْكِحُوا﴾ تزوجوا ﴿مَا﴾ بمعنى من ﴿طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَتِلْكَ وَرَبِّعٌ﴾ أي اثنين اثنين وثلاثاً ثلاثاً وأربعاً أربعاً ولا

وعبارة الخازن: يعني إن خفتهم يا أولياء اليتامى ألا تعدلوا فيهن إذا نكحتموهن فانكحوا غيرهن من الغرائب عن عروة أنه سأل عائشة عن قوله عز وجل ﴿وإن خفتن ألا ينصبن في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء﴾ إلى قوله: ﴿أو ما ملكت أيمانكم﴾ قالت: يا ابن أخي هذه اليتيمة تكون في حجر وليها فيرغب في جمالها ومالها ويريد أن ينتقص صداقها فنهوا عن نكاحهن إلا أن يقسطوا في إكمال الصداق، وأمروا بالنكاح من غيرهن. قالت عائشة: فاستفتى الناس ورسول الله ﷺ بعد ذلك فأنزل الله عز وجل ﴿ويستفتونك في النساء﴾ إلى قوله ﴿وترغبون أن تنكحوهن﴾ [النساء: ١٢٧] فبين الله لهم في هذه الآية أن اليتيمة إذا كانت ذات جمال ومال رغبوا في نكاحها ولم يلحقوها بأمثالها في إكمال الصداق، وبيّن في تلك الآية أن اليتيمة إذا كانت مرغوباً عنها لقلة المال والجمال تركوها والتمسوا غيرها من النساء. قال: أي الله فكما يتركونها حين يرغبون عنها فليس لهم أن ينكحوها إذا رغبوا فيها إلا أن يقسطوا لها أو يعطوها حقها الأوفى من الصداق. وقال الحسن كان الرجل من أهل المدينة تكون عنده الأيتام، وفيهن من يحل له نكاحهن، فيتزوجها لأجل مالها وهي لا تعجبه، وإنما تزوجها كراهية أن يدخل غريب فيشاركه في مالها، ثم يسيء صحبتها ويتربص بها إلى أن تموت فيرثها، فعاب الله عليهم ذلك، وأنزل هذه الآية. وقال عكرمة في روايته عن ابن عباس: كان الرجل من قريش يتزوج العشر من النساء أو أكثر فإذا صار معدماً من مؤن نسائه مال إلى مال اليتيم الذي في حجره فأنفقه، فقيل لهم: لا تزيدوا على أربع حتى لا يحوجكم إلى أخذ أموال اليتامى، ويترخصون في النساء فيتزوجون ما شاؤوا فربما عدلوا وربما لم يعدلوا، فلما أنزل الله في أموال اليتامى قوله: ﴿وآتوا اليتامى أموالهم﴾ أنزل هذه الآية ﴿وإن خفتن ألا تقسطوا في اليتامى﴾، كأنه يقول: كما خفتن ألا تقسطوا في اليتامى، فكذلك خافوا في النساء ألا تعدلوا فيهن فلا تتزوجوا أكثر مما يمكنكم القيام بحقهن، لأن النساء في الضعف كاليتامى، وهذا قول سعيد بن جبير، وقتادة، والضحاك والسدي انتهت.

قوله: (فخافوا أيضاً) هذا هو جواب الشرط، وهو قوله: وإن خفتن. وقوله أيضاً أي كما خفتن من عدم العدل في مال اليتيم، وعلى هذا فيكون قوله: فانكحوا مرتباً على هذا المقدار اهـ شيخنا.

وفي السمين: قوله، وإن خفتن شرط، وجوابه فانكحوا ما طاب لكم، وذلك أنهم كانوا يتزوجون الثمان والعشر ولا يقومون بحقوقهن، فلما نزلت: ﴿ولا تأكلوا أموالهم﴾ أخذوا يتخرجون من ولاية اليتامى، فقيل لهم: إن خفتن من الجور في حقوق اليتامى، فخافوا أيضاً من حقوق النساء، فانكحوا هذا العدد لأن الكثرة تفضي إلى الجور ولا تنفع التوبة من ذنب مع ارتكاب مثله اهـ.

قوله: ﴿ما طاب لكم﴾ في ما هذه أوجه، أحدها: أنها بمعنى الذي، وذلك عند من يرى أن ما تكون للعاقل وهي مسألة مشهورة. قال بعضهم: وحسن وقوعها هنا أنها واقعة على النساء وهن ناقصات العقول وبعضهم يقول هي لصفات من يعقل وبعضهم يقول لنوع من يعقل كأنه قيل النوع الطيب من النساء وهي عبارات متقاربة، فلذلك لم يعدها أوجهاً. الثاني: أنها نكرة موصوفة أي انكحوا

جنساً طيباً وعدداً طيباً. الثالث: أنها مصدرية وذلك المصدر واقع اسم الفاعل إن كانت ما مفعولاً بانكحوا اهـ سمين.

قوله: ﴿من النساء﴾ بيانية وقيل تبعية والمراد بهن غير اليتامى بشهادة قرينة المقام أي من استطابنهما نفوسكم من الأجنبية وفي إشار الأمر يشكاهن على النهي عن نكاح اليتامى مع أنه المقصود بالذات مزيد لطف في استئزاهم عن ذلك، فإن النفس مجبولة على الحرص على ما منعت منه. على أن وصف النساء بالطيب على الوجه الذي أشير إليه فيه مبالغة في الاستمالة إليهن والترغيب فيهن وكان ذلك للاعتناء بصرفهم عن نكاح اليتامى وهو السر في توجيه النهي الضمني إلى النكاح المترقب اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿مثنى﴾ منصوب على الحال من ما طاب وجعله أبو البقاء حالاً من النساء وأجاز هو وابن عطية أن يكون بدلاً من ما وهذان الوجهان ضعيفان. أما الأول: فلأن المحدث عنه إنما هو الموصول وأتى بقوله من النساء كالتبيين. وأما الثاني: فلأن البدل على نية تكرار العامل، وأعلم أن هذه الألفاظ لا تباشر العامل، وأعلم أن هذه الألفاظ المعدولة فيها خلاف، وهل يجوز فيها القياس أو يقتصر فيها على السماع قولان: قول البصريين عدم القياس، وقول الكوفيين وأبي إسحاق جوازه. والمسموع من ذلك أحد عشر لفظاً أحاد وموحد، وثناء ومثنى، وثلاث ومثلث، ورباع ومربع ومخمس ومخشار ومعشر، ولم يسمع خماس ولا غيره من بقية العقد. واختلفوا أيضاً في صرفها وعدمه، فجمهور النحاة على منعه، وأجاز الفراء صرفها وإن كان المنع عنده أولى اهـ سمين.

قوله: (أي اثنين اثنين الخ) إشارة إلى أن هذه الواو في قوله مثنى وثلاث ورباع ليست للعطف، كما أوضح ذلك في الكشف، قال: فإن قلت الذي أطلق للنكاح في الجمع أن يجمع اثنتين أو ثلاثاً أو أربعاً فما معنى التكرير في مثنى وثلاث ورباع؟ قلت: الخطاب للجميع، فوجب التكرير ليصيب كل ناكح يريد الجمع ما أراد من العدد الذي أطلق له، كما تقول للجماعة اقتسموا هذا المال وهو ألف درهم درهمين، درهمين وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة. فإن قلت: فلم جاء العطف بالواو دون أو قلت كما جاء بالواو في المثال الذي حدوته لك ولو ذهبت تقول اقتسموا هذا المال درهمين درهمين أو ثلاثة ثلاثة أو أربعة أربعة أعلمت أنه لا يسوغ لهم أن يقتسموا إلا على أحد أنواع هذه القسمة وليس لهم أن يجمعوا بينها فيجعلوا بعض القسم على ثنية وبعضه على تثليث وبعضه على تربيع. وذهب معنى تجويز الجمع بين أنواع القسمة الذي دلت عليه الواو، وتحريره أن الواو دلت على إطلاق أن يأخذ الناكحون من أرادوا إنكاحه من النساء على طريق الجمع إن شاؤوا مختلفين في تلك الأعداء وإن شاؤوا متفقين فيها محظور عليهم ما وراء ذلك اهـ.

وحاصله، أنه لو كان كذلك لجاز الجمع بين تسع نسوة، ولم يقل به إلا أهل الظاهر استدلالاً بأن اثنتين وثلاثاً وأربعاً وتسعاً وهو ممنوع، لأن التسع من خصائص نبينا ﷺ ولنهيه ﷺ عن التزوج بأكثر من أربع، ولو أتى بأو لذهب إلى امتناع تجويز الاختلاف بينهم في العدد وتعين اتفاقهم فيه، لأن أو لأحد الأمرين أو الأمور لا غيره. وأما الإباحة وجواز الجمع في مثل جالس الحسن أو ابن سيرين فهو لدليل

تزيدوا على ذلك ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا﴾ فيهن بالنفقة والقسم ﴿فَوَيْدَهُ﴾ انكحوها ﴿أَوْ﴾ اقتصروا على ﴿مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ من الإماء إذ ليس لهن من الحقوق ما للزوجات ﴿ذَلِكَ﴾ أي نكاح الأربع فقط أو الواحدة أو التسري ﴿أَذَقَ﴾ أقرب إلى ﴿أَلَّا تَعْلُوا﴾ ﴿٢﴾ تجوروا ﴿وَأَتُوا﴾ أعطوا ﴿النِّسَاءَ صَدَقَتَيْنَ﴾ جمع صدقة مهورهن ﴿نَحْلَةً﴾ مصدر عطية عن طيب نفس ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ﴾

خارجي مثل أن مجالستهما خير وزيادة في الفضل وتعلم العلم اهـ كرخي.

قوله: (ولا تزيدوا على ذلك) أي الأربعة وهذا هو المقصود بالسياق، وأما إباحة الأربعة فما دونها فكان معلوماً من قبل، فالمقصود المنع والنهي عن الزيادة اهـ.
قوله: ﴿أَدْنَى﴾ (أقرب) أي نكاح الأربعة أقرب إلى عدم الجور من الثمانية والعشرة وكل من التسري ونكاح الواحدة أقرب إلى عدم الجور من الاثنين والثلاثة والأربعة وقوله إلى قدره لأن أفعل التفضيل إذا كان فعله يعدى بحرف جر تعدى هو به اهـ شيخنا.

قوله: ﴿أَلَّا تَعْلُوا﴾ العول الميل من قولهم عال الميزان عولاً إذا مال، وعال في الحكم أي جار، والمراد ههنا الميل المحظور المقابل للعدل اهـ أبو السعود.

وفي السمين: وأدنى من دنا ودنا يتعدى بإلى واللام، ومن تقول دنوت إليه وله ومنه. وقرأ الجمهور تعولوا من عال يعول إذ مال وجار، والمصدر العول والعيالة وعال الحاكم إذا جار.
قال أبو طالب في النبي ﷺ: لقد جاءكم من نفسه غير عائل.

والحاصل أن عال يكون لازماً ومتعدياً، فاللازم يكون بمعنى مال وجار، ومنه عال الميزان، وبمعنى كثرت عياله وبمعنى تفاقم الأمر والمضارع من هذا كله يعول. وعال الرجل افتقر، وعال في الأرض ذهب فيها، والمضارع من هذين يعيل والمتعدي يكون بمعنى أعيل وبمعنى مان من المؤنة، وبمعنى علت، ومنه عيل صبري، ومضارع هذا كله يعول، بمعنى أعجز، تقول: عالني الأمر أي أعجزني، ومضارع هذا يعيل، والمصدر عيل ومعيل، فقد تلخص من هذا إن عال اللازم يكون تارة من ذوات الواو، وتارة من ذوات الياء بسبب اختلاف المعنى، وكذلك عال المتعدي أيضاً اهـ.

وقوله يكون بمعنى أعيل يقال أعيل عياله كفاهم ومانهم اهـ قابوس.

قوله: (أعطوا) أشار به إلى أنه من آتاه إيتاء بمعنى أعطاه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [المائدة: ٥٥] لا من أتى إيتاءً جاء اهـ كرخي.

قوله: (جمع صدقة) بفتح الصاد وضم الدال اسم للمهر، وله أسماء كثيرة منها صدقة بفتحين وبفتح فسكون وصادق بالفتح والكسر اهـ.

قوله: (مصدر) أي من غير لفظ الفعل، بل من معناه لأن معنى آتوهن أنحلوهن فهو نحو جلست قعوداً، وقوله عن طيب نفس من تمام معنى النحلة، وفي المصباح: ونحله بفتحتين نحلاً مثل قفل أعطيته شيئاً من غير عوض عن طيب نفس، ونحلت المرأة مهرها نحلة بالكسر أعطيتها اهـ.

قوله: ﴿منه﴾ في محل جر، لأنه صفة لشيء فيتعلق بمحذوف أي عن شيء كائن منه. ومن فيها

تَسَاءُ تمييز محول عن الفاعل أي طابت أنفسهن لكم عن شيء من الصداق فوهبته لكم ﴿فَكُلُوهُ﴾
 هَيْبَةً طيباً ﴿تَرِيّاً﴾ محمود العاقبة لا ضرر فيه عليكم في الآخرة نزلت رداً على كره ذلك
 ﴿وَلَا تُؤْثِرُوا﴾ أيها الأولياء ﴿السُّفَهَاءُ﴾ المبذرين من الرجال والنساء والصبيان ﴿أَمْوَالِكُمْ﴾ أي
 أموالهم التي في أيديكم ﴿الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ مصدر قام أي تقوم بمعاشكم وصلاح أودكم

وجهان، أحدهما: أنها للتبعض، ولذلك لا يجوز لها أن تهب كل الصداق، وإليه ذهب الليث.
 والثاني: أنها للبيان ولذلك يجوز أن تهب المهر كله، ولو وقعت على التبعض لئنا جاز ذلك اهـ.
 وقد تقدم أن الليث يمنع ذلك فلا يشكل كونها للتبعض اهـ سمين.

وفي الكرخي: وتذكير الضمير يعود على الصداق المراد به الجنس قل أو كثر، فيكون حملاً على
 المعنى إذ لو نظر إلى لفظ الصداقات لقليل منها أو جرى مجرى اسم الإشارة أي في أن الضمير المفرد
 المذكور قد يشار به إلى أشياء تقدمته ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوْنِبْكُمْ بخير من ذلكم﴾ [آل عمران: ١٥]
 بعد ذكر أشياء قبله، والخطاب للأزواج أو الأولياء أوضح وأصح وعليه الأكثر وبظاهر الآية أشبه لأن الله
 تعالى خاطب الناكحين فيما قبله، فهذا أيضاً خطاب لهم وإليه أشار الشيخ المصنف اهـ.

قوله: (تمييز) أي لأن تَسَاءُ في معنى الجنس، فهو كمشرين درهماً وجيء بالتمييز مفرداً، وإن
 كان قبله جمع لعدم اللبس إذ من المعلوم أن الكل لسن مشتركات في نفس واحدة اهـ كرخي.

قوله: ﴿فَكُلُوهُ﴾ أي فخذوا ذلك الشيء الذي طابت به نفوسهن تصرفوا فيه بأنواع التصرف،
 وتخصيص الأكل، لأنه معظم وجوه التصرفات المالية. وهينئاً ومريئاً حالان من الهاء وقوله: طيباً أي
 خللاً والمريء ما تحمد عاقبته، وقيل ما ينساغ في مجراه الذي هو المريء، وهو ما بين الحلقوم إلى
 فم المعدة سمي بذلك لمرور الطعام فيه أي انسياغه اهـ من أبي مسعود.

قوله: (نزل) أي ما تقدم من قوله: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ﴾ الخ رد على من كره ذلك أي كره أخذ
 بعض صداق الزوجة الذي أعطته عن طيب نفس استنكافاً وتكبيراً اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وَلَا تُؤْثِرُوا السُّفَهَاءُ﴾ الخ رجوع إلى بيان بقية الأحكام المتعلقة بأموال اليتامى وتفصيل لما
 أجمل فيما سبق من شرط إيتائها ووقته وكيفية أثر بيان بعض الأحكام المتعلقة بأنفسهن، أعني
 نكاحهن، وبيان بعض الحقوق المتعلقة بغيرهن من الأجنبيةات من حيث النفس، ومن حيث المال
 استطراداً اهـ أبو السعود.

وأصل تؤثروا تؤثروا بوزن تكرموا استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة، فالتقى ساكنان الياء
 وواو الضمير، فحذفت الياء لئلا يلتقي ساكنان اهـ سمين.

قوله: ﴿أَمْوَالِكُمْ﴾ الإضافة لأدنى ملابس، كما أشار الشارح لبيان المراد بقوله التي في أيديكم،
 وقوله: ﴿الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ﴾ أي جعلها الله. قوله: ﴿قِيَامًا﴾ إن قلنا أن جعل بمعنى صير، فقِيَامًا مفعول
 ثان، والأول محذوف وهو عائد الموصول والتقدير التي جعلها أي صيرها لكم قِيَامًا، وإن قلنا إنها
 بمعنى خلق فقِيَامًا حال من ذلك العائد المحذوف، والتقدير جعلها أي خلقها وأوجدها في حال كونها

فيضعوها في غير وجهها وفي قراءة قيماً جمع قيمة ما تقوم به الأمتعة ﴿وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا﴾ أطعموهم منها ﴿وَأَكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَّرْغُوبًا﴾ عدوهم عدة جميلة بإعطائهم أموالهم إذا رشدوا ﴿وَابْتَغُوا﴾ اختبروا ﴿الْيَتَامَى﴾ قبل البلوغ في دينهم وتصرفهم في أحوالهم ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾ أي صاروا

قياماً. وقرأ نافع بن عامر قيماً وباقي السبعة قياماً. وقرأ ابن عمرو قوماً بكسر القاف، والحسن وعيسى ابن عمر قوماً بفتحها. ويروى عن أبي عمرو: وقرئ قوماً بزنة عيب اه سمين.

قوله: (وصلاح أودكم) في نسخة أموركم والأود بفتحتين ويفتح فسكون معناه الاعوجاج. وفي المختار أود الشيء أعوج، وبابه طرب وتأود تعوج وآده بالحمل أثقله من باب قال فهو مؤود اه.

قوله: (فيضعوها) أي لثلا يضيعوها. قوله: ﴿وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا﴾ أثر التعبير بفي على من مع أن المعنى عليها كما ذكره الشارح إشارة إلى أنه ينبغي للولي أن يتجر لموليه في ماله ويربحه له، حتى تكون نفقته عليه من الربح لا من أصل المال. فالمعنى واجعلوها مكاناً لرزقهم وكسوتهم بأن تتجروا فيها وتربحوها لهم اه أبو السعود.

قوله: (بإعطائهم أموالهم) كأن يقول ولي لليتيم مالك عندي، وأنا أمين عليه، فإذا بلغت ورشدت أعطيتك مالك اه خازن.

وذلك لأجل تطيب خواطرهم ولأجل أن يجدوا في أسباب الرشد اه شيخنا.

قوله: (إذا رشدوا) يقال رشد يرشد كقعد، وفي المصباح: الرشد هي خلاف الغي والضلال وهو إصابة الصواب ورشد رشداً من باب تعب ورشد يرشد من باب قتل فهو راشد والاسم الرشاد اه.

قوله: ﴿وَابْتَغُوا الْيَتَامَى﴾ شروع في تعيين وقت تسليم أموال اليتامى إليهم وبين شرطه بعد الأمر بإيتائهم على الاطلاع، والنهي عند كون أصحابها سفهاء. أي: واخبروا من ليس منهم بين السفه قبل البلوغ تتبع أحوالهم في صلاح الدين والاهتداء إلى ضبط المال وحسن التصرف فيه وجربوهم بما يليق بحالهم، فإن كانوا من أهل التجارة فبأن تعطوهم من المال ما يتصرفون فيه بيعاً وابتاعاً، وإن كانوا ممن له ضياع وأهل وخدم، فبأن تعطوهم منه ما يصرفونه إلى نفقة عبيدهم وخدمهم وأجرائهم وسائر مصارفهم، حتى يتبين لكم كيف أحوالهم اه أبو السعود.

وهذه الآية نزلت في ثابت بن رفاعه وعمه، وذلك أن رفاعه مات وترك ابنه ثابتاً وهو صغير، ف جاء عمه إلى النبي ﷺ وقال: إن ابن أخي يتيم فما يحل لي من ماله ومتى أدفع إليه ماله؟ فأنزل الله هذه الآية اه خازن.

وهذا الخطاب للأولياء والاختبار واجب على الولي كما في كتب الفقه اه.

قوله: (وتصرفهم في أحوالهم) الأولى في أموالهم. قوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾ حتى ابتدائية وهي التي تقع بعدها الجمل وما بعدها جملة شرطية جعلت غاية للابتداء، وفعل الشرط بلغوا، وجوابه الشرطية الثانية اه أبو السعود.

وفي السمين: في حتى هذه وما أشبهها أعني الداخلة على إذ قولان أشهرهما: أنها حرف غاية

أهلاً له بالاحترام أو السن وهو استكمال خمس عشرة سنة عند الشافعي ﴿فَإِنْ تَنَسَّمْ﴾ أبصرتم ﴿وَتَنَّهُمْ تَنْثِقًا﴾ صلاحاً في دينهم ومالهم ﴿فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا﴾ أيها الأولياء ﴿إِسْرَافًا﴾ بغير حق حال ﴿وَيَذَارًا﴾ أي مبادرين إلى إنفاقها مخافة ﴿أَنْ يَكْبُرُوا﴾ رشداً فيلزمكم تسليمها إليهم

دخلت على الجملة الشرطية وجوابها. والمعنى وابتلوا يتأمن إلى وقت بلوغهم واستحقاقهم دفع أموالهم بشرط إيناس الرشد، فهي حرف ابتداء كالداخل على سائر الجمل. والثاني: وهو قول جماعة منهم الزجاج وابن درستويه أنها حرف جر، وما بعدها مجرور بها وعلى هذا فإذا متحضة للظرفية، ولا يكون فيها معنى الشرط، وعلى القول الأول يكون العامل في إذا ما يتخلص من معنى جوابها تقديره: إذا بلغوا النكاح راشدين، فادفعوا، والفاء في قوله: ﴿فَإِنْ تَنَسَّمْ﴾ جواب إذا، وفي قوله فادفعوا جواب إن اهـ.

قوله: (أي صاروا أهلاً له) أي أهلاً لأن يعقدوه بأنفسهم وإلا فالصغير يزوجه أبوه. قوله: (عند الشافعي) أي وعند أبي حنيفة ثمان عشرة سنة اهـ أبو السعود.

قوله: (أبصرتم) لو فسر به علمتم لكان أنسب بالمقام كما صنع غيره، وفي المصباح وأنست الشيء بالمد علمته وأنست أبصرته اهـ.

قوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوهَا﴾ مستأنف، وقوله: ﴿إِسْرَافًا وَيَذَارًا﴾ فيه وجهان، أحدهما: أنهما منصوبان على المفعول من أجله أي لأجل الإسراف والبدار. ونقل عن ابن عباس أنه قال: كان الأولياء يستغنمون أكل مال اليتيم لثلاثي عشر فيترع المال منهم. والثاني: أنهما مصدران في موضع الحال أي مسرفين ومبادرين اهـ سمين.

قوله: ﴿وَيَذَارًا﴾ حال، ففي الشارح نوع احتياك حيث حذف من كل نظير ما أثبت في الآخر، فحذف من الأول مسرفين، ومن الثاني حال اهـ شيخنا.

قوله: ﴿أَنْ يَكْبُرُوا﴾ متعلق بقوله: وبادراً كما أشار له الشارح بقوله مخافة أن يكبروا. وفي المصباح كبر الصبي وغيره يكبر من باب تعب مكبراً مثل مسجد وكبرا وزان غلب فهو كبير وجمعة كبار والأثنى كبيرة اهـ.

قوله: ﴿أَنْ يَكْبُرُوا﴾ فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعول بالمصدر أي وبادراً أكبرهم، كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤] وفي أعمال المصدر المنون خلاف مشهور. والثاني: أنه مفعول من أجله على حذف مضاف أي مخالفة أن يكبروا، وعلى هذا فمفعول بداراً محذوف، وهذه الجملة أي قوله ﴿وَلَا تَأْكُلُوهَا﴾ فيها وجهان: أحدهما أنها استغرافية وليست بمعطوفة على ما قبلها، والثاني: أنها عطفت ما قبلها وهو جواب الشرط بأن، أي فادفعوا ولا تأكلوها، وهذا فاسد لأن الشرط وجوابه مترتان على بلوغ النكاح، فيلزم منه ترتبه على ما ترتب عليه وذلك ممنوع اهـ سمين.

﴿وَمَنْ كَانَ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ﴾ غَيْبًا فَلْيَسْتَمِمْهُ ﴿أَيِ يَعْفُ عَنْ مَالِ الْيَتِيمِ وَيَمْتَنِعُ مِنْ أَكْلِهِ﴾ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ مِنْهُ ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ بِقَدَرِ أَجْرَةِ عَمَلِهِ ﴿فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ﴾ أَيِ إِلَى الْيَتَامَى ﴿أَمْوَالَكُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ﴾ أَنَّهُمْ تَسَلَّمُوهَا وَبَرْتُمْ لَهَا بِقَعِ اخْتِلَافٍ فَتَرْجِعُوا إِلَى الْبَيْتَةِ وَهَذَا أَمْرُ إِرْشَادٍ ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ﴾ الْبَاءُ زَائِدَةٌ ﴿حَسْبًا﴾ حَافِظًا لِأَعْمَالِ خَلْقِهِ وَمَحَاسِبِهِمْ. وَنَزَلَ رَدًّا لَمَّا كَانَ عَلَيْهِ الْجَاهِلِيَّةُ مِنَ

قوله: (أَيِ يَعْفُ عَنْ مَالِ الْيَتِيمِ) فِي الْمَخْتَارِ عَفٌّ عَنِ الْحَرَامِ يَعْفُ بِالْكَسْرِ عَفًّا وَعَفَاً، وَعَفَاً أَيِ كَفُّهُ فَهُوَ عَفٌّ وَعَفِيفٌ، وَالْمَرْءُ عَفٌّ وَعَفِيفٌ أَهـ.

قوله: (وَيَمْتَنِعُ مِنْ أَكْلِهِ) عَطْفٌ تَفْسِيرٌ: ﴿فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ أَيِ أَنْ تَعْطَلَ عَلَيْهِ كَسْبُهُ بِسَبَبِ شُغْلِهِ فِي مَالِ الْيَتِيمِ أَهـ.

قوله: (بِقَدَرِ أَجْرَةِ عَمَلِهِ) عِبَارَةُ الْخَطِيبِ بِقَدَرِ الْأَقْلَ مِنْ حَاجَتِهِ وَأَجْرَةِ سَعْيِهِ، فَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَيُّهَا الْأَوْلِيَاءُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ مَا زَادَ عَلَى قَدَرِ الْأَقْلَ مِنْ أَجْرَتِكُمْ وَنَفَقَتِكُمْ انْتَهَتْ.

وَفِي شَرْحِ الرَّمْلِيِّ عَلَى الْمَنْهَاجِ مَا نَصَّهُ: وَلَا يَسْتَحِقُّ الْوَلِيُّ فِي مَالٍ مَحْجُورِهِ نَفَقَةً وَلَا أَجْرَةً، فَإِنْ كَانَ فَقِيرًا وَاشْتَغَلَ بِسَبَبِهِ عَنِ الْاِكْتِسَابِ أَخَذَ أَقْلَ الْأَمْرَيْنِ مِنَ النَّفَقَةِ وَالْأَجْرَةِ بِالْمَعْرُوفِ، لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ فِي مَالٍ مِنْ لَا تَمَكُنُ مِرَاجَعَتُهُ فَجَازَ لَهُ الْأَخْذُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ كَعَامِلِ الصَّدَقَاتِ، وَكَالْأَكْلِ غَيْرِهِ مِنْ بَقِيَّةِ الْمُونِ، وَإِنَّمَا خَصَّ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهُ أَعْمَ وَجْهُ الْاِنْتِفَاعَاتِ، وَمَحَلُّ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الْحَاكِمِ، أَمَّا هُوَ فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ لَعَدَمِ اخْتِصَاصِ وَلَايَتِهِ بِالْمَحْجُورِ عَلَيْهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ حَتَّى أَمِينُهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمُحَامِلِيُّ، وَلَهُ الْاِسْتِقْلَالُ بِالْأَخْذِ مِنْ غَيْرِ مِرَاجَعَةِ الْحَاكِمِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ إِذَا انْقَضَتْ أَجْرَةُ الْأَبِ أَوْ الْجَدِّ أَوْ الْأُمِّ إِذَا كَانَتْ وَصِيَّةً عَنْ نَفَقَتِهِمْ وَكَانُوا فَقَرَاءَ يَتَمُونَهَا مِنْ مَالٍ مَحْجُورِهِمْ، لِأَنَّهُ إِذَا وَجِبَتْ بِلَا عَمَلٍ فَمَعَهُ أَوْلَى وَلَا يَضْمَنُ الْمَأْخُوذُ لِأَنَّهُ بَدَلَ عَمَلِهِ أَهـ.

قوله: ﴿فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ﴾ أَيِ بَعْدَ رِعَايَةِ الشَّرَاطِ الْمَذْكُورَةِ أَهـ أَبُو السَّعُودِ.

قوله: (تَرْجِعُوا إِلَى الْبَيْتَةِ) وَذَلِكَ لِأَنَّ الْوَلِيَّ إِذَا ادَّعَى دَفْعَ الْمَالِ لِمَوْلِيهِ لَا يَصْدُقُ إِلَّا بَيِّنَةٌ أَهـ شَيْخُنَا.

قوله: (وَهَذَا أَمْرُ إِرْشَادٍ) أَيِ تَعْلِيمٍ أَيِ فَلَيْسَ لِلْوَجُوبِ. قوله: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾ فِي كَفَى قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ اسْمُ فَعْلٍ، وَالثَّانِي، هُوَ الصَّحِيحُ أَنَّهَا فَعْلٌ وَفِي فَاعِلِهِ قَوْلَانِ، أَحَدُهُمَا: وَهُوَ الصَّحِيحُ أَنَّهُ الْمَجْرُورُ بِالْبَاءِ وَالْبَاءُ زَائِدَةٌ فِيهِ، وَفِي فَاعِلٍ مُضَارَعُهُ نَحْوُ: أَوْ لَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: زِيدَتْ لَتَدُلُّ عَلَى مَعْنَى الْأَمْرِ إِذَا التَّقْدِيرُ اِكْتَفَى بِاللَّهِ، وَهَذَا الْقَوْلُ سَبَقَهُ إِلَيْهِ مَكِّي وَالزَّجَاجُ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مُضْمَرٌ وَالتَّقْدِيرُ كَفَى الْاِكْتِفَاءُ، وَبِاللَّهِ عَلَى كُلِّ هَذَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ فِي الْمَعْنَى أَهـ سَمِينُ.

قوله: (وَنَزَلَ رَدًّا لَخ) عِبَارَةُ الْخَطِيبِ. رَوَى أَنَّ أَوْسَ بْنَ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَوَفَّى وَتَرَكَ امْرَأَتَهُ أُمَّ كَحَةَ بِضَمِّ الْكَافِ وَالْحَاءِ الْمَشْدُودَةِ وَثَلَاثَ بَنَاتٍ لَهُ مِنْهَا. فَقَامَ رَجُلَانِ ابْنَا عَمِّ الْمَيِّتِ وَوَصِيَاهُ وَهُمَا سُوَيْدٌ وَعَرْفَجَةُ، فَأَخَذَا مَالَهُ وَلَمْ يُعْطِيَا امْرَأَتَهُ وَلَا بَنَاتَهُ شَيْئًا، وَكَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ لَا يُوْرَثُونَ

عدم توريث النساء والصغار ﴿لِلرِّجَالِ﴾ الأولاد والأقرباء ﴿نَصِيبٌ﴾ حظ ﴿مِمَّا قَرَلَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ المتوفون ﴿وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا قَرَلَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ﴾ أي الجاهل ﴿أَوْ كَثُرَ﴾ جعله الله ﴿نَصِيبًا مَّقْرُوضًا﴾ ﴿٥﴾ مقطوعاً بتسليمه إليهم ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ﴾ للميراث ﴿أُولُوا الْقُرْبَىٰ﴾ ذوي القرابة ممن لا يرث ﴿وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ شيئاً قبل القسمة ﴿وَقُولُوا﴾ أيها الأولياء

النساء ولا الصغار، وإن كان الصغير ذكراً، وإنما كانوا يورثون الرجال ويقولون لا يعطى إلا من قاتل وحاز الغنيمة، فجاءت أم كحة إلى رسول الله في مسجد الفضيخ، وهو بالضاد والخاء المعجمتين موضع بالمدينة، فشكت إليه وقالت: يا رسول الله إن أوس بن ثابت مات وترك عليّ ثلاث بنات وأنا امرأته وليس عندي ما أنفق عليهن، وقد ترك أبوهن مالاً حسناً وهو عند سويد وعرفجة لم يعطاني ولا بناته شيئاً، وهن في حجري لا يطعمن ولا يسقين، فدعاهما رسول الله ﷺ فقالا: يا رسول الله أولادهما لا يركبن فرساً ولا يحملن كلاً ولا ينكين عدواً. فثلبت هذه الآية، فأثبت لهن الميراث، فقال رسول الله ﷺ: «لا تقربا من مال أوس شيئاً فإن الله جعل لبناته نصيباً مما ترك ولم يبين كم هو حتى انظر ما ينزل فيهن» فأنزل الله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ فأعطى ﷺ أم كحة الثمن والبنات الثلثين والباقي لابني العم، وهذا دليل على جواز تأخير البيان عن الخطاب، انتهت.

قوله: ﴿لِلرِّجَالِ﴾ أي الذكور صغاراً أو كباراً وقوله الأولاد أخذه من قوله الوالدان، وقوله والأقرباء أخذه من قوله والأقربون اهـ.

قوله: ﴿مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ هذا الجار في موضع رفع لأنه صفة للمفوع قبله أي نصيب كائن أو مستقر، ويجوز أن يكون في محل نصب متعلق بلفظ نصيب لأنه من تمامه إهد سمين.

قوله: ﴿وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ﴾ الخ لم يستفد من الآية الرد عليهم في حرمان الزوجية، لأن الزوج ليس والداً ولا قريباً لها فكان حكمها استفيد مما سيأتي، ومن السنة اهـ شيخنا.

وإيراد حكم النساء على الاستقلال دون إدراجهن في تضاعف أحكام الرجال بأن يقال للرجال والنساء لأجل الاعتناء بأمرهن وللإيدان بأصالتهن في استحقاق الإرث، وللمبالغة في إبطال ما عليه الجاهلية اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ﴾ بدل من ما الثانية بإعادة الجار، وإليها يعود الضمير المجزوء، وهذا البديل مراد في الجملة الأولى أيضاً محذوف للتعويل على المذكور، وفائدته دفع توهم اختصاص بعض الأموال ببعض الورثة، كالخيل وآلة الحرب للرجال، وتحقيق أن لكل من الفريقين حقاً من كل ما ذق وجل اهـ أبو السعود.

قوله: (مقطوعاً بتسليمه إليهم) أي فلا يسقط بإسقاطهم. ففي الآية دليل على أن الوارث لو أعرض عن نصيبه لم يسقط حقه بالإعراض اهـ يضاوي.

قوله: (ممن لا يرث) أي لكونه عاصباً محجوباً أو لكونه من ذوي الأرحام، وقوله: ﴿وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ﴾ أي من الأجانب.

﴿لَكُمْ﴾ إذا كان الورثة صغاراً ﴿قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ ﴿أ﴾ جليلاً بأن تعتذروا إليهم أنكم لا تملكونه وأنه للصغار وهذا قيل أنه منسوخ وقيل لا ولكن تهاون الناس في تركه وعليه فهو نذب وعن ابن عباس واجب ﴿وَلِيَخْشَ﴾ أي ليخف على اليتامى ﴿الَّذِينَ تَرَكُوا﴾ أي قاربوا أن يتركوا ﴿مِنْ خَلْفِهِمْ﴾ أي بعد موتهم ﴿ذُرِّيَّةً ضِعَفًا﴾ أولاداً صغاراً ﴿خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ الضياع ﴿فَلْيَسْتَقُوا اللَّهَ﴾ في أمر اليتامى وليأتوا إليهم ما يحبون أن يفعل بذريعتهم من بعدهم ﴿وَلْيَقُولُوا﴾ للميت ﴿قَوْلًا

قوله: ﴿فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ أي من المال المقسوم المدلول عليه بالقسمة اهـ أبو السعود.

وهذا خطاب للورثة الكاملين وقوله: وقولوا لهم خطاب لأولياء اليتامى كما ذكره الشارح اهـ

شيخنا.

قوله: ﴿لَهُمْ﴾ أي الأصناف الثلاثة.

قوله: (بأن تعتذروا إليهم) أي عن عدم الاعطاء أصلاً فلا تعطوهم شيئاً إذا كانت الورثة صغاراً.

وقيل: المراد عن عدم كثرة الاعطاء وتعطوهم شيئاً قليلاً في الحالة المذكور اهـ من الخازن.

قوله: (وعليه) أي على قوله، وقيل لا. وقوله: فهو نذب أي فإعطاؤهم منه مندوب، وهذا هو

المعتمد المقرر في الفروع، لكن بشرط أن يكون الورثة كاملين. وقوله: (وعن ابن عباس واجب) أي

رزقهم منه واجب، وهذا ضعيف في الفروع اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وَلِيَخْشَ الَّذِينَ﴾ قرأ الجمهور بسكون اللام في الأفعال الثلاثة وهي لام الأمر والفعل

بعدها مجزوم بها، وقرأ الحسن وعيسى بن عمر بكسر اللام في الأفعال الثلاثة وهو الأصل، والإسكان

تخفيف إجراء للمنفصل مجرى المتصل. ولو هذه فيها احتمالات، أحدهما: أنها على بابها في كونها

حرفاً لما كان سيقع لوقوع غيره أو حرف امتناع لامتناع على اختلاف العبارتين. والثاني: أنها بمعنى إن

الشرطية وإلى الاحتمال الأول ذهب ابن عطية والزمخشري، وإلى الاحتمال الثاني ذهب أبو البقاء،

وابن مالك. قال ابن مالك: لو هنا شرطية بمعنى إن فتقلب الماضي إلى معنى الاستقبال، والتقدير:

وليخش الذين إن تركوا، ولو وقع بعد لو هذه مضارع كان مستقلاً كما يكون بعد إن ومفعول يخش

محذوف أي وليخش الله، ويجوز أن تكون المسألة من باب التنازع، فإن وليخش بطلب الجلالة وكذلك

فليتقوا ويكون من أعمال الثاني للحذف من الأول اهـ سمين.

قوله: ﴿لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ﴾ الجملة صلة الذين، ولو بمعنى أن وقوله خافوا عليهم جوابها اهـ

شيخنا.

قوله: ﴿فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ﴾ التقوى مسببة عن الخوف الذي هو الخشية فلذلك ذكرت فاء السببية ففي

الآية الجمع بين المبتدأ والمنتهى اهـ شيخنا.

قوله: (وليأتوا إليهم) أي يفعلوا معهم ما يحبون الخ. قوله: ﴿وَلْيَقُولُوا﴾ (للميت) الأولى

للمريض كما في عبارة غيره، وأولى من هذا كله وليقولوا لليتامى بأن يقولوا لهم مثل ما يقولون

لأولادهم الخطاب الهين المتضمن للشفقة والتأديب، وذلك لأن الخطاب في قوله وليخش لأولياء

سَكِينَةً ﴿٩﴾ صَوَابًا بَأَن يَأْمُرُوهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِدُونِ ثَلَاثِهِ وَيَدَعَ الْبَاقِيَ لَوَرَّثَهُ وَلَا يَتْرَكُهُمْ عَالَةً ﴿١٠﴾ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلَتِهِمْ ظُلْمًا ﴿١١﴾ بغير حق ﴿١٢﴾ إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ ﴿١٣﴾ أَي مَلْئُهَا ﴿١٤﴾ نَارًا ﴿١٥﴾ لِأَنَّهُ يَزُولُ

اليتامى على صنيع الشارح، فمقتضى السياق أن يكون الخطاب هنا لهم أيضاً. وبعضهم جعل الخطاب في قوله: وليخش لمن حضر المريض فجعله هنا له أيضاً ففي كلامه نوع تلقيق أحد شيخنا.

وفي البيضاوي: وليخش الذين لو تركوا من خلفهم أمر للأوصياء بأن يخشوا الله ويتقوه في أمر يتامى فيفعلوا بهم ما يحبون أن يفعل بذرايرهم الضعاف بعد وفاتهم أو أمر للحاضرين المريض عند الإيصاء بأن يخشوا ربهم أو يخشوا على أولاد المريض ويشفقوا عليهم شفقتهم على أولادهم، فلا يتركوه أن يضربهم بصرف المال عنهم، أو أمر الورثة بالشفقة على من حضر القسمة ضعفاء الأقارب واليتامى والمساكين متصورين أنهم لو كانوا أولادهم بقوا خلفهم ضعافاً مثلهم، هل يجوزون حرمانهم، أو أمر للموصين بأن ينظروا للورثة فلا يسرفوا في الوصية أحد.

وفي الخازن ما نصه: ﴿وليخش الذين لو تركوا﴾ الخ. قيل: هذا خطاب للذين يجلسون عند المريض وقد حضره الموت فيقولون له: انظر لنفسك، فإن أولادك ورثتك لا يعنون عنك شيئاً قدم لنفسك اعتق وتصديق وأعط فلا يزالون به حتى يأتي على عامة ماله، فنهاهم الله عن ذلك، وأمرهم أن يأمروه بالنظر لولده ولا يزيد على الثلث في وصيته لا يجحف. والمعنى كما أنكم الكرهون بقاء أولادكم في الضعف والجوع من غير مال، فآخشوا ولا تحفلوا المريض أن يحرم أولاده الضعفاء من ماله. وحاصل هذا الكلام كما أنك ترضى مثل هذا الفعل لنفسك فلا ترضه لأخيك المسلم أحد.

قوله: (بدون ثلثه) نسخة ثلث ماله. قوله: (هائلة) أي كلاً وعولة على الناس.

قوله: ﴿إن الذين يأكلون﴾ الخ استئناف جيء به لتقرير ما فصل من الأوطار والنواهي أحد أبو السعود.

وفي الخازن: نزلت هذه الآية في رجل من غطفان يقال له مرثد بن زيد ولي مال يتيم، وكان اليتيم ابن أخيه فأكله، فأنزل الله هذه الآية، فلما نزلت امتنعوا من مخالطة اليتامى بالكلية، فشق الأمر على اليتامى، فأنزل الله: ﴿وإن تخالطوهم فأخوانكم﴾ [البقرة: ٢٢٠] وقد توهم بعضهم أن قوله: ﴿وإن تخالطوهم فأخوانكم﴾ [البقرة: ٢٢٠] ناسخ لهذه الآية، وهذا غلط ممن توهمه، لأن هذه الآية واردة في المنع من أكل مال اليتامى ظلماً، وهذا لا يصير منسوخاً، لأن أكل مال اليتيم بغير حق من أعظم الكبائر. وقوله: ﴿وإن تخالطوهم فأخوانكم﴾ [البقرة: ٢٢٠] على سبيل الإصلاح في أموال اليتامى والإحسان إليهم هو من أعظم القلوب أحد.

قوله: ﴿ظُلْمًا﴾ فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعول من أجله وشروط النصب موجودة. والثاني: أنه مصدر في محل نصب على الحال أي يأكلونه حال كونهم ظالمين. وجملة قوله: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ﴾ وقع خبر لأن، وفي ذلك دلالة على وقوع خبر إن جملة بمصدره بأن، وفي ذلك خلاف. قال الشيخ: وحسنه هنا وقوع اسم أن موصولاً فطال الكلام بصلة الموصول، فلما تباعد ما بينهما لم يبال بذلك أحد سمين.

إليها ﴿وَسَيَصْلَوْنَ﴾ بالبناء للفاعل والمفعول يدخلون ﴿سَعِيرًا﴾ ناراً شديدة يحترقون فيها ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي﴾ شأن ﴿أَوْلَادِكُمْ﴾ بما يذكر ﴿لِلذَّكَرِ﴾ منهم ﴿مِثْلَ حَظِّ﴾ نصيب ﴿الْأُنثَيَيْنِ﴾ إذا اجتمعتا معه فله نصف المال ولهما النصف فإن كان معه واحدة فلها الثلث وله الثلثان وإن انفرد حاز المال ﴿فَإِنْ كُنَّ﴾ أي الأولاد ﴿نِسَاءً﴾ فقط ﴿فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾

قوله: ﴿فِي بَطْنِهِمْ﴾ فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بياكلون أي بطونهم أوعية للنار إما حقيقة بأن يخلق الله لهم ناراً يأكلونها في بطونهم، أو مجازاً بأن أطلق السبب وأريد المسبب. والثاني: أنه متعلق بمحذوف لأنه حال من نار أو كان في الأصل صفة للنكرة، فلما قدمت انتصب حالاً، وذكر أبو البقاء هذا الوجه عن أبي بكر في تذكرته، وحكى عنه أنه منع أن يكون ظرفاً لياكلون اهـ سمين.

قوله: ﴿وَيَصِلُونَ سَمِيرًا﴾ في المختار صليت اللحم وغيره من باب رمى شويته، ويقال صليت الرجل ناراً أي أدخلته النار وجعلته يصلها فإن ألقيته فيها كأنك تريد إحراقه. قلت: أصلية بالالف وصليته تصلية اهـ.

قوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ﴾ الخ شروع في تفصيل أحكام الموارث المجملة في قوله: للرجال نصيب الخ وبدأ بالأولاد لأنهم أقرب الورثة إلى الميت وأكثر بقاء بعد المورث اهـ أبو السعود.

قوله: (يا مكرم الله) أي أو يفرض لأن معنى الوصية من الله أو فرض، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكَمَ وَصَّاكُم بِهِ﴾ [الأنعام: ١٥١] وهذا من الفرض المحكم علينا اهـ كرخي.

قوله: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ جملة مستأنفة جيء بها لتبيين الوصية وتفسيرها فلا بد لها من ضمير عائد على الأولاد، وحذف ثقة بظهوره اهـ أبو السعود.

وقد قدره الشارح بقوله منهم. وعبرة الكرخي قوله: ﴿لِلذَّكَرِ﴾ الخ تبين للوصية وتفسير لها، ويصح أن تكون الجملة في موضع نصب بيوصي، وأشار إلى أن المعنى للذكر منهم، فحذف للعلم به، ومثل صفة لمبتدأ محذوف أي حظ مثل اهـ.

قوله: (إذا اجتمعتا معه) وأشار إلى أن المراد أن للابن من الميراث مثل نصيب البنتين حيث جتمع الصنفان، وتخصيص الذكر بالتنصيص على حظه، لأن القصد إلى بيان فضله، والتنبيه على أن التضعيف كاف التفضيل، فلا يحرم بالكلية وقد اشتركا في الجهة، وأن فائدة التعصب أن العاصب إذا انفرد حاز المال كله اهـ كرخي.

قوله: ﴿فَإِنْ كُنَّ﴾ (أي الأولاد) هو عائد عن اللاتي هن بعض الأولاد المتقدم ذكرهم في قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ فإنه في قوة أولادكم الذكور والإناث، ومنه قوله تعالى: ﴿وَبِعَوْنِهِمْ أَحَقُّ بِرَدِّهِمْ﴾ [البقرة: ٢٢٨] بعد قوله: ﴿وَالْمَطْلَقَاتُ﴾ فإن الضمير خاص بالرجعيات والمرجع عام فيهن وفي غيرهن اهـ كرخي.

وفي السمين: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً﴾ الضمير في كن يعود على الإناث اللاتي شملهن قوله في الفتوحات الإلهية/ ج ٢/ ٢٢٠

الميت وكذا الاثنان لأنه للأختين بقوله فلهما الثلثان مما ترك فهما أولى ولأن البنت تستحق الثلث مع الذكر فمع الأنثى أولى و «فوق» قيل صلة وقيل لدفع توهم زيادة النصيب بزيادة العدد لما فهم استحقاق البنتين الثلثين من جعل الثلث للواحدة مع الذكر ﴿وَلَا يَكُنَّ﴾ المولودة ﴿وَحِدَةً﴾ وفي قراءة بالرفع فكان تامة ﴿فَلَهُمَا النِّصْفُ وَلَا يُورَثُونَ﴾ أي الميت ويبدل منها ﴿لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ مِمَّا رَزَقَ إِنْ كَانَ لَكُمُ وَلَدٌ﴾ ذكراً أو أنثى ونكتة البدل إفادة أنهما لا يشتركان فيه

أولادكم، فإن التقدير في أولادكم الذكور والإناث فعاد الضمير على أحد قسمي الأولاد ونساء خير كان وفوق اثنتين ظرف في محل نصب صفة لنساء، وهذه الصفة تحصل فائدة الخبر ولو اقتصر عليه لم تحصل فائدة اهـ.

قوله: (وكذا الاثنان) أي أن الاثنتين مثل ما فوق في استحقاق الثلثين، وقوله (لأنه للأختين الخ) هذان الوجهان على عدم زيادة لفظة فوق فعليه يكون حكم الاثنتين مأخوذاً بالقياس، وقد قرر في القياس طريقتين، إحداهما: القياس على الاختين، والثانية: القياس على البنت المصاحبة للابن اهـ شيخنا.

قوله: (فلهما) أي البنتان أولى، وذلك لأنهما أقرب للميت من الأختين، كما هو ظاهر اهـ شيخنا.

قوله: (ولأن البنت الخ) يعني أنه قد علم استحقاق البنت الواحدة الثلث مما سبق فيما لو كان معها ذكر، فإذا كان معها بنت أخرى، فللبنت الأخرى الثلث أيضاً، لأن البنت من حيث هي إذا استحققت الثلث مع من هو أقوى وأشرف منها فمع من هي مساوية له في الضعف أولى، هذا هو وجه الأولوية في كلامه اهـ شيخنا.

قوله: (قيل صلة الخ) هذا وجهان آخران في استفادة حكم البنتين، وقوله صلة، والتقدير حينئذ فإن كن نساء اثنتين، والمراد اثنتين فما فوق، والدليل على هذا المراد قوله في الجزاء، فلهن ولم يقل فلها، وقوله وقيل لدفع الخ الظاهر أنه معطوف على مقدر تقديره قيل صلة لا فائدة لها، وقيل لدفع الخ فيكون القيل الثاني مبني على زيادتها. هذا هو الظاهر، ويحتمل أنه مبني على أصالتها، ويكون محصله أن التقييد بها لدفع توهم الخ لإخراج الاثنتين عن استحقاق الثلثين كما هو مفهوم من التقييد بحسب مقتضى مفهوم المخالفة اهـ شيخنا.

قوله: (لما فهم) ظرف لتوهم، وقوله استحقاق البنتين في نسخة الاثنتين. قوله: ﴿وَلَا يُورَثُونَ﴾ الخ شروع في إرث الأصول والسدس مبتدأ ولأبويه خبر مقدم، ولكل واحد بدل من لأبويه، وهذا ما نص عليه الزمخشري، فإنه قال: لكل منهما بدل من لأبويه بتكرير العامل، وفائدة هذا البدل أنه لو قيل: ولأبويه السدس لكان ظاهراً اشتراكهما فيه، ولو قيل: لأبويه السدسان لأوهم قسمة السدسين عليهما بالسوية وعلى خلافها، فإن قيل: ولكل واحد من أبويه السدس، وأي فائدة في ذكر الأبوين أولاً ثم في الإبدال منهما. قلت: لأن في الإبدال والتفصيل بعد الإجمال تأكيداً وتقوية كالذي تراه في الجمع بين المفسر والتفسير اهـ سمعنا.

والحق بالولد ولد الابن وبالأب الجد ﴿فَإِنْ لَّمْ يَكُنْ لَكَ وَلَدٌ وَوَرِثَتْهُ أَبَوَاهُ﴾ فقط أو مع زوج ﴿فَلِأَيِّهِ﴾ بضم الهمزة وكسرها فراراً من الانتقال إلى كسرة لثقله في الموضعين ﴿الثَّلاثُ﴾ أي ثلث المال أو ما يبقى بعد الزوج والباقي للأب ﴿فَإِنْ كَانَ لَكَ إِخْوَةٌ﴾ أي اثنان فصاعداً ذكوراً وإناثاً ﴿فَلِأَيِّهِ السُّدُسُ﴾ والباقي للأب ولا شيء للإخوة وإرث من ذكر ما ذكر ﴿مِنْ بَعْدِ﴾ تنفيذ ﴿وَصِيَّةٌ يُوصِي﴾

قوله: (أو مع زوج) المراد بالزوج ما يشتمل الزوجة فيكون إشارة إلى الغراوين المذكورتين

بقوله:

وإن يكن _____ من زوج وأم وأب فثلث الباقي لهما مرتب
وهكذا مع زوجة فصاعداً أهـ شيخنا.

قوله: ﴿فَلَاةُ الثَّلَاثِ﴾ قرأ الجمهور: وفلاؤه وقوله في أم الكتاب في سورة الزخرف، وقوله: حتى يبعث في أمها رسولاً في القصص، وقوله: من بطون أمهاتكم في النحل والزمر، وقوله: أو بيوت أمهاتكم في النور، وفي بطون أمهاتكم في النجم بضم الهمزة من أم وهو الأصل. وقرأ حمزة والكسائي جميع ذلك بكسر الهمزة، وانفرد حمزة بزيادة كسر الميم في أمهات في الأماكن المذكورة هذا كله في الدرج، أما في الابتداء بهمزة الأم والأمهات فإنه لا خلاف في ضمها، أما وجه قراءة الجمهور فظاهر، لأن الأصل كما تقدم، وأما قراءة حمزة والكسائي الهمزة فقالوا لمناسبة الكسرة أو الياء التي قبل الهمزة، فكسرت الهمزة اتباعاً لما قبلها ولاستقلالهم الخروج من كسر أو شبهة إلى ضم، ولذلك إذا ابتدأ بالهمزة ضمها لزوال الكسر أو الياء. وأما كسر حمزة الميم من أمهات في المواضع المذكورة فللإتباع أتبع حركة الميم لحركة الهمزة، فكسرت الميم تبع التبع، ولذلك إذا ابتدأ بها ضمت الهمزة وفتح الميم لما تقدم من زوال موجب ذلك. وكسر همزة أم بعد الكسرة أو الياء حكاه سيبويه لغة عن العرب، ونسبها الكسائي والفراء إلى هوازن وهذيل أهـ سمين.

قوله: (فراراً) علة لقوله: وبكسرها للإتباع، وقوله في الموضعين أي هذا والذي بعده وهو قوله

فلاؤه السدس أهـ شيخنا.

قوله: (أي ثلث المال) أي فيما إذا لم يكن هناك أحد الزوجين، وقوله: (أو ما يبقى) أي أو ثلث ما يبقى، وذلك فيما إذا كان هناك أحد الزوجين، وقوله: والباقي للأب أي في كل من المسألتين، فالمراد بالباقي الباقي بعد إخراج ثلث المال، أو بعد إخراج نصيب أحد الزوجين، وثلث الباقي للام أهـ شيخنا.

قوله: (ولا شيء للإخوة) فقد حجبا الأم مع حجبهم بالأب وهذا دليل خستهم أهـ شيخنا.

قوله: (وارث من ذكر) أي من الأولاد والأصول، وقوله: (ما ذكر) مفعول المصدر، وقوله: من بعد وصية خير هذا لمقدر، وهو متعلق بمحذوف أي يستحق التسلط عليه من بعد، فالمراد بقوله وارث من ذكر استحقاق التسلط لا أصل استحقاق المال إذ ذاك بمجرد الموت، ولو كان هناك ديون مستغرقة كما هو معروف في الفروع أهـ شيخنا.

البقاء للمفعل والمفعول ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ قضاء ﴿دِينٍ﴾ عليه وتقديم الوصية على الدين وإن كانت مؤخرة عنه في الوفاء للاهتمام بها ﴿وَابْنَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ﴾ مبتدا خبره ﴿لَا تَدْرِيهِمْ أَيُّهُمْ أَزْوَاجُكُمْ﴾

قوله: ﴿من بعد وصية﴾ فيه ثلاثة أوجه.

أحدها: أنه متعلق بما تقدمه من قسمة الموارث كلها لا بما يليه وحده، كأنه قيل: قسمة هذه الانصباء من بعد وصية، قاله الزمخشري: يعني أنه متعلق بقوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ﴾ وما بعده.

والثاني: ذكره الشيخ أنه متعلق بمحذوف أي يستحقون ذلك كما فصل من بعد وصية.

والثالث: أنه حال من السدس تقديره مستحقاً من وصية والعامل الظرف، قاله أبو البقاء وجوز فيه وجهاً آخر، قال: ويجوز أن يكون ظرفاً أي يستقل لهم ذلك بعد إخراج الوصية، ولا بد من تقدير حذف المضاعف لأن الوصية هنا المال الموصى به، وقد تكون الوصية مصدرًا مثل القريضة، وهذا الوجهان لا يظهر لهما وجه، وقوله والعامل الظرف يعني بالظرف والجار والمجرور من قوله: قَلَامُهُ السَّدْسُ، فإنه شبيه بالظرف، وعمل في الحال لما تضمنه من الفعل لوقوعه خبراً، ويوصي فعل مضارع المراد به المضى أي من بعد وصية أوصى بها، وبها متعلق به والجملة في محل جر صفة لوصية أه سمين.

قوله: ﴿أو دين﴾ أو هنا لإباحة الشئين. قال أبو البقاء: ولا تدل على ترتيب إذ لا فرق بين قولك: جاءني زيد أو عمرو، وبين قولك جاءني عمرو أو زيد، لأن أو لأحد الشئين والواحد لا ترتيب فيه، وبهذا يفسد قول من قال التقدير من بعد دين أو وصية. وإنما يقع الترتيب فيما إذا اجتماعاً فيقدم الدين على الوصية. وقال الزمخشري: فإن قلت فما معنى أو: قلت: معناه الإباحة، وأنه إن كان أحدهما أو كلاهما قدمه على قسمة الميراث كقوله: جالس الحسن أو ابن سيرين، فإن قلت: لما قدمت الوصية على الدين والدين مقدم عليها في الشريعة؟ قلت: لما كانت الوصية مشبهة للميراث في كونها مأخوذة من غير عوض كان إخراجها مما يشق على الورثة بخلاف الدين، فإن نفوسهم، مطمئنة، إلى أدائه، فلذلك قدمت على الدين حثاً على وجوبها والمصارعة إلى إخراجها مع الدين، ولذلك جيء بكلمة أو للتسوية بينهما في الوجوب أه سمين.

قوله: (للاهتمام بها) أي لكون أدائها شاقاً على الورثة، في أخذها من غير عوض يصل إلى المورث بخلاف الدين، فقدمت في الذكر عليه ولأنها كثيرة بالنسبة إلى الدين بل هو نادر أه كرخي.

قوله: ﴿وَابْنَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ﴾ مبتدا وقوله: ﴿لَا تَدْرُونَ﴾ وما في حيزه في محل رفع خبر له، وأيهم فيه وجهان، أشهرهما: عند المعربين أن يكون أيهم مبتداً وهو اسم استفهام وأقرب خبره، والجملة من هذا المبتداً وخبره في محل نصب بتدرون لأنها من أفعال القلوب، فعلقها اسم الاستفهام عن أن تعمل في لفظه لأنه الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله. والثاني: أنه يجوز أن يكون أيهم موضوعاً للمعنى الذي، وأقرب خبر مبتداً مضمراً هو عائذ الموصول، وجاز حذفه لأنه يجوز ذلك مع أن مطلقاً أي طالت الصلاة أم لم تعط، والتقدير أيهم هو أقرب، وهذا الموصول لو وصلته في محل نصب على أنه مفعول به نصبه تدرون، وإنما بني لوجود شرطي البناء، وهما أن يضاف أي لفظاً وأن يحذف صلته صلته، وصلته

في الدنيا والآخرة فظان أن ابنه أنفع له فيعطيه الميراث فيكون الأب أنفع وبالعكس وإنما العالم بذلك الله ففرض لكم الميراث ﴿فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا﴾ بخلقه ﴿حَكِيمًا﴾ ﴿١١﴾ فيما دبره لهم أي لم يزل متصفاً بذلك ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِن لَّوْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ﴾ منكم أو من غيركم ﴿إِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيكُم بِهَا أَوْ دِينَ﴾

هذه الآية نظير الآية الأخرى وهي ﴿ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد﴾ [مريم: ٦٩] فصار التقدير لا تدرون الذي هو أقرب. قال الشيخ: ولم أرهم ذكروا هذا الوجه، ولا مانع منه لا من جهة المعنى ولا من جهة الصناعة، فعلى القول تكون الجملة سادة مسد المفعولين، ولا حاجة إلى تقدير حذف، وعلى القول الثاني يكون الموصول في محل نصب مفعولاً أول، ويكون الثاني محذوفاً أه سمين.

قوله: (مبتدأ خبره النخ) أي والجملة اعتراض بين قوله من بعد وصية، وقوله فريضة من أي جيء بها للمناسبة التامة حيث أفادت توبيخ من خالف هذا الحكم الذي تقرر، وحصر ميراثه في أبيه وابنه وحرّم الآخر ولم يعلم أيهما الأنفع له، ولو ترك الأمر على ما هو عليه فأخذ كل ما فرضه الله له لكان أولى أه شيخنا.

قوله: (فظان أن ابنه) أي فمنكم ظان النخ أي فمنكم فريق ظان النخ، وقوله: ﴿فيكون الأب أنفع﴾ أي في نفس الأمر، ولو عبر بالواو لكان أوضح. وقوله: (بالعكس) أي ومنكم فريق ظان ومعتقد أن أباه أنفع له فيعطيه الميراث وحده مع كون ابنه في نفس الأمر أنفع له أه شيخنا.

قوله: (وبالعكس) وذلك إما باعتبار نفع الآخرة كالشفاعة أو الدنيا كحسن خلافة الميت فيما يجب أو فيهما. روى الطبراني أن أحد المتوالدين إذا كان أرفع درجة من الآخر في الجنة سأل أن يرفع الآخر إليه فيرفع بشفاعته أه كرخي.

قوله: ﴿فريضة﴾ فيها ثلاثة أوجه: أظهرها: أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة السابقة من الوصية لأن معنى يوصيكم الله فرض الله عليكم ذلك، فصار المعنى يوصيكم الله وصية فرض، فهو مصدر على غير المصدر. والثاني: إنه مصدر منصوب بفعل محذوف من لفظها. قال أبو البقاء: وفريضة مصدر لفعل محذوف أي فرض الله ذلك فريضة. الثالث: قاله مكّي أن فريضة نصب نصب المصدر المؤكد أي فرض ذلك فرضاً أه سمين.

قوله: (أي لم يزل متصفاً بذلك) أشار به إلى أن الخبر عن الله بهذا اللفظ كالخبر بالحال والاستقبال بمعنى لم يزل كذلك، أو كان زائدة أو كان كذلك، وهو الآن على ما كان عليه لأنه منزّه عن الدخول تحت الزمان، وعلى هذا المعنى تتخرج جميع الصفات الذاتية المقترنة بكان، ومعلوم أن كان في القرآن على أوجه: بمعنى الأزل الأبد، وبمعنى الماضي المنقطع وهو الأصل في معناها، وبمعنى الحال، وبمعنى الاستقبال، وبمعنى صار، وبمعنى ينبغي، وبمعنى حضر أو وجد وترد للتأكيد وهي الزائدة أه كرخي.

قوله: ﴿إن لم يكن لهن ولد﴾ أي ذكر أو أنثى. قوله: ﴿يوصين بها﴾ أي حالة كونهن غير

وَالْحَقُّ بِالْوَلَدِ فِي ذَلِكَ وَلَدَ الْإِبْنِ بِالْإِجْمَاعِ ﴿وَلَهُنَّ﴾ أَيِ الزَّوْجَاتِ تَعْلُدُ أَوْ لَا ﴿الرَّابِعُ مِمَّا قَرَّضْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ﴾ مِنْهُنَّ أَوْ مِنْ غَيْرِهِنَّ ﴿فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الشُّهُنُ مِمَّا قَرَّضْتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِي تَوْصِيَّتُكُمْ بِهَا أَوْ دَيْنٌ﴾ وَوَلَدَ الْإِبْنِ فِي ذَلِكَ كَالْوَلَدِ إِجْمَاعًا ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ

مضارين في الوصية. قوله: (وَالْحَقُّ بِالْوَلَدِ فِي ذَلِكَ وَلَدَ الْإِبْنِ) أي سواء كان ذكراً أو أنثى بخلاف ولد البنت، فلا يحجب الزوج إلى الرابع، فقول الشارح ولد الابن أحسن من قول الحازن ولد الولد لصديق عبارته بولد البنت أهد شيخنا.

قوله: (مِنْهُنَّ أَوْ مِنْ غَيْرِهِنَّ) كان الأحسن والأنسب بما سبق أن يذكر هذا بعد قوله: إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ أهد شيخنا.

قوله: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ تَوْصِيَّتُكُمْ بِهَا﴾ أي حال كونكم غير مضارين في الوصية. قوله: (وَالْخَبَرُ) أي خبر كان. قوله: (أَيُّ لَا وَالِدَ لَهُ وَلَا وَلَدٌ) هذا أحسن ما قيل في تفسير الكلالة، ويدل على صحته أن اشتقاق الكلالة من كلت الرحم بين فلان وفلان إذا تباعدت القرابة بينهما، فسميت القرابة البعيدة كلالاً من هذا الوجه أهد خازن.

وفي السمين ما نصه: قوله: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُوْرثُ كَلَالَةً﴾ هذه الآية مما ينبغي أن يطول فيها القول لإشكالها واضطراب أقوال الناس فيها، ولا بد قبل التعرض للإعراب من ذكر معنى الكلالة واشتقاقها واختلاف الناس فيها، ثم نعود بعد ذلك لإعرابها لأنه متوقف على ما ذكرنا. فنقول وبالله التوفيق اختلف الناس في معنى الكلالة فقال جمهور اللغويين: أنه الميت الذي لا ولد له ولا والد، وقيل: الذي لا والد له فقط، وقيل: الذي لا ولد له فقط، وقيل: هو من لا يرثه أب ولا أم على هذه الأقوال كلها، فالكلالة واقعة على الميت، وقيل: الكلالة الورثة ما عدا الأبوين والولد قاله قطرب، وسموا بذلك لأن الميت بذهاب طرفيه تكلله الورثة أي أحاطوا به من جميع نواحيه، ويؤيد هذا القول بأن الآية نزلت في جابر رضي الله عنه، ولم يكن له يوم أنزلت أب ولا ابن، وقيل: الكلالة المال الموروث، وقيل الكلالة القرابة، وقيل: هي الورثة. فقد تلخص مما تقدم أنها إما الميت الموروث أو الورثة أو المال الموروث أو الإرث أو القرابة.

وأما اشتقاقها؛ فقيل هي مشتقة من تكلله الشيء أي أحاط به، وذلك أنه إذا لم يترك ولداً ولا والداً فقد انقطع طرفيه، وهما عمود نسبه وبقي ماله الموروث لمن يتكلله نسبه أي يحيط به كالإكليل، ومنه الروضة المكللة بالزهر، وقيل اشتقاقها من الكلال وهو الإعياء فكأنه يصير الميراث للوارث من بعد إعياء. وقال الزمخشري: والكلالة في الأصل مصدر بمعنى الكلالة وهو ذهاب القوة من الإعياء. إذا تقرر هذا فلنعد إلى الإعراب فنقول وبالله العون، يجوز في كان وجهان.

أحدهما: أن تكون ناقصة ورجل اسمها، وفي الخبر احتمالات، أحدهما: أنه كلاله، وإن قلنا أنها الميت، فإن قلنا: إنها الوارث أو غير ذلك فيقدر حذف مضاف أي ذا كلاله، ويورث حينئذ في محل رفع صفة لرجل وهو فعل مبني للمفعول ويتعدى في الأصل لاثنتين، أقيم الأول مقام الفاعل وهو ضمير الرجل. والثاني مخدوف تقديره يورث هو ماله. الاحتمال الثاني أن يكون الخبر هو الجملة من

يُورَثُ ﴿ صفة والخبر ﴾ كَلَلَةٌ ﴿ أي لا والد له ولا ولد ﴾ أَوْ امْرَأَةٌ ﴿ تورث كلاله ﴾ وَلَهُ ﴿ أي للموروث كلاله ﴾ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ ﴿ أي من أم وقرأ به ابن مسعود وغيره ﴾ فَلِكُلٍّ وَحِشٌّ مُنْتَهَمًا السُّدُسُ ﴿ مما ترك ﴾ فَإِنْ كَانُوا ﴿ أي الإخوة والأخوات من الأم ﴾ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ ﴿ أي من واحد ﴾ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ﴿ يستوي فيه ذكرهم وأنثاهم ﴾ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ ﴿ حال

يورث وفي نصب كلاله حيثئذ أربعة أوجه، أحدها: أنه منصوب على الحال من الضمير في يورث إن أريد بها الميت أو الوارث إلا أنه يحتاج في جعلها بمعنى الوارث إلى تقدير مضاف أي يورث ذا كلاله، لأن الكلاله حيثئذ ليست نفس المستكن في يورث. الثاني: أنها مفعول من أجله إن قيل بمعنى القرابة أي يورث لأجل الكلاله. الثالث: أنها مفعول ثان ليورث إن قيل إنها بمعنى المال الموروث. الرابع: أنها نعت لمصدر محذوف إن قيل إنها بمعنى الوراثة أي يورث وراثة كلاله. وقدر مكى في هذا الوجه حذف مضاف قال: تقديره ذات كلاله، وأجاز بعضهم على كونها بمعنى الوراثة أن تكون حالاً.

والوجه الثاني من وجهي كان أن تكون تامة فتكتفي بالمرفوع أي وإن وجد رجل، ويورث في محل رفع صفة لرجل، والكلالة منصوبة على ما تقدم من الحال، أو المفعول من أجله، أو المفعول به، أو النعت لمصدر محذوف على ما قرر من معانيها اهـ.

ويورث بفتح الراء من يورث أي مأخوذ من ورث المجرد المبني للمجهول، لا من المزيد لأن الميت يكون موروثاً لا مورثاً اسم مفعول، فكل من الميت والمال موروث اهـ كرخي.

قوله: ﴿أو امرأة﴾ معطوف على اسم كان وحذفت الصفة والخبر، فلذلك قال الشارح: تورث كلاله أو كانت المرأة المورثة كلاله أي خالية من الوالد والولد اهـ شيخنا.

قوله: (أي للموروث) أي الصادق بالرجل والمرأة، فكل منهما يقال له موروث وهو اسم مفعول من ورثة فهو موروث، فالميت يقال عليه موروث بصيغة اسم المفعول على قاعدته في مجيئه من الثلاثي، ويقال مورث اسم فاعل من المضاعف اهـ شيخنا.

قوله: (وقرأ به ابن مسعود وغيره) أي والقراءة الشاذة كخبر الأحاد لأنها ليست من قبل الرأي، وأطلق الشافعي رضي الله عنه الاحتجاج بها فيما حكاه البويطي عنه في باب الرضاع وباب تحريم الجمع، وعليه جمهور أصحابه، لأنها منقولة عن النبي ﷺ. ولا يلزم من انتفاء خصوص قرآنيها انتفاء خصوص خبريتها اهـ كرخي.

قوله: (مما ترك) أي المورث. قوله: (فإن كانوا) الواو ضمير لإخوة من الأم المدلول عليه بقول أخ أو أخت، والمراد الذكور والإناث، وأتى بضمير الذكور في قوله: كانوا وقوله: فهم تغلياً للمذكور على المؤنث، وذلك إشارة إلى الواحد أي أكثر من الواحد يعني: فإن كان من يرث زائداً على الواحد لأنه لا يصح أن يقال هذا أكثر من واحد إلا بهذا المعنى ليتأتى معنى كثير واحد، وإلا فالواحد لا كثرة فيه، وقوله: ﴿من بعد وصية يوصي بها﴾. قد تقدم إعراب ذلك وهذا مثله اهـ سمين.

قوله: (يستوي فيه ذكرهم وأنثاهم) أي لإدلائهم بمحض الأنوثة اهـ كرخي.

من ضمير يوصي أي غير مدخل الضرر على الورثة بأن يوصي بأكثر من الثلث ﴿وَصِيَّةٌ﴾ مصدر مؤكد ليوصيكم ﴿وَقَدْ أَفْلَحَ وَاللَّهُ عَلَيْهِمُ﴾ بما دبره لخلقهم من الفرائض ﴿حِكْمَةٌ﴾ بتأخير العقوبة عنهم مخالفه وخصت السنة تورث من ذكر بمن ليس فيه مانع من قتل أو اختلاف دين أو رق ﴿تِلْكَ﴾ الأحكام المذكورة من أمر اليتامى وما بعده ﴿حُدُودُ اللَّهِ﴾ شرائعه التي أحدها لعماله ليعملوا بها ولا يعتدوها ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ فيما حكم به ﴿يُدْخِلْهُ﴾ بالياء والنون التفتاتاً ﴿جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ وذلك الفوز العظيم ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ﴾ بالوجهين ﴿نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ فِيهَا عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ ذو إهانة روعي في الضمائر في الآيتين لفظ من وفي خالدين معناها ﴿وَالَّذِينَ﴾

قوله: ﴿غير مضار﴾ اسم فاعل بدليل ما قاله الشارح أي غير مضار في الوصية بدليل إعراب الشارح، وحيث يتعين أن تكون الباء في قول الشارح بأن يوصي الخ للتصوير، ولا يصح ما فهمه بعضهم من أنها بمعنى كأن لأجل إدخال الاقرار بماله أو بعضه لأجنبي، ولإدخال ما لو أوصى بقضاء دين ليس عليه، وذلك لأن هذا ليس مضارة في الوصية، بل مضارة بوجه آخر غيرها، وهذا قيد معتبر ومفهومه أنه لو أوصى وضارر في الوصية بأن زاد على الثلث لم يقيد الإرث بكونه من بعد وصية، بل تلغى الوصية بما زاد وتأخذ الورثة وهو كذلك اهـ شيخنا.

قوله: (حال من ضمير يوصي) يشير به إلى أن هذا قيد في جميع ما تقدم، ولا يمنع من ذلك الفصل بينهما بقوله: أو دين، وإن كان أجنبياً لأنه ليس بأجنبي محض، بل هو شبه بالوصية أو تابع، ويغتر في التابع ما لا يغتر في المتبوع اهـ كرخي.

قوله: (مصدر مؤكد ليوصيكم) أي المذكور بقوله ﴿يوصيكم الله في أولادكم﴾ اهـ. وفي السمين: في نصبه أربعة أوجه فذكر ما ذكر الشارح ثم قال: والرابع أنها منصوبة باسم الفاعل وهو مضار والمضارة لا تقع بالوصية، بل بالورثة لكنه لما وصى الله تعالى بالورثة جعلت المضارة الواقعة بهم، كأنها واقعة بنفس الوصية مبالغة في ذلك اهـ.

وعبارة أبي السعود: وصية من الله مصدر مؤكد لفعل محذوف أي يوصيكم الله بذلك وصية كائنة من الله.

قوله: (ليعملوا بها الخ) فيه إشارة إلى أن حدود الله تعالى نوعان: منها ما لا يفعل كالزنا ونحوه، ومنها ما لا يتعدى كالمذكورات ونحوها كتزويج الأربع اهـ كرخي.

قوله: (التفتات) أي من الغيبة إلى التكلم.

قوله: ﴿خالداً فيها﴾ لعل تكتة الافراد هنا الإيداع بأن الدخول في دار العقاب بصفة الانفراد أشد في استجلاب الوحشية اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿واللاتي﴾ الخ الثلاثي يجمع التي في التثنية لا في اللفظ، وهي في محل رفع بالابتلاء، وفي الخبر وجهان، أحدهما النجاسة من قوله فاستشهدوا وجزء دخول الفاء زائدة في الخبر على رأي

يَأْتِيكَ الْفَدْحَةُ ﴿ الزَّنا ﴾ ﴿ مِنْ نَسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ ﴾ أي من رجالكم المسلمين ﴿ فَإِنْ شَهِدُوا ﴾ عليهن بها ﴿ فَأَمْسِكُوهُنَّ ﴾ احبسوهن ﴿ فِي الْبُيُوتِ ﴾ وامنعوهن من مخالطة الناس ﴿ حَتَّى يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ ﴾ أي ملائكته ﴿ أَوْ ﴾ إلى أن ﴿ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴾ ﴿ طَرِيقًا إِلَى الْخُرُوجِ ﴾ منها أمروا بذلك أول الإسلام ثم جعل لهن سبيلاً بجلد البكر مائة وتغريبها عاماً ورجم المحصنة وفي الحديث لما بين الحد قال «خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً» رواه مسلم ﴿ وَالَّذِينَ ﴾ بتخفيف النون وتشديدها ﴿ يَأْتِيَنَّهَا ﴾ أي الفاحشة الزنا أو اللواط ﴿ مِنْكُمْ ﴾ أي الرجال ﴿ فَذَاوُهُمَا ﴾ بالسب والضرب بالنعال ﴿ فَإِنَّ تَابَا ﴾ منها ﴿ وَأَصْلَحَا ﴾ العمل

الجمهور، لأن المبتدأ أشبه الشرط في كونه موصولاً عاماً صلته فعل مستقبل . الوجه الثاني: أن الخبر محذوف والتقدير فيما يتلى عليكم حكم اللاتي فحذف الخبر والمضاف إلى المبتدأ للدلالة عليهما، وأقيم المضاف إليه مقامه، وهذا نظير ما فعله سيبويه في نحو ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا ﴾، ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا ﴾ أي فيما يتلى عليكم حكم الزانية، ويكون قوله فاستشهدوا، وقوله فاجلدوا، وقوله فاقطعوا دالاً على ذلك المحذوف، لأن بيان له اهد سمين .

قوله: ﴿ فاستشهدوا ﴾ أي اطلبوا شهادة أربعة والخطاب للولاة والحكام والقضاة اهد شيخنا .

قوله: (وامنعوهن الخ) أي لأن المرأة إنما تقع في الزنا عند الخروج والبروز إلى الرجال، فإذا حبست في البيت لم تقدر على الزنا اهد شيخنا، فقوله: وامنعوهن بمنزلة التعليل لقوله فامسكوهن . .

قوله: ﴿ حتى يتوفاهن الموت ﴾ حتى بمعنى إلى، والفعل بعدها منصوب بإضمار أن وهي متعلقة بقوله فامسكوهن غاية له . وقوله: ﴿ أو يجعل الله ﴾ فيه وجهان، أحدهما: أن تكون أو عاطفة فيكون الجعل غاية لإمساكهن أيضاً فيتصب بالعطف على يتوفاهن . والثاني: أن تكون أو بمعنى إلا كالثاني في قوله لألزمك أو تقضيني حقي على أحد المعنيين، والفعل بعدها منصوب أيضاً بإضمار أن، والفرق بين هذا الوجه، والذي قبله أن الجعل ليس غاية لإمساكهن في البيوت اهد سمين .

قوله: (أي ملائكته) أشار به إلى أن الكلام على حذف المضاف، وإنما احتيج إليه لأن التوفي هو الموت، فيصير المعنى حتى يميتهن الموت، وهذا غير مستقيم لأن فيه إسناد الشيء إلى نفسه . قوله: ﴿ أو يجعل ﴾ أي يشرع، وقوله: منها أي البيوت . قوله: (أول الإسلام) قال بعضهم: الآية منسوخة بآية الحد في سورة النور، وقال أبو سليمان الخطابي: ليست منسوخة لأن قوله: ﴿ فامسكوهن في البيوت ﴾ الخ يدل على أن إمساكهن في البيوت ممتد إلى غاية أن يجعل الله لهن سبيلاً، وذلك السبيل كان مجعلاً فلما قال النبي ﷺ: «خذوا عني» الخ صار هذا الحديث بياناً لتلك الآية لا نسخة لها اهد .

قوله: ﴿ أو يجعل الله لهن سبيلاً ﴾ قد بقي من الحديث بقية ذكرها المفسرون وصورتها هكذا بعد قوله: سبيلاً الشيب ترجم والبرك تجلد اهد .

قوله: (الزنا أو اللواط) يعني أن هذين قولان للمفسرين، وسيرجع الثاني بأمور اهد شيخنا .

قوله: ﴿ فَاذْوُهُمَا ﴾ (بالسب والضرب بالنعال) عبارة القاضي بالتوبيخ والتفريع، قال في

﴿ فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا ﴾ وَلَا تُوْذُوهُمَا ﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا ﴾ على من تاب ﴿ رَحِيمًا ﴾ به وهذا منسوخ بالحد إن أريد بها الزنا وكذا إن أريد بها اللواط عند الشافعي لكن المفعول به لا يرجم عنده وإن كان محصناً بل يجلد ويغرب وإرادة اللواط أظهر بدليل تشنية الضمير والأول أراد الزاني

الصحيح: التوبيخ التهديد والتقريع التعنيف ثم قال التعنيف التعيير واللوم. فيكون حاصل المعنى التهديد بالتعيير والتغيبير واللوم، وقيل بالتعيير والجلد اهـ كرخي.

قوله: ﴿تَوَّابًا﴾ أي كثير القبول للتوبة ممن تاب اهـ.

قوله: (وهذا منسوخ الخ) أي كون الحد للزاني الأذى بالضرب واللسان وسقوط ما ذكر عنه بالتوبة منسوخ، وقوله بالحد أي بآية الحد التي في سورة النور اهـ شيخنا.

قوله: (لكن المفعول به الخ) أي: وأما الفاعل فيرجم إذا كان محصناً وعبارة شرح الرملي وهبه وذكر: وأنشئ قبيل على المذهب، ففيه رجم الفاعل المحصن وجلد وتغريب غير أنه وإن كان دبر عبده لأنه زنا هذا حكم الفاعل، أما الموطوء في دبره، فإن أكرهه أو لم يكلف فلا شيء لهؤلاء عليه، وإن كان مكلفاً مختاراً جلد وغرب ولو محصناً ذكراً كان أو أنشئ إذ الدبر لا يتصور فيه إحصان، وفيه وطء دبر الحليلة التعزير إن عاد إليه بعد نهي الحاكم له عنه انتهت.

قوله: (والأول) أي القائل الأول الذي قال: إن المراد بها الزنا، أراد أي الله تعالى، وقوله: بضمير الرجال أي حيث قال منكم فقط، ولم يقل منكم ومنهن، وقوله: (واشتراكمها) أي الفاعلين، وهذا دليل آخر وقوله: وهو مخصوص، أي المذكور من الأمور الثلاثة، وهو الأذى والتوبة والإعراض أي فتعين حمل اللذان على الرجلين، لأن حد النساء كما سبق بالحبس في البيوت لا بالأذى ولا يسقط بالتوبة، وهذا كله بحسب ما كان في صدر الإسلام، وإلا فقد علمت أن الكل منسوخ اهـ شيخنا.

وعبارة الخازن: وقيل: المراد بمن ذكر في الآية الأولى النساء وهذه للرجال لأن الله تعالى حكم في الآية الأولى بالحبس في البيت على النساء، وهو اللائق بحالهن، لأن المرأة إنما تفعل الفاحشة عن الخروج، فإذا حبست في البيت انقطعت مادة المعصية. وأما الرجل فلا يمكن حبسه في البيت لأنه يحتاج إلى الخروج في صلاح معاشه واكتساب قوت عياله، فجعلت عقوبة الرجل الزاني الأذى بالقول والفعل، وقوله فاذوهما أي عيروهما بالقول باللسان، وهو أن يقال له: أما خفت الله أما استحييت من الله حيث زנית؟ قال ابن عباس: سبوهما واشتموهما. وفي رواية عنه قال: هو باللسان واليد يؤدي بالتعيير ويضرب بالنعال، فإن تابا يعني من الفاحشة وأصلحها يعني العمل في مستقبل الزمان فأعرضوا عنهما أي اتركوهما ولا تؤذوهما ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ وهذا الحكم كان في ابتداء الإسلام كان حد الزاني بالتوبيخ والتعيير بالقول باللسان، فلما نزلت الحدود وثبتت الأحكام نسخ ذلك الأذى بالآية التي في سورة النور، وهي قوله تعالى: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾ [النور: ٢] فثبت الجلد على الذكر بنص الكتاب، وثبت الرجم على الثيب المحصن بنص رسول الله ﷺ، فقد صح أنه رجم ماعزاً وكان قد أحصن اهـ.

والزانية ويرده تبيينهما بمن المتصلة بضمير الرجال واشتراكهما في الأذى والتوبة والأعراض وهو مخصوص بالرجال لما تقدم في النساء من الحبس ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ﴾ أي التي كتب على نفسه قبولها بفضله ﴿لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ﴾ المعصية ﴿بِمَهَلَةٍ﴾ حال أي جاهلين إذ عصوا ربهم ﴿ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن﴾ زمن ﴿قَرِيبٍ﴾ قبل أن يغفروا ﴿فَأُولَٰئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ يقبل توبتهم ﴿وَكَاكَ﴾

قوله: (واشتراكهما في الأذى) نوزع فيه بأن الاشتراك في ذلك لا يخص الرجلين عند التأمل، وبأن الاتصال بضمير الرجال لا يمنع دخول النساء في الخطاب كما قرر في محله اهـ كرخي.

قوله: ﴿على الله﴾ أشار الشارح إلى أن هذا الظرف صفة فيكون الخبر هو قوله للذين، وهذا الإعراب أنسب بقوله: فيما بعد وليست التوبة الخ كما لا يخفى اهـ شيخنا.

قوله: (أي التي كتب على نفسه قبولها بفضله) نبه بذلك على أن التوبة هنا مصدر تاب عليه إذا قبل توبته لا مصدر تاب العبد إلى الله بمعنى رجع إليه، ولا وجوب على الله كما زعمته المعتزلة إذ وجوبها إنما هو على العبد، وكلمة على للدلالة على تحقيق الثبوت البتة بحكم جري العادة وسبق الوعد المتفضل به، حتى كأنه من الواجبات عليه لأنه تعالى وعد بقبول التوبة، وإذا وعد شيئاً لا بد أن ينجز وعده لأن الخلف في وعده سبحانه محال. وقد أبو حيان مضافين حذفاً من المبتدأ والخبر، لأنه قال: التقدير إنما قبول التوبة مترتب على فضل الله تعالى، فتكون على هنا باقية على أصلها اهـ كرخي.

قوله: (أي جاهلين إذ عصوا الخ) وإنما سمي العاصي جاهلاً لأنه لم يستعمل ما معه من العلم بترتب العقاب، فسمى جاهلاً بهذا الاعتبار اهـ خازن.

عبارة الكرخي: أي جاهلين إذ عصوا أي الحامل لهم على المعصية الجهل بقدر قبح المعصية وسوء عاقبتها، لا بكونها معصية وذنباً، وكل عاص جاهل بذلك حال معصيته، لأنه حال المعصية مسلوب كمال العلم به بسبب غلبة الهوى، فلا يرد لم قيد بجهالة مع أن عمل سوءاً بغير جهالة ثم تاب قبلت توبته اهـ.

قوله: ﴿من﴾ (زمن) ﴿قريب﴾ ليس المراد بالقرب مقابل البعيد، إذ حكمهما هنا واحد، بل المراد بقوله من قريب من قبل معاينة سبب الموت بقرينة. قوله: ﴿حتى﴾ إذا حضر أحدهم الموت قال إني تبت الآن اهـ كرخي.

وإنما كان الزمن الذي بين فعل المعصية وبين وقت الغرغرة قريباً ولو كان سنين، لأن كل ما هو آت قريب، والعمر وإن طال قليل، وفيه تنبيه على أن الإنسان ينبغي له أن يتوقع في كل ساعة نزول الموت به اهـ خازن.

قوله: (قبل أن يغفروا) الغرغرة أن يجعل المشروب في فم المريض فيرده في الحلق ولا يصل إلى جوفه ولا يقدر على بلعه، وذلك عند بلوغ الروح إلى الحلقوم اهـ خازن. وفي المختار: والغرغرة تردد الروح إلى الحلق اهـ.

اللَّهُ عَلِيمًا ﴿١٧﴾ بِخَلْقِهِ ﴿حَكِيمًا﴾ ﴿١٨﴾ فِي صَنْعِهِ بِهِمْ ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ﴾ ﴿الذُّنُوبِ﴾ ﴿حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ﴾ وَأَخَذَ فِي النِّزَعِ ﴿قَالَ﴾ عِنْدَ مُشَاهَدَةِ مَا هُوَ فِيهِ ﴿إِنِّي تَقُبُّ الْفَنِّ﴾ فَلَا يَنْفَعُهُ ذَلِكَ وَلَا يَقْبَلُ مِنْهُ ﴿وَالَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ إِذَا تَابُوا فِي الْآخِرَةِ عِنْدَ مُعَايِنَةِ الْعَذَابِ لَا تَقْبَلُ مِنْهُمْ ﴿أُولَٰئِكَ أَعْتَدْنَا﴾ أَعْدَدْنَا ﴿لَكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ ﴿١٩﴾ مَوْلَمًا ﴿يَتَنَازَعُونَ﴾

قوله: ﴿الذين يعملون السيئات﴾ هذا شامل للكفار والعصاة المؤمنين، فلا تقبل توبة كل منهما إذا كانت وقت حضور الموت. وعبارة الخطيب: وليست التوبة للذين يعملون السيئات أي الذنوب حتى إذا حضر أحدهم الموت أي أخذ في النزاع قال: إني تبت الآن حين لا يقبل من كافر إيمان ولا من عاص توبة. قال: تعالى: ﴿فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا﴾ [غافر: ٨٥] ولذلك لم ينفع إيمان فرعون حين أدركه الغرق اهـ.

قوله: ﴿حتى إذا حضر﴾ حتى حرف ابتداء والجملة الشرطية بعدها غاية لما قبلها أي ليست التوبة لقوم يعملون السيئات ويستمرون على ذلك، فإذا حضر أحدهم الموت قال: كيت وكيت، وهذا وجه حسن، ولا يجوز في حتى أن تكون جارة لإذا أي يعملون السيئات إلى وقت حضور الموت من حيث أنها شرطية، والشرط لا يعمل فيه ما قبله، وإذا جعلنا حتى جارة تعلقت بعملون، وأدوات الشرط لا يعمل فيها ما قبلها، ولأن إذا لا تصرف على المشهور كما تقدم تقريره في أول البقرة. واستدل ابن مالك على تصرفها بوجه، منها: جرها بحتى نحو حتى إذا جاؤوها حتى إذا كنتم، وفيه من الإشكال ما ذكرته لك، وقد تقدم تقرير ذلك عند قوله: ﴿حتى إذا بلغوا النكاح﴾ اهـ سمين.

قوله: (وأخذ في النزاع) هو حال السوق حين تساق الروح للخروج من الجسد اهـ خازن.

وفي القاموس: وساق المريض سوقاً وسباقاً ثلثع في نزاع الروح اهـ.

قوله: (فلا ينفعه ذلك) قال المحققون: قرب الموت لا يمنع من قبول التوبة، بل المانع مشاهدة الأحوال التي لا يمكن معها الرجوع إلى الدنيا بحال اهـ خازن.

قوله: ﴿ولا الذين يموتون﴾ الذين مجرور المحل عطفاً على قوله: للذين يعملون السيئات، أي ليست التوبة لهؤلاء ولا لهؤلاء، والمراد بالعاملين السيئات المنافقون، وأجاز أبو البقاء في الذين أن يكون مرفوع المحل على الابتداء، وخبره أولئك وما بعده معتقداً أن اللام لام الابتداء، وليست بلا النافية، وهذا الذي قاله من كون اللام لام الابتداء لا يصح إلا أن تكون قد رسمت في النصحة لأمناً داخلية على الذين، فيصير وللذين، وليس المرسوم كذلك إنما هو لام وألف وألف لام التعريف داخلية على الموصول وصورته ولا الذين اهـ سمين.

قوله: (لا تقبل منهم) أي لرفع التكليف حيث، فسوى سبحانه وتعالى بين الذين سوقوا توبتهم إلى حضور الموت بين الكفار إذا تابوا في الآخرة لمجاوزة كل منهما أوان التكليف والاختيار اهـ من الخازن والخطيب.

قوله: ﴿أولئك﴾ مبتدأ وأعدنا خبره، وأولئك يجوز أن يكون إشارة إلى الذين يموتون وهم

الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ ﴿١٩﴾ أَي ذَاتَهُنَّ ﴿كَرِهًا﴾ بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ لِفَتَانِ أَي مَكْرَهَيْنِ عَلَى ذَلِكَ كَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَرِثُونَ نِسَاءَ أَقْرَبَائِهِمْ فَإِنْ شَاؤُوا تَزَوَّجُوا بِهَا صَدَاقٍ أَوْ زَوْجَهَا وَأَخَذُوا صَدَاقَهَا أَوْ عَضَلُوهَا حَتَّى تَفْتَدِيَ بِمَا وَرِثَتْهُ أَوْ تَمُوتَ فَيَرِثُوهَا فَتُهَوَّ عَنْ ذَلِكَ ﴿وَلَا﴾ أَنْ تَتَّصِلُوهُنَّ أَي تَتَمَنَّعُوا أَزْوَاجَكُمْ عَنْ نِكَاحِ غَيْرِكُمْ بِإِمْسَاكِهِنَّ وَلَا رَغْبَةً لَكُمْ فِيهِنَّ ضَرَاراً

كفار، لأن اسم الإشارة يجري مجرى الضمير فيعود لأقرب مذكور، ويجوز أن يشار به إلى الصنفين الذين يعملون السيئات، والذين يموتون وهم كفار، واعتدنا أي أحضرنا وهياناً اه سمين.

وأصل اعتدنا أعددنا كما قال الشارح، فأبدلت الدال الأولى تاء اه شيخنا.

قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ﴾ الخ نزلت في أهل المدينة، وذلك أنهم كانوا في الجاهلية وفي أول الإسلام إذا مات الرجل وخلف امرأة جاء ابنه من غيرها أو قريبه من ذوي عصبته فألقى ثوبه على تلك المرأة أو على خباثتها فصار أحق بها من نفسها ومن غيره، فإن شاء تزوجها من غير صداق اتكالا على الصداق الأول الذي دفعه قريبه، وإن شاء زوجها غيره، وأخذ هو صداقها، ولم يعطها منه شيئاً، وإن شاء عضلها ومنعها الزواج يضاررها بذلك لتفتدي منه بما ورثت من الميت أو تموت هي فيرثها. وهذا كله إذا لم تبادر المرأة بالذهاب إلى أهلها، فإن ذهبت إلى أهلها قبل أن يلقي عليها ولي زوجها ثوبه كانت أحق بنفسها، وكانوا على ذلك حتى توفي أبو قيس بن الأسلت الأنصاري وترك امرأته كيشة بنت معن الأنصارية، فقام ابن له من غيرها يقال له حصن، وقيل: اسمه قيس، فطرح ثوبه عليها فورث نكاحاً، ثم تركها فلم يقربها ولم ينفق عليها يضاررها بذلك لتفتدي منه، فأنت كيشة رسول الله ﷺ: فقالت يا رسول الله إن أبا قيس توفي وورث نكاحي ابنه فلا هو ينفق علي ولا هو يدخل بي ولا يخلي سبيلي، فقال: «اقعدي في بيتك حتى يأتي أمر الله فيك» فأنزل الله هذه الآية اه خازن.

قوله: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ﴾ خطاب لأقارب الميت ولأزواج الزوجات، ثم فصل هذا الاجمال بقوله: أن تَرِثُوا الخ هذا راجع للأول، وبقوله ولا تعضلوهن الخ هذا راجع للثاني اه شيخنا.

قوله: (أَي ذَاتَهُنَّ) أي فليس المراد النهي عن إرث مالهن، كما هو المتبادر والمعتاد، بل النهي عن إرث نفس المرأة كما كانوا يفعلون، يجعلون ذات المرأة كالمال فيرثونها من قريبهن كما يرثون ماله اه شيخنا.

قوله: (لِفَتَانِ) الأولى قراءتان. قوله: (أَي مَكْرَهَيْنِ) جمع مكره اسم فاعل أشار به إلى أن كرهاً مصدر بمعنى لسم الفاعل، وهو حال من الواو في تَرِثُوا. وفي بعض النسخ مَكْرَهَيْنِ جمع مكره اسم فاعل، ومفعوله محذوف أي مَكْرَهَيْنِ لهن وهو أيضاً حال من الواو في تَرِثُوا. قوله: (كَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ) أي وفي صدر الإسلام اه خازن.

قوله: (أَوْ تَمُوتَ) معطوف على تفتدي فالغاية مسلطة عليه. قوله: ﴿وَلَا تَعْضَلُوهُنَّ﴾ معطوف على قوله: أن تَرِثُوا، كما أشار له الشارح وأعيدت لا تأكيداً. وهذا خطاب للأزواج فكان الرجل يكره امرأته ولها عليه مهر، فيسئ عشرتها لتفتدي منه، وترد إليه ما ساقه لها من المهر اه خازن.

﴿لَتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُمْ﴾ من المهر ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ بفنح الباء وكسرها أي بينت أو هي بينة أي زنا أو نشوز فلکم أن تضاروهن حتى يفتدين منكم. ويختلن ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ أي بالإجمال في القول والنفقة والمبيت ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ﴾ فاصبروا ﴿فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيمَكِّلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ ولعله يجعل فيهن ذلك بأن يرزقكم منهن ولداً صالحاً ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَاتٍ زَوْجٍ﴾ أي أخذها بدلها بأن طلقتموها ﴿وَقَدْ

قوله: (ضراراً) راجع لقوله بإمساكنهن. قوله: (إلا أن يأتيَنَّ) استثناء من أعم الأحوال والأوقات، أو من أعم العلل. أي لا يحل لكم عضلوهن في حال أو وقت أو لعة إلا في حال أو وقت لأجل إتيانهن بها أهد شيخنا.

وفي الكرخي: الاستثناء متصل وهو الظاهر كما أشار له بقوله: فلکم أن تضاروهن، وعليه جرى القاضي كالكشفاف، وهو استثناء من زمان عام أي لا تعضلوهن في وقت من الأوقات إلا وقت أن يأتيَنَّ الخ، أو من علة عامة أي لعة من العلل إلا أن يأتيَنَّ، وهذا أولى لأن الأول يحتاج إلى حذف زمان مضاف، وقيل: منقطع واختاره الكواشي كأبي البقاء أهد.

قوله: (أي بينت) أي بينها من يدعيها وأوضحها وأظهرها أهد.

قوله: (فلکم أن تضاروهن) لعل هذا منسوخ وإلاً فلا يجوز مضارة الزوجة لأجل أن تفتدي بمالها في مذهب من المذاهب على ما هو المشهور منها أهد شيخنا.

وفي الخطيب ما نصه: قال عطاء: كان الرجل إذا أصابت امرأته فاحشة أخذ منها ما ساق إليها وأخرجها فنسخ ذلك بالحدود أهد.

قوله: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ قال الحسن: وهو راجع لما سبق أول السورة من قوله: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صِدْقَاتِهِنَّ نَحْلَةً﴾ [النساء: ٤] أي أتوا النساء وعاشروهن بالمعروف أهد خازن.

وهذا غير متعين بل يصح عطفه على قوله: ولا تعضلوهن من حيث المعنى أي لا يحل لكم أن تعضلوهن وعاشروهن الخ، فيكون الأمر معطوفاً على النفي من حيث أنه في معنى النهي. وفي أبي السعود. وهذا خطاب للذين يسيئون العشرة والمعروف ما لا ينكره الشرع ولا المروءة، والمراد به هنا النصفة في المبيت إلى آخر ما في الشرح أهد.

قوله: (أي بالإجمال في القول الخ) عبارة الخطيب: وهو النصفة في المبيت والنفقة والإجمال في القول، وقيل هو أن يتصنع لها كما تتصنع له أهد.

قوله: ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ﴾ أي بالطبع من غير أن يكون من قبلهن ما يوجب ذلك أهد أبو السعود.

وقوله: (فالصبر) أي ولا تفارقوهن بمجرد هذه النفرة، بل اصبروا فعسى الخ أهد شيخنا.

قوله: ﴿فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا﴾ الخ عسى هنا تامة رافعة لما بعدها مستغنية عن تقرير الخبر. أي فقد قربت كراهتكم شيئاً مع كون الله جعل فيه خيراً كثيراً أهد أبو السعود.

﴿وَأَتَيْتُمُ إحْدَهُنَّ﴾ أي الزوجات ﴿فَنَطَرَا﴾ مالا كثيراً صدقاً ﴿فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئاً أَتَأْخُذُونَهُ بِهْتَانٍ﴾ ظلماً ﴿وَأَمَّا مِينًا﴾ بيناً ونصبهما على الحال والاستفهام للتوبيخ وللإنكار في ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ﴾ أي بأي وجه ﴿وَقَدْ أَفْضَى﴾ وصل ﴿بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ بالجماع المقرر للمهر ﴿وَأَخَذْتَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا﴾ عهداً ﴿غَلِيظًا﴾ شديداً وهو ما أمر الله له من إمساكهن لمعروف أو تسريحهن بإحسان ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا﴾ بمعنى من ﴿نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا﴾

قوله: ﴿أَتَيْتُمُ إحْدَاهُنَّ﴾ وهي المرغوب عنها، والمراد بالإتياء الالتزام والضمنان، كما في قوله تعالى: إذا سلمتم ما أي ما التزمتن وضمتمن، فلا يرد أن حرمة الأخذ ثابتة، وإن لم يكن قد آتاها المسمى، بل كان في ذمته أو في يده، والواو للحال كما أشار إليه، وقيل معطوف على فعل الشرط وليس بظاهر اهـ كرخي.

قوله: ﴿فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ﴾ أي القنطار. قوله: (ظلماً) أشار به إلى أن المراد بالبهتان هنا الظلم تجوزاً كما قال به ابن عباس وغيره، فلا يرد السؤال وهو كيف قال ذلك مع أن البهتان الكذب مكابرة، وأخذ مهر المرأة قهراً ظلم لا بهتان، وقيل: المراد أنه يرمي امرأته بتهمة ليتوصل إلى أخذ المهر اهـ كرخي.

قوله: (الاستفهام للتوبيخ) أي فيما سبق الذي هو بالهزمة أي وللإنكار أيضاً وقوله للإنكار أي والتوبيخ أيضاً وهذا دخول على ما بعده، وهذا ظاهر على هذه النسخة. وفي نسخة والإنكار من غير إعادة لام الجر، وعليها فكان ينبغي أن يقول هكذا والإنكار فيما سبق وفي كيف الخ فالاستفهامان على حد سواء. وعبارة أبي السعود: ﴿أَتَأْخُذُونَهُ بِهْتَانًا وَآمًّا مِينًا﴾ الاستفهام للإنكار والتوبيخ، ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ﴾ إنكار لأخذه إثر إنكار وتنفير عنه غب تنفير اهـ.

قوله: (أي بأي وجه) أي لا وجه ولا سبيل لكم في أخذه فلا يليق الأخذ، لأن الشيء إذا وجد لا بد أن يكون على حال من الأحوال، فإذا لم يكن له حال لم يكن حظ من الوجود اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ﴾ أصل الإفضاء في اللغة الوصول يقال أفضى إليه أي وصل إليه، ثم اختلف المفسرون في معناه في هذه الآية، فقليل إنه كناية عن الجماع، وهو قول ابن عباس ومذهب الشافعي، وقيل إنه كناية عن الخلوة، وإن لم يجامع، وهذا اختيار الفراء، ومذهب أبي حنيفة اهـ خازن.

قوله: ﴿وَأَخَذْنَ﴾ أي النساء والأخذ حقيقة هو الله، لكنه بولغ فيه حتى جعل كأنهن الآخذات له اهـ شيخنا.

وبعبارة أخرى: وهذا الإسناد مجاز عقلي، لأن الأخذ للعهد هو الله، أي وقد أخذ الله عليكم العهد لأجلهن وبسببهن فهو مجاز عقلي من الإسناد إلى السبب اهـ.

قوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ﴾ الخ شروع في بيان من يحرم نكاحها من النساء ومن لا يحرم، وإنما خص هذا النكاح بالنهاي ولم ينتظم في سلك نكاح المحرمات الآية مبالغة في الزجر عنه

لكن ﴿مَا قَدْ سَلَفَ﴾ من فعلكم ذلك فإنه معفو عنه ﴿إِنَّهُ﴾ أي نكاحهن ﴿كَانَ فَحِشَةً﴾ قبيحاً ﴿وَمَقْتًا﴾ سبباً للمقت من الله وهو أشد البغض ﴿وَسَاءَ﴾ بش ﴿سَبِيلًا﴾ طريقاً ذلك

حيث كانوا مصريين على تعاطيه. قال ابن عباس رضي الله عنهما؛ وجمهور المفسرين: كان أهل الجاهلية يتزوجون بأزواج آبائهم فنهوا عن ذلك اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ﴾ من المعلوم أن المحرمات بالمصاهرة أربعة: زوجة الأب، وزوجة الابن، وأم الزوجة، وبنت الزوجة وكلها يحصل فيها التحريم بمجرد العقد، وإن لم يحصل دخول إلا الريبة فلا تحرم إلا بشرط الدخول بأمها، وهذا يستفاد من الآيات، فإنها لم تقيد بالدخول إلا في الريبة على ما سيأتي اهـ شيخنا.

قوله: ﴿آبَاؤُكُمْ﴾ أي من نسب أو رضاع.

قوله: ﴿إِلَّا﴾ (لكن) ﴿مَا قَدْ سَلَفَ﴾ أشار به إلى أن الاستثناء منقطع كما هو عادته أنه إذا كان منقطعاً يفسره بلكن، ووجه الانقطاع أن الماضي لا يستثنى من المستقبل اهـ شيخنا.

وفي السمين: قوله ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ في هذا الاستثناء قولان، أحدهما: أنه منقطع إذا الماضي لا يجامع الاستقبال، والمعنى أنه لما حرم عليهم نكاح ما نكح آبائهم تطرق للوهم إلى ما مضى في الجاهلية ما حكمه، فقيل: إلا ما قد سلف أي لكن ما سلف لا إثم فيه. والثاني: أنه استثناء متصل وفيه معنيان، أحدهما: أن يحمل النكاح على الوطء، والمعنى أنه نهى أن يطأ الرجل امرأة وطئها أبوه إلا ما قد سلف من الأب في الجاهلية من الزنا بامرأة، فإنه يجوز للابن تزوجها، نقل هذا المعنى عن ابن يزيد، والمعنى الثاني: ولا تنكحوا مثل نكاح آبائكم في الجاهلية إلا ما تقدم منكم من تلك العقود الفاسدة، فمباح لكم عليها في الإسلام إذا كان مما يقر الإسلام عليه اهـ.

قوله: ﴿إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً﴾ قيل: إن كان زائدة، وقيل: غير زائدة لكنها منسلخة عن الخصوص الماضي. وفي البيضاوي: أنه كان فاحشة ومقتاً علة للنهي أي أن نكاحهن كان فاحشة عند الله ما رخص فيه لأمة من الأمم ممقوتاً عند ذوي المروءات اهـ.

وفي أبي السعود قوله: ﴿إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا﴾ تعليل للنهي وبيان لكون المنهي عنه في غاية القبح مبغوضاً أشد البغض، وأنه لم يزل في حكم الله تعالى وعلمه موصوفاً بذلك ما رخص فيه لأمة من الأمم اهـ.

وإذا تبين أن هذا تعليل للنهي فهو مقدم على الاستثناء من حيث المعنى، لذلك قال الجلال: فإنه معفو عنه أي فليس فاحشة ولا مقتاً لعدم المؤاخدة به لعدم التكليف به، فإن ما قبل البعثة من زمان الفترة لا تكليف فيها اهـ.

قوله: ﴿وَسَاءَ﴾ (بش) أشار إلى أن ساء أجريت مجرى بش، وفي ساء ضمير يفسره ما بعده وسبيلاً تمييز له، والمخصوص بالذم محذوف تقديره ذلك أي سبيل هذا النكاح، وقيل: إن الضمير في ساء عائد على ما عاد إليه الضمير قبل ذلك، وسبيلاً تمييز منقول من الفاعل، والتقدير ساء سبيله اهـ كرخي.

﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ أن تنكحوهن وشملت الجدات من قبل الأب أو الأم ﴿ وَبَنَاتُكُمْ ﴾ وشملت بنات الأولاد وإن سفلت ﴿ وَأَخَوَاتُكُمْ ﴾ من جهة الأب أو الأم ﴿ وَعَمَّاتُكُمْ ﴾ أي أخوات آبائكم وأجدادكم ﴿ وَخَالَاتُكُمْ ﴾ أي أخوات أمهاتكم وجداتكم ﴿ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ ﴾ ويدخل فيهن أولادهن ﴿ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ ﴾ قبل استكمال الحولين خمس رضعات

وعبارة أبي السعود: في كلمة ساء قولان، أحدهما: أنها جارية مجرى بش في الذم والعمل ففيها ضمي مبهم يفسره ما بعده، والمخصوص بالذم محذوف تقديره، وساء سبيلًا سبيل ذلك النكاح، كقوله تعالى: ﴿ بَشِ الشَّارِبِ ﴾ [الكهف: ٢٩] أي ذلك الماء. وثانيهما: أنها كسائر الأفعال وفيها ضمير يعود إلى ما عاد إليه أنه وسبيلًا تمييز، والجملة إما مستأنفة لا محل لها من الإعراب أو معطوفة على خبر كان محكية بقول مضمهر هو المعطوف في الحقيقة تقديره ومقولاً في حقه ساء سبيلًا فإن السنة الأمم كافة لم تزل ناطقة بذلك في الامصار والأعصار.

قيل: مراتب القبح ثلاث: القبح العقلي، والقبح الشرعي، والقبح العادي، وقد وصف الله تعالى هذا النكاح بكل ذلك، فقول: فاحشة مرتبة قبحه العقلي، وقوله: ومقتاً مرتبة قبحه الشرعي، وقوله: وساء سبيلًا مرتبة قبحه العادي، وما اجتمعت فيه هذه المراتب فقد بلغ أقصى مراتب القبح اهـ.

قوله: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ الأمهات جمع أم فالهاء زائدة في الجمع فرقاً بين العقلاء وغيرهم. يقال في العقلاء أمهات، وفي غيرهم أمات، وقد يقال أمات في العقلاء وأمهات في غيرهم وقد سمع أمهة في أم بزيادة الهاء قبل هاء التأنيث، وعلى هذا يجوز أن تكون أمهات جمع أمهة المزيد فيها الهاء والهاء قد آتت زائدة في مواضع اهـ سمين.

قوله: (أن تنكحوهن) بدل ويشير به إلى تقدير مضاف، والمراد بالنكاح العقد وإن كان لو وقع يفسد ولا ينعقد اهـ شيخنا.

وفي الكرخي قوله: أن تنكحوهن أشار به إلى أن إسناد التحريم إلى العين لا يصح لأنه إنما يتعلق بالفعل، وهذا هو الذي يفهم من تحريمهن كما يفهم من تحريم الخمر تحريم شربها، ومن تحريم لحم الخنزير تحريم أكله اهـ.

قوله: (من جهة الأب أو الأم) أي أو منهما.

قوله: (ويدخل فيهن) أي في بنات الأخ والأخت، وقوله: أي أولادهن أولاد الأخ والأخت بتغليب الأخ على الأخت، فصح تذكير الضمير. وفي نسخة أولادهن بتغليب الأخت على الأخ فأنته، ولعله جمع الضمير باعتبار إطلاق الجمع على ما فوق الواحد، والأولاد يشمل الذكور والإناث، فشملت العبارة بنت ابن الأخ وإن سفل وبنت ابن الأخت وإن سفل.

قوله: (خمس رضعات) هذا مذهب الشافعي، وابن حنبل، ومذهب مالك، وأبي حنيفة يحصل التحريم بمصبة واحدة اهـ شيخنا.

كما بينه الحديث ﴿وَأَخَوَاتُكُمْ مِمَّنْ الرِّضَاعُ﴾ ويلحق بذلك بالسنة البنات منها وهن من أرضعتن موطواته والعمات والخالات وبنات الأخ وبنات الأخت منها لإحدى «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» رواه البخاري ومسلم ﴿وَأُمّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِكُمْ﴾ جمع ربيبة وهي بنت الزوجة من غيره ﴿الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ تربونها صفة موافقة للغالب فلا مفهوم لها ﴿مِنْ نِسَائِكُمْ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ أي جامعتموهن ﴿فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ في نكاح بناتهن إذا فارقتموهن ﴿وَحَلَائِلُ﴾ أزواج ﴿أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ بخلاف من تبنيتموهم فلکم نكاح حلالهم ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ من نسب أو رضاع بالنكاح ويلحق بها بالسنة الجمع بينها وبين عمتها أو خالتها ويجوز نكاح كل

قوله: (ويلحق بذلك) أي بما ذكر من أمهات وأخوات الرضاع، وحاصل الملحق خمسة أصناف. وقوله: من أرضعتن موطوته أي الشخص الذي وكان اللبن له، وقوله: والعمات الخ معطوف على البنات، فقوله: ويلحق بذلك بالسنة مسلط على المعطوفات، وقوله: الحديث الخ بقوله ويلحق الخ مبين للسنة في قوله بالسنة اهـ شيخنا.

قوله: (الحديث يحرم من الرضاع) أي من أجل الرضاع.

قوله: ﴿وَأُمّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾ أي من نسب أو رضاع، وكذا قوله: ورَبَائِكُمْ وقوله أَبْنَائِكُمْ.

قوله: ﴿الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ جمع حجر بفتح الحاء وكسرهما مقدم الثوب، والمراد لازم الكون في الحجر، وهو الكون في تربيتهم، ولذلك قال تربونها. قوله: ﴿الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ الباء للتعدية أي دخلتم الخلوة بهن أي مصاحبين لهن فيها. هذا بحسب الأصل، والمراد لازمه العادي وهو الوطء كما قال الشارح اهـ شيخنا.

قوله: (إذا فارقتموهن) أي أو متن. وفائدة قوله: ﴿فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ الخ دفع توهم أن قيد الدخول خارج مخرج الغالب، كما في قوله: في ﴿حُجُورِكُمْ﴾ فلا يرد السؤال ما فائدة ذلك مع أنه مفهوم من قوله: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَّرَاءَ ذَلِكَ﴾، ومن قوله: ﴿مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ اهـ كرخي. قوله: (أزواج) أي زوجات أَبْنَائِكُمْ. قوله: (بخلاف من تبنيتموهم) أي؛ وأما حلائل أبناء الرضاع فعلم تحريمهن بالسنة، وإن كان مقتضى مفهوم الآية تحليلهن اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ في محل رفع عطفاً على مرفوع حرمت، أي؛ وحرم عليكم الجمع الخ اهـ شيخنا.

قوله: (بالنكاح) أي العقد، وإن كان إذا وقع يقع فاسداً إن عقد عليهما معاً، ويفسد الثاني فقط إن وقع مرتباً على التفصيل المعروف في الفروع، والتقييد بالنكاح أخذه من السياق اهـ شيخنا.

قوله: (ويجوز نكاح كل واحدة) بمعنى أنه يستوعبهما بالنكاح، لكن على التعاقب بحيث لا

واحدة على الانفراد وملكهما معاً ويطأ واحدة ﴿إِلَّا﴾ لكن ﴿مَا قَدْ سَلَفَ﴾ في الجاهلية من نكاحكم بعض ما ذكر فلا جناح عليكم فيه ﴿إِنَّكَ اللَّهُ كَانَ عَفُورًا﴾ لما سلف منكم قبل النهي ﴿رَجِيمًا﴾ ﴿بِكُمْ فِي ذَلِكَ﴾ و ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ﴾ ﴿الْمُحْصَنَاتُ﴾ أي ذوات الأزواج ﴿بَيْنَ الْنِّسَاءِ﴾ أن تنكحوهن قبل مفارقة أزواجهن حرائر مسلمات كن أو لا ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾

يحصل جمع هذا هو المراد، وأما نكاح واحدة منهما بدون الأخرى أصلاً فلا يحتاج للتنبيه عليه اهـ شيخنا.

قوله: (وملكهما معاً) بقي ملك واحدة ونكاح الأخرى، وحكمه الجواز، لكن تتعين المنكوحه للوطء لقوة فراس النكاح.

قوله: ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ انظر لم لم يقل هنا إنه كان فاحشة.

قوله: (من نكاحكم بعض ما ذكر) البعض هو نكاح الأختين، وانظر لم لم يقل مثل ما قال سابقاً من فعلكم ذلك، فإنه معفو عنه، فإن عبارته توهم أنهم كانوا يفعلونه غير الجمع مع أن الذي كانوا يفعلونه كما في الشراح هو الجمع، ونكاح زوجة الأب، وقد سبق التنبيه على الثانية اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ قرأ الجمهور هذه اللفظة سواء كانت معرفة بآل أم نكرة بفتح الصاد، والكسائي بكسرها في جميع القرآن إلا قوله: والمحصنات من النساء، فبالفتح فقط وأما الفتح ففيه وجهان، أشهرهما: أنه أسند الاحصان إلى غيرهن، وهو إما الأزواج أو الأولياء، فإن الزوج يحصن امرأته أي يعفها، والولي يحصنها بالتزويج، والله يحصنها بذلك. والثاني: أن هذا المفتوح الصاد بمتزلة المكسور يعني أنه اسم فاعل، وإنما شذ فتح عين اسم الفاعل في ثلاثة ألفاظ: أحصن فهو محصن، وألفج فهو ملفج، وأسهب فهو مسهب. وأما الكسر فإنه أسند الاحصان إليهن لأنهن يحصن أنفسهن بعفافهن أو يحصن فروعهن بالحفظ، أو يحصن أزواجهن، وقد ورد الاحصان في القرآن لأربعة معان، الأول: التزوج كما في هذه الآية وكما في قوله ﴿محصنين غير مسافحين﴾. الثاني: الحرية كما في قوله: ﴿ومن لم يستطع منكم طولاً﴾ الآية. الثالث: الإسلام كما في قوله: ﴿فإذا أحصن﴾ قيل في تفسيره أسلمن. الرابع: العفة كما في قوله: ﴿محصنات غير مسافحات﴾ اهـ سمين.

وفي القاموس: وامرأة حصان كسحاب عفيفة أو متزوجة، والجمع حصن بضمين وحصانات، وقد حصنت ككرمت حصناً مثلثة، وتحصنت فهي حاصن وحاصنة وحصناء، والجمع حواصن وحاصنات، وأحصنها البعل وحصنها وأحصنت هي فهي محصنة عفت أو تزوجت أو حملت، والحواصن الجبالى، ورجل محصن ككرم وقد أحصنه التزوج، وأحصن تزوج فهو محصن كمسهب اهـ.

قوله: (أن تنكحوهن قبل مفارقة الخ) هذا بدل من المحصنات يشير به إلى تقدير مضاف أي: وحرّم عليكم نكاح المحصنات الخ اهـ شيخنا.

قوله: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ استثناء متصل لأن المستثنى المزوجات كما أشار له بقوله: وإن

من الإماء بالسبي فلكنم وطوهن وإن كان لهن أزواج في دار الحرب بعد الاستبراء ﴿يَكْتُبُ اللَّهُ﴾
نصب على المصدر أي كتب ذلك ﴿عَلَيْكُمْ وَأَحِلَّ﴾ بالبناء للفاعل والمفعول ﴿لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾
أي سوى ما حرم عليكم من النساء ﴿أَنْ تَبْتَغُوا﴾ تطلبوا النساء ﴿بِأَمْوَالِكُمْ﴾ بصدقات أو ثمن

كان لهن أزواج، والمستثنى منه المزوجات أيضاً لكن فيه شائبة انقطاع من حيث أن المستثنى منه نكاح
المتزوجات، والمستثنى وطء المتزوجات، فليتأمل بل ومن حيث إن المتزوجات في المستثنى بحسب
ما كان لأن نكاحهن قد انقطع بالإسلام، فإذا وطئت بعد السبي لم يصدق عليها أنها وطئت وهي مزوجة
أهـ شيخنا.

وقد صرح السمين بأن الاستثناء منقطع فكان على الشارح أن ينبه عليه كعادته. قوله: (وإن كان
لهن أزواج في دار الحرب) لأن لا حرمة لذلك لأن النكاح ارتفع بالسبي، ونزلت لتخرج الصحابة من
وطء المسييات أهـ كرخي.

وفي الخازن: قال أبو سعيد الخدري: بعث رسول الله ﷺ جيشاً يوم حنين إلى أوطاس فأصابوا
سبايا لهن أزواج من المشركين، فكروها غشيانهن، فأنزل الله هذه الآية أهـ.

قوله: (بعد الاستبراء) ظرف لقوله فلكنم وطوهن. قوله: (نصب على المصدر) أي المؤكد لأنه لما
قال: ﴿حُرِّمَ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ﴾ علم أن ذلك مكتوب، كما أشار إليه في التقرير بقوله: أي كتب الله ذلك
أي ما حرم عليكم من قوله: ﴿حُرِّمَ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ﴾ إلى هنا كتاباً وفرضه أهـ كرخي.

قوله: ﴿ما وراء ذلك﴾ هذا عام مخصوص، فقد دلت السنة على تحريم أصناف آخر سوى ما
ذكر، فمن ذلك أن يحرم الجمع بين المرأة وعمتها، وبين المرأة وخالتها، ومن ذلك نكاح المعتدة،
ومن ذلك أن من كان في نكاحه حرة لا يجوز له نكاح الأمة، ومن ذلك القادر على الحرة لا يجوز له
نكاح الأمة، ومن ذلك من عنده أربع زوجات لا يجوز له نكاح الخامسة، ومن ذلك الملاحنة، فإنها
محرمة على الملاحن أبداً أهـ خازن.

ولا حاجة للتنبيه على هذا لأن الكلام في التحريم على التأييد وما ذكره من الأقسام لا يحرم مؤبداً
بل لعارض يزول، نعم يظهر ما قاله في الملاحنة لأن تحريمها مؤبد.

قوله: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا﴾ أي لإرادة أن تبتغوا ليصبح جعل أن تبتغوا مفعولاً له إذ شرطه اتحاد الفاعل
وهو هنا مختلف إذ فاعل أحل هو الله، وفاعل الابتغاء هو المخاطبون، ويتقدير الإرادة حصل الاتحاد
إذا فاعلها هو الله، والإرادة هي بمعنى الطلب ههنا لا بالمعنى المشهور، إذ لا يجوز تخلف المراد عن
الإرادة الإلهية عندنا، وقضية كلامه أنه لا حاجة إلى تقدير الإرادة لأنها تستفاد من اللام، فكان غرضه
بيان حاصل المعنى أهـ كرخي.

قوله: ﴿تَبْتَغُوا﴾ مفعوله محذوف كما قدره الشارح، وقوله: محصنين حال من الواو في تبتغوا،
وقوله: متزوجين أي طالبين التزوج بالأموال، فأحل الله لكم النساء لأجل أن تطلبوا بأموالكم تزوجهن
ولا تطلبوا بها الزنا، وقوله: ﴿غَيْرِ مَسَافِحِينَ﴾ حال أخرى أهـ شيخنا.

﴿تُحْصِنِينَ﴾ متزوجين ﴿عَيْرٌ مُسْلِفِينَ﴾ زانين ﴿فَمَا﴾ أي من ﴿أَسْتَمْتَعْتُمْ﴾ تمتعتم ﴿بِهِمْ وَمِنْهُمْ﴾ ممن تزوجتم بالوطء ﴿فَقَاتُوهُمْ أَجُورَهُمْ﴾ مهورهن التي فرضتم لهن ﴿فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ

قوله: ﴿بِأَمْوَالِكُمْ﴾ أي بصرفها في مهورهن أو أثمانهن اهـ السعود.

قوله: (متزوجين) أي ومتسرين بدليل قوله قبل بصدائق أو ثمن اهـ شيخنا.

قوله: ﴿غَيْرِ مُسَافِحِينَ﴾ اقتصر عليه هنا لأنه في الحرائر المسلمات وهن إلى الخيانة أبعد من بقية النساء، وزاد بعد في قوله: ﴿مُحْصَنَاتٍ غَيْرِ مُسَافِحَاتٍ﴾ قوله: ﴿وَلَا مَتَخِذَاتٍ أَخْدَانٍ﴾ لأنه في الإماء وهن إلى الخيانة أقرب من الحرائر المسلمات اهـ كرخي.

والسفاح: الزنا كما قال الشارح، وأصله من السفح وهو الصب، وإنما سمي الزنا سفاحاً لأن الزاني لا غرض له إلا صب النطفة فقط اهـ خازن.

قوله: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ﴾ أي فالزوجات اللاتي تمتعتم بهن فقوله به فيه مراعاة للفظ ما وقوا ممن تزوجتم بيان لقوله منهن الواقع بياناً لما أو تبعيضاً لها اهـ شيخنا.

قيل: إن هذه الآية واردة في النكاح الصحيح، وإن الزوج متى وطئها ولو مرة وجب عليه مهرها المسمى، أو مهر المثل، لكن يرد على هذا القيل أنها تتكرر مع قوله سابقاً: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ﴾، وقيل إنها واردة في نكاح المتعة الذي كسان في صدر الإسلام، حيث كان الرجل ينكح المرأة وقتاً معلوماً ليلة أو ليلتين أو أسبوعاً بثوب أو غيره، ويقضي منها وطره ثم يسرحها.

وفي الخازن: وقال قوم: المراد من حكم هذه الآية نكاح المتعة وهو أن ينكح امرأة إلى مدة معلومة بشيء معلوم، فإذا انقضت تلك المدة بانت منه من غير طلاق وتبرء رحمها بحيضة اهـ.

وفي القرطبي: وقال ابن العربي: وأما متعة النساء فهي من غرائب الشريعة، لأنها أبيحت في صدر الإسلام، ثم حُرمت يوم خيبر، ثم أبيحت في غزوة أوطاس، ثم حُرمت بعد ذلك، واستقر الأمر على التحريم، وليس لها أخت في الشريعة إلا مسألة القبلة، فإن الفسخ طراً عليها مرتين ثم استقرت اهـ.

قوله: ﴿أَجُورَهُنَّ﴾ (مهورهن) وإنما سمي المهر أجراً لأنه يدل على المنفعة لا عن العين اهـ خازن.

قوله: (التي فرضتم) أي سميتم، وقد كمل بهذا الوصف ما قبله، ودخل به على ما بعدها، ففريضة معمول لهذا المقدر أو هو حال من أجورهن اهـ شيخنا.

وعبارة السمين: فريضة حال من أجورهن أو مصدر مؤكد أي فرض الله ذلك فريضة أو مصدر على غير المصدر، لأن الائتاء مفروض، فكأنه قيل قاتوهن أجورهن إيتاء مفروضاً انتهت.

قوله: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ أي ولا عليهن فلا جناح عليكم في الزيادة ولا عليهن في الحط اهـ شيخنا.

فِيمَا تَرَضَيْتُمْ ﴿٢٥﴾ أَنْتُمْ وَهَنْ ﴿يَدٍ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ﴾ مِنْ حَظِّهَا أَوْ بَعْضُهَا أَوْ زِيَادَةُ عَلَيْهَا ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا بِخَلْقِهِ﴾ ﴿حَكِيمًا﴾ ﴿٢٦﴾ فِيمَا دَبَّرَ لَهُمْ ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا﴾ أَي غَنَى ﴿أَنْ يَصْحَحَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ الْحَرَارِ ﴿الْمُؤْمِنَاتِ﴾ هُوَ جَرِي عَلَى الْغَالِبِ فَلَا مَفْهُومَ لَهُ ﴿فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾

قوله: (من حظها) بيان لما. قوله: (فيما دبره لهم). ومن جملة ما شرع لهم من هذه الأحكام اللاتفة بحالهم اهـ خازن.

قوله: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ﴾ شرطية أو موصولة اهـ.

وقوله: ﴿مِنْكُمْ﴾ أي الأحرار. قوله: ﴿فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ متعلق بمحذوف هو جواب الشرط فهو مجزوم اهـ شيخنا.

وهذا بناء على الظاهر، وإلا فهو في الحقيقة مرفوع لأن المضارع إذا وقع جواباً للشرط مقروناً بالفاء يقدر قبله المبتدأ، وتكون الجملة هي الجواب، وذلك لأن الفاء لا تدخل على الفعل الصالح للشرطية. وعبرة السمين: قوله: فالفاء إما جواب الشرط، وإما زائدة في الخير على حسب القولين في من، وهو متعلق بفعل مقدر بعد الفاء تقديره: فلينكح مما ملكته أيمانكم وما على هذا موصول بمعنى الذي أي النوع الذي ملكته، ومفعول ذلك الفعل المقدر محذوف تقديره، فلينكح امرأة أو أمة مما ملكته أيمانكم، فمما في الحقيقة متعلق بمحذوف لأنه صفة لذلك المفعول المحذوف، ومن للتبعيض نحو أكلت من الرغيف، ومن فتياكم في محل نصب على الحال من الضمير المقدر في ملكت العائد على ما الموصولة والمؤمنات صفة لفتياتكم انتهت.

قوله: ﴿فَمِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ إما جواب الشرط، وإما خبر الموصول، وشرط دخول الفاء في الخبر موجود، ﴿ومِنْكُمْ﴾ في محل نصب على الحال من فاعل يستطيع، وفي نصب طولاً ثلاثة أوجه. أظهرها: أنه مفعول بيسطيع، وفي قوله أن ينكح على هذا ثلاثة أقوال:

الأول: أنه في محل نصب بطولاً على أنه مفعول بالمصدر المنون لأنه مصدر طلّت الشيء أي نلته، والتقدير ومن لم يستطع أن ينال نكاح المحصنات وإعمال المصدر المنون كثير، وهذا هو الذي ذهب إليه الفارسي.

القول الثاني: أن ينكح بدل من طولاً بدل الشيء من الشيء، لأن الطول هو القدرة أو الفضل والنكاح مع قدرة وفضل.

القول الثالث: أنه على حذف حرف الجر، ثم اختلف هؤلاء، فمنهم من قدره بإلى أي طولاً إلى أن ينكح، ومنهم من قدره باللام أي طولاً لأنه ينكح، وعلى هذين التقديرين، فالجاء في محل الصفة لطولاً فيتعلق بمحذوف، ثم لما حذف حرف الجر جاء الخلاف المشهور في محل أن أهو نصب أو جر، وقيل اللام المقدرة مع أن هي لام المفعول من أجله أي طولاً لأجل نكاحهن.

الوجه الثاني: من نصب طولاً أن يكون مفعولاً على حذف مضاف أي: ومن لم يستطع نكاح المحصنات لعدم الطول.

الوجه الثالث: أن يكون منصوباً على المصدر. قال ابن عطية: ويصح أن يكون طولاً منصوباً

يُنكِح ﴿مِنْ فِتْيَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ﴾ فَاكْتَفُوا بِظَاهِرِهِ وَكَلُوا السَّرَائِرَ إِلَيْهِ فَإِنَّهُ الْعَالَمُ بِتَفْصِيلِهَا وَرَبُّ أُمَّةٍ تَفْضُلُ الْحُرَّةَ فِيهِ وَهَذَا تَأْنِيسُ بِنِكَاحِ الْإِمَاءِ ﴿بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ أَيِ أَنْتُمْ وَهَنْ سِوَاهُ فِي الدِّينِ فَلَا تَسْتَكْفُوا مِنْ نِكَاحِهِنَّ ﴿فَأَنْكِحُوهُنَّ بِأَذْنِ أَهْلِيهِنَّ﴾ مَوَالِيَهُنَّ ﴿وَأَتَوْهُنَّ﴾ أَعْطَوْهُنَّ ﴿أُجُورَهُنَّ﴾ مَهْرَهُنَّ ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ مِنْ غَيْرِ مَطْلٍ وَنَقْصٍ ﴿مُحْصَنَاتٍ﴾ عَفَافٌ حَالٌ ﴿غَيْرَ مُحْصَنَاتٍ﴾ زَانِيَاتٍ جَهْرًا ﴿وَلَا مُتَّخَذَاتٍ أَخْدَانٍ﴾ أَخْلَاءُ يَزْنُونَ بِهِنَّ سِرًّا ﴿فَإِذَا أَحْصَيْتُمْ زَوْجَنَ

على المصدرية، والعامل فيه الاستطاعة لأنهما بمعنى وأن ينكح على هذا مفعول الاستطاعة، أو المصدر بمعنى أن الطول هو الاستطاعة في المعنى، فكأنه قيل ومن لم يستطع منكم استطاعة أهـ سمين .

قوله: ﴿مِنْ فِتْيَانِكُمْ﴾ جمع فتاة وهي الشابة من النساء أهـ.

قوله: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ﴾ جملة من مبتدأ وخبر جيء بها بعد قوله: مِنْ فِتْيَانِكُمْ المؤمّنات، ليفيد أن الإيمان كاف في نكاح الأمة المؤمّنة ولو ظاهراً، ولا يشترط في ذلك أن يعلم إيمانها علماً يقينياً، فإن ذلك لا يطلع عليه إلا الله تعالى، والمعنى أن بعضكم من جنس بعض في النسب والدين، ولا يترفع الحر من نكاح الأمة عند الحاجة إليه وما أحسن قول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه:

الناس من جهة التمثيل أكفأ ————— أبـــــوهم آدم والأم حـــــواء أهـ سمين .

قوله: ﴿بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ أي أَنْتُمْ وَأَرْقَاؤُكُمْ مُتَنَاسِبُونَ نَسَبَكُمْ مِنْ آدَمَ، ودينكم الإسلام أهـ بيضاوي .

قوله: ﴿وَأَتَوْهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ ومن ضرورة إيتائهن أن يكون بإذن الولي، فيكون ذكر الإيتاء لهن لبيان جواز الدفع لهن، لكون المهر لهن، وقيل: أصله وَأَتَوْهُنَّ مَوَالِيَهُنَّ فَحُذِفَ الْمُضَافُ وَأَصْلُ الْفِعْلِ إِلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَهـ أبو السعود .

قوله: (من غير مطل ونقص) أي ضرر والمطل عدم الأداء من غير عذر والاضرار هو الاحوج إلى التقاضي والملازمة أهـ.

قوله: (حال) أي من المفعول في قوله فَاكْتَفُوا بِظَاهِرِهِ أي حال كونهن عفاف عن الزنا، وهذا الشرط على سبيل النذب بناء على المشهور من جواز نكاح الزواني ولو كن إماء أهـ خطيب .

قوله: ﴿وَلَا مُتَّخَذَاتٍ أَخْدَانٍ﴾ جمع خدن بالكسر وهو الصاحب. قال أبو زيد: الأخدان الأصدقاء على الفاحشة، والواحد خدن وخدين، وكان الزنا في الجاهلية منقسماً إلى هذين القسمين أهـ أبو السعود .

وفي الخازن: وكانت العرب في الجاهلية تحرم الأول وتجوز الثاني، فلما كان هذا الفرق معتبراً عندهم أفرد الشارح كل واحد من هذين القسمين بالذكر ونص على تحريمهما معاً. وفي المصباح والقاموس: الأخدان جمع خدن بالكسر كحمل وأحمال أهـ.

وفي قراءة بالبناء للفاعل تزوجن ﴿فَإِنْ أَتَيْتَ بِمُحْشَرَةٍ﴾ زنا ﴿فَلَمَنْ يَصِفْ مَا عَلَى الْمُحْشَرَةِ﴾
الحرائر الأبقار إذا زين ﴿مِنْكَ الْمَدَابِ﴾ الحد فيجلدن خمسين ويغربن نصف سنة ويقاس
عليهن العبيد ولم يجعل الإحصان شرطاً لوجوب الحد بل لفائدة أنه لا رجم عليهن أصلاً
﴿ذَلِكَ﴾ أي نكاح المملوكات عند عدم الطول ﴿لِمَنْ خَشِيَ﴾ خاف ﴿الْعَنَتِ﴾ الزنا وأصله
المشقة سمي به الزنا لأنه سببها بالحد في الدنيا والعقوبة في الآخرة ﴿وَمَنْكُمْ﴾ بخلاف من لا
يخافه من الأحرار فلا يحل له نكاحها وكذا من استطاع طول حرة وعليه الشافعي وخرج بقوله

قوله: ﴿فإذا أحصن﴾ شرط وجوبه الشرطية بعده، ولعل هذه الشرطية اعتراضية جر إليها قوله
غير مسافحات، وذلك لأن قوله ذلك لمن خشي العنت منكم من بقية شروط نكاح الأمة أهـ شيخنا.

وفي أبي السعود: الفاء في فإن أتين جواب إذا، والثانية جواب إن، فالشرط الثاني من جوابه
الترتب على وجود الأول كما في قولك إذا أتيتني فإن لم أكرمك فعبدني حر أهـ.

قوله: (بل لا فائدة أنه لا رجم النخ)، وذلك أنه لما حكم بالتنصيف علم أن حد من ليس رجماً لأنه
لا يتنصف، وإذا كان الحد مع الإحصان ليس رجماً فلع عدمه أولى فتعرض للحالة الإحصان، لأنها التي
يتوهم فيها رجمهن كالحرائر أهـ.

قوله: ﴿ذلك لمن خشي﴾ ذلك مبتدأ ولمن خشي جار ومجرور خبره، والمشار إليه بذلك هو
نكاح الأمة المؤمنة لمن عدم الطول والعنت في الأصل انكسار العظم بعد الخبر فاستعير لكل مشقة،
وأريد به هنا ما يجر إليه الزنا من العقاب الدنيوي والأخروي، ومنكم حال من الضمير في خشي أي في
حال كونه منكم، ويجوز أن تكون من للبيان أهـ سمين.

يقال عنت عنتاً من باب طرب ارتكب الزنا. وفي القاموس: والعنت محرك الفساد والإثم
والهلاك، ودخول المشقة على الإنسان ولقاء الشدة والزنا والوهي والانكيسار، واكتساب المآثم،
وأعنته غيره وعنته تعنيماً شدد عليه وألزمه ما يصعب عليه أهـ.

قوله: (وأصله المشقة) أي أصله الثاني إلا فأصله الأول انكسار العظم بعد الجبر فاستعير لكل
مشقة وضرر يعتري الإنسان عند صلاح حاله أهـ أبو السعود.

قوله: (والعقوبة في الأخرى) الواو بمعنى أو. قوله: ﴿مَنْكُمْ﴾ أي حال كونه منكم. قوله: (فلا
يحل له نكاحها) أي عند غير أبي حنيفة أما عند أبي حنيفة فيحل أهـ.

قوله: (وكذا من استطاع طول حرة) أي صداقها ومثله من استطاع ثمن أمة أهـ.

قوله: (وما عليه الشافعي) وكذا مالك وأحمد. وقال أبو حنيفة بجواز نكاح الأمة لمن ليس عنده
حرة بالفعل، ولو كان قادراً على مهرها، وفسر الطول المنفي في الآية بفراش الحرة، فالمعنى ومن لم
يكن مستغنياً لحرة فله نكاح الأمة، وخالف في اشتراط إسلام الأمة، فقال بجواز نكاح الأمة الكتابية،
وحمل قوله من فتياتكم المؤمنات على أنه على سبيل الأفضلية لا على سبيل الشرط أهـ.

من فتياتكم المؤمنات الكافرات فلا يحل له نكاحها ولو عدم وخاف ﴿وَأَنْ تَصْرُوهَا﴾ عن نكاح المملوكات ﴿خَيْرَ لَكُمْ﴾ لثلا يصير الولد رقيقاً ﴿وَاللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ بالتوسعة في ذلك ﴿يُرِيدُ اللَّهُ يَتَّبِعَ لَكُمْ﴾ شرائع دينكم ومصالح أمركم ﴿وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ﴾ طرائق ﴿الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ من الأنبياء في التحليل والتحریم فتتبعوهم ﴿وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ يرجع بكم عن معصيته التي كنتم عليها إلى طاعته ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ﴾ بكم ﴿حَكِيمٌ﴾ فيما دبره لكم ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ كرره لبيني عليه ﴿وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ﴾ اليهود والنصارى أو المجوس أو الزناة ﴿أَنْ يَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا﴾ تعدلوا عن الحق بارتكاب ما حرم عليكم فتكونوا مثلهم ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ يسهل عليكم الشرع ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ لا يصبر عن النساء والشهوات ﴿يَتَأَنَّهُا﴾

قوله: (ولو عدم) أي الطول وخاف أي العنت. قوله: (بالتوسعة في ذلك) أي في نكاح الأمة يعني أنه وإن كان نكاح الأمة يؤدي إلى إرقاق الولد وهذا يقتضي المنع من نكاحها، إلا أنه تعالى أباحه لكم لاحتياجكم إليه، فكان ذلك من باب المغفرة والرحمة اهـ كرخي.

قوله: ﴿يريد الله لبيين لكم﴾ الخ استئناف مسوق لتقرير ما سبق من الأحكام، وكونها جارية على مناهج المهتدين من الأنبياء والصالحين اهـ أبو السعود.

وفي السمين ما نصه: قوله ﴿يريد الله لبيين لكم﴾ اللام زائدة، وأن مضمرة بعدها والتبيين مفعول الإرادة. قال الزمخشري: تقديره يريد الله أن يبين فزيدت اللام مؤكدة لإرادة التبيين كما زيدت في لا أبا لك لتأكيد إضافة الأب. قوله: (فتتبعوهم) قد نقل المفسرون أن كل ما بين لنا تحليله وتحريمه من النساء في الآيات المتقدمة، فقد كان كذلك أيضاً في الأمم السالفة اهـ سمين.

قوله: ﴿ويتوب عليكم﴾ أي يقبل توبتكم إذا تبتم إليه هما يقع منكم من التقصير اهـ أبو السعود.

قوله: (يرجع بكم عن معصيته) فيه أن الأحكام قبل البعثة لم تثبت فأين المعصية؟. ويجاب بأن المراد المعصية ولو صورة أو المراد بقوله: التي كنتم عليها المعاصي التي حصلت قبل التوبة اهـ.

قوله: (أو المجوس) فقد كانوا ينكحون الأخوات من الأب وبنات الأخ فلما حرمهن الله قالوا للمؤمنين إنكم تحلون بنت الخالة وبنات العم، مع أن الخالة والعمة عليكم حرام، فانكحوا بنات الأخ وبنات الأخ اهـ أبو السعود.

قوله: (فتكونوا مثلهم) أما في اليهود والنصارى المجوس فظاهر لا اعتقادهم أنهم على الحق. وأما في الزناة فلأن من ابتلي بمحنة يجب أن يشركه فيها غيره ليتفرق اللوم عليه وعلى غيره نظير قول الخنساء:

ولولا كثرة الباكين حولي
على إخوانهم لقتلت نفسي
اهـ شيخان.

قوله: (أحكام الشرع) أي كلها، فلم يتقل علينا التكاليف كما فعل بيبي إسرائيل، فهذا على حد قوله: ﴿يريد الله بكم اليسر﴾ [البقرة: ١٨٥] اهـ خازن.

الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴿٢٩﴾ بِالْحَرَامِ فِي الشَّرْعِ كَالرِّبَا وَالْغَصَبِ ﴿٣٠﴾ إِلَّا لَكُمْ أَنْ تَكُونُوا تَقَعُ ﴿٣١﴾ وَفِي قِرَاءَةِ النَّصَبِ أَيْ تَكُونَ الْأَمْوَالُ أَمْوَالًا تَجَارَةً صَادِرَةً عَنْ تَرْضَىٰ مِنْكُمْ ﴿٣٢﴾ وَطِيبَ نَفْسٍ فَلَكُمْ أَنْ تَأْكُلُوهَا ﴿٣٣﴾ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ﴿٣٤﴾ بَارْتِكَابَ مَا يُؤْدِي إِلَىٰ هَلَاكِهَا أَيْ كَانَ فِي الدُّنْيَا أَوْ الْآخِرَةِ بِقِرِينَةٍ ﴿٣٥﴾ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿٣٦﴾ فِي مَنَعِهِ لَكُمْ مِنْ ذَلِكَ ﴿٣٧﴾ وَمَنْ يَفْعَلْ

قوله: ﴿وخلق الإنسان﴾ بمنزلة التعليل بقوله: يريد الله أن يخفف عنكم، وقوله: ﴿ضعيفاً﴾ حال من الإنسان وهي حال مؤكدة اهـ سمين.

قوله: ﴿لا يصبر عن النساء﴾ وقد ورد عن النبي ﷺ: ﴿لا خير في النساء ولا صبر عنهن يغلبن كريماً ويغلبهن لثيم فأحب أن أكون كريماً مغلوباً ولا أحب أن أكون لثيماً غالباً اهـ.

قوله: ﴿يا أيها الذين آمنوا﴾ الخ شروع في بيان بعض المحرمات المتعلقة بالأموال والأففس إثر بيان المحرمات المتعلقة بالإبضاع اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿لا تأكلوا أموالكم﴾ الخ إنما خص الأكل بالذكر، لأن معظم المقصود من الأموال الأكل، فالمراد النهي عن مطلق الأخذ، وقيل يتدخل فيه أكل مال نفسه، وأكل مال نفسه غيره، فأكل مال نفسه بالباطل انفاقه في المعاصي اهـ خازن.

قوله: ﴿بينكم﴾ نصب على الظرفية أو الحالية من أموالكم اهـ أبو السعود. من سورة البقرة.

قوله: ﴿بالحرام﴾ أي الطريق الحرام. قوله: ﴿إلا﴾ (لكن) أشار به إلى أن الاستثناء منقطع، لأن التجارة ليست من جنس الأموال المأكولة بالباطل، ولأن الاستثناء وقع على الكون والكون معنى من المعاني ليس مالا من الأموال، وخص التجارة بالذكر دون غيرها كالهبة والصدقة والوصية، لأن غالب التصرف في الأموال بها، ولأن أسباب الرزق متعلقة بها غالباً، ولأنها أرفق بذوي المروءات بخلاف الإيهاى وطلب الصدقات اهـ كرخي.

قوله: ﴿ولا تقتلوا أنفسكم﴾ في الخازن: روي عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من تردى من جبل فقتل نفسه فهو في نار جهنم يتردى فيها خالداً مخلداً فيها أبداً ومن تحصى سماً فقتل نفسه فسمه في يده يتحساه في نار جهنم خالداً فيها أبداً ومن قتل نفسه بحديدة فهو يتوجأ بها في بطنه في نار جهنم خالداً فيها أبداً اهـ.

وقوله: يتردى التردى الوقوع من علو إلى أسفل، وقوله: يتوجأ يقال وجأته بالسكين إذا ضربته بها وهو يتوجأ بها أي يضرب بها نفسه اهـ.

قوله: ﴿أياً كان﴾ تعميم في الهلاك وقوله: بقرينة الخ استدلال على التعميم، وليتأمل وجه الدلالة مما ذكر، ويمكن أن يقال هو عموم رحمته في الدارين اهـ.

قوله: ﴿ومن يفعل ذلك﴾ من شرطية مبتدأ والخير فسوف والفاء هنا واجبة لعدم صلاحية الجواب للشرط اهـ سمين.

ذَلِكَ ﴿ أَي ما نهى عنه ﴾ عُدْوَتَا ﴿ تجاوزاً للحلال حال ﴾ وظُلْمًا ﴿ تأكيد ﴾ فَسَوْفَ نُصْلِيهِ ﴿ ندخله ﴾ نَارًا ﴿ يحترق فيها ﴾ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ﴿ هينا ﴾ إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ ﴿ وهي ما ورد عليها وعيد كالقتل والزنا والسرقة وعن ابن عباس هي إلى السبعمئة أقرب ﴾ تُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴿ الصغائر بالطاعات ﴾ وَنُدْخِلَكُمْ مُدْخَلًا ﴿ بضم الميم وفتحها أي إدخالاً أو

قوله: (أي ما نهى عنه) قيل: من قتل النفس المحرمة لأن الضمير يعود إلى أقرب مذكور، وقيل: من قتل النفس، وأكل المال بالباطل لأنهما مذكوران في آية واحدة، وقيل: من كل ما نهى عنه من أول السورة إلى هنا اهـ خازن.

قوله: ﴿عدواناً﴾ أي على الغير وظلماً أي على النفس لا جهلاً ونسياناً وسفهاً، وعلى هذا الإيراد إنه كيف قدم الأخص على الأعم إذ التجاوز عن العدول جور، ثم طغيان، ثم تعد، والكل ظلم، ومن ثم قال تأكيد أي للأول إلا أن يقال إن العطف باعتبار التغاير في المفهوم كما تقدم اهـ كرخي.

قوله: (تجاوزاً للحلال) في نسخة للحل، وفي نسخة للحد. قوله: ﴿وكان ذلك﴾ أي الإصلاء. قوله: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا﴾ الخ في الكلام حذف أي وتفعلوا الطاعات كما أشار له الشارح بقوله الطاعات، فالتفكير ليس مرتباً على الاجتناب وحده، وكذا يقال في قول اللقاني:

وباجتناب للكبائر تغفر

اهـ شيخنا.

قوله: (وهي ما ورد عليها) أي ولأجلها أو أن على صلة وعيد.

قوله: (أقرب) أي منها للسبعين.

قوله: ﴿نكفر عنكم سيئاتكم﴾ أي نسترها عليكم حتى تصير بمنزلة ما لم يعمل لأن أصل التكفير الستر والتغطية اهـ خازن.

ومتى أطلقت السيئات انصرفت للصغائر ولذلك فسرها الشارح بها. وقوله: بالطاعات أي بسببها زيادة على الاجتناب أو الباء بمعنى مع صورة اسم المفعول وكثيراً ما يرد المصدر كذلك نحو: ﴿بسم الله مجراها ومرساها﴾ [هود: ٤١]، ويحتمل والحالة هذه أن يكون اسم مكان وقوله وفتحها، وحيث أنه فهو اسم مكان ويحتمل والحالة هذه أنه مصدر، فقوله: أي إدخالاً الخ إما لف ونشر مرتب كما هو الظاهر، ويحتمل أن كلا يرجع لكل هذا، ومتى حمل على المصدر كان المفعول به محذوفاً أي ندخلنكم الجنة إدخالاً، ومتى حمل على اسم المكان لم يكن حذف اهـ شيخنا.

وفي السمين قرأنا نافع وحده هنا، وفي الحج مدخلاً بفتح الميم، والباقون بضمها ولم يختلفوا في ضم التي في الإسرائ. فأما المضموم الميم فإنه يحتمل وجهين، أحدهما: أنه مصدر، وقد تقدم أن اسم المصدر من الرباعي فما فوقه كاسم المفعول، والمدخول فيه على هذا محذوف أي وندخلكم الجنة إدخالاً. والثاني: أنه اسم مكان الدخول، وفي نصبه حيثنأ احتمالان، أحدهما: أنه منصوب على الظرف وهو مذهب سيويه، والثاني: أنه مفعول به وهو مذهب الأخفش، وهكذا كل مكان

موضعا ﴿كَرِيمًا﴾ هو الجنة ﴿وَلَا تَقْمَتُوا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ من جهة الدنيا أو

مختص بعد دخل، فإن فيه هذين المذهبين، وهذه القراءة واضحة لأن اسم المصدر والمكان جاربان على فعلهما. وأما قراءة نافع فتححتاج إلى تأويل، وذلك لأن المفتوح الميم إنما هو من الثلاثي، والفعل السابق لهذا كما رأيت رباعي، فقيل: إنه منصوب بفعل مقدر مطاوع لهذا الفعل، والتقدير وتدخلكم فتدخلون مدخلا منصوب على ما تقدم إما المصدرية وإما المكانية بوجهيهما، وقيل: هو مصدر على حذف الزوائد نحو أنبتكم من الأرض نباتاً على إحدى القراءتين اهـ.

قوله: ﴿وَلَا تَقْمَتُوا﴾ الخ التمني نوع الإرادة يتعلق بالمستقبل كالتلف نوع يتعلق بالماضي، فنهى الله سبحانه المؤمنين عن التمني، لأن فيه تعلق بالبال ونسيان الأجل اهـ قرطبي.

وقوله: ﴿مَا فَضَّلَ اللَّهُ﴾ الخ أي نفس الذي فضل الله به بعضكم على بعض، كأن يتمنى الشخص انتقال مال غيره إليه أو انتقال ماله من العبادة إليه، وهذا هو الحسد المذموم. وعبرة القرطبي: فيدخل فيه أن يتمنى الرجل حال الآخر من دين أو دنيا على أن يذهب ما عند الآخر وهذا هو الحسد بعينه، وهو الذي ذمه الله تعالى بقوله: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النساء: ٥٤] ويدخل فيه أيضاً خطبة الرجل على خطبة أخيه، ويبيع على بيعه، لأنه داعية على الحسد والمقت اهـ.

وعبرة الخازن: أصل التمني إرادة الشيء وتشتبه حصول ذلك الأمر المرغوب فيه، ومن حديث النفس بما يكون وبما لا يكون. وقيل: التمني تقدير الشيء في النفس وتصويره فيها وذلك قد يكون عن تخمين وظن، وقد يكون بلا روية وأكثر التمني ما لا حقيقة له. وقيل: التمني عبارة عن إرادة ما يعلم أو يظن أنه لا يكون. عن مجاهد عن أم سلمة قالت: يا رسول الله يغزو الرجال ولا يغزو النساء، وإنما لنا نصف الميراث فلو كنا رجالاً غزونا وأخذنا من الميراث مثل ما أخذوا، فأنزل الله: ﴿وَلَا تَقْمَتُوا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾. قال مجاهد: وأنزل أن المسلمين والمسلمات. وكانت أم سلمة أول ظعينة قدمت المدينة مهاجرة أخرجه الترمذي، وقال هذا حديث مرسل. وقيل: لما جعل الله للذكر مثل حظ الأنثيين من الميراث، قالت النساء: نحن أحق وأحوج إلى الزيادة من الرجال لأننا ضعفاء وهم أقوى وأقدر على طلب المعاش منا، فأنزل الله هذه الآية، وقيل: لما نزل قوله تعالى: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِي﴾ [النساء: ١١] قال الرجال: إنا لنرجو أن نفضل على النساء في الحسنات في الآخرة فيكون أجرنا على ضعف أجر النساء كما فضلنا عليهن الميراث، وقالت النساء: إنا لنرجو أن يكون الوزر علينا نصف ما على الرجال، كما لنا في الميراث النصف من نصيبهم، فنزلت هذه الآية. والتمني على قسمين:

أحدهما: أن يتمنى الإنسان أن يحصل له مال غيره مع زوال ذلك المال عن ذلك الغير، فهذا القسم وهو الحسد وهو مذموم، لأن الله تعالى يفيض نعمه على من يشاء من عباده، وهذا الحاسد يعترض على الله تعالى فيما يفعل وربما اعتقد في نفسه أنه أحق بتلك النعمة من ذلك الإنسان أيضاً، فهذا اعتراض على الله أيضاً وهو مذموم.

القسم الثاني: أن يتمنى مثل مال غيره، ولا يحب أن يزول ذلك المال عن ذلك الغير، وهذا هو

الدين لثلا يؤدي إلى التحاسد والتباغض ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا أَكْسَبُواْ﴾ بسبب ما عملوا من الجهاد وغيره ﴿وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا أَكْسَبْنَ﴾ من طاعة أزواجهن وحفظ فروجهن نزلت لما قالت أم سلمة ليتنا كنا رجالاً فجاهدنا وكان لنا مثل أجر الرجال ﴿وَسَلُّواْ﴾ بهمة ودونها ﴿أَللَّهُ مِن فَضْلِهِ﴾ ما احتجتم إليه يعطكم ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ يَكُلُّ شَيْءًا عَظِيمًا﴾ ومنه محل الفضل وسؤالكم ﴿وَلِكُلٍّ﴾ من الرجال والنساء ﴿جَعَلْنَا مَوَالِيَّ﴾ عصبه يعطون ﴿وَمِمَّا تَرَكَ

الغبطة هو ليس بمذموم، ومن الناس من منع منه أيضاً كالإمام مالك قال لأن تلك النعمة ربما كانت مفسدة في حقه في الدين أو الدنيا. قال الحسن: لا تتم مال فلان ولا تدري لعل هلاكك في ذلك المال، وليعلم العبد أن الله أعلم بمصالح عباده، فليرض بقضائه ولتكن أمنيته الزيادة من عمل الآخرة، وليقل اللهم اعطني ما يكون صلاحاً لي في ديني ودنياي ومعادي اهـ.

قوله: (بسبب ما عملوا) أشار به إلى أن من سببية تعليلية، وكذا في قوله: ﴿مِمَّا اكْتَسَبْنَ﴾ أي من أجل ما اكتسبن أي عملن، وقوله: من طاعة أزواجهن الخ أي وغير ذلك كسائر عباداتهم. وعبرة القرطبي قوله: للرجال نصيب مما اكتسبوا يريد من الثواب والعقاب، وللنساء كذلك. قال قتادة: وللمرأة الجزاء على الحسنة بعشر أمثالها، كما للرجال، وقال ابن عباس: المراد بذلك الميراث والاكسب على هذا القول بمعنى الإصابة للذكر مثل حظ الأنثيين، فنهى الله عز وجل عن التمني على هذا الوجه لما فيه من دواعي الحسد، لأن الله تعالى أعلم بمصالحهم منهم فوضع القسمة بينهم على التفاوت على ما لعن من مصالحهم انتهت.

قوله: (نزلت الخ) أي نزل قوله ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْاْ﴾ إلى قوله ﴿عَلِيماً﴾. قوله: ﴿وَأَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ عطف عن النهي وتوسيط التعليل بينهما لتقرير الانتهاء مع ما فيه من الترغيب في الامتثال بالأمر كأنه قيل: لا تتمنوا ما يختص بغيركم من نصيبه المكتسب له، وأسألوا الله تعالى من خزائن نعمه التي لا تفاد لها اهـ أبو السعود.

قوله: (بهمة ودونها) قراءتان سبعيتان، فالأولى على الأصل، والثانية فيها نقل حركة الهمزة للسین قبلها، وعبرة السمين والجمهور على إثبات الهمزة في الأمر من السؤال الموجه نحو المخاطب إذا تقدمه واو أو فاء نحو: فاسأل الذين، وأسألوا الله من فضله. وابن كثير، والكسائي بنقل حركة الهمزة إلى السین تخفيفاً لكثرة استعماله، فإن لم يتقدمه واو ولا فاء، فالكل على النقل نحو سل بني إسرائيل، وإن كان لغائب فالكل على الهمزة نحو: وليسألوا ما أنفقوا وهو يتعدى لاثنين والجلالة مفعول أول. والثاني محذوف اهـ.

وقد ذكره المفسر بقوله: ما احتجتم إليه. قوله: (ومنه محل الفضل) أي ذواتكم التي يظهر فيها فضل الله، أو المراد ذات الشيء المنعم به، فإنها محل لفضل الله أي تفضله. وقوله: وسؤالكم أي ومنه سؤالكم، فאלله عالم به فيجيبه.

قوله: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا﴾ أي بكل من مات من الرجال والنساء جعلنا موالى ورثة يعطون تركته إراثاً، فلا حق للحليف فيها لأنه ليس من العصبه اهـ شيخنا.

الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ ﴿لَهُمْ مِنَ الْمَالِ﴾ وَالَّذِينَ عَقَدْتَ ﴿بِأَلْفٍ وَدُونِهَا﴾ ﴿أَيَمْنُكُمْ﴾ جَمِيعُ يَمِينٍ بِمَعْنَى الْقَسَمِ أَوْ الْيَدِ أَيْ الْخُلَفَاءُ الَّذِينَ عَاهَدْتَهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ عَلَى النِّصْرَةِ وَالْإِثْرِ ﴿فَاتَوْهُمْ﴾ الْآنَ ﴿نَصِيْبُهُمْ﴾ حِظُّهُمْ مِنَ الْمِيرَاثِ وَهُوَ السُّدُسُ ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا﴾ ﴿٣٣﴾ مُطْلَعًا وَمِنْهُ حَالُكُمْ وَهَذَا مَنْسُوخٌ بِقَوْلِهِ ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾ ﴿الزَّيَالِ

وعبارة الخازن: ولكل من الرجال والنساء جعلنا موالى يعني ورثة من بني عم وإخوة وسائر العصابات مما ترك، يعني يحثون مما ترك الوالدان والأقربون، فعلى هذا الوالدان والأقربون هم الموروثون. وقيل: معناه ولكن جعلنا موالى أي ورثة مما ترك وتكون ما بمعنى تركهم الميت، ثم فسر الموالى فقال: الوالدان والأقربون، فعلى هذا الوالدان والأقربون هم الوارثون. والمعنى ولكل شخص جعلنا ورثة ممن تركهم وهم والده وأقرباؤه، والقول الأول أصح لأنه مروي عن ابن عباس وغيره اهـ. قوله: ﴿وَالَّذِينَ عَاهَدْتَ﴾ مبتدأ وقوله: ﴿فَاتَوْهُمْ﴾ خبره، وقوله: بِأَلْفٍ ودونها عبارة السطحين قرأ الكوفيون عاهدت والباقيون بألف. وروي عن حمزة عاهدت بالتشديد والمفاعلة هنا ظاهرة، لأن المراد المحالفة والمفعول محذوف على كل من القراءات أي عاهدتهم أو عاهدت خلفهم ونسبة المعاودة أو العقد إلى الإيمان مجاز سواء أريد بالإيمان الجارحة أو القسم، وقيل ثم مضاف محذوف أي عاهدت ذوو أيمانكم، انتهت.

والمعاودة المحالفة والمعاودة، وقد كانوا إذا تحالفوا أخذ كل واحد بيد صاحبه وتحالفوا على الوفاء بالعهد والتمسك بذلك العقد، فيقول أحدهم للآخر: دمي هدمك، وهدمي دمك أعقل عتقك وتعقل عني، وأرثك وترثني، فيكون لكل واحد من تركته صاحبه السدس، وهذا كان في الجاهلية وفي ابتداء الإسلام، كما قال ﴿فَاتَوْهُمْ نَصِيْبُهُمْ﴾ اهـ خازن.

وقوله: هدمي هدمك ألهدم بفتح الهاء وسكون الدال أو فتحها أن يصير القتيل هدرًا، كأنه يقول: إذا وقع بيننا قتيل فهو هدر اهـ حذف من حاشيته على الشنشوري.

وفي القاموس: الهدم نقض البناء كالتهديم وكسر الظهور وفعلها كضرب، والمهدر من الدماء ويحرك، وبالكسر الثوب البالي أو المرقع أو خاص بكساء الصوف اهـ.

قوله: (أي الحلفاء الذين عاهدتموهم في الجاهلية الخ) هذا أحد قولين في معنى الآية، والآخر أنها في شأن المؤاخاة الواقعة بين المهاجرين والأنصار، وعبارة الخازن: قال ابن عباس: نزلت في الذين آخى بينهم رسول الله ﷺ من المهاجرين والأنصار لما قدموا المدينة وكانوا يتوارثون بتلك المؤاخاة دون النسب والرحم، فلما نزلت ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي﴾ نسختها اهـ.

قوله: ﴿فَاتَوْهُمْ﴾ (الآن) أي بعد البعثة في أول الإسلام لكن هذا مع قوله عاهدتموهم في الجاهلية يقتضي أنهم لم يتوارثوا في صدر الإسلام بالحلف إلا إذا كان الحلف سابقاً في الجاهلية، ولينظر هل هو كذلك أو لا فإني راجعت كثيراً من التفسير فلم أر من نبه على ذلك اهـ.

قوله: (وهذا منسوخ) أي الأمر في قوله فاتوهم نصيبهم الخ لا ما كان في الجاهلية إذ ذاك ليس

﴿قَوَّامُونَ﴾ مسلطون ﴿عَلَى النِّسَاءِ﴾ يؤدبونهن ويأخذون على أيديهن ﴿يَمَافُضِّلُ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ أي بتفضيله لهم عليهن بالعلم والعقل والولاية وغير ذلك ﴿وَبِمَا أَنْفَقُوا﴾ عليهن ﴿مِنْ

حكماً شرعياً حتى يصح نسخه اه شيخنا.

وقيل الناسخ له ما قبله وهو قوله: ولكل جعلنا موالى الخ، وفي القرطبي: والصواب أن الآية الناسخة ﴿ولكل جعلنا موالى﴾، والمنسوخة ﴿والذين عاقدت إيمانكم﴾ كذا رواه الطبري. وروي عن جمهور السلف أن الناسخ لقوله: ﴿والذين عاقدت إيمانكم﴾ قوله في الأنفال: ﴿وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض﴾ [الأنفال: ٧٥]، انتهى.

قوله: (أولى ببعض) أي من الحلفاء أي أن الأقارب بعضهم أولى يارث بعض فلا حق للحليف لأنه ليس قريباً اه شيخنا.

قوله: ﴿الرجال قوامون﴾ الخ كلام مستأنف سبق لبيان سبب استحقاق الرجال الزيادة في الميراث تفصيلاً إثر بيان تفاوت استحقاقهم إجمالاً وعلل ذلك بأمرين، أولهما: وهبي، والثاني كسبي اه أبو السعود.

ونزلت هذه الآية في سعد بن الربيع أحد نقباء الأنصار نشزت امرأته واسمها حبيبة بنت زيد فطمها فانطلق بها أبوها إلى النبي ﷺ وقال له: قد طلم كريمتي؛ فقال النبي: «لتقتص من زوجها»، فانصرفت مع أبيها لتقتص من زوجها فقال النبي ﷺ: «ارجعوا هذا جبريل أتاني» فنزلت هذه الآية، فقال النبي: «أردنا أمراً وأراد الله أمراً، والذي أراد الله خير» اه.

قوله: ﴿قوامون﴾ جمع قوام وهو القائم بالمصالح والتدبير والتأديب، والرجل يقوم بأمر المرأة ويجتهد في حفظها، وقوله: مسلطون يشير به إلى أن المراد قيام الولاية على الرعايا اه كرخي.

قوله: (ويأخذون على أيديهن) أي يقبضون عليها ويمسكونها عند إرادتهن مكروهاً كالخروج من المنزل، وهذا كناية عن مطلق منعهن من المكروه، وإن كان بالقول اه شيخنا.

قوله: ﴿بما فضل الله﴾ متعلق بقوامون، والباء سببية وما مصدرية، والبعض الأول هو الرجال، والبعض الثاني هو النساء، والضمير المضاف إليه البعض الأول واقع على مجموع الفريقين على سبيل التغليب، وعدل عن الضميرين، فلم يقل بما فضلهم الله عليهن للإبهام الذي في بعض اه سمين.

يعني أن الله تعالى فضل الرجال على النساء بأمر منها زيادة العقل والدين والولاية والشهادة والجهاد والجمعة والجماعات والإمامة لأن منهم الأنبياء والخلفاء والأئمة، ومنها أن الرجل يتزوج بأربع نسوة، ولا يجوز للمرأة غير زوج واحد، ومنها زيادة النصيب في الميراث وبيده الطلاق والنكاح والرجعة، وإليه الانتساب، فكل هذا يدل على فضل الرجال على النساء اه خازن.

قوله: ﴿وبما أنفقوا﴾ متعلق أيضاً بقوامون والباء سببية، وما يجوز أن تكون بمعنى الذي من غير ضعف، لأن للحذف مسوغاً وبما أنفقوه من أموالهم، وأن تكون مصدرية وهو ظاهر، ومن أموالهم متعلق بأنفقوا اه سمين أي من المهر والنفقة.

أَمْوَالِهِمْ فَأَلْفَلَحَ لِحَمَتِهِمْ مِنْهُمْ ﴿قَزَنْتُمْ﴾ مطيعات لأزواجهن ﴿حَفِظْتُمْ لِّلْغَيْبِ﴾ أي لفرؤسهن
وغيرها في غيبة أزواجهن ﴿بِمَا حَفِظْتُمْ﴾ هن ﴿الله﴾ حيث أوصى عليهن الأزواج ﴿وَالَّذِي تَخَافُونَ
شُرُورَهُمْ﴾ عصيانهن لكم بأن ظهرت أماراته ﴿فَعُظُّوهُنَّ﴾ فخوفوهن الله ﴿وَأَهْبِئُوهُنَّ فِي

وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لو أمر أحد أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد
لزوجها» اهـ خازن.

قوله: «فَالصَّالِحَاتِ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ» الصالحات قانتات مبتدأ وما بعده خبر إن له وللغييب متعلق
بحافظات وأل في الغيب عوض عن الضمير عند الكوفيين أي في غيبة أزواجهن اهـ سمين أو في غيبتهم
عن أزواجهن.

قوله: (وغيرها) كأموال الزوج وسره وأمتعة بيته. قوله: «بما حفظ الله» الجمهور على رفع
الجلالة من حفظ الله. وفي ما على هذه القراءة ثلاثة أوجه، أحدها: أنها مصدرية والمعنى يحفظ الله
إتيانهم أي بتوفيقه لهن أو بالوصية منه تعالى عليهن. والثاني: أن تكون بمعنى الذي والعائد محذوف أي
بالذي حفظه الله لهن من مهر أزواجهن والنفقة عليهن قاله الزجاج. والثالث: أن تكون ما تكررة
موصوفة والعائد محذوف أيضاً اهـ سمين.

والباء سببية أي بسبب حفظ الله لهن، وفسر حفظ الله لهن بنهيهن عن المخالفة، وحيث قلنا
ظاهرة وفسره الشارح بإيضاء الأزواج عليهن، وحيث قلنا في السببية خفاء إلا أن يقال في توجيهها لما
علمن أن الله أوصى عليهن الأزواج يستحيين أن لا يخططن ما يتعلق بهن في غيبتهم اهـ شيخنا.

قوله: (حيث أوصى عليهن الأزواج) فأمرهم بالعدل فيهن وإسساكن بهن عرف أو تشريحن
بإحسان. روى الشيخان عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «استوصوا بالنساء خيراً فإن المرأة
خلقت من ضلع وإن أعوج ما في الضلع أعلاه فإنه ذهبت تقيمه كسرته وإن تركته لم يزل أعوج
فاستوصوا بالنساء خيراً» اهـ.

قوله: «وَالَّذِي تَخَافُونَ» أي تظنون، فالخوف هنا بمعنى الظن وليما يأتي بمعنى العلم اهـ
شيخنا.

قوله: «نشوزهن» أصل النشوز الارتفاع إلى الشور، ونشوز المرأة بعضها لزوجها ورفع نفسها
عليه تكبراً اهـ خازن.

وعبارة أبي السعود النشوز من النشز وهو المرتفع من الأرض اهـ.

قوله: (فخوفوهن الله) أي بنحولي عليك حق فاتق الله فيه واحذري عقوبته اهـ كرخي.

قوله: «وَاهْبِئُوهُنَّ» أي إن تحققتم وعلمتم النشوز، ويرشد لذلك صريح الشارح في التعبير
حيث أسند إظهار النشوز لهن هنا، وللإمارة نفسها سبق فقال هنا إن أظهرن النشوز، وقلل هناك بأن
ظهرت إماراته اهـ شيخنا.

الْمُضَاجِعِ ﴿اعْتَرَلُوا إِلَىٰ فَرَاشِ آخِرٍ إِنْ أَظْهَرَ النِّشُوزَ﴾ وَأَضْرِبُوا ضَرْبًا غَيْرَ مَبْرَحٍ إِنْ لَمْ يَرْجِعَنَّ بِالْهَجْرَانِ ﴿فَإِنْ أَطْعَمَكُمْ﴾ فِيمَا يَرَادُ مِنْهُمْ ﴿فَلَا تَبْغُوا﴾ تَطْلُبُوا ﴿عَلَيْنَ سَبِيلًا﴾ طَرِيقًا إِلَىٰ ضَرْبِهِنَّ ظِلْمًا ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا﴾ فاحذروه أَنْ يَعَاقِبَكُمْ إِنْ ظَلَمْتُمُوهُنَّ ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ﴾ عَلِمْتُمْ ﴿شِقَاقَ﴾ خِلَافٍ ﴿بَيْنَهُمَا﴾ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ وَالْإِضَافَةُ لِلاتِّسَاعِ أَيْ شِقَاقًا بَيْنَهُمَا

وعبارة المنهج: فإذا ظهرت إمارة النشوز وعظ الزوج وإن علمه وعظ وهجر في مضجع وضرب إن أفاد اهـ.

فالحاصل: أن كلاً من الهجر والضرب مقيد بعلم النشوز ولا يجوز بمجرد الظن. قوله: ﴿فِي الْمُضَاجِعِ﴾ جمع مضجع بفتح الجيم موضع الضجوع اهـ شيخنا.

قوله: (غير مبرح) وهو الذي لا يكسر عظماً ولا يشين عضواً أي ضرباً غير شديد. وفي المصباح: ويرح به الضرب تبريحاً أشتد وعظم، وهذا أبرح من ذلك أي أشد اهـ.

وحكم الآية مشروع على الترتيب، وإن دل ظاهر العطف بالواو على الجمع لأن الترتيب مستفاد من قرينة المقام وسوق الكلام الرفق في إصلاحهن وإدخالهن تحت الطاعة، فالأمور الثلاثة مرتبة أي لأنها لدفع الضرر كدفع الصائل فاعتبر فيها الأخف فالأخف اهـ كرخي.

قوله: ﴿تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا﴾ فِي نَصْبِ سَبِيلًا وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ وَالثَّانِي: إِنَّهُ عَلَى إِسْقَاطِ الْخَافِضِ، وَهَذَا الْوَجْهَانِ مَبْنِيَانِ عَلَى تَفْسِيرِ الْبَغْيِ هُنَا مَا هُوَ، فَقِيلَ هُوَ الظُّلْمُ مِنْ قَوْلِهِ بَغْيِي عَلَيْهِمْ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ لَازِمًا وَسَبِيلًا مَنْصُوبٌ بِإِسْقَاطِ الْخَافِضِ أَيْ بِسَبِيلٍ، وَقِيلَ هُوَ الطَّلَبُ مِنْ قَوْلِهِمْ بَغْيْتَهُ أَيْ طَلَبْتَهُ. وَفِي عَلَيْهِنَّ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِتَبْغُوا، وَالثَّانِي: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ سَبِيلًا لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ لِلنِّكَرَةِ قَدِمَتْ عَلَيْهَا اهـ سمين.

قوله: (طريقاً إلى ضربهن) كأن توبخوهن على ما مضى فينجر الأمر إلى الضرب، ويعود الخصام بل اجعلوا ما كان منهن كأنه لم يكن، فإن التائب من الذنب كمن لا ذنب له اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ﴾ الْخِطَابُ لَوْلَاةِ الْأُمُورِ وَصِلْحَاءِ الْأُتَمَةِ اهـ شيخنا.

قوله: ﴿شِقَاقَ بَيْنَهُمَا﴾ فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ الشِّقَاقَ مُضَافٌ إِلَى بَيْنٍ وَمَعْنَاهَا الظَّرْفِيَّةُ وَالْأَصْلُ شِقَاقًا بَيْنَهُمَا، وَلَكِنَّهُ اتَّسَعَ فِيهِ فَأُضِيفَ الْحَدُثُ إِلَى ظَرْفِهِ وَظَرْفِيَّتُهُ بَاقِيَةٌ نَحْوُ مَكْرِ اللَّيْلِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ خَرَجَ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ وَبَقِيَ كَسَائِرِ الْأَسْمَاءِ كَأَنَّهُ أَرِيدَ التَّمَعَّاشُ وَالْمَصَاحَبَةُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ، وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: الْبَيْنُ هُنَا الْوَصْلُ الْكَائِنُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ اهـ سمين.

قوله: (خلاف) أي مخالفة وسمي الخلاف شِقَاقًا لِأَنَّ الْمَخَالَفَ يَفْعَلُ مَا يَشُقُّ عَلَى صَاحِبِهِ، أَوْ لِأَنَّ كَلَامَهُمَا صَارَ فِي شِقِّ أَيْ جَانِبِ اهـ شيخنا.

قوله: (أي شِقَاقًا بَيْنَهُمَا) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ الشِّقَاقَ مُصَدَّرٌ مُضَادٌّ إِلَى بَيْنٍ، وَمَعْنَاهُ الظَّرْفِيَّةُ، وَالْأَصْلُ شِقَاقًا بَيْنَهُمَا، وَلَكِنْ اتَّسَعَ فِيهِ فَأُضِيفَ الْمَصْدَرُ إِلَى ظَرْفِهِ وَظَرْفِيَّتُهُ بَاقِيَةٌ نَحْوُ: بَلْ مَكْرِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ اهـ كرخي.

﴿فَابْتَغُوا﴾ إليهما برضاهما ﴿حَكَمًا﴾ رجلاً عدلاً ﴿مِّنْ أَهْلِيهِ﴾ أقاربه ﴿وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلَيْهَا﴾ ويؤكل الزوج حكمه في طلاق وقبول عوض عليه وتوكل هي حكمها في الاختلاع فيجهدان ويأمران الظالم بالرجوع أو يفرقان إن رآياه قال تعالى ﴿إِنْ يُرِيدَا﴾ أي الحكمان ﴿إِصْلَاحًا يَوْفَىٰ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ بين الزوجين أي يقدرهما على ما هو الطاعة من إصلاح أو فراق ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا﴾ بكل شيء ﴿حَبِيرًا﴾ ﴿بِالْبَوَاطِنِ كَالظَّوَاهِرِ﴾ ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ وحدوه ﴿وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ أحسنوا ﴿وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ برأ ولين جانب ﴿وَبِذِي الْقُرْبَىٰ﴾ القرابة ﴿وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي

قوله: ﴿فَابْتَغُوا حَكَمًا﴾ الخ البعث واجب وكون الحكامين من أهلها مندوب اهـ شيخنا.

قوله: (رجلاً عدلاً) أي حارفاً بالحكم وفاقاً الأمور، فلهذا سمي حَكَمًا اهـ شيخنا. أو سمي حَكَمًا لأنه مبعوث للحكم بينهما.

قوله: ﴿مِّنْ أَهْلِهِ﴾ فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بابتغوا فيه لا ابتداء الغاية، والثاني: أنه يتعلق بمحذوف لأنه صفة للنكرة أي كاتبة من أهله فهي للتبويض اهـ سمين.

قوله: (وقبول عوض عليه) أي الطلاق. قوله: (إن رآياه) أي إن رأيا الفراق مصلحة. قوله: ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا﴾ أي وكانت نيتهم صحيحة وقلوبهما ناصحة لوجه الله، فلذلك رتب على هذه الإرادة توفيق الزوجين أي ببركة نية الحكامين وسعيهما في الخير تقع الموافقة بين الزوجين اهـ شيخنا.

وفي السمين: إن يريدوا إصلاحاً الضمير في إن يريدوا وفي بينهما يجوز أن يعودا على الزوجين أي إن يرد الزوجان إصلاحاً يوفق الله بين الزوجين، وأن يعودا على الحكامين، وأن يعود الأول على الحكامين، والثاني على الزوجين، وأن يكونا بالعكس، وأضمر الزوجان وإن لم يجر لهما ذكر للدلالة ذكر الرجال والنساء عليهما، وجعل أبو البقاء الضمير في بينهما عائداً على الزوجين فقط سوله قيل إن ضمير يريدوا عائداً على الحكامين أو الزوجين اهـ.

قوله: ﴿إِصْلَاحًا﴾ أي قطعاً للخصومة، وهذا شامل للصالح والفراق، فلذلك قال الشارح من إصلاح أو فراق اهـ.

قوله: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ كلام مبتدأ مسوق لبيان الأحكام المتعلقة بحقوق الوالدين والأقارب ونحوهم إثر بيان الأحكام المتعلقة بحقوق الأزواج صدر بما يتعلق بحقوق الله عز وجل التي هي أكد الحقوق، وأعظمها تنبيهاً على جلالة شأن حقوق الوالدين بطلبهما في سلكها كما في سائر المواقع وشيئاً نصيب على أنه مفعول أي لا تشركوا به شيئاً من الأشياء صنماً أو غيرم أو على أنه مصدر أي لا تشركوا به شيئاً من الإشراف جلياً أو خفياً اهـ أبو السعود.

قوله: (وحده) وعلى هذا فقوله لا تشركوا تأكيد، والأظهر أن العبادة بمعنى الطاعة والتوحيد مستفاد من قوله: ﴿وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ فيكون العطف للتأسيس اهـ قاري.

قوله: ﴿بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ تقدم نظيره في البقرة إلا أنه قال، وبذي القربى بإعادة الباء وذلك

الْقُرْبَىٰ الْقَرِيبَ مِنْكَ فِي الْجَوَارِ أَوْ النَّسَبَ ﴿وَالْجَارَ الْجُنُبَ﴾ البعيد عنك في الجوار أو النسب
﴿وَالصَّاحِبَ بِالْجُنُبِ﴾ الرفيق في سفر أو صناعة وقيل الزوجة ﴿وَأَبْنَى السَّبِيلِ﴾ المنقطع في
سفره ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ من الأرقاء ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا﴾ متكبراً ﴿فَخُورًا﴾

لأنها في حق هذه الأمة فالاعتناء بها أكثر وإعادة الباء تدل على زيادة التأكيد، فناسب ذلك هنا بخلاف
آية البقرة فإنها في حق بني إسرائيل، والمراد بهذه الجملة الأمر بالإحسان، وإن كانت خبرية كقوله:
﴿فصبر جميل﴾ [يوسف: ١٨ و ٨٣] اهـ سمين.

قوله: (برأ ولين جانب) بأن يقوم بخدمتهما ولا يرفع صوته عليهما، ويسعى في تحصيل مرادهما
والانفاق عليهما بقدر القدرة اهـ خازن.

قوله: (القريب منك) الظاهر منكم لأن الخطاب للجمع. قوله: (الجوار أو النسب) أي أو
الوالدين، فقد روي عن النبي ﷺ: «الجيران ثلاثة فجار له ثلاثة حقوق حق الجوار وحق القرابة وحق
الإسلام، وجار له حقان حق الجوار وحق الإسلام، وجار له حق واحد حق الجوار وهو المشرك من
أهل الكتاب» رواه البزار وغيره اهـ قاري.

قوله: ﴿وَالْجَارَ الْجُنُبَ﴾ الجنب يستوي فيه المفرد والمثنى والمجموع مذكراً كان أو مؤنثاً اهـ
سمين.

قوله: ﴿وَالصَّاحِبَ بِالْجُنُبِ﴾ يجوز في الباء وجهان، أحدهما: أن تكون بمعنى في، والثاني:
أن تكون على بابها، وهو الأول. وعلا كلا التقديرين فتعلق بمحذوف لأنها حال من الصحاب اهـ
سمين.

ومعناها الملابس أي والصاحب حالة كونه ملتبساً بالجنب أي بالقرب بجنبه.

قوله: (الرفيق في سفر الخ) عبارة أبي السعود: أي الرفيق في أمر حسن كتعلم وتصرف وصناعة
وسفر، فإنه صاحبك وحصل بجانبك ومنهم من قعد بجانبك في مسجد أو مجلس أو غير ذلك مع أدنى
صحبة بينك وبينه، انتهت.

قوله: (وقيل الزوجة) هو قول علي، وابن مسعود، وابن عباس، وفي الدر عن زيد بن أسلم هو
جليسك في الحضر، ورفيقك في السفر وامرأتك التي تضاجعك اهـ قاري.

قوله: (المنقطع في سفره) أي للحج أو الغزو أو مطلقاً، والأظهر أن المسافر من غير قيد الانقطاع
أو المراد الضعيف اهـ قاري.

قوله: (من الأرقاء) أي الاماء والعبيد، وقيل أعم فيشمل الحيوانات من عبيد واماء وغيرهم،
فالحيوانات غير الأرقاء أكثر في يد الإنسان من الأرقاء، فغلب جانب الكثرة، وأمر الله بالإحسان إلى
كل مملوك آدمي وغيره اهـ قاري.

قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ﴾ الخ علة لمحذوف وتقديره ولا تفتخروا عليهم لأن الله الخ. قوله: ﴿مَنْ﴾

على الناس بما أوتي ﴿الَّذِينَ فَضَّلْنَاهُ﴾ مبتدأ ﴿يَبْخُلُونَ﴾ بما يجب عليهم ﴿وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ﴾ به ﴿وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ من العلم والمال وهم اليهود وخبر المبتدأ لهم وعيد شديد ﴿وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ﴾ بذلك وبغيره ﴿عَذَابًا مُهِمًّا﴾ ذا إهانة ﴿وَالَّذِينَ﴾ عطف على الذين قبله ﴿يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِجَاءَ النَّاسِ﴾ مرأتين لهم ﴿وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا

كان مختالاً المختال اسم فاعل من اختال يختال أي تكبر وأعجب بنفسه وألفه منقلبة عن ياء، والفخر عد مناقب الإنسان ومحاسنه وفخور صيغة مبالغة اه سمين.

وفي المصباح: وسميت البخيل خيلاً لاختيالها وهو إعجابها بنفسها مرحاً، ومنه يقال اختال الرجل وبه خيلاء وهو الكبر والإعجاب اه.

وفيه أيضاً: فخرت به فخراً من باب نفع وافتخرت به مثله، والاسم الفخار وهو المباهاة بالمكارم والمناقب من حسب ونسب وغير ذلك إما في المتكلم أو في آباءه اه.

قوله: (متكبراً) أي يأنف عن أقاربه وجيرانه وأصحابه ومماليكه أو لا يلتفت إليهم اه قاري.

قوله: (بما أوتي) أي من العلم وغيره. قوله: (مبتدأ) أي وبدل من قوله من كان، والأظهر أنه منصوب أو مرفوع ذم أي هم الذين أو مبتدأ خبره محذوف تقديره الذين يبخلون بما منحوا به ﴿وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ﴾ [الحديد: ٢٤] به اه شيخنا.

وفي البخل أربع لغات: فتح الباء والخاء وبها قرأ حمزة والكسائي، ويضمهما، وبها قرأ الحسن وعيسى بن عمر، وبفتح الباء مع سكون الخاء وبها قرأ قتادة وابن الزبير، ويضم الباء وسكون الخاء، وبها قرأ جمهور الناس اه سمين.

قوله: (والمال) فيه أن كتمان المال ليس مذموماً في نفسه مع أن ذم البخل علم مما تقدم اه قاري.

قوله: (وهم اليهود) فكانوا يقولون للأنصار لا تنفقوا أموالكم على محمد ﷺ فإنا نخشى عليكم الفقر، وقيل الذين كتموا نعت محمد ﷺ اه قاري.

قوله: (لهم وعيد شديد) أو أحقاء بكل ملامة أو معذبون أو كافرون. وقوله: ﴿وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ﴾ دال عليه اه قاري.

قوله: ﴿وَأَعْتَدْنَا﴾ أي لهم فوضع الظاهر موضع المضمرة اشعاراً بأن من هذا شأنه فهو كافر بنعمة الله، ومن كان كافراً بنعمته فله عذاب يهيئه كما آهأن النعمة بالبخل والإخفاء. وفي الحديث كما رواه أحمد في مسنده: «إذا أنعم الله على عبده نعمة أحب أن يظهر أثرها عليه» اه كرخي.

فتخلص أن الكافرين بمعنى الجاحدين، وأن اسم الإشارة راجع لما في قوله ما آتاهم الله من فضله، وعبارة الخازن: يعني الجاحدين نعمة الله عليهم اه.

قوله: (عطف على الذين قبله) ويجوز أن يكون عطفًا على الكافرين بناءً على إجراء التغاير الوضفي مجرى التغاير الذاتي اه كرخي.

يَأْتِيَوْمَ الْآخِرِ ﴿٣٨﴾ كَالْمُنَافِقِينَ وَأَهْلَ مَكَّةَ ﴿وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا﴾ صَاحِبًا يَعْمَلُ بِأَمْرِهِ كَهَؤُلَاءِ ﴿فَسَاءَ قَرِينًا﴾ ﴿٣٩﴾ هُوَ ﴿وَمَا ذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ﴾ أَي ضَرَر

قوله: (مرائين لهم) أشار به إلى أن رثاء حال من فاعل ينفقون يعني أن رثاء مصدر واقع موقع الحال أي مرائين، فرثاء مصدر مضاف إلى المفعول، ويجوز أن يكون مفعولاً لأجله لينفقون اهـ سمين .

قوله: ﴿ولا باليوم الآخر﴾ كررت لا فيه وكذلك الباء اشعاراً بأن الإيمان بكل منهما متنف على حدته، فلو قلت لا أضرب زيداً وعمراً احتمل نفي الضرب على المجموع، ولا يلزم منه الضرب عن كل واحد على انفراده، واحتمل نفيه عن كل واحد بانفراده. فإذا قلت: ولا عمراً تعين هذا الثاني اهـ سمين .

قوله: ﴿ومن يكن الشيطان له قريناً﴾ لما ذكر الأوصاف المتقدمة من البخل والأمر به، والكتمان والإنفاق رثاء الناس، وعدم الإيمان بالله واليوم الآخر ذكر سببها الذي تنشأ عنه وهو مقارنة الشيطان ومخالطته وملازمته للمتصفين بالأوصاف المتقدمة كما يؤخذ من النهر لأبي حيان اهـ شيخنا .

قوله: (كهؤلاء) أي المنافقين، وأهل مكة الموصوفين بالصفات الخمسة. قوله: ﴿فساء قريناً﴾ ساء عنا بمعنى بشس وهي لا تتصرف ولذلك دخلت الفاء في جواب من الشرطية، وقريناً تمييز مفسر للضمير المستكن في ساء على مذهب البصريين، والمخصوص بالذم محذوف تقديره أي الشيطان وذريته، والظاهر أن هذه المقارنة في الدنيا اهـ أبو حيان .

والقرين المصاحب الملازم وهو فعيل بمعنى مفاعل كالخليط والجلس، والقرين الحبل، لأنه يقرن به بين البعيرين اهـ سمين .

وفي الخازن: يعني من يكن الشيطان صاحبه وخليله فيبس صاحب وبشس الخليل الشيطان، وإنما اتصل الكلام هنا بذكر الشياطين تقريباً لهم على طاعة الشيطان، والمعنى من يكن عمله بما سول له الشيطان فيبس العمل عمله، وقيل هذا في الآخرة يجعل الله الشياطين قرناءهم في النار يقرن مع كل كافر شيطاناً في سلسلة في النار اهـ .

قوله: (أي ضرر عليهم) أي على ذكر من الطوائف فالمجموع من ما وذا كلمة استفهام بمعنى أي ضرر ووبال فهو توبيخ لهم على الجهل بمكان المنفعة، وقوله في ذلك أي فيما ذكر من الإيمان والإنفاق وقوله لا ضرر فيه أي في ذلك، وتقديم الإيمان بهما لأهميته في نفسه ولعدم الاعتداء بالإنفاق بدونه، وأما تقديم انفاقهم رثاء الناس على عدم إيمانهم بهما مع كون المؤخر أقبح من المقدم، فلرعاية المناسبة بين انفاقهم كذلك، وبين ما قبله بخلمهم، وأمرهم للناس به اهـ أبو السعود .

وقوله: ﴿وأنفقوا مما رزقهم الله﴾ أي ابتغاء لوجه الله، وإنما لم يصرح به تعويلاً على التفصيل السابق واكتفاء بذكر الإيمان بالله واليوم الآخر، فإنه يقتضي أن يكون الإنفاق لا ابتغاء وجه الله وطلب ثوابه اهـ ملخصاً من أبي السعود .

عليهم في ذلك والاستفهام للإنكار ولو مصدرية أي لا ضرر فيه وإنما الضرر فيما هم عليه ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا ۝﴾ فيجازيهم بما عملوا ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلُمُ﴾ أحداً ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ وزن ﴿ذَرَّةٍ﴾ أصغر نملة بأن ينقصها من حسناته أو يزيدها في سيئاته ﴿وَإِنْ تَكُ﴾ الذرة ﴿حَسَنَةً﴾ من مؤمن وفي قراءة بالرفع فكان تامة ﴿يُضَاعَفُهَا﴾ من عشر إلى أكثر من سبعمائه وفي قراءة يضعفها بالتشديد ﴿وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهِ﴾ أي من عنده مع المضاعفة ﴿أَجْرًا عَظِيمًا ۝﴾ لا يقدره أحد ﴿فَكَيْفَ﴾

قوله: (ولو مصدرية) أي والكلام على تقدير حرف الجر، وهو في داخلًا على المصدر المقدر تقديره، وماذا عليهم في إيمانهم وقد أشار لذلك الشارح بقوله فيه. وصرح به أبو السعود ونصه: وماذا عليهم أي وما الذي عليهم، أو أي تبعة ووبال في الإيمان بالله والإنفاق في سبيله اهـ.

قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلُمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ مناسبة هذه الآية لما قبلها واضحة، لأنه تعالى لما أمر بعبادة الله وبالإحسان للوالدين ومن ذكر معهم، ثم أعقب ذلك بدم البخل والأوصاف المذكورة معه، ثم وبخ من لم يؤمن ولم يتفق في طاعة الله، فكان هذا كله توطئة للذكر الجزاء على الحسنات والسيئات، فأخبر تعالى بصفة عدله، وأنه تعالى لا يظلم أدنى شيء، ثم أخبر بصفة الإحسان فقال: ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يَضَاعَفُهَا﴾ ووظلم يتعدى لواحد وهو محذوف تقديره لا يظلم أحداً مثقال ذرة وينتصب مثقال على أنه نعمت لمصدر محذوف أي ظلماً وزن ذرة كما تقول: لا أظلم قليلاً ولا كثيراً، وقيل ضمن معنى ما يتعدى لاثنتين فانصب مثقال على أنه مفعول ثان، والأول محذوف. والتقدير لا ينقص أو لا يفضض أو لا يبخص أحداً مثقال ذرة من الخير أو الشر اهـ أبو حيان.

قوله: ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً﴾ حذف منه النون من غير قياس تشبيهاً بحرف العلة وتخفيفاً لكثرة الاستعمال، وقال الزجاج: الأصل في تك تكون فسقطت الضمة للجزم والواو لسكونها وسكون النون، وأما سقوط النون فلكثرة الاستعمال تشبيهاً بحروف اللين لأنها ساكنة فحذفت استخفافاً اهـ كرخي.

قوله: ﴿يَضَاعَفُهَا﴾ أي يضاعف ثوابها، لأن مضاعفة نفس الحسنة بأن تجعل الصلاة الواحدة صلاتين مما لا يعقل، وعلى هذا حمل خبر أن الثمرة يرببها الرحمن حتى تصير مثل الجبل، للقطع بأن الثمرة أكلت ولم ترب على أن الحسنة هي التصديق بها لا نفسها. نبه عليه السعد التفتازاني اهـ كرخي.

قوله: ﴿وَيُؤْتِ﴾ أي ويعط صاحبها من عنده على نهج التفضل زائداً على ما وعده في مقابلة العمل اهـ أبو السعود.

وإنما سماه أجراً لأنه تابع للأجر مزيد عليه اهـ.

قوله: ﴿مَنْ لَدُنْهِ﴾ فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بيؤت ومن للابتداء مجازاً. والثاني: أنه متعلق بمحذوف على أنه حال من أجراً فإنه نكرة في الأصل قدم عليها فانصب حالاً اهـ سمين.

قوله: (لا يقدره أحد) أي يقدره أحد بقدر لعظمته. وفي المصباح: قدرت الشيء قدرأ من بابي ضرب وقتل وقدرته تقديرأ بمعنى والاسم القدر بفتححتين، وقوله: فاقدروا له أي قدروا عدد الشهر وأقدر

حال الكفار ﴿إِذَا جِئْتَانِ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾ يشهد عليها بعملها وهو نبيها ﴿وَجِئْنَا بِكَ﴾ يا محمد ﴿عَلَى هَذِهِ شَهِيدًا﴾ ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ يوم المجيء ﴿يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصُوا أَرْسُولَ لَوْ﴾ أي أن ﴿سُوءٍ﴾ بالبناء للمفعول وللفاعل مع حذف إحدى التاءين في الأصل ومع إدغامها في السين

الله الرزق يقدره بالضم ويقدره بالكسر وهو أفصح اهـ.

قوله: ﴿فَكَيْفَ﴾ فيها ثلاثة أقوال.

أحدها: أنها في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف أي فكيف حالهم أو صنعهم، والعامل في إذا هو هذا المقدر.

والثاني: أنها في محل نصب بفعل محذوف أي فكيف يكونون أو يصنعون، ويجري فيها الوجهان النصب على التشبيه بالحال كما هو مذهب سيويه أو على التشبيه بالظرف كما هو مذهب الأخفش، وهو العامل في إذا أيضاً.

الثالث: حكاة ابن عطية عن مكي أنها معمولة لجنتنا، وهذا غلط فاحش اهـ سمين.

وعبارة الكرخي: فكيف حال الكفار إشارة إلى أن كيف خبر مبتدأ محذوف، وإذا ظرف لذلك المحذوف والمعنى يشتد حال الكفار ويهول وقت مجيئنا على هؤلاء أي الذين كذبوا الأنبياء اهـ

قوله: (حال الكفار) أي من اليهود والنصارى وغيره اهـ قاري.

قوله: (يشهد عليها بعملها) أي يشهد على فساد عقائدهم وقبح أعمالهم اهـ.

قوله: ﴿على هؤلاء﴾ أي الأنبياء، أو جميع الأمم، أو المنافقين، أو المشركين. وقيل: على المؤمنين لقوله تعالى: ﴿لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣] اهـ قاري.

وفي الكرخي: ﴿وجئنا بك على هؤلاء شهاداً﴾ وذلك بأن تشهد للأنبياء أنهم بلغوا لعلمك بعقائدهم لاستجماع شرعك لجميع قواعدهم اهـ.

قوله: (يوم المجيء) أي فتنيينه عوض من الجملة السابقة اهـ كرخي.

قوله: ﴿وعصوا الرسول﴾ أي أمره. قوله: (أي أن) أشار به إلى أن مصدرية فهي وما بعده في محل مفعول يود ولا جواب لها حيثند اهـ كرخي.

قوله: (بالبناء للمفعول) أي بضم التاء وفتح السين مخففة، وقوله مع حذف إحدى التاءين في الأصل هذه قراءة ثانية، وقوله مع إدغامها في السين أي ومع قلبها أي التاء الثانية سيناً وإدغامها في السين هذه قراءة ثالثة. وقد ذكر الثلاثة السمين، ونصه: قرأ أبو عمر، وابن كثير وعاصم بضم التاء وتخفيف السين مبنياً للمفعول، وقرأ حمزة، والكسائي بفتحها أي التاء والتخفيف، ونافع وابن عامر فأما القراءة الأولى فمعناها أنهم يودون أن الله تعالى يسوي بهم الأرض، إما على أن الأرض تنشق وتبتلعهم وتكون الباء بمعنى على، وإما على أنهم يودون أن لو صاروا تراباً كالبهائم، والأصل يودون أن الله يسويهم بالأرض، فقلب إلى هذا كقولهم أدخلت القلنسوة في رأسي، وإما على أنهم يودون لو يدفنون فيها، وهو كمعنى القول الأول، وقيل: لو تعدل بهم الأرض أي يؤخذ ما عليها منهم فدية، وأما

أي تتسوى ﴿يَوْمَ الْأَرْضِ﴾ بأن يكونوا تراباً مثلها لعظم هوله كما في آية أخرى ﴿ويقول الكافري يا ليتني كنت تراباً﴾ ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ عما عملوه وفي وقت آخر يكتُمونه ويقولون والله ربنا ما كنا مشركين ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ﴾ أي لا تصلوا ﴿وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ﴾ من الشراب لأن

القراءة الثانية فأصلها تتسوى بتاءين حذفت إحداهما، وفي الثالثة أدغمت إحداهما، ومعنى القراءتين ظاهر بما تقدم، فإن الأقوال الجارية في القراءة الأولى جارية في القراءتين الآخرين. غاية ما في الباب أنه نسب الفعل إلى الأرض ظاهر اهـ.

قوله: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ﴾ معطوف على قوله يود، أو تكون الواو للاستئناف والتقدير: وهم لا يكتُمون الله اهـ. أبو حيان.

وفي السمين: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ يجوز أن يكون معطوفاً على جملة يود. أخبر تعالى عنهم بخبرين أحدهما الودادة بكذا، والثاني أنهم لا يقدرّون على الكتم في مواطن دون مواطن ولو على هذا مصدرية اهـ.

يعني أنهم يريدون الكتمان أولاً فيقولون: والله ربنا ما كنا مشركين لكنهم تشهد عليهم الجوارح والأعضاء والزمان والمكان، فلم يستطيعوا الكتمان. وأسم الجلالة منصوب على المفعول به. وفي السمين: ويكتُمون يتعدى لاثنين، والظاهر أنه يصل إلى أحدهما بالحرف، والأصل: ولا يكتُمون من الله حديث اهـ.

قوله: ﴿وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ﴾ جملة حالية أي لا تقرّبوها في حالة السكر، لكن يريد على هذا أن السكران لا يعقل ولا يفهم فهو غير مكلف، فكيف يتوجه إليه النهي؟ وأجيب: بأن المراد قوله: وأنتم سُكَارَىٰ أن المعنى وأنتم في أوائل نشوة السكر بحيث أن عندهم بقية من الصحو والإدراك، أو بأن المراد أن النهي توجه إليهم قبل الشرب، والمعنى لا تسكروا في أوقات الصلاة، فقد روي أنهم كانوا بعدما نزلت الآية لا يشربون الخمر في أوقات الصلاة، فإذا صلوا العشاء شربوها فلا يصحون إلا وقد ذهب عنهم السكر وعلموا ما يقولون ذكره أبو السعود.

قوله: (من الشراب) أي من شرب الشراب. قوله: (لأن سبب نزولها الخ) عبارة الخازن: سبب نزول هذه الآية ما روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: صنع لنا أبي عوف طعاماً فلدغنا فأكلنا وأسقانا خمرأً قبل أن تحرم الخمر، فأخذت منا وحضرت الصلاة أي صلاة المغرب فقدموني فقرأت: قل يا أيها الكافرون أعبد ما تعبدون ونحن نعبد ما نعبدون، قال: فخلطت فنزلت ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ أخرجه الترمذي وقال: حديث غريباً حسن صحيح اهـ.

والسكر لغة السد ومنه قيل لما يعرض للمرء من شرب المسكر لأنه يسد ما بين المرء وعقله، وأكثر ما يقال السكر لإزالة العقل بالمسكر، وقد يقال ذلك لإزالته بفضب ونحوه من غشق وغيره والسكر بالفتح وسكون الكاف حبس الماء، وبالسكّر نفس الموضع المسدود، وأما السكر بفتحها فما يسكر به من المشروب ومنه ﴿سُكْرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾ [النحل: ٦٧] اهـ سمين.

سبب نزولها صلاة جمعة في حال السكر ﴿حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ بأن تصحوا ﴿وَلَا جُنُبًا﴾ بإيلاج أو إنزال ونصبه على الحال وهو يطلق على المفرد وغيره ﴿إِلَّا عَابِرِي﴾ مجتازي ﴿سَبِيلٍ﴾ طريق أي مسافرين ﴿حَتَّى تَقْتَسِلُوا﴾ فلكم أن تصلوا واستثناء المسافر لأن له حكماً آخر سيأتي وقيل

قوله: ﴿حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ حتى جارة بمعنى إلى فهي متعلقة بفعل النهي، والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة وتقدم تحقيقه. وما يجوز فيها ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون بمعنى الذي أو نكرة موصوفة، والعائد على هذين القولين محذوف أي تولونه أو مصدرية، فلا حذف إلا على رأي ابن السراج ومن تبعه اهـ. سمين.

قوله: (بأن تصحوا) أي تفيقوا من السكر، وفي المصباح: صحا من سكره من باب عدا صحواً وصحواً على فعل وفعل زال سكره اهـ.

قوله: (ونصبه على الحال) فيه إشارة إلى أنه معطوف على قوله: ﴿وَأَنْتُمْ سَكَارَى﴾، فإنها جملة من مبتدأ وخبر محلها النصب على الحال من الفاعل في تقربوا كأنه قيل: لا تقربوا الصلاة سكارى ولا جنباً وهو السر في إعادة لا ليفيد النهي عن كل اهـ كرخي.

قوله: (وهو يطلق على المفرد وغيره) كالمتنى والمجموع والمذكر والمؤنث لأنه اسم جرى مجرى المصدر الذي هو الاجتناب، ويقال: رجل جنب ورجلان جنب ورجال جنب، وامرأة جنب وامرأتان جنب ونساء جنب اهـ كرخي.

ومثله أبو حيان وهو المشهور في اللغة والفصح، وبه جاء القرآن وقد جمعه جمع سلامة بالواو والنون فقالوا: قوم جنبون، وجمع تكسير فقالوا: قوم أجنب، وأما تثنيته فقالوا جنبان اهـ شيخنا.

قوله: ﴿إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ فيه وجهان.

أحدهما: أنه منصوب على الحال فهو استثناء مفرغ، والعامل فيها فعل النهي والتقدير لا تقربوا الصلاة في حال الجنابة إلا في حال السفر وعبور المسجد على حسب القراءتين. وقال الزمخشري: إلا عابري سبيل استثناء من عامة أحوال المخاطبين وانتصابه على الحال، فإن قلت: كيف جمع بين هذه الحال والحال التي قبلها؟ قلت: كأنه قيل لا تقربوا الصلاة في حال الجنابة إلا ومعكم حال أخرى تعذرون فيها، وهي حال السفر وعبور السبيل عبارة عنه.

الثاني: أنه منصوب على أنه صفة لقوله جنباً وصفه بإلا بمعنى غير، فظهر الإعراب فيما بعدها وسيأتي لهذا مزيد بيان عند قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِةَ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] كأنه قيل لا تقربوها جنباً غير عابري سبيل أي جنباً مقيمين غير معذورين. وهذا معنى واضح على تفسير العبور والسفر، وأما من قدره واضع الصلاة، فالمعنى عنه لا تقربوا المساجد جنباً إلا مجتازين لكونه لا ممر سواء أو غير ذلك بحسب الخلاف، والعبور الجواز. وقوله: ﴿حَتَّى تَقْتَسِلُوا﴾ كقول حتى تعلموا فهي متعلقة بفعل النهي اهـ سمين.

قوله: (واستثناء المسافر) أي من النهي في قوله: ولا تقربوا. وقوله سيأتي في قوله: ﴿وَأَنْتُمْ سَكَارَى﴾ وإن كنتم

المراد النهي عن قربان مواضع الصلاة أي المساجد إلا عبورها من غير مكث ﴿وَلَا تَكُنْ مِمَّنْ سَاءَ مَا يَحْكُمُهُنَّ﴾
 مرضاً يضره الماء ﴿أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ أي مسافرين وأنتم جنب أو محدثون ﴿أَوْ حَسَّاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ يَمْنَحُ
 الْفَاطِطَ﴾ هو المكان المعد لقضاء الحاجة أي أحدث ﴿أَوْ لَتَسْتَمُّ السَّائِلَةَ﴾ وفي قراءة بلا ألف
 وكلاهما بمعنى اللبس وهو الجس باليد قاله ابن عمر وعليه الشافعي وألحق به الجس بيافي
 البشرة وعن ابن عباس هو الجماع ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً﴾ تتطهرون به للصلاة بعد الطلب والتفتيش

مرضى أو على سفر ﴿الخب على أن التيمم لا يرفع الحدث من حيث أنه عنه بقوله حتى تفتسلوا اهـ
 كرخي

قوله: (وقيل المراد النهي) هذا مقابل لقوله أي لا تصلوا، وعبارة الخازن: وفي المراد بالصلاة
 قولان، أحدهما: أنه نفس الصلاة ذات الركوع والسجود، وهو قول الأكثرين، والمعنى لا تصلوا وأنتم
 سكارى حتى تعلموا ما تقولون. والقول الثاني: أن المراد بالصلاة موضع الصلاة وهو المسجد،
 وإطلاق لفظ الصلاة على المسجد محتملاً فيكون من باب حذف المضاف، والمعنى لا تقربوا مواضع
 الصلاة وأنتم سكارى، وحذف المضاف سائغ ويدل على ذلك قوله تعالى ﴿لَهَدَمْتُ صَوَامِعَ وَبِيعَ
 وَصُلُواتٍ﴾ [الحج: ٤٠] المراد بالصلوات مواضعها فثبت أن إطلاق لفظ الصلاة والمراد موضعها
 جائز، انتهت.

قوله: ﴿أو على سفر﴾ في محل نصب عطفاً على خبر كان وهو مرضى، وكذلك قوله: ﴿أو جاء
 أحد﴾ وقوله: ﴿أو لامستم النساء﴾ وفيه دليل على مجيء خبر كان فعلاً ماضياً من غير قد وادعاء حذفها
 تكلف لا حاجة إليه كذا استدلل به الشيخ، ولا دليل فيه لاحتمال أن يكون قوله: ﴿أو جاء عطفاً على كنتم
 تقديره، وإن جاء أحد وإليه ذهب أبو البقاء، وهو أظهر من الأول والله أعلم.

ومنكم: في محل رفع لأنه صفة لأحد فيتعلق بمحذوف، وقوله: ﴿من الغائط﴾ متعلق بجاء فهو
 مفعول، وقرأ الجمهور من الغائط بزنة فاعل وهو المكان المظلم من الأرض، ثم عبر به عن نفس
 الحدث كناية للاستحياء من ذكره. وقرئت العرب بين الفعلين منه فقالت: غاط في الأرض أي ذهب
 وأبعد إلى مكان لا يراه فيه إلا من وقف عليه وتغوط إذا حدث. وقرأ ابن مسعود رضي الله عنه: من
 الغيط وفيه قولان، أحدهما: وإليه ذهب ابن جني أنه يخفف من فعيل كهنين وميت في هين وهيت.
 والثاني: أنه مصدر على وزن فعل يقال غاط يغيط غيطاً وغط يغوط غوطاً وقال أبو البقاء: هو مصدر
 تغوط، فكان القياس غوطاً فقلبت الواو ياء وإن سكنت وانفتح ما قبلها لخفتها كأنه لم يطلع على أن فيه
 لغة أخرى من ذوات الياء حتى ادعى ذلك اهـ سمين.

قوله: (أو محدثون) أي حدثاً أصغر. قوله: ﴿فلن تجدوا ماء﴾ الفاء عطفت ما بعدها على
 الشرط، وقال أبو البقاء: على جاء جعل ماء شرط عنده، والفاء في قوله: ﴿فتيمموا﴾
 هي جواب الشرط والضمير في فتيمموا لكل من تقدم من مريض وسافر ومتغوط ولا ملئ أو
 ملأ وفي تغليب الخطاب على الغيبة، وذلك أنه تقدم غيبة في قوله: ﴿أو جاء أحد منكم﴾، فخطاب في
 كنتم ولم يستعمل تغليب الخطاب في قوله: كنتم وما بعده عليه، وما أحسن ما أتى هنا بالغيبة لأنه كناية عما

وهو راجع إلى ما عدا المرضى ﴿فَتَيَمَّمُوا﴾ اقصدوا بعد دخول الوقت ﴿صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ تراباً طاهراً فاضربوا به ضربتين ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ مع المرفقين منه ومسح يتعدى بنفسه وبالحرف ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا﴾ خطأ ﴿مِنَ الْكِتَابِ﴾ وهم اليهود ﴿يَشْتَرُونَ

يستحيا منه، فلم يخاطبهم به وهذا من محاسن الكلام ونحوه ﴿وَإِذَا مَرَضْتَ فَهُوَ يَشْفِيكَ﴾ [الشعراء: ٨٠] وجدنا هنا بمعنى ألقى، فيتعدى لواحد، وصعيداً مفعول به لقوله فتيمموا أي اقصدوا، وقيل هو على إسقاط حرف أي لصعيد وليس بشيء لعدم انقياسه، وبوجوهكم متعلق بامسحوا وهذه الباء يحتمل أن تكون زائدة وبه قال أبو البقاء، ويحتمل أن تكون متعدية لأن سبويه حكى مسحت رأسه وبرأسه، فيكون باب نصحته له وحذف الممسوح به، وقد ظهر في آية المائدة في قوله منه فحمل عليه ما هنا اهـ سمين. وقد أشار له المفسر هنا بقوله منه.

قوله: (وهو راجع إلى ما عدا المرضى) أي أما المرضى فتيممون مع وجود الماء إذا تضرروا به، وهذا إذا أريد عدم الوجدان الحسي ويصح أن يراد به الأعم من الحسي والشرعي، ويكون راجعاً حتى للمرضى فيكون قوله: فلم تجدوا ماء كناية عن عدم التمكن من استعماله وإن وجد حساً إذ الممنوع منه كالمفقود، فيكون قيداً في الكل اهـ كرخي.

قوله: (فاضربوا به) إشارة إلى ركن التيمم الذي هو نقل التراب، والياء بمعنى على وقوله: فامسحوا بوجوهكم معطوف على هذا المقدر. قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا غَفُورًا﴾ قال القاضي: فذلك يسر الأمر عليكم ورخص لكم، وقضيته أن قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا غَفُورًا﴾ كالتعليل للترخيص المستفاد مما قبله اهـ كرخي.

قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ﴾ كلام مستأنف مسوق لتعجيب المؤمنين من سوء حالهم، والتحذير من موالاتهم، والخطاب لكل من تتأذى منه الرؤية من المؤمنين، وتوجيهه إليه ﷺ هنا مع توجيهه فيما بعد إلى الكل معاً للإيذان بكمال شهرة شناعة حالهم، وأنها بلغت من الظهور إلى حيث يتعجب منها كل من يراها. والرؤية هنا بصرية أي ألم تنظر إليهم فإنهم أحقاء بأن تشاهدهم وتنظمهم في سلك الأمور المشاهدة، والمراد بهم أخبار اليهود.

وروي عن ابن عباس أنها نزلت في حبرين من أخبار اليهود كانا يأتیان رأس المنافقين عبد الله بن أبي ورهطه يشيطانهم عن الإسلام. وعنه أيضاً أنها نزلت في رفاعة بن زيد، ومالك بن دخشم كانا إذا تكلم رسول الله ﷺ لوبا لسانهما وعاباه، والمراد بالكتاب هو التوراة أو حمله على جنس الكتاب الشامل لها شمولاً أو لوباً تطويل للمسافة، والمراد بالنصيب الذي أوتوه ما بين لهم فيها من الأحكام والعلوم التي من جملتها ما علموه من نعت النبي ﷺ وحقيقة الإسلام والتعبير عنه بالنصيب المنبئ عن كونه حقاً من حقوقهم التي يجب مراعاتها والمحافظة عليها للإيذان بكمال ركاكة رأيهم، حيث ضيعوه تضييعاً وتوثينه تفخيمي مؤيد للتشنيع عليهم والتعجب من حالهم، فالتعبير عنهم بالموصول للتنبيه بما في حيز الصلة على كمال شناعتهم والإشعار بكمال ما طوى ذكره في المعاملة المحكية عنهم من الهدى الذي هو أحد العوضين. وكلمة من إما متعلقة بأوتوا أو بمحذوف وقع صفة لنصيبياً مبينة لفخامته

الضَّلَّةَ ﴿بِالْهُدَى﴾ وَرِيدُونَ أَنْ تَضِلُّوا السَّبِيلَ ﴿٤٤﴾ تَخْطِئُوا طَرِيقَ الْحَقِّ لَتَكُونُوا مِثْلَهُمْ ﴿وَاللَّهُ أَهْلُهُمْ بِأَعْدَائِكُمْ﴾ مِنْكُمْ فَيُخَبِّرُكُمْ بِهِمْ لَتَجْتَنِبُوهُمْ ﴿وَكُنْ بِاللَّهِ وَلياً﴾ حَافِظاً لَكُمْ مِنْهُمْ ﴿وَكُنْ بِاللَّهِ نَصيراً﴾ ﴿٤٥﴾ مَانِعاً لَكُمْ مِنْ كَيْدِهِمْ ﴿يَنْ الَّذِينَ هَادُوا﴾ قَوْمٌ يُحَرِّفُونَ ﴿يَغَيِّرُونَ﴾ الْكَلِمَ الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ فِي التَّوْرَةِ مِنْ نِعْمَتِ مُحَمَّدٍ ﷺ ﴿عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ الَّتِي وَضَعَ عَلَيْهَا ﴿وَيَقُولُونَ﴾ لِلنَّبِيِّ ﷺ إِذَا أَمَرَهُمْ بِشَيْءٍ

الإضافية إثر بيان فخامته الذاتية، أي نصيباً كائناً من الكتاب اهـ أبو السعود.

قوله: (وهم اليهود) أي أحبارهم. قوله: ﴿يَشْتَرُونَ الضَّلَالَةَ﴾ حال من التَّوْرَةِ في أَوْتَوْا، أو من الموصول والمراد أنهم يختارونها على الهدى أن يتبدّلونها به بعد تمكّنهم منه أو حصوله لهم بإنكار نبوة محمد ﷺ، وقيل: يأخذون الرشا ويحرفون التوراة اهـ يضاوي.

قوله: ﴿وِيرِيدُونَ أَنْ تَضِلُّوا السَّبِيلَ﴾ أي لم يكفهم أن ضلوا في أنفسهم حتى تعلقت آمالهم بضلالكم أنتم أيها المؤمنون عن سبيل الحق، لأنهم علموا أنهم قد خرجوا من الحق إلى الباطل، ففكروا أن يكون المؤمنون مختصين باتباع الحق، فأرادوا أن تضلوا كما ضلوا هم، كما قال تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُكْفِرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً﴾ [النساء: ٨٩] اهـ أبو حيان.

وعبارة أبي السعود: أي لا يكتفون بضلال أنفسهم، بل يريدون بما فعلوا من كتمان نعوته ﷺ أن تضلوا أنتم أيها المؤمنون السبيل المستقيم الموصول إلى الحق، انتهت.

قوله: (فيخبركم بهم) وقد أخبركم بعداوتهم لكم وما يردون لكم لتكونوا على حذر منهم، ومن مخالطتهم أو هو أعلم بحالهم ومآل أمرهم، والجملة لتقدير إرادتهم المذكورة اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿وَكُنْ بِاللَّهِ وَلياً﴾ كفى فعل ماضٍ والله فاعل والباء زائدة فيه وولياً حال وكذا يقال فيما بعده. قوله: ﴿مَنْ الَّذِينَ هَادُوا﴾ أي رجعوا. قوله: (قوم) ﴿يُحَرِّفُونَ﴾ يعني أن من الذين هادوا خير مبتدأ محذوف صفته يحرفون، وقيل: بيان لأعدائكم أو صلة لينصر أي ينصركم من الذين، ولا يبعد أن تكون من بمعنى بعض فتكون مبتدأ وخبره يحرفون اهـ قاري.

وعبار السمين: ﴿مَنْ الَّذِينَ هَادُوا يحرفون﴾ من الذين خبر مقدم ويحرفون جملة في محل رفع صفة لموصوف محذوف مبتدأ تقديره من الذين هادوا قوم يحرفون، وحذف الموصوف بعد من التبعية جائر، وإن كانت الصفة فعلاً كقولهم منا ظعن وما أقام أي فريق ظعن وهذا مذهب سيويه والفارسي اهـ.

قوله: (يغيرون) ﴿الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ أي يميلونه عن مواضعه التي وضعه الله فيها بإزالته عنها وإثبات غيره فيها أو يؤولونه على ما يشتهون فيميلونه عما أنزل الله فيه أي عن المعنى الذي أنزل فيه اهـ يضاوي.

وعبارة أبي السعود: والمراد بالكلم هنا إما ما في التوراة خاصة، وإما ما هو أعم منه وإنما سيحكي عنهم من الكلمات المعهودة الصادرة عنهم في أثناء المحاوراة مع رسول الله ﷺ فإن أريد به الأول كما هو رأي الجمهور فتحريفه إزالته عن مواضعه التي وضعه تعالى فيها من التوراة، كتحريفهم في

﴿سَمِعْنَا﴾ قولك ﴿وَعَصَيْنَا﴾ أمرك ﴿وَأَتَمَعْتَ غَيْرُ مُسْمَعٍ﴾ حال بمعنى الدعاء أي لا سمعت ﴿و﴾ يقولون له ﴿يَا عِيسَى﴾ وقد نهى عن خطابه بها وهي كلمة سب بلغتهم ﴿لَيْئاً﴾ تحريفاً ﴿يَا أَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنَا﴾ قدحاً ﴿فِي الَّذِينَ﴾ الإسلام ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ بدل وعصينا ﴿وَأَتَمَعْتَ﴾ فقط ﴿وَأَنْظَرْنَا﴾

نعت النبي ﷺ أسمر أربعة عن موضعه في التوراة بأن وضعوا مكانه آدم طوال، وتحريفهم الرجم بوضعهم بدله الجلد أو صرفه عن المعنى الذي أنزله الله تعالى فيه إلى ما لا صحة له بالتأويلات الزائفة الملائمة لشهواتهم الباطلة، وإن أريد به الثاني فلا بد من أن يراد بموضعه ما يليق به مطلقاً سواء كان ذلك بتعيينه تعالى صريحاً كواضع ما في التوراة أو بتعيين العقل والدين كمواضع غيره اهـ.

قوله: ﴿واسمع غير مسمع﴾ عطف على سمعنا وعصينا داخل تحت القول أي ويقولون ذلك في أثناء مخاطبته ﷺ خاصة وهو كلام ذو وجهين متحمل للشر بأن يحمل على معنى اسمع حال كونك غير مسمع كلاماً أصلاً لصمم، أو موت أي تدعو عليك بلا سمعت أو غير مسمع كلاماً ترضاه، فحينئذ يجوز أن يكون نصبه على المفعولية وللخير بأن يحمل على معنى اسمع منا غير مسمع مكروها كانوا يخاطبون به النبي ﷺ استهزاء به مظهرين له عليه السلام إرادة المعنى الأخير، وهم مضمرون في أنفسهم المعنى الأول اهـ أبو السعود.

قوله: (وقد نهى عن خطابه بها) أي نهى المؤمنون في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا﴾ [البقرة: ١٠٤] وقوله وهي كلمة سب بلغتهم. عبارة أبي السعود: وهي أيضاً كلمة ذات وجهين محتملة للخير بحملها على معنى ارقبنا، وانتظرنا نكلمك وللشر بحملها على السب بالرعونة أي الحق أو بإجرائها مجرى ما يشبهها من كلمة عبرانية أو سريانية كانوا يتسابون بها، وهي راعنا كانوا يخاطبونه عليهم السلام بذلك ينوون الشتيمة والإهانة، ويظهرون التوقير والاحترام ومصيرهم إلى مسلك النفاق اهـ.

قوله: ﴿لَيْئاً بِالسُّتْهِمْ﴾ أي فتلاً بها وصرفاً الكلام عن نهجه إلى نسبة السب حيث وضعوا غير مسمع موضع لا سمعت مكروهاً، وأجروا راعنا المشابهة لراعينا مجرى أنظرنا أو فتلاً بها وضماً لما يظهرونه من الدعاء والتوقير إلى ما يضمرونه من السب والتحقير اهـ أبو السعود.

وفي الخازن: والمعنى أنهم يقتلون الحق فيجعلونه باطلاً لأن راعنا من المراعاة فيجعلونه من الرعونة، وكانوا يقولون لأصحابهم إنما نشتمه ولا يعرف، ولو كان نبياً لعرف ذلك، فأطلعه الله تعالى على خبث ضمائرهم وما في قلوبهم من العداوة والبغضاء اهـ. ولياً وطعننا فيما وجهان، أحدهما: أنهما مفعولان من أجله ناصبهما، ويقولون الثاني: أنهما منصوبان في موضع الحال أي لاوين وطاعين، وأصل لياً ليوياً من لوى يلوي كرمى يرمي، فأدغمت الواو في الياء بعد قلبها ياء فهي مثل طي مصدر طوى يطوي وبالسُّتْهِمْ، وفي الدين متعلقان بالمصدر قبلهما اهـ سمين.

قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا﴾ أي ولو أنهم عندما سمعوا شيئاً من أوامر الله ونواهيه قالوا بلسان المقال، أو بلسان الحال مكان قولهم سمعنا وعصينا سمعنا وأطعنا، وإنما أعيد سمعنا مع أنه متحقق في كلامهم، وإنما الحاجة إلى وضع أطعنا موضع عصينا للتنبية على عدم اعتباره، بل على اعتباره

انظر إلينا بدل راعنا ﴿لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ مما قالوه ﴿وَأَقَوْمٌ﴾ أعدل منه ﴿وَلَكِنْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ﴾ أبعدهم عن رحمته ﴿يَكْفُرُ بِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ منهم كعبد الله بن سلام وأصحابه ﴿يَتْلُوهُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مَا مَوْنُوا بِمَا نَزَّلْنَا﴾ من القرآن ﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ﴾ من التوراة ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تَنْطَوِّسَ وَتُجْهَرَهَا﴾ نمحو ما فيها

عدمه، كيف لا وسماهم سماع الرد، ومرادهم بحكايتهم إعلام إن عصايتهم للأمر بعد سماعه والوقوف عليه، فلا بد إزالته وإقامة سماع القبول مقامه. واسمع أي لو قالوا عند مخاطبة النبي ﷺ يدل قولهم اسمع غير مسمع اسمع فقط وانظرنا أي ولو قالوا ذلك يدل قولهم راعنا ولم يدسوا تحت كلامهم شراً وفساداً أي لو ثبت أنهم قالوا هذا مكان ما قالوا من الأقوال لكان قولهم ذلك خيراً لهم مما قالوه وأقوم أي أعدل اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ أي عند الله وصيغة التفضيل في خيراً وأقوم إما على بابها وإعبار أصل الفعل في المفضل عليه بناء على اعتقادهم أو بطرق التهكم وإما بمعنى اسم الفاعل اهـ أبو السعود.

وقد أشار الجلال للاحتمال الأول بذكر المفضل عليه. قوله: ﴿وَلَكِنْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ يَكْفُرُ بِهِمْ﴾ أي: ولكن لم يقولوا ذلك، واستمروا على كفرهم فخذلهم الله وأبعدهم بسبب كفرهم ذلك، فلا يؤمنون بعد ذلك إلا قليلاً اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ (منهم) أي إلا فريقاً قليلاً منهم فهو مستثنى من الواو في يؤمنون، وفيه أنه كان المختار حينئذ الرفع على حد قول ابن مالك.

وبعد نفسي أو كفني انتخب اتباع ما اتبعه السخ وبعضهم جعله مستثنى من ضمير لعنهم، وبعضهم جعله صفة مصدر محذوف أي إلا إيماناً قليلاً غير نافع وهو إيمانهم بموسى اهـ شيخنا.

وفي السمين: تقييله هو أنهم آمنوا بالتوحيد وكفروا بمحمد ﷺ وشريعته، وعبر الزمخشري وابن عطية عن هذا القيل بالعدم يعني أنهم لا يؤمنون بالنبوة اهـ. قوله: (كعبد الله بن سلام) أي وكعب الأخبار اهـ.

قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ هم اليهود كما أشار له الجلال بقوله من التوراة وصرح به الخازن، فلما ذكر تعالى أنواعاً من مكرهم أمرهم بالإيمان وقرن به الوعيد، وإنما قال: أُوتُوا الْكِتَابَ دون أُوتُوا نَصِيحاً كسابقة؛ لأن المقصود فيما سبق بيان خطئهم في التحريف، وهو إنما وقع في بعض التوراة، والمقصود هنا بيان خطئهم في عدم إيمانهم بالقرآن وهو مصدق لجميع التوراة فأنسب التعبير هنا بإيمانهم الكتاب اهـ شيخنا.

قوله: ﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ﴾ معنى تصديقه إياها نزوله حسبما نعت لهم فيها أو كونه موافقاً لها في القصص والمواعيد، وللدعوة إلى التوحيد والعدل بين الناس، والنهي عن المعاصي والفواحش، وأما ما يترأى من مخالفتها في جزئيات الأحكام بسبب تفاوت الأمم والإعصار، فليس بمخالفة في الحقيقة، بل هو على الموافقة من حيث إن كلاً منها حق بالإضافة إلى عصره متضمن الحكمة التي عليها يدور فلك التشريع، حتى لو تأخر نزول المتقدم لثزل على وفق المتأخر ولو تقدم نزول المتأخر لوافق

من العين والأنف والحاجب ﴿فَرَدَّهَا عَلَيَّ آدْبَارَهَا﴾ فنجعلها كالإقفاء لوحاً واحداً ﴿أَوْ نَلْعَنَهُمْ﴾ نمسخهم قردة ﴿كَمَا لَعْنَا﴾ مسخناً ﴿أَصْحَابَ السَّبْتِ﴾ منهم ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ﴾ قضاؤه ﴿مَفْعُولاً﴾ ولما نزلت أسلم عبد الله بن سلام ف قيل كان وعيداً بشرط فلما أسلم بعضهم رفع وقيل يكون

المتقدم قطعاً، ولذلك قال عليه الصلاة والسلام: «لو كان موسى حياً لما وسعه إلا اتباعي» اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿من قبل أن نطمس وجوهاً﴾ متعلق بالأمر مفيد للمسارعة إلى امتثاله والجد في الانتهاء عن مخالفته بما فيه من الوعيد الشديد الوارد على أبلغ وجه وأكد، حيث لم يعلق وقوع المتوعد به بالمخالفة، ولم يصرح بوقوعه عندها تنبيهاً على أن ذلك أمر محقق غني عن الأخبار به على شرف الوقوع، متوجه نحو المخاطبين. وفي تنكير الوجوه المفيد للتكثير تهويل للخطب، وفي إبهامها لطف بالمخاطبين وحسن استدعاء لهم إلى الإيمان وأصل الطمس محو الآثار وإزالة الأعلام أي آمنوا من قبل أن نمحو تخطيط صورها ونزيل آثارها. قال ابن عباس: نجعلها كخف البعير، أو كحافر الدابة، وقال قتادة والضحاك: نعميها كقوله تعالى: ﴿لَطَمَسْنَا عَلَى أَعْيُنِهِمْ﴾ [يس: ٦٦] وقيل: نجعلها منابت الشعر كوجوه القردة فردها على أدبارها فنجعلها على هيئة أدبارها وأقفاؤها، مطموسة مثلها فالفاء للتسبب، أو ننكسها بعد الطمس فردها إلى موضع الإقفاء والاقفاء إلى موضعها، وقد اكتفى بذكر أشدهما اهـ أبو السعود.

قوله: (نمحو ما فيها) أشار به إلى تقدير مضاف أي صور وجوه، وقوله: (من العين الخ) أي للجنس، وعبارة أبي حيان: من العينين والحاجبين والأنف والفم اهـ.
قوله: (فنجعلها كالإقفاء) بالمد على حد قوله:

وغير ما أقعد فيه مطرد من الثلاثي الخ فهو جمع فهو جمع قفا بالقصر وهو قياسي، ويجمع أيضاً على قفي بضم القاف وكسرهما على حد قوله:

كذلك ذا وجهين جا الفعول الخ

وأما جمعه على أفقية فغير قياسي، وإنما هو جمع الممدود ككساء ورداء وأردية اهـ شيخنا.

قوله: (ف قيل كان وعيداً بشرط الخ) عبارة أبي السعود، وقد اختلف في أن الوعيد هل كان بوقوعه في الدنيا أو في الآخرة؟ ف قيل: بوقوعه في الدنيا، ويؤيده ما روي أن عبد الله بن سلام لما قدم من الشام وقد سمع بهذه الآية أتى رسول الله ﷺ قبل أن يأتي أهله، وقال: يا رسول الله وما كنت رأى أن أصل إليك حتى يتحول وجهي إلى قفائي، وفي رواية جاء إلى النبي ﷺ ويده على وجهه وأسلم وقال ما قال وكذا ما روي أن عمر رضي الله عنه قرأ هذه الآية على كعب الأحبار، فقال كعب الأحبار: يا رب آمنت يا رب أسلمت مخافة أن يصيبه وعيدها، ثم اختلفوا. ف قيل: إنه منتظر بعد ولا بد من طمس في اليهود ومسخ وهو قول المبرد، وقيل إن وقوعه كان مشروطاً بعدم الإيمان، وقد آمن من أحبارهم المذكوران وأضرابهما فلم يقع، وقيل كان الوعيد بوقوع أحد الأمرين كما ينطق به قوله تعالى: ﴿أَوْ نَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعْنَا أَصْحَابَ السَّبْتِ﴾ [النساء: ٤٧] فإن لم يقع الأمر الأول فلا نزاع في وقوع الثاني، كيف لا وهم ملعونون بكل

طمس ومسح قبل قيام الساعة ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ﴾ أي الإشراك ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ﴾ سوى ﴿ذَلِكَ﴾ من الذنوب ﴿لِمَنْ هَاشَاةٌ﴾ المغفرة له بأن يدخله الجنة بلا عذاب ومن شاء عليه من المؤمنين بذنوبه ثم يدخله الجنة ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَى إِثْمًا﴾ ذنباً ﴿عَظِيمًا﴾ كبيراً ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْكُونَ أَنْفُسَهُمْ﴾ وهم اليهود حيث قالوا نحن أبناء الله وأحباؤه أي ليس الأمر بتزكيتهم

لسان في كل زمان، وقيل إنما كان الوعيد بوقوع ما ذكر في الآخرة عند الحشر وسيقع فيها لا محالة أحد الأمرين أو كلاهما على سبيل التوزيع وأياً ما كان فلعل السر في تخصيصهم بهذه العقوبة من بين العقوبات مراعاة المشاكلة بينها وبين ما أوجبها من جنايتهم التي هي التحريف والتغيير، والله هو العليم الخبير اهـ بحروفه.

قوله: (بشرط) وهو عدم إيمان أحد منهم. قوله: (وقيل يكون) أي يوجد قبل قيام الساعة أي في زمن نزول عيسى كما في الكازروني اهـ.

قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ كلام مستأنف مسوق لتقرير ما قبله من الوعيد، وتأكيده وجوب الامتنال بالأمر بالإيمان ببيان استحالة المغفرة بدونه، فإنهم كانوا يفعلون ما يفعلون من التحريف ويطمعون في المغفرة كما في قوله تعالى، ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ﴾ [الأعراف: ١٦٩] ورثوا الكتاب يأخذون عرض هذا الأدنى أي على التحريف، ويقولون سيفر لنا. والمراد بالشرك مطلق الكفر المنتظم لكفر اليهود انتظماً أولاً، فإن الشرع قد نص على إشراك أهل الكتاب قاطبة وقضى بخلود أصناف الكفرة في النار اهـ أبو السعود.

واعلم أن الله تعالى لما هدد اليهود بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾، فعند ذلك قالوا لسنّا مشركين بل نحن من خواص الله تعالى كما حكى تعالى عنهم أنهم قالوا: ﴿لَنْ تَمْسَنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّاماً مَعْدُودَةً﴾، وحكى عنهم أنهم قالوا: لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى، وبعضهم كان يقول: إن آبائنا كانوا أنبياء فيشفون لنا اهـ من الفخر.

قوله: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ﴾ عطف على النفي فهو مثبت وقوله: ما دون ذلك أي الإشراك المفهوم من يشرك، وقوله: من الذنوب بيان لما. قوله: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ إظهار في موضع الإضمار لإدخال الروح. قوله: ﴿فَقَدْ افْتَرَى﴾ أي فعل لأن الافتراء كما يطلق على القول حقيقة يطلق على الفعل مجازاً كما صححه السعد التفتازاني اهـ كرخي.

قوله: ﴿يَزْكُونَ أَنْفُسَهُمْ﴾ أي يمدحونها. قوله: (وهم اليهود) وقيل: هم النصارى، لأن هذه المقالة لهما اهـ.

قوله: (أي ليس الأمر الخ) أشار به إلى أن الاستفهام انكاري اهـ كرخي.

وفيه لو كان إنكارياً مع كونه داخلاً على أداة النفي لكان المعنى على الإثبات مع أن الشارح فسرته بالنفي، ففي صنيعة تساهل، والأولى أنه استفهام تعجب أي إيقاع المخاطب وحمله على التعجب، كما ذكره أبو السعود ونصه: ألم تر إلى الذين يزكون أنفسهم تعجب من حالهم المنافية لما هم عليه من الكفر والطغيان، والمراد بهم اليهود والذين يقولون: نحن أبناء الله وأحباؤه أي انظر إليهم تعجب من

أنفسهم ﴿بَلِ اللَّهِ يَرْكَبُ﴾ يطهر ﴿مَنْ يَشَآءُ﴾ بالإيمان ﴿وَلَا يَظْلَمُونَ﴾ ينقصون من أعمالهم ﴿فَتِيلًا﴾ ﴿١٩﴾ قدر قشرة النواة ﴿أَنْظَرُ﴾ متعجباً ﴿كَيْفَ يَقْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾ بذلك ﴿وَكَفَى بِهِ إِثْمًا﴾

ادعائهم أنهم أذكىاء عند الله تعالى مع ما هم عليه من الكفر والإثم العظيم، أو من إدعائهم التكفير مع استحالة أن يغفر للكافر شيء من كفره أو معاصيه، وفيه تحذير من إعجاب المرء بنفسه وعمله اهـ.

قوله: (أي ليس الأمر بتزكية أنفسهم) أي ليس الاعتبار بتزكيتهم أنفسهم أي أنها لا تعتبر ولا تفيد، وأشار بهذا إلى أن قوله: بل يزكي من إضراب عن مقدرة. وعبرة البيضاوي: بل الله يزكي من يشاء، تنبيه على أن تزكية الله تعالى هي المعتمد بها دون تزكيتهم أنفسهم اهـ.

قوله: (بالإيمان) أي وغيره وخصه لأنه الأشرف اهـ.

قوله: (ينقصون من أعمالهم) أي الصالحة، فهو راجع لمن زكاهم الله. أي فهم يثابون ولا يظلمون الخ، فهو عطف على مقدر كما تقدم، والضمير في يظلمون راجع لمن في من يشاء باعتبار معناها، فهو نظير ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾، وقيل: بل هو راجع لقوله ﴿يُزَكِّيهِمْ﴾، فيقدر فإنه يعاقبون ولا يظلمون الخ، أو أنه راجع لهما وكلام الجلال أظهر لأنه بجانبه كما في السمين. وفي أبي السعود: أن الثاني أولى لأن الكلام في الوعيد اهـ شيخنا.

ونصه: لا يظلمون عطف على جملة قد حذفت تعويلاً على دلالة الحال عليها وإيضاحاً بأنها غنية عن الذكر.

أي يعاقبون بتلك الفعل القبيحة، ولا يظلمون في ذلك العقاب ﴿فَتِيلًا﴾ أي أدنى ظلم وأصغره وهو الخيط الذي في شق النواة يضرب به المثل في القلة والحقارة، وقيل: التقدير يثاب المزكون ولا ينقص من ثوابهم شيء أصلاً ولا يساعده مقام الوعيد اهـ.

قوله: (قدر قشرة النواة) إشارة إلى تقدير المضاف وتفسير الفتيل بما ذكر سبق قلم، فإن هذا هو القطمير وأما الفتيل فهو الذي في شق النواة طويلاً، وقيل ما يقتل من الوسخ بين الأصابع بمعنى مفتول، والتقدير النقرة في ظهر النواة تنبت منها النخلة، والثلاثة في القرآن تضرب أمثالاً للقلة اهـ شيخنا.

وفي السمين: والفتيل خيط رقيق في شق النواة يضرب به المثل في القلة، وقيل: هو ما خرج من بين أصبعيك أو كفك من الوسخ حين تفتله بهما ففعل بمعنى مفعول، وقد ضربت العرب المثل في القلة بأربعة أشياء، اجتمعت في النواة، وهي الفتيل والتقير وهو النقرة التي في ظهر النواة، والقطمير وهو القشر الرقيق فوقها، وهذه الثلاثة واردة في الكتاب العزيز، والمعروف وهو ما بين النواة والقمع الذي يكون في رأس الشجرة كالعلاقة بينهما اهـ.

قوله: ﴿كَيْفَ يَفْتَرُونَ﴾ أي يختلفون كما في المختار، وكيف منصوب على التشبيه بالظرف أو على الحال، والكذب مفعول به أو مفعول مطلق، لأنه يلاقي العامل في المعنى لأن الافتراء والكذب متقاربان معنى أو معناهما واحد. قوله: (بذلك) أي قولهم السابق. قوله: ﴿وَكَفَى بِهِ﴾ أي بالافتراء وحده، وبالأولى إذا انضم إلى التزكية، وقوله إنما تمييز، والمعنى وكفى بذلك وحده في كونهم أشد إثماً من كل كفار أثيم، أو في استحقاقهم لأشد العقوبات اهـ أبو السعود.

مُيْتًا ﴿١٥١﴾ بَيْنَا . ونزل في كعب بن الأشرف ونحوه من علماء اليهود لما قدموا مكة وشاهدوا قتلى بدر وحرصوا المشركين على الأخذ بثأرهم ومحاربة النبي ﷺ ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكَفَّةِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾ صنمان لقريش ﴿وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ أبي سفيان

قوله : (ونزل في كعب بن الأشرف الخ) عبارة الخازن نزلت في كعب بن الأشرف، وسبعين راكباً من اليهود قدموا مكة بعد وقعة بدر، ليحالفوا قريشاً على النبي ﷺ، وينقضوا العهد الذي بينهم وبين رسول الله ﷺ، فنزل كعب بن الأشرف على أبي سفيان فأحسن مثواه، ونزل باقي اليهود على قريش في دورهم فقال لهم : أنتم أهل الكتاب ومحمد صاحب كتاب ولا نأمن أن يكون هذا مكرًا منكم، فإن أردتم أن نخرج معكم فاسجدوا لهذين الصنمين، ففعلوا ذلك، فذلك قوله تعالى : ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾ . قال كعب بن الأشرف لأهل مكة : ليات منكم ثلاثون رجلاً ومنا ثلاثون فنلزم أكبادنا بالكعبة فنعاهد رب هذا البيت لنجهد في قتال محمد ففعلوا، ثم قال أبو سفيان لكعب بن الأشرف : إنك امرؤ تقرأ الكتاب وتعلم ونحن أميون لا نعلم فأينا أهدى سبيلاً نحن أم محمد؟ فقال كعب : اعرض علي دينكم، فقال أبو سفيان : نحن ننجر للحجيج ونسقيهم الماء ونقري الضيف ونفك العاني ونصل الرحم ونعمر بيت ربنا ونطوف به، ونحن من أهل الحرم، ومحمد فارق دين أبائه وقطع الرحم وفارق الحرم، وديننا القديم ودين محمد الحادث، فقال كعب : بل أنتم والله أهدى سبيلاً مما عليه محمد، فأنزل الله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ يعني إلى الذين أوتوا نصيباً من الكتاب يعني كعب بن الأشرف وأصحابه اليهود يؤمنون بالجبت والطاغوت يعني سجودهم للصنمين، واختلف العلماء فيهما قليل : الجبت والطاغوت كل معبود دون الله عز وجل، وقيل هما صنمان كانا لقريش وهما اللذان سجد اليهود لهما لمرضاة قريش، وقيل : الجبت اسم للأصنام والطاغوت شياطين الأصنام، ولكل صنم شيطان يعبر فيه ويكلم الناس فيغترؤا بذلك، وقيل الجبت الكاهن، والطاغوت الساحر اهـ بحروفه .

قوله : (ثأرهم) في المصباح الثأر بالهمز، ويجوز تخفيفه يقال ثارت القاتل وثأرت به من باب نفع إذا قتلت قاتله اهـ .

وفي القاموس : الثأر الدم والطلب وثأر به كمنع طلب دمه، وقتل قاتله وأثأره أدرك ثأره اهـ .
قوله : ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه حال إما من الذين وإما من الواو في أوتوا بالجبت متعلق به ويقولون عطف عليه وللذين متعلق بيقولون، واللام إما للتبليغ وإما للعلة كظاثرها، وهؤلاء أهدى مبتداً وخبر في محل نصب بالقول وسبيلاً تمييز .

والثاني : أن يؤمنون مستأنف وكأنه تعجب من حالهم إذ كان ينبغي لمن أوتي نصيباً من الكتاب ألا يفعل شيئاً مما ذكر فيكون جواباً لسؤال مقدر، كأنه قيل ألا تعجب من حال الذين أوتوا نصيباً من الكتاب؟ قليل : وما حالهم؟ فقال : يؤمنون ويقولون، وهذان منافيان لحالهم اهـ سمين .

ومعنى إيمانهم بالجبت والطاغوت سجودهم لهما كما تقدم عن الخازن . قوله : ﴿وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ أي لأجلهم أو في شأنهم والقاتل كعب، لكن لما أقره الباقون صاروا كأنهم قاتلون اهـ شيخنا .

وأصحابه حين قالوا لهم أنحن أهدي سبيلاً ونحن ولاة البيت نسقي الحاج ونقري الضيف ونفك العاني ونفعل أم محمد وقد خالف دين آبائه وقطع الرحم وفارق الحرم ﴿هَؤُلَاءِ﴾ أي أنتم ﴿أَهْدَىٰ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا سَبِيلًا﴾ ﴿٥١﴾ أقوم طريقاً ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَمَن يَلْعَنِ﴾ هـ ﴿اللَّهُ فَلَن يَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ ﴿٥٢﴾ مانعاً من عذابه ﴿أَمْ﴾ بل أ ﴿لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ الْمَلَكِ﴾ أي ليس لهم شيء منه ولو كان ﴿فَإِذَا لَا

قوله: (ونحن ولاة البيت) جمع وال أي نتولى أمره بالخدمة ونقري الضيف بوزن نرمي أي نحسن إليه كما في المختار أي نكرمه، ونقدم له القرى، والعاني: الأسير اهـ شيخنا.

قوله: (ونفعل) أي نفعل غير ما ذكر من الأمور الجميلة المستحسنة. قوله: (أي أنتم) أي فالقول بالمشافهة، والأظهر أنه حكاية بالمعنى أي لأجلهم، وفي شأنهم، وهؤلاء إشارة إليهم اهـ قاري. ويمكن أن كلام الجلال حل معنى فلا اعتراض عليه اهـ شيخنا.

قوله: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ﴾ الخ استئناف لبيان حالهم وما يصيرون إليه قوله: (ومن يلعنه الله) في تقدير الشارح هذا الضمير المنصوب تغيير للفظ القرآن، فإن آخر الفعل في القرآن محرك بالكسر لالتقاء الساكنين وساكن على تقدير الشارح وفي بعض النسخ وعدم تقدير الضمير وهو ظاهر. قوله: (مانعاً) أشار به إلى أن نصيراً بمعنى ناصر. وفي الآية وعد للمؤمنين بأنهم المنصورون عليهم، فإن المؤمنين بضد هؤلاء، فهم الذين قربهم الله ومن يقربه الله فلن تجد له خاذلاً كما تقدم في: ﴿وكفى بالله ولياً وكفى بالله نصيراً﴾ [النساء: ٤٥] اهـ شيخنا.

قوله: ﴿أَمْ بَلْ لَهُمْ نَصِيبٌ﴾ الخ ذم لهم بالبخل بعد أن ذمهم بالجهل لعدم جريهم على مقتضى العلم، وسيأتي ذمهم بالحسد والاول فوة عملية والثاني علمية، والاول مقدم كما بينه الفخر، وقوله: ﴿نَصِيبٌ مِّنَ الْمَلَكِ﴾ أي لأنهم ادعوا أنه سيصير إليهم اهـ شيخنا.

وعبار أبي السعود: ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ الْمَلَكِ﴾ شروع في تفصيل بعد آخر من قبائحهم وأم منقطعة وما فيها من معنى بل للإضراب والانتقال من ذمهم بتزكيتهم أنفسهم وغيرها مما حكى عنهم إلى ذمهم بادعائهم نصيباً من الملك، وبخلهم المفرط، وشحهم البالغ، والهزمة لإنكار أن يكون لهم ما يدعونه وإبطال ما زعموا أن الملك سيصير إليهم، وقوله ﴿فَإِذَا لَا يَأْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾ بيان لعدم استحقاقهم له، بل لاستحقاقهم الحرمان منه بسبب أنهم من البخل والدناءة بحيث لو أتوا شيئاً من ذلك لما أعطوا الناس من أقل قليل، ومن حق من أوتي الملك أن يؤثر الغير بشيء منه، فالقاء للسببية الجزائية لشرط محذوف أي أن جعل لهم نصيب منه، فإذا لا يؤتون الناس مقدار نقير وهو ما في ظهر النواة من النقرة يضرب به المثل في القلة والحقارة. وهذا هو البيان الكاشف عن حالهم، وإذا كان شأنهم كذلك وهم ملوك فما ظنك بهم وهم أذلاء متفارقون انتهت بالحرف.

قوله: (أي ليس لهم شيء) إشارة إلى أن الاستفهام إنكاري رداً عليهم في قولهم نحن أولى بالنبوة والملك.

وعبارة الخازن: وذلك أن اليهود كانوا يقولون نحن أولى بالملك والنبوة اهـ. أي من حيث أن

يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيًّا ﴿٥٣﴾ أَي شَيْئًا تَافَهُا قَدَرِ النِّقْرَةِ فِي ظَهْرِ النِّوَاةِ لِفَرْطِ بَغْلِهِمْ ﴿أَمَّ﴾ بَلْ أ ﴿يَحْسُدُونَ النَّاسَ﴾ أَي النَّبِيَّ ﷺ ﴿عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ مِنَ النُّبُوَّةِ وَكَثْرَةِ النِّسَاءِ أَي يَتَمَنُّونَ زَوَالَهُ عَنْهُ وَيَقُولُونَ لَوْ كَانَ نَبِيًّا لَاسْتَغْلَ عَنْ النِّسَاءِ ﴿فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ﴾ جَدَّهُ كَهَمُوسَى وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ

النُّبُوَّةُ كَانَتْ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَكَانَ فِيهِمُ الْمَلِكُ فَطَمَعُوا أَنْ تَعُودَ فِيهِمُ النُّبُوَّةُ وَتَعُودَ الْمُلُوكُ مِنْهُمْ. قَوْلُهُ: ﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ﴾ إِذَا حُرِفَ جَوَابُ وَجَزَاءُ الشَّرْطِ مَقْدَرًا وَرَفَعَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا وَإِنْ كَانَ مَرْجُوحًا فِي النَّحْوِ، لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ سَنَةً مُتَبِعَةً وَقُرِئَ شَاذًا عَلَى الْأَرْجَحِ بِحَذْفِ النُّونِ أَهـ شَيْخُنَا.

قَوْلُهُ: (قَدَرِ النِّقْرَةِ الْخ) هِيَ الَّتِي تَنْبُتُ مِنْهَا النَّخْلَةُ أَيِ قَدَرِ مَا يَمْلُؤُهَا أَهـ شَيْخُنَا.

قَوْلُهُ: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ﴾ بَيَانٌ لِلصِّفَةِ الثَّلَاثَةِ الْقَبِيحَةِ وَهِيَ الْحَسَدُ وَهِيَ أَقْبَحُ مَا قَبِلَهَا، لِأَنَّ الْبَخْلَ مَنَعَ لَهَا فِي أَيْدِيهِمْ، وَالْحَسَدَ مَنَعَ لَهَا عِنْدَ اللَّهِ وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ، وَالْاِسْتِفْهَامَ لِلْإِنْكَارِ أَيِ لَا يَنْبَغِي ذَلِكَ، وَقَدْ عَلِلَ هَذَا النَّفْيَ بِقَوْلِهِ: ﴿فَقَدْ آتَيْنَا﴾ الْخ أَيِ فَكَمَا لَمْ تَحْسُدُوا مِنْ قَبْلِهِ فَلَيْكُنْ هُوَ مِثْلَهُمْ وَبَلِ الَّتِي فِي ضَمَنِ أَمْ لِلانْتِقَالِ مِنْ تَوْبِيخِهِمْ بِمَا سَبَقَ إِلَى تَوْبِيخِهِمْ بِالْحَسَدِ الَّذِي هُوَ سَرٌّ لِلرَّدَائِلِ وَأَقْبَحُهَا أَهـ شَيْخُنَا.

قَوْلُهُ: (أَيِ التَّبَيُّ) أَيِ فَهُوَ عَامٌ أُرِيدَ بِهِ الْخُصُوصُ، وَأُطْلِقَ عَلَيْهِ لَفْظُ الثَّانِي لِأَنَّهُ جَمَعَ الْخُصَالَ الْحَمِيدَةَ الَّتِي تَفَرَّقَتْ فِي النَّاسِ عَلَى خِدِّ الْقَاتِلِ.

أَنْتَ النَّاسُ كُلُّ النَّاسِ أَيُّهَا الرَّجُلُ

وَلَيْسَ عَلَى اللَّهِ بِمُسْتَنَكِرٍ أَنْ يَجْمَعَ الْعَالَمُ فِئِي وَاحِدٍ أَهـ شَيْخُنَا.

قَوْلُهُ: (مِنَ النُّبُوَّةِ) هَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُمْ اعْتَرَفُوا بِنُبُوَّتِهِ حَتَّى حَسَدُوهُ عَلَيْهَا، وَتَمَنُّوا زَوَالَهَا عَنْهُ، قَوْلُهُ: وَيَقُولُونَ لَوْ كَانَ نَبِيًّا الْخ يَقْتَضِي أَنَّهُمْ لَا يَعْتَرِفُونَ لَهُ بِهَا فِي كَلَامِهِ تَدَافِعَ، وَقَوْلُهُ: وَكَثْرَةِ النِّسَاءِ أَيِ لِأَنَّهُ قَدْ جَمَعَ لَهُ تِسْعَ فَيَ أَنْ وَاحِدَ، وَعِبَارَةُ الْخَازِنِ: وَالْمُرَادُ بِالْفَضْلِ النُّبُوَّةُ، لِأَنَّهَا أَعْظَمُ الْمَنَاصِبِ وَأَشْرَفُ الْمَرَاتِبِ. وَقِيلَ: حَسَدُوهُ عَلَى مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَهُ مِنَ النِّسَاءِ، وَكَانَتْ لَهُ يَوْمَئِذٍ تِسْعَ نِسَاءٍ، فَقَالَتِ الْيَهُودُ: لَوْ كَانَ نَبِيًّا لَشَغَلَهُ أَمْرُ النُّبُوَّةِ عَنِ الْاهْتِمَامِ بِأَمْرِ النِّسَاءِ، فَكَذَّبَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى وَرَدَّ عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ: ﴿فَقَدْ آتَيْنَا﴾ الْخ. قَوْلُهُ: (أَيِ يَتَمَنُّونَ أَمْرَ زَوَالِهِ) أَيِ الْفَضْلَ عَنْهُ أَيِ عَنِ النَّاسِ. قَوْلُهُ: ﴿فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ﴾ تَعْلِيلٌ لِلْإِنْكَارِ وَالِاسْتِقْبَاحِ وَالزَّامُ لَهُمْ بِمَا هُوَ مُسَلَّمٌ عَنْهُمْ وَحَسْمٌ لِمَادَةِ حَسَدِهِمْ وَاسْتِعْدَادِهِمُ الْمِينِ عَلَى تَوْهَمِ عَدَمِ اسْتِحْقَاقِ الْمَحْسُودِ مَا أُوتِيَ مِنَ الْفَضْلِ بَيَانُ اسْتِحْقَاقِهِ لَهُ بِطَرِيقِ الْوَرَاثَةِ كَابِرًا عَنْ كَابِرٍ، وَإِجْرَاءُ الْكَلَامِ عَلَى سَنَنِ الْكِبَرِيَاءِ بِطَرِيقِ الْإِلْتِفَافِ لِإِظْهَارِ كَمَالِ الْعَنَاءِ بِالْأَمْرِ. وَالْمَعْنَى أَنَّ حَسَدَهُمُ الْمَذْكُورَ فِي غَايَةِ الْقُبْحِ وَالْبَطْلَانِ، فَإِنَّا قَدْ آتَيْنَا مِنْ قَبْلِ هَذَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الَّذِينَ هُمْ أَنْبِيَاءُ أَسْلَافِهِمْ، وَأَبْنَاءُ أَعْمَامٍ لِمُحَمَّدٍ ﷺ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ أَيِ النُّبُوَّةَ وَآتَيْنَاهُمْ مَعَ ذَلِكَ مُلْكًا عَظِيمًا لَا يَقَادِرُ قَدْرُهُ، فَكَيْفَ يَسْتَبْعِدُونَ نُبُوَّتَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَيَحْسُدُونَهُ عَلَى إِيثَائِهَا وَتَكَرُّرِ الْإِيثَاءِ لَمَا يَقْتَضِيهِ مَقَامُ التَّفْضِيلِ مَعَ الْإِشْعَارِ بِمَا بَيْنَ النُّبُوَّةِ وَالْمُلْكِ مِنَ الْمَغَايِرَةِ أَهـ أَبُو السَّعُودِ.

قَوْلُهُ: (جَدَّهُ) بِالْجَرِّ تَفْسِيرٌ لِإِبْرَاهِيمَ، وَالضَّمِيرُ لَهُ ﷺ، وَالْمُرَادُ الْجَدُّ الْأَعْلَى، كَمَا فِي أَبِي حَيَّانَ،

﴿الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ النبوة ﴿وَأَتَيْنَهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا﴾ فكان لداود تسع وتسعون امرأة ولسليمان ألف ما بين حرة وسرية ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ آمَنَ بِهِ﴾ بمحمد ﷺ ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ صَدَّ﴾ أعرض ﴿عَنَّهُ﴾ فلم يؤمن ﴿وَكَفَىٰ بِهِمْ سَعِيرًا﴾ عذاباً لمن لا يؤمن ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ﴾ ندخلهم ﴿نَارًا﴾ يحترقون فيها ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ﴾ احترقت ﴿جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ بأن تعاد إلى حالها الأول غير

وآل إبراهيم وهم ذريته وهم أولاد أعمامه ﷺ كإسحاق اده شيخنا .

قوله: ﴿وَاتَيْنَاهُمْ﴾ أي آتينا بعضهم كداود وسليمان ويوسف، وقوله ملكاً الملك إما ظاهراً وباطناً، وهو ملك الأنبياء، وإما ظاهراً فقط وهو ملك السلاطين، وإما باطناً فقط وهو ملك العلماء كما في الفخر اده شيخنا والثلاثة كانت في بني إسرائيل.

قوله: (تسع وتسعون امرأة) عبارة غيره مائة، وذلك لأنه أخذ زوجة وزيره بعد موته . قوله: (ما بين حرة وسرية) فالأحرار ثلاثمائة والباقي وهو سبعمائة سراري اده شيخنا .

قوله: ﴿فَمِنْهُمْ مَّنْ آمَنَ بِهِ﴾ أي فمن اليهود لأجل قوله من آمن به أي بمحمد فهو تفريع على أصل القصة في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾، وقوله: من آمن به كعبد الله بن سلام وأصحابه، وقوله وكفى بجهنم الخ يرجع لقوله: من صد عنه وهو إشارة لقياس طويت فيه الكبرى أن هؤلاء صدوا عنه ومن صد عنه كفى بجهنم سعيراً له ينتج هؤلاء كفى بجهنم سعيراً لهم، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ الخ تقرير لهذا وبيان لكيفية عذابهم وعذاب جميع من كفر اده شيخنا .

قوله: ﴿وكفى بجهنم﴾ كفى فعل ماض وبجهنم فاعله على زيادة الباء فيه وسعيراً تمييز أو حال .

قوله: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ﴾ قد تقدم الكلام على كلما، وأنها ظرف زمان والعامل فيها بدلناهم، والجملة في محل نصب على الحال من الضمير المنصوب في نصليهم، ويجوز أن تكون صفة لناراً، والعائد محذوف أي كلما نضجت فيها جلودهم وليذوقوا متعلق ببدلناهم اده سمين .

قوله: ﴿بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ روي أن هذه الآية قرئت عند عمر رضي الله عنه فقال للقراري: أعدها فأعادها وكان عنده معاذ بن جبل، فقال معاذ عند تفسيرها: تبدل في ساعة مائة مرة، فقال عمر: هكذا سمعت رسول الله ﷺ يقول، وقال الحسن: تأكلهم النار كل يوم سبعين ألف مرة كلما أكلتهم، قيل لهم عودوا فيعودون كما كانوا . وروى أبو هريرة، عن النبي ﷺ: «إِنَّ بَيْنَ مَنْكِبِي الْكَافِرَ مَسِيرَةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لِلرَّاكِبِ الْمُسْرِعِ» . وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ضَرَسَ الْكَافِرُ مِثْلَ أَحَدٍ وَغَلِظَ جِلْدُهُ مَسِيرَةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ» والتعبير عن إدراك العذاب بالذوق ليس لبيان قلته، بل لبيان أن إحساسهم بالعذاب في كل مرة كإحساس الذائق المذوق من حيث إنه لا يدخله نقصان بدوام الملابس أو للإشعار بمرارة العذاب مع إيلامه أو للتنبية على شدة تأثيره من حيث أن القوة الذائقة أشد الحواس تأثيراً أو على سرائته للباطل، ولعل السر في تبديل الجلود مع قدرته تعالى على إبقاء إدراك العذاب وذوقه مع إبقاء أبدانهم على حالها مصونة عن الاحتراق أن النفس ربما تتوهم زوال الإدراك بالاحتراق، ولا تستبعد كل الاستبعاد أن تكون مصونة من التألم والعذاب مع صيانة بدنهما عن الاحتراق اده أبو السعود .

قوله: (بأن تعاد إلى حالها الأول غير محترقة) أي فالمراد تبدل الصفة لا الذات كما في قوله

محترقة ﴿لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾ ليقاسوا شدته ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَزِيزًا﴾ لا يعجزه شيء ﴿حَكِيمًا﴾ في خلقه ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَمْ يَمُوتْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ﴾ من الحيض وكل قدر ﴿وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا﴾ دائماً لا تنسخه شمس هو ظل الجنة ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ﴾ أي ما أوثمن عليه من الحقوق ﴿إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ نزلت لما أخذ علي

تعالى: ﴿يوم تبدل الأرض غير الأرض والسماوات﴾ [إبراهيم: ٤٨] فلا يرد أن يقال كيف تعذب بجلود لم تعص، والحاصل أن غير هنا لنفي الصفة، فإنها تبدل في ساعة مائة وعشرين مرة من غير ما اجتاحت نحو الماء الحار خيره إذا كان بارداً، ولعل هذا هو الحكمة في تبديل الجلد مع قلزته تعالى على عذاب الكافر من غير تبديل ومع النضج اهـ كرخي.

قوله: ﴿ليقاسوا شدته﴾ أي ليدوم ذلك عليهم وإلاً فهم فيه، وعبارة أبي السجود: ﴿ليذوقوا العذاب أي ليدوم ذوقه ولا يتقطع كقولك للعزيز أعزك الله اهـ﴾ قوله: ﴿والذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾ ذكر للضد وهو يرجع لقوله فمنهم من آمن به فهو لف ونشر مشوش على أحد قوله: ﴿يوم تبيض وجوه وتسود وجوه﴾ [آل عمران: ١٠٦] على عادته تعالى من ذكر الوعيد مع الوعد وعكسه اهـ شيخنا.

قوله: ﴿خالدين فيها﴾ حال من الهاء في تدخلهم وقوله أبداً أي، فليس المراد بالخلود طول المكث. قوله: ﴿وكل قدر﴾ أي ومن سوء الخلق وهذا عطف عام على خاص. قوله: ﴿لا تنسخه شمس﴾ أي لعدم وجودها. فالمعنى أنه دائم لا يتقطع، فإن قلت: إذا لم يكن في الجنة شمس يؤذي فيها، فما فائدة وصفها بالظل الظليل؟ قلت: إنما خاطبهم بما يعقلونه ويعرفونه، وذلك لأن بلاد العرب في غاية الحرارة، فكان الظل عندهم من أعظم أسباب الراحة واللذذة فهو كقوله تعالى: ﴿ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا﴾ [مريم: ٦٢] اهـ خازن.

قوله: ﴿إن الله يأمركم﴾ خطاب للمكلفين قاطبة. قوله: ﴿أن تؤدوا الأمانات﴾ منصوب المحل إما على إسقاط حرف الجر لأن حذفه يطرد مع أن وأن إذا أمن اللبس لطولهما بالصلة، وإما لأن أمر يتعدى إلى الثاني بنفسه نحو: أمرتك الخير، وقرئ الأمانة، والظاهر أن قوله أن تحكموا معروف على أن تؤدوا أي يأمركم بتأدية الأمانات والحكم بالعدل، فيكون قد فصل بين حرف العطف والمعطوف بالظرف، وهي مسألة خلافية، ذهب الفارسي إلى منعها إلا في الشعر، وذهب غيره إلى جوازها مطلقاً اهـ سمين.

وهذه الآية مناسبة ومرتبطة بقوله سابقاً: ﴿ألم نر إلى الذين أوتوا نصيباً من الكتاب﴾ الخ، وذلك أن اليهود كانوا يعرفون الحق، وأوصاف النبي ﷺ للمذكورة في التوراة، وهي أمانة عندهم ومع ذلك كذبوها وأنكروها، وقالوا لأهل مكة: أنتم أهدى سبيلاً من محمد وأصحابه، فلما خانوا في هذه الأمانة الخاصة أمر الله تعالى عموم المكلفين بأداء جميع الأمانات بقوله: ﴿إن الله يأمركم﴾ الخ تأهل. قوله: ﴿ما أوثمن عليه من الحقوق﴾ أي حصل ووقع الائتمان عليه، فعليه ثلث الفاعل، وقوله من الحقوق بيان لما أي سواء كانت الحقوق لله أو لآدمي فعليه أو قولية أو اعتقادية، وسواء كانت حقوق الله واجبة أو

رضي الله عنه مفتاح الكعبة من عثمان بن طلحة الحنظلي سادنها قسراً لما قدم النبي ﷺ مكة عام

مندوبة، وسواء كانت حقوق الآدمي مضمونة كالعارية والمستام أو غير مضمونة كالوديعة اهـ شيخنا.
وفي الخازن ما نصه : وتنقسم الأمانات إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : رعاية الأمانة في عبادة الله عز وجل، وهو فعل المأمورات وترك المنهيات. قال ابن مسعود : الأمانة لازمة في كل شيء حتى الوضوء والغسل من الجنابة والصلاة والزكاة والصوم، وسائر أنواع العبادات.

القسم الثاني : رعاية الأمانة مع نفسه، وهو ما أنعم الله عليه من سائر أعضائه، فأمانة اللسان حفظه من الكذب والغيبة والنميمة ونحو ذلك، وأمانة العين غضها عن المحارم، وأما السمع أن لا يشغله سماع شيء من اللهو والفحش والأكاذيب، ونحو ذلك، ثم سائر الأعضاء على نحو ذلك.

القسم الثالث : هو رعاية الأمانة مع سائر عباد الله فيجب عليه رد الودائع والعواري إلى أربابها الذين ائتمنوه عليها، ولا يخونهم فيها. عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : «أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك» أخرجه أبو داود والترمذي، وقال حديث حسن غريب، ويدخل في ذلك وفاء الكيل والميزان وعدم التطفيف فيهما، ويدخل في ذلك عدل الأمراء والملوك في الرعية، ونصح العلماء للعامة، فكل هذه الأشياء من الأمانات التي أمر الله عز وجل بأدائها إلى أهلها.

وروى البغوي بسنده عن أنس قال : ما خطبنا رسول الله ﷺ إلا قال : «لا إيمان لمن لا أمانة له ولا دين لمن لا عهد له» اهـ.

قوله : (نزلت لما أخذ علي النخ) عبارة الخازن : قال البغوي : نزلت في عثمان بن طلحة الحنظلي من بني عبد الدار، وكان سادن الكعبة، فلما دخل النبي ﷺ مكة يوم الفتح أغلق عثمان باب الكعبة وصعد السطح، فطلب رسول الله ﷺ المفتاح فقيل له : إنه مع عثمان وطلب منه فأبى، وقال : لو علمت أنه رسول الله ﷺ لم أمنعه المفتاح، فلوى علي بن أبي طالب يده، وأخذ المفتاح وفتح الباب، ودخل رسول الله ﷺ البيت وصلى فيه ركعتين، فلما خرج سأله العباس أن يعطيه المفتاح، وأن يجمع له بين السقاية والسدانة، فأنزل الله هذه الآية فأمر رسول الله ﷺ علياً أن يرد المفتاح إلى عثمان ويعتذر له، ففعل ذلك، فقال عثمان : أكرهت وآذيت ثم جئت ترفق، فقال علي : لقد أنزل الله في شأنك قرآناً، وقرأ عليه الآية، فقال : أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فأسلم فكان المفتاح معه إلى أن مات، فدفعه إلى أخيه شيبة، فالمفتاح والسدانة في أولادهم إلى يوم القيامة، انتهت.

قوله : (الحنظلي) نسبة للحنظلة التي هي خدمة الكعبة، لكن فيه تغيير للنسب، ولو جاء على الأصل لقال الحنظلي أو الحنظلي، وقوله : سادنها أي خادمتها كتب اهـ.

وفي المصباح : والسدانة بالكسر الخدمة، والسدن الستر وزناً ومعنى اهـ.

وقوله قسراً في المختار قسره على الأمر أكرهه عليه وقهره وبابه ضرب وكذا أقسره اهـ.

قوله : (لما قدم) أي في رمضان، وقوله عام الفتح وهو سنة ثمان. قوله : (فأمره ﷺ) معطوف

الفتح ومنعه وقال لو علمت أنه رسول الله لم أمنعه فأمر رسول الله ﷺ برده إليه. وقال هاك خالدة تالدة فعجب من ذلك فقرأ له علي الآية فأسلم وأعطاه عند موته لأخيه شيبه فبقي في ولده والآية وإن وردت على سبب خاص فعمومها معتبر بقرينة الجمع ﴿وَإِذَا حُكِّمْتُم بَيْنَ النَّاسِ﴾ يأمركم ﴿أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ إِنَّ اللَّهَ نَبَأٌ ﴿فِيهِ إِدْغَامٌ مِيمٌ نَعَمْ فِي مَا الْفَكْرَةُ الْمَوْصُوفَةُ أَيْ نَعَمْ شَيْئاً﴾ يَعْظُرُ بِهِ تَأْدِيَةُ الْأَمَانَةِ وَالْحُكْمُ بِالْعَدْلِ ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيحاً﴾ لَمَّا يُقَالُ ﴿بِصَوْرَةٍ﴾ بِمَا يَفْعَلُ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ

على أخذ، وهذا الأمر مسبوق بسؤال العباس للنبي أن يعطيه المفتاح ليكون خادماً لها، فيجمع بين الوظيفتين السدانة والسقاية قوله: (وقال هاك) أي خذ هذه الخدمة (خالدة) حال أي مستمرة إلى آخر الزمان (تالدة) أي قديمة متأصلة فيكم، وهو في المعنى تعليل، فكأنه قال خذها مستمرة فيكم في مستقبل الزمان لأنها لكم في ماضيه اه شيخنا.

وفي المصباح: ويقال التالد والتلبد والتلاد بالفتح كل مال قديم، وخلافه الطرف والطرف اه.

قوله: (فعجب من ذلك) أي وقال لعلي: أكرهت وأذيت ثم جئت ترفق إلي آخر ما تقدم.

قوله: (فعمومها معتبر بقرينة الجمع) أشار به إلى المقرر في الأصول من أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، كما هو الأصح عندنا، والنسب المذكور قال الواحدي أجمع المفسرون عليه نعم اه إن وجدت قرينة الخصوص فهو المعتبر كالنهي عن قتل النساء، فإن سببه أنه ﷺ وإلى اه امرأة حربية مقتولة في بعض مغازيه، وذلك يدل على اختصاصه بالحريبات، فلا يتناول المرتد، وإنما قلت لخبر من بدل دينه فاقتلوه اه كرخي.

قوله: ﴿وَإِذَا حُكِّمْتُمْ﴾ إذا معمول لمقدر على مذهب البصريين من أن مل يعد أن المصدريه لا يعمل فيما قبلها تقديره، وأن تحكموا بالعدل إذا حكمتم بين الناس، أو معمول للمذكور على مذهب الكوفيين من إجازة عمل ما بعد أن فيما قبلها اه شيخنا.

قوله: ﴿بِالْعَدْلِ﴾ يجوز فيها وجهان، أحدهما: أن يتعلق بتحكموا فتكون للباء للتعدي. والثاني: أن يتعلق بمحذوف على أنه حال من فاعل تحكموا فتكون الباء للمصاحبة أي ملتبسين بالعدل مصاحبين له، والمعنيان متلازمان اه سمين.

قوله: ﴿نَعْمَا﴾ بكسر النون اتباعاً لكسرة العين، وأصل التون مفتوحة، وأصل العين مكسورة، فأصله نعم على وزن على ثم كسرت النون اتباعاً لكسرة العين اه شيخنا.

قوله: (الموصوفة) أي بالجملة التي بعدها.

قوله: (تأدية الأمان الخ) هذا هو المخصوص بالمدح. قال أبو البقاء: وجملة نعماً خبر إن اه

كرخي.

قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ الخ لما أمر الولاة بالعدل في الحكومات أمر سائر الناس بطاعتهم، لكن لا مطلقاً بل في ضمن طاعة الله ورسوله في الآية إشارة لأدلة الفقه الأربعة، فقوله: أطيعوا الله إشارة للكتاب، وقوله: وأطيعوا الرسول إشارة إلى السنة، وقوله: وأولي الأمر إشارة للإجماع،

وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ أَي الْوَلَاةِ ﴿مِنْكُمْ﴾ أَي إِذَا أَمْرُكُمْ بِطَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴿فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِي شَيْءٍ قُدْرَةً إِلَى اللَّهِ﴾ أَي إِلَى كِتَابِهِ ﴿وَأَلَّامًا﴾ مَدَّة حَيَاتِهِ وَبَعْدَهُ إِلَى سِتِّهِ أَي اكْشَفُوا عَلَيْهِ مِنْهُمَا ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ أَي الرَّدَّ إِلَيْهِمَا ﴿حَيْرٌ﴾ لَكُمْ مِنَ التَّنَازُعِ وَالْقَوْلِ بِالرَّأْيِ ﴿وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ مَالًا وَنَزَلَ لِمَا اخْتَصَمَ يَهُودِي وَمَنَافِقُ فَدَعَا إِلَى كَعْبِ بْنِ

وقوله: فإن تنازعتم الخ إشارة للقياس اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وأولي الأمر﴾ وهم أمراء الحق وولاة العدل كالخلفاء الراشدين، ومن يقتدي بهم من المهتدين اهـ أبو السعود.

وعبارة الكرخي: أي أمراء المسلمين في عهد الرسول وبعده، ويندرج فيهم الخلفاء والقضاة وأمراء السرايا، وقيل: هم علماء الشرع لقوله: ولو رده إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم، وبه قال جابر والحسن وعطاء واختاره مالك اهـ.

قوله: ﴿منكم﴾ في محل نصب على الحال من أولي الأمر فيتعلم بمحذوف أي وأولي الأمر كائنين منكم ومن تبعيضية.

قوله: ﴿فإن تنازعتم في شيء﴾ الظاهر أنه خطاب مستقل مستأنف موجه للمجتهدين، ولا يصح أن يكون لأولي الأمر إلا على طريق الالتفات وليس فإن المراد تنازعتم أيها الرعايا مع أولي الأمر المجتهدين، لأن المقلد ليس له أن ينازع المجتهد في حكمه اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿في شيء﴾ أي غير منصوص نصاً صريحاً من الأمور المختلف فيها، كندب الوتر وضممان العارية اهـ.

قوله: ﴿والرسول﴾ (مدة حياته) أي بسؤاله وقوله وبعده إلى ستنه أي بعرضه عليها، والمراد بسنته أحاديثه المنقولة عنه. قوله: (أي اكشفوا عليه منها) وهذا لا ينافي القياس لأنه رد إليهما بالتمثيل والبناء عليهما اهـ الكرخي.

قوله: ﴿إن كنتم تؤمنون﴾ شرط جوابه محذوف عند جمهور البصريين ثقة بدلالة المذكور عليه أي إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر، فردوه فإن الإيمان يوجب ذلك اهـ الكرخي.

قوله: ﴿ذلك خير﴾ جعله الشارح اسم تفضيل حيث قدر المفضل عليه بقوله من التنازع، والقول بالرأي، وفيه أن المفضل عليه لا خير فيه البتة وكذا يقال في قوله: وأحسن تأويلاً، ولهذا قرره أبو السعود بأنه ليس على بابه، فقال: والمراد بيان اتصافه في نفيه بالخيرية الكاملة والحسن الكامل في حد ذاته من غير اعتبار فضله على شيء يشاركه في أصل الخيرية والحسن، كما ينبيء عنه التحذير السابق بقوله: إن كنتم تؤمنون الخ قوله: (مالاً) أي فالتأويل هنا بمعنى المال، والعاقبة لا بمعنى التفسير والتبيين فله اطلاقان اهـ.

قوله: (فدعا إلى كعب بن الأشرف) أي فدعا المنافق أي طلب التحاكم إلى كعب بن الأشرف أي

الأشرف ليحكم بينهما ودعا اليهود إلى النبي ﷺ، فأتياه فقاضى لليهودي فلم يرضى المنافق، وأتيا عمر فذكر له اليهودي ذلك فقال للمنافق أكن ذلك فقال نعم فقتله ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ رَزَعْتُمْ أَمْثَلَهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أَنزَلَ إِلَيْنَا وَلَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ أَنِ اتَّخِذُوا إِلَى الْفُلُكُوتِ﴾ الكثير الطغيان وهو كعب بن الأشرف ﴿وَقَدْ أَمَرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾ ولا يوالوه ﴿وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ ﴿عَنِ الْحَقِّ﴾ وإذا قيل لهم قَالُوا إِلَى مَا أَنزَلَ اللَّهُ ﴿فِي الْقُرْآنِ مِنَ الْحُكْمِ﴾ وَإِلَى الرَّسُولِ ﴿ليحكم بينكم﴾ رَأَيْتَ الْمُتَنَفِّقِينَ يَصُدُّونَ ﴿يعرضون﴾ عَنْكَ ﴿إلى غيرك﴾ صُدُّوا ﴿فَكَيْفَ﴾ يصنعون

عنده، وقوله: (ودعا اليهودي) أي طلب التحاكم إلى النبي أي عنده، وعبارة الخازن: قال ابن عباس: نزلت في رجل من المنافقين يقال له بشر كان بينه وبين يهودي خصومة، فقال اليهودي: ننتقل إلى محمد، وقال المنافق: ننتقل إلى كعب بن الأشرف وهو الذي سماه الله الطاغوت، فأبى اليهودي أن يخاصمه إلى رسول الله ﷺ، فقاضى رسول الله ﷺ لليهودي، فلما خرجا من عنده لزمه المنافق، وقال: انطلق بنا إلى عمر، فأتيا عمر، فقال اليهودي: اختصمت أنا وهذا إلى محمد أي عنده، فقاضى عليه، فلم يرض بقضائه، وزعم أنه يخاصمني إليك أي عندك، فقال عمر للمنافق: أكن ذلك؟ فقال: نعم، فقال لهما عمر: رويداً حتى أخرج إليكما، ودخل عمر البيت، وأخذ السيف واشتمل عليه ثم خرج، فضرب به المنافق حتى برد أي مات، وقال: هكذا أقضي بين من لم يرض بقضاء الله وقضاء رسوله، فنزلت هذه الآية. وقال جبريل: إن عمر فرق بين الحق والباطل فسمي الفاروق أهد بحروفه. قوله: (ألم تر) استفهام تعجيب.

قوله: (وما أنزل من قبلك) وهو التوراة. قوله: (وهو كعب بن الأشرف) بين المراد به لأن الطاغوت الكاهن والشيطان والصنم رأس في الضلالة يكون واحداً وجمعاً ومذكراً ومؤنثاً، وقد تكلمنا عليه في البقرة أهد كرخي.

قوله: ﴿وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ﴾ عطف على يريدون داخل في حكم التعجب أهد السجود.

قوله: ﴿ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ ليس جارياً على يضلهم، فيحتمل أن يكون جعل مكان الاضلال، فوضع أحد المصدرين موضع الآخر، ويحتمل أن يكون مصدراً لمضارع يضلهم أي فيضلوا ضلالاً أهد كرخي.

قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾ ألغ تكلمة لمادة التعجب ببيان إعراضهم صريحاً عن التحاكم إلى كتاب الله ورسوله إثر بيان إعراضهم عن ذلك في ضمن التحاكم إلى الطاغوت أهد أبو السعود.

قوله: ﴿وَإِيتَ﴾ أي أبصرت كما هو الظاهر، وقوله يصدون في موضع الحال على القول بأن رأى بصرية، أما على القول بأنها علمية فهو في محل نصب على المفعول الثاني لرأى، وأما مفعول يصدون فمحدوف أي يصدون غيرهم وإظهار المنافقين في مقام الإضمار للتسجيل عليهم بالنفاق وذمهم به والإشعار بعلة الحكم أهد كرخي.

قوله: (يعرضون) أشار به إلى أن الصد هنا بمعنى الإعراض لا بمعنى صدّه عن كذا أي منعه وصرفه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَصُدُّوكُمُ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الفتح: ٢٥] وصدّها ما كانت تعبد من دون الله فهو متعد ولازم أهد كرخي.

﴿إِذَا أَصَابْتَهُمْ مُصِيبَةٌ﴾ عقوبة ﴿يَسَاءَ قَدَمَتَ أَيْدِيهِمْ﴾ من الكفر والمعاصي أي يقدرّون على الإعراض والفرار منها لا ﴿ثُمَّ جَاءَهُمْ﴾ معطوف على يصدّون ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ﴾ ما ﴿أَرَدْنَا﴾ بالمحاكمة إلى غيرك ﴿إِلَّا إِحْسَنًا﴾ صلحاً ﴿وَتَوْفِيقًا﴾ تاليفاً بين الخصمين بالتقريب في الحكم دون الحمل على مرّ الحق ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾ من النفاق وكذبهم في عذرهم ﴿فَأَعْرَضَ عَنْهُمْ﴾ بالصفح ﴿وَعَظَّمَهُمْ﴾ خوفهم الله ﴿وَقُلْ لَهُمْ فِي﴾ شأن ﴿أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾ مؤثراً فيهم أي ازجرهم ليرجعوا عن كفرهم ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ﴾ فيما

قوله: ﴿صُدُوداً﴾ أي إعراضاً بالكلية، فذكر المصدر للتأكيد والمبالغة اهـ كرخي.

قوله: ﴿فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ﴾ يجوز في كيف وجهان، أحدهما: أنها في محل نصب وهو قول الزجاج قال: تقديره فكيف تراهم. والثاني: أنها في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف أي فكيف صنهم في وقت إصابة المصيبة إياهم، وإذا معمولة لذلك المقدر بعد كيف والباء في بما للسببية، وما يجوز أن تكون مصدرية أو اسمية والعائد محذوف اهـ سمين.

قوله: ﴿إِذَا أَصَابَتْهُمْ﴾ أي يوم القيامة. قوله: (من الكفر والمعاصي) أي والإعراض عنك. قوله: ﴿ثُمَّ جَاءَهُمْ﴾ أي أهل المنافق معتزّين أو مطالبين بدمه، وأما المنافق فقتله عمر كما عرفت، فالمراد أن أهل المنافق جاؤوا يعتذرون عنه من حيث عدم رضاه بحكم رسول الله اهـ.

قوله: (معطوف على يصدّون) أي وما بينهما اعتراض، وقدم عليه القاضي عطف على إصابتهم اهـ كرخي. وعليه يكون المراد إصابتهم مصيبة في الدنيا اهـ.

قوله: (بالتقريب) أي التساهل والتوسط، وقوله: دون الحمل على مرّ الحق أي الذي هو عادتك من أنك لا تتساهل أصلاً اهـ.

قوله: ﴿فَأَعْرَضَ عَنْهُمْ﴾ جواب شرط محذوف أي إذا كان حالهم كذلك فأعرض عن قبول عذرهم اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿وَعَظَّمَهُمْ﴾ أي ازجرهم عن النفاق والكيد، وقل لهم في أنفسهم أي في حق أنفسهم الخبيثة وقلوبهم المنظوية على الشرور التي يعلمها الله تعالى أو في أنفسهم حال كونك خالياً بهم ليس معهم غيرهم مساراً بالنصيحة لأنها في السر أنفع قولاً بليغاً أي مؤثراً وأصلاً إلى كنه المراد مطابقاً لما سبق له من المقصود، فالظرف على التقديرين متعلقاً ببليغاً على رأي من يجيز تقديم معمول الصفة على الموصوف. أي قل لهم قولاً بليغاً في أنفسهم مؤثراً في قلوبهم يغتمون به اغتماماً ويستشعرون منه الخوف استشعاراً، وهو التوعد بالقتل والاستئصال والإيذان بأن ما في قلوبهم من مكنونات الشر والنفاق غير خاف على الله تعالى وأن ذلك مستوجب لأشدّ العقوبات اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿مَنْ رَسُولٍ﴾ من زائدة. قوله: ﴿إِلَّا لِيُطَاعَ﴾ هذه لام كي، والفعل بعدها منصوب بإضمار إن، وهذا استثناء مفرغ من المفعول له، والتقدير وما أرسلنا من رسول لشيء من الأشياء إلا للطاعة. وبإذن الله فيه ثلاثة أوجه، أحدها: متعلق بيطاع والباء للسببية، وإليه ذهب أبو البقاء، قال: وقيل هو

يأمر به ويحكم ﴿يَاذِئِذِ اللَّهُ﴾ بأمره لا يعصى ويخالف ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ بتحاكمهم إلى الطاغوت ﴿جَاءُوكَ﴾ تائبين ﴿فَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ﴾ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ ﴿فِيهِ الثَّفَاتِ﴾ عن الخطاب تفخيماً لشأنه ﴿لَوْجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا﴾ عليهم ﴿رَحِيمًا﴾ ﴿فَلَا وَرَيْكَ﴾ لا زائدة ﴿لَا

مفعول به أي بسبب أمر الله. الثاني: أن يتعلق بأرسلنا أي وما أرسلنا بأمر الله أي بشريته. الثالث: أن يتعلق بمحذوف على أنه حال من الضمير في يطاع وبه بدأ أبو البقاء، وقال ابن عطية: وعلى التعليقين أي تعليقه بيطاع أو بأرسلنا فالكلام عام اللفظ خاص المعنى، لأننا نقطع أن الله تعالى قد أراد من بعضهم أن لا يطيعوه، ولذلك تأول بعضهم الإذن بالعلم، وبعضهم بالإرشاد، قال الشيخ: ولا يحتاج لذلك لأن قوله عام اللفظ منوع، وذلك أن يطاع مبني للمفعول فيقدر ذلك الفاعل المحذوف خاصاً وتقديره إلا ليطيعه من أراد الله طواعيته اهـ سمين.

قوله: (فيما يأمر به ويحكم) إيضاحه أن إرسال الرسول لما لم يكن إلا ليطاع كان من لم يطعه ولم يرض بحكمه لم يقبل رسالته ومن كان كذلك كان كافراً يستوجب القتل اهـ كرخي.

قوله: ﴿إِذْ ظَلَمُوا﴾ معمول لجأؤوك الواقع خبراً عن أن والأصل ولو أنهم جاؤوك إذ ظلموا أنفسهم. قوله: ﴿فَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ﴾ أي بالتوبة والإخلاص ﴿وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ﴾ أي سأل الله أن يغفر لهم ما تقدم من تكذيبهم اهـ كرخي.

قوله: (فيه الثفات عن الخطاب) أي إلى الغيبة في قوله: واستغفر لهم الرسول حيث لم يقل واستغفرت لهم، بل قال واستغفر لهم الرسول اهـ كرخي.

قوله: (تفخيماً لشأنه) أي حيث عدل عن خطابه إلى ما هو من عظيم صفاته، فهو على طريقة حكم الأمير بكذا مكان حكمت بكذا اهـ كرخي، ووجه التفخيم أن شأن الرسول أن يستغفر لمن عظم ذنبه. قوله: ﴿لَوْجَدُوا اللَّهَ﴾ أي لعلموه فيكون ﴿تَوَّابًا﴾ مفعولاً ثانياً لعلم ﴿وَرَحِيمًا﴾ بذل من تواباً أو حال من الضمير فيه ويجوز أن يكون صفة له اهـ كرخي.

قوله: ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ في هذه المسألة أربعة أقوال:

أحدها: وهو قول ابن جرير أن لا الأولى رد لكلا تقدمها تقديره فلا يفعلون، أو ليس الأمر كما يزعمون من أنهم آمنوا بما أنزل إليك ثم استأنف، فعلى هذا يكون الوقف على لا تاماً.

الثاني: أن لا الأولى قدمت على القسم اهتماماً بالنفي، ثم كررت تأكيداً وكان يصح إسقاط الأولى ويبقى معنى النفي، ولكن تفوت الدلالة على الاهتمام المذكور، وكان يصح إسقاط الثانية ويبقى معنى الاهتمام، ويكن تفوت الدلالة على النفي فجمع بينهما لذلك.

الثالث: أن الثانية زائدة، والقسم معترض بين حرف النفي والمنفي، وكان التقدير فلا يؤمنون

وربك.

الرابع: أن الأولى زائدة والثانية غير زائدة وهو اختيار الزمخشري، فإنه قال: لا مزيدة لتأكيد

معنى القسم كما زيدت في ثلثا يعلم لتأكيد وجوب العلم، ولا يؤمنون جواب القسم اهـ سمين.

يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ ﴿١٥﴾ اختلط ﴿يَنْهَهُنَّ ثُمَّ لَا يَحْجِدُوا فِي أَنْفُسِهِنَّ حَرْجًا﴾ ضيقاً أو شكاً ﴿مِمَّا قَضَيْتَ﴾ به ﴿وَسَلِّمُوا﴾ يتقادوا لحكمك ﴿سَلِّمًا﴾ ﴿١٦﴾ من غير معارضة ﴿وَلَوْ أَنَا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ اقْرَبُوا مِنْ دِيَارِكُمْ﴾ كما كتبنا على بني إسرائيل ﴿مَا قَعَلُوهُ﴾ أي المكتوب عليهم ﴿إِلَّا قَلِيلٌ﴾ بالرفع على البدل والنصب على الاستثناء ﴿وَتَتَّبِعُهُمْ لَكُفَّاءٌ فَيُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوا مِنْهُمْ نَفْسًا﴾

قوله: ﴿حتى يحكموك﴾ الخ أي حتى يتصفوا ويتلبسوا بالأمر الثلاثة بتحكيمك، وعدم وجدان الحرج والتسليم. وفي السمين: وحتى غاية متعلقة بقوله لا يؤمنوا أي ينتفي عنهم الإيمان إلى هذه الغاية، وهي تحكيمك وعدم وجدانهم الحرج وتسليمهم لأمرك، وبينهم ظرف منصوب بشجر، وقوله: ثم لا يجدوا معطوف على يحكموك، ويحتمل أن يكون المتعدي لاثنين، فيكون الأول حرجاً، والثاني الجار قبله فيتعلق بمحذوف، وأن يكون المتعدي لواحد فيجوز في أنفسهم وجهان، أحدهما: أنه متعلق بيجدوا تعلق الفضلات. والثاني: أن يتعلق بمحذوف على أنه حال من حرجاً لأن صفة النكرة لما قدمت عليها انتصبت حالاً. وقوله: مما قضيت فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بنفس حرجاً لأنك تقول خرجت من كذا. والثاني: أنه متعلق بمحذوف فهو في محل نصب لأنه صفة لحرجاً أه بحروفه.

قوله: (اختلط) أي اشكل والتبس، ومنه الشجر لتداخل أغصانه بعضها في بعض أه أبو السعود.

قوله: (أو شكاً) يرجع إلى الضيق لأن من شك في شيء ضاق صدره منه حتى يطمئن إلى اليقين، والحرج الإثم أيضاً ومنه قوله تعالى: ﴿ليس على الأعمى حرج﴾ [الفتح: ١٧] أي ضيق بالإثم لترك الجهاد. قوله: ﴿مما قضيت﴾ ما إما موصولة وعليه جرى الشارح حيث قدر العائد، ويجوز أن تكون مصدرية أه من السمين.

قوله: (من غير معارضة) أي يتقادوا لحكمك انقياداً لا شبهة فيه بظاهرهم وباطنهم، وهذا يناسب أن يكون المراد بالإيمان الكامل لأن أصل الإيمان المقابل للفكر لا يستلزم الانقياد الظاهري، بل هو أمر باطني قلبي أه كرخي.

قوله: ﴿ولو أنا كتبنا عليهم﴾ المعنى إننا قد خففنا عليهم حيث اكتفينا منهم في توبتهم بتحكيمك والتسليم لحكمك، ولو جعلنا توبتهم كتوبة بني إسرائيل لم يتوبوا أه كرخي.

قوله: (مفسرة) أي بمنزلة أي التفسيرية، لأن كتبنا بمعنى أمرنا، فالأمر بالقتل أو الخروج تفسير للكتابة، ويصح كونها مصدرية أي قتل أنفسهم، وعليه اقتصر الكشف كما لا يخفى أه كرخي.

وعلى هذا فكتبنا بمعنى ألزمتنا. قوله: ﴿أن اقتلوا أنفسكم﴾ قرأ أبو عمرو بكسر نون أن وضم واو أو وكسرهما حمزة وعاصم، وضمها باقي السبعة، وأما ضم النون وكسر الواو، فلم يقرأ به أحد فالكسر على أصل التقاء الساكنين، والضم للاتباع للثالث، إذ هو مضموم ضمة لازمة، وإنما فرق أبو عمرو لأن الواو أخت الضمة أه سمين.

قوله: (أي المكتوب عليهم) وهو أحد الأمرين إما القتل أو الخروج. قوله: (على البدل) أي من

يُوعَظُونَ بِهِ ﴿٦٦﴾ مِنْ طَاعَةِ الرَّسُولِ ﴿٦٧﴾ لَكَانَ خَيْرًا لَكُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيثًا ﴿٦٨﴾ تحقيقاً لإيمانهم ﴿٦٩﴾ وَإِذَا ﴿٧٠﴾ أَيُّ لَوْ
ثَبِتُوا ﴿٧١﴾ لَا تَثْبِيثُهُمْ مِّنْ لَّدُنَّا ﴿٧٢﴾ مِنْ عِنْدُنَا ﴿٧٣﴾ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٧٤﴾ هُوَ الْجَنَّةُ ﴿٧٥﴾ وَلَهْذِهِمْ فِيهَا مَسْتَقِيمًا ﴿٧٦﴾ قَالَ
بعض الصحابة للنبي ﷺ كيف نراك في الجنة وأنت في الدرجات العلى ونحن أسفل منك فنزل
﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ﴾ فيما أمرا به ﴿فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ﴾ أفاضل
أصحاب الأنبياء لمبالغتهم في الصدق والتصديق ﴿وَالشُّهَدَاءَ﴾ القتلى في سبيل الله ﴿وَالصَّالِحِينَ﴾
غير من ذكر ﴿وَحَسَنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ ﴿٧٧﴾ رفقاء في الجنة بأن يستمتع فيها برويتهم وفيارتهم

الواو، وهو المختار لأنه استثناء من كلام تام غير موجب، وقوله: والنصب على الاستثناء أي على
المرجوح من النصب بعد النفي. قوله: ﴿لَكَانَ خَيْرًا﴾ أي انفع لهم من غيره على تقدير أن الغير فيه
خير، وهذا إذا كان على باب، ويحتمل أنه بمعنى أصل الفعل أي لحصل لهم خير الدنيا والآخرة
كروحي.

قوله: ﴿ثَبِيثًا﴾ تمييز.

قوله: ﴿أَيُّ لَوْ ثَبِتُوا﴾ هذا ليس تفسيراً لإِذَا، بل هو إشارة إلى تقديره، وظلالها وقوله: ﴿لَا تَثْبِيثُهُمْ﴾
جوابها ثم رأيت في السمين ما نصه: وَإِذَا حُرِفَ جَوَابٌ وَجَزَاءٌ وَهِيَ هُنَا مُلَغَاةٌ عَنْ جَمَلِ النَّصْبِ، قَالَ
الزَّمَخْشَرِيُّ: وَإِذَا جَوَابٌ لِسُؤَالٍ مُقَدَّرٍ كَأَنَّهُ قِيلَ وَمَاذَا يَكُونُ لَهُمْ بَعْدَ التَّثْبِيثِ؟ فَقِيلَ إِذَا لَوْ ثَبِتُوا لَا تَثْبِيثُهُمْ
لأن إذا حُرِفَ جَوَابٌ وَجَزَاءٌ أَهـ. واللام في لَا تَثْبِيثُهُمْ جواب المقدرة أَهـ.

قوله: ﴿صِرَاصًا مُسْتَقِيمًا﴾ وهو دين الإسلام. قوله: ﴿فِيمَا أَمَرُوا بِهِ﴾ أي أمر إيجاب أو نهي.
وفي كلامه اكتفاه أي وفيما نهى عنه نهى تحريم أو كراهة، فالمراد بالطاعة الإتيان التام لجميع الأوامر
والنواهي أَهـ شيخنا.

قوله: ﴿فَأُولَئِكَ﴾ أي من يطع الله والرسول ففيه مراعاة معنى من، وقوله: ﴿مِنَ الشَّيْئِينَ﴾ الخ بيان
للذين، وفي الآية سلوك طريق التذلي، فإن منزلة كل واحد من أصناف الأربعة أعلى من منزلة ما بعده
أهـ شيخنا.

قوله: ﴿لِمَبَالِغَتِهِمُ الْخ﴾ علة لتسميتهم صديقين. قوله: ﴿وَالصَّالِحِينَ﴾ أي الهائمين بحقوق الله
وحقوق عباده، وإنما قال غير من ذكر لتحصل المغايرة في العطف لأن الأصناف الثلاثة صالحون،
فالمراد بالصنف الرابع غيرهم من بقية الصالحين أَهـ شيخنا.

قوله: ﴿وَحَسَنَ أُولَئِكَ﴾ أي كل واحد من الأصناف الأربعة فلا إشكال في أفراد ﴿رَفِيقًا﴾ أو
مجموع الأربعة. ورفيق فصيل يستوي فيه الواحد وغيره وهو منصوب على التمييز، والثاني هو الذي
أشار إليه الجلال. وعبارة الخازن: وحسن أولئك، وهم المشار إليهم وهم النبيون والصديقون
والشهداء والصالحون وفيه معنى التعجب، كأنه قال: وما أحسن أولئك رفيقاً يعني في الجنة، والرفيق
الصاحب سمي رفيقاً لارتفاقك به وبصحته، وإنما وجد الرفيق وهو صفة جمع، لأن العرب تعبر به عن
الواحد والجمع، وقيل معناه وحسن كل واحد من أولئك رفيقاً انتهت.

والحضور معهم وإن كان مقرهم في الدرجات العالية بالنسبة إلى غيرهم ﴿ذَلِكَ﴾ أي كونهم مع من ذكر مبتدأ خبره ﴿الْفَضْلُ مِنْ اللَّهِ﴾ تفضل به عليهم لا أنهم نالوه بطاعتهم ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ عَلَيْهِمَا﴾ بثواب الآخرة أي فثقوا بما أخبركم به ولا ينبئك مثل خبير ﴿يَتَأْتِيهِمُ الَّذِينَ آمَنُوا أَخَذُوا حِذْرَكُمْ﴾ من عدوكم أي احترزوا منه وتيقظوا له ﴿فَانْفِرُوا﴾ انهضوا إلى قتاله ﴿ثَبَاتٍ﴾

والمخصوص بالمدح محذوف تقديره المذكورون أو الممدوحون لأن حسن لها حكم نعم .

قوله : ﴿بأن يستمتع﴾ الخ تفسير للمعية فالضمير في يستمتع راجع لمن .

قوله : (والحضور معهم) أي مجالستهم حيثما أراد ، وقوله : وإن كان الواو للحال .

قوله : (خبره) ﴿الفضل﴾ أي ومن الله متعلق بمحذوف وقع حالاً منه أي ذلك الذي ذكر الفضل كائناً من الله اهـ أبو السعود .

وفي السمين : ذلك الفضل من الله ذلك مبتدأ ، وفي الخبر وجهان ، أحدهما : أنه الفضل والجار في محل نصب على الحال ، والعامل فيها معنى الإشارة . والثاني : أنه الجار والفضل صفة لاسم الإشارة ، ويجوز أن يكون الفضل والجار بعده خبرين لذلك على رأي من يجيزه اهـ .

قوله : (لا أنهم نالوه بطاعتهم) فيه أن كونهم مع ذكر من جملة حظوظ الجنة ومنازلها ، فيكون بالعمل إلا أن يقال ما ثبت من كون اقتسام منازل الجنة أمر ظاهري ، وهي في الحقيقة بمحض الفضل ، فيكون كل من دخولها واقتسام منازلها بمحض الفضل في نفس الأمر اهـ شيخنا .

قوله : (ولا ينبئك) أي لا يخبرك بأحوال الدارين مثل خبير عالم وهو الله تعالى اهـ أبو السعود في سورة فاطر . وفي الخازن هناك يعني الله تعالى بذلك نفسه أي لا ينبئك أحد مثلي لأنني عالم بالأشياء اهـ .

قوله : ﴿خذوا حذرکم﴾ الحذر والحذر بمعنى واحد فهو مصدر ، وفي الكلام مبالغة كأنه جعل الحذر آلة يقي بها نفسه ، وقيل وهو ما يحذره من السلاح والخدم اهـ أبو السعود على الثاني فهو اسم للآلة نفسها وعليه فلا تجوز في تسلط الأخذ عليه .

قوله : ﴿فانفروا ثبات﴾ النفر الفزع ، يقال نفر إليه أي فزع إليه ، وفي مضارعه لغتان ضم العين وكسرها ، وقيل : يقال نفر الرجل ينفر بالكسر ونفرت إليه الدابة تنفر بالضم ففرقوا بينهما في المضارع ، وهذا الفرق ترده قراءة الأعمش فانفروا أو انفروا بالضم في الموضعين ، والمصدر النفير والنفور والنفر والجماعة كالقوم والرهط اهـ سمين .

وفي المصباح نفر نفراً من باب ضرب في اللغة العالية ، وبها قرأ السبعة ونفر نفوراً من باب قعد لغة ، وقرأ بمصدرها في قوله تعالى : ﴿إلا نفورا﴾ والنفير مثل النفور ، والاسم النفر يفتحتين اهـ .

قوله : ﴿ثبات﴾ جمع ثبة وهي الجماعة من الرجال فوق العشرة ، وقيل فوق الاثنين ، والسرية الجماعة أقلها مائة وغايتها أربعمائة ، ويلها المنسر من أربعمائة إلى ثمانمائة ، ويله الجيش من

متفرقين سرية بعد أخرى ﴿أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعًا﴾ مجتمعين ﴿وَلَا يَنْصَرِفُ حَتَّىٰ يَأْتِيَ الْبَرْقُ﴾ ليُناخرن عن القتال كعبد الله بن أبي المنافق وأصحابه وجعله منهم من حيث الظاهر واللام في الفعل للقسم ﴿فَإِنْ أَصَبَكُمْ مُّصِيبَةٌ﴾ كقتل وهزيمة ﴿قَالَ قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَرَأَيْتُ أُنْصَرِفَ عَنْهُمْ شَهِيدًا﴾ حاضرًا فأصاب ﴿وَلَيْنَ﴾ لام قسم ﴿أَصَابَكُمْ فَضَلٌّ مِنَ اللَّهِ﴾ كفتح وغنيمة ﴿لَيَقُولَنَّ﴾ نادماً ﴿كَلَّا﴾ مخففة واسمها

ثمانمائة إلى أربعة آلاف، ويليهِ الجحفل وهو ما زاد على ذلك أحد شيخنا. والظاهر أن الشارح أراد بالسرية هنا مطلق الجماعة، وإن تكن مائة بتدليل التعظيم بها في الشبهة.

وفي القاموس: والسرية من خمسة أنفس إلى ثلاثمائة أو أربعمائة. وفي السمين: وثبات جمع ثبة ووزنها في الأول فعلة كحطمة، وإنما حذفنا لامها وهوض أعني تاء التأنيث، وهل هو واو أو ياء قولان، حجة القول الأول: أنها مشتقة من ثيا يشو كحلا يحلو أي اجتمع، وحجة الثاني: أنها مشتقة من ثبت عليها الرجل إذا أثبت عليه كأنك جمعت محاسنه ويجمع بالالف والتاء وبالواو والنون، ويجوز في فائها حين تجمع على ثين الضم والكسر. قوله: (متفرقين) وقوله: (مجمعين) أشار به إلى أن ثبتاً وجميعاً منصوبان على الحال من الضمير في انفروا في اللفظين أي بادروا كيفما أمكن أحد كرخي.

قوله: ﴿وَأَنْفِرُوا جَمِيعًا﴾ الخطاب للمسلمين أي بادروا كيفما أمكن أحد كرخي. قوله: (وإن منكم) الخطاب للمسلمين أي بادروا كيفما أمكن أحد كرخي. قوله: (متفرقين) وقوله: (مجمعين) أشار به إلى أن ثبتاً وجميعاً منصوبان على الحال من الضمير في انفروا في اللفظين أي بادروا كيفما أمكن أحد كرخي.

قوله: (وإن منكم) الخطاب للمسلمين أي بادروا كيفما أمكن أحد كرخي. قوله: (متفرقين) وقوله: (مجمعين) أشار به إلى أن ثبتاً وجميعاً منصوبان على الحال من الضمير في انفروا في اللفظين أي بادروا كيفما أمكن أحد كرخي.

قوله: (وإن منكم) الخطاب للمسلمين أي بادروا كيفما أمكن أحد كرخي. قوله: (متفرقين) وقوله: (مجمعين) أشار به إلى أن ثبتاً وجميعاً منصوبان على الحال من الضمير في انفروا في اللفظين أي بادروا كيفما أمكن أحد كرخي.

قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ﴾ نسبة إصابة الفضل إلى جانب الله تعالى دون إصابة المصيبة من العادات الشريفة التنزيلية كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَرَضْتَ فَهُوَ يَشْفِيكَ﴾ [الشعراء: ٨٠] وتقدم الشرطية الأولى لما أن مضمونها لمقصدهم أوفق وأثر نفاقهم فيها أظهر أحد كرخي.

محذوف أي كأنه ﴿لَمْ تَكُنْ﴾ بالياء والتاء ﴿يَتَنَكَّمُ وَيَبْنِي مَوَدَّةً﴾ معرفة وصداقة وهذا راجع إلى قوله قد أنعم الله على اعتراض به بين القول ومقولة وهو ﴿يَدَّ﴾ للتنبيه ﴿يَتَنَكَّمُ﴾ كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧٣﴾ أخذ حظاً وافراً من الغنيمة قال تعالى ﴿فَلْيَقْتَلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ لإعلاء دينه ﴿الَّذِينَ يَشْتَرُونَ﴾ يبيعون ﴿الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ وَمَنْ يُقْتَلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ﴾ يستشهد ﴿أَوْ يَغْلِبْ﴾ يظفر بعدوه ﴿فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ ﴿٧٤﴾ ثواباً جزيلاً ﴿وَمَا كُنْزُ الْفُلُولِ﴾ استفهام توبيخ أي

قوله: (بالياء والتاء) أي قرأ ابن كثير وحفص بتاء التانيث على لفظ المودة، وقرأ الباقر بالياء لأن المودة والود بمعنى، ولأنه قد فصل بينهما اهـ كرخي.

قوله: ﴿مودة﴾ أي حقيقة، وإلا فالمودة الظاهرة حاصلة بالفعل اهـ.

قوله: (وهذا) أي قوله كأن لم يكن الخ قوله راجع إلى قوله الخ يعني أنه من تعلقات الجملة الأولى في المعنى، وأصل النظم قال وقد أنعم الله على كأن لم يكن الخ، ثم أخرت هذه الجملة واعتراض بها بين القول ومقوله، فلا يحسن الوقف على مودة اهـ شيخنا.

قوله: (للتنبيه) أي لا للتداء لدخولها على الحرف.

قوله: ﴿فليقاتل في سبيل الله﴾ جواب شرطه مقدر أي أن بطلاً وتأخر هؤلاء عن القتال فليقاتل المخلصون الباذلون أنفسهم في طلب الآخرة أو الذين يشرونها ويختارونها على الآخرة، وهم المبطلون. والمعنى حثهم على ترك ما حكى عنهم اهـ بيضاوي.

قوله: ﴿الذين يشرون الحياة الدنيا﴾ فاعل بقوله فليقاتل، ويشرون يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون بمعنى يشرون فإن قيل: قد تقرر أن الباء إنما تدخل على المتروك والظاهر هنا أنها دخلت على المأخوذ، والجواب أن المراد بالذين يشرون والمنافقون المبطلون عن الجهاد أمروا أن يغيروا ما بهم من النفاق ويخلصوا الإيمان بالله ورسوله، ويجاهدوا في سبيل الله فلم تدخل إلا على المتروك، لأن المنافقين تاركون للآخرة آخذون للدنيا.

والثاني: أن يشرون بمعنى يبيعون، ويكون المراد بالذين يشرون المؤمنين المتخلفين عن الجهاد المؤثرين الآجلة على العاجلة، ونظير هذه الآية في كون الشراء محتملاً للشراء والبيع باعتبارين قوله تعالى: ﴿وشروه بثلثين بخس﴾ [يوسف: ٢٠] وسيأتي وقد تقدم لك شيء من هذا في أول البقرة اهـ سمين.

قوله: ﴿فيقتل﴾ تفريع على فعل الشرط، والجواب هو قوله فسوف نؤتيه الخ، وذكر هذين الأمرين للإشارة إلى أن حق المجاهد أن يوطن نفسه على أحدهما ويخطر بباله القسم الثالث، وهو مجرد أخذ المال اهـ أبو السعود.

قوله: (يستشهد) أي يموت شهيداً. قوله: ﴿أو يغلب﴾ المشهور إظهار هذه الباء من الفاء، وأدغمها أبو عمرو والكسائي وهشام وخلاص بخلاف عنه اهـ سمين.

قوله: ﴿وما لكم لا تقاتلون﴾ هذا استفهام ويراد به التحريض والأمر بالجهاد، وما مبتدأ، ولكم

لا مانع لكم من القتال ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ في تخلص ﴿الْمُسْتَضعِفِينَ مِنَ الْإِطْلَاقِ وَالْوَلَدَانِ﴾ الذين حسبهم الكفار عن الهجرة وأذوهم قال ابن عباس رضي الله عنهما كنت أنا وأمي منهم ﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ﴾ داعين يا ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ﴾ مكة ﴿الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ بالكفر ﴿وَأَجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ﴾ من

خبره أي شيء استقر لكم . وجملة قوله : ﴿لَا تَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ، فيها وجهان :

أظهرهما : أنهما في محل نصب على الحال أي ما لكم غير مقاتلين أنكر عليهم أن يكونوا على غير هذه الحالة ، وقد صرح بالحال بعد مثل هذا التركيب في قوله : ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [المدثر : ٤٩] وقالوا في مثل هذه الحال أنها حال لازمة ، لأن الكلام لا يتم بدونها وفيه نظر ، والعامل في هذه الحال الاستقرار المقدر ، كقولك : ما لك ضاحكاً .

والوجه الثاني : أن الأصل وما لكم في أن لا تقاتلوا فحذفت في فبقي أن لا تقاتلوا ، فجري فيها الخلاف المشهور ، ثم حذفت أن الناصبة فارتفع الفعل بعدها ، كقوله : نسمع بالمعدي خير من أن نراه اه سمين .

قوله : ﴿وَالْمُسْتَضعِفِينَ﴾ معطوف على سبيل الله تقديره مضاف ، كما أشير لذلك الفاعل اه شيخنا .

وعبرة الكرخي : قوله وفي تخلص المستضعفين الخ أشار به إلى أن قوله : ﴿وَالْمُسْتَضعِفِينَ﴾ معطوف على سبيل الله لا على الجلالة ، وإن كانت جمع وليد ، وقيل جمع وليد تفسير التكويني ، لأن خلاص المستضعفين من أيدي المشركين سبيل الله لا سبيلهم اه .

قوله : ﴿وَالْوِلْدَانِ﴾ جمع وليد وهو الصبي الصغير اه خازن .

وفي السمين : والولدان قبل جمع وليد ، وقيل جمع ولد ، والمراد بهم الصبيان ، وقيل والإماء يقال للعبد وليد ولأمة وليدة ، فغلب المذكر على المؤنث لاندراج فيه اه .

قوله : (الذين حسبهم الكفار) أي بمكة وهذه صفة للمستضعفين ، قوله : (كنت أنا وأمي منهم) أي من المستضعفين فهو من الولدان وأمه من النساء اه خازن .

قوله : ﴿الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ صفة للقرية ، وأهلها مرفوع به على الفاعلية ، وأول في الظالم موصولة بمعنى التي ظلم أهلها ، فالظالم جار على القرية لفظاً ، وهو لما بعدها معنى نحو مرتت برجل حين غلامه . قال الزمخشري : فإن قلت : ذكر الظالم وموصوفة مؤنث . قلت : وهو وصف للقرية إلا أنه أسند إلى أهلها فأعطى إعراب القرية لأنه صفتها ، وذكر لإسناده إلى الأهل كما يقول من هذه القرية التي ظلم أهلها فأعطى ، ولو أنت فقيل الظالمة أهلها لجاز لا لتأنيث الموصوف ، بل لأن الأهل يذكر ويؤنث ، فإن قلت : هل يجوز من هذه القرية الظالمين أهلها ؟ قلت : نعم كما يقول التي ظلموا أهلها على لغة من يقول أكلوني البراغيث ، ومنه ﴿وَأَسْرُوا النِّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء : ٣] اه سمين .

قوله : (بالكفر) يشير به إلى أن الكفر أيضاً يسمى ظلاماً .

عندك ﴿وَيْلًا﴾ يتولى أمورنا ﴿وَأَجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا﴾ ﴿٧٥﴾ يمنعنا منهم وقد استجاب الله دعاءهم فيسر لبعضهم الخروج وبقي بعضهم إلى أن فتحت مكة وولى ﷺ عتاب بن أسيد فأنصف مظلومهم من ظالمهم ﴿الَّذِينَ آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ﴾ الشيطان ﴿فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ﴾ أنصار دينه تغلبوهم لقوتكم بالله ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ﴾ بالمؤمنين ﴿كَانَ ضَعِيفًا﴾ ﴿٧٦﴾ واهياً لا يقاوم كيد الله بالكافرين ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ﴾ عن قتال الكفار لما طلبوه بمكة لأذى الكفار لهم وهم جماعة من الصحابة ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ﴾ فرض

قوله: ﴿وَأَجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا﴾ قال ابن عباس. أي ولّ علينا والياً من المؤمنين يوالينا، ويقوم بمصالحنا، ويحفظ علينا ديننا وشرعنا، وينصرنا على أعدائنا اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿فيسر لبعضهم الخروج الخ﴾ عبارة الخازن: فاستجاب الله دعاءهم وجعل لهم من لدنه خير ولي خير ناصر وهو محمد ﷺ، فتولى أمرهم ونصرهم، واستنقذهم من أيدي المشركين يوم فتح مكة، واستعمل عليهم عتاب بن أسيد وكان ابن ثمان عشرة سنة، فكان ينصر المظلومين على الظالمين، ويأخذ للضعيف من القوي اهـ.
قوله: (عتاب بن أسيد) بفتح الهمزة وكسر السين.

قوله: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ الخ كلام مستأنف سيق لترغيب المؤمنين في القتال اهـ أبو السعود.
قوله: ﴿سبيل الطاغوت﴾ أي فيما يوصله إلى الشيطان فلا ناصر لهم سواه. قوله: (تغلبوهم) مجزوم في جواب الأمر، وقوله: (لقوتكم بالله) أشار به إلى أن فقاتلوا أولياء الشيطان من لازمه هذا المحذوف مترتب عليه اهـ كرخي.

قوله: ﴿كان ضعيفاً﴾ أي فلا يقاوم نصر الله وتأيدته، وفي هذا غاية الترغيب في قتالهم، وهذا بالنسبة إلى كيد الله، وأما عظم كيد النساء فالنسبة إلينا على أنه من كلام العزيز اهـ كرخي.

والكيد: السعي في الفساد على جهة الاحتيال، ويعني بكيد ما كاد به المؤمنين من تحزيبه أولياء الكفار يوم بدر وكونه ضعيفاً، لأنه خذل أولياءه لما رأى الملائكة قد نزلت يوم بدر، وكان النصر لأولياء الله وحزبه على أولياء الشيطان وحزبه، وإدخال كان في قوله كان ضعيفاً لتأكيد ضعف الشيطان اهـ خازن.

قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ﴾ تعجب لرسول الله ﷺ من إحجامهم عن القتال مع أنهم كانوا قبل ذلك راغبين فيه حرصاً عليه، بحيث كانوا يباشرونه كما ينبئ عن الأمر بكف الأيدي، فإن ذلك مشعر بكونهم بصدد بسطها إلى العدو اهـ أبو السعود.

قوله: (وهم جماعة من الصحابة) منهم عبد الرحمن بن عوف، والمقداد بن الأسود، وسعد بن أبي وقاص، وقدامة بن مظعون، وجماعة كانوا بمكة يلقون أذى كثيراً من المشركين، فيلقونه ﷺ فيقولون: لو أذنت لنا في القتال، فيقول لهم: «كفوا أيديكم»، فلما نزلت الآية بعد الهجرة، وأمروا بقتال المشركين كرهوا ذلك، والذي كره إما مؤمن وقاب أو منافق لم يتب اهـ بكري.

قوله: (فرض) أي في السنة الثانية من الهجرة. قوله: ﴿إذا فريق منهم﴾ إذا هنا فجائية، وقد تقدم

﴿عَلَيْهِمُ الْفِتَالُ إِذَا فِئَتٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ﴾ يخافون ﴿النَّاسَ﴾ الكفار أي عذابهم بالقتل ﴿كَخَشِيَةِ﴾ عليهم عذاب ﴿اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾ من خشيتهم له ونصب أشد على الحال وجواب لما دل عليه إذا وما بعدها أي فاجأتهم الخشية ﴿وَقَالُوا﴾ جزعاً من الموت ﴿رَبَّنَا لِمَ كُتِبَ عَلَيْنَا الْفِتَالُ لَوْلَا﴾ هلا ﴿أَخْرَجْنَا مِنَ الْأَجَلِ﴾ لهم ﴿مَتَاعَ الدُّنْيَا﴾ ما يتمتع به فيها أو الاستمتاع بها ﴿قَلِيلٌ﴾ أيل إلى الفناء ﴿وَالْآخِرَةُ﴾ أي

أن فيها ثلاثة مذاهب، أحدها: وهو الأصح أنها ظرف مكان. والثاني: أنها ظرف زمان. والثالث: أنها حرف، وقد قيل في إذا هذه أنها فجائية مكانية، وأنها جواب للما في قوله: ﴿فلما كتب عليهم القتال﴾، وعلى هذا ففيها وجهان: أحدهما: أنها خبر مقدم وفريق مبتدأ مؤخر، ومنهم صفة لفريق، وكذلك يخشون، ويجوز أن يكون يخشون حالاً من فريق لاختصاصه بالوصف والتقدير، ففي الحضرة فريق كائن منهم خاشون أو خاشين.

والثاني: أن يكون فريق مبتدأ ومنهم صفته وهو المسوخ للابتداء به، ويخشون جملة خبرية وهو العامل في إذا اه سمين.

قوله: ﴿كخشية الله﴾ مفعول مطلق أي خشية كخشية الله، وقوله: أو أشد خشية معطوف على خشية الله وأشد حال منه، كما قال الشارح على القاعدة من أن نعت النكرة إذا تقدم عليها يعرب حالاً، فقوله على الحال أي من خشية الذي بعده اه شيخنا.

قوله: (أي فاجأهم بالخشية) في نسخة فاجأتهم، وفي هذا التقدير تسميح والاولى أن يقول فاجأ كتب القتال عليهم خشيتهم له، وذلك أن المفاجأة بفتح الجيم إنما هو كتب القتال وفرضه لا ذواتهم كما لا يخفى. وفي المصباح وفجئت الرجل أفجؤه مهموز من باب تعب، وفي اللغة بفتح الحاء بفتحته والاسم الفجاء بالضم والمد، وفي لغة وزان ثمرة فجته الأمر من بابي تعب ونفع أيضاً وفاجأ مفاجأة أي عاجله اه.

قوله: ﴿وقالوا ربنا﴾ عطف على يخشون كما ذكره شيخ الاعلام في حواشي البيضاوي. قوله: (جزعاً من الموت) أي خوفاً من الموت بمتقضى الجيلة لا اعتراضاً على حكمه تعالى لأنهم من خيار الصحابة اه شيخنا.

وفي الكرخي: قال الحسن البصري: وهذا كان منهم لما في طبع البشر من المخالفة لا لكرهتهم أمر الله بالقتال اه.

أو هو سؤال عن وجه الحكمة في فرض القتال عليهم لا اعتراض لحكمه بدليل أنهم لم يربخوا على هذا السؤال بل أجيبوا بقوله: ﴿قل متاع الدنيا﴾ الخ اه.

قوله: ﴿ولولا أخرتنا﴾ أي هلا زدتنا في مدة الكف إلى وقت آخر حذراً من الموت اه.

قوله: ﴿قل﴾ (لهم) أي تزهيداً فيما يأملونه بالعقود من المتاع الفاني وترغيباً فيما ينالونه بالقتال من النعيم الباقي اه أبو السعود.

قوله: (ما يتمتع به فيها أو الاستمتاع بها) أي فالمتاع اسم أقيم مقام المصدر، ويطلق على العين

الجنة ﴿حَيْرَ لِمَنِ الْفَنَى﴾ عقاب الله بترك معصيته ﴿وَلَا تَظْلُمُونَ﴾ بالناء والياء تنقصون من أعمالكم ﴿فَقِيلَ﴾ قدر قشرة النواة فجاهدوا ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ﴾ حصون

وعلى الانتفاع بها، وقد يقولون مصدر اسم مصدر في الشيتين المتغايرين لفظاً، أحدهما للفعل والآخر للآلة اتى يستعمل بها الفعل كالطهور والطهور والأكل والأكل، فالطهور المصدر والطهور اسم لما يتطهر به، والأكل المصدر والأكل ما يأكل. قاله ابن الحاجب في أماليه اهـ كرخي.

قوله: (أيل إلى الفناء) تحليل لقوله: قليل أي لأنه آيل إلى الفناء، وما كان كذلك قليل بالنسبة إلى الباقي وليس مراده تفسير القلة بالآيل إلى الفناء اهـ. شيخنا.

قوله: ﴿وَلَا تَظْلُمُونَ﴾ عطف على مقدر يدل عليه الكلام أي تجزون فيها ولا تظلمون أدنى شيء اهـ أبو السعود.

قوله: (بالتاء والياء) أي قرأ حمزة والكسائي وابن كثير بالغية إسناداً للغائبين المستأذنين في الجهاد ومناسبة لسابقة أي: ألم تر إلى الذين قيل لهم، وباقي السبعة بقاء الخطاب إسناداً إليهم على الالتفات اهـ كرخي.

قوله: (قدر قشرة النواة) هذا سبق قلم كما سبق له، و الصواب كما تقدم أن يفسر الفتل بالخيط الممتد في النقرة التي في بطن النواة، وأما الذي قاله فهو تفسير للقطمير والنقير النقرة الصغيرة التي في ظهرها ومنها تنبت النخلة، ففي النواة أمور ثلاثة: فتيل ونقير وقطمير اهـ شيخنا.

قوله: (فجاهدوا) هذا نتيجة الكلام السابق وليس دخولاً على ما بعده اهـ شيخنا.

قوله: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا﴾ الخ كلام مبتدأ مسوق من قبله تعالى بطريق تلوين الخطاب، وصرف عن رسول الله ﷺ إلى المخاطبين اعتناء بالزامهم إثر بيان حقارة الدنيا وعلو شأن الآخرة، فلا محل له من الإعراب، هذا ويحتمل أنه في محل نصب داخل تحت القول بالمأمور به، والمعنى قل لهم أينما تكونوا في الحضر أو السفر يدرككم الموت الذي تكرهون القتال لأجله زعماً منكم أنه من مظانه، وفي لفظ الإدراك إشعار بأنهم في الهرب من الموت وهو مجذّب في طلبهم اهـ أبو السعود.

وأين: اسم شرط يجزم فعلين، وما زائدة على سبيل الجواز مؤكدة لها، وأين ظرف مكان وتكونوا مجزوم بها ويدرككم جوابه اهـ سمين.

قوله: ﴿وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ﴾ البروج في كلام العرب الحصون والقلاع اهـ خازن.

وفي أبي السعود: ولو كنتم في بروج مشيدة أي في حصون رفيعة أو قصور محصنة، وقال السدي، وقتادة: بروج السماء، ويقال: شاد البناء وأشاده، وشيده أي رفعه وشيد القصر رفعه أو طلاه بالشيد وهو الجبس، وجواب لو محذوف اعتماداً على دلالة ما قبله عليه أي ولم كنتم في بروج مشيدة يدرككم الموت، والجملة معطوفة على أخرى مثلها أي لو لم تكونوا في بروج مشيدة ولو كنتم الخ، وقد اطردها حذفها لدلالة المذكورة عليها دلالة واضحة، وقرئ مشيدة بكسر الياء وصفاً لها بفعل فاعلها مجازاً اهـ.

﴿مُسَيِّدُوهُ﴾ مرتفعة فلا تخشوا القتال خوف الموت ﴿وَأَن تُصِيبَهُمْ﴾ أي اليهود ﴿حَسَنَةٌ﴾ حصن وسعة ﴿يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ وَأَن تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ ﴿جَدَبٌ﴾ وبلاء كما حصل لهم عند قدوم النبي ﷺ المدينة ﴿يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ﴾ يا محمد أي بشؤمك ﴿قُلْ﴾ لهم ﴿كُلٌّ﴾ من الحسنة والسينة ﴿مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ من قبله ﴿قَالَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ﴾ أي لا يقاربون أن يفهموا ﴿حَدِيثًا﴾ ﴿يُلْقَى إِلَيْهِمْ﴾ وما استفهام تعجيب من فرط جهلهم ونفي مقاربة الفعل أشد من نفيه ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ﴾ أيها الإنسان ﴿مِنْ حَسَنَةٍ﴾ خير ﴿فَرَأَى اللَّهُ﴾ أنتك فضلاً منه ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ سَيِّئَةٍ﴾ بليّة ﴿فَرَأَى نَفْسَهُ﴾ أنتك

وفي المصباح: والشيد الجص وشدت البيت أشيده من باب باع بنيته بالشيد. فهو مشيد ومشيده تشييداً طولته ورفعته اهـ.

قوله: (أي اليهود) أي والمنافقين. قوله: (عند قدوم النبي المدينة) أي فدعاهم إلى الإيمان فكفروا، فحصل لهم الجذب فقالوا هذا شؤم وشؤم أصحابه، والشؤم ضد اليمين وهو البركة. وفي المصباح: الشؤم الشر، ورجل مشؤوم غير مبارك، وتشاءم القوم مثل تطيروا به اهـ.

قوله: ﴿قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ أي كل واحدة من النعمة والبليّة من جهة الله تعالى خلقاً وإيجاداً من غير أن يكون له مدخل في وقوع شيء منهما بوجه من الوجوه كما تزعمون، بل وقوع الأولى منه تعالى بالذات تفضلاً ووقوع الثانية بواسطة ذنوب من ابتلى بها عقوبة ما سيأتي بيانه اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿فَمَالِ هَؤُلَاءِ﴾ ما مبتدأ ولهؤلاء خبر، وهذا كلام معترض بين البين وبينه مسوق من جهته تعالى لتعبيرهم بالجهل وتقييح حالهم والتعجيب من كمال غوايتهم، وقوله: ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ حال من هؤلاء، والعامل فيها ما في الظرف من معنى الاستقرار أي وحيث كان الأمر كذلك فأني شيء حصل لهم حال كونهم بمعزل من أن يفقهوا حديثاً، وهو استئناف مبني على سؤال نشأ من الاستفهام، كأنه قيل: ما بالهم وماذا يصنعون حتى يتعجب منه أو يسأل عن سببه، فقيل: لا يَكَادُونَ يفقهون حديثاً من الأحاديث أصلاً، فيقولون ما يقولون إذ لو فهموا شيئاً من ذلك لفهموا هذا النص وما في معناه، وما هو أوضح منه من النصوص الناطقة بأن الكل من عند الله تعالى، وأن النعمة منه تعالى بطريق التفضيل والإحسان والبليّة من بطريق العقوبة على ذنوب العباد اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ حَسَنَةٍ﴾ بيان للجواب المأمور به، وقوله: أيها الإنسان توجية الخطاب إلى كل واحد من أفراد الإنسان دون جملة، كما في قوله: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُّطِئَةٍ﴾ فبطلت كسبت أيديكم. [الشورى: ٣٠] للمبالغة في التحقيق بقطع احتمال معصية بعضهم لعقوبة بعض اهـ أبو السعود.

قوله: (أيها الإنسان) أي فالخطاب عام لكل من تثنى منه السينة. وقيل: الخطاب له ﷺ، والفراد غيره من آحاد الأمة. فإن قلت: كيف وجه الجمع بين قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ وبين قوله: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمَنْ نَفْسِكَ﴾ فأضاف السينة إلى فعل العبد في هذه الآية قلت: أما إطلاقة الأشياء كلها إلى الله تعالى في قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ فعلى الحقيقة لأن الله تعالى هو خالقها

حيث ارتكبت ما يستوجبها من الذنوب ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ﴾ يا محمد ﴿لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ حال مؤكدة ﴿وَكُنَّ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ على رسالتك ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ قَوْلَ﴾ أعرض عن طاعته فلا يهمنك ﴿فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ حافظاً لأعمالهم بل نذيراً ولينا أمرهم فنجازيهم وهذا قبل الأمر بالقتال ﴿وَيَقُولُونَ﴾ أي المنافقين إذا جاؤوك أمرنا ﴿طَاعَةٌ﴾ لك ﴿فَإِذَا بَرِئُوا﴾ خرجوا ﴿مِنْ

وموجدها، وأما إضافة السيئة إلى فعل العبد في قوله: وما أصابك من سيئة فمن نفسك، فعلى سبيل المجاز. تقديره وما أصابك من سيئة فمن الله بسبب نفسك عقوبة لك أهد شيخنا.

قوله: ﴿فَمَنْ نَفْسُكَ﴾ أي فمن أجلها وبسبب اقترافها الذنوب، وهذا لا ينافي أن خلقها من الله كما سبق في قوله: ﴿قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ أهد شيخنا.

وعن عائشة رضي الله عنها: ما من مسلم يصيبه وصب ولا نصب ولا الشوكة يشاركها وحتى انقطاع شمع نعله إلا بذنب، وما يعفو الله عنه أكثر أهد أبو السعود.

قوله: (حيث ارتكبت ما يستوجبها من الذنوب) فيه إشارة إلى الجمع بين قوله: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ﴾ وبين قوله ﴿قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ الواقع ردّاً لقول المشركين، ﴿وإن تصيبهم حسنة﴾ الآية، بأن قوله قل كل من عند الله أي إيجاداً، وقوله وما أصابك من سيئة فمن نفسك أي كسبك كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾، وبأن قوله ﴿وَمَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ﴾ الآية حكاية لقول المشركين. والتقدير فيما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً، فيقولون: ما أصابك الآية، فحاصله أنك إذا نظرت إلى الفاعل الحقيقي فالكمل منه، وإذا نظرت إلى الأسباب فما هي إلا من شؤم ذنب نفسك بوصله إليك بسبب مجازاة وعقوبة لا من محمد ﷺ أهد كرخي.

قوله: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ بيان لجلالة منصبه ومكانته عند الله بعد بيان بطلان زعمهم الفاسد في حقه بناء على جهلهم بشأنه الجليل أهد أبو السعود.

قوله: ﴿وَكُفِيَ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ أي حيث نصب المعجزات التي من جملتها هذا النفي الناطق والوحي الصادق أهد أبو السعود.

قوله: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ﴾ الخ بيان لأحكام رسالته إثر بيان تحققها وثبوتها أهد أبو السعود.

قوله: ﴿فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ أي لأن النبي مبلغ عنه. قوله: (فلا يهمنك) بضم أوله وكسر ثانيه من أهمه الأمر أحزنه، أو بفتح أوله وضم ثانيه من همه، وفي المصباح: وأهمني الأمر بالآلف أفلقتني، وهمني همّاً من باب قتل مثله أهد.

وهذا هو جواب الشرط المذكور تعليل له أهد.

قوله: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ﴾ الخ شروع في بيان معاملتهم مع الرسول بعد بيان وجوب طاعته أهد أبو السعود.

قوله: (أمرنا طاعة) أشار إلى أن قوله طاعة خبر مبتدأ محذوف ولا يجوز إظهار هذا المبتدأ لأن

عِنْدَكَ بَيْتٌ طَائِفَةٌ يَنْتَهِمُونَ ۖ بَادِعَامِ النَّاءِ فِي الطَّائِفَةِ وَتَرْكِهِ أَيْ أَضْمَرْتُ ﴿غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ﴾ لَكَ فِي حُضُورِكَ مِنَ الطَّاعَةِ إِلَى عَصِيَانِكَ ﴿وَاللَّهُ يَكْتُبُ﴾ يَأْمُرُ بِكُتْبِ ﴿مَا يُبَيِّنُونَ﴾ فِي صَحَائِفِهِمْ لِيَجَازُوا عَلَيْهِ ﴿فَاعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ بِالصَّفْحِ ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ ثِقْ بِهِ فَإِنَّهُ كَافٍ ﴿وَكَفَى بِاللَّوْكَ كِبَالًا﴾ مَفُوضًا إِلَيْهِ ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ﴾ يَتَأَمَّلُونَ ﴿الْقُرْآنَ﴾ وَمَا فِيهِ مِنَ الْمَعَانِي الْبَدِيعَةِ ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ تَنَاقُضًا فِي مَعَانِيهِ وَتَبَايُنًا فِي نِظْمِهِ ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ﴾ عَنْ سِرَايَا

الخبر مصدر بدل من اللفظ بفعله أي بعمل المصدر، والمراد أنهم تلفظوا بالمصدر عوضاً عن تلفظهم بالفعل، والقاعدة أنه لا يجمع بين العوض والمعوض، ويجوز أن يكون طاعة متبادلاً والخبر محذوف أي منا طاعة أه كرخي

قوله: ﴿بَيْت طائفة منهم﴾ وهم رؤساؤهم، وقوله: (أي أضمرت) أي أخفت في أنفسها خير الذي تقول، وهذا التفسير لا يتناسب هنا لأن أضمرت في أنفسها من العصيان لا يترتب على خروجهم من عنده، بل هو قائم بهم ولو كانوا في مجلسه على حد ما تقدم من قولهم سمعنا وعصينا ولو فسر التثبيت بتدبير الأمر ليلاً كما صنع غيره لكان أوضح، وعبرة الخازن: التثبيت كل أمر يفعل بالليل، يقال: هذا أمر مهم إذا دبر ليليل وقضي ليليل، والمعنى أنهم قالوا وقدرنا أمر بالليل غير الذي أعطوك بالنهار من الطاعة أه

أي تكلموا فيما بينهم بعصيانك وتوافقوا عليه، قوله: (من الطاعة) بيانه للذي تقول، وقوله: أي عصيانك بالنصب تفسير لغيره

قوله: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ إنكار واستفتاح لعدم تدبرهم القرآن وإعراضهم عن التأمل فيما فيه من موجبات الإيمان، وتدبر الشيء تأمله، والنظر في أدباره، وما يؤول إليه من عاقبه ونتيجه، ثم استعمل في كل تفكر ونظر، والفاء للعطف على مقدر أي يعرضون عن القرآن فلا يتأملون فيه أه أبو السعود

قوله: ﴿وَلَوْ كُنْ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ﴾ أي كما يزعمون كما أشير له بقوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾ [يونس: ٣٨] وبقوله: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ﴾ [النحل: ١٠٣] وبقوله: ﴿وَإِذَا تَلَى عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا﴾ [يونس: ١٥] الخ. قوله: (تنافضاً في معانيه) بأن يكون بعض أخباره غير مطابق للواقع، إذ لا علم بالأمور الغيبية لغيره تعالى، وحيث كانت كلها مطابقة للواقع تعين كونه من عنده أه أبو السعود

قوله: (وتبانياً في نظمه) بأن يكون بعضه فصيحاً بليغاً، وبعضه مردوداً ركيكاً، فلما كان كله على منهاج واحد في الفصاحة والبلاغة ثبت أنه من عند الله لأن هذا لا يقدر عليه إلا الله أه خازن

وعبرة الكرخي: (قوله تنافضاً في معانيه وتبانياً في نظمه) أي: فليس المراد نفي اختلاف الناس فيه، بل نفي الاختلاف عن ذات القرآن، وقد أشار بذلك إلى جواب عن سؤال تقديره هذا أيذاً بمفهومه على أن في القرآن اختلافاً قليلاً، وإلا لما كان للتقيد بوصف الكثرة فائدة، مع أنه لا اختلاف فيه أصلاً. وحاصل الجواب: أن المراد بالاختلاف فيه ما قرره، وأجيب أيضاً بأن التقيد بالكثرة البالغة في

النبي ﷺ بما حصل لهم ﴿مَنْ أَلَمِنَ﴾ بالنصر ﴿أَوْ الْخَوْفَ﴾ بالهزيمة ﴿أَذَاعُوا بِهِ﴾ أفشوه نزل في جماعة من المنافقين أو في ضعفاء المؤمنين كانوا يفعلون ذلك فتضعف قلوب المؤمنين ويتأذى النبي ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ﴾ أي الخبر ﴿إِلَى الرَّسُولِ وَلَئِكَ أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ﴾ أي ذوي الرأي من أكابر الصحابة أي لو سكتوا عنه حتى يخبروا به ﴿لَعَلِمَهُ﴾ هل هو مما ينبغي أن يذاع أولاً ﴿الَّذِينَ يَسْتَنْطِطُونَ﴾

إثبات الملازمة أي لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً فضلاً عن القليل، لكنه من عند الله فليس فيه اختلاف لا كثير ولا قليل، انتهت.

قوله: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ﴾ وذلك أن النبي ﷺ كان يبعث البعوث والسرايا، فإذا غلبوا أو غلبوا بادر المنافقون يستخبرون عن حالهم، ثم يشيعونه ويتحدثون به قبل أن يحدث به رسول الله ﷺ فيضعفون به قلوب المؤمنين فأنزل الله هذه الآية وإذا جاءهم يعني المنافقين أمر من الأمن يعني جاءهم خبر بفتح وغنيمة أو الخوف يعني القتل والهزيمة أذاعوا به، أي أفشوا ذلك الخبر وأشاعوه بين الناس. يقال: أذاع الشر وأذاع به إذا أشاعه وأظهره، ولوروده يعني الأمر الذي تحدثوا به إلى الرسول يعني ولو أنهم لم يحدثوا به حتى يكون الرسول ﷺ هو الذي يحدث به ويظهره، وإلى أولي الأمر منهم يعني ذوي العقول والرأي والبصيرة بالأمور منهم على حسب الظاهر لأن المنافقين كانوا يظهرن الإيمان، فلهذا قال: وإلى أولي الأمر منهم اهـ خازن.

قوله: ﴿أَمْرٌ﴾ (عن سرايا النبي) أي خبر، فالمراد بالأمر والخبر وقوله: من الأمن أو الخوف بيان للأمر وقد أشار المفسر إلى هذا بقوله ولوروده أي الخبر. قوله: (بما حصل لهم) في نسخة مما حصل لهم. قوله: ﴿أَذَاعُوا بِهِ﴾ جواب إذا وعين أذاع ياء لقولهم ذاع الشيء يذيع ويقال: أذاع الشيء أيضاً بمعنى المجرد، ويكون متعدياً بنفسه وبالياء، وعليه الآية الكريمة. وقيل: ضمن أذاع تحدث فعدها تعديته أي تحدثوا به، والإذاعة الإشاعة، والضمير في به يجوز أن يعود على الأمر، وأن يعود على الأمن أو الخوف، لأن العطف بأو والضمير في ولوروده للأمر فقط اهـ سمين.

قوله: (أو في ضعفاء المؤمنين) هما قولان للمفسرين. قوله: (فتضعف قلوب المؤمنين) هذا ظاهر في إشاعة الخبر بالهزيمة، وإما إشاعة الخبر بالنصر والظفر فلا يظهر فيه الضعف، وإنما يتبادر منه فرح المؤمنين وقوتهم، وقد أشار أبو السعود إلى توجيهه بما حاصله أنهم إذا أشاعوا الخبر بالنصب والظفر ربما بلغ ذلك للأعداء فهيجهم وحملهم على التحزب وإعادة الحرب، فكان مفسدة بهذا الاعتبار تأمل. قوله: ﴿مِنْهُمْ﴾ أي في الظاهر، وإن كانوا في نفس الأمر ليسوا منهم، وهذا التأويل محتاج إليه على القول الأول فيمن نزلت فيه دون اهـ شيخنا.

قوله: (حتى يخبروا به) بالبناء للمفعول أي حتى يخبرهم النبي أو كبار الصحابة أو بالبناء للفاعل أي حتى يخبر النبي وكبار الصحابة به. قوله: (هل هو مما ينبغي أن يذاع أو لا) فيه إشارة إلى أن قوله لعلمه الذين الخ معناه لعلموا كيفيته وصفته، وإلا فهم كانوا عالمين به من قبل وصفته هي كونه ينبغي أن يذاع أو لا اهـ شيخنا.

يتبعونه ويطلبون علمه، وهم المذيعون ﴿مِنْهُمْ﴾ من الرسول وأولي الأمر ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ بالإسلام ﴿وَرَحْمَتُهُ﴾ لكم بالقرآن ﴿لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ﴾ فيما يأمركم به من الفواحش ﴿إِلَّا

قوله: (وهم المذيعون) تفسير للذين يستنبطونه، وحينئذ في الكلام إظهار في مقام الإضمار، والأصل لعلموه، وقوله منهم متعلق بعلمه أي لعلمه المستنبطون من جهة الرسول أو كبار الصحابة، وفي الشهاب واستنباطهم إياه من الرسول وأولي الأمر تلقيهم ذلك من قبلهم، فمن على هذا ابتدائية والظرف لغو متعلق يستنبطون اهـ أبو السعود.

وقيل: كان ضعفاء المسلمين يسمعون من أفواه المنافقين شيئاً من الخبر عن السرايا مظلوتاً غير معلوم فيذيعونه فيعود ذلك وبالأعلى على المؤمنين، ولوروده إلى الرسول وإلى أئمة المؤمنين، ونعلم هل مما يذاع أو لا يذاع لعلم هؤلاء المذيعون، وهم الذين يستنبطونه من الرسول وأولي الأمر أي يتلقونه منهم ويستخرجون علمه من جهتهم، انتهت مسألتهم، اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ (بالإسلام الخ) هكذا سلك هذا التوزيع وهو غير متعين، وعبارة البضاوي: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾ بإرسال الرسول وإنزال الكتاب اهـ.

وعبارة الخازن: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾، يعني ولولا فضل الله عليكم ببعثة محمد ﷺ، وإنزال القرآن ورحمته بالتوفيق والهداية اهـ.

ومن المعلوم أن لولا حرف امتناع لوجود أي تدل على امتناع الجواب لوجود الشرط، فالمعنى هنا انتفى اتباعكم الشيطان لوجود فضل الله عليكم ورحمته. قوله: ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ أي ممن اهتدى بعقله الصائب إلى معرفة الله وتوحيده، كقصة بن ساعدة، وورقة بن نوفل قبل بعثة النبي. وفي كلام الشيخ المصنف إشارة إلى جواب عن سؤال كيف استثنى القليل بتقدير انتفاء الفضل والرحمة، مع أنه لولاها لا تبع الكل الشيطان وإيضاح ذلك أن الاستثناء راجع إلى قوله: أذاعوا به، أو إلى قوله: لعلمه الذين يستنبطونه منهم أي لعلمه الذين يستنبطونه منهم إلا القليل. قال الفراء، والمبرد: القول الأول أولى، لأن ما يعلم بالاستنباط فالأقل يعلمه، والأكثر يجهله أو إلى قوله: لا تتبع الشيطان، ولكن بتقييد الفضل والرحمة بإرسال الرسول، وإنزال القرآن لا يقال مقتضاه عدم اتباع أكثر الناس للشيطان والواقع خلافه، وفي الحديث (الإسلام) في الكفر كالشجرة البيضاء في الثور الأموية، لأن الخطاب في الآية للمؤمنين اهـ كرخي.

وعبارة السمين: قوله: ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ فيه ستة أوجه:

أحدها: أنه مستثنى من فاعل اتبعتم أي لا تتبعتم الشيطان إلا قليلاً منكم، فإنه لم يبع الشيطان على تقدير كون فضل الله لم يأت، ويكون أراد بالفضل إرسال محمد ﷺ وذلك القليل كقصة بن ساعدة الإيادي وعمرو بن نفيل، وورقة بن نوفل ممن كان على دين المسيح عليه السلام قبل بعثة النبي ﷺ.

الثاني: أن المراد من لم يبلغ التكليف وعلى هذا التأويل فالاستثناء منقطع، لأن المستثنى لم يدخل تحت الخطاب اهـ.

الثالث: أنه مستثنى من فاعل أذاعوا أي أظهروا أمر الأمن أو الخوف إلا قليلاً.

قَلِيلًا ﴿٨٣﴾ فَقَتِلْ يا محمد ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسُكَ﴾ فلا تهتم بتخلفهم عنك المعنى قاتل ولو وحدك فإنك موعود بالنصر ﴿وَحَرَضَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ حَثَّهم على القتال ورغبهم فيه ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكُفَّ بَأْسَ﴾ حرب ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَاللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا﴾ منهم ﴿وَأَشَدُّ تَنكِيلًا﴾ ﴿٨٤﴾ تعذيباً منهم فقال ﷺ «والذي نفسي بيده لأخرجن ولو وحدي» فخرج بسبعين راكباً إلى بدر الصغرى فكف الله بأس

الرابع: أنه مستثنى من فاعل لعلمه أي لعلمه المستنبطون منهم إلا قليلاً.

الخامس: أنه مستثنى من فاعل لوجدوا أي لوجدوا فيما هو من عند غير التناقض إلا قليلاً منهم، وهو من لم بمعنى النظر، فنظر الباطل حقاً والمتناقض متوافقاً.

السادس: أن المخاطب بقوله لا تبغتم جميع الناس على العموم، والمراد بالقليل أمة محمد ﷺ خاصة اهـ.

قوله: ﴿فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ جواب شرط مقدر. أي إذا كان الأمر كما حكى من عدم طاعة المنافقين وكيدهم وتقصير الآخرين في مراعاة أحكام الإسلام، فقاتل أنت وحدك غير مكترث بما فعلوا اهـ أبو السعود.

وفي السمين أنه معطوف على قوله فقاتلوا أولياء الشيطان اهـ.

قوله: ﴿لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسُكَ﴾ في هذه الجملة قولان، أحدهما: أنها في محل نصب على الحال من فاعل فقاتل أي فقاتل حال كونك غير مكلف إلا نفسك وحدها. والثاني: أنها مستأنفة أخبره تعالى أنه لا يكلفه غير نفسه اهـ سمين.

وفي البيضاوي: لا تكلف إلا نفسك أي لا فعل نفسك فلا يضرك مخالفتهم وتقاعدهم، فتقدم أنت إلى الجهاد، وإن لم يساعدك أحد، فإن الله ناصرك اهـ.

قوله: ﴿وَحَرَضَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ أي بذلاً للنصيحة، فإنهم آمنون بالتخلف لما أن القتال كان مفروضاً عليهم إذ ذاك لما علمت أن فرضه في السنة الثانية، وهذه القضية في الرابعة اهـ شيخنا.

والتحريض: الحث على الشيء. قال الراغب: كأنه في الأصل إزالة الحرص، والحرص في الأصل ما لا يعتد به ولا خير فيه، ولذلك يقال للمشرف على الهلاك حرص. قال تعالى: ﴿حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا﴾ [يوسف: ٨٥] اهـ سمين.

قوله: ﴿وَاللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا﴾ أي صولة اهـ خازن.

وفي المصباح: وهو ذو بأس أي شدة وقوة اهـ.

قوله: ﴿وَأَشَدُّ تَنكِيلًا﴾ التكنيل تفعيل من النكل وهو القيد، ثم استعمل في كل عذاب اهـ سمين.

وفي المصباح: نكل به ينكل من باب قتل نكلة قبيحة أصابه بنازلة، ونكل به بالتشديد مبالغة والاسم النكال اهـ.

قوله: (ولو وحدي) إنما قال ذلك لكون بعضهم توقف في الخروج معه لما ثبطهم نعيم بن

الكفار بإلقاء الرعب في قلوبهم ومنع أبي سفيان عن الخروج كما تقدم في آل عمران ﴿مَنْ يَشْفَعْ بَيْنَ النَّاسِ﴾ شَفَعَةً حَسَنَةً ﴿مُوافقة للمشيء﴾ ﴿يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ﴾ من الأجر ﴿وَمِنْهَا﴾ بسببها ﴿وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَعَةً سيئة﴾ مخالفة له ﴿يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ﴾ نصيب من الوزر ﴿وَمِنْهَا﴾ بسببها ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى﴾

مسعود الأشجعي، كما تقدم في آل عمران عند قوله: ﴿الذين استجابوا لله﴾ [آل عمران: ١٧٢] الآية. قوله: (فخرج بسبعين ركباً) أي في السنة الرابعة، وذلك لأن أهدأ كانت في الثالثة، ولما انصرف منها أبو سفيان نادى بأعلى صوته: يا محمد موعدك العام القابل في بدر، فقال النبي ﷺ: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ» فلما جاء العام القابل طلب النبي المؤمنين للخروج معه، وقد تقدم بسط ذلك عند قوله تعالى ﴿الذين استجابوا لله والرسول﴾ [آل عمران: ١٧٢] الآية اهـ شيخنا.

قوله: (بسبعين ركباً) هذا قول ضعيف في السير، والراجع ما في المذهب ونصها، فخرج عليه الصلاة والسلام معه ألف وخمسمائة من أصحابه عشرة أفراس، واستخلف على المدينة عبد الله بن رواحة، فأقاموا على بدر ينتظرون أبا سفيان حتى نزل مجنة من ناحية مر الظهران اهـ. قوله: (ومنع أبي سفيان) مصدر مضاف لمفعوله أي: ومنع الله أبا سفيان عن الخروج من مكة أو لفاعله أي ومنع أبي سفيان لقریش من الخروج اهـ شيخنا.

قوله: ﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً﴾ الخ جملة مستأنفة سبقت لبيان أن له عليه الصلاة والسلام في تحريض المؤمنين حظاً وافراً، فإن الشفاعة هي التوسط بالقول في وصول شخص إلى منفعة دنيوية أو أخروية أو إلى خلاص من مضرة، كذلك من الشفع كأن المشفوع له كان فرداً فجعله الشفع شفعاً أي منفعة أجل مما حصل للمؤمنين بتحريضهم على الجهاد، ويندرج في الشفاعة الدعاء للمسلم فإنه شفاعة إلى الله اهـ أبو السعود.

قوله: (من الأجر) أي من أجرها، وقد بين النصيب في حديث «من دعا لأخيه المسلم بظهر الغيب استجيب له، وقال الملك: ولك مثل ذلك» فهذا بيان لمقدار النصيب الموعود به اهـ أبو السعود.

الأولى أن المراد الأجر من حيث هو لأن الشفع له حظ من الخير من حيث هو وإن لم يكن هو المرتب عليها اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً سيئة﴾ الظاهر أن إطلاق الشفاعة هنا من قبيل المشاكلة، لأن حقيقة اللغوية تقتضي أنها لا تكون إلا في الخير اهـ.

وفي الخازن: ومن يشفع شفاعته سيئة قيل هي التهمة، وقيل الحديث لا يقع العداوة بين الناس، وقيل: أراد بالشفاعة السيئة دعاء اليهود على المسلمين، وقيل: معناه من يشفع كفره بقتاله المؤمنين اهـ.

قوله: ﴿كِفْلٌ مِنْهَا﴾ في المصباح الكفل وزان حمل الضعف من الأجر أو الإنم اهـ. وفي القاموس: الكفل بالكسر الضعف والنصيب والحظ، وفيه أيضاً ضعف الشيء مثلاً أو هتكتاه مثلاً وأضعافه أمثاله.

﴿كُلُّ شَيْءٍ مُّؤَيَّدٌ﴾ مقتدرًا فيجازي كل أحد بما عمله ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ﴾ كأن قيل لكم سلام عليكم ﴿فَحَيُّوا﴾ المحيي ﴿بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾ بأن تقولوا له عليك السلام ورحمة الله وبركاته ﴿أَوْ

وفي السمين: واستعمال الكفل في الشر أكثر من استعمال النصب فيه، وإن كان كل منهما قد يستعمل في الخير، كما قال تعالى: ﴿يُؤْتِكُمْ كُفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ﴾ [الحديد: ٢٨] ولقلة استعمال النصب في الشر، وكثرة استعمال الكفل فيه غاير بينهما في الآية الكريمة حيث أتى بالكفل مع السيئة وبالنصب مع الحسنة اهـ.

قوله: ﴿مَقْبِتًا﴾ في المختار: أقات على الشيء اقتدر عليه، وقال العلماء: المقيت المقتدر كالذي يعطي كل رجل قوته، قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقْبِتًا﴾ وقيل المقيت الحافظ للشيء والشاهد له اهـ.

قوله: ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ﴾ الخ ترغيب في فرد شائع من أفراد الشفاعة الحسنة بعد الترغيب فيها على الإطلاق، فإن تحية الإسلام شفاعا من الله للمسلم عليه، وأصل التحية الدعاء بالحياة وطولها، ثم استعملت في كل دعاء، وكانت العرب إذا لقي بعضهم بعضاً يقول: حياك الله ثم استعملها الشرع في السلام اهـ أبو السعود.

فمعنى: وإذا حيتم أي إذا سلم عليكم، ومعنى فحيوا بأحسن منها ردوا على المسلم رداً أحسن من ابتدائه، وفي السمين: التحية في الأصل الملك والبقاء، ومنه التحيات لله، ثم استعمل في السلام مجازاً. قال الراغب: وأصل التحية الدعاء بالحياة، ثم جعل كل دعاء تحية لكون جميعه غير خارج عن حصول الحياة، أو لكونه سبباً للحياة، وأصل التحية أن يقول حياك الله، ثم استعمل في عرف الشرع في دعاء مخصوص اهـ.

ولإنما اختار الشرع لفظ السلام على لفظ حياك الله لأنه أتم وأحسن وأكمل، لأن معنى السلام السلامة من الآفات، فإذا دعا الإنسان لأخيه بطول الحياة كانت الحياة صادقة بأن تكون مذبومة بخلاف الدعاء بالسلامة من الآفات، فانها تستلزم طول الحياة الهيئته، ولأن السلام من أسمائه تعالى، فكان المسلم يقول اسم الله عليك بالحفظ والمعونة اهـ شيخنا.

قوله: ﴿بِتَحِيَّةٍ﴾ أصلها تحية كتسمية وتزكية نقلت حركة الياء الأولى إلى ما قبلها ثم ادغمت فيها بعدها اهـ شيخنا.

قوله: ﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾ أي إذا سلم عليكم مسلم فأجيبوه بأحسن مما سلم، فإذا قال السلام عليكم فزيد الراد ورحمة الله، وإذا قال: ورحمة الله فزيد الراد وبركاته. روي أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ: السلام عليك، فقال: «وعليك السلام ورحمة الله» وقال آخر: السلام عليك ورحمة الله، فقال: «وعليك السلام ورحمة الله وبركاته»، وقال آخر: السلام عليك ورحمة الله وبركاته، فقال: «وعليك السلام ورحمة الله وبركاته»، فقال الرجل: نقصتني الفضل على سلامي، فأين ما قال الله أي من الفضل؟ وتلا الآية فقال ﷺ: «لم تترك لي فضلاً فرددت عليه مثله»، لأن ذلك هو النهاية لاستجماعه أقسام المطالب وهي السلامة من المضار وحصول المنافع وثباتها، وظاهر الآية أنه لو ردَّ عليه بأقل مما سلم عليه به أنه لا يكفي، وظاهر كلام الفقهاء أنه يكفي، وتحمل الآية على أنه الأكمل اهـ خطيب.

رُدُّوهُمَا ﴿٨١﴾ بأن تقولوا له كما قال أي الواجب لأحدهما والأول أفضل ﴿إِنْ اللَّهُ كَانَ مُنْكَرًا لِّشَيْءٍ خَوِّبًا﴾ محاسباً فيجازي عليه. ومنه رد السلام وخضت السنة الكافر والمبتدع والفاسق والمسلم على قاضي الحاجة ومن في الحمام والأكل فلا يجب الرد عليهم بل يكره في غير الأخير ويقال للكافر وعليك ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ والله ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ﴾ من قبوركم ﴿إِلَى﴾ في ﴿يَوْمِ الْقِيَمَةِ لَا رَيْبَ﴾ شك ﴿فِيهِ وَمَنْ﴾ أي لا أحد ﴿أَعَدَّكَ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ ﴿٨٢﴾ فولا ولما رجع ناس من

وقال العلماء: يستحب لمن يتدبى بالسلام أن يقول: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فيأتي بضمير الجمع، وإن كان المسلم عليه واحداً ويقول المصحب: وعليك السلام ورحمة الله وبركاته فيأتي بواء العطف في قوله: وعليكم. وروي أن رجلاً سلم على ابن عباس فقال: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ثم زاد شيئاً. فقال ابن عباس إن السلام ينتهي إلى البركة اهـ خازن.

قوله: ﴿أَوْ رَدُّوهُمَا﴾ أي ردوا مثلها لأن عليها محال، فحذف النضاف نحو: ﴿وَأَسْأَلُ الْفَرِيقَةَ﴾، وأصل حيوا حيوا بياء شديدة مكسورة ثم أخرى مضمومة بوزن علموا فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة، فالتقى ساكنان الياء والواو فحذفت الياء وضم ما قبل الواو اهـ سمين.

قوله: ﴿الْكَافِرُ﴾ أي إذا كان مسلماً وكذا ما بعده وجملتهم أربعة: الكافر والمبتدع والفاسق والمسلم على قاضي الحاجة، ومن ذكر معه، وقوله: فلا يجب الرد عليهم أي على الأربعة المذكورين.

قوله: ﴿وَالْأَكْلُ﴾ أي بالفعل أي الذي فمه مشغول باللقمة بخلافه وقت خلو فمه منها، فإنه إذا سلم عليه حيثنذ يجب عليه الرد اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وَيُقَالُ لِلْكَافِرِ﴾ الخ وذلك لأنه يقول في سلامه: السام عليك والسيام الموت، فيقال له في الرد عليه: وعليك أي عليك ما قلت من الموت، وهو يدعو على المسلم بالموت، فيرد عليه المسلم الدعاء عليه بعين دعائه اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وَيُقَالُ لِلْكَافِرِ وَعَلَيْكَ﴾ أي على سبيل الوجوب كما شرح الرملي، وقيل ندباً كما ذكره ابن حجر.

قوله: ﴿اللَّهُ﴾ مبتدأ ولا إله إلا هو خير، وهذه الآية نزلت في منكري البعث اهـ خازن. قوله: ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ﴾ جواب قسم محذوف أي والله ليحشرنكم في قبوركم. والجملة القسمية إما مستأنفة لا محل لها من الإعراب أو خبر ثان للمبتدأ أو هي الخبر ولا إله إلا هو اعتراض اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿فِي﴾ ﴿يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ أشار إلى أن إلى بمعنى في أو ضمن ليجمعنكم ليحشرنكم فيتعدى بالي كما اختاره القاضي كالكشف، لأن التوسع في الفعل أكثر من التوسع في الحرف كما قاله المحققون اهـ كرخي.

قوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ فيه وجهان، أحدهما: أنه في محل نصب على الحال من يوم، فالضمير فيه فيه يعود عليه. والثاني: أنه في محل نصب نعتاً لمصدر محذوف دل عليه ليجمعنكم أي جميعاً لا ريب

أحد اختلف الناس فيهم فقال فريق اقتلهم وقال فريق لا فتزل ﴿فَمَا لَكُمْ﴾ أي ما شأنكم صرتم ﴿فِي الْمُنَافِقِينَ فَتْنَيْنِ﴾ فرقتين ﴿وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ﴾ ردهم ﴿بِمَا كَسَبُوا﴾ من الكفر والمعاصي ﴿أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ﴾ هـ ﴿اللَّهُ﴾ أي تعدوهم من جملة المهتدين والاستفهام في الموضوعين للإنكار

فيه، فالضمير يعود عليه، والأول أظهر وحديثاً منصوب على التمييز اهـ سمين.

قوله: (ولما رجع ناس) أي من المنافقين، وقوله: اختلف الناس أي الصحابة، وقوله: فقال فريق اقتلهم يا رسول الله للامارة الدالة على كفرهم، وقال فريق لا تقتلهم لنطقهم بالشهادتين والعتاب في الحقيقة للفريق الثاني القاتل لا تقتلهم اهـ شيخنا.

وفي القرطبي: والمراد بالمنافقين هنا عبد الله بن أبي وأصحابه الذين خذلوا رسول الله ﷺ يوم أحد ورجعوا بعسكرهم بعد أن خرجوا كما تقدم في آل عمران.

قوله: ﴿فَمَا لَكُمْ مِنَ الْمُنَافِقِينَ فْتْنَيْنِ﴾ ما: مبتدأ، ولكم: خبره، وفي المنافقين متعلق بفتنتين، وفتنتين منصوب خبراً لصار المحذوف، كما قدره الشارح. وفي السمين: فما لكم مبتدأ وخبر، وفي المنافقين فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه متعلق بما تعلق به الخبر، وهو لكم أي شيء كائن لكم أو مستقر لكم في امر المنافقين. والثاني: أنه متعلق بمعنى فتنتين فإنه في قوة ما لكم تفترون في أمور المنافقين فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. والثالث: أنه متعلق بمحذوف على أنه حال من فتنتين، لأنه في الأصل صفة لها تقديره فتنتين مفترقتين في المنافقين، وصفة النكرة إذا تقدمت عليها انتصبت حالاً، وفي فتنتين وجهان، أحدهما: أنها حال من الكاف والميم في لكم والعامل فيها الاستقرار الذي تعلق به لكم، ومثله ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [المذثر: ٤٩] وقد تقدم أن هذه الحال لازمة لأن الكلام لا يتم بدونها، وهذا مذهب البصريين في كل ما جاء من هذا التركيب. والثاني: وهو مذهب الكوفيين أنه نصب على أنه خبر كان مضمرة، والتقدير ما لكم في المنافقين كنتم فتنتين اهـ.

قوله: ﴿وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ﴾ حال من المنافقين، وهو الظاهر أو مستأنف. والركس: رد الشيء مقلوباً، ويقال: ركسهم بالتشديد والتخفيف كما قرئ بذلك اهـ أبو السعود. وفي المصباح: وركست الشيء ركساً من باب قتل قلبته، ورددت أوله على آخره بالآلف رددته على رأسه اهـ.

وفي السمين: وعن الكسائي وغيره الركس والنكس قلب الشيء على رأسه أو رد أوله على آخره، وقال الراغب: معناهما الرد. والنكس: ابلغ لأن النكس ما جعل أسفله أعلاه، والركس ما جعل رجيعاً بعد أن كان طعماً اهـ.

قوله: (ردهم) ﴿بِمَا كَسَبُوا﴾ أي ردهم عن القتال، ومنعهم منه حرماناً لهم بسبب ما كسبوا من الكفر والمعاصي، وهذا المعنى هو اللائق بسبب النزول الذي ذكره. وفي الكرخي: ﴿وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ﴾ أي ردهم إلى حكم الكفار من الذل والصغار والسيي والقتل، وهذا التفسير لا يناسب ما ذكره الشارح في سبب النزول، وإنما يناسب قولاً آخر من الأقوال التي ذكرها الخازن فليراجع.

قوله: (والاستفهام في الموضوعين للإنكار) أي مع التوبيخ أي لا ينبغي لكم أن تختلفوا في قتلهم

﴿وَمَنْ يُضِلِلْ﴾ هـ ﴿اللَّهُ فَلَنْ يَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾ طريقاً إلى الهدى ﴿وَدُّوا﴾ تمنوا ﴿لَوْ تَكْفُرُونَ لَمَّا كَفَرُوا﴾ فتكفرون ﴿أَنْتُمْ وَهُمْ﴾ سؤاؤه في الكفر ﴿فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ توالوهم وإن أظهروا الإيمان ﴿حَتَّىٰ يَهَاجِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ هجرة صحيحة تحقق إيمانهم ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ وأقاموا على ما هم عليه ﴿فَعُدُّوهُمْ﴾ بالأسر ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وِلِيَّاءَ﴾ توالونه ﴿وَلَا تُصَيِّرُوا﴾ تنصرون به على عدوكم ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ﴾ يلجؤون ﴿إِنَّ قَوْمَ يَتَذَكَّرُ مِنْهُمْ يَتَقُونَ﴾ عهد بالأمان لهم

ولا ينبغي لكم أن تعدوهم في المهتدين والتويخ للفريق القائل للنبي لا تقتلهم أي ينبغي لكم أن تجمعوا على قتلهم لظهور كفرهم اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وَمَنْ يَضِلِلْ﴾ (هـ) ﴿اللَّهُ﴾ فيه تغيير نظم القرآن كما سبق له في قوله: ﴿وَمَنْ يَلْعَنِ اللَّهُ﴾ [النساء: ٥٢]، وفي بعض النسخ عدم ذكر الضمير وهي ظافرة اهـ.

قوله: ﴿لَوْ تَكْفُرُونَ﴾ لو: مصدرية أي كفركم، وقوله: ﴿كَمَا كَفَرُوا﴾ نعت لمصدر محذوف أي لو تكفرون كفراً مثل كفرهم اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿فَتَكُونُونَ سَوَاءً﴾ مفرع على تكفرون. قوله: ﴿فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ جواب شرط محذوف أي إذا كان حالهم ما ذكر من ودادة كفرهم فلا توالوهم، وجمع الأولياء لمراعاة جمعية المخاطبين، فالمراد النهي عن أن يتخذ منهم ولي ولو واحداً اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿حَتَّىٰ يَهَاجِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ المراد بالهجرة هنا الخروج مع وفعول الله ﷻ للقتال في سبيله مخلصين صابرين محتسبين. قال عكرمة: هي هجرة أخرى. والهجرة على ثلاثة أوجه: هجرة للمؤمنين في أول الإسلام وهي قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ﴾ [الحشر: ٨] وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [النساء: ١٠٤] ونحوهما من الآيات. وهجرة المنافقين وهي خروج الشخص مع رسول الله ﷺ صابراً محتسباً لا لأغراض الدنيا وهي المرادة هنا، وهجرة عن جميع المعاصي قال ﷺ: «المهاجر من هجر ما نهى الله عنه» اهـ خطيب.

قوله: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ أي أعرضوا عن الهجرة في سبيل الله المراد بهذا القتال مع المسلمين مع الاخلاص والنصح، وقوله: ﴿وَأَقَامُوا عَلَىٰ مَا هُمْ عَلَيْهِ وَهُوَ النِّفَاقُ﴾ من غير هجرة ومن غير صلح ونصح مع المسلمين تأمل.

قوله: ﴿حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ أي في حل أو حرم فإن حكمهم حكم سائر المشركين قتلاً وأسراً اهـ أبو السعود.

وهذا مشكل من حيث إن المنافقين ينطقون بالشهادتين، ومن نطق بهما لا يجوز أسره ولا قتله إلا أن يحمل هذا على قوم من المنافقين ارتدوا وصرحوا بالكفر فليتأمل، ويؤيد هذا الحمل قوله الآتي: يستجدون آخرين الخ الذي هو في قوم أظهروا الإسلام لأجل أن يأمنوا من القتل والأسر، وسيأتي أنهم يقتلون ويؤسرون إن قاتلونا وإلا فلا يقتلون ولا يؤسرون.

قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ﴾ هذا مشتق من الأخذ والقتل فقطه وأما الموالاة فحرام

ولمن وصل إليهم كما عاهد النبي ﷺ هلال بن عويمر الأسلمي ﴿أَوْ﴾ الذين ﴿جَاءُوكُمْ﴾ وقد ﴿حَصَرَتْ﴾ ضاقت ﴿صُدُّوهُمْ﴾ عن ﴿أَنْ يُقْتَلُوكُمْ﴾ مع قومهم ﴿أَوْ يُقْتَلُوا قَوْمَهُمْ﴾ معكم أي

مطلقاً لا تجوز بحال، ويشير إلى هذا صنيع الشارح حيث قال: فلا تتعرضوا إليهم بأخذ ولا قتل حيث قصر مفاد الاستثناء على عدم التعرض لهم. وعبرة الكرخي قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ﴾ استثناء من ضمير المفعول في فاقتلوهم، لا من قوله: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وَلِيًّا﴾ وإن كان أقرب مذكور، لأن اتخاذ الولي منهم حرام بلا استثناء بخلاف قتلهم، انتهت.

قوله: (يلجؤون) أي يلتجئون ويستندون إليهم أي إلى القوم الذين استندوا والتجؤوا لما عقدتم لهم الأمان، فلا تقتلوهم لأنهم صاروا في أمانكم بواسطة اهـ شيخنا.

قوله: ﴿إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ﴾ وهم الأسلميون. كان رسول الله ﷺ وقت خروجه إلى مكة قد وادع هلال بن عويمر الأسلمي، على أن لا يعينه ولا يعين عليه، وعلى أن من وصل إلى هلال ولجأ إليه فله من الجوار مثل الذي لهلال. وقيل: هم بنو بكر بن زيد، وقيل هم خزاعة اهـ أبو السعود. والمعنى أنه من دخل في عهد من كان داخلياً في عهدكم فهم أيضاً داخلون في عهدكم اهـ خازن.

قوله: ﴿أَوْ جَاؤُوكُمْ﴾ عطف على يصلون كما صنع الشارح أي وإلّا الذين جاؤوكم تاركين للقتال، فالمستثنى فريقان فريق التجأ إلى المعاهدين، وفريق ترك قتالنا مع قومه وقتال قومه هنا اهـ شيخنا.

وعبرة السمين قوله: أَوْ جَاؤُوكُمْ فيه وجهان، أظهرهما: أنه عطف على الصلة كأنه قيل أَوْ إِلَّا الَّذِينَ جَاؤُوكُمْ حصرت صدورهم، فيكون المستثنى صنفين من الناس أحدهما من وصل إلى قوم معاهدين، والآخر من جاء غير مقاتل للمسلمين ولا لقومه. والثاني: أنه معطوف على صفة قوم وهي قوله بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ، فيكون المستثنى صنفاً واحداً يختلف باختلاف من يصل إليه من معاهد وكافر، واختار الأول الزمخشري وابن عطية. قال الزمخشري: والوجه العطف على الصلة لقوله: ﴿فَإِنْ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يَقاتِلُوكُمْ وَأَلْقُوا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾ بعد قوله: ﴿فَخَذُواهُمْ وَأَقْتَلُوهُمْ﴾ فظهر أن كفهم عن القتال أحد نسبتي استحقاقهم لنفي التعرض لهم وترك الإيقاع بهم اهـ. قوله: (وقد) ﴿حَصَرَتْ صُدُّوهُمْ﴾ وهم بنو مدلج. جاؤوا لرسول الله ﷺ غير مقاتلين اهـ أبو السعود.

وأشار الشارح إلى أن هذه الجملة في موضع نصب على الحال، وقد مقدرة، وقيل: لا حاجة إلى تقديرها لأنه قد جاء الماضي حالاً بغيرها كثيراً فإن لم تقدر قد فهو دعاء عليهم، كما تقول لعن الله الكافر اهـ كرخي.

وفي السمين: وإذا وقعت الحال فعلاً ماضياً ففيها خلاف هل يحتاج إلى اقتترانه بقيد أم لا؟ والراجع عدم الاحتياج لكثرة ما جاء منه، فعلى هذا لا تقدر قد قبل حصرت اهـ.

وفي المصباح: حصر الصدر حصراً من باب تعب ضاق، وحصر القارئ منع من القراءة فهو حصير، والحصور الذي لا يشتهي النساء، وحصير الأرض وجهها، والحصير: الحبس، والحصير الفتوحات الإلهية/ج ٢/٧٣

مفسكين عن قتالكم وقاتلهم فلا تعرضوا إليهم بأخذ ولا قتل وهذا وما بعده منسوخ بآية السيف ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ﴾ تسلطهم عليكم ﴿لَسَلَطَهُمْ عَلَيْكُمْ﴾ بأن يقوي قلوبهم ﴿فَلَقَاتِلُوكُمْ﴾ ولكنه لم يشأ

البادية وجمعها حصر مثل بريد وبرد وتأتيها بالهاء عاصي اهـ.

قوله: (وهذا) أي قوله إلا الذين يصلون، وقوله أو جأؤكم الخ وما بعده هو قوله: فإن اعتزلوكم الخ، ومن جملة ما بعده مفهوم قوله: لم يعتزلوكم الخ فهو أيضاً منسوخ، فهذه الأقسام الأربعة منسوخة بآية السيف الآمرة بقتالهم سواء قاتلوا أو لا وسواء التجأوا إلى المعاهدين أو لا اهـ شيخنا.

فإن قلت: كيف يستقيم النسخ مع أن هؤلاء الطوائف لا يخلون من أمانه والمؤمن معصوم والمعصوم لا يجوز قتله ولا قتاله؟ ويجاب بأن هذا إنما هو بعد تقرر الإسلام، وأما قبل توقيته فكان المشركون لا يقرون بأمان، وإنما يقبل منهم الإسلام أو السيف. وعبرة الخازن: وأقال جماعة من المفسرين: معاهدة المشركين وموادعتهم في هذه الآية منسوخة بآية السيف، وذلك لأن الله لما أحل الإسلام وأهله أمر ألا يقبل من مشركي العرب إلا الإسلام أو القتل اهـ.

وبعد ذلك آية السيف قد خصص عمومها بغير المؤمنين والمعاهدين، كقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٤] تأمل. قوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ﴾ الخ هذا من تذكير النعمة، ففيه جث على امتثال ترك قتالهم، فكأنه قال: ينبغي لكم الامتثال في هذه الحالة، لأن تسكينهم عنكم من فضله اهـ شيخنا.

وهذا راجع للشق الثاني من شقي الاستثناء، كما يشير له قول الشارح بأن يقوي قلوبهم. وعبرة أبي السعود: ولو شاء الله لسلطهم عليكم جملة مبتدأة جارية مجرى التعليل لاستثناء الطائفة الأخيرة من حكم الأخذ والقتل ونظمهم في سلك الطائفة الأولى الجارية مجرى المعاهدين مع عدم تعلقيهم بمن عاهدونا كالطائفة الأولى، أي ولو شاء الله لسلطهم عليكم

ينسبط صدورهم وتقوية قلوبهم وإزالة الرعب عنها اهـ.

قوله: ﴿فَلَقَاتِلُوكُمْ﴾ هذا في الحقيقة هو جواب لو وما قبله توطئة له، وهذه اللام هي اللام في قوله: لسلطهم عليكم وأعيدت تأكيداً اهـ شيخنا.

وفي السمين: اللام جواب لو لعطفه على الجواب اهـ.

وفي أبي السعود: واللام جواب لو علي التكرير أو الإبدال اهـ.

قوله: (ولكنه لم يشأ الخ) أشار بهذا إلى تتميم القياس المشار إليه بذكر الكبرى التي هي البشرية فتممه بذكر صغرها التي هي نقيض المقدم، وذكر النتيجة بقوله: ﴿فَلَقَاتِلُوكُمْ﴾، لكنه ذكرها بمعناها لا بلفظها إذ صورتها أن يقال فلم يسلطهم عليكم لكن هذا مساو لقوله في قلوبهم الرعب، لكن يرد على هذا الصنيع أن استثناء نقيض المقدم لا ينتج عندهم، بل هم عقيم لكنه في بعض المواد قد ينتج إذا كان المقدم مساوياً للتالي، فينتج من هذه الحيثية وإن لم يكن انتاجه عليه مطرداً اهـ.

فَأَلْقَى فِي قُلُوبِهِمُ الرِّيبَ ﴿فَإِنْ اعْتَرَزْتُمُوهُمْ فَعَزَّزْتُوهُمْ وَأَلْفَوْا إِلَيْكُمْ أَلْسَمَهُ﴾ الصلح أي انقادوا ﴿فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمُ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا ۝﴾ طريقاً بالأخذ والقتال ﴿سَتَجِدُونَ آخَرِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوكُمْ﴾ بإظهار الإيمان عندكم ﴿وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ﴾ بالكفر إذا رجعوا إليهم وهم أسد وغطفان ﴿كُلُّ مَارِدٍ إِلَى الْفِتْنَةِ﴾ عدا إلى الشرك ﴿أُرْكِسُوا فِيهَا﴾ وقعوا أشد وقوع ﴿فَإِنْ لَّمْ يَعَزِّزْتُمُوهُمْ﴾ بترك قتالكم ﴿وَرَوْى﴾ لم ﴿يَلْفُوا إِلَيْكُمْ أَلْسَمَهُ﴾

قوله: ﴿فَإِنْ اعْتَرَزْتُمُوهُمْ﴾ الخ هذا مفهوم قوله: أو جاؤوكم فهذا من تمام الشق الثاني من الاستثناء، كما يقتضيه صنيع أبي السعد ونصه: فإن اعترزوك ولم يعترضوا لكم فلم يقاتلوك مع ما علمتم من تمكنهم من ذلك بمشيئة الله تعالى، وألقوا إليكم السلم أي الانقياد والاستسلام، فما جعل الله لكم عليهم سبيلاً وطريقاً بالأسر والقتل، فإن كفهم عن قتالكم وقاتل قومهم أيضاً وإلقاءهم إليكم السلم وإن لم يعاهدوكم كاف في استحقاقهم لعدم تعرضكم لهم اهـ.

قوله: (أي انقادوا) أي للصلح والإذعان ورضوا به، لكنه لم يعقد لهم بالفعل فلا بد من هذا التقيد ليصح ادعاء النسخ إذ لو عقد لهم الأمان بالفعل كان قوله: ﴿فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ الخ غير منسوخ قطعاً.

قوله: ﴿فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِ سَبِيلًا﴾ قد علمت أن هذا منسوخ.

قوله: ﴿سَتَجِدُونَ﴾ قيل السين للاستمرار لا للاستقبال، كقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ﴾ [البقرة: ١٤٢] وما نزلت إلا بعد قولهم ما ولاهم عن قبلتهم فدخلت السين إشعاراً بالاستمرار، وقال السفاقي: والحق أنها للاستقبال في استمرار الفعل لا في ابتدائه اهـ كرخي.

قوله: ﴿آخَرِينَ﴾ أي قوماً من المنافقين آخرين غير من سبق، وسيأتي أنهم أسد وغطفان كانوا مقيمين حول المدينة هم من قبيل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا﴾ [البقرة: ١٤ و ٧٦] الآية اهـ شيخنا. وفي الخازن: قال ابن عباس: هم أسد وغطفان كانوا من حاضري المدينة فتكلموا بكلمة الإسلام رياء وهم غير مسلمين، وكان الرجل منهم يقول له قومه بماذا آمنت؟ فيقول: آمنت بهذا القرد والعقرب والخنفساء. وإذا لقوا أصحاب رسول الله ﷺ قالوا: إنا على دينكم يريدون بذلك الأمان من الفريقين. وفي رواية أخرى عن ابن عباس أنها نزلت في بني عبد الدار وكانوا بهذه الصفة اهـ.

قوله: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوكُمْ﴾ أي يأمنوكم من قتالكم بإظهار الإسلام عندكم اهـ شهاب.

قوله: (وقعوا أشد وقوع) عبارة الخازن: رجعوا إلى الشرك وعادوا إليه منكوسين على رؤوسهم انتهت. وهذا أنسب بتفسيره الاركاس فيما سبق والداعي لهم إلى الشرك قومهم، والموقع في نفوسهم وشياطينهم فلا تكرار بين قوله ردوا وأركسوا لان الدعوة إلى الشيء غير العود إليه اهـ كرخي.

قوله: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَعَزِّزْتُمُوهُمْ﴾ أي المنافقون الآخرون، وقوله: ويلقوا إليكم السلم في حيز النفي أي لم يتقادوا للصلح ولم يطلبوه، وقوله ويكفوا أيديهم في حيز النفي أيضاً، ومفهوم هذين القيدين وهو ما لو ألقوا السلم أي انقادوا للصلح وطلبوه ولم يقاتلوا، لأنه لا يتعرض لهم بأسر ولا قتل. وتقدم أن هذا المفهوم منسوخ لكن لا يصح القول بنسخه إلا إذا انقادوا للصلح، ولم يعقد لهم بالفعل أما من عقد لهم فإنه يجب الكف عنهم وعدم التعرض لهم رأساً. قوله: ﴿حَيْثُ نَفَقْتُمُوهُمْ﴾ في المصباح: نفقت الشيء

لَمْ يَكُونُوا آبَائِهِمْ ﴿ عَنْكُمْ ﴾ فَخَذُّوهُمْ ﴿ بِالْأَسْرِ ﴾ وَأَقْبَلُوهُمْ حَيْثُ تَقِفْتُمُوهُمْ وَأُولَئِكَ جِئْنَاكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا مُبِينًا ﴿٩١﴾ برهاناً بيناً ظاهراً على قتلهم ومسيبهم لغدرهم ﴿ وَمَا كَانَتْ يَتَعَمَّدُ الْمُؤْمِنُ أَيْ مَا يَنْبَغِي أَنْ يَصْدُرَ مِنْهُ قَتْلُ لَه ﴾ ﴿ إِلَّا خَطَأً ﴾ مخطئاً في قتله من غير قصد ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً ﴾ بأن قصد رمي غيره كصيد أو شجرة فأصابه أو ضربه بما لا يقتل غالباً ﴿ فَتَحْرِيرُ

تقفاً من باب تعب أخذته، وثقت الرجل في الحرب أدركته وثقته ظفرت به، وثقت الحديث فهمته بسرعة اهـ.

قوله: ﴿ وَأُولَئِكَ ﴾ أي الموصوفون بما عدد من الصفات القبيحة اهـ أبو السعود.

قوله: (لغدرهم) هذا هو البرهان في الحقيقة، وعبرة البيضاوي: سلطاناً مبيناً حجة واضحة في التعرض لهم بالقتل والسبي لظهور عداوتهم ووضوح كفرهم وغدرهم أو تسلطاً ظاهراً حيث أذن لكم في أخذهم وقتلهم اهـ.

قوله: (أي ينبغي) أي لا يليق ولا يصح اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿ إِلَّا خَطَأً ﴾ أي فإنه ربما يقع لعدم دخول الاحتراز عنه بالكلية تحت الطاقة البشرية، والاستثناء منقطع أي لكن ان قتله خطأ فجزاؤه ما يذكر اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿ إِلَّا خَطَأً ﴾ منصوب على أنه مفعول مطلق، أي على أنه صفة لمصدر محذوف أي إلا قتلاً خطأ أو منصوب على الحال أن المصدر بمعنى اسم الفاعل كما أشار الشارح به قوله: ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً ﴾ حاصل ما ذكره في الخطأ ثلاثة أقسام، لأن المقتول إما مؤمن أو كافر معاهد والأول إما أن تكون ورثته مسلمين أو حربيين، فالمؤمن الذي ورثته مسلمون فيه الدية والكفارة، وكذا الكافر المؤمن، أما المؤمن الذي ورثته كفار حربيون ففيه الكفارة فقط اهـ شيخنا.

قوله: (بأن قصد رمي غيره الخ) مراده تأويل الخطأ في الآية بما يشمل شبه العمد حتى يكون شبه للعمد داخل في صريح هذه الآية من حيث الكفارة، ويحتد لا حاجة بالنسبة إلى شبه العمد للقياس الأولي الذي ذكره المشرح فيما يأتي بقوله وهو العمد أولى بالكفارة من الخطأ، فكان ذكره للقياس غفلة عما سلكه هنا من تعميم الخطأ لشبه العمد اهـ شيخنا.

قوله: (ضربه بما لا يقتل غالباً) هذا هو شبه العمد. قوله: (عليه) أشار به إلى أن قوله فتحرير مبتدأ والخبر محذوف أي فعلية تحرير، أو خبر المبتدأ محذوف أي قالوا الواجب عليه تحرير. قال أبو البقاء: والجملة خبر من اهـ.

وهذا ان جعلنا من موصولة فإن جعلناها شرطية فخيرها قتل مؤمناً خطأ وجوابها فتحرير اهـ كرخي.

عبرة السمين: قوله: ﴿ فَتَحْرِيرُ ﴾ الفاء جواب الشرط أو زائدة في الخبر إن كانت من بمعنى الذي وارتفاع تحرير إما على الفاعلية أي فيجب عليه تحرير، وإما على الابتدائية والخبر محذوف أي فعلية تحرير أو بالعكس، أي فالواجب تحرير، والدية في الأصل مصدر ثم أطلقت على المال المأخوذ في

عتق ﴿رَقَبَةً﴾ نسمة ﴿مُؤْمِنَةً﴾ عليه ﴿وَدِيَّةً مُّسَلَّمَةً﴾ مؤداة ﴿إِلَىٰ أَهْلِيهِ﴾ أي ورثة المقتول ﴿إِلَّا أَن يَبْعَدَ قَوًّا﴾ يتصدقوا عليه بها بأن يعفوا عنها وبينت السنة أنها مائة من الإبل عشرون بنت مخاض وكذا بنات لبون وبنو لبون وحقاق وجذاع وأنها على عاقلة القاتل وهم عصبته إلا الأصل والفرع موزعة عليهم على ثلاث سنين على الغني نصف دينار والمتوسط ربع كل سنة فإن لم يفوا فمن بيت المال فإن تعذر فعلى الجاني ﴿فَإِن كَانَتْ﴾ المقتول ﴿مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ﴾ حرب ﴿لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةً﴾ على قاتله كفارة ولا دية تسلم إلى أهله لحرابتهم ﴿وَلَا كَانَتْ﴾ المقتول ﴿مِن قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِّيثَاقٌ﴾ عهد كأهل الذمة ﴿فَدِيَّةٌ﴾ له ﴿مُّسَلَّمَةً إِلَىٰ أَهْلِهِ﴾ وهي ثلث دية المؤمن إن كان يهودياً أو نصرانياً وثلاثا عشرها إن كان مجوسياً ﴿وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةً﴾ على قاتله ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ﴾ الرقبة بأن فقدوها وما يحصلها به

القتل، ولذلك قال «مسلمة إلى أهله» والفعل لا يسلم بل الأعيان تقول: ودي يدي دية وودياً. كوشى يشي شية، فحذفت فاء الكلمة ونظيره في الصحيح اللازم زنة وعدة انتهت.

قوله: ﴿وَدِيَّةٌ﴾ معطوف على فتحير، وقوله: ﴿إِلَىٰ أَهْلِهِ﴾ متعلق بمسلمة تقول سلمت إليه كذا، ويجوز أن يكون صفة لمسلمة وفيه ضعف اهـ سمين.

قوله: ﴿إِلَّا أَن يَبْعَدَ قَوًّا﴾ فيه قولان، أحدهما: أنه استثناء منقطع. والثاني: أنه متصل. قال الزمخشري: فإن قلت: بم تعلق أن يصدقوا وما محله؟ قلت: تعلق بعليه أو بمسلمة كأنه قيل: ويجب عليه الدية أو يسلمها إلا حين يتصدقون عليه ومحلهما النصب على الظرفية بتقدير حذف الزيادة كقولهم اجلس ما دام زيد جالساً، ويجوز أن يكون حالاً من أهله إلا متصدقين اهـ سمين.

قوله: (بأن يعفوا) أي أهله سمى العفو عنها صدقة حثاً عليه، وتنبهاً على فضله، وفي الحديث: «كل معروف صدقة» اهـ كرخي.

قوله: (وكذا بنات لبون) أي وبنات لبون كذا أي كبنات المخاض في كون كل عشرين وكذا يقال فيما بعده. قوله: ﴿فَإِن كَانَتْ﴾ المقتول ﴿مِن قَوْمٍ﴾ بأن أسلم فيما بينهم ولم يفارقهم، أو بأن أتاها بعد أن فارقهم لمهم من المهمات اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿كَفَّارَةً﴾ حال. قوله: ﴿وَإِن كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِّيثَاقٌ﴾ أي كان منهم ديناً ونسباً، وهذا ما جرى عليه الشارح بدليل قوله: إن كان يهودياً أو نصرانياً. ويصح أن يراد أنه منهم في النسب لا في الدين، لكونه كان مؤمناً، كما ذكر أبو السعود، لكن على هذا الاحتمال ديته كاملة، وعلى هذا يراد بأهله أقاربه المسلمون إن كان له قريب مسلم. قال أبو السعود: وعلى هذا فلعل أفراد هذا بالذكر مع اندراجهم في مطلق المؤمن في قوله: ومن قتل مؤمناً خطأ الخ لبيان أن كونه فيما بين المعاهدين، أو أن بعض أقاربه معاهد لا يمنع وجوب الدية، كما منعه كونه أقاربه محاربين فيما سبق اهـ.

قوله: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ﴾ مفعوله محذوف أي فمن لم يجد الرقبة وهي بمعنى وجدان الضالة، فلذلك لواحد لا بمعنى العلم، وقوله: ﴿فَصِيَامٌ شَهْرَيْنِ﴾ ارتفاعه على أحد الأوجه المذكورة في قوله

﴿قَصِيَامٌ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ عليه كفارة ولم يذكر الله تعالى الانتقال إلى الطعام كالظهار وبه أخذ الشافعي في أصح قوله ﴿تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ﴾ مصدر منصوب بفعله المقدير ﴿وَكَاذِبٌ اللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ بخلقه ﴿حَكِيمًا﴾ ﴿فِيمَا دَبَّرَ لَهُمْ﴾ ﴿وَمَن يَفْعَلْ مِثْلَ مَا تُفْعَلُونَ﴾ بأن يقصد قتله بما يظن غالباً عالماً بإيمانه ﴿فَجَزَاءُ مِّمَّا كَفَلْنَا فِيهَا وَعُصِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ﴾ أبعدته من رحمته

﴿فتحرير رقبة﴾ أي فعلية صيام أو فيجب عليه أو فواجب صيام أحد سمين قوله: (وبه) أي بعد الانتقال إلى الطعام أخذ الشافعي أي اقتصاراً منه على الوارد من الاعتاق ثم الصوم، ولم يحمل المطلق هنا على المقيد فيما ذكر، لأن المطلق إنما يحمل على المقيد في الأوصاف دون الأصول كما حمل مطلق اليد في التيمم على تقييدها بالمراق في الوضوء ولم يحمل ترك الرأس والرجلين فيه على ذكرهما في الوضوء اهـ كرخي

قوله: ﴿توبة من الله﴾ في نصبه ثلاثة أوجه أحدها: أنه مفعول من أجله تقديره شرع ذلك توبة من الله: قال أبو البقاء: ولا يجوز أن يكون العامل فيه صيام إلا حذف مضاف أي لوقوع توبته أو لجصول توبة. يعني إنطراح حقيق إلى تقدير ذلك المضاف، ولم يقل أن العامل هو الصيام لأنه اختل شرط من شروط نصبه، لأنفاعل الصيام غير فاعل التوبة.

الثاني: أنه منصوب على المصدر أي رجوعاً عنه إلى التسهيل بحيث تقلكم من الأثقل إلى الأخف، أو توبة منه أي قبولاً منه من تاب عليه لإقبال توبته، والتقدير تابع عليكم، الثالث: أنها منصوبة على الحال، ولكن على حذف مضاف تقديره فعليه كذا حال كونه صاحب توبة، ولا يجوز ذلك من غير تقدير هذا للمضاف، لأنك لو قلت فعليه صيام لظهر من ثابته من الله اهـ سمين.

قوله: (منصوب بفعله المقدر) أي فليت أو فقد تاب الله عليه، وفيه أن الخطأ لا ذنب فيه، فما معنى من التوبة منه إلا أن يقال المراد بالتوبة هنا جبرها حصل من القاتل من نوع تقصير وعدم إيمان النظر جداً وإن كان غير آثم اهـ شيخنا.

قوله: ﴿خالداً فيها﴾ منصوب على الحال من مجزوف، وفيه تقديران، أحدهما: جزاءها خالداً فيها، فإن ثبت جعلته حالاً من الضمير المنصوب أو المرفوع. والثاني: جزاءه خالداً فيها يدلل وغضب الله عليه ولعنته، فعطف الماضي عليه، فعلق هذا هي حال من الضمير المنصوب لا غير، ولا يجوز أن تكون حالاً من الضمير في جزائه لوجهين أحدهما: أنه مضاف إليه ومجيء الحال من المضاف إليه ضعيف أو ممتنع. والثاني: أنه يؤدي إلى الفصل بين الحال وصاحبها بأجنبي وهو خبر المبتدأ الذي هو جهنم اهـ سمين.

قوله: ﴿وغضب الله عليه﴾ معطوف على مقدر يدل عليه الشرطية دلالة واضحة، كأنه قوله حكم الله أن جزاءه ذلك وغضب الله عليه اهـ شيخنا.

﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ في النار وهذا مؤول بمن يستحله أو بأن هذا جزاؤه إن جوزي ولا بدع في خلف الوعيد لقوله ﴿ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾ وعن ابن عباس أنها على ظاهرها وأنها ناسخة لغيرها من آيات المغفرة ويثبت آية البقرة أن قاتل العمد يقتل به وأن عليه الدية إن عفي عنه وسبق قدرها ويثبت السنة أن بين العمد والخطأ قتلاً يسمى شبه العمد وهو أن يقتله بما لا يقتل غالباً فلا قصاص فيه بل دية كالعمد في الصفة والخطأ في التأجيل والحمل وهو والعمد

قوله: (أبعده من رحمته) فسره بذلك لأن كل صفة تستحيل حقيقتها على الله تفسر بلازمها اهـ كرخي.

قوله: (وهذا مؤول بمن يستحله) أي محمول على من يستحل القتل، وهذا جواب عن سؤال أبداه غير واحد من معظم المفسرين؛ وحاصله: أن صاحب الكبيرة لا يخلد في النار، فكيف الحكم عليه هنا بالخلود؟ وأجاب عنه بثلاثة أجوبة: الأول والثالث ظاهران، وأما الثاني فغير صحيح إذ قوله أو بأن هذا جزاؤه إن جوزي فيه تسليم أنه إذا جوزي يخلد في النار وهذا صحيح، وقد أبدل البيضاوي هذا الجواب بجواب آخر وهو حمل الخلود على المكث الطويل ونصفه، وهذا عندنا إما مخصوص بالمستحيل له كما ذكره عكرمة وغيره، أو المراد بالخلود المكث الطويل، فإن الدلائل متظاهرة على أن عصاة المسلمين لا يدوم عذابهم اهـ.

قوله: (وعن ابن عباس أنها على ظاهرها الخ) عبارة الخطيب، وما روي عن ابن عباس أنه قال: لا تقبل توبة قاتل المؤمن عمداً، كما رواه الشيخان أراد به التشديد كما قاله البيضاوي، إذ روي عنه خلافه رواه البيهقي في سننه، انتهت.

قوله: (وأنها ناسخة لغيرها) الأولى مخصصة لغيرها وقوله من آيات المغفرة كقوله: ﴿وإني لغفار لمن تاب﴾ [طه: ٨٢] وقوله: ﴿ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾ [النساء: ٤٨ و ١١٦]. والظاهر أنه أراد التشديد والتخفيف والجزر العظيم عن قتل المؤمن، لأنه أراد بعدم قبول توبته عدمه حقيقة، إذ روي عن ابن عباس أن توبه مقبولة، وظاهر أن الآية من المحكم لأنه لا يقع النسخ إلا في الأمر والنهي، ولو بلفظ الخبر. أما الخبر الذي ليس بمعنى الطلب فلا يدخله نسخ، ومنه الوعد والوعيد قاله الشيخ المصنف في الإتيان، وهذا أولى من حمل كلامه على التناقض، وأولى من دعوى أنه قال بالنسخ، ثم رجع عنه اهـ كرخي.

قوله: (أن بين العمد والخطأ الخ) معنى البينة أنه أشبه كلاً من وجه، وأشار الشارح لوجه الشبه بقوله: بل دية كالعمد يعني أنه أشبه العمد في كون ديته كديته في الثلاث، وأنه أشبه الخطأ في كون ديته مؤجلة، وأنها على العاقلة اهـ شيخنا.

قوله: (كالعمد) أي كدية العمد في الصفة وهي الثلاث. قوله: (والحمل) أي تحمل العاقلة لها عن الجاني. قوله: (وهو والعمد أولى الخ) مراده أن حكم كفارتها ثلث بالقياس الأولوي، وقد علمت أنه لا يحتاج إلى هذه بالنسبة لشبه العمد على تقريره السابق من إدراجها في الخطأ حيث مثله بقوله أو ضربه بما لا يقتل غالباً، فيكون مذكوراً صريحاً لا مقيساً اهـ شيخنا.

أولى بالكفارة من الخطأ. ونزل لما مر نذر من الصحابة برجل من بني نضله وهو يسوق غنماً فسلم عليهم فقالوا ما سلم علينا إلا تقية فقتلوه واستاقوا غنمه ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا ضَرَبْنَا سَافِرَتُمْ لِلجِهَادِ ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا﴾ وفي قراءة بالمثلثة في الموضعين ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَقَ

قوله: (ونزل لما مر نذر من الصحابة برجل النخ) عبارة الخازن. قال ابن عباس: نزلت في رجل من بني مرة بن عون يقال له مرداس بن نهيك، وكان من أهل فذك لم يسلم من قومه غيره، فسمعوا بسرية رسول الله ﷺ تريدهم، وكان على السرية رجل يقال له غالب بن فضالة اللبثي، فهبوا منه، وأقام ذلك الرجل المسلم، فلما رأى الخيل خاف ألا يكونوا مسلمين فالتجأ غنمه إلى عاقول من الجبل، وصعد هو الجبل، فلما تلاحقت الخيل سمعهم يكبرون فعرف أنهم من أصحاب رسول الله ﷺ فكبر ونزل وهو يقول: لا إله إلا الله محمد رسول الله السلام عليكم فتغشاه أسامة بن زيد بسيقه فقتله واستاق غنمه، ثم رجعوا إلى رسول الله ﷺ فاخبروه الخبر، فوجد رسول الله ﷺ من ذلك وجداً شديداً، وكان قد سبقهم الخبر، فقال رسول الله ﷺ: «أقتلتموه إرادة ما معه» ثم قرأ رسول الله ﷺ على أسامة بن زيد هذه الآية. فقال أسامة: استغفر لي يا رسول الله. فقال: «كيف أنت بلا إله إلا الله يقولها ثلاث مرات؟» قال أسامة: فما زال رسول الله ﷺ يكررها حتى وددت أني لم أكن أسلمت إلا يومئذ. ثم استغفر له رسول الله ﷺ وقال: «أعتق رقبة». روى أبو طيخان عن أسامة فقال: قلت يا رسول الله إنما قالها خوفاً من السلاح، فقال: «أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها خوفاً أم لا».

وفي رواية عن ابن عباس قال: مر رجل من بني سليم على نذر من أصحاب رسول الله ﷺ ومعه غنم فسلم عليهم، فقالوا: إنما سلم عليكم ليتعود منكم فقاموا إليه فقتلوه وأخذوا غنمه، فأتوا رسول الله ﷺ فانزل الله عز وجل هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ يعني إذا سافرتكم إلى الجهاد فتبينوا من البيان. يقال تبينت الأمر إذا تثبت قبل الإقدام عليه، وقرئ فتثبتوا من التثبت وهو خلاف المعجلة، والمعنى فقفوا وتثبتوا حتى تعرفوا المؤمن من الكافر وتعرفوا حقيقة الأمر الذي تقدمون عليه، انتهت.

قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ الخ لما بين حكم القتل بقسميه، ويبين أن الذي يتصور صدوره من المؤمن هو الخطأ شرع في التحذير عما يؤدي إليه من قلة الحبالاة في الأمور أهـ أبو السعود.

قوله: (وفي قراءة بالمثلثة) أي فتثبتوا. وقوله في الموضعين هذا، وقوله الآتي فتبينوا وبقي موضع آخر في القرآن يقرأ بالوجهين أيضاً، وهو قوله تعالى في الحجرات: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦] أهـ شيخنا.

وفي السمين: وتفعل على كلتا القراءتين بمعنى استفعل الدال على الطلب أي اطلبوا التثبت أو البيان أهـ.

قوله: ﴿لَمَنِ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ﴾ اللام للتبليغ هنا، ومن موصولة أو موصوفة وألقى هنا ماضي اللفظ إلا أنه بمعنى المستقبل أي لمن يلقي، لأن النهي لا يكون عما وقع وانقضى الماضي إذا وقع صلة صلح للمضي والاستقبال أهـ سمين.

إِلَيْكُمْ أَسَلَكُمُ بِالْأَلْفِ وَدُونَهَا أَيْ التَّحِيَّةِ أَوْ الْإِنْقِيَادِ بِقَوْلِهِ كَلِمَةُ الشَّهَادَةِ الَّتِي هِيَ أَمَارَةٌ عَلَى الْإِسْلَامِ ﴿لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ وَإِنَّمَا قُلْتَ هَذَا تَقِيَّةً لِنَفْسِكَ وَمَالِكَ فَتَقْتُلُوهُ ﴿تَبْتَغُونَ﴾ تَطْلُبُوهُ بِذَلِكَ ﴿عَرَضَ الْحَيَوةَ الدُّنْيَا﴾ مَتَاعُهَا مِنَ الْغَنِيمَةِ ﴿فَوَسَدَ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً﴾ تَغْنِيكُمْ عَنْ قَتْلِ مِثْلِهِ لَمَّا لَهُ ﴿كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ﴾ تَعْصِمُ دِمَاؤَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ بِمَجْرَدِ قَوْلِكُمْ الشَّهَادَةَ ﴿فَمَرَّكَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ بِالْإِشْهَارِ بِالْإِيمَانِ وَالْإِسْتِقَامَةِ ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ أَنْ تَقْتُلُوا مُؤْمِنًا وَافْعَلُوا بِالْإِخْلِ فِي

قوله: (ودونها) أي السلم بفتح السين واللام، وقوله: أي التحية يرجع لقوله بألف وقوله: أي الانقياد الخ يرجع لقوله: ودونها، فهو لف ونشر مرتب، وقد عرفت أنه في بيان السبب اقتصر على قول، وهنا أشار قولين أحدهما شيخنا.

وفي السمين: قرأ نافع، وابن عامر، وحمزة السلم بفتح السين واللام من غير ألف، وباقي السبعة السلام بألف. وروي عن عاصم السلم بكسر السين وسكون اللام فأما السلام فالظاهر أنه التحية، وقيل: الاستسلام والانقياد، والسلم بفتحها الانقياد فقط، وكذا السلم بالكسر والسكون أح. قوله: (فتقتلوه) عطف على قوله. ولا تقولوا أي فلا تقتلوه، وهذا هو المقصود بالتوبيخ والنهي أح.

قوله: ﴿تَبْتَغُونَ﴾ الخ حال من فاعل لا تقولوا، لكن لا على أن يكون النهي راجعاً للتقيد فقط، كما في قولك لا تطلب العلم تبغي به الجاه، بل على أنه راجع إليهما جميعاً أي لا تقولوا له ذلك ولا تبغوا العرض الفاني أح أبو السعود.

قوله: (من الغنيمة) وهي غنمه أح.

قوله: ﴿فَعِنْدَ اللَّهِ﴾ تعليل للنهي المذكور أح أبو السعود.

والمغانم: جمع مغنم وهو يصلح للمصدر والزمان والمكان ثم يطلق على ما يؤخذ من مال العدو إطلاقاً للمصدر على اسم المفعول نحو ضرب الأمير أح سمين.

قوله: ﴿كَذَلِكَ كُنْتُمْ﴾ الخ أي كنتم مثل الرجل المذكور في مبادئ الإسلام لا يظهر منكم للناس غير ما ظهر منه لكم من تحية الإسلام ونحوها، فمن الله عليكم بأن قبل منكم تلك المرتبة ولم يأمر بالتفحص عن سرائركم أح أبو السعود، فاسم الإشارة راجع لمن في قوله لمن ألقى إليكم السلم.

قوله: ﴿فَمَنْ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ عطفاً على كنتم. قوله: (الاشتهار بالإيمان الخ) عبارة الخازن: فمن الله عليكم يعني بالإسلام والهداية، وقيل: معناه من عليكم باعلان الإسلام بعد الاختفاء، وقيل: من عليكم بالتوبة. أح.

قوله: ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ تأكيد لفظي للأول، وقيل ليس تأكيداً لاختلاف متعلقيهما، فإن تقدير الأول فتبينوا في أمر من تقتلون، وتقدير الثاني فتبينوا نعمة الله أو تثبتوا فيها، والسياق يدل على ذلك لأن الأصل عدم التأكيد أح سمين.

الإسلام كما فعل بكم ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ ﴿٩٤﴾ فيجازيكم به ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ عن الجهاد ﴿عَدَّ أُولِيَ الضَّرَرِ﴾ بالرفع صفة والنصب استثناء من زمانة أو عَمَى أو نحوه ﴿وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ﴾ المنصور ﴿دَرَجَةً﴾

قوله: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ﴾ الخ بيان لتفاوت طبقات المؤمنين بحسب تفاوتهم في الجهاد بعد ما مر من الأمر به وتحريض المؤمنين عليه، ليأنف القاعد عنه، ويرفع بنفسه عن انحطاط رتبته فيتحرك له رغبة في ارتفاع طبقته اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿من المؤمنين﴾ متعلق بمحذوف لأنه حال، وفي صاحبها وجهان، أحدهما: أنه القاعدون، فالعامل في الحال في الحقيقة يستوي. والثاني: أنه الضمير المستكن في القاعدون، لأن آل بمعنى الذي أي الذين قعدوا في هذه الحال، ويجوز أن تكون من للبيان اهـ سمين.

قوله: ﴿غير أولي الضرر﴾ قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وحزمة، وعاصم «غير» بالرفع، والياقوت بالنصب، والأعمش بالجر، فالرفع على وجهين، أظهرهما: أنه على البذل من القاعدون، وإنما كان هذا أظهر لأن الكلام نفي والبذل ومعه أرجح لما قرر في علم النحو. والثاني أنه رفع على الصفة للقاعدون، ولا بد من تأويل ذلك لأن غير لا تتعرف بالإضافة: ولا يجوز اختلاف النعت والمنعوت تعريفاً وتنكيراً وتأويله إما بأن القاعدين لما لم يكونوا ناساً بأعيانهم، بل أريد بهم الجنس أشبهوا النكرة فوصفوا بها كما توصف، وإما بأن «غير» قد تتعرف إذا وقعت بين ضدين، وهذا كما تقدم في إعراب «غير المغضوب عليهم» في أحد الأوجه، وهذا كله خروج عن الأصول المقررة، فلذلك اختلفت الأول. والنصب على أحد أوجه ثلاثة، الأول: النصب على الاستثناء من القاعدون، وهو الأظهر، لأنه المحدث عنه. والثاني: من المؤمنين وليس بواضح. والثالث: على الحال من القاعدون والمجر على الصفة للمؤمنين، وتأويله كما تقدم في وجه الرفع على الصفة، وقوله ﴿في سبيل الله بأموالهم﴾ كل من الجارين متعلق بالمجاهدين اهـ سمين.

قوله: (من زمانة) بيان للضرر وهي الابتلاء والعاهة، وقوله: أو نحوه كالعرج وأفرد الضمير لأن العطف بأو. قوله: ﴿فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة﴾ يعني فضيلة في الآخرة. قال ابن عباس: أراد بالقاعدين هنا أولي الضرر. أي فضل الله المجاهدين على أولي الضرر درجة، لأن المجاهد باشر الجهاد بنفسه وماله مع النية، وأولو الضرر كانت لهم نية ولم يباشروا الجهاد، فنزلوا عن المجاهدين درجة، وكلاً يعني من المجاهدين والقاعدين وغد الله الحسنين. يعني لجنة بإيمانهم، و﴿فضل الله المجاهدين﴾ يعني في سبيل الله على القاعدين. يعني الذين لا عذر لهم ولا ضرر، وأجر أعظم يعني ثواباً جزيلاً، ثم فسّر ذلك الأجر العظيم، فقال: درجات منه. قال قتادة: كان يقال للإسلام درجة، وللهجرة في الإسلام درجة، وللجهاد في الهجرة درجة، وللقتل في الجهاد درجة، وقال ابن زيد: الدرجات سبع هي التي ذكر الله في سورة براءة حين قال ﴿ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب﴾ [التوبة: ١٢٠] إلى قوله، ﴿ولا يقطعون وأدياً إلا كتب لهم﴾ [التوبة: ٢١]، وقال ابن محيريز: الدرجات سبعون درجة ما بين كل درجتين سير الفرس الجواد المضمهر سبعون سنة.

فضيلة لاستوائهما في النية وزيادة المجاهدين بالمباشرة ﴿وَكَلَّا﴾ من الفريقين ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَ﴾ الجنة ﴿وَقَضَىٰ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَتْلَيْنِ﴾ لغير ضرر ﴿أَجْرًا عَظِيمًا﴾ ويبدل منه ﴿دَرَجَتَيْنِ مِنْهُ﴾ منازل

روي عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: «من رضي بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد رسولاً وجبت له الجنة» فتعجب لها أبو سعيد فقال: أعدّها يا رسول الله عليّ، فأعادها عليه، ثم قال: «وأخر يرفع الله بها العبد مائة درجة في الجنة ما بين كل درجتين كما بين السماء والأرض». قال: وما هي يا رسول الله؟ قال: «الجهاد في سبيل الله».

فإن قلت: قد ذكر لنا الله عز وجل في الآية الأولى درجة واحدة، وذكر في الآية الثانية درجات، فما وجه الحكمة في ذلك؟ قلت: أما الدرجة الأولى، فلتفضيل المجاهدين على القاعدين بوجود الضرر والعذر. وأما الثانية فلتفضيل المجاهدين على القاعدين من غير ضرر ولا عذر ففضلوا عليهم بدرجات كثيرة. وقيل: يحتمل أن تكون الدرجة الأولى درجة المدح والتعظيم، والدرجات درجات الجنة ومنازلها كما في الحديث والله أعلم اهـ خازن.

قوله: ﴿على القاعدين﴾ (لضرر) أي ففي الآية لف ونشر مشوش. قوله: (فضيلة) أشار به إلى أن درجة منصوب على المصدر من معنى تفضيلاً أي لوقوعها موقع المرة من التفضيل كأنه قيل فضلهم فضيلة، كقولك ضربته سوطاً بمعنى ضربته ضربة، أو على الحال أي ذوي درجة أو على تقدير حرف الجر أي بدرجة أو على معنى الظرف أي في درجة والأول أولى اهـ كرخي.

قوله: ﴿وَكَلَّا﴾ مفعول أول لما يعقبه قدم عليه لافتادة القصر تأكيداً للوعد أي كل واحد، وقوله: ﴿الحسن﴾ مفعول ثان والجملة اعتراض جيء بها تداركاً لما عسى يوهمه تفضيل أحد الفريقين على الآخر من حرمان المفضول اهـ كرخي.

قوله: (الجنة) أي لحسن عقيدتهم وخلوص نيتهم، وإنما تفاوتت في زيادة العمل المقتضي لمزيد الثواب اهـ كرخي.

قوله: ﴿أَجْرًا عَظِيمًا﴾ في نصبه أربعة أوجه، أحدها: النصب على المصدر من معنى الفعل الذي قبله لا من لفظه لأن معنى فضل الله أجر. الثاني: النصب على إسقاط الخافض أي فضلهم بأجر. الثالث: النصب على أنه مفعول ثان كأنه ضمن فضل معنى أعطى أي أعطاهم أجراً تفضلاً منه. الرابع: أنه حال في درجات. قال الزمخشري: وانتصب أجراً على الحال من النكرة التي هي درجات مقدمة عليها، وهو غير ظاهر لأنه لو تأخر عن درجات لم يجز أن يكون نعتاً لدرجات لعدم المطابقة، لأن درجات جمع وأجراً مفرد كذا ردّه بعضهم وهو غفلة، فإن أجراً مصدر، وإلا فصيح فيه أن يوجد ويذكر مطلقاً اهـ سمين.

قوله: (ويبدل منه) أي من أجراً درجات أي بدل كل من كل مبين لكمية التفضيل كما أشار إليه الشيخ المصنف في التقرير اهـ كرخي.

قوله: ﴿درجات﴾ قيل سبعة، وقيل سبعون، وقيل سبعمائة، كل درجة كما بين السماء والأرض اهـ شيخنا.

بعضها فوق بعض من الكرامة ﴿وَمَغْفِرَةٌ رَحِيمَةٌ﴾ منصوبان بفعلهما المقدر ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا﴾ لأوليائه ﴿يَجِيئًا﴾ بأهل طاعته. ونزل في جماعة أسلموا ولم يهاجروا فقتلوا يوم بدر مع الكفار ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ﴾ بالمقام مع الكفار وترك الهجرة ﴿قَالُوا﴾ لهم موبخين ﴿فِيمَ كُنْتُمْ﴾

والضمير في منه للأجر، أو لله تعالى، وقوله: من الكرامة راجع للدرجات. أي درجات من الثواب الذي أكرمهم الله به. قوله: (منصوبان بفعلهما المقدر) بمعنى غفر لهم مغفرة ورحمهم رحمة. وجرى السفاقي على أنهما معطوفان على درجات اهـ كرخي.

قوله: ﴿غَفُورًا﴾ (لأوليائه) لما عسى يفرط منهم. قال الرازي: الغفران ستر الذنب، ومنه الغافر والغفور والغفار لستره ذنوب العباد وعيوبهم، يقال: استغفر الله لذنبه ومن ذنبه بمعنى واحد، فغفر له أي فستره عليه وعفا عنه اهـ. وهذا هو المراد كما أشار إليه في التقرير اهـ كرخي.

قوله: (ولم يهاجروا) أي مع أن الهجرة كانت ركناً أو شرطاً في الإسلام ثم نسخ بعد الفتح فهم كفرة أو عصاة اهـ شيخنا.

قوله: (فقتلوا) أي قتلهم الملائكة، وفي الخازن: لم يقبل الله الإسلام من أحد بعد هجرة النبي ﷺ حتى يهاجر إليه ثم نسخ ذلك بعد فتح مكة اهـ.

وهذا يقتضي أن إيمانهم لم يصح، وأنهم ماتوا كفاراً لكونهم كانوا قادرين على الهجرة.

قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمْ﴾ يجوز أن يكون ماضياً، وإنما لم تلحق علامة التأنيث للفصل، ولأن التأنيث مجازي، ويدل على كونه فعلاً ماضياً قراءة توفتهم بتاء التأنيث، ويدل على كونه فعلاً ماضياً قراءة توفتهم بتاء التأنيث، ويجوز أن يكون مضارعاً حذفته منه إحدى التاءين، والأصل تتوفاهم، وظالمى حال من ضمير توفاهم، والإضافة غير محضة إذ الأصل ظالمين أنفسهم، وفي خبر إن هذه ثلاثة أوجه.

أحدها: أنه محذوف تقديره إن الذين توفاهم الملائكة هلكوا أو يكون قوله قالوا: ﴿فِيمَ كُنْتُمْ﴾ مبيناً لتلك الجملة المحذوفة.

الثاني: أنه فأولئك مأواهم جهنم، ودخلت الفاء زائدة في الخبر تشبيهاً للموصول باسم المخرط، ولم تمنع من ذلك، والأخفش يمنعه، وعلى هذا فيكون قوله: قالوا فيم كنتم إما صفة لظالمى، أو حال من الملائكة، وقد مقدرة عند من يشترط ذلك، وعلى القول بالصفة فالعائد محذوف أي ظالمين أنفسهم قائلاً لهم الملائكة.

الثالث: أنهم ﴿قالوا فيم كنتم﴾، ولا بد من تقدير العائد أيضاً أي: قالوا لهم كذا، وفيم خبر كنتم، وهي ما الاستهامية حذف ألفها حين جرت، وقد تقدم تحقيق ذلك عند قوله فلم تقتلون أنبياء الله من قبل، والجملة من قوله فيم كنتم في محل نصب بالقول، وفي الأرض متعلق بمستضعفين، ولا يجوز أن يكون في الأرض هو الخبر ومستضعفين حالاً يجوز ذلك في نحو: كان زيد قائماً في الدار لعدم الفائدة في هذا الخبر اهـ سمين.

أي في أي شيء كنتم في أمر دينكم ﴿قَالُوا﴾ معذرين ﴿كُنَّا مُسْتَضْعِفِينَ﴾ عاجزين عن إقامة الدين ﴿فِي الْأَرْضِ﴾ أرض مكة ﴿قَالُوا﴾ لهم توبيحاً ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَهَاجِرُوا فِيهَا﴾ من أرض الكفر إلى بلد آخر كما فعل غيركم، قال تعالى ﴿فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ ﴿٩٧﴾ هي ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعِفِينَ﴾

قوله: ﴿الملائكة﴾ يعني ملك الموت وأعوانه، وهم ستة: ثلاثة منهم يلون قبض أرواح المؤمنين، وثلاثة يلون قبض أرواح الكفار، وقيل: أراد به ملك الموت وحده، وإنما ذكر بلفظ الجمع على سبيل التعظيم، كما يخاطب الواحد بلفظ الجمع. وفي التوفي هنا قولان: أحدهما: أنه قبض أرواحهم، والثاني: حشرهم إلى الناس، فعلى القول الثاني يكون المراد بالملائكة الزبانية الذين يلون تعذيب الكفار اهـ خازن.

قوله: ﴿قَالُوا﴾ (لهم موبخين) ظاهر هذا أن القائل هو ملائكة قبض الأرواح، وأنهم قالوا لهم ذلك وقت قبض الروح صريحاً لأجل التوبيخ والتقريع، ولا بعد في ذلك كله اهـ شيخنا.

قوله: (أي في أي شيء كنتم) قال أبو حيان: أي في أي حالة كنتم بدليل الجواب أي في حالة قوة أو ضعف اهـ.

وفي القرطبي: وقول الملائكة فيم كنتم سؤال تقرير وتوبيخ، أي أكنتم في أصحاب النبي ﷺ أم كنتم مشركين، وقول هؤلاء كنا مستضعفين في الأرض يعني مكة اعتذار غير صحيح، إذا كانوا يستطيعون الحيلة ويهتدون السبيل، ثم أوقفهم الملائكة على دينهم بقولهم: ألم تكن أرض الله واسعة، ومفاد هذا السؤال والجواب أنهم ماتوا مسلمين ظالمين لأنفسهم في تركهم الهجرة، وإلا فلو ماتوا كافرين لم يقل لهم شيء من هذا، ثم استثنى تعالى منهم من الضمير الذي هو الهاء والميم في موائهم من كان مستضعفاً حقيقة من زمنى الرجال، وضعفه النساء والولدان، كعباس بن ربيعة، وسلمة ابن هشام وغيرهما من الذين دعاهم الرسول عليه السلام. قال ابن عباس: كنت أنا وأمي ممن عفا الله عنه بهذه الآية، وذلك أنه كان من الولدان إذ ذاك، وأمه هي أم الفضل بنت الحرث، واسمها لبابة وهي أخت ميمونة، وأختها الأخرى لبابة الصغرى، وهن تسع أخوات. قال النبي ﷺ: فيهن الأخوات مؤمنات، ومنهن سلمى وحفيدة والعصماء، ويقال في حفيدة أم حفيد، واسمها هزيلة وهن شقائق، وثلاث لأم، وهن سلمى وسلامة وأسماء بنت عميس الخثعمية امرأة جعفر بن أبي طالب، ثم امرأة أبي بكر الصديق، ثم امرأة علي بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين اهـ.

قوله: ﴿قَالُوا﴾ (معذرين) أي على وجه الكذب فلذا أكذبهم الله تعالى بقوله: ﴿قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ﴾ الخ.

قوله: ﴿فَهَاجَرُوا﴾ منصوب على جواب الاستفهام لا على جواب النفي، لأن النفي صار إثباتاً بالاستفهام والنصب بأن مضمرة، قال الواحدي: وفيه إن الله لم يرض بإسلام أهل مكة حتى يهاجروا اهـ كرخي.

قوله: ﴿هي﴾ أي جهنم، وأشار بذلك إلى أن المخصوص بالذم محذوف كما قدره، وإنما كان ذلك مأواهم لإعانتهم الكفار، وفي الآية الكريم إشارة إلى وجوب المهاجرة من موضع لا يتمكن الرجل

مِنَ الْجِبَالِ وَالسَّوَادِ وَالْوَدَيْنِ ﴿١﴾ الَّذِينَ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا قُوَّةَ لِهِمْ عَلَى الْهَجَرَةِ وَلَا نَفْقَةَ ﴿٢﴾ وَلَا يَسْتَكْبِلُونَ سَبِيلًا ﴿٣﴾ طَرِيقًا إِلَى أَرْضِ الْهَجَرَةِ ﴿٤﴾ فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُو عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا ﴿٥﴾

إلى فيه من إقامة الدين بأي سبب كان اهـ كرخي

قوله: ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعِفِينَ﴾ في هذا الاستثناء قولان:

أحدهما: أنه متصل والمستثنى منه قوله: فَأُولَئِكَ مَاوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَالضَّمِيمُ يَعُودُ عَلَى الْمُتَوَفِينَ الظَّالِمِينَ انفسهم، قال: هذا القائل كأنه قيل فَأُولَئِكَ فِي جَهَنَّمِ إِلَّا الْمُسْتَضْعِفِينَ، فعلى هذا يكون استثناء متصل.

والثاني: وهو الصحيح أن المستثنى منه إما كفار عصاة بالتخلف على ملائكة المفسرون لهم قادرون على الهجرة فلم يندرج فيهم المستضعفون فكان منقطعاً اهـ سمين.

قوله: ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعِفِينَ﴾ أي الذين صدقوا في استضعافهم. قوله: ﴿وَالْوُدَّانِ﴾ إن أريد بهن الممالك والمهاقون، فظاهر، وأما إن أريد بهن الأطفال، فللمبالغة في أمن الهجرة وإيهام أنها بحيث لو استطاعها غير المكلفين لوجبت عليهم، وللإشعار بأنها لا محيص عنها البتة، وأن أقوامهم يجب عليهم أن يهاجروا بهم متى أمكنت اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً﴾ في هذه الجملة أربعة أوجه:

أحدها: أنها مستأنفة جواب لسؤال مقدر كأنه قيل: ما وجه استضعافهم فقيل: كذا. والثاني: أنها حال مبنية لمعنى الاستضعاف. قلت: كأنه يشير إلى المعنى الذي قدمته في كونها جواباً لسؤال مقدر.

والثالث: أنها مفسرة لنفس المستضعفين لأن وجوه الاستضعاف كثيرة فبين بأحد محتملاتها كأنه قيل إلا الذين استضعفوا بسبب عجزهم عن كذا وكذا.

والرابع: أنها صفة للمستضعفين أو الرجال من بعدهم ذكر الزمخشري، واعتذر عن وصفها عرف بالآلف واللام الجمل التي هي في حكم النكرات بأن المعروف بهما لما لم يكن معيناً جاز ذلك فيه كقوله:

ولقد أمر على اللثيم يسبني

اهـ سمين.

قوله: ﴿وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ عطف خاص لأنه من جملة الحيلة.

قوله: ﴿فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُو عَنْهُمْ﴾ أي عن خطر الهجرة بحيث يحتاج المذنب إلى العفو في اليرهان، وعسى ولعل في كلام الله واجتبان، وإن كانتا رجاء وطمعاً في كلام المخلوقين لأن المخلوق هو الذي تعرض له الشكوك والظنون والباري منزّه عن ذلك اهـ كرخي.

قوله: ﴿عَفْوَ غُفُورًا﴾ أي مبالغة في المغفرة، فيغفر لهم ما فرط منهم من الذنوب التي من جعلتها القعود عن الهجرة إلى وقت الخروج اهـ أبو السعود.

يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَمِجْ فِي الْأَرْضِ مُرْغَمًا ﴿١﴾ مَهَاجِرًا ﴿٢﴾ كَثِيرًا وَسَعَةً ﴿٣﴾ فِي الرِّزْقِ ﴿٤﴾ وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مَهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ ﴿٥﴾ فِي الطَّرِيقِ كَمَا وَقَعَ لَجْنَدُ بْنُ ضَمْرَةَ اللَّبِيثِ ﴿٦﴾ فَقَدْ وَقَعَ ﴿٧﴾ ثَبِتَ ﴿٨﴾ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ

قوله: ﴿ومن يهاجر﴾ الخ هذا ترغيب في الهجرة وقوله: في سبيل الله أي لإعلاء دينه. قوله: ﴿مراغمًا﴾ أي متحولاً ينتقل إليه فهو اسم مكان فقول الشارح مهاجراً أي مكاناً يهاجر إليه، ويعبر عنه المراغم للاشعار بأن المهاجر برغم أنف قومه أي يذلهم والرغم الذل والهوان، وأصله لصوق الأنف بالرغام بفتح الراء وهو التراب اهـ أبو السعود.

وفي المصباح: الرغام بالفتح التراب ورغم أنفه رَغَمًا من باب قتل كناية عن الذل كأنه لصق بالرغام هواناً ويتعدى بالالف، فيقال أرغم الله أنفه وفعلته على رغم أنفه بالفتح والضم، أي على كره منه وأرغمته غاصبته وهذا ترغيم له لإذلال، وهذا من الأمثال التي جرت في كلامهم بأسماء الأعضاء، ولا يراد أعيانها بل وضعوها لمعان غير معاني الأسماء الظاهرة، ولاحظ لظاهر الأسماء من طريق الحقيقية، ومنه قولهم: كلامه تحت قدمي وحاجته خلف ظهري يريدون الإهمال وعدم الاحتفال اهـ.

قوله: ﴿وسعة﴾ (في الرزق) أي وإظهار الدين. قوله: ﴿ومن يخرج من بيته الخ﴾ قالوا: كل هجرة في فرض ديني من طلب علم أو حج أو جهاد أو نحو ذلك فهي هجرة إلى الله ورسوله اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿مهاجراً﴾ حال من فاعل يخرج وقوله: ﴿إلى الله﴾ أي إلى حيث أمره الله. قوله: ﴿يدركه الموت﴾ الجمهور على جزم يدركه عطفاً على الشرط فيه، وجوابه فقد وقع، وقرأ الحسن البصري بالنصب، وقرأ النخعي وطلحة بن مصرف برفع الكاف، وخرجها ابن جني على اضممار مبتدأ أي ثم يدركه الموت فيعطف جملة فعلية وهي جملة فعلية، وهي جملة الشرط المجزوم وفاعله اهـ سمين.

قوله: (في الطريق) أي قبل أن يصل إلى المقصد، وإن كان ذلك خارج بابيه كما ينبىء عنه إشار الخروج من بيته على المهاجرة، وقوله كما وقع لجندع، وذلك أنه لما نزل قوله تعالى: ﴿إن الذين توفاهم الملائكة﴾ إلى آخر الآيات بعث بها ﷺ إلى مكة فتليت على المسلمين الذين كانوا عليها إذ ذاك فسمعها رجل من بني لبث شيخ مريض كبير يقال له جندع بن ضمرة، فقال: والله ما أنا والله ممن استثنى الله عز وجل، فإني لا أجد حيلة ولي من المال ما يبلغني إلى المدينة وأبعد منها، والله لا أبيت الليلة بمكة أخرجونني فخرجوا به على سرير حتى أتوا به التنعيم، فأدركه الموت فصفق يمينه على شماله، ثم قال: اللهم هذه لك وهذه لرسولك أبياعك على ما بايعك رسولك ثم مات، فبلغ خبره أصحاب رسول الله ﷺ فقالوا: لو وافى المدينة لكان أنتم وأوفى أجراً، وضحك المشركون وقالوا: ما أدرك ما طلب، فأنزل الله عز وجل قوله: ﴿ومن يخرج من بيته﴾ الآية اهـ خازن.

وقوله: هذه لك الخ، قال التفازاني: الظاهر أن هذه إشارة لليمين، وهذه الثانية إشارة للشمال، لا على قصد إسناد الجارحة إلى بل على سبيل التصوير وتمثيل مبايعة الله على الإيمان والطاعة بمبايعة رسول الله ﷺ اهـ شهاب.

قوله: ﴿فقد وقع أجره على الله﴾ يعني فقد وجب أجر هجرته لله بإيجابه على نفسه بحكم الوعد

وَكَذَلِكَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿١٠٠﴾ وَإِذَا ضَرَأْتُمْ ﴿١٠١﴾ سَافَرْتُمْ ﴿١٠٢﴾ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ ﴿١٠٣﴾ فِي أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ ﴿١٠٤﴾ بِأَنْ تَرُدُّوهَا مِنْ أَرْبَعٍ إِلَى اثْنَتَيْنِ ﴿١٠٥﴾ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِكُمْ ﴿١٠٦﴾ أَيْ يَنَالَكُمْ بِمَكْرِهِ ﴿١٠٧﴾ الَّذِينَ هَرَبُوا ﴿١٠٨﴾ بَيَانَ لِلْوَاقِعِ إِذَا ذَاكَ فَلَا مَفْهُومَ لَهُ وَبَيَّنَّتِ السَّنَةُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالسَّفَرِ الطَّوِيلِ وَهُوَ أَرْبَعَةُ بَرَدٍ وَهِيَ مَرَحَلَتَانِ وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنَّهُ رَخِصَةٌ لَا وَاجِبَ وَعَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ ﴿١٠٩﴾ إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكَاظِمِينَ ﴿١١٠﴾

والتفضل والكرم لا وجوب استحقاق وتحتم، قال بعض العلماء: ويدخل في حكم الآية من قصد فعل طاعة من الطاعات ثم عجز عن إتمامها فيكتب الله له ثواب تلك الطاعة كاملاً، وقال بعضهم: إنما يكتب له أجر ذلك القدر عمل وأتى به أما تمام الأجر فلا، والقول الأول أصح لأن الآية إنما نزلت في معرض الترغيب في الهجرة وأن من قصدها ولم يبلغها بل مات دونها فقد حصل له ثواب الهجرة كاملاً، فكذا كل من قصد فعل طاعة ولم يقدر على إتمامها كتب له ثوابها كاملاً أهـ خازن.

قوله: ﴿على الله﴾ أي عنده وفي علمه. قوله: ﴿وكان الله غفوراً رحيماً﴾ أي بإكمال ثواب هجرته.

قوله: ﴿وإذا ضربتم في الأرض﴾ الخ شروع في بيان كيفية الصلاة عند الضرورات من السفر، ولقاء العدو والمرض والمطر، وفيه تأكيد لعزيمة المهاجر على الهجرة، وترغيب له فيها لما من تخفيف المؤنة أي إذا سافرت أي مسافرة كانت، ولذلك لم تقيد بما قيد به المهاجرة أهـ أبو السعود.

قوله: ﴿فليس عليكم جناح﴾ أي وزر وجرح. قوله: ﴿أن تقصروا﴾ أي في أن تقصروا أي في القصر وهو خلاف المد. يقال: قصرت الشيء أي جعلته قصيراً بحذف بعض أجزائه، فمتعلق بالقصر جملة الشيء لا بعضه، فإن البعض متعلق بالحذف دون القصر، فحينئذ قوله من الصلاة ينفي أن يكون مفعولاً لتقصروا على زيادة من حسبما رآه الأخفش. وأما على رأي غيره من زيادتها في الإثبات فتجعل تبعيضية، ويريد بالصلاة الجنس ليكون المقصور بعضها منها وهو الرباعيات أهـ أبو السعود.

قوله: (بيان للواقع) أي هذا الشرط وهو إن خفتم بيان للواقع، وذكر هذه العبارة هنا أولى من ذكرها عقب قوله بين العداوة كما في نسخة أهـ.

قوله: (بيان للواقع إذ ذلك) أي وهو أن غالب أسفار نبينا ﷺ وأصحابه لم تجل من خوف العدو لكثرة المشركين وأهل الحرب إذ ذاك، وقوله: فلا مفهوم له أي فلا يشترط الخوف، بل لمسافر القصر من الأمن، لما في الصحيحين أنه ﷺ سافر بين مكة والمدينة لا يخاف إلا الله عز وجل، فكان يصلي ركعتين أهـ كرخي.

قوله: (وهو أربعة برد) أي عندنا وعند أبي حنيفة ستة. والبرد جمع برید وهو أربعة فراسخ، وقوله: وهي مرحلتان أي سير يومين معتدلين بسير الاثقال أهـ.

قوله: (أنه رخصة) أي لكنه أفضل إن بلغ سفره ثلاث مراحل خروجاً من خلاف أبي حنيفة القائل وجوبه أهـ شيخنا.

قوله: ﴿الكافرين﴾ الخ تعليل لما تقدم باعتبار تقييده بما ذكر، أو تعليل لما فهم من الكلام من كون فتنهم متوقعة، فإن كمال عداوتهم للمؤمنين من موجبات التعرض لهم بسواء أهـ أبو السعود.

بين العداوة ﴿وَإِذَا كُنْتَ﴾ يا محمد حاضراً ﴿فِيهِمْ﴾ وأنتم تخافون العدو ﴿فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾ وهذا جري على عادة القرآن في الخطاب فلا مفهوم له ﴿فَلَنَقُصَّ طَائِفَةً مِنْهُمْ مَعَكَ﴾ وتتأخر طائفة ﴿وَلْيَأْخُذُوا﴾ أي الطائفة التي قامت معك ﴿أَسْلِحَتَهُمْ﴾ معهم ﴿فَإِذَا سَجَدُوا﴾ أي صلوا ﴿فَلْيَسْكُوتُوا﴾ أي الطائفة الأخرى ﴿مِنْ وَرَائِكُمْ﴾ يحرسون إلى أن تقضوا الصلاة وتذهب هذه الطائفة تحرس ﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ﴾ معهم إلى أن

قوله: ﴿عِدُوا مِيبًا﴾ في المصباح: قال في مختصر العين يقع العدو بلفظ واحد على الواحد المذكر والمؤنث والمجموع اهـ.
قوله: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ﴾ الضمير المجرد يعود على الضارين في الأرض، وقيل على الخائفين وهما محتملان اهـ سمين.

وفي الخازن: يعني إذا كنت يا محمد في أصحابك وشهدت معهم القتال فأقامت لهم الصلاة الخ. قوله: ﴿فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾ أي أردت أن تقيم بهم الصلاة أي أن تفعلها وتحصلها فلتقم طائفة منهم معك بعد أن تجعلهم طائفتين، ولتقف الطائفة الأخرى بإزاء العدو ليحرسوكم منهم، وإنما لم يصرح به لظهوره، وليأخذوا أي الطائفة القائمة معك أسلحتهم. أي لا يضعوها ولا يلقوها، وإنما عبّر عن ذلك بالأخذ للايدان بالاعتناء باستصحابها كأنهم يأخذونها ابتداء اهـ أبو السعود.

والسلاح ما يقاتل به وجمعه أسلحة وهو مذكر، وقيل: يؤنث باعتبار الشوكة، ويقال: سلاح كحمار وسلاح كصليح وسلاح كصرد وسلحان كسلطان. قاله أبو بكر بن زيد، والسلاح نبت إذا رعت الإبل سمئت وغزر لبنها، وما يلقيه البعير من جوفه يقال له سلاح بوزن علام ثم عبر به عن كل عذرة اهـ سمين.

قوله: (في الخطاب) أي للنبي ﷺ، وأشار بهذا للرد على من ذهب إلى أن صلاة الخوف لا تكون بعد الرسول حيث شرط كونه فيهم، وكان هو الذي يقيم الصلاة اهـ كرخي.

والذي ذهب إلى ذلك أبو يوسف وإسماعيل بن علية كما في القرطبي، وقوله: (فلا مفهوم له) أي فيكون المراد أنه إذا كنت فيهم كان الحكم ما ذكر، وإذا لم يكن فيهم فليقم بهم إمامهم تلك الصلاة، ومعلوم أن خطاب القرآن ثلاثة أقسام: قسم لا يصلح إلا للنبي ﷺ، وقسم لا يصلح إلا لغيره، وقسم يصلح لهما اهـ كرخي.

قوله: (وتأخر طائفة) أي بازاء العدو، وإنما لم يصرح بهذا لظهوره اهـ أبو السعود.

قوله: (أي صلوا) أي شرعاً في الصلاة يدل على هذا قوله: (إلى أن تقضوا الصلاة). قوله: ﴿طائفة أخرى﴾ وهي الواقعة في وجه العدو للحراسة، وإنما لم تعرف لانها لم تذكر فيما قبل اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿لَمْ يَصَلُّوا﴾ الجملة في محل رفع لأنها صفة لطائفة بعد صفة، ويجوز أن تكون في محل نصب على الحال لان النكرة قبلها تخصصت بالوصف بأخرى اهـ سمين.

قوله: ﴿فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾ أي صلاة ثانية. قوله: ﴿وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ﴾ لعل زيادة الأمر بالحذر في

تقضوا الصلاة. وقد فعل ﷺ كذلك ببطن نخل رِوَاة الشيخان ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْ تَفْلَحُوا﴾ إذا قمتم إلى الصلاة. عن ﴿هَٰؤُلَاءِ أَسْلَحَتْكُمْ وَأَمْتَعَتْكُمْ فَيَمْلِكُونَ عَلَيْكُمْ مِثْلَهُ وَاحِدَةً﴾ بأن يحملوا عليكم فيأخذوكم وهذا علة الأمر بأخذ السلاح ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَلَدَىٰ مِّن مَّقْطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرَضًا أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَكُمْ﴾ فلا تحملوها وهذا يفيد إيجاب حملها عند عدم العذر وهو أحد قولين للشافعي والثاني أنه سنة ورجع ﴿وَسَلُّوا حِذْرَكُمْ﴾ من العدو أي احتزوا منه ما استطعتم

هذه المرة لكونها مظنة لوقوف الكفرة على كون الطائف القائمة مع النبي ﷺ في شغل شاغل، وأما قبلها فربما يظنونهم قائمين للحرب، وتكليف كل من الطائفتين بما ذكر لما أن الاشتغال بالصلاة مظنة لالتقاء السلاح والإعراض عنه ومثته لهجوم العدو كما ينطق به قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ الخ فإنه استئناف مسوق لتعليل الأمر المذكور اهـ أبو السعود.

وعبارة الخازن: فإن قلت: لم ذكر أول الآية الأسلحة فقط، وذكر هنا الحذر والأسلحة؟ قلت: لأن العدو قلما يتنبه للمسلمين في أول الصلاة، بل يظنون كونهم قائمين في المحاربة والمقاتلة، فإذا أقاموا في الركعة الثانية ظهر للكفار أن المسلمين في الصلاة، فحينئذ ينتهزون الفرصة في الإقدام على المسلمين، فلا جرم أن الله تعالى أمرهم في هذا الموضع بزيادة الحذر من الكفار مع أخذ الأسلحة انتهت.

قوله: (ببطن نخل) قد حمل الشارح هذه الآية على صلاة بطن نخل، وحملها بعض المفسرين على صلاة عسفان، وحملها بعض آخر منهم على صلاة ذات الرقاع تأمل. وبطن نخل موضع من نجد من أرض غطفان بينه وبين المدينة يوماً، وضابط صلاته أن تكون كل فرقة تقاوم العدو بأن يكون العدو مثليها، فيضلي بهم الإمام مرتين وتقع الثانية نافلة للإمام لأنها معادة وهي جائزة عندنا في الأمن ممنوعة عند غيرنا، أما في الخوف فلا خلاف فيها اهـ شيخنا.

قوله: ﴿لَوْ تَغْفُلُونَ﴾ أي غفلتكم فلو: مصبورية بمعنى أن. قوله: ﴿وَأَمْتَعَتْكُمْ﴾ يعني حوائجكم التي بها بلاغكم في أسفاركم فتسهون عنها اهـ خازن.

والخطاب للفرقتين بطريق الالتفات اهـ.

قوله: ﴿فَيَمْلِكُونَ عَلَيْكُمْ شِدَّةً وَاحِدَةً﴾ أي فيشدون عليكم شدة واحدة اهـ. قوله: (وهذا) أي قوله: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾. قوله: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ أي لا أخرج ولا وزوا. قوله: أن تضعوا أي في أن تضعوا. قوله: (وهذا) أي قوله: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾. وكذا ظاهر قوله: ﴿وَلْيَأْخُذُوا﴾ الخ، لأنه أمر ثم إنه أخذ من هذا تقييد ما سبق بما إذا لم يكن عذر اهـ شيخنا.

قوله: (ورجع) أي رجعه الشيخان، فعلى هذا إنما يأخذه إذا كان لا يشغله عن الصلاة ولا على ذي من بجنبه فإن كان تشغله حركته وثقله عن الصلاة كالجعبة والترس الكبير، أو يؤدي من بجنبه كالرمح فلا يأخذه كما تقرر في كتب الفقه اهـ كرخي.

وفي المصباح للنشاب، والجمع جعاب مثل كلبه وكلاب، وجعبات أيضاً مثل سجدة وسجداث اهـ.

﴿إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ ﴿١٠٢﴾ ﴿فَإِذَا قُضِيَتُ الصَّلَاةُ فَارْجِعْ﴾ ﴿١٠٣﴾ ﴿فَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ﴾
بالتهليل والتسبيح ﴿قِيَمًا وَفُؤُودًا وَعَلَى جُنُوبِكُمْ﴾ مضطجعين أي في كل حال ﴿فَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ﴾

قوله: ﴿وَخُذُوا حِذْرَكُمْ﴾ أي فتغلبون ويغلبون، فقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ﴾ الخ علة المقدر، فالعذاب المهيمن مغلوبية الكفار كما فسر بذلك الكلام كما قاله الشهاب على البيضاوي، وعبرة أبي السعود إن الله أعد للكافرين عذاباً مهيناً لتعليل للأمر بأخذ الحذر، أي أعد لهم عذاباً مهيناً بأن يخذلهم وينصرهم عليهم، فاهتموا بأموركم ولا تهملوا في مباشرة الأسباب كي يحل بهم عذابه بأيديكم اهـ.

وفي الخازن: ﴿وَخُذُوا حِذْرَكُمْ﴾، يعني راقبوا عدوكم ولا تغفلوا عنه. أمرهم الله بالتحفظ والتحرز والاحتياط لثلاث يتجرأ العدو عليهم. قال ابن عباس: نزلت في النبي ﷺ، وذلك أنه غزا بني محارب وبني أنمار، فتركوا ولا يرون من العدو أحداً، فوضع الناس السلام، فخرج رسول الله ﷺ لحاجته حتى قطع الوادي والسماء ترش بالمطر فسال الوادي فحال السيل بين رسول الله ﷺ وبين أصحابه، فجلس تحت شجرة فبصر به غوث بن الحرث المحاربي، فقال: قتلني الله إن لم أقتله ثم انحدر من الجبل ومعه السيف، ولم يشعر به رسول الله ﷺ إلا وهو قائم على رأسه وقد سل سيفه من غمده، وقال: يا محمد من يمنعك مني الآن؟ فقال رسول الله ﷺ: «الله» ثم قال: «اللهم اكفني غوث بن الحرث بما شئت»، فأهوى غوث بالسيف ليضرب رسول الله ﷺ به فأكب لوجهه من زلخة زلخها، فندر السيف من يده فقام رسول الله ﷺ فأخذ السيف، ثم قال: «يا غوث من يمنعك مني الآن؟» فقال: لا أحد. فقال: «أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله»، فقال: لا، ولكن أشهد أن لا أقاتلك ولا أعين عليك عدواً، فأعطاه رسول الله ﷺ سيفه. فقال غوث: أنت خير مني، فقال النبي ﷺ: «أنا أحق بذلك منك»، فرجع غوث إلى أصحابه فقالوا له: ويلك يا غوث ما منعك منه؟ فقال: والله لقد أهويت إليه بالسيف لأضربه، فوالله ما أدري من زلخني بين كتفي فخرت لوجهي، وذكر لهم حاله مع رسول الله ﷺ قال: وسكن السيل فقطع رسول الله ﷺ الوادي إلى أصحابه وأخبرهم الخبر، وقرأ هذه الآية ولا جناح عليه إن كان بكم أذى الآية اهـ.

والزلخة: الدفعة. وفي القاموس: زلخه بالرمح يزلخه من باب ضرب زجه اهـ.

قوله: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ﴾ أي صلاة الخوف. أي أدبتموها على الوجه المبين، وفرغتم منها اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿فَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ﴾ الأمر للندب لأنه في الفضائل، وقوله: بالتهليل والتسبيح أي والتحميد والتكبير، كما في الخازن ففي كلامه هنا اكتفاء اهـ.

قوله: ﴿قِيَمًا﴾ حال. وكذا ما بعده كما قدره بقوله مضطجعين. قوله: ﴿فَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ﴾ أي سكنت قلوبكم من الخوف وأمتتم بعد ما وضعت الحرب أوزارها فأقيموا الصلاة؛ أي التي دخل وقتها حينئذ أي أدوها بتعديل أركانها ومراعاة شرائطها اهـ أبو السعود.

فقول الجلال: أدوها بحقوقها أي من الأركان والشروط والسنن اهـ.

أمتهم ﴿فَلْيَقِمْوْا الصَّلَاةَ﴾ أَدَوْهَا بِحَقِّهَا ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا﴾ مَكْتُوبًا أَيْ مَقْرُوضًا ﴿مَوْفُوتًا﴾ أَيْ مَقْدَرًا وَقْتُهَا فَلَا تُؤَخَّرُ عَنْهُ، وَنَزَلَ لَمَّا بَعَثَ ﷺ طَائِفَةً فِي طَلَبِ أَبِي سَفْيَانَ وَأَصْحَابِهِ لَمَّا رَجَعُوا مِنْ أَحَدِ فَشَكُوا الْجَرَاحَاتِ ﴿وَلَا تَهِنُوا﴾ تَضَعِفُوا ﴿فِي آيَاتِنَا﴾ طَلَبِ ﴿الْقَوْمِ﴾ الْكُفَّارِ لِنَقَاتِلَهُمْ ﴿إِنْ تَكُونُوا تَأْلَمُونَ﴾ تَجِدُونَ أَلَمَ الْجَرَاحِ ﴿فَالْتَهُمُ يَأْلَمُونَ﴾ كَمَا تَأْلَمُونَ أَيْ مِثْلَكُمْ وَلَا يَجِبُنَا عَنْ قِتَالِكُمْ ﴿وَتَرْجُونَ﴾ أَنْتُمْ ﴿مِنَ اللَّهِ﴾ مِنَ النَّصْرِ وَالثَّوَابِ عَلَيْهِ

قوله: ﴿كِتَابًا مَوْفُوتًا﴾ أَيْ فَرَضًا وَقْتًا. قَالَ مُجَاهِدٌ: مَوْقَتُهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ فَلَا بَدَّ مِنْ أَقَامَتِهَا فِي حَالَةِ الْخَوْفِ أَيْضًا عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوحِ، وَقِيلَ مَقْرُوضًا مَقْدَرًا فِي الْحَضَرِ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ، وَفِي السَّفَرِ رَكَعَتَيْنِ، فَلَا بَدَّ أَنْ تُؤَدَّى فِي كُلِّ وَقْتٍ حَسَبِمَا قَدَّرَ فِيهِ إِمَامُ أَبِي السَّعْدِ.

ومَوْفُوتًا صِفَةً لِكِتَابٍ يَعْنِي مَحْدُودًا بِأَوَاقَاتٍ فَهُوَ مِنْ وَقْتٍ مُخَفَّفًا كَمَضْرُوبٍ مِنْ ضَرْبٍ، وَلَمْ يَقُلْ مَوْفُوتَةً بِالتَّاءِ مِرَاعَاةً لِكِتَابٍ، فَإِنَّهُ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ أَمْ سَمِينٌ.

قوله: (لَمَّا بَعَثَ ﷺ النَّخْلَ) أَيْ لَمَّا أَمَرَهُمْ بِالْخُرُوجِ، وَلَوْ عَبَّرَ بِهِ لَكَانَ أَوْضَحَ، وَقَوْلُهُ: طَائِفَةً هِيَ جَمِيعٌ مِنْ حَضَرٍ أَحَدًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الْخَاصِّ، وَكَانُوا سِتْمَاةً وَثَلَاثِينَ، وَقَوْلُهُ: لَمَّا رَجَعُوا أَيْ أَبُو سَفْيَانَ وَأَصْحَابُهُ أَيْ وَنَزَلُوا بِمَلَلٍ وَهُوَ مَوْضِعٌ قَرِيبٌ مِنَ الْمَدِينَةِ، وَتَشَاوَرُوا فِي الْعُودِ إِلَى الْمَدِينَةِ لِيَسْتَأْضِلُوا الْمُسْلِمِينَ فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ فَتَدَايَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي مِنْ وَقْعَةِ أَحَدٍ لِيُخْرِجَ كُلِّي أَمَلٍ كَانَ مَعَهُ بِالْأَصْبَحِ، وَلَا يَخْرُجَ مَعَهُ غَيْرُهُمْ، فَخَرَجُوا حَتَّى بَلَغُوا إِلَى حِمْرَاءِ الْأَسَدِ، وَتَقَدَّمَ بَسَلًا هَلَا فِي آلِ عُمَرَ بْنِ أَبِي قُحَيْفَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولَ﴾ [آلِ عَمْرٍاءَ: ١٧٢] النَّخْلَ، وَعِبَارَةُ الْقُرْطُبِيِّ: نَزَلَتْ فِي خُرُوجِ أَحَدٍ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْخُرُوجِ فِي آثَارِ الْمُشْرِكِينَ، وَكَانَ بِالْمُسْلِمِينَ جَرَاحَاتٌ، وَكَانَ أَمْرُ أَنْ لَا يَخْرُجَ مَعَهُ إِلَّا مَنْ كَانَ فِي الْوَقْعَةِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي آلِ عُمَرَ بْنِ أَبِي قُحَيْفَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

قوله: ﴿وَلَا تَهِنُوا﴾ الْجَمْهُورُ عَلَى كَسْرِ الْهَاءِ، وَالْحَسَنُ عَلَى فَتْحِهَا مِنْ وَهْنٍ بِالْكَسْرِ فِي الْمَاضِي أَوْ مِنْ وَهْنٍ بِالْفَتْحِ، وَإِنَّمَا فَتَحَتِ الْعَيْنُ لِكُونِهَا حَلْقِيَّةً فَهُوَ نَحْوُ يَدْعُ. وَقَرَأَ عُبَيْدُ بْنُ عَمْرٍاءَ: تَهَالُوا مِنَ الْإِهَانَةِ مَبْنًى لِلْمَفْعُولِ، وَمَعْنَاهَا لَا تَتَعَاطَوْا مِنَ الْعَجِينِ، وَالْخُورُ مَا يَكُونُ سَبَبًا فِي إِهَانَتِكُمْ كَقَوْلِهِ: لَا أَرَيْنَاكَ هَهُنَا أَمْ سَمِينٌ.

قوله: ﴿فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ﴾ أَيْ قِتَالِ الْقَوْمِ، كَمَا أَشَارَ لَهُ بِقَوْلِهِ: لِنَقَاتِلَهُمْ. قَوْلُهُ: ﴿إِنْ تَكُونُوا﴾ تَعْلِيلٌ لِلنَّهْيِ وَتَشْجِيعٌ لَهُمْ أَيْ لَيْسَ مَا تَقَاسُونَهُ مِنَ الْأَلَامِ مُخْتَصَبًا بِكُمْ، بَلْ هُوَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ يَصْبِرُونَ عَلَى ذَلِكَ فَمَا بِالْكُمْ لَا تَصْبِرُونَ مَعَ أَنْكُمْ أَوْلَى بِهِ مِنْهُمْ حَيْثُ تَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مِنْ إِظْهَارِ دِينِكُمْ عَلَى سَائِرِ الْأَدْيَانِ، وَمِنْ الثَّوَابِ فِي الْآخِرَةِ مَا لَا يَخْطُرُ بِبَالِهِمْ إِمَامُ أَبِي السَّعْدِ.

وفي الْمُخْتَارِ: الْأَلَمُ الْوَجَعُ وَقَدْ أَلَمَ مِنْ بَابِ طَرَبٍ وَالتَّأَلَمُ الْوَجَعُ وَالْإِيلَامُ الْإِيْجَاعُ أَمْ سَمِينٌ.

قوله: (وَلَا يَجِبُنَا) الصَّوَابُ يَجِبُنُونَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَذْفُ النُّونِ تَخْفِيفًا أَمْ سَمِينًا.

قوله: (وَالثَّوَابُ عَلَيْهِ) أَيْ لِإِيْمَانِكُمْ بِالْبَعْثِ وَالْحَشْرِ وَالْجَزَاءِ بِخِلَافِهِمْ أَمْ سَمِينٌ.

﴿ مَا لَا يَرْجُونَ ﴾ هم فأنتم تزيدون عليهم بذلك فينبغي أن تكونوا أرغب منهم فيه ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا ﴾ بكل شيء ﴿ حَكِيمًا ﴾ في صنعه وسرق طعمة بن أبيرق درعاً وخبأها عند يهودي فوجدت عنده فرماه طعمة بها وحلف أنه ما سرقها فسأل قومه النبي ﷺ أنه يجادل عنه ويبرئه فنزل ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ ﴾ القرآن ﴿ بِالْحَقِّ ﴾ متعلق بأنزل ﴿ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ ﴾ أعلمك ﴿ اللَّهُ ﴾ فيه ﴿ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ ﴾ كطعمة ﴿ خَصِيمًا ﴾ مخاصماً عنهم ﴿ وَاسْتَغْفِرِ اللَّهُ ﴾ مما هممت به

قوله: (وسرق طعمة) بثلاث الطاء والكسر أشهر. وقوله (ابن أبيرق) بهمزة مضمومة فباء موحدة مفتوحة فتحية ساكنة فراء مكسورة ففاف كذا في المعنى اهـ قاري.

فهو مصغر أبرق فهو ممنوع من الصرف، وطعمة هذا من الأنصار من بني ظفر سرق الدرع من دار جاره قتادة وكان في جراب فيه دقيق أو نخالة وفيه خرق، فصار الدقيق يتناثر منه فاتهم طعمة بها فحلف أنه ما أخذها وما له بها علم كاذباً، وكان أودعها عند يهودي يقال له زيد بن السمين، فقال أصحاب الدرع: نتبع أثر الدقيق فتبعوه حتى وصلوا إلى دار اليهودي فاخبر أنه ودعها عنده طعمة وشهد به قومه، فقال بنو ظفر وقوم طعمة: نذهب إلى رسول الله نشهد أن اليهودي السارق لثلا نفتضح، بل عزموا على الحلف فذهبوا وشهدوا زوراً ولم يظهر له ﷺ قاذح فيهم، فهمم بقطع اليهودي، فأعلمه الله الحال بالوحي، فهمم أن يقضي على طعمة فهرب إلى مكة وارتد، ونقب حائطاً ليسرق متاع أهله فوقع عليه فقتله فمات مرتداً اهـ من الخطيب.

قوله: (وخبأها) أي الدرع، لأن درع الحديد مؤنثة، وأما درع المرأة فمذكورة أي قميصها، وخبأ من باب قطع كما في المصباح، وقوله: عند يهودي أي دفعها له وديعة كما في الكازروني اهـ شيخنا.

قوله: (فوجدت عنده) أي بعد أن فتش عليها عند طعمة وحلف ما أخذها اهـ شيخنا.

قوله: ﴿ أَنْ يَجَادَلَ عَنْهُ ﴾ أي عن طعمة.

قوله: ﴿ بِالْحَقِّ ﴾ في محل نصب على الحال المؤكدة فيتعلق بمحذوف، وصاحب الحال هو الكتاب أي انزلناه ملتبساً بالحق، ولتحكم متعلق بأنزلنا، وأراك متعد لاثنين أحدهما العائد المحذوف، والآخر كاف الخطاب أي بما أراكه الله، والإراءة هنا يجوز أن تكون من الرأي، كقولك رأيت الشافعي، أو من المعرفة، وعلى كلا التقديرين فالفعل قبل النقل بالهمزة متعد لواحد وبعده متعد لاثنين كما عرفت اهـ سمين.

قوله: ﴿ بِالْحَقِّ ﴾ أي الأمر والنهي والفصل بين الناس أو بالصدق اهـ شيخنا.

قوله: ﴿ وَلَا تَكُنْ ﴾ معطوف على أمر ينسحب إليه النظم الكريم، كأنه قيل فاحكم به ولا تكن

الخ.

قوله: ﴿ لِلْخَائِنِينَ ﴾ أي لأجلهم ﴿ خَصِيمًا ﴾ أي مخاصماً للبريء أي لا تخاصم اليهودي لأجل

الخائنين اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿ لِلْخَائِنِينَ ﴾ اللام للتعليل ومفعول خصيماً محذوف أي مخاصماً للبريء من السرقة وهو

﴿إِنَّ اللَّهَ كَاذِبٌ عَفْوٌ نَجَسٌ﴾ ﴿وَلَا تُجِدُ عَلَى الْوَيْتِ خَتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ﴾ يخونونها بالمعاصي لأن وبال خيانتهم عليهم ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَانًا﴾ كثير الخيانة ﴿أَيْسًا﴾ أي يعاقبه ﴿يَسْتَحْفُونَ﴾ أي طعمة وقومه حياء ﴿مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَحْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ﴾ يعلمه ﴿إِذْ يُبَيِّنُونَ﴾ يضمرون ﴿مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ﴾ من عزيمتهم على الحلف على نفى السرقة ورمي اليهودي بها ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ حَرِيفًا﴾ علماء ﴿هَاتَيْنِ﴾ يا هؤلاء خطاب لقوم طعنة ﴿بِحَدِّكُمُ﴾

اليهودي أشار إلى هذا البيضاوي، ويشير له قول الشارح مخصصاً عنهم اهـ.

وفي السمين للختانين متعلق بخصيماً واللام للتعليل على بابها، وقيل: هي بمعنى عن وليس بشيء لصحة المعنى بدون ذلك ومفعول خصيماً محذوف تقديره خصيماً البريء اهـ.

قوله: (مما هممت به) أي من القضاء على اليهودي بقطع يده تعويلاً على شهادتهم فإن هذا ذنب صورة، أو هو من باب أن للسيد أن يخاطب عبده بما اهـ شيخنا.

قوله: ﴿عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ﴾ المراد بالموصول إما طعمة وأمثاله، وإما هو ومن عاونه وشهد ببراءته من قومه، فإنهم شركاء له في الإثم والخيانة اهـ أبو السعود. قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ﴾ الخ أي وتعليق عدم المحبة الذي هو كناية عن البغض والسخط بالمبالغ في الخيانة والإثم ليس لتخصيصه به، حتى يفيد أنه يحب من عنده أصل الخيانة، بل لبيان إفراط طعمة وقومه فيهما اهـ أبو السعود.

قوله: (أي يعاقبه) تفسير لعدم المحبة، وذلك لأن هذا طلب لإبطال رسالة الرسول وإرادة إظهار كذبه وهذا كفر اهـ كرخي.

قوله: ﴿يَسْتَحْفُونَ مِنَ النَّاسِ﴾ أي يطلبون الخفاء، وضمير الفاعل فيه عائد على الذين يختانون على الأظهر، كما قرره، والجملة من من على أنها موصولة. وقال أبو البقاء: هي مستأنفة لا موضع لها والأول أظهر اهـ كرخي.

وفي السمين: وجملة يستحفون فيها وجهان، أظهرهما: أنها مستأنفة لمجرد الإخبار بأنهم يطلبون البستر من الله تعالى بجهلهم. والثاني: أنها في محل نصب صفة لمن في قوله: ﴿لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَانًا﴾، وجمع الضمير اعتباراً بمعناها أن جعلت من نكرة موصوفة أو في محل نصب على الحال من أن جعلت موصولة، وجمع الضمير باعتبار معناها أيضاً اهـ.

قوله: (حياء) أي وخوفاً من ضررهم اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿وَهُوَ مَعَهُمْ﴾ جملة جالية إيماناً من الله تعالى، أو من المستخفين، وإذ منصوب بالهامل في الظرف لواقع خبراً وهو معهم اهـ سمين.

قوله: (بعلمه) يشير به إلى أنه لا طريق لهم للاستخفاء منه سوى ترك ما يستقبحه. إذا الاستخفاء من الله محال لاستواء الخفاء والجهر عنده سبحانه، فيكون مجازاً عن الحياء اهـ كرخي.

قوله: (يضمرون) هذا المعنى هو المراد من التبيين هنا، وإن كان التبيين في الأجل معناه لتبديل الأمر ليلاً. قوله: (علماء) تمييز. قوله: ﴿هَآ أَنتُمْ﴾ ها للتنبيه أي تنبيه المخاطبين على خطئهم في

خاصمتهم ﴿عَنْهُمْ﴾ أي عن طعمة وذويه وقرىء عنه ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَدِّدِ اللَّهُ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ إذا عذبهم ﴿أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ يتولى أمرهم ويذب عنهم أي لا أحد يفعل ذلك ﴿وَمَنْ يَمَلِّ سَوْءًا﴾ ذنباً يسوء به غيره كرمي طعمة اليهودي ﴿أَوْ يَظْلِمُ نَفْسَهُ﴾ بعمل ذنب قاصر عليه ﴿ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ﴾ منه أي يتب ﴿يَجِدِ اللَّهُ عَفْوَراً﴾ له ﴿رَجِيماً﴾ به ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا﴾ ذنباً ﴿فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ﴾ لأن وبالها عليها ولا يضر غيره ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيماً حَكِيماً﴾ في صنعه ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً﴾ ذنباً صغيراً ﴿أَوْ إِثْمًا﴾ ذنباً كبيراً ﴿ثُمَّ يَرَوْهُ بَرِيئًا﴾ منه ﴿فَقَدْ أَحْصَلَ

المجادلة عن السارق، وأنتم مبتدأ وهؤلاء الهاء فيه للتنبيه أيضاً، وأولاء اسم إشارة مبني على الكسر منادى في محل نصب، ولذا قدر الشارح أداة النداء معه، وجملة ﴿جادلتم عنهم﴾ خبر المبتدأ، وجملة النداء اعتراضية بين المبتدأ والخبر، هذا ما جرى عليه الشارح في الإعراب، وبعضهم أعرب هؤلاء خبراً أول، وعليه فلا يكون منادى، وجملة جادلتم خبراً ثانياً وكل صحيح، تأمل. قوله: (خطاب لقوم طعمة) أي بطريق الالتفات للأيذان، بأن تعديد جانياتهم يوجب مشافهتهم بالتوبيخ والتقريع اهـ أبو السعود.

قوله: (وقرىء) أي شاذاً لأبي بن كعب اهـ شيخنا.

قوله: (ويذب عنهم) بابه رد. قوله: (أي لا أحد) أشار به إلى أن الاستفهام إنكاري بمعنى النفي في الموضوعين فقوله ذلك أي الجدل والوكالة عنهم اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وَمَنْ يَمَلِّ سَوْءًا﴾ حث طعمة على التوبة ومع ذلك لم يتب قوله: (يسوء به غيره) دل على ما قدره وقوع أو يظلم نفسه في مقابله، وهو تابع في ذلك للكشاف وهو أظهر ما قيل في الآية اهـ كرخي.

قوله: (اليهودي) مفعول المصدر. قوله: (قاصر عليه) كاليمين الكاذبة. قوله: (أي يتب) أي يصدق التوبة فليس المراد مجرد اللسان اهـ شيخنا.

وقيد بالتوبة لأنه لا ينفع الاستغفار مع الإصرار وهذه الآية دلت على أن التوبة مقبولة من جميع الذنوب سواء كانت كفراً أو قتلاً أو غصباً للأموال، لأن السوء وظلم النفس يعم الكل اهـ كرخي.

قوله: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا﴾ إجمال بعد تفصيل. قوله: ﴿إِثْمًا﴾ (ذنباً) أي متعلقاً بنفسه أو بغيره. قوله: ﴿ثُمَّ يَرْمِ بِهِ﴾ أي الخطيئة والإثم وتوحيد الضمير مع تعدد المرجع لمكان أو تذكيره لتغليب الإثم على الخطيئة، كأنه قيل: ثم يرم بأحدهما. أبو السعود، وفي السمين: قوله: ﴿ثُمَّ يَرْمِ بِهِ﴾. في هذه الهاء أقوال، أحدها: أنها تعود على إثماً والمتعاطفان بأو يجوز أن يعود الضمير على المعطوف كهذه الآية، وعلى المعطوف عليه كقوله ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُوا إِلَيْهَا﴾. [الجمعة: ١١]. الثاني: أنها تعود على الكسب المدلول عليه بالفعل نحو: ﴿اعْدَلُوا هُوَ أَقْرَبُ﴾. أي: العدل. الثالث: أنها تعود على أحد المذكورين الدال عليه العطف بأوقاته في قوة، ثم يرم بأحد المذكورين. الرابع: أن الكلام حذفاً، والأصل من يكسب خطيئة ثم يرم بها، وهذا كما قيل في قوله: ﴿الَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ

تَحْمِلُ ﴿يَتَنَبَّأُ﴾ بِرَمِيهِ ﴿وَلَا تَأْمُرُنَا﴾ ﴿بِئْسَ بِكْسِهِ﴾ ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ﴾ يَا مُحَمَّدُ ﴿وَرَحْمَتُهُ﴾
 بِالْعَصْمَةِ ﴿لَهَمَّتْ﴾ أَضْمَرْتُ ﴿طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ﴾ مِنْ قَوْمِ طَعْمَةٍ ﴿أَنْتَ يَضْلُوكُ﴾ عَنِ الْقَضَاءِ بِالْحَقِّ
 بِتَلْبِيهِمْ عَلَيْكَ ﴿وَمَا يَضْلُوكُ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ زَائِدَةٌ ﴿شَوْءٌ﴾ لِأَنْ وَهَالَ إِضْلَالَهُمْ
 عَلَيْهِمْ ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ الْقُرْآنَ ﴿وَالْحِكْمَةَ﴾ مَا فِيهِ مِنَ الْأَحْكَامِ ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ
 تَعْلَمُ﴾ مِنَ الْأَحْكَامِ وَالْغَيْبِ ﴿وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ﴾ بِذَلِكَ وَغَيْرِهِ ﴿عَظِيمًا﴾ ﴿لَا تَحْزَنْ فِي

والفضة ولا ينفقونها﴾ [التوبة: ٣٤] أي يكتزون الذهب ولا ينفقونه اهـ.

قوله: ﴿بِرِثًا﴾ مفعول به أي شخصاً بريئاً منه كاليهودي في واقعة طعمة اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿بِهَتَانًا وَإِنَّمَا مِيقَاتُهَا﴾ أي فله عقوبتان بخلاف ما سبق من قوله: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا﴾ الخ
 اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ﴾ في جواب لولا وجهان، أظهرهما: أنه مذكور وهو قوله ﴿لَهَمَّتْ﴾
 والثاني: أنه محذوف أي لأهملوك ثم استأنف جملة، فقال: لهمت أي لقد هممت واستشكل كون قوله
 لهمت جواباً، لأن اللفظ يقتضي انتفاء همهم بذلك، لأن لولا تقتضي انتفاء جوابها لوجود شرطها،
 والغرض أن الواقع كونهم هموا على ما يروى في القصة، والذي جعله المذكور أجاب عن ذلك بأحد
 وجهين: إما بتخصيص الهم أي لهمت همأ يؤثر عندك، وإما بتخصيص الإضلال أي يضلوك عن دينك
 وشريعتك، وكلا هذين الهمين لم يقع وأن يضلوك على حذف الباء، أي بأن يضلوك ففي محلها
 الخلاف المشهور اهـ سمين.

وفي الحقيقة المنفي إنما هو أثر همهم أي الذي هموا به وهو الضلال، والمعنى انتفى ضلالك
 الذي هموا به لوجود فضل الله عليك بالعصمة والحفظ. قوله: ﴿بالعصمة﴾ أي من الذنوب صفاتها
 وكبارها. وعبرة أبي السعود: ورحمته بإعلامك بما هم عليه بالوحي وتبهيك على الحق، وقيل:
 بالنبوة والعصمة اهـ.

قوله: ﴿طائفة منهم﴾ أي من الناس مطلقاً وقول الشارح، من قوم طعمة بيان للطائفة، فاطائفة
 جميع قوم طعمة وهم بعض الناس اهـ.

وعبرة أبي السعود: لهمت طائفة منهم أي من بني ظفر، وهم الذابون عن طعمة، وقد جوز أن
 يكون المراد بالطائفة كلهم يكون الضمير راجعاً إلى الناس اهـ.

قوله: ﴿أَنْ يَضْلُوكُ﴾ أي بأن يضلوك أي بإضلالك. قوله: ﴿زائدة﴾ في المفعول المطلق أي شيئاً
 من الضرر لا قليلاً ولا كثيراً اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ﴾ في معنى العلة لما قبله. قوله: ﴿مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ﴾ إنما جازمت تكن ولا
 تسلط لها على الفعل بعده فهو مضارع مرفوع وفيه ضمير مستتر يعود على الرسول هو فاعله. والجملة
 في محل نصب خبر تكن واسمها ضمير مستكن فيها. قوله: ﴿وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ أي لأنه لا
 فضل أعظم من النبوة العامة والرسالة التامة. قوله: ﴿(أي الناس) أشار به إلى أن الآية عامة في حق جميع

كثيرين نجوهم ﴿أي الناس أي ما يتناجون فيه ويتحدثون﴾ ﴿إلا﴾ نجوى ﴿من أمر بصدقة أو معروف﴾ عمل بر ﴿أو أصلاحي بيتك الناس ومن يفعل ذلك﴾ المذكور ﴿آتيغاة﴾ طلب ﴿مرضات

الناس كما اختاره البغوي والكواشي كالواحدي، وقيل عائد إلى قوم طعمة المتقدمين في الذكر اهـ كرخي.

قوله: (ما يتناجون فيه) أي وبه وقوله: ويتحدثون تفسير، والمعنى لا خير في كثير من كلامهم. قوله: ﴿إلا﴾ (نجوى من أمر الخ) قدره ليفيد أن الاستثناء متصل على أن النجوى مصدر، وفي الكلام حذف مضاف كما اختاره القاضي كالكشفاف، وقيل: الاستثناء منقطع لأن من للأشخاص وليست من جنس التناجي فيكون بمعنى لكن من أمر بصدقة ففي نجواه الخير اهـ كرخي.

وفي السمين: قوله: ﴿إلا من أمر﴾ في هذا الاستثناء قولان، أحدهما: أنه متصل. والثاني: أنه منقطع، وهما مبنيان على أن النجوى يجوز أن يراد بها المصدر كالدعوى، فتكون بمعنى التناجي أي التحدث، أو يراد بها القوم المتناجون إطلاقاً للمصدر على الواقع منه مجازاً، فعلى الأول أن يكون منقطعاً لأن من أمر ليس مناجاة فكأنه قيل: لكن من أمر بصدقة ففي نجواه الخير، وإن جعلنا النجوى بمعنى المتناجين كان متصلاً. وقد عرفت مما تقدم أن المنقطع منصوب أبداً في لغة الحجاز، وأن بني تميم يجرونه مجرى المتصل بشرط صحة توجه العامل إليه، وأن الكلام إذا كان نفعياً أو شبهه جاز في المستثنى الإتيان بدلاً وهو المختار والنصب على أصل الاستثناء، فقوله ﴿إلا من أمر﴾ إما منصوب على استثناء المنقطع إن جعلته منقطعاً في لغة الحجاز وعلى أصل الاستثناء. إن جعلته متصلاً، وإما مجرور على البدل من كثير أو من نجواهم أو صفة لأحدهما فتخلص أن فيه ثلاثة أوجه: النصب على الانقطاع في لغة الحجاز، أو على أصل الاستثناء، والجر على البدل من كثير أو من نجواهم، أو على الصفة لأحدهما ومن نجواهم متعلق بمحذوف لأنه صفة لكثير، فهو في محل جر، والنجوى في الأصل مصدر كما تقدم، وقد تطلق على الأشخاص مجازاً قال تعالى: ﴿وإذ هم نجوى﴾ [الإسراء: ٤٧] ومعناها المسارة ولا تكون إلا بين اثنين فأكثر. وقال الزجاج: النجوى ما تفرّد بهن الاثنان فأكثر سرّاً كان أو ظاهراً، وقيل: النجوى جمع نجى نقله الكرمانى اهـ.

قوله: ﴿بصدقة﴾ أي واجبة أو مندوبة. قوله: ﴿أو معروف﴾ هو كل ما يستحسنه الشرع ولا ينكره العقل، فينتظم فيه أصناف الجميل وفنون أعمال البر كالكلمة الطيبة، وإغاثة الملهوف، وكالقرض وإعانة المحتاج فهو أعم من الصدقة، ويكون قوله: ﴿أو إصلاح﴾ عطف خاص على عام كما قاله أبو حيان، وفيه أنه لا يكون بأو اهـ شيخنا.

ولعل تخصيص هذه الثلاثة بالذكر أن عمل الخير المتعدي للناس إما إيصال منفعة أو دفع مضرة المنفعة إما جسمانية وإليه الإشارة بقوله: ﴿إلا من أمر بصدقة﴾. وإما روحانية وإليه الإشارة بالأمر بالمعروف ودفع الضرر أشير إليه بقوله: ﴿أو إصلاح بين الناس﴾ اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿أو إصلاح بين الناس﴾ أي عند وقوع المشاحنة والمعاداة بينهم. قوله: ﴿ومن يفعل ذلك﴾ الإشارة إما للأمر بأحد المذكورات، وإما لأحدها تفسيران، وكلام الشارح محتمل للوجهين إذ المذكور يحتمل أن يراد به الأمر بالأمر المذكورة وأن يراد به نفسها اهـ شيخنا.

أَقُولُ: لا غير من أمور الدنيا ﴿فَسَوْفَ تُوَلَّدُونَ﴾ بالنون والياء أي الله ﴿أَجْرًا عَظِيمًا﴾ ﴿وَمَنْ يَشَاقِقِ﴾ يخالف ﴿الرَّسُولَ﴾ فيما جاء به ﴿مِنْ بَيِّنَاتٍ لِّهَ الْهُدَى﴾ ظهر له الحق بالمعجزات ﴿وَيُفَيْعُ﴾ طريقاً ﴿عَبْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ أي طريقهم الذي هم عليه من الدين بأن يكفر ﴿قَوْلُهُ مَا قَوْلُ﴾ نجعله والياً لما تولاه من الضلال بأن نخلي بينه وبينه في الدنيا ﴿وَنُضْلِهِ﴾ ندخله في الآخرة ﴿جَهَنَّمَ﴾ فيحترق فيها ﴿وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ مرجعاً هي ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَفْضُرُ أَنْ يَشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرَ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ عن الحق ﴿إِنْ﴾ ما ﴿يَدْعُونَ﴾ يعبد

وفي الكرخي: فإن قيل: كيف قال ﴿إِلَّا مِنْ أَمْرٍ﴾ الخ ثم قال: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ﴾ وكان الأصل ومن يأمر بذلك؟ أجب: بأنه ذكر الأمر بالخير ليدل به على فاعله لأن من أمر بالخير إذا دخل في زمرة الخيرين كان الفاعل للخير أخرى أن يدخل في زمرةهم. ثم قال: ومن يفعل ذلك فذكر فاعل الخير ووعده بإتداء الأجر العظيم إذا فعله ابتغاء مرضاة الله ويجوز أن يراد ومن يأمر بذلك، فعبر عن الأمور بالفعل لأن الأمر بالفعل أيضاً فعل من الأفعال اهـ.

قوله: (لا غير من أمور الدنيا) أي لأن الأعمال بالنيات، وأن من فعل خيراً رياء أو سمعة لم يستحق به من الله أجراً. قال الإمام النووي في شرح مسلم العمومات الواردة في فضل الجهاد: إنما هي لمن أراد الله تعالى مخلصاً وكلما الثناء على العلماء والمفتين في وجوه الخيرات كلها محمولة على من فعل ذلك مخلصاً اهـ كرخي.

قوله: (بالنون والياء) أي قرأ أبو عمرو وحزمه بمثناء تحتية مناسبة للمعنى في قوله: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ﴾ ابتغاء مرضاة الله، والهاقون بنون العظمة على شيل الالتفات مناسبة لقوله الآتي: ﴿تُولَهُ﴾ ونضله اهـ كرخي.

قوله: ﴿وَمَنْ يَشَاقِقِ الرَّسُولَ﴾ كطعمة حيث ارتد لما حكم عليه الرسول بالقطع هرب إلى مكة والعبرة بعموم اللفظ اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وَيُفَيْعُ﴾ عطف لازم، قوله: (أي طريقهم) أي من اعتقاد وعمل. قوله: ﴿تُولَهُ مَا تُولَى﴾ قرأ أبو عمرو وشعبة وحزمة نوله ونضله يسكون الهاء واختل كسرة الهاء تالون، ولهشام وجهان: الاختلاس كقالون والإشباع كباقي القراء اهـ خطيب.

قوله: (نجعله والياً) أي متولياً أي مباشراً لما هو فيه من الضلال اهـ شهاب.

قوله: (لما تولاه) أي اختاره. قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَفْضُرُ أَنْ يَشْرَكَ بِهِ﴾ أي إذا مات على الشرك لقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنفال: ٣٨] الآية اهـ كرخي.

قوله: ﴿بَعِيدًا﴾ (عن الحق) أي فإن الشرك أعظم أنواع الضلالة وأبعدها عن الصواب والاستقامة كما أنه افتراء وإثم عظيم، ولذلك جعل الجزاء في هذه الشرطية، فقد ضل الخ وفيما سبق فقد افترى إثمًا عظيمًا حسبما يقتضيه سياق النظم الكريم اهـ أبو السعود.

وفي السمين: وختمت الآية المتقدمة بقوله: ﴿فَقَدْ افْتَرَى﴾ وهذه بقوله: ﴿فَقَدْ ضَلَّ﴾ لأن

المشركون ﴿مِنْ دُونِهِ﴾ أي الله أي غيره ﴿إِلَّا إِنَّمَا﴾ أصناماً مؤنثة كالكالات والعزى ومناة ﴿وَلِإِنْ﴾ ما ﴿يَدْعُونَ﴾ يعبدون بعبادتها ﴿إِلَّا لَشَيْطَانٍ مُّزِيدٍ﴾ خارجاً عن الطاعة لطاعتهم له فيها وهو إبليس ﴿لَعَنَهُ اللَّهُ﴾ أبعدته عن رحمته ﴿وَقَالَ﴾ أي الشيطان ﴿لَا تَخْذَنْ﴾ لأجعلن لي ﴿مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا﴾ حظاً ﴿مَّفْرُوضًا﴾ مقطوعاً أدعوهم إلى طاعتي ﴿وَلَا ضِلَّيْتُهُمْ﴾ عن الحق

الأولى في شأن أهل الكتاب وهم عندهم علم بصحة نبوته وأن شريعته ناسخة لجميع الشرائع، ومع ذلك فقد كابروا في ذلك وافتروا على الله وهذه في شأن قوم مشركين ليس لهم كتاب ولا عندهم، فناسب وصفهم بالضلال، وأيضاً فقد تقدم هنا ذكر الهدى وهو ضد الضلال اهـ.

قوله: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ﴾ الخ هذه الجملة مع ما عطف عليها بمنزلة التعليل لما قبلها. قوله: (أصناماً مؤنثة) أي لتأنيث أسمائها. قوله: (الكالات) مأخوذ من إله، والعزى من العزيز، ومناة من المنان اهـ شيخنا.

وعن الحسن: أنه لم يكن من العرب حي إلا كان لهم صنم يعبدونه ويسمونه أنثى بني فلان. قيل: لأنهم كانوا يقولون في أصنامهم هن بنات الله، وقيل لأنهم كانوا يلبسونها أنواع الحلبي ويزينونها على هيئات النساء اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿وإن يدعون إلا شيطانا﴾ أي لأنه هو الذي أمرهم بعبادتها وأغراهم عليها، فكانت طاعتهم له عبادة والمريد والمارد هو الذي بلغ الغاية في الشر والفساد. يقال: مرد من بابي نصر وظرف إذا عتا وتجبر فهو مارد ومريد اهـ من المختار والقاموس.

قوله: ﴿يعبدون﴾ أي يطيعون وقوله: بعبادتها أي بسبب الأمر بعبادتها، أو الباء بمعنى في كما يؤخذ من صنيعة اهـ.

قوله: ﴿لعنة الله﴾ فيه وجهان، أظهرهما: أن الجملة صفة لشيطانا، فهي في محب نصب. والثاني: أنها مستأنفة إما إخبار بذلك، وإما دعاء عليه، وقوله: ﴿وقال لأتخذن﴾ فيه ثلاثة أوجه الصفة أيضاً، والحال على إضمار قد أي وقد قال واستئناف ولأتخذن جواب قسم محذوف، ومن عبادك يجوز أن يتعلق بالفعل قبله أو بمحذوف على أنه حال من نصيباً لأنه في الأصل صفة نكرة قدم عليها، وقوله: ﴿ولأضلنهم﴾ الخ متعلقات هذه الأفعال الثلاثة محذوفة للدلالة عليها. أي ولأضلنهم عن الهدى، ولأمنينهم بالباطل، ولآمرنهم بالضلال. كذا قدره أبو البقاء والأحسن أن يقدر المحذوف من جنس الملفوظ به أي ولآمرنهم بالبتك ولآمرنهم بالتغيير اهـ سمين.

قوله: (حظاً) أي فريقاً وطائفة وقوله: مقطوعاً أي معلوماً متميزاً وهم الذين يتبعون خطواته يقبلون وسائسه اهـ خازن.

قوله: ﴿وقال﴾ صفة ثانية، وهذه الجمل الخمسة المحكية عن العين مما نطق به لسانه مقالاً أو حالاً، وما فيها من اللامات الخمس للقسم اهـ أبو السعود.

قوله: (أدعوهم إلى طاعتي) أي فهم أولياؤه، وهم تسعمائة وتسعة وتسعون من كل ألف، فيدخل

بالسوسة ﴿وَلَا مِيتَهُمْ﴾ ألقى في قلوبهم طول الحياة وأن لا بعث ولا حساب ﴿وَلَا مَرْتَهُمْ﴾ يقطن ﴿مَآذَاتُ الْأُمُوتِ﴾ وقد فعل ذلك بالبحائر ﴿وَلَا مَرْتَهُمْ فَيُغْفِرُكَ خَلْقَ اللَّهِ﴾ دينه بالكفر وإحلال ما حرم الله وتحريم ما أحل ﴿وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا يَتَوَلَّاهُ وَيُطِيعُهُ﴾ دُونِ اللَّهِ أي غيره ﴿فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُهِينًا﴾ بيناً لمضيره إلى النار المؤبدة عليه ﴿يَعِدُّهُمْ﴾ طول العمر ﴿وَيُؤَمِّتُهُمْ﴾ نيل الآمال في الدنيا وأن لا بعث ولا جزاء ﴿وَمَا يَعِدُهُمْ

الجنة من كل ألف واحد لقوله: ﴿مَا أَنْتُمْ فِيمَنْ سِوَاكُمْ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوَرِ الْأَسْوَدِ﴾ من الخطيب.

وعبارة القرطبي: وقال: ﴿لَا تَخْلُدُنْ مِنْ عِبَادِهِ نَصِيْبًا مَفْرُوضًا﴾ بمعنى: لا تمتثل لهم في الغوايات، وأضلنهم بالضلال، وهم الكفرة والعصاة. وفي الخبر: من كل ألف واحد لله، والباقي للشيطان.

قلت: وهذا صحيح معنى، ويعضده قوله تعالى لآدم يوم القيامة: أخرج من ذريتك بعث النار، فيقول ياروب: وما بعث النار فيقول الله تعالى أخرج من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين، فعند ذلك تشيب الأطفال من شدة الهول. أخرجه مسلم فنصيب الشيطان هو بعث النار.

قوله: ﴿وَلَا ضَلَمْنَهُمْ﴾ مفعوله محذوف كما قدره، كذا ﴿وَلَا مَنِيتَهُمْ﴾ وكذا ﴿وَلَا مَرْتَهُمْ﴾ أي بالتبنيك وحذف لدلالة ما بعده عليه وكذا وَلَا مَرْتَهُمْ أي بالتغيير اهـ كرخي:

قوله: ﴿وَلَا مَرْتَهُمْ﴾ أي بالبتك أي شق الأذن كما يؤخذ من قوله فليبتكن. والبتك: القطع وبابه ضرب، وبتك أذن الأنعام شقها شدد للكثرة اهـ شيخنا:

قوله: (وقد فعل ذلك بالبحائر) جمع بحيرة وهي أن تلد الناقة أربعة بطون، وتأتي في الخامس بأنثى فكانوا يتركونها فلا يحملون عليها ولا يأخذون نتاجها، ويجعلون لبنها للطواغيت، ويشقون آذانها علامة على ذلك. قال تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ﴾ [المائدة: ١٠٣] الخ اهـ شيخنا:

وفي المصباح: وبحرت أذن الناقة بحراً من باب نفع شققتها والبحيرة اسم مفعول وهي المشقوقة الأذن اهـ.

قوله: ﴿وَلَا مَرْتَهُمْ﴾ أي بالتغيير اهـ.

قوله: ﴿وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا﴾ أي يباشر ما يدعو إليه اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿خُسْرَانًا مُهِينًا﴾ أي بتضييع رأس ماله النصري، وذلك لأن طاعة الله تفيد العقيد المتافع الدائمة الخالصة عن شوائب الضرر، وطاعة الشيطان تفيد المتافع القليلة المنقطعة الخشوبة بالغموم والأحزان، ويعقبها العذاب الأليم، وهذا هو الخسران المطلق كما أشار إليه الشيخ المصنف اهـ كرخي:

قوله: ﴿يَعِدُّهُمْ وَيَمِيتُهُمْ﴾ أشار الشارح إلى أن مفعوليهم محذوفان، والمضمران لمن والجمع باعتبار معناها، كما أن الأفراد في يتخذ وخسر باعتبار لفظها اهـ كرخي.

الشَّيْطَانُ ﴿بِذَلِكَ﴾ ﴿إِلَّا غُرُوبًا﴾ ﴿بَاطِلًا﴾ ﴿أُولَئِكَ مَا وَلَّهُمْ جَهَنَّمُ وَلَا يُجَدُّونَ عَنْهَا بِحَيْصٍ﴾ ﴿مَعْدَلًا﴾ ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا﴾ ﴿أَيُّ وَعْدِهِمُ اللَّهُ ذَلِكَ وَعْدًا وَحَقًّا﴾ ﴿وَمَنْ﴾ ﴿أَيُّ لَا أَحَدٍ﴾ ﴿أَصَدَّقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ ﴿أَيُّ قَوْلًا﴾. ونزل لما افتخر المسلمون وأهل الكتاب ﴿لَيْسَ﴾ الأمر منوطاً ﴿بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ

قوله: ﴿وَيَمْنِيهِمْ﴾ عطف خاص للاهتمام اهـ.

قوله: ﴿إِلَّا غُرُوبًا﴾ وهو إظهار النفع فيما فيه الضرر، وهذا الوعد إما بالخواطر الفاسدة أو بالسنة أوليائه وعدم التعرض تمنية لأنها باب من الوعد اهـ أبو السعود.

قوله: (باطلاً) أشار به إلى أن الغرور هو إيهام النفع فيما فيه الضرر، وفعل من أوزان المبالغة، فمعناه أنه كثير الغرور، وغروراً يحتمل أن يكون مفعولاً ثانياً، وأن يكون مفعولاً من أجله، وأن يكون نعت مصدر محذوف أي وعد وعداً ذا غرور، وأن يكون مصدرأ على غير المصدر، لأن قوله يعدهم في قوة يغرمهم بوعده اهـ كرخي.

قوله: ﴿أُولَئِكَ﴾ إشارة لأولياء الشيطان بمراعاة معنى من، وهو مبتدأ أول، ومأواهم مبتدأ ثان، وجهنم خبر الثاني والجملة خبر الأول اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿مَحِيصًا﴾ في المختار خاص عنه عدل وحاد بابه باع وحيوصاً ومحاصاً ومحيصاً وحيصاناً بفتح الياء، يقال: ما عنه محيص أي محيد ومهرب اهـ.

قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ بيان لوعده الله للمؤمنين عقب بيان وعد الشيطان للكافرين اهـ شيخنا.

قوله: (أي وعدهم الله ذلك وحقه حقاً) أشار إلى أن وعد الله منصوب على المصدر المؤكد، لأن المضمون الجملة الاسمية التي قبله وعد وحقاً منصوب بفعل محذوف ويصح نصبه على الحال اهـ كرخي.

قوله: ﴿قِيلًا﴾ أي قولاً نبه به على أن القيل مصدر كالقول والقال، وقال ابن السكيت: القال والقيل اسمان لا مصدران ونصبه على التمييز اهـ كرخي.

قوله: (ونزل لما افتخر المسلمون الخ) أي فقال أهل الكتاب أي بعضهم: كتابنا قبل كتابكم، ونبينا قبل نبيكم، فنحن أولى بالله بثوابه منكم، أي فنحن أفضل. وقال المسلمون: نبينا خاتم النبيين، وكتابنا يقضي على سائر الكتب، ونحن أمانا بكتابكم وأنتم لم تؤمنوا بكتابنا، فنحن أولى بالله منكم اهـ شيخنا.

قوله: (وأهل الكتاب) أي اليهود والنصارى.

قوله: ﴿لَيْسَ﴾ (الأمر) المراد بالأمر الثواب الذي وعد الله به أي ليس ما وعد الله به من الثواب منوطاً أي مرتبطاً بأمانيك، ومتربطاً عليها، ولا بأمانى أهل الكتاب، بل هو منوط ومرتبط بالإيمان والعمل الصالح. وفي السمين: قوله: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ﴾ في ليس ضمير هو اسمها وفيه خلاف، ف قيل:

الْكُفْرَ ﴿بَلْ يَلْعَلُ الضَّالِحُ﴾ **﴿مَنْ يَمَلِكُ سَوْءَ عَمَلِهِ﴾** إما في الآخرة أو في الدنيا بالبلاء والمحن كما ورد في الحديث **﴿وَلَا يَجِدُ أَوْلِيَّ دُونِ اللَّهِ﴾** أي غيره **﴿وَلَيْكَ﴾** يحفظه **﴿وَلَا﴾** نصيراً **﴿يَمْنَعُهُ مِنْهُ﴾** وَأَمَّا يَمَلِكُ شيئاً **﴿مَنْ الضَّالِحَاتِ مِنْ ذِكْرِ﴾** أَوْ أَنْتَ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأَذْنِ

يعود على ملفوظ به، وقيل: يعود على ما دل عليه اللفظ من الفعل، وقيل: يدل عليه سبب الآية، فأما عوده على ملفوظ به، فقيل هو الوعد المتقدم في قوله: **﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾** وهذا ما اختاره الزمخشري أي ليس نيل ما وعد الله من الثواب بأمانيتكم، ولا أمانتي أهل الكتاب، والخطاب للمصطفين لأنه لا يؤمن بوعده إلا من آمن به، وهذا وجه حسن، وأما عوده على ما يدل عليه اللفظ، فقيل: هو الإيمان المفهوم من قوله: **﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾** وهو قول الحسن، وعنه ليس الإيمان بالتمني، وأما عوده على ما يدل عليه السبب فقيل يعود على محاورة المسلمين مع أهل الكتاب، وذلك أن بعضهم قال: ديننا قبل دينكم وديننا قبل نبيكم فنحن أفضل منكم، قال المسلمون: كتابنا يقضي على كتابكم، وديننا خاتم الأنبياء، فنحن أفضل فزلت. وقال: يعود على الثواب والعقاب أي ليس الثواب على الحسنات، ولا العقاب على السيئات بأمانيتكم، وقيل: قالت اليهود: نحن أبناء الله وأحباؤه ونحن أصحاب الجنة وكذلك النصارى، وقالت كفار قريش: لا نبعث، فزلت أي ليس ما ادعيتموه يا كفار قريش بأمانيتكم اهـ

والأمانى جمع أمنية مأخوذة من التمني، وهو تقدير الشيء في النفس وإرادته، فالأمنية ما يقدره الإنسان في نفسه ويصوره فيها كأن يتصور أنه يثاب أو يعاقب أنه يفعل كذا وكذا، فيؤول المعنى إلى أنها نوع من الشهوة والمحبة والإرادة اهـ من الحارث.

قوله: **﴿مَنْ يَعْمَلُ سَوْءاً﴾** أي من مؤمن وكافر ولذا لم يقيد هنا بخلافه فيما بعد والسوء شامل للكفر اهـ شيخنا.

قوله: (إما في الآخرة) أي حتماً في حق الكافر وعبد عدم التوبة في حق المؤمن اهـ شيخنا.
قوله: (كما ورد في الحديث) أي المخرج في الترمذي، وغيره أن أبا بكر لما نزلت قال: يا رسول الله وأينا لم يعمل وأنا لمجزئون بكل سوء عملناه؟ فقال ﷺ: «أما أنت وأصحابك والمؤمنون فتجزون بذلك في الدنيا حتى تلقوا الله وليس عليكم ذنوب»، وأما الآخرون فيجتمع لهم ذلك حتى يجزوا به يوم القيامة اهـ كرخي.

وفي أبي السعد: لما نزلت هذه الآية قال أبو بكر رضي الله عنه: فمن يتجمع هذا يا رسول الله؟ فقال رسول الله ﷺ: «أما تمرض أو يصيبك البلاء؟» قال: بلى يا رسول الله. قال: «هو ذلك» اهـ شيخنا.
قوله: **﴿وَلَا يَجِدُ﴾** بالجزم عطفاً على يجز.

قوله: (شيئاً) أشار به إلى أن من تبعية، وذلك لأنه لا يمكن أحداً أن يعمل جميع الطاعات اهـ شيخنا.

قوله: **﴿مَنْ ذَكَرَ أَوْ أَنْتَى﴾** من اللين في موضع الحال من الضمير المطلق في يعمل اهـ أبو السعد.
وفي السمين قوله: **﴿مَنْ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذِكْرِ﴾** من الأولى للتبخيص لأن المكلف لا يطلق عمل.

يَذْخُلُونَ ﴿١٢٤﴾ بالبناء للمفعول والفاعل ﴿الْجَنَّةَ وَلَا يَظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾ ﴿١٢٥﴾ قدر نقرة النواة ﴿وَمَنْ﴾ أي لا أحد ﴿أَحْسَنُ دِينًا وَمَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ﴾ أي انقاد وأخلص عمله ﴿لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ موحد ﴿وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ الموافقة لملة الإسلام ﴿حَنِيفًا﴾ حال أي مائلاً عن الأديان كلها إلى الدين القيم ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ ﴿١٢٦﴾ صديقاً خالص المحبة له ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ ملكاً وخلقاً

كل الصالحات. وقال الطبري: هي زائدة عند قوم وهو ضعيف، ومن الثانية للبيان، وأجاز أبو البقاء أن تكون حالاً وفي صاحبها وجهان، أحدهما: أنه الضمير المرفوع يعمل، والثاني: أنه الصالحات أي الصالحات حال كونها كائنة من ذكر أو أنثى اهـ.

قوله: ﴿وهو مؤمن﴾ أي بخلاف ذلك من هو كافر. قوله: ﴿فأولئك﴾ إشارة إلى من بعنوان اتصافه بالإيمان والعمل الصالح والجمع باعتبار معناها، كما أن الافراد فيما سبق باعتبار لفظها اهـ أبو السعود.

قوله: (بالبناء للمفعول) أي فالجنة مفعول ثان لأنه من أدخل وقوله: وللفاعل أي فالجنة هو المفعول لأنه من دخل قوله: ﴿ولا يظلمون﴾ أي الذين عملوا الصالحات وإذا لم ينقص ثواب المطيع فلأن لا يزداد عقاب العاصي أولى وأحرى. كيف لا والمجازي أرحم الراحمين، وهو السر في الاختصار على ذكره عقيب الثواب اهـ أبو السعود.

قوله: (أي لا أحد) أي فهو استفهام إنكاري. وقوله: ﴿دينًا﴾ تمييز محول عن المبتدأ، وقوله: ممن أسلم متعلق بأحسن فهي من الجارة للمفضول والله متعلق بأسلم اهـ سمين.

قوله: ﴿ممن أسلم وجهه﴾ أي نفسه، وعبر بالوجه لأنه أشرف الأعضاء، وقوله: ﴿وهو محسن﴾ حال من الضمير في أسلم وقوله: (موحد) هذا تفسير ابن عباس. قوله: ﴿واتبع ملة إبراهيم﴾ عطف على أسلم فهو الصلة وخص إبراهيم للاتفاق على مدحه حتى من اليهود والنصارى. أي فيجب عليكم حينئذ اتباع محمد وجملة واتخذ الخ عطف على ومن أحسن لا على اتبع لخلوها من العائد ولفساد المعنى وهي لبيان شرف هذا المتبوع اهـ شيخنا.

قوله: ﴿حنيفًا﴾ حال أي من اتبع، أو من إبراهيم، أو الملة، لأنها بمعنى الشرع والدين، وصح جعلها حالاً من إبراهيم المضاف إليه لوجود شرطه. قال ابن مالك: ولا تجز حالاً من المضاف له الخ اهـ شيخنا.

قوله: ﴿واتخذ الله إبراهيم خليلًا﴾ في خليلاً وجهان: فإن عدينا اتخذ لاثنين كان مفعولاً ثانياً، وإلا كان حالاً. وهذه الجملة عطف على الجملة الاستفهامية التي معناها الخبر نبهت على شرف المتبوع، وأنه جدير بأن يتبع لاصطفاء الله له بالخلة، ولا يجوز عطفها على ما قبلها لعدم صلاحيتها صلة للموصول. وفائدة هذه الجملة تأكيد وجوب اتباع ملته، لأن من بلغ من الزلفى عند الله أن اتخذ خليلاً كان جديراً بأن يتبع ملته اهـ سمين.

قوله: (إبراهيم) إظهار في مقام إضمار لتفخيم شأنه والتنصيص على أنه متفق على مدحه اهـ شيخنا.

وعبيدا ﴿وَكُنَّ لِلَّهِ مَكْرُوحَاتٍ وَحُيَاطًا﴾ ﴿عِلْمًا وَقُدْرَةً أَيْ لَمْ يَزَلْ مُتَصِفًا بِذَلِكَ﴾ ﴿وَلَقَدْ عَلَّمْتُمُ النَّاسَ﴾ يطلبون منك الفتوى ﴿فِي﴾ ﴿شَأْنِ﴾ ﴿النِّسَاءِ﴾ وميراثهن ﴿قُلْ﴾ لهم ﴿اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهَا وَمَا يُثَلِّمُ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ﴾ القرآن من آية الميراث ويفتيكم أيضاً ﴿فِي يَتْلَى النِّسَاءَ الَّتِي لَا تُوْثِقُهُنَّ مَا

قوله: ﴿والله ما في السموات والأرض﴾ الخ جملة مستأنفة لتقرير وجوب طاعة الله، وقيل: لبيان أن اتخاذه إبراهيم خليلاً ليس لاحتياجه إلى ذلك، كما هو شأن آدميين، وقيل: لبيان أن الخلقة لا تخرج إبراهيم عن رتبة العبودية، وقيل: لبيان أن اصطفاؤه للخلقة بمحض مشيئته تعالى اهـ أبو السعود.

قوله: (علماً وقدره) أفاد أن قوله: ﴿محيطاً﴾ فيه وجهان، أحدهما: أن المراد منه الإحاطة في العلم. والثاني: الإحاطة بالقدره كقوله: ﴿وأخرى لم تقدروا عليها قد أحاط الله بها﴾. [الفتح: ٢٢٠] اهـ كرخي.

قوله: (أي لم يزل متصفاً بذلك) أي فليست كان للانقطاع بل للدوام والاستمرار اهـ شيخنا.

قوله: ﴿ويستفتونك﴾ أي جماعة من الصحابة. وفي المصباح: والفتوى بالواو وفتح الفاء وبالياء فتضم وهي اسم من أتى العالم إذا بين الحكم واستفتيته سألته أن يفتي، والجمع الفتاوى بكسر الواو على الأصل، وقيل: يجوز الفتح للتخفيف. قوله: (وميراثهن) أي وبقية أحكامهن كعدم الإيذاء، لأن اللفظ عام، وإن كان السبب خاصاً. وعبرة أبي السعود: أي في حقهن على الإطلاق، كما ينبيء عنه الأحكام الآتية في حق ميراثهن خاصة اهـ.

قوله: ﴿قل الله يفتيكم﴾ الخ المضارع بمعنى الماضي لأنه قد أتى، وبين في الآيات المتقدمة في أول السورة تأمل. قوله: ﴿وما يتلى عليكم﴾ أسند الإفتاء الذي هو تعيين المبهم وتوضيح المشكل إليه وإلى ما يتلى من الكتاب باعتبارين اهـ أبو السعود.

وفي موضع ما ثلاثة أوجه، لأن محلها إما رفع أو جر، والرفع على وجهين، أحدهما: أن يكون مرفوعاً عطفاً على الضمير المستكن فيه يفتيكم العائد على الله تعالى وجاز ذلك للفصل بالمفعول، والجار والمجرور مع أن الفصل بأحدهما كاف. والثاني: أنه معطوف على لفظ الجلالة فقط. كذا ذكره أبو البقاء وغيره، والجر على أنه معطوف على الضمير المجرور بفي أي يفتيكم فيهم، وفي ما يتلى، وهذا منقول على محمد بن أبي موسى قال: أفتاهم الله فيما سألوا وفيما لم يسألوا اهـ سمين.

قوله: (من آية الميراث) وهي قوله ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١] الخ والمراد بالآية الجنس لأنها آيات أو أن آية مفرد مضاف لمعرفة فيعم. قوله: (يفتيكم أيضاً) أي كما يفتيكم الله، وأشار بهذا إلى أن وما يتلى عليكم معطوف على اسم الجلالة أو على الضمير المستكن في يفتي، وفي بعض النسخ اثبات واو، وصورتها هكذا، ويفتيكم أيضاً. وهذه النسخة غير ظاهرة ببعدها قوله أيضاً، ولا يصح أن تكون دخولاً على قوله في يتامى النساء لأنه بدل من قوله فيهن باعادة العنل فتأمل. قوله: ﴿في يتامى النساء﴾ فيه خمسة أوجه، أحدها: أنه بدل من الكتاب، وهو بدل اشتماله ولا بد من حذف مضاف أي في حكم يتامى، ولا شك أن الكتاب مشتمل على ذكر أحكامهم. والثاني: أن يتعلق ببتلى، فإن قيل: كيف يجوز تعلق حرفي جر بلفظ واحد ومعناها واحد؟ فالجواب: أن معانها مختلف لأن

كَيْبَ ﴿لَهُنَّ﴾ من الميراث ﴿وَتَرْغُبُونَ﴾ أيها الأولياء عن ﴿أَنْ تَنْكَحُوهُنَّ﴾ لدمامتهن وتعصلوهن أن يتزوجن طمعاً في ميراثهن أي يفتيكن أن لا تفعلوا ذلك ﴿و﴾ في

الأولى للظرفية على بابها، والثانية: بمعنى باء السببية مجازاً أو حقيقة عند من يقول بالاشتراك، قال أبو البقاء: كما تقول جئتكم في يوم الجمعة في أمر زيد. والثالث: أنه بدل من فيهن بإعادة العامل، ويكون هذا بدل بعض من كل. والرابع: أن يتعلق بنفس الكتاب أي فيما كتب في حكم اليتامى. والخامس: أنه حال فيتعلق بمحذوف وصاحب الحال هو المرفوع يبتلى أن كائنات في حكم يتامى النساء، وإضافة يتامى إلى النساء من باب إضافة الصفة إلى الموصوف إذ الأصل في النساء اليتامى أه سمين.

قوله: ﴿اللاتي لا تؤتونهن﴾ صفة لليتامى، وذلك أنهم كانوا يورثون الرجال دون النساء، والكبار دون الصغار أه شيخنا.

قوله: ﴿وترغبون﴾ معطوف على الصلة أي لا تؤتونهن عطف جملة مثبتة على جملة منفية أي اللاتي لا تؤتونهن واللاتي ترغبون أن تنكحوهن كقولك: جاء الذي لا يبخل ويكرم الضيفان أه سمين.

قوله: (هن) ﴿أَنْ تَنْكَحُوهُنَّ﴾ هذا التقدير أحد وجهين للمفسرين والآخر تقدير في الآية محتملة للوجهين. وعبارة الخازن: ﴿اللاتي لا تؤتونهن ما كتب لهن﴾ يعني ما فرض لهن من الميراث، وهذا على قول من يقول إن الآية نازلة في ميراث اليتامى والصغار، وعلى القول الآخر معناه ما كتب لهن من الصداق، وترغبون أن تنكحوهن يعني وترغبون في نكاحهن لمالهن ومالهن بأقل من صداقهن، وقيل: معناه وترغبون عن نكاحهن لقبحهن ودمامتهن وتمسكوهن رغبة في مالهن.

روى مسلم عن عائشة قالت: هذه اليتيمة تكون في حجر ولها في جمالها ومالها، ويريد أن ينقص صداقها، فهو عن نكاحهن إلا أن يقسطوا لهن في إكمال الصداق، وأمروا بنكاحهن من سواهن. قالت عائشة رضي الله عنها: فاستفتى الناس رسول الله ﷺ فأَنزل الله عز وجل ﴿ويستفتونك في النساء﴾ إلى قوله: ﴿وترغبون أن تنكحوهن﴾ فبين لهم أن اليتيمة إذا كانت ذات جمال ومال رغبوا في نكاحها ولم يلحقوها بستتها في إكمال الصداق وإذا كانت مرغوباً عنها في قلة المال والجمال تركوها والتمسوا غيرها. قال: فكما يتركونها حين يرغبون عنها فليس لهم أن ينكحوها إذا رغبوا فيها إلا أن يقسطوا لها، ويعطوها حقها الأوفى من الصداقة أه.

قوله: (لدمامتهن) في المصباح: دم الرجل يدم من بابي ضرب وتعب، ومن باب قرب لغة، فيقال دممت تدم، ومثله لببت تلب، وشررت من الشر، ولا يكاد يوجد لها رابع. في المضاعف: دمامة بالفتح قبج منظره وصغر جسمه، وكأنه مأخوذ من الدمة بالكسر، وهي القملة أو النملة الصغيرة فهو دميم، والجمع دمام مثل كريم وكرام، وامرأة دميمة والجمع دمام، والذال المعجمة هنا تصحيف والدمام بالكسر ما يطل به الوجه، ودمت الوجه دماً من باب قتل إذا طليت بأي صبغ كان، ويقال الدمام للحمرة التي تحمر النساء بها وجوههن ودممت العين كحلتها بالدمام أه.

قوله: (أَنْ لا تفعلوا ذلك) أي ما ذكر عن عدم الايتاء والرغبة عن النكاح وعصلهن عن الزواج.

﴿الْمُسْتَضْعَفِينَ﴾ الضغار ﴿مِنَ الْوِلْدَانِ﴾ أن تعطوهم حقوقهم ﴿و﴾ يأمركم ﴿أَنْ تَقُومُوا لِلْيَتَامَى بِالْقِسْطِ﴾ بالعدل في الميراث والمهر ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا﴾ فيجازيكم به ﴿وَإِنْ أَرَأَيْتُمْ﴾ مرفوع بفعل يفسره ﴿خَافَتْ﴾ توقعت ﴿مِنْ بَيْعِهَا﴾ زوجها ﴿شُورًا﴾ ترفعاً عليها بترك مضاجعتها والتقصير في نفقتها لبغضها وطموح عينه إلى أجمل منها ﴿أَوْ إِعْرَاضًا﴾ عنها بوجهه ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا﴾ فيه إدغام التاء في الأصل في الصاد وفي قراءة يصلحا من

قوله: ﴿المستضعفين﴾ فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: وهو الظاهر أنه معطوف على يتامى النساء أي ما يتلى عليكم في يتامى النساء، وفي المستضعفين، والذي تلي عليهم فيه هو قوله: ﴿يوصيكم الله في أولادكم﴾ [النساء: ١١] وذلك أنهم كانوا يقولون لا نورث إلا من يحمي الحوزة، ويذب عن الحرم، فيحرمون المرأة والصغيرة فنزلت.

والثاني: أنه في محل جر عطفاً على الضمير في فيهن وهذا رأي كوفي.

والثالث: أنه منصوب عطفاً على موضع فيهن أي ويبين حال المستضعفين. قال أبو البقاء: وبهذا التقرير يدخل في مذهب البصريين من غير كلفة. يعني أنه خير من مذهب الكوفيين حيث يعطف على الضمير من غير إعادة الجار اهـ سمين.

قوله: ﴿وَأَنْ تَقُومُوا﴾ فيه خمسة أوجه الثلاثة المذكور فيما قبله، فيكون هو كذلك لعطفه على ما قبله والمتلو عليهم في هذا المعنى قوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢٧] ونحوه.

والرابع: النصب بإضمار فعل: قال الزمخشري: ويجوز أن يكون منصوباً بإضمار يأمركم يعني ويأمركم أن تقوموا وهذا خطاب للائمة بأن ينظروا إليهم ويستوفوا حقوقهم.

الخامس: أنه مبتدأ وخبره محذوف أي وقيامكم لليتامى بالقسط خير لكم والأول من الأوجه اهـ

سمين.

قوله: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ﴾ أي ومن شرفيه اكتفاء. قوله: ﴿فِيحَازِيكُمْ بِهِ﴾ في نسخة عليه.

قوله: ﴿وَإِنْ أَرَأَيْتُمْ﴾ فاعل بفعل مضمر واجب الإضمار، وهذا من باب الاشتغال، ولا يجوز رفعها بالابتداء، لأن أداة الشرط لا يليها إلا الفعل عند جمهور البصريين خلافاً للأخفش والكوفيين. والتقدير وإن خافت امرأة خافت ونحوه، وإن أحد من المشركين استجارك ومن يعلمها يجوز أن يتعلق بخافت وهو الظاهر، وأن يتعلق بمحذوف على أنه حال من نشوزاً إذ هو الأصل صفة نكرة، فلما قدم عليها تعذر جعله صفة فنصب حالاً وقوله: فلا جناح جواب الشرط اهـ سمين.

قوله: ﴿بَتَرَكَ مَضَاجِعَهَا﴾ أي أو بترك محادثتها ومجالستها، وقوله: ﴿وَالْتَقْصِيرَ فِي نَفَقَتِهَا﴾ في نسخة والتقدير أي التضييق اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وَطَمُوحَ عَيْنِهِ﴾ في المختار: طمح يصره إلى الشيء ارتفع وبابه خضع وطماحاً أيضاً بالكسر وكل مرتفع طامح اهـ.

قوله: ﴿فِيهِ إِدْغَامُ التَّاءِ فِي الْأَصْلِ فِي الصَّادِ﴾ أي فأصله يتصلحاً سكنت التاء وقلبت صاداً

أصلح ﴿بَيْنَهُمَا صُلْحًا﴾ في القسم والنفقة بأن تترك له شيئاً طلباً لبقاء الصحبة فإن رضيت بذلك وإلا فعلى الزوج أن يوفيهما حقها أو يفارقها ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ من الفرقة والنشوز والإعراض قال تعالى في بيان ما جبل عليه الإنسان ﴿وَأُخْضِرَتِ الْأَنْفُسَ الشُّحَّ﴾ شدة البخل أي جبلت عليه فكانها حاضرتها لا تغيب عنه والمعنى أن المرأة لا تكاد تسمح بنصيبها من زوجها والرجل لا يكاد يسمح عليها بنفسه إذا أحب غيرها ﴿وَإِنْ تَحْسَبُوا﴾ عشرة النساء ﴿وَتَتَّقُوا﴾ الجور عليهن

وأدغمت في الصاد، وعلى هذا فصلحاً مفعول مطلق وهو اسم مصدر، وعلى قراءة يصلحاً فهو مطلق أيضاً أي أو مفعول به على تأويل يصلحاً بيوقعا صلحاً، وبينهما حال من صلحاً لأنه نعت له، ونعت النكرة إذا تقدم عليها أعرض حالاً وفيه إشارة إلا أن الأولى لهما أن لا يطلعا الناس على ذلك، بل يكون سراً بينهما اهـ شيخنا.

قوله: (بأن تترك له شيئاً) أي من المبيت أو النفقة أو منهما ولو جميعها، بل ولو مع دفع شيء من مالها أو من صداقها اهـ شيخنا.

ونفي الجناح عن الزوج ظاهر لأنه يأخذ شيئاً من قبلها والأخذ مظنة الجناح، ومظنة أن يكون من قبيل الرشوة المحرمة، وأما نفي الجناح عنها مع أن الذي من قبلها هو الدفع لا الأخذ، فليبان أن هذا الصلح ليس من قبيل الرشوة المحرمة للمعطي والأخذ اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ مبتدأ وخبر، وهذه الجملة قال الزمخشري فيها وفي التي بعدها أنها اعتراض ولم يبين ذلك وكأنه يريد أن قوله وأن يتفرقا معطوف على قوله: فلا جناح عليهما، فجاءت الجملتان بينهما اعتراضاً هكذا قال الشيخ، وفيه نظر، فإن بعدهما جملاً آخر، فكان ينبغي أن يقول الزمخشري في الجميع أنها اعتراض ولا يخص والصلح خير، وأحضرت الأنفس الشح بذلك، وإنما يريد الزمخشري بذلك الاعتراض بين قوله: وإن امرأة، وقوله: وإن تحسنوا فإنهما شرطان ومتعطفان، ويدل عليه تفسيره له بما يفيد هذا المعنى، والألف، واللام في الصلح يجوز أن تكون للجنس، وأن تكون للعهد لتقدم ذكره نحو ﴿فعصى فرعون الرسول﴾ [المزمل: ١٦] وخير يحتمل أن يكون للتفضيل على باب، والمفضل عليه محذوف قليل تقديره من النشوز والإعراض، وقيل: خير من الفرقة، والتقدير الأول أولى للدلالة اللفظية، ويحتمل أن يكون صفة مجردة أي الصلح خير من الخيور كما أن الخصومة شر من الشرور اهـ سمين.

قوله: ﴿الشح﴾ مفعول ثانٍ لأحضرت. قوله: (فكانها حاضرتها) أي كأنه في مكان وهي حاضرة عنده. والأولى أن يقول: فكانه حاضرها لا يغيب عنها لأنه هو الذي لزمها. وعبرة السمين: قال الزمخشري: ومعنى احضار الأنفس الشح إن الشح جعل حاضراً لا يغيب عنها أبداً، ولا ينفك يعني أنها مطبوعة عليه، فأسند المحضور إلى الشح، وهو في الحقيقة منسوب إلى الأنفس اهـ.

قوله: (لا تكاد تسمح) أي تجود بنصيبها اهـ.

قوله: (إذا أحب غيرها) أي أو كرهها. قوله: ﴿وتتقوا﴾ (الجور عليهن) أي بالنشوز والإعراض،

﴿ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ ﴿ فَيَجَازِيكُمْ بِهِ ﴾ ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَقْدُلُوا ﴾ ﴿ تَسْوُوا ﴾ ﴿ بَيْنَ
الْإِنْسِ ﴾ ﴿ فِي الْمَحَبَةِ ﴾ ﴿ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴾ ﴿ عَلَى ذَلِكَ ﴾ ﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ ﴾ ﴿ إِلَى الَّتِي تَحْبُونَهَا فِي
الْقِسْمِ وَالنَّفَقَةِ ﴾ ﴿ فَتَذَرُوهَا ﴾ ﴿ أَي تَتْرَكُوا الْمَمَالِ عَلَيْهَا ﴾ ﴿ كَالْمُعَلَّقَةِ ﴾ ﴿ الَّتِي لَا هِيَ أَيْم وَلَا ذَات بَعْل
﴿ وَإِنْ تَصْلَحُوا ﴾ ﴿ بِالْعَدْلِ فِي الْقِسْمِ ﴾ ﴿ وَتَتَّقُوا ﴾ ﴿ الْجَوْر ﴾ ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا ﴾ ﴿ لَمَّا فِي قُلُوبِكُمْ مِنْ
الْمِيلِ ﴾ ﴿ رَجِيمًا ﴾ ﴿ بِكُمْ فِي ذَلِكَ ﴾ ﴿ وَإِنْ يَتَفَرَّقَا ﴾ ﴿ أَي الزَّوْجَانِ بِالطَّلَاقِ ﴾ ﴿ يَعْزِ اللَّهُ كَلًّا ﴾ ﴿ عَنْ

وإن تعاضدت الأسباب الداعية إليها وتصبروا على ذلك مراعاة الحقوق والصحة ولم تضطروهم إلى
بذل شيء من حقوقهم، ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ اهـ سمين.

قوله: ﴿ خَبِيرًا ﴾ أي عليمًا بما تعملون مع النساء من خير وشر، وقوله: ﴿ فَيَجَازِيكُمْ هَذَا هُوَ مَحَلُّ
جَوَابِ الشَّرْطِ اهـ شيخنا.

قوله: (في المحبة) أي مثلاً فكذا في محادثتهن ومجالستهن والنظر إليهن، والجماع والتمتع اهـ
شيخنا.

قوله: ﴿ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴾ (على ذلك) تحريتم وبالغتم. وفي المصباح: حرص عليه حرصاً من باب
ضرب إذا اجتهد، والاسم الحرص بالكسر وحرص على الدنيا من باب ضرب أيضاً، وحرص حرصاً
من باب تعب لغة إذا رغب رغبة مذمومة اهـ.

قوله: ﴿ كُلِّ الْمِيلِ ﴾ نصب على المصدر وقد تقرر أن كل بحسب ما تصاف إليه إن أضيفت إلى
مصدر كانت مصدرية أو إلى ظرف أو غيره، فكذلك اهـ سمين.

قوله: (التي تحبونها) متعلق بتميلوا.

قوله: ﴿ فَتَذَرُوهَا ﴾ فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوب بإضمار أن في جواب النهي. والثاني: أنه
مجزوم عطفاً على الفعل قبله، أي فلا تذروها ففي الأول نهي عن الجمع بينهما نهي عن كل منهما على
حدته وهو أبليغ، والضمير في تذروها يعود على الممال عنها لدلالة السياق عليها اهـ سمين.

قوله: ﴿ كَالْمُعَلَّقَةِ ﴾ حال من الهاء في فتزورها فيمتلئ بمحذوف أي فتذروها مشابهة للمعلقة
ويجوز عندي أن يكون مفعولاً ثانياً. لأن قولك يذر بمعنى يترك وترك يتعدى لاثنتين إذا كان بمعنى صير
اهـ سمين.

قوله: (هي أيم) هي التي لا زوج لها والمراد المطلقة، وذلك أنها حينئذ كالمعلقة بين النسمة
والأرض، فلا هو مستقر على الأرض، ولا هو في السماء، بل هو في تعبه اهـ شيخنا.

وفي المصباح: الأيم العزب رجلاً كان أو امرأة. قال الصغاني: سواء تزوج من قبل أو لم
يتزوج، فيقال: رجل أيم وامرأة أيم، ويقال أيضاً أيمة للأثني وأم يثيم مثل ساريسير والإيمة إيم منه،
وتأيم مكث زماناً لا يتزوج، والحرب أيمة لأن الرجال تقتل فيها فبقي النساء فلا أزواج ودخل أهلان
ماتت امرأته وامرأة أيمي مات زوجها، والجمع فيهما أيامي مثل سكران وسكرى وسكراري اهـ.

قوله: ﴿ وَإِنْ يَتَفَرَّقَا ﴾ مقابل قوله فلا جناح عليهما أن يتصالحا. قوله: (بالطلاق) أي منه مباشرة

صاحبه ﴿مِنْ سَعَتِهِ﴾ أي فضله بأن يرزقها زوجاً غيره ويرزقه غيرها ﴿وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعاً﴾ لخلقه في الفضل ﴿حَكِيماً﴾ فيما دبره لهم ﴿وَلِلَّهِ مَكَافِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِمَعْنَى الْكِتَابِ ﴿مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ أي اليهود والنصارى ﴿وَأَيَّائَكُمْ﴾ يا أهل القرآن ﴿أَنْ﴾ أي بأن ﴿أَتَّقُوا اللَّهَ﴾ خافوا عقابه بأن تطيعوه ﴿وَ﴾ قلنا لهم ولكم ﴿إِنْ تَكْفُرُوا﴾ بما وصيتم به ﴿فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ خلقاً وملكاً وعبداً فلا يضره كفركم ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَنِيّاً﴾ عن خلقه وعبادتهم ﴿حَمِيداً﴾ محموداً في صنعه بهم ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ كرره تأكيداً لتقرير موجب التقوى ﴿وَكُنْ بِاللَّهِ وَكِيلاً﴾ شهيداً بأن ما فيهما له ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ يا أيها الناس

ومنه تسبياً. قوله: (بأن يرزقها الخ) أي فهذا الغنى بالبدل وكذا يغني كلا منهما عن صاحبه بالسلو إن كان لأحدهما تعلق بالآخر وعشق له اهـ شيخنا.

قوله: (في الفصل) متعلق بواسعاً واللام في لخلقه للتقوية أي يسع فضله وغناه خلقه اهـ شيخنا.
قوله: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ الخ في معنى العلة لقوله واسعاً. قوله: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ﴾ الخ بيان لعموم الأمر بالتقوى المأمور بها في وأن تحسنوا وتتقوا، وأن تصلحوا الخ أي: فإذا كانت مأموراً بها في كل شرع سهلت عليكم اهـ شيخنا.

قوله: ﴿مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ متعلق بأوتوا أو متعلق بوصينا.

قوله: (أي اليهود والنصارى) تفسير الموصول. قوله: ﴿وَأَيَّائَكُمْ﴾ عطف على الموصول أي ووصيناكم. قوله: (أي بأن) أشار به إلى أن مصدرية في محل جر بتقدير حرف الجر، وهو ما جرى عليه الخليل والمعنى وصيناكم وإياكم بتقوى الله اهـ كرخي.

قوله: ﴿وَأِنْ تَكْفُرُوا﴾ أشار الشارح إلى أنه معمول لمحذوف معطوف على وصينا أي ولقد قلنا لهم الخ، ويصح أن يكون جملة مستأنفة اهـ شيخنا.

قوله: (فلا يضره كفركم) هذا هو جواب الشرط، وقوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ﴾ الخ علة له. قوله: (محموداً في صنعه بهم) أي أو في ذاته حمدوه أو لم يحمدوه أو مستحقاً للحمد، وإن كفرتموه. وفي كلامه إشارة إلى أن الحميد في صفاته تعالى بمعنى المحمود على كل حال اهـ كرخي.

قوله: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ كلام مبتدأ سيق للمخاطبين توطئة ما بعده من الشرطية غير داخل تحت القول المحكي اهـ أبو السعود.

قوله: (موجب التقوى) أي سببها. قوله: (شهاداً بأن ما فيهما له) عبارة أبو السعود: ﴿وَكُنْ بِاللَّهِ وَكِيلاً﴾ في تدبير أمور الكل وكل الأمور، فلا بد من أن يتوكل عليه لا على أحد سواه اهـ.

قوله: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ﴾ أي يفتنكم ويستأصلكم بالمرّة ويأت بأخرين أي ويوجد دفعة مكانكم قوماً آخرين من البشر أو خلقاً آخرين مكان الإنس، ومفعول المشيئة محذوف يدل عليه مضمون الجزاء أي إن يشأ إفناءكم وإيجاد آخرين يذهبكم الخ. يعني أن إبقاءكم على ما أنتم عليه من

وَيَأْتِ بِخَيْرٍ ﴿١٣٣﴾ بِذَلِكَ ﴿١٣٤﴾ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرًا ﴿١٣٥﴾ ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدَ بِعَمَلِهِ ثَوَابَ الدُّنْيَا فَوَدَّ اللَّهُ ثَوَابَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ لمن أَرَادَهُ لا عند غيره فلم يطلب أحدهما الآخر ولا طلب الأعلى بإخلاصه له حيث كان مطلبه لا يوجد إلا عنده ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَزْوَاجًا قَانِئِينَ﴾ بالقسط بالعدل ﴿شُهَدَاءَ﴾ بالحق ﴿وَلَوْ لَوُؤُا كَانَتِ الشَّهَادَةُ﴾ ﴿فَلَنْ أَنْصِبَكُمْ﴾

العصيان إنما هو لكمال غناه عن طاعتكم ولعدم تعلق مشيئته الميمنة على الحكم البالغة، فإن إيمانكم لا المعجزة سبحانه. وقيل: هو خطاب لمن عادى رسول الله ﷺ من العرب أي إن يشأ بمتكم ويأت بآناس آخرين يوالونه، فمعناه هو معنى قوله تعالى: ﴿وإن تولوا يستبدل قوماً غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم﴾ [محمد: ٣٨]. ويروى أنها لما نزلت ضرب رسول الله ﷺ بيده على ظهر سلمان وقال: «إنهم قوم هذا» يريد أبناء فارس اهـ أبو السعود.

قوله: (لمن أَرَادَهُ) الضمير المستكن في أولاد يعود على من والضمير البارز يعود على ثواب الدنيا والآخرة، وعبارة الكرخي: قوله: لمن أَرَادَهُ أشار بهذا إلى أنه لا بد في جملة الجواب من ضمير يعود على اسم الشرط، وهذا كتقدير الزمخشري قال: والمعنى فعند الله ثواب الدنيا والآخرة له إن أَرَادَهُ حتى يتعلق الجزاء بالشرط. أوردته ابن الخطيب على وجه السؤال، فقال: فإن قيل: كيف دخلت الفاء في جواب الشرط وعنده تعالى ثواب الدنيا والآخرة سواء حصلت هذه الإرادة، أو قلنا تقدير الكلام فعند الله ثواب الدنيا والآخرة له إن أَرَادَهُ، وعلى هذا التقدير يتعلق الجزاء بالشرط، وجوزوه أبو حيان وجعل الظاهر أن الجواب محذوف تقديره: من كان يريد ثواب الدنيا فلا يقتصر عليه ويطلب الثوابين فعند الله ثواب الدارين اهـ.

قوله: (فلم يطلب) فاعله ضمير مستكن يعود على من، وقوله أحدهما مفعول به والأخر نعت له.

قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَامِينَ بِالْقِسْطِ﴾ قال السدي: إن غنياً وفقيراً اختصما إلى النبي ﷺ وكان النبي يرى أن الفقير لا يظلم الغني فأنزل الله هذه الآية وأمر بالقيام بالقسط مع الغني والفقير. وقيل: إن هذه الآية متعلقة بقصة طعنة بن أبيرق خطاباً لقومه الذين جادلوا عنه وشهدوا بالباطل، فأمرهم الله تعالى أن يكونوا قانمين بالقسط شاهدين لله على كل حال ولو على أنفسهم وأقاربهم اهـ جازن.

قوله: (قائمين) أي مديمين القيام، ومن عدل مرة أو مرتين لا يكون في الحقيقة قواماً اهـ كرخي. فقول الجلال قائمين تفسير لأصل المعنى لا لتمامه، فإن هذا الأصل يتحقق بالقيام مرة أو مرتين. قوله: ﴿بِالْقِسْطِ﴾ في المصباح: قسط قسطاً من باب ضرب وقسوطاً جار وعلد أيضاً فهو من الأضداد، قاله ابن القطاع، وأقسط بالألف عدل الاسم، والقسط بالكسر اهـ جازن.

قوله: ﴿شُهَدَاءَ﴾ جمع شهيد أو شاهد على غير قياس اهـ شيخنا.

وشهداء خبر بعد خبر، وجوز فيه أبو البقاء أن يكون حالاً من ضمير قوامين وضعف بأن فيه تقييد

فاشهدوا عليها بأن تقرروا بالحق ولا تكتموه ﴿أَوْ﴾ على ﴿الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ إن يَكُنَّ ﴿المشهود عليه﴾ ﴿غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَآلَهُ أُولَىٰ بِهَا﴾ منكم وأعلم بمصالحهما ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ﴾ في شهادتكم بأن

القيام مجال الشهادة، وليس كذلك لأنهم مأمورون بالقيام بالقسط في حال الشهادة وغيرها. قال شيخنا: إن أريد القيام بالقسط في جميع الأمور فالتضعيف بين، وإن أريد القيام بالقسط في الشهادة، وقد روي معناه عن ابن عباس فالتضعيف ساقط اهـ كرخي.

قوله: ﴿الله﴾ أي مخلصين لله. قوله: ﴿ولو كانت الشهادة على أنفسكم﴾ أي ففي الآية حذف كان واسمها، وأشار بهذا إلى أن لو على بابها وجوابها محذوف كما قدره، وأن معنى شهادة الشخص على نفسه أن يقر بالتزام الحق ولا يكتمه اهـ كرخي.

وعبارة السمين، ﴿قوله: ولو على أنفسكم﴾ لو هذه يحتمل أن تكون على بابها من كونها حرفاً لما كان سيقع لوقوع غيره، وجوابها محذوف أي لو كنتم شهداء على أنفسكم لوجب عليكم أن تشهدوا عليها، وأجاز الشيخ أن تكون بمعنى أن الشرطية ويتعلق قوله على أنفسكم بمحذوف تقديره، وإن كنتم شهداء على أنفسكم فكونوا شهداء لله هذا تقدير الكلام وحذف كان بعد لو كثير تقول: ائني بتمر ولو حشفاً أي وإن كان التمر حشفاً فأنني به اهـ انتهت.

قوله: ﴿أن يكن﴾ (المشهود عليه) أي من الوالدين والأقربين وغيرهم وهم الأجانب، وسواء كان المشهود عليه أيضاً غنياً أو فقيراً اهـ شيخنا.

وجواب الشرط محذوف أي فلا تمتنعوا من الشهادة، عليهما طلباً لرضا الغني أو ترحماً على الفقير، فإن الله أولى بجنسي الغني والفقير المدلول عليهما بما ذكر، ولولا أن الشهادة عليهما مصلحة لهما شرعياً اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿فآله أولى بهما﴾ إذا عطف بأو كان الحكم في عود الضمير والاخبار وغيرهما لأحد الشيتين أو الأشياء، ولا تجوز المطابقة. تقول زيد أو عمرو أكرمته، ولو قلت أكرمتهما لم يجز، وعلى هذا يقال كيف ثنى الضمير في الآية الكريمة والعطف بأو، لا جرم أن النحويين اختلفوا في الجواب عن ذلك ثلاثة أوجه، أحدها: أن الضمير في بهما ليس عائداً على الغني والفقير المذكورين أولاً، بل على جنس الغني والفقير المدلول عليهما بالمذكورين، تقديره إن يكن المشهود عليه غنياً أو فقيراً فليشهد عليه الغني والفقير، ويدل على هذا قراءة أبي فآله أولى بهم، فجمع الأغنياء والفقراء مراعاة للجنس، وعلى ما قررته لك يكون قوله: ﴿فآله أولى بهما﴾ ليس جواباً للشرط، بل جوابه محذوف كما عرفته، وهذا دال عليه. الثاني: إن أو بمعنى الواو، ويعزى هذا للأخفش وكنت قدمت أول البقرة أنه قول الكوفيين، وأنه ضعف. الثالث: أن أو لتفصيل ما أبهم، وقد أوضح ذلك أبو البقاء، وذلك أن كل واحد من المشهود له، والمشهود عليه يجوز أن يكون غنياً وأن يكون فقيراً، وقد يكونان غنيين، وقد يكونان فقيرين، فلما كانت الأقسام عند التفصيل على ذلك ولم تذكر أتى بأو لتدل على التفصيل، فعلى هذا يكون الضمير في بهما عائداً على المشهود له، والمشهود عليه على أي وصف كانا عليه اهـ سمين.

قوله: ﴿وأعلم بمصالحهما﴾ أشار به إلى تقدير مضاف. قوله: ﴿بأن تحابوا﴾ تصوير للمنفى لا

تحابوا الغني لرضاه أو الفقير رحمة له ﴿أَنْ لَا تَقُولُوا﴾ تَمِيلُوا عَنِ الْحَقِّ ﴿وَأِنْ تَلَوْا﴾ تَحَرُّوا الشَّهَادَةَ. وفي قراءة بحذف الواو الأولى تخفيفاً ﴿أَوْ تَعْرِضُوا﴾ عَنْ أَدَائِهَا ﴿إِنْ أَلَّ اللَّهُ فَكُنْ بِمَا تُفْعَلُونَ حَبِيراً﴾ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا﴾ دَاوَمُوا عَلَى الْإِيمَانِ ﴿يَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالْكِتَابَ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ﴾ مُحَمَّدٌ ﷺ وَهُوَ الْقُرْآنُ ﴿وَالْكِتَابَ الَّذِي نَزَّلَ مِنْ قَبْلُ﴾ عَلَى الرِّسْلِ بِمَعْنَى الْكِتَابِ

للنفي. وقوله: (لرضاه) أي وخوفاً من سخطه إذ ربما واساه.

قوله: (تميلوا عن الحق) أي فهو من العدول عن الحق ولا مقدرة فيكون علة للنهي أي نهيتكم لئلا تميلوا الخ. ويصح أنه علة للنهي عنه فلا تقدر لا حيثئذ، وهو أولى لقلة التكلف اهـ شيخنا.

وفي الكرخي: قوله: لأن لا تعدلوا أشار إلى أنه مفعول لأجله، كما اختاره القاضي علي أنه من العدول لا من العدل، وقيل: كراهة أن تعدلوا على أنه من العدل وهو القسط وهذا ما اختاره صاحب الكشف. إذ في الأول تكلف بمحذف لا اهـ.

قوله: ﴿وَأِنْ تَلَوْا﴾ بواوين أصله تلويون بوزن تضرعون نقلت ضمة الياء إلى ما قبلها وهو الواو بعد سبب حركتها فسكنت الياء ثم حذفت لالتقاء الساكنين، وحذفت نون الرفع للجواز لأنه من الأفعال الخمسة، وهذه الياء التي حذفت هي لام الكلمة فصار تلوا بوزن تفعلوا، وعلي القراءة الثانية فعل به ما تقدم ثم نقلت ضمة هذه الواو التي هي عين الكلمة إلى الساكن قبلها وهو اللام التي هي فاء الكلمة، فسكنت الواو ثم حذفت فصار تلوا بوزن تفعلوا إلا أن فيه حيثئذ اجحافاً بالكلمة إذ لم يبق منها إلا فاؤها اهـ شيخنا.

قوله: ﴿أَوْ تَعْرِضُوا﴾ (عن أدائها) إشارة إلى أن المراد من اللّي هنا أداء الشهادة على غير وجهها الذي تستحق الشهادة أن تكون عليه ومن الاعراض أن لا يقوم بها أصلاً بوجه. والحاصل: أن اللفظين يختلفان باختلاف المتعلق، وقيل إن اللّي مثل الاعراض في المعنى. قال تعالى: ﴿لَوْ لَا رُؤُوسُهُمْ﴾ أي أعرضوا. وأجاب أبو علي في الحجة بأنه لا يتكرر تكرير اللفظين بمعنى واحد كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠] اهـ كرخي.

قوله: ﴿فَإِنْ أَلَّ اللَّهُ﴾ الخ دليل لجواب الشرط المحذوف أي يعاقبكم الله تعالى لأنه خير بما تعلمون، كما أشار الجلال. وفي الكرخي: قوله: فيجازيكم به أي يجازي المطيع بإحسانه والمسيء المعرض بإعراضه اهـ.

قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ خطاب لكافة المسلمين وذكر ذلك عقب الأمر بالعدل، لأنه لا يكون عدل إلا بعد الاتصاف بالإيمان، فهو من ذكر السبب بعد المسبب، وقوله: ﴿فَإِنْ يَأْتِي﴾ ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ ثم كفروا الخ بيان للطريق التي تفسد الإيمان وهي الردة لتجنب اهـ شيخنا.

قوله: (داوموا على الإيمان) جواب عما يقال إن فيه تحصيل الحاصل وهو محال، غلجابه بأن المعنى اثبتوا على ما أنتم عليه من الإيمان على حد، فاعلم أنه لا إله إلا الله يا أيها النبي اتق الله اهـ شيخنا.

وفي قراءة بالبناء للفاعل في الفعلين ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ ﴿١٣٦﴾ عن الحق ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ بموسى وهم اليهود ﴿ثُمَّ كَفَرُوا﴾ بعبادة العجل ﴿ثُمَّ آمَنُوا﴾ بعده ﴿ثُمَّ كَفَرُوا﴾ بعبسى ﴿ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا﴾ بمحمد ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ﴾ ما أقاموا عليه ﴿وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ ﴿١٣٧﴾ طريقاً إلى الحق ﴿بَشِّرْ﴾ أخبر يا محمد ﴿الْمُتَّقِينَ﴾ أَنَّ هُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٣٨﴾

قوله: ﴿وَمَنْ يَكْفُر بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ﴾ الخ أي بشيء من ذلك المذكور كما جرى عليه القاضي كالكشف أي: فالحكم هنا متعلق بكل من المتعاطفات بالواو لا بمجموعها بقرينة المقام. إذ الإيمان بالكل واجب، والكل يتنفي بانتفاء البعض فلا يحتاج إلى جعل الواو بمعنى أو اهـ كرخي.

قوله: ﴿بَعِيدًا﴾ (عن الحق) أي بحيث يعسر العود منها إلى سواء الطريق، وقول القاضي: بحيث لا يكاد يعود إلى طريقه لا يصح إلا إذا كانت الآية في جمع مخصوص علم الله منهم أنهم يموتون على الكفر ولا يتوبون عنه، والظاهر أنه لا يحتاج إلى هذه المبالغة، بل المراد أشد إليه، لأن الذين يكفرون بما ذكر قد يسلم بعضهم وزيادة الملائكة واليوم الآخر في جانب الكفر لما أنه بالكفر بأحدهما لا يتحقق الإيمان أصلاً، وجمع الكتب والرسل لما أن الكفر بكتاب أو رسول كفر بالكل اهـ كرخي.

قوله: (وهم اليهود الخ) وقيل: نزلت في المنافقين، وذلك أنهم آمنوا ثم كفروا بعد الإيمان، ثم آمنوا يعني بالسستهم وهو إظهارهم الإيمان لتجري عليهم أحكام المؤمنين، ثم ازدادوا كفراً، يعني بموتهم على الكفر، وذلك لأن من تكرر منه الإيمان والكفر بعد الإيمان مرات كثيرة يدل على أنه لا وقع للإيمان في قلبه، ومن كان كذلك لا يكون مؤمناً بالله إيماناً كاملاً صحيحاً، وازديادهم الكفر هو استهزاؤهم وتلاعبهم بالإيمان، ومثل هذا المتلاعب بالدين هل تقبل توبته أم لا؟ حكي عن علي بن أبي طالب أنه قال: لا تقبل توبته، بل يقتل. وذهب أكثر أهل العلم إلى أن توبته مقبولة اهـ خازن.

قوله: (بعده) أي بعد رجوع موسى إليهم من المناجاة اهـ.

قوله: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ﴾ أي لما أنه يستبعد منهم أن يتوبوا عن الكفر ويثبتوا قلوبهم على الإيمان، لأن قلوبهم قد تعودت الكفر وتمرت على الردة، وكان الإيمان عندهم أهون شيء وأدونه لا أنهم لو أخلصوا الإيمان لم يقبل منهم ولم يغفر لهم اهـ.

قوله: (ما أقاموا عليه) ما: مصدرية ظرفية أي ما داموا عليه مقيمين عليه أي مدة إقامتهم عليه ومفعول يغفر محذوف، أي ليغفر لهم كفرهم ما داموا عليه، وفي هذا إشارة إلى أن الكفر بعد التوبة مغفور ولو بعد ألف مرة كما قال الاصهاني وغيره، وأما خبر كان فمحذوف تتعلق به اللام مثل لم يكن مريداً ليغفر لهم، لأن الفعل منصوب بأن مضمرة بعد اللام وهي منصوبها في تقدير مصدر، والمصدر لا يصح وقوعه خبراً لأنه معنى، والمخبر عنه جثة، فجعل الخبر محذوفاً، واللام مقوية لتعديته إلى المصدر، هذا مذهب البصريين، وعليه جرى القاضي، وأما مذهب الكوفيين فالفعل هو الخبر، واللام زيدت فيه للتأكيد، وهي الناصبة بدون إضمار أن، وعليه جرى الكشف وطعن فيه بما مرّ فلذلك عدل عنه القاضي إلى ما قاله اهـ كرخي.

قوله: (أخبر) أي فاستعملت البشارة في مطلق الاخبار بل في الانذار تهكماً لأن البشارة الخبر

مؤلماً هو عذاب النار ﴿الَّذِينَ﴾ بدل أو نعت للمنافقين ﴿يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ لما يتوهنون فيهم من القوة ﴿أَيَنْتَفُوتُ﴾ يطلبون ﴿عِنْدَهُمُ الْعِزَّةُ﴾ استفهام إنكاري أي لا يجدونها عندهم ﴿فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ في الدنيا والآخرة ولا ينالها إلا أولياؤه ﴿وَقَدْ تَرَكُوا﴾ بالبناء للفاعل

السار، سمي بشارة لأن الخبر السار يظهر سروراً في البشرة أي ظاهر الجلد، والإنذار الخبر الشاق على النفس، ففي الكلام استعارة تصريحية تبعية اهـ شيخنا.

قوله: ﴿من دون المؤمنين﴾ حال من فاعل يتخذون أي يتخذون الكفرة أنصاراً متجاوزين في اتخاذهم اتخاذ المؤمنين اهـ أبو السعود.

قوله: (لما يتوهمون الخ) أي ولقولهم ان ملك محمداً سيزول اهـ.

قوله: ﴿فإن العزة لله جميعاً﴾ دخلت الفاء لنا في الكلام من معنى الشوط، إذ المعنى ان يتفخوا من هؤلاء عزة اهـ سمين.

وعبارة أبي السعود: وهذه الجملة تعليل لما يقيد الاستفهام الإنكاري من بطلان رأيهم وتحيية رجائهم، فان انحصار جميع أفراد العزة في جنبه عز وعلا بحيث لا ينالها إلا أولياؤه الذين كتب لهم العزة والغلبة. قال الله تعالى ﴿والله العزة ولسوله وللمؤمنين﴾ [المناقضون: ٨] يقتضي بطلان التعزز بغيره سبحانه، واستحالة الانتفاع به. وقيل: هي جواب شرط محذوف كأنه قيل: ان يتفخوا عندهم عزة فإن العزة لله جميعاً. وجميعاً: حال من المستكن في الله لاعتماده على المبتدأ اهـ.

قوله: (ولا ينالها إلا أولياؤه) كما قال تعالى: ﴿والله العزة ولسوله وللمؤمنين﴾ [المناقضون: ٨]، وأما عزة الكفار فليس معتد بها بالنسبة إلى عزة المؤمنين لأنه لا يعز إلا من أمره الله اهـ كرخي.

قوله: ﴿وقد نزل عليكم﴾ يعني يا معشر المسلمين في الكتاب يعني القرآن أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهنأ بها. قال المفسرون: الذي انزل عليهم في التهي عن مجالستهم وهو قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره﴾ [الأنعام: ٦٨] وهذا نزل بمكة لأن المشركين كانوا يخوضون في القرآن ويستهنئون به في مجالستهم، ثم ان أحبار اليهود بالمدينة كانوا يفعلون مثل فعل المشركين، وكان المناقضون يجلسون إليهم ويخوضون معهم في الاستهزاء بالقرآن، فنهى الله المؤمنين عن القعود معهم بقوله: ﴿فلا تقعدوا معهم﴾ الخ اهـ خازن.

قوله: (بالبناء للفاعل والمفعول) قرأ الجماعة بالبناء للمفعول وعاصم قرأه مبتأ للفاعل مشدداً، وأبو حيوه وحמיד بالبناء للفاعل مخففاً، والقائم مقام الفاعل في قراءة الجماعة هو أن وما في حيزها أي وقد نزل عليكم المنع من مجالستهم عند سماعكم الكفر بالإيمان والاستهزاء به. وأما في قراءة عاصم فإن من مع ما بعدها في محل نصب مفعولاً به بنزل، والفاعل ضمير الله تعالى كما تقدم. وأما قراءة أبي حيوه وحמיד فمحلها رفع بالفاعلية لنزل مخففاً، فمحلها إما نصب على قراءة عاصم، أو رفع على قراءة غيره ولكن الرفع مختلف اهـ سمين.

والمفعول ﴿عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ﴾ القرآن في سورة الأنعام ﴿أَنْ﴾ مخففة واسمها محذوف أي أنه ﴿إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ﴾ القرآن ﴿يُكْفَرُ بِهَا وَيَسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ﴾ أي الكافرين والمستهزئين ﴿حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ إلخ إذا ﴿إِنْ قَعَدْتُمْ مَعَهُمْ﴾ مثلهم في الإثم ﴿إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُتَّقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ ﴿١٤٠﴾ كما اجتمعوا في الدنيا على الكفر والاستهزاء ﴿الَّذِينَ﴾ بدل من الذين قبله

قوله: (القرآن) أشار به إلى أن آل للعهد الخارجي. قوله: (اسمها محذوف) أي وخبرها جملة الشرط والجزاء اهـ.

قوله: (أي أنه) قدره أبو البقاء أنكم ورده أبو حيان بأنها إذا خففت لم تعمل إلا في ضمير شأن محذوف، وإعمالها في غيره ضرورة.

قلت: أجاز ابن مالك في شرح التسهيل إعمالها في ضمير الشأن وغيره إذا كان محذوفاً. قال: ولا يلزم كونه ضمير الشأن كما زعم بعضهم، بل إذا أمكن عوده على حاضر أو غائب معلوم، فهو أولى. واستدل بكلام لسيبويه اهـ كرخي.

قوله: ﴿يُكْفَرُ بِهَا﴾ حال من آيات الله، وبها في محل رفع لقيامه مقام الفاعل، وكذلك قوله: ﴿وَيَسْتَهْزَأُ بِهَا﴾ والأصل يكفر بها أحد، فلما حذف الفاعل قام الجار والمجرور مقامه، ولذلك روعي هذا الفاعل المحذوف فعاد عليه الضمير من قوله معهم حتى يخوضوا، كأنه قيل: إذا سمعتم آيات الله يكفر بها المشركون ويستهزئون بها المنافقون فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره. أي غير حديث الكفر والاستهزاء، فعاد الضمير من غيره على ما دل عليه المعنى، وقيل: الضمير في غيره يجوز أن يعود على الكفر والاستهزاء المفهومين من قوله يكفر بها ويستهزأ بها، وإنما أفرد الضمير، وإن كان المراد به شيئين لأحد الأمرين، إما لأن الكفر والاستهزاء شيء واحد في المعنى، وإما لإجراء الضمير مجرى اسم الإشارة نحو ﴿عوان بين ذلك﴾ [البقرة: ٦٨] وحتى غاية للنهي. والمعنى أنه تجوز مجالستهم عند خوضهم في غير الكفر والاستهزاء اهـ سمين.

قوله: (أي الكافرين الخ) أي المعلومين من يكفر ويستهزئ قوله: ﴿غیره﴾ أي غير حديث الكفر والاستهزاء. قوله: ﴿أنكم إذا مثلهم﴾ جملة مستأنفة سبقت لتعليل النهي غير داخله تحت التنزيل، وإذا ملغاة عن العمل لوقوعها بين المبتدأ والخبر أي لا تقعدوا معهم في ذلك الوقت إنكم ان فعلتموه كنتم مثلهم في الكفر واستتباع العذاب، والجمهور على رفع اللام في مثلهم على خير الابتداء، وأفرد مثل هنا وإن أخبر به عن جميع، ولم يطابق به كما طابق ما قبله في قوله: ثم لا يكونوا أمثالكم وقوله: وحوار عین كأمثال اللؤلؤ. قال أبو البقاء وغيره: لأنه قصد به هنا المصدر فوجد كما وجد في قوله: ﴿أنؤمن لبشرين مثلنا﴾ [المؤمنون: ٤٧] وتحرير المعنى أن التقدير أن عصيانكم مثل عصيانهم إلا أن تقدير المصدرية في قوله: ﴿لبشرين مثلنا﴾ قلق اهـ سمين.

قوله: ﴿إن الله جامع المنافقين﴾ الخ تعليل لكونهم مثلهم في الكفر ببيان ما يستلزمه من شركتهم لهم في العذاب اهـ أبو السعود.

قوله: (بدل من الذين قبله) أي قوله: ﴿الذين يتخذون الكافرين﴾ وجعله بدلاً لأن الخطاب مع

﴿يَتَرَبَّصُونَ﴾ ينتظرون ﴿يَكُمُ﴾ الدوائر ﴿فَإِنْ كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ﴾ ظفر وغنيمة ﴿وَمِنْ أَلْفٍ مِّنَ الْوُكُوفِ﴾ لكم ﴿أَلَمْ تَكُنْ مَعَكُمْ﴾ في الديار والجهاد فأعطونا من الغنيمة ﴿وَإِنْ كَانَ لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ﴾ من الظفر عليكم ﴿قَالُوا﴾ لهم ﴿أَلَمْ نَسْتَحِذْكُمْ﴾ نستول ﴿عَلَيْكُمْ﴾ ونقدز على أخذكم وقتلكم فأبقينا عليكم ﴿وَأَلَمْ نَمْنَعْكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ أن يظفروا بكم بتخذيلهم ومراسلتكم بأخبارهم فلنا عليكم المنة قال

المؤمنين وعليه جرى القاضي كالكشف اهـ كرخي.

وهذا مبني على جواز الابدال من البدل وقيل: هو من المنافقين اهـ شيخنا،
قوله: ﴿يتربصون بكم﴾ في المصباح: تربصت الأمر تربصاً انتظرة والتربصة وزان غرقة التسم منه
وتربصت الأمر بفلان انتظرت وقوعه اهـ. والخطاب في (بكم) للمؤمنين.
قوله: (الدوائر) جمع دائرة كضوارب أي الأمور التي تدور وتحدث في الزمن من اللوائب
والحوادث. وفي كلام الشارح قصور حيث قيد بانتظار الدوائر، وهي إمّا تكون في الشرع مع أنهم
يتربصون وينتظرون كل ما يقع للمؤمنين من خير وشر، بدليل التفصيل يقولون: ﴿فإن كان لكم فتح﴾
الخ. وعبرة الخازن: والمعنى ينتظرون ما يحدث لكم من خير أو شر اهـ
قوله: ﴿فإن كان لكم فتح﴾ الخ سمي ظفراً للمسلمين فتحاً، وظفراً للكافرين نصيباً تعظيماً لشأن
المسلمين، وتحقيراً لحظ الكافرين لتضمن الأول نصرة دين الله وإعلاء كلمته وللهذا أضاف الفتح إليه
تعالى، وحظ الكافرين في ظفر دنيوي سريع الزوال اهـ كرخي.

قوله: ﴿ألم نكن معكم﴾ استفهام تقييد كالذي بعده أي للتقرير بما بعد النفي على حد ﴿ألم
نشرح لك صدرك﴾ [الشرح: ١] أي كنا معكم واستحذونا عليكم ومنعناكم اهـ.

قوله: ﴿ألم نستحذ عليكم﴾ أي ألم نغلب عليكم ونتمكن من قتلكم وأسرهم اهـ شيخنا.
ونستحذ واستحذ مما شد قياساً وفصح استعمالاً لأن من حقه نقل حركة حرف عله إلى الساكن
قبلها قلبها ألفاً كاستقام واستبان وبابه، والاستحاذ التغلب على الشيء والاستيلاء عليه، ومنه
استحذ عليهم الشيطان. يقال: حاذ وأحاذ بمعنى والمصدر الحوذ اهـ سمين.

قوله: ﴿فأبقينا عليكم﴾ أي ربقنا لكم ورحمناكم، وفي المختار: وأبقى على فلان إذا رعى عليه
ورحمه يقال: لا أبقى الله عليك إن أبقيت علي اهـ.
وفي القاموس: وأرعبت عليه أبقيت عليه ورحمته اهـ.

قوله: ﴿ونمنعكم﴾ أي نحكمكم من المؤمنين أي من قتلهم لكم، والجمهور على جزم تمنع عطفاً
على ما قبله، وقرأ ابن أبي بنصب العين وهي ظاهرة، فإنه على اضممار أن بعد الواو المقضية للجمع في
جواب الاستفهام اهـ سمين.

قوله: (ومراسلتكم) أي مراسلتنا لكم بأخبارهم وأسرهم. قوله: (فلنا عليكم المنة) أي
فأعطونا مما أصبتم فهم لا قصد لهم إلا أخذ الأموال لشهرهم في الدنيا اهـ أبي اللعود.

تعالى ﴿ فَأَلَّهَ بِحُكْمِ رَبِّكَ ﴾ وبينهم ﴿يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ بأن يدخلكم الجنة ويدخلهم النار ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ طريقاً بالاستتصال ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ بإظهارهم خلاف ما أبطنوه من الكفر ليدفعوا عنهم أحكامه الدنيوية ﴿وَهُوَ خَدِيعُهُمْ﴾ مجازيهم على خداعهم

قوله: ﴿ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً﴾ فيه قولان:

أحدهما: وهو قول علي بن أبي طالب وابن عباس أن المراد به في القيامة بدليل عطفه على قوله فإله يحكم بينكم يوم القيامة. روي أن رجلاً سأل علي بن أبي طالب عن هذه الآية ﴿ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً﴾. كيف هذا وهم يقتلوننا؟ فقال: ولن يجعل الله للكافرين يوم القيامة على المؤمنين سبيلاً.

القول الثاني: أن هذا في الدنيا والمراد بالسبيل الحجة. أي ليس لأحد من الكافرين أن يغلب المسلمين بالحجة، وقيل: معناه إن الله لم يجعل للكافرين على المؤمنين سبيلاً بأن يمحوا دولة المؤمنين بالكلية ويستبيحوا بيضتهم، فلا يبقى أحد من المؤمنين، وقيل: معناه إن الله لم يجعل للكافرين على المؤمنين سبيلاً بالشرع، فإن شريعة الإسلام ظاهرة إلى يوم القيامة. ويتفرع على ذلك مسائل من أحكام الفقه: منها أن الكافر لا يرث من المسلم، ومنها أن الكافر إذا استولى على مال المسلم لم يملكه بدليل هذه الآية، ومنها: أن الكافر ليس له أن يشتري عبداً مسلماً، ومنها: أن المسلم لا يقتل بالذمي بدليل هذه الآية اهـ خازن.

قوله: ﴿على المؤمنين﴾ يجوز أن يتعلق بالجعل، ويجوز أن يتعلق بمحذوف لأنه في الأصل صفة لسبيلاً، فلما قدم عليه انتصب حالاً منه اهـ سمين.

قوله: (طريقاً بالاستتصال) جواب عما يقال كيف هذا النفي في الآية مع أن كثيراً ما يقتل بعض الكفار بعض المسلمين، وقد تقدم بسطه في عبارة الخازن. قوله: ﴿يخادعون الله﴾ أي رسوله كما يقتضيه قول الشارح الخ بإظهارهم الخ. إذ هذا إنما هو خداع مع رسول الله لا مع الله لعلمه بكل شيء. وقوله: ﴿وهو خادعهم﴾ أي الله نفسه كما يقتضيه قوله: ﴿مجازيهم﴾ اهـ شيخنا.

وفي أبي السعود: ﴿إن المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم﴾ كلام مبتدأ مسوق لبيان طرف آخر من قبائح أعمالهم. أي يفعلون ما يفعله المخادع من إظهار الإيمان وإبطان نقيضه، والله فاعل بهم ما يفعل الغالب في الخداع حيث تركهم في الدنيا معصومين الدماء والأموال، وأعدلهم في الآخرة الدرك الأسفل من النار، وقيل: يعطون على الصراط نوراً كما يعطى المؤمنون فيمضون بنورهم، ثم يطفأ نورهم، ويبقى نور المؤمنين، فينادون المؤمنين انظرونا نفتبس من نوركم اهـ.

وسمي المنافق منافقاً أخذاً من نفاقه اليربوع وهو جحره، فإنه يجعل له بايين يدخل من أحدهما، ويخرج من الآخر، فكذلك المنافق يدخل مع المؤمنين بقوله: أنا مؤمن ويدخل مع الكفار بقوله أنا كافر. وجحر اليربوع يسمى النفاق والسامياء والدامياء، فالسامياء هو الجحر الذي تلد فيه الأنثى والدامياء هو الذي يكون فيه الذكر، والنفاق هو الذي يكونان فيه اهـ كرخي.

قوله: ﴿وهو خادعهم﴾ فيه ثلاثة أوجه، أحدها: ذكره أبو البقاء وهو أنها في محل نصب على

فيفتضحون في الدنيا باطلاع الله نبيه على ما أبطنوه ويعاقبون في الآخرة ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ﴾ مع المؤمنين ﴿قَامُوا كُسَالَى﴾ متثاقلين ﴿يُرَاءُونَ النَّاسَ﴾ بصلاتهم ﴿وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ﴾ يصلون ﴿لَا قِيلًا﴾ ﴿مُذَبِّذِينَ﴾ مترددين ﴿بَيْنَ ذَلِكَ﴾ الكفر والإيمان ﴿لَا﴾ منسويين ﴿إِلَى هَؤُلَاءِ﴾ أي الكفار ﴿وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ﴾ أي المؤمنين ﴿وَمَنْ يُضِلِلْ﴾ هـ ﴿اللَّهُ فَلَنْ يَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾ طريقاً إلى الهدى

الحال. والثاني: أنها في محل رفع عطفًا على خبر إن. والثالث: أنها استئناف إخبار بذلك. قال الزمخشري: وخادع اسم فاعل من خادعته فخدعته إذا غلبته وكنت أخدع منه، سمين.

قوله: (مجازيهم) أي فسمى العقاب والجزاء باسم الذنب فهو من باب المشاكلة وفي نسخة فيجازيهم. قوله: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ﴾ عطف على خبر إن أخبر عنهم بهذه الصفات الذميمة، وكسالى نصب على الحال من ضمير قاموا الواقع جواباً، والجمهور على ضم الكاف وهي لغة أهل الحجاز، وقرأ الأعرج بفتحها وهي لغة تميم، وأسند وابن السميع كسلى وصفهم بما توصف به المؤنثة المفردة اعتباراً بمعنى الجماعة كقوله ﴿وترى الناس سكرى﴾ [الحج: ٢] والكسل: الفتور والتواني، وأكسل إذا جامع وفتّر ولم ينزل اهـ سمين.

قوله: ﴿يُرَاءُونَ النَّاسَ﴾ في هذه الجملة ثلاثة أوجه، أحدها: أنها حال من الضمير المستكن في كسالى. الثاني: أنها بدل من كسالى ذكره أبو البقاء وفيه نظر لأن الثاني ليس كل الأول ولا بعضه ولا مشتقاً عليه. الثالث: أنها مستأنفة أخبر عنهم بذلك، وأصل يراؤون يرائون فاعل كنظائره، والجمهور على يراؤون من المفاعلة. قال الزمخشري: قال قلت: ما معنى المراءاة وهي مفاعلة من الرؤية؟ قلت: معناها أن المرائي يريهم عمله وهم يرونه استحسانه اهـ سمين.

قوله: (يصلون) سميت الصلاة ذكراً لاشتمالها عليه. قوله: (رياء) أي علي وجه الرياء أو لأجل الرياء اهـ شيخنا.

قوله: ﴿مُذَبِّذِينَ﴾ حال من فاعل يراؤون أو منصوب على الذم، والمعنى أن الشيطان يذبذبهم. وحقيقة المذبذب ما يذب ويدفع عن كلا الجانبين مرة بعد أخرى اهـ أبو السعود.

وفي المصباح: ذبذبه ذبذبة إذا تركه حيوان متردداً. وعبرة الليضاي: والمعنى مرددين بين الإيمان والكفر من الذبذبة، وهي جمل الشيء مضطرباً وأصل الذب بمعنى الطرد وقرئ: بكسر الدال بمعنى يذبذبون قلوبهم أو دينهم أو يذبذبون، كقولهم صلصل بمعنى تصلصل، وقرئ: بالدال المهملة بمعنى أحلوا قارة في دية، وتارة في دية وهي الطريقة اهـ.

ومنه ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه: اتبعوا دية قریش أي طريقهم اهـ زكريا.

قوله: (الكفر والإيمان) أي المعلومين من المقام. قوله: ﴿لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ﴾ أي في الموضوعين متعلقة بمحذوف وذلك المحذوف هو حال حذف لدلالة المعنى عليه. والتقرير مذبذبين لا منسويين إلى هؤلاء، ولا منسويين إلى هؤلاء، فالعامل في الحال نفس مذبذبين. قال أبو البقاء: وموضع لا إلى هؤلاء نصب على الحال من الضمير في مذبذبين أي يذبذبون متلوتين وهذا تفسير معلى لا إعراب اهـ سمين.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أُرِيدُونَ أَنْ يُجْمَعُوا إِلَيْكُمْ بِمَوَالِيهِمْ﴾
 ﴿سُلْطَانًا مُبِينًا﴾ برهاناً بيناً على نفاقكم ﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ فِي الدَّرَكِ﴾ المكان ﴿الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ وهو
 قعرها ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ مانعاً من العذاب ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ من النفاق ﴿وَأَصْلَحُوا﴾

قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ خطاب للمؤمنين الخالص، وقوله لا تتخذوا الكافرين أي كما فعل المنافقون كما تقدم في قوله: ﴿الذين يتخذون الكافرين﴾ [النساء: ١٣٩] الآية اهـ شيخنا.

قوله: (أتريدون) استفهام إنكاري في معنى النفي وتوجيه الإنكار إلى الإرادة دون متعلقها بأن يقال: اتجعلون الخ للمبالغة في إنكاره وتهويل أمره ببيان أنه لا ينبغي أن يصدر عن العاقل إرادته فضلاً عن صدور نفسه اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿سُلْطَانًا مُبِينًا﴾ السلطان يذكر ويؤنث فتذكيره باعتبار البرهان وتأنينه باعتبار المحجة إلا أن التأنيث أكبر عند الفصحاء. وقال الفراء: التذكير أشهر وهي لغة القرآن اهـ سمين.

قوله: (بيناً) أي فإن مواليتهم أوضح أدلة النفاق.

قوله: ﴿فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ﴾ في المختار: ودركات النار منازل أهلها، والنار دركات، والجنة درجات والقعر الأخير درك اهـ.

قوله: (وهو قعرها) أي لأنها سبع طبقات، فأسفلها يقال له دركة بالكاف، فالدرك ما كان إلى أسفل، والدرج ما كان إلى أعلى، والنار طبقات ودركات، فالطبقة العليا لعصاة المؤمنين وهي جهنم، والثانية لظلي للنصارى، والثالثة الحطمة لليهود، والرابعة السعير للصابئين، والخامسة سقر للمجوس، والسادسة الجحيم لأهل الشرك، والسابعة الهاوية للمنافقين اهـ من الخازن في سورة الحجر.

وبهذا علم أنهم أشد عذاباً من الكفار المظهرين للكفر، لأن هؤلاء ضموا إلى كفرهم الاستهزاء بالآيات، ولعل هذا الأسفل هو محل آل فرعون الذي قال تعالى فيه ﴿ادخلوا آل فرعون أشد العذاب﴾ [غافر: ٤٦] اهـ شيخنا.

وفي السمين: قرأ الكوفيون بخلاف من عاصم الدرك بسكون الراء والباقون بفتحها وفي ذلك قولان، أحدهما: أن الدرك والدرك لغتان بمعنى واحد كالشمع والشمع والغدر والغدر. والثاني: أن الدرك بالفتح جمع دركة على حد بقر وبقرة، والدرك مأخوذ من المداركة وهي المتابعة، وسميت طبقات النار دركاتها لأن بعضها مدارك لبعض أي متابعة اهـ.

قوله: ﴿مِنَ النَّارِ﴾ في محل نصب على الحال وفي صاحبها وجهان، أحدهما: أنه الدرك والعامل فيها الاستقرار، والثاني: أنه الضمير المستتر في الأسفل لأنه صفة فتحمل ضميراً اهـ سمين.

قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه منصوب على الاستثناء من قوله ان المنافقين. الثاني: أنه مستثنى من الضمير المجرور في لهم. الثالث: أنه مبتدأ وخبره الجملة من قوله: ﴿فأولئك مع المؤمنين﴾ قيل: ودخلت الفاء في الخبر لشبه المبتدأ باسم شروط. قال أبو البقاء ومكي وغيرهما: مع المؤمنين خبر أولئك والجملة خبر إن الذين والتقدير فأولئك يكونون مع المؤمنين اهـ سمين.

عملهم ﴿وَأَعْتَصِمُوا﴾ ونقروا ﴿وَاللَّهُ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ﴾ من الرياء ﴿فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ وإنما يؤتونه ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ في الآخرة هو الجنة ﴿مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِمَا يُنَادِرُكُمْ أَنْ تُشْكِرْتُمْ﴾ نعمه ﴿وَأَمَّا مَنْ﴾ به والاستفهام بمعنى النفي أي لا يعذبكم ﴿وَكَانَ اللَّهُ شَاكِرًا﴾ لأعمال المؤمنين بالإثابة ﴿عَلَيْكُمْ﴾ بخلقه ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالشُّعُورِ الْقَوْلِ﴾ من أحد أي

قوله: ﴿فَأُولَئِكَ﴾ إشارة إلى الموصول باعتبار اتصافه بما في حيز الصلة وما فيه من معنى البعد، للتأيد أن بعد المنزلة وعلو الطبقة مع المؤمنين أي المؤمنين المعهودين الذين لم يتطرد عنهم ثقل أصلاً منذ آمنوا، وإلا فهم أيضاً مؤمنون أي معهم في الدرجات العالية من الجنة، وقد بين ذلك بقوله: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ﴾ الخ اه أبو السعود.

ورسم يؤت بدون ياء وهو مضارع مرفوع فتحق يائه أن تثبت لفظاً وخطاً إلا أنها حذف في الأصل لالتقاء الساكنين فجاء الرسم تابعاً للفظ، وله نظائر تقدم بعضها، والقراء يقفون عليه دون ياء اتباعاً للخط الكريم إلا يعقوب فإنه يقف بالياء إلى الأصل لا وروي ذلك عن الكسائي وحضرة أحمد سميح.

قوله: ﴿مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ﴾ في ما وجهان،

أحدهما: أنها استفهامية فتكون في محل مصب يفعال، وإنما قدم لكونه له صدر الكلام، والباء على هذا سببية متعلقة بيفعل، والاستفهام هنا معناه النفي، والمعنى أن الله لا يفعل بعذابكم شيئاً لأنه لا يجلب لنفسه بعذابكم نفعاً ولا يدفع عنها به ضرراً فأبي حاجة له في عذابكم.

الثاني: أن ما نافية كأنه قيل: لا يعذبكم الله وعلى هذا فالباء زائدة ولا تتعلق بشيء، وعندني أن هذين الوجهين في المعنى شيء واحد، فينبغي أن تكون سببية في الموضعين أو زائدة فيهما، لأن الاستفهام بمعنى النفي فلا فرق، والمصدر هنا مضاف لمفعوله، وقوله: ﴿إِنْ شُكِرْتُمْ﴾ وجوابه المحذوف الدلالة ما قبله عليه أي إن شكرتم وأمتتم فيما يفعل بعذابكم أحمد سميح.

قوله: ﴿وَأَمَّا مَنْ﴾ عطف مسبب ولذا قدم الشكر لأنه سبب في الإيمان إذ الإنسان إذا رأى النعم وتفكر فيها حملته على الإيمان وإن كان الإيمان لا بد من سبقه على الشكر اه شيخنا.

قوله: ﴿شَاكِرًا﴾ (الأعمال المؤمنين) أي ولو قلت وسمي الجزاء شكراً على سبيل الاستعارة فالشكر من الله هو الرضا بالقليل من عمل عبادة واضعاف الثواب عليه، والشكر من العبد الطاعة، والمراد من كونه ﴿عليماً﴾ أنه عالم بجميع الجزئيات فلا يقع له الغلط البتة فلا جرم يوصل الثواب إلى الشاكر والعقاب إلى المعرض، وإليه إشار في التقرير اه كرخي.

قوله: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ﴾ أي رفع الصوت بالسوء أي أحوال الناس المكتومة كغيبه ونميمة، فإن العاقل من اشتغل بعيوبه، والجهر ليس قيداً، بل مثله الأسرار بذلك، وإنما خص الجهر لأنه الذي كان سبباً للنزول، فهو بيان للواقع فلا مفهوم له، والنسب أن رجلاً أضاف قوماً فلم يحسنوا ضيافته، فلما خرج تكلم فيهم جهراً أو خصه لأنه أفحش اه من الخطيب.

وفي الخازن: نزلت هذه الآية في أبي بكر الصديق، وذلك أن رجلاً نال منه والنبي ﷺ حاضر،

يعاقب عليه ﴿إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ فلا يؤاخذ به بالجهر به بأن يخبر عن ظلم ظالمه ويدعو عليه ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا﴾ لما يقال ﴿عَلِيمًا﴾ ﴿بِمَا يَفْعَلُ﴾ ﴿إِنْ تَبَدُّوا﴾ تظهروا ﴿خَيْرًا﴾ من أعمال البر ﴿أَوْ تُخْفَوْهُ﴾

فسكت عنه أبو بكر مراراً ثم ردّ عليه، فقام النبي ﷺ فقال أبو بكر: يا رسول الله شتمني فلم تقل شيئاً حتى إذا رددت عليه قمت: قال: «إن ملكاً كان يجيب عنك فلما رددت عليه ذهب الملك وجاء الشيطان فقمت» فنزلت الآية اهـ.

قوله: (من أحد) بيان لفاعل المصدر الذي هو الجهر لأنه مصدر فيعمل، وإن اقترن بآل وبالسوء مفعول الجهر، ومن القول حال من سوء وهو غير قيد إذ مثله الفعل، وجاز حذف الفاعل لأنه فاعل المصدر، وإلا من ظلم استثناء من هذا الفاعل المحذوف أو يقدر مضاف أي إلا جهر من ظلم، فالاستثناء متصل على هذين فمّن في محل نصب أو رفع على البدلية، وهو المختار، ولا يقال له استثناء مفرغ، لأن فاعل المصدر لما كان حذفه جائزاً كان كأنه مذكور. ومناسبة هذه الآية لما قبلها أن ما تقدم فيه ذكر قبائح المنافقين وإيذائهم للمؤمنين، فالمؤمنون مظلومون فيجوز لهم ذكر سوءهم جهرًا، وأيضاً تناسب قوله شاكراً أي سواء كان سراً أو جهرًا وهذا ضده اهـ شيخنا.

قوله: (أي يعاقبه) أي فعدم المحبة منه تعالى كناية عن العقاب الذي هو غاية عدم المحبة لاستحالة المحبة التي هي الميل القلبي عليه تعالى اهـ شيخنا.

قوله: (بأن يخبر عن ظلم ظالمه) بأن يقول سرق مالي أو غصبه أو سبني أو قذفني ويدعو عليه دعاء جائزاً بأن يكون بقدر ظلمه فلا يدعو عليه يخراب دياره لأجل أخذ ماله منه ولا يسب والده، وإن كان هو فعل كذلك ولا يدعو عليه لأجل ذلك بالهلاك، بل يقول اللهم خلص حقي منه، واللهم جازه أو كافئه، ولا يجوز أن يدعو عليه بسوء الخاتمة أو الفتنة في الدين، فإن بعضهم منعه مطلقاً وهو الظاهر، وأجازه بعضهم إذا كان ظالماً متمرداً وقوله: ﴿إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ أي مثلاً فمثله ما إذا أريد اجتماع على شخص، فيجب على من علم عيوبه بذل النصيحة له، وإن لم يستشره لأن الدين النصيحة فيذكر له ما يندفع به فإن زاد حرم الزائد وهكذا بقية السنة المنظومة في قوله:

لقب لو مستفت وفسق ظاهر متظلم ومعروف ومحذر
فالدعاء بغير قدر ما ظلم به حرام كالدعاء بمستحيل عادة أو عقلاً، وقد يكره إذا كان في أماكن
قدرة كمجزرة اهـ شيخنا.

قوله: ﴿سَمِيعًا﴾ (لما يقال) أي من الظالم والمظلوم، وكذا يسمع كل فعل وقوله ﴿عَلِيمًا﴾ بما يفعل أي وبما يقال من الظالم والمظلوم أيضاً ففيه وعد ووعد اهـ شيخنا.

قوله: ﴿إِنْ تَبَدُّوا خَيْرًا﴾ الخ قد ذكر في حيز الشرط ثلاثة أشياء. وقوله: ﴿فَإِنْ كَانَ عَفْوًا قَدِيرًا﴾ إنما يظهر كونه جزءاً للثالث، وقد أشار البيضاوي إلى الجواب عن ذلك بما حاصله أن المقصود هو الثالث، والأولان ذكر توطئة له، ونصه: إن تبدوا خيراً طاعة وبراً أو تخفوه أي تفعلوه سرّاً تعفوا عن سوء لكم المؤاخذه عليه وهو المقصود، وذكر ابداء الخير واخفائه توطئة له، ولذلك رتب عليه قوله: ﴿فَإِنْ كَانَ عَفْوًا قَدِيرًا﴾ اهـ.

تعملوه سرّاً ﴿أَوْ تَعْفُوا عَنْ سُوءٍ﴾ ظلم ﴿فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا﴾ ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ
وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ بأن يؤمنوا به دونهم ﴿وَيَقُولُونَ نَحْنُ بِبَعْضٍ مِنَ الرُّسُلِ
وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ مِنْهُمْ﴾ ﴿وَيُرِيدُونَ أَنْ يُتَّخَذُوا بَيْنَ ذَلِكَ﴾ الكفر والإيمان ﴿سَبِيلًا﴾ ﴿طريقاً
يذهبون إليه﴾ ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا﴾ مصدر مؤكد لمضمون الجملة قبله ﴿وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا
مُهِينًا﴾ ﴿ذَا إِهَانَةٍ هِيَ عَذَابُ النَّارِ﴾ ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ كلهم ﴿وَلَوْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَسْرَارِهِمْ

قوله: أيضاً ﴿ان تبدوا خيراً﴾ الخ بيان لمعاملة الخلق بعضهم مع بعض، فإنها إما يجلب نفع وهو
إبداء الخير و إخفاؤه أو يدفع ضرر وهو العفو عن السوء هكذا في الفخر فيكون العطف مغايراً، ومن قال
أنه عطف خاص فيرد عليه أنه لا يكون بأو إلا أن يقال إنها بمعنى الواو اهـ شيخنا.

قوله: ﴿فإن الله كان عفواً قديراً﴾ تعليل لجواب الشرط المحذوف تقديره: اعفوا أي العفو أولى
لكم من تركه فإن الله الخ اهـ شيخنا.

قوله: ﴿عفواً قديراً﴾ أي يكثر العفو عن العصاة مع كمال قدرته على الانتقام فأنتم أولى بذلك،
وهو حث للمظلوم على تهديد العفو ما رخص له في الانتصار حثاً على مكارم الأخلاق اهـ كرخي.

قوله: ﴿ويريدون أن يتخذوا﴾ أي يريدون بقولهم المذكور وقوله بين ذلك الكفر أي بالكل
وقوله: والإيمان أي بالكل. قوله: (طريقاً يذهبون إليه) أي يريدون لهم ديناً ومذهباً واسطة بين الإيمان
والكفر، وهو الإيمان ببعض الرسل والكفر ببعضهم اهـ شيخنا.

قوله: ﴿حقاً﴾ فيه أوجه، أحدها: أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة قبله، فيجيب إضمار عامله
وتأخيرها عن الجملة المؤكدة لها، والتقدير أحق ذلك حقاً، وهكذا كل مصدر مؤكد لغيره أو لنفسه.
الثاني: أنه حال من قوله هم الكافرون. قال أبو البقاء: أي كافرون من غير شك، وهذا يشبه أن يكون
تفسيراً للمصدر المؤكد. وقد طعن الواحدي في هذا التوجيه، فقال: الكفر لا يكون حقاً بوجه من
الوجوه. والجواب: أن الحق هنا ليس يراد به ما يقابل الباطل، بل المراد أنه كائن لا محالة وأن كفرهم
مقطوع به. الثالث: أنه نعت لمصدر محذوف أي الكافرون كفراً حقاً وهو أيضاً مصدر مؤكد، ولكن
الفرق بينه وبين الوجه الأول أن هذا عامله مذكور وهو اسم الفاعل، وهذا عامله محذوف كما تقدم اهـ
سمين.

قوله: ﴿وأعتدنا﴾ أي أعدنا للكافرين أي لهم، وإنما أظهر في مقام الإحصار ذماً لهم وتذكيراً
لوصفهم، أو المراد جميع الكافرين اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿والذين آمنوا بالله ورسوله﴾ مقابل قوله: ﴿إن الذين يكفرون﴾ الخ وقوله: ﴿ولم
يفرقوا﴾ الخ مقابل قوله: ﴿ويريدون﴾ الخ، وقوله: ﴿ويقولون﴾ الخ. وأما قوله: ﴿ويريدون أن
يتخذوا﴾ الخ، فداخل فيما قبله فقد تمت المقابلة اهـ شيخنا.

قوله: ﴿بين أحد منهم﴾ أي في الإيمان به، وإنما دخلت بين على أحد وهو يقضي متعدد المعلوم
أحد من حيث إنه وقع في سياق النفي والمعنى، ولم يفرقوا بين اثنين منهم أو بين جماعة منهم قاله في
الكشاف اهـ كرخي.

أُولَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ ﴿بِالنُّونِ وَالْبِأْسِ﴾ ﴿أَجْرَهُمْ﴾ ثَوَابُ أَعْمَالِهِمْ ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَقُورًا﴾ ﴿لأُولِيائِهِ﴾ ﴿رَحِيمًا﴾ ﴿بِأَهْلِ طَاعَتِهِ﴾ ﴿يَسْأَلُكَ﴾ يَا مُحَمَّد ﴿أَهْلَ الْكِتَابِ﴾ الْيَهُود ﴿أَنْ تَنْزِلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾ ﴿جَمَلَةٌ كَمَا أَنْزَلَ عَلَى مُوسَى تَعْتَنَّا فَإِنْ اسْتَكْبَرْتَ ذَلِكَ﴾ ﴿فَقَدْ سَأَلُوا﴾ أَيَّ أَبَاؤِهِمْ ﴿مُوسَى﴾ أَكْبَرَ ﴿أَعْظَمَ﴾ ﴿مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرَنَا اللَّهُ جَهْرَةً﴾ ﴿عَيْنًا﴾ ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ﴾ ﴿الْمَوْتَ عِقَابًا لَهُمْ﴾ ﴿يُظْلِمُهُمْ﴾ ﴿حَيْثُ تَعْتَنُوا فِي السَّوَالِ﴾ ﴿ثُمَّ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ﴾ إِلَهًا ﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ آيَاتُنَا﴾ ﴿الْمُعْجَزَاتِ﴾

قوله: ﴿سَوْفَ نُؤْتِيهِمْ﴾ التصدير بسوف لتأكيد الوعد والدلالة على أنه كائن لا محالة له وان تراخى اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿يَسْأَلُكَ أَهْلَ الْكِتَابِ﴾ الخ نزلت في أحبار اليهود حيث قالوا لرسول الله ﷺ: إن كنت نبياً فأتنا بكتاب من السماء جملة كما أتى به موسى، وقيل: كتاباً محرراً بخط سماوي في ألواح كما نزلت التوراة أو كتاباً نعاينه حين ينزل أو كتاباً إلينا بأعياننا بأنك رسول الله، وما كان مقصدهم بهذه العظيمة إلا التحكم والتعنت. قال الحسن: ولو سألوهم لكي يتبينوا الحق لأعطاهم اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿تَعْتَنَّا﴾ أي لا استرشاداً، وإلاً لنزل كما طلبوا فعقابهم على هذا الوصف القائم بهم، والتعنت طلب الوقوع في العنت أي المشقة، وفي المختار: والعنت بفتح الحين الإثم وبابه طرب، والعنت أيضاً الوقوع في أمر، شاق، وبابه أيضاً طرب والمتعنت طالب الزلة وهو معتد اهـ. وفي المصباح: وتعنته أدخل عليه الأذى وأعنته أوقعه في العنت وفيما يشق عليه تحمله اهـ.

قوله: ﴿فَإِنْ اسْتَكْبَرْتَ ذَلِكَ﴾ قدره كالزَمْخَشَرِي ليفيد أن قوله فقد سألوا جواب شرط مقدر، ولا يخفي أن في هذه الفاء قولين، أحدهما: أنها عاطفة على جملة محذوفة وقدرها ابن عطية فلا تبال يا محمد بسؤالهم وتشطيطهم فإنها عادتهم، فقد سألوا موسى أكبر من ذلك. الثاني: أنها جواب شرط مقدر كما مر، قاله الزَمْخَشَرِي أي ان استكبرت ما سألوهم منك فقد سألوا الخ اهـ كرخي.

قوله: ﴿أَيَّ أَبَاؤِهِمْ﴾ وإنما وبخ الموجودون في زمنه ﷺ، لأنهم لما رضوا بما وجد من آبائهم كانوا كأنهم هم السائلون اهـ شيخنا.

قوله: ﴿فَقَالُوا أَرَنَا اللَّهُ﴾ الخ، الفاء تفسيرية مثل تَوْضُحاً فُغْسِلَ وَجْهَهُ الخ اهـ.

قوله: ﴿عَيْنًا﴾ أي معانين له. وفي الخازن: والمعنى أَرْنَا نَرَهُ جَهْرَةً، وذلك أن سبعين من بني إسرائيل خرجوا مع موسى عليه السلام إلى الجبل فقالوا ذلك اهـ.

وأشار الجلال بقوله عَيْنًا إلى أن جهرة مفعول مطلق، لأنها نوع من مطلق الرؤية فيلاقي عامله في الفعل اهـ.

قوله: ﴿ثُمَّ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ﴾ للترتيب في الاخبار. أي ثم كان من أمرهم أن اتخذوا العجل اهـ كرخي.

على وحدانية الله ﴿فَعَفَوْا عَنْ ذَلِكَ﴾ ولم نستأصلهم ﴿وَأَتَيْنَا مُوسَى سُلْطَانًا نُبِينًا﴾ تسلطاً بيناً ظاهراً عليهم حيث أمرهم بقتل أنفسهم توبة فإطاعوه ﴿وَوَقَعْنَا فَوْقَهُمُ الطُّورَ﴾ الجبل ﴿بِيمَتْنَهُمْ﴾ بسبب أخذ الميثاق عليهم ليخافوا فيقبلوه ﴿وَقُلْنَا لَهُمْ﴾ وهو مظل عليهم ﴿ادْخُلُوا الْبَابَ﴾ باب القرية ﴿مُهَذَّاءً﴾ سجاد انحناء ﴿وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا﴾ وفي قراءة بفتح العين وتشديد الدال وفيه إدغام التاء في الأصل في الدال أي لا تعتدوا ﴿فِي السَّبْتِ﴾ باصطياد الحيتان فيه ﴿وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَاقًا غَلِيظًا﴾

قوله: (على وحدانية الله) أي وعلى قدرته وعلى علمه وعلى قدمه وعلى كونه مخالفاً للأجسام والأعراض وعلى صدق موسى اهـ كرخي.

قوله: ﴿فَعَفَوْنا عَنْ ذَلِكَ﴾ هذا استدعاء لهم إلى التوبة، كأنه قيل: إن أولئك الذين أجمعوا قد تابوا فعفونا عنهم فتوبوا أنتم أيضاً حتى نعفو عنكم اهـ أبو السعود.

قوله: (ولم نستأصلهم) أي مع أنهم أحقاء بالاستئصال اهـ.

قوله: (تسلطاً) أي فلسطانياً مصدر، وفي المختار: والسيادة القهر، يقال سلط ككرم وسمع سلاطة وسلوطة بالضم، وقد سلطه الله تسلطاً فتسلط عليهم السلطان الوالي، والسلطان أيضاً الحجة والبرهان، ولا يثنى ولا يجمع لأن مجراه مجرى المصدر اهـ.

قوله: (فإطاعوه) أي فقتل منهم سبعون ألفاً في يوم واحد.

قوله: (ليخافوا) وذلك أنهم امتنعوا من قبول شريعة التوراة، فرفع الله عليهم الطور فقبلوها اهـ أبو السعود.

قوله: (فيقبلوه) أي ولا ينقضوه اهـ.

قوله: (وهو مظل عليهم) أي مرفوع فوق رؤوسهم ومحاذيهم كالظلة، وهذا التقيد سبق قلم، لأن قصة فتح القرية كانت بعد خروجهم من التيه، وقصة رفع الجبل فوق رؤوسهم كانت عقب نزول التوراة قبل دخولهم التيه، وقوله: باب القرية فليل: هي بيت المقدس، وقيل: أريحاء، والقول المذكور على لسان موسى أو على لسان يوشع كما تقدم بسطه في سورة البقرة تأمل.

قوله: (سجود انحناء) أي مطأطين الرؤوس فهو سجود تواضع وخضوع فخالقوا ودخلوا زحفاً على أستهاهم اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وَلَا تَعْدُوا﴾ من عدا يعدو وأصله تعدوا الواو الأولى المضمومة لام الكلمة استثقلت الضمة عليها فحذفت، فالتقى ساكنان فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فوزنه تفعوا اهـ شيخنا.

قوله: (أي لا تعتدوا) أي فهو من الاعتداء بدليل إجماع السبعة على اعتدوا مثكم في السبت وتصريفه على هذه القراءة أنه نقلت فتحة التاء إلى العين الساكنة قبلها ثم قلبت التاء دالاً وأدغمت في الدال بعدها اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿مِثَاقًا غَلِيظًا﴾ أي مؤكداً وهو العهد الذي أخذه الله عليهم في التوراة. قيل: إنهم أعطوا

على ذلك فنقضوه ﴿فِيمَا نَقُضُهُمْ﴾ ما زائدة والباء للسببية متعلقة بمحذوف أي لعناهم بسبب نقضهم ﴿مِثْقَهُمْ وَكُفْرِهِمْ بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ﴾ للنبي ﷺ ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ لا تعي كلامك ﴿بَلْ طَبَعَ﴾ ختم ﴿اللَّهُ عَلَيْهِمَا يَكْفُرُهُمْ﴾ فلا تعي وعظاً ﴿فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ منهم كعبد الله

الميثاق على أنهم هموا بالرجوع عن الدين فאלله يعذبهم بأي أنواع العذاب أراد اه أبو السعود .

قوله: (أي لعناهم) أخذ هذا التقدير مما جاء مصرحاً في أول المائدة ﴿فِيمَا نَقُضُهُمْ مِثْقَهُمْ﴾ لعناهم [المائدة: ١٣] وقدره الزمخشري فعلنا بهم ما فعلنا، والأول أحسن لأنه قد صرح به في آية أخرى كما تقدم اه كرخي .

قوله: ﴿وكفرهم بآيات الله﴾ أي بالقرآن أو بكتابتهم اه أبو السعود .

قوله: ﴿بغير حق﴾ أي استحقاق عندهم كيحيى .

قوله: ﴿غلف﴾ جمع أغلف كحمر جمع أحمر، ويصح أن يكون جمع غلاف ككتاب وكتب وسكن للتخفيف اه شيخنا .

قوله: ﴿بل طبع الله عليها﴾ أي أحدث عليها سورة مانعة عن وصول الحق إليها اه شيخنا .

وهذا اضراب عن الكلام المتقدم أي ليس الأمر كما قالوا من قولهم قلوبنا غلف، وأظهر القراء لام بل في بل طبع إلا الكسائي فادغم من غير خلاف، وعن حمزة خلاف، والباء في بكفرهم يحتمل أن تكون للسببية، وأن تكون للالة كالباء في كتب القلم، وقوله إلا قليلاً يحتمل النصب على نعت مصدر محذوف أي إلا إيماناً قليلاً ويحتمل كونه نعتاً لزماناً محذوف أي زماناً قليلاً، ولا يجوز أن يكون منصوباً على الاستثناء من فاعل يؤمنون أي قليلاً إلى منهم فإنهم يؤمنون، لأن الضمير في لا يؤمنون عائد على المطبوع على قلوبهم، ومن طبع على قلبه بالكفر فلا يقع منه الإيمان اه سمين .

وقد جرى الشارح على هذا الوجه المعترض بما ذكر وجرى عليه غيره كالبيضاوي، ويمكن الجواب عنه بجعل الاستثناء من الهاء عليها لا من الواو تأمل. قوله: ﴿وبكفرهم﴾ فيه وجهان، أحدهما: أنه معطوف على ما في قوله: ﴿فِيمَا نَقُضُهُمْ﴾، فيكون متعلقاً بما تعلق به الأول. الثاني: أنه معطوف على بكفرهم الذي بعد طبع، وقد أوضح الزمخشري ذلك غاية الإيضاح، واعترض وأجاب أحسن جواب، فقال: فإن قلت غلام عطف قوله وبكفرهم؟ قلت: الوجه أن يعطف على فيما نقضهم، ويجعل قوله: ﴿بل طبع الله عليهم بكفرهم﴾ كلاماً يتبع قوله، وقالوا ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ على وجه الاستطراد، ويجوز عطفه ما يليه من قوله بكفرهم، لأنه من أسباب الطبع، ويجوز أن يعطف مجموع هذا وما عطف عليه على مجموع ما قبله، ويكون تكرير ذكر الكفر ايذاناً بتكرار كفرهم، فانهم كفروا بعيسى ثم بمحمد عليه الصلاة والسلام، فكأنه قيل: فبجمعهم بين نقض الميثاق والكفر بآيات الله وقتل الانبياء، وقولهم: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ وجمعهم بين كفرهم وبهتهم مريم وافتخارهم بقتل عيسى عليه السلام عاقبتهم، أو بل طبع الله عليها بكفرهم وجمعهم بين كفرهم وكذا وكذا اه سمين .

ابن سلام وأصحابه ﴿وَيَكْفُرُوهُمْ﴾ ثانياً بعيسى وكرر الباء للفصل بينه وبين ما عطف عليه ﴿وَقَوْلِهِمْ عَلٰى مَرْيَمَ بُهْتَانًا عَظِيماً﴾ حيث رموها بالزنا ﴿وَقَوْلِهِمْ﴾ مفتخرين ﴿إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ﴾ في زعمهم أي بمجموع ذلك عذبناهم قال تعالى تكذيباً لهم في قتله ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ﴾

قوله: (ثانياً بعيسى) أي الأول بموسى والتوراة.

قوله: (وكرر الباء) أي في قوله: ويكفرهم للفصل أي بأجنبي، وهو قوله: ﴿بل طبع الله﴾ الخ اهـ كرخي.

قوله: ﴿بُهْتَانًا عَظِيماً﴾ مفعول به كما مر هو الأظهر فإنه متضمن معنى اكلام نحو قلت خطبة وشعراً، وقيل انه منصوب على نوع المصدر كقولهم: قعد القرفصاء يعني أن القول يكون بهتاناً وغير بهتان، والمراد بالبهتان أنهم رموا مريم بالزنا لأنهم أنكروا قدرة الله تعالى على خلق الولد من غير أب، ومنكر قدرة الله تعالى على ذلك كافر، لأنه يلزمه أن يقول كل ولد مسبوق بوالد لا إلى مبدأ، وذلك يوجب القول بقدم العالم والدهر والقدح في وجود الصانع المختار اهـ كرخي.

قوله: (مفتخرين) أي فما جاءهم الضرر إلا من افتخارهم بما ذكر، وعبرة أبي السعود: ونظم قولهم هذا في سلك جنائياتهم ليس لمجرد كونه كذباً، بل لتضمنه ابتهاجهم وافتخارهم بقتل النبي والاستهزاء به.

قوله: ﴿إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ﴾ قال أبو حيان: لم نعلم كيفية القتل ولا من ألقى عليه الشبه ولم يصح بذلك حديث اهـ شيخنا.

قوله: ﴿رسول الله﴾ فيه أنهم كفروا به وسبوه، وقالوا: هو ساحر ابن ساحرة، فكيف يقولون فيه رسول الله؟ والجواب أنهم قالوا ذلك تهكماً به على حد قول مشركي مكة في حق محمد ﷺ. وقالوا: يا أيها الذي نزل عليه الذكر إنك لمجنون، وقول فرعون: إن رسولكم الذي أرسل إليكم لمجنون، ويشهد لذلك قول الجلال في نسخة في زعمه بالافراد، وأجيب أيضاً بأن هذا من كلامه تعالى لمدحه وتنزيهه عن مقالته فيه، فيكون الوقف على ما قبله كما قاله ابن جزي، فيكون منصوباً بمحذوف أي أمدح رسول الله ﷺ، وقولهم: انا قتلنا المسيح أي وصلبناه بدليل قوله: ﴿وما قتلوه وما صلبوه﴾ ففيه اكتفاء، وجملة ما قتلوه وما صلبوه الخ حال أو معترضة اهـ شيخنا.

قوله: (زعمهم) متعلق بقوله قلنا، ولكنه غير محتاج إليه لأن تكذيبهم في القتل معلوم صريحاً من قوله: ﴿وما قتلوه﴾، ولو قال كاليضاري وغيره في زعمه بالافراد، ويكون متعلقاً بقول رسول الله، لكان أولى لأنه هو الذي يحتاج للتنبيه عليه، ولو قدم ما ذكره بعد قوله: قتلنا لكان ظاهراً في مراده بخلاف تأخيره بعد رسول الله فيهم غير المراد اهـ شيخنا.

قوله: (أي بمجموع ذلك عذبناهم) أشار بهذا إلى أن المجزورات المتقدمة وهي سبعة يتعلق جميعها بعامل واحد، ولا يحتاج كل واحد منها إلى إفزاده بعامل، وإلى أن ما قدره أولاً بقوله لعناهم لا يتعين بخصوصه، بل يصح تقدير كل ما يدل على هوانهم وحقارتهم، فلذلك قدره بعضهم لعناهم، وبعضهم فعلنا ما فعلنا، وبعضهم عذبناهم، وهذا الأخير أولى لأنه منطبق على جميع التقديرات.

وَلَكِنْ شَهِدَهُمْ ﴿المقتول والمصلوب وهو صاحبهم يعيسى أي ألقى الله عليه شبهه فظنوه إياه﴾
﴿وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ أي في عيسى ﴿لَفِي شَكٍّ مِنْهُ﴾ من قتله حيث قال بعضهم لما رأوا المقتول:

والحاصل أنه أشار إلى خصوص المتعلق أولاً وأشار ثانياً إلى أن تعميمه أولى، تأمل.

قوله: (تكذيباً لهم في قتله) أي وفي صلبه. قوله: ﴿ولكن شبه لهم﴾ روى النسائي عن ابن عباس أن رهطاً من اليهود سبّوه وأمه، فدعا عليهم فمسخهم الله قردة وخنازير، فاجتمعت اليهود على قتله، فأخبره الله بأنه يرفعه إلى السماء اه خطيب.

وفي القرطبي في آل عمران قال الضحاك: لما أرادوا قتل عيسى اجتمع الحواريون في غرفة وهم اثنا عشر رجلاً، فدخل عليهم المسيح من مشكاة الغرفة فأخبر إبليس جمع اليهود، فركب أربعة آلاف رجل فأخذوا باب الغرفة، فقال المسيح للحواريين: أيكم يخرج ويقتل ويكون معي في الجنة؟ فقال رجل: أنا يا نبي الله فألقى إليه مدرعته من صوف وعمامته من صوف وناولوه عكازة، وألقى الله عليه شبه عيسى، فخرج على اليهود فقتلوه وصلبوه، وأما المسيح فكساه الله الريش وألبسه النور وقطع عنه لذة المطعم والمشرب، فصار مع الملائكة اه.

قوله: (المقتول والمصلوب) بدل من الضمير المستتر، وقيل: نائب الفاعل هو لهم. وعبرة الكرخي: قوله: المقتول والمصلوب أشار به إلى أن شبه مستند إلى ضمير المقتول، لأن قولهم إنا قتلنا يدل عليه، كأنه قيل ولكن شبه لهم من قتلوه، ولا يصح جمعه مستنداً إلى المسيح لأنه مشبه به وليس بمشبه اه.

قوله: (وهو صاحبهم) أي واحد منهم كان يوافق مع عيسى، فلما أرادوا قتله قال: أنا أدلكم عليه، فدخل بيت عيسى فرفع عليه السلام، وألقى شبهه على المنافق فدخلوا عليه فقتلوه، وهم يظنون أنه عيسى اه أبو السعود.

قوله: (بمعيسى) متعلق بشبهه، وقوله عليه: أي على صاحب، وقوله: شبهه أي شبه عيسى.

قوله: (فظنوه إياه) ثم انهم لما لم يجدوا صاحبهم ولا عيسى وقعوا في الحيرة فقالوا: إن كان هذا عيسى فأين صاحبنا؟ وإن كان صاحبنا فأين عيسى؟ اه شيخنا.

قوله: ﴿لَفِي شَكٍّ مِنْهُ﴾ منه في موضع جر صفة لشك. أي لفي شك حادث من جهة قتله، فتكون من لا ابتداء الغاية، ولا تتعلق بشك، إذ لا يقال شككت منه، وإن ادعى أن من بمعنى في فليس بمستقيم عند البصريين قاله أبو البقاء، وفي الآية إشكالان، أحدهما: أن الظاهر من قوله تعالى، ﴿وقولهم انا قتلنا المسيح﴾ الخ أن جميع اليهود على اعتقاد أنهم قتلوا عيسى، وهذا القول أعني قوله: وإن الذين اختلَفوا فيه الخ على ما فسر القاضي يدل على أن بعضهم في التردد. والثاني: إن الذي اختلَفوا فيه بعضهم في التردد وبعضهم غير متردد، بل جازم بقتله، فكيف يصح إطلاق الحكم بأن الذين اختلَفوا فيه لفي شك، والجواب: أن المراد بالشك هنا ما يقابل العلم وكلهم في الشك بقتله في هذا المعنى إذ ليس لهم علم به، وأما تردد بعضهم في قتله فمعناه أنهم اعتقدوا اعتقاداً راجحاً في قتله، فاختلَع في قلوبهم الشبهة المذكورة اه كرخي.

الوجه وجه عيسى والجسد ليس بجسده فليس به.. وقال آخرون بل هو هو ﴿مَا لَهُمْ بِهِ﴾ يقتله ﴿مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ استثناء منقطع أي لكن يتبعون فيه الظن الذي تخيلوه ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾ (١٥٧) حال مؤكدة لنفي القتل ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا﴾ في ملكه ﴿حَكِيمًا﴾ (١٥٨) في صتعه ﴿وَأِنْ﴾ ما

قوله: (فليس به) أي فليس هذا المقتول به أي عيسى أي ليس هو عيسى، وفي بعض النسخ فالتبس به، والأولى أوضح كما لا يخفى.

قوله: ﴿مَا لَهُمْ مِنْ عِلْمٍ﴾ يجوز في علم وجهان، أحدهما: أنه مرفوع بالفاعلية والفاعل أحد الجارين إما لهم وإما به، وإذا جعل أحدهما رافعاً له تعلق الآخر بما تعلق به الرفع من الاستقرار المقدر، ومن زائدة لوجود شرطي الزيادة. والوجه الثاني: أن يكون مبتدأ زيدت فيه من أيضاً، وفي الخبر احتمالان أحدهما أن يكون لهم فيكون به إما حالاً من الضمير المستكن في الخبر والعامل فيها الاستقرار المقدر، وإما حالاً من علم وإن كان نكرة لتقدمها ولاعتمادها على نفي، والاحتمال الثاني أن يكون به هو الخبر، ولهم متعلق بالاستقرار كما تقدم، وهذه الجملة المنفية تحتل ثلاثة أوجه أحدها: الجر على أنها صفة ثانية لشك أي غير معلوم. الثاني: النصب على الحال من شك، وإجاز ذلك، وإن كان نكرة لتخصيصه بالوصف بقوله منه. الثالث: الاستئناف ذكره أبو البقاء وهو بعيد اهـ سمين.

قوله: ﴿إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ في هذا الاستثناء قولان، أحدهما: وهو الصحيح الذي لم يذكر الجمهور وغيره أنه منقطع لأن اتباع الظن ليس من جنس العلم، ولم يقرأ فيما علمت إلا بنصب اتباع على أصل الاستثناء المنقطع، وهي لغة الحجاز. والثاني: قال ابن عطية إنه متصل. قال: لأن العلم والظن بجمعهما مطلق الإدراك اهـ سمين.

قوله: (استثناء منقطع) أي لأن الظن واتباعه ليس من جنس العلم الذي هو اليقين إذ الظن الطرف الراجع اهـ شيخنا.

قوله: (مؤكد لنفي القتل) والمعنى انتفى قتلهم له انتفاء يقيناً: أي انتفاؤه على سبيل القطع، ويجوز أن يكون حالاً من واو قتلوه أي ما فعلوا القتل متيقنين أنه عيسى عليه السلام، بل فعلوه شاكرين فيه اهـ خطيب.

وفي السمين: قوله: يقيناً فيه خمسة أوجه، أحدها: أنه نعت مصدر محذوف أي قتلًا يقيناً. الثاني: أنه مصدر من معنى العامل قبله كما تقدم مجاز لأنه في معناه أي وما يتقنوه يقيناً. الثالث: أنه حال من فاعل قتلوه أي وما قتلوه متيقنين لقتله. الرابع: أنه منصوب بفعل من لفظه حذف للدلالة عليه أي ما يتقنوه يقيناً، ويكون مؤكداً لمضمون الجملة المنفية قبله، وقد أبو البقاء العامل على هذا الوجه مثبتاً، فقال: تقديره يتقنوا ذلك يقيناً وفيه نظر. الخامس: وينقل عن أبي بكر بن الأنباري أنه منصوب بما بعد بل من قوله: رفعه الله إليه، وإن في الكلام تقديم وتأخير أي: بل رفعه الله إليه يقيناً، وهذا قد نص الخليل، فمن دونه على منعه لأن بل لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فينبغي أن لا يصح عنه، وقوله: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ رداً لما ادعوه من قتله وصلبه اهـ.

﴿يَنْ أَهْلَ الْكِتَابِ﴾ أحد ﴿إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾ بعيسى ﴿قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ أي الكتابي حين يعاين ملائكة الموت فلا ينفعه إيمانه أو قبل موت عيسى لما ينزل قرب الساعة كما ورد في الحديث ﴿وَيَوْمَ

قوله: (حال مؤكدة) أي فيلاحظ القيد بعد وجود النفي أي انتفى القتل يقيناً فهو من باب تيقن العدم لا من عدم التيقن، كما قالوه في سلب العموم وعموم السلب. وبالجمله؛ هو نفي للقيد والمقيد معاً أي أنه ظهر لهم بعد الشك بالأمر وتيقنوا عدم القتل لعدم وجود صاحبهم أو المعنى قتلاً يقيناً، وأما جعله متعلقاً بما بعده فيرده أن ما بعد بل لا يعمل فيما قبلها كما تقدم اهـ شيخنا.

قوله: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ أي إلى موضع لا يجري فيه حكم غير الله تعالى نظير ﴿وإلى الله ترجع الأمور﴾ [البقرة: ٢١٠] كما في الفخر، وهذا الموضع هو السماء الثالثة، كما في حديث الجامع الصغير آدم في السماء الدنيا تعرض عليه أعمال ذريته، ويوسف في السماء الثانية، وابنا الخالة يحيى وعيسى في السماء الثالثة الخ، وفي بعض المعاريح أنه في السماء الثانية اهـ شيخنا.

قوله: ﴿عَزِيزًا﴾ (في ملكه) ﴿حَكِيمًا﴾ (في صنعه) أي فالمراد من العزة كمال الله، ومن الحكمة كمال العلم، ونبه بهذا على أن رفع عيسى عليه السلام إلى السموات، وإن كان كالمعتذر على البشر لكنه لا بعد فيه بالنسبة إلى قدرة الله تعالى وحكمته كقوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الإسراء: ١] فإن الإسراء وإن كان معتزلاً بالنسبة إلى قدرة محمد إلا أنه سهل بالنسبة إلى قدرة الله تعالى اهـ كرخي.

قوله: ﴿وإن من﴾ أشار إلى أن إن هنا نافية، والمخبر عنه محذوف قامت صفته مقامه. أي وما أحد من أهل الكتاب، وحذف أحد لأنه ملحوظ في كل نفي يدخله الاستثناء نحو: ما قام إلا زيد، أي ما قام أحد إلا زيد اهـ كرخي.

وفي السمين ﴿وإن من أهل الكتاب﴾ إن هنا نافية بمعنى ما ومن أهل صفة لمبتدأ محذوف، والخبر الجملة القسمية المحذوفة وجوابها. والتقدير وما أحد من أهل الكتاب إلا والله ليؤمنن به فهو كقوله: ﴿وما منا إلا له مقام معلوم﴾ [الصافات: ٦٤]. أي ما منا أحد كقوله: ﴿وإن منكم إلا واردها﴾ [مريم: ٧١] أي ما أحد منكم إلا واردها هذا هو الظاهر. قوله: ﴿إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾ أي بعيسى قبل موته أي الكتابي نفسه، ويقول في إيمانه: إنه عبد الله ورسوله. وعن ابن عباس أنه فسر ذلك، فقال عكرمة: فإن أتى الكتاب رجل فضرب عنقه فأين القول المذكور؟ قال: لا تخرج نفسه حتى يحرك بها شفتيه. قال: فإن خَرَّ من فوق بيت أو احترق أو أكله سبع. قال: يتكلم بها في الهواء وتخرج روحه حتى يؤمن به اهـ أبو السعود.

قوله: (حين يعاين ملائكة الموت) عن شهر بن حوشب قال: اليهودي إذا حضره الموت ضربت الملائكة وجهه ودبره. وقالوا: يا عدو الله أتاك عيسى نبياً فكذبت به. فيقول: آمنت بأنه عبد الله ورسوله، ويقال للنصراني أتاك عيسى نبياً فزعمت أنه الله وابن الله، فيقول: آمنت بأنه عبد الله، فأهل الكتاب يؤمنون به، ولكن حيث لا ينفعهم ذلك الإيمان اهـ خازن.

قوله: (أو قبل موت عيسى الخ) تفسير ثان في الضمير، وعبرة الخازن: وذهب جماعة من أهل التفسير إلى أن الضمير يرجع إلى عيسى عليه السلام، وهو رواية عن ابن عباس والمعنى، وما من أحد

أَلْقَيْنَهُ يَكُونُ عَيْسَى عَلَيْهِمُ تَبِيلًا ﴿١٥٩﴾ بما فعلوه لما بعث إليهم ﴿فَيُظْلَمُونَ﴾ أي فبسببه ظلم ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ هم اليهود ﴿حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ طَيْبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ هي التي في قوله تعالى ﴿حَرَمْنَا كُلَّ ذِي ظُفَرٍ﴾

من أهل الكتاب إلا ليوثن بعيسى قبل موته، أي عيسى وذلك عند نزوله من السماء في آخر الزمان، فلا يبقى أحد من أهل الكتابين إلا آمن بعيسى حتى تكون الملة واحدة، وهي ملة الإسلام، قال عطاء: إذا نزل عيسى إلى الأرض لا يبقى يهودي ولا نصارني ولا أحد يعبد غير الله إلا آمن بعيسى وأنه عبده وكلمته، انتهت.

وفي السمين: ويروى في التفسير أن عيسى حين ينزل إلى الأرض يؤمن به كل أحد حتى تصير الملة كلها إسلامية اهـ.

قوله: ﴿ويوم القيامة﴾ العامل فيه شهيداً، وفيه دليل على جواز تقديم خبر كان عليها لأن تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل، وأجاز أبو البقاء أن يكون منصوباً ويكون وهذا على رأي من يجزئ لكان أن تعمل في الظرف وشبهه، والضمير في يكون لعيسى، وقيل لمحمد عليهما الصلاة والسلام اهـ سمين. قوله: ﴿شهيداً﴾ أي فيشهد على اليهود بالكذابين، وعلى النصاري بأنهم اعتقدوا فيه أنه ابن الله اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿فبظلم﴾ هذا الجار متعلق بجرمنا والباء سببية، وإنما قدم على عامله تنبيهاً على قبح سبب التحريم، ومن الذين هادوا صفة ظلم أي ظلم صادر من الذين هادوا، وقيل: ثم صفة للظلم محذوفة للعلم بها أي بظلم أي ظلم أو بظلم عظيم اهـ سمين.

وفي الخازن: يعني ما حرمنا عليها الطيبات التي كانت حلالاً لهم إلا بظلم عظيم ارتكبه، وذلك الظلم هو ما ذكره من نقضهم الميثاق وما عدد عليهم من أنواع الكفر والكبائر العظيمة مثل قولهم اجعل لنا إلهاً كما لهم إلهة وقولهم: ارنا الله جهرة، وكعبادتهم العجل، فبسبب هذه الأمور حرم الله عليهم طيبات كانت حلالاً لهم، وهي ما ذكره في سورة الأنعام في قوله: ﴿وعلى الذين هادوا جرمنا كل ذي ظفر﴾ [الأنعام: ١٤٦].

قوله: (أي فبسبب ظلم) أي ظلم قبيح بالتكوين للتعظيم، وهذا الظلم هو ما تقدم من قوله: ﴿يسألك أهل الكتاب﴾ الخ [النساء: ١٥٣] وقوله: ﴿واجعل لنا إلهاً﴾ [الأعراف: ١٣٨] الآية اهـ شيخنا.

قوله: ﴿من الذين هادوا﴾ لعل ذكرهم بهذا العنوان للإيدان بكمال ظلمهم بتذكير وقوعه بعدما هادوا، أي تابوا ورجعوا عن عبادة العجل اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿أحلت لهم﴾ هذه الجملة صفة للطيبات فمحلها نصب ومعنى وصفها بذلك وصفها بما كانت عليه من الحل، ويوضحه قراءة ابن عباس رضي الله عنه كانت أحلت لهم اهـ سمين.

أي كان وقع إحلالها لهم في التوراة ثم حرمت عليهم اهـ خطيب.

فكانوا كلما ارتكبوا معصية من المعاصي التي اقترحوها يحرم الله عليهم نوعاً من الطيبات التي

الآية ﴿وَيَصَدِّهِمْ﴾ الناس ﴿عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ دينه صداً ﴿كثيراً﴾ ﴿١٦١﴾ في التوراة ﴿وَأَخَذَهُمُ الرِّبَا وَقَدَّحُوا عَنَّةً﴾ في التوراة ﴿وَأَكْبَهُمْ أَمْوَالُ الْتَّائِسِ بِالْبَطِيلِ﴾ بالرشا في الحكم ﴿وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَاباً أَلِيماً﴾ ﴿١٦٢﴾ مؤلماً ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ﴾ الثابتون ﴿فِي أَلَمِرٍ مِنْهُمْ﴾ كعبد الله بن سلام ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ المهاجرون

كانت لهم حلالاً ولمن تقدمهم من أسلافهم عقوبة لهم، وكانوا مع ذلك يفترون على الله سبحانه ويقولون: لسنا بأول من حرمت عليه، وإنما كانت محرمة على إبراهيم ونوح ومن بعدهما حتى انتهى الأمر إلينا، فكذبهم الله تعالى في مواقع كثيرة وبكتهم بقوله: ﴿كل الطعام كان حلالاً لبني إسرائيل إلا ما حرم إسرائيل على نفسه من قبل أن تنزل التوراة قل فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين﴾ [آل عمران: ٩٣] أي في ادعائكم انه تحريم قديم اهدأ أبو السعود.

قوله: ﴿وَيَصَدِّهِمْ﴾ الخ وقوله: ﴿وَأَخَذَهُمُ﴾ الخ. وقوله: ﴿وَأَكْلَهُمْ﴾ الخ كله تفسير للظلم الذي تعاطوه فهو من عطف الخاص على العام، وكذلك ما قبله من نقضهم الميثاق وما بعده اهدأ قرطبي.

قوله: ﴿كثيراً﴾ فيه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه مفعول أي بصددهم ناساً أو فرقة أو جمعاً كثيراً، وقيل: نصبه على المصدرية أي صداً كثيراً، وقيل: على ظرفية الزمان أي زماناً كثيراً، والأول أولى لأن المصادو بعده ناصبة لمفاعيلها، فيجري الباب على سنن واحد، وإنما أعيدت الباء في قوله: ﴿وَيَصَدِّهِمْ﴾ ولم تعد في قوله: ﴿وَأَخَذَهُمْ﴾ وما بعده لأن قد فصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما ليس معمولاً للمعطوف عليه، بل بالعامل فيه وهو حرمانا وما تعلق به، فلما بعد المعطوف من المعطوف عليه بالفصل بما ليس معمولاً للمعطوف عليه أعيدت الباء لذلك، وأما بعده فلم يفصل فيه إلا بما هو معمول للمعطوف عليه وهو الربا، والجملة من قوله: ﴿وقد نهوا عنه في محل نصب لأنها حالية، وبالباطل يجوز أن يتعلق بأكلهم على أنها سببية أو بمحذوف على أنها حال من هم في أكلهم أي ملتبسين الباطل اهدأ سمين.

قوله: (بالرشا) في المصباح: الرشوة بالكسر ما يعطيه الشخص الحاكم وغيره ليحكم به أو يحمله على ما يريد وجمعها رشا مثل سدر وسدر والضم لغة وجمعها رشا بالضم أيضاً، ورشوته رشواً من باب قتل أعطيته رشوة فارتشى أي أخذ اهدأ.

وفي القاموس: الرشوة مثلثة الجعل اهدأ.

قوله: ﴿وَأَعْتَدْنَا﴾ معطوف على حرمانا. قوله: ﴿ومنهم﴾ وهم المصرون على الكفر لا من تاب وآمن من بينهم اهدأ أبو السعود.

قوله: ﴿لكن الراسخون في العلم﴾ الخ جيء هنا بلكن لأنها وقعت بين نقيضين، وهما الكفار والمؤمنون، والراسخون مبتدأ وفي خبره احتمالان أظهر ما أنه يؤمنون، والثاني أن الجملة من قوله أولئك سنؤتيهم، وفي العلم متعلق بالراسخون، ومنهم متعلق بمحذوف لأنه حال من الضمير المستكن في الراسخون اهدأ سمين.

وَالْأَنْصَارُ ﴿يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ من الكتب ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ نصب على المدح

وفي أبي السعود ما نصه: لكن الراسخون في العلم منهم استدراك على قوله تعالى: ﴿وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ٢٥١] الخ وبيان لكون بعضهم على خلاف حالهم عاجلاً وأجلاً أي لكن التائبون في العلم منهم المتقنون المستبصرون فيه غير التابعين للظن كأولئك الجهلة، والمراد بهم عبد الله بن سلام وأصحابه، والمؤمنين منهم وصفوا بالإيمان بعدما وصفوا بما يوجب من الرسول في العلم بطريق العطف المبني على المغايرة بين المعطوفين تنزيلاً للاختلاف العنواني منزلة الاختلاف الذاتي. وقوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٤] حال من المؤمنين مبينة لكيفية إيمانهم، وقيل اعتراض مؤكداً لما قبله، وقوله: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ قبل نصب بأضمار فعل تقديره، وأعني المقيمين الصلاة، على أن الجملة معترضة بين المتعاطفات، وقيل هو عطف على بما أنزل إليك على أن المراد بهم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أي يؤمنون بالكتب والأنبياء والملائكة. وقال مكي: أي يؤمنون بالملائكة الذين هففتهم الصلاة لقوله تعالى: ﴿يَسْبَحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٠] وقيل: عطف على الكاف في إليك أي يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة وهم الأنبياء، وقيل: على عطف الضمير لمجرور في منهم أي لكن الراسخون في العلم منهم ومن المقيمين الصلاة، وقرئ بالرفع وعلى أنه معطوف على بناء على من من تنزيل التباير العنواني منزلة التباير الذاتي، وكذا الحال فيما سيأتي من المعطوفين فإن قوله: ﴿وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ عطفه على ﴿المؤمنون﴾ مع اتحاد الكل ذاتاً وكذا الكلام. في قوله ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ فإن المراد بالكل مؤمنو أهل الكتاب قد وصفوا أولاً بكونهم راسخين في علم الكتاب أيذناً بأن ذلك موجب للإيمان حتماً، وأن من عداهم إنما بقوا مصرين على الكفر لعدم رسوخهم في العلم، ثم بكونهم مؤمنين بجميع الكتب المفضلة على الأنبياء عليهم السلام، ثم بكونهم عاملين بما فيها من الشرائع والأحكام، واكتفى من بينها بذكر إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة المستقبين، لساثر العبادات البدنية والمالية، ثم بكونهم مؤمنين بالمبدأ والمعاد تحقيقاً لحيازتهم الإيمان بقطريه، وإحاطتهم به من طرفيه وتمريضاً بأن من عداهم من أهل الكتاب ليسوا بمؤمنين بواحد منهما حقيقة، فإنهم يقولهم: ﴿عزيز ابن الله﴾ [التوبة: ٣٠] مشركون بالله سبحانه، وقولهم: ﴿لَنْ تَمْسَنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّاماً مَعْدُودَةً﴾ [البقرة: ٨٠] كافرون باليوم الآخر. وقوله: ﴿أُولَئِكَ﴾ إشارة إليهم باعتبار اتصافهم بما عدد من الصفات الجميلة وما فيه من معنى البعد للاشعار بعلو درجتهم وبعد منزلتهم في الفضل. وهو مبتدأ وقوله ﴿سَوَّيْتُمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ خبره، والجملة خبر للمبتدأ الذي هو الراسخون وما عطف عليه والسين لتأكيد الوعد وتذكير الأجر للتفخيم، وهذا الأعراب أنسب بتجاوب طرفي الاستدراك حيث أوعد الأولون بالعذاب الأليم، ووعد الآخرون بالأجر العظيم كأنه قيل اثر قوله: ﴿وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾، لكن المؤمنون سَوَّيْتُمْ أَجْرًا عَظِيمًا. وأما ما جنى إليه الجمهور من جعل قوله يؤمنون بما أنزل إليك الخ خبراً للمبتدأ ففيه كمال السداد غير أنه غير متعرض لتقابل الطرفين اهد بحروفه.

قوله: (المهاجرون والأنصار) هذا أحد قولين في تفسير المؤمنين، والقول الثاني أن المراد بهم المؤمنون من أهل الكتاب. وعبارة الخازن: وفي المراد بالمؤمنين هنا قولان، أحدهما: أنهم أهل الكتاب فيكون المعنى لكن الراسخون في العلم منهم وهم المؤمنون. والقول الثاني: أنهم المهاجرون

وقرىء بالرفع ﴿وَالْمُؤْمِنَاتُ الرِّكَوَّةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ﴾ بالنون والياء ﴿أَجْرًا عَظِيمًا﴾ ﴿هُوَ الْجَنَّةُ﴾ ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ كما ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ

والأنصار من هذه الأمة فيكون قوله والمؤمنون ابتداء كلام مستأنف، وقوله يؤمنون بما أنزل إليك يعني أنهم يصدقون بالقرآن الذي أنزل إليك يا محمد وما أنزل من قبلك اهـ بحروفه:

قوله: (نصب على المدح) هو أولى الأعراب. وقيل: هو عطف على ما أنزل، ويكون المراد بهم الأنبياء كما تقدم اهـ شيخنا.

قوله: (وقرىء بالرفع) عبارة السمين: قرأ جماعة كثيرون والمقيمون بالواو منهم: ابن جبير، وأبو عمرو بن العلاء في رواية يونس، وهارون عنه، ومالك بن دينار، وعاصم، عن الأعشى، وعمرو ابن عبيد والجحدري، وعيسى بن عمر وخلاتق اهـ.

قوله: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ الخ قال ابن عباس: قال مسكين وعدي بن زيد: يا محمد ما نعلم ان الله أنزل على بشر من شيء من بعد موسى، فأنزل الله هذه الآيات، وقيل: هو جواب لأهل الكتاب عن سؤالهم رسول الله ﷺ أن ينزل عليهم كتاباً من السماء جملة واحدة، فأجاب الله عز وجل عن سؤالهم بهذه الآية فقال: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ يا محمد كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده. والمعنى إنكم يا معشر اليهود تقرون بنبوّة نوح وبجميع الأنبياء المذكورين في هذه الآية، وهم اثنا عشر نبياً، والمعنى ان الله تعالى أوحى إلى هؤلاء الانبياء، وأنتم يا معشر اليهود معترفون بذلك، وما أنزل الله على أحد من هؤلاء المذكورين كتاباً جملة واحدة مثل ما أنزل على موسى، فلما لم يكن عدم إنزال الكتاب جملة واحدة على أحد هؤلاء الأنبياء قادحاً في نبوته، فكذلك لم يكن إنزال القرآن مفرقاً على محمد ﷺ قادحاً في نبوته، بل قد أنزل عليه كما أنزل عليهم اهـ خازن.

قوله: ﴿كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ﴾ الكاف نعت لمصدر محذوف أي إحياء مثل إحيائنا وما تحتل وجهين: أن تكون مصدرية فلا تقتصر إلى عائد على الصحيح، وان تكون بمعنى الذي فيكون العائد محذوفاً أي كالذي أوحيناه إلى نوح اهـ سمين.

قال المفسرون: وإنما بدأ الله عز وجل بذكر نوح عليه السلام لأنه أول نبي بعث بشريعة وأول نذير على الشرك، وأنزل الله عز وجل عليه عشر صحائف وكان أول من عذبت أمته لردهم دعوته وأهلك أهل الأرض بدعائه، وكان أبا البشر كآدم عليهما السلام، وكان أطول الأنبياء عمراً عليهم السلام، فقد عاش ألف سنة لم تنقص قوته ولم يشب ولم ينقص له سن وصبر على أذى قومه طول عمره، ثم ذكر الله الأنبياء من بعده جملة بقوله تعالى: ﴿وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾، ثم خص جماعة من الأنبياء بالذكر بشرفهم وفضلهم، فقال: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ﴾ الخ اهـ خازن.

قوله: ﴿مِنْ بَعْدِهِ﴾ نعت للنبيين أي النبيين الكاثنين من بعده أي بعد نوح اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ﴾ وهو ابن تارخ، واسم تارخ آزر، ثم بعد إبراهيم بعث إسماعيل فمات بمكة، ثم بعث إسحاق أخوه، فمات بالشام، ثم يعقوب وهو إسرائيل بن إسحاق، ثم يوسف بن يعقوب، ثم شعيب بن نوب، ثم هود بن عبد الله، ثم صالح بن آسف، ثم موسى وهارون ابنا عمران،

وَأَسْمِعِلْ وَإِسْحَاقَ ابْنَهُ وَيَعْقُوبَ ابْنَ إِسْحَاقَ وَالْأَسْبَاطَ أَوْلَادَهُ وَعِيسَى وَيُؤَبَّ وَيُوشَعَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآدَمَ أَبَاهُ دَاوُدَ زَبُورًا ﴿١٦٣﴾ بِالْفَتْحِ اسْمٌ لِلْكِتَابِ الْمُؤْتَى وَبِالضَّمِّ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى مَزْبُورًا أَيْ مَكْتُوبًا ﴿و﴾ أَرْسَلْنَا رُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ﴿رُوي

ثم أيوب، ثم الخضر، ثم داود بن إيشا، ثم سليمان بن داود، ثم يونس بن متى، ثم إلياس، ثم ذو الكفل. واسمه عويديا وهو من سبط يهوذا بن يعقوب، وبين موسى بن عمران لقمرم بنت عمران ألف سنة وسبعمائة سنة. قال الزبير بن بكار: كل نبي ذكر في القرآن فهو من ولد إبراهيم، غير إدريس ونوح وهود ولوط وصالح، ولم يكن من العرب أنبياء إلا خمسة: هود، صالح، وإسماعيل وشعيب، ومحمد ﷺ، وإنما سموا عرباً لأنه لم يتكلم بالعربية غيرهم اهـ قرطبي.

قوله: (أولاده) أي الاثني عشر، فمنهم يوسف نبي رسول باتفاق، وفي البقية خلاف اهـ شيخنا.

قوله: ﴿ويونس﴾ فيه ست لغات أفصحها واو خالصة ونون مضمومة ونهي لغة الحجاز، وحكي كسر التون بعد الواو وبها قرأ نافع في رواية حجاج وحكي أيضاً فصحها مع الواو، وبها قرأ الضعفي وهي لغة لبعض عقيل، وحكي تثنية التون مع همز الواو كأنهم قلبوا الواو همزة لانضمام ما قبلها إلا أنني لا أعلم أنه قرئ بشيء من لغات الهمز اهـ سمين.

قوله: ﴿زبوراً﴾ هو اسم للكتاب الذي أنزل عليه وهو مائة وخمسون سورة ليس فيها حكم ولا حلال ولا حرام، بل فيها تسبيح وتقديس وتحميد وثناء على الله عز وجل ومواظب، وكان داود عليه السلام يخرج إلى البرية فيقوم يقرأ الزبور ويقوم علماء بني اسرائيل خلفه، ويقوم الناس خلف العلماء، ويقوم الجن خلف الناس، والشياطين خلف الجن، وتجيء الدواب التي في الجبال فيقفن بين يديه، وترفرف الطيور على رؤوس الناس وهم يستمعون لقراءة داود ويتعجبون منها، فلما قارف الذنب زال عنه ذلك، وقيل: كان ذلك أسس الطاعة وهذا ذل المعصية اهـ خازن.

قوله: (بالفتح اسم للكتاب المؤتى والضّم مصدر الخ) هما قراءتان سبعيتان الضم لحمزة والفتح لغيره، وقوله مصدر أي فهو اسم مفرد على فعول كالدخول والجلوس والقعود قاله أبو البقاء وغيره. وفيه نظر من حيث أن المفعول بالضم يكون مصدراً للآزم ولا يكون للمتعدي إلا في ألفاظ محفوظة نحو: اللزوم والنهوك، وزبر كما ترى متعدي فيضغفه جعل الفعول له مصدراً له اهـ سمين. فالأولى أنه جمع زبر بالفتح مصدر لزبر من بابي ضرب ونصر بمعنى كتب، وذلك مثل قلنس وقلوس، أو جمع زبر بالكسر مثل حمل وحمول، وقدر كما في الشهاب. وفي المختار: والزبر بالكسر الكتاب، والجمع زبور كقدر وقذور، ومنه قراءة بعضهم: وآتينا داود زبوراً اهـ.

قوله: ﴿و﴾ (أرسلنا) ﴿رسلاً﴾ أشار به إلى أن رسلاً معمول لمحدوف معطوف على أوحيانا، وهو الدال على هذا المحذوف بالاتزام، فإن الإيحاء يلزمه الإرسال أو يدل عليه رسلاً اهـ شيخنا.

قوله: ﴿قد قصصناهم عليك﴾ أي سميناهم لك في القرآن وهؤلاء أخبارهم، وإلى من بلغوا من الأمم وما حولهم الخ من قومهم، وقوله: ﴿لم نقصصهم عليك﴾ أي لم نسمنهم لك ولم نعرفك أخبارهم.

أنه تعالى بعث ثمانية آلاف نبي أربعة آلاف من بني إسرائيل وأربعة آلاف من سائر الناس قاله الشيخ في سورة غافر ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى﴾ بلا واسطة ﴿تَكْلِيمًا﴾ ﴿رُسُلًا﴾ بدل من رسلًا قبله ﴿مُبَشِّرِينَ﴾ بالثواب من آمن ﴿وَمُنْذِرِينَ﴾ بالعقاب من كفر أرسلناهم ﴿لِتَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ

قوله: (بعث ثمانية آلاف) الظاهر أن معناه أرسل فيكون مقتضاه أن جملة الرسل هذا العدد المذكور، وهو خلاف المشهور، ولذلك تبرأ الشارح من هذا القول اهـ شيخنا.

قوله: (قاله الشيخ) أي شيخه الجلال المحلي، وقوله في سورة غافر أي في قوله تعالى: ﴿ولقد أرسلنا رسلًا من قبلك﴾ [الرعد: ٣٨ وغافر: ٧٨] اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وكلم الله موسى﴾ أي أزال عنه الحجاب حتى سمع المعنى القائم بذاته تعالى لا أنه أحدث ذلك لأنه يتكلم ابتداءً اهـ شيخنا.

قوله: ﴿تَكْلِيمًا﴾ مصدر مؤكد رافع لاحتمال المجاز. قال الفراء: العرب تسمي ما وصل إلى الإنسان كلاماً بأي طريق وصل ما لم يؤكد بالمصدر، فإن أكد به لم يكن إلا حقيقة الكلام. والجملة؛ أما معطوفة على إنا أوحينا إليك الخ عطف قصة على قصة، وإما حال بتقدير قد كما ينبىء عنه تغيير الأسلوب بالالفتات، والمعنى أن التكلم بغير واسطة منتهى مراتب الوحي خص به موسى من بينهم، ولم يكن ذلك قادحاً في نبوة سائر الأنبياء، فكيف يتوهم أن نزول التوراة جملة قادح في نبوة من أنزل عليه الكتاب مفصلاً اهـ أبو السعود.

وفي الخازن: قال بعض العلماء: كما أن الله تعالى خصَّ موسى عليه الصلاة والسلام بالتكليم وشرفه به، ولم يكن ذلك قادحاً في نبوة غيره من الأنبياء، فكذلك إنزال التوراة عليه جملة واحدة لم يكن ذلك قادحاً في نبوة من أنزل عليه كتاباً متفرقاً من الأنبياء اهـ.

قوله: (بدل من) ﴿رُسُلًا﴾ أي رسلًا الأول كما في السمين. قوله: ﴿لِتَلَّا يَكُونَ﴾ هذه اللام لام كي وتعلق بمندرين على المختار عند البصريين، وبمبشرين عند الكوفيين فكان المسألة من باب التنازع، ولو كان من إعمال الأول لأضمر في الثاني من غير حذف فكان يقال مبشرين ومندرين له لتلا يكون، ولم يقل كذلك فدل على مذهب البصريين وله في القرآن نظائر تقدم منها جملة صالحة. وقيل: اللام تتعلق بمحذوف أي أرسلناهم لذلك وحجة اسم كان وفي الخبر وجهان، أحدهما: أنه على الله، والثاني: أنه للناس وعلى الله حال، ويجوز أن يتعلق كل من الجار والمجرور بما تعلق به الآخر إذا جعلناه خبراً، ولا يجوز أن يتعلق على الله بحجة وإن كان المعنى عليه، لأن معمول المصدر يتقدم عليه وبعد الرسل متعلق بحجة، ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه صفة لحجة، لأن الظروف توصف بها الأحداث كما يخبر بها عنها، نحو القتال يوم الجمعة اهـ سمين.

قوله: ﴿لِتَلَّا يَكُونَ للناس على الله حجة﴾ أي معذرة يعتذر بها قائلين لولا أرسلت إلينا رسولاً يبين لنا شرائعك، ويعلمنا ما لم نكن نعلم من أحكامك لقصور القوة البشرية عن إدراك جزئيات المصالح، وعجز أكثر الناس عن إدراك كلياتها، كما في قوله تعالى: ﴿ولو أهلكناهم بعداب من قبله لقالوا ربنا لولا أرسلت إلينا رسولاً فنتبع آياتك﴾ [طه: ١٣٤] الآية. وإنما سميت حجة مع استحالة أن يكون لأحد

حُجَّةٌ ﴿تَقَالُ﴾ بِعَدِّ إِرْسَالِ ﴿الرُّسُلِ﴾ إِلَيْهِمْ. فَيَقُولُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنُتَبِّحَ بِآيَاتِكَ وَتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَبَعَثْنَاهُمْ لِقَطْعِ عِزِّهِمْ ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا﴾ فِي مَلِكِهِ ﴿سَكِينًا﴾ فِي صَنِيعِهِ. وَنَزَلَ لِمَا سَتَلَ الْيَهُودُ عَنْ نُبُوته ﷺ ﴿فَأَنْكُرُوهُ﴾ لِيَكُونَ اللَّهُ يَشْهَدُ بَيِّنِ نُبُوتِكَ ﴿يَمَّا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ مِنْ

عليه سبحانه حجة في فعل من أفعاله، بل له أن يفعل ما يشاء كما يشاء للتنبؤ على أن المعبرة في القبول عنده تعالى بمقتضى كرمه ورحمته لعباده بمنزلة الحجة القاطعة التي لا مرد لها، ولذلك قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿بعد الرسل﴾ يعني بعد إرسال الرسل وإنزال الكتب، والمعنى لثلاث يحتاج الناس على الله في ترك التوحيد والطاعة بعدم الرسل، فيقولوا: ما أرسلت إلينا رسولاً وما أنزلت علينا كتاباً، وفيه دليل على أنه لو لم يبعث الرسل لكان للناس عليه حجة في ترك التوحيد والطاعة، وفيه دليل على أن الله لا يعذب الخلق قبل بعثة الرسل، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] وفيه دليل لمذهب أهل السنة على أن معرفة الله تعالى لا تثبت إلا بالسمع، لأن قوله: ﴿لَثَلَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ يدل على أن قبل بعثة الرسل تكون لهم في الخجة في ترك الطاعات والعبادات، فإن قلت: كيف يكون للناس حجة قبل الرسل والخلق محجوجون بما نصب من الأدلة التي النظر فيها موصل إلى معرفته ووحدانيته كما قيل.

وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَّهُ آيَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ الْوَاحِدُ

قلت: الرسل منبهون وباعثون الخلق إلى النظر في تلك الدلائل التي تدل على وحدانيته سبحانه وتعالى ومبينون لها وهم وسائط بين الله وخلقهم ومبينون أحكام الله تعالى التي افترضها على عبادة ومبلغون رسالاته إليهم اهـ الخازن.

قوله: ﴿بعد الرسل﴾ متعلق بالنفي أي لست تنفي حجتهم واعتذارهم بعد إرسال الرسل فإن الانتفاء إنما يكون بعده، وثبوت الاعتذار وحصوله يكون قبله يعني يكون عند عدمه، فما قالوه هنا من تعلقه بمحذوف غير ظاهر، لأن الاحتجاج والاعتذار لا يكون بعد إرسال الرسل، بل يكون قبله وعند عدمه فليتأمل. قوله: ﴿فَأَنْكُرُوهُ﴾ أي ما ذكر من نبوته اهـ.

قوله: ﴿لكن الله يشهد﴾ هذه الجملة الاستدراكية لا يبدأ بها، فلا بد من جملة محذوفة تكون هذه الجملة مستدركة عنها، والجملة المحذوفة هي ما روي في سبب النزول أنه لما نزل ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ قالوا لا نشهد بهذا أبداً، فنزلت: ﴿لكن الله يشهد﴾، وقد أحسن الزمخشري هنا في تقدير جملة غير ما ذكرت، وهو فإن قلت: الاستدراك لا بد له من مستدرك وعليه، وأين هو في قوله لكن الله يشهد؟ قلت: لما سأل أهل الكتاب إنزال الكتاب من السماء وتعتوا بذلك، واحتج عليهم بقوله: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾. قال: ﴿لكن الله يشهد﴾ بمعنى أنهم لا يشهدون، لكن الله يشهد، ثم ذكر الوجه الأول اهـ بسمين.

وفي الخازن: قال ابن عباس: دخل على رسول الله ﷺ جماعة من اليهود فقال لهم: ﴿إني والله أعلم أنكم لتعلمون اني رسول الله﴾ فقالوا: ما نعلم ذلك، فأنزل الله هذه الآية. وفي رواية عن ابن عباس قال: إن رؤساء مكة أتوا رسول الله ﷺ فقالوا: يا محمد إنا نسأل من اليهود عنك وعن صفتك في

القرآن المعجز ﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾ ملتبساً ﴿بِعِلْمِهِ﴾ أي عالماً به أو وفيه علمه ﴿وَأَلَمَّتْكُمْ أَنْتَهُدُونَ﴾ لك أيضاً ﴿وَكُفِّنَ بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ ﴿١٦٦﴾ على ذلك ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ بالله ﴿وَصَدَّوْا﴾ الناس ﴿عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ دين الإسلام بكتمتهم نعت محمد ﷺ وهم اليهود ﴿قَدْ ضَلُّوا ضَلَالًا بَعِيداً﴾ ﴿١٦٧﴾ عن الحق ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ بالله ﴿وَزَلَمُوا﴾ نبيه بكتمان نعته ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ يَغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيُؤْتِيَهُمْ طَرِيقاً﴾ ﴿١٦٨﴾ من الطرق

كتابهم، فزعموا أنهم لا يعرفونك، فأنزل الله عز وجل: ﴿لكن الله يشهد بما أنزل إليك﴾، يعني إن جحدك هؤلاء اليهود يا محمد وكفروا بما أوحينا إليك وقالوا: ما أنزل الله على بشر من شيء فقد كذبوا فيما ادعوا، فإن الله يشهد لك بالنبوة، ويشهد بما أنزل إليك من كتابه ووحيه. والمعنى أن اليهود وان شهدوا أن القرآن لم ينزل عليك يا محمد، لكن الله يشهد بأنه أنزل عليك، وشهادة الله إنما عرفت بسبب أنه أنزل هذا القرآن البالغ في الفصاحة والبلاغة إلى حيث عجز الأولون والآخرون عن معارضته والأتيان بمثله، فكان ذلك معجزاً، واطهار المعجزة شهادة يكون المدعي صادقاً لا جرم. قال الله تعالى: لكن الله يشهد لك يا محمد بالنبوة بواسطة هذا القرآن الذي أنزله عليك أنزله بعلمه، يعني أنه تعالى لما قال: ﴿لكن الله يشهد بما أنزل إليك﴾ بين صفة ذلك الانزال، وهو أنه تعالى أنزله بعلم تام وحكمة بالغة. معناه أنزله وهو عالم بأنك أهل لإنزاله عليك، وإنك مبلغه إلى عبادته، وقيل: معناه أنزله بما علم من مصالح عبادته في أنزاله عليك اهـ.

قوله: (ملتبساً) ﴿بِعِلْمِهِ﴾ أي الخاص به الذي لا يعلمه غيره، وهو تأليفه على نظم يعجز عنه كل بليغ أو بعلمه بحال من أنزل عليه واستعداده لاقتباس الأنوار القدسية اهـ كرخي.

قوله: (أو وفيه علمه) أي معلومه مما يحتاجه إليه الناس في معاشهم ومعادهم، فالجار والمجرور على الأول حال من الفاعل، وعلى الثاني من المفعول، والجملة في موضع التفسير لما قبلها اهـ كرخي.

والمعنى على الثاني أنزله حال كونه معلوماً لله تعالى فقول الشارح: أو وفيه علمه المراد بالعلم المعلومات، ومعنى كونها فيه دلالة عليها وفهمها منه، وكذا المراد بالعلم في الآية، والمعنى أنزله ملتبساً بمعلوماته تعالى أي دالاً عليها.

قوله: ﴿وَكُفِّنَ بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ أي على صحة نبوتك حيث نصب لها معجزات باهرة وحججاً ظاهرة مغنية عن الاستشهاد بغيرها اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿بَعِيداً﴾ (عن الحق) أي وعن الصواب، لأنهم جمعوا بين الضلال والإضلال، ولأن المضل يكون أغرق في الضلال وأبعد من الانقطاع عنه اهـ كرخي.

قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَزَلَمُوا﴾ المراد بهم اليهود اهـ أبو السعود، كما يشير له قول الشارح: بكتمان نعته. قوله: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ يَغْفِرْ لَهُمْ﴾ أي إذا ماتوا على الشرك. قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨ و ١١٦]. قوله: (من الطرق) أشار به في أن الاستثناء متصل لأنه من جنس الأول، والأول عام لأنه نكرة في سياق النفي، وإن أريد به طريق خاص أي عمل صالح فالاستثناء منقطع اهـ كرخي.

﴿إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ﴾ أي الطريق المؤدي إليها ﴿خَالِدِينَ﴾ مقدرين الخلود ﴿وَمِنْهَا﴾ إذا دخلوها ﴿أَبَدًا﴾ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ﴿١٦٩﴾ هيناً ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسُ﴾ أي أهل مكة ﴿قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ﴾ المحمّد ﷺ ﴿بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ فَآمَنُوا﴾ به واقصدوا ﴿خَيْرًا لَكُمْ﴾ لما أنتم فيه ﴿وَلَنْ تَكْفُرُوا﴾ به ﴿فَإِنْ لَّمْ يَأْتِ﴾

قوله: ﴿إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ﴾ يعني لكنه يهديهم إلى طريق تؤدي إلى جهنم وهي اليهودية لما سبق في علمه أنهم أهل لذلك اهـ خازن.

والمراد بالهداية المفهومة من الاستثناء بطريق الإشارة خلقه تعالى لأعمالهم السيئة المؤدية بهم إلى جهنم عند صرف قدرتهم واختيارهم إلى اكتسابها أو سوقهم إليها يوم القيامة بواسطة الملائكة اهـ أبو السعود.

قوله: (مقدرين الخلود الخ) أشار إلى أن خالدين حال مقدرة أي من مفعول يهديهم، لأن المراد بالهداية هدايتهم في الدنيا إلى طريق جهنم، إلى ما يؤدي إلى الدخول فيها فهم في هذه الحالة غير خالدين اهـ كرخي.

قوله: ﴿أَبَدًا﴾ توكيد لخالدين لثلاث يحمل على طول المكث. قوله: ﴿وَكَانَ ذَلِكَ﴾ أي جعلهم خالدين في جهنم ﴿عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ لاستحالة أن يتعذر عليه شيء من مراداته اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ الخ لما حكى الله لرسوله تعلى اليهود بالأباطيل وورد عليهم ذلك ببيان أن شأنه في أمر الوحي والإرسال كشؤون من يعترفون بشيئهم، وأكد ذلك بشهادتهم وشهادة الحلائكة أمر المكلفين كافة بالإيمان أمراً مشفوعاً بالوعد بالإجابة والوعيد على الرد تنبيهاً على أن الحجّة قد لزمت، ولم يبق لأحد بعد ذلك عذر في عدم القبول اهـ أبو السعود.

قوله: (أي أهل مكة) هذا ناظر للغالب من أن يا أيها الناس خطاب لأهل مكة، ويا أيها الذين آمنوا خطاب لأهل المدينة إلا أن العبرة بمفهوم اللفظ وهو عام اهـ شيخنا.

قوله: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ﴾ تكرير الشهادة وتقدير الحقيقة المشهود به وتمهيد لما بعده من الأمر بالإيمان اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿بِالْحَقِّ﴾ فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بمحذوف، والباء للحال أي قد جاءكم الرسول ملتبساً بالحق أو متكلماً به. والثاني: أنه متعلق جاءكم أي قد جاءكم بسبب إقامة الحق. ونوع فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بمحذوف على أنه حال أيضاً من الحق، والثاني أنه متعلق بجاء أي جاء من عند الله أي مبعوث لا منقول اهـ سمين.

قوله: ﴿فَآمَنُوا بِهِ﴾ الفاء سببية. قوله: (واقصدوا) ﴿خَيْرًا﴾ أشار إلى أن خيراً معهود المحذوف إذ لا يصح تسليط آمنوا عليه فيقدر وأنوا أو افعلوا على حد: علقتها تبنياً وماء بلوداً. أو هو خير لكان المحذوفة مع اسمها أي يكن خيراً لكم أو صفة مصير محذوف أي إيماناً خيراً لكم، وهي صفة مؤكدة على حد أمس الدابر لا يعود لأن الإيمان لا يكون إلا خيراً اهـ من السمين.

قوله: (بما أنتم فيه) أي وهو الكفر أي بتقدير أن فيه خيراً، وإلا فالكفر لا خير فيه أصلاً، لأن

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴿مَلَكًا وَخَلَقًا وَعَبِيدًا فَلَا يَضُرُّهُ كُفْرُكُمْ ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا﴾ بِخَلْقِهِ ﴿حَكِيمًا﴾ ﴿١٧٠﴾ فِي صَنْعِهِ بِهِمْ ﴿يَتَأَهَّلُ الْمَكْتَبُ﴾ الْإِنْجِيلُ ﴿لَا تَسْلُؤُوا﴾ تَجَاوَزُوا الْحَدَّ ﴿فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْقَوْلَ﴾ الْحَقُّ ﴿مَنْ تَزَيَّهَ عَنِ الشَّرِيكِ وَالْوَلَدِ﴾ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْفَنَاءَ أَوْصَلَهَا اللَّهُ ﴿إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٍ﴾ أَيِ ذُو رُوحٍ ﴿مِنْهُ﴾ أَضِيفَ إِلَيْهِ تَعَالَى تَشْرِيفًا لَهُ

ذلك بزعمهم لأنه إذا اتصلت من بأفعل التفضيل أن يكون على بابة اهـ شيخنا.

قوله: (فلا يضره كفركم) أشار به إلى أن الجواب محذوف، وجملة فإن الله تعليل له اهـ شيخنا.

وعبارة الكرخي: قوله: ﴿فلا يضره كفركم﴾ أي لأنه غني عنكم ونبه على غناه بقوله: ﴿فإن الله ما في السموات والأرض﴾ وهو يعم ما اشتملتا عليه وما تركبنا منه اهـ.

قوله: (الإنجيل) أي فالكتاب عام مراد به خاص، وكذا أهل الكتاب المراد بهم حينئذ النصارى، فكل منهما عام مراد به خاص، كما في ابن جزى، وذلك لأن ما بعده يدل لذلك. وقيل: المراد بهم الفريقان، فغلو اليهود بتقيص عيسى حيث قالوا إنه ابن زانية، وغلو النصارى بالمبالغة في تعظيمه اهـ شيخنا.

قوله: ﴿إلا الحق﴾ هذا استثناء مفرغ وفي نصبه وجهان، أحدهما: مفعول به لأنه ضمن معنى القول نحو قلت خطبة. والثاني: نعت مصدر محذوف أي إلا القول الحق وهو قريب في المعنى من الأول اهـ سمين.

قوله: ﴿إنما المسيح عيسى ابن مريم﴾ المسيح مبتدأ، وعيسى بدل منه أو عطف بيان وابن مريم صفته، ورسول الله خبر المبتدأ وكلمته عطف عليه، وألقاها جملة ماضوية في موضع الحال وقد معها مقدرة، والعامل في الحال معنى كلمته، لأن معنى وصف عيسى بالكلمة أنه المكون بالكلمة من غير أب، فكأنه قال منشؤه ومبتدعه وروح عطف على كلمته ومنه صفة لروح، ومن لا ابتداء الغاية مجازاً وليست تبعية اهـ سمين.

قوله: ﴿وكلمته﴾ أي أنه تكون بكلمته وأمره الذي هو كن من غير واسطة اب ولا نطفة، وقوله: أوصلها أي بنفخ جبريل في جيب درعها، فوصل النفخ إلى فرجها فحملت به وإنما سمي روحاً لأنه حصل من الريح الحاصل من نفخ جبريل، والريح يخرج من الروح. ومن ابتدائية لا تبعية كما زعمت النصارى، وهي متعلقة بمحذوف وقع صفة لروح. أي كائنة من جهته تعالى وجعلت منه، وإن كانت بنفخ جبريل لكون النفخ بأمره تعالى.

حكى أن طيباً حاذقاً نصارياً جاء للرشيد فناظر علي بن الحسين الواقدي ذات يوم، فقال له: إن في كتابكم ما يدل على أن عيسى جزء من الله، وتلا هذه الآية، فقرأ له الواقدي: ﴿وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعاً منه﴾ [الجاثية: ١٣] فقال: إذا يلزم أن تكون جميع تلك الأشياء جزءاً منه سبحانه، فانقطع النصراني فأسلم، وفرح الرشيد فرحاً شديداً وأعطى للواقدي صلة فاخرة اهـ أبو السعود.

قوله: (أضيف إليه تعالى تشريفاً له) عبارة الخازن. وإنما أضافها إلى نفسه على سبيل التشريف

وليس كما زعمتم أنه ابن الله أو إلهاً معه أو ثالث ثلاثة لأن ذا الروح مركب والإله منزّه عن التركيب وعن نسبة المركب إليه ﴿فَقَائِمُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا﴾ الآلهة ﴿ثَلَاثَةٌ﴾ الله وعيسى وأمه ﴿أَنْتَهُوْا﴾ عن ذلك واتنوا ﴿خَيْرًا لَكُمْ﴾ منه وهو التوحيد ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَحْدَهُ سُبْحَانَهُ﴾ تنزيهاً له عن ﴿أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَمْ يَأْفِكْ السَّمَوَاتُ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ خلقاً وملكاً وعبيداً والملكية تنافي النبوة ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ شهاداً على ذلك ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ﴾ يتكبر ويأنف ﴿الْمَسِيحُ﴾ الذي زعمتم

والتكريم، كما يقال: بيت الله وناقة الله وهذه نعمة من الله، يعني إنه هو تفضل بها، وقيل: الروح هو الذي نفخه جبريل في جيب درع مريم، فحملت بإذن الله، وإنما أضافه إلى نفسه بقوله: منه لأنه وجد بأمر الله. قال بعضهم: إن الله تعالى لما خلق أرواح البشر جعلها في صلب آدم عليه السلام، وأمسك عنده روح عيسى عليه السلام، فلما أراد الله أن يخلقه أرسل بروحه مع جبريل إلى مريم فتفخض في جيب درعها، فحملت بعيسى عليه السلام. وقيل: إن الزوج والريح متقاربان في كلام العرب، فالروح عبارة عن نفخ جبريل عليه السلام، وقوله: منه يعني أن ذلك النفخ كان بأمره وإذنه، وقيل: أدخل النكرة في قوله: روح منه على سبيل التعظيم، والمعنى روح من الأرواح القدسية العالية المطهرة انتهت.

قوله: (ابن الله أو إله الخ) أي أنهم فرق ثلاثة، ففرقة قالت: ابن الله، وفرقة قالت: إنهما إلهان الله وعيسى، وفرقة قالت: الآلهة ثلاثة الله وعيسى وأمه اهـ.

قوله: (لأن ذا الروح الخ) يشير بهذا إلى قياس من الشكل الأول بأن يقال: عيسى ذو روح وكل ذي روح مركب ينتج عيسى مركب، فتجعل هذه النتيجة صغرى، لقياس آخر من الشكل الثاني بأن يقال: عيسى مركب، والإله لا يكون مركباً، ولا ينسب إليه التركيب ينتج عيسى ليس بإله أي لا مستقلاً ولا واحداً من ثلاثة ولا ابن الله اهـ شيخنا.

قوله: ﴿ثلاثة﴾ خبر مبتدأ مضمرة والجملة من هذا المبتدأ والخبر في محل نصب بالقول أي: ولا نقول آلهمنا ثلاثة يدل عليه قوله بعد ذلك: إنما الله إله واحد. وقيل: تقديره بالأقاليم ثلاثة أو المعبودات ثلاثة اهـ سمين.

قوله: (عن ذلك) أي ما ادعيتموه من كون عيسى ابن الله أو ثالث ثلاثة، وقوله: وأتوا خيراً أي اعتقدوا خيراً لكم منه أي مما ادعيتموه، أي على فرض أن فيما ادعيتموه خير أو فقل التفصيل ليس على بابه، وقوله وهو التوحيد تفسير لخيراً اهـ.

قوله: ﴿مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ جملة مستأنفة مسوقة لتلليل التنزيه وتقريره. أي فإذا كان يملك جميع ما فيها ومن جملته عيسى، فكيف يتوهم كون عيسى ولداً له اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ أي مستقلاً بتدبير خلقه فلا حاجة له إلى ولد يعينه اهـ شيخنا.

قوله: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ﴾ استئناف مقرر لما سبق من التنزيه والاستنكاف الانفة والترفع من نكفت الدمع إذا نحيته عن وجهك بالأصبع. أي: لن يأنف ولن يترفع المسيح أن يكون عبداً لله أي عن

أنه إله عن ﴿أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ عند الله لا يستنكفون أن يكونوا عبيداً وهذا من أحسن الاستطراد ذكر للرد على من زعم أنها آلهة أو بنات الله كما رد بما قبله على النصارى الزاعمين ذلك المقصود خطابهم ﴿وَمَنْ يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَهُهُ جَمِيعًا﴾

أن يكون عبداً لله تعالى مستمراً على عبادته وطاعته حسبما هو وظيفة العبودية. كيف وأن ذلك أقصى مراتب الشرف اهـ أبو السعود.

وفي المصباح: نكفت من الشيء نكفاً من باب تعب، ونكفت أنكف من باب قتل لغة، واستنكفت إذا امتعت أنفة واستكباراً اهـ.

وفي البيضاوي: والاستكبار دون الاستنكاف، ولذا عطف عليه، وإنما يستعمل الاستنكاف حيث لا استحقاق بخلاف التكبير، فإنه قد يكون باستحقاق اهـ.

وفي الخازن لن يستنكف المسيح أن يكون عبد الله وذلك أن وفد نجران قالوا: يا محمد إنك تعيب صاحبنا فتقول إنه عبد الله، فقال النبي ﷺ: «إنه ليس بعار على عيسى أن يكون عبد الله»، فنزلت: ﴿لَنْ يَسْتَنكِفَ الْمَسِيحُ﴾ اهـ.

قوله: (يستنكفون أن يكونوا عبيداً) أشار به إلى أن خبر الملائكة محذوف لا أنه عطف على المسيح إذ يصح الاخبار عن الملائكة بعبداً لأنه مفرد اهـ شيخنا.

وعبارة الكرخي: قوله: أن يكونوا عبيداً أي مع أنهم لا أب لهم ولا أم وقوتهم فوق البشر، فكيف بالأضعف الذي له أم اهـ.

قوله: (هذا) أي قوله: ولا الملائكة من أحسن الاستطراد أي ومحلّه في سورة الزخرف عند قوله: ﴿وجعلوا له من عبادة جزءاً﴾ الخ، وقوله: الزاعمين ذلك أي أن عيسى ابن الله أو إله معه أو ثالث ثلاثة تأمل. وفي الكرخي: قوله: هذا من أحسن الاستطراد الخ لا يخفى أن الاستطراد الانتقال من معنى إلى معنى آخر متصل به، ولم يقصد بذكر الأول التوصل إلى ذكر الثاني، وعليه قوله تعالى: ﴿يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباساً﴾ [الأعراف: ٢٦] الآية هذا أصله، وقد يكون الثاني هو المقصود فيذكر الأول قبله ليتوصل إليه كما هنا، فيكون من الاستطراد الحسن اهـ.

قوله: ﴿ومن يستنكف عن عبادته﴾ الخ وكذا من لا يستنكف ولا يستكبر فلا بد من ملاحظة هذا المقدر كما يدل عليه عموم الجواب، وهو قوله: فسبحرهم الخ، إذ الحشر عام للمؤمنين والكافرين، وكما يدل عليه التفصيل بقوله: ﴿فأما الذين آمنوا﴾ إلى أن قال ﴿وأما الذين استنكفوا﴾ فقد حذف من الإجمال ما أثبت في التفصيل. وعبارة أبي السعود: فسبحرهم إليه جميعاً أي المستنكفين ومقابلهم المدلول عليهم بذكر عدم استنكاف المسيح والملائكة عليهم السلام، وقد ترك ذكر أحد الفريقين في المفصل تعويلاً على أنباء التفصيل عنه وثقه بظهور اقتضاء حشر أحدهما لحشر الآخر ضرورة عموم الحشر للخلاق كافة، كما ترك ذكر أحد الفريقين في التفصيل عند قوله تعالى: ﴿فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به﴾ [النساء: ١٧٥] مع عموم الخطاب لهما اعتماداً على ظهور اقتضاء إثابة أحدهما العقاب

في الآخرة ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ﴾ ثواب أعمالهم ﴿وَنَزِيدُهم مِّن فَضْلِهِ﴾ ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ اسْتَنكَفُوا وَاسْتَكْبَرُوا﴾ عن عبادته ﴿فَيُعَذِّبُهُمُ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ مؤلماً هو عذاب النار ﴿وَلَا يَجْعَلُونَ لَهُم مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ أي غيره ﴿وَلِيًّا﴾ يدفعه عنهم ﴿وَلَا نَصِيرًا﴾ يمنعهم منه ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسُ فَدَجَاءَ كُمْ بُرْهَنٌ﴾ حجة ﴿مِّن رَّبِّكُمْ﴾ عليكم وهو النبي ﷺ ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ كُتُوبًا يُبَيِّنُهَا﴾ بيئاً وهو القرآن ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ

الآخر ضرورة شمول الجزاء للكل . وقوله : ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ بهذا لحال الفريق المطوي ذكره في الاجمال وإيراده بعنوان الإيمان والعمل الصالح لا يوصف عدم الاستنكاف المناسب لما بعده وما قبله للتنبيه على أنه المستتبع لما يعقبه من الثمرات اه بحرورة .

قوله : ﴿جميعاً﴾ حال من الهاء في يحشرهم لو توكيد لها اه شيخنا .
والثاء في قوله أو فسيحشرهم يجوز أن تكون جواباً للشرط في قوله : ﴿ومن يستنكف﴾ فإن قيل : جواب إن الشرطية وأخواتها غير إذا لا بد أن يكون محتملاً للوقوع وعدمه ، وحشرهم إليه جميعاً لا بد منه ، فكيف وقع جواباً لها ؟ فقول : في جوابه وجهان ، أحدهما : وهو الأصح أن هذا كلام متصل بالوعد والوعيد ، لأن حشرهم يتضمن جزاءهم بالثواب أو العقاب ، ويدل عليه التفضيل الذي بعده في قوله : ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ﴾ الخ ، فيكون التقدير ومن يستنكف عن عبادته ويستكبر فيذب عنه حشره إليه ومن لم يستنكف ولم يستكبر فيثيبه . والثاني : أن الجواب محذوف أي فيجازه ثم أخبر بقوله : ﴿فسيحشرهم إليه جميعاً﴾ وليس هذا بالبين . وهذا الموضع يحتمل أن يكون مما حمل على لفظ من تارة في قوله : يستنكف ويستكبر ، فلذلك أفرد الضمير وعلى معناها أخرى في قوله : ﴿فسيحشرهم﴾ ولذلك جمعه ويحتمل أنه أعاد الضمير في فسيحشرهم على من وغيرها ، فيندرج المستنكف في ذلك ويكون الرابط لهذه الجملة باسم الشرط العموم المشار إليه . وقيل : بل هناك معطوف محذوف لفهم المعنى ، والتقدير فسيحشرهم أي المستنكفين وغيرهم كقوله : ﴿سراييل تقيكم الحر﴾ [الحل : ٨١٧] أي والبرد اه سمين .

قوله : (ما لا عين رأت الخ) مفعول يزيد أي ان ذلك من مواهب الجنة وهي موصوفة بهذه الصفات الثلاث . والمراد أنها لم تخطر على قلب بشر على وجه التفصيل وإحاطة العلم بها ، وإلا فسائر نعم الجنان يخطر على قلوبنا ونسمعه من السنة ، لكن على وجه الإجمال اه .

قوله : ﴿وليأ﴾ (يدفعه عنهم الخ) هذا التفسير يؤدي إلى التكرار بين الكلمتين . قال : الأولى ما قاله أبو السعود ونصه : ولا يجدون لهم من دون الله ولياً يلي أمورهم ويدبر مصالحهم ﴿ولا نصيراً﴾ ينصرهم من الله تعالى وينجيهم من عذابه اه .

قوله : ﴿من ربكم﴾ فيه وجهان ، أظهرهما أنه متعلق بمحذوف لأنه صفة لبرهان أي برهان كائن من ربكم ومن يجوز أن تكون لا ابتداء الغاية أو تبعضية أي من براهين ربكم الثاني : أنه متعلق بنفس جاء ، ومن لا ابتداء الغاية كما تقدم اه سمين .

«آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصِمُوا بِهِ» فَسَيُذِلُّهُمْ فِي رَحْمَتِهِ وَقَضَىٰ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَاطًا طَرِيقًا ﴿مُسْتَوِيًّا﴾ ﴿١٧٥﴾ هو دين الإسلام ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾ في الكلالة ﴿قُلْ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنَّ أَرْثًا﴾ مرفوع بفعل يفسره

قوله: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا﴾ أي بواسطة إنزاله على الرسول. قوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ الخ أي فمنهم من آمن، ومنهم من كفر، فأما الذين الخ وترك الشق الآخر إشارة إلى إهمالهم لأنهم في حيز الطرح اه شيخنا.

قوله: ﴿فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ﴾ وهي الجنة سميت باسم محلها، وقوله: ﴿وَفُضِّلَ﴾ أي إحسان أن يزيدهم ما لا عين رأت الخ، كالنظر إلى وجهه الكريم وغيره من مواهب الجنة اه شيخنا.

قوله: ﴿وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ﴾ آخر هذا مع أنه سابق في الوجود الخارجي على ما قبله تعجيلاً لمسرة، والفرح على حد سعد في دارك اه شيخنا.

قوله: ﴿صِرَاطًا﴾ هذا هو المفعول الثاني ليهديهم. وفي السمين: صراطاً مفعول ثان ليهدي، لأنه يتعدى لاثنتين كما تقدم تحريره، وقال جماعة منهم مكى: انه مفعول بفعل محذوف دل عليه يهديهم، والتقدير يعرفهم صراطاً اه.

وإليه في محل الحال من صراطاً قدم عليه، والهاء في إليه إما عائدة على الله بتقدير مضاف، أي إلى ثوابه وجزائه، وإما على الفضل والرحمة لأنهما في معنى شيء واحد، وإما على الفضل لأنه يراد به طريق الجنان اه.

قوله: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾ الخ ختم السورة بذكر الأموال، كما أنه افتتحها بذلك لتحصل المشاكلة بين المبدأ والختام، وجملة ما في هذه السورة من آيات الموارث ثلاثة، الأول: في بيان إرث الأصول والفروع. والثانية: في بيان إرث الزوجين والأخوة والأخوات من الأم. والثالثة: وهي هذه في إرث الأخوة والأخوات الأشقاء أو لأب، وأما أولو الأرحام فمذكورون في آخر الأنفال، والمستفتي عن الكلالة هو جابر لما عاده النبي ﷺ في مرضه، فقال: يا رسول الله إني كلالة فكيف أصنع في مالي اه شيخنا.

وفي المخازن: روى الشيخان عن جابر بن عبد الله قال: مرضت فأتاني رسول الله ﷺ وأبو بكر يعوداني ماشيين فأغمي علي فتوضأ النبي ﷺ ثم صب علي من وضوئه فأفقت، فإذا النبي ﷺ فقلت: يا رسول الله كيف أصنع في مالي كيف أقضي في مالي؟ فلم يرد علي شيئاً حتى نزلت آية الميراث ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلْ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾.

وفي رواية للترمذي: وكان لي تسع أخوات حتى نزلت آية الميراث ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلْ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ ولأبي ذر قال: اشتكيت وعندي سبع أخوات، فدخل علي رسول الله ﷺ فنفخ في وجهي، فأفقت فقلت: يا رسول الله أوصي لأخواتي بالثلثين. قال: «أحسن». قال: بالشرط. قال: «أحسن»، ثم خرج وتركني فقال: «يا جابر ما أراك ميتاً من وجعك هذا وإن الله قد أنزل قرآناً فبين لأخواتك فجعل لهن الثلثين»، قال فكان جابر يقول أنزلت هذه الآية في ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلْ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾.

وروى الطبري عن قتادة أن الصحابة أهمهم شأن الكلالة، فسألوا عنها النبي ﷺ فأنزل الله هذه الآية اه.

﴿هَلَكَ﴾ مات ﴿لَيْسَ لَمْ وَلَدٌ﴾ أي ولا والد وهو الكلالة ﴿وَلَهُ الْفَتْ﴾ من أبيين أو أب ﴿ظَلَمَ يَضِفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ﴾ أي الأخ كذلك ﴿يَرِثُهَا﴾ جميع ما تركت ﴿إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ فإن كان لها ولد ذكر فلا شيء له أو أنثى فله ما فضل عن نصيبها ولو كانت الأخت أو الأخ من أم ففرضه السدس كما تقدم أول السورة ﴿إِنْ كَانَتَا﴾ أي الأختان ﴿اَثْنَتَيْنِ﴾ أي فصاعداً لأنها نزلت في جابر وقد مات

قوله: ﴿في الكلالة﴾، متعلق بيفتيكم على أعمال الثاني وهو اختيار البصريين، ولو أعمل الأول لأضر في الثاني وله نظائر في القرآن ﴿هاؤم اقرأوا كتابي﴾ [الحاقة: ١٩] ﴿أتوني أنزع عليه صبرا﴾ [البقرة: ٢٥]، ﴿وإذا قيل لهم: تعالوا يستغفر لكم رسول الله﴾ [المنافقون: ٥] والذين كفروا أو كذبوا بآياتنا. وقد تقدم الكلام فيه بأشبع من هذا في البقرة فليراجع اهـ سمين.

قوله: ﴿إن امرؤ هلك﴾ جملة مستأنفة في جواب سؤال أخذ من يستفتونك كأنه قيل: وما الذي يفتي به وما الحكم؟ فالوقف على الكلالة اهـ شيخنا.

قوله: (مرفوع بفعل يفسره) ﴿هلك﴾ الظاهر أنه من باب الاشتغال كما مر وإنما لم يجعل امرؤ مبتدأ وهلك خبره من غير حذف، لأن أداة الشرط موضوعة لتعلق فعل بفعل فهي مختصة بالجمل الفعلية على الأصح اهـ كرخي.

قوله: ﴿ليس له ولد﴾ محله الرفع على الصفة أي ان هلك امرؤ غير ذي ولد لا النصب على الحال كما قاله صاحب الكشاف، لأن ذا الحال نكرة غير موصوفة، فان هلك مفسر للفعل المحذوف لا صفة قاله الطيبي وهو ظاهر، وذلك لأن أصل صاحب الحال التعريف لأنه محكوم عليه بالحال، وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة، لأن الحكم على المجهول لا يفيد غالباً اهـ كرخي.

قوله: ﴿وهو﴾ أي الهالك الذي ليس له ولد ولا والد الكلالة الخ. وهذا أحد أقوال تقدمت في أول السورة. قوله: ﴿وهو يرثها﴾ جملة مستأنفة لا موضع لها وهي تدل على جواب قوله: إن لم يكن لها ولد، وضمير وهو يرثها يعود إلى ما قبله لفظاً لا معنى، لأن الهالك لا يرث والحية لا تورث، فهو من باب عندي درهم ونصفه، ونظيره في القرآن وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره اهـ كرخي.

قوله: (جميع ما تركت) بدل اشتغال من الهاء في يرثها إذ لا معنى لارث ذاتها فهو يشير إلى تقديره مضاف اهـ شيخنا.

قوله: ﴿إن لم يكن لها ولد﴾ أي لا ذكر ولا أنثى، فالمراد بإرثه لها أحراز جميع ما لها إذ هو المشروط بانتفاء الولد بالكلية لا إرثه لها في الجملة، فإنه يتحقق مع وجود بنتها اهـ أبو السعود.

قوله: (فان كان لها) أي أو له ولد الخ، فهذا التفصيل يجري فيهما اهـ شيخنا.

قوله: (وقد مات) جملة مستأنفة مفيدة لتقييد ما قبلها إلا أنها حالية لأن جابراً عاش بعده ﷺ، بل قيل إنه آخر الصحابة موتاً بالمدينة، وقوله عن: اخوات أي سبعة أو تسعة اهـ شيخنا.

عن أخوات ﴿ فَلَهُمَا الثَّلَاثَانِ بِمَا تَرَكَ ﴾ الأخ ﴿ وَإِنْ كَانُوا ﴾ أي الورثة ﴿ إِخْوَةٌ رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ ﴾ منهم ﴿ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ﴾ بَيَّنَّ اللَّهُ لَكُمْ ﴿ شَرَائِعَ دِينِكُمْ ﴾ لـ ﴿ أَنْ ﴾ لا ﴿ تَصُولُوا وَاللَّهُ يَكْفُلْ شَيْءَ عَلَيْهِ ﴾ (١٧٦) ومنه الميراث روى الشيخان عن البراء أنها آخر آية نزلت أي من الفرائض .

قوله: ﴿ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةٌ ﴾ أي وأخوات، فغلب الذكور على الإناث أو فيه اكتفاء بدليل رجالاً ونساء الخ اهـ شيخنا .

قوله: (لثلاثا تضلوا) يشير به إلى أنه مفعول من أجله على حذف لا . وفي الكشف، وتبعه القاضي: مفعول له ومعناه كراهة ضلالكم، ورجح بأن حذف المضاف أسوغ وأشيع من حذف لا وعلى هذين التقديرين مفعول يبين محذوف وهو عام، كما أشار إليه في التقرير اهـ كرخي .

وفي السمين: والثاني من التوجيهات في هذا المقام قول الكسائي والفراء وغيرهما من الكوفيين أن لا محذوفة بعد أن، والتقدير لثلاثا تضلوا . قالوا: وحذف لا شائع ذائع كما في قوله تعالى: ﴿ إِنْ اللَّهُ يُمْسِكِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا ﴾ [فاطر: ٤١] أي لثلاثا تزولا . قال أبو عبيد: رويت للكسائي حديث ابن عمر: لا يدعو أحدكم على ولده أن يوافق من الله ساعة إجابة فاستحسنه أي لثلاثا يوافق اهـ .

قوله: ﴿ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ أي مصالح العباد في المبدأ والمعاد، وفيما كلفهم من الأحكام . وهذه السورة اشتمل أولها على كمال تنزه الله تعالى وسعة قدرته وآخرها اشتمل بيان كمال العلم، وهذان الوصفان بهما ثبتت الربوبية والألوهية والجلال والعزة بهما يجب أن يكون العبد منقاداً للتكاليف اهـ أبو حيان .

قوله: (عن البراء) أي عن ابن عازب رضي الله عنهما وقوله: (إنها) أي آية ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ فِي الْكَلَالَةِ ﴾ الخ آخر آية، وقوله من الفرائض أي من آيات الفرائض .

وفي البخاري مع القسطلاني عليه ما نصه عن البراء بن عازب انه قال: آخر آية نزلت خاتمة سورة النساء ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾ وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما: آخر آية نزلت آية الربا وآخر سورة ﴿ نَزَلَتْ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ ، وروي أنه ﷺ بعدما نزلت سورة النصر عاش عاماً، ونزلت بعدها براءة وهي آخر سورة نزلت كاملة فعاش ﷺ بعدها ستة أشهر ثم نزلت في طريق حجة الوداع ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾ ، فسميت آية الصيف لأنها نزلت في الصيف، ثم نزلت وهو واقف بعرفة ﴿ الْيَوْمَ اكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ [المائدة: ٣] فعاش بعدها أحداً وثمانين يوماً، ثم نزلت سورة الربا، ثم نزلت ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٨١] فعاش بعدها أحداً وعشرين يوماً اهـ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة المائدة

مدنية وآياتها عشرون ومائة

مائة وعشرون أو وثنتان أو وثلاث آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نزلت متصرف رسول الله ﷺ من الحديبية، ومنها ما نزل في حجة الوداع من قوله: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾ [المائدة: ٣] ومنها ما نزل عام الفتح من قوله: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تحلوا شعائر الله﴾ [المائدة: ٢] ومناسبة افتتاح هذه السورة لما قبلها هي أنه تعالى لما ذكر استثناءهم في الكلاله وأفتاهم فيها وذكر أنه يبين لهم الأحكام كراهة الضلالة، بين في هذه السورة أحكاماً كثيرة هي تفصيل لذلك المجمل اهـ من أبي حيان.

قوله: (مدنية) أي نزلت بعد الهجرة وإن نزل بعضها في مكة كما سيأتي، وهذا هو الزجاج في تفسير المدني كما تقدم اهـ شيخنا.

وعبارة الخازن: نزلت بالمدينة إلا قوله تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾ [المائدة: ٣] فإنها نزلت بعرفة في حجة الوداع والنبي ﷺ واقف بعرفة فقرأها النبي ﷺ في خطبته وقال: «أيها الناس! إن سورة المائدة من آخر القرآن نزولاً فأحلوا حلالها وحرّموا حرمها»، فإن قلت لم خص النبي ﷺ هذه السورة من بين سور القرآن بقوله فأحلوا حلالها وحرّموا حرمها وكل سور القرآن يجب علينا أن نحل حلالها وأن نحرم حرمها؟ قلت: هو كذلك، وإنما خص هذه السورة لزيادة الاعتناء بها، فهو كقوله تعالى: ﴿إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً﴾ منها أربعة حُرّم فلا تظلموا فيهن أنفسكم، فإن الظلم لا يجوز في شيء وفي جميع أشهر السنة، وإنما أفرد هذه الأربعة الأشهر بالذكر لزيادة الاعتناء بها، وقيل: إنما خص النبي ﷺ هذه السورة، لأن فيها ثمانية عشر حكماً لم ينزلها في غيرها من سور القرآن. قال البغوي، عن عيسرة: قال: إن الله تعالى أنزل في هذه السورة ثمانية عشر حكماً لم تنزل في غيرها من سور القرآن وهي قوله: والمنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع إلا ما ذكبت من وما ذبح على النصب وأن تستقسموا بالأزلام، وما علمتم من الجوارح مكلبين، وأعلم الذين أوتوا الكتاب حلّ لكم، والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب، وتقام بيان المظهور في قوله: إذا قُلتُم إلى الصلاة، والسارق والسارقة، ولا تقتلوا الصيد وأنتم حرم، ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ العهود المؤكدة التي بينكم وبين الله والناس ﴿أَحَلَّتْ لَكُمْ بِهِيْمَةُ الْأَنْعَامِ﴾ الإبل والبقر والغنم أكلًا بعد الذبح ﴿إِلَّا مَا يَتْلُو عَلَيْكُمْ﴾ تحريمه في ﴿حرمت عليكم

ولا حام وقوله: شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت. انتهت.

قوله: (آية) تمييز لعشرون. قوله: ﴿أوفوا بالعقود﴾ الوفاء بالقيام بموجب العقد وكذا الإيفاء، والعقد هو العهد الموثق المشبه بعقد الحبل ونحوه، والمراد بالعقود ما يعم جميع ما ألزمه الله عباده، وعقده عليهم من التكاليف والأحكام الدينية، وما يعقدونه فيما بينهم من عقود الأمانات والمعاملات ونحوها مما يجب الوفاء به أو يحسن ديناً بأن يحمل الأمر على معنى يعم الوجوب والتدب. وأمر بذلك أولاً على وجه الإجمال، ثم شرع في تفصيل الأحكام التي أمر بالإيفاء بها وبدأ بما يتعلق بضروريات معاشهم، فقيل: أحلت لكم الخ اهـ أبو السعود.

وفي القرطبي: والعقود: الربوط واحداً عقد يقال: عقدت العهد والحبل، وعقدت الغل فهو يستعمل المعاني والأجسام، فأمر سبحانه بالوفاء بالعقود. قال الحسن: معنى بذلك عقود الدين وهي ما عقده المرء على نفسه من بيع وشراء، وإجارة وكراء ومناكحة وطلاق ومواعدة ومصالحة، وتمليك وتخيير وعنف وتدابير وغير ذلك من الأمور مما كان غير خارج عن الشريعة، وكذلك ما عقده الشخص لله على نفسه من الطاعات كالحج والصيام والاعتكاف والقيام والنذر وما أشبه ذلك من طاعات ملة الإسلام. وأما نذر المباح فلا يلزم باجماع من الأمة قاله ابن العربي، ثم إن الآية نزلت في أهل الكتاب لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧]. قال ابن جرير: هو خاص بأهل الكتاب وفيهم نزلت، وقيل: هي عامة وهو الصحيح، فإن لفظ المؤمنين يعم مؤمني أهل الكتاب، لأن بينهم وبين الله عقداً في أداء الأمانة مما في كتابهم من أمر محمد ﷺ، وهم من أمة محمد ﷺ، فانهم مأمورون بذلك في قوله: ﴿أوفوا بالعقود اهـ.

قوله: (المؤكد) أخذه من لفظ العقود فان العقد في الأصل يشعر بالتأكيد والقوة اهـ شيخنا.

قوله: (بينكم وبين الله) وذلك التكاليف والنذور. وقوله: (والناس) وذلك المعاملات اهـ شيخنا.

قوله: ﴿بهيمة الأنعام﴾ اضافته بيانية من إضافة الجنس إلى أخص منه أو هي بمعنى من لأن البهيمة أعلم، فأضيف إلى أخص كتوب خز اهـ كرخي.

وفي القاموس: البهيمة كل ذات أربع قوائم ولو في الماء، أو كل حي لا يميز اهـ.

قوله: (الإبل الخ) تفسير للأنعام. قوله: ﴿إلا ما يتلى عليكم﴾ وذلك عشرة أشياء أولها الميتة وآخرها وما ذبح على النصب فقول الشارح الآية أي إلى قوله: وما ذبح على النصب اهـ شيخنا.

قوله: (تحريمه) يشير به إلى أن الأصل آية تحريمه، ثم حذف المضاف الذي هو آية وأقيم المضاف إليه وهو تحريمه مقامه، ثم حذف المضاف ثانياً وأقيم المضمحل المجزوء مقامه، فانقلب الضمير المجزوء مرفوعاً واستتر في يتلى وعاد على ما. وقدره الكشف وغيره إلا محرم ما يتلى عليكم أي البهائم المحرمة لقوله عز وجل ﴿حرمت عليكم الميتة﴾ [المائدة: ٣] وإنما قدر ذلك لأنه لا بد من

الميتة ﴿الآية فالاستثناء منقطع ويجوز أن يكون متصلاً والتحريم لما عارض من الموت ونحوه
﴿عَرِجَلٌ صَيِّدٌ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ أي محرمون ونصب غير على الحال من ضمير لكم ﴿لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ عَمَّا

المناسبة بين المستثنى والمستثنى منه في الاتصال، فلا يستقيم استثناء الآيات من البهيمة فيقدر ما ذكر
اهـ كرخي.

قوله: (فالاستثناء منقطع) وجه ذلك أن ما يتلى لفظ إذ التلاوة ذكر اللفظ، واللفظ ليس من جنس
البهيمة اهـ ذكرى على البيضاء.

والأولى بسياق كلام الجلال أن يوجه الانقطاع بأن المستثنى منه حلال والمستثنى حرام بدليل
قوله: (ويجوز أن يكون متصلاً والتحريم لما عارض الخ) أي فالمستثنى وهو المحرمات بقطع النظر عما
عرض له كالخفق والتردية حلال، فهو داخل في المستثنى منه هذا هو الذي يليق بعبارة، وبعد ذلك
يتوجه عليه نظر واضح، لأن كل استثناء يخالف المستثنى منه في الحكم فلو نظر لهذا لكان كل استثناء
منقطعاً مع أن المقرر في كتب العربية أن مدار الاتصال على دخول المستثنى في جنس المستثنى منه،
ومدار الانقطاع على عدم الدخول بقطع النظر عن الحكم.

قوله: (من الموت) أي بلا سبب ونحوه أي مما ذكر بقوله: والمنخضة الخ اهـ شيخنا.

قوله: ﴿غير محلي الصيد﴾ أي مجوزين للأصطياد في الاحرام باعتقاد حله أو بفعله اهـ شيخنا.
وعبارة أبي السعود: معنى عدم إحلالهم تقرير حرمة عملاً واعتقاداً هو شائع في الكتاب والسنة
اهـ. والصيد يحتمل المصدر والمفعول اهـ بيضاري.

قوله: ﴿وأنتم حرم﴾ جمع حرام صفة مشبهة بمعنى اسم الفاعل، كما أشار له الشارح بقوله: أي
محرمين. وفي المختار: ورجل حرام أي محرم والجمع حرم مثل قذال وقذل اهـ.
وفي المصباح: يقال رجل محرم وجمعه محرمون وامرأة محرمة وجمعها محرمات ورجل حرام
وامرأة حرام بمعنى محرم ومحرمة والجمع حرام كعناق وعناق اهـ.

والجملة، حال من الضمير المستكن في محلي الصيد، لأنه جمع محل اسم فاعل، وهو يتحمل
الضمير وهذه الحال لم يتكلم عليها الشارح، وقوله: على الحال من ضمير لكم، وقيل من الواو في
أوفوا اهـ.

قوله: (على الحال من ضمير لكم) هو ما عليه كلام الجمهور وذهب إليه الزمخشري وغيره،
وتعقب بأن مفهوم هذا مع تقييده بقوله: ﴿وأنتم حرم﴾ أنه إذا انتفى عنهم عدم حل الصيد وهم حرم تحرم
عليهم بهيمة الأنعام، وليس كذلك. وأجيب بأن المفهوم هنا متروك للدليل خارجي وكثير في القرآن
وغيره من المفهومات المتروكة لعارض، وذلك إذا لم يظهر لتخصيص المنطوق بالذكر فائدة غير نفي
حكم غيره. وهنا فائدة وهي خروجه مخرج الغالب فلا مفهوم له كما في قوله: ﴿وربائكم اللاتي في
حجوركم﴾ [النساء: ٢٣] فعرّفنا أن ما كان منها صيداً فإنه حلال في الإحلال فون الإحرام وما لم يكن
صيداً فإنه حلال في الحاليين اهـ كرخي.

يُرِيدُ ﴿١﴾ من التحليل وغيره لا اعتراض عليه ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْلُوا شَعِيرَ اللَّهِ﴾ جمع شعيرة أي معالم دينه بالصيد في الإحرام ﴿وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ﴾ بالقتال فيه ﴿وَلَا الْمَدَنَى﴾ ما أهدي إلى الحرم من النعم بالتعرض له ﴿وَلَا الْقَلْبِيذَ﴾ جمع قلادة وهي ما كان يقلد به شجر الحرم ليأمن أي فلا

قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ أي فموجب الحكم والتكليف هو إرادته لا اعتراض عليه ولا معقب لحكمه لا ما يقوله المعتزلة من مراعاة المصالح اهـ أبو حيان.

قوله: ﴿لَا تَحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ﴾ معنى عدم إحلالهم لها تقرير حرمتها عملاً واعتقاداً مثل ما تقدم، والشعائر قال ابن عباس هي المناسك، وكان المشركون يحجون ويحدون، فأراد المسلمون أن يغيروا عليهم، فنهاهم الله عن ذلك. وقيل الشعائر الهدايا المشعرة وإشعارها أن يطعن في صفحة سنام البعير بحديدة حتى يسيل دمه، فيكون ذلك علامة على أنه هدي، وهو سنة في الإبل والبقر دون الغنم. وعند أبي حنيفة: بل يجوز إشعار الهدي، بل قال ابن عباس في معنى الآية لا تحلوا شعائر الله هي أن تصيد وأنت محرم، وقيل: شعائر الله شرائع الله ومعالم دينه، والمعنى لا تحلوا شيئاً من فرائضه التي فرضها عليكم، ولا من نواهيه التي نهاكم عنها اهـ خازن.

قال أبو حيان: والشعائر هي ما حرم الله مطلقاً سواء كان في الإحرام أو غيره والمعطوفات الأربعة بعده مندرجة في عموم قوله: ﴿لَا تَحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ﴾، فكان ذلك تخصيصاً بعد تعميم اهـ.

قوله: (أي معالم دينه) جمع معلم وهو العلامة. وفي القاموس: ومعلم الشيء كمقعد مظنته وما يستدل به عليه كالعلامة اهـ.

قوله: ﴿وَلَا الْقُلَائِدَ﴾ أي ولا الحيوانات ذوات القلائد، ويجوز أن يكون المراد القلائد حقيقة ويكون فيه مبالغة في النهي عن التعرض للهدي المقلد فإنه إذا نهى عن قلادته أن يتعرض لها، فبطريق الأولى أن ينهى عن التعرض للهدي المقلد بها، وهذا كما في قوله: ﴿وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾ [النور: ٣١] لأنه إذا نهى عن اظهار الزينة فما بالك بموضعها من الأعضاء اهـ سمين.

وعبارة الخازن: ولا الهدي ولا القلائد الهدي ما يهدي إلى بيت الله من بعير أو بقرة أو شاة أو غير ذلك مما يتقرب به إلى الله تعالى. والقلائد جمع قلادة وهي التي تشد في عنق البعير وغيره. والمعنى ولا الهدايا ذوات القلائد، فعلى هذا القول إنما عطف القلائد على الهدي مبالغة في التوصية بها لأنها من أشرف البدن المهداة، والمعنى ولا تستحلوا الهدي خصوصاً المقلدات منها. وقيل: أراد أصحاب القلائد، وذلك أن العرب في الجاهلية كانوا إذا أرادوا الخروج من الحرم قلدوا أنفسهم وإبلهم من لحاء شجر الحرم، فكانوا يأمنون بذلك فلا يتعرض لهم أحد، فهي الله المؤمنين عن ذلك الفعل، ونهاهم عن استحلال نزع شيء من شجر الحرم انتهت.

فالمعنى على هذا لا تحلوا أخذها من شجر الحرم. وفي القرطبي: والقلائد ما كان الناس يقلدونه أمانة لهم، فهو على حذف مضاف، أي ولا أصحاب القلائد. وقيل: أراد بالقلائد نفس القلائد، فهو نهى عن أخذ لحاء شجر الحرم حتى يتقلد به طلباً للأمن قاله مجاهد وعطاء وغيرهما اهـ.

ولحاء الشجر قشره وهو بوزن كتاب، ففي المختار: واللحاء ممدود مكسور قشر الشجر، ولحاء الغضى قشرها وبابه عدا اهـ.

تعرضوا لها. ولا لأصحابها ﴿وَلَا﴾ تحلوا ﴿أَمِينٌ﴾ قاصدين ﴿أَلَيْتَ الْحَرَامَ﴾ بأن تقاتلوهم ﴿يَتَتَفَنُونَ﴾ قتلاً ﴿رِزْقاً﴾ مِن رَّيْبِهِمْ ﴿بِالتَّجَارَةِ﴾ وَرِزْقَاتٍ منه بقصد بزعيمهم الفاسد وهذا منسوخ بآية براءة ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ﴾ من الإحرام ﴿فَاصْطَادُوا﴾ أمر بإباحة ﴿وَلَا يَجْرِمُكُمْ﴾ يكسبكم ﴿مَنْعَتَانِ﴾ بفتح النون

قوله: ﴿وَلَا آمِينَ﴾ أي ولا تحلوا قوماً آمين، ويجوز أن يكون على حذف مضاف أي ولا تحلوا قتال قوم أو أذى قوم آمين، والبيت نصب على المفعول به بآمين أي قاصدين البيت وليس ظرفاً وقوله يتتفنون حال من الضمير في آمين أي حال كون الآمين متنفذين فضلاً، ولا يجوز أن تكون هذه الجملة صفة لآمين، لأن اسم الفاعل متى وصف قل عمله على الصحيح اهـ سمين.

قوله: (بقصد) أي البيت متعلق ببيتفنون أي يطلبون رضا الله وثوابه بسبب قصد البيت الحرام، فقصد مصدر مضاف لمفعوله بعد حذف الفاعل، وقوله: بزعيمهم صفة لرضواناً أي رضواناً كائناً بحسب زعيمهم الفاسد، لأن الكافرين ليس لهم نصيب من الرضوان اهـ شيخنا.

قوله: (وهذا منسوخ) الإشارة إلى قوله: ﴿وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْفَلَاحَةَ وَلَا آمِينَ﴾ البيت الحرام فالأربعة منسوخة. وقوله: بآية براءة أي بجنس آية براءة. إذ الناسخ منها آيات متعددة. وعبارة التخازن: فصل اختلف علماء الناسخ والمنسوخ في هذه الآية، فقال قوم: هذه الآية منسوخة إلى هنا لأن قوله تعالى: ﴿لَا تَحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ﴾ يقتضي حرمة القتال في الشهر الحرام، وفي الحرام ذلك منسوخ بقوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ حيث وجدتموهم. [التوبة: ٥]. وقوله تعالى: ﴿وَلَا آمِينَ﴾ البيت الحرام يقتضي حرمة منع المشركين عن البيت الحرام، وذلك منسوخ بقوله: ﴿فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ بعد عامهم هذا. [التوبة: ٢٨]. قال ابن عباس: كان الطوheetون والمشركون يحجون البيت جميعاً فنهى الله المؤمنين أن يمنعوا أحداً أن يحج البيت أو يتعرضوا له. من مؤمن أو كافر، ثم أنزل بعد هذا ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ بعد عامهم هذا وقال آخرون: لم ينسخ من ذلك شيء سوى الفلأفة التي كانت في الجاهلية. يتقلدونها من لحاء شجر الحرم اهـ.

قوله: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ قرأ أحلتكم وهي في حل، يقال: أحل من إحرامه. كما يقال اهـ سمين.

قوله: (أمر بإباحة) لأن الله حرم الصيد على المحرم حالة الإحرام بقوله تعالى: ﴿غَيْرِ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ [المائدة: ١]، وأباحه له إذا حل من إحرامه بقوله: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ﴾، وإما قلنا أمر بإباحة لأنه ليس بواجب على المحرم إذا حل من إحرامه أن يصطاد، ومثله قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشَرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الجمعة: ١٠] معناه أنه قد أبيح لكم ذلك بعد الفراغ من الصلاة اهـ خازن.

قوله: ﴿وَلَا يَجْرِمُكُمْ﴾ الخ يتأمل هذا النهي فإن الذين صدوا المسلمين عن دخول مكة كانوا كفاراً حربيين، فكيف ينهى عن التعرض لهم وعن مقاتلتهم، فلا يظهر إلا أن هذا النهي منسوخ، ولم أر من نبه عليه، أو يقال إن النهي عن التعرض لهم من حيث عقد الصلح الذي وقع في الحديبية فيسببه

وسكونها بغض ﴿قَوِّمٌ﴾ لأجل ﴿أَنْ صَدُّوَكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا﴾ عليهم بالقتل وغيره

صاروا مؤمنين، وحينئذ فلا يجوز التعرض لهم ولم أر من نبه على هذا أيضاً فليتأمل.

قوله: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ﴾ قرأ الجمهور بفتح الياء من جرم ثلاثياً، ومعنى جرم عند الكسائي وثعلب حمل يقال جرمه على كذا من باب ضرب أي حمّله عليه، فعلى هذا التفسير يتعدى جرم لواحد وهو الكاف والميم، ويكون قوله: أَنْ تَعْتَدُوا على إسقاط حرف الخفض وهو على أي ولا يحملنكم بغضكم لقوم على اعتدائكم عليهم، فيجيء في محل أن الخلاف المشهور، إلى هذا المعنى ذهب ابن عباس وقتادة رضي الله عنهما. ومعناه عند أبي عبيد والقراء كسب، ومنه فلأن جريمة أهله أي كاسبهم، وعن الكسائي أيضاً أن جرم وأجرم بمعنى كسب، وعلى هذا فيحتمل وجهين، أحدهما: أنه متعد لواحد. والثاني: أنه متعد لاثنين، كما أن كسب كذلك، وأما في الآية الكريمة فلا يكون إلا متعدياً لاثنين أولهما ضمير الخطاب، والثاني أَنْ تَعْتَدُوا أي لا يكسبنكم بغضكم لقوم الاعتداء عليهم. وقرأ عبد الله يجرمنكم بضم الياء من أجرم رباعياً، فقليل: هو بمعنى جرم كما تقدم نقله عن الكسائي، وقيل: أجرم منقول من جرم بهمة التعدية. قال الزمخشري: جرم يجري مجرى كسب في تعديه إلى مفعول واحد، وإلى اثنين تقول جرم ذنباً نحو كسبه وجرمته ذنباً كسبه إياه ويقال: أجرمته ذنباً على نقل المتعدي إلى مفعول بالهمزة إلى مفعولين، كقولك أكسبته ذنباً، وعليه قراءة عبد الله: ولا يجرمنكم بضم الياء، وأول المفعولين على القراءتين ضمير المخاطبين، والثاني أَنْ تَعْتَدُوا انتهى والنهي مسند في اللفظ في الشنآن، وهو في المعنى للمخاطبين نحو لا أرينك هنا ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون، قاله مكّي اهـ.

قوله: ﴿يَكْسِبَنَّكُمْ﴾ كسب الثاني يتعدى لمفعولين تارة، ولواحد أخرى، وأما الرباعي فيتعدى لاثنين دائماً اهـ.

قوله: ﴿شَنَانٌ قَوْمٌ﴾ مصدر مضاف لمفعوله لا إلى فاعله كما قيل اهـ أبو السعود.

مأخوذ من شَنَأَ المتعدي كعلم يقال شنأت الرجل أشنؤه أي أبغضته، وهذا المصدر سماعي مخالف للقياس من وجهين تعدي فعله وكسر عينه لأنه لا ينقاس إلا مفتوحها اللازم كما قال في الخلاصة.

وفعل اللازم مثل قعدا، إلى أَنْ قال: والثاني للذي اقتضى تقلباً اهـ شيخنا.

وفي المصباح: شنتته أشنؤه من باب تعب شَنَأَ مثل فلس. وشنآن بفتح النون وسكونها أبغضته، والفاعل شائء شائنة بالمؤنث وشنتت بالأمر اعترفت به اهـ.

قوله: ﴿أَنْ صَدُّوَكُمْ﴾ علة للشنآن أي لا يكسبنكم أو لا يحملنكم بغضكم لقوم لأجل صدهم إياكم عن المسجد الحرام، وهي قراءة واضحة اقتصر عليها الجلال. وفي قراءة لأبي عمرو وابن كثير بكسر الهمزة على أنها شرطية وجواب الشرط دل عليه ما قبله، وفيها إشكال من حيث أن الشرط يقتضي أن الأمر المشروط لم يقع مع الصد كان قد وقع، لأنه كان عام الحديبية وهي سنة ست والآية نزلت عام الفتح سنة ثمان، وكانت مكة عام الفتح في أيدي المسلمين، فكيف يصدون عنها؟ وأجيب بوجهين، أولهما: أنا لا نسلم أن الصد كان قبل نزول الآية فإن نزولها عام الفتح غير مجمع عليه. الثاني: إنه وإن

﴿وَتَعَاوُوا عَلَى الْآلِ﴾ فعل ما أمرتم به ﴿وَالْتَقَوْا﴾ بترك ما نهيتم عنه ﴿وَلَا تَعَاوُوا﴾ فيه حذف إحدى التاءين في الأصل ﴿عَلَى الْآلِ﴾ المعاصي ﴿وَالْمُدُونِ﴾ التعدي في حدود الله ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ خافوا عقابه بأن طيعوه ﴿إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ لمن خالفه ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ﴾ أي أكلها ﴿وَالْدَّمُ﴾ أي المسفوح كما في الأنعام ﴿وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ وَمَا أِهْلَ لَغَيْرِ اللَّهِ يَدُّ﴾ بأن ذبح على اسم غيره ﴿وَالْمُنْخَنَقَةُ﴾

سلمنا أن الصد كان مقدماً على نزولها، فيكون المعنى أن وقع صد مثل ذلك الصد الذي وقع عام الحديبية اهـ سمين .

قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ﴾ الخ هذا شروع في المجمع السابق، وقوله: إلا ما يتلى عليكم . وحاصل ما ذكر في هذا البيان أحد عشر شيئاً كلها من قبيل المطعوم إلا الأخير وهو الاستقسام بالأزلام، فالأكل الذي قدره الشارح يتسلط على العشرة، وهي ما عدا الاستقسام اهـ شيخنا .

قوله: (أي المسفوح) أي المسائل، وقوله: (كما في الأنعام) أي سورة الأنعام واحترز به عن الكبد والطحال،

قوله: ﴿وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ﴾ أي الخنزير بجميع أجزائه، وإنما خص لحمه بالذكر، لأنه معظم المقصود منه اهـ شيخنا .

قوله: ﴿وَمَا أَهْلَ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ الإهلال رفع الصوت، وكانوا يذكرون أسماء الأصنام عند الذبح، فيقولون: باسم اللات والعزى، فالمذكور إنما هو اسم غير الله عند الذبح، فلعل اللام بمعنى باء التعدي، ولعل الباء بمعنى عند . والمعنى وما أهل أي رفع الصوت عنده أي عند ذبحه بغير الله أي باسم غير الله اهـ شيخنا .

قوله: ﴿وَمَا أَهْلَ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا أَكَلِ السَّيِّئِ﴾ هذه الآيات الستة من أقسام الميته وذكرها بعدها من قبيل ذكر الخاص بعد العام، وإنما ذكرت بخصوصها للرد على أهل الجاهلية حيث كانوا يأكلونها ويستحلونها . وفي الخلزن: وما أهل لغيره به يعني ما ذكر عند ذبحه غير اسم الله، وذلك أن العرب في الجاهلية كانوا يذكرون أسماء أصنامهم عند الذبح، فحرم الله ذلك بهذه الآية ويقولون: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١] . والمنخنة قال ابن عباس: كان أهل الجاهلية يخنقون الشاة حتى إذا ماتت أكلوها، فحرم الله ذلك، والمنخنة من جنس الميته والموقودة، يعني المقتولة بالخشب، وكانت العرب في الجاهلية يضربون الشاة بالعصا حتى تموت ويأكلونها فحرم ذلك الله .

والمرتدية: يعني التي تتردى من مكان عال فتموت، أو في بئر فتموت، والتردي هو السقوط من سطح أو من جبل ونحوه .

والنطيحة: يعني التي تنطحها شاة أخرى حتى تموت وكانت العرب في الجاهلية تأكل ذلك فحرمه الله تعالى لأنها في حكم الميته .

وما أكل السبع قال قتادة: كان أهل الجاهلية إذا جرح السبع شيئاً فقتله أو أكل منه أكلوا ما بقي

الميتة خنقاً ﴿وَالْمَوْقُوذَةُ﴾ المقتولة ضرباً ﴿وَالْمَرْدِيَّةُ﴾ الساقطة من علو إلى سفلى فماتت ﴿وَالنَّطِيحَةُ﴾ المقتولة بنطح أخرى لها ﴿وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ﴾ منه ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ أي أدركتم فيه الروح

منه، فحرمه الله تعالى. والسبع: اسم يقع على كل حيوان له ناب، ويعدو على الناس والدواب، فيفترس بنابه كالأسد والذئب والنمر أو نحوه اهـ.

قوله: (الميتة خنقاً) بكسر النون ويقال في فعله خنق بفتحها يخنق بضمها وهذا المصدر سماعي اهـ شيخنا.

وفي المصباح: خنقه يخنقه من باب قتل خنقاً مثل كتف، ويسكن للتخفيف إذا عصر حلقة حتى يموت فهو خائق وخناق. وفي المطاوع: فانخنق واخنق وشاة خنيقة ومنخنقة من ذلك، والمنخنقة بكسر الميم القلادة سميت بذلك لأنها تطوف بالحنق وهو موضع الخنق اهـ.

قوله: ﴿وَالْمَوْقُوذَةُ﴾ في المختار: وقذه: ضربه حتى استرخى وأشرف على الموت، وبابه وعد وشاة موقوذة قتلت بالخشب اهـ.

قوله: ﴿وَالنَّطِيحَةُ﴾ في المصباح: نطح الكبش معروف وهو مصدر من بابي ضرب ونفع، ومات الكبش من النطح، والأثنى نطيحة اهـ.

وفي القاموس: نطحه كمنعه وضربه أصابه بقرنه اهـ.

قوله: ﴿وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ مِنْهُ﴾ أي فمات، وإن كان من جوارح الصيد، والمراد الباقي بعد أكله منه إذا ما أكله السبع عدم وتعذر أكله، فلا يحسن تحريره اهـ كرخي.

وعبارة الزمخشري: وما أكل بعضه السبع اهـ.

وعبارة الخازن: وفي الآية محذوف تقديره وما أكل السبع منه لأن ما أكله السبع قد فقد فلا حكم له إنما الحكم لما بقي منه اهـ.

قوله: (أي أدركتم فيه الروح) أي مع بقاء الحياة المستقرة حيث يتحرك بالاختيار، فإن لم تكن فيه هذه فلا يحل بتذكية، لأن موته حينئذ محال على السبب المتقدم على التذكية من النطح والخنق وغيرهما. وعبارة الخازن: إلا ما ذكيتم يعني إلا ما أدركتموه وقد بقيت فيه حياة مستقرة من هذه الأشياء المذكورة. والظاهر أن هذا الاستثناء يرجع إلى جميع المحرمات في الآية من قوله: ﴿وَالْمَنْخَنِقَةُ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ﴾ وهذا قول علي بن أبي طالب، وابن عباس، والحسن وقتادة. وقال ابن عباس: يقول الله تعالى: ما أدركتم من هذا كله وفيه روح، فأذبحوا فهو حلال. والكلبي: هذا استثناء مما أكل السبع خاصة، والقول هو الأول، وأما كيفية إدراكها فقال أهل العلم من المفسرين: إن أدركت حياته بأن توجد له عين تطرف أو ذنب يتحرك فأكله جائز. وقال ابن عباس: إذ طرفت بعينها أو ركضت برجلها أو تحركت فاذبح فهو حلال. وذهب بعض أهل العلم إلى أن السبع إذا جرح فأخرج الحشوة أو قطع الجوف قطعاً يؤيس معه من الحياة فلا ذكاة إن كان به حركة ورمق، لأنه قد صار إلى حالة لا يؤثر فيها الذبح، وهو مذهب مالك رضي الله عنه، واختاره الزجاج، وابن الأنباري، لأن معنى التذكية أن

من هذه الأشياء فذبحتموه ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَىٰ﴾ اسم ﴿النَّصَبِ﴾ جمع نصاب وهي الأصنام ﴿وَأَنْ قَسَتْ قَيْسُمَا﴾ تطلبوا القسم والحكم ﴿بِالْأَلْفِ﴾ جمع زلم بفتح الزاي وضما مع فتح اللام قدح بكسر القاف صغير لا ريش له ولا نصل وكانت سبعة عند سادن الكعبة عليها أعلام وكانوا

يلحقها وفيها بقية تنشب معها الأوداج وتضطرب اضطراب المذبح لوجود الحياة فيه قبل ذلك، وإلا فهو كالميتة وأصل الذكاة في اللغة تمام الشيء فالنراه من التذكية تمام قطع الأوداج وإنهار الدم اه بحروفه.

قوله: (من هذه الأشياء) أي الخمسة التي أولها المنخقة اه شيخنا.

قوله: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى النَّصَبِ﴾ أي ما قصد بذبحه النصب ولم يذكر اسمها عند ذبحه، بل قصد تعظيمها بذبحه، فعلى بمعنى اللام فليس هذا مكرراً مع ما سبق إذ ذاك فيما ذكر عند ذبحه اسم الصنم، وهذا فيما قصد بذبحه تعظيم الصنم من غير ذكر اه شيخنا.

قوله: (جمع نصاب) ككتب وكتاب وسمي الصنم نصاباً لأنه ينصب ويرفع ليعظم ويعبد اه شيخنا.

قوله: (تطلبوا القسم) بكسر القاف على حذف مضاف أي تطلبوا معرفة القسم، أو بفتح القاف على معنى تطلبوا تمييز ما تريدون الشروع فيه، ويؤيد هذا قوله: والحكم فكانها تقسم لهم وتحكم بينهم.

قوله: (مع فتح اللام) راجع لكل منهما، وقوله: قدح أي سهم.

قوله: (وكانت سبعة عند سادن الكعبة) عبارة الخازن: وكانت أزالهم سبع قدح مستوية مكتوبة على واحد منها أمرني ربي، وعلى واحد منها نهاني ربي، وعلى واحد منكم، وعلى واحد من غيركم، وعلى واحد ملصق، وعلى واحد العقل، وواحد غفل أي ليس عليه شيء. وكانت العرب في الجاهلية إذا أرادوا سفراً، أو تجارة، أو نكاحاً، أو اختلافوا في نسب، أو أمر قتل، أو تحمل عقل أو غير ذلك من الأمور العظام جاؤوا إلى هبل، وكان أعظم صنم لقريش بمكة، وكان في الكعبة وجأوا بمائة درهم وأعطوها صاحب القداح حتى يجيلها لهم، فإن خرج أمرني ربي فعلوا ذلك الأمر، وإن خرج نهاني ربي لم يفعلوا، وإذا أجالوا على نسب، فإن خرج منكم كان وسطاً فيهم، وإن خرج من غيركم كان خلفاً فيهم، وإن خرج ملصق كان على حاله، وإن اختلفوا في العقل وهو الدية، فمن خرج عليه العقل تحمله، وإن خرج العقل أجالوا ثانياً حتى يخرج المكتوب عليهم، فنهاهم الله عن ذلك وحرمه وسماه فسقاً، انتهى.

قوله: (عند سادن الكعبة) أي خادما. وفي المصباح سدت الكعبة سدناً من باب قتل خطمتها، فالواحد سادن والجمع سدنة فهو كافر وكفرة والسدانة الخدمة والسدن الستر وزناً ومعنى اه شيخنا.

وفي القاموس: سدن سدنة وسدانة خدم الكعبة أو بيت الصنم اه.

قوله: (عليها أعلام) أي كتابة. قوله: (وكانوا يحكمونها) في نسخة يجيلونها أي يديرونها

يحكمونها فإن أمرتهم ائتمروا وإن نهتهم انتهوا ﴿ذَلِكُمْ فَسَقٌ﴾ خروج عن الطاعة. ونزل يوم عرفة عام حجة الوداع ﴿الْيَوْمَ نَبِّئُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن دِينِكُمْ﴾ أن تردوا عنه بعد طمعهم في ذلك لما رأوا من قوته ﴿فَلَا تَحْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنَ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ أحكامه وفرائضه فلم ينزل بعدها حلال

ويعبدونها، وفي نسخة يجيئون أي يجيئون حكمها. قوله: ﴿ذَلِكُمْ﴾ أي الاستقسام بالأزلام خاصة فسق خروج عن الطاعة، لأنه وإن أشبه القرعة فهو دخول في علم الغيب، وذلك حرام لقوله تعالى: ﴿وما تدري نفس ماذا تكسب غداً﴾ [لقمان: ٣٤] وقال: ﴿لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله﴾ [النمل: ٦٥] اهـ كرخي.

وفي السمين: ﴿ذَلِكُمْ فَسَقٌ﴾ مبتدأ وخبر. اسم الإشارة راجع إلى الاستقسام بالأزلام خاصة، وهو مروى عن ابن عباس رضي الله عنه، وقيل: إلى جميع ما تقدم لأنه معناه حرم عليكم تناول الميتة، وهكذا فرجع اسم الإشارة إلى هذا المقدر اهـ.

قوله: (ونزل بعرفة النخ) وعاش ﷺ بعد يوم نزولها أحداً وثمانين يوماً لم ينزل بعدها آية إلا قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١] الآية وعاش بعدها أحداً وعشرين يوماً اهـ شيخنا.

قوله: ﴿الْيَوْمَ نَبِّئُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ اليوم ظرف منصوب بنبئ، والألف واللام فيه للمهد الحضوري فأراد به يوم عرفة وهو يوم الجمعة عام حجة الوداع، واليأس انقطاع الرجاء وهو ضد الطمع، ومن دينكم متعلق بنبئ، ومعناها ابتداء الغاية، وهو على حذف مضاف أي من إبطال أمر دينكم اهـ سمين.

قوله: (أن تردوا عنه) أي أن ترجعوا. قوله: (لما رأوا) متعلق بنبئ. قوله: ﴿وَاخْشَوْنَ﴾ بسقوط الياء وصلأً ووفقاً بخلاف واخشوني السابقة في البقرة، فإنها بثبوت الياء وصلأً ووفقاً اتفاقاً بخلاف الآتية في هذه السورة فإنه يجوز في يائها الثبوت والحذف على الخلاف اهـ شيخنا.

قوله: (أحكامه وفرائضه النخ) أشار به إلى جواب قول القائل، قوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ يقتضي أنه كان ناقصاً قبل ذلك، وأنه ما كمل إلا في آخر عمره. وإيضاحه ان المراد بكمال عدم الاحتياج إلى نزول شيء من الفرائض والأحكام، وأجاب القفال بأن الدين ما كان ناقصاً أبداً إلا أنه تعالى كان عالماً في أول وقت البعث بأن ما هو كامل في اليوم ليس بكامل في الغد. لا جرم كان ينسخ بعد الثبوت وكان يزيد بعد العدم. وأما في آخر الزمان فأنزل شريعته كاملة وحكم ببقائها إلى يوم القيامة، فالشرع كان أبداً قائماً، إلا أن الأول كمال إلى زمان مخصوص، والثاني كمال إلى يوم القيامة اهـ.

وقال ابن جرير: الأولى أن يتأول على أنه أعمل لهم دينهم بانفرادهم بالبلد الحرام وإجلاء المشركين عنه حتى حجة المسلمون لا يخالطهم المشركون، كما أشار إليه الشيخ المصنف بعد وقوله: عليكم متعلق بأنتممت، ولا يجوز تعلقه بنعمتي، وإن كان فعلها يتعدى بعلى نحو: أنعم الله عليه وأنعمت عليه، لأن المصدر لا يتقدم عليه معموله إلا أن ينوب منابه اهـ كرخي.

ولا حرام ﴿وَأَتَمَّمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ بإكماله وقيل بدخول مكة آمنين ﴿وَرَضِيتُ﴾ أي اخترت ﴿لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ﴾ مجاعة إلى أكل شيء مما حرم عليه فأكله ﴿غَيْرَ مُتَجَانِفٍ﴾ مائل

وفي القسطلاني على البخاري: لا يقول مقتضى هذه الآية أن الدين كان ناقصاً قبل، وأن من مات من الصحابة كان ناقص الإيمان من حيث أن موته كان قبل نزول الفرائض أو بعضها، لأن الإيمان لم يزل تاماً، والنقص بالنسبة إلى الذين ماتوا قبل نزول الفرائض من الصحابة صوري نسبي، ولهم فيه رتبة الكمال من حيث المعنى، وهذا يشبه قول القائل: إن شرع محمد أكمل من شرع موسى وعيسى لاشتماله على ما لم يقع في الكتب السابقة من الأحكام، ومع هذا فشرع موسى في زمانه كان كاملاً، وتجدد في شرع عيسى بعده ما تجدد، فالأكملية أمر نسبي اهـ.

وبهامشه بخط الشيخ أبي العز العجمي ما نصه: قوله فالأكملية أمر نسبي أي النقص أمر نسبي لكن منه ما يترتب عليه الذم، ومنه ما لا يترتب عليه الذم. فالأول: ما نقضه بالاختيار كمن علم وظانف الدين ثم تركها عمداً، والثاني: ما نقص بغير اختيار كمن لم يعلم أو لم يكلفه أو لم يجد من يعلمه، فهذا لا يذم بل يحمد من جهة أنه كان مطمئناً بالإيمان وأنه لو زيد لقبول، ولو كلف لعمل، وهذا شأن الصحابة الذين ماتوا قبل نزول الفرائض. قاله القاضي أبو بكر بن العربي اهـ.

قوله: (فلم ينزل بعدها حلال ولا حرام) أي آية حلال أو حرام، وهذا لا ينافي في أنه نزل بعدها آية موعظة، وهي قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١] تأمل. قوله: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ في رضي وجهان: أحدهما: أنه متعد لواحد وهو الإسلام، وديننا على هذا حال. والثاني: أنه مضمن معنى صير وجعل، فيتعدى لاثنتين أولهما الإسلام، والثاني: ديناً. ولكم فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق برضي. والثاني: أنه متعلق بمحذوف لأنه حال من الإسلام، لكنه قدم عليه اهـ سمين. وهذه الجملة مستأنفة لا معطوفة على أكملت، ولأن كان مفهوم ذلك أنه لم يرض لهم الإسلام ديناً قبل ذلك اليوم، وليس كذلك لأن الإسلام لم يزل ديناً مرضياً لله وللنبي وأصحابه منذ أرسله اهـ كرخي.

روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: إن رجلاً من اليهود قال له: يا أمير المؤمنين، آية في كتابكم تقرؤونها لو علينا معشر اليهود نزلت لأخذنا ذلك اليوم عيداً. قال آية آية قال: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي﴾ الآية. قال عمر رضي الله عنه: قد عرفنا ذلك اليوم والمكان الذي أنزلت فيه على النبي ﷺ وهو قائم بعرفة يوم الجمعة بعد العصر. أشار رضي الله عنه إلى أن اليوم عيد لنا وكذلك المكان. وروي أنه لما نزلت هذه الآية بكى عمر رضي الله عنه فقال للنبي ﷺ له: «ما ييكيك يا عمر؟» قال: أبكاني أنا كنا في زيادة من ديننا، فإذا قد كمل، وأنه لا يكمل شيء إلا نقص، فقال عليه الصلاة والسلام: «صدقت»، فكانت هذه الآية نعي رسول الله ﷺ، فما لبث بعد ذلك إلا أحداً وثمانين يوماً اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ﴾ الخ وقعت هذه الآية هنا وفي البقرة والأنعام والنحل، ولم يذكر جواب الشرط إلا في البقرة فيقدر في غيرها وهو فلا إثم عليه اهـ شيخنا.

﴿لَا يَأْتِرُ﴾ معصية ﴿فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ﴾ له ما أكل ﴿ذَهِيبٌ﴾ به في إباحته له بخلاف المائل لإثم أي الملتبس به كقاطع الطريق والباغي مثلاً فلا يحل له الأكل ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾ يا محمد ﴿مَاذَا أَحَلَّ لَكُمْ﴾

والمخمصة المجاعة لأنها تخمض لها البطون أي تضمر وهي صفة محمودة في النساء يقال: رجل خمضان وامرأة خمصانة ومنه أخصص القدم لدقتها وغير نصب على الحال، والجمهور على متجانف بألف وتخفيف النون من متجانف. وقرأ أبو عبد الرحمن النخعي متجنف بتشديد النون دون ألف. قال ابن عطية: وهو أبلغ من متجانف اهـ سمين.

قوله: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ﴾ هذه الآية من تمام ما تقدم ذكره في المطاعم التي حرمها الله تعالى ومتصلة بها، والمعنى أن المحرمات كانت محرمة إلا أنها قد تحل في حالة الاضطرار إليها ومن قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ فَسُقْ﴾ إلى هنا اعتراض وقع بين الكلامين، والغرض منه تأكيد ما تقدم ذكره في معنى التحريم، لأن تحريم هذه الخبائث من جملة الدين الكامل والنعمة الكاملة والإسلام الذي هو المرضي عند الله. ومعنى الآية فمَنْ اضْطُرَّ أي أجهد وأصيب بالضر الذي لا يمكنه معه الامتناع من أكل الميتة، وهو قوله تعالى: ﴿فِي مَخْمَصَةٍ﴾ يعني في مجاعة، والمخمصة خلو البطن من الغذاء عند الجوع غير متجانف لإثم، يعني غير مائل إلى إثم أو منحرف إليه. والمعنى فمَنْ اضْطُرَّ إلى أكل الميتة أو إلى غيرها في المجاعة فليأكل غير متجانف لإثم، وهو أن يأكل فوق الشيع، وهو قول فقهاء العراق، وقيل: معناه غير متعرض لمعصية في مقصده، وهو قول فقهاء الحجاز اهـ خازن.

قوله: ﴿غَيْرَ مُتَجَانِفٍ﴾ في المصباح: جنف جنفاً من باب تعب ظلم وأجنف بالألف مثله، وقوله: غير متجانف لإثم أي متمایل متعمد اهـ.

قوله: (كقاطع الطريق والباغي) أي إذا كانا مسافرين، أما إذا كانا مقيمين فلهما الأكل عند الاضطرار كما تقدم بسطه في سورة البقرة تأمل.

قوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾ أي المؤمنون وهذا له ارتباط بقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكَ الْمَيْتَةُ﴾ الخ، فلما بين لهم المحرم عليهم سألوه عن الجلاء لهم وصورة سؤالهم الواقع منهم ماذا أحل لنا اهـ شيخنا.

وعبارة الخازن: روى الطبراني بسنده عن أبي رافع قال: جاء جبريل إلى النبي ﷺ يستأذن عليه، فأذن له، فلم يدخل فقال النبي ﷺ له: «قد أذن لك يا رسول الله» قال: أجل، ولكننا لا ندخل بيتاً فيه كلب. قال أبو رافع: فأمرني أن أقتل كل كلب بالمدينة، ففعلت حتى انتهيت إلى امرأة عندها كلب ينبع عليها فتركت رحمة لها، ثم جئت إلى رسول الله ﷺ فأخبرته، فأمرني بقتله فرجعت إلى الكلب فقتلته: فجاؤوا إلى رسول الله ﷺ فقالوا: يا رسول الله ما يحل لنا من هذه الأمة التي أمرت بقتلها. قال: فسكت رسول الله ﷺ فأنزل الله: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ قُلْ أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾.

وروي عن عكرمة أن النبي ﷺ بعث أبا رافع في قتل الكلاب، فقتل حتى بلغ العوالي، فدخل عاصم، وسعيد بن أبي خيثمة، وعويم بن ساعدة على النبي ﷺ فقالوا: ماذا أحل لنا فنزلت: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ قُلْ أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾.

من الطعام ﴿قُلْ أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيْبُ﴾ المستلذات ﴿و﴾ صيد ﴿مَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الطَّيْبِ﴾ الكواصب من الكلاب والسباع والطيور ﴿مُكَلِّينَ﴾ حال من كلبت الكلب بالتشديد أي أرسلته على الصيد

قال ابن الجوزي: وأخرج حديث أبي رافع الجاكم وصححه. قال البغوي: فلما نزلت هذه الآية أذن رسول الله ﷺ في اقتناء الكلاب التي يتتبع بها، ونهى عن إمساك ما لا نفع فيه منها.

روى الشيخان عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من أمسك كلباً فإنه ينقص كل يوم من عمله قيراط إلا كلب حرث أو ماشية». ولمسلم أن رسول الله ﷺ قال: «من اقتنى كلباً ليس بكلب صيد ولا ماشية ولا أرض فإنه ينقص من أجر كل يوم قيراطان». ومعنى الآية يسألك أصحابك يا محمد ما الذي أحل لهم أكله من المطاعم والمأكّل، كأنهم لما تلا عليهم من خبائث المأكّل ما تلا سألوا عما أحل لهم انتهت.

قوله: ﴿مَآذَا أَحِلَّ لَهُمْ﴾ أي عما إذا أي شيء أحل لهم.

قوله: (المستلذات) أي عند أصحاب الطبايع الشليمة وهذا مقيد بما لم يرد نص بتحريمه من كتاب أو سنة أو إجماع ولا قياس كذلك اهـ شيخنا.

قوله: ﴿و﴾ (صيد) ﴿مَا عَلَّمْتُمْ﴾ أشار إلى أن وما علمتم معطوف على الطيبات، وصيد بمعنى مصيد لأنه هو الذي أحل لهم، وإلا فالجوارح لا تحل وإن كانت معلمة، وهذا من عطف الخاص على العام. وفائدته دفع توهم أن مصيد الجارحة ليس من الطيبات وهو مبني على أن ما موصولة، فإن جعلناها شرطية وجوابها فكلوا فلا حاجة إلى تقدير المضاف المذكور. وقول الزمخشري: إنه يحتاج إليه، رده الشيخ سعد الدين التفتازاني بأن المضاف إلى الاسم الحامل لمعنى الشرط في حكم المضاف إليه، تقول: غلام من تضرب أضرب، كما تقول: من تضرب أضرب اهـ كرخي.

قوله: ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ﴾ في ما هذه ثلاثة أوجه، أحدها: أنها موصولة بمعنى الذي والعائد مختلفاً أي ما علمتموه، ومخلها الرفع عطفاً على مرفوع ما لم يسم فاعله، أي: وأحل لكم صيد أو أخذ ما علمتم، فلا بد من تقدير هذا المضاف. والثاني: أنها شرطية فمحلها رفع بالابتداء، والجواب قوله: فكلوا. قال الشيخ: وهذا أظهر لأنه لا إضمار فيه. الثالث: أنها موصولة أيضاً ومحلها الرفع بالابتداء، والخبر قوله: فكلوا، وإنما دخلت الفاء تشبيهاً للموصول باسم الشرط، وقوله: من الجوارح في محل نصب على الحال، وفي صياحها وجهان أحدهما: الموصول وهو ما، والثاني: أنه الهاء العائد على ما الموصولة، وهو في المعنى كالأول، ومعنى ﴿مُكَلِّينَ﴾ مؤدبين ومضربين ومعودين. قال الشيخ: وفائدة هذا الحال وإن كانت مؤكدة لقوله علمتم، فكان يستغنى عنها أن يكون المعلم ماهراً في التعليم حاذقاً اهـ سمين.

قوله: (والسباع) كالنمر. وقوله: (والطيور) كالقصر اهـ.

قوله: (حال) أي من التاء في علمتم، وقوله: من كلبت أي مأخوذ من كلبت الكلب النخ، وهذا الاشتقاق ربما يوهم اختصاص هذا الحكم بالكلب مع أنه ليس كذلك كما سبق، فوجه هذا الاشتقاق أن الصيد بالكلب هو الغالب، أو أن كل جارحة يقال لها كلب لغة عند بعضهم اهـ شيخنا.

﴿ تَلْبَسُونَهُ ﴾ حال من ضمير مكليين أي تؤدبوهن ﴿ يَمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ ﴾ من آداب الصيد ﴿ فَكُلُوا مِمَّا آَمَسَكَنَ عَلَيْكُمْ ﴾ وإن قتلته بأن لم يأكلن منه بخلاف غير المعلمة فلا يحل صيدها وعلامتها أن تسترسل إذا أرسلت وتنزجر إذا زجرت وتمسك الصيد ولا تأكل منه وأقل ما يعرف به ذلك ثلاث مرات فإن أكلت منه فليس مما أمسكن على صاحبها فلا يحل أكله كما في حديث الصحيحين وفيه أن صيد السهم إذا أرسل وذكر اسم الله عليه كصيد المعلم من الجوارح ﴿ وَادْكُرُوا آتَمَ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ عند

قوله : (أي أرسلته) هكذا فسر التكليل بالارسال وغيره من التفاسير فسرہ بالتعليم، وكذا هو في كتب اللغة فليتأمل مستند الشارح في هذا التفسير اهـ.

قوله : ﴿ تعلمونهن ﴾ فيها أربعة أوجه، أحدها : أنها جملة مستأنفة . الثاني : أنها جملة في محل نصب على أنها حال ثانية من فاعل علمتم، ومنع أبو البقاء ذلك لأنه لا يجوز للعامل أن يعمل في حالين، وتقدم الكلام في ذلك . الثالث : أنها حال من الضمير المستتر في مكليين، فتكون حالاً من حال، وتسمى المتداخلة، وعلى كلا التقديرين المتقدمين فهي حال مؤكدة لأن معناها مفهوم من علمتم، ومن مكليين . الرابع : أن تكون جملة اعتراضية، وهذا على جعل ما شرطية أو موصولة خبرها فكلوا، فيكون قد اعترض بين الشرط وجوابه وبين المبتدأ وخبره اهـ سمين .

قوله : ﴿ ما علمكم الله ﴾ أي بعض ما علمكم الله، وقوله : (من آداب الصيد) أي من الحيل في الصيد أي الاصطياد اهـ شيخنا .

قوله : ﴿ مما أمسكن ﴾ أي بعض ما أمسكن، فمن تبعية، وإلا فلا يجوز أكل دمه وفرثه، وقوله : ﴿ عليكم ﴾ أي لكم، وهذا معنى قول الشارح بأن لم يأكلن منه، وذلك لأنها إذا أكلت منه لم تمسكه لصاحبها بل لنفسها ورضها، كما سيأتي في الشارح اهـ شيخنا .

قوله : (بأن لم يأكلن) تفسير لقوله عليكم كما علمت . وقوله : (بخلاف غير المعلمة) محترز قوله، وما علمتم . قوله : (وعلامتها) أي علامة المعلمة أي صفتها، أي شرط تعليمها أن تسترسل الخ . وحاصل ما ذكره أربعة شروط أولها : مأخوذ من قوله مكليين، والثالث والرابع من قوله أمسكن، وقوله عليكم، وأما الثاني فليس مأخوذاً من الآية، وهذه الشروط الأربعة معتبرة في جارحة السباع، وأما جارحة الطير فالمعتبر فيها اثنان فقط على المعتمد أن لا تأكل، وأن تسترسل بالإرسال اهـ شيخنا .

قوله : (وتنزجر) أي في ابتداء الأمر وفي أثناء السير . قوله : (وأقل ما يعرف به ذلك) أي تعلمها أي كونها معلمة . قوله : (فإن أكلت الخ) محترز قوله عليكم وفي نسخة فإن أكلن، وقوله : على صاحبها أي له أي بل على نفسها أي لها . قوله : (وفيه) أي الحديث أن صيد السهم أي مثلاً، ومراده بهذا تكميل الفائدة بذكر حكم آخر يقوم مقام التذكية المعتادة، قوله كصيد المعلم أي بشرط أن يكون الجرح مؤثراً فيه في زهوق الروح اهـ شيخنا .

قوله : ﴿ وادْكُرُوا اسم الله عليه ﴾ أي ندباً عندنا ووجوباً عند غيرنا، وقوله : عليه أي على ما أمسكن أو على ما علمتم . والثاني أنسب بقول الشارح عند ارساله، ويحتاج إلى تقدير أي على مقتوله اهـ شيخنا .

إرساله ﴿وَأَقْرَأُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيْبُ﴾ المستلذات ﴿وَطَعَامَ الَّذِينَ لَبِثُوا الْكِتَابَ﴾ أي ذبائح اليهود والنصارى ﴿حِلٌّ﴾ حلال ﴿لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ﴾ إياهم ﴿حِلٌّ لَكُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنْ﴾

وفي السمين قوله عليه في هذه الأسماء أوجه: أحدها: أنها تعود على المصدر المفهوم من الفعل وهو الأكل، كأنه قيل: اذكروا اسم الله على الأكل، ويؤيده ما في الحديث: «سَمِ الله وكل مما يليك». والثاني: أنها تعود على ما علمتم أي اذكروا اسم الله على الجوارح عند إرسالها على الصيد، وفي الحديث: «إذا أرسلت كلبك وذكرت اسم الله». والثالث: أنها تعود على ما أمسكن أي اذكروا اسم الله على ما أدرتكم ذكاته مما أمسكت عليكم الجوارح اهـ.

قوله: ﴿واذكروا اسم الله عليه﴾ قال ابن عباس: يعني إذا أرسلت جوارحها فقل: بسم الله، وإذا نصبت فلا حرج. ومنه قوله ﷺ لعدي: «إذا أرسلت كلبك وذكرت اسم الله فكل» فعلى هذا يكون الضمير في عليه عائداً إلى ما علمتم من الجوارح أي سموا اسم الله عليه عند إرساله، وقيل: الضمير عائداً إلى ما أمسكن عليكم، والمعنى سموا الله إذا أدرتكم ذكاته، وقيل: يحتمل أن يكون الضمير عائداً إلى الأكل يعني: واذكروا اسم الله عليه عند الأكل، فعلى هذا تكون التسمية شرطاً عند إرسال الجوارح، وعند الذبح، وعند الأكل. وسيأتي بيان هذه المسألة في سورة الأنعام عند قوله: ﴿ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه﴾ [الأنعام: ١٢١] اهـ خازن.

قوله: ﴿اليوم أحل لكم الطيبات﴾ إنما كرر إحلال الطيبات للتأكيد كأنه يقال: اليوم أحل لكم الطيبات التي سألتكم عنها، ويحتمل أنه أراد باليوم اليوم الذي أنزلت فيه هذه الآية، أو اليوم الذي تقدم ذكره في قوله: ﴿اليوم ينس الذين كفروا من دينكم﴾. ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾، ويكون الغرض من ذكر هذا الحكم أنه تعالى قال: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأنمت عليكم نعمتي﴾ فبين أنه كما أعمل الدين وأتم النعمة، فكذلك أتم النعمة بإحلال الطيبات، وقيل: ليس المراد باليوم يوماً معيناً اهـ خازن.

وعبارة أبي السعود: وقيل: المراد بالأيام الثلاثة وقت واحد، إنما كرر للتأكيد واختلاف الأحداث الواقعة فيه حسن تكريره اهـ.

وعبارة القرطبي: قوله تعالى: ﴿اليوم أحل لكم الطيبات﴾ أي اليوم أكملت لكم دينكم واليوم أحل لكم الطيبات، فأعاد ذكر اليوم تأكيداً، وقيل: أشار بذكر اليوم إلى وقت محمد كما يقول هذه أيام فلان أي، هذا أو أن ظهوركم وشرع الإسلام، فقد أكملت بهذا دينكم وأحللت لكم الطيبات اهـ.

قوله: ﴿وطعام الذين أوتوا الكتاب﴾ أي بخلاف الذين تمسكوا بغير التوراة والإنجيل، كصنف إبراهيم، فلا تحل ذبائحهم، والحاصل أن حل الذبيحة تابع لحل المناكحة على التفصيل المقرر في الفروع اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وطعامكم﴾ (إياهم) حمل الشارح الطعام هنا على المصدورية وعليه ينحل المعنى هكذا وإطعامكم إياهم حل لهم، وهذا المعنى محصله إن فعلنا حلال لهم، وهذا لا يعقل ففعل في الكلام حذفاً والتقدير حل لهم متعلقة أي المطعوم، ولو حمل الشارح الطعام في الموضعين على المطعوم لكان أولى وأنسب وأسهل اهـ شيخنا.

الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتِ ﴿٥﴾ الْحَرَائِرُ ﴿٦﴾ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴿٧﴾ حَلْ لَكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴿٨﴾ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ ﴿٩﴾ مَهْرَهُنَّ ﴿١٠﴾ مُحْصَيْنِينَ ﴿١١﴾ مَتْرُوجِينَ ﴿١٢﴾ غَيْرَ مُسْفُوحِينَ ﴿١٣﴾ مُعْلَنِينَ بِالزَّنا بِهِنَ ﴿١٤﴾ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ ﴿١٥﴾ مِنْهُنَّ تَسْرُونَ بِالزَّنا بِهِنَ ﴿١٦﴾ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ ﴿١٧﴾ أَي يَرْتَدُّ ﴿١٨﴾ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ﴿١٩﴾ الصَّالِحِ قَبْلَ ذَلِكَ فَلَا يَعْتَدُ بِهِ وَلَا يَثَابُ عَلَيْهِ ﴿٢٠﴾ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٢١﴾ إِذَا مَاتَ عَلَيْهِ ﴿٢٢﴾ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُتِلَتْ ﴿٢٣﴾

وفي الخازن: وطعامكم حل لهم، وهذا يدل على أنهم مخاطبون بشريعتنا. وقال الزجاج: معناه ويحل لكم أن تطعموهم من طعامكم، فجعل الخطاب للمؤمنين على معنى أن التحليل يعود على إطعامنا إياهم لا إليهم، لأنه لا يمتنع أن يحرم الله تعالى أن نطعمهم من ذبائحنا. وقيل: إن الفائدة في ذكر ذلك أن إباحة المناكحة غير حاصلة من الجانبين، وإباحة الذبائح كانت حاصلة من الجانبين. لا جرم ذلك تنبيهاً على التمييز بين النوعين اهـ.

قوله: (الحرائر) تفسير للمحصنات في الموضعين، وهذا أولى من ارجاعه للآخر فقط اهـ شيخنا.

قوله: ﴿إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ متعلق بالخبر المحذوف، وهذا الشرط بيان للأكل، والأولى لا لصحة العقد إذ لا نتوقف على دفع المهر، ولا على التزامه كما لا يخفى اهـ شيخنا.

وفي السمين: قوله: إذا آتيتموهن أجورهن ظرف، والعامل فيه أحد شيئين: أما أحل وإما حل المحذوف على حسب ما قدر، والجملة بعده في محل خفض باضافته إليها وهي هنا لمجرد الظرفية، ويجوز أن تكون شرطية وجوابها محذوف أي إذا آتيتموهن أجورهن حللت لكم، والأول أظهر. ومحصنين حال، وعاملها أحد ثلاثة أشياء. إما آتيتموهن وصاحب الحال الضمير المرفوع، وإما أحل المبني للمفعول، وإما حل المحذوف كما تقدم. وغير يجوز فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن ينتصب على أنه نعت لمحصنين. والثاني: أنه يجوز نصبه على الحال، وصاحب الحال الضمير المستتر في محصنين. والثالث: أنه حال من فاعل آتيتموهن على أنه حال ثانية منه، وذلك عند من يجوز ذلك، وقوله ﴿وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ﴾ يجوز فيه الجر على أنه عطف على مسافحين وزيدت لا تأكيداً للنفي المفهوم من ﴿غَيْرَ﴾، والنصب على عطف على غير باعتبار أوجهها الثلاثة، ولا يجوز عطفه على محصنين لأنه مقترن بلا المؤكدة للنفي المتقدم، ولا نفي مع محصنين وتقدمت معاني هذه الألفاظ اهـ.

قوله: (متزوجين) أي مريدين للترزوج. قوله: ﴿وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ﴾ جمع خدن بالكسر. وفي المصباح: الخدن الصديق في السر، والجمع أخدان مثل حمل وأحمال اهـ.

قوله: ﴿بِالْإِيمَانِ﴾ الباء بمعنى عن كما يشير له قوله أي يرتد، فالمراد بالكفر هنا الارتداد أي ومن يرتد عن الإيمان. قوله: ﴿فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾ أي بطل فلا يعتد به الخ، ولو عاد إلى الإسلام. قوله: ﴿وَهُوَ﴾ مبتدأ. وقوله: ﴿مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ خبر وقوله: في الآخرة متعلق بما تعلق به الخبر لا به إذا معمول الصلة لا يتقدم عليه اهـ.

وفي الكرخي: الظاهر أن الخبر قوله: ﴿مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ فيتعلق قوله في الآخرة بما تعلق به هذا

أي أردتم القيام ﴿إِلَى الصَّلَاةِ﴾ وأنتم محدثون ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ أي معها كما بيئته السنة ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ الباء للإصاق أي الصقوا المسح بها من غير إصالة ماء وهو

الخبر، وهو الكون المطلق، ولا يجوز أن يكون في الآخرة هو الخبر. ﴿وَمِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ متعلق بما تعلق به لأنه لا فائدة في ذلك اهـ.

قوله: (إذا مات عليه) أي الكفر وهذا راجع لقوله: وهو في الآخرة الخ لا لما قبله، لأن عمل المرتد يحبط أي يتفني ثوابه سواء مات على الردة أو لا اهـ شيخنا.

قوله: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ تقدير إذا أردتم القيام، كقوله: ﴿إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا﴾ [النحل: ٩٨] وهذا من إقامة المسبب مقام السبب، وذلك لأن القيام متسبب عن الإرادة والآرادة سببه اهـ سمين.
والمراد بالقيام الاشتغال بها والتلبس بها من قيام أو غيره اهـ شيخنا.

قوله: (وأنتم محدثون) أي الحدث الأصغر، وأخذ هذا المقدر من قوله: ﴿وَأَنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ فكانه قال: إن كنتم محدثين حدثاً أصغر فاغسلوا وجوهكم الخ، وإن كنتم محدثين الحدث الأكبر فاغسلوا الجسد كله، وفيه إشارة إلى الجواب عن قول صاحب الكشاف وغيره، ظاهر الآية يوجب الوضوء على كل قائم إلى الصلاة محدث وغير محدث فما وجهه اهـ كرخي.

قوله: ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ في إلى هذه وجهان، أحدهما: أنها على بابها من انتهاء الغاية، وفيها حينئذ خلاف فقاتل إن ما بعدها لا يدخل فيما قبلها، وقاتل بعكس ذلك، وقاتل لا تعرض لها في دخول ولا عدمه، وإنما يدور الخروج والدخول على الدليل وعدمه، وقاتل إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها لم يدخل في الحكم والأفلا، ويعزى لأبي العباس، وقاتل إن كان ما بعدها من غير جنس ما قبلها لم يدخل، وإن كان من جنسه فيحتمل الدخول وعدمه، وأول هذه الأقوال هو الأصح عند النحاة، قال بعضهم: وذلك أنا حيث وجدنا قرينة مع إلى فإن تلك القرينة تقتضي الإخراج لما قبله، فإذا أوردته كلام مجرود عن القرائن فينبغي أن يحمل على الأمر القياسي الكثير، وهو الإخراج، وفرق هذا القائل بين إلى وحتى، فجعل حتى تقتضي الإدخال، وإلى تقتضي الإخراج بما تقدم من الدليل، وهذه الأقوال دلائلها في غير هذا الكتاب، وقد أوضحناها في كتابي (شرح التسهيل). والقول الثاني: إنها بمعنى مع أي مع المرافق تقدم الكلام في ذلك عند قوله: إلى أموالكم، والمرافق: جمع مرفق اهـ سمين.

قوله: (الباء للإصاق الخ) هو مذهب سيويه، وقد أوضحه الشيخ المصنف في الآية أخذاً من قول الزمخشري. المراد لإصاق المسح بالرأس وماسح بعض رأسه ومستوعبه بالمسح كلاهما ملصق للمسح برأسه اهـ.

لكن في شرح المذهب عن جماعة من أهل العربية أن الباء إذا دخلت على متعدد كما في الآية تكون للتبعية أو على غير متعدد كما في ﴿وَلِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ﴾ تكون للإصاق. تنبيه: اختلف العلماء في قدر الواجب في مسح الرأس، فقال مالك وأحمد: يجب مسح الجميع كما يجب مسح جميع الوجه في التيمم، وقال أبو حنيفة: يجب مسح ربع الرأس، وقال الشافعي: قدر ما ينطلق عليه اسم المسح اهـ كرخي.

اسم جنس فيكفي أقل ما يصدق عليه وهو مسح بعض شعره وعليه الشافعي ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بالنصب عطفًا على أيديكم وبالجذر على الجوار ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ أي معهما كما بينته السنة وهما العظمان الناتان في كل رجل عند مفصل الساق والقدم والفصل بين الأيدي والأرجل المغسولة

قوله: (أي الصقوا المسح) لعل فيه مسامحة، لأن الظاهر أن الإلصاق ضم جسم إلى جسم، والمسح ليس جسمًا، وقوله: (من غير إسالة ماء) بيان لحقيقة المسح لا لما يكفي في الوضوء إذ الغسل يكفي أيضاً أه شيخنا.

قوله: (وهو) أي المسح الذي في ضمن الفعل، وقوله: (فيكفي الخ) يرد على هذه القاعدة قوله الآتي: ﴿فَاظْهَرُوا﴾، وإذ مقتضاها أنه يكتفى بطهارة بعض الأعضاء، ويمكن الجواب بأن طهارة بعض أعضاء الجنب لا يصدق عليها أنها طهارة، ولذلك كانت الطهارات أربعاً: وضوء وغسل وتيمم وإزالة نجاسة أه شيخنا.

قوله: (أقل ما يصدق) أي يحمل عليه، وقوله: (وعليه) أي قوله: (فيكفي أقل الخ). قوله: (بالنصب) أي لفظاً، وقوله: (والجذر) أي لفظاً أيضاً وإن كان منصوباً بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الجوار، وقوله: (على الجوار) أي لأجله لأنها لم يجلبها عامل، وإنما سببها مجاور المجرور أه شيخنا.

وفي السمين: قرأ نافع وابن عامر، والكسائي، وحفص، عن عاصم ﴿أَرْجُلَكُمْ﴾ بالنصب وباقي السبعة أرجلكم بالجذر.

فأما قراءة النصب ففيها تخريجان، أحدهما: أنها معطوفة على أيديكم فإن حكمها الغسل كالوجوه والأيدي، كأنه قيل: واغسلوا أرجلكم إلا أن هذا التخريج أفسده بعضهم بأنه يلزم منه الفصل بين المتعاطفين بجملة غير اعتراضية، لأنها مبينة حكمها جديد، فليس فيها تأكيد للأول. والثاني: أنه منصوب عطفًا على محل المجرور قبله كما تقدم تقريره قبل ذلك.

وأما قراءة الجر ففيها أربعة تخاريج، أحدها: أنه منصوب في المعنى على الأيدي المغسولة، وإنما خفض على الجوار وهذا وإن كان وارداً إلا أن التخريج عليه ضعيف لضعف الجوار من حيث الجملة وأيضاً فإن خفض على الجوار إنما ورد في النعت لا في العطف، وقد ورد في التوكيد قليلاً في ضرورة الشعر. التخريج الثاني: أنه معطوف على رؤوسكم لفظاً ومعنى، ثم نسخ ذلك بوجوب الغسل وهو حكم باق، وبه قال جماعة، أو يحمل مسح الأرجل على بعض الأحوال وهو ليس الخف، ويعزى للشافعي رحمه الله التخريج الثالث: أنها إنما جرت للتنبيه على عدم الإسراف في استعمال الماء فيها لأنها مظنة لصب الماء كثيراً، فعطفت على الممسوح، والمراد غسلها كما تقدم وإليه ذهب الزمخشري. التخريج الرابع: أنها مجرورة بحرف جر دل عليه المعنى، ويتعلق هذه الحرف بفعل محذوف تقديره وافعلوا بأرجلكم غسلًا، قال أبو البقاء: وحذف حرف الجر وإبقاء الجر جائز أه.

قوله: (الناتان) أي البارزان. وفي المصباح: نتأ يتأ نتأ وتوؤأ من بابي خضع وقطع خرج من موضعه وارتفع من غير أن يبين ونتأت القرحة ورمت، ونتأ ثدي الجارية ارتفع والفاعل ناتئ، ويجوز

بالرأس الممسوح يفيد وجوب الترتيب في طهارة هذه الأعضاء وعليه الشافعي ويؤخذ من السنة وجوب النية فيه كغيره من العبادات ﴿وَأَن كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهَّرُوا﴾ فاعتسلوا ﴿وَأَن كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ أَوَّلَ حَجَّتِكُمْ أَوْ أَكْثَرَ لَحْمَتِكُمْ أَوْ لَحْمَتِ امْرَأَتِكُمْ أَوْ لَحْمَتِ ابْنِكُمْ أَوْ لَحْمَتِ ابْنَتِكُمْ أَوْ لَحْمَتِ ابْنَتِكُمْ أَوْ لَحْمَتِ ابْنَتِكُمْ أَوْ لَحْمَتِ ابْنَتِكُمْ﴾ أي مسافرين ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْمَلَأِطِ﴾ أي أحدث ﴿أَوْ لَسْتُمْ عَلَىٰ طَهَارَةٍ﴾ سبق مثله في آية النساء ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً﴾ بعد طلبه ﴿فَتَيَمَّمُوا﴾ اقصدا ﴿صَوِّدًا طَيِّبًا﴾ تراباً طاهراً ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ مع المرفقين ﴿مِنْهُ﴾ بضربتين والباء للإلصاق

تخفيف الفعل كما يخفف قرأ فهو نات منقوص اهـ. وهاتان العظيمتان من السياق اهـ شيخنا.

قوله: (والفصل) مبتدأ، وقوله: يفيد خبره. وعرضه من هذه العبارة تكميل أركان الوضوء الستة اهـ شيخنا.

قوله: (يفيد وجوب الترتيب) أي الترتيب المراد في الوضوء بين الأعضاء كلها الذي تنبئ به الآية إنما هو بين الأيدي والأرجل، كما يؤخذ من قوله: (والفصل الخ). وأما وجوب تقديم الوجه الذي هو من جملة الترتيب فلا يستفاد من الفصل كما لا يخفى اهـ شيخنا.

قوله: (وجوب النية فيه) أي طهارة هذه الأعضاء، ولعل التذكير باعتبار كونها وضوءاً اهـ شيخنا. قوله: ﴿وَأَن كُنْتُمْ جُنُبًا﴾ وقوله: ﴿إِن كُنْتُمْ مَرْضَىٰ﴾ عطف على المقدر السابق والمقسم في الكل إذا قمتم إلى الصلاة اهـ شيخنا.

وقال الشراح هنا: المراد بالجنابة هي الحاصلة بدخول حشفة أو نزول مني، وهذا هو حقيقتها الشرعية وانظر لم لم يجعلوها شاملة للحيض والنفاس مع أنه أفيد اهـ.

قوله: (يضره الماء) أي يضر صاحبه. قوله: (أي أحدث) أي فالمجيء من الغائط كثافة عرقية عن الحدث لأنه يلزم الغائط أي المكان المنخفض من الأرض عرفاً وعادة على عادة العرب من أن الإنسان منهم إذا أراد قضاء حاجته قصد مكاناً منخفضاً من الأرض وقضى حاجته فيه. قوله: (سبق مثله) أي تفسير مثله، فيقال هنا العراد جامعتم أو جئستم باليد اهـ.

قوله: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً﴾ أي في غير المرض وهو الثلاثة بعده. وأما المرض، فيتيمم معه، ولو مع وجود الماء اهـ شيخنا.

قوله: (مع المرفقين) أخذه من التقيد في الوضوء. قوله: ﴿بِضَرْبَتَيْنِ﴾ أي نقلتين. قوله: (وبين السنة الخ) أشار به إلى جواب ما يقال إذا كانت الباء للإلصاق لم يجب استيعاب العضوين بالمسح بالتراب اهـ كرخي.

فائدة:

قد اشتملت هذه الآية على سبعة أمور كلها مثني طهارتين أصل وبدل، والأصل لثان مستوعب

وبينت السنة أن المراد استيعاب العضوين بالمسح ﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ ﴾ ضيق بما فرض عليكم من الوضوء والغسل والتيمم ﴿ وَلَئِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ ﴾ من الأحداث والذنوب ﴿ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ ﴾ بالإسلام ببيان شرائع الدين ﴿ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ نعمه ﴿ وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ بالإسلام ﴿ وَمِيثَقَهُ ﴾ عهده ﴿ الَّذِي وَافَقَكُمْ بِهِ ﴾ عاهدكم عليه ﴿ إِذْ قُلْتُمْ ﴾ للنبي ﷺ حين بايعتموه ﴿ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾ في كل ما تأمر به وتنهى مما نحب ونكره

وغير مستوعب، وغير المستوعب باعتبار الفعل غسل ومسح وباعتبار المحل محدود وغير محدود، وأن ألتهما مائع وجامد، وموجبهما حدث أصغر أو أكبر، وأن المبيح للعدول إلى البدل مرض أو سفر، وأن الموعود عليهما تطهير الذنوب وإتمام النعمة اهـ يضاوي.

قوله: ﴿ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ ﴾ الجعل يحتمل أنه بمعنى الإيجاد والخلق، فيتعدى لواحد وهو من حرج ومن مزيدة فيه، ويتعلق عليكم حينئذ بالجعل، ويجوز أن يتعلق بحرج، فإن قيل: هو مصدر والمصدر لا يتقدم معموله عليه، قيل: ذلك في المصدر المؤول بحرف مصدري، ويجوز أن يكون الجعل بمعنى التصيير فيكون عليكم هو المفعول الثاني اهـ كرخي.

قوله: ﴿ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ ﴾ بالإسلام. وقوله: (ببيان شرائع الدين) متعلق بيبتم أي يتم نعمة الإسلام، ويكملها ببيان شرائع الدين.

قوله: ﴿ إِذْ قُلْتُمْ ﴾ ظرف لقوله: واثقكم كما يشير قوله: حين بايعتموه لا لقوله: اذكروا إذ وقت الذكر أي التذكر متأخر عن وقت قولهم المذكور اهـ شيخنا.

قوله: (حين بايعتموه) انظر أين كانت المبايعة، وهذا يقتضي أن المراد بقوله: واثقكم به على لسان نبيه ولو حمل الميثاق على الميثاق المأخوذ في عالم الأرواح، وجعل المراد بقوله: ﴿ إِذْ قُلْتُمْ ﴾ الخ إجابة الأرواح بقوله قالوا بلى كما فعل غيره لكان أحسن اهـ.

وفي البيضاوي: يعني الميثاق الذي أخذه على المسلمين حين بايعهم رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره أو ميثاق ليلة العقبة أو بيعة الرضوان.

وفي القرطبي: والذي عليه الجمهور من المفسرين كابن عباس والسدي هو العهد والميثاق الذي جرى لهم مع النبي ﷺ على السمع والطاعة في المنشط والمكره. إذ قالوا سمعنا وأطعنا كما جرى ليلة العقبة وتحت الشجرة، وأضافه تعالى إلى نفسه، كما قال إنما يبايعون الله فبايعوا رسول الله ﷺ عند العقبة على أن يمنعه مما يمنعون منه أنفسهم ونساءهم وأبنائهم إن ارتحل إليهم هو وأصحابه. وكان أول من بايعه البراء بن معرور، وكان له في تلك الليلة المقام المحمود في التوثق عليهم لرسول الله ﷺ، والشد بعقد أمره، وهو القائل: والذي بعثك بالحق لنمنعك ممن نمنع منه أزرنا فبايعنا يا رسول الله، فنحن والله أبناء الحرب وأصل الحلقة ورثناها كابراً عن كابر. والخبر مشهور في سيرة ابن إسحاق، ويأتي ذكر بيعة الشجرة في موضعها، وقد اتصل هذا بقوله: أوفوا بالعقود فوفوا بما قالوا جزاهم الله عن نبيهم وعن الإسلام خيراً ورضي الله عنهم وأرضاهم اهـ.

لعداوتهم ﴿اعْدِلُوا﴾ في العدو والولي ﴿هُوَ﴾ أي العدل ﴿أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَتَشْفَأُ اللَّهُ بِكَ اللَّهُ خَيْرُ يَمَانٍ تَعْمَلُونَ﴾ ﴿٨﴾ فيجازيكم به ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ وعداً حسناً ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ

اللفظ لا بخصوص السبب اهـ كرخي .

قوله: ﴿على أن تعدلوا﴾ أي على الجور فيهم بما لا يجوز كنقض عهدهم، وعدم قبول من أسلم منهم وقتل ذراريهم اهـ شيخنا .

قوله: (فتناولوا منهم) أي مقصودكم من القتل وأخذ المال، وهذا منصوب في جواب النفي اهـ شيخنا .

قوله: ﴿اعدلوا﴾ تصريح بوجوب العدل بعدما أعلم من النهي عن تركه التزاماً، وقوله (في العدو) أي عدوكم وهو الكفار (والولي) أي وليكم أي من توالونه وهو المؤمنون أي لا تجعلوا عدلكم قاصراً على المؤمنين، بل اجعلوا فيهم وفي غيرهم، وهذا تفسير . وهناك تفسير آخر، وهو أن المراد اعدلوا في العدو، إذ السياق فيه وجوب العدل في العدو يستلزم وجوبه في الولي الأولى اهـ شيخنا .

قوله: ﴿هو﴾ (أي العدل) أشار به إلى أن الضمير يعود على المصدر المفهوم من قوله: اعدلوا كقوله: من كذب عليّ كان شرّاً ففي كان ضمير يفهم من قوله كذب أي الكذب اهـ كرخي .

قوله: ﴿إن الله خير بما تعملون﴾ فيه وعد ووعد، فبين الأول بقوله: ﴿وعد الله﴾ الخ وبين الثاني بقوله: ﴿والذين كفروا﴾ الخ اهـ شيخنا .

قوله: (وعداً حسناً) الظاهر أنه مفعول مطلق، وعليه فالمفعول الثاني مقدر أو سدّ وقوله: ﴿لهم مغفرة﴾ سده، وعلى الأول يكون الواقف قوله: ﴿وعملوا الصالحات﴾، وعلى الثاني لا يوقف عليه اهـ شيخنا .

في الكرخي: قوله: وعداً حسناً أشار به إلى أن المفعول الثاني لوعده محذوف وقد صرح في الآية الأخرى بأنه الجنة، ولو قدره المصنف لكان أحسن فالجملة من قوله: لهم مغفرة مفسرة للمحذوف تفسر السبب للمسبب، لأن الجنة مرتبة على الغفران وحصول الأجر، فحيث لا موضع لها من الإعراب، ولا يجوز أن يكون مفعولاً لوعده، لأن وعد لا يعلق عن العمل كما تعلق ظن وأخواتها، ولم يقل وعملوا السيئات مع أن المغفرة إنما هي لفاعل السيئات، لأن كل واحد ممن ليس بمعصوم لا يخلو عن سيئات وإن كان ممن يعمل الصالحات . فالمعنى أن من آمن وعمل الحسنات غفرت له سيئاته، كما قال تعالى ﴿إن الحسنات يذهبن السيئات﴾ [هود: ١١٤] اهـ .

وفي السمين: وعد يتعدى لاثنتين أولهما الموصول، والثاني محذوف أي الجنة، وقد صرح بهذا المفعول في غير هذا الموضع ذكره الزمخشري، وعلى هذا فالجملة من قوله: ﴿لهم مغفرة﴾ لا محل لها لأنها مفسرة لذلك المحذوف تفسر السبب للمسبب، فإن الجنة مسببة عن المغفرة، وحصول الأجر العظيم والكلام قبلها تام بنفسه، وذكر الزمخشري في الآية احتمالات آخر، أحدها: أن الجملة من قوله لهم مغفرة بيان للوعد كأنه قال قدم لهم وعداً، فقيل: أي شيء وعده فقال: ﴿لهم مغفرة وأجر عظيم﴾

وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿٨﴾ هُوَ الْجَنَّةُ ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ ﴿٩﴾ يَتَأْتِيهِمُ
الَّذِينَ آمَنُوا أَذْكُرُوا نَضَمَتِ اللَّهُ عَلَيْهِمْ إِذْ هُمْ قَوْمٌ ﴿١٠﴾ هُمْ قَرِيشٌ ﴿أَنْ يَسْطُورُوا﴾ يَمْدُوا ﴿لِللَّهِ﴾

وعلى هذا فلا محل لها أيضاً، وهذا أولى من الأول لأن تفسير الملفوظ به أولى من ادعاء تفسير شيء محذوف. والثاني: أن الجملة منصوبة بقول محذوف كأنه قيل وعدهم، وقال لهم مغفرة. والثالث: إجراء الوعد مجرى القول، لأنه ضرب منه ويجعل وعد واقعاً على الجملة التي هي قوله لهم مغفرة كما وقع تركنا على قوله: ﴿سلام على نوح﴾ [الصفات: ٧٩] كأنه قيل: وعدهم هذا القول، وإذا وعدهم من لا يخلف الميعاد فقد وعدهم مضمون المغفرة والأجر العظيم، وإجراء الوعد مجرى القول مذهب كوفي اهـ.

قوله: ﴿والذين كفروا﴾ الخ الذين كفروا مبتدأ أول، وأولئك مبتدأ ثان، وأصحاب خبره والجملة خبر الأول، وهذه الجملة مستأنفة أتى بها اسمية دلالة على الثبوت والاستقرار ولم يؤت بها في سياق الوعيد، كما أتى بالجملة قبل في سياق الوعد حسناً لرجائهم. وهذه الآية تدل على أن الخلود في النار ليس إلا للكفار، لأن قوله: ﴿أولئك أصحاب الجحيم﴾ يفيد الحصر والمصاحبة تقتضي الملازمة كما يقال: أصحاب الصحراء أي الملازمون لها اهـ كرخي.

قوله: ﴿اذكروا نعمت الله﴾ الخ بيان لتذكيرهم بنعمة رفع الضرر وما تقدم من قوله: ﴿واذكروا نعمة الله عليكم﴾ تذكير لنعمة إيصال الخير لهم وهو الإسلام اهـ شيخنا

قوله: ﴿إذ هم قوم﴾ ظرف لقوله: نعمت الله لا لقوله: اذكروا، والنعمة في الحقيقة هي قوله: فكف أيديهم عنكم وذلك ما روي أن المشركين رأوا رسول الله ﷺ وأصحابه بعسفان في غزوة ذي أنمار، وهي غزوة ذات الرقاع وهي السابعة من مغازيه عليه السلام، قاموا إلى الظهر معاً، فلما ضلوا ندم المشركون أن لا كانوا قد أكبروا عليهم، فقالوا: إن لهم بعدها صلاة هي أحب إليهم من إيمانهم وأبنائهم يعنون بها صلاة العصر، وهموا أن يقموا بهم إذا قاموا إليها فرد الله تعالى كيدهم بأن أنزل صلاة الخوف. وقيل: هو ما روي أن رسول الله ﷺ أتى بني قريظة ومعه الشيخان وعلي رضي الله تعالى عنهم يستقرضهم دية مسلمين قتلها عمرو بن أمية الضمري خطأ يحسبهما مشركين. فقالوا: نعم يا أبا القاسم اجلس حتى نطعمك ونعطيك ما سألت، فأجلسوه في صفة وهموا بالفتك به، وعمد عمرو بن جحاش إلى رحي عظيمة يطرحها عليه، فأمسك الله تعالى يده ونزل جبريل عليه السلام، فأخبره، فخرج عليه السلام. وقيل هو ما روي أنه ﷺ نزل منزلاً وتفرق أصحابه في شجر العضاة يستظلون بها، فعلق رسول الله ﷺ بشجرة، فجاء أعرابي فسله وأخذه، وقال: يا محمد من يمنعك مني؟ فقال عليه السلام: الله تعالى، فأسقط جبريل من يده سيفه، فأخذه النبي ﷺ فقال: من يمنعك مني؟ فقال: لا أحد أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿أن يسطوا إليكم أيديهم﴾ يقال: بسط إليه يديه إذا بطش به، وبسط إليه لسانه إذا شتمه وقوله فكف أيديهم عنكم معطوف على هم عليه، وهو النعمة التي أريد ذكرها وذكر الهم للإيذان بوقوعها عند مزيد الحاجة إليها، والفاء للتعقيب المفيد لتمام النعمة وكمالها وإظهار أيديهم في موضع

أَيَّدِيَهُمْ ﴿لَيْفَتُكُوا بِكُمْ﴾ فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ ﴿وَعَصَمَكُمْ مِمَّا أَرَادُوا بِكُمْ﴾ وَأَتَّقُوا اللَّهَ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١١﴾ ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ بما يذكر بعد ﴿وَبَعَثْنَا﴾ فيه

الإضمار لزيادة التقرير أي منع أيديهم أن تمتد إليكم عقيب همهم بذلك لا أنه كفها عنكم بعدما مدوها إليكم اهـ أبو السعود.

قوله: (لَيْفَتُكُوا بِكُمْ) بضم التاء وكسرهما وفي المصباح: فتكت به فتكاً من بابي ضرب وقتل وبعضهم يقول فتكاً مثلث الفاء بطشت به أو قتلته على غفلة وأفتكت بألف لغة اهـ.

قوله: ﴿وَعَلَى اللَّهِ﴾ أي لا على غيره فلا تعتمدون على الكثرة والعدة اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ﴾ الخ كلام مستأنف مشتمل على ذكر بعض ما صدر من بني إسرائيل مسوق لتحريض المؤمنين على ذكر نعمة الله ومراعاة حق الميثاق وتحذير لهم من نقضه اهـ أبو السعود.

واضافة الميثاق إلى بني إسرائيل على معنى على أي: ولقد أخذ الله الميثاق على بني إسرائيل وتقدم أن الميثاق هو العهد المؤكد باليمين، واسناد الأخذ إلى الله تعالى من حيث انه أمر به موسى، وإلا فالذي أخذ الميثاق عليهم إنما هو موسى بأمر الله له بذلك.

قوله: (بما يذكر بعد) أي من قوله: اني معكم لئن أقمت الصلاة الخ. قوله: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيباً﴾ يجوز في منهم أن يتعلق بنقيباً وأن يتعلق بمحذوف على أنه حال من اثني عشر لأنه في الأصل صفة، فلما قدم نصب حالاً، وأن يكون مضافاً، والنقيب فعيل بمعنى فاعل مشتق من التنقيب، وهو التنقيش ومنه فنقبوا في البلاد، وسمي بذلك لأنه يفش عن أحوال القوم وأسرارهم، وقيل: هو بمعنى مفعول كان القوم اختاروه على علم منهم، وتفتيش عن أحوال، وقيل: هو للمبالغة كعليم وخبير اهـ سمين.

روي أن بني إسرائيل لما رجعوا إلى مصر بعد هلاك فرعون أمرهم الله بالسير إلى أريحاء بأرض الشام، وكان يسكنها الجبابرة الكنعانيون، وقال لهم: إني كتبتها لكم داراً وقراراً فاخرجوا واجاهدوا من فيها وإني ناصركم، وأمر موسى أن يأخذ من كل سبط نقيباً أميناً يكون كفيلاً على قومه بالوفاء بما أمروا به، فاختراروا النقباء وأخذ الميثاق على بني إسرائيل وسار بهم فلما دنا من أرض كنعان بعث النقباء إليهم يتحسسون أحوالهم فأروا خلقاً أجسامهم عظيمة ولهم قوة وشوكة، فهابوهم فرجعوا، وكان موسى قد نهاهم أن يتحدثوا بما يرون من أحوال الكنعانيين فنكثوا الميثاق وتحدثوا إلا اثنين منهم. قيل: لما توجه النقباء لتحسس أحوال الجبابرة لقيهم عوج بن عنق، وعنق أمه إحدى بنات آدم لصلبه، وكان عمره ثلاث آلاف سنة، وطوله ثلاثة آلاف وثلاثمائة وثلاثين ذراعاً، وكان على رأسه حزمة حطب، فأخذ النقباء وجعلهم في الحزمة وانطلق بهم إلى امرأته فطرحهم بين يديها، وقال: اطحنهم بالرحا. فقالت: لا بل تتركهم حتى يخبروا قومهم بما رأوا، فجعلوا يتعرفون أحوالهم. وكان من أحوالهم أن عنقود العنب عندهم لا تحمله إلا خمسة رجال منهم، وإن قشرة الرمان تسع خمسة منهم، فلما خرج النقباء من أرضهم قال بعضهم لبعض: إن أخبرتم بني إسرائيل بخبر القوم ارتدوا عن نبي الله، ولكن اكنموه إلا عن موسى وهرون، ثم انصرفوا إلى موسى وكان معهم حبة من عنبهم فنكثوا الفتوحات الإلهية/ج ٢/م ١٣

التفات عن الغيبة أقمنا ﴿وَمِنْهُمْ أَتَقَى عَشْرَ نَقِيبٍ﴾ من كل سبط نقيب يكون كفيلاً على قومه بالوفاء بالعهد توثقة عليهم ﴿وَقَالَ﴾ لهم ﴿اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ﴾ بالعون والنصرة ﴿لَئِنْ﴾ لام قسم ﴿أَقِمْتُمْ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنْتُمْ بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ﴾ نصرتموهم ﴿وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ بالإنفاق في سبيله ﴿لَأُكَفِّرَنَّ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾

عهدهم، وجعل كل منهم ينهى سبطه عن القتال ويخبره بما رأى إلا كالب ويوشع. وكان عسكر موسى، فرسخاً في فرسخ، فجاء عوج حتى نظر إليهم فجاء إلى جبل وقور منه صخرة على قدر عسكر موسى، ثم حملها على رأسها ليطبقها عليهم، فبعث الله الهدهد فنقر من الصخرة وسطها الحاذي لرأسه فانبثقت فوقعت في عنقه وطوقته فطرحته، وأقبل موسى فقتله، فأقبلت جماعة معهم الخناجر حتى حزوا رأسه اهـ أبو السعود.

وهذه القصة ذكرها كثير من المفسرين والمحققون على أنها لا أصل لها وأنه لا عوج ولا عتق. قوله: (أقمنا) أي ولينا وحكمنا، واستاد هذا الغفل إلى الله ومن حيث أمره به وإلا فالمباشر له إنما هو موسى عليه السلام فهو الذي ولاهم ونقبهم اهـ أبو السعود.

قوله: (من كل سبط نقيب) وذلك أن بني إسرائيل اثنا عشر سبطاً بعدد أولاد يعقوب كل أولاد واحد منهم سبط، فالأسباط في بني إسرائيل بمنزلة القبائل في العرب اهـ شيخنا. قوله: (بالوفاء بالمعهد) أي على ما أمروا به من دخول الشام ومحاربة الجبابرة وقوله: توثقة عليهم أي تأكيداً عليهم، وهو متعلق بقوله: وبعثنا منهم أو بقوله: يكون كفيلاً على قومه اهـ شيخنا. قوله: ﴿وَقَالَ لَهُمْ﴾ أي للنبقاء أول بني إسرائيل، وفيه التفات، وقوله بالعون والنصر أي فهو كناية عن عظمته وجلاله اهـ كرخي.

قوله: (لام قسم) أشار إلى أن لام لثن هي اللام الموطئة للقسم المحذوف تقديره: والله لئن، وقوله: لأكفرن جواب القسم، وهو ساذ مسد جواب القسم، والشرط معاً كما قاله الزمخشري. ورده أبو حيان بأنه جواب القسم فقط، وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه، وقد تقدم مثله وتأخير الإيمان عن إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة مع كونهما من الفروع المرتبة عليه لما أنهم كانوا مجترفين بوجوبهما مع ارتكابهم تكذيب بعض الرسل عليهم الصلاة والسلام اهـ كرخي.

قوله: ﴿وَعَزَّرْتُمُوهُمْ﴾ في المختار: التعزيز التوقير والتعظيم اهـ.

وفي القاموس: والتعزيز ضرب دون الحد وهو أشد الضرب والتضخيم والتعظيم ضد الإهانة كالعزز والتقوية والنصر اهـ.

قوله: (نصرتموهم) أي منعتموهم من أيدي العدو وأصله الذب ومنه التعزيز وهو التكنيل والمنع من معاودة الفساد اهـ كرخي.

قوله: (بالإنفاق في سبيله) شبه الإنفاق في سبيل الله لوجه الله بالقرض على سبيل المجاز، لأنه إذا أعطى المستحق ماله لوجه الله تعالى، فكأنه أقرضه إياه اهـ خطيب.

فَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنَ الْمِيثَاقِ ﴿١٢﴾ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴿١٣﴾ أَخْطَأَ طَرِيقَ الْحَقِّ وَالسَّوَاءِ فِي الْأَصْلِ الْوَسْطِ فَنَقَضُوا الْمِيثَاقَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿فِيمَا نَقَضْتُمْ لَعْنَتُهُمْ﴾ أْبَعَدْنَاهُمْ عَنْ رَحْمَتِنَا ﴿وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً﴾ لَا تَلِينَ لِقَبُولِ الْإِيمَانِ ﴿يَحْرِفُونَ الْكَلِمَةَ﴾ الَّذِي فِي التَّوْرَةِ مِنْ نَعْتِ مُحَمَّدٍ وَغَيْرِهِ ﴿عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ الَّتِي وَضَعَهُ اللَّهُ عَلَيْهَا أَيْ يَبْدِلُونَهُ ﴿وَكَسُوا﴾ تَرَكُوا ﴿حَقًّا﴾ نَصِيحاً ﴿وَمَآذِكُرُوا﴾ أَمَرُوا ﴿بِئْسَ﴾ فِي التَّوْرَةِ مِنْ اتِّبَاعِ مُحَمَّدٍ ﴿وَلَا تَزَالُ﴾ خُطَابُ لِلنَّبِيِّ ﷺ ﴿تَطْلُعُ﴾ تَظْهَرُ ﴿عَلَى خَائِنَةٍ﴾ أَيْ خِيَانَةٍ ﴿مِنْهُمْ﴾ بِنَقْضِ الْعَهْدِ وَغَيْرِهِ ﴿إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ﴾ مِمَّنْ أَسْلَمَ ﴿فَاعَفَّ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ وَهَذَا مَنْسُوخٌ بِآيَةٍ

وتقدم لهذا بسط في سورة البقرة، والمراد بالزكاة الواجبة، وبالفرض هنا الصدقة المندوبة وخصها بالذكر تنبيهاً على شرفها، وحيث فلا يرد أن قوله تعالى: ﴿أَقْرَضْتُمْ اللَّهَ قَرْضاً حَسَنًا﴾ داخل تحت إيتاء الزكاة فما فائدة الاعادة. وقرضاً يجوز أن يكون مصدراً محذوف الزوائد وعامله أقرضتم أي إقراضاً ويجوز أن يكون بمعنى الفرض فيكون مفعولاً به اهـ كرخي.

قوله: (أخطأ طريق الحق) أي الذي هو الدين المشروع، فإن قيل: كيف قال ذلك مع أن من كفر قبل كذلك؟ فالجواب: نعم لكن الكفر بعد ما ذكر من النعم أقبح منه قبله، لأن الكفر إنما عظم قبحه لعظم النعمة المكفورة فإذا زادت النعمة زاد قبح الكفر اهـ كرخي.

قوله: (فنقضوا الميثاق) أي بتكذيبهم الرسل الذين جاؤوا بعد موسى وقتلهم أنبياء الله ونبذهم كتابه وتضييعهم فرائضه اهـ كرخي.

قوله: (أبعدناهم من رحمتنا) يشير به إلى أن فيه إطلاق الملزوم، وعكسه: هل يستطيع ربك أن ينزل علينا مائدة من السماء أي هل يفعل؟ أطلق الاستطاعة على الفعل لأنها لازمة اهـ كرخي.

قوله: ﴿يَحْرِفُونَ الْكَلِمَةَ﴾ استثناء لبيان مرتبة قسوة قلوبهم، فإنه لا مرتبة أعظم من أخذ الأجر على تغيير كلام الله اهـ أبو السعود.

قوله: (تركوا) أشار به إلى بيان المراد هنا بالنسيان لأنه وقع في القرآن لمعان اهـ كرخي.

قوله: ﴿عَلَى خَائِنَةٍ﴾ في خائنة ثلاثة أوجه، أحدها: أنها اسم فاعل والهاء للمبالغة كراوية ونسابة أي على شخص خائن. والثاني: أن التاء للتأنيث وأنت على معنى طائفة أو نفس أو فعله خائنة. الثالث: أنها مصدر كالعافية والعاقبة، ويؤيد هذا الوجه قراءة الأعمش على خيانة، وأصل خائنة خاونة فاعل إعلال قائمة ومنهم صفة لخائنة اهـ سمين.

قوله: ﴿إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ﴾ استثناء من الضمير المجرور في منهم اهـ.

قوله: (ممن أسلم) كابن سلام وأصحابه. قوله: (وهذا) أي الأمر بالعتق والصفح منسوخ بآية السيف أي قوله: تعالى ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [التوبة: ٢٩] الآية، ومحل كونه منسوخة إذا كان المراد فاعف عنهم مطلقاً سواء تابوا أو لا، وأما إن كان المراد فاعف عنهم أي عمن تاب منهم فلا نسخ اهـ أبو السعود بالمعنى.

السيف ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصْرِيَّةٌ﴾ متعلق بقوله ﴿أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ﴾ كما أخذنا على بني

قوله: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ﴾ لما ذكر نقض اليهود أتبعه بذكر نقض النصارى الميثاق، وأن في نقض العهد والميثاق، وإنما قال تعالى ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى﴾، ولم يقل ومن النصارى، لأنهم الذين ابتدعوا هذا الاسم وسخروا به أنفسهم، لا أن الله سماهم به أخذنا ميثاقهم يعني كتبنا عليهم في الإنجيل أن يؤمنوا بمحمد ﷺ فنبسوا خطأ مما ذكروا به يعني تركوا ما أمروا به من الإيمان بمحمد ﷺ فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة. قال قتادة: لما تركوا العمل بكتاب الله وعصوا رسله، وضيعوا فرائضه، وغطلوا حدوده ألقى الله العداوة والبغضاء بينهم، وقيل: العداوة والبغضاء هي الأهواء المختلفة. وفي الهاء والميم من قوله بينهم قولان، أحدهما: أن المراد بهم اليهود والنصارى، فإن العداوة والبغضاء حاصلية بينهم إلى يوم القيامة. والقول الثاني: أن المراد بهم فرق النصارى، فإن كل فرقة منهم تكفر الأخرى اهـ خازن.

قوله: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى﴾ فيه خمسة أوجه:

أحدها: وهو الظاهر أن من متعلق بقوله: أخذنا، والتقدير الصحيح أن يقال: وأخذنا من الذين قالوا إِنَّا نَصَارَى ميثاقهم، فيوقع من الذين بعد أخذنا ويؤخر عنه ميثاقهم، ولا يجوز أن يقدروا، وأخذنا ميثاقهم من الذين تقدم ميثاقهم على الذين قالوا، وإن كان ذلك جائزاً من جهة كونهما مفعولين كل منهما جائر التقديم والتأخير لأنه يلزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهو لا يجوز إلا في موصولة محصورة، نص على ذلك جماعة منهم مكي وأبو البقاء:

والثاني: أنه متعلق بمحذوف على أنه خبر مبتدأ محذوف قامت صفته مقامه، والقيد: ومن الذين قالوا إِنَّا نَصَارَى قوم أخذنا ميثاقهم، فالضمير في ميثاقهم، يعود على المحذوف.

والثالث: أنه خبر مقدم، ولكن قدروا المبتدأ موصوف حذف وقيث صلته والتقدير ومن الذين قالوا إِنَّا نَصَارَى من أخذنا ميثاقهم، فالضمير في ميثاقهم عائد على من، والكوفيون يجوزون حذف الموصول.

والرابع: أن تتعلق من بأخذنا كالوجه الأول، لكن يجعل الضمير في ميثاقهم عائداً على بني إسرائيل، ويكون المصدر من قوله ميثاقهم مصدراً تشبيهاً. والتقدير وأخذنا من النصارى ميثاقاً مثل بني إسرائيل، كقولك: أخذت من زيد ميثاق عمرو أي ميثاقاً مثل ميثاق عمرو، وبهذا الوجه بدأ الزمخشري، فإنه قال: أخذنا من النصارى ميثاق من ذكر قبلهم من قوم موسى أي مثل ميثاقهم من الإيمان بالله ورسله.

الخامس: أن من الذين معطوف على منهم من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ﴾ أي من اليهود. والمعنى ولا تزال تطلع على خائنة من اليهود، ومن الذين قالوا إِنَّا نَصَارَى ويكون قوله: أخذنا ميثاقهم على هذا مستأنفاً اهـ سمين.

إذا عرفت هذا عرفت أن كلام الشارح جار على الوجه الأول من هذه الوجوه الخمسة وأن قوله: كما أخذنا على بني إسرائيل اليهود إيضاح لمعنى الكلام، وليس من تمام الإعراب وجمله قوله: ﴿وَمِنَ

إسرائيل اليهود ﴿فَتَسُوا حَظًّا مِمَّا دُكِرُوا بِهِ﴾ في الإنجيل من الإيمان وغيره ونقضوا الميثاق ﴿فَأَغْرَيْنَا﴾ أوقعنا ﴿بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ لَآنَ يَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ بتفرقهم واختلاف أهوائهم فكل فرقة

الذين قالوا إنا نصارى ﴿الـخ معطوفة على قوله: ولقد أخذ الله ميثاق بني إسرائيل أي: ولقد أخذ الله الميثاق على اليهود فنقضوه وأخذ على النصارى فنقضوه، تأمل.

قوله: ﴿الذين قالوا إنا نصارى﴾ إنما نسب نسبتهم نصارى لأنفسهم دون أن يقال ومن النصارى إيداناً بأنهم في قولهم: نحن أنصار الله في معزل من الصدق، وإنما هو تقول محض منهم وليسوا من أنصار الله في شيء وإظهار الكمال سوء صنيعهم ببيان التناقض بين أقوالهم وأفعالهم، فإن إدعاءهم لنصرتة تعالى يستدعي ثباتهم على طاعته تعالى ومراعاة ميثاقه اهـ أبو السعود.

وفي المختار: والنصير الناصر وجمعه أنصار كشراف وأشراف، وجمع الناصر نصر كصاحب وصحب، والنصارى جمع نصران ونصرانة، كالتدامي جمع ندمان وندمانه، ولم يستعمل نصران إلا بياء النسب، ونصره تنصييراً جعله نصراييا. وفي الحديث: «فأبواه يهودانه وينصرانه» اهـ.

وفي المصباح: ورجل نصراني بفتح النون وامرأة نصرانية ويقال: انه نسبة إلى قرية اسمها نصرى ولهذا قيل في الواحد نصري على القياس، والنصارى جمعه مثل مهري ومهاري ثم أطلق النصراني على كل من تعبد بهذا الدين اهـ.

قوله: (أوقعنا) أي وجه اللزوم، وعبارة البياضوي: فأغرينا من غرى بالشيء إذا لصق به اهـ.

وفي المصباح: غري بالشيء غرى من باب تعب أولع به من حيث لا يحمله عليه حامل، وأغريته به إغراء فأغري به إغرى بالبناء للمفعول والاسم الغراء بالفتح والمد، والغراء مثل كتاب ما يلصق معمول من الجلود، وقد يعمل من السمك. والغرا مثل العصا لغة فيه، وغروت الجلد أغروه من باب عدا ألصقه بالغراء وقوس مغرورة، اغريت بين القوم مثل أفسدت وزناً ومعنى، وغروت غرواً من باب قتل عجيب ولا عجب اهـ.

قوله: (بينهم) فيه وجهان، أحدهما: أنه ظرف لأغرينا. والثاني: أنه حال من العداوة فيتعلق بمحذوف ولا يجوز أن يكون ظرفاً لعداوة، لأن المصدر لا يتقدم معموله عليه، و﴿إلى يوم القيامة﴾ أجاز فيه أبو البقاء أن يتعلق بأغرينا أو بالعداوة أو بالبغضاء، أي أغرينا إلى يوم القيامة بينهم العداوة والبغضاء، وأنهم يتعادون إلى يوم القيامة، أو يتباغضون إلى يوم القيامة. وعلى ما قاله أبو البقاء تكون المسألة من باب الأعمال، ويكون قد وجد التنازع بين ثلاثة عوامل، ويكون من أعمال الثالث للحذف من الأول والثاني، وتقدم تحرير ذلك وأغرينا من أغراء بكذا أي ألزمه إياه، وأصله من الغراء الذي يلصق به ولا ملامه واو. والأصل فأغرونا وإنما قلبت الواو ياء لوقوعها رابعة، ومنه قولهم بيت مغرو أي معمول بالغراء. يقال: غري بكذا يغرى غرا، فإذا أريد تعديته عدي بالهمزة فيقال أغريته بكذا اهـ سمين.

قوله: (بتفرقهم) أي إلى الفرق الثلاث فضمير بينهم للنصارى خاصة، وقيل لهم وللإهود فالفرق

تكفر الأخرى ﴿وَسَوْفَ يُنْشِئُهُمُ اللَّهُ﴾ في الآخرة ﴿يَمَّا كَانُوا يَقْتَتُونَ﴾ ﴿١٦﴾ فيجازيهم عليه ﴿يَتَأْخِذُ الْكِتَابَ﴾ اليهود والنصارى ﴿قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا﴾ محمد ﴿يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ﴾ تكتُمون ﴿مِنَ الْكِتَابِ﴾ التوراة والإنجيل كآية الرجم وصفته ﴿وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ من ذلك فلا يبينه إذا لم يكن فيه مصلحة إلا افتضاحكم ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ﴾ هو نور النبي ﷺ ﴿وَكِتَابٌ﴾ قرآن ﴿مُبِينٌ﴾ ﴿١٥﴾ بين ظاهر ﴿يَهْدِي بِهِ﴾ أي

اثنتان يهود ونصارى، أي أغرينا العداوة بين اليهود والنصارى، وعلى الأول بالفرق الثلاث هم النسطورية والملكانية واليعقوبية اه شيخنا.

قوله: ﴿يا أهل الكتاب﴾ التفات إلى خطاب الفريقين على أن الكتاب جنس شامل للتوراة والإنجيل أثر بيان أحوالهما من الخيانة وغيرها من فنون القبايع، ودعوة لهم إلى الإيمان برسول الله ﷺ والقرآن، وإيرادهم بعنوان أهلية الكتاب لا لانطواء الكلام المصدر به على ما يتعلق بالكتاب ولللمبالغة في التشنيع عليهم، فإن أعليه الكتاب من موجبات مراعاته العمل بمقتضاه وبيان ما فيه من الأحكام، وقد فعلوا من الكتم والتحريف ما فعلوا وهم يعلمون اه أبو السعود.

قوله: ﴿يبين لكم كثيراً مما كنتم تخفون من الكتاب﴾ يعني أن محمداً ﷺ يظهر كثيراً مما أخفوا وكنتموا من التوراة والإنجيل، وذلك أنهم أخفوا آية الرجم وصفة محمد ﷺ وغير ذلك. ثم إن رسول الله ﷺ بين ذلك وأظهره وهذه معجزة للنبي ﷺ لأنه لم يقرأ كتابهم ولم يعلم ما فيه، فكان إظهار ذلك معجز له ﴿ويعفو عن كثير﴾ يعني مما يكتُمونه فلا يتعرض له ولا يؤاخذهم به لأنه لا حاجة إلى إظهاره، والفائدة في ذلك أنهم يعلمون كون النبي ﷺ عالماً بما يخفونه وهو معجزة له أيضاً، فيكون ذلك داعياً لهم إلى الإيمان به، خازن، وجملة يبين لكم في محل نصب على الحال من رسولنا. أي جاءكم رسولنا في هذه الحالة، ومما متعلق بمحذوف لأنه صفة لكثيراً، أو ما موصولة اسمية وتخفون صلتها والعائد محذوف أي من الذي كنتم تخفونه، ومن الكتاب يتعلق بمحذوف على أنه حال من العائد المحذوف اه سمين.

قوله: ﴿كآية الرجم﴾ هذا بالنسبة لكتُم اليهود، وأما بالنسبة لكتُم النصارى فلم يمثل له الشارح ومثل له أبو السعود بشارة عيسى بأحمد في الإنجيل اه.

قوله: ﴿ويعفو عن كثير﴾ أي لا يظهر كثيراً مما تخفونه إذا لم تدع إليه داعية ذبيحة صيانة لكتُم عن زيادة الانقضاح كما يفصح أنه التعبير عن عدم الإظهار بالعفو وفيه الحث، على عدم الإخفاء ترغيباً وترهيباً والجملة معطوفة على الجملة الحالية داخلية في حكمها وقيل: يعفو عن كثير منكم ولا يؤاخذهم اه أبو السعود.

قوله: ﴿قد جاءكم من الله﴾ الخ جملة مستأنفة مسوقة لبيان أن فائدة مجيء الرسول ليست منحصرة فيما ذكر في بيان ما كانوا يخفونه، بل له منافع لا تحصى اه أبو السعود.

بالكتاب ﴿اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَكُمْ﴾ بأن آمن ﴿سُبُلَ السَّلَامِ﴾ طرق السلامة ﴿وَيُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ﴾ الكفر ﴿إِلَى النُّورِ﴾ الإيمان ﴿بِإِرَادَتِهِ﴾ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿١٦﴾ دين الإسلام ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ حيث جعلوه إلهاً وهم اليعقوبية فرقة من النصارى ﴿قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ﴾ أن يدفع ﴿مِنْ﴾ عذاب ﴿اللَّهُ﴾

قوله: ﴿من اتبع رضوانه﴾ أي من سبق في علمه أنه يتبع وإلا فمن اتبع بالفعل لامعنى لهاديته اهـ شيخنا.

قوله: (طرق السلامة) عبارة الخازن: سبل السلام. قال ابن عباس: يريد دين الإسلام لأنه دين الله وهو السلام وسبيله دينه الذي شرعه لعباده، وبعث به رسله، وأمر عباده باتباعه. وقيل: سبل السلام سبل دار السلام، فيكون من باب حذف المضاف اهـ.

قوله: ﴿سبل السلام﴾ أي طرق السلامة من العذاب والنجاة من العقاب، أو سبيل الله وهو شريعته التي شرعها للناس. قيل: هو مفعول ثانٍ ليهتدي، والحق أن انتصابه بتزج الخافض على حدّ قوله: ﴿واختار موسى قومه﴾ [الأعراف: ١٥٥] وإنما يعدى إلى الثاني بإلى أو باللام كما في قوله تعالى: ﴿إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم﴾ [الإسراء: ٩]. وقوله: ﴿ويخرجهم﴾ الضمير لمن، والجمع باعتبار المعنى كما أن الأفراد في تبع باعتبار اللفظ، وقوله: من الظلمات أي ظلمات فنون الكفر والضلال، وقوله: ﴿إلى النور﴾ أي الإيمان بإذنه بتيسيره أو بإرادته ويهديهم إلى صراط مستقيم هو أقرب بالطرق إلى الله تعالى، ومؤد إليه لا محالة، وهذه الهداية غير الهداية إلى سبل السلام، وإنما عطف عليها تنزيلاً للتغاير الوصفي منزلة التغاير الذاتي كما في قوله تعالى: ﴿فلما جاء أمرنا نجينا شعيباً والذين آمنوا معه برحمة منا ونجيناهم من عذاب غليظ﴾ [هود: ٥٨] اهـ أبو السعود.

قوله: (حيث جعلوه) أي المسيح اهـ.

قوله: (وهم اليعقوبية) أي القائلون بالاتحاد، وهؤلاء نصارى نجران استدلوا بصفات عيسى من الاحياء والأنبياء بالغيب على الإلهية، فهو مثل قولك: الكريم زيد أي حقيقة الكرم في زيد، وعلى هذا قالوا: إن الله هو عيسى ابن مريم، ومعناه بت القول على أن حقيقة الله هو ذلك أن الخبر إذا عرف بالآلف واللام أفاد القصر سواء كان التعريف فيه عهدياً أو جنسياً، فإذا ضم معه ضمير الفصل ضاعف تأكيد معنى القصر، فإذا صدرت الجملة بأن بلغ الكمال في التحقيق اهـ كرخي.

وفي أبي السعود، وقيل: لم يصرح به أحد منهم لكن حيث أعتقوا اتصافه بصفات الله الخاصة وقد اعترفوا بأن الله تعالى موجود فلزمهم القول بأنه المسيح لا غير اهـ.

قوله: ﴿قل فمَن يملك﴾ أي قل لهم تبيكياً وإظهاراً لبطان قولهم الفاسد والاستفهام إنكاري توبيخي كما أشار له المفسر، وإنما نفيت المالكية المذكورة بالاستفهام الإنكاري عن أحد مع تحقق الإلزام والتبيكيت بنفيها عن المسيح فقط بأن يقال: فهل يملك شيئاً الخ لتحقيق الحق بنفي الألوهية عن كل ما عده سبحانه وإثبات المطلوب في ضمنه بالطريق البرهاني وتعميم إرادة الإهلاك للكل مع حصول المقصود بالاقتصار عليه لتحويل الخطاب وإظهار كمال العجز ببيان أن الكل تحت قهره تعالى،

سَيَقَاتِلَ إِتْرَادَ أَنْ يَهْلِكَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَأَمْتُهُ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ۖ أَيُّ لَا أَحَدٌ يَمْلِكُ ذَلِكَ وَلَوْ كَانَ الْمَسِيحُ إِلَهًا لَقَدَرُ عَلَيْهِ ۖ وَلَوْ كُنْتُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٧﴾ ۖ وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَىٰ أَيُّ كُلِّ مِثْمَالٍ ۖ أَيُّ كَاتِبَاتِهِ فِي الْقُرْبِ وَالْمَنْزِلَةِ وَهُوَ كَأَيُّنَا فِي الرَّحْمَةِ وَالشَّفَقَةِ ۖ وَأَجَبْتُوهُ قُلْ ۖ لَهُمْ يَا مُحَمَّد ۖ قُلْ يَمُذِّبُكُمْ

وتخصيص أمه بالذكر مع اندراجها في ضمن من في الأرض لزيادة تأكيد عجز المسيح إله أبو السعود.

والفاء في قوله: ﴿فمن يملك﴾ عاطفة لهذه الجملة على جملة مقدرة قبلها، والتقدير قل كذبوا أو ليس بالأمر، كذلك فمن يملك. وقوله: ﴿من الله﴾ فيه احتمالان، أظهرهما أنه متعلق بالفعل قبله. والثاني: ذكره أبو البقاء أنه حال من شيئاً يعني من حيث أنه كان صفة في الأصل للذكورة تقدم عليها فانتصب حالا إله سمين.

قوله: ﴿إن أراد أن يهلك المسيح﴾ هذه الجملة شرطية قدم فيها الجزء على الشرط، والتقدير إن أراد أن يهلك المسيح ابن مريم وامه، فمن الذي يقدر على أن يدفعه عن مراده ومقدوره. وقوله: ﴿ومن في الأرض جميعاً﴾ يعني أن عيسى شاكل من في الأرض في الصورة الخلق، والتركيب وتغير الصفات والأحوال، فلما سلمتم كونه تعالى خالقاً لكل وجه كونه خالقاً لعيسى، وقوله: ﴿ومن في الأرض﴾ من باب عطف العام على الخاص حتى يبالغ في نفي الإلهية عنهما فكانه نص عليهما مرتين: مرة بذكرهما مفردين، ومرة باندراجهما في العموم، وهذا إيضاح ما أشار إليه الشيخ المصنف في التقرير إله كرخي. بقوله: (مقدر عليه) أي فلما عجزه يقينياً لا ريب فيه ظهر كونه بمعزل عما تقولون في حقه إله. أبو السعود.

قوله: (كاتباته الخ) أشار به إلى أن النبوة هنا المحبة والرفقة لا الحقيقة، أو المراد بأبناء الله خاصته، كما يقال أبناء الدنيا وأبناء الآخر. وقيل: فيه إضمار تقديره أبناء أنبياء الله، وتظيره ﴿الذين يبايعونك إنما يبايعون الله﴾ [الفتح: ١٠] إله كرخي.

وفي أبي السعود. قالت اليهود والنصارى: نحن أبناء الله وأحباؤه حكاية لما صدر عن القرنيين من الدعوى الباطلة، ويان لبطلانها بعد ذكر ما صدر عن أحدهما، وبيان بطلانه، أي قالت اليهود نحن أشياخ ابنه عزيز، وقالت النصارى: نحن أشياخ ابنه المسيح، كما قيل لأشياخ أبي حبيب، وهو عبد الله ابن الزبير الحبيبيون، وكما يقول أقارب الملوك عنه الفاخرة نحن الملوك. وقال ابن عباس إن النبي ﷺ دعا جماعة من اليهود إلى الإسلام وخوفهم بعقاب الله تعالى فقالوا: كيف نخوفنا به؟ نحن أبناء الله وأحباؤه. وقيل: إن النصارى يتلون في الإنجيل إن المسيح قال لهم: إني ذاهب إلى أبي وأبيكم. وقيل: أرادوا أن الله تعالى كالأب لنا في الحنو والعطف، ونحن كالأبناء له في القرب والمنزلة. وبالجملة: أنهم كانوا يدعون أن لهم فضلاً ومزية عند الله تعالى على سائر الخلق، فرد عليهم ذلك وقيل لرسول الله ﷺ قل إلزاماً لهم وتبكيته، فلم يعذبكم بذنوبكم أي إن صح ما زعمتم فلا شيء يعذبكم في الدنيا بالقتل والأسر والمسخ وقد اعترفت بأنه تعالى سيعذبكم في الآخرة بالنار أياماً بعد أيام عبادتكم العجل، ولو كان الأمر كما زعمتم لما صدر عنكم ما صدر ولما وقع عليكم ما وقع إله.

يَذُنُّوكُمْ ﴿١٨﴾ إِنْ صَدَقْتُمْ فِي ذَلِكَ وَلَا يَعْذِبُ الْأَبْ وَلَدَهُ وَلَا الْحَبِيبَ حَبِيبَهُ وَقَدْ عَذَبَكُمْ فَأَنْتُمْ كَاذِبُونَ ﴿١٩﴾ بَلْ أَشْرَ بِشْرٍ مَعَنَ ﴿٢٠﴾ مِنْ جَمَلَةٍ مِنْ ﴿٢١﴾ خَلْقٍ ﴿٢٢﴾ مِنَ الْبَشَرِ لَكُمْ مَا لَهُمْ وَعَلَيْكُمْ مَا عَلَيْهِمْ ﴿٢٣﴾ يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ ﴿٢٤﴾ الْمَغْفِرَةَ لَهُ ﴿٢٥﴾ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ ﴿٢٦﴾ تَعْذِيبُهُ لَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ ﴿٢٧﴾ وَلِلَّهِ الْمُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴿٢٨﴾ وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ ﴿٢٩﴾ المرجع ﴿٣٠﴾ يَتَأَهَّلُ الْكِتَابُ فَجَاءَكُمْ رَسُولُنَا ﴿٣١﴾ مُحَمَّدٌ ﴿٣٢﴾ يُبَيِّنُ لَكُمْ ﴿٣٣﴾ شَرَائِعَ الدِّينِ ﴿٣٤﴾ عَلَيَّ فَتَرَوْهُ ﴿٣٥﴾ انْقِطَاعُ ﴿٣٦﴾ مِنَ الرُّسُلِ ﴿٣٧﴾ إِذْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عِيسَى رَسُولٍ وَمُدَّةُ ذَلِكَ خَمْسَمِائَةٍ وَسِتُونَ سَنَةً

قوله: (إِنْ صَدَقْتُمْ فِي ذَلِكَ) أشار به إلى أَنْ الْفَاءِ فِي جَوَابِ شَرْطٍ مُقَدَّرٍ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الزَّمْخَشَرِيِّ أَهْ كَرَخِي.

قوله: ﴿مَنْ﴾ (جَمَلَةٍ مِنْ) ﴿خَلْقٍ﴾ هَذِهِ النُّسخَةُ هِيَ الصَّوَابُ لَا خِلَافَها خَطَا، وَصُورَةُ النُّسخَةِ الْآخَرَى مِنْ جَمَلَةٍ مِنْ خَلْقٍ، فَفِيهَا تَفْكِيكٌ رَسْمُ الْقُرْآنِ أَفَادَهُ الْقَارِي، وَذَلِكَ لِأَنَّ مَنْ تَكْتُبُ مِمْمِينَ وَنُونًا فِي بَعْضِهَا، وَعِنْدَ التَّفْكِيكِ تَصِيرُ مِمْمًا وَنُونًا مَعًا ثُمَّ مِمْمًا وَنُونًا كَذَلِكَ تَأْمَلُ. قوله: (لَكُمْ) خَبَرٌ مُقَمِّمٌ. وقوله: (مَا لَهُمْ) مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ وَكَذَا يُقَالُ فِيمَا بَعْدَهُ أَهْ.

قوله: (لَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ) أَيِ لِأَنَّهُ الْقَادِرُ الْفَعَالُ بِالِاخْتِيَارِ أَهْ كَرَخِي.

قوله: ﴿وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ أَيِ إِلَيْهِ وَحْدَهُ.

قوله: ﴿يُبَيِّنُ لَكُمْ﴾ فِيمَا الْجَمَلَةُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ.

قوله: ﴿عَلَى فِتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ﴾ أَيِ لِأَنَّ فَتُورَ الْإِرْسَالِ وَانْقِطَاعَ الْوَحْيِ يَحُوجُ إِلَى بَيَانِ الشَّرَائِعِ وَالْأَحْكَامِ، وَعَلَى فِتْرَةٍ مُتَعَلِّقٍ بِجَاءِكُمْ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مَلِكٍ سُلَيْمَانَ﴾ [البقرة: ١٠٢] أَيِ جَاءَكُمْ عَلَى حِينِ فَتُورٍ مِنَ الْإِرْسَالِ، وَانْقِطَاعِ الْوَحْيِ، وَمَزِيدٌ أَحْتَاجُ إِلَى بَيَانِ الشَّرَائِعِ وَالْأَحْكَامِ الدِّينِيَّةِ، أَوْ بِمَحْذُوفٍ وَقَعَ حَالًا مِنْ ضَمِيرٍ بَيْنِ أَوْ مِنْ ضَمِيرٍ لَكُمْ، أَيِ يَبَيِّنُ لَكُمْ مَا ذَكَرَ حَالُ كَوْنِهِ عَلَى فِتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ، أَوْ حَالُ كَوْنِكُمْ عَلَيْهَا أَحْجَاجٌ مَا كُنْتُمْ إِلَى الْبَيَانِ، وَمِنْ الرُّسُلِ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ وَقَعَ صِفَةً لِفِتْرَةٍ. أَيِ كَاتِنَةٍ مِنَ الرُّسُلِ مُبْتَدَأٌ مِنْ جِهَتِهِمْ أَهْ أَبُو السَّعُودِ.

وفي الخازن: واختلف العلماء في قدر مدة الفترة، فروي عن سليمان قال: فترة ما بين عيسى ومحمد ﷺ ستُمائة سنة أخرجه البخاري وقال قتادة: كانت الفترة بين عيسى ومحمد ﷺ ستُمائة سنة، وما شاء الله من ذلك. وعنه: أنه خمسُمائة سنة وستون سنة، وقال ابن السائب: خمسُمائة وأربعون سنة، وقال الضحاك: إنها أربعُمائة وبضع وثلاثون سنة. ونقل ابن الجوزي، عن ابن عباس أن بين ميلاد عيسى وميلاد محمد ﷺ خمسُمائة سنة وتسعًا وستين سنة، وهي الفترة. وكان بين عيسى ومحمد أربعة من الرسل، فلذلك قوله تعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [يس: ١٤] قال: والرابع لا أدري من هو أهد.

قوله: (إِذْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عِيسَى الْخ) هَذَا هُوَ الرَّاجِحُ، وَمُقَابِلُهُ أَنَّهُ كَانَ بَيْنَهُمَا أَرْبَعَةُ رُسُلٍ كَمَا تَقْدُمُ: ثَلَاثَةٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَالرَّابِعُ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَهُوَ خَالِدُ بْنُ سَنَانٍ الَّذِي قَالَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ: «نَبِيٌّ ضَمِيحُهُ قَوْمُهُ» أَهْ خَازَنُ.

قوله: (وَمُدَّةُ ذَلِكَ خَمْسَمِائَةٍ وَتِسْعَ وَسِتُونَ سَنَةً) هَكَذَا فِي بَعْضِ النُّسخِ، وَفِي أَكْثَرِهَا خَمْسَمِائَةٍ

﴿أَنْ﴾ لَا ﴿تَقُولُوا﴾ إِذَا عَذِبْتُمْ ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ﴾ زَائِدَةٍ ﴿يَنْبِرُ وَلَا يُنْبِرُ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ﴾ فَلَا حُدُودَ لَكُمْ إِذَا ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ﴿١٩﴾ وَمَنْ تَعَذَّبَكُمْ بِمَنْعِهِ إِنْ لَمْ تَتَّبِعُوهُ ﴿وَلَا﴾ أَذْكَرُ ﴿إِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يُقَوِّرُ أَذْكَرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ﴾ أَيَّ مِنْكُمْ ﴿أَنْبِيَاءَ وَجَعَلَكُمْ قُلُوبًا﴾ أَصْحَابَ خُدَمٍ وَحُشَمَ ﴿وَوَهَّاتِكُمْ مَا لَمْ يَدْرَأَوْا مِنَ الْغَلِيلِ﴾ ﴿٢٠﴾ مِنَ الْمَنِّ وَالْمَلُوءِ وَفُلُقِ الْبَحْرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ﴿يُقَوِّرُ أَذْكَرُوا﴾

وستون سنة، وكل من القولين منقول في الخازن وغيره كما تقدم، ومدة ما بين موسى وعيسى ألف وسبعمائة سنة اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿واذكر إذ قال موسى﴾. الخ جملة مستأنفة لبيان ما فعلوا بعد أخذ الميثاق، وإذ نصب بفعل مقدر كما قال الشارح خوطب به النبي ﷺ بطريق صرف الخطاب عن أهل الكتاب ليعدد عليه ما صدر عن بعضهم، أي اذكرهم وقت قول موسى وتوجيه الأمر بالذكر إلى الوقت دون ما وقع فيه من الحوادث مع أنها المقصودة لأن الوقت مشتمل على ما وقع فيه تفصيلاً، فإذا استحضرت كان ما وقع فيه بتفاصيله كأنه مشاهد عياناً اهـ أبو السعود.

وقال الطبري: هذا تعريف من الله لنبيه محمد ﷺ بتمادي هؤلاء في الغي، ويعدهم عن الحق، وسوء اختيارهم لأنفسهم وشدة مخالفتهم لأنبيائهم مع كثرة نعم الله عليهم، وتتابع آياديه لديهم فسل نبيه محمداً ﷺ بذلك عما نزل به من الشدائد التي حصلت له من مخالفة قومه وتعاصيهم عليه اهـ خازن.

قوله: (أصحاب خدم) قال قتادة: كانوا أول من ملك الخدم، ولم يكن لمن قبلهم خدم، وروي عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال: «كان بنو إسرائيل إذا كان لأحدهم خادم وامرأة ودابة يكتب ملكاً». وقال السدي: وجعلكم ملوكاً أي أحراراً تملكون أمر أنفسكم بعدما كنتم في أيدي القبط يستعبدونكم. وقال الضحاك: كانت منازلهم واسعة فيها مياه جارية، ومن كان مسكنه واسعاً وفيه نهر جار فهو ملك اهـ خطيب.

وفي المصباح: الخدم جمع خادم يقال للذكر والأنثى والخدم خدام الرجل. قال ابن السكيت: هي كلمة في معنى الجمع ولا واحد لها من لفظها وفسرها بعضهم بالعيال والقرابة، ومن يغضب له إذا أصابه أمر، وحشم حشماً من باب تعب إذا غضب ويضد بالالف، فيقال: أحشمته، وبالحركة أيضاً فيقال: حشمته حشماً من باب ضرب وحشم يحشم مثل شجل يخجل وزناً ومعنى، واحتشم إذا غضب، وإذا استحيا أيضاً اهـ.

قوله: ﴿من العالمين﴾ المراد بالعالمين الأمم الخالية إلى زمانهم. وقيل: المراد بهم عالمو زمانهم اهـ أبو السعود. ولا حاجة لهذا التخصيص، لأن فلق البحر وتظليل الغمام وأمثالهما لم يوجد في غيرهم اهـ كرخي، حتى في هذه الأمة اهـ.

قوله: (من المن والسلوى) فيه أن نزولهما كان في التيه، وهذا التذكير من موسى كان قبل التيه كما هو صريح سوق الآية فليتأمل اهـ شيخنا.

قوله: ﴿يا قوم ادخلوا الأرض﴾ الخ لما ذكرهم بنعمة الله عليهم أمرهم بالخروج إلى الجهاد

الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ ﴿الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ أَمْرُكُمْ بِدخولها وهي الشام ﴿وَلَا تَرْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِكُمْ﴾ تنهزوا خوف العدو ﴿فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ﴾ ﴿٢١﴾ في سعيكم ﴿قَالُوا يَمُوسَىٰ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَارِينَ﴾ من بقايا عاد طوالاً ذوي قوة ﴿وَأَنَّا لَنَدْخُلُهَا حَتَّىٰ يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِن يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنَّا دَاخِلُونَ﴾ ﴿٢٢﴾ لها ﴿قَالَ﴾ لهم ﴿رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ﴾ مخالفة أمر الله وهما يوشع وكالب من النقباء الذين بعثهم موسى في كشف أحوال الجبابرة ﴿أَنعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ بالعصمة فكتما ما اطلعا عليه من حالهم إلا

عدوهم فقال: ادخلوا الأرض المقدسة يعني المطهرة سميت مقدسة لأنها طهرت من الشرك، وصارت مسكناً للأنبياء والمؤمنين، وقيل: المقدسة المباركة. قال الكلبي: صعد إبراهيم عليه السلام جبل لبنان فقيل له: انظر فما أدرك بصرك فهو مقدس، وهو ميراث لذريتك، والأرض هي الطور وما حوله. وقيل: أريحاء فلسطين وبعض الأردن، وقيل: دمشق. وقيل: هي الشام كلها اهـ خازن.

قوله: (أمركم بدخولها) بهذا اندفع سؤال أورده الخازن صورته: كيف قال التي كتب الله لكم وقال فإنها محرمة عليهم، وكيف الجمع بينهما؟ اهـ.

وأجاب عنه بأجوبة عديدة. ومحصل ما أشار إليه الشارح أن المراد بكتبها لهم أمرهم بدخولها، وهذا لا ينافي تحريمها عليهم مدة لمخالفتهم اهـ شيخنا.

وعبارة الكرخي: قوله: (أمركم بدخولها) أي أو كتب في اللوح المحفوظ أنها لكم إن آتتم وأطعتم فلا ينفيه قوله فإنها محرمة عليهم أربعين سنة، لأن الوعد مشروط بقيد الطاعة، فلما لم يوجد الشرط لم يوجد المشروط اهـ.

قوله: ﴿وَلَا تَرْتَدُّوا﴾ أي ترجعوا إلى مصر، فإنهم لما سمعوا بأخبار الجبارين بكوا وقالوا: يا ليتنا متنا بمصر، تعالوا نجعل لنا رئيساً ينصرف بنا إلى مصر اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿عَلَىٰ أَدْبَارِكُمْ﴾ حال من فاعل تردادوا أي لا تردادوا متقلبين، ويجوز أن يتعلق بنفس الفعل قبله.

قوله: ﴿فَتَنْقَلِبُوا﴾ فيه وجهان، أظهرهما: أنه مجزوم عطفاً على فعل النهي، والثاني: أنه منصوب بإضمار أن بعد الفاء في جواب النهي و﴿خاسرين﴾ حال. وقرأ ابن محيصة هنا وفي جميع القرآن: يا قوم، مضموم الميم. ويروي قراءة عن ابن كثير، ووجهها أنه لغة في المضاف لياء المتكلم كقراءة قل رب احكم بالحق، وقرأ ابن السمين: يا قومي ادخلوا بفتح الباء. قوله: ﴿فَإِنَّا دَاخِلُونَ﴾ أي فإننا داخلون الأرض حذف المفعول للدلالة عليه اهـ سمين.

قوله: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ وصفهما بصفتين، الأولى: قوله من الذين يخافون. الثانية: قوله وأنعم الله عليهما. قوله: (وهما يوشع) أي ابن نون، وهو الذي نبىء بعد موسى، وقوله: (وكالب) أي ابن يوقنا وهو بفتح اللام وكسرهما اهـ.

قوله: ﴿أَنعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ في هذه الجملة خمسة أوجه، أظهرها: أنها صفة ثانية فمحلها الرفع، وجيء هنا بأفصح الاستعمالين من كونه قدم الوصف بالجار على الوصف بالجملة لقربه من المفرد.

عن موسى بخلاف بقية النقباء فأفشوه فجنبوا ﴿ادْخُلُوا عَلَيْهِمُ الْبُيُوتَ﴾ باب القرية ولا تخشوهم فإنهم أجساد بلا قلوب ﴿فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَالْكُمْ عَلَيْكُمُ﴾ قالوا ذلك تيقناً بنصر الله وإنجاز وعده ﴿وَعَلَى اللَّهِ فِتْوَاكُمْ لَإِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ ﴿قَالُوا يَمْشُونَ إِنَّا لَنَدْخُلُهَا أَبَدًا مَّا دُمُوا فِيهَا فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ

الثاني: أنها معترضة وهو أيضاً ظاهر. الثالث: أنها حال من الضمير في يخافون قاله مكي. الرابع: أنها حال من رجлан، وجاءت الحال من النكرة لتخصصها بالوصف. الخامس: أنها حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور، وهو من الذين لوقوعه صفة لموصوف، وإذا جعلتها حالاً فلا بد من إضمار قدم مع الماضي على خلاف سلف في المسألة اهـ سمين.

قوله: ﴿ادْخُلُوا عَلَيْهِمُ الْبُيُوتَ﴾ أي باغثوهم وامنعوهم من الخروج إلى الصحراء لئلا يجدوا للحرب مجالاً بخلاف ما إذا دخلتم عليهم القرية بقعة فإنهم لا يقدرون فيها على الكر والفر اهـ شيخنا. قوله: (بلا قلوب) أي قوية. قوله: (قالا ذلك) أي قولهما فإنكم غالبون. وقوله: (تيقناً) أي لأنهما كانا جازمين بصدق موسى وبنصر الله وإنجاز وعده لما عهدها من صنع الله بموسى ﷺ في قهر أعدائه اهـ كرخي.

قوله: (وإنجاز وعده) أي المذكور في قوله: ﴿وقال الله إني معكم﴾. قوله: ﴿وعلى الله فتواكم﴾ بعد ترتيب الأسباب ولا تعتمدوا عليها فإنها غير مؤثرة اهـ أبو السعود. قوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ أي بالله وبصحة نبوة موسى اهـ كرخي.

قوله: ﴿ما داموا فيها﴾ ما مصدرية ظرفية، وداموا هي دام الناقصة وخبرها الجار بعدها، وهذا الظرف بدل من أبدأ وهو بدل بعض من كل لأن الأبد يعم الزمن المستقبل كله ودوام التجارين فيها بعضه. وظاهر عبارة الزمخشري يحتمل أن يكون بدل كل من كل أو عطفت بيان، والعطف قد يقع بين النكرتين على خلاف فيه تقدم اهـ سمين.

قوله: ﴿فاذهب أنت وربك﴾ إنما قالوا هذه المقالة لأن مذهب اليهود التجسيم، فكانوا يجوزون الذهاب والمجيء على الله، وقال بعضهم: إن قالوا هذا على وجه الذهاب من مكان إلى مكان فهم كفار، وإن قالوه على وجه الخلاف لأمر الله فهم فسقة، وقال بعضهم: إنما أولدوا بقولهم أنت وربك أخاه هرون، لأنه كان أكبر من موسى، والأصح أنهم إنما قالوا ذلك جهلاً منهم بالله تعالى وبصفاة، ومنه قوله تعالى: ﴿وما قدروا الله حق قدره﴾ [الأنعام: ٩١] اهـ خازن.

قوله: ﴿وربك﴾ فيه أربعة أوجه، أحدها: أنه مرفوع عطفاً على الغائل المستتر في اذهب، ولجاز ذلك للتأكيد بالضمير على جد قوله:

وإن على ضمير مرفوع متصل عطفاً فافصل بالضمير الله متصل

الثاني: أنه مرفوع بفعل محذوف أي وليذهب ربك، ويكون من عطف الجمل، وقد تقدم لي نقل هذا القول والرد عليه ومخالفته للنص سيويه عند قوله تعالى: ﴿اسكن أنت وزوجك الجنة﴾ البقرة: ٣٥. الثالث: أنه مبتدأ والخبر محذوف والواو للحال. الرابع: أن الواو للعطف وما بعدها مبتدأ

فَقَتَلُوا هُم ﴿٢٤﴾ إِنَّا هُنَا قَاعِدُونَ ﴿٢٥﴾ عَنْ الْقِتَالِ ﴿٢٦﴾ قَالَ ﴿٢٧﴾ مُوسَى حِينَئِذٍ ﴿٢٨﴾ رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي ﴿٢٩﴾
 ﴿٣٠﴾ وَلَا أَمْلِكُ غَيْرُهُمَا فَاَجْبِرْهُم عَلَى الطَّاعَةِ ﴿٣١﴾ فَأَفْرَقَ ﴿٣٢﴾ فَاَفْصَلَ ﴿٣٣﴾ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ
 الْفَاسِقِينَ ﴿٣٤﴾ قَالَ ﴿٣٥﴾ تَعَالَى لَهُ ﴿٣٦﴾ فَإِنَّهَا ﴿٣٧﴾ أَرْضُ الْمَقْدَسَةِ ﴿٣٨﴾ مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ﴿٣٩﴾ أَنْ يَدْخُلُوهَا
 ﴿٤٠﴾ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ ﴿٤١﴾ يَتَحِيرُونَ ﴿٤٢﴾ فِي الْأَرْضِ ﴿٤٣﴾ وَهِيَ تِسْعَةُ فَرَاسِخٍ قَالَه ابْنُ عَبَّاسٍ ﴿٤٤﴾ فَلَا تَأْسَ ﴿٤٥﴾

محذوف الخبر أيضاً، ولا محل لهذه الجملة من الإعراب لكونها دعاء، والتقدير وربك يعينك اهـ
 سمين .

قوله: ﴿إِنَّا هُنَا قَاعِدُونَ﴾ أرادوا بذلك عدم التقدم لا عدم التأخر اهـ أبو السعود .

وهنا وحده هو الظرف المكاني الذي لا يتصرف إلا بجره بمن أو إلى وها قبله للتنبيه كسائر أسماء
 الإشارات، وعامله قاعدون اهـ سمين .

قوله: ﴿وَأُخِي﴾ أي لأنه كان يطيعه، وكان أكبر من موسى بسنة، وإنما قال هذا وإن كان معه في
 طاعته يوشع بن كالب لأنه لم يثق بحالهما، وجوز أن يكونا منقلبين مع بني إسرائيل اهـ خازن .

وأخي فيه ستة أوجه، أظهرها: أنه منصوب عطفاً على نفسي، والمعنى ولا أملك إلا أخي مع
 ملكي لنفسي يدنو غيرهما. الثاني: أنه منصوب عطفاً على اسم إن وخبره محذوف للدلالة اللفظية
 عليه. أي وإن أخي لا يملك إلا نفسه. الثالث: أنه مرفوع عطفاً على محل اسم إن لأنه بعد استكمال
 الخبر على خلاف في ذلك وإن كان بعضهم قد ادعى الإجماع على جوازه. الرابع: أنه مرفوع بالابتداء
 وخبره محذوف للدلالة المتقدمة، ويكون قد عطف جملة غير مؤكدة على جملة مؤكدة بأن. الخامس:
 أنه مرفوع عطفاً على الضمير المستكن في أملك، والتقدير ولا يملك أخي إلا نفسه، وجاز ذلك للفصل
 بقوله: إلا نفسي، وقال بهذا الزمخشري، ومكي، وابن عطية، وأبو البقاء. السادس: أنه مجرور عطفاً
 على الياء في نفسي أي إلا نفسي ونفس أخي، وهو ضعيف على قواعد البصريين للعطف على الضمير
 المجرور من غير إعادة الجار، وقد تقدم ما فيه اهـ سمين .

قوله: (فأجبرهم) أي الغير ففيه مراعاة معنى غير. قوله: ﴿فَاَفْرَقَ بَيْنَنَا﴾ الخ أي احكم لنا بما
 نستحقه واحكم عليهم بما يستحقونه، وقيل: بالتباعد بيننا وبينهم اهـ أبو السعود .

وقوله: (فا فصل) نبه به على بيان المراد من فافرق هنا، لأنه ورد لمعان هنا، منها قوله تعالى:
 ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ﴾ [البقرة: ٥٠] أي فقلنا لك اهـ كرخي .

قوله: ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ ظرف لقوله يتيهون، فتكون التحريم على هذا غير مؤقت بهذه المدة أو هو
 ظرف لمحرمة، فيكون التحريم مقيداً بهذه المدة، والأول تفسير كثير من السلف، وأما الوجه الثاني
 فيدل عليه ما روي أن موسى عليه الصلاة والسلام سار بعده بمن بقي منهم ففتح أريحاء وأقام فيها ما
 شاء الله ثم قبض اهـ كرخي .

قوله: (وهي تسعة فراسخ) أي عرضاً في ثلاثين فرسخاً طولاً اهـ خازن .

تَحْزَنُ ﴿عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ روي أنهم كانوا يسرون الليل جادين فإذا أصبحوا إذا هم في الموضع الذي ابتدؤوا منه ويسرون النهار كذلك حتى انقرضوا كلهم إلا من لم يبلغ العشرين قيل وكانوا ستمائة ألف ومات هارون وموسى في التيه وكان رحمة لهما وعذاباً لأولئك وسأل

قوله: ﴿فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ وذلك أن موسى ندم على دعائه عليهم قتيلاً له: لا تأس ولا تحزن، فإنهم أحقاء بذلك لفسقهم اهـ أبو السعود.

والأسى: الحزن. يقال: أسى بكسر العين أسى بفتحها ولام الكلمة يحتمل أن تكون من واو وهو الظاهر لقولهم رجل أسوان بزنة سكران، أي كثير الحزن، وقالوا في تثنيته أسوان، ويحتمل أن تكون من ياء، فقد حكى رجل أسيان أي كثير الحزن فتثنيته على هذا أسيان اهـ سمين.

وفي المصباح: أسى أسى من باب تعب حزن فهو أسى مثل حزين، وأسوت بين القوم أصلحت، وأسيته بنفسه بالمد سويته، ويجوز إبدال الهمزة واواً في لغة اليمن فيقال واسيته اهـ.

وفي المختار: وأسأ على مصيئته من باب عدا أي حزن، وقد أسى: أي حزن له اهـ.

قوله: (قيل وكانوا ستمائة ألف النخ) فإن قلت: كيف يعقل بقاء هذا الجمع العظيم في هذا المقدار الصغير من الأرض أربعين سنة بحيث لم يخرج منه أحد؟ قلت: هذا من باب خرق العادة وهو في زمن الأنبياء غير مستبعد اهـ خازن.

قوله: (ومات هارون وموسى في التيه) ومات موسى بعد هارون بسنة اهـ أبو السعود.

وفي القرطبي: وقال الحسن وغيره إن موسى لم يمت في التيه، وإنه فصح لريحاء: وكان يوشع على مقدمته، فقاتل الجبارين من الذين كانوا بها، ثم دخلها موسى ببني إسرائيل، فأقام فيها ما شاء الله أن يقيم، ثم قبضه الله تعالى إليه لا يعلم بقبضه أحد من المخلوق، وهو أصح الأقاويل اهـ.

موسى ربه عند موته أن يدينه من الأرض المقدسة رمية بحجر فأذناه كما في الحديث ونبيء

حجر». قال ﷺ: «لو أني عنده لأريتكم قبره إلى جانب الطور عند الكتيب الأحمر». قال وهب: خرج موسى ليقيضي حاجة فمر برهط من الملائكة يحفرون قبراً لم ير شيئاً أحسن منه ولا مثل ما فيه من الخضرة والنضرة والبهجة، فقال لهم: يا ملائكة الله لمن تحفرون هذا القبر؟ فقالوا: لعبد كريم على ربه، فقال: إن هذا العبد لمن الله بمنزلة ما رأيت كالיום أحسن منه مضجعاً. فقالت الملائكة: يا صفى الله تحب أن يكون لك؟ قال: وددت. قالوا: فانزل فاضطجع فيه وتوجه إلى ربك. قال: فنزل فاضطجع فيه وتوجه إلى ربه ثم تنفس أسهل نفس، فقبض الله تعالى روحه، ثم سوت عليه الملائكة. وقيل: إن ملك الموت أتاه بتفاحة من الجنة فشماها فقبض الله روحه، وكان عمر موسى مائة وعشرين سنة، فلما مات موسى عليه السلام، وانقضت الأربعون سنة بعث الله تعالى يوشع عليه السلام نبياً فأخبرهم أن الله تعالى قد أمرهم بقتال الجابرة فصدقوه وبإيعوه، فتوجه بني إسرائيل إلى أريحاء ومعه تابوت الميثاق، وأحاط بمدينة أريحاء ستة أشهر وفتحوها في الشهر السابع ودخلوها فقاتلوا الجبارين وهزموهم، وهجموا عليهم يقتلونهم، وكانت العصاة من بني إسرائيل يجتمعون على عنق الرجل يضربونها، وكان القتال يوم الجمعة فبقيت منهم بقية، وكادت الشمس تغرب، وتدخل ليلة السبت، فقال: اللهم اردد الشمس عليّ، وقال للشمس: إنك في طاعة الله وأنا في طاعة الله، فسأل الشمس أن تقف والقمر أن يقيم حتى ينتقم من أعداء الله قبل دخول السبت، فردت عليه الشمس وزيد في النهار ساعة حتى قتلهم أجمعين.

وروى أحمد في مسنده حديثاً إن الشمس لم تحبس على بشر إلا يوشع ليالي سار إلى بيت المقدس، ثم تتبع ملوك الشام فاستباح منهم أحداً وثلاثين ملكاً حتى غلب على جميع أرض الشام، وصارت الشام كلها لبني إسرائيل، وفرق عماله في نواحيها وجمع الغنائم، فلم تنزل النار، فأوحى الله تعالى إلى يوشع إن فيها غلواً فمرهم فليبايعوك فبايعوه، فالتصقت يد رجل منهم بيده فقال: هلم ما عندك فأنا برأس ثور من ذهب مكلل بالياقوت والجواهر، وكان قد غله فجعله في القربان، وجعل الرجل معه فجاءت النار فأكلت الرجل والقربان، ثم مات يوشع ودفن في جبل إبراهيم، وكان عمره مائة وستة وعشرين سنة، وتدبيره أمر بني إسرائيل بعد موسى سبعاً وعشرين سنة. فسبحان الباقي بعد فناء خلقه اه بحروفه.

قوله: (وكان رحمة لهما الخ) عبارة الخازن: وكان ذلك التيه عقوبة لبني إسرائيل ما خلا موسى وهارون ويوشع وكالب، وإن الله تعالى سهله عليهم وأعانهم عليه، كما سهل على إبراهيم النار وجعلها برداً وسلاماً، انتهت.

قوله: (وعذاباً لأولئك) أي لا من كل الوجوه، فإنهم شكوا إلى موسى حالهم من الجوع والعري وغيرهما، فدعا الله تعالى فأنزّل عليهم المن والسلوى، وأعطاهم من الكسوة ما يكفيهم، فكان أحدهم يعطى كسوته على مقداره وهيته. وأتى موسى بحجر من جبل الطور، فكان يضربه بعصاه فيخرج منه اثنتا عشرة عيناً، وأرسل عليهم الغمام يظلهم اه خازن. ويطلع لهم بالليل عمود من نور يضيء لهم، ولا تطول شعورهم، وإذا ولد لهم مولود كان عليه ثوب كالظفر بطول بطوله ويتسع بقدره اه أبو السعود. قوله: (أن يدينه) أي يقربه من الأرض المقدسة أي أن يدفن بقربها لكونها مطهرة مباركة، وينبغي

يوشع بعد الأربعين وأمر بقتال الجبارين فسار بهم بقي معه وقاتلهم وكان يوم الجمعة ووقفت له الشمس ساعة حتى فرغ من قتالهم وروى أحمد في مسنده حديث إن الشمس لم تحبس على بشر لا ليوشع ليالي سار إلى بيت المقدس ﴿وَأَتْلُ﴾ يا محمد ﴿عَلَيْهِمْ﴾ على قومك ﴿يَا﴾

تخزي الدفن في الأرض المباركة بقرب نبي أو ولي وإنما يسأل الدفن فيها خوفاً من أن يعرف قبره فيقتل به الناس اهـ خازن.

قوله: (رمية بحجر) أي قدر رمية بحجر. قوله: (ونبي يوشع) هو أحد الرجلين المتقدمين، وقوله: (بعد الأربعين) أي مدة التيه اهـ.

وعبارة الخطيب: فلما مات موسى عليه السلام وانقضت الأربعون سنة بعث الله يوشع عليه السلام نبياً، فأخبرهم أن الله تعالى قد أمرهم بقتال الجبارين فصدقوه وبايعوه الخ. قوله: (بمن بقي) وهم أولادهم الذين لم يبلغوا عشرين سنة على ما تقدم من أنهم انقرضوا كلهم اهـ شيخنا.

قوله: (لم تحبس على بشر) أي قبل يوشع إلا في حبست بعد لبنينا هاتيناء بل ولبعض الأولياء اهـ شيخنا.

وفي الخازن: قال القاضي: وقد روي أن نبينا محمداً ﷺ حبست له الشمس مرتين إحداهما يوم الفخندق حين شغلوا عن صلاة الغضر حتى غربت الشمس، فردّها الله عليه حتى حطى الغضر. وروى ذلك الطحاوي، وقال: رواه ثقات. والثانية صبيحة ليلة الإسراء حين انتظر الغدير حيث أخبر بقدمها عند غروب الشمس اهـ.

قوله: (ليالي سار الخ) ظاهره أنها حبست مراراً ليوشع مع أن المشهور أنها حبست له مرة واحدة في ليالي السير، فليالي السير ظرف لحبسها، وهذا لا يقتضي حبسها أكثر من مرة اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ﴾ معطوف على الفعل المقدر في قوله: ﴿وَإِذ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ﴾ الخ يعني: أذكر يا محمد لقومك وأخبرهم خبر بني آدم وهما هابيل وقابيل في قول جمهور المفسرين. ونقل عن الحسن والضحاك أن ابني آدم اللذين قربا ما كانا ابني آدم لصلبه، وإنما كانا رجلين من بني إسرائيل، ويدل عليه قوله تعالى في آخر القصة: ﴿مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ﴾ [المائدة: ٣٢] الآية. والصحيح: ما ذهب إليه جمهور المفسرين لأن الله تعالى قال في آخر القصة فيبحث الله غراباً يبحث في الأرض لأن القاتل جهل ما يصنع بالمقتول حتى تعلم من فعل الغراب.

(ذكر قصة القربان وسببه وقصة قتل قابيل وهابيل)

ذكر أهل العلم بالأخبار والسير أن حواء كانت تلد لآدم في كل بطن غلاماً وجارية إلا شيئاً فإنها وضعت مفرداً عوضاً عن هابيل واسمه هبة الله، لأن جبريل عليه السلام قال لحواء لما ولدته هذا هبة الله لك بدلاً عن هابيل، وكان آدم يوم ولد شيث ابن مائة سنة وثلاثين سنة، وجملة أولاد آدم تسعة وثلاثون في عشرين بطناً. عشرون من الذكور وتسعة عشر من الإناث. أولهم قابيل وتوأمته أقليما، وآخرهم عبد المغيث وتوأمته أم المغيث، ثم بارك الله في نسل آدم. قال ابن عباس: لم يمّت آدم حتى بلغ ولده وولد

خبر ﴿أَتَيْتَ آدَمَ﴾ هابيل وقابيل ﴿يَالْحَقَّ﴾ متعلق باتل ﴿إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا﴾ إلى الله وهو كبش لهابيل

ولده أربعين ألفاً. واختلفوا في مولد قابيل وهابيل، فقال بعضهم: غشي آدم حواء بعد مهبطها إلى الأرض بمائة سنة، فولدت له قابيل وتوأمته أقليما في بطن، ثم هابيل وتوأمته لبودا في بطن. وقال محمد بن إسحاق عن بعض أهل العلم بالكتاب الأول: إن آدم كان يغشى حواء في الجنة قبل أن يصيب الخطيئة، فحملت بقابيل وأخته فلم تجد عليهما وحماً ولا صَباً ولا طلقاً ولم تدر دماً وقت الولادة، فلما هبطا إلى الأرض تغشاها، فحملت بهابيل وتوأمته، فوجدت عليهما الوحوم والوصب والطلق والدم، وكان إذا كبر أولادهما زوج غلام هذه البطن جارية البطن الأخرى، وكان الرجل منهم يتزوج أخته غير توأمته التي ولدت معه، لأنه لم يكن يومئذ نساء إلا أخواتهم، فلما كبر قابيل وأخوه هابيل، وكان بينهما ستتان، فلما بلغوا أمر الله آدم أن يزوج قابيل لبودا أخت هابيل، ويزوج هابيل أقليما أخت قابيل، وكانت أقليما أحسن من لبودا، فذكر آدم ذلك لهما فرضي هابيل وسخط قابيل، وقال: هي أختي وأنا أحق بها، ونحن من أولاد الجنة، وهما من أولاد الأرض، فقال له أبوه آدم: إنها لا تحل لك فأبى أن يقبل ذلك، وقال: إن الله لم يأمرك بهذا، وإنما هو من رأيك، فقال لهما آدم: قربا لله قرباناً فأيكما تقبل قربانه فهو أحق بها، وكانت القرايين إذا كانت مقبولة نزلت من السماء نار بيضاء فأكلتها، وإن لم تكن مقبولة لم تنزل النار بل تأكلها الطيور والسباع، فخرجا من عند آدم ليقربا القربان، وكان قابيل صاحب زرع فقرب صبرة من قمح رديء، وقيل: قرب حزمة من سنبل القمح، واختارها من أردأ زرعه، ثم أنه وجد فيها سنبل طيبة ففركها وأكلها وأضمر في نفسه لا أبالي أتقبل أم لا لا يتزوج أحد أختي غيري. وكان هابيل صاحب غنم، فعمد إلى أحسن كبش في غنمه، وقيل: قرب حملاً سميناً وأضمر في نفسه رضا الله، فوضعا قربانيهما على جبل، ثم دعاء آدم فنزلت النار من السماء، فأكلت قربان هابيل، وقيل: بل رفع إلى الجنة فلم يزل يرعى فيها إلى أن فدى به الذبيح عليه السلام قاله سعيد ابن جبير وغيره اهـ خازن مع بعض زيادات من القرطيس.

قوله: (متعلق بأتل) يعني أنه صفة لمصدره المحذوف أي اتل تلاوة ملتبسة بالحق والصدق حسماً تقرر مع بعض الأولين اهـ أبو السعود.

وفي السمين: قوله بالحق فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه حال من فاعل اتل أي اتل ذلك حال كونك ملتبساً بالحق أي بالصدق، الثاني: أنه حال من المفعول وهو نبأ أي اتل نبأهما ملتبساً بالحق والصدق موافقاً لما في كتب الأولين لتقوم عليهم الحجة برسالتك، الثالث: أنه صفة لمصدر اتل أي اتل ذلك تلاوة ملتبسة بالحق والصدق، كان هذا هو اختيار الزمخشري لأنه بدأ به، وعلى كل من الأوجه الثلاثة فالبناء للمصاحبة وهي متعلقة بمحذوف اهـ.

قوله: ﴿إِذْ قَرَّبَا﴾ أي قرب كل منهما. إذ ظرف للنبا. أي اتل قصتهما وخبرهما الواقع في ذلك الوقت اهـ أبو السعود.

والقربان فيه احتمالان لأن أحدهما وبه قال الزمخشري أنه اسم لما يتقرب به إلى الله عز وجل من صدقة أو ذبيحة أو نسك أو غير ذلك، يقال: قرب صدقه وتقرب بها، لأن تقرب مضارع قرب. والاحتمال الثاني: أن يكون مصدرًا في الأصل، ثم أطلق على الشيء المتقرب به، كقولهم نسج اليمن الفتوحات الإلهية/ ج ٢/ ١٤م

وزرع لقابيل ﴿فَقَتِلَ مِنْ أَحَدِهِمَا﴾ وهو هابيل بأن نزلت نار من السماء فأكلت قربانه ﴿وَكَمْ يَلْقَىٰ مِنْ الْآخِرِ﴾ وهو قابيل فغضب وأضمر الحسد في نفسه إلى أن حج آدم ﴿قَالَ لَهُ﴾ ﴿لَا تَقْتُلْكَ﴾ قال لم قال لتقبل قربانك دوني ﴿قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ ﴿لَئِن لَّمْ يَاسْأَلْكُمْ فِي الشَّيْءِ فَلْيَسْأَلُوا عَنْهُمْ﴾ ﴿فِي قَتْلِكَ﴾ ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ﴾

وضرب الأمير، ويؤيد ذلك أنه لم يشن والموضع موضع ثنية لأن كلا من قابيل وهابيل له قربان يخطئه، والأصل إذ قربا قربانين، إنما لم يشن لأنه مصدر في الأصل، وللقاتل بأنه اسم لما يتقرب به لا مصدر أن يقول إنما لم يشن، لأن المعنى كما قاله أبو علي الفارسي: إذ قرب كل واحد منهما قرباناً، كقوله: ﴿فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾ [النور: ٤٠] أي كل واحد منهم ثمانين جلدة اهـ سمين.

قوله: (أضمر الحسد في نفسه إلى أن حج آدم) عبارة الخازن. فأضمر لأخيه الحسد إلى أن أتى آدم مكة لزيارة البيت وغاب عنهم، فأتى قابيل هابيل وهو في غنمه، وقال له: لا تقتلك. فقال هابيل: ولم تقتلني؟ قال قابيل: لأن الله تقبل قربانك ورد قرباني، وتريد أن تنكح أختي الحسنة وأنكح أختك الذميمة، فيتحدث الناس بأنك خير مني ويفتخر ولدك علي ولدي، فقال هابيل: وما ذنبي إنما يتقبل الله من المتقين يعني أن حصول التقوى شرط في قبول القربان، فلذلك كان أحد القربانين مقبولاً دون الآخر، لأن التقوى من أعمال القلوب، وكان قد أضمر في قلبه الحسد لأخيه صلى تقبل قربانه وتوعده بالقتل، وقال: إنما أوتيت من قبل نفسك لانسلاخها من لباس التقوى، وإنما يتقبل الله من المتقين فأجابه بجوابين مختصرين، انتهت.

قوله: ﴿مَا أَنَا بِبَاسِطٍ﴾ الخ يحتمل أن ذلك منه لعدم جواز دفع الصائل إذ ذاك كما يؤخذ من قوله بعد: ﴿إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ اهـ شيخنا.

وفي الخازن: أنه كان في شرع آدم يجب على المظلوم الاستسلام ويحرم عليه الدفع عن نفسه اهـ.

وفي شرعنا في مذهب الشافعي ليس للمظلوم الاستسلام إلا إذا كان ظالماً مسلماً محقون الدم، فإن كان كافراً أو مهتدراً وجب عليه الدفع عن نفسه اهـ.

وهذه الجملة جواب القسم المحذوف، وهذا على القاعدة المقررة من أنه إذا اجتمع شرط وقسم أوجب سابقهما إلا في صورة تقدم التنبيه عليهما اهـ سمين.

قوله: ﴿إِنِّي أُرِيدُ﴾ تعليل ثان، وإنما لم يعطف على التعليل قبله تنبيهاً على كفاية كل منهما في الغلبة اهـ أبو السعود.

فإن قلت: إرادة المعصية من الغير لا تجوز، فكيف يريد هابيل؟ وأجيب: بأن المراد أن هذه الإرادة منه بفرض أن يكون قاتلاً له. وقال الزمخشري: ليس ذلك بخقيقة الإرادة لكنه لما علم أنه يقتله لا محالة طلب الثواب، فكانه صار مريداً لقتله مجازاً وإن لم يكن مريداً حقيقة اهـ خازن.

وفي السمين: قوله: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ﴾ فيه ثلاث تأويلات، أحدها: أنه على

تَبَوَّأَ ﴿يَأْتِي﴾ بِإِثْمِ قَتْلِي ﴿وَأَمَّا﴾ الَّذِي ارْتَكَبْتَهُ مِنْ قَبْلِ ﴿فَتَكُونُ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ﴾ وَلَا أُرِيدُ أَنْ أَبْوَءَ بِإِثْمِكَ إِذَا قَتَلْتُكَ فَأَكُونُ مِنْهُمْ قَالَ تَعَالَى ﴿وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ﴾ ﴿فَطَوَّعَتْ﴾ زَيْنَتْ ﴿لَمْ نَفْسُكُمْ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ﴾ فَصَارَ ﴿مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ بِقَتْلِهِ وَلَمْ يَدْرِ مَا يَصْنَعُ بِهِ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَيِّتٍ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مِنْ بَنِي آدَمَ فَحَمَلَهُ عَلَى ظَهْرِهِ ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ﴾ يَنْبِشُ

حذف همزة الاستفهام أي إني أريد وهو استفهام إنكاري لأن إرادة المعصية قبيحة. ويؤيد هذا التأويل قراءة من قرأ إني أريد بفتح النون وهي أني التي بمعنى كيف أي كيف أريد ذلك. والثاني: أن لا محذوفة تقريره إني أريد ألا تبوء بإثمي كقوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضْلُوا وَرَوَّاسِي أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥] أي أن لا تضلوا وأن لا تميد، وهو مستفيض. وهذا أيضاً فزار من أثبات الإرادة له. والثالث: أن الإرادة على حالها وهي إما إرادة مجازية أو حقيقية على حسب اختلاف أهل التفسير في ذلك، وجازت إرادة ذلك به لمعان ذكروها من جملتها أنه ظهرت له قرائن تدل على قرب أجله، وأن أخاه كافر، وإرادة العقوبة بالكافر حسنة، وقوله: بإثمي في محل نصب على الحال من فاعل تبوء أي ترجع حاملاً وملاساً له اهـ.

قوله: (الذي ارتكبه من قبل) كالحسد ومخالفة أمر أبيه، وعبرة الكرخي: من قبل أي الذي كان مانعاً من تقبل قربائك وهو توعذك بقتلي اهـ.

قوله: ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ﴾ يعني زينت له وسهلت عليه القتل، وذلك أن الإنسان إذا تصور أن قتل النفس من أكبر الكبائر صار ذلك صارفاً له عن القتل فلا يقدم عليه، فإذا سهلت عليه نفسه هذا الفعل فعله بغير كلفة اهـ خازن.

قوله: ﴿فَقَتَلَهُ﴾ قال ابن جريج: لما قصد قابيل هابيل لم يدر كيف يقتله، فتمثل له إبليس وقد أخذ طيراً فوضع رأسه على حجر ثم رضح به بحجر آخر وقابيل ينظر، فعلمه القتل، فوضع قابيل رأس هابيل بين حجرين وهو مستسلم صابر، وقيل: بل اغتاله وهو نائم فقتله. واختلف في موضع قتله، فقال ابن عباس: على جبل نود، وقيل: على عقبة حراء، وقيل: بالبصرة عند مسجدها الأعظم، وكان عمر هابيل يوم قتل عشرين سنة. وقال أصحاب الأخبار لما قتل قابيل هابيل تركه بالعراء، ولم يدر ما يصنع به لأنه أول ميت من بني آدم على وجه الأرض، فقصدته السباع لتأكله فحمله قابيل على ظهره في جراب أربعين يوماً، وقال ابن عباس سنة حتى أروح وأنتن، فأراد الله أي يري قابيل سنة في موتى بني آدم في الدفن، فبعث الله غرابين فاقتلا، فقتل أحدهما الآخر فحفر بمقاره ورجليه حفيرة ثم ألقاه فيها وواراه بالتراب، وقابيل ينظر فذلك قوله تعالى: ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ﴾ يعني يحفرها ويثير ترابها ليريه كيف يوارى سوء أخيه. يعني ليري الله أو ليري الغراب قابيل كيف يوارى ويستر جيفة أخيه، فلما رأى قابيل من فعل الغراب قال: يا ويلتا أي لزمه الويل وحضره وهي كلمة تحسر وتلهف، وتستعمل عند وقوع الداهية، وذلك أنه ما كان يعلم كيف يدفن المقتول، فلما علم ذلك من فعل الغراب علم أن الغراب أكثر علماً منه، وعلم أنه إنما أقدم على قتل أخيه بسبب جهله وعدم معرفته، فعذ ذلك تلهفاً وتحسراً على ما فعل، فقال: يا ويلتا وفيه اعتراف على نفسه باستحقاق العذاب. قال

المطلب بن عبد الله: لما قتل ابن آدم أخاه رجفت الأرض ممن عليها سبعة أيام، وشربت الأرض دم المقتول كما تشرب الماء، فناداه الله تعالى: يا قابيل أين أخوك هابيل؟ فقال: ما أدري ما كنت عليه رقيقاً. فقال الله تعالى: إن دم أخيك ليناديني من الأرض فلم قتل أخاك؟ فقال: فأين دمه إن كنت قتلته فحرم الله على الأرض من يومئذ أن تشرب دماً بعده أبداً.

ويروى أن ابن عباس قال: لما قتل قابيل هابيل كان آدم بمكة فاشتاك الشجر أي ظهر له شوك، وتغيرت الأطعمة، وحضت الفواكه، واغبرت الأرض، فقال آدم: قد حدث في الأرض حدث فأتى الهند، فوجد قابيل قد قتل أخاه هابيل، وقيل: لما رجع آدم سأل قابيل عن أخيه فقال: ما كنت عليه وكياً. فقال: بل قتلته، ولذلك اسود جلدك، وقيل: إن آدم مكث بعد قتل هابيل مائة سنة لا يضحك وأنه رثاه بشعر فقال:

تغيرت البلاد ومن عليها
فوجه الأرض مغبر قبيح
تغير كل ذي طعم ولون
وقل بشاشة الوجه المنيح

ويروى عن ابن عباس أنه قال: من قال إن آدم قال شعراً فقد كذب، وإن محمداً ﷺ والأنبياء كلهم في النهي سواء، ولكن لما قتل هابيل رثاه آدم وهو سرياني، فلما قال آدم مراثيه قال لثيث: يا بني أنت وصبي احفظ هذا الكلام ليتوارث فيرق الناس عليه، فلم يزل يشغل حتى وصل إلى يعرب بن قحطان، وكان يتكلم بالعربية والسريانية، وهو أول من خط العربية، وكان يقول الشعر فظهر في المراثية فرد المقدم إلى المؤخر والمؤخر إلى المقدم فوزنه شعراً وزاد فيه أبياتاً منها:

ومالي لا أجود بسكب دمع
وهاييل تضمنت الضريح
أرى طول الحياة علي غمناً
فهل أناس من حيتاتني مستريح

قال الرمخشري: ويروى أنه رثاه بشعر وهو كذب بحت، وما الشعر إلا متحول ملحون، وقد صح أن الأنبياء عليهم السلام معصومون من الشعر. قال الإمام فخر الدين الرازي: ولقد صدق صاحب الكشف فيما قال: فإن ذلك الشعر في غاية الركاسة لا يليق إلا بالحمقى من المتعلمين، فكيف ينسب إلى من جعل الله علمه حجة على الملائكة. قال أصحاب الأخبار: فلما مضى من عمر آدم مائة وثلاثون سنة، وذلك بعد قتل هابيل بخمسين سنة ولذلك له حواء شيئاً ونفسيره هبة الله، يعني أنه خلف من هابيل وعلمه الله تعالى ستاعات الليل والنهار، وعلمه عبادة الخلق في كل ساعة، وأنزل عليه خمسين صحيفة، وصار وصي آدم وولي عهده. وأما قابيل فقيل له: اذهب طريداً شريداً فرعاً مرعوباً بالأسنان من ترأه، فأخذ يبدأ أخيه أظلماً وهرب بها إلى عدن من أرض اليمن، فأتاه إبليس فقال له: إنما أكلت النار قربان هابيل لأنه كان يعبد النار، فانصب أنت ناراً تكون لك ولعقبك، فبنى بيت النار فهو أول من عبد النار، وكان قابيل لا يمر به أحد إلا رماه بالحجارة، فأقبل ابن لقابيل أعمى ومعه ابنه فقال ابن الأعمى لأبيه: هذا أبوك قابيل، فرماه بحجارة فقتله، فقال ابن الأعمى لأبيه: قتل أباك قابيل فرفع الأعمى يده ولطم ابنه فمات، فقال الأعمى: ويل لي قتل أبي برميتي، وقتلت ابني بلطمتي، فلما مات قابيل علفت إحدى رجليه بفمخذه وعلقت بها، فهو معلق بها إلى يوم القيامة، ووجهه إلى الشمس حيث دارت

في التراب بمنقاره وبرجليه ويشيره على غراب ميت معه حتى واره ﴿لِيرِيَهُ كَيْفَ يُؤَارِي﴾ يستر
﴿سَوَاءٌ جِيفَةٌ﴾ أَخِيهِ قَالَ يَوْتِلَىٰ أَعْجَزْتُ عَنْ ﴿أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغَرَابِ فَأُؤَارِيَ سَوَاءً أَيْ فَأَصْبَحَ مِنَ
النَّادِمِينَ﴾ ﴿٣١﴾ على حملة وحفر له واره ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾ الذي فعله قابيل ﴿كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي

عليه حظيرة من نار في الصيف، وحظيرة من ثلج في الشتاء، فهو يعذب بذلك إلى يوم القيامة، قالوا:
واتخذ أولاد قابيل آلات اللهب من الطبول والزمور والعيدان والطناير، وانهمكوا في اللهب وشرب
الخمير وعبادة النار والفواحش، حتى أغرقهم الله تعالى جميعاً بالطوفان في زمن نوح عليه السلام، فلم
يبق من ذرية قابيل أحد والله الحمد، وأبقى الله ذرية شيث ونسله إلى يوم القيامة اهـ خازن.

قوله: (ينبش في التراب) في المصباح نبشه نبشاً من باب قتل استخرجه من الأرض، ونبشت
الأرض نبشاً كشفتها، ومنه نبش الرجل القبر والفاعل نباش للمبالغة، ونبشت السر أفضيته اهـ.

قوله: (ويشير على غراب) أي بعد أن نبش الحفيرة ووضعها فيها اهـ.

قوله: (ليريه) إما متعلق ببعث فالضمير المستتر في الفعل لله أو يبحث فهو للغراب، ويرى من
أرى التي بمعنى عرف المتعدية لمفعول فتتعدى بالهمزة لاثنتين الأول الضمير البارز، والثاني جملة كيف
الخ. وكيف في محل نصب على الحال معمول ليواري اهـ شيخنا.

وفي السمين، قوله: ﴿لِيرِيَهُ كَيْفَ يُؤَارِي﴾ هذه اللام يجوز فيها وجهان، أحدهما: أنها متعلقة
ببحث أي ينبش ويشير التراب للإرادة. الثاني: أنها متعلقة ببعث وكيف معمول ليواري، وجملة
الاستفهام معلقة للرؤية البصرية، فهي في محل المفعول الثاني سادة مسده، لأن رأى البصرية قبل
تعديتها بالهمزة متعدية لواحد، فاكسبت بالهمزة آخر، وتقدم نظيرتها في قوله: ﴿أَرْنِي كَيْفَ تُحْيِي
الْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٢٦٠] اهـ.

قوله: (جيفة) ﴿أَخِيهِ﴾ يشير بهذا إلى أن المراد بسوأة أخيه جسده، فإنه مما يستقبح بعد موته،
وخصت السوأة بالذكر للاهتمام بها، ولأن سترها أكد اهـ كرخي.

قوله: ﴿يَا وَيْلَتَى﴾ هي كلمة جزع وتحسر والألف بدل من ياء المتكلم، والمعنى يا ويلتي
احضري، فهذا أوانك، والويل والويلة الهلكة اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿يَا وَيْلَتَى﴾ أي يا هلاكي، تعال فهو اعتراف على نفسه باستحقاق العقاب، وهي كلمة
تستعمل عند وقوع الداهية العظيمة، ولفظها لفظ النداء، كأن الويل غير حاضر عنده، فناداه ليحضر أي
أيها الويل احضر، فهذا أوان حضورك، وأصل النداء أن يكون لمن يعقل، وقد ينادى ما لا يعقل مجازاً
اهـ.

قوله: ﴿أَعْجَزْتُ﴾ تعجب من عدم اهتدائه إلى ما اهتدى إليه الغراب اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿مِنَ النَّادِمِينَ﴾ (على حملة) أو على عدم اهتدائه للدفن الذي تعلمه من الغراب، أو على
فقد أخيه واسود جسده وتبرأ منه أبواه، فلا يقال هذا يقتضي أن قابيل كان تائباً. والندم توبة لخبر «الندم
توبة» فلا يستحق النار لأن مجرد الندم ليس بتوبة، لأن التوبة إنما تتحقق بالإقلاع، وعزم أن لا يعود

وتدارك ما يمكن تداركه فلم يندم ندم التائبين اهـ كرخي.

قوله: ﴿من أجل ذلك﴾ يعني بسبب ذلك القتل الذي حصل كتبنا أي فرضنا، وأوجبنا على بني إسرائيل. فإن قلت من أجل ذلك: معناه من أجل ما من من قصة قابيل وهابيل كتبنا على بني إسرائيل، وهذا مشكل لأنه لا مناسبة بين واقعة قابيل وهابيل، وبين وجوب القصاص على بني إسرائيل. قلت: قال بعضهم هو من تمام الكلام الذي قبله، والمعنى فأصبح من النادمين من أجل ذلك يعني من أجل أنه قتل هابيل ولم يواره.

ويروى عن نافع أنه كان يقف على قوله من أجل ذلك، ويجعله من تمام الكلام الأول، فعلى هذا يزول الإشكال، لكن جمهور المفسرين، وأصحاب المعاني على أن قوله من أجل ذلك ابتداء كلام متعلق بكتبنا، فلا يوقف عليه، فعلى هذا قال بعضهم إن قوله من أجل ذلك، ليس إشارة إلى قصة قابيل وهابيل، بل هو إشارة إلى ما ذكر في هذه القصة من أنواع المفساد الحاصلة بسبب هذا القتل الحرام، منها قوله تعالى: ﴿فأصبح من الخاسرين﴾ وفيه إشارة إلى أنه حصلت له خسارة في الدين والدنيا والآخرة، ومنها قوله: ﴿فأصبح من النادمين﴾ وفيه إشارة إلى أنه في أنواع من الندم والحسرة والحزن مع أنه لا دافع لذلك البتة. فقلوه: ﴿من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل﴾ أي من أجل ذلك الذي ذكرنا في أثناء القصة من أنواع المفساد المتولدة من القتل لعمد المحرم شرعاً القصاص على القاتل. فإن قلت: فعلى هذا تكون مشروعية القصاص حكماً ثابتاً في جميع الأمم، فما الفائدة في التخصيص ببني إسرائيل؟ قلت: إن وجوب القصاص وإن كان عاماً في جميع الأديان والمطل، إلا أنه تعالى حكم في هذه الآية بأن من قتل نفساً فكأنما قتل الناس جميعاً، ولا يشك أن المقصود منه المبالغة في عقاب قاتل النفس عدواناً، وأن اليهود مع علمهم بهذه المبالغة العظيمة أقدموا على قتل الأنبياء والرسل، وذلك يدل على قساوة قلوبهم وبغدهم عن الله عز وجل، ولما كان الغرض من ذكر هذه القصة تسلية النبي ﷺ على ما أقدم عليه اليهود من الفتك بالنبي ﷺ وبأصحابه، فتخصيص بني إسرائيل في هذه القصة بهذه المبالغة مناسب للكلام وتوكيد للمقصود والله أعلم اهـ خازن.

وفي القرطبي: وخص بني إسرائيل بالذكر، وقد تقدم أمم قبلهم كان قتل النفس فيهم محظوراً، لأنهم أول أمة نزل الوعيد عليهم في قتل الأنفس مكتوباً، وكان قبل ذلك قولاً مطلقاً، فلفظ الأمر على بني إسرائيل في الكتاب بسبب طغيانهم وسفكهم الدماء اهـ. وفي السيد على الكشاف: وخص بني إسرائيل مع أن الحكم عام لكثرة القتل فيهم، حتى أنهم تجرؤوا على قتل الأنبياء اهـ.

والأجل في الأصل مصدر أجل شراً إذا جناه استعمل في كل تعليل الجنايات كما في قولهم من جراك فعلته أي من ان جروته أي جنته، ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تعليل، وقرئ: من أجل بكسر الهمزة وهي لغة فيه. وقرئ: من أجل بحذف الهمزة والقاء فتحتها على النون ومن لا ابتداء الغاية متعلقة بقوله: كتبنا على بني إسرائيل وتقديمها عليه للقصر أي من ذلك ابتداء الكتب، ومنه نشأ لا من شيء آخر اهـ أبو السعود.

إِسْرَءِيلَ أَنْتُمْ ﴿ أَيُّ الشَّانِ ﴾ ﴿ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ ﴾ قتلها ﴿ أَوْ ﴾ بغير ﴿ فُسَادٍ ﴾ أَنَاهُ ﴿ فِي الْأَرْضِ ﴾ من كفر أو زنا أو قطع طريق أو نحوه ﴿ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ وَمَنْ أَحْيَاهَا ﴿ بَأَنِ امْتَنَعَ مِنْ قَتْلِهَا ﴾ فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ﴿ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ مِنْ حَيْثُ انْتَهَاكَ حَرَمَتَهَا وَصَوْنَهَا ﴾ وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ ﴿ أَيُّ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ ﴿ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ﴾ المعجزات ﴿ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَكُسُوفُونَ ﴿ ٣٢ ﴾ ﴾ مجاوزون الحد بالكفر والقتل وغير ذلك ونزل في العرنيين لما قدموا المدينة

قوله : (قتلها) يشير بهذا إلى تقدير مضاف صرح به غيره . وفي البيضاوي بغير قتل نفس يوجب القصاص اهـ .

وفي السمين : قوله : (بغير نفس) فيه وجهان ، أحدهما : أنه متعلق بالفعل قبله . والثاني : أنه في محل حال من ضمير الفاعل في قتل أي قتلها ظلماً . ذكره أبو البقاء اهـ .

قوله : ﴿ أَوْ ﴾ (بغير) ﴿ فُسَادٍ ﴾ أشار به إلى ما عليه الجمهور من أن أو فساد مجرور عطفاً على نفس المجرورة بإضافة غير إليها ، وقرأ الحسن بنصبه بإضمار فعل أي عمل فساد اهـ كرخي .

قوله : (أو نحوه) أي المذكور من الأمور الثلاثة . قوله : ﴿ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ ما في فكأنما في الموضعين كافة مهينة لوقوع الفعل بعدها ، وجميعاً حال من الناس أو تأكيد ، ومناط التشبيه اشتراك الفعلين في هتك حرمة الدماء والتجريد على الله تعالى ، وتجسير الناس على القتل ، وفي استتباع القود واستجلاب غضب الله تعالى وعذابه العظيم ، ومن أحياها أي تسبب لبقاء نفس واحدة موصوفة بعدم ما ذكر من القتل والفساد في الأرض ، إما ينهي قاتلها عن قتلها أو باستنقاذها من سائر أسباب الهلكة بوجه من الوجوه ، فكأنما أحيا الناس جميعاً . وجه التشبيه ظاهر ، والمقصود تهويل امر القتل وتفخيم شأن الإحياء بتصوير كل منهما بصورة لا تفتق به في إيجاب الرهبة من التعرض لها ، والرغبة في المحاماة عليها ، ولذلك صدر النظم الكريم بضمير الشأن المنبئ عن كمال شهرته ونباهته وتبادره إلى الأذهان عند ذكر الضمير الموجب لزيادة تقرير ما بعده في الذهب ، فإن الضمير لا يفهم منه الأول إلا شأن مبهم له خطر ، فبقي الذهن مترقباً لما يعقبه فيتمكن عند وروده فضل تمكن كأنه قيل : إن الشأن الخطر هذا اهـ أبو السعود .

قوله : (من حيث انتهاك حرمتها) أي حرمة النفس المقتولة . يعني أن من انتهك حرمة نفس كمن انتهك حرمة النفوس في التحري ، وهدم بناء الله . والتشبيه من هذه الحيثية لا يتنافى أن المشبه به أعظم جرماً ، وقوله : (وصونها) يعني أن من صان نفساً بأن امتنع من قتلها كمن صان جميع النفوس في مراعاة حق الله وحفظ حدوده وبنائه الذي لا يقدر عليه إلا هو ، فالكلام من قبيل اللف والنشر المرتب اهـ شيخنا .

قوله : ﴿ لِمُسْرِفُونَ ﴾ خبر إن واللام لام الابتداء زحلق للخبير ، وكل من قوله : بعد ذلك وقوله : في الأرض متعلق بمفسرون ، وكون اللام لام الابتداء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها محله إذا كانت في محلها ، فإن زحلق إلى الخبر عمل ما بعدها فيما قبلها اهـ شيخنا .

قوله : (ونزل في العرنيين) جمع عرني نسبة لعرينة قبيلة من العرب ، كجهني نسبة لجهينة ،

وهم مرضى فأذن لهم النبي ﷺ أن يخرجوا إلى الإبل ويشربوا من أبوالها وألبانها فلما أصبحوا قتلوا راعي النبي ﷺ واستاقوا الإبل ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ بمحاربة المسلمين ﴿وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا﴾ بقطع الطريق ﴿أَنْ يُقْتَلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفِهِمْ﴾ أي أيديهم اليمنى وأرجلهم اليسرى ﴿أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ أو لترتيب الأحوال فالقتل

وقوله: (فأذن لهم النبي) أي بعد أن أظهروا الإسلام نفاقاً، وقوله: (واستاقوا الإبل) أي فبعث النبي ﷺ في طلبهم فجاء بهم فأمر بهم فسمرت أعينهم وقطعت أيديهم وتركوا في الحرة يعضون الحجارة، ويستسقون فلا يسقون. وسمر الأعين معناه أنه أحصى مسامير الحديد وكحل بها أعينهم حتى ذهب ضوءها، وهذا وإن كان من قبيل المثلة المحرمة، لكنه فعله بهم إما قبل تحريمها أو لأنهم فعلوا بالراعي مثل هذا الفعل، وكانوا ثمانية، وكانت الإبل خمسة عشر، وكان الراعي مولى رسول الله ﷺ، واسمه يسار النوبي وكانت السرية التي أرسلها في طلبهم عشرين فارساً أميرهم كرز بن جابر الفهري اهـ من المواهب.

قوله: (أن يخرجوا إلى الإبل) أي إبل الصدقة اهـ خازن.

قوله: ﴿يُحَارِبُونَ اللَّهَ﴾ أي أولياء الله وأولياء رسوله وهم المسلمون، فالكلام على حذف مضاف كما أشار له المفسر بقوله: بمحاربة المسلمين اهـ شيخنا.

وعبارة الكرخي، قوله: (بمحاربة المسلمين) فيه إشارة إلى ذكر الله تمهيداً لرسوله، فإن محاربة المسلمين في حكم محاربة الرسول، لأن ما ذكر من حكم قطاع الطريق شامل للقطاع على المسلمين، ولو بعد الرسول بأعصار، لأنهم يحاربونه حيث يحاربون من هو على طريقته وأهل شريعته اهـ.

قوله: ﴿وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا﴾ هذا هو معنى محاربة المسلمين، وفي نصب فسداً ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مفعول من أجله أي يحاربون ويسعون لأجل الفساد بشرط النصب موجود. والثاني: أنه مصدر واقع موقع الحال أي ويسعون في الأرض مفسدين أو ذوي فساد أو جعلوا نفس الفساد مبالغة. والثالث: أنه منصوب على المصدر أي أنه نوع من العامل قبله لأن يسعون معناه في الحقيقة يفسدون فسداً اسم مصدر قائم مقام الإفساد. والتقدير يفسدون في الأرض يسعيهم فسداً، وفي الأرض الظاهر أنه متعلق بالفعل قبله، كقوله سعى في الأرض ليفسد فيها اهـ سمين.

قوله: ﴿أَنْ يُقْتَلُوا﴾ الخ التفعيل للكثير وهو هنا باعتبار المتعلق أي أن يقتلوا واحداً بعد واحد اهـ شيخنا.

قوله: ﴿مِنْ خَلْفِهِمْ﴾ في محل نصب على الحال من أيديهم وأرجلهم أي تقطع مختلفة بمعنى أن تقطع يده اليمنى ورجله اليسرى، والنفي الطرد. والأرض المراد بها ههنا ما يريدون الإقامة فيها، أو يراد من أرضهم، فإن عوض من المضاف إليه عند من يراه اهـ سمين. وفي الكرخي: أو ينفوا من الأرض إلى مسافة قصر فما فوقها، لأن المقصود في النفي الوحشة والبعد عن الأهل والوطن، فإذ عين الإمام جهة للمنفى طلب غيرها ولا يتعين الحبس كما سيأتي اهـ.

قوله: (أو لترتيب الأحوال) المراد بالترتيب هنا التقسيم والتنوع، أي تقسيم عقوبتهم تقسيماً

لمن قتل فقط والصلب لمن قتل وأخذ المال والقطع لمن أخذ المال ولم يقتل والنفي لمن أخاف فقط قاله ابن عباس وعليه الشافعي وأصح قوله أن الصلب ثلاثاً بعد القتل وقيل قبله قليلاً ويلحق بالنفي ما أشبهه في التنكيل من الحبس وغيره ﴿ذَلِكَ﴾ الجزء المذكور ﴿لَهُمْ خِزْيٌ﴾ ذل ﴿فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ ﴿هُوَ عَذَابُ النَّارِ﴾ ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ من المحاربين والقطاع ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَفُوٌّ﴾ لهم ما أتوا ﴿رَحِيمٌ﴾ بهم

موزعاً على حالتهم وجنایاتهم. قال ابن جريج: أو في جميع القرآن للتخيير إلا في هذه الآية. قال الشافعي رضي الله عنه: وبه أقول اهـ كرخي.

قوله: (وأخذ المال) أي نصاب السرقة، وقوله: والقطع أي فقط لمن أخذ المال، وقوله: ﴿قاله ابن عباس﴾ أي قال هذا التفسير اهـ.

قوله: (إن الصلب ثلاثاً) أي لا أقل، قوله: بعد القتل أي قبله، فالأصح مسلط على المسألتين. وعبارة المنهاج في باب قاطع الطريق: فإن قتل وأخذ مالاً قتل ثم صلب مكتفياً معترضاً على نحو خشبة ثلاثاً من الأيام لبليالها وجوباً ثم ينزل إن لم يخف تغيره قبلها، وإلا أنزل وقت التغير، وقيل: يبقى وجوباً حتى يهترى ويسيل صديده تغليظاً عليه، وفي قوله: يصلب حياً قليلاً، ثم ينزل فيقتل، والمراد بالقليل أدنى زمن ينزجر به غيره عرفاً اهـ مع بعض زيادات للرمل. قوله: ﴿ذلك لهم خزي في الدنيا﴾ ذلك إشارة إلى الجزء المتقدم وهو مبتدأ، وفي قوله لهم في الدنيا خزي ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون لهم خبراً مقدماً وخزي مبتدأ مؤخراً، وفي الدنيا صفة له فيتعلق بمحذوف. والثاني: أن يكون خزي خبراً لذلك، ولهم متعلق بمحذوف على أنه حال من خزي لأنه في الأصل صفة له، فلما قدم عليه انتصب حالاً. والثالث: أن يكون لهم خبراً لذلك وخزي فاعل ورفع الجار هنا الفاعل لما اعتمد على المبتدأ اهـ سمين.

قوله: ﴿ولهم في الآخرة﴾ الخ استحقاق الأمرين إنما هو للكافر، وأما المسلم فإنه إذا أقيم عليه الحد في الدنيا سقطت عنه عقوبة الآخرة. فالآية محمولة على الكافر أو أن فيها تقديراً في قوله: ﴿ولهم في الآخرة﴾ الخ أي إن لم تقم عليه الحدود المذكورة في الدنيا اهـ شيخنا.

قوله: ﴿إلا الذين تابوا﴾ فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوب على الاستثناء من المحاربين. والثاني: أنه مرفوع بالابتداء والخبر قوله: فالآية فإن الله غفور رحيم، والمائد محذوف أي غفور له ذكر هذا الثاني أبو البقاء، وحينئذ يكون استثناء منقطعاً بمعنى لكن التائب يغفر له اهـ سمين.

قوله: (والقطاع) تقدم أن القطاع هم المحاربون فالعطف للتفسير. قوله: (ليفيد أنه لا يسقط الخ) تحريره أنه إن كان مشركاً سقطت عنه الحدود مطلقاً، لأن توبته تدرأ عنه العقوبة قبل القدرة وما بعدها، وإن كان مسلماً سقط عنه حق الله فقط، كما يفهمه قوله: ﴿فاعلموا أن الله غفور رحيم﴾، فالقتل يسقط وجوبه جوازه قصاصاً إذ هو باق لولي القتل إن شاء عفا، وإن شاء اقتص، وإن شاء أخذ المال، فيسقط عنه القطع، فإن جمع بين القتل وأخذ المال فيسقط تحتم القتل ويجب ضمان المال اهـ كرخي.

عبر بذلك دون فلا تحدوهم ليفيد أنه لا يسقط عنه بتوبته إلا حدود الله دون حقوق الآخرين كذا ظهر لي ولم أر من تعرض له والله أعلم فإذا قتل وأخذ المال يقتل ويقطع ولا يصلب وهو أصح قولي الشافعي ولا تفيد توبته بعد القدرة عليه شيئاً وهو أصح قوله أيضاً ﴿يَتَأْتِيهَا الذِّبَابُ فَأَكَلُوهَا﴾ خافوا عقابه بأن تطيعوه ﴿وَابْتَغُوا﴾ اطلبوا ﴿إِلَى الْوَسِيلَةِ﴾ ما يقربكم إليه من طاعته

قوله: (كذا ظهر لي) أي من حيث فهمه من الآية، فقوله: أو لم أر من تعرض له أي من المفسرين من حيث أخذه من الآية، وإن كان في نفسه ظاهراً، لكن قوله: (إلا حدود الله) كان مراده بها خصوص المتعلقة بالحياة لا مطلقاً، وعبرة المنهج في شرحها: وتسقط عنه توبة قبل القدرة عليه لا بعدها عقوبة تخصه من قطع يد ورجل، وتحتم قتل وصلب لآية ﴿إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم﴾ فلا يسقط عنه ولا عن غيره بها قود ولا مال، ولا باقي الحدود من حد زنا وسرقة وشرب وقذف، لأن العمومات الواردة فيها لم تفصل بين ما قبل التوبة وما بعدها بخلاف قاطع الطريق، ومحل هدم سقوط باقي الحدود بالتوبة في الظاهر، أما بينه وبين الله تعالى فتسقط، انتهت.

قوله: (فإذا قتل وأخذ المال الخ) هذا تفريع على قوله: ﴿إلا الذين تابوا﴾ الخ، فقوله: يقطع أي جوازاً ولا وجوباً، فإذا عفا ولي القتل عنه سقط قتله، فالتوبة أفادته سقوط تحتم القتل وسقوط الصلب من أصله أخشينا.

وذكره لقطع مع القتل سبق قلم لما هو مقرر أنه إذا أخذ المال وقتل يندرج القطع في القتل، فليس عليه قطع حتى يقال إنه يسقط عنه بالتوبة ولو قال: فلو أخذ المال من غير قتل، ثم تاب قبل القدرة عليه، فإنه يسقط عنه القطع. وفي الروضة: وإن كان قد أخذ المال فقط، ثم تاب سقط قطع الرجل، وكذا قطع اليد على المذهب اهـ.

قوله: (وهو أصح قولي الشافعي) ومقابله أنه يصلب ولا يسقط الصلب بتوبته اهـ من شرح المحلي على المنهاج. قوله: (ولا تفيد توبته بعد القدرة عليه الخ) هذا مفهوم قوله من قبل أن تقدروا عليهم. قوله: (وهو أصح قوله أيضاً) ومقابله أنها تفيد كالتوبة قبل القدرة فتسقط عنه العقوبات التي تخففها ومنها الصلب اهـ من شرح المحلي على المنهاج. قوله: ﴿يا أيها الذين آمنوا﴾ الخ لما بين عظم شأن القتل بالفساد في الأرض، وأشار في أثناء ذلك إلى مغفرته لمن تاب أمر المؤمنين بأن يتقوه في كل ما يأتون وما يذرون اهـ أبو السعود.

قوله: (بأن تطيعوه) أي بترك المعاصي. قوله: ﴿وابتغوا إليه الوسيلة﴾ في إليه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بالفعل قبله. والثاني: أنه متعلق بنفس الوسيلة. قال أبو البقاء: لأنها طريق المتوسل به، فلذلك عملت فيها قبلها يعني أنها ليست بمصدر حتى يمتنع أن يتقدم معمولها عليها اهـ سمين.

وفي المصباح: وسلت إلى الله بالعمل أسل من باب وعد رغبة وتقرب، ومنه اشتقاق الوسيلة وهي ما يتقرب به إلى الشيء، والجمع الوسائل والوسائل قيل جمع وسيلة، وقيل: لغة فيها وتوسل إلى ربه توسيلة تقرب إليه بعمل اهـ.

﴿ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ ﴾ لإعلاء دينه ﴿ لَمَّا لَكُمْ تَفْلِحُونَ ﴾ تفوزون ﴿ إِنِ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوَ ثَبَتَ لَكُمُ اللَّهُ مَتْنًا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لِيَفْتَدُوا بِهِ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَمَةِ مَا تُقْبَلُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ يُرِيدُونَ ﴿ يَتَمَنُونَ ﴾ أَن يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّؤِيمٌ ﴿ دَائِمٌ ﴾ وَالسَّارِقُ

قوله: (من طاعته) أي فعل المطلوبات. قوله: ﴿ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ ﴾ لما كان في كل من ترك المعاصي المشتبهة للنفس، وفعل الطاعات المكروهة لها كلفة ومشقة عقب الأمر بهما بقوله: ﴿ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ ﴾ أي محاربة أعدائه البارزة والكامنة اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿ إِنِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ الخ كلام مستأنف لتأكيد وجوب الامتثال بالأوامر السابقة وترغيب للمؤمنين في المسارعة إلى تحصيل الوسيلة إليه، وخبر إن الجملة الشرطية أي مجموع الشرط والجزاء اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿ لَوْ أَنَّ لَهُمْ ﴾ قد تقدم الكلام على أن الواقعة بعد لو، وأن فيها مذهبين، ولهم خبر لأن، وما في الأرض اسمها وجميعاً توكيده له أو حال منه ومثله في نصبه وجهان، أحدهما: أنه معطوف على اسم أن وهو ما الموصولة. والثاني: أنه منصوب على المعية وهو رأي الزمخشري، ومعه ظرف واقع موقع الحال واللام في ليفتدوا متعلقة بالاستقرار الذي تعلق به الخبر وهو لهم، وبه من عذاب متعلقان بالافتداء، والضمير في به عائد على ما الموصولة وجيء بالضمير مفرداً وأن تقدمه شيان وهما ما في الأرض ومثله إما لتلازمها فهم في حكم شيء واحد، وإما لأنه حذف من الثاني لدلالة ما في الأول عليه كقوله: وإني وقيار بها الغريب، أي لو أن لهم ما في الأرض ليفتدوا به ومثله معه ليفتدوا به، وإما لإجراء الضمير مجرى اسم الإشارة بأن يؤول المرجع المتعدد بالمذكور. وعذاب بمعنى تعذيب وبإضافته إلى يوم خرج يوم عن الظرفية، وما نافية وهي جواب لو وجاء على الأكثر من كون الجواب المنفي بغير لام، والجملة الامتناعية في محل رفع خبر إن اهـ سمين.

قوله: ﴿ مَا فِي الْأَرْضِ ﴾ أي من أصناف أموالها وذخائنها وسائر منافعها قاطبة اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿ لِيَفْتَدُوا بِهِ ﴾ أي ليجعلوا كلاً منهما فدية لأنفسهم اهـ كرخي.

قوله: ﴿ يَتَمَنُونَ ﴾ أي بقلوبهم. قوله: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾ الخ شروع في بيان حكم السرقة الصغرى بعد بيان أحكام الكبرى، ولما كانت السرقة معهودة من النساء كالرجال صرح بالسارقة مع أن المعهود في الكتاب والسنة ادراج النساء الأحكام الواردة في شأن الرجال، وقدم السارق هنا والزانية في آية الزانية والزاني، لأن الرجال إلى السرقة أميل والنساء إلى الزنا أميل اهـ شيخنا.

وقرأ الجمهور والسارق والسارقة بالرفع وفيها وجهان: أحدهما: وهو مذهب سيويه والمشهور من أقوال البصريين أن السارق مبتدأ محذوف الخبر تقديراً فيما يتلى عليكم أو فيما فرض السارق والسارقة. أي حكم السارق، ويكون قوله: ﴿ فاقطعوا ﴾ بياناً لذلك الحكم المقدر فما بعد الفاء مرتبط بما قبلها، ولذلك أتى بها فيه لأنه هو المقصود ولو لم يؤت بالفاء لتوهم أنه أجني، والكلام على هذا جملتان الأولى خبرية والثانية أمرية. والثاني: وهو مذهب الأخفش، ونقل عن المبرد وجماعة كثيرة أنه مبتدأ أيضاً والخبر الجملة الأمرية من قوله: فاقطعوا، وإنا دخلت الفاء في الخبر بلأنه تشبه الشرط إذ

وَالسَّارِقَ ﴿٣٨﴾ أَل فِيهِمَا مَوْصُولَةٌ مُبْتَدَأٌ وَلِشَبْهِهِ بِالضَّرْطِ دَخِلْتَ الْفَاءَ فِي خَبَرِهِ وَهُوَ ﴿فَأَقْطَعُوهَا أَيْدِيَهُمَا﴾ أَي يَمِينُ كُلِّ مَنِهَا مِنَ الْكَوْعِ وَبَيَّنْتَ السَّنَةَ أَنَّ الَّذِي يَقْطَعُ فِيهِ رِبْعَ دِينَارٍ فَصَاعِدًا رَأْنَهُ إِذَا عَادَ قَطَعْتَ رِجْلَهُ الْيَسْرَى مِنْ مَفْصَلِ الْقَدَمِ ثُمَّ الْيَدَ الْيَسْرَى ثُمَّ الرَّجْلَ الْيَمْنَى وَبَعْدَ ذَلِكَ يَعْزَرُ ﴿جَزَاءً﴾ نَصَبَ عَلَى الْمَصْدَرِ ﴿يَمَّا كَسَبَا تَكَلًّا﴾ عَقُوبَةٌ لِهَمَا ﴿مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ﴾ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ

الألف واللام فيه موصولة بمعنى الذي والتي، والصفة صلتها فهي في قولك: والذي يسرق والتي تسرق فاقطعوا، وأجاز الزمخشري الوجهين اهـ سمين. وهذا الثاني هو الذي ذكره المفسر.

قوله: (ولشبهه بالشرط) أي في العموم، وقوله: (دخلت الفاء الخ) أي فهي في قوة قولك: من سرق فاقطعوه، وهذه الفاء تمنع عمل ما بعدها فيما قبلها بالاتفاق فلا يكون الكلام من باب التفسير اهـ كرخي.

قوله: (أي يمين كل منهما) هذا مستفاد من القراءة الشاذة وهي السارقون والسارقات فاقطعوا أيما نهم، وقوله: (من الكوع) مستفاد من السنة اهـ شيخنا.

قوله: (ربيع دينار) أي عند الشافعي. قوله: (من مفصل القدم) بفتح الميم بوزن مسجدة ولما مفصل بكسر الميم بوزن منبر فهو اللسان اهـ شيخنا.

قوله: (يعزر) أي بما يراه الإمام. قوله: (نصب على المصدر بفعل أي فجازوهما جزء) إما المذكور لملاقاته له في المعنى، وإما محذوف يلاقيه في اللفظ، أي فجازوهما جزء اهـ شيخنا. وفي السمين. و﴿جزاء﴾ فيه أربعة أوجه، أحدها: أنه منصوب على المصدر بفعل أي فجازوهما جزء. والثاني: أنه مصدر أيضاً لكنه منصوب على معنى نوع المصدر، لأن قولك فاقطعوا في قوة قولك جازوهما بقطع الأيدي جزء. والثالث: أنه منصوب على الحال وهذه الحال يحتمل أن تكون من الفاعل أي مجازين لهما بالقطع، وأن تكون من المضاف إليه في أيديهما أي حال كونهما مجازين. وجاز مجيء الحال من المضاف إليه لأن المضاف جزء كقوله: ﴿ونزعنا ما في صدورهم من غل إخواناً﴾ [الحجر: ٤٧]. الرابع: أنه مفعول من أجله أي لأجل الجزاء وشروط النطب موجودة اهـ.

قوله: ﴿يَمَّا كَسَبَا﴾ ما مصدرية والباء سببية بنسب كسبهما، أو موصولة أي بسبب ما كسبهما من السرقة التي تباشر بالأيدي اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿تَكَلًّا﴾ منصوب كما نصب جزاء ولم يذكر الزمخشري فيهما غير المفعول من أجله. قال الشيخ: تبع في ذلك الزجاج، ثم قال: وليس بجيد إلا إن كان الجزاء هو النكال، فيكون ذلك على طريق البدل، وأما إذا كانا متباينين فلا يجوز ذلك إلا بواسطة حرف العطف. قلت: النكال نوع من الجزاء فهو بدل منه على أن الذي ينبغي أن يقال هنا أن جزاء مفعول من أجله، والعامل فيه فاقطعوا، فالجزاء علة للأمر بالقطع ونكالا مفعول من أجله أيضاً العمل فيه جزاء، فالتكال علة للجزاء، فتكون العلة معللة بشيء آخر، فتكون كالحال المتداخلة كما تقول: ضربته تأديباً له إحساناً إليه، فالتأديب علة للضرب والإحسان علة للتأديب اهـ سمين.

﴿حَكِيمٌ﴾ في خلقه ﴿فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ﴾ رجع عن السرقة ﴿وَأَصْلَحَ﴾ عمله ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ في التعبير بهذا ما تقدم فلا يسقط بتوبته حق الآدمي من القطع ورد المال نعم بينت السنة أنه إن عفا عنه قبل الرفع إلى الإمام سقط القطع وعليه الشافعي ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ﴾ الاستفهام فيه للتقرير ﴿أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ تعذيبه ﴿وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ المغفرة له ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ومنه التعذيب والمغفرة ﴿يُنَادِيهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزَنْكَ﴾ صنع ﴿الَّذِينَ يُسْكِرُونَ فِي الْكَفْرِ﴾ يقعون فيه بسرعة أي يظهرونه إذا وجدوا فرصة

وفي المصباح: نكل به ينكل من باب قتل نكلة فبيحة أصابه بنازلة ونكل به بالتشديد مبالغة والاسم النكال.

قوله: ﴿حَكِيمٌ﴾ (في خلقه). ومن حكمته شرع هذه الشرائع والحدود المنطوية على الحكم والمصالح اهـ أبو السعود.

قوله: (رجع عن السرقة) أشار به إلى أنه مصدر مضاف لفاعله أي من بعد أن ظلم غيره اهـ كرخي.

قوله: ﴿وَأَصْلَحَ﴾ (عمله) ومن جملة الإصلاح رد ما سرقه أو بذله لصاحبه. قوله: (في التعبير بهذا) أي قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ﴾. يعني دون أن يقول فلا تحدوه، وقوله: ما تقدم أي من قوله ليفيد أنه لا يسقط عنه بتوبته إلا حدود الله دون حقوق الآدميين، كما أشار لذلك بقوله: فلا يسقط عنه بتوبته الخ اهـ شيخنا.

قوله: (أن عفا) أي المستحق، وفي نسخه إن عفى عنه. قوله: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ﴾ الخطاب للنبي ﷺ أو لكل أحد. وقوله: للتقرير أي بما بعد منفي. قوله: ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ أي ونحن نعتقد أن المغفرة تابعة للمشئة في حق غير التائب، فيدخل السارق في عموم قوله: ﴿يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾، وإن لم يتب خلافاً للمعتزلة، وإنما قدم التعذيب لأن السياق للوعيد، ولما بين أنه مالك الملك أمر نبيه بتفويض الأمر إليه، وعدم المبالاة بمكايدة الأعداء فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ﴾ الخ اهـ كرخي.

ولم يخاطب النبي بوصف الرسالة في جميع القرآن إلا في موضعين في هذه السورة هذا، وما يأتي وبقيّة خطابات بوصف النبوة اهـ شيخنا.

قوله: ﴿لَا يَحْزَنْكَ﴾ قرأ نافع بضم الياء وكسر الزاي، والباقون بفتح الياء وضم الزاي اهـ خطيب.

وهذا وإن كان بحسب الظاهر نهياً للكفرة عن أن يحزنوه، لكنه في الحقيقة نهى له عن التأثير من ذلك والمبالاة به على أبلغ وجه أكده، فإن النهي عن أسباب الشيء ومبادئه نهى عنه بالطريق البرهاني وقطع له من أصله، وقد وجه النهي إلى المسبب ويراد به النهي عن السبب كما في قوله: لا أرينك هنا يريد نهيه عن حضوره بين يديه اهـ أبو السعود.

قوله: (أي يظهرونه) على حذف مضاف أي يظهرون آثاره أي الأمور التي تقويه من الأقوال

﴿ مِنْ ﴾ للبيان ﴿ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَقْوَاهِمَ ﴾ بالسنتهم متعلق بقالوا ﴿ وَلَمْ تَزْمِ قُلُوبُهُمْ ﴾ وهم المنافقون ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾ قوم ﴿ سَمِعُوا لِلْكَذِبِ ﴾ الذي افترقه أخبارهم سماع قبول ﴿ سَمِعُوا ﴾ منك ﴿ يَقُولُ ﴾ لأجل قوم ﴿ آخَرِينَ ﴾ من اليهود ﴿ لَمْ يَأْتُوكَ ﴾ وهم أهل خيبر زنى

والأفعال كالتهمين للقتال النبي ﷺ. قوله: (إذا وجدوا فرصة) الفرصة بالضم الزمان المستظر الشرع لمفعول المطلوب فيه، وفي المصباح والفرصة اسم من تقارض القوم الماء القليل لكل منهم نوبة، فيقال يا فلان جاءت فرصتك أي نوبتك ووقت الذي يسعى فيه، فسارع له وانتزح الفرصة أي شمر لها مبادراً، والجمع فرص مثل غرفة وغرف اهـ.

قوله: (متعلق بقالوا) أي لا بأمانا بمعنى أن قولهم لم يجاوز أفواههم، وإنما نطقوا به بهيئاً معتقدين له بقلوبهم اهـ سمين.

فقوله: ﴿ وَلَمْ تَزْمِ قُلُوبُهُمْ ﴾ حال. قوله: ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾ خبر مقدم، وسماعون مفعلة مؤخر، وهو في الحقيقة نعت لمبتدأ محذوف كما قدره الشارح، وهو صيغة مبالغة مفعول عن سامعون، وقوله: ﴿ سَمَاعُونَ لِقَوْمٍ ﴾ الخ مبتدأ ثان، أي وصف ثان للمبتدأ المقدر. هذا الإعراب جرى عليه الشارح، وعليه فالجملة المذكورة مستأنفة الأولى، والأحسن أن يكون ومن الذين هادوا معطوفاً على البيان وهو قوله من الذين قالوا فيكون البيان بشيئين المنافقين واليهود، وعلى صريح الشارح يكون البيان بشيء واحد وهو المنافقون اهـ شيخنا.

قوله: ﴿ سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ ﴾ أي من أخبارهم جمع خبر بكسر الحاء وفتحها هو العالم، وأما المداد فهو بالكسر فقد كما في السمين اهـ شيخنا.

قوله: ﴿ سَمَاعُونَ لِقَوْمٍ ﴾ أي أن هؤلاء القوم من اليهود لهم صفتان سطح الكذب من أخبارهم، ونقله إلى عوامهم وسماع الحق منك ونقله لأخبارهم ليحرفوه، وقوله: لأجل قوم أي فيكونوا غملاً بينك وبين قوم آخرين، وللمصاحف هم قريظة والقوم الآخرون هم يهود خيبر، وفيه إشارة للمفسر إلى هذا تأمل اهـ شيخنا.

وقد حمل الشارح اللام على التعليل وحملها غيره على أنها بمعنى من. وعبارة أبي السعود: واللام بمعنى من، والمعنى مبالغون في قبول كلام قوم آخرين، وأما كونها لام التعليل بمعنى سماعون منه عليه السلام لأجل قوم آخرين وجههم عيوناً يبلغونهم ما سمعوا منه عليه السلام، أو كونها متعلقة بالكذب على أن سماعون الثاني مكرر للتأكيد بمعنى سماعون ليكذبوا لقوم آخرين ولا يكاد يساعده النظم الكريم أصلاً اهـ.

قوله: ﴿ آخَرِينَ ﴾ وقوله: ﴿ لَمْ يَأْتُوكَ ﴾ وقوله: ﴿ يَحْرَفُونَ ﴾ صفات ثلاث للقوم المسموع لأجلهم لا للقوم السامعين اهـ شيخنا.

قوله: ﴿ لَمْ يَأْتُوكَ ﴾ أي لأنهم لبغضهم وتكبرهم لا يقربون مجلسك ولا يحضرونك اهـ سمين. قوله: ﴿ وَهُمْ ﴾ أي القوم الآخرون. وقوله: ﴿ زَنَى فِيهِمْ مَحْصَنَانِ ﴾ أي شريقان أيهم، أي زنى

فيهم محصنان فكرهوا رجمهما فبعثوا قريظة ليسألوا النبي ﷺ عن حكمهما ﴿يُحَرِّقُونَ الْكَلِمَ﴾ الذي في التوراة كآية الرجم ﴿مِنْ بَعْدِ مَا وَضَعَهُ﴾ التي وضعه الله عليها أي يدلونه ﴿يَقُولُونَ﴾ لمن أرسلوهم ﴿إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا﴾ الحكم المحرف أي الجلد أي أفتاكم به محمد ﴿فَخَذُّوهُ﴾ فاقبلوه ﴿وَإِنْ لَمْ تَوْتَوْهُ﴾ بل أفتاكم بخلافه ﴿فَاحْذَرُوا﴾ أن تقبلوه ﴿وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ﴾ إضلاله ﴿فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنْ أَلَّهِ شَيْئاً﴾ في دفعها ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَظْهِرْ قُلُوبَهُمْ﴾ من الكفر

شريف بشريفة وهما محصنان، وحدهما في التوراة الرجم، وقوله: فكرهوا رجمهما أي لشرفهما. فبعثوا رهطاً منهم إلى بني قريظة ليسألوا النبي عن ذلك، وأرسلوا الزانين معهم، فأمرهم النبي بالرجم فأبوا، فقال جبريل له: اجعل بينك وبينهم ابن سوريا ووصفه له، فقال النبي ﷺ: «هل تعرفون شاباً أبيض أعور يقال له ابن سوريا؟» قالوا: نعم وهو أعلم يهودي على وجه الأرض بما في التوراة. قال: «فأرسلوا إليه فأحضروه» ففعلوا، فأنأهم فقال له النبي ﷺ: «أنت ابن سوريا؟» قال: نعم. قال: «وأنت أعلم اليهود؟» قال: كذلك يزعمون. قال النبي لهم: «أترضون به حكماً؟» قالوا: نعم. قال النبي له: «أنشدك الله الذي لا إله إلا هو الذي فلق البحر وأنجاكم وأغرق آل فرعون هل تجدون في كتابكم الرجم على من أحصن؟» قال: نعم والذي ذكرتني به لولا أنني خشيت أن تحرقني التوراة إن كذبت أو غيرت ما اعترفت، فوثب عليه سفلة اليهود. فقال: خفت إن كذبت أن ينزل علينا العذاب، ثم سأل النبي عن أشياء كان يعرفها من أعلامه، فأجابه عنها، فأسلم وأمر النبي بالزانين فرجما عند باب المسجد اهـ أبو السعود.

قوله: (أي يدلونه) بأن يزيلوه من موضعه ويضعوا غيره مكانه. قوله: ﴿يقولون إن أوتيتم﴾ أي يقول المرسلون، وهم يهود خبير لمن أرسلوهم، وهم قريظة. والجملة الشرطية من قوله: ﴿إن أوتيتم مفعول بالقول، وهذا مفعول ثان لأوتيتم، والأول نائب الفاعل، وقوله: فخذوه جواب الشرط والفاء واجبة لعدم صلاحية الجزاء، لأن يكون شرطاً، وكذلك الجملة من قوله: وإن لم توتوه فاحذروا، وقوله: ومن يرد من مبتدأ وهي شرطية، وقوله: فلن تملك جوابها، والفاء أيضاً واجبة لما تقدم وشيئاً مفعول به أو مصدر، ومن الله متعلق بتملك، وقيل: هو حال من شيئاً لأنه صفته في الأصل اهـ سمين.

قوله: (بل أفتاكم بخلافه) في نسخة بأن. قوله: (إضلاله) الأولى ضلاله، لأنه هو الذي يوصف المخلوق والذي تتعلق به الإرادة، وقد عبر به غيره اهـ.

قوله: (في دفعها) أي الفتنة. قوله: ﴿أولئك﴾ إشارة إلى المذكورين من المنافقين واليهود، وما في اسم الإشارة منهم معنى البعد للإيدان ببعده منزلتهم في الفساد وهو مبتدأ خبره قوله: الذين لم يرد الله أن يظهر قلوبهم أي من رجس الكفر وخبت الضلالة، لأنهما كهم فيهما، وإصرارهم عليها، وإعراضهم عن صرف اختيارهم إلى تحصيل الهداية بالكلية، كما ينبىء عنه وصفهم بالمسارعة في الكفر أولاً، وشرح فنون ضلالتهم آخرأ. والجملة استئناف مبين لكون إرادته تعالى لفتنتهم منوطة بسوء اختيارهم وقبح صنيعهم الموجب لها لا واقعة منه تعالى ابتداء اهـ أبو السعود.

ولو أراداه لكان ﴿لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ﴾ ذل بالفضيحة والجزية ﴿وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ ﴿١١﴾ هم ﴿سَكَنُوا فِي الْكُذْبِ أَكْثَرُونَ لِلشَّحِّ﴾ بضم الشاء وسكونها أي الحرام كالرشا ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ﴾ لتحكم بينهم ﴿فَأَحْكَمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرَضْ عَنْهُمْ﴾ هذا التخيير منسوخ بقوله وأن احكم بينهم الآية فيجب الحكم بينهم إذا ترافعوا إلينا وهو أصح قولي الشافعي فلو ترافعوا إلينا مع مسلم وجب إجماعاً ﴿وَأَنْ تَعْرَضَ عَنْهُمْ فَكَانَ يَضُرُّكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ﴾ بينهم ﴿فَأَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ﴾ بالعدل ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ ﴿١٢﴾ العادلين في الحكم أي يثيبهم ﴿وَكَيْفَ يُحْكِمُوكَ وَعِنْدَهُ التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ﴾ بالرجم استفهام تعجب أي لم يقصدوا بذلك معرفة الحق بل ما هو أهون عليهم ﴿ثُمَّ

قوله: (ولو أراداه لكان) استدلال على النفي المذكور وعدم كينونته معلوم بالمشاهدة. قوله: ﴿لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ الجملتان استئناف مبني على سؤال نشأ من تفصيل أفعالهم وأحوالهم الموجبة للعقاب، كأنه قيل: مما فما لهم من العقوبة؟ ف قيل: لهم في الدنيا الخ اهـ أبو السعود. قوله: (ذل بالفضيحة) أي للمنافقين بظهور نفاقهم بين المسلمين، وقوله: والجزية أي لليهود اهـ أبو السعود. قوله: ﴿سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ خبر لمبتدأ محذوف كما قدره الشارح وكرر تأكيداً لما قبله وتمهيداً لما بعده اهـ أبو السعود.

قوله: (بضم الحاء وسكونها) قراءتان سبعيتان. قوله: (أي الحرام) مأخوذ من سحته إذا استأصله سمي به لأنه مسحوت البركة أو لأنه يسحت عمر صاحبه اهـ شيخنا.

وفي المختار: وسحته من باب قطع وأسحته استأصله، وقرئ فيسحتكم بعذاب بضم الباء اهـ. قوله: ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ﴾ الخ لما بين تفاصيل أحوالهم المختلفة الموجبة لعدم الميلاة بهم خوطب ببعض ما ينبيء عليه من الأحكام اهـ أبو السعود.

قوله: (هذا التخيير منسوخ الخ) وليس في هذه السورة منسوخ إلا هذا، وقوله: ﴿وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ﴾ [المائدة: ٢٢] على ما سبق في الشرح اهـ شيخنا.

قوله: (وهو أصح قولي الشافعي) ومقابله لا يجب الحكم بينهم لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكَمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرَضْ عَنْهُمْ﴾ لكن لا تركهم على النزاع، بل تحكم الحكم بينهم أو تردهم إلي حاكم يثبتهم اهـ من المحلي على المنهاج.

قوله: ﴿وَأَنْ تَعْرَضَ عَنْهُمْ﴾ الخ وقوله: وإن حكمت الخ ونشر مشوش بالنسبة لقوله: ﴿فَأَحْكَمْ بَيْنَهُمْ﴾ أو أعرض عنهم، وقوله: ﴿فَلَنْ يَضُرَّكَ شَيْئًا﴾ أي إذا عادوك لإعراضك عنهم، فإن الله يعصمك من الناس اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ﴾ عندهم خبر مقدم، والتوراة مبتدأ مؤخر، والجملة حال من التوراة، وفي يحكمونك، وقوله: فيها حكم الله حال من التوراة، وقوله: ثم يتولون معطوف على يحكمونك اهـ.

قوله: (استفهام تعجب) أي إيقاع للمخاطب في العجب أي التعجب. والتعجب من وجهين،

يَتَوَلَّوْا ﴿٤٣﴾ يعرضون عن حكمك بالرجم الموافق لكتابهم ﴿مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾ التحكيم ﴿وَمَا أَوْلَيْكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى﴾ من الضلالة ﴿وَوُثِّقَ﴾ بيان للأحكام ﴿يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ﴾ من بني إسرائيل ﴿الَّذِينَ اسْلَمُوا﴾ انقادوا لله ﴿لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّجَيْتُونَ﴾ العلماء منهم

الأول: قوله وعندهم التوراة الخ، والثاني: قوله: ثم يتولون الخ اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وَمَا أَوْلَيْكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ أي بكتابهم لإعراضهم عنه أولاً وعما يوافقه ثانياً أو بك وبه اهـ شيخنا.

قوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ﴾ كلام مستأنف سيق ليبيان علو شأن التوراة ووجوب مراعاة أحكامها، وأنها لم تزل مرعية من الأنبياء ومن يقتدي بهم كابراً عن كابر مقبولة لكل أحد من الحكام والمتحاكمين محفوظة عن المخالفة والتبديل، تحقيقاً لما وصف به المحرفون من عدم إيمانهم بها، وتقريباً لكفرهم وظلمه اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿بِهَا النَّبِيُّونَ﴾ جملة مستأنفة مبنية لرفعة رتبها وسمو طبقتها، وقد جوز كونه حالاً من التوراة، فتكون حالاً مقدرة أي يحكمون بأحكامها، ويحملون الناس عليها، وبه تمسك من ذهب إلى أن شريعة من قبلنا شريعة لنا ما لم تنسخ اهـ أبو السعود.

والمراد بالنبيين الذين بعثوا بعد موسى عليه السلام، وذلك أن الله بعث من بني إسرائيل ألوفاً من الأنبياء ليس معهم كتاب إنما بعثوا بأقامة التوراة وأحكامها، ومعنى أسلموا أي انقادوا لأمر الله تعالى والعمل بكتابه، وهذا على سبيل المدح لهم وفيه تعريض باليهود، وأنهم بعدوا عن الإسلام الذي هو دين الأنبياء عليهم السلام اهـ خازن.

قوله: ﴿الَّذِينَ اسْلَمُوا﴾ صفة أجريت على النبيين على سبيل المدح دون التخصيص والتوضيح، لكن لا للقصد إلى مدحهم بذلك حقيقة، فإن النبوة أعظم من الإسلام قطعاً، فيكون وصفهم به بعد وصفهم بها تنزلاً من الأعلى إلى الأدنى، بل لتنويه شأن الصفة، فإن إبراز وصف في معرض مدح العظماء مبني عن عظم قد الوصف لا محالة كما في وصف الأنبياء بالصلاح، ووصف الملائكة بالإيمان عليهم السلام، ولذلك قيل أوصاف الأشراف أشراف الأوصاف، وفيه رفع لشأن المسلمين وتعريض باليهود بأنهم بمعزل من الإسلام والاقتداء بدين الأنبياء عليهم السلام اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿لِلَّذِينَ هَادُوا﴾ متعلق بيحكم أي يحكمون بها فيما بينهم، واللام إما لبيان اختصاص الحكم بهم أعم من أن يكون لهم أو عليهم، كأنه قيل: لأجل الذين هادوا، وإما للإيذان بتفعه للمحكوم عليه أيضاً بإسقاط التبعة عنه، أو إما للإشعار بكمال رضاهم به وانقيادهم له، كأنه أمر نافع لكلا الفريقين ففيه تعريض بالمحرفين، وقيل: التقدير للذين هادوا عليهم فحذف ما حذف لدلالة ما ذكر عليه، وقيل: هو متعلق بأنزلنا. وقيل: بهدى ونور وفيه الفصل بين المصدر ومعموله، وقيل: متعلق بمحذوف وقع صفة لهما أي هدى ونور كائنان للذين هادوا اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ﴾ أي الزهاد والعلماء من ولد هارون عليه السلام الذين التزموا

﴿وَالْأَحْبَارَ﴾ الفقهاء ﴿بِمَا﴾ أي بسبب الذي ﴿اسْتَحْفِظُوا﴾ استودعوه أي است حفظهم الله إياه ﴿مِنْ كِتَابِ اللَّهِ﴾ أن يدلوه ﴿وَصَكَّاءُوا عَلَيْهِ شَهَادَةً﴾ أنه حق ﴿فَلَا تَخْشَوُا الْبَنَاسَ﴾ أيها اليهود في إظهار ما عندكم من نعت محمد ﷺ والرجم غيرهما ﴿وَأَخْشَوْا﴾ في كتمانهم ﴿وَلَا تَقْتُلُوا﴾

طريقة النبين وجانبوا دين اليهود. وعن ابن عباس: الربانيون الذين يسوسون الناس بالعلم ويزيرونهم بصغارهم قبل كبارهم، والأحبار هم الفقهاء واحده حبر بالفتح أو الكسر. والثاني أفصح وهو رأي الفراء مأخوذ من التعبير والتحسين، فإنهم يحبرونه ويزيرونه وهو عطف على «النبين» أي هم أيضاً يحكمون بأحكامها وتوسط المحكوم لهم بين المعطوفين للإيدان بأن الأصل في الحكم بهاء وحمل الناس على ما فيها هم النبين، إنما الربانيون والأحبار خلفاء ونواب عنهم في ذلك أه أبو السعود.

قوله: (الفقهاء) أي فعطفهم على الربانيون عطف خاص على عام. وفي الخازن: وهل يفرق بين الربانيين والأحبار أم لا؟ فيه خلاف، فقيل: لا فرق، والربانيون والأحبار بمعنى واحد، وهم العلماء والفقهاء، وقيل: الربانيون أعلى درجة من الأحبار، لأن الله تعالى قدمهم في الذكر على الأحبار، وقيل: الربانيون هم الولاة والحكام، والأحبار هم العلماء، وقيل: الربانيون علماء النصارى والأحبار علماء اليهود.

قوله: ﴿بِمَا استحفظوا من كتاب الله﴾ أجاز فيه أبو البقاء ثلاثة أوجه، أحدها: أن بما يدل من قوله بها بإعادة العامل لطول الفصل، قال: وهو جائز وإن لم يطل أي يجوز إعادة العامل في البذل وإن لم يطل. قلت: وإن لم يفصل أيضاً. والثاني: أن يكون متعلقاً بفعل محذوف أي يحكم الربانيون بما استحفظوا. الثالث: أنه مفعول به أي يحكمون بالتوراة بسبب استحفظهم ذلك. وهذا الوجه الأخير هو الذي نحا إليه الزمخشري، فإنه قال: بما استحفظوا بما سألهم أنبياءهم حفظه من التوراة أي بسبب سؤال أنبيائهم إياه أن يحفظوه منهم التبديل والتغيير، وهذا على أن الضمير يعود على الربانيين والأحبار دون النبين، فإنه قدر الفاعل المحذوف النبين، وأجاز أن يعود الضمير في استحفظوا على النبين والربانيين والأحبار، ولقد الفاعل المنسوب عنه البازي تعالى أي بما استحفظهم الله يعني بما كلفهم حفظه، وقوله من كتاب الله: قال الزمخشري: ومن كتاب الله للنبين يعني أنها لبيان الجنس المبهم في بما، فإن ما يجوز أن تكون موصولة اسمية بمعنى الذي والغائد محذوف أي بما استحفظوه، وأن تكون مصدرية أي باستحفظهم، وجوز أبو البقاء أن يكون حالاً من أحد شيئين إما من ما الموصولة أو من عائدها المحذوف وفيه نظر من حيث المعنى. وقوله: ويكافؤنا في حيز الصلة أي ويكونهم شهداء عليه أي وقيام لثلا يدل، فعليه متعلق بشهداء، والضمير في عليه يعود على كتاب الله، وقيل: على الرسول أي شهداء على نبوته ورسالته، وقيل: على الحكم والأول هو الظاهر اه سمين.

قوله: ﴿مِنْ كِتَابِ اللَّهِ﴾ من بيان لما وقوله: أن يدلوه أي لفظاً أو معنى، وأن مصدرية. والتقدير استحفظوا من التبديل أو كراهة أن يدلوه اه قاري. وقوله: (أيها اليهود) أي الذين في زمن محمد ﷺ فهذا الخطاب لهم اه خازن.

قوله: (في كتمانهم) هكذا في بعض النسخ، والضمير عائد على ما، وهذا ظاهر، وفي بعض

تستبدلوا ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قِيلَ لَكُمْ﴾ من الدنيا تأخذونه على كتمانها ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ به ﴿وَكُتِبْنَا﴾ فرضنا ﴿عَلَيْهِمْ فِيهَا﴾ أي التوراة ﴿أَنَّ الْفَسْ﴾ تقتل ﴿بِالْفَسِ﴾ إذا

النسخ في كتمانها والضمير عائد أيضاً على ما، وكان التأنيث باعتبار معناها فإنها واقعة على أمور متعددة اهـ شيخنا.

قوله: ﴿بِأَيَّتِي﴾ الباء داخلية على المتروك اهـ.

قوله: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ اختلف العلماء في هذه الآية ونظيرتها الآيتين أي فيمن نزلت، فقال جماعة: نزلت الثلاث في الكفار ومن غير حكم الله من اليهود، وقال ابن عباس: في خصوص بني قريظة والنضير، وقال ابن مسعود، والحسن، والنخعي: هذه الآيات الثلاث عامة في اليهود، وفي هذه الأمة فكل من ارتشى وحكم بغير حكم الله فقد كفر وظلم وفسق اهـ من الخازن.

قوله: ﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ ذكر الكفر هنا مناسب لأنه جاء عقب قوله: ﴿وَلَا تَشْتَرُوا بِأَيَّتِي﴾ ثمناً قليلاً، وهذا كفر فناسب ذكر الكفر هنا اهـ أبو حيان. قال أبو السعود: أي ومن لم يحكم بذلك مستهيناً به منكرآله كما يقتضيه ما فعلوه من تحريف آيات الله اقتضاء بيناً اهـ.

قوله: ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا﴾ معطوف على أنزلنا، والضمير في عليهم للذين هادوا وفي فيها للتوراة وأن النفس بالنفس أن واسمها وخبرها في محل نصب على المفعولية بكتبنا. والتقدير وكتبنا عليهم أخذ النفس بالنفس، وقرأ الكسائي والعين وما عطف عليها بالرفع، وقرأ نافع، وعاصم، وحزمة بنصب الجميع. وقرأ أبو عمرو، وابن كثير، وابن عامر بالنصب فيما عدا الجروح، فإنهم يرفعونها. فأما قراءة الكسائي فوجهها أبو علي الفارسي بوجهين، أحدهما: أن تكون الواو عاطفة جملة اسمية على جملة فعلية فتعطف الجمل كما تعطف المفردات بمعنى أن قوله: والعين مبتدأ وبالعين خبره، وكذا ما بعده. والجملة الاسمية معطوفة على الجملة الفعلية من قوله: وكتبنا على هذا فيكون ذلك ابتداء تشريع وبيان حكم جديد غير مندرج فيما كتب في التوراة. قالوا: وليست مشتركة للجملة مع ما قبلها لا في اللفظ ولا في المعنى. الوجه الثاني: من توجيهي الفارسي أن تكون الواو عاطفة جملة اسمية على الجملة من قوله أن النفس بالنفس لكي من حيث المعنى لا من حيث اللفظ، فإن معنى كتبنا عليهم أن النفس بالنفس قلنا لهم النفس بالنفس، فالجمل مندرجة تحت الكتب من حيث المعنى لا من حيث اللفظ. وأما قراءة نافع ومن معه فالنصب عطف على اسم أن لفظاً وهي النفس والجوار بعده خبر وقصاص خبر والجروح أوى وأن الجروح قصاص، وهذا ليس من عطف الجمل، بل من عطف المفردات عطفنا الاسم على الاسم والخبر على الخبر، كقولك: إن زيداً قائم وعمراً منطلق، عطف عمراً على زيد ومنطلقاً على قائم، ويكون الكتب شاملاً للجميع وأما قراءة أبي عمرو ومن معه فالمنصوب كما تقدم في قراءة نافع، لكنهم لم ينصبوا الجروح قطعاً له عما قبله وفيه ثلاثة أوجه: الوجهان المذكوران في قراءة الكسائي، وقد تقدم إيضاحهما، والوجه الثالث أنه مبتدأ وخبره قصاص، يعني أنه ابتداء تشريع وتعريف حكم جديد. وقرأ نافع الأذن بالأذن سواء كان مفرداً أو مشى بسكون الذال، وهو تخفيف للمضوم كعق في عتق، والباقون بضمها وهو الأصل، ولا بد من حذف مضاف

قَتَلَهَا ﴿وَالْمَيْتَ﴾ تَفَقَّأَ ﴿بِالْمَيِّتِ وَالْأَكْفَ﴾ يَجْدَعُ ﴿بِالْأَنْفِ وَالْأَذُنِ﴾ تَقَطَّعَ ﴿بِالْأَذُنِ وَالْحَنَ﴾
تَقْلَعُ ﴿بِالْيَسَنِ﴾ وفي قراءة بالرفع في الأربعة ﴿وَالْجُرُوحُ﴾ بالوجهين ﴿فَصَالِحٌ﴾ أي يقتصر فيها
إذا أمكن كاليد والرجل والذكر ونحو ذلك وما لا يمكن فيه الحكومة وهذا الحكم وإن كتب
عليهم فهو مقرر في شرعنا ﴿فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ﴾ أي بالقصاص بأن مكن من نفسه ﴿فَهُوَ

في قوله: والجروح قصاص إما من الأول وإما من الثاني وسواء قرئ برفعه أو نصبه: تقديره، وحكم
الجروح قصاص أو الجروح ذات قصاص، والقصاص المقاصة. وقد تقدم الكلام عليه في البقرة اهـ
سمين.

قوله: ﴿أَنْ النَّفْسَ﴾ أي الجانية بالنفس للمجني عليها، فمدخول الباء وهو المجني عليه في هذا
وما عطف عليه اهـ.

قوله: ﴿تَقْتُلُ﴾ بالنفس الخ تبع فيما قدره التزمخشري وهذا تفسير معني، إلا فالإعراب يقتضي
أن يكون العامل في المجزورات كوناً مطلقاً لا مقيداً، لكن الجار هنا باء المقابلة للمعارضة فيقدولها
ما يقرب من الكون المطلق وهو مأخوذ وقدر الحوفي يستقر اهـ كرخي.

قوله: (يجدع) أي يقطع وجدع كقطع وزناً ومعنى كما في المصباح. قوله: (وفي قراءة بالرفع في
الأربعة) أي قراءة سبعية وعليها فكل جملة من الأربع معطوفة على جملة أن في قوله: ﴿أَنْ النَّفْسَ﴾
بالنفس، ويؤول كتبنا بقلنا لما في الكتابة من معنى القول أي وقلنا فيها العين بالعين. وقوله بالوجهين
أي الرفع والنصب، ومتى رفعت الأربعة وجب الرفع في الجروح، ومتى نصبت جاز فيه الوجهان هذا
هو تحقيق القراءة في هذا المقام اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ المراد بالجروح ما يشمل الأطراف، ولذا قاله المفسر كاليد والرجل
الخ اهـ.

قوله: (فيها) هو نائب الفاعل. قوله: (ونحو ذلك) كالشفتين والأنثيين والقدمين اهـ كرخي.

قوله: (وما لا يمكن) مبتدأ أي والذي لا يمكن فيه القصاص فيه الحكومة، فجعله في الحكومة
خبر وذلك كرض في اللحم، وكسر في العظم، وجراحة في بطن يخاف منها التلف اهـ خازن.
والحكومة جزء من دية النفس نسبتها إليها كنسبة ما نقص من قيمة المجني عليه بفرضه رقيقاً، فلو
كانت قيمته بلا جناية عشرة وبها تسعة فالحكومة عشر الدية تأمل.

قوله: ﴿فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ﴾ أي فالجاني الذي تصدق به، قوله: ﴿فَهُوَ﴾ أي القصاص. قال الكفارة
ليست مجرد التمكن، بل القصاص المرتب عليه. وقوله: لما أتاه بدل من الضعير المجزور باللام أي
للتذب الذي أتاه أي ارتكبه اهـ شيخنا.

وهذا الذي سلكه المفسر في تقرير الآية أخذ وجوه ثلاثة ذكرها المفسرون. وبعبارة الخطيب:
فمن تصدق به أي القصاص بأن مكن من نفسه، فهو أي التصديق بكفارة له أي لما أتاه فلا يعاقب ثانياً
في الآخرة. وقيل: ضمن تصدق به أصحاب الحق فالتصدق به كفارة للكفر بالله تعالى من سيئاته ما

كَفَّارَةٌ لَّهُ ﴿٤٥﴾ لَمَّا أَتَاهُ ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ في القصاص وغيره ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ ﴿٤٦﴾ وَقَفِينَا ﴿أَتَبْعُنَا﴾ عَلَيْهِمُ ﴿أَيُّ النَّبِيِّينَ﴾ يَعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴿قَبْلَهُ﴾ مِنْ

تقتضيه الموازنة كسائر طاعاته. وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: تهدم عنه ذنوبه بقدر ما تصدق به، وقيل فهو كفارة للجاني إذا تجاوز عنه صاحب الحق سقط عنه ما لزمه انتهت.

وعبارة شرح الرملي على المنهاج: بالقود أو العفو أو أخذ الدية لا تبقى مطالبة أخروية، وما أفهمه كلام الشرح والروضة من بقائها محمول على حقه تعالى إذ لا يسقطه إلا توبة صحيحة ومجرد التمكين من القود لا يفيد إلا إن انضم إليه ندم من حيث المعصية وعزم على عدم العود انتهت.

قال ابن القيم: والتحقيق أن القاتل يتعلق به ثلاثة حقوق: حق الله تعالى، وحق للمقتول، وحق للولي، فإذا سلم القاتل نفسه طوعاً واختياراً إلى الولي ندماً على ما فعل وخوفاً من الله تعالى وتوبة نصوحاً سقط حق الله بالتوبة، وحق الأولياء بالاستيفاء أو الصلح والعفو وبقي للمقتول يعوضه الله عنه يوم القيامة عن عبده التائب ويصلح بينه وبينه اهـ.

وأما لو سلم القاتل نفسه اختياراً من غير ندم ولا توبة أو قتل كرهاً فيسقط حق الوراث فقط، ويبقى حق الله تعالى لأنه لا يسقطه إلا التوبة كما علمت، ويبقى حق المقتول أيضاً، لأنه لم يصل له شيء من القتل، ويطلبه به في الآخرة ولا يقال يعوضه الله عنه مثل ما تقدم لأنه لم يسلم نفسه تائباً تأمل. قوله: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ نزلت هذه الآية حين اصطالحوا على أن لا يقتل الشريف بالوضع، ولا الرجل بالمرأة اهـ شيخنا.

وفي الخازن: وكان بنو النضير إذا قتلوا من قريظة إدوا إليهم نصف الدية، وإذا قتل بنو قريظة من بني النضير أدوا إليهم الدية كاملة فغيروا حكم الله الذي أنزل التوراة، قال ابن عباس: فما لهم يخالفون فيقتلون النفس بالنفس ويفقرون العينين بالعين اهـ.

قوله: ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ ذكر الظلم هنا مناسب لأنه جاء عقب أشياء مخصوصة من أمر القتل والجرح، فناسب ذكر الظلم المنافي القصاص وعدم التسوية فيه، وإشارة إلى ما كانوا قرروه من عدم التساوي بين النضير وقريظة اهـ أبو حيان.

قوله: ﴿وَقَفِينَا عَلَى آثَارِهِمْ﴾ الخ شروع في بيان أحكام الإنجيل إثر بيان أحكام التوراة، وهو عطف على أنزلنا التوراة في قوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ﴾ اهـ أبو السعود.

وقد تقدم معنى قفينا وأنه من قفا يقفو أي تبع ففاه أي أرسلناه عقبهم، وقوله: على آثارهم يعيسى كل من الجارين متعلق بقفينا على تضمينه معنى جئنا به على آثارهم وأقنائهم، والتضعيف في قفينا ليس للتعدي، لأن قفا متعد لواحد قبل التضعيف. قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦] فما موصولة بمعنى الذي هي مفعولة، وتقول العرب: قفى فلان أثر فلان أي تبعه، فلو كان التضعيف للتعدي إلى اثنين لكان التركيب وقفيناهم عيسى ابن مريم فهو مفعول ثان وعيسى مفعول أول، ولكنه ضمن كما تقدم، فلذلك تعدى بالباء اهـ سمين

قوله: ﴿عَلَى آثَارِهِمْ﴾ الضمير إما للنبيين في قوله: يحكم بها النبيون، وإما لمن كتب عليهم تلك

التَّورَةُ وَآيَاتُهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى مِنَ الضَّلَالَةِ ﴿وَهُدًى﴾ بيان للأحكام ﴿وَمُصَدِّقًا﴾ حال ﴿لَنَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ التَّورَةَ ﴿لما فيها من الأحكام﴾ ﴿وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِلْمُتَّقِينَ﴾ قلنا ﴿وَلَيْسَ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ بِأَهْلَ اللَّهِ فِيهِ﴾ من الأحكام وفي قراءة بنصب يحكم وكسر لامة عطفًا على معمول آتيانه ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ

الأحكام، والأول أظهر لقوله في موضع آخر وقفتنا بعيسى ابن مريم مصدقًا لخال من عيسى، قال ابن عطية: وهي حال مؤكدة، وكذلك قال في مصدق الثانية: وهو ظاهر، فإن من لازم الرسول والإنجيل الذي هو كتاب إلهي أن يكونا مصدقين ولما متعلق به، وقوله: من التوراة بيان للموصول اهـ سمين.

قوله: ﴿وآتيانه﴾ معطوف على قفتنا، وقوله: فيه هدى ونور حال من الإنجيل، وهدى فاعل به، لأنه اعتمد بوقوعه حال، وأعربه أبو البقاء مبتدأ وخبراً والجملة حال، والاولى للحسن لأن الحال بالمفرد أولى، وأيضاً يدل عليه عطف مصدقاً المفرد عليه وعطف المفرد على المفرد الصريح أولى من عطفه على المؤول اهـ كرخي.

قوله: (حال) أي من الإنجيل أيضاً فهي مؤكدة لأن الكتب الإلهية يصدق بعضها بعضاً اهـ كرخي
قوله: ﴿من التوراة﴾ بيانه.

قوله: ﴿وهدى وموعظة﴾ جعله كله هدى بعدما جعله مشتملاً عليه، حيث قيل: فيه هدى للمبالغة اهـ أبو السعود.

قوله: (قلنا) ﴿ليحكم﴾ وعلى هذا التقدير يكون هذا إخباراً عما فرض عليهم في وقت إنزاله عليهم من الحكم بما تضمنه. ثم حذف القول لأن ما قبله: وكتبنا وقفتنا يدل عليه وحذف القول كثير اهـ خازن.

قوله: (وفي قراءة) أي سبعة بنصب يحكم أي بأن مضمرة بعد لام كي، وقوله: وكسر لامة أي التي هي لام كي، وقوله: عطفًا على معمول آتيانه المراد بالمعمول فيه: وهدى وموعظة للمتقين، وهذان بناء على أنهما منصوبان على أنهما مفعول له، فحيث يصح العطف كأنه قيل: وآتيانه الإنجيل للهدى والموعظة وحكمهم به. وأما على نصبهما على الحالية فيبعد عطف العلة على الحال، فالأولى عليه أن يكون معمولاً لمقدر أي وآتيانه الإنجيل ليحكموا به اهـ شيخنا.

وفي السمين: قرأ حمزة بكسر اللام ونصب الفعل بعدها اجعلها لام كي، فنصب الفعل بعدها بإضمار إن على ما تقرر غير مرة، فعلى هذه القراءة يجوز أن تتعلق اللام بآتيان أو بقفتنا إن جعلنا هدى وموعظة مفعولاً لهما، أي قفياً للهدى والموعظة، وللحكم أو آتيانه للهدى والموعظة والحكم، وإن جعلنا حالين معطوفين على مصدقاً تعلق، وليحكم بمحذوف دل عليه اللفظ كأنه قيل: وللحكم آتيانه وذلك اهـ.

قوله: (إن جعلنا هدى وموعظة) مفعولاً لهما يتعين على هذا الجعل تقدير علة أخرى يعطف عليها وهدى وموعظة، إذ بدون ذلك التقدير تصير الواو ضائعة لا موقع لها. والتقدير وآتيانهم الإنجيل

يَمَا أُنْزِلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٤٧﴾ وَأُنْزِلْنَا إِلَيْكَ يَا مُحَمَّد ﴿أَلَكْتُبَ﴾ الْقُرْآن ﴿بِالْحَقِّ﴾ متعلق بأنزلنا ﴿مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ قبله ﴿مِنَ الْكُتُبِ وَمُهَيِّمًا﴾ شاهداً ﴿عَلَيْهِ﴾ والكتاب بمعنى

إثباتاً لنبوته وإرشاداً للخلق وهدى وموعظة . أي لأجل الإثبات والإرشاد والهدى والموعظة أشار إليه الشهاب .

قوله : ﴿فأولئك هم الفاسقون﴾ ذكر الفسق هنا مناسب لأنه خرج عن أمر الله إذ تقدمه قوله : وليحكم أهل الإنجيل وهو أمر كما قال تعالى : ﴿اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس كان من الجن ففسق عن أمر ربه﴾ [البقرة : ٣٤] أي خرج عن طاعته اهـ أبو حيان .

قوله : ﴿وأنزلنا إليك﴾ معطوف على قوله إنا أنزلنا التوراة وما عطف عليه اهـ أبو السعود .

قوله : (متعلق بأنزلنا) هذا التغير فيه تسمح ، وذلك لأن هذا الجار والمجرور في محل الحال من الكتاب ، أو من فاعل أنزلنا ، أو من الكاف في إليك ، وعلى كل فالباء للملابسة والمصاحبة ، كما قال في السمين ، ومن المعلوم أن الجار والمجرور إذا وقع حالاً يكون متعلقاً بمحذوف مأخوذ من معنى الباء ، فلعل مراده بالتعلق العمل في متعلقه بالمحذوف من حيث العامل في الحال هو العامل في صاحبها تأمل . قوله : ﴿مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ حال من الكتاب أي حال كونه مُصَدِّقًا لما تقدم ، إما من حيث إنه نازل حسبما نعت فيه أو من حيث إنه موافق له في القصص والمواعيد والدعوة إلى الحق والعدل بين الناس والنهي عن المعاصي والفواحش ، وأما ما يترأى من مخالفته في بضع جزئيات الأحكام المتغيرة بسبب تغير الأعصار ، فليس بمخالفة في الحقيقة بل هي موافقة لها من حيث إن كلاً من تلك الأحكام حق الإضافة إلى عصره متضمن للحكمة التي يدور عليها أمر الشريعة ، وليس في المتقدم دلالة على أبدية أحكامه المنسوخة حتى يخالفه الناسخ المتأخر ، وإنما يدل على مشروعيتها مطلقاً من غير تعرض لبقائها وزوالها ، بل نقول هو ناطق بزوالها مع أن الناطق بصحة ما ينسخها نطق بنسخها وزوالها اهـ أبو السعود .

قوله : (شاهداً) أي على الكتب التي قبله ، ومن هذا المعنى قول حسان :

إن الكتاب مهيمٌ لنبينا
والحق يعرفه ذوو الألباب

يريد أنه شاهد ومصديق لنبينا ﷺ ، وقيل : المهيم الأمين . وعبرة أبي السعود : ومهيماً عليه أي رقيباً على سائر الكتب المحفوظة من التغير ، لأنه يشهد لها بالصحة والثبات ، ويقرر أصول شرائعها ، وما يتأيد من فروعها ويؤيد أحكامها المنسوخة ببيان انتهاء مشروعيتها المستفادة من تلك الكتب وانقضاء وقت العمل بها ، انتهت .

وفي السمين : الجمهور على كسر الميم الثانية اسم فاعل ، وهو حال من الكتاب الأول لعطفه على الحال منه ، وهي مُصَدِّقًا . ويجوز في مُصَدِّقًا ومهيماً أن يكونا حالين من الكاف في إليك ، والمهيم الرقيب والحافظ أيضاً . واختلفوا فيه هل هو أصل بنفسه أي أنه ليس مبدلاً من شيء ، يقال : هيمن يهيمن فهو مهيمن ، كييطر ويبيطر فهو مبيطر . وقيل : إن هاء مبدلة من همزة ، وأنه اسم فاعل من آمن من غيره من الخوف ، والأصل مؤمن بهمزتين أبدلت الثانية ياء كراهية اجتماع همزتين ، ثم أبدلت

الكتب ﴿ فَأَحْكَمَ بَيْنَهُمْ ﴾ بين أهل الكتاب إذا ترفعوا إليك ﴿ يَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ ﴾ إليك ﴿ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ﴾ عادلاً ﴿ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَمَلْنَا مِنْكُمْ ﴾ أيها الأمم ﴿ شَرَعَهُ ﴾ شريعة ﴿ وَبَيْنَهُمَا ﴾

الأولى هاء، وهذا ضعيف إذ فيه تكلف لا حاجة إليه مع أن له نظائر يمكن إلحاقها بها كمبيوتر وأخواته، وأيضاً فإن همزة مؤمن اسم فاعل من آمن قاعدتها الحذف فلا يدعى فيها أنها ثبتت ثم أبدلت هاء، وهذا مما لا نظير له. وقرأ ابن محيصن ومجاهد مهيماً بفتح الميم الثانية على أنه اسم مفعول بمعنى أنه حووظ عليه من التغيير والتبديل، والحافظ هو الله تعالى لقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُزِّلُ الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] اهـ.

قوله: ﴿فأحكم بينهم﴾ الفاء لترتيب ما بعدها على ما قبلها، فإن كون القرآن العظيم حقاً مصداقاً لما قبله من الكتب المنزلة على الأمم ومهيماً عليه من موجبات الحكم الظهور به، أي إذا كان شأن القرآن كما ذكرنا فأحكم بين أهل الكتاب عند تحاكمهم إليك بما أنزل الله أي بما أنزل إليك فإنه مشتمل على جميع الأحكام الشرعية الباقية في الكتب الإلهية، وتقديم بينهم للاعتناء ببيان تعميم الحكم لها، ووضع الموصول موضع الضمير للتنبيه على ما في حيز الصلة للحكم والاتفات بإظهار الاسم الجليل لتربية المهابة والإشعار بعلة الحكم اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿عادلاً﴾ عما جاءك من الحق أشار بهذا إلى أن الجار والمجرور في محل الحال من فاعل تتبع، وهذا أحد وجهين ذكرهما السمين، ونصه: قوله عما جاءك فيه وجهان. أحدهما: وبه قال أبو البقاء أنه حال أي عادلاً عما جاءك، وهذا فيه نظر من حيث إن حرف جر ناقص لا يقع خيراً عن الجثة، فكذا لا يقع حالاً عنها وحرف الجر الناقص إنما يتعلق بكون مطلق لا يكون مقيد، لأن المقيد لا يجوز حذفه، والثاني: أن عن على بابها من المجاوزة، لكن بتضمنين تتبع معنى تترجح، وتنحرف أي لا تنحرف متبعاً اهـ.

قوله: ﴿من الحق﴾ فيه وجهان، أحدهما: أنه حال من الضمير المرفوع في جاء. والثاني: أنه حال من نفس ما الموصولة فيتعلق بمحذوف ويجوز أن تكون بيانية اهـ السمين.

قوله: ﴿لكل جعلنا منكم﴾ كلام مستأنف جيء به لحمل أهل الكتابين من معاصريه عليه السلام على الانقياد لحكمه عليه السلام بما أنزل إليه القرآن الكريم، ببيانه أنه هو الذي كلفوا العمل به دون غيره من الكتابين، وإنما الذي كلف العمل بهما من مضى قبل نسخهما من الأمم السالفة، والخطاب بطريق التلوين والاتفات للناس كافة، لكن لا للموجودين خاصة، بل للمناهيين أيضاً بطريق التغليب. واللام متعلقة بجعلنا وهو اخبار عن جعل ماض لا إنشاء وتقديمها عليه للتخصيص ومنكم متعلق بمحذوف وقع صفة لما غرض عنه تنوين كل ولا يعد في توسط جعلنا بين الصفة والموصوف كما في قوله تعالى: ﴿أغير الله ولياً فاطر السموات والأرض﴾ [الأنعام: ١٤] الخ، والمعنى لكل أمة كائنة منكم أيها الأمم الباقية والخالية جعلنا أي عينا، ووضعنا شرعة ومنهاجاً خلاصين ب تلك الأمة، لا تكاد أمة تنخطى شرعتها التي عينت لها، فالأمة التي كانت من مبعث موسى إلى مبعث عيسى عليهما السلام شرعتهم التوراة، والتي كانت من مبعث عيسى إلى مبعث النبي عليهما السلام شرعتهم الإنجيل، وأما أنتم أيها الموجودون من سائر المخلوقات فشرعتكم القرآن ليس إلا، فأمثوا به وأمنوا بما فيه اهـ أبو السعود.

وعبارة الخازن: لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً. الخطاب في منكم للأمم ثلاث أمة موسى وأمة عيسى وأمة محمد ﷺ أجمعين بدليل أن الله قال قبل هذه الآية: ﴿إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور﴾ [المائدة: ٤٤] ثم قال بعد ذلك ﴿وقفينا على آثارهم بعيسى ابن مريم﴾، ثم قال: ﴿وأنزلنا إليك الكتاب﴾ ثم جمع فقال: ﴿لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً﴾. والشرعة الشريعة يعني لكل أمة شريعة، فالتوراة شريعة والإنجيل شريعة والقرآن شريعة والدين واحد، وهو التوحيد، وأصل الشريعة من الشرع، وهو البيان والإظهار، من شرع أي بين وأوضح. وقيل: هو من الشروع في الشيء، والشرعية في كلام العرب المشرعة التي يقصدها الناس فيشربون ويسقون منها. وقيل: الشريعة الطريقة ثم استعير ذلك للطريقة الإلهية المؤدية إلى الدين، والمنهاج الطريق الواضح. قال بعضهم: الشريعة والمنهاج عبارة عن معنى واحد، والتكرير للتأكيد والمراد بهما الدين. وقال آخرون: بينهما فرق لطيف وهو أن الشريعة التي أمر الله بها عباده هي عبادته. والمنهاج الطريق الواضح المؤدي إلى الشريعة. قال ابن عباس: في قوله شرعة ومنهاج سنة وسبيلاً، وقال قتادة: سبيلاً وسنة، فالسنة مختلفة للتوراة شريعة، وللإنجيل شريعة، وللقرآن شريعة يحل الله عز وجل فيها ما يشاء ويحرم ما يشاء، ليعلم من يطيعه ممن يعصيه، والدين الذي لا يقبل التغير هو التوحيد والإخلاص لله والإيمان بما جاءت به جميع الرسل عليهم السلام. وقال علي بن أبي طالب: الإيمان منذ بعث آدم عليه السلام شهادة أن لا إله إلا الله، والإقرار بما جاء من عند الله، ولكل قوم شريعة ومنهاج. قال العلماء: وردت آيات دالة على عدم التباين بين طرق الأنبياء منها، قوله: ﴿شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً﴾ [الشورى: ١٣] إلى قول: ﴿أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه﴾ [الشورى: ١٣]، وسنها قوله: ﴿وأولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده﴾ [الأنعام: ٩٠]. ووردت آيات دالة على حصول التباين بينهما منها هذه الآية وهي قوله: ﴿لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً﴾ وطريق الجمع بين هذه الآيات أن كل آية دلت على عدم التباين فهي محمولة على أصول الدين من الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، فكل ذلك جاءت به الرسل من عند الله، فلم يختلفوا فيه. وأما الآيات الدالة على حصول التباين بينهما، فمحمولة على الفروع وما يتعلق بظواهر العبادات، فجائز أن يتعبد الله عباده في كل وقت بما شاء، فهذا هو طريق الجمع بين الآيات والله أعلم بأسرار كتابه، واحتج بهذه من قال: إن شرع من قبلنا لا يلزمنا لأن قوله: ﴿لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً﴾ يدل على أن كل رسول جاء بشريعة خاصة، فلا يلزم أمة رسول الاقتداء بشريعة رسول آخر اهـ بحروفه.

قوله: (لكل) التنوين عوض عن المضاف إليه تقديره لكل أمة أو لكل نبي وجعلنا يحتمل أن يكون متعدياً لاثنتين بمعنى صيرنا فيكون لكل مفعولاً ثانياً مقدماً وشرعة مفعولاً أولاً مؤخراً. وقوله: ﴿منكم﴾ متعلق بمحذوف أي أعني منكم، ولا يجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه صفة لكل، لأنه يلزم منه الفصل بين الصفة والموصوف بقوله جعلنا، وهي جملة أجنبية ليس فيها تأكيد، وما شأنه كذلك لا يجوز الفصل به اهـ سمين.

قوله: ﴿شرعة﴾ في المصباح: الشرعة بالكسر الدين، والشرع والشريعة مثله مأخوذ من

طريقاً واضحاً في الدين يمشون عليه ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعْتُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ على شريعة واحدة ﴿وَلَكِنْ﴾ فرقكم فرقاً ﴿لِيَبْلُوَكُمْ﴾ ليختبركم ﴿فِي مَا آتَيْنَاكُمْ﴾ من الشرائع المختلفة لينظر المطيع منكم والعاصي ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ سارعوا إليها ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً﴾ بالبعث ﴿فَيُلْقِيَكُمْ﴾

الشريعة، وهي مورد الناس للاستسقاء سميت بذلك لوضوحها وظهورها، وجمعها شرائع، وشرع الله لنا كذا يشرعه أظهره وأوضحه، والمشرعة بفتح الميم والراء شريعة الماء. قال الأزهري: ولا تسميها العرب مشرعة حتى يكون الماء عدلاً لا انقطاع له كماء الأنهار، ويكون ظاهراً أيضاً ولا يستسقى منه برشاء، فإن كان من ماء الأمطار فهو الكرخ بفتح الحين، والناس في هذا الأمر شرع بفتح الحين وسكن الراء للتخفيف أي سواء أهد.

وقوله: ﴿ومنهاجاً﴾ في المختار: النهج بوزن الفلس، والمنهج بوزن الذهب، والمنهاج الطريق الواضح، ونهج الطريق أبانه، ونهجه أيضاً سلكه، وبابهما قطع، والنهج بفتح الحين تتابع النفس، وبابه طرب أهد.

وفي المصباح: النهج مثل فلس الطريق الواضح، والمنهج والمنهاج مثله ونهج بفتح الحين نهوجاً وضح واستبان، وأنهج بالالف مثله ونهجه وأنهجه أوضحته يستعملان لازمين ومتعديين أهد.

قوله: ﴿أمة واحدة﴾ أي جماعة متفقة على دين واحد في جميع الأعصار من غير نسخ وتحويل أهد شيخنا.

قوله: (لينظر المطيع الخ) أي ليعلم أي ليظهر متعلق علمه، وهو امتياز المطيع من العاصي. وعبارة أبي السعود: ﴿ليبلوكم﴾ ليخبركم فيما آتاكم من الشرائع المختلفة المناسبة لأعصارها وقرونها هل تعملون بها مدعين لها معتقدين أن اختلافها بمقتضى المشيئة الإلهية المبنية على أساس الحكم البالغة، والمصالح النافعة لكم في معاشكم ومعادكم، أو تزيغون عن الحق وتتبعون الهوى، وتستبدلون المضرة بالجدوى، وتشترون الضلالة بالهدى أهد.

قوله: (سارعوا إليها) عبارة البيضاوي: فابتدروها انتهازاً للفرصة وحيازة لفضل السبق والتقدم انتهت.

قوله: ﴿إلى الله مرجعكم﴾ استئناف مسوق سياق التعليل لاستباق الخيرات أهد أبو السعود: وجميعاً حال من كم في مرجعكم، والعامل في هذه الحال المصدر المضاف إلى كم، فإن كم يحتمل أن يكون فاعلاً، والمصدر ينحل لحرف مهذري. وفعل مبني للفاعل، والأصل ترجعون جميعاً ويحتمل أن يكون مفعولاً لم يسم فاعله على أن المصدر ينحل لفعل مبني للمفعول أي يرجعكم الله، وقد صرح بالمعنيين في مواضع أهد سمين.

قوله: ﴿فينبئكم﴾ من نبأ غير مضمن معنى أعلم، فلذلك تعدى الواو بنفسه، ولأن الجرح يعرف الجرح أهد سمين.

وعبارة أبي السعود: ﴿فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون﴾ أي فيفعل بكم من الجزاء القاضل بين

كُتِبَ فِيهِ تَخْلِفُونَ ﴿٤٨﴾ من أمر الدين ويجزي كلاً منكم بعمله ﴿وَأَن أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاتَّخِذْهُمْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ لا ﴿أَن﴾ لا ﴿يَقْتُولُكَ﴾ يضلوك ﴿عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ عن الحكم المنزل وأرادوا غيره ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ يُبْذُلُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُمْ﴾ بالعقوبة في الدنيا ﴿بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ﴾ التي أتوها ومنها التولي ويجازيهم على جميعها في الأخرى ﴿وَأَنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ﴾ ﴿٤٩﴾ ﴿أَفَحْكَمَ

المحق والمبطل ما لا يبقى لكم معه شائبة شك فيما كنتم فيه تختلفون في الدنيا، وإنما عبر عن ذلك بما ذكر لوقوعه إزالة الاختلاف التي هي وظيفة الاخبار اهـ.

قوله: ﴿وَأَن أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ﴾ الخ في محل نصب عطفاً على الكتاب، والتقدير، وأنزلنا إليك الكتاب وأن تحكم به بينهم أي والحكم بينهم اهـ سمين.

وليس هذا مكرراً مع ما تقدم لأنهما نزلا في حكمين مختلفين، فالأولى نزلت في شأن رجم المحصنين، وهذه نزلت في الدماء والديات كما يستفاد ذلك من شرح القصة اهـ خازن.

قوله: ﴿أَن يَفْتَنُوكَ﴾ فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعول من أجله على تقدير لام العلة ولا النافية وهو ما جرى عليه الشارح الآخر أنه بدل اشتغال من المفعول كأنه قال: واحذرهم فتنهم كقولك أعجبني زيد علمه اهـ من السمين.

قال ابن عباس: إن كعب بن أسيد وعبد الله بن سوريا وشاس بن قيس قال بعضهم لبعض: اذهبوا إلى محمد لعلنا نفتنه عن دينه فأتوه فقالوا: يا محمد قد عرفت أنا أجبار اليهود وأشرافهم وساداتهم، وأنا إن اتبعناك اتبعنا اليهود ولم يخالفونا، وأن بيننا وبين قومنا خصومة فتتحاكم إليك فاقض لنا عليهم نؤمن بك ونصدقك. فأبى رسول الله ﷺ، فأنزل الله هذه الآية: ﴿وَأَن أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾، يعني أحكم بينهم يا محمد بالحكم الذي أنزله الله في كتابه ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ يعني فيما أمروك به اهـ خازن.

قوله: ﴿عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ أي احذر أن يصرفوك عن بعضه، ولو كان أقل قليل بتصوير الباطل بصورة الحق اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿أَن يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ﴾ أي بجميعها، فلم يعاقبهم في الدنيا إلا على البعض، كما عاقبهم بالقتل والسبي والجلاء، وأما في الآخرة فيجازيهم على الجميع، كما قال المفسر اهـ شيخنا.

وعبارة أبي السعود: ببعض ذنوبهم، أي بذنب توليهم عن حكم الله عز وجل، وإنما عبر عنه بذلك إيذاناً بأن لهم ذنوباً كثيرة هذا مع كمال عظمه واحد من جملتها، وفي هذا الإيهام تعظيم للتولي اهـ.

قوله: ﴿أَفَحْكَمَ الْجَاهِلِيَّةُ يَفْغُونَ﴾ الفاء للعطف على مقدار دخلت عليه الهمزة يقتضيه المقام أي يتولون عن حكمك فيفغون حكم الجاهلية، والمراد بالجاهلية إما الملة الجاهلية التي هي متابعة الهوى الموجبة للميل والمداهنة في الأحكام، وقد جرى المفسر على هذا. وإما أهل الجاهلية وحكمهم وما كانوا عليه من المفاضلة بين القتلى من النصير وقريظة اهـ أبو السعود.

﴿لَيْسَ لَكَ بِأَلْفٍ يَبْعُونَ﴾ بالياء والتاء يطلبون من المداهنة والميل إذا تولوا استفهام إنكاري ﴿وَمَنْ لَا أَحَدٌ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حَكْمًا لِقَوٍّ﴾ عند قوم ﴿يُوقَتُونَ﴾ به خصوا بالذكر لأنهم الذين يتلبسون به

وفي الخازن: قال مقاتل: كانت بين بني النضير وقريظة دماء، وهما حيّان من اليهود، وذلك قبل أن يبعث الله محمداً ﷺ فلما بعث وهاجر إلى المدينة تحاكموا إليه، فقال بنو قريظة: بنو النضير إخواننا أبونا واحد وديننا واحد وكتابنا واحد، فإن قتل بنو النضير منا قتيلاً أعطونا سبعين وسقاً من تمر، وإن قتلنا منهم قتيلاً أخذوا منا مائة وأربعين وسقاً، وأرض جراحتنا على النصف من جراحتهم، فاقض بيننا وبينهم، فقال رسول الله ﷺ: «أنا أحكم أن دم القرظي كدم النضيري ليس لأحدهما فضل على الآخر في دم ولا عقل ولا جراحة». فغضب بنو النضير وقالوا: لا نرضى بحكمك، فإنك لنا عدو إنك لتجتهد في وضعنا وتصغيرنا، فأنزل الله: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ اهـ.

قوله: (من المداهنة) في المختار: المداهنة المصانعة اهـ.

وفي القاموس: والمداهنة إظهار خلاف ما في الضمير كالإدهان اهـ.

وقيل: في معناها أنها بذل الدين لأجل الدنيا عكس المدارة، فإنها بذل الدنيا لإصلاح الدين.

قوله: (إذا تولوا) ظرف ليبغون أي يبغون ويطلبون وقت توليتهم عنك اهـ.

قوله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حَكْمًا﴾ إنكار لأن يكون أحد حكمه أحسن من حكم الله تعالى، أو مساو له، وإن كان ظاهر السبك غير متعرض لنفي المساواة وإنكارها اهـ أبو السعود، وحكماً منصوب على التمييز اهـ سمين.

قوله: ﴿لَقَوْمٍ يُوقَتُونَ﴾ اللام بمعنى عند كما قال الشارح متعلقة بأحسن، ومفعول يوقنون محذوف كما قدره الشارح بقوله: به أي بالله أو بحكمه، وأنه أعدل الأحكام، أو بالقرآن احتمالات ثلاثة أبداها السمين. قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ خطاب يعم حكمه كافة المؤمنين من المخلصين وغيرهم، وقوله: آمَنُوا أي ولو ظاهراً، وإن كان سبب نزولها في غير المخلصين فقط وهم المنافقون، كعبد الله بن أبي واضربه الذين كانوا يسارعون في موالة اليهود ونصارى نجران، وكانوا يعتدزون إلى المؤمنين بأنهم لا يؤمنون أن تصيبهم صروف الزمان، كما قال تعالى: ﴿يَقُولُونَ نَخْشَى﴾ الخ اهـ أبو السعود.

وفي الخازن: اختلف المفسرون في سبب نزول هذه الآية وإن كان حكمها عاماً لجميع المؤمنين، لأن خصوص السبب لا يمنع عموم الحكم، فقال قوم: نزلت هذه الآية في عبادة بن الصامت رضي الله عنه، وعبد الله بن أبي ابن سلول رأس المنافقين، وذلك أنما اختصما، فقال عبادة: إن لي أولياء من اليهود كثيراً عددهم شديدة شوكتهم، وإنني أبرأ إلى الله وإلى رسوله من ولاية اليهود ولا مولى لي إلا الله ورسوله، فقال عبد الله بن أبي: لكني لا أبرأ من ولاية اليهود قلني أخاف الدوائر ولا بد لي منهم، فقال النبي ﷺ: «يا أبا الحباب ما نفست به من ولاية اليهود على عبادة بن الصامت فهو لك دونه»، فقال: إذن أقبل، فأنزل الله هذه الآية. وقال السدي: لما كانت وقعة أحد اشتد الأمر على طائفة من الناس، وتخوفوا أن يدال عليهم الكفار، فقال رجل من المسلمين: أنا الحق بفلان اليهودي، وأخذ

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ﴾ توالونهم وتوادونهم ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ لاتحادهم في الكفر ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ يَتَوَلَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ من جملتهم ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ ﴿بِمَوالاتهم الكفار﴾ ﴿فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ ضعف اعتقاد كعبد الله بن أبي المنافق ﴿يُسْرِعُونَ فِيهِمْ﴾ في موالاتهم ﴿يَقُولُونَ﴾ معتردين عنها ﴿نَحْنُ أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ﴾ يدور بها الدهر علينا من جذب أو غلبة ولا يتم أمر محمد فلا يميرونا قال تعالى ﴿فَمَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ بالنصر لنبئه بإظهار دينه ﴿أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ﴾

منه أماناً إني أخاف أن يدال علينا اليهود، وقال رجل آخر: أنا الحق بفلان النصراني من أهل الشام وأخذ منه أماناً، فأنزل الله هذه الآية ينهاهم عن موالاته اليهود والنصارى اهـ.

قوله: ﴿لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ﴾ الخ أي لا يتخذ أحد منكم أحداً منهم ولياً. وقوله: ﴿بَعْضُهُمْ﴾ إلخ حملة مستأنفة مسوقة لتعليل النهي وتأكيد إيجاب الاجتناب عن النهي عنه أي بعض كل فريق من ذينك الفريقين أولياء بعض آخر من فرقه لا من الفريق الآخر لما هو معلوم من أن الفريقين بينهما غاية العداوة، وإنما أوتر الإجمال تعويلاً على ظهور المراد لوضوح انتفاء الموالات بين الفريقين رأساً اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ ومن ضرورة موالاته بعضهم لبعض اجتماع الكل على مضارتكم، فكيف يتصور بينكم وبينهم موالاته اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿فَإِنَّهُمْ مِنْهُمْ﴾ أي فهو من أهل دينهم لأنه يوالي أحد أحداً إلا وهو عنه راض، فإذا رضي عنه رضي دينه، فصار من أهل ملته وهذا على سبيل المبالغة في الزجر اهـ من الخازن.

قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ تعليل لكون من يواليهم منهم أي لا يهديهم إلى الإيمان، بل يخليهم وشأنهم فيقعون في الكفر والضلال اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ بيان لكيفية موالاتهم ولسببها، ولما يؤول إليه أمرهم والرؤية بصرية، فجملة يسارعون حال، وعلمية فهي مفعول ثان، والأول أنسب بظهور نفاقهم، وإنما قيل: في قلوبهم مبالغة في بيان رغبتهم فيها مستغرقون في موالاته، وإنما مسارعتهم في التنقل من بعض مراتبها إلى بعض آخر منها اهـ أبو السعود.

وهذه الفاء إما للسببية المحضة أي بسبب ان الله لا يهدي القوم الظالمين المتصفين بما ذكر ترى الذين الخ، أو للعطف على قوله إن الله لا يهدي الخ من حيث المعنى اهـ كرخي.

قوله: ﴿يَقُولُونَ نَحْنُ﴾ الخ حال من ضمير يسارعون والدوائر من الصفات الغالبة التي لا يذكر معها موصوفها اهـ أبو السعود.

وفرق الراغب بين الدائرة الدولة بأن الدائرة هي الخط المحيط، ثم عبر بها عن الحادثة، وإنما يقال في المكروه والدولة في المحبوب اهـ.

قوله: (أو غلبة) أي غلبة الكفار على المؤمنين.

قوله: (فلا يميرونا) أي اليهود والنصارى أي لا يعطون الميرة بكسر الميم وهي الطعام، ويقال

يهتك ستر المنافقين وافضحهم ﴿فَيَصْبِحُوا عَلَىٰ مَا أَلْتُوا فِي أَنفُسِهِمْ﴾ من الشك وموالات الكفار ﴿تَبَيَّنَ﴾ ﴿وَيَقُولُ﴾ بالرفع استئنافاً بـ «و» ودونها وبالنصب عطفاً على يأتي ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ لبعضهم إذا هتك سترهم تعجباً ﴿أَمْؤَلَاءَ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ غاية اجتهادهم فيها ﴿لَهُمْ﴾ في الدين قال تعالى ﴿حِطَّتْ﴾ بطلت ﴿أَعْمَالُهُمْ﴾ الصالحة ﴿وَصَبَحُوا﴾ صاروا

ماز أهله إذا أتاهم بالميرة، وأما هم كذلك والأول أفصح اهـ شيخنا.

قوله: (قال تعالى) أي رداً عليهم وقطعاً لعلهم الباطلة، وأطاعهم الفارقة وتبشيراً للمؤمنين بالظفر، فإن عسى منه تعالى وعد محترم لا يتخلف اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿فَيَصْبِحُوا﴾ أي المنافقين المتعللون بما مرّ وهو عطف على يأتي داخل معه في حيز خبر عسى، وإن لم يكن فيه ضمير يعود على اسمها، فإن فاء السببية مغنية عن ذلك لأنها تجعل الجملةتين كجملة واحدة اهـ أبو السعود.

قوله: (بالرفع استئنافاً) أي بيانياً وهو جواب سؤال نشأ مما سبق كأنه قيل: فماذا يقول المؤمنون الخ اهـ أبو السعود.

قوله: (بوأو ودونها) مجموع القراءات ثلاث، فقرأ عاصم وحزمة والكسائي بإثبات الواو مع الرفع، وقرأ نافع وابن كثير وابن عامر بحذفها مع الرفع، وقرأ أبو عمرو بإثباتها مع النصب وتوجيهها أن الرفع مع الواو على طريق الاستئناف والرفع بدونها على أن الجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً في جواب سؤال نشأ من قوله: فعسى الله يأتي بالفتح الخ، كأنه قيل: فماذا يقول المؤمنون حينئذ وأن النصب مع الواو بطريق العطف على أو على فيصبحوا اهـ من السمين.

وعبارة أبي السعود: وبالنصب عطفاً على يأتي كأنه قيل: فعسى الله أن يأتي بالفتح ويقول الذين آمنوا والأوجه عطفه على يصبحوا، لأن هذا القول إنما يصدر عن المؤمنين عند ظهور ندامة المنافقين لا عند إتيان الفتح فقط، والمعنى ويقول الذين آمنوا بعضهم لبعض كما قال الشارح اهـ.

قوله: ﴿أَمْؤَلَاءَ الَّذِينَ أَقْسَمُوا﴾ الهمة للاستفهام التعجبي أي يقول المؤمنون بعضهم لبعض مشيرين للمنافقين متعجبين من حالهم حيث انعكس مطلوبهم، والهاء للتثنية، وأولاء اسم إشارة مبتدأ والموصول خبره وها بعده صلته. وقوله: انهم لمعكم جملة لا محل لها من الإعراب، لأنها تفسير وحكاية لمعنى أقسموا، لكن لا بألفاظهم، وإلا لقليل أنا معكم وجهد الإيمان أغلظها، وهو في الأصل مضمر ونصبه على الحال أي مجتهدين، أو على التصديرية أي أقسموا اقسم اجتهاد اليمين اهـ أبو السعود. وكلام الشارح أوفق بالثاني.

قوله: (قال تعالى) ﴿حِطَّتْ أَعْمَالُهُمْ﴾ أشار إلى أن آخر قول المؤمنين عن حال المنافقين إنهم لمعكم، وإن قوله حطت أعمالهم من قول الله تعالى وهو عليه جمهور المفسرين، وقيل: هو من قول المؤمنين واستظهره أبو حيان. واعلم أن عبارة الكشف هكذا حطت أعمالهم من جملة قول المؤمنين أي يطلت أعمالهم التي كانوا مكلفين بها في أعين الناس، وفيه معنى التعجب كأنه قيل: لم أحبط

﴿خَمِيزِينَ﴾ الدنيا بالفضيحة والآخرة بالعقاب ﴿يَكْفُرُوا بِالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِمْ﴾ بالفك والإدغام يرجع
 ﴿مِنْكُمْ عَنْ يَدَيْهِ﴾ إلى الكفر إخبار بما علم الله تعالى وقوعه وقد ارتد جماعة بعد موت النبي ﷺ
 ﴿مَتَّوْفَ يَأْتِي اللَّهُ﴾ بدلهم ﴿يَقُومُوا يُحْيِيهِمْ وَيُجِيبُونَهُمْ﴾ قال ﷺ «هم قوم هذا» وأشار إلى أبي موسى الأشعري

أعمالهم، أو من قول الله عز وجل شهادة لهم بحبوط أعمالهم. قال السعد التفتازاني: إنما قال في
 الأول فيه معنى التعجب إذ ليس للمؤمنين بذلك شهادة ولا فيه فائدة بخلاف ما إذا كان من قول الله، فإنه
 شهادة بذلك وحكم فيه تعجيب للسامعين انتهى اهـ كرخي.

قوله: (الصالحة) أي بحسب الظاهر. قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ لما نهى فيما سلف عن موالة
 اليهود والنصارى وبين مستدعيه للارتداد شرع في بيان حال المرتدين على الإطلاق اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ﴾ من شرطية فقط لظهور أثرها، وقوله: فسوف جوابها وهي مبتدأ وفي
 خبرها الخلاف المشهور، وبظاهره يتمسك ممن لا يشترط عود ضمير على اسم الشرط من جملة
 الجواب، ومن التزم ذلك قدر ضميراً محذوفاً تقديره فسوف يأتي الله بقوم غيرهم فهم في غيرهم يعود
 على من باعتبار معناها اهـ سمين. وقدره الشرح بقوله؛ بدلهم. قوله: (بالفك والإدغام) إشارة إلى أن
 قراءة نافع وابن عامر بالفك أي بدالين مكسورة فساكنة مخففتين على الأصل وياق بالإدغام تخفيفاً،
 وحركت الثانية بالفتحة تخفيفاً، وكلاهما في مصاحف المدينة والشام اهـ كرخي.

قوله: (وقد ارتد جماعة النخ) عبارة الخازن: وذكر صاحب الكشاف أن إحدى عشرة فرقة من
 العرب ارتدت ثلاث في زمن رسول الله ﷺ، وهم بنو مدلج ورئيسهم ذو الحمار لقب به لأنه كان له
 حمار ياتمر بأمره ويتهني بنهيه، وهو الأسود العنسي بفتح العين وسكون النون، وكان كاهناً تنبأ باليمن،
 واستولى على بلاده، وأخرج عمال رسول الله ﷺ، فكتب رسول الله ﷺ إلى معاذ بن جبل وسادات
 اليمن، فأهلكه الله تعالى على يد فيروز الديلمي فبيته وقتله فأخبر رسول الله ﷺ بقتله ليلة قتله، فسرَّ
 المسلمون بذلك وقبض رسول الله ﷺ من الغد، وأتى خبر قتله في آخر ربيع الأول. وبنو حنيفة وهم
 قوم مسيلمة الكذاب تنبأ، وكتب إلى رسول الله ﷺ من مسيلمة رسول الله ﷺ أما بعد، فإن الأرض نصفها
 لي ونصفها لك فكتب إليه رسول الله ﷺ من محمد رسول الله ﷺ إلى مسيلمة الكذاب أما بعد فإن الأرض
 لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين. وستأتي قصة قتله. وبنو أسد وهم قوم طلحة بن خويلد
 تنبأ، فبعث إليه رسول الله ﷺ خالد بن الوليد فقاتله فانهزم بعد القتال إلى بر الشام، ثم أسلم بعد ذلك
 وحسن إسلامه وارند سبع فرق في خلافة أبي بكر الصديق وهم: فزارة قوم عيينة بن حصن الفزاري
 وغطفان قوم قره بن سلمة القشيري وبنو سليم قوم الفجاءة بن عبد ياليل وبنو يربوع قوم مالك بن بريدة
 اليربوعي، وبعض تميم قوم سجاح بنت المنذر المتهنبة التي زوجت نفسها من مسيلمة الكذاب، وكندة
 قوم الأشعث بن قيس الكندي، وبنو بكر بن وائل قوم الخطمي بن يزيد، فكفى الله أمرهم على يد أبي
 بكر الصديق رضي الله عنه. وفرقة واحدة ارتدت في زمن خلافة عمر بن الخطاب، وهم غسان قوم جبلة
 ابن الأيهم. فكفى الله أمرهم على يد عمر رضي الله عنه، انتهت.

قوله: (بدلهم) أي بدل المرتدين فالضمير عائد على من باعتبار معناها، وأشار بهذا التقدير إلى

رواه الحاكم في صحيحه ﴿أَذَلُّوْا عَاطِفِيْنَ﴾ عَاطِفِيْنَ ﴿عَلِ الْمُؤْمِنِيْنَ أَعَزُّوْا﴾ أَشَدَّاءُ ﴿عَلِ الْكَافِرِيْنَ يَكُوْنُ لَكُم مِّنْهُنَّ حَبْلٌ يَّجُرُّ﴾

الرباط بين المبتدأ الذي هو من وخبره، وهذا لا يحتاج إليه إلا على المرجوح من أن الخبر هو الجواز وحده. وأما على القولين الآخرين من أنه الشرط وحده الراجح أو المجموع، فالرباط موجود وهو الضمير المستتر في يرتد والبارز المنجور في قوله: عن دينه اهـ شيخنا.

قوله: ﴿يَقُومُ بِحَبْهِمْ﴾ هؤلاء القوم هم الأشعريون، كما قال الشارح، وقيل: هم أبو بكر وأصحابه الذين قاتلوا أهل الردة وما نعي الزكاة، وذلك أن النبي ﷺ لما قبض ارتد عامة العرب إلا أهل المدينة وأهل مكة وأهل البحرين من بني عبد القيس، فإنهم ثبوا ونصر الله بهم المدينة. ولما ارتد من ارتد من العرب ومنعوا الزكاة هم أبو بكر يقتالهم، فذكر ذلك الصحابة، وقال بعضهم: هم أهل القبلة، فتقلد أبو بكر سيفه وخرج وحده، فلم يجدوا بداً من الخروج على أثره، فقال ابن مسعود: كرهنا ذلك في الابتداء ثم حمدناه عليه في الانتهاء، قال بعض الصحابة: وما ولد بعد النبيين أفضل من أبي بكر لقد قام مقام نبي من الأنبياء في قتال أهل الردة. وبعث أبو بكر خالد بن الوليد في جيش كثير إلى بني حنيفة، فأهلك الله مسيلمة منهم على يد وحشي غلام مطعم بن عدي قاتل حمزة، فكان يقول قتل خير الناس في الجاهلية وشر الناس في الإسلام، أراد بذلك أنه في حال الجاهلية قتل حمزة وهو خير الناس، وفي حال إسلامه قتل مسيلمة الكذاب وهو شر الناس اهـ من الخازن.

قوله: ﴿يَحِبُّهُمْ﴾ في محل جر صفة لقوم، ويحيونه معطوف عليه، فهو في محل جر أيضاً، فوصفهم بصفتين: وصفهم بكونه تعالى يحبهم ويكونهم يحيونه، وقدمت محبة الله تعالى على محبتهم لشرفها وسبقها، إذ محبته تعالى لهم عبارة عن إلهامهم الطاعة وإثابته إياهم عليها اهـ سمين. ومحبتهم به طاعتهم لأوامره ونواهيه، وعبارة أبي السعود: يحبهم أي يرتد بهم خيري الدنيا والآخرة، ويحيونه أي يريدون طاعته ويتحرزون عن معاصيه انتهت.

قوله: ﴿أَذَلُّوْا﴾ جمع ذليل لا جمع ذلول فإن جمعه ذلل اهـ أبو السعود.

وقوله: (عاطفين) فأشار بهذا إلى أن أذلة مضمن معنى عاطفين لأجل تعديته بعلى، وكان أصله أن يتعدى باللام والمعنى عاطفين على المؤمنين على وجه التذلل لهم والتواضع، وهذا مقتبس من قوله تعالى: ﴿وَإِخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾ [الإسراء: ٢٤] ولما قال: ﴿أَذَلُّوْا عَلَى الْمُؤْمِنِيْنَ﴾ أَوْهَمَ أَنَّهُمْ أَذَلَاءُ مُحَقَّرُونَ مُهَانُونَ، فدفع ذلك الإيهام بقوله أعزة على الكافرين أي متغلبين عليهم، ووقع الوصف في جانب المحبة بالجملة الفعلية، لأن الفعل يدل على التجدد والحدوث، وهو مناسب، فإن محبتهم لله تعالى تجدد طاعته وعبادته كل وقت ومحبة الله إياهم تجدد ثوابه وإنعامه عليهم كل وقت. ووقع الوصف في جانب التواضع للمؤمنين والغلظة على الكافرين بالاسم الدال على المبالغة دلالة على ثبوت ذلك واستقراره، فإنه عريق فيهم، والاسم يدل على الثبوت والاستقرار، وقدم الوصف بالمحبة منهم ولهم على وصفهم بأذلة وأعزة، لأنهما ناشتان عن المحبتين، وقدم وصفهم المتعلق بالمؤمنين على وصفهم المتعلق بالكافرين، فإنه أكد وألزم منه ولشرف المؤمنين أيضاً اهـ سمين.

اللَّهُ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ» فيه كما يخاف المنافقون لوم الكفار ﴿ذَلِكَ﴾ المذكور من الأوصاف ﴿فَقُلْ﴾
 اللَّهُ يُؤْتِيهِمْ مِّنْ فَسْخًا وَاللَّهُ وَاسِعٌ﴾ كثير الفضل ﴿عَلَيْهِمُ﴾ بمن هو أهله ونزل لما قال ابن سلام يا رسول
 إن قومنا هجرونا ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ ذَاكِرُونَ﴾ خاشعون

قوله: ﴿وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ﴾ يعني لا يخافون عذل عاذل فينصرهم الدين، وذلك أن المنافقين كانوا يراقبون الكفار لومهم، فبين الله تعالى في هذه الآية أن من كان قوياً في الدين، فإنه لا يخاف في نصره لدين الله بيده أو بلسانه لومة لائم، وهذه صفة المؤمنين المخلصين إيمانهم لله تعالى اهـ خازن.
 وفي المختار؛ اللوم العذل تقول لامة على كذا من باب قال، ولومه أيضاً واللائمة الملامة اهـ.

قوله: ﴿وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ﴾ عطف على يجاهدون بمعنى أنهم جامعون بين المجاهدة في سبيل الله وبين التصلب في الدين وفيه تعريض بالمنافقين، فإنهم كانوا إذا خرجوا في جيش المسلمين خافوا أولياءهم اليهود، فلا يكادون يعملون شيئاً يلحقهم فيه لوم من جهتهم، وقيل. هو حال من فاعل يجاهدون بمعنى أنهم يجاهدون وحالهم خلاف حال المنافقين اهـ أبو السعود.

قوله: (المذكور من الأوصاف) أي الستة التي أولها يجبهم اثنان منها بطريق الأفراد وأربعة بطريق الجملة اهـ شيخنا.

وعبارة الكرخي: من الأصناف أي التي وصف بها القوم من المحبة والذلة والعزة الخ، لأن ذلك يشار به إلى المفرد والمثنى والمجموع، كما تقدم مع زيادة في قوله: عوان بين ذلك اهـ.

قوله: ﴿يُؤْتِيهِ مِنْ يَشَاءُ﴾ جملة مستأنفة أو خبر ثان لذلك اهـ كرخي.

قوله: (نزل لما قال ابن سلام الخ) عبارة الخازن: قال ابن عباس: نزلت هذه الآية في عبادة بن الصامت حين تبرأ من موالاة اليهود، قال: أتولى الله ورسوله والمؤمنين يعني أصحاب محمد ﷺ. وقال جابر بن عبد الله: نزلت في عبد الله بن سلام، وذلك أنه جاء إلى النبي ﷺ، فقال؛ يا رسول الله: إن قومنا قريظة والنضير قد هجرونا وفارقونا، وأقسموا أن لا يجالسونا، فنزلت هذه الآية فقرأها عليه رسول الله ﷺ، فقال عبد الله بن سلام: رضينا بالله رباً وبرسوله نبياً، وبالمؤمنين أولياء. قيل: الآية عامة في حق جميع المؤمنين، لأن المؤمنين بعضهم أولياء بعض، فعلى هذا يكون قوله الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راعون صفة لكل مؤمن، ويكون المراد بذكر هذه الصفات تمييز المؤمنين عن المنافقين، لأن المنافقين كانوا يدعون أنهم مؤمنون إلا أنهم لم يكونوا يداومون على فعل الصلاة والزكاة، فوصف الله تعالى المؤمنين بأنهم يقيمون الصلاة يعني بإتمام ركوعها وسجودها في مواقيتها، ويؤتون الزكاة يعني يؤدون زكاة أموالهم إذا وجبت عليهم، انتهت.

قوله: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ﴾ مبتدأ وخبر ورسوله والذين آمنوا عطف على الخبر. قال الزمخشري: قد ذكر في الخبر جماعة، فهلا قيل أولياءكم. بأن الولاية بطريق الأصالة لله تعالى، ثم نظم في سلك إثباتها لرسوله والمؤمنين، ولو جيء به جمعاً فقليل: إنما أولياءكم لم يكن في الكلام أصل وتبع اهـ

سمين.

أو يصلون صلاة التطوع ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ فيعينهم وينصرهم ﴿إِذَا جَاءَهُمُ

قوله: ﴿الذين يقيمون الصلاة﴾ قال الزمخشري: بدل من الذين آمنوا أو خبر مبتدأ محذوف أي هم الذين، وإنما لم يجعل صفة للذين آمنوا لأن الوصف بالموصول على خلاف الأصل؛ لأنه يؤول بالمشق وليس بمشتق، وأيضاً لأن الذين آمنوا وصف، والوصف لا يوصف إلا إذا جرى مجرى الاسم كالمؤمن بخلاف الذين آمنوا، فإنه في معنى الحدوث، ألا ترى أنه جعل الذي يوسوس صفة للخصاس لأنه ليس في معنى الحدوث اهـ من الكرخي.

قوله: ﴿وهم راكعون﴾ حال من فاعل الفعلين أي يعملون ما ذكر وهم خاشعون متواضعون لله، وهذا يناسب الاحتمال الأول في كلام الشارح، وأما على الثاني في كلامه فهو حال من فاعل الفعل الأول اهـ شيخنا.

وعبارة أبي السعود: وهم راكعون حال من فاعل الفعلين. أي يعملون ما ذكر من إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة، وهم خاشعون ومتواضعون لله تعالى، وقيل: هو حال مخصوصة بإيتاء الزكاة والركوع ركوع الصلاة. والمراد بيان كمال رغبتهم في الإحسان، ومسارعتهم إليه. روي أنها نزلت في علي رضي الله عنه حين سأله سائل وهو راكع، فطرح إليه خاتمه كأنه كان مرجأ من خصمه غير محتاج في إخراجها إلى كثير عمل يؤدي إلى فساد الصلاة، ولفظ الجمع لترغيب الناس في مثل فعله رضي الله عنه، وفيه دلالة على أن صدقة التطوع تسمى زكاة، انتهت.

وعبارة السمين: قوله ﴿وهم راكعون﴾ في هذه الجملة وجهان، أظهرهما: أنها معطوفة على ما قبلها من الجمل فتكون صلة للموصول، وجاء بهذه الجملة اسمية دون ما قبلها، فلم يقل ويركعون اهتماماً بهذا الوصف، لأنه أظهر أركان الصلاة. والثاني: أنها واو الحال وصاحبها الواو في يؤتون، والمراد بالركوع الخضوع أي يؤتون الصدقة وهم متواضعون للفقراء الذين يتصدقون عليهم، فيجوز أن يراد به الركوع حقيقة، كما روي عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه أنه تصدق بخاتمه وهو راكع، انتهت.

قوله: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ﴾ الخ من شرطية جوابها محذوف قدره بقوله: (فيعينهم وينصرهم) والضمير يعينهم عائد على من باعتبار معناها، وجملة فيعينهم خبر مبتدأ محذوف تقديره فهو يعينهم الخ، والجملة الاسمية هي جواب من، ولذلك قرئت بالفاء. إذ لولا هذا التقدير لامتنعت الفاء ووجب الجزم. وعبارة السمين: ومن يتول الله من شرطية في محل رفع بابتداء. وقوله فإن حزب الله يختمل أن يكون جواباً للشرط به يحتاج من لا يشترط عود ضمير على اسم الشرط إذا كان مبتدأ والمقابل أن يقول إنما جاز ذلك، لأن المراد بحزب الله هو نفس العبد، فيكون من باب تكرار المبتدأ بمعناه، ويختمل أن يكون الجواب محذوفاً لدلالة الكلام عليه أي ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا يكتن من حزب الله الغالب أو ينصر أو نجوه، ويكون قوله فإن حزب الله دال عليه. وقوله: ﴿فإن حزب الله هم الغالبون﴾ في محل جزم إن جعل جواباً للشرط، ولا محل له إن جعل دالاً على الجواب، وقوله: هم الغالبون أن يكون فصلاً وأن يكون مبتدأ، والغالبون خبره، والجملة خبر أن، وقد تقدم الكلام على ضمير الفصل، وفائدته والحزب الجماعة فيها غلظة وشدة فهو جماعة خاصة اهـ.

الْفَالِقُونَ ﴿٥٦﴾ لَنُصْرَهُ إِيَاهُمْ أَوْ قَعَهُ مَوْقِعٍ فَإِنَّهُمْ بَيِّنَاتٌ لَّأَنَّهُمْ مِنْ حِزْبِهِ أَيْ أَتْبَاعِهِ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا عَلَيْكُمْ هُزُوءًا بِهِ ﴿وَلَيْبَاءُ مِنَ اللَّيَانِ﴾ أَلَا تَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُكَلِّمُونَ الْكُفَّارَ مِنَ قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ الْمَشْرِكِينَ بِالْجَرِّ وَالنَّصَبِ ﴿أُولَئِكَ وَأَتَقُوا اللَّهَ﴾ بَتَرَكَ مَوَالِيَهُمْ ﴿أَلَا تَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُكَلِّمُونَ الْكُفَّارَ أُولَئِكَ وَأَتَقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ ﴿صَادِقِينَ فِي إِيْمَانِكُمْ﴾ ﴿وَالَّذِينَ إِذَا نَادَيْتُمْ دَعَوْتَهُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ بِالْأَذَانِ ﴿اتَّخَذُوا هِيَ أَيْ الصَّلَاةَ هُزُوءًا وَلَيْبَاءُ﴾ بِأَن يَسْتَهْزِئُوا بِهَا وَيَتَضَاحَكُوا ﴿ذَلِكَ﴾ الْإِتِّخَاذُ ﴿يَأْتُهُمْ﴾ أَيْ بِسَبَبِ أَنَّهُمْ ﴿قَوْمٌ لَا يَتَّقُونَ﴾ ﴿وَنَزَلَ قَالَ الْيَهُودُ لِلنَّبِيِّ ﷺ﴾ بِمَنْ تَوْمَنُ مِنَ الرِّسْلِ فَقَالَ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا الْآيَةُ

وفي الخازن: والحزب في اللغة أصحاب الرجل الذين يكونون معه على رأيه، وهم القوم الذين يجتمعون لأمر حزبه يعني أهله.

قوله: ﴿الغالبون﴾ بالحجة والبرهان، فإنها مستمرة أبداً لا بالدولة والصولة، وإلا فقد غلب حزب الله غير مرة حتى في زمن النبي ﷺ اهـ كرخي.

قوله: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا﴾ المفعول الثاني هو قوله أولياء، ودينكم مفعول أول لاتخذوا وهزواً ولعباً مفعول ثاني. وقوله: من الذين أوتوا فيه وجهان، أحدهما: أنه في محل نصب على الحال وصاحبها فيه وجهان: أحدهما: أنه الموصول الأول، والثاني: أنه فاعل اتخذوا. والثاني: من أن الوجهين الأولين أنه بيان للموصول الأول فتكون من لبيان الجنس، وقوله: من قبلكم متعلق بأوتوا لأنهم أوتوا الكتاب قبل المؤمنين، والمراد بالكتاب الجنس اهـ سمين.

قوله: (بالجر) أي عطفاً على الذين المجرور بمن، فيفيد العطف حيثنذ أن المشركين مستهزئون، وقوله (والنصب) أي عطفاً على الذين الواقع مفعولاً به، فلا يفيد العطف حيثنذ أن المشركين مستهزئون فيستفاد من آية أخرى اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وإذا ناديتهم﴾ عطف على صلة الذين الواقع مفعولاً به، كما أشار الشارح حيث قال: والذين إذا ناديتهم الخ ولو كان معطوفاً على الموصول المجرور لقال الشارح: ومن الذين ناديتهم الخ، فجملة إذا ناديتهم من شرطها وجوابها صلة ثانية اهـ.

قوله: ﴿اتخذوا هزواً ولعباً﴾ قال الكلبي: كان منادي رسول الله ﷺ إذا نادى إلى الصلاة وقام المسلمون إليها قالت اليهود: قد قاموا وصلوا لا صلوا أو يضحكون على طريقة الاستهزاء، فأنزل الله هذه الآية. وقيل: إن الكفار والمنافقين كانوا إذا سمعوا الأذان دخلوا على النبي ﷺ، وقالوا: يا محمد لقد ابتدعت شيئاً لم يسمع بمثله فيما مضى من قبلك من الأمم، فإن كنت تدعي النبوة فقد خالفت الأنبياء قبلك ولو كان فيه خير لكان أولى الناس به الأنبياء، فمن أين لك صباح العير فما أقبح هذا الصوت وهذا الأمر فأنزل الله ﴿ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله﴾ الآية، وأنزل ﴿وإذا ناديتهم إلى الصلاة﴾ الآية اهـ خازن.

قوله: (ونزل لما قال اليهود) أي طائفة منهم كآبي يسار ورافع بن أبي رافع، ومرادهم بهذا السؤال أنه إن لم يؤمن بعيسى تبعوه، وإن آمن به خالفوه لكرهتهم لعيسى، وقوله: (بمن تؤمن) أي بأي

فلما ذكر عيسى قالوا لا نعلم ديناً شراً من دينكم ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَقِٰمُونَ﴾ تنكرون ﴿وَإِنَّا لَآ أَنۢ أَمَنَآ بِٱللّٰهِ وَمَا أُنۢزِلَ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ مِنۢ قَوْلٍۭ﴾ إلى الأنبياء ﴿وَأَنۢ أَكۡثَرُكُمْ قَسِٰقُونَ﴾ عطف على أَن أَمَنَ المعنى ما

رسول تؤمن؟ وقوله: من الرسل بيان لمن، بالله متعلق بمحذوف تقديره أومن بالله كما صرح به غيره من الشراح، وكما هو صريح آية البقرة اهـ شيخنا. وقوله الآية: أي إلى قوله مسلمون اهـ.

قوله: (فلما ذكر عيسى الخ) عبارة الخازن: فلما ذكر عيسى جحدوا نبوته وقالوا: والله لا يؤمن بمن آمن به انتهت.

قوله: ﴿هل تنقمون منا﴾ قرأ الجمهور بكسر القاف، وقرأه النخعي وابن أبي عبيدة وأبو حيوة بفتحها، وهاتان القراءتان مفرعتان على الماضي، وفيه لغتان: الفصحى هي التي حكاها ثعلب في فصيحه نقم بفتح القاف ينقم بكسرها، والأخرى نقم بكسر القاف ينقم بفتحها، وحكاها الكسائي ولم يقرأ قوله تعالى: ﴿وما نقموا منهم إلا﴾ بالفتح [البرج: ٨] وقوله: ﴿إلا أن أَمَنَ﴾ مفعول لتَنَقِمُونَ بمعنى تكرهون، وهو استثناء مفرغ، ومنا متعلق به أي ما تكرهون وتتكرون اهـ سمين.

قوله: ﴿منا﴾ أي من أوصافنا وأحوالنا. قوله: ﴿وما أنزل من قبل﴾ أي من سائر الكتب. قوله: ﴿وإن أكثركم فاسقون﴾ قراءة الجمهور أن يفتح الهمزة، وقراءة نعيم بكسرها على الاستئناف. فأما قراءة الجمهور، فيحتمل أن تكون أن في محل رفع أو نصب أو جر، فالرفع من وجه، وهو أن يكون مبتدأ والخبر محذوف. قال الزمخشري: والخبر محذوف أي وفسقكم ثابت عندكم لأنكم علمتم أنا على الحق وأنكم على الباطل إلا أن حب الرئاسة وجمع الأموال حملكم على العناد. وأما النصب فمن ثلاثة أوجه، أحدها: أن يعطف على أن أَمَنَ، واستشكل بهذا التخريج من حيث أنه يصير التقدير: هل تكرهون إلا إيماننا وفسق أكثركم، وهم لا يعترفون بأن أكثرهم فاسق حتى يَكُوهوه، وأجاب عن ذلك الزمخشري وغيره بأن المعنى، وما تنقمون منا إلا الجمع بين إيماننا وبين تمردكم وخروجكم عن الإيمان، كأنه قيل: وما تنكرون منا إلا مخالفتكم حيث دخلنا في دين الإسلام وأنتم خارجون عنه. والثاني: من أوجه النصب أن يكون معطوفاً على أن أَمَنَ أيضاً، ولكن في الكلام مضاف محذوف لفهم المعنى: تقديره واعتقاد أن أكثركم فاسقون، وهو معنى واضح، فإن الكفار ينقمون اعتقاد المؤمنين أنهم فاسقون. الثالث: أنه منصوب على المعية، وتكون الواو بمعنى تقديره، وما تنقمون منا إلا الإيمان مع أن أكثركم فاسقون، ذكر هذه الأوجه أبو القاسم الزمخشري. وأما الجر فمن وجهين: أحدهما أنه عطف على المؤمن به. قال الزمخشري: أي وما تنقمون منا إلا الإيمان بالله وبما أنزل وبأن أكثركم فاسقون، وهذا معنى واضح. قال ابن عطية: وهذا مستقيم المعنى لأن إيمان المؤمنين، وبأن أهل الكتاب المستمرين على الكفر بمحمد ﷺ فسقه، وهو مما يتفقون. الثاني: أنه مجرور عطفاً على علة محذوفة تقديرها تنقمون منا إلا الإيمان لقلة إنصافكم وفسقكم واتباعكم وشهواتكم اهـ من السمين.

قوله: (المعنى ما تنكرون الخ) لما كان العطف مشكلاً من حيث أنه مقتضي استثناء فسقهم من صفتنا إذ المستثنى منه صفات المؤمنين حيث قال: منا وفسقهم ليس منا. وحاصل التأويل أنه فسقهم

تتكرون إلا إيماننا ومخالفتكم في عدم قبوله المعبر عنه بالفسق اللازم عنه وليس هذا مما ينكر ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ﴾ أخبركم ﴿بِشَرِّ مِّنْ أَهْلِ﴾ ذلك الذي تنقمونه ﴿مَثْوًى﴾ ثواباً بمعنى جزاء ﴿عِنْدَ اللَّهِ﴾ هو ﴿مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ﴾ أبعدته عن رحمته ﴿وَعَظِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْفِرَّةَ وَالْفَنَازِيرَ﴾ بالمسخ ﴿وَمِنْ﴾

مستعمل في ملزمه وهو عدم قبولهم للإيمان، وهذا العدم مستعمل في لازمه العرفي الشرعي وهو مخالفتنا لهم واتصافنا بقبول الإيمان، فيكون المجاز بمرتبتين، وإن كان الشارح لم يتعرض للثانية انتهى شيخنا.

وعبارة الكرخي قوله: عطف على أن آما أي فحمله النصب، ولما لم يصح عطفه عليه ظاهراً، لأن التقدير حينئذ هل تتكرون إلا إيماننا، وفسق أكثركم، وهم لا يعترفون بذلك حتى ينكرونها أشار إلى تصحيحه حيث قال: المعنى ما تتكرون إلا إيماننا، فالاستثناء مفرغ. وقوله: ومخالفتكم مخالفتنا إياكم في عدم قبوله أي الإيمان المعبر عنه، أي عن هذا العدم فالفسق اللازم عنه. أي هل تنقمون منا إلا مجموع هذه الحالة من أنا مؤمنون وأنتم فاسقون، ويمكن أن يحمل الكلام على الحذف أي ما تكرهون منا إلا إيماننا وتصريحنا بأن أكثركم فاسقون، والمعنى يدل عليه اهـ.

قوله: (ومخالفتكم) مصدر مضاف لمفعوله أي ومخالفتنا إياكم في عدم قبوله، أي الإيمان حيث اتصفتم بذلك العدم، ونحن خالفناكم فيه وقبلناه أي الإيمان فاتصفنا بقبوله لا بعدم قبوله اهـ شيخنا.

قوله: (وليس هذا مما ينكر) أي ليس المذكور من الأمرين المستثنين. ومراده بهذا بيان أن الاستفهام إنكاري اهـ شيخنا.

قوله: (هل أنبئكم) أي قل لليهود السائلين لك جواباً لقولهم لا نعلم ديناً شراً من دينكم أي بين لهم الأشر حقيقة، فإنهم أخطؤوا فيه اهـ خازن.

قوله: ﴿مِنْ﴾ (أهل) ذلك هذا يقتضي التفضيل في الذوات بدليل قوله: من لعنه الله الخ، وقوله أولئك شر، وعلى هذا فيقدر في قولهم ديناً شراً من دينكم أي لا نعلم أهل دين شراً من أهل دينكم اهـ شيخنا.

قوله: (الذي تنقمونه) وهو ديننا. قوله: (مَثْوًى) تمييز لشرأ، والظاهر أنه من تمييز النسبة المفرد، لأن الشر واقع على الأشخاص، والمثوبة هي الجزاء، فلا يفسر أشر بها، وكان أصل التركيب من قبح مثوبته أي جزاؤه اهـ شيخنا.

قوله: (بمعنى جزاء) كان عليه أن يقول بمعنى عقوبة إذ هي المرادة هنا لا مطلق الجزاء الصادق بها وبالخبر. والمثوبة بمعنى الثواب، فهي مختصة بالإحسان، وقد استعملت هنا في العقوبة تهكماً على حد ﴿فبشروهم بعذاب أليم﴾ [آل عمران: ٢١] انتهى خازن.

قوله: (هو) ﴿مَنْ لَعَنَهُ﴾ الخ أشار به إلى أن من في محل رفع خبر لمبتدأ، فإنه لما قال: هل أنبئكم بشر من ذلك فكان قائلاً من قال من ذلك فقليل هو من لعنه الله، ونظيره قوله تعالى: ﴿قُلْ أَقَانِبْتُكُمْ بَشَرٌ مِّنْ ذَلِكَ النَّارِ﴾ [الحج: ٧٢] أي هو النار، ويحتمل أن تكون من موصولة وهو الظاهر

﴿عَبَدَ الظَّالِمُونَ﴾ الشيطان بطاعته وراعى في منهم معنى من وفيما قبله لفظها وهم اليهود وفي قراءة بضم باء عبد وإضافته إلى ما بعده اسم جمع لعبد ونصبه بالعطف على القراءة ﴿أُولَئِكَ شَرٌّ

ونكرة موصوفة. فعلى الأول لا محل للجمله التي بعدها، وعلى الثاني لها محل بحسب ما يحكم به على من من أوجه الإعراب، ويصح كون محلها الجر على البدل من بشر والنصب بمضمحل عليه أنبشكم أي أعرفكم من لعنه الله اهـ كرخي.

قوله: ﴿من لعنه الله﴾ الخ ما صدق الصفات المذكورة اليهود خاصة فهم موصوفون بما ذكره شيخنا

قوله: ﴿وجعل منهم القردة والخنازير﴾ قال ابن عباس: إن الممسوخين كلاهما أصحاب السبت، فشبابهم مسخوا قردة، ومشايخهم مسخوا خنازير، وقيل: إن مسخ القردة كان في أصحاب السبت من اليهود، ومسخ الخنازير كان في الذين كفروا بعد نزول المائدة في زمن عيسى اهـ خازن. وقد جرى الجلال وغيره من الشراح على القول الثاني فما سيأتي في تفسير قوله تعالى: ﴿لَعَنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [المائدة: ٧٨] الآية اهـ شيخنا.

قوله: (بطاعته) فكل من أطاع أحداً في معصية الله فقد عبده، وذلك الأحد طاغوت اهـ خازن. وفي المختار: والطاغوت الكاهن والشيطان، وكل من رأس في الضلال ويكون واحداً كقوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾ [النساء: ٦٠] ويكون جمعاً كقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٥٧] والجمع الطواغيت اهـ.

قوله: (وفيما قبله) أي وما بعده وهو عبد على قراءته فعلاً ماضياً اهـ. قوله: (وهم اليهود) أي الموصوفون بالصفات المذكورة هم اليهود، وفي قوله وهم مراعاة معنى من اهـ.

قوله: (وفي قراءة) أي سبعة وعليها فصلات الموصول ثلاث، وعلى الأولى أربع، وقوله: اسم جمع لعبد أي وقياس جمعه أعبد، كما قال ابن مالك: لفعل اسم صح عينا أفعل اهـ شيخنا.

وجملة القراءات في هذه الآية أربع وعشرون قراءة اثنتان سبعيتان، أولاهما: وعبد الطاغوت على أن عبد فعل ماضي مبني للفاعل، وفيه ضمير يعود على من كما تقدم وهي قراءة جمهور السبعة سوى حمزة. والثانية: وعبد الطاغوت بضم الباء وفتح الدال وخفض الطاغوت، وهي قراءة حمزة وتوجيهها، كما قال الفارسي هو أن عبد واحد يراد به الكثير مثل قوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَعْدُوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤] وليس بجمع عبد، لأنه ليس في أبنية الجمع مثله. وأما القراءات الشاذة فقرأ أبي وعبدوا بواو الجمع مراعاة لمعنى من، وهي واضحة، وقرأ الحسن وعبد الطَّاغُوتُ بفتح العين والتذال وسكون الباء ونصب الطَّاغُوتُ، وقرأ الأعمش والنخعي وعبد مبنياً للمفعول إلى آخر ما ذكره السمين.

قوله: ﴿أُولَئِكَ﴾ أي الموصوفون بما ذكر شر مكاناً، وأولئك شر مبتدأ وخبر مكاناً نصب على

مَكَانًا ﴿ تَمَيِّزْ لَّانَ مَا وَاهِمَ النَّارَ ﴾ وَأَضَلَّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ ﴿٦٠﴾ طريق الحق وأصل السواء الوسط وذكر شرّ وأضلّ في مقابلة قولهم لا نعلم ديناً شراً من دينكم ﴿ وَإِذَا جَاءُوكُمْ ﴾ أي منافقو اليهود ﴿ قَالُوا ﴾

التمييز ونسب الشر للمكان وهو لأهله كناية عن نهايتهم في ذلك، وشر هنا على بابه من التفضيل. والمفضل عليه فيه احتمالان، أحدهما: أنهم المؤمنون ويقال عليه كيف يقال ذلك المؤمنون لا شر عندهم البتة؟ فأجيب بجوابين، أحدهما: ما ذكره النحاس وهو أن مكانهم في الآخرة شر من مكان المؤمنين في الدنيا لما يلحقهم فيها من الشر، يعني من الهموم الدنيوية والحاجة والاعسار وسماع الأذى والهَم من جانبهم، والثاني: من الجوابين أنه على سبيل التنزول والتسليم للخصم على زعمه إلزاماً له بالحجة كأنه قيل شر من مكانهم في زعمكم فهو قريب من المقابلة في المعنى. والثاني من الاحتمالين: أن المفضل عليه طائفة من الكفار أي أولئك الملعونون المغضوب عليهم المجعول منهم القردة والخنازير العابدون الطاغون شر مكاناً من غيرهم من الكفرة الذين لم يجمعوا بين هذه الخصال الذميمة اهـ سمين.

قوله: (تمييز) أي تمييز نسبة أي أولئك قبح مكانهم على حد قوله، والفاعل انصبين بافعلا البيت. والمراد بالمكان النار كما أشار له الشارح فهي الجزء المعبر عنه فيما سبق بالمشوبة، فالمراد منها ومن المكان واحد اهـ شيخنا.

قوله: (الوسط) أي بين الطول والقصر. قوله: (وذكر شر) أي المجرور في قوله: بشر، والمرفوع في قوله: أولئك شر مكاناً، وقوله: في مقابلة الخ أي مشكلة ولهم المذكور، لكن المشكلة في الشر ظاهرة وفي أصل من حيث ان قولهم المذكور في المعنى يرجع إلى قولهم لا نعلم ديناً أضل من دينكم، لأن الأشر أضل، والأضل أشر. وغرض الشارح بهذا جواب سؤال محصلة أن الصبيح الثلاثة للتفضيل مقتضي للمشاركة، وزيادة مع أن المفضل عليه وهو ديننا، ونفس المسلمين لا شرفيه بالكلية. ومحصل الجواب أن هذا التعبير مشكلة لتعبيرهم

وفي الكرخي: قوله: وأضل في مقابلة قولهم الخ فيه إشارة إلى أن أشر على بابه هنا من التفضيل والمفضل عليه المؤمنون، وأن نسبة المؤمنين إلى الشر، وإن كان لا شر عندهم البتة إنما هو على سبيل التنزل والتسليم للخصم على ما زعمه إلزاماً له بالحكم في مقابلة قولهم، أو المراد من صفتي التفضيل الزيادة مطلقاً لا بالإضافة إلى المؤمنين في الشر والضلال أي المؤمنين لم يشاركوا الكفار في الشر والضلال كما مر اهـ.

قوله: ﴿ وَإِذَا جَاءُوكُمْ ﴾ هذا الضمير في المعنى عائد على من في قوله: من لعنه الله الخ، لكن على ضرب من التجوز، وذلك لأن من واقعة على اليهود الذين تقدموا على النبي ﷺ والضمير عائد على بعض اليهود المعاصرين للنبي ﷺ الذين هم من ذرية أولئك، ومن نسلهم. والمعنى: وإذا جاءوكم أي جاءك ذريتهم ونسلهم. وعبارة أبي السعود: ﴿ وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا ﴾ نزلت في أناس من اليهود كانوا يدخلون على رسول الله ﷺ يظهرون له الإيمان نفاقاً، فالخطاب لرسول الله ﷺ والجميع للتعظيم أوله مع من عنده من المسلمين، فالجمع على حقيقته انتهى.

مَا مَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا إِلَيْكُمْ مُتَلَبِّسِينَ ﴿٧٧﴾ بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا مِنْ عِنْدَكُمْ مُتَلَبِّسِينَ ﴿٧٨﴾ وَلَمْ يَأْمُرُوا بِاللَّهِ أَنْظَرِي مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿٧٩﴾ هـ مَنْ النِّفَاقُ ﴿٨٠﴾ وَرَبِّ كَثِيرٌ مِنْهُمْ أَيُّ الْيَهُودِ ﴿٨١﴾ يَتَّبِعُونَ سِرَابِغاً فِي الْإِيمَانِ ﴿٨٢﴾ وَالْعُدُونِ ﴿٨٣﴾ الظُّلْمُ ﴿٨٤﴾ وَأَكْلُهُمُ الشَّجْعَةَ الْحَرَامَ كَالرَّشَا ﴿٨٥﴾ لَيْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٨٦﴾ هـ عَمَلُهُمْ هَذَا ﴿٨٧﴾ لَوْلَا هَـا ﴿٨٨﴾ يَتَّبِعُهُمُ الزَّبَنُوتُ وَالْأَخْبَارُ مِنْهُمْ ﴿٨٩﴾ عَنْ قَوْلِهِ الْإِيمَانُ ﴿٩٠﴾ الْكُذْبُ ﴿٩١﴾ وَأَكْلُهُمُ الشَّجْعَةَ لَيْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴿٩٢﴾ هـ تَرَكَ نَهْيَهُمْ ﴿٩٣﴾ وَقَالَتِ الْيَهُودُ ﴿٩٤﴾ لِمَا ضَيَّقَ عَلَيْهِمْ بِتَكْذِيبِهِمُ النَّبِيَّ ﷺ بَعْدَ أَنْ كَانُوا أَكْثَرَ النَّاسِ مَالاً ﴿٩٥﴾ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ ﴿٩٦﴾ مَقْبُوضَةٌ عَنْ إِدْرَارِ الرِّزْقِ عَلَيْنَا كُنُوا بِهِ عَنِ الْبَخْلِ تَعَالَى اللَّهُ

قوله: ﴿وقد دخلوا﴾ الخ، وقوله: ﴿وهم قد خرجوا﴾ الخ الجملتان جالان من فاعل قالوا وبالكفر حالان من فاعل دخلوا وخرجوا اهـ شيخنا

قوله: (من النفاق) أي وغرضهم من هذا النفاق المبالغة في الجدل والاجتهاد في المعك بالمسلمين والكيد والبغض والعداوة لهم اهـ كرخي.

قوله: ﴿وترى كثيراً﴾ ترى بصرية فقوله: يسارعون حال من كثيراً أو نعت ثان أو علمية المذكورة مفعول ثان، والأول أنسب لما فيه من الإشارة إلى ظهور حالهم حتمية يمكن تعين بالبصر، والمصارعة في الشيء المبادرة إليه بسرعة، ولا تستعمل إلا في الخير وضدها العجلة، فذكر المصارعة هنا لفائدة، وهي الإشارة إلى أنهم كانوا يقدمون على هذه المنكرات كأنهم محقون فيها اهـ أبو السعود والخازن.

قوله: (كالرشا) بضم الراء وكسر ها تبعاً للمفرد، فمكسورها جمع رشوة بالكسر ومضمومها جمع رشوة بالضم، وأما الرشا بالكسر والمد، وهو الجبلي الذي يستقى به، فمفرد جمع رشوة ككسار وأكسنية اهـ شيخنا

قوله: ﴿لولا ينهاهم﴾ الخ تخصيص وتوبيخ لعللهم وعبادهم عن تركهم النهي عن المنكرات وأتى في توبيخ العلماء بقوله: يصنعون الذي هو أبغ مما قيل في حق عوامهم سوا ذلك لأن العمل لا يقال فيه صنع وصنعة إلا إذا صار عادة فذمت علماءهم بوجه أبغ من ذم عوامهم. وفيه أيضاً ذم لعلماء المسلمين على توانيهم في النهي عن المنكرات، ولذلك قال ابن عباس: هذه أشد آية في القرآن يعني في حق العلماء، وقال الضحاك: ما في القرآن آية أخوف عندي منها اهـ أبو السعود والخازن.

قوله: ﴿الريانيون﴾ أي العباد. ﴿والأخبار﴾ أي العلماء اهـ.

قوله: ﴿وقالت اليهود﴾ الخ نزلت في فتاح اليهودي، ولما قال هذه المقالة الشنيعة ولم ينته بقية اليهود ورضوا بقوله. نسب القول إلى جملتهم اهـ خازن.

قوله: (لما ضيق عليهم الخ) أي ضيق عليهم الرزق. قال ابن عباس: إن الله كان قد بسط على اليهود حتى كانوا أكثر الناس أموالاً، وأخصبهم ناحية، فلما عصوا الله تعالى في محمد ﷺ وكذبوا، كف عنهم ما بسط عليهم من السعة، فعند ذلك قال فتاح: يد الله مغلولة يعني محبوسة مقبوضة عن الرزق والبذل والعطاء، فنسبوا إلى الله البخل والقبض تعالى الله عن ذلك اهـ خازن.

قوله: (مقبوضة) أي مسوكة.

عن ذلك قال تعالى ﴿عُلِّتْ﴾ أمسكت ﴿أَيَّدِيَهُمْ﴾ عن فعل الخيرات دعاء عليهم ﴿وَلَعِنَا إِنَّمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ مبالغة في الوصف بالجود وثني اليد لإفادة الكثرة إذ غاية ما يبذله السخي من ماله أن يعطي بيديه ﴿يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ من توسيع وتضييق لا اعتراض عليه ﴿وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ

قوله: (دعاء عليهم) معمول لقوله: قال تعالى على أنه مفعول من أجله، ويصح رفعه خبر مبتدأ محذوف وقوله: ولعنوا من جملة الدعاء عليهم، فهو عطف على الدعاء الأول وقوله بما قالوا سببية. قوله: ﴿بل يدها مبسوطتان﴾ عطف على مقدر يقتضيه المقام أي ليس الأمر كذلك، بل هو في غاية الجود اهـ أبو السعود.

وعبارة الخازن: اختلف العلماء في معنى اليد على قولين، أحدهما: وهو مذهب جمهور السلف وعلماء أهل السنة وبعض المتكلمين، أن يد الله صفة من صفات صفاته كالسمع والبصر والوجه، فيجب علينا الإيمان بها وإثباتها له تعالى، بلا كيف ولا تشبيه، فقد نقل الفخر الرازي عن أبي الحسن الأشعري أن اليد صفة قائمة بذات الله، وهي صفة سوى المقدرة من شأنها التكوين على سبيل الاصطفاء. قال: والذي يدل عليه أنه تعالى جعل وقوع خلق آدم بيده على سبيل الكرامة لآدم واصطفائه له، فلو كانت اليد عبارة عن القدرة امتنع كون آدم مصطفى بذلك، لأن ذلك حاصل في جميع المخلوقات، فلا بد من إثبات صفة أخرى وراء القدرة يقع بها الخلق والتكوين على سبيل الاصطفاء. والقول الثاني: قول جمهور المتكلمين وأهل التأويل، فإنهم قالوا اليد تذكر في اللغة على وجوه، أحدها: الجارحة وهي معلومة. ثانيها: النعمة. ثالثها: القدرة. رابعها: الملك. يقال هذه الضيعة في يد فلان أي في ملكه. أما الجارحة فمفتية عنه تعالى بشهادة العقل والنقل. وأما المعاني الثلاثة الباقية فممكنة في حقه تعالى، لأن أكثر العلماء من المتكلمين ذهبوا إلى أن اليد في حق الله تعالى عبارة عن القدرة، وعن الملك وعن النعمة. وههنا إشكالان، أحدهما: أن يقال إذا فسرت اليد في حق الله تعالى بالقدرة، فقدرة الله تعالى واحدة، فما وجه تثنيتها في الآية؟ وأجيب عنه بأن اليهود لما جعلوا قوله تعالى يد الله مغلوطة كناية عن البخل، أجيبوا على وفق كلامهم، فقال: بل يدها مبسوطتان أي ليس الأمر على ما وصفتموه من البخل، بل هو جواد كريم على سبيل الكمال، فإن من أعطى بيده فقد أعطى على أكمل الوجوه. والإشكال الثاني: أن اليد إذا فسرت بالنعمة فنعم الله كثيرة لا تحصى بنص القرآن، فما وجه التثنية هنا؟ وأجيب بأن التثنية بحسب الجنس أي أن النعم جنسان من نعمة الدنيا ونعمة الدين ونعمة الظاهر ونعمة الباطن ونعمة المنع ونعمة الدفع، ثم يدخل تحت كل واحد من الجنسين أنواع كثيرة لا نهاية لها، فالمراد بالتثنية المبالغة في وصف النعمة اهـ ملخصاً.

وقوله: أما الجارحة فممتنعة عليه تعالى الخ. هذا الامتناع إنما هو عند المؤمنين، وأما اليهود فتقدم أنهم مجسمة، فيصح حمل اليد على الجارحة بحسب اعتقادهم الفاسد. قوله: (مبالغة) أي هذا مبالغة في الوصف بالجود.

قوله: ﴿ينفق كيف يشاء﴾ في هذه الجملة وجهان، أحدهما: وهو الظاهر أن لا محل لها من الإعراب لأنها مستأنفة. والثاني: أنها في محل رفع لأنها خبر ثان ليداه، وكيف في مثل هذا التركيب

يَنْزِلُهُ ﴿ مِنْ الْقُرْآنِ ﴾ طِفْلَيْنَا وَكُفْرًا ﴿ لكفرهم به ﴾ وَالْقَيْلَانِ يَتَّبِعُهُمُ الْغَدَاةُ وَالْبَغْضَاءُ إِلَى يَوْمِ الْيُسُوفِ ﴿ فكل اقوفة منهم تخالف الأخرى ﴾ كَلِمًا أَوْ قَدْرًا نَاكَرًا لِلْحَرْبِ ﴿ أي لمحرب النبي ﷺ ﴾ أَطْفَالُ اللَّهِ ﴿ أي كلما أرادوه ردهم ﴾ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا ﴿ أي مفسدين بالمعاصي ﴾ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴿ بمعنى أنه يعاقبهم ﴾ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ ءَامَنُوا ﴿ بمحمد ﷺ ﴾ وَاتَّقَوْا ﴿ الكفر ﴾ لَكُنَّا عَنْهُمْ سَبِيحِينَ

شرطية نحو: كيف تكون أكون ومفعول المشيئة محذوف، وكذلك جواب هذا الشرط أيضاً محذوف مدلول عليه بالفعل المتقدم على كيف. والمعنى يتفق كيف يشاء أن يتفق يتفق وييسطه في السماء كيف يشاء أن ييسطه ييسط فحذف مفعول يشاء وهو أن وما بعدها وقد تقدم أن مفعول يشاء، ويريد لا يذكر أن إلا لغرابتهما، ولا جائز أن يكون يتفق المتقدم عاملاً في كيف، لأن لها صلوا الكلام وما له صلوا الكلام لا يعمل فيه إلا حرف الجر أو المضاف اهـ سمين.

قوله: (من توسيع وتضييق) أي على مقتضى الحكمة والمصلحة، فإنه لا يشاء إلا ذلك. قال تعالى: ﴿ وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ يَنْزِلُ بِقَدَرٍ مَا يَشَاءُ ﴾ [الشورى: ٢٧] يوقفان: ﴿ ييسط الرزق لمن يشاء ويقدر ﴾ [الرعد: ٢٦] اهـ كرخي.

قوله: ﴿ وليزيدن ﴾ لام القسم وقوله: ﴿ كثيراً منهم ﴾ وهم علماءهم ورؤساؤهم وقوله: ﴿ طغياناً ﴾ مفعول ثان. قوله: ﴿ العداوة والبغضاء ﴾ قال أبو حيان: العداوة أخص من البغضاء، لأن كل عدو مبغض، وقد يبغض من ليس بعدو انتهى اهـ كرخي.

قوله: (فكل فرقة منهم) أي اليهود فهو فرق كالجبرية والقدرية والمشيئة والمرجئة، وكذا النصارى فرق كالملاكانية والنسطورية واليعقوبية والماردانية، فإن قلت: المسلمون أيضاً فرق متعادون، فكيف يكون ذلك عيباً في اليهود والنصارى؟ قلت: افتراق المسلمين إنما حدث بعد عصي النبي والتايعين، أما في الصدر الأول فلم يكن شيء من ذلك حاصلًا بينهم، فحسن جعل ذلك عيباً فيهم اليهود والنصارى في ذلك العصر الذي نزل فيه القرآن على النبي اهـ من الخازن.

قوله: ﴿ كلما أوقفوا نكراً ﴾ الخ تصريح بما أشير إليه من عدم وصول ضررهم للمسلمين، أي كلما أرادوا محاربة النبي ﷺ ورتبوا مبادئهم وأسبابها ردهم الله وقهرهم، وذلك لعدم إحتياجهم واتلافهم اهـ أبو السعود.

قوله: (كلما أرادوه) أي الحرب، والكثير فيه التأنيث. وفي المختار الحرب مؤنثة، وقد فذكر اهـ.

قوله: (ردهم) أي الله ردهم قوله: ﴿ فساداً ﴾ يجوز أن يكون مصدرًا من المعلن، ويجوز لك اعتباران، أحدهما رد الفعل لمعنى الضدر، والثاني المصدر لمعنى الفعل، وأن يكون حالاً أي يسعون سعي فساد، أو يفسدون سعيهم فساد، أو يسعون مفسدين، وأن يكون مفعولاً من أجله أي يسعون لأجل الفساد اهـ سمين.

قوله: ﴿ ولو أن أهل الكتاب الخ ﴾ بيان لحالهم في الآخرة. قوله: ﴿ واتقوا ﴾ (الكفر) يقطع

وَلَا دَخَلَتْهُمُ جَنَّاتُ النَّعِيمِ ﴿٦٥﴾ ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ بالعمل بما فيهما ومنه الإيمان بالنبي ﷺ ﴿وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ﴾ من الكتب ﴿مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكُلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾ بأن يوسع عليهم الرزق ويفيض من كل جهة ﴿مِنْهُمْ أُمَّةٌ﴾ جماعة ﴿مُقْتَصِدَةٌ﴾ تعمل به ومنهم من آمن بالنبي ﷺ كعبد الله بن سلام وأصحابه ﴿وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ سَاءَ﴾ بس ﴿مَا﴾ شيئاً ﴿يَعْمَلُونَ﴾ هـ ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُولُ﴾ بجميع ﴿مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ ولا تكتم شيئاً خوفاً أن تنال بمكروه ﴿وَأِنْ لَّمْ تَفْعَلْ﴾ أي لم

الهمزة لأجل المحافظة على سكون اللفظ القرآني. قوله: ﴿وَلَا دَخَلَتْهُمُ﴾ تحرير اللام لتأكيد الوعد بياناً لحالهم في الدنيا. قوله: (من الكتب) ككتاب شعبياء، وكتاب دانيال، وكتاب أرمياء، وزبور داود. وعبارة الخازن: وما أنزل إليهم من ربهم فيه قولان، أحدهما: أن المراد به كتب أنبيائهم القديمة مثل: كتاب شعبياء، وكتاب أرمياء، وزبور داود، ففي هذه الكتب أيضاً ذكر محمد ﷺ، فيكون المراد بإقامة هذه الكتب الإيمان بمحمد ﷺ. والقول الثاني: أن المراد بما أنزل لهم من ربهم القرآن لأنهم مأمورون بالإيمان به فكانه نزل إليهم من ربهم اهـ.

قوله: ﴿لَأَكُلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ أي لوسع عليهم أرزاقهم بأن يفيض عليهم بركات السماء والأرض، أو يكثر ثمرة الأشجار وغلة الزروع، أو يرزقهم الجنان الياقة الثمار فيجنوها من رؤوس الشجر ويلتقطون ما تساقط على الأرض بين بذلك أن ما كف عنهم بشؤم كفرهم ومعاصيهم لا لقصور الفيض. ولو أنهم آمنوا وأقاموا ما أمروا به لوسع عليهم، وجعل لهم خير الدارين اهـ.

ومفعول أكلوا محذوف لقصد التعميم أو للقصد إلى نفس الفعل، كما في قوله: فلان يعطى ويمنع، ومن في الموضعين لابتداء الغاية اهـ أبو السعود.

قوله: (بأن يوسع عليهم الرزق) هذا في أهل الكتاب القائلين يد الله مغلولة الذين ضيق عليهم عقوبة لهم، فلا يرد كون كثير من المتقين العاملين في غاية الضيق، فالتوسع والتضييق ليسا من الإكرام والإهانة. قال تعالى: ﴿فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ﴾ [الفجر: ١٥] إلى قوله: ﴿كَلَّا﴾ أي أن الله تعالى يجعل ضيق الرزق كسبته نعمة فيبعض عباده. ونقمة على آخرين، فلا يلزم من توسيع الرزق الإكرام ولا من تضييقه الإهانة اهـ كرخي.

قوله: ﴿مُقْتَصِدَةٌ﴾ أي عادلة غير غالبة ولا مقصرة، فالاعتصاف في الشيء والاعتدال فيه اهـ.

قوله: (به) أي المذكور في التوراة وما بعدها اهـ.

قوله: ﴿وَكَثِيرٌ﴾ مبتدأ وقوله: ساء خبره. قوله: ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُولُ﴾ بلغ روي عن الحسن أن الله لما بعث محمداً ﷺ ضاق ذرعاً، وعرف أن من الناس من يكذبه، فأنزل الله هذه الآية اهـ خازن.

قوله: (جميع) ﴿مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ أي من الأحكام ما يتعلق بها، وأما الأسرار التي اختصت بها فلا يجوز لك تبليغها اهـ أبو السعود.

وفي الكرخي: قوله: جميع ما أنزل إليك أشار به إلى أن ما موصولة بمعنى الذي لا نكرة موصوفة لأنه مأمور بتبليغ الجميع كما قرره، والنكرة لا تفي بذلك، إذ تقديرها بلغ شيئاً مما أنزل

تبلغ جميع ما أنزل إليك ﴿فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ بالإفراد والجمع لأن كتمان بعضها ككتمان كلها ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ أن يقتلوك وكان ﷺ يحرس حتى نزلت فقال «انصرفوا فقد عصمني الله» رواه الحاكم ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ﴾ من الدين معتد به

إليك، ومن ثم قالوا الدعوة مثل الصلاة إذا نقص منها ركن بطلت اهـ.

قوله: ﴿وإن لم تفعل فما بلغت رسالته﴾ ظاهر هذا التركيب اتحاد الشرط والجزاء، لأنه يؤول ظاهراً إلى وإن لم تفعل فما فعلت مع أنه لا بد أن يكون الجواب مغايراً للشرط لتحصيل الفائدة، ومعنى اتحاداً اختل الكلام، وأجاب عن ذلك ابن عطية بقوله: أي وإن تركت شيئاً فقد تركت الكل، فصار ما بلغت غير معتد به، فصار المعنى وإن لم تستوف، وأمر بتبليغه فحكمك في اللطيفان وعدم الامتنال حكم من لم يبلغ شيئاً أصلاً. وقد أشار الجلال إلى هذا بقوله: أي لم تبلغ جميع ما أنزل إليك لأن كتمان بعضها ككتمان كلها اهـ من السمين.

قوله: (بالإفراد والجمع) أشار به إلى قراءة ابن عامر وناقع وشعبة بجمع، وكسر ثاء جمع تأنيث سالم لاختلاف أنواع الرسالة وناف بتوحيد، وفتح ثاء واسم الجنس المضاف يشتمل أنواعها، فأتخذت القراءتان اهـ كرخي.

قوله: ﴿والله يعصمك﴾ أي يحفظك. قوله: ﴿أن يقتلوك﴾ أشار بهذا إلى تقدير مضاف في الآية أي من قتل الناس، وهذا جواب سؤال صورته كيف هذا مع أنه قد شج وجهه، وكثرت رابعيته يوم أخذ وأوفي بضروب الأذى، فكيف الجمع بين هذا وهذه الآية؟ وحاصل الجواب أن المراد أن يعصمه من خصوص القتل، فلا ينافي أن يقع له غيره اهـ خازن.

قوله: (وكان ﷺ يحرس) عبارة القرطبي: رأى مسلم في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها قالت: سهر رسول الله ﷺ مقدمة المدينة ليلة فقال: «ليت رجلاً صالحاً من أصحابي يحرسني الليلة». قال: «فبينما نحن كذلك سمعنا خشخشة سلاح». قال: «من هذا؟» قال: سعد بن أبي وقاص. فقال له رسول الله ﷺ: «ما جاء بك؟» فقال: وقع في نفسي خوف على رسول الله ﷺ فجئت أحرسه، فدعا له رسول الله ﷺ ثم نام. وفي غير الصحيح قالت: فبينما نحن كذلك سمعت صوت السلاح. فقال: «من هذا؟» قال: سعد وحذيفة جئنا نحرصك فنام عليه الصلاة والسلام حتى سمعت غطيطة، ونزلت هذه الآية فأخرج رسول الله ﷺ رأسه من قبة آدم، وقال: «انصرفوا أيها الناس فقد عصمني الله» انتهت.

قوله: ﴿إن الله لا يهدي القوم الكافرين﴾ أي إلى ما يريدون بك، وهذا تعليل لما قبله اهـ كرخي. وفي أبي السعود أن الله لا يهدي القوم الكافرين تعليل لعصمته تعالى له عليه السلام، أي لا يمكنهم مما يريدون بك من الأضرار اهـ.

قوله: ﴿قل يا أهل الكتاب﴾ الخ قال ابن عباس: جاء لرسول الله ﷺ رافع بن حارثة، وسلام بن مشكم، ومالك بن الصيف، ورافع بن حرملة وقالوا: يا محمد ألسنت تزعم أنك علي ملة إبراهيم وتؤمن بما عندنا من التوراة، فقال: «بلى ولكنكم أحدثتم وحدثتم ما فيها وكتمتم منها ما أمرت أن تبينوه للناس، فأنا بريء من أحداثكم»، فقالوا: فإننا نأخذ بما في أيدينا، فإننا على الحق والهدى، ولم

﴿حَقٌّ يُقِيمُوا التَّوْبَةَ وَالْإِيمَانَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ بأن تعملوا بما فيه ومنه الإيمان بي
 ﴿وَلِيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ من القرآن ﴿طُغْيَيْنَا وَكُفْرًا﴾ لكفرهم به ﴿فَلَا تَأْسَ﴾ تحزن
 ﴿عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ ﴿٦٨﴾ إن لم يؤمنوا بك أي لا تهتم بهم ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا﴾ هم اليهود
 مبتدأ ﴿وَالصَّابِقُونَ﴾ فرقة منهم ﴿وَالنَّصَارَى﴾ ويبدل من المبتدأ ﴿مَنْ آمَنَ﴾ منهم ﴿يَاللَّهُ وَالْيَوْمَ الْآخِرُ﴾

نؤمن لك ولا نتبعك، فأنزل الله: ﴿يا أهل الكتاب لستم على شيء﴾ اهـ خازن.

قوله: (معتد به) أي حتى يسمى شيئاً لفساده وبطلانه، كما تقول هذا ليس بشيء تريد تحقيره
 وتصغير شأنه اهـ كرخي.

قوله: (بما فيه) أي المذكور من الأمور الثلاثة. قوله: ﴿وليزيدن كثيراً منهم﴾ الخ جملة مستأنفة
 مبنية لشدة شكمتهم وغلوهم في المكابرة والعناد، وعدم إفادة التبليغ نفعاً وتصديرها بالقسم لتأكيد
 مضمونها وتحقيق مدلولها، والمراد بالكثير المذكور علماؤهم ورؤسائهم، ونسبة الإنزال إلى رسول
 الله ﷺ مع نسبته فيما مر إليهم للأنباء عن انسلاخهم عن تلك النسبة اهـ أبو السعود.

قوله: (تهتم به) أي لأنهم لا يستحقون العناية اهـ كرخي.

قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ أي إيماناً حقاً لا نفاقاً وخبر إن محذوف تقديره ﴿فلا خوف عليهم ولا
 هم يحزنون﴾، دل عليه المذكور، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ هَادُوا﴾ مبتدأ فالواو لعطف الجمل أو للاستئناف،
 وقوله: ﴿وَالصَّابِقُونَ وَالنَّصَارَى﴾ عطف على هذا المبتدأ، وقوله: ﴿فلا خوف عليهم﴾ الخ خبر عن
 هذه المبتدآت الثلاثة، وقوله: ﴿مَنْ آمَنَ﴾ الخ بدل من كل منها بدل بعض فهو مخصص، فكأنه قال:
 الذين آمنوا من اليهود ومن النصارى ومن الصابئين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، فالأخبار عن
 اليهود ومن بعدهم بما ذكر بشرط الإيمان لا مطلقاً. هذا حاصل ما درج عليه الشارح في الإعراب،
 وفي المقام وجوه تسعة أخرى ذكرها السمين، وما مشى عليه الجلال أوضح وأظهر من كل منها تأمل.
 قوله: (فرقة منهم) أي من اليهود، هذا قول، والمشهور في الفقه أنهم فرقة من النصارى، وقيل: أنهم
 طائفة أقدم من النصارى كانوا يعبدون الكواكب السبعة. وقيل: كانوا يعبدون الملائكة اهـ شيخنا.

قوله: (ويبدل) أي بدل بعض منه أي من المبتدأ الذي هو الفرق الثلاث اهـ.

قوله: ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ ويجوز في من وجهان، أحدهما: أنها شرطية وقوله: ﴿فلا خوف﴾ الخ
 جواب الشرط، وعلى هذا فآمن في محل جزم بالشرط، وقوله: فلا خوف في محل جزم لكونه جوابه،
 والفاء لازمة. والثاني: أن تكون موصولة والخبر ﴿فلا خوف عليهم﴾، ودخلت الفاء لشبه المبتدأ
 بالشرط، فآمن على هذا لا محل له لوقوعه صلة وقوله: فلا خوف محله الرفع لوقوعه خبراً، والفاء
 جائزة الدخول لو كان في غير القرآن، وعلى هذين الوجهين فمحل من رفع بالابتداء، ويجوز على
 كونها موصولة أن تكون في محل نصب بدلاً من اسم أن وما عطف عليه أو تكون بدلاً من المعطوف
 فقط، وهذا على الخلاف في الذين آمنوا هل المراد بهم المؤمنون حقيقة أو المؤمنون نفاقاً. وعلى كل
 تقدير من التقادير المتقدمة، فالعائد من هذه الجملة على من محذوف تقديره من آمن منهم كما صرح به
 في موضع آخر اهـ سمين.

وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٩﴾ فِي الْآخِرَةِ خَبِيرُ الْمَبْتَدَأِ وَهَذَا عَلَى خَبَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ عَلَى الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴿وَأَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ رَسُولًا طَعْنًا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِنْهُمْ﴾ وَمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُهُمْ ﴿مَنْ الْحَقُّ كَذِبُوهُ﴾ فَرِيقًا ﴿مَنْهُمْ﴾ كَذَبُوا وَفَرِيقًا ﴿مِنْهُمْ﴾ يَقُولُونَ ﴿كَيْفَ نَكْذِبُوهُ﴾ وَكَيْفَ نَقْتُلُوهُ ﴿وَكَيْفَ نَقْتُلُوهُ﴾ كَزَكْرِيَّا وَيَحْيَى وَالتَّعْبِيرُ بِهِ دُونَ قَتْلُوا حِكَايَةً لِلْحَالِ الْمَاضِيَةِ لِلْفَاعِلَةِ ﴿وَكَيْفَ نَقْتُلُوهُ﴾

وهذا كله مبني على غير ما سلكه المفسر في الإعراب حيث جرى على أن من يدل من العتيدات الثلاثة اهـ.

قوله: ﴿لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ أي في التوراة، وهذا كلام مبتدأ مستوق فليكن بعض آخر من جناباتهم المنادية باستبعاد الإيمان منهم أي بالله لقد أخذنا ميثاقهم بالتوحيد، وسائر الشرائع، والأحكام المكتوبة عليهم في التوراة اهـ أبو السعود.

قوله: (منهم) أشار بتقدير هذا العائد إلى أن الجملة الشرطية صفة لرسول، وعجازه المسلمين به قال الزمخشري: كلما جاءهم رسول جملة شرطية وقعت صفة لرسول والعائد محذوف، أي رسول محظوم. ثم قال: فإن قلت: أين جواب الشرط، فإن قوله فريقتا كذبوا وفريقا يقتلون ناهي عن الجواب، وليس جواباً لأن الرسول الواحد لا يكون فريقين. قلت: محذوف يدل عليه قوله فريقتا كذبوا وفريقا يقتلون كأنه قيل: كلما جاءهم رسول ناصبوه وعادوه، وقوله: فريقتا كذبوا مستأنف جواب سؤال، كأنه قيل: كيف فعلوا برسولهم اهـ.

وقرر أبو السعود أن الجملة الشرطية ليست صفة، بل هي مستقلة واقعة في جواب شرط مقدر، ونصه: كلما جاءهم رسول بما لا تهوى أنفسهم جملة شرطية مستأنفة وقعت جواباً عن سؤال نشأ من الاختيار بأخذ الميثاق، وجواب الشرط محذوف كأنه قيل: فماذا فعلوا بالرسول؟ فقيل: كلما جاءهم رسول من أولئك الرسل بما لا تحبه أنفسهم المنهكة في الغي والفساد من أحكام الحق والشرائع عصوه وعادوه، وقوله: ﴿فَرِيقًا كَذَبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾ جواب مستأنف عن استفسار كيفية ما أظهروه من المخالفة المفهومة من الشرطية على طريقة الإجمال، كأنه قيل: كيف فعلوا بهم؟ فقيل: فريقتا منهم كذبوا من غير أن يتعرضوا لهم بشيء آخر من المضار، وفريقاً آخر منهم لم يكتفوا بتكذيبهم، بل قتلوه أيضاً اهـ.

قوله: (كذبوه) أفاد بتقدير هذا أن كلما شرطية، وأن جوابها محذوف، لكن لو قدره عاماً ينطبق على القسمين المذكورين بقوله: فريقتا كذبوا الخ، لكان أوضح كأن يقول عصوه وعادوه كما قدره غيره. قوله: ﴿فَرِيقًا كَذَبُوا﴾ أي من غير قتل كعيسى ومحمد، فقول الشارح: كزكريا الخ مثال لقوله: ﴿وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾ اهـ شيخنا.

قوله: (دون قتلوا) أي المناسب لكذبوا في الماضوية وقوله: حكاية للحال الماضية وهوونها أن يفرض ما حصل فيما مضى حصلاً وقت التكلم، ويعجز عنه بالمضارع للدال على حال التكلم، وقوله: (للفاصلة) عبارة غيره، وللمحافظة على رؤوس الآي فكانه منقطع من الشارح ولو العطفية فالتعبير المذكور معلل من العلتين اهـ شيخنا.

تَكُونُ ﴿ بِالرَّفْعِ فَإِنْ مَخْفَفَةٌ وَالنَّصْبُ فَهِيَ نَاصِبَةٌ أَيْ تَقَعُ ﴿فِتْنَةٌ﴾ عَذَابُ بِهِمْ عَلَى تَكْذِيبِ الرِّسْلِ

قوله: ﴿وَحَسِبُوا النَّحْ﴾ وسبب هذا الحسبان الفاسد أنهم كانوا يعتقدون أن كل رسول جاءهم بشرع آخر غير شرعهم يجب عليهم تكذيبه وقتله. وقيل: في بيان السبب أنهم كانوا يعتقدون أن آباءهم وأسلافهم يدفعون عنهم العذاب في الآخرة اهـ خازن.

قوله: (بالرفع) أي رفع تكون في قراءة أبي عمرو، وحزمة والكسائي، فإن مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره أنه، ولا نافية، وأصله أنه لا تكون فتنة، وإدخال فعل الحسبان عليها وهي للتحقيق تنزيلاً له منزلة العلم لتمكنه في قلوبهم، وقوله: والنصب أي في قراءة الباقين، فهي ناصبة أي لتكون أي وحسب على بابها من الشك وسد مسد مفعولي حسب على القراءتين ما اشتمل عليه الكلام من المسند والمسند إليه اهـ كرخي.

وحاصل استعمال أن أنها إن وقعت بعد مادة العلم وما في معناه كاليقين تعين الرفع بعدها وتعين أنها مخففة عن الثقيلة، وإن وقعت بعد مادة غيره مما لا يحتمله كالشك والظن تعين النصب بعدها وتعين أنها المصدرية، وإن وقعت بعدما يحتمل العلم غيره كالحسبان، كما هنا جاز فيما بعدها الوجهان، فالرفع على جعل الحسبان بمعنى العلم والنصب على جعله بمعنى الظن، وقول الشارح ظنوا يتخرج على الوجهين، فعلى الرفع المراد بالظن العلم، وعلى النصب هو باق على حقيقته اهـ شيخنا.

وعبارة السمين: والحاصل أنه متى وقعت ان بعد علم وجب أن تكون المخففة، وإذا وقعت بعد ما ليس بعلم ولا شك وجب أن تكون الناصبة، وإن وقعت بعد فعل يحتمل اليقين، والشك جاز فيه وجهان باعتبارين أن جعلناه يقيناً جعلناها المخففة ورفعنا ما بعدها وإن جعلناه شكاً جعلناها الناصبة ونصبنا ما بعدها، والآية الكريمة من هذا الباب، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرِيدُونَ أَنْ يُرْجَعُوا إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩] وقوله: ﴿أَحْسِبِ النَّاسَ أَنْ يَتْرَكُوا﴾ [العنكبوت: ٢]، لكن لم يقرأ في الأولى إلا بالرفع ولم يقرأ في الثانية إلا بالنصب، لأن القراءة سنة متبعة، وهذا تحرير العبادة، وفيها وكلا التقديرين كونها المخففة الناصبة فهي سادة مسد المفعولين عند جمهور البصريين ومسد الأول والثاني محذوف عند أبي الحسن أي حسبو عدم الفتنة كائناً أو حاصلاً: وحكى بعض النحويين أنه ينبغي لمن رفع أن يفصل أن ميم لا في الكتابة لأن هاء الضمير فاصلة في المعنى، ومن نصب لم يفصل لعدم الحائل بينهما. قال أبو عبد الله: هذا إنما شاع في غير المصحف أما المصحف فلم يرسم إلا على الاتصال اهـ.

قلت: وفي هذه العبارة تجوز إذ لفظ الاتصال يشعر بأن تكتب ألا فتوصل أن يلاقي الخط، فينبغي أن يقال لا يثبت لأن صورة أو يثبت لها صورة منفصلة اهـ بحروفه.

قوله: (أي تقع) بالنصب والرفع على القراءتين، وهذا تفسير لتكون، فهي تامة على القراءتين وفتنة فاعلها اهـ شيخنا.

وقتلهم ﴿فَعَمُوا﴾ عن الحق فلم يبصروه ﴿وَصَمُوا﴾ عن استماعه ﴿ثُمَّ قَالَتْ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً﴾ ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا﴾ ثانياً ﴿كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ بدل من الضمير ﴿وَاللَّهُ بِصِرِّهِمْ بَصِيرٌ﴾ ﴿٢٥٦﴾ فيجازيهم به ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ سبق مثله ﴿وَقَالَ لَهُمْ﴾ ﴿الْمَسِيحُ يَبْنِي

قوله: ﴿فَعَمُوا وَصَمُوا﴾ عطف على حسبوا والفاء للدلالة على ترتيب ما بعدها على ما قبلها، وهذا إشارة إلى المرة الأولى من مرتي إفساد بني إسرائيل حين خالفوا أحكام التوراة، وركبوا المحارم، وقتلوا شعبياء وقيل: حبسوا أرمياء عليه السلام، وليس إشارة إلى عبادتهم العجل كما قيل، فإنها وإن كانت معصية عظيمة ناشئة عن كمال العمى والصمم، لكنها في عصر موسى عليه السلام ولا تعلق بما حكى عنهم مما فعلوا بالرسل الذين جاءوا إليهم بعده عليه السلام، ثم تأتت الله عليهم حينئذ بقوله: ورجعوا عما كانوا عليه من الفساد بعدما كانوا ببابل دهرًا طويلاً تحت قهر بختنصر أسارى في غلبة الذل والمهانة، فوجه الله عز وجل ملكاً عظيماً من ملوك فارس إلى بيت المقدس يعمره ويخربها بقايا بني إسرائيل من أسر بختنصر بعد مهلكه وردهم إلى وطنهم وتراجع من تفرق منهم في الآفاق، فعمره ثلاثين سنة، فكثروا وكانوا كأحسن ما كانوا عليه، وذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكُرَّةَ عَلَيْهِمْ﴾ [الإسراء: ٦]. وأما ما قيل من أن المراد قبول توبتهم من عبادة العجل، فقد عرفت أن ذلك مما لا تعلق له بالمقام، ثم عموا وصموا وهو إشارة إلى المرة الأخيرة من مرتي إفسادهم، وهو اجترأهم على قتل زكريا ويحيى وقصدتهم قتل عيسى عليه السلام، وليس إشارة إلى طلبهم الرؤية كما قيل لما عرفت سره، فإن فنون الجنائيات الصادرة عنهم لا تكاد تنتهي. خلا أن انحصار ما حكى عنهم ههنا في المرتين وترتبه على حكاية ما فعلوا بالرسل عليهم السلام ويقضي بأن المراد ما ذكرناه، والله عنده علم الكتاب اهـ أبو السعود.

قوله: (بدل من الضمير) أي في الفعلين، وبهذا الإعراب خرجت الآية عن أن تكون على لغة أكلوني البراغيث، لأن التخريج على تلك اللغة هو أن نجعل الواو اللاحقة للفعل علامة جمع المذكور، وليست ضميراً ولا فاعلاً، ويجعل كثير هو الفاعل اهـ.

وفي الكرخي: وهذا الإبدال في غاية البلاغة، فإنه لما قال: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا﴾ أوهم ذلك أن كلهم صاروا كذلك، فلما قال: كثير منهم علم أن هذا الحكم حاصل للكثير منهم لا للكل، وقوله: ﴿فَعَمُوا وَصَمُوا﴾ عطفه بالفاء، وقوله: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا﴾ عطفه بثم وهو معنى حسن، وذلك أنهم عقب الحساب حصل لهم العمى والصمم من غير تراخ. وأسند الفعلين إليهم بخلاف قوله فأصمهم وأعمى أبصارهم، لأن هذا فيمن لم تسبق له هداية، وأسند الفعل الحسن لنفسه في قوله: ﴿ثُمَّ تَابَ اللَّهُ﴾ عليهم، وعطف قوله ثم تاب بحرف التراخي دلالة على أنهم تبادوا في الضلال إلى وقت التوبة اهـ.

قوله: ﴿بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ أي بما عملوا وصيغة المضارع لحكاية الحال الماضية ولرعاية الفواصل اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿وَلَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا﴾ وهم يعقوبية من النصارى، وهذا شروع في تفصيل قبائح النصارى وإبطال أقوالهم الفاسدة بعد تفصيل قبائح اليهود، فقالت هذه الطائفة إن مريم ولدت إلهاء

إِسْتَرِيدَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴿١﴾ فَإِنِّي عَبْدٌ وَلِسْتُ بِيَالِهِ ﴿٢﴾ إِنَّكُمْ مِنْ يُشْرِكِ بِاللَّهِ ﴿٣﴾ فِي الْعِبَادَةِ غَيْرِهِ ﴿٤﴾ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ ﴿٥﴾ مِنْهُ أَنْ يَدْخُلَهَا ﴿٦﴾ وَمَا وَنَهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ زَائِدَةٍ ﴿٧﴾ أَنْصَارٍ ﴿٨﴾ يَمْنَعُونَهُمْ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ ﴿٩﴾ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ آلِهَةٍ ﴿١٠﴾ فَلَنَشْهُوَ ﴿١١﴾ أَيُّ أَحَدَهَا وَالْآخَرَانِ عِيسَى وَآمَهُ وَهُمْ فِرْقَةٌ مِنَ النَّصَارَى ﴿١٢﴾ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَجِدَّ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُوا لَكُنْ مِنَ

ومعنى هذا عندهم أن الله تعالى حلّ في ذات عيسى واتحد، بها اء أبو السعود.

قوله: ﴿وقال المسيح﴾ جملة حالية من الواو في قالوا ورباطها محذوف قدره بقوله لهم، أي والحال أنه قال لهم ما ذكر حين إرساله إليهم. وهذا تنبيه على ما هو الحجة القاطعة على فساد قولهم المذكور، لأنه لم يفرق بينه وبين غيره في العبودية اء من الخازن.

قوله: ﴿إنه من يشرك بالله﴾ الخ هذا إما من تمام كلام عيسى، وإما من كلام الله تعالى احتمالان اء أبو السعود.

قوله: ﴿منعه أن يدخلها﴾ أي فالتحريم مستعمل في المنع مجازاً لانقطاع التكليف في الدار الآخرة اء شيخنا.

قوله: ﴿ما للظالمين﴾ فيه مراعاة معنى من بعد مراعاة لفظها وفيه إظهار في مقام الإضمار للتسجيل عليهم بوصف الظم اء أبو السعود.

قوله: (يمنعونهم من عذاب الله) صيغة الجمع ههنا للإشعار بأن نصرة الواحد أمر غير محتاج إلى التعرض لنفيه لشدة ظهوره، وإنما ينفي التعرض لنفي نصرة الجمع. والمراد بالظالمين هنا المشركون بقرينة ما قبله إذ الظالمون من المسلمين لهم ناصر وهو النبي ﷺ لشفاعته لهم يوم القيامة اء كرخي.

قوله: (والآخرون عيسى وآمه) هذا وجه في تفسير التثليث عندهم. وهناك وجه آخر للمفسرين، وهو أن النصارى يقولون إن الإله جوهر واحد مركب من ثلاثة أقانيم: الأب والابن وروح القدس، فهذه الثلاثة إله واحد كما أن الشمس اسم يتناول القرص والشعاع والحرارة، وعنوا بالأب الذات، وبالأبن الكلمة أي كلام الله، وبالروح الحياة، وقالوا إن الكلمة التي هي كلام الله اختلطت بجسد عيسى اختلاط الماء باللبن، وزعموا أن الأب إله، والابن إله والروح إله، والكل إله واحد اء خازن.

قوله: (وهم فرقة من النصارى) وهم النسطورية والمرقسية اء.

قوله: ﴿وما من إله إلا إله واحد﴾ من زائدة في المبتدأ. قال الزمخشري: من في قوله وما من إله للاستغراق وهي المقدرة مع التي لنفي الجنس في قولك: لا إله إلا الله، وخبر المبتدأ محذوف، وإلا أداة حصر لا عمل لها، وإله واحد بدل من الضمير في الخبر المحذوف. والمعنى ما إله كائن في الوجود إلا إله واحد على وزان إعراب لا إله إلا الله، ولو ذهب إلى أن قوله إلا إله خبر المبتدأ، وتكون المسألة من باب الاستثناء المفرغ، كأنه قيل: ما إله إلا إله متصف بالوحدانية ما ظهر له منع، لكن أرهم قالوه، وفيه مجال للنظر اء من السمين. وهذه الجملة من كلام الله تعالى رد عليهم اء.

التلث ويوحدا ﴿لَيْسَ الْإِيمَانُ كَفَرًا﴾ أي ثبتوا على الكفر ﴿يُنْهَضُ عَلَيْنَا إِلَهُكُمْ﴾ مؤلم وهو النار ﴿أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى اللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ﴾ مما قالوه استفهام توبيخ ﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ﴾ لمن تاب ﴿رَحِيمٌ﴾ به ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ فهو يمضي مثلهم وليس بإله كما زعموا وإلا لما مضى ﴿وَأَشْرَأُ صِدْقَةً﴾ مبالغه في الصدق ﴿كَذَّابًا﴾ لأن الطعائم كغيرهما من الحيوانات ومن كان كذلك لا يكون إلهاً لتركيبه وضعفه وما

قوله: ﴿لَيْسَ﴾ جواب قسم محذوف، وجواب الشرط محذوف لدلالة هذا عليه، والتقدير والله إن لم ينتهوا ليمسن. جاء هذا على القاعدة المقررة وهي أنه إذا اجتمع شرط وقسم أجيب سابقهما معاً لم يسبقهما ذو خبر، وقد يجاب الشرط مطلقاً، وقد يقدم أيضاً أن فعل الشرط حينئذ لا يكون إلا ماضياً لفظاً أو معنى لا لفظاً كهذه الآية. فإن قيل: السابق هنا الشرط أو القسم مقدراً فيكون تقديره متأخراً. فالجواب أنه لو قصد تأخر القسم في التقدير لأجيب الشرط، فلما أجيب القسم علم أنه مقدر التقديم، وسئل بعضهم عن هذا فقال: لام التوطئة للقسم قد تحذف ويراعى حكمها كهذه الآية، إذ التقدير ولئن لم كما صرح بهذا في غير موضع، كقوله: لئن لم ينته المنافقون، ونظير هذه الآية قوله: ﴿وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين﴾ [الأعراف: ٢٣] ﴿وإن أطعموهم انكم لمشركون﴾ [الأنعام: ١٢١]. وتقدم أن هذا النوع من جواب القسم يجب أن يتلقى باللام، وأن يتصل بإحدى التوئين عند البصريين إلا ما قدمت لك استثناءه اهـ سمين.

قوله: (أي ثبتوا على الكفر) يشير به إلى أن من في قوله: منهم للتبعض، لأن كثيراً منهم تابوا من التصرانية، فالتعريف على هذا للعهد. وقال أبو البقاء: منهم في موضع التمحال إما من الذين تابوا ومن ضمير الفاعل في كفروا، وجرى الزمخشري على أنها بيانية اهـ كرخي.

قوله: ﴿أَفَلَا يَتُوبُونَ﴾ الفاء للعطف على مقدر يقتضيه المقام أي ألا ينتهون عن تلك العقائد الباطلة فلا يتوبون الخ اهـ أبو السعود.

قوله: (استفهام توبيخ) أي وإنكار أي إنكار الواقع واستبعاده لا إنكار الوقوع اهـ أبو السعود. قولهم: ﴿والله غفور رحيم﴾ الواو للحال. قوله: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ﴾ استئناف مسوق لتحقيق الحق الذي لا محيد عنه، وبيان حقيقة حاله عليه السلام، وحال أمه بالإشارة أولاً إلى أشرف ما لها من نعوت الكمال التي بها صاراً من جملة أكمل أفراد الجنس، وأخر إلى الوصف المشترك بينهما، وبين جميع أفراد البشر، بل أفراد الحيوان استئزلاً لهم بطريق التدرج من رتبة الإصرار على ما تقولوا عليهما، وإرشاداً لهم إلى التوبة والاستغفار أي هو مقصور على الرسالة لا يكاد يخطأها اهـ أبو السعود.

قوله: (مضت) أي ذهبت وفنيت اهـ. قوله: ﴿وَأُمُّهُ صِدْقَةٌ﴾ أي وما أمه أيضاً إلا كسائر النساء الثلاثي يلازم الصدق أو التصديق، ويبالغن في الإنصاف به فما رتبتهما إلا رتبة بشرين أحدهما نبي والآخر صحابي فمن أين لكم أن تصفوها بما لا يوصف به سائر الأنبياء وخواصلهم اهـ أبو السعود.

ينشأ منه من البول والغائط ﴿أَنْظُرْ﴾ متعجباً ﴿كَيْفَ سَيَبِيتُ لَهُمُ الْآيَاتِ﴾ على وحدانيتنا ﴿ثُمَّ أَنْظُرْ أَفَنْ﴾ كيف ﴿يُؤْفَكُونَ﴾ ﴿٧٥﴾ يصرفون عن الحق مع قيام البرهان ﴿قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ أي غيره ﴿مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ﴾ لأقوالكم ﴿الْعَلِيمُ﴾ ﴿٧٦﴾ بأحوالكم والاستفهام للإنكار ﴿قُلْ يَتَّخِذِ الْكَافِرُونَ هَذِهِ الْأَيَّامَ لِلْغُلَاظِ وَالْغُلَاظُ لِلْكَافِرِينَ﴾ ﴿٧٧﴾ بآن تضعوا عيسى أو ترفعوه فوق حقه ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ رُبُّهُمُ أَخَذَ مِنْهُمُ آبَادًا وَمِنْهُمْ شَرِيفٌ مِمَّنْ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ ﴿٧٨﴾

قوله: ﴿كيف نبين﴾ منصوب بنبين بعده، وتقدم ما فيه في قوله: كيف تكفرون بالله، ولا يجوز أن يكون معمولاً لما قبله لأن له صدر الكلام، وهذه الجملة الاستفهامية في محل نصب معموله للفعل قبلها، وكيف معلقة له عن العمل في اللفظ. قوله: ﴿ثم انظر أنى يؤفكون﴾ كالجملة قبلها وأنى بمعنى كيف، ويؤفكون ناصب لأنى ويؤفكون بمعنى يصرفون، وفي تكرير الأمر بقوله انظر ثم انظر دلالة على الاهتمام بالنظر، وأيضاً فقد اختلف متعلق النظرين، فإن الأول أمر بالنظر في كيفية إيضاح الله تعالى لهم الآيات وبيانها بحيث أنه لا شك فيها ولا ريب. والأمر الثاني: بالنظر في كونهم صرفوا عن تدبرها والإيمان بها أو بكونهم قبلوا عما أريد بهم. قال الزمخشري: فإن قلت: ما معنى التراخي في قوله ثم انظر؟ قلت: معناه ما بين التعجبين يعني أنه بين لهم الآيات بياناً عجباً، وإن إعراضهم عنها أعجب منها اهـ. يعني أنه من باب التراخي في الترتيب لا في الأزمنة ونحوه، ثم الذين كفروا بربهم يعدلون كما سيأتي اهـ سمين.

قوله: ﴿قل أتعبدون﴾ أمر له ﷺ بالزامهم وتبكيثهم بعد تعجبه من أحوالهم اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿مالا يملك لكم ضرراً ولا نفعاً﴾ يعني به عيسى عليه السلام، وإيثار ما على من لتحقيق ما هو المراد من كونه بمعزل عن الألوهية رأساً ببيان انتظامه عليه السلام في سلك الأشياء التي لا قدرة لها على شيء أصلاً، وهو عليه السلام وإن كان يملك ذلك بتخليقه تعالى إياه، لكنه لا يملكه في ذاته ولا يملك مثل ما يضر الله تعالى به من البلايا والمصائب، وما ينفع من الصحة والسعادة اهـ أبو السعود.

وما يجوز أن تكون موصولة بمعنى الذي، وأن تكون نكرة موصوفة، والجملة بعدها صلة فلا محل لها أو صفة فمحلها نصب اهـ سمين.

قوله: ﴿والله هو السميع العليم﴾ هو يجوز أن يكون مبتدأ، ويجوز أن يكون بدلاً وهذه الجملة الظاهرة فيها أنها لا محل لها من الإعراب، ويحتمل أن تكون في محل نصب على الحال من فاعل أتعبدون أي أتعبدون غير الله. والحال أن الله هو المستحق للعبادة، لأنه يسمع كل شيء ويعلمه، وإليه ينحو كلام الزمخشري، فإنه قال: ﴿والله هو السميع العليم﴾ متعلق بأتعبدون أي: أتشركون بالله ولا تخشونه وهو الذي يسمع ما تقولون وما تعتقدون أتعبدون عاجز والله السميع العليم اهـ.

والرابط بين الحال وصاحبها والواو، ومجيء هاتين الصفتين بعد هذا الكلام في غاية المناسبة، فإن السميع يسمع ما يشكى إليه من الضر وطلب النفع، ويعلم واقعهما كيف يكونان اهـ سمين.

قوله: (غلوا) ﴿غير الحق﴾ أشار إلى أن قول الحق نعت لمصدر محذوف مؤكد من حيث

قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ ﴿٧٧﴾ بَغْلُوهُمْ وَهُمْ أَسْلَافُهُمْ ﴿٧٨﴾ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا ﴿٧٩﴾ مِنَ النَّاسِ ﴿٨٠﴾ وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ ﴿٨١﴾ عَنْ طَرِيقِ الْحَقِّ وَالسَّوَاءِ فِي الْأَصْلِ الْوَسْطِ ﴿٨٢﴾ لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ ﴿٨٣﴾ بِأَن دَعَا عَلَيْهِمْ فَمَسَّحُوا قُرْدَةً وَهُمْ أَصْحَابُ أَيْلَةٍ ﴿٨٤﴾ وَعِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ﴿٨٥﴾ بِأَن دَعَا

المعنى، قاله السفاقي، ويصح كونه جالاً من ضمير الفاعل في تغلوا أي تغلوا مجاوزين الحق اهـ كرخي.

قوله: (بأن تضمعوا عيسى) كما فعلت اليهود فقالوا فيه إنه ابن زنا، وقوله: أو ترفعوه الخ كما فعلت النصارى فقالوا فيه إنه إله اهـ شيخنا.

قوله: ﴿أهواء قوم﴾ الأهواء جمع هوى، وهو ما تدعو شهوة النفس إليه. قال الشعبي: ما ذكر الله تعالى الهوى في القرآن إلا وذمه، وقال أبو عبيدة: لم نجد الهوى يوضع موضع الشر لأنه لا يقال فلان يهوى الخير، إلا أنه يقال فلان يحب الخير ويريد اهـ خازن.

قوله: ﴿من قبل﴾ أي قبل مبعث النبي، وقوله: (بغلوههم) أي في عيسى حيث وضعوه جداً أو رفعوه جداً، وهذا الغلو ضلال عن مقتضى العقل، وقوله: ﴿وضلوا عن سواء السبيل﴾ إشارة إلى ضلالهم عما جاء به الشرع، فحصلت المغايرة اهـ أبو السعود.

وفي الكرخي: وفائدة قوله: ﴿وضلوا عن سواء السبيل﴾ بعد قوله قد ضلوا من قبل أن المراد بالضلال الأول ضلالهم الإنجيل، وبالثاني ضلالهم عن القرآن اهـ.

قوله: (والسواء في الأصل الوسط) أي المراد به هنا الدين الحق.

قوله: ﴿لعن الذين كفروا﴾ أي من اليهود والنصارى، فاليهود لعنوا على لسان داود، والنصارى لعنوا على لسان عيسى، والفريقان من بني إسرائيل اهـ شيخنا.

قوله: ﴿من بني إسرائيل﴾ في محل نصب على الحال وصاحبها، إما الذين كفروا وإما الواوغي محل كفروا وهما بمعنى واحد. وقوله: على لسان داود وعيسى ابن مريم المراد باللسان الجارحة، لا اللغة، كذا قاله الشيخ، يعني أن الناطق بلعن هؤلاء لسان هذين النبيين، وجاء قوله على لسان بالافراد، دون التثنية والجمع، فلم يقل على لساني على التثنية لقاعدة كلية، وهي أن كل جزأين مفردين عن صاحبيهما إذا أضيفا إلى كليهما من غير تفريق جاز فيهما ثلاثة ألوجه، لفظ الجمع، وهو المختلر ويليه التثنية عند بعضهم، وعند بعضهم الافراد مقدم على التثنية، فيقال: قطعت رؤوس الكيشين، وإن شئت قلت رأسي الكيشين، ومنه فقد صغت قلوبكما، وفي النفس من كون المراد باللسان الجارحة شيء، ويؤيد ذلك ما قاله الزمخشري، فإنه قال: نزل الله لعنهم في الزبور على لسان داود، وفي الإنجيل على لسان عيسى وقوة هذا تأي كونه للجارحة، ثم إنني رأيت الواحدي ذكر عن المفسرين الاثنين ورجع ما قلته اهـ سمين. وكان داود بعد موسى وقبل عيسى.

قوله: (بأن دعا عليهم) أي لما اعتدوا في السبت واصطادوا الحيتان فيه، فقال في دعائه عليهم: اللهم انعمهم واجعلهم قردة، فمسحوا قردة وستأتي قصتهم في سورة الأعراف. وقوله: في عيسى بأن

عليهم فمسخوا خنازير وهم أصحاب المائدة ﴿ذَلِكَ﴾ اللعن ﴿يَمَّا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ﴾ أي لا ينهى بعضهم بعضاً ﴿عَنْ﴾ معاودة ﴿مُنْكَرٍ﴾ فَعَلُوهُ لَيْتَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿٧٨﴾ هـ فعلهم هذا ﴿تَكْرِي﴾ يا محمد ﴿كَثِيرًا مِّنْهُمْ﴾ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴿من أهل مكة بغضاً لك﴾ لَيْتَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسَهُمْ ﴿من العمل

دعا عليهم أي لما أكلوا من المائدة، ادخروا ولم يؤمنوا فقال: اللهم العنهم واجعلهم قردة وخنازير، فمسخوا قردة وخنازير، وستأتي قصتهم في الشارح اهـ من الخازن.

قوله: (وهم أصحاب المائدة) وكانوا خمسة آلاف ليس فيهم امرأة ولا صبي، فمسخوا كلهم قردة وخنازير اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿ذَلِكَ﴾ بما عصوا ﴿مبتدأ وخبر، وقوله: ﴿وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ في هذه الجملة الناقصة وجهان، أظهرهما: أن تكون عطفاً على صلة ما هو عصوا أي ذلك بسبب عصيانهم وكونهم معتدين. والثاني: أنها استئنافية أخبر الله عنهم بذلك. قال الشيخ: ويقوي هذا ما جاء بعده كالشرح له وهو قوله: ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ﴾ اهـ سمين.

قوله: ﴿عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ﴾ لما وصف المنكر بكونهم فعلوه بالفعل أشكل النهي عنه، لأن ما وقع بالفعل لا ينهى عنه، فدفع الشارح هذا الإشكال بتقدير المضاف اهـ شيخنا.

وفي السمين: قوله: عن منكر فعلوه متعلق بـيَتَنَاهَوْنَ وفعلوه صفة لمنكر. قال الزمخشري: ما معنى وصف المنكر بفعلوه، ولا يكون النهي بعد الفعل؟ قلت: معناه لا يتناهون عن معاودة منكر فعلوه، أو عن مثل منكر فعلوه، أو عن منكر أرادوا فعله اهـ.

وفي أبي السعود: وليس المراد بالتناهي أن ينهى كل واحد منهم الآخر عما يفعله من المنكر كما هو المعنى المشهور لصيغة التفاعل، بل المراد مجرد صدور النهي من أشخاص متعددة من غير اعتبار أن يكون كل واحد منهم ناهياً ومنهياً كما في تراءوا الهلال اهـ.

قوله: (فعلهم) هو المخصوص بالذم، وقوله: (هذا) أي المذكور وهو ترك النهي اهـ.

قوله: ﴿تَرَى﴾ أي تبصر وقوله: ﴿كَثِيرًا مِنْهُمْ﴾ أي أهل الكتاب، وقوله: ﴿يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ أي يوالونهم ويصادقونهم. قوله: ﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ﴾ ما هي الفاعل، وقوله: ﴿أَنْ سَخَطَ﴾ الخ هو المخصوص بالذم على حذف مضاف، أي موجب سخطه تعالى اهـ أبو السعود.

والموجب هو عملهم المعبر عنه بما فما كناية عن عملهم، فالمخصوص بالذم والفاعل في المعنى شيء واحد، ويمكن تنزيل الشارح على هذا الإعراب، فقوله: من العمل بيان لما، وقوله لمعادهم: نعت للعمل وله الموجب لهم نعت ثان له، وقوله: أن سخط مفعول للنعت الثاني، وهذا حل معنى لا حل إعراب، فقوله الموجب لهم يؤخذ منه عند حل الإعراب المضاف المقدر، أي موجب أن سخط اهـ شيخنا.

وفي الكرخي: قوله الموجب لهم أن سخط الله عليهم أشار به إلى أن المخصوص بالذم هو سبب سخط الله، وهو مأخوذ من قول الكشاف، والمعنى موجب سخط الله، فإن نفس السخط المضاف إلى

لمعادهم الموجب لهم ﴿أَنْ سَخَطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ فِي الْمَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ﴾ ﴿٨٠﴾ ﴿وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ﴾ محمد ﴿وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا تَخْذُوهُمْ﴾ أي الكفار ﴿أَوْ لِيَأْتِيَهُمْ كَذِبٌ مِّنْهُمْ فَتُسْخَطُونَ﴾ ﴿٨١﴾ غارجون عن الإيمان ﴿لَتَجِدَنَّ﴾ يا محمد ﴿أَشَدَّ لِنَاسٍ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَتَمَرَكُوا﴾ من أهل مكة لتضاعف كفرهم وجهلهم وانهماكهم في اتباع الهوى ﴿وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَّوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَرُهُمْ ذَلِكَ﴾ أي قرب مودتهم

الباري سبحانه لا يقال فيه هو المخصوص بالذم قاله الحلبي . وأعربه ابن عطية بدلاً من ما ورده أبو حيان بأن البدل يحل محل المبدل منه ، وأن سخط لا يكون فاعلاً لبس ولا نعم ورد بأن التوابع قد يغتفر فيها ما لا يغتفر في المتبوعات ، وأعربه غيره خبراً لمبتدأ محذوف أي هو أن سخط الله اهـ .

قوله : (من العمل) وهو موالاتهم لكفار مكة . قوله : (الموجب لهم) الذي أوجب لهم سخط الله عليهم . قوله : ﴿وفي العذاب هم خالدون﴾ هذه الجملة معطوفة على ما قبلها ، فهي من جملة المخصوص بالذم . فالتقدير سخط الله عليهم وخلودهم في العذاب .

قوله : ﴿وأُنْزِلَ إِلَيْهِ﴾ أي من القرآن . قوله : ﴿ما اتخذوهم أولياء﴾ أي لم يتخذوهم أولياء ، وبيان الملازمة أن الإيمان بما ذكر وازع عن توليهم قطعاً اهـ أبو السعود .

قوله : ﴿ولكن كثيراً منهم فاسقون﴾ أما البعض منهم فقد آمن . قوله : ﴿لتجدن﴾ اللام للقسم ، وهذا كلام مستأنف لتقرير ما قبله من قبائح اليهود اهـ أبو السعود .

وقال ابن عطية : اللام للابتداء وليس بشيء ، بل هي لام يتلقى بها القسم ، وأشد الناس مفعول أول وعداوة نصب على التمييز وللذين متعلق به قرن باللام ، لما كان فرعاً في العمل عن الفعل ولا يضر كونها مؤنثة بالتاء لأنها مبنية عليها ، ويجوز أن يكون للذين صفة لعداوة فيتعلق بمحذوف ، واليهود مفعول ثان . وقال أبو البقاء : ويجوز أن يكون اليهود هو الأول ، وأشد هو الثاني : وهذا هو الظاهر إذ المقصود أن يخبر الله تعالى عن اليهود بأنهم أشد الناس عداوة للمؤمنين ، وعن النصارى بأنهم أقرب الناس مودة لهم ، وليس المراد أن يخبر عن أشد الناس وأقربهم بكونهم من اليهود والنصارى . فإن قيل : متى استويا تعريفاً وتنكيراً وجب تقديم المفعول الأول ، وتأخير الثاني كما يجب في المبتدأ والخبر ، وهذا من ذاك . فالجواب أنه إنما يجب ذلك حيث ألبس أما إذا دل قليل على عدم اللبس ، فيجوز التقديم والتأخير اهـ سمين .

قوله : (لتضاعف كفرهم) تعليل لأشد ، وفي نسخة يتضاعف قالباء سببية . قوله : ﴿ولتجدن أقربهم﴾ الخ ، فإن قلت : كفر النصارى أشد من كفر اليهود ، لأن النصارى ينازعون في الألوهية فيدعون لله ولداً ، واليهود إنما ينازعون في النبوة فينكرون نبوة بعض الأنبياء ، فلم ذم اليهود ومدح النصارى ؟ قلت : هذا مدح في مقابلة ذم وليس مدحاً على الإطلاق ، وأيضاً الكلام في عداوة المسلمين وقرب مودتهم ، لا في شدة الكفر وضعفه ، وقد قال بعضهم : مذهب اليهود أنه يجب عليهم إيصال الشر والأذى إلى من خالفهم في الدين ، ومذهب النصارى أن الأذى حرام . فحصل الفرق بين اليهود والنصارى . وقيل : إن اليهود مخصوصون بالحرص الشديد وطلب الرئاسة ، ومن كان كذلك كان شديداً

المؤمنين ﴿يَأْنْ﴾ بسبب أن ﴿مِنْهُمْ قَتِيلِينَ﴾ علماء ﴿وَرَهَبَانًا﴾ عباداً ﴿وَأَنْهَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ عن اتباع الحق كما يستكبر اليهود وأهل مكة نزلت في وفد النجاشي

العداوة لغيره، وأما النصارى فإن فيهم من هو معرض عن الدنيا ولذاتها وترك طلب الرئاسة، ومن كان كذلك فإنه لا يحسد أحداً ولا يعاديه، بل يكون ألين عريكة في طلب الحق، فلهذا قال ﴿ذلك بأن منهم قسيسين﴾ الخ اهـ خازن.

قوله: ﴿الذين قالوا إنا نصارى﴾ أي أنصار دين الله وموادون لأهل الحق اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿ذلك بأن منهم﴾ مبتدأ وخبر، ومنهم خبر أن، وقسيسين اسمها، وأن اسمها وخبرها في محل جر بالباء، والباء ومجرورها خبر ذلك. وقسيسين جمع قسيس على فعيل، ومثال مبالغة كصديق وهو هنا رئيس النصارى وعالمهم، وأصله من تقسس الشيء إذا اتبعه وتطلبه بالليل، يقال: تقسست أصواتهم أي تتبعتها بالليل، ويقال لرئيس النصارى قس وقسيس، وللدليل بالليل قسقاس وقسقس قاله الراغب. وقال غيره: القس بفتح القاف تتبع الشيء، ومنه سمي عالم النصارى قسيساً لتتبعه العلم، ويقال قس الأثر، وقصه بالصاد أيضاً، ويقال: قس وقس بفتح القاف وكسرها، وقسيس. وزعم ابن عطية أنه أعجمي معرب، وقال عروة بن الزبير: ضيعت النصارى الإنجيل وما فيه، وبقي منهم رجل يقال له قسيس، يعني بقي على دينه لم يبدله، فمن بقي على هديه ودينه قيل له قسيس، فعلى هذا القس والقسيس مما اتفق فيه اللغتان. قلت: وهذا يقوي قول ابن عطية، ولم ينقل أهل اللغة في هذا اللفظ القس بضم القاف لا مصدراً ولا وصفاً، فأما قس بن ساعدة الأيادي فهو علم، فيجوز أن يكون مما غير عن طريق العلمية، ويكون أصله قس أو قس بالفتح أو الكسر، كما نقله ابن عطية، وقس بن ساعدة كان أعلم أهل زمانه، وهو الذي قال فيه عليه السلام: «يبعث أمة وحده»، وقسيسون جمع قسيس تصحيحاً كما في الآية الكريمة اهـ سمين.

قوله: (نزلت) أي قوله ﴿ولتجدن أقربهم مودة﴾ الخ، كما قاله أبو عباس في وفد النجاشي الخ. وعبارة الخازن: قال ابن عباس وغيره من المفسرين في قوله تعالى: ﴿ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا إنا نصارى﴾ قالوا: إن قريشاً ائتمرت أن يفتنوا المؤمنين عن دينهم، فوثبت كل قبيلة على من آمن منهم فأذوهم وعذبوهم فافتتن من افتتن منهم، وعصم الله من شاء منهم، ومنع الله رسوله ﷺ بعمه أبي طالب، فلما رأى رسول الله ﷺ ما نزل بأصحابه، ولم يقدر أن يمنعهم من المشركين ولم يكن قد أمر بالجهاد، أمر أصحابه بالخروج إلى أرض الحبشة، وقال: «إن بها ملكاً صالحاً لا يظلم، ولا يظلم عنده أحد، فاخرجوا إليه حتى يجعل الله للمسلمين فرجاً»، فخرج إليه أحد عشر رجلاً وأربع نسوة سراً منهم: عثمان بن عفان وزوجته رقية بنت رسول الله ﷺ، والزبير بن العوام، وعبد الله بن مسعود، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو حذيفة بن عتبة وامراته سهيلة بنت سهيل بن عمرو، ومصعب بن عمير، وأبو سلمة بن عبد الأسد وزوجته أم سلمة بنت أمية، وعثمان بن مظعون، وعامر بن ربيعة وامراته ليلى بنت أبي حثمة، وحاطب بن عمرو، وسهيل ابن بيضاء. فخرجوا إلى البحر وأخذوا سفينة بنصف دينار إلى أرض الحبشة، وذلك في رجب في السنة الخامسة من مبعث النبي ﷺ، وهذه هي الهجرة الأولى، ثم خرج بعدهم جعفر بن أبي طالب، وتتابع المسلمون، فكان جميع من هاجر إلى أرض الحبشة من

القادمين إليهم من الحبشة قرأ ﷺ سورة يس فبكوا وأسلموا وقالوا: ما أشبه هذا بما كان

المسلمين اثنين وثمانين رجلاً سوى النساء والصبيان. فلما كانت وقعة بدر وقتل الله فيها صناديد الكفار. قال كفار قريش: إن تأركم بأرض الحبشة فأهدوا إلى النجاشي وابعثوا إليه رجلين من ذوي رأيكم لعله يعطيكم من عنده فتقتلونهم بمن قتل منكم بيد، فبعث كفار قريش عمرو بن العاص، وعبد الله بن ربيعة الله بن ربيعة بهدايا إلى النجاشي وبطارقته ليردهم إليهم، فدخل عمرو بن العاص، وعبد الله بن ربيعة فقالا له: أيها الملك إنه قد خرج فينا رجل سفه عقول قريش وأحلامها، وزعم أنه نبي وأنه قد بعث إليك برهط من أصحابه ليفسدوا عليك قومك، فأحببنا أن نأتيك ونخبرك خبرهم، وإن قومنا يسألونك أن تردهم إلينا، فقال: حتى نسألهم، فأمر بهم فأحضروا، فلما أتوا باب النجاشي قالوا: يستأذن أولياء الله، فقال: ائذنوا لهم فمرحبا بأولياء الله، فلما دخلوا عليهم سلموا فقال الزهط من المشركين: أيها الملك ألا ترى أنا صدقناك إنهم لم يحيوك بتحيتك التي تحيي بها؟ فقال لهم الملك: ما منعكم أن تحيوني بتحيتي؟ قالوا: إنا حينناك بتحية أهل الجنة وتحية الملائكة، فقال لهم النجاشي: ما يقول صاحبكم في عيسى وأمه؟ فقال جعفر بن أبي طالب: يقول هو عبد الله ورسوله وكلمة الله وروح منه ألقاها إلى مريم العذراء، ويقول في مريم أنها العذراء البتول. قال: فأخذ النجاشي عوداً من الأرض وقال: ما زاد صاحبكم على ما قال عيسى قدر هذا العود، فكره المشركون قوله وتغيرت وجوههم، فقال: هل تعرفون شيئاً مما أنزل على صاحبكم؟ قالوا: نعم. قال: اقرؤا، فقرأ جعفر سورة مريم، وهناك قيسون وراهبين وسائر النصاري، فعرفوا ما قرأ فأنحدرت دموعهم مما عرفوا من الحق، فأنزل الله فيهم ذلك منهم قسيسين ورهباناً، وأنهم لا يستكبرون إلى آخر الآيتين، فقال النجاشي لجعفر وأصحابه: اذهبوا فأنتم بأرضي آمنون، فرجع عمرو وصاحبه خائبين، وأقام المسلمون عند النجاشي بخير دار وبخير جوار إلى أن هاجر رسول الله ﷺ إلى المدينة وعلا أمره وقهر أعداءه وذلك في سنة ست من الهجرة. وكتب رسول الله ﷺ إلى النجاشي على يد عمرو بن أمية الضمري أن يزوجه أم حبيبة بنت أبي سفيان، وكانت قد هاجرت مع زوجها، ومات عنها، فأرسل النجاشي جارية يقال لها أبرهة إلى أم حبيبة يخبرها أن رسول الله ﷺ قد خطبها، فسرت بذلك وأعطت الجارية أوصاحاً كانت لها، وأذنت لخالد بن سعيد في نكاحها، فأنكحها رسول الله ﷺ على صداق مبلغة أربع مائة دينار، وكان المخاطب لرسول الله ﷺ النجاشي، فأرسل إليها بجميع الصداق على يد جاريته أبرهة، فلما جاءت بالدينارين وهبتها منها خمسين ديناراً فلم تأخذها، قالت: إن الملك أمرني ألا آخذ منك شيئاً وقالت: أنا صاحبة ذهب الملك وثيابه، وقد صدقت بمحمد ﷺ وأمنت به، وحاجتي إليك أن تقرئيه السلام قالت: نعم. وقد أمر الملك نساء أن يبعثن إليك بما عندهن من دهن وعود. وكان رسول الله ﷺ يحاصر خيبر، قالت أم حبيبة: فخرجنا إلى المدينة ورسول الله ﷺ بخيبر، فخرج من قدم معي، وأقمت بالمدينة حتى قدم رسول الله ﷺ، فدخلت عليه فكان يسألني عن النجاشي، فقرأت عليه السلام من أبرهة جارية الملك، فرد رسول الله ﷺ السلام، وأنزل الله عز وجل ﴿عسى أن يجعل بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ عَادَيْتُمْ مِنْهُمْ مَوْدَةً﴾ [الممتحنة: ٧]، يعني أبا سفيان، وذلك بتزوج رسول الله ﷺ أم حبيبة. ولما بلغ أبا سفيان أن رسول الله ﷺ تزوج أم حبيبة قال: ذلك الفحل لا يجدهم أنفه. وبعث النجاشي بعد خروج جعفر وأصحابه إلى النبي ﷺ ابنه أزهي في ستين من أصحابه، وكتب إليه: يا رسول الله إني أشهد أنك رسول الله صادقاً

ينزل على عيسى قال تعالى ﴿وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ الرَّسُولِ﴾ من القرآن ﴿رَبِّكَ أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا﴾ صدقنا بنبيك وكتابك ﴿فَاكْتَبْنَاكَ مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾ المقربين

مصدقاً، وقد بايعتك وبايعت ابن عمك جعفر وأسلمت لله رب العالمين وقد بعثت إليك ابني أزهى، وإن شئت أن أتيك بنفسي فعلت والسلام عليك يا رسول الله. فركبوا في سفينة أثر جعفر حتى إذا كانوا في وسط البحر غرقوا، ووافى جعفر وأصحابه رسول الله ﷺ وهو بخير، ووافى مع جعفر سبعون رجلاً عليهم الثياب الصوف منهم اثنان وستون رجلاً من الحبشة، وثمانية من الشام، فقرأ عليهم رسول الله ﷺ سورة يس إلى آخرها، فبكى القوم حين سمعوا القرآن وآمنوا وقالوا: ما أشبه هذا بما كان ينزل على عيسى عليه السلام، فأنزل الله هذه الآية فيهم، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوْدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى﴾ يعني وفد النجاشي الذين قدموا مع جعفر، وهم السبعون، وكانوا من أصحاب الصوامع. وقيل: نزلت في ثمانين رجلاً: أربعين من نصارى نجران من بني الحرث بن كعب، واثنين وثلاثين من الحبشة، وثمانية من الروم. وقال قتادة: نزلت في ناس من أهل الكتاب كانوا على شريعة من الحق مما جاء بها عيسى عليه السلام، فلما بعث محمد ﷺ آمنوا به وصدقوه، فأثنى عليهم بقوله: ﴿وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوْدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى﴾ ذلك بأن منهم قسيسين ورهباناً وأنهم لا يستكبرون يعني لا يتعظمون عن الإيمان والإذعان للحق؛ انتهت مع بعض زيادة للقرطبي.

قوله: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا﴾ الخ صنيع الشارح يقتضي أنه مستأنف حيث قال: (قال تعالى): ولذلك جعله بعضهم أو الربيع. وقال أبو السعود إنه عطف على يستكبرون أي ذلك بسبب أنهم لا يستكبرون، وأن أعينهم تفيض من الدمع عند سماع القرآن. شيخنا.

والظاهر أن الضمير في سمعوا يعود على النصارى المتقدمين بعمومهم، وقيل: إنما يعود لبعضهم وهو من جاء من الحبشة إلى النبي ﷺ. قال ابن عطية: لأن كل النصارى ليسوا كذلك اده سمين.

وفي الخازن: قال ابن عباس: يريد النجاشي وأصحابه لما قرأ عليهم جعفر بن أبي طالب سورة مريم قال: فما زالوا يبكون حتى فرغ جعفر من القراءة: قوله: ﴿تَفِيضٌ﴾ أي تمتلئ بالدمع فتفيض أي تصب اده أبو السعود.

وفي السمين: فإن قلت: ما معنى تفيض من الدمع؟ قلت: معناه تمتلئ حتى تفيض، لأن الفيض ألا يمتلئ الإناء حتى يطلع ما فيه من جوانبه، فوضع الفيض الذي ينشأ من الامتلاء موضع الامتلاء، وهو من إقامة مقام السبب أو قصدت المبالغة في وصفهم بالبكاء، فجعلت أعينهم كأنها تفيض بأنفسها أي تسيل من الدمع من أجل البكاء من قولك: دمغت عينه دمعاً، ومن الدمع متعلق بتفيض، ويكون معنى من ابتداء الغاية، والمعنى تفيض من كثرة الدمع اده.

قوله: ﴿مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ﴾ من الأولى لا ابتداء الغاية، وهي متعلقة بتفيض، والثانية يحتمل أن تكون لبيان الجنس، أي بينت جنس الموصول قبلها، ويحتمل أن تكون للتبويض. وقد أوضح أبو القاسم هذا غاية الإيضاح، قال رحمه الله: فإن قلت أي فرق بين من ومن في قوله مما عرفوا من الحق؟

بتصديقهما ﴿و﴾ قالوا في جواب من غيرهم بالإسلام من اليهود ﴿مَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ﴾ القرآن أي لا مانع لنا من الإيمان مع وجود مقتضيه ﴿وَنُطْمَعُ﴾ عطف على نؤمن

قلت: الأولى لا ابتداء الغاية على أن الدمع ابتداء وتبدأ من معرفة الحق، وكان من أجله وبسببه، والثانية لبيان الموصول الذي ما عرفوا، ويحتمل معنى التبعض على أنهم عرفوا بعض الحق فاشتد بكأؤهم منه، فكيف إذا عرفوه كله وقرؤوا القرآن وأحاطوا بالسنة، انتهى اهـ سمين.

قوله: ﴿يقولون﴾ الاستئناف مبني على سؤال كأنه قيل: فماذا يقولون اهـ أبو السعود.

وفي السمين: يقولون في هذه الجملة ثلاثة أوجه، أحدها: أنها مستأنفة فلا محل لها أخير الله عنهم بهذه المقالة الحسنة. الثاني: أنها حال من الضمير المجزور في أعينهم وجاز مجيء الحال من المضاف إليه، لأن المضاف إليه جزؤه، فهو كقوله تعالى: ﴿ما في صدورهم من غل إخوانا﴾ [الحجر: ٤٧]. الثالث: أنها حال من فاعل عرفوا، وهو الواو والعامل فيها عرفوا اهـ.

قوله: ﴿وما لنا﴾ جملة مستأنفة كما أشار له، وقوله: ﴿لا نؤمن﴾ حال من الضمير في لنا، والعامل ما فيه من الاستقرار أي شيء حصل لنا غير مؤمنين على توجيه الإنكار إلى السبب، والمسبب جميعاً على حد ﴿وما لي لا أعبد الذي فطرني﴾ [يس: ٢٢] لا إلى سبب فقط مع تحقق المسبب على حد ﴿فما لهم لا يؤمنون﴾ [الانشقاق: ٢٠] اهـ أبو السعود.

وعبارة الكرخي: قوله: أي لا مانع لنا من الإيمان مع وجود مقتضيه يؤخذ منه أن ما في موضع رفع بالابتداء ولنا الخبر، ولا نؤمن في موضع الحال، وهي محل الفائدة وعاملها ما تعلق به المجزور أي أي شيء يستقر لنا في انتفاء الإيمان اهـ.

قوله: ﴿ما جاءنا من الحق﴾ في محل ما وجهان: أحدهما: أنه في محل جر نسباً على الجلالة، أي بالله وبما جاءنا، وعلى هذا فقوله من الحق فيه احتمالان، أحدهما: أنه حال من فاعل جاءنا أي جاءنا في حال كونه من جنس الحق. والاحتمال الآخر أن تكون من لا ابتداء الغاية، والمراد بالحق الله تعالى، وتعلق من حيثند بجاءنا، كقولك: جاءنا فلان من عند زيد. والثاني: أن محلها رفع بالابتداء، والخبر قوله من الحق، والجملة في موضع الحال. كذا قاله أبو البقاء، ويصير التقدير: وما لنا لا نؤمن بالله، والحال أن الذي جاءنا كائن من الحق، والحق يجوز أن يراد به القرآن، فإنه حق في نفسه، ويجوز أن يراد به الباري تعالى كما تقدم، والعامل فيها الاستقرار الذي تضمنه قوله لنا اهـ سمين.

قوله: (عطف على نؤمن) أي لا على نؤمن كما وقع للزمخشري إذ العطف عليه يقتضي إنكار عدم الإيمان، وإنكار الطمع وليس مراد، بل المراد إنكار عدم الطمع أيضاً. وجوز أبو حيان أن يكون معطوفاً على نؤمن على أنه منفي كنفى نؤمن. التقدير، وما لنا لا نؤمن ولا نطمع، فيكون في ذلك الإنكار لانتفاء إيمانهم، وانتفاء طمعهم مع قدرتهم على تحصيل الشيتين: الإيمان والطمع في الدخول مع الصالحين اهـ.

وذكر ذلك أبو البقاء باختصار، ولم يطلع عليه أبو حيان فبحثه وقال: لم يذكره اهـ كرخي.

﴿ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبَّنَا مَعَ الْقَوَّامِ الصَّالِحِينَ ﴾ ﴿٨٤﴾ المؤمنين الجنة قال تعالى ﴿ فَأَنبَهُمُ اللَّهُ بِمَا قَالُوا جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ ﴾ ﴿٨٥﴾ بالإيمان ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴾ ﴿٨٦﴾. ونزل لما هم قوم من الصحابة أن يلازم الصوم والقيام ولا يقربوا النساء والطيب ولا يأكلوا اللحم ولا يناموا على الفراش ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرَمُوا طَيِّبَاتِ مَا

قوله: (الجنة) مفعول ثان. قوله: ﴿بما قالوا﴾ أي قولهم ربنا آمنا ورتب الثواب المذكور على القول، لأنه قد سبق وصفه بما يدل على إخلاصهم فيه، والقول إذا اقترن بالإخلاص فهو الإيمان اهـ خازن.

قوله: ﴿والذين كفروا﴾ الخ لما ذكر الله الوعد لمؤمني أهل الكتاب ذكر الوعيد لمن بقي منهم على الكفر اهـ خازن.

وعطف التكذيب على الكفر مع أنه ضرب منه، لأن القصد بيان حال المكذوبين، وذكرهم في مقابلة المصدقين جمعاً بين الترغيب والترهيب اهـ أبو السعود.

قوله: (ونزل لما هم قوم الخ) عبارة الخازن: قال علماء التفسير: إن النبي ﷺ ذكر الناس يوماً ووصف القيامة فرقاً الناس وبكوا فاجتمع عشرة من الصحابة في بيت عثمان بن مظعون الجمحي وهم: أبو بكر، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمر، وأبو ذر الغفاري، وسالم مولى أبي حذيفة، والمقداد بن الأسود، وسلمان الفارسي، ومعقل بن مقرن، وعثمان بن مظعون، وتشاوروا واتفقوا على أنهم يترهبون ويلبسون المسوح، ويجيبوا مذاكيرهم، ويصوموا الدهر، ويقوموا الليل، ولا يناموا على الفرش، ولا يأكلوا اللحم والودك، ولا يقربوا النساء، ولا الطيب، وأن يسيحوا في الأرض، فبلغ ذلك النبي ﷺ فأتى دار عثمان ابن مظعون، فلم يصادفه. فقال لامراته: «أحق ما بلغني عن زوجك وأصحابه؟» فكرهت أن تكذب، وكرهت أن تنفي سر زوجها فقالت: يا رسول الله إن كان قد أخبرك عثمان فقد صدق، فانصرف رسول الله ﷺ، فلما جاء عثمان أخبرته بذلك، فأتى هو وأصحابه العشرة إلى رسول الله ﷺ فقال لهم رسول الله ﷺ: «ألم أخبر أنكم اتفقتم على كذا وكذا؟» فقالوا: بلى يا رسول الله، وما أردنا إلا الخير. فقال رسول الله ﷺ: «إني لم أؤمر بذلك»، ثم قال ﷺ: «إن لأنفسكم عليكم حقاً فصوموا وأفطروا وقوموا وناموا فإني أقوم وأنام وأصوم وأفطر وأكل اللحم والدسم وآتي النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني» ثم جمع الناس وخطبهم فقال: «ما بال أقوام حرّموا النساء والطعام والطيب وشهوات الدنيا وإني لست آمركم أن تكونوا قسيسين ورهباناً فإنه ليس في ديني ترك اللحم والنساء ولا اتخاذ الصوامع، وإن سياحة أمتي ورهبانيتهم الجهاد، وعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وحجوا واعتمرُوا وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة، وصوموا رمضان، واستقيموا يستقم لكم، فإنما هلك من كان قبلكم بالتشديد شددوا على أنفسهم، فشدد الله عليهم فتلک بقاياهم في الديارات والصوامع» فأنزل الله عز وجل هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرَمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ لَكُمْ﴾ انتهت.

قوله: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل لكم﴾ أي ما طاب ولد منه، كأنه لما تضمن

لَمَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ﴿٨٧﴾ تَجَاوَزُوا أَمْرَ اللَّهِ ﴿٨٨﴾ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴿٨٩﴾ ﴿وَكُلُوا مِنَّا نَقَرَكُمْ اللَّهُ كُلَّ نَفْسٍ﴾ مفعول والجار والمنجور قبله حال متعلق به ﴿وَأَقْبُوا اللَّهَ يَأْكُمُ الْيَوْمَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ﴿٩٠﴾ ﴿لَا يَأْخُذْكُمْ اللَّهُ بِاللَّغْوِ﴾ الكائن ﴿فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ هو ما يسبق إليه اللسان من غير قصد الخلف كقول الإنسان لا والله وبلى والله ﴿وَلَكِنْ يَأْخُذْكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمْ﴾ بالتخفيف والتشديد وفي قراءة

ما سلف مدح النصرارى على الترهيب، وترغيب المؤمنين في كسر النفس، ورفض الشهوات عقب ذلك النهي عن الإفراط في الباب، أي لا تمنعوها أنفسكم، كمنع التحريم أو لا تقولوا حرمتنا على أنفسنا مبالغة منكم في العزم على تركها تزهداً منكم وتقشفاً أهـ أبو السعود.

قوله: ﴿لَا تَحْرَمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ لَكُمْ﴾ أي لا تعتقدوا تحريم الطيبات المباحات، فإن من اعتقد تحريم شيء أحله الله فقد كفر، أما ترك لذات الدنيا وشهواتها والانقطاع إلى الله والفرغ لعبادته من غير إضرار بالنفس، ولا تفويت حق الغير فضيلة لا منع منها، بل مأمور بها، وقوله: ولا تعتدوا يعني ولا تتجاوزوا الحلال إلى الحرام، وقيل: معناه ولا تجبوا أنفسكم فسمي جب المذاكير اعتداء، وقيل: معناه ولا تعتدوا بالإسراف في الطيبات أهـ خازن.

قوله: ﴿وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمْ اللَّهُ﴾ أي تمتعوا بأنواع الرزق، وإنما خص الأكل، لأنه أغلب الانتفاع بالرزق أهـ شيخنا.

قوله: ﴿حَلَالاً﴾ فيه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه مفعول به أي كلوا شيئاً حلالاً، وعلى هذا الوجه ففي الجار وهو قوله: مما رزقكم وجهان، أحدهما أنه حال من حلالاً لأنه في الأصل صفة لنكرة، فلما قدم عليها انتصب حالاً. والثاني: أن من لا ابتداء الغاية في الأكل أي ابتدئوا أكلكم الحلال من الذي رزقه الله لكم. الوجه الثاني: من الأوجه المتقدمة أنه حال من الموصول أو من عائده المحذوف أي رزقكموه، فالعامل فيه رزقكم. الوجه الثالث: إنه نعت لمصدر محذوف، أي أكلأ حلالاً وفيه تجوز أهـ سمين.

قوله: ﴿لَا يَأْخُذْكُمْ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ اللغو في اليمين الساقط الذي لا يتعلق به حكم، وهو عندنا أن يحلف على شيء يظن أنه كذلك كما يظن، وهو قول مجاهد قيل: كانوا حلفوا على تحريم الطيبات على ظن أنه قربة، فلما نزل النهي قالوا: كيف بأيماننا؟ فنزلت، وعند الشافعي رحمه الله: ما يبدو من المرء من غير قصد، كقوله: لا والله، وبلى والله، وهو قول عائشة رضي الله عنها أهـ أبو السعود. وفي بمعنى من كما قاله القرطبي.

قوله: ﴿كَقَوْلِ الْإِنْسَانِ﴾ أي من غير قصد الحلف فإن قصد به الحلف انعقدت اليمين أهـ شيخنا.

قوله: ﴿وَفِي قِرَاءَةِ عَاقِدَتُمْ﴾، والثلاثة سبعة، فأما التخفيف فهو الأصل، وأما التشديد فيحتمل أوجهها، أحدها: أنه للتكثير لأن المخاطب به جماعة. والثاني: أنه بمعنى المجزء فيوافق القراءة الأولى ونحوه قدر وقدر. والثالث: أنه يدل على توكيد اليمين نحو: والله الذي لا إله إلا هو، وأما عاقدتم، فيحتمل أن يكون بمعنى المجزء نحو: جاوزت الشيء وجزته، وأن يكون على بابه، وإليه يشير صريح الجلال حيث قال عليه وهذا الذي قدره راجع لقراءة عاقدتم، والمعنى بما عاقدتم عليه الإيمانية، فعدى

عاقدم ﴿الْأَيْمَنُ﴾ عليه بأن حلفت عن قصد ﴿فَكَفَّرْتُهُ﴾ أي اليمين إذا حنثتم فيه ﴿إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾ لكل مسكين مد ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ﴾ منه ﴿أَهْلِيكُمْ﴾ أي أقصده وأغلبه لا أعلاه ولا أدناه ﴿أَوْ كِسْوَتُهُمْ﴾ بما يسمى كسوة كقميص وعمامة وإزار ولا يكفي دفع ما

بعلی لتضمنه معنى عاهدتم، كما قال تعالى ﴿بما عاهد عليه الله﴾ [الفتح: ١٠]، ثم اتسع فحذف الجار أولاً فاتصل الضمير بالفعل، فصار بما عاهدتموه الإيمان، ثم حذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول اهد من السمين.

وهذا كله مبني على أن ما موصول اسمي، ويحتمل أن تكون مصدرية على القراءات الثلاث وجري عليه أبو السعود ونصه: ولكن يؤخذكم بما عقدتم الإيمان أي بتعقيدكم الإيمان وتوثيقها عليه بالقصد والنية، والمعنى: ولكن يؤخذكم بما عقدتموه إذا حنثتم أو بنكث ما عقدتم فحذف للعلم به اهـ.

قوله: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ﴾ مبتدأ وخبر، والضمير في فكفارته فيه أربعة أوجه، أحدها: أن يعود على الحنث الدال عليه سياق الكلام، وإن لم يجر له ذكر أي فكفارته الحنث. الثاني: أنه يعود على ما إن جعلناها موصولة اسمية وهو على حذف مضاف. أي فكفارة نكثته، كذا قدره الزمخشري. والثالث: أن يعود على العقد لتقدم الفعل الدال عليه. الرابع: أن يعود على اليمين، وإن كانت مؤنثة لأنها بمعنى الحلف قالهما أبو البقاء، وليساً بظاهرين، وإطعام مصدر مضاف لمفعوله، وهو مقدر بحرف وفعل مبني للفاعل، أي فكفارته أن يطعم الحانث عشرة، وفاعل المصدر بحذف كثيراً وأهليكم مفعول أول لتطعمون، والثاني محذوف أي تطعمونه أهليكم وأهليكم جمع سلامة، وفقد من الشروط كونه ليس علماً ولا صفة الذي حسن ذلك أنه كثيراً ما يستعمل استعمال مستحق، لكذا في قولهم هو أهل لكذا أي مستحق له، فأشبه الصفات فجمع جمعها، قال تعالى: ﴿شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الفتح: ١١] ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [التحریم: ٦] اهـ سمين.

قوله: (وإن كانت مؤنثة الخ) فيه قصور، فقد صرح غيره كالقرطبي بأن اليمين تذكر وتؤنث. قوله: ﴿عَشْرَةَ مَسَاكِينَ﴾ ولا يتعين كونهم من فقراء بلد الحالف اهـ حلي على المنهج. قوله: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ أي من غالب قوت بلد الحالف. أي: محل الحنث اهـ حلي على المنهج. قوله: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ﴾ في محل نصب مفعول ثانٍ لإطعام، والأول عشرة. أي: أن تطعموا عشرة مساكين إطعاماً من أوسط ما تطعمون، والعائد على ما محذوف، كما أشار إليه الشيخ المصنف، وتبع في التقدير المذكور أبا البقاء، ولو قال من أوسط ما تطعمونه كما قال الحلي لكان أحسن، أو مرفوع على البذل من إطعام. قال الطيبي: وهذا هو الأظهر في إعرابه، والمعنى: إطعام من أوسط ما تطعمون، فهنا مضاف مقدر اهـ كرخي.

قوله: (كقميص) أي وكمنديل، فإنه يكفي لا عرقية فإنها لا تكفي. قوله: (دفع ما ذكر) أي من الطعام والكسوة. قوله: (وعليه الشافعي) أي خلافاً لأبي حنيفة رضي الله عنه في تجويزه صرف طعام عشرة مساكين إلى مسكين واحد في عشرة أيام اهـ كرخي.

ذكر إلى مسكين واحد وعليه الشافعي ﴿أَوْصَرِيرٌ﴾ عتق ﴿رَقَبَةً﴾ أي مؤمنة كما في كفارة القتل والظهار حملاً للمطلق على المقيد ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ﴾ واحداً مما ذكر ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ كفارته وظاهره أنه لا يشترط التابع وعليه الشافعي ﴿ذَلِكَ﴾ المذكور ﴿كَثْرَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾ وحشم ﴿وَأَحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾ أن تنكثوها ما لم تكن على فعل برّ أو إصلاح بين

قوله: (كما في كفارة القتل والظهار) ذكر الظهار سبق قلم، لأن كفارته لم يذكر فيها الأيمان، وإنما ثبت فيها بقياسها على كفارة القتل كما يعلم بمراجعة الآيتين، ولهذا اقتصر غيره من المفسرين على القتل. قوله: (حملاً للمطلق) أي هنا على المقيد أي في كفارة القتل جمعاً بين الدليلين، كما عليه الشافعي خلافاً لأبي حنيفة، حيث قال: لا يحمل المطلق على المقيد لاختلاف السبب، فيبقى المطلق على إطلاقه، فيجوز عتق الكافرة إلا في القتل اهـ كرخي.

قوله: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ خبر مبتدأ محذوف على إعراب الشارح. قوله: (وعليه الشافعي) أي خلافاً للثوري وأبي حنيفة رضي الله عنهما حيث قالاً بوجوب التابع قياساً على كفارة القتل والظهار بدليل قراءة ابن مسعود فصيام ثلاثة أيام متتابعات، وردّ بأنها سقطت أي نسخت تلاوة وحكماً لتعذر سقوطها بلا نسخ، لأن الله تعالى أخبر بحفظ كتابه فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] على أنه قيل إنها لم تثبت عن ابن مسعود والخصال تخيرية، والأولى منها الثالث ثم الثاني اهـ كرخي.

قال الشافعي: إذا كان عنده قوته وقوت عياله يومه وليته، وفُضِّلَ ما يطعم عشرة مساكين لزمته الكفارة بالإطعام، وإن لم يكن عنده هذا القدر جاز له الصيام اهـ خازن.

وهذا النقل عن الشافعي لعله عن مذهبه القديم، ولأهـ فالمفتي به في الجديد أن المعجز المجوز للانشغال للصوم أن لا يملك كفاية العمر الغالب وإن ملك قوت أيام أو شهور أو سنين اهـ.

قوله: (أن تنكثوها) أي عن أن تنكثوها. والنكث: النقض وهو الحنث كان يحلف على فعل قلم يفعل أو على عدمه فيفعل، ونكث من باب ضرب اهـ شيخنا.

قوله: (ما لم يكن) أي ونقضها ومخالفتها على فعل برّ أي في، أو لأجل فعل برّ، كان حلف الأصيلي الضحى، فالأفضل أن يحنث ويصلها، وعليه أن يقول أو ترك منهي، كان حلف أن يفعل الحرام أو المكروه، فيجب في الأول ويسن في الثاني أن يحنث ولا يفعل وقوله: (أو إصلاح) كان حلف لا يتكلم بينهم في أمر، فاقضى الحال التكلم لدفع فتنة بينهم مثلاً اهـ شيخنا.

وفي الخازن: واحفظوا أيمانكم يعني قللوا أيمانكم، ففيه النهي عن كثرة الحلف، وقيل في معنى الآية. ﴿واحفظوا أيمانكم﴾ عن الحنث إذا حلفت لثلاث تحتاجوا إلى التكفير، وهذا إذا لم يحلف على ترك مندوب أو فعل مكروه، فإن حلف على ذلك، فالأفضل، بل الأولى أن يحنث نفسه ويكفر لما روي عن أبي موسى الأشعري أن رسول الله ﷺ قال: «إني والله إن شاء لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا كفرت عن يميني وأنتيت الذي هو خير». أخرجاه في الصحيحين اهـ.

الناس كما في سورة البقرة ﴿كَذَٰلِكَ﴾ أي مثل ما يبين لكم ما ذكر ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ، لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ هـ على ذلك ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْفَنَاءُ﴾ المسكر الذي يخامر العقل ﴿وَالْمَيْسِرُ﴾ القمار ﴿وَالْأَنْصَابُ﴾ الأصنام ﴿وَالْأَزْكَامُ﴾ قدامح الاستقسام ﴿وَيَجْسُ﴾ خبيث مستقذر ﴿مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ الذي يزينه ﴿فَاجْتَنِبُوهُ﴾ أي الرجس المعبر به عن هذه الأشياء أن تفعلوه ﴿لَعَلَّكُمْ تَقْلِحُونَ﴾ ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْهَوَاَّ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ إذا أتيتموهما لما

قوله: (ما ذكر) أي حكم اليمين. قوله: (آياته) أي أعلام شريعته وأحكامها اهـ أبو السعود.

قوله: (على ذلك) أي البيان فإنه من أجل النعم. قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ لما نزلت ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ الخ، وقوله: ﴿وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمْ اللَّهُ﴾ الخ، وكانت الخمر والميسر مما يستطاب عندهم بيّن الله في هذه الآية أنهما غير داخلين في جملة الطيبات، أي الحلالات، بل هما من جملة المحرمات اهـ خازن.

قوله: (الذي يخامر العقل) أي يستره ويغطيه وإن اتخذ من غير العنب اهـ شيخنا.

قوله: (القمار) أي اللعب بالماهي كالطاب والمقلة والطاوله، فالقمار مصدر قامر، ويقال أيضاً: متامرة على حد قوله: لفاعل الفاعل والمفاعلة. وسمي القمار أي اللعب ميسراً لأن فيه أخذ المال بيسر اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وَالْأَنْصَابُ﴾ جمع نصب كجمل أو نصب بضميتين سميت الأصنام بذلك لأنها تنصب للعبادة اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وَيَجْسُ﴾ خبر عن الأربعة، فلا حذف في الكلام، وقوله: (مستقذر) أي يعده أصحاب العقول قبيحاً ينبغي التبعد عنه اهـ شيخنا.

وفي السمين، قال الزجاج: الرّجس اسم لكل ما استقذر من عمل قبيح يقال: رجس ورجس بكسر الجيم وبفتحها يرّجس رجساً إذا عمل قبيحاً، وأصله من الرّجس بفتح الراء وهو شدة صوت الرعد. وفرق ابن دريد بين الرّجس والرّجز والركس، فجعل الرّجس الشر والرّجز العذاب والركس العورة والثن اهـ.

وفي القاموس: ورجس كفرح وكرم إذا عمل عملاً قبيحاً اهـ.

قوله: (مستقذر) أي عند العقول، قوله: ﴿من عمل الشيطان﴾ في محل رفع صفة لرجس. قوله: (الذي يزينه) أي من الأمور التي يزيناها للنفس فليس المراد بعمل ما يعمل به. قوله: (المعبر به) أي الذي أطلق على هذه الأمور، وذلك لأنه خبر عن كل منها، فقد سمي كل منها رجساً. قوله: (أن تفعلوه) بدل من الهاء. قوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ﴾ الخ سبب نزول هذه الآية أن عمر قال: اللهم بيّن لنا في الخمر بياناً شافياً فنزل ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾، فطلب النبي عمر فقرئت عليه فقال: اللهم بيّن لنا في الخمر والميسر بياناً شافياً فنزل ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ [النساء: ٤٣] فدعا النبي عمر، فقرئت عليه فقال: اللهم بيّن لنا في الخمر بياناً شافياً فنزل ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ﴾ الآية فدعا النبي عمر فقرئت عليه فقال: انتهينا يا رب اهـ خازن.

يحصل فيهما من الشر والفتن ﴿وَيَصْلَحْكُمْ﴾ بالاستغفال بهما ﴿عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ﴾ خصصها بالذكر تعظيماً لها ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ﴾ ﴿٩١﴾ عن إتيانهما أي انتهوا ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا﴾ المعاصي ﴿فَإِنْ قِيلَ لَكُمْ﴾ عن الطاعة ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّمَا قُلْنَا رَسُولُنَا يُبَلِّغُ الْمَعِينُ﴾ ﴿٩٢﴾ الإبلاغ المبين ونجواؤكم علينا ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا﴾ أكلوا من الخمر والميسر قبل التحريم ﴿إِذَا مَا اتَّقَوْا﴾ المحرمات ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا آمَنُوا﴾ ثبتوا على التقوى

قوله أيضاً: ﴿إنما يريد الشيطان﴾ الخ تقرير لبيان ما في الخمر والميسر من المفاسد الدنيوية، وقوله: ﴿ويصدكم﴾ الخ إشارة إلى مفاسدهما الدينية أهـ أبو السعود.

فإن قلت: لم جمع الخمر والميسر مع الأنصاب والأزلام في الآية الأولى، ثم أفرد الخمر والميسر في هذه الآية؟ قلت: لأن الخطاب مع المؤمنين بدليل قوله: يا أيها الذين آمنوا، والمقصود نهيمهم عن شرب الخمر واللعب بالقمار، وإنما ضم الأنصاب والأزلام للخمر والميسر لتأكيد تحريم الخمر والميسر، فلما كان المقصود من الآية الأولى التهي عن الخمر والميسر أفرد بالذكر آخر أهـ خازن.

وأكد تحريمها في هذه الآية بتأكيدات كثيرة حيث صدرت الجملة بإنما وقرنا بالأنصاب والأزلام وسميا رجساً من عمل الشيطان، وأمر بالاجتناب عن عينهما، وجعل ذلك سبباً يرجي منه الفلاح أهـ أبو السعود.

قوله: ﴿في الخمر والميسر﴾ أي بسببهما. قوله: (من الشر والفتن) لف ونشر مرتبة. قوله: (خصصها بالذكر) أي مع دخولها في ذكر الله. قوله: (أي انتهوا) أشار إلى أن الاستفهام هنا بمعنى الأمر، بل أبلغ لأن الاستفهام عقب ذكر هذه المعايير أبلغ من الأمر بتركها، كأنه قيل: قد بينت لكم المعايير، فهل تنتهون عنها مع هذا أم أنتم قيمون عليها كأنكم لم توعظوا أهـ كرخي.

وقوله: ﴿وأطيعوا﴾ الخ معطوف على الاستفهام من حيث تضمنه الأمر، كما قال الشارح أهـ. قوله: ﴿فإن توليتكم﴾ جواب الشرط محذوف أي: فجزاؤكم علينا كما أشار له الشارح لا على الرسول، لأنه ليس عليه إلا البلاغ المبين أهـ شيخنا.

قوله: ﴿ليس على الذين آمنوا﴾ الخ لما نزل تحريم الخمر والميسر قالت الصحابة: يا رسول الله فكيف بإخواننا الذين ماتوا وهم يشربون الخمر ويأكلون مال الميسر؟ وفي رواية قال أبو بكر: يا رسول الله كيف بإخواننا الذين ماتوا وقد شربوا الخمر وفعلوا القمار؟ فنزل: ﴿ليس على الذين آمنوا﴾ الخ أهـ أبو السعود.

قوله: ﴿جناح﴾ أي إثم. قوله: (أكلوا من الخمر والميسر) أي تناولوا من الخمر شرباً، وتناولوا من الميسر أخذ المال. أي ليس عليهم جناح في شرب الخمر، وأخذ المال في الميسر أي القمار قبل التحريم أهـ شيخنا.

قوله: ﴿إذا ما اتقوا﴾ ظرف منصوب بما يفهم من الجملة السابقة، وهي ليس على الذين آمنوا وما

والإيمان ﴿ثُمَّ اتَّقُوا وَاتَّقُوا﴾ العمل ﴿وَاللَّهُ يَخْتَبِرُ الْمُحْسِنِينَ﴾ بمعنى أنه يشيهم ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْلُغُوا﴾ ليختبرنكم ﴿اللَّهُ يَتَّقِي﴾ يرسله لكم ﴿مِنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ﴾ أي الصغار منه ﴿أَيْدِيَكُمْ وَرِمَاحَكُمْ﴾ الكبار منه وكان ذلك بالحديدية وهم محرمون فكانت الوحش والطير تغشاهم في

في حيزها. والتقدير لا يأثمون ولا يؤخذون وقت اتقائهم، ويجوز أن يكون ظرفاً محضاً، وأن يكون فيه معنى الشرط وجوابه محذوف أو متقدم على ما مر اهـ سمين.

قوله: ﴿فِيمَا طَعَمُوا﴾ أي مما لم يحرم عليهم لقوله: ﴿إِذَا مَا اتَّقُوا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ أي اتقوا المحرم وثبتوا على الإيمان والأعمال الصالحات، ثم اتقوا ما حرم عليهم بعد كالخمر والميسر، وآمنوا بتحريمه، ثم اتقوا أي ثم استثمروا وثبتوا على اتقاء المعاصي وأحسنوا وتحروا الأعمال الجميلة، واشتغلوا بها، ويحتمل أن يكون هذا التكرار باعتبار المراتب الثلاث البدء في العمر والوسط فيه والمنتهى، أو باعتبار ما يتقى، فإنه ينبغي أن يترك المحرمات توفيقاً من العقاب والشبهات تحرزاً للنفس عن الوقوع في الحرام وبعض المباحات تحفظاً للنفس عن الخسة وتهذيباً لها عن دنس الطبيعة، أو باعتبار الحالات الثلاث، وهي استعمال الإنسان التقوى والإيمان بينه وبين نفسه، وبينه وبين الناس، وبينه وبين الله: ولذلك بدل الإيمان بالإحسان في الكرة الثالثة إشارة إلى ما قاله عليه الصلاة والسلام في تفسير الإحسان من قوله: «أن تعبد الله» الخ اهـ من البيضاوي مع بعض تصرف. قوله: ﴿ثُمَّ اتَّقُوا وَأَحْسِنُوا﴾ أي ثم اتقوا الظلم مع ضم الإحسان إلى تقوى الظلم، فالمراد بالتقوى الأولى ترك المحرمات، وبالثانية المداومة عليه، وبالثالثة اتقاء الظلم اهـ خازن.

قوله: ﴿لِيَلْبِسَكُمْ﴾ اللام لام قسم، أي والله ليلبسكم الله أي ليختبرن طاعتكم من معصيتكم، والمعنى يعاملكم معاملة المختبر الجاهل بعاقبة الأمر، وإلا فحقيقة الإخبار محالة عليه تعالى بشيء من الصيد يعني بصيد البر دون البحر، وقيل: أراد الصيد في حالة الإحرام دون الحلال والتقليل والتحقيق في شيء ليعلم أن الاصطياد في حالة الإحرام ليس بفتنة من الفتن العظام التي تزل فيها أقدام الثابتين، ويكون التكليف فيها صعباً شاقاً كالابتلاء ببذل الأموال والأرواح وإنما هو ابتلاء سهل كما ابتلي أصحاب السبت بصيد السمك فيه، لكن الله عز وجل بفضله وكرمه عصم أمة محمد ﷺ فلم يصطادوا شيئاً في حالة الابتلاء، ولم يعصم أصحاب السبت فاصطادوا فمسخوا قردة وخنزير اهـ خازن.

قوله: ﴿مِنَ الصَّيْدِ﴾ من لبيان الجنس أو تبعية إذ لا يحرم كل الصيد، بل صيد البر خاصة، وصيد بمعنى صيد لا بمعنى المصدر لأنه حدث، والعين تنالها الأيدي والرماح لا الحدث اهـ كرخي.

قوله: ﴿تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾ على التوزيع، فالأيدي للصغار، والرماح للكبار كما قال الشارح، وفي الخازن: تناله أيديكم يعني الفرخ والبيض، وما لا يقدر أن يفر من صغار الصيد ورماحكم. يعني كبار الصيد مثل حمر الوحش ونحوها اهـ.

قوله: (وكان ذلك) أي الابتلاء بالحديدية، أي سنة ست، وقوله وهم: محرمون أي بالعمرة. قوله: (فكانت الوحش) أي الوحوش، فالوحوش اسم جمع واحد وحشي، وهو ما لا يستأنس من حيوان البر، وقوله: والطير قيل اسم جمع، وقيل: جمع طائر كصاحب وصحب وراكب وركب، الفتوحات الإلهية/ ج ٢/ ١٨م

رحالهم ﴿يَتَمَنَّوْنَ اللَّهَ﴾ علم ظهور ﴿مَنْ يَخَافُ الْعَذَابَ﴾ حال أي غائباً لم يره، فيجتنب الصيد ﴿فَمَنْ
اعْتَدَىٰ بِهَذَا﴾ النهي عنه فاصطاده ﴿فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾
محرمون بحج أو عمرة ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ﴾ بالتنوين ورفع ما بعده أي فعلية بجوزاء

وقوله: وتغشاهم أي تأتيهم في رحالهم بحيث يتمكنون من صيدها أخذاً باليد وطعناً بالرمح اهـ أبو
السعود.

قوله: (علم ظهور) أي للمخلق أي ليظهر لهم من يخافه أي ليميز من يخافه ممن لا يخافه، وفي
البيضاوي فذكر العلم، وأراد وقوع المعلوم وظهوره أو تعلق العلم اهـ.

قوله: (حال) أي من فاعل يخافه أي يخاف الله حالة كونه غائباً عن الله، ومعنى كون العبد غائباً
عن الله أنه لم ير الله تعالى ق قوله: ثم يره تفسير للغيب أو حال من المفعول. أي من يخاف الله حال كونه
تعالى ملتبساً بالغيب عن العبد أي: غير مرئي له، وقوله: فيجتنب الصيد بالنصب في جواب النفي أو
بالرفع عطفاً على يخافه اهـ شيخنا.

قوله: (فيجتنب الصيد) إشارة إلى أن فائدة البلوى إظهار المطيع من العاصي وإلا فلا حاجة إلى
البلوى بشيء من الصيد اهـ كرخي.

قوله: ﴿بعد ذلك﴾ (النهي عنه) كان المراد بالنهي هو ما يفهم من قوله ﴿ليسلونكم الله﴾
يفهم أن الاصطياد في الإحرام منهي عنه. وعبارة أبي السعود: فمن اعتدى بعد ذلك أي بعد بيان أن ما
وقع ابتلاء من جهته تعالى لما ذكر من الحكمة لا بعد تحريره أو النهي عنه كما قاله بعضهم. إذ النهي
والتحريم ليس أمراً حادثاً ترتب عليه الشرطية بالقاء ولا بعد الابتلاء كما اختاره آخرون، لأن نفس
الابتلاء لا يصلح مداراً لتشديد العذاب، بل ربما يتوهم كونه عذراً مسوغاً لتحقيقه، وإنما الموجب
للتشديد بيان كونه ابتلاء، لأن الاعتداء بعد ذلك مكابرة صريحة وعدم مبالاة بتدبير الله تعالى، وخرج
عن طاعته، وانخلاع عن خوفه، وخشيته بالكلية. أي: فمن تعرض للصيد بعدما بينا أن ما وقع من كثرة
الصيد وعدم توحشه منهم ابتلاء مؤد إلى تمييز المطيع من العاصي، فله عذاب أليم لما ذكر من أنه
مكابرة محضة أو لأن من لا يملك زمام نفسه ولا يراعي حكم الله تعالى في أمثال هذه البلايا الهينة لا
يكاد يراعيه في عظام المداحض. والمراد بالعذاب الأليم عذاب الدارين اهـ.

قوله: (فاصطاده) عطف تفسير لاعتداء اهـ.

قوله: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد﴾ شروع في بيان ما يتدارك به اسم الاعتداء إثر بيان ما
يلحقه من العذاب، والتصريح بقوله: ﴿لا تقتلوا﴾ الخ مع كونه معلوماً مما قبله للتأكيد الحرمة وترتيب
ما يعقبه عليه، وأل في الصيد للعهد حسماً سلف اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿وأنتم حرم﴾ في محل نصب على الخال من فاعل تقتلوا، وحرم جمع حرام، وحرام يقع
على المحرم وإن كان في الحل، وعلى من في الحرم وإن كان حلالاً، وهما للميان في النهي عن قتل
الصيد اهـ سمين.

قوله: (بحج أو عمرة) أي أو بهما أو مطلقاً. قوله: ﴿ومن قتله منكم متعمداً﴾ ومقتول المحرم

هو ﴿مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ أي شبهه في الخلقة وفي قراءة بإضافة جزاء ﴿يَحْكُمُ بِهِ﴾ أي بالمثل رجلاً ﴿ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾ لهما فطنة يميزان بها أشبه الأشياء به وقد حكم ابن عباس وعمر وعلي رضي الله عنهم في النعامة ببذنة، وابن عباس وأبو عبيدة في بقر الوحش وحمارة ببقرة، وابن عمر وابن عوف في الظبي بشاة، وحكم بها ابن عباس وعمر وغيرهما في

من الصيد ميتة وإن ذبحه بقطع حلقومه ومريته، وذلك لأن المحرم ممنوع من ذبحه لمعنى فيه، كذب المجوسي اهـ كرخي.

ومنكم محل نصب على الحال من فاعل قتل أي كائناً منكم، وقوله: متعمداً حال أيضاً من فاعل قتل، فعلى رأي من يجوز تعدد الحال يجوز ذلك هنا، ومن منع يقول إن منكم للبيان حتى لا تتعدد الحال، ومن يجوز أن تكون شرطية، وهو الظاهر وأن تكون موصولة والفاء لشبهها بالشرطية ولا حاجة إليه اهـ سمين.

قوله: ﴿متعمداً﴾ سيأتي في الشارح أن الخطأ مثل العمد في الكفارة المذكورة، فالتقييد لبيان الواقع حين نزول الآية لأنها نزلت في أبي اليسر حيث قتل حمار وحش وهو محرم عمداً اهـ خازن.

قوله: ﴿من النعم﴾ حال من مثل أو صفة له، أو خبر ثان عن المبتدأ الذي قدره الشارح لمثل، وقوله: ﴿يحكم به﴾ في موضع رفع صفة لجزاء أو في موضع نصب على الحال منه اهـ سمين.

قوله: (وفي قراءة بإضافة جزاء) قال الواحدي: ولا ينبغي إضافة الجزاء إلى المثل، لأن عليه جزاء المقتول لا جزاء مثله، فإنه لا جزاء عليه لما لم يقتله، وقال مكّي: ولذلك بعدت القراءة بالإضافة عند جمال، لأنها توجب جزاء مثل الصيد المقتول. قلت: ولا التفات إلى هذا الاستبعاد، فإن أكثر القراء عليها، وقد أجاب الناس عن ذلك بأجوبة سديدة، منها: أن جزاء مصدر مضاف لمفعوله تخفيفاً، وأصل فعلية جزاء مثل ما قتل أي أن يجزى مثل ما قتل، ثم أضيف كما تقول عجب من ضرب زيداً من ضرب زيد. ذكر ذلك الزمخشري وغيره. ومنها أن مثل زائدة كقوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾ [الشورى: ١١] ومنها: أن الإضافة بيانية اهـ سمين.

قوله: ﴿ذوا عدل منكم﴾ أي أصحاب عدالة، واشترط العدالة لأن ما جعلوه مداراً للمماثلة بين الصيد والنعم من ضرب مشاكلة ومضاهاة في بعض الأوصاف والهيئات مع تحقق التباين بينهما في بقية الأحوال مما لا يهتدي إليه كبار أئمة الاجتهاد والإرشاد إلا المؤيدون بالقوة القدسية، ألا ترى أن الإمام الشافعي رضي الله عنه أوجب في قتل الحمام شاة بناء على ما أثبت بينهما من المماثلة من حيث أن كلا يحب ويهدر، مع أن النسبة بينهما من سائر الحيثيات، كما بين الضب والنون، وحينئذ فلا يصح تفويض هذه المباحث العويصة إلا إلى رأي عدلين من آحاد الناس اهـ أبو السعود.

قوله: (وقد حكم ابن عباس الخ) لما كانت النعم هي الإبل والبقر والغنم مثل الشارح بثلاثة أمثلة لكل جنس منها مثال. قوله: (لأنه يشبهها) الأظهر أن يقول لأنها تشبهه، وذلك لأن المشابهة مسندة في الآية للجزاء لا للمقتول، وإن كانت في الواقع قائمة به، وقوله: في العب أي شرب الماء بلا مص اهـ شيخنا.

الحمام لأنه يشبهها في العب ﴿هَذِي﴾ حال من جزاء ﴿بَلَّغِ الْكُتُبِ﴾ أي يبلغ به الحرم فيذبح فيه ويتصدق به على مساكينه ولا يجوز أن يذبح حيث كان ونصبه نعتاً لما قبله وإن أضيف لأن إضافته لفظية لا تفيد تعريفاً فإن لم يكن للصيد مثل من النعم كالعصفور والجراد فعليه قيمته ﴿أَوْ﴾ عليه ﴿كَثْرَةً﴾ غير الجزاء وإن وجده هي ﴿طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ من غالب قوت البلد ما يساوي قيمة الجزاء لكل مسكين مد وفي قراءة بإضافة كفارة لما بعده وهي للبيان ﴿أَوْ﴾ عليه ﴿عَدْلٌ﴾ مثل ﴿ذَلِكَ﴾ الطعام ﴿صِيَامًا﴾ يصومه عن كل مد يوماً وإن وجده وجب ذلك عليه ﴿لِيَذُوقَ وَبَالَ﴾ ثقل جزاء ﴿أَمْرِهِ﴾ الذي فعله ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ﴾ من

وفي المصباح: عب الرجل الماء عباً من باب قتل شربه من غير نفس، وعب الحمام شرب من غير مص كما تشرب الدواب، وأما باقي الدواب، فإنها تحسوه جرماً بعد جرع اهـ.

قوله: (حال من جزاء) أي على كل من القراءتين فيه أو منصوب على المصدرية أي يهديه هدياً أو منصوب على التمييز اهـ من السمين.

قوله: ﴿بَالِغِ الْكُعْبَةِ﴾ المراد بها جميع الحرم كما قال الشارح. قوله: (فإن لم يكن الصيد مثل الخ) كان الأولى تأخير هذا عن بقية خصال مثل، وقوله: فعليه قيمته أي يشتري بها طعاماً يعطيه لكل مسكين مد أو يصوم عن كل مد يوماً، فهو مخير بين أمرين فيما لا مثل له، وبين ثلاثة فيما له مثل اهـ.

قوله: (وإن وجده) أي الجزاء. قوله: (من غالب قوت البلد) أي مكة وقوله: ما يساوي خير مبتدأ محذوف أي هي ما يساوي الخ. قوله: (وهي للبيان) أي بيان جنس الكفارة. قوله: ﴿صِيَامًا﴾ تمييزاً لعدل كقولك: على التمرة مثلها زبداً لأن المعنى أو قدر ذلك صياماً اهـ كرخي.

قوله: (وإن وجده) أي الطعام. قوله: (وجبة ذلك) أي الجزاء المذكور بأقسامه الثلاثة. وقوله: ليذوق بذلك المحذوف الذي قدره الشارح، ولو قال: ووجب ذلك عليه لكان أولى، لأن عبارته توهم أن قوله وجب جواب أن في قوله، وإن وجده مع أنه ليس ذلك. وقوله: وبال أمره المراد بأمره قتل الصيد، وقوله: (الذي فعله) وهو قتل الصيد اهـ.

قوله: ﴿وَبَالَ أَمْرِهِ﴾ يعني جزاء ذنبه، والوبال في اللغة: الشيء الثقيل الذي يخاف ضرره، يقال مرعى وبيل إذا كان فيه وخامة، وإنما سمي الله ذلك وبالاً لأن إخراج الجزاء ثقیل على النفس لما فيه من تنقيص المال، وثقل الصوم على النفس من حيث إنه يهتك البدن اهـ خازن.

وفي السمين: وقال الراغب: الوابل المطر الثقيل القطر ولمراعاة الثقل قيل لأمر الذي يخاف ضرره وبال. قال تعالى: ﴿فَذَاقُوا وَبَالَ أَمْرِهِمْ﴾ [التغابن: ٥] ويقال طعام وبيل وكلاً وبيل يخاف وباله. قال تعالى: ﴿فَأَخَذْنَاهُ أَخْذًا وَبِيلًا﴾ [المزمل: ١٦]. وقال غيره: والوبال في اللغة ثقل الشيء في المكروه يقال: مرعى وبيل إذا كان يستوحش، وماء وبيل إذا كان لا يستمرأ واستوبلت الأرض كرهتها خوفاً من وبالها، والذوق هنا استعارة بليغة اهـ.

قوله: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ﴾ أي لم يؤخذ به، وذلك لأنه إذا كان مباحاً اهـ شيخنا.

قتل الصيد قبل تحريمه ﴿وَمَنْ عَادَ﴾ إليه ﴿فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ﴾ غالب على أمره ﴿ذُو أَنْتِقَامٍ﴾ ﴿٩٥﴾ ممن عصاه وألحق بقتله متعمداً فيما ذكر الخطأ ﴿أَجَلَ لَكُمْ﴾ أيها الناس حلالاً كنتم أو محرمين ﴿صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ أن تأكلوه وهو ما لا يعيش إلا فيه كالسمك بخلاف ما

وفي الكرخي: قوله: قبل تحريمه أي قبل هذا النهي والتحريم، أي: فالعفو هنا المراد به مجرد عدم المؤاخذه فلا يرد السؤال، وهو أن العفو فرع المعصية وهي تحصل باشتغال المحرم بالصيد بعد نزول آية التحريم، فما معنى العفو عن قتل الصيد قبل تحريمه اهـ.

قوله: ﴿وَمَنْ عَادَ﴾ (إليه) أي إلى قتل الصيد، ومن يجوز أن تكون شرطية فالفاء جوابها، ويتنقم خبر لمبتدأ محذوف أي فهو ينتقم الله منه، ولا يجوز الجزم مع الفاء البتة ويجوز أن تكون موصولة، ودخلت الفاء في خبر المبتدأ لما أشبه الشرط، فالفاء زائدة والجملة بعدها خبر ولا حاجة إلى إضمام مبتدأ بعد الفاء بخلاف ما تقدم. وقال أبو البقاء: حسن دخول الفاء كون فعل الشرط ماضياً لفظاً اهـ سمين.

قوله: ﴿فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ أي مع لزوم الكفارة، وهذا الوعيد لا يمنع إيجاب الجزاء في المرة الثانية والثالثة، فيتكرر الجزاء بتكرر القتل. وهذا قول الجمهور اهـ خازن.

قوله: ﴿ذُو أَنْتِقَامٍ﴾ الانتقام شدة العقوبة والمبالغة فيها اهـ خازن.

قوله: (فيما ذكر) أي لزوم الفدية، وإن كان الخطأ لا إثم فيه والعمد فيه الإثم، والمراد بالخطأ هنا ما قابل العمد فيشمل النسيان وحالة الإغماء وحالة النوم وحالة الجنون تأمل. قوله: ﴿صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ المراد به جميع المياه العذبة والملحة بحرراً كان أو نهراً أو غديراً اهـ خازن.

قوله: (أن تأكلوه) أي وأن تصيده. قوله: (كالسمك) أي المعروف وكغيره مما لا يعيش إلا في البحر، ولو كان على صورة غير المأكول من حيوان البر كالآدمي والكلب والخنزير، فهذا كله حلال عند الشافعي اهـ شيخنا.

قوله: (كالسرطان) أي والضفدع والتمساح. قوله: (ما يقذفه ميتاً) أي ما يقذفه البحر من الحيوانات التي فيه، ويؤخذ من هذا أن الضمير في طعامه عائد على البحر. قوله: ﴿مَتَاعاً﴾ مفعول لأجله، أي أحل لكم صيد البحر وطعامه تمتيعاً أي لأجل تمتعكم وانتفاعكم، ويصح أن يكون مفعولاً مطلقاً. أي متعكم بما ذكر تمتيعاً اهـ شيخنا.

وعبارة الكرخي: قوله: تمتيعاً أشار به إلى ما صرح به الكشف وغيره من أن متاعاً مفعول مطلق لأنه مصدر، والمراد هنا مصدر الفعل المتعدي لا اللازم بمعنى أحل لكم طعامه تمتيعاً تأكلونه طرياً، ولسيارتكم يتزودونه قديداً، كما تزود موسى عليه السلام الحوت في مسيره إلى الخضر اهـ.

قوله: ﴿لَكُمْ﴾ (تأكلونه) الخطاب للحاضرين المقيمين. قوله: ﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ﴾ الخ ذكر الله تحريم الصيد على المحرم في ثلاثة مواضع من هذه السورة، أحدها: في أولها. هو قوله: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ [المائدة: ١]. الثاني: قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ

يعيش فيه وفي البر كالسرطان ﴿وَلَطَمَامُ﴾ ما يقذفه ميتاً ﴿مَتَلَعًا﴾ تمتعاً ﴿لَكُمْ﴾ تأكلونه ﴿وَاللَّيَّاتُ﴾ المسافرين منكم يتزودونه ﴿وَتَرْمِ عَلَيْهِمْ صَيْدَ الْبَرِّ﴾ وهو ما يعيش فيه من البرجش المأكول أن تصيده ﴿مَا دُمَّتْ حَرُمًا﴾ فلو صاده حلال فللمحرم أكله كما بيته السنة ﴿وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾ المحرم ﴿فِيهَا لِلنَّاسِ﴾ يقوم

حرم. الثالث: هذه الآية وكل ذلك لتأكيد تحريم قتل الصيد على المحرم اذ خازن.

قوله: (وهو ما يعيش فيه) الأولى: ما لا يعيش إلا فيه اهـ.

قوله: (فلو صاده حلال) أي لنفسه أو لحلال آخر أو لمحرم، لكن من غير دلالة من المحرم على الصيد اهـ شيخنا.

قوله: (كما بيته السنة) عبارة الخازن، ويدل عليه ما روي عن أبي قتادة الأنصاري قال: كنت جالساً مع رجال من أصحاب النبي ﷺ في منزل في طريق مكة ورسول الله ﷺ أمامنا والقوم محرمون وأنا غير محرم، وذلك عام الحديبية، فأبصروا حماراً وحشياً وأنا مشغول أخصف النعل، فلم يؤذوني وأحبوا لو أبصرت فالتفت فأبصرت، فقممت إلى الفرس فأسرجته، ثم ركبت ونسيت السوط والرمح فقلت لهم: ناولوهما لي، فقالوا: لا والله لا نعينك عليه فغضبت ونزلت، فأخذتهما ثم ركبت فشددت على الحمارة فعقرته ثم جثت به وقد مات، فوقعوا فيه يأكلونه ثم إنهم شكوا في أكلهم إياه وهم حرم، فرحنا، وخبأت العضد فأدركنا رسول الله ﷺ فسألته عن ذلك فقال: «هل معكم شيء منه؟» فقلت: نعم فناولته العضد فأكل منها وهو محرم. زاد في رواية أن النبي ﷺ قال لهم: «إنما هي طعمة أطعمكموها الله». وفي رواية: «هو حلال فكلوه». وفي رواية قال لهم رسول الله ﷺ: «هل منكم أحد أمره أن يحمل عليه أو أشار إليه»، قالوا: لا، قال: «كلوا ما بقي من لحمه» أخرجه في الصحيحين. انتهت.

قوله: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ أي في صيد البحر أن تحرمة في الإحرام وفي صيد البر أن تصطادوه فيه، أو واتقوا الله في جميع الجائزات والمحرمات اهـ شيخنا.

قوله: ﴿الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ أي لا إلى غيره حتى يتوهم الخلاص من أخذه تعالى بالتجاء إلى ذلك الغير فلا غير يلتجأ إليه، بل الأمر محصور فيه تعالى اهـ شيخنا.

وقوله: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ﴾ فيه وجهان، أحدهما: أنه بمعنى صير فيتعدى لاثنيين أولهما الكعبة، والثاني قياماً. والثاني: يكون بمعنى خلق فيتعدى لواحد وهو الكعبة وقياماً نصب على الحال، وقال بعضهم: أن جعل هنا بمعنى بين، وحكم هذا ينبغي أن يحمل على تفسير المعنى لا تفسير اللغة، إذ لم ينقل أهل العربية أنها تكون بمعنى بين ولا حكم، ولكن يلزم من الجعل البيان. وأما البيت فانتصابه على أحد وجهين البذل، وإما عطف البيان، وفائدة ذلك أن بعض الجاهلية وهم خثعم سمو بيتاً الكعبة اليمانية فجاء بهذا البذل أو البيان تبييناً له من غيره. وقال الزمخشري: البيت الحرام عطف بيان على جهة المدح لا على جهة التوضيح كما تجيء الصفة كذلك. واعترض عليه الشيخ بأن شروط البيان الجمود والتجمود لا يشتر بمدح، وإنما يشعر به المشتق، ثم قال: إلا أن يريد أنه لما وصفه بالبهت الحرام اقتضى المجموع ذلك، فيمكن والكعبة لغة كل بيت مربع، وسميت الكعبة كعبة لئلا يضل أهل

به أمر دينهم بالحج إليه وديناهم بأمن داخله وعدم التعرض له وجبي ثمرات كل شيء إليه، وفي قراءة قيماً بلا ألف مصدر قام غير معل **﴿وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ﴾** بمعنى الأشهر الحرم ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب قيماً لهم بأمنهم القتال فيها **﴿وَالْمَدْيَ وَالْقَلْتِدَ﴾** قيماً لهم

اشتقاق ذلك من الكعب الذي وهو أحد أعضاء آدمي. قال الراغب: كعب الرجل الذي عند ملتقى الساق والقدم، والكعبة كل بيت على هيئتها في التربع، وبها سميت الكعبة، وذو الكعب بيت كان في الجاهلية لبني ربيعة وامرأة كاعب تكعب ثدياها اهـ سمين.

قوله: (وديناهم بأمن داخله الخ) هذا يقتضي أن المراد بالبيت الحرام جميع الحرم، وبه صرح الخازن حيث قال: وأراد بالبيت الحرام جميع الحرم اهـ.

قوله: (وجبي ثمرات الخ) أي جمعها ونقلها كما في المختار. قوله: (وفي قراءة) أي سبعة لابن عامر قيماً بوزن عنب، وقوله: غير معل أي غير مقلوبة ياؤه عن واو، بل اكتفى بانقلابها عنها في أصله الذي هو قيام بالألف، فاختصر وحذفت منه الألف وأبقيت الياء على ما كانت عليه فهو غير معل من حيث النظر لحالته الآن، وإن كان أصله الذي بالألف معلاً، وكونه غير معل بالمعنى المذكور لا ينافي أنه مقصور أي محذوف الألف فهو غير معل وهو مقصور اهـ شيخنا.

وعبارة الكرخي: مصدر أي كشيع بفتح عينه غير معل يعني أن القياس أن تصح واوه كما صحبت واو عوج وعوض ونحوهما إذ من جعله معلاً فإنما هو بالحمل على قام إذ أصله قوم فقلبت واوه ياء لانكسار ما قبلها، وتقدمت هذه القراءة في أول سورة النساء، وستأتي في آخر سورة الأنعام اهـ.

وعبارة البيضاوي: وقرأ ابن عامر قيماً على أنه مصدر على فعل كشيع أعلت عينه، لأنه واوي فقلبت واوه لمناسبة الكسر قبلها كما أعلت في فعله، وهو قام إذ أصله قوم انتهت مع زيادة لشيخ الإسلام عليه. قوله: **﴿والشهر الحرام والهدي والقلائد﴾** عطف على الكعبة، فالمفعول الثاني أو الحال محذوف لفهم المعنى أي جعل الله أيضاً الشهر الحرام، والهدي والقلائد قيماً اهـ سمين.

قوله: (بأمنهم القتال فيها) وذلك أن العرب كان يقتل بعضهم بعضاً، ويغير بعضهم على بعض، وكانوا إذا دخلت الأشهر الحرم أمسكو عن القتال والغارة فيها، فكانوا يأمنون بالأشهر الحرم، وكانت سبباً لقيام مصالح الناس اهـ خازن.

قوله: **﴿والقلائد﴾** أي التي كانوا يقلدون بها أنفسهم يأخذونها من لحاء شجر الحرم. إذا رجعوا من مكة ليأمنوا على أنفسهم من العدو، فإنهم كانوا إذا رأوا شخصاً جعل في عنقه تلك القلادة عرفوا أنه راجع من الحرم، فلا يتعرضون له، فعلى هذا العطف للمغايرة إذ المراد بالهدي الحيوان الذي يهدي لمكة، وبالقلائد الأشخاص الذين يتقلدون بلحاء شجر الحرم. وفي الخازن: وذلك أنهم كانوا يأمنون بسوق الهدى إلى البيت الحرام على أنفسهم بذلك، وكذلك كانوا يأمنون إذا قلدوا أنفسهم من لحاء شجر الحرم، فلا يتعرض لهم أحد اهـ.

وجعله أبو السعود من عطف الخاص على العام حيث قال: والمراد بالقلائد ذوات القلائد وهي البدن خصت بالذكر، لأن الثواب فيها أكثر وبهاء الحج بها أظهر اهـ.

بأمن صاحبهما من التعرض له ﴿فَإِنَّ جَعْلَهُ كَانَ لِغِيَاظِ الْمَوْتِ وَنَارِ الْكَافِرِينَ﴾ ﴿٩٧﴾ ﴿وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ ﴿٩٨﴾ فإن جعله ذلك لجلب المصالح لكم ودفع المضار عنكم قبل وقوعها دليل على علمه بما هو في الوجود وما هو كائن ﴿أَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ ﴿٩٩﴾ وأعدائه ﴿وَأَنَّ اللَّهَ عَفُورٌ﴾ لأوليائه ﴿رَحِيمٌ﴾ ﴿١٠٠﴾ بهم ﴿مَّا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾ الإبلان لكم ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَكْتُمُونَ﴾ تظهرون من العمل ﴿وَمَا تَكْتُمُونَ﴾ تخفون منه فيجازيكم به ﴿قُلْ لَا يَسْتَوِي الْغَيْبُ وَالْحَيَاتُ الْغَيْبُ﴾ أي سره ﴿كَثْرَةُ الْغَيْبِ فَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ في تركه

قوله: ﴿ذلك لتعلموا﴾ الظاهر من صنيع الشارح حيث لم يقدر شيئاً أن ذلك مبتدأ، وتعلموا خبر أي ذلك كائن لتعلموا الخ، وبعضهم جعل اسم الإشارة معمولاً لمحذوف أي شرعنا لكم ذلك لتعلموا الخ اهـ شيخنا.

وفي السمين: وذلك فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه خبر مبتدأ محذوف أي الحكم الذي حكمناه ذلك لا غير. والثاني: أنه مبتدأ وخبره محذوف أي ذلك الحكم هو الحق لا غيره. الثالث: أنه منصوب بفعل مقدر يدل عليه السياق أي شرع الله ذلك، وهذا أقواها لتعلق لام العلة به، وتعلموا منصوب بإضمار أن بعد لام كي وأن الله وما في حيزها سادة مسد المفعولين، أو أحدهما على حسب الخلاف المتقدم ﴿وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ نسق على أن الله قبلها اهـ.

قوله: (لجلب المصالح) أي لأجل جلب المصالح لكم، وقوله: (دليل الخ) خبر أن. قوله: ﴿ما على الرسول﴾ الخ تشديد في إيجاب القيام لما أمر به أن الرسول قد أتى بما وجب عليه من التبليغ بما لا مزيد عليه، وقامت عليكم الحجة ولزمتكم الطاعة ولا عذر لكم في التفریط اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿إلا البلاغ﴾ اسم قائم مقام المصدر، كما يشير إليه قول الشيخ إلا بلاغ، وعبر القاضي بالكشاف بقوله: أتى بما أمر به من التبليغ اهـ. وذلك لقصد المبالغة والتكثير في زيارة الفعل، لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى غالباً ومعناها الإيصال يقال: بلغ الرسالة بلاغاً أي تبليغاً ومعلوم أن الأول من المزيد. والثاني من المجرد وأن المجاز أبلغ من الحقيقة كما أطبق عليه البلغاء اهـ كرخي.

وفي رفعه وجهان، أحدهما: أنه فاعل بالجار قبله لاعتماده على النفي أي ما استقر على الرسول إلا البلاغ. الثاني: أنه مبتدأ وخبره الجار قبله، وعلى كل من التقديرين فالاستثناء مفرغ اهـ سمين.

قوله: ﴿والله يعلم﴾ الخ وعد وعيد. قوله: ﴿ولو أعجبك﴾ (أي سره) والخطاب لكل أحد من الذين أمر النبي بخطابهم، والواو لعطف الشرطية على مثلها مقدرة. أي: لو لم يعجبك كثرة الخبيث، ولو أعجبك وكلتاها في موضع الحال من فاعل لا يستوي أي لا يستويان كائنين على كل حال مفروضة، وقد حذفت الأولى لدلالة الثانية عليها، وجواب لو محذوف في الجملتين لدلالة ما قبلهما عليه تقديره فلا يستويان اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿فاتقوا الله﴾ (في تركه) بأن يتحروا تركه ظاهراً وباطناً، ولا تحتالوا في تركه بالتأويل والشبه فتركوا ما لا غرض لكم فيه دون ما لكم فيه الغرض اهـ شيخنا.

﴿يَتَأُولَى الْأَلْبَسِ لَعَلَّكُمْ تَفْهَمُونَ﴾ تفوزون. ونزل لما أكثروا سؤاله ﷺ ﴿يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْتَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدِّ تَظْهَرُ لَكُمْ قَسْوَكُمْ﴾ لما فيها من المشقة ﴿وَلِنْ تَسْتَلُوا عَنْهَا لَنْ يَسْأَلَ

قوله: (لما أكثروا سؤاله) أي عن أمور لا تعنيهم لكون التكليف بها يشق عليهم، أو لكونها مستورة وإظهارها يفضحهم، فالأولى كسؤالهم عن الحج هل هو كل عام، والثاني كسؤال بعضهم عن أبيه بقوله: أين أبي؟ فقال له النبي: «أبوك في النار» اهـ شيخنا.

قوله: ﴿عن أشياء﴾ ممنوع من الصرف لألف التانيث الممدودة، ووزنه الآن لفعاء، وذلك أنه جمع شيء بوزن فعل كفلس، فجمعه شيئاً بوزن فعلاء، فالهمزة الأولى لام الكلمة، والألف بعدها والهمزة الأخيرة زائدتان، فدخله القلب المكاني فقدمت الهمزة التي هي لام الكلمة فصار أشياء بوزن لفعاء اهـ شيخنا.

وفي السمين: قوله: عن أشياء متعلق بتسألوا. واختلف النحويون في أشياء على خمسة مذاهب، أحدها: وهو رأي الخليل، وسيبويه، والمازني، وجمهور البصريين أنه اسم جمع من لفظ شيء فهو مفرد لفظاً جمع معنى، كطرفاء وقصباء وأصله شيئاء، بهمزتين بينهما ألف، ووزنه فعلاء كطرفاء، فاستثقلوا اجتماع همزتين بينهما ألف لاسيما، وقد سبقهما حرف علة وهي الياء، وكثر دور هذه اللفظة في لسانهم، فقلبوا الكلمة بأن قدموا لامها وهي الهمزة الأولى على فائها، وهي الشين، فقالوا: أشياء فصار وزنه لفعاء، ومنع من الصرف لألف التانيث الممدودة. المذهب الثاني: وبه قال الفراء أن أشياء جمع لشيء كهين، والأصل في شيء على فاعيل كلين، ثم خففت إلى شيء كما خففوا ليناً وهيناً وميتاً إلى لين وهين وميت، ثم جمع بعد تخفيفه وأصله أشياء بهمزتين بينهما ألف بعد ياء بزنة أفعلاء، فاجتمع همزتان لام الكلمة، والتي للتانيث والألف تشبه الهمزة، والجمع ثقيل، فخففوا الكلمة بأن قلبوا الهمزة الأولى ياء لانكسار ما قبلها، فاجتمع ياءان أولاهما مكسورة فحذفوا الياء التي هي عين الكلمة تخفيفاً فصار أشياء، ووزنه الآن بعد الحذف أفلاء، فمنع من الصرف لأجل ألف التانيث. وهذه طريقة مكّي بن أبي طالب في تصريف هذا المذهب. المذهب الثالث: وبه قال الأخفش أن أشياء جمع شيء بزنة فلس أي ليس مخففاً من شيء كما يقوله الفراء: بل جمع شيء وقال: إن فعلاً يجمع على أفعلاء، فصار أشياء بهمزتين بعد ياء، ثم عمي فيه ما عمل في مذهب الفراء. المذهب الرابع: وهو قول الكسائي وأبي حاتم أنه جمع شيء، كبيت وأبيات وضياف وأضياف، واعترض الناس هذا القول بأنه يلزم منه منع الصرف لغير علة. إذ لو كان على أفعال لانصرف كأبيات. المذهب الخامس: أن وزنه أفعلاء أيضاً جمعاً لشيء بزنة ظريف، وفاعيل يجمع على أفعلاء كغصب وأنصباء، وصديق وأصدقاء، ثم حذفت الهمزة الأولى التي هي لام الكلمة، وفتحت الياء لتعلم ألف الجمع فصار أشياء ووزنها بعد الحذف أفعاء اهـ.

قوله: ﴿وَلِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا﴾ الضمير في عنها يحتمل أن يعود على نوع الأشياء المنهي عنها لا عليها أنفسها قاله ابن عطية. ونقله الواحدي عن صاحب النظم ونظره بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سَلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾ [المؤمنون: ١٢] يعني آدم ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نَفْثَةً﴾ [المؤمنون: ١٣]. قال: يعني ابن آدم، فعاد الضمير على ما دل عليه الأول، ويحتمل أن يعود عليها أنفسها قال الزمخشري

الْقُرْآنَ أي في زمن النبي ﷺ ﴿تَبَدَّلْكُمْ﴾ المعنى إذا سألتم عن أشياء في زمنه ينزل القرآن

بمعناه. وقوله: حين نزل القرآن في هذا الظرف احتمالان، أحدهما: وهو الذي يظهر ولم يذكر الزمخشري غيره أنه منصوب بتسألوا قال الزمخشري: وإن تسألوا عنها أي عن هذه التكاليف الصعبة حين ينزل القرآن في زمان الوحي، وهو ما دام الرسول بين أظهركم يوحي إليهم بتبدلهم تلك التكاليف التي تسؤكم، وتؤمروا بتحملها، فتعرضوا أنفسكم لغضب الله لتفريطكم فيها، ومن هنا قلت لك أن الضمير في عنها عائد على الأشياء الأولى لا على نوعها. والثاني: أن الظرف منصوب بتبدلهم أي تظهر لكم تلك الأشياء حين نزول القرآن اهـ سمين.

قوله: (المعنى إذا سألتم الخ) يشير إلى أن في الآية تقديمًا وتأخيرًا، فالشرطية الأولى مؤخرة في المعنى عن الثانية، وكذا فعل النهي مؤخر في المعنى عنهما، فقوله: إذا سألتم الخ معنى الشرطية الثانية، وقوله: ومتى أبداهما معنى الشرطية الأولى اهـ شيخنا.

وعبارة الكرخي: وقال القاضي: الجملة الشرطية وما عطف صفتان لأشياء، المعنى: لا تسألوا عن أشياء إن تظهر لكم تعمكم، وإن تسألوا عنها في زمان الوحي تظهر لكم، وهما كمقدمتين يحتاجان ما يمنع السؤال، وهو أنه مما يغمهم والعاقل لا يفعل ما يغمه اهـ.

يعني أنه علم من الكلام الأول أن الأول للعاقل أن يشتغل بما يهمه، ومن الكلام الثاني أن المسؤول مما يغمهم، فحصل من هاتين المقدمتين أن السؤال لا ينبغي للعاقل أن يشتغل به. ويرد عليه أن المقدمة الأولى كافية في المطلوب المذكور، ولا يحتاج إلى الثانية، والجواب: أن الحاصل من المقدمة الأولى المنع من السؤال عن أشياء إن ظهرت كان ظهورها موجباً للغم، لكن لا يعلم من مجردها أن السؤال عنها موجب للغم، وإنما يعلم بانضمام المقدمة الثانية اهـ.

وفي السمين ما نصه: قال بعضهم: في الكلام تقديم وتأخير، لأن التقدير عن الأشياء إن تسألوا عنها تبدل لكم حين نزول القرآن، وإن تبدل لكم تسؤكم، ولا شك أن المعنى على هذا الترتيب إلا أنه لا يقال في ذلك تقديم وتأخير، فإن الواو لا تقتضي ترتيباً فلا فرق، ولكن إنما قدم هذا أولاً على قوله. وإن تسألوا لفائدة وهي الزجر عن السؤال، فإنه قدم لهم أن سؤالهم عن أشياء متى ظهرت أساءتهم قبل أن يخبرهم بأنهم إن سألوا عنها بدت لهم لينزجروا وهو معنى لائق اهـ.

وفي الخازن ما يقتضي أنه لا يحتاج إلى ملاحظة التقديم والتأخير، بل النظم على ظاهره واضح، ونصه: وإن تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبدل لكم معناه إن صبرتم حتى ينزل القرآن بحكم من فرض أو نهى، وليس في ظاهره شرح ما تحتاجون إليه ومست حاجتكم إليه، فإذا سألتم عنه، فحينئذ تبدل لكم. ومثال هذا أن الله عز وجل لما بين عدة المطلقة، والمتوفى عنها زوجها، والحامل ولم يكن في عدد هؤلاء دليل على عدة التي ليست ذات قرء ولا حاملاً، فسألوا عنها، فأنزل الله عز وجل جوابهم في قوله تعالى: ﴿وَاللَّاتِي يَتَسَّنَّ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نَسَائِكُمْ﴾ [الطلاق: ٤] الآية اهـ.

وفي القرطبي ما نصه: قوله: ﴿وإن تسألوا عنها﴾ حين ينزل القرآن تبدل لكم فيه غموض، وذلك أن في أول الآية النهي عن السؤال، ثم قال: وإن تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبدل لكم فأباح لهم فقليل:

يُأْبِدُهَا وَمَتَى أَبْدَاهَا سَاءَ تَكْمُ فَلَا تَسْأَلُوا عَنْهَا قَدْ ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْهَا﴾ عَنْ مَسْأَلَتِكُمْ فَلَا تَعُودُوا
﴿وَاللَّهُ عَزُوزٌ عَلِيمٌ﴾ ﴿قَدْ سَأَلَهَا﴾ أَيِ الْأَشْيَاءِ ﴿قَوْمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ أَنْبِيَاءُهُمْ فَأَجِيبُوا بَيَانَ

والمعنى وأن تسألوا عن غيرها مما مست الحاجة إليه، فحذف المضاف، ولا يصح حمله على غير الحذف. قال الجرجاني: الكناية في عنها ترجع إل أشياء أخر، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سَلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾ [المؤمنون: ١٢] يعني آدم ثم قال: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نَفْطًا﴾ [المؤمنون: ١٣] أي ابن آدم، لأن آدم لم يجعل نطفة في قرار مكين، لكن لما ذكر الإنسان وهو آدم على إنسان مثله، وعرف ذلك بقرينة الحال. والمعنى: وإن تسألوا عن أشياء حين ينزل القرآن من تحليل، أو تحريم، أو مست حاجتكم إلى التفسير، فإذا سألتهم، فحينئذ تبدلكم، فقد أباح هذا النوع من السؤال. مثاله: أنه بين عدة المطلقة، والمتوفى عنها زوجها، وترك اللائي يثنى من المحيض، فالنهي إذاً عن شيء لم يكن لهم حاجة إلى السؤال عنه، فأما ما مست الحاجة إليه فلا اهـ.

قوله: ﴿عفا الله عنها﴾ استئناف مسوق لبيان أن نهيم عنها لم يكن لمجرد صيانتهم عن المسألة، بل لأنها في نفسها معصية مستتعبة للمؤاخذه، وقد عفا الله عنها. أي عفا الله عن مسألتكم السالفة منكم حيث لم يفرض عليكم الحج كل عام جزاء لمسألتكم وتجاوز عن عقوبتكم الأخروية، كسائر مسائلكم، فلا تعودوا إلى مثلها اهـ أبو السعود.

وفي السمين: قوله ﴿عفا الله عنها﴾ فيه وجهان، أحدهما: أنه في محل جر، لأنه صفة أخرى لأشياء، والضمير على هذا في عنها يعود على أشياء، ولا حاجة إلى إدعاء التقديم والتأخير في هذا، كما قاله بعضهم قال تقديره لا تسألوا عن أشياء عفا الله عنها أن تبدلكم إلى آخر الآية، لأن كلاً من الجملتين الشرطيتين وهذه الجملة صفة لأشياء، فمن أين أن هذه الجملة مستحقة للتقديم على ما قبلها، وكان هذا القائل إنما قدرها متقدمة ليتضح أنها صفة لا مستأنفة. والثاني: أنها لا محل لها لاستئنافها والضمير في عنها هذا يعود على المسألة المدلول عليها بلا تسألوا، ويجوز أن يعود على أشياء، وإن كان في الوجه الأول يتعين هذا لضرورة الربط بين الصفة والموصوف اهـ.

قوله: (فلا تعودوا) أي لمثلها. قوله: ﴿قَدْ سَأَلَهَا﴾ أي سأل مثلها في كونها محذورة ومستتعبة للوبال. وعدم التصريح بالمثل للمبالغة في التحذير اهـ أبو السعود.

وفي السمين: والظاهر أن الضمير في سألها يعود على أشياء، لكن قال الزمخشري: فإن قلت: كيف قال لا تسألوا عن أشياء ثم قال قد سألها ولم يقل سأل عنها؟ قلت: ليس يعود على أشياء حتى يعدى إليها بمن، وإنما يعود على المسألة المدلول عليها بقوله: لا تسألوا أي قد سأل المسألة قوم، ثم أصبحوا بها أي بمرجوعها كافرين. ونحا ابن عطية منحا. قال الشيخ: ولا يتجه قولهما إلا على حذف مضاف، وقد صرح به بعض المفسرين أي سأل أمثالها أي أمثال هذه المسألة وأمثال هذه السؤالات اهـ.

قوله: (أنبياءهم) أي كما سأل قوم صالح الناقة، وسأل قوم عيسى المائدة، وسأل قوم موسى رؤية الله جهرة اهـ خازن.

أحكامها ﴿ثُمَّ أَصْبَحُوا﴾ صاروا ﴿يَا كَافِرِينَ﴾ بتركهم العمل بها ﴿مَا جَعَلَ﴾ شرع ﴿اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيَّةً وَلَا حَاشِرٍ﴾ كما كان أهل الجاهلية يفعلونه روى البخاري عن سعيد بن المسيب قال: البحيرة التي يمنع درها للطواغيت فلا يحلبها أحد من الناس، والسائبة كانوا

قوله: ﴿ثُمَّ أَصْبَحُوا﴾ أي بسببها ﴿كافرين﴾ بتركهم العمل بها فإن بني إسرائيل كانوا يستفتون أنبياءهم في أشياء، فإذا أمروا بها تركوها: فهلكوا أهـ أبو السعود.

وفي الشهاب: لما لم يكن كفرهم بنفس المسألة بل المسؤول عنه أجابوا بقلته على حذف مضاف أي بجواب المسألة أو الباء سببية أهـ.

قوله: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ﴾ رد وإبطال لما ابتذعه أهل الجاهلية أهـ أبو السعود.

قوله: ﴿مِنْ بَحِيرَةٍ﴾ من زائدة في المفعول لوجود الشرطين المعروفين، وجعل يجوز أن يكون بمعنى سمى ويتعدى لمفعولين أحدهما محذوف. والتقدير ما جعل أي ما سمى الله حيواناً بحيرة، قاله أبو البقاء: وقال ابن عطية، والزمخشري وأبو البقاء إنها تكون بمعنى شرع، ووضع أي ما شرع الله ولا أمر بها. وقال ابن عطية: وجعل في هذه الآية لا تكون بمعنى خلق، لأن الله خلق هذه الأشياء كلها، ولا بمعنى صير لأن التصيير لا بد له من مفعول ثانٍ، فمعناه ما بين الله ولا شرع، ومنع الشيخ هذه النقول كلها بأن جعل لم يعد اللغويون من معانيها شرع، وخرج الآية على التصيير، ويكون المفعول الثاني محذوفاً أي ما صير الله بحيرة مشروعة، والبحيرة غفيلة بمعنى مفعولة، فدخل تاء التأنيث عليها لا يتقاس، ولكن لما جرت مجرى الأسماء الجوامد أثبت واشتقاقها من البحر والبحر المسعة، ومذهبنا الماء لسمته. واختلف أهل اللغة في البحيرة عند العرب ما هي اختلافاً كثيراً، فقال أبو عبيد: هي الناقة التي تنج خمسة أبطن في آخرها ذكر فتشق أذنهما وتترك فلا تركب ولا تحلب ولا تطرد عن مرعى ولا ماء، وإذا لقيها الضعيف لم يركبها. وروى ذلك عن ابن عباس.

وقال بعضهم: إذا نتجت الناقة خمسة أبطن نظر في الخامس، فإن كان ذكراً ذبحوه وأكلوه، وإن كان أنثى شقوا أذنهما وتركوها ترعى وترد الماء، ولا تركب ولا تحلب، فهذه هي البحيرة، وروى هذا عن قتادة. وقال بعضهم: البحيرة الأنثى التي تكون خامس بطن كما تقدم بيانه إلا أنه لا يخل للنساء منافعها كلبن وصوف، فإن ماتت حل لهن أكلها. وقال بعضهم: البحيرة بنت السائبة، وسأيت تفسير السائبة، فإذا ولدت السائبة أنثى شقوا أذنهما وتركوها مع أمها ترعى، وترد الماء، ولا تركب حتى للضعيف، وهذا قول مجاهد، وابن جبير. وقال بعضهم: هي التي منع درها أي لهنها لأجل الطواغيت فلا يحلبها أحد، وقال بهذا سعيد بن المسيب، وقيل: هي التي ترك في المرعى بلا راع، قاله ابن مسعود الناس، وقيل: إذا ولدت خمس أنثى شقوا أذنهما وتركوها، وقيل غير ذلك، ووجه الجمع بين هذه الأقوال الكثيرة أن العرب كانت تختلف أفعالها في البحيرة أهـ سمين.

قوله: ﴿وَلَا سَائِبَةٍ﴾ السائبة قيل: كان الرجل إذا قدم من سفر أو شفي من مرض يسحب بعيراً فليتركه ويفعل به ما تقدم في البحيرة، وهذا قول أبي عبيد: وقيل هي الناقة تنج عشر أنثى، فلا تركب، ولا يشرب لبنها إلا ضعيف أو ولد، قاله الفراء: وقيل: ما ترك لآلئهم، فكان الرجل يجيء بهامشيت

يسبيونها لآلهتهم فلا يحمل عليها شيء، والوصيلة الناقة البكر تبكر في أول نتاج الإبل بأنثى ثم تنثي بعد بأنثى وكانوا يسبيونها لطواغيتهم إن وصلت إحداهما بأخرى ليس بينهما ذكر، والحام فحل الإبل يضرب الضراب المعدود فإذا قضى ضرابه ودعوه للطواغيت

فيتركها عندهم، ويسبل لبنها. وقيل: هي الناقة تترك ليحج عليها حجة، ونقل ذلك عن الشافعي. وقيل: هو العبد يعتق على أن لا يكون عليه ولاء ولا عقل ولا ميراث. والسائبة هنا فيها قولان، أحدهما: أنها اسم فاعل على بابه من ساب يسبب أي سرح كسييت الماء وهو مطاوع سييته يقال: سيته فساب وانساب. والثاني: أنه بمعنى مفعول نحو عيشة راضية ومجيء فاعل بمعنى مفعول قليل جداً نحو ماء دافق اهـ سمين.

قوله: ﴿ولا وصيلة﴾ الوصلة فعيلة بمعنى فاعلة على ما سيأتي في تفسيرها، واختلف أهل اللغة فيها هل هي من جنس الغنم، أو من جنس الإبل، ثم اختلفوا بعد ذلك أيضاً، فقال الفراء: هي الشاة تنتج سبعة أبطن عناقين، فإذا ولدت في آخرها عناقاً وجدياً قيل: وصلت أخاها فجرت معجى السائبة. وقال الزجاج: هي الشاة ولدت ذكراً كان لآلهتهم، وإذا ولدت أنثى كانت لهم. وقال ابن عباس رضي الله عنه: هي الشاة تنتج سبعة أبطن، فإن كان السابع أنثى لم ينتفع النساء منها بشيء إلا أن تموت، فيأكلها الرجال والنساء، وإن كان ذكراً ذبحوه، وأكلوه جميعاً، وإن كان ذكراً أو أنثى قالوا وصلت أخاها، فيتركونها معه لا يذبح ولا ينتفع بها الرجال دون النساء، وقالوا: خالصة لذكورنا ومحرم على أزواجنا. وقيل: هي الشاة تنتج عشر اناث متواليات في خمسة أبطن ثم ما ولدت بعد ذلك، فللذكر دون الإناث، وبهذا قال ابن إسحاق وأبو عبيدة. وقيل: هي الشاة تنتج خمسة أبطن أو ثلاثة، فإن كان جدياً ذبحوه، وإن كان أنثى أبقوها، وإن كان ذكراً أو أنثى قالوا وصلت أخاها هذا كله عند من يخصها بجنس الغنم، وأما من قال إنها من الإبل فقال: هي الناقة تبكر فتلد أنثى، ثم تنثي بولادة أنثى أخرى ليس بينهما ذكر فيتركونها لآلهتهم، ويقولون: قد وصلت أنثى بأنثى ليس بينهما ذكر اهـ.

قوله: ﴿ولا حام﴾ الحامي اسم فاعل من حمى يحمي أي منع، واختلف فيه تفسير أهل اللغة، فعن الفراء أنه الفحل يولد لولد ولده، فيقولون: قد حمى ظهره فلا يركب ولا يستعمل ولا يطرد عن مرعى ولا ماء ولا شجر، وقال بعضهم: هو الفحل ينتج من بين أولاده ذكورها وأنثاه عشر اناث، روى ذلك ابن عطية. وقال بعضهم: هو الفحل يولد من صلبه عشرة أبطن فيقولون قد حمى ظهره فيتركونه كالسائبة فيما تقدم، وهذا قول ابن عباس، وابن مسعود، وإليه مال أبو عبيدة والزجاج. وروي عن الشافعي أنه الفحل يضرب في مال صاحبه عشر سنين، وقال ابن دريد: هو الفحل ينتج له سبع اناث متواليات، فيحمي ظهره فيفعل به ما تقدم، وقد عرفت منشأ خلاف أهل اللغة في هذه الأشياء، وأنه باعتبار اختلاف مذاهب العرب وآرائهم الفاسدة فيها اهـ سمين.

قوله: (بفعلونه) أي الجعل المذكور. قوله: (قال البهيرة التي) أي في الناقة التي يمنع درها أي لبنها للطواغيت أي: الأصنام التي كانوا يعبدونها أي لخدامها، فقوله فلا يحلبها أحد أي غير خدام الطواغيت اهـ شيخنا.

وأعفوه من الحمل عليه فلا يحمل عليه شيء. وسموه الحامي ﴿وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَقْتُلُوا عَلَى اللَّهِ الْكَيْدَ﴾ في ذلك ونسبته إليه ﴿وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ أن ذلك افتراء لأنهم قلدوا فيه آباءهم ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَتَّعْنَا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ﴾ أي حكمه من تحليل ما حرمهم ﴿قَالُوا حَسْبُنَا﴾ كافينا ﴿مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ من الدين والشريعة قال تعالى ﴿إِن كُنْتُمْ أَحِبُّونَ مَا نَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْكِتَابَ﴾ ﴿وَلَوْ حَسِبْتُمْ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ مَتَّعَيْنًا﴾

وطلب من باب طلب فعلاً ومصدراً وقد يخفف المصدر بتسكين اللام. قوله: (والسائبة كانوا يسيئونها) أي هي الناقة التي كانوا يسيئونها أي بالبنذر، فكان أحدهم إذا مرض أو مرض له أحد يقول إن شفاني الله أو شفى مريضى سبيت ناقة، فإذا حصل مقصوده سبها أه شيخنا.

قوله: (في أول نتاج الإبل) لو قال في أول نتاجها، لكان أوضح أه شيخنا.

قوله: (الضراب المعداد) وهو عشر مرات، فكان إذا أحبل الأنثى عشر مرات تركوه للطواغيت إلى آخر باقي الشرح وتقدم عن السمين. وروي عن الشافعي أنه الفحل يضرب في مال صاحبه عشر سنين أه.

قوله: (ودعوه) أي تركوه، وقوله: وأعفوه أي تركوه من الحمل، فهو بمعنى ما قبله. وقوله: ﴿وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ أي علماءهم يفترون أي حيث يفعلون ما يفعلون، ويقولون أمرنا الله بهذا، هذا شأن رؤسائهم وكبارهم وأكثرهم، أي وهم أراذلهم وعوامهم الذين يتبعونهم من معاصري رسول الله ﷺ، كما يشهد به سياق النظم لا يعقلون أنه افتراء باطل، حتى يخالفهم ويهدوا إلى الحق بأنفسهم، فاستمروا في أشد التقليد، وهذا بيان لقصور عقولهم، وعجزهم عن الاهتداء بأنفسهم أه أبو السعود.

قوله: (في ذلك) أي الجعل المذكور. قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾ أي لعوامهم المعبر عنهم بالأكثر في قوله: وأكثرهم لا يعقلون، وقوله: ﴿تَعَالَوْا﴾ فعل أمر مبني على حذف النون وأصله تعالوا وحذفت الألف لالتقاء الساكنين والنون لبناء الفعل على حذفها أه شيخنا.

قوله: (أي إلى حكمه) إشارة لتقدير مضاف في قوله: وإلى الرسول أي إلى حكمه، وقوله: من تحليل الخ بيان لكل من قوله: ما أنزل الله ومن حكم الرسول أه شيخنا.

قوله: ﴿حَسْبُنَا﴾ مبتدأ. وقوله: ﴿مَا وَجَدْنَا﴾ خبر وقال هنا ما وجدنا، وفي البقرة ما ألفينا، وقال هنا لا يعلمون، وهناك لا يعقلون للتفنن أي ارتكاب فنون وأساليب من التعبير، وهذا ما استحسنته أبو حيان والسمين أه شيخنا.

قوله: (أحسبهم ذلك ولو الخ) أثار به إلى أن الوار في أوله واو الحال دخلت عليها همزة الإنكار، والتقدير أحسبهم دين آباؤهم بمعنى كافهم الخ أه كرخي.

وعبارة أبي السعود: أو لو كان آباؤهم لا يعلمون شيئاً ولا يهتدون قليلاً: الوار للحال دخلت عليها همزة الإنكار والتعجب أي أحسبهم ذلك، ولو كان آباؤهم جهلة ضالين، وقيل: للعطف على شرطية أخرى مقدرة قبلها وهو الأظهر، والتقدير أحسبهم ذلك، أو يقولون هذا القول ليعلم يكن آباؤهم لا يعلمون شيئاً من الدين ولا يهتدون للصواب، ولو كانوا لا يعلمون الخ وكلاهما في موضع

كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٠٤﴾ إِلَى الْحَقِّ وَالْإِسْتِفْهَامِ لِلانْكَارِ ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ أي احفظوها وقوموا بصلاحها ﴿لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا أَهْتَدَيْتُمْ﴾ قيل المراد لا يضركم من ضل من أهل الكتاب وقيل المراد غيرهم لحديث أبي ثعلبة الخشني سألت عنها رسول

الحال أي أحسبهم ما وجدوا عليه آباءهم كائنين على كل حال مفروضة، وقد حذفت الأولى في الباب حذفاً مطرداً لدلالة الثانية عليها دلالة واضحة. كيف؛ وأن الشيء إذا تحقق عند المانع، فلأن يتحقق عند عدمه أولى، كما في قولك أحسن إلى فلان إن أساء إليك أي أحسن إليه إن لم يسيء إليك، وإن أساء أي أحسن إليه كائناً على كل حال مفروضة، وقد حذفت الأولى لدلالة الثانية عليها دلالة ظاهرة. إذ الإحسان حيث أمر به عند المانع، فلأن يؤمر به عند عدمه أولى، وعلى هذا السر يدور ما في إن ولو الوصليتين من المبالغة والتأكيد، وجواب لو محذوف لدلالة ما سبق عليه أي لو كان آبائهم لا يعلمون شيئاً ولا يهتدون حسبهم ذلك، أو يقولون ذلك وما في لو من معنى الامتناع والاستبعاد إنما هو بالنظر إلى زعمهم، لا إلى نفس الأمر، وفائدته المبالغة في الإنكار والتعجب ببيان أن ما قالوه موجب للإنكار والتعجب. إذ كون آبائهم جهلة ضالين في الاحتمال البعيد، فكيف إذا كان ذلك واقعاً لا ريب فيه اهـ.

قوله: (والاستفهام للإنكار) أي مع التوبيخ. قوله: ﴿عليكم أنفسكم﴾ الجمهور على نصب أنفسكم وهو منصوب على الإغراء بعلينكم، لأن عليكم هنا اسم فعل، إذ التقدير ألزموا أنفسكم أي هدايتهم وحفظها مما يؤذيها، فعليكم هنا يرفع فاعلاً تقديره عليكم أنتم، ولذلك يجوز أن يعطف عليه مرفوع نحو عليكم أنتم، وزيد الخير كأنك قلت ألزموا أنتم الخير، واختلف النحاة في الضمير المتصل بها وبأخواتها نحو إليك ولديك ولمكانك، والصحيح أنه موضع جر كما كان قبل أن تنقل الكلمة إلى الإغراء، وهذا مذهب سيبويه. وذهب الكسائي إلى أنه منصوب المحل، وفيه بعد لنصب ما بعده، وذهب الفراء إلى أنه مرفوع، وقد حققت هذه المسائل بدلالاتها مبسطة في شرح التسهيل. وقرأ نافع ابن أبي نعيم أنفسكم رفعاً فيما حكاه عنه صاحب الكشف، وهي مشكلة وتخريجها على أحد وجهين: إما الابتداء وعليكم خبره مقدم، والمعنى على الإغراء أيضاً فإن الإغراء قد جاء بالجملة الابتدائية، ومنه قراءة بعضهم ﴿ناقة الله وسقياها﴾ [الشمس: ١٣] وهذا تحذير وهو نظير الإغراء، وإما على أن يكون توكيداً للضمير المستتر في عليكم، لأنه كما تقدم تقديره قائم مقام الفاعل إلا أنه شدد توكيده بالنفس من غير توكيد بضمير منفصل والمفعول على هذا محذوف تقديره عليكم أنتم أنفسكم صلاح حالكم وهدايتكم اهـ سمين.

وقوله: في موضع جر أي بالحرف في نحو عليك، وإليك بحسب ما كان وبالإضافة في نحو لديك ومكانك، وكون الكاف في عليك وأخواته ضميراً مذهب الجمهور، وذهب ابن بابشاذ إلى أنها حرف خطاب اهـ من حواشي الأشموني.

قوله: (أي احفظوها) أي من المعاصي وقوموا بصلاحها أي بفعل الطاعات اهـ شيخنا.

قوله: (قيل المراد) ﴿لا يضرركم﴾ فعلى هذا تكون الآية تسليية للمؤمنين على ما حصل لهم من الحزن على عدم إيمان الذين كفروا حين دعوهم إلى ما أنزل الله وإلى الرسول، فامتنعوا، وقالوا: حسبنا ما وجدنا عليه آبائنا. وقوله: وقيل المراد غيرهم وهم عصاة المؤمنين، فعلى هذا معنى عليكم

الله ﷻ فقال «اتصبروا بالمعروف وتناهوا عن المنكر حتى إذا رأيتم شيحاً مطاعاً وهوى متبعاً ودنيا مؤثرة وإعجاب كل ذي رأي برأيه فعليكم أنفسكم» رواه الحاكم وغيره ﴿إِلَّا اللَّهُ مَرْجِعُكُمْ

أنفسكم أي بعد أن أمرتم بالمعروف ونهيتهم عن المنكر، فلم يفد أمركم ونهيكم فبعد ذلك أنزمو حال أنفسكم، فإن لم تفعلوا ذلك ضركم ضلال من ضل، لأن الإقرار على الضلال ضلالاً هـ شيخنا.

قوله: (وقيل المراد الخ) أشار به إلى أن الآية ليست نازلة في ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بل جاء عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قال: تعدونها رخصة والله ما نزل آية أشد منها، وإنما المراد لا يضركم من ضل من أهل الكتاب كما جاء عن مجاهد وابن جبير هي في اليهود والنصارى خذوا منهم الجزية واتركوهم أهـ كرخي.

وفي أبي السعود ما نصه: ولا يتوهم أن في هذه الآية رخصة في ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع استطاعتهم، كيف لا، ومن جملة الاهتداء أن ينكر على المنكر حسبما نفى به الطاقة قال ﷻ: «من رأى منكم منكراً فاستطاع أن يغيره فليغيره بيده، فإن لم يستطع فليسله، فإن لم يستطع فليقلبه».

وقد روي أن الصديق رضي الله عنه قال يوماً على المنبر: يا أيها الناس إنكم تقرؤون هذه الآية وتضعونها غير موضعها ولا تدرون ما هي، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الناس إذا رأوا منكراً فلم يغيروه عمهم الله بعقاب» فأمروا بالمعروف وإنهوا عن المنكر ولا تغتروا بقول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ فيقول أحدكم علي نفسي، والله لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليستعملن الله عليكم شراركم، فيسومونكم سوء العذاب، ثم ليدعون خياركم، فلا يستجاب لهم.

وعنه ﷻ: «ما من قوم عمل فيهم منكر ومن فيهم قبيح فلم يغيروه ولم ينكروه إلا وحق على الله أن يعذبهم بالعقوبة جميعاً ثم لا يستجاب لهم». والآية نزلت لما كان المؤمنون يتجسرون على الكفرة، وكانوا يتمنون إيمانهم وهم من الضلال بحيث لا يكادون يرفعون عنه بالأمر والنهي، وقيل: كان الرجل إذا أسلم لامه، وقالوا له: سفهت آباءك وضلللتهم أي نسبتهم إلى الضلالة والضلال، فنزلت تسلياً له بأن ضلال آباءه لا يضره ولا يشينه أهـ.

قوله: (أبي ثعلبة الخشني) نسبة إلى خشينة قبيلة من العرب. وفي المصباح: ورجل خشن قوي شديد، ويجمع على خشن بضمين مثل نمر ونمر والأثنى خشنة وبمصغرها سمي هي من العرب، والنسبة إليه خشني بحذف الياء والهاء، ومنه أبو ثعلبة الخشني أهـ.

قوله: (سألت عنها) أي عن هذه الآية، وقوله: فقال أي في بيان معناها. قوله: (شحاً مطاعاً) الشح نهاية البخل مع الحرص مطاعاً أي يطيعه صاحبه وهو بالقصر أي ميل النفس إلى القباح متبعاً. أي: يتبعه صاحبه ودنيا مؤثرة بالهمزة وعدمه أي يؤثرها صاحبها على الآخرة وإعجاب أي سرور وفرح، كل ذي رأي برأيه فلا يقبل نصيحة الغير أهـ شيخنا.

قوله: ﴿إِلَّا اللَّهُ مَرْجِعُكُمْ﴾ أي أيها المؤمنون الطائعون. أي: ومرجعهم أيضاً أي مرجع من ضل، ففي الآية اكتفاء على حد «سرايل تقيكم الحر» [النحل: ٨١]، وفي هذا وعد ووعد للفريقين

﴿يَمِيعًا فَيَنْتَفِكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ فيجازيكم به ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهْدَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ﴾ أي أسبابه ﴿حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ خبر بمعنى الأمر أي ليشهد وإضافة شهادة لبيان على الاتساع وحين بدل من إذا أو ظرف لحضر ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ أي غير ملتكم ﴿إِنْ

وتنبه على أن أحداً لا يؤخذ بعمل غيره اهـ شيخنا.

قوله: (يا أيها الذين آمنوا) الخ استئناف مسوق لبيان الأحكام المتعلقة بأمور دنياهم أثر بيان الأحوال المتعلقة بأمور دينهم اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿شهادة بينكم﴾ هذه الآية، واللذان بعدها من أشكل القرآن حكماً وإعراباً وتفسيراً، ولم يزل العلماء يستشكلونها ويكفون عنها، حتى قال مكّي بن أبي طالب رحمه الله في كتابه المسمى بالكشف: هذه الآيات في قراءتها وإعرابها وتفسيرها ومعانيها وأحكامها من أصعب أي القرآن وأشكله. قال: ويحتمل أن ييسط ما فيها من العلوم في ثلاثين ورقة أو أكثر. قال: وقد ذكرناها مشروحة في كتاب مفرد. وقال السخاوي: لم أر أحداً من العلماء تخلص كلامه فيها من أولها إلى آخرها. قلت: وأنا أستعين الله تعالى في توجيه إعرابها واشتقاق مفرداتها وتصريف كلماتها وقراءاتها ومعرفة تأليفها، وأما بقية علومه، فنسأل الله العون في تهذيبه إلى آخر ما في عبارة السمين فارجع إليه إن شئت اهـ.

واختلفوا في هذه الشهادة فقليل هي الشهادة المعروفة التي هي الاخبار بحق الغير وقيل: هي حضور وصية المحتضر كما ستأتي الإشارة إليه في الشارح، وعبرة الخطيب المعنى أن المحتضر إذا أراد الوصية ينبغي أن يشهد عدلين من أهل دينه على وصيته، أو ما يوصي إليهما احتياطاً فإن لم يجدهما فأخران من غيرهم الخ. قوله: ﴿اثنان﴾ خبر للمبتدأ الذي هو شهادة بينكم على تقدير اثنين، أو ذو شهادة بينكم اثنان، واحتيج إلى هذا الحذف ليتطابق المبتدأ والخبر، وذلك لأن الشهادة لا تكون هي الاثنان. إذ الجثة لا تكون خبراً عن المصادر، فأضمر مصدر يكون خبراً عن مصدر، وهذا ما أشار إليه الشيخ المصنف، كالسفاقي وغيره. وجوز الزمخشري أن يكون شهادة مبتدأ، والخبر محذوف أي فيما فرض عليكم شهادة، واثنان فاعل بشهادة أي أن يشهد اثنان، وهذا ما جرى عليه ابن هشام، وهو الأولى لأن الصريح ليس كغيره اهـ كرخي.

قوله: (خبر بمعنى الأمر) أي هذه الجملة وهي قوله شهادة بينكم الخ خبرية ومعناها الطلب، وشهادة مبتدأ، واثنان خبره وما بينهما اعتراض، وقوله أي ليشهد من أشهد الرباعي، فيكون شهادة بينكم مصدراً نائباً عن فعل الأمر، وهذا هو المناسب لقوله فيما يأتي المعنى ليشهد المحتضر الخ، ويصح أن يقرأ هنا ليشهد من شهد الثلاثي، ويكون اثنان على هذا فاعلاً بالمصدر اهـ شيخنا.

قوله: (على الاتساع) أي التجوز. يعني وحق الشهادة أن تضاف إلى المشهود به كأن يقال شهادة الحقوق أي الشهادة بها فانسع فيها، وأضيفت إلى البين إما باعتبار جريانها بينهم، أو باعتبار تعلقها بما يجري بينهم من الخصومات اهـ أبو السعود.

وفي الكرخي: قوله على الاتساع أي في الظرف، وذلك لأن الإضافة إليه أخرجته عن الظرفية،

أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ ﴿فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْسِنُوهُنَّ﴾ توقفوهما صفة آخران ﴿وَمَا يَنْبَغِي
الْصَّلَاةُ﴾ أي صلاة العصر ﴿فَيَقْسِمَانِ﴾ يحلفان ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْسَبُوا أَنَّكُمْ مُسْلِمُونَ﴾ شككتكم فيها ويقولان ﴿لَا

وصيرته مفعولاً به على السعة، وبينكم كناية عن التنازع والتشاجر، وإنما أضاف الشهادة إلى التنازع، لأن الشهود إنما يحتاج إليهم عند التنازع والمراد من المسلمين اهـ.

قوله: ﴿أَوْ آخَرُونَ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ عطف على اثنان تابع له فيما ذكر من الخبر أو الفاعلية اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿إِنْ أَنْتُمْ﴾ الخ قيد قوله أو آخران، وفيه التفات من الغيبة إلى الخطاب، ولو جرى على لفظ إذا حضر أحدكم الموت لكان التركيب هكذا إن هو ضرب في الأرض فأصابته اهـ سمين.

قوله: ﴿إِنْ أَنْتُمْ﴾ مرفوع بمضمر يفسره ما بعده تقديره إن ضربتم، فلما حذف الفعل انفصل الضمير، فقوله: ضربتم لا محل له من الإعراب، لكونه مفسراً، وقوله: فأصابتكم عطف على الشرط، والجواب محذوف لدلالة ما قبله عليه أي إن سافرتم فقاربكم الأجل حينئذ وما معكم من أهل الإسلام أحد، فليشهد آخران أي فاستشهدوا آخرين، أو فالشاهدان آخران اهـ أبو السعود.

وفي القرطبي ما نصه: المسألة الثامنة قوله تعالى: ﴿إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ في الكلام حذف تقديره إن أنتم ضربتم في الأرض فأصابتكم مصيبة الموت، فأوصيتم إلى اثنين عدلين في ظنكم، ودفعتم إليهما ما معكم من المال، ثم متم وذهب الاثنان إلى ورثتكم بالتركة، فارتأبوا في أمرهم وادعوا عليهما حيانه، فالحكم أن تحبسوهما من بعد الصلاة أي تستوثقوا منهما اهـ.

قوله: (صفة آخران) أي قوله تحبسوهما صفة لقوله آخران، والتقدير أو آخران من غيركم يحبسان، وقوله: ﴿إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ﴾ معترض، واستفيد منه أن أن العدول إلى آخرين من غير الملة إنما يكون مع ضرورة السفر، وحضور الموت، وشهادة أهل اللمة منسوخة عند أكثر العلماء بقوله: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [الطلاق: ٢] وجازت في أول الإسلام لقلة المسلمين، وتعذر الشهود ولا محل للشرط، وجوابه من الإعراب لأنه اعتراض بين الصفة والموصوف، وجوابه محذوف وهو: ﴿فَأَشْهَدُوا آخَرِينَ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ اهـ كرخي.

قوله: (أي صلاة العصر) وعدم تعيينها في الآية لتعينها عندهم للتحليف بعدها، لأنه وقت اجتماع الناس وتصادم ملائكة الليل وملائكة النهار ولأن جميع الملل يعظمون هذا الوقت، ويجتنبون فيه الحلف الكاذب اهـ أبو السعود.

وقال الحسن: صلاة الظهر، وقيل أي صلاة كانت، وقيل: من بعد صلاتهما على أنهما كافران اهـ قرطبي.

قوله: ﴿فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾ عطف على تحبسوهما، وجواب قوله: إن ارتبتم محذوف لدلالة ما سبق من الحبس والإقسام عليه، والجملة الشرطية معترضة بين القسم وجوابه للتنبيه على اختصاص الحبس والحلف بحال الارتباب أي إن ارتاب الوارث منكم بخيانة أو أخذ شيء من التركة فاحبسوهما وحلفوهما من بعد الصلاة أبو السعود اهـ.

نَشْتَرِي بِهِ﴾ بالله ﴿مَتَا﴾ عوضاً نأخذه بدله من الدنيا بأن نحلف به أو نشهد كذباً لأجله ﴿وَلَوْ كَانَ﴾ المقسم له أو المشهود له ﴿ذَاقِرٌ﴾ قرابة منه ﴿وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ﴾ التي أمرنا بها ﴿إِنَّا إِذَا﴾ إن كتمانها ﴿لَمِنَ الْآثِمِينَ﴾ ﴿فَإِنْ عَرَفْتُمْ﴾ اطلع بعد حلفهما ﴿عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا﴾

وعبارة الكرخي: قوله: فيقسمان معطوف على تحبسونهما، وإن ارتبتم معترض بين يقسمان، وجوابه وهو لا نشترى وجواب الشرط محذوف تقديره إن ارتبتم فحلفوهما، هذا ما جرى عليه الأكثر. ومشى الشيخ المصنف على ما اختاره الجرجاني، وهو أن هنا قولاً مقدراً فقال: ويقولان الخ أي فيقسمان بالله، ويقولان هذا القول في إيمانهما.

وفي السمين: قوله: إن ارتبتم شرط، وجوابه محذوف تقديره إن ارتبتم فيهما، فحلفوهما، وهذا الشرط وجوابه المقدر معترض بني القسم، وجوابه وليست هذه الآية مما اجتمع فيه شرط وقسم، فأجيب سابقهما وحذف جواب الآخر لدلالة جوابه عليه لأن تيك المسألة شرطها أن يكون جواب القسم صالحاً لأن يكون جواباً للشرط، حتى يسد مسد جوابه نحو: الله أن تقم لأكرمك، لأنك إن قدرت أن تقم أكرمك صح، وهنا لا يقدر جواب الشرط ما هو جواب للقسم، بل يقدر جوابه قسماً برأسه. ألا ترى أن تقديره هنا إن ارتبتم فحلفوهما، ولو قدرته إن ارتبتم فلا نشترى لم يصح، فقد اتفق هنا أنه اجتمع شرط وقسم، وقد أجيب سابقهما وحذف جواب الآخر، وليس من تلك القاعدة. وقال الجرجاني: إن ثم قولاً محذوفاً تقديره فيقسمان بالله، ويقولان هذا القول في إيمانهما، فالعرب تضرر القول كثيراً كقول تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الرعد: ٢٣] أي يقولون سلام عليكم، ولا أدري ما حمله على إضمار هذا القول. وعلى هذا فلا تكون جملة الشرط معترضة.

قوله: ﴿لَا نَشْتَرِي بِهِ﴾ في هذه الهاء ثلاثة أقوال، أحدهما: أنها تعود على الله تعالى. الثاني: أنها تعود على القسم. الثالث: وهو قول أبي علي أنها تعود على تحريف الشهادة، وهذا القول من حيث المعنى، وعلى القول بأنها عائدة على الله يقدر مضاف محذوف. أي لا نشترى بيمين الله أو قسمه، لأن الذات المقدسة لا يقال فيها ذلك، والاشتراء هنا هل هو باق على حقيقته أو يراد به البيع؟ قولان أظهرهما الأول وبيان ذلك مبني على نصب ثمناً وهو منصوب على المفعولية أه سمين.

قوله: (بأن نحلف أو نشهد به الخ) يشير بهذا إلى التفسيرين الآتين في قوله المعنى ليشهد الخ، فقوله بأن نحلف راجع الثاني الوجهين الآتين. وقوله أو نشهد راجع لأولهما، وقوله كاذباً كان الأولى، والظاهر أن يقول كذباً كما في عبارة الخازن أه شيخنا.

قوله: ﴿وَلَوْ كَانَ﴾ (المقسم له) هذا ناظر للقول الثاني فيما يأتي قوله، أو المشهود له ناظر للأول أه شيخنا.

قوله: ﴿وَلَا نَكْتُمُ﴾ معطوف على لا نشترى داخل معه في حكم القسم أه أبو السعود.

قوله: (التي أمرنا بها) بيان لوجه إضافة الشهادة لله أه شيخنا.

قوله: ﴿فَإِنْ عَرَفْتُمْ﴾ مبني للمفعول والقائم مقام فاعله الجار بعده أي: فإن اطلع على استحقاقهما

أي فعلاً ما يوجب من خيانة أو كذب في الشهادة بأن وجد عندهما مثلاً ما اتفهما به وإدعيا
أنهما ابتاعاه من الميت أو وصى لهما به ﴿فَكَفَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا﴾ في الوجه اليمين عليهما
﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ﴾ الوصية وهم الورثة ويدل من آخران ﴿الَّذِينَ﴾ بالميت أي

الإثم: يقال: عثر الرجل يعثر عثراً إذا هجم على شيء لم يطلع عليه غيره، وأهترته على كذا أطلعته
عليه، ومنه قوله تعالى: ﴿أَعَثَرْنَا عَلَيْهِمُ﴾ [الكهف: ٢١] اهـ سمين.

وفي المختار: وعثر عليه اطلع، وبابه نضر ودخل وأعثره عليه غيره أي أطلعه عليه، ومنه قوله
تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَعَثَرْنَا عَلَيْهِمُ﴾ [الكهف: ٢١] اهـ.

قوله: ﴿على أنهما﴾ أي الشاهدين، أو الوصيين على الخلاف في أن الاثنين وصيان أو شاهدان
على الوصية اهـ.

قوله: (أو كذب) أو مانعة خلو، وقوله: في الشهادة أي أو في اليمين: قوله: (مثلاً) أي أو عند
شخص غيرهما باعاه له، كما سيأتي في القصة اهـ شيخنا.

قوله: (أنهما ابتاعاه من الميت) هذا على قوله في القصة، وقوله: أو وصى لهما به هذا على قول
آخر فيها، وسيعلم قول ثالث من قوله أو دفعه إلى الشخص زعماً أن الميت أوصى له به، فتلخص أنه فيما
ادعياه أقوالاً ثلاثة قيل: ادعيا أنهما اشترياه من الميت، وقيل: ادعيا أنه وصى لهما به، وقيل: ادعيا أنه
وصى لغيرهما به ودفعه للغير: قوله: ﴿فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا﴾ آخران مبتدأ، وفي الخبر احتمالاً لبقاء
أحدهما: قوله من الذين استحق وجاز الابتداء به لتخصيصه بالوصف، وهو الجملة من يقومان. والثاني:
أن الخبر يقومان، ومن الذين استحق صفة المبتدأ ولا يضر الفصل بالخبر بين الصفة وموضوعها
والمسوغ أيضاً للابتداء به اعتماده فاء على الجزاء. الثالث: أن الخبر قوله الأوليان نقله ابن البقاء،
وقوله يقومان، ومن الذين استحق كلاهما في محل رفع صفة لآخران، ويجوز أن يكون أحدهما صفة،
والآخر جالاً وجاءت الحال من النكرة لتخصصها بالوصف، وفي هذا الوجه ضعف من حيث إنه إذا
اجتمع معرفة ونكرة جعلت المعرفة محدثاً عنها، والنكرة حديثاً وعكس ذلك قليل جداً أو ضرورة اهـ
سمين.

قوله: ﴿من الذين استحق عليهم﴾ جعل الشارح نائب الفاعل محذوفاً بفقدته بالوصية، وكان
المعنى عليه من الذين استحق عليهم، أي: استحق لهم أي لأجلهم الوصية، أي: الإيصاء يرد التركة
إليهم، وهم ورثة الميت، وأوضح من هذا جعل نائب الفاعل ضميراً يعود على الإثم كما صنع غيره من
الشارح، وعبارة البيضاوي من الذين جنى عليهم وهم الورثة. انتهت.

قال الثعالبي: يشير إلى أن استحقاق الإثم عليهم كناية عن هذا المعنى، وذلك لأن معنى
استحق الشيء لاق به أن ينسب إليه، والجاني للإثم المرتكب له يليق أن ينسب إليه الإثم، فاستحقاقه
الإثم بمعنى ارتكابه، فالذين استحق عليهم الإثم أي جنى عليهم، وارتكب اللغو بالقياس إليهم هم
الورثة، شيخ الإسلام.

قوله: (ويبدل من آخران) أي بدلاً فيه معنى عطف البيان اهـ.

الأقربان إليه وفي قراءة الأولين جمع أول صفة أو بدل من الذين ﴿فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾ على خيانة الشاهدين ويقولان ﴿لَشَهَدْنَا﴾ يميننا ﴿أَحَقُّ﴾ أصدق ﴿مِنْ شَهَدَيْهِمَا﴾ يمينهما ﴿وَمَا أَكْتَدَيْنَا﴾ تجاوزنا الحق في اليمين ﴿إِنَّا إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ المعنى ليشهد المحتضر على وصيته اثنين أو يوصي إليهما من أهل دينه أو غيرهم إن فقدهم لسفر ونحوه فإن ارتاب الورثة فيهما فادعوا أنهما خانا بأخذ شيء أو دفعه إلى شخص زعماً أن الميت أوصى له به فليحلفا إلى آخر فإن اطلع على امارة تكذبيهما فادعيا دافعاً له حلف أقرب الورثة على

قوله: ﴿الأوليان﴾ تشية أو أي أقرب فقلبت الألف ياء على حد قوله: آخر مقصور تشني اجعله يا اهـ شيخنا.

قوله: (الأولين) أي الأقربين للميت، وقوله جمع أول بمعنى أسبق، والمراد هنا أسبق في القرية، فيكون بمعنى أقرب وبمعنى أولى. قوله: ﴿فيقسمان﴾ عطف على يقومان، وقوله: على خيانة الشاهدين هذا على القول بأن الاثنين شاهدان، وكان عليه أن يقول أو الوصيين لأجل القول الآخر، وقوله: ويقولان أي في حلفهما اهـ.

قوله: (يميننا) أي فالمراد بالشهادة اليمين، كما في قوله تعالى: ﴿فشهادة أحدهم أربع شهادات الله﴾ [النور: ٦] اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وما اعتدينا﴾ هذا من جملة يمينها. قوله: ﴿إنا إذا﴾ أي إذا اعتدينا. قوله: (المعنى ليشهد الخ) أي معنى الآيتين ويشير بهذا إلى تفسيرين في الآية، وعبرة الخازن: واختلفوا في هذين الاثنين فقبل هما الشاهدان اللذان يشهدان على وصية الموصي. وقيل: هما الوصيان، لأن الآية نزلت فيهما، ولأنه تعالى قال: ﴿فيقسمان بالله﴾ والشاهد لا يلزمه يمين وجعل الوصي اثنين، وإن كان يصح أن يكون واحداً للتقوية والتأكيد، وعلى الثاني تكون الشهادة في الآية بمعنى الحضور، كقولك: شهدت وصية فلان بمعنى حضرتها. انتهت.

فيكون المعنى على الثاني شهادة بينكم أي حضور الوصية الواقعة بينكم أي التي يحضرها. اثنان الخ اهـ شيخنا.

قوله: (أو يوصي) أي بدفعها أي تركته إلى ورثته ويوصي، هكذا في النسخ بثبوت الياء، والصواب حذفها لأنه معطوف على المجزوم بلام الأمر اهـ شيخنا.

قوله: (من أهل دينه) حال من اثنين، أو من الضمير في قوله إليهما. قوله: (بأخذ الشيء) أي وقد ادعيا أنهما اشترياه من الميت، أو أنه وصى لهما به فتحت هذه الكلمة قولان من الأقوال الثلاثة المتقدمة، وذكر الثالث بقوله: أو دفعه إلى شخص، وقوله زعماً أي الاثنان الخائنان اهـ.

قوله: (إلى آخره) أي آخر المذكور في الآية الأولى، وآخرها قوله: لمن الآثمين. قوله: (دافعاً له) أي لما ادعى عليهما به من خيانتهم في التركة، والدافع ما ذكره سابقاً بقوله: وادعيا أنهما ابتاعاه من الميت أو وصى لهما به اهـ شيخنا.

كذبهما وصدق ما ادعوه والحكم ثابت في الوصيين منسوخ في الشاهدين وكذا شهادة غير أهل الملة منسوخة واعتبار صلاة العصر للتغليظ وتخصيص الحلف في الآية يائنين من أقرب الورثة لخصوص الواقعة التي نزلت لها وهي ما رواه البخاري أن رجلاً من بني ستمهم

قوله: (والحكم ثابت الخ) الحكم هو التحليف. قوله: (للتغليظ) وهو منته لا واجب فيه.

قوله: (وتخصيص الحلف في الآية يائنين) أي مع أنه يصح من واحد ومن أكثر من اثنين اهـ.

قوله: (وهي ما رواه البخاري) الخ عبارته مع شرح القسطلاني عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: خرج رجل من بني سهل، وهو بزيل بضم الموحدة وفتح الزاي مصغراً عند ابن عساكر، ولا بن منده من طريق السدي، عن الكلبي بديل بن أبي مارية بدال مهملة بدل الزاي، وليس هو بديل بن ورقاء، فإنه خزاعي، وهذا تميمي. وفي رواية ابن جريج أنه كان مسلماً مع تميم الداري الصحابي المشهور، وكان نصرانياً، وكان ذلك قبل أن يسلم وعدي بن بدء من المدينة للتجارة إلى أرض الشام، وعدي بن بدء بفتح الموحدة وتشديد الدال المهملة ممدود مص. ف، وكان عدي نصرانياً. قال الذهبي: لم يبلغنا إسلامه، فمات بديل السهمي بأرض ليس بها مسلم، وكان لما اشتد وجعه أوصى إلى تميم وعدي، وأمرهما أن يدفعا متاعه إذا رجعا إلى أهله، فلما قدموا إليهم بتركته فقدوا بفتح القاف جاعاً بفتح الجيم وتخفيف الميم. قال في الفتح: أي إناء، وتعقبه العيني فقال: هذا تفسير للخاص بالعام، وهو لا يجوز لأن الإناء أعم من الجام، والجام هو الكأس اهـ.

والذي ذكره البغوي وغيره من المفسرين أنه إناء من فضة منقوش بالذهب فيه ثلاثمائة مثقال. وكذا في رواية ابن جريج، عن عكرمة إناء من فضة مخصوص بذهب بضم الميم وفتح الحاء والواو المشددة آخره صاد مهملة أي خطوط طوال كالخوص كانا أخذه من متاعه وفي رواية ابن جريج، عن عكرمة أن السهمي المذكور مرض، فكتب وصيته بيده، ثم وضعها في متاعه، ثم أوصى إليهما، فمات مات فتحاً متاعه ثم قدما على أهله، فدفعوا إليهم ما أرادا، ففتح أهله متاعه، فوجدوا الوصية وفقدوا أشياء، فسألوهما عنها فوجدوا فرفعوهما إلى النبي ﷺ، فنزلت هذه الآية إلى قوله: ﴿لَمَنِ الْآمِنِينَ﴾ فأخلفهما رسول الله ﷺ، ثم وجدا الجام بمكة فقالوا: أي الذين وجد الجام عندهم ابتعتهم من تميم وعدي، فقام رجلان عمرو بن العاص والمطلب بن أبي وداعة من أوليائه، أي: من أولياء بزيل السهمي، فحلفا لشهادتنا أحق من شهادتهما. يعني يميننا أحق من يمينها، وأن الجام لصاحبه. قال: وفيهم نزلت هذه الآية ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ﴾ زاد أبو ذر: إذا حضر أحدكم الموت، انتهت بالحرف.

وعبارة الخطيب: فلما قدموا الشام مرض بديل، فدون ما معه في صحيفة وطرحها في متاعه ولم يخبرهما بها. وأوصى إليهما بأن يدفعا متاعه إلى أهله، ومات ففتشاه، وأخذوا منه إناء من فضة وزنه ثلاثمائة مثقال منقوش بالذهب، وكان بديل أراد به ملك الشام، ثم قضيا حاجتهما وانصرفا إلى المدينة فدفعوا المتاع إلى أهل الميت، ففتشوا فأصابوا الصحيفة فيها تسمية ما كان معه، فجاءوا تيمماً وعدياً، فقالوا: هل باع صاحبنا شيئاً؟ قالوا: لا. قالوا: فهل اتجر تجارة؟ قالوا: لا. قالوا: فهل طال مرضه

خرج مع تميم الداري وعدي بن بدء أي وهما نصرانيان فمات السهمي بأرض ليس فيها مسلم فلما قدما بتركته فقدوا جاماً من فضة مخوصاً بالذهب فرفعا إلى النبي ﷺ فنزلت فأحلفهما ثم وجد الجاه بمكة فقال ابتعناه من تميم وعدي فنزلت الآية الثانية فقام رجلان من أولياء السهمي فحلفا وفي رواية الترمذي فقام عمرو بن العاص ورجل آخر منهم فحلفا

فأنفق على نفسه؟ قالوا: لا. قالوا: فإننا وجدنا في متاعه صحيفة فيها تسمية ما معه، وإننا فقدنا منها إناء من فضة مموهاً بالذهب وزنه ثلاثمائة مثقال من فضة؟ قالوا: ما ندري إنما أوصى لنا بشيء وأمرنا أنما ندفعه لكم فدفعناه وما لنا علم بالإناء، فاختصموا إلى رسول الله ﷺ، فأصروا على الإنكار وحلفا فأنزل الله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ الآية، فلما نزلت هذه الآية صلى رسول الله ﷺ صلاة العصر ودعا تميماً وعدياً فاستحلفهما عند المنبر بالله الذي لا إله إلا هو أنهما لم يختانا شيئاً مما دفع إليهما، فحلفا على ذلك وخلق رسول الله ﷺ سبيلهما، ثم وجد الإناء في أيديهما، فبلغ ذلك بني سهم، فأتوهما فقالا: إنا كنا قد اشتريناه منه، فقالوا: ألم تزعما أن صاحبنا لم يبع شيئاً من متاعه. قالوا: لم يكن عندنا بيعة، وكرهنا أن نقر لكم فكتمنا لذلك، فرفعوها إلى رسول الله ﷺ، فنزلت فإن عثر، فقام عمرو بن العاص والمطلب بن أبي وداعة السهميان وحلفا الخ انتهت.

قوله: (وهما نصرانيان) وأما السهمي فكان مسلماً. قوله: (فمات السهمي الخ) عطف على مقدر بعلم من الرواية الأخيرة الآتية أي فمرض فأوصى إليهما وأمرهما أن يبلغا ما تركه إلى أهله، فمات الخ اهـ شيخنا.

قوله: (فقددوا) أي الورثة جاماً، وقوله: مخوصاً بالذهب، أي مجعولاً عليه بالذهب خطوطاً كالخوص، وفي بعض النسخ مموهاً، وفي بعض العبارات منقوشاً. قوله: (فنزلت) أي هذه الآية وقوله: فأحلفهما أي على أنهما ما اطلعا على الجاه ولا كتماه اهـ من القرطبي.

قوله: (فقال) أي الرجل المكي الذي وجد عنده الجاه، وكان قد ابتاعه بألف درهم اهـ شيخنا.

قوله: (فقام رجلان) سيأتي تعيين أحدهما في رواية الترمذي، وقوله: فحلفا أي، ودفع النبي الجاه لهما اهـ شيخنا.

قوله: (وفي رواية الترمذي الخ) نقلها لاشتغالها على تعيين أحد الرجلين، وقوله: وفي رواية مرض الخ أتى بها لاشتغالها على أصل القصة، وتصريحها بأنه أوصى إليهما اهـ شيخنا.

وقوله: (ورجل آخر منهم) هو المطلب بن أبي وداعة، كما تقدم في عبارة القسطلاني. قوله: (ذلك الحكم المذكور من رد اليمين) أي من شرع رده. يعني أن الشاهدين أو الوصيين إذا علما أنهما إن لم يصدقا بتوجه اليمين على الورثة، فيحلفون ويتزعمون من الشاهدين ما أخذاه، ويفتضحان بظهور كذبهما حملهما ذلك على أحد أمرين: إما الصدق في الشهادة والحلف من أول الأمر، وإما ترك الحلف الكاذب، فيظهر كذبهم ونكولهم، فبأحد الأمرين يحصل المقصود لأنهم إذا صدقوا ولم يخونوا، فالأمر ظاهر، وإن خانوا وامتنعوا من الحلف خوفاً من الفضيحة حلف الورثة وانتزعوا ما خان به الشهود تأمل اهـ شيخنا.

وكانا أقرب إليه وفي رواية فمرض فأوصى إليهما وأمرهما أن يبلغا ما ترك أهله فلما ملت أخذتا الجام ودفعا إلى أهله ما بقي ﴿وَاللَّهُ﴾ الحكم المذكور من رد اليمين على الورثة ﴿أَدَّى﴾ أقرب إلى ﴿أَنْ يَأْتُوا﴾ أي الشهود أو الأوصياء ﴿يَالشَّهَدَةُ عَلَى وَجْهِهَا﴾ الذي تجهلها عليه من غير تحريف ولا خيانة ﴿أَوْ﴾ أقرب إلى أن ﴿يَخَافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمَانُ بَيْدِائِهِمْ﴾ على الورثة المدعين فيحلفون على خيانتهم وكذبهم فيفتضحون ويغرمون فلا يكذبوا ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ بترك الخيانة والكذب ﴿وَأَسْمَعُوا﴾ ما تؤمرون به سماع قبول ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ الخارجين عن طاعته إلى سبيل الخير اذكر ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ﴾ هو يوم القيامة ﴿فَيَقُولُ﴾ لهم توبيخاً لقومهم ﴿مَاذَا﴾ أي الذي ﴿أُجِئْتُمْ﴾ به حين دعوتكم إلى التوحيد ﴿قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا﴾

قوله: (من رد اليمين) أي توجه اليمين كما تقدم، وليس الرد هنا على قاعدة اليمين المردودة لعدم نكولهم، أو منها كما أشار إليه الخازن بقوله: وإنما ردت اليمين على أولياء الميت، لأن الوصيين ادعيا أن الميت باعهما الإناء أي الجام، وأنكر ورثة الميت، فلذلك ردت اليمين عليهم اهـ شيخنا.

وعبارة البيضاء: رد اليمين على الوارث مع أن حقها أن تكون من الوصي لأنه مدعى عليه إما لظهور خيانة الوصيين، فإن تصديق الوصي باليمين إنما كان لأمانته، وقد تبين خلافه، وأما لتغير الدعوى انتهت بإيضاح. وقوله: وإما لتغير الدعوى أي انقلابها بأن صار المدعى عليه الذي هو الوصي مدعياً للملك، والوارث مدعى عليه، فلذا ألزمت اليمين للرد اهـ شهاب.

قوله: ﴿أَدْنَى أَنْ يَأْتُوا﴾ وقوله: أو يخافوا المقام لتثنية الضمير، وإنما جمع لأن المراد ما يعم الشاهدين المذكورين وغيرهما من بقية الناس. وفي الخازن: أن يأتي الوصيان وسائر الناس اهـ شيخنا.

قوله: (إلى أن) ﴿يَخَافُوا﴾ أشار إلى أن يخافوا منصوب بالعطف على يأتوا، وأن أو بمعنى الواو، واختار السفاقسي أنها لأحد الشيتين. إما أداء الشهادة صدقاً، أو الامتناع عن أدائها كذباً وهو الأوجه اهـ كرخي.

قوله: (فلا يكذبوا) أي فلا يأتوا باليمين الكاذبة أي: فلا يحلفوا. وعبارة أبي السعود: فلا يحلفوا على موجب شهادتهم إن لم يأتوا على وجهها فيظهر كذبهم بنكولهم انتهت. وفي الخازن: فربما لا يحلفون كاذبين إذا خانوا اهـ.

قوله: (إلى سبيل الخير) متعلق بيهدي. قوله: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ﴾ شروع في بيان ما جرى بينه تعالى، وبين الكل على وجه الإجمال اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿فَيَقُولُ﴾ (لهم توبيخاً لقومهم) لما كان على كل من السؤال والجواب إشكال، أما السؤال فلأنه تعالى علام الغيوب، فما معنى سؤاله؟ فأجابوا بأنه لقصد التوبيخ للقوم، وأما الجواب فلأن الأنبياء قد نفوا العلم عن أنفسهم مع علمهم بما أجيبوا به، فليزَم الكذب عليهم، فأجابوا عنه بوجوه: الأول أنه ليس لنفي العلم، بل كناية عن إظهار التشكي والالتجاء إلى الله بتفويض الأمر كله إليه. الثاني أنه لنفي العلم في أول الأمر لذهولهم من الخوف، ثم يجيئون في ثاني الحال، وبعد رجوع

بذلك ﴿إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمَهُ الْغَيْبُ﴾ ما غاب عن العباد وذهب عنهم علمه لشدة هول يوم القيامة وفزعهم ثم يشهدون على أممهم لما يسكتون اذكر ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَٰعِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ أَذْكُرُ

العقل وهو في حال شهادتهم على الأمم، فلا يكون قولهم لا علم لنا منافياً لما أثبت الله تعالى لهم الشهادة على أممهم اهـ شهاب.

قوله: ﴿فيقول ماذا أجبتكم﴾ يعني فيقول الله تبارك وتعالى للرسول: ماذا أجابكم أممكم لا ما الذي رد عليك قومك حين دعوتهم في دار الدنيا إلى توحيدني وطاعتي. وفائدة هذا السؤال توبيخ أمم الأنبياء الذين كذبوهم قالوا يعني الرسل لا علم لنا. قال ابن عباس: معناه لا علم لنا تعلمك فيهم لأنك تعلم ما أضمرنا وما أظهروا، ونحن لا نعلم إلا ما أظهروا فعلمك فيهم أنفذ من علمنا وأبلغ، فعلى هذا القول إنما نفوا العلم عن أنفسهم وإن كانوا علماء، لأن علمهم صار كلاً علم بالنسبة لعلم الله. وقال جمع من المفسرين: إن للقيامة أهوالاً وزلازل تزول فيها العقول عن مواضعها فيفزعون من هول ذلك اليوم، ويذهلون عن الجواب، ثم إذا ثبت إليهم عقولهم يشهدون على أممهم بالتبليغ، وهذا فيه ضعف ونظر، لأن الله تعالى قال في حق الأنبياء: لا يحزنهم الفزع الأكبر. وذكر الإمام فخر الدين الرازي وجهاً آخر، وهو أن الرسل عليهم السلام لما علموا أن الله تعالى عالم لا يجهل، وحليم لا يسه، وعادل لا يظلم علموا أن قولهم لا يفيد خيراً، ولا يدفع شراً، فرأوا أن الأدب في السكوت، وفي تفويض الأمر إلى علم الله تعالى وعدله، فقالوا: لا علم لنا اهـ خازن.

قوله: (أي الذي) ﴿أجبتكم﴾ (به) فيه إشارة إلى أن ما اسم استفهام مبتدأ، وذا بمعنى الذي خبرها، وأجبت صلتها. وقال أبو البقاء: إن ماذا في موضع نصب بأجبت وحرف الجر محذوف، أي: بماذا أجبت وماذا هنا بمنزلة اسم واحد. قال: ويضعف أن يجعل بمعنى الذي هنا لأنه لا عائد هنا، وحذف العائد مع حرف الجر ضعيف. قال أبو حيان: وما ذكره أبو البقاء أضعف لأنه لا يتقاس حذف حرف الجر إنما سمع ذلك في ألفاظ مخصوصة، ولعل الشيخ المصنف أشار إلى ذلك اهـ كرخي.

قوله: ﴿قالوا لا علم لنا﴾ صيغة الماضي للدلالة على التقرر والتحقق، وهذا القول رد للأمر إلى علمه تعالى اهـ أبو السعود.

قوله: (بذلك) أي بالذي أجبتنا به. قوله: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمْتَ الْغَيْبُ﴾ يعني إنك تعلم ما غاب عنا من باطل الأمور، ونحن نعلم ما نشاهد ولا نعلم ما في البواطن. وقيل: معناه إنك لا يخفى عليك ما عندنا من العلوم، وإن الذي سألتنا عنه ليس يخفى عليك لأنك أنت علام الغيوب، ومعناه العالم بأصناف المعلومات على تفاوتها ليس يخفى عليه خافية اهـ خازن.

قوله: (ذهب عنهم علمه) أي علم ما أجيبوا به، وحيث فلا يرد. كيف قالوا ذلك مع أنهم عالمون بماذا أجيبوا، فيلزم الإخبار بخلاف الواقع، وقالوا بمعنى يقولوا لأن القول إنما هو يوم القيامة اهـ كرخي.

قوله: (لما يسكنون) أي حين يسكنون أي يسكن فزعهم وروعهم اهـ.

قوله: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ﴾ الخ الماضي هنا بمعنى المضارع، لأن هذا القول يقع يوم القيامة مقدمة

يَعْمَقِي عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَالِدَتِكَ ﴿إِذْ أَتَيْتُكَ﴾ قويتك ﴿يُؤْتِيهِمُ الْقُدْرَةَ﴾ جبريل ﴿تَكْفُرُ النَّاسَ﴾ حال من الكاف في أيدتك ﴿فِي الْمَهْدِ﴾ أي طفلاً ﴿وَكُنْهًا﴾ يفيد نزوله قبل الساعة لأنه

لقلوه: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦] اه سمين.

ومثله الكرخي وما سلكه الشارح من تقدير العامل أحد وجهين: وعبرة البيضاء: إذ قال الله بدل من يوم يجمع الله، والماضي بمعنى الآتي على حد ﴿ونادى أصحاب الجنة﴾ [الأعراف: ٤٤] في أن الماضي أقيم مقام المضارع، وفي أن إذ واقعة موقع إذا التي للمستقبل لتحقيق الوقوع، فكانه واقع أو نصب بإضمار اذكر، انتهت.

قلوه: ﴿يا عيسى ابن مريم﴾ تقدم الكلام في اشتقاق هذه المفردات ومعانيها، وابن صفة لعيسى نصب لأنه مضاف، وهذا قاعدة كلية مفيدة، وذلك أن المنادى المفرد المعرفة الظاهرة الضمة إذا وصف بابن أو ابنة، ووقع الابن أو الابنة بين علمين أو اسمين متفقين في اللفظ، ولم يفصل بين الابن وبين موصوفه بشيء تثبت له أحكام، منها: أنه يجوز اتباع المنادى المضموم لحركة نون ابن فيفتح نحو يا زيد بن عمرو، ويا هند ابنة بكر يفتح الدال من زيد، وهند وضمها، فلو كانت الضمة مقدرة مثل ما نحن فيه، فإن الضمة مقدرة على ألف عيسى، فهل يقدر بناؤها على الفتح اتباعاً كما في الضمة الظاهرة خلاف الجمهور على عدم جوازه، إذ لا فائدة في ذلك، فإنه إنما كان للاتباع، وهذا المعنى مفقود في الضمة المقدرة، وأجاز الفراء ذلك لإجراء للمقدر مجرى الظاهر، وتبعه أبو الققاء، فإنه قال: يجوز أن تكون على الألف من عيسى فتحة، لأنه قد وصف بابن، وهو بين علمين، وأن تكون فيها ضمة، وهو مثل قولك: يا زيد بن عمرو بفتح الدال وضمها، وهذا الذي قاله غير بعيد اه سمين.

قلوه: ﴿عليك وعلى والدتك﴾ متعلق بنفس النعمة إن جعلت مصدراً أي: اذكر انعمائي عليك، أو بمحذوف إن جعلت اسماً أي: اذكر نعمتي كائنة عليكما، وليس المراد بأمره بذكره يومئذ أي يوم القيامة تكليفه شكرها، والقيام بواجبها، إذ ليس هناك تكليف، بل المراد توبيخ الكفرة المختلفين في شأنه وشأن أمه إفرطاً وتقریطاً اه أبو السعود.

قلوه: ﴿وعلى والدتك﴾ أي من أنه تعالى أنبتها نباتاً حسناً وطهرها واصطفها على نساء العالمين اه خازن.

قلوه: ﴿إِذْ أَتَيْتُكَ﴾ ظرف لنعمتي، أي: اذكر انعمائي عليكما وقت تأييدي لك أو حال منها أي: اذكرها كائنة وقت تأييدي والمعنى واحد أي قويتك اه أبو السعود.

فكان جبريل يسير معه حيث سار يعينه على الحوادث التي تقع ويلهمه المعارف والعلوم اه شيخنا.

وفي السمين: وفي إذ وجهان، أحدهما: أنه منصوب بنعمتي كأنه قيل اذكر إذ أنعمت عليك وعلى أمك في وقت تأييدي لك. والثاني: أنه بدل من نعمتي بدل اشتغال، وكأنه في المعنى تفسير للنعمة اه.

وقد عدد عليه من النعم سبعاً: إذ أيدتك، وإذا علمتك، وإذا تخلق، وإذا تبرأ، وإذا تخرج الموتى، وإذا كففت، وإذا أوحيت اه.

رفع قبل الكهولة كما سبق في آل عمران ﴿وَإِذْ عَلَّمْنَاكَ الْقِطَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ كَصُورَةٍ ﴿الطَّيْرِ﴾ وَالْكَافِ اسْمٌ بِمَعْنَى مِثْلٍ مَفْعُولٌ ﴿يَاذَنِي فَتَنْفِخْ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي﴾ بِإِرَادَتِي ﴿وَتُبْرِئُ الْأَكْمَةَ وَالْأَبْرَصَ بِإِذْنِي وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوْتَى مِنْ قُبُورِهِمْ أَحْيَاءَ ﴿يَاذَنِي وَإِذْ كَفَفْتُ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَنْكَ﴾ حِينَ هُمَا بِقَتْلِكَ ﴿إِذْ جِئْتَهُمُ بِالْبَيِّنَاتِ﴾ الْمَعْجَزَاتِ

قوله: ﴿فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا﴾ ذكر تكميله في حال الكهولة لبيان أن كلامه في تينك الحاليين كان على نسق واحد بديع صادر عن كمال العقل والتدبير اهـ أبو السعود.
وفي البضاوي: والمعنى إلحاق حاله في الطفولية بحال الكهول في كمال العقل اهـ.

قوله: ﴿وَكَهْلًا﴾ أي بعد نزوله إلى الأرض، فإنه ينزل وهو في سن الكهولة، وعبارة القرطبي: ويكلمهم كهلاً بالوحي والرسالة، وقال أبو العباس: كلمهم في المهد حين برأ أمه وقال إني عبد الله الآية، وأما كلامه وهو كهل، فإذا أنزله الله أنزله وهو في صورة ابن ثلاث وثلاثين سنة، والكهل فيقول لهم: إني عبد الله كما قال في المهد فهاتان بيتان وحجتان اهـ.

قوله: (كما سبق في آل عمران) الذي سبق له هناك أنه رفع، وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة، وهذا هو سن الكهولة، فلا وجه لقوله هنا لأنه رفع قبل الكهولة اهـ.

قوله: ﴿وَإِذْ عَلَّمْنَاكَ﴾ معطوف على قوله إذ أيدتك منصوب بما نصبه، والكتاب الكتابة وهي المخط والحكمة الفهم والاطلاع على أسرار العلوم اهـ من أبي السعود والخازن.

قوله: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ﴾ أي تصور. قوله: ﴿كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ تقدم في آل عمران أنه كان صور لهم صورة الخفاش، وكان ذلك بطلبهم فراجعه إن شئت. قوله: ﴿فَتَنْفِخُ فِيهَا﴾ الضمير للكاف لأنها صفة الهيئة المضاف إليها، لأن الثانية مشبه بها، وهي من خلق الله، بل إلى الأولى المشبهة المدلول عليها بالكاف، لأنها من تقديره ومن نفخه، فالضمير عائد على الهيئة المقدرة لا على الملفوظ بها اهـ كرخي.

قوله: ﴿فَتَكُونُ طَيْرًا﴾ أي خفاشاً بإذني. قوله: ﴿وَتُبْرِئُ الْأَكْمَةَ﴾ أي الأعمى المطموس البصر والبرص معروف اهـ خازن.

قوله: ﴿وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوْتَى﴾ عطف على إذ تخلق أعيد فيه. إذ لكون إخراج الموتى من قبورهم معجزة باهرة ونعمة جليلة حقيقية بتذكير وقتها صريحاً. قيل: أخرج سام بن نوح ورجلين وامرأة وجارية. وتقدم للشارح في آل عمران أن عيسى أحيا أربعة، فراجعه إن شئت وتكرير قوله بإذني في المواضع الأربعة للاعتناء بتحقيق الحق ببيان أن تلك الخوارق ليست من قبل عيسى اهـ أبو السعود مع زيادة في السمين.

وقال هنا بإذني أربع مرات عقيب أربع جمل، وفي آل عمران بإذن الله مرتين، لأن هناك موضع إخبار فناسب الإيجاز، وهنا مقام تذكير بالنعمة والامتنان فناسب الإسهاب اهـ.

قوله: ﴿وَإِذْ كَفَفْتُ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ يعني واذكر نعمتي عليك إذ كففت وصرفت عنك اليهود، ومنعتك منهم حين أرادوا قتلك إذ جثتهم بالبينات يعني بالدلالات الواضحات لما أتى بهذه المعجزات

﴿ فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ إِنْ ﴾ ما ﴿ هَذَا ﴾ الذي جئت به ﴿ إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ ﴾ ﴿ وفي قراءة لساخر أي عيسى ﴿ وَإِلَّا أَوْحِيَتْ إِلَى الْخَوَارِجِ ﴾ أمرتهم على لسانه ﴿ أَنْ ﴾ أي بأن ﴿ آمِنُوا بِهِ ﴾ وَتَرْكِبُوا عِيسَى ﴿ قَالُوا آمَنَّا ﴾ بهما ﴿ وَأَشْهَدُ أَنْتَا مُسْلِمُونَ ﴾ اذكر ﴿ إِذْ قَالَ الْخَوَارِجُ لِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ ﴾ أي يفعل ﴿ رَبَّنَا ﴾ وفي قراءة بالفوقانية ونصب ما بعده أي تقدروا أن تسأله ﴿ أَنْ ﴾

العجيبة الباهرة قصد اليهود قتله، فخلصه الله منهم ورفعاه إلى السماء اهـ خازن، قوله: ﴿ إِذْ جِئْتَهُمْ ﴾ ظرف لكففت لكن لا باعتبار المجيء بالبيئات فقط، بل باعتبار ما يعقبه ويرتب عليه من هدمهم بقتله، فلذا قال الشارح: حين هموا بقتلك إذ جئتهم الخ اهـ من أبي السعود.

قوله: ﴿ إِلَّا سِحْرٌ ﴾ قرأ الاخوان هنا وفي هود والصف إلا سحر اسم فاعل، والباقون إلا سحر مصدرأ في الجميع، والرسم يحتمل القراءتين فأما قراءة الجماعة فيحتمل أن تكون الإشارة إلى ما جاء به من البيئات أي ما هذا الذي جاء به من الآيات الخوارق إلا سحر، وقيل: يحتمل أن تكون الإشارة إلى عيسى جعلوه نفس السحر مبالغة نحو: رجل عدل أو على حذف مضاف، وأما قراءة الخوارج فساخر اسم فاعل والمشار إليه عيسى اهـ سمين.

قوله: ﴿ إِلَى الْخَوَارِجِ ﴾ يعني ألهمتهم وقذف في قلوبهم فهو وحي إلهام، كما أوحى إلى أم موسى، وإلى النحل، والخواريون هم أصحاب عيسى وخواصه اهـ خازن.

قوله: (على لسانه) المقام للخطاب ففيه التثبات منه إلى الغيبة، وهذا جواب عما يقال إن الخواريين ليسوا بأنبياء، فكيف يوحى إليهم؟ فاجاب بأن الوحي إليهم بواسطة عيسى وعلى لسانه فالوحي في الحقيقة إنما هو له. قوله: ﴿ أَنْ آمِنُوا بِهِ ﴾ في أن وجهان، أظهرهما: أنها تفسيرية لأنها وردت بعد ما هو بمعنى القول لا حروفه. والثاني: أنها مصدرية بتأويل متكلف أي أوحيت إليهم الأمر بالإيمان، وهنا قالوا آمنا ولم يذكر المؤمن به، وهناك آمنا بالله فذكره. والمفروق أن هناك تقدم ذكر الله فقط، فأعيد المؤمن به فقيل بالله وهنا ذكر شيان قبل ذلك، وهما أن آمنوا بي وبرسولي، فلم يفكر ليشمل المذكورين وفيه نظر وهنا بأننا وهناك بأننا بالاختلاف، وقد تقدم غير مرة أن هذا هو الأصل، وإنما جيء هنا بالأصل لأن المؤمن به متعدد فناسبه التأكيد اهـ سمين.

قوله: ﴿ إِذْ قَالَ الْخَوَارِجُ ﴾ كلام مستأنف منسوق لبيان بعض ما جرى بينه وبين قومه منقطع عما قبله كما ينبيء عنه الإظهار في موضع الإضمار اهـ أبو مسعود.

قوله: (أي يفعل) أي فالسؤال إنما هو عن الفعل دون القدرة عليه شعيراً عنه يلازمه اهـ أبو السعود.

وذلك لأنهم كانوا مؤمنين بمقتضى قدرة الله على هذا الفعل، والمعنى إذا سألت ربك هل ينزلها أولاً. وقوله: ونصب ما بعدها وهو لفظ الرب على المفعولية، لكن بتقدير مضاف أي هل يستطيع سؤال ربك كما أشار له المنسرب بقوله: أي تقدروا أن تسأله. وعبارة السمين: قوله: ﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ ﴾ قرأ الجمهور يستطيع بياء الغيبة ربك مرفوعاً بالفاعلية، والكسائي يستطيع بياء الخطاب لعيسى ما وربك بالنصب على التعظيم، وقاعدته أنه يدغم لام هل في أحرف منها هذا للمكان ويقراءة الكسائي القرائت

يُنْزِلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ قَالَ لَهُمْ عِيسَى ﴿ اَتَقُوا اللَّهَ ﴾ في اقتراح الآيات ﴿ اِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾

عائشة، وكانت تقول الحواريون أعرف بالله من أن يقولوا هل يستطيع ربك، كأنها رضي عنها نزولهم عن هذه المقالة أن تنسب إليهم وبها قرأ معاذ أيضاً وعلي وابن عباس، وسعيد بن جبير في آخرين، وحينئذ فقد اختلفوا في هذا القراءة هل تحتاج إلى حذف مضاف أم لا. فجمهور المعربين يقدر أن يستطيع سؤال ربك أو لا؟ قال الفارسي: وقد يمكن أن يستغنى عن تقديره سؤال على أن يكون المعنى هل يستطيع أن ينزل ربك بدعائك فيؤول المعنى إلى مقدر يدل عليه ما ذكر من اللفظ. قال الشيخ: وما قاله غير ظاهر، لأن فعله تعالى، وإن كان مسبباً عن الدعاء فهو غير مقدور لعيسى. واختار أبو عبيد هذه القراءة قال: لأن القراءة الأخرى تشبه أن يكون الحواريون شاكين، وهذا لا توهم ذلك. قلت: وهذا بناء من الناس على أنهم كانوا مؤمنين وهذا هو الحق. قال ابن الأنباري: لا يجوز لأحد أن يتوهم على الحواريون أنهم شكوا في قدرة الله تعالى، وبهذا يظهر أن قول الزمخشري أنهم ليسوا مؤمنين ليس بجيد، وكأنه خارق للإجماع. قال ابن عطية: ولا خلاف أحفظه في أنهم كانوا مؤمنين، وأما القراءة الأولى فلا تدل له لأن الناس أجابوا عن ذلك بأجوبة، منها أن معناه هل يسهل عليك أن تسأل ربك كقولك لا آخر هل تستطيع أن تقوم وأنت تعلم استطاعته لذلك؟ ومنها: سألوه سؤال مستخير هل ينزله أم لا؟ فإن كان ينزل فاسأله لنا. ومنها: أن المعنى هل يفعل ذلك وهل يقع منه إجابة لذلك اهـ.

قوله: ﴿ أن ينزل علينا مائدة ﴾ المائدة الخوان عليه طعام، فإن لم يكن عليه طعام، فليس بمائدة هذا هو المشهور إلا أن الراغب قال: المائدة الطبق الذي عليه الطعام، وتقال أيضاً للطعام إلا أن هذا مخالف لما عليه المعظم. وهذه المسألة لها نظائر في اللغة لا يقال للخوان مائدة إلا وعليه الطعام، وإلا فهو خوان، ولا يقال كأس إلا وفيها خمر، وإلا فهي قدح، ولا يقال: ذنوب وسجل إلا وفيه ماء، وإلا فهو دلو، ولا يقال جراب إلا وهو مدبوغ وإلا فهو إهاب، ولا يقال قلم إلا وهو مبري، وإلا فهو أنبوب. واختلف اللغويون في اشتقاقها فقال الزجاج: هي من ماد يمد من باب باع إذا تحرك، ومنه قوله ﴿رواسي أن تميد بكم﴾ [النحل: ١٥] ومنه ميد البحر وهو ما يصيب راكبه، فكانها تميد بما عليها من طعام. قال: وهي فاعلة على الأصل. وقال أبو عبيد: هي فاعلة بمعنى مفعولة مشتقة من مادة بمعنى أعطاه وامتاده بمعنى استعداه، فهي بمعنى مفعولة كعيشة راضية، وأصلها أنها ميد بها صاحبها أي أعطيها والعرب تقول مادي فلان يميديني إذا أحسن إلي وأعطاني، وقال أبو بكر الأنباري: سميت مائدة لأنها غياث، وعطاء من قول العرب ماد فلان فلاناً إذا أحسن إليه اهـ سمين.

وفي المصباح: الخوان ما يؤكل عليه معرب وفيه ثلاث لغات: كسر الخاء، وهي الأكثر، وضمها حكاه ابن السكيت، وإخوان بهمزة مكسورة حكاه ابن فارس، وجمع الأولى في الكثرة خون الأصل بضمين مثل كتاب وكتب، لكنه سكن تخفيفاً، وفي القلة أخونة، وجمع الثانية أخاون اهـ.

وفيه أيضاً: وماده ميذاً من باب أعطاه، والمائدة مشتقة من ذلك وهي فاعلة بمعنى مفعولة، لأن المالك مادها للناس أي أعطاه إياها. وقيل: مشتقة من ماد يمد إذا تحرك، فهي اسم فاعل على الباب اهـ.

وفي القرطبي مسألة جاء في حديث سلمان بيان المائدة، وأنها كانت سفرة لا مائدة ذات قوائم،

﴿قَالُوا نُزِيدُ﴾ سؤالها من أجل ﴿أَنْ نَأْكُلَ مِنْهَا وَنَطْمِئَنَ﴾ تسكن ﴿لِقَوْلِهَا﴾ بزيادة اليقين ﴿وَنَعْلَمَ﴾ نرداد علماً ﴿أَنْ﴾ مخففة أي أنك ﴿قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ في ادعاء النبوة ﴿وَنَكُونُ عَلَيْهَا مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ ﴿قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا﴾ أي يوم نزولها

والسفرة مائدة النبي ﷺ وموائد العرب اهـ. ثم قال: فالخوان هو المرتفع عن الأرض بقوائم والمائدة مد وبسط من الثياب والمناديل، والسفرة ما أسفر عما في جوفه، وذلك لأنها مضمومة بمعاليقها، وعن الحسن قال: الأكل على الخوان فعل الملوك، وعلى المنديل فعل المعجم، وعلى السفر فعل العرب اهـ. والسفرة في الأصل طعام يتخذه المسافر، والغالب حمله في جلد مستدير، فنقل اسمه لذلك الجلد فسمي باسمه، كما سميت المزادة رواية ولأن للجلد المذكور معاليق تنضم وتفرج، فللافتراج سميت سفرة، لأنها إذا حلت معاليقها انفرجت فأسفرت عما فيها اهـ من المثنوي على الشماثل.

قوله: ﴿قَالَ اتَّقُوا اللَّهَ﴾ أي في أمثال هذا السؤال ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ أي بكمال قدرته تعالى وبصحة نبوتي أو إن صدقتم في ادعاء الإيمان والإسلام، فإن ذلك مما يوجب التقوى والاجتناب عن أمثال هذه الاقتراحات، وقيل: أمرهم بالتقوى ليصير ذلك ذريعة لحصول المسؤول كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٣] اهـ أبو السعود.

قوله: (في اقتراح الآيات) أي في سؤال الآيات التي لم يسبق لها مثل. وفي المصباح: واقترحته ابتدعته من غير سبق مثال اهـ.

قوله: ﴿قَالُوا تَرِيدُ﴾ (سؤالها الخ) بيان للسبب الحامل لهم على السؤال أي ليس سببه إزالة شبهة في قدرته تعالى على تنزيلها، بل سبب سؤالنا أنا نريد الخ اهـ شيخنا. أي: وليس غرضنا بالسؤال اقتراح الآيات، ولا التعتن في سؤالها لأننا جازمون وموقنون بقدرة الله عليها وبرسالتك. وفي أبي السعود: قالوا نريد أن نأكل منها تمهيد عذر، وبيان لما دعاهم إلى السؤال أي لسنا نريد بالسؤال إزاحة شبهتنا في قدرته تعالى على تنزيلها، أو في صحة نبوتك حتى يقدح ذلك في الإيمان والتقوى، بل نريد أن نأكل منها أي نأكل تبرك، وقيل: أكل حاجة وتمتع اهـ.

قوله: ﴿وَتَطْمِئِنُّ قُلُوبُنَا﴾ أي لكمال قدرته تعالى، وإن كنا مؤمنين به من قبل، فإن انضمام علم المشاهدة إلى العلم الاستدلالي مما يوجب ازدياد الطمأنينة وقوة اليقين اهـ أبو السعود.

قوله: (أي أنك) ﴿قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ فيه أنه إذا كانت مخففة كان اسمها ضمير الغيبة، كما قبلوه غير الشارح، فتقديره ضمير الخطاب على شذوذ من مجيئه ضمير خطاب مصرح به، أو يقال إن هذا مجرد حل معنى اهـ شيخنا.

قوله: ﴿مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ أي تشهد عليها عند الذين لم يحضروها من بني إسرائيل ليزداد المؤمنون منهم بشهادتنا طمأنينة و يقيناً ويؤمن بسببها كفارهم، وعليها متعلق بالشاهدين إن جعلت اللام للتعريف وبيان لما يشهدون عليه إن جعلت موصولة، كأنه قيل: على أي شيء تشهدون، فقيل: عليها، فإن ما يتعلق بالصلة لا يتقدم على الموصول، أو هو حال من اسم كان أو متعلق يفسره من الشاهدين اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿قَالَ عِيسَى﴾ أي لما رأى أن لهم غرضاً صحيحاً في ذلك، فقام واغتسل ولبس المسح

﴿عِيدًا﴾ نعظمه ونشرفه ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ بدل من لنا بإعادة الجار ﴿وَأَخْرَجْنَا﴾ ممن يأتي بعدنا ﴿وَأَيَّامًا مِّنْكَ﴾ على قدرتك ونبوتي ﴿وَارْزُقْنَا﴾ إياها ﴿وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ ﴿قَالَ اللَّهُ﴾ مستجيباً له ﴿إِنِّي مُنَزِّلُهَا﴾ بالتخفيف والتشديد ﴿عَلَيْكُمْ فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ﴾ أي بعد نزولها ﴿يُنَكِّمُ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾ فنزلت الملائكة بها من السماء عليها سبعة أرغفة وسبعة

وصلى ركعتين فطأ رأسه وغض بصره، وقال: اللهم ربنا الخ اه أبو السعود.

قوله: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا﴾ المعنى نتخذ يوم نزولها عيداً نعظمه ونصلي فيه نحن ومن يجيء بعدنا، فنزلت في يوم الأحد فاتخذته النصارى عيداً اه خازن.

والعيد مشتق من العود، لأنه يعود كل سنة، قاله ثعلب عن ابن الأعرابي، وقال ابن الأنباري: النحويون يقولون يوم العيد بالفرح والسرور، وعيد الفرح لا يعود بالفرح والحزن، وكل ما عاد إليك في وقت فهو عيد. وقال الراغب. العيد حالة تعاود الإنسان، والعائدة كل نفع يرجع إلى الإنسان بشيء، ومنه العود للبعير المسن إما لمعاودة السير والعمل فهو بمعنى فاعل، وإما لمعاودة السنين إياه ومرورها عليه، فهو بمعنى مفعول وصغروه على عييد وكسروه على أعياد، وكان القياس عويد لنزوال موجب قلب الراوياء، لأنها إنما قلبت لسكونها بعد كسرة كميزان، وإنما فعلوا ذلك فرقاً بينه وبين عود الخشب اه سمين.

قوله: ﴿لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا﴾ في السمين: عذاباً اسم مصدر بمعنى التعذيب، أو مصدر على حذف الزوائد نحو عطاء ونبات لأعطى وأبنت، وانتصابه على المصدرية بالتقديرين المذكورين، والهاء في لا أعذبه عائدة على عذاب الذي تقدم أنه بمعنى التعذيب، والتقدير فإنني أعذبه تعذيباً لا أعذب مثل ذلك التعذيب أحداً، والجملة في محل نصب صفة لعذاباً اه.

قوله: ﴿مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ أي عالمي زمانهم أو العالمين مطلقاً، فإنهم مسخوا قردة وخنازير، ولم يعذب بمثل ذلك غيرهم، وقال عبد الله بن عمر: إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة المنافقون، ومن كفر من أصحاب المائدة وآل فرعون اه خازن.

قوله: ﴿فَنَزَلَتِ الْمَلَائِكَةُ﴾ الخ. روي أنه لما دعا الله وأجيب نزلت سفرة حمراء مدورة، وعليها منديل بين غمامتين من فوقها وغمامة من تحتها، وهم ينظرون إليها حتى سقطت بين أيديهم، فبكى عيسى وقال: اللهم اجعلني من الشاكرين، ثم قام وتوضأ وصلى وبكى، ثم كشف المنديل وقال: باسم الله خير الرازقين: وقيل: لم يكشفها هو بل قال: ليقيم أحسنكم عملاً فيكشف عنها، ويسمي الله، فقام شمعون رئيس الحواريين، فقال: يا روح الله أمن طعام الدنيا هذا أم من طعام الجنة؟ فقال عيسى: ليس من هذا ولا من هذا، ولكنه شيء اخترعه الله بقدرته فكلوا مما سألتهم، فقالوا: يا روح الله: كن أنت أول من يأكل منها. فقال: معاذ الله أن أكل منها يأكل منها من سألها، فخافوا أن يأكلوا منها، فدعا أهل الفاقة والمرض والبرص والجذام والمقعدين، فقال: كلوا مما رزق الله لكم الهناء، ولغيركم البلاء، فأكلوا منها وهم ألف وثلاثمائة رجل وامرأة، وفي رواية وهم سبعة آلاف وثلاثمائة، فلما أتموا الأكل طارت المائدة، وهم ينظرون، حتى توارت عنهم، ولم يأكل منها مريض أو زمن أو مبتلى إلا عوفي،

أحوات فأكلوا منها حتى شبعوا قاله ابن عباس وفي حديث أنزلت المائدة من السماء خبزاً ولحمًا فأمروا أن لا يخونوا ولا يدخروا لغد ففخأوا وادخروا فمسخوها فردة والخنازير ﴿وَرَكِبَ الْأَكْمَامُ الْمِهَادِمَ﴾ أي يقول ﴿الله﴾ لعيسى في القيامة توبيخاً لقومه ﴿يَعِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ مَا كُنْتَ تَزَعُ﴾

ولا فقير إلا استغنى، وندم من لم يأكل منها، فمكثت تنزل أربعين صباحاً فإذا نزلت اجتمع إليها الأغنياء والفقراء والكبار والصغار والرجال والنساء يأكلون منها أده خازن.

وفي القرطبي: فكانت تنزل يوماً ولا تنزل يوماً كنانة ثمود ترعى يوماً وتشرب يوماً، فمكثت أربعين يوماً تنزل ضحى، ولا تزال هكذا حتى يفيء الفياء من موضعه، فيأكل الناس منها، ثم ترجع إلى السماء، والناس ينظرون إلى ظلها حتى تتوارى عنهم، فلما تمت أربعون يوماً أوحى الله لعيسى عليه السلام: يا عيسى اجعل مائدتي هذه للفقراء دون الأغنياء، فتمارى الأغنياء في ذلك وعادوا الفقراء أده.

قوله: (عليها سبعة أرغفة الخ) وفي رواية خمسة أرغفة، وفي رواية رغيف واحد رواية أن ذلك الخبز كان من شعير، وعبرة أبي السعود: فإذا سمكة مشوية بلا فلول ولا شوك تسيل دسماً، وعند رأسها ملح، وعند ذنبها خل، وحولها من أصناف البقول ما خلا الكراث، وإذا خمسة أرغفة على واحد منها زيتون، وعلى الثاني عسل، وعلى الثالث سمن، وعلى الرابع جبن، وعلى الخامس قديد، فقال شمعون رأس الحواريين: يا روح الله أمن طعام الدنيا أم من طعام الآخرة؟ قال: ليس منهما، ولكن شيء اخترعه الله تعالى بالقدره العالیه. وفي رواية عن كعب تطير بها الملائكة بين السماء والأرض عليها كل الطعام إلا اللحم. وقال قتادة: كان عليها ثمر من ثمار الجنة. وقال عطية العوفي: نزلت سمكة من السماء فيها طعم كل شيء أده.

قوله: (فمسخوها) أي فمسخ الله منهم ثلاثمائة وثلاثين رجلاً باتوا ليلاً مع نسائهم، ثم أصبحوا خنازير، ولما أبصرت الخنازير عيسى بكى وجعلت تقصف به، وجعل يدعوهم بأسمائهم فيشيرون برؤوسهم ولا يقدرن على الكلام، فعاشوا أيام ثم هلكوا أده خازن.

وفي القرطبي: فعاشوا سبعة أيام، وقيل أربعة أيام، ثم دعا الله عيسى أن تقبض أرواحهم، فأصبحوا لا يدرى هل الأرض ابتلعهم أو ما الله فاعل بهم أده.

قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ معطوف على إذ قال الحواريون منصوب بما نصبه من المضمن المخاطب به النبي ﷺ، أو بمضمرة مستقل معطوف على ذلك أي: اذكر الناس وقت قوله عز وجل له عليه الصلاة والسلام في الآخرة توبيخاً للكفرة وتبكيته لهم بإقراره عليه السلام على رؤوس الأشهاد بالعبودية، وأمره لهم بعبادته عز وجل وصيغة الماضي لما مر من الدلالة على التحقيق والوقوع أده أبو السعود.

وقوله: (في الآخرة) هذا أحد قولين وهو الصحيح. وفي السمين: وهل هذا القول وقع وانقضى أو سيقع يوم القيامة؟ قولان للناس، فقال بعضهم: لما رفعه إليه قال له ذلك، وعلى هذا فإذا قال على موضوعهما من المضي الظاهر، وقال بعضهم: سيقلون ذلك يوم القيامة، وعلى هذا فإذا بمانع إله

لِلنَّاسِ اتَّخَذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ عَيْسَى وَقَدْ أَرَعْدُ ﴿مُتَّبِعَتَكَ﴾ تَنْزِيهَاً لَكَ غَمًّا لَا يَلِيقُ بِكَ مِنَ الشَّرِيكِ وَغَيْرِهِ ﴿مَا يَكُونُ﴾ مَا يَنْبَغِي ﴿لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ﴾ خَيْرَ لَيْسَ، وَلِي لِلتَّبِينِ

وقال بمعنى يقول كونها بمعنى إذا أهون من قول أبي عبيد أنها زائدة، لأن زيادة الأسماء ليس بالسهلة اهـ.

قوله: (توبيخاً لقومه) أشار به إلى جواب سؤال صورته ما وجه سؤال الله لعيسى هذا السؤال مع علمه عز وجل بأنه لم يقله اهـ كرخي.

قوله: ﴿من دون الله﴾ متعلق بالاتخاذ ومحلّه النصب على أنه حال من فاعله أي: متجهاً وجاوزين الله أو بمحذوف هو صفة الإلهين أي: كائنين من دونه تعالى، وإيّا ما كان، فالمراد اتخاذا بطريق اشراكهما معه سبحانه، كما في قوله تعالى: ﴿ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً﴾ [البقرة: ١٦٥] وقوله عز وجل: ﴿ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم﴾ [يونس: ١٨] ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله تعالى﴾ [يونس: ١٨] إلى قوله: ﴿سبحانه وتعالى عما يشركون﴾ [يونس: ١٨] إذ به يتأني التوبيخ والتقريع والتبكي، ومن توهم أن ذلك بطريق الاستقلال، ثم اعتذر عنه بأن النصارى يعتقدون أن المعجزات التي ظهرت على يد عيسى ومريم لم يخلقها الله تعالى، بل هما خلقاها، فصح أنهما اتخذاها في حق بعض الأشياء إلهين مستقلين، ولم يتخذوه تعالى إلهاً في حق البعض، فقد أبعد عن الحق بمراحل وأما من تعمق، فقال: إن عبادته تعالى مع عبادة غيره كلا عبادة، فمن عبده تعالى مع عبادتهما كأنه عبدهما، ولم يعبده تعالى، فقد غفل عما يجديه واشتغل بما لا يعنيه كدأب من قبله، فإن توبيخهم إنما يحصل بما يعتقدونه ويعترفون به صريحاً لا بما يلزمهم بضرب من التأويل اهـ أبو السعود.

قوله: (وقد أرعد) قال أبو روق: إذا سمع عيسى عليه السلام هذا الخطاب وهو قوله: أأنت قلت للناس اتخذوني وأمّي إلهين من دون الله ارتعدت مفاصله وتفجرت من أصل كل شعرة من جسده عين من دم اهـ خازن.

قوله: (تنزيهاً لك) أشار به إلى أن اتخاذهما إلهين تشريك لهما معك في الألوهية لا إفرادهما بذلك إذ لا شبهة في ألوهيتك وأنت منزّه عن الشريك. فضلاً أن يتخذ إلهان دونك على ما يشعر به ظاهر العبارة، نبه عليه الشيخ سعد الدين التفتازاني اهـ كرخي.

قوله: ﴿أن أقول﴾ في محل رفع لأنه اسم يكون، والخبر في الجار قبله أي ما ينبغي لي قوله، وما يجوز أن تكون موصولة أو نكرة موصوفة، والجملة بعدها صلة فلا محل لها أو صفة فمحلها النصب، فإن ما منصوبة بأقول نصب المفعول به، لأنها متضمنة لجملة فهو نظير. قلت: كلام وعلى هذا فلا يحتاج إلى أن يؤول أقول: بمعنى ادعى أو اذكر كما فعله أبو البقاء، وفي ليس ضمير يعود على ما هو اسمها وفي خبرها وجهان، أحدهما: أنه لي أي ما ليس مستقراً لي وثابتاً. وأما بحق على هذا ففيه ثلاثة أوجه ذكر أبو البقاء منها وجهين، أحدهما: أنه حال من الضمير في لي. والثاني: أن يكون مفعولاً تقديره ما ليس يثبت لي بسبب حق، فالباء تتعلق بالفعل المحذوف لا بنفس الجار، لأن المعاني

﴿إِنْ كُنْتُمْ قُلْتُمْ فَقَدْ عَلِمْتُمْ تَعْلَمُونَ مَا﴾ أخفيه ﴿فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ أي ما تخفيه من معلوماتك ﴿إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ ﴿مَا عَلَّمْتُكُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ﴾ وهو ﴿أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾

لا تعمل في المفعول به. والوجه الثاني: في خبر ليس أنه بحق، وعلى هذا ففي لي ثلاثة أوجه، أحدها: أنه تبين كما في قوله سقياً لك أي فيتعلق بمحذوف تقديره أعني لي، والثاني: أنه حاك من بحق لأنه لو تأخر لكان صفة له، والثالث: أنه متعلق بنفس حق لأن الباء زائدة وحق بمعنى مستحق أي ما ليس مستحقاً لي اهـ سمين.

قوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ قُلْتُمْ﴾ كنت وإن كانت ماضية في اللفظ، فهي مستقلة في المعنى والتقدير: إن تصح دعواي لما ذكره، وقدره الفارسي بقوله أن أكني الآن قلته فيما مضى، لأن الشرط والجزاء لا يقعان إلا في المستقبل، وقوله: فقد علمته أي فقد تبين وظهر علمك به كقوله: ﴿فَكَهَنَهُمْ وَجَاهَهُمْ فِي النَّارِ﴾ [النمل: ٩٠] اهـ سمين.

قوله: ﴿تَعْلَمُونَ مَا فِي نَفْسِي﴾ هذه لا يجوز أن تكون عرفانية، لأن العرفان كما قدمته يستدعي سبق جهل أو يقرن به على معرفة الذات دون أحوالها حسبما قاله الناس، فالمفعول الثاني محذوف أي تعلم ما في نفسي كائناتاً وموجوداتاً على حقيقته لا يخفى عليك منه شيء. وأما ولا أعلم ما في نفسك، فهي وإن كان يجوز فيها أن تكون عرفانية إلا أنها لما صارت مقابلة لما قبلها ينبغي أن تكون مثلها. والعراد بالنفس هنا على ما قاله الزجاج أنها تطلق ويراد به حقيقة الشيء، والمعنى قوله: تعلم ما نفسي وأخفى، والمعنى تعلم ما أخفيه من سري وغيبتي أي ما غاب ولم أظهره ولا أعلم ما تخفيه أنت ولا تطلعنا عليه، ففي النفس مقابلة وازدواج، وهذا متزع من قول ابن عباس وعليه حام الزمخشري، فإنه قال: تعلم معلومي ولا أعلم معلومك، وأتى بقوله: ما في نفسك على جهة المقابلة والمساكلة، لقوله: ما في نفسي فهو كقوله ﴿وَمَكُرُوا وَكُفُّوا﴾ [آل عمران: ٥٤] وكقوله ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ اللَّهُ يُسْهِرُ أَعْيُنَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤] اهـ سمين.

قوله: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ يدل بمشطوقه على أنه تعالى يعلم الغيب فيكون مقررراً لقوله تعلم ما في نفسي، ويدل بمفهومه على أنه لا يعلم الغيب غيره فيكون مقررراً لقوله ولا أعلم ما في نفسك ويدل بتصدير الجملة بأن وتوسط ضمير الفصل وبناء المبالغة والجمع المعروف باللام أن شيئاً لا يعزب عن علمه البتة، كما هو مقرر في محله اهـ كرخي.

قوله: ﴿إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ﴾ هذا استثناء مفرغ فإن ما منصوبة بالقول لأنها وما في حيزها في تأويل مقول، وقدر أبو البقاء القول بمعنى الذكر والتأدية، وما يجوز أن تكون موصولة أو نكرة موصوفة اهـ سمين. فائدة: حيث وقعت ما قبل ليس أو لم أو لا أو بعد إلا فهي موصولة نحو: ما ليس لي بحق ما لم تعلم ما لا تعلمون إلا ما علمتنا، وحيث وقعت بعد كاف التشبيه، فهي مصدرية، حيث وقعت بعد الباء، فإنها تحتلها نحو بما كانوا يظلمون، وحيث وقعت بين فعلين سابقهما علم أو دراية أو نظر احتملت الموصولية والاستفهامية نحو: ما تبذلون وما كنتم تكتمون ما أدري ما يفعل بي ولا بكم، ولتنظر نفس ما قدمت لغد وحيث وقعت في القرآن قبل إلا فهي نافية إلا في ثلاثة عشر موضعاً مما أتيتوهن إلا أن يأتي من النساء إلا ما قد سلف وما أكل السبع إلا ما ذكيت، ولا أعقاب وما

وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴿١١٧﴾ رَقِيبًا أَمْنَعُهُمْ مِمَّا يَقُولُونَ ﴿١١٨﴾ مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي ﴿١١٩﴾ قَبَضْتَنِي بِالرَّفْعِ إِلَى السَّمَاءِ ﴿١٢٠﴾ كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴿١٢١﴾ الْحَفِيزَ لأَعْمَالِهِمْ ﴿١٢٢﴾ وَأَنْتَ عَلَّ كُلِّ شَيْءٍ ﴿١٢٣﴾ مِنْ قَوْلِي لَهُمْ وَقَوْلُهُمْ بَعْدِي وَغَيْرِ ذَلِكَ ﴿١٢٤﴾ شَهِيدٌ ﴿١٢٥﴾ مُطَّلِعٌ عَالِمٌ بِهِ ﴿١٢٦﴾ إِنْ تَعَذَّبْتَهُمْ ﴿١٢٧﴾ أَيْ مِنْ أَقَامَ عَلَى الْكُفْرِ مِنْهُمْ ﴿١٢٨﴾ فَلَا تَنْتَهُمُ عِبَادَتَهُ ﴿١٢٩﴾ وَأَنْتَ مَالِكُهُمْ تَتَصَرَّفُ فِيهِمْ كَيْفَ شِئْتَ لَا اعْتِرَاضَ عَلَيْكَ ﴿١٣٠﴾ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ ﴿١٣١﴾ أَيْ لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴿١٣٢﴾ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْغَازِظُ ﴿١٣٣﴾ الْغَالِبُ عَلَى أَمْرِهِ ﴿١٣٤﴾ الْحَكِيمُ ﴿١٣٥﴾ فِي صَنْعِهِ ﴿١٣٦﴾ قَالَ اللَّهُ هَذَا ﴿١٣٧﴾ أَيْ

تَشْرُكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا، وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطَرَرْتُمْ إِلَيْهِ إِلَّا مَوْضِعِي هُودَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ ﴿١٣٨﴾ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ ﴿١٣٩﴾ [هود: ١٠٧] فَهِيَ فِيهِمَا مَصْدَرِيَّةٌ فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سَبِيلِهِ إِلَّا قَلِيلًا يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَحْصِنُونَ، وَإِذَا اعْتَرَلْتُمُوهُمْ وَمَا يُعْبِدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ حَيْثُ كَانَ قَوْلُهُ فِي الْإِتْقَانِ أَهْ كَرَّخِي.

قوله: (وهو) ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنْ الْإِسْتِثْنَاءَ مَفْرُغٌ، وَأَنْ أَنْ مَصْدَرِيَّةٌ مَحَلُّهَا رَفْعٌ بِإِضْمَارٍ هُوَ عَلَى أَنَّهُ تَفْسِيرٌ لِمَا أَمَرْتَنِي بِهِ، يُوَافِقُهُ قَوْلُ الْقَاضِي: وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ أَنْ مَفْسُورَةٌ لِأَنَّ الْأَمْرَ مِنْهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ لَا يَقُولُ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ أَهْ.

وَتَعَقَّبَ بِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ عَيْسَى نَقَلَ مَعْنَى كَلَامِ اللَّهِ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ كَأَنَّهُ قَالَ: مَا قُلْتُ لَهُمْ شَيْئًا سِوَى قَوْلِكَ لِي قُلْ لَهُمْ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَضَعُ الْقَوْلَ مَوْضِعَ الْأَمْرِ نَزْوَلًا عَلَى قِصَّةِ الْأَدَبِ الْحَسَنِ كَيْ لَا يَجْعَلَ نَفْسَهُ وَرَبَّهُ مَعًا أَمْرَيْنِ أَهْ كَرَّخِي.

قوله: ﴿شَهِيدًا﴾ خَيْرُ ثَانٍ وَعَلَيْهِمْ مُتَعَلِّقٌ بِهِ، وَمَا مَصْدَرِيَّةٌ ظَرْفِيَّةٌ أَيْ فَتَقْدَرُ بِمَصْدَرٍ مُضَافٍ إِلَى زَمَانٍ وَدَامَ صَلَاحُهَا، وَيَجُوزُ فِيهَا التَّمَامُ وَالنَّقْصَانُ، فَإِنْ كَانَتْ تَامَةً كَانَتْ مَعْنَاهَا الْإِقَامَةُ، وَيَكُونُ فِيهِمْ مُتَعَلِّقًا بِهَا، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحْذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ، وَالْمَعْنَى وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَدَّةَ إِقَامَتِي فِيهِمْ فَلَمْ يَحْتَاجْ هُنَا إِلَى مَنْصُوبٍ، وَتَكُونُ حَيْثُ تَتَصَرَّفُ، وَإِنْ كَانَتْ النَّاْقِصَةُ لَزِمَتْ لَفْظُ الْمَضِيِّ، وَلَمْ تَكْتَفِ بِمَرْفُوعٍ، فَيَكُونُ فِيهِمْ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ خَيْرًا لَهَا، وَالتَّقْدِيرُ مَدَّةَ دَوَامِي مُسْتَقَرًّا فِيهِمْ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يُقَالُ دَامَ يَدَامُ كَخَافَ يَخَافُ أَهْ سَمِينُ.

قوله: (قَبَضْتَنِي بِالرَّفْعِ إِلَى السَّمَاءِ) أَيْ أَخَذْتَنِي وَافِيًّا بِالرَّفْعِ إِلَى السَّمَاءِ وَالتَّوَفِّيَ يَسْتَعْمَلُ فِي اخْتِذِ الشَّيْءِ وَافِيًّا أَيْ كَامِلًا وَالْمَوْتُ نَوْعٌ مِنْهُ. قَالَ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالتِّي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾ [الزمر: ٤٢] أَهْ أَبُو السَّعُودِ، وَهَذَا جَوَابٌ عَنْ سُؤَالٍ هُوَ أَنَّ عَيْسَى حَيٌّ فِي السَّمَاءِ، فَكَيْفَ قَالَ: فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي مَعَ أَنَّ السُّؤَالَ إِنَّمَا يَتَوَجَّهُ عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ إِنَّ السُّؤَالَ وَالْجَوَابَ وَجَدَا يَوْمَ رَفْعِهِ إِلَى السَّمَاءِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ أَنَّهُمَا يَكُونَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَعَلَيْهِ جَرَى الشَّيْخُ الْمُصَنِّفُ كَالْجُمْهُورِ فَلَا إِشْكَالَ أَهْ كَرَّخِي.

قوله: (الْحَفِيزُ لأَعْمَالِهِمْ) أَيْ وَالْمُرَاقِبُ لأَحْوَالِهِمْ أَهْ كَرَّخِي.

قوله: (لَا اعْتِرَاضَ عَلَيْكَ) هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى الْجَوَابِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَقَوْلُهُ: فَإِنَّهُمْ الْخُ تَعْلِيلٌ لَهُ أَهْ شَيْخُنَا.

قوله: (أَيْ لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ) أَيْ فَلَا يَرَدُ أَنْ يُقَالَ كَيْفَ جَازَ لِعَيْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَقُولَ وَإِنْ تَغْفِرَ

يوم القيامة ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾ في الدنيا كعيسى ﴿صِدْقُهُمْ﴾ لأنه يوم الجزاء ﴿لَهُمْ جَنَّاتُ تَجْرِي مِنْ

لهم فتعرض بسؤاله للعفو عنهم مع علمه بأنه تعالى قد حكم بأنه من يشرك بالله، فقد حرم عليه الجنة اهـ كرخي.

قوله: ﴿قال الله﴾ مستأنف ختم به حكاية ما حكى مما يقع يوم يجمع الله الرسل عليهم السلام اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿يوم ينفع﴾ الجمهور على رفعه من غير تنوين ونافع على نصبه من غير تنوين، ونقل الزمخشري عن الأعمش يوماً بنصبه منوناً، وابن عطية عن الحسن بن العباس الشامي يوم يرفعه منوناً، فهذه أربع قراءات. فأما قراءة الجمهور فواضحة على المبتدأ والخبر، فالجملة في محل نصب بالقول، وجملة ينفع الصادقين في محل جر بالإضافة. وأما قراءة نافع فيها أوجه، أحدها: أن هذا مبتدأ ويوم خبره كالقراءة الأولى، وإنما بنى الظرف لإضافته إلى الجملة الفعلية، وإن كانت معربة، وهذا مذهب الكوفيين، واستدلوا عليه بهذه القراءة، وأما البصريون فلا يجيزون البناء إلا إذا صدرت الجملة المضاف إليها بفعل ماضٍ وخرجوا هذه القراءة على أن يوم منصوب على المظروف، وهو متعلق في الحقيقة بخبر المبتدأ أي هذا وقع أو يقع في يوم ينفع وينفع في محل خفض بالإضافة، وأما قراءة التنوين فرفعه على الخبرية كقراءة الجماعة ونصبه على الظرف كقراءة نافع، إلا أن الجملة بعده في القراءتين في محل الوصف لما قبلها، والعائد محذوف، فيكون محل هذه الجملة إما رفعاً أو نصباً اهـ سمين.

قوله: ﴿في الدنيا كعيسى﴾ أراد به أنه في معنى الشهادة لصدق عيسى في قوله يوم القيامة: سبحانه ما يكون لي آخر كلامه جواباً عن قوله: ﴿أأنت قلت للناس﴾ الخ، وفيه إشارة إلى أن العباد بالصدق الصدق في الدنيا، فإن النافع ما كان حال التكليف اهـ كرخي.

قوله: (لأنه يوم الجزاء) أشار به إلى أن انتفاعهم به في الدنيا كلاً انتفاع لفنائها، وأما صدق إبليس بقوله: إن الله وعدكم وعد الحق الخ، فلا ينفعه لكذبه في الدنيا التي هي دار العمل اهـ كرخي.

قوله: ﴿لهم جنان﴾ استئناف مسوق لبيان النفع المذكور، كأنه قيل: ما لهم من النعيم اهـ أبو السعود. فهذا نفعهم لأن بلغهم أقصى أمانهم.

وقال الراغب: رضا العبد عن الله أنه لا يكره ما يجري به قضاؤه ورضا الله عن العبد هو أن يراه مؤتمراً لأمره ومتنبهاً عن نهيه.

وقال الجنيد: الرضا يكون على قدر قوة العلم والرسوخ والمعرفة والرضا حال يصحب العبد في الدنيا والآخرة، وليس محله محل الخوف والرجاء والصبر والإشفاق وسائر الأحوال التي يقول عن العبد في الآخرة، بل العبد يتنعم في الجنة بالرضا، ويسأل الله تعالى حتى يقول لهم رضائي أحلكم داري أي برضائي عنكم، وهل رضيتم قال محمد بن الفضل: الروح والراحة في الرضا واليقين والرضا باب الله الأعظم، ومجمل استرواح العابدين، وسيأتي لها مزيد في سورة البقرة اهـ كرخي (١) هـ

تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ﴿١١٩﴾ بطاعته ﴿وَرِضْوَانَهُ﴾ بشوابه ﴿ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ ﴿١٢٠﴾ ولا ينفع الكاذبين في الدنيا صدقهم فيه كالكفار لما يؤمنون عند رؤية العذاب ﴿إِنَّ مَلَكَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ خزائن المطر والنبات والرزق وغيرها ﴿وَمَا فِيهِنَّ﴾ أتى بما تغليباً لغير العاقل ﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ﴿١٢١﴾ ومنه إثابة الصادق وتعذيب الكاذب وخص العقل ذاته فليس عليها بقادر.

قوله: (بطاعته) أي بإقامته لهم في الطاعة فهو مضاف للفاعل، ويصح أن يكون مضافاً للمفعول أي بطاعتهم له اهـ شيخنا.

قوله: (ولا ينفع الكاذبين الخ) محترز قوله الصادقين في الدنيا الخ. قوله: (كالكفار) أي وكإبليس فإنه يتكلم يوم القيامة بكلام صدق ولا ينفعه كما قصه الله تعالى عنه بقوله: ﴿وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعْدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ﴾ [إبراهيم: ٢٢] الآية اهـ من الخازن. قوله: (لما يؤمنون) أي حين يؤمنون كما سيأتي في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحْدَهُ﴾ [غافر: ٨٤] الآية اهـ شيخنا.

قوله: ﴿لِلَّهِ مَلِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ الخ تحقيق للحق وتنبيه على كذب النصارى وفساد ما زعموا في حق المسيح وأمه أي له تعالى خاصة ملك السموات والأرض وما فيهما من العقلاء وغيرهم يتصرف فيها كيف يشاء إيجاد وإعدام وإحياء وإماتة وأمرأ ونهياً من غير أن يكون لشيء من الأشياء مدخل في ذلك اهـ أبو السعود.

قوله: (تغليباً لغير العاقل) أي ولم يأت بمن تغليباً للعاقل لأن غير العاقل هو الأكثر المناسب لمقام إظهار العظمة والكبرياء، وكون الكل في ملكوته وتحت قدرته لا يصلح شيء منها للألوهية سواه فيكون تنبيهاً على قصورهم عن رتبة الربوبية اهـ كرخي.

قوله: (وخص العقل ذاته الخ) أشار إلى أن الله تعالى، وإن دخل في قوله كل شيء فإنه شيء لا كالأشياء، فقد خص العقل ذاته، فليس عليها بقادر أي لأن القدرة إنما تتعلق بالممكنات لا بالواجبات ولا المستحيلات، فالمراد بشيء كل موجود يمكن إيجاده اهـ كرخي.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة الأنعام

مكية وآياتها خمس وستون ومائة

إلا ﴿وما قدرُوا الله﴾ الآيات الثلاث وإلا ﴿قل تعالُوا﴾ الآيات الثلاث وهي مائة وخمس أو ست وستون آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وفي الخبر أنها نزلت جملة واحدة غير الآيات الست المدنيات ومعها سبعون ألف ملك، ومع آية منها بخصوصها اثنا عشر ألف ملك وهي: ﴿وعنده مفاتيح الغيب﴾ [الأنعام: ٥٩] الآية... نزلوا بها ليلاً ولهم زجل بالتسبيح والتحميد، فدعا رسول الله ﷺ الكتاب فكتبوها من ليلتهم.

وعن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «نزلت سورة الأنعام معها ميكب من الملائكة سد ما بين الخافقين، لهم زجل بالتسبيح، والأرض ترتج»، ورسول الله ﷺ يقول: (مبجح ربي العظيم) ثلاث مرات ثم خر ساجداً.

وعن كعب الأحبار قال: فاتحة التوراة فاتحة الأنعام وخاتمتها خاتمة هود، وذكر غيره من المفسرين أن التوراة افتتحت بقوله تعالى: قوله: ﴿الحمد لله الذي خلق السموات والأرض﴾ الآية. وختمت بقوله تعالى: ﴿الحمد لله الذي لم يتخذ ولداً﴾ [الإسراء: ١١١] الآية.

وعن جابر أن النبي ﷺ قال: «من قرأ ثلاث آيات من أول سورة الأنعام إلى قوله: ﴿ويعلم ما تكسبون﴾ [الأنعام: ٣] وكل الله له أربعين ألف ملك يكتبون له مثل عبادتهم إلى يوم القيامة، ويترن ملك من السماء السابعة ومعه مرزبة من حديد فإذا أراد الشيطان أن يوسوس له أو يوحى في قلبه شيئاً ضربه، فيكون بينه وبينه سبعون حجاً، فإذا كان يوم القيامة قال الله تعالى: «اعش في ظلي يوم لا ظل إلا ظلي وكل من ثمار جنتي واشرب من ماء الكوثر واغتسل من ماء السلسيل فأنت عبدي وأنا ربك» اهـ قرطبي.

وفي الخطيب: تنبيه: قال بعض العلماء: اختصت هذه السورة بنوعين من الفضيلة، أحدهما: أنها نزلت دفعة واحدة. والثاني: أنه شيعها سبعون ألفاً من الملائكة. والسبب في ذلك أنها مشتملة على دلائل التوحيد والعدل والنبوة والمعاد وإبطال مذاهب المبطلين والملحدين اهـ.

﴿الْحَمْدُ﴾ وهو الوصف بالجميل ثابت ﴿لِلَّهِ﴾ وهل المراد بالإعلام بذلك للإيمان به أو الثناء به أو هما احتمالات أفيدها الثالث قاله الشيخ في سورة الكهف ﴿الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ خصهما بالذكر لأنهما أعظم المخلوقات للناظرين ﴿وَجَعَلَ خَلْقَ﴾ ﴿الْفُلُكِ وَالنُّورِ﴾ أي كل ظمة ونور وجمعها دونه لكثرة أسبابها وهذا من دلائل وحدانيته ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ مع قيام

قوله: (الآيات الثلاث) وآخرها قوله: ﴿وَكُنتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنعام: ٩٣] وقوله: الآيات الثلاث وآخرها قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ اهـ.

قوله: (وهو) أي الحمد اللغوي الوصف بالجميل، وهذا الحد ذكره الزمخشري في الفائق. واشترط صاحب المطالع وغيره في ذلك كون الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل أي ظاهراً وباطناً ليخرج نحو ذق إنك أنت العزيز الكريم، فإنه على جهة التهكم لا على جهة التعظيم، وأما الحمد الإصلاحي فهو فعل ينبىء عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً اهـ كرخي.

قوله: (وهل المراد الإعلام بذلك) أي بثبوت الحمد لله، وهذا الاحتمال هو المراد بقولهم الجملة خبرية لفظاً ومعنى، وقوله: أو الثناء هو المراد بقولهم: الجملة إنشائية. وقوله: أو هما. والمراد بقولهم: إنها مستعملة في الخبر والإنشاء على سبيل استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه اهـ.

قوله: (لِلإيمان به) أي بما ذكر من ثبوت الحمد لله، أي أن الإعلام به فائدته أن يؤمن الخلق به اهـ.

قوله: (أفيدها الثالث) وتوجيه ذلك أن قائل الحمد لله لا يقصد به الإخبار عن حمد غيره ولا الإعلام به للذين هما فائدة الخبر، أو لازم فائدته كما تقرر ذلك في فن المعاني، وإنما يقصد إيجاد وصفه وصدور الحمد منه له تعالى، إذ الثواب إنما هو على ذلك لا على مجرد الإخبار اهـ كرخي.

قوله: (قاله الشيخ) أي قال ما ذكره وهو قاله: وهو الوصف بالجميل إلى آخر العبارة اهـ.

قوله: ﴿الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ قدم السموات لشرفها لأنها متعبد الملائكة ولم يقع فيها معصية، ولتقدم وجودها كما قاله القاضي ومراده: أن السموات على هذه الهيئة متقدمة على الأرض الكائنة على هذا الهيئة الموجودة، لأنه تعالى قال في سورة النازعات: ﴿أَلَمْ السَّمَاءَ بَنَاهَا﴾ رفع سمكها ﴿فَسَوَّاهَا وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا، وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾ [النازعات: ٣٩] فإنه صريح في أن بسط الأرض مؤخر عن تسوية السماء كما سيأتي إيضاحه اهـ كرخي.

قوله: (أي كل ظلمة ونور) فدخل فيها ظلمة الجهل والكفر ونور العلم والإيمان والليل والنهار والكسوف وغير ذلك اهـ كرخي.

قوله: (لكثرة أسبابها) أي محالها، فكل جرم كثيف له ظل أي ظل فظلمه ظلمته، وأما الأجرام النيرة فلا ظل لها فلا ظلمة لها وهي قليلة كالنار والكواكب اهـ شيخنا.

وفي البضاوي: وجمع الظلمات لكثرة أسبابها والأجرام الحاملة لها. وفي شيخ الإسلام عليه قوله: لكثرة أسبابها، إذ ما من جرم إلا وله ظل، والظل هو الظلمة بخلاف النور فإنه من جنس واحد

هذا الدليل ﴿بَرِيَّتِهِمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ يسوون غيره في العبادة ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ﴾ يخلق أيكم آدم منه ﴿ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا﴾ لكم تموتون عند انتهائه ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ مضروب ﴿عِنْدَهُمْ﴾ لعنكم ﴿ثُمَّ﴾

وهو النار، ولا ترد الأجرام النيرة كالكواكب لأن مرجع كل نير إلى النار، على ما قيل: إن الكواكب أجرام نورية نارية، وأن الشهب تنفصل من نار الكواكب فصحح أن النور من جنس النار اهـ.

قوله: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ثم هذه ليست للترتيب الزمني، وإنما هي للتراخي بين الترتيبين، والمراد استبعاد أن يعدلوا به غيره مع ما أوضح من الدلالات، وهذه عطف إعمال على قوله الحمد لله وإما على قوله خلق السموات. قال الزمخشري: فإن قلت: فما معنى ثم قلت استبعاد أن يعدلوا به مع وضوح آيات قدرته وكذلك ثم أنتم تمترون استبعاد أن يمتروا بعد ما ثبت أنه يحييهم ويميتهم ويعتصمهم اهـ سمين.

قوله: ﴿بَرِيَّتِهِمْ﴾ يجوز أن يتعلق بكفروا، فيكون يعدلون بمعنى يميلون عنه من العدول ولا مفعول له حيث، ويجوز أن يتعلق يعدلون وقدم المقابلة، وفي الباء حيثنذا احتمالان، أحدهما: أن تكون بمعنى عن ويعدلون من العدول أيضاً، أي يعدلون عن ربهم إلى غيره والثاني: أنها للتعدية، ويعدلون من العدل وهو التسوية بين الشئين، أي ثم الذين كفروا يسوون برهم غيره من المخلوقين فيكون المفعول محذوفاً اهـ سمين.

قوله: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ﴾ أي من جميع أنواعه. فلذلك اختلفت ألوان بني آدم وعجنيت طينتهم بالماء العذب والملح والمير، فلذلك اختلفت أخلاقهم اهـ خازن.

قوله: ﴿يَخْلُقُ أَيُّكُمْ أَدَمَ مِنْهُ﴾ أشار إلى قول الأكثر أن في الكلام جذف مضاف وهو ما قدره، ومن لا ابتداء الغاية لأنه أخذ ترابه من وجه الأرض أحمرها وأبيضها وغيرهما، فاختلقت أخلاقهم، ثم صور منه آدم ثم نفخ فيه الروح، وإنما نسب هذا الخلق إلى المخاطبين لا إلى آدم عليه السلام وهو المخلوق منه حقيقة لتوضيح منهاج القياس والمبالغة في إزاحة الاشتباه والالتباس، مع ما فيه من تحقيق الحق والتنبيه على حكمة خفية هي أن كل فرد من أفراد البشر له حظ من إنشائه عليه السلام منه، حيث لم تكن فطرته البديعة مقصورة على نفسه بل كانت أنموذجاً متطوياً على فطرة سائر آحاد بشر الجنس انطواءً إجمالياً مستتباً لجريان آثارها على الكل، فكان خلقه عليه السلام من الطين خلقاً لكل أحد من فروعه منه. وذهب المهدي وغيره إلى أنه لا حذف، وأن الإنسان مخلوق ابتداء من طين لخبر: ﴿مَا مِنْ مَّوَلُودٍ يُولَدُ إِلَّا وَيَدْرُ عَلَى النَّطْفَةِ مِنْ تَرَابِ حَفْرَتِهِ﴾، أو لأن النطفة من الغذاء وهو من الطين، وتخصيص خلقهم بالذكر من بين سائر ودلائل صحة البعث، مع أن ما ذكر من خلق السموات والأرض من، وأوضحها وأظهرها كما ورد في قوله تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [يس: ٨١] الآية، فلما أن محل النزاع بعثهم، فدلالة بدء خلقهم على ذلك أظهر وهم بشؤون أنفسهم أعرفهم وبالتعامي عن الحجة النيرة أقبح اهـ كرخي.

قوله: ﴿ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا﴾ أي كتبه وقدره. والأجل الأول من وقت الولادة إلى وقت الموت. والأجل الثاني من وقت الموت إلى وقت البعث وهو مدة البرزخ، فلكل أحد أجلان أجل إلى الجوت

أَنزَلَ أَيُّهَا الْكَافِرُ ﴿تَمَقُّوْنَ﴾ تشكون في البعث بعد علمكم أنه ابتداء خلقكم ومن قدر على الابتداء فهو على الإعادة أقدر ﴿وَهُوَ اللَّهُ﴾ مستحق للعبادة ﴿فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾

وأجل من الموت إلى البعث، فإن كان الإنسان تقياً وصولاً للرحم زيد له من أجل البعث في أجل العمر، وإن كان فاجراً قطعاً نقص من أجل العمر وزيد في أجل البعث، وذلك قوله تعالى: ﴿وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره إلا في كتاب﴾ [فاطر: ١١] اهـ خازن.

وفي السمين: وقضى إن كان بمعنى أظهر فثم للترتيب الزماني على أصلها، لأن ذلك متأخر عن الخلق وهي صفة فعل، وإن كان بمعنى كتب وقدر فهي للترتيب في الذكر لأنها صفة ذات، وذلك مقدم على خلقنا اهـ.

قوله: ﴿وأجل مسمى﴾ (مضروب) أي مقدر عنده لا علم لكم به بخلاف الأجل فلکم به علم في الجملة، فلذلك أضاف الثاني إليه دون الأول اهـ شيخنا.

قوله: (تشكون في البعث) يشير إلى أن الآية الأولى دليل التوحيد والثانية دليل البعث ويؤخذ منه صحة الحشر والنشر اهـ كرخي.

قوله: ﴿وهو الله﴾ مبتدأ وخبر. وقوله: ﴿في السموات﴾ متعلق بالخبر من حيث ملاحظة الوصف الذي تضمنه، وهو كونه معبوداً، فالله فيه معنى العبادة. وقد أشار الشارح إلى هذا اهـ شيخنا.

وفي أبي السعد: في السموات متعلق بالمعنى الوصفي الذي ينبىء عنه الاسم الجليل، إما باعتبار أصل اشتقاقه، وإما باعتبار أنه اسم اشتهر فيما اشتهرت به الذات من صفات الكمال، فلو حظ منها ما يقتضيه المقام من المالكية والعبادة، وليس المراد بما ذكر من الاعتبارين أن الاسم الجليل يحمل على معناه اللغوي، بل مجرد ملاحظة أحد المعاني المذكورة في ضمنه كما لوحظ مع اسم الأسد في قوله: أسد عليّ إلى آخره ما اشتهر به من وصف الجراءة اهـ.

وفي الكرخي: في السموات وفي الأرض متعلق بالمعنى الوصفي الذي يتضمنه لفظ الله من صفات الكمال، كما تقول، هو حاتم في طيء على تضمين معنى الجواد الذي اشتهر به، كأنك قلت: هو جواد في طيء، ولا يتعلق بلفظ الله لأنه اسم لا صفة، أو معنى كونه تعالى فيهما أنه عالم بما فيهما على التشبيه والتمثيل. قال التفتازاني: شبهت حالة علمه بهما بحالة كونه فيهما، لأن العالم إذا كان في مكان كان عالماً به وبما فيه بحيث لا يخفى عليه شيء منه اهـ.

وفي السمين: قوله ﴿وهو الله في السموات وفي الأرض﴾. في هذه الآية أقوال كثيرة لخصت جميعها في اثني عشر وجهاً، وذلك أن هو فيه قولان، أحدهما: هو ضمير اسم الله تعالى يعود على ما عادت عليه الضمائر قبله. والثاني: أنه ضمير القصة، قال أبو علي. قال الشيخ: وإنما فر إلى هذه لأنه لو عاد على الله لصار التقدير الله الله، فيتركب الكلام من اسمين متحدين لفظاً ومعنى ليس بينهما نسبة إسنادية. قلت: الضمير إنما هو عائد على ما تقدم من الموصوف بتلك الصفات الجليلة، وهي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور وخلق الناس من طين إلى آخرها، فصار في الإخبار بذلك فائدة من غير شك، فعلى قول الجمهور يكون هو مبتدأ والله خبره، وفي السموات متعلق بنفس الجلالة

ما تسرون وما تجهرن به بينكم ﴿وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ ﴿٣٠﴾ تعملون من خير وشر ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ﴾ أي

لما تضمنه من معنى العبادة كأنه قيل: وهو المعبود في السموات، وهو قول الزجاج وابن عطية والزمخشري قال الزمخشري: في السموات متعلق بمعنى اسم الله كأنه قيل: وهو المعبود فيها وعنه وهو الذي في السماء إله. وقال الزجاج: هو متعلق بما تضمنه اسم الله من المفعول كقولك: يا أمير المؤمنين الخليفة في المشرق والمغرب. قال ابن عطية: هذا عندي أفضل الأقوال وأكثرها إحرازاً لفصاحة اللفظ وجزالة المعنى، وإيضاحه: أنه أراد أنه يدل على خلقه وآيات قدرته وإحاطته واستيلائه، ونحو هذه الصفات، فجمع هذا كلها في قوله وهو الله الذي له هذه كلها في السموات وفي الأرض، كأنه قال: وهو الخالق والرازق والمحيي والمميت في السموات وفي الأرض، كما تقول: زيد السلطان في الشام والعراق، فلو قصدت ذات زيد لكن محالاً، فإذا كان مقصد قولك الأمر النهائي الذي يولي ويعزل كان نطقاً صحيحاً فأقمت السلطنة مقام هذه الصفات، كذلك في الآية الكريمة أتمت الله مقام تلك الصفات. قال الشيخ: ما ذكره الزجاج وأوضحه ابن عطية صحيح من حيث المعنى، لكن صناعة النحو لا تساعد عليه لأنهما زعما أن في السموات متعلق باسم الله لما تضمنه من تلك المعاني، ولو صرح بتلك المعاني لم يعمل جميعها بل العمل من حيث اللفظ الواحد منها، وإن كان في السموات متعلقاً بجميعها من حيث المعنى، بل الأولى أن يتعلق بلفظ الله لما تضمنه من معنى الألوهية وإن كان علماً، لأن العمل يعمل في الظرف لما تضمنه من المعنى. الوجه الثاني: أن في السموات متعلق بمحذوف هو صفة الله تعالى، حذفت لفهم المعنى فيقدره بعضهم وهو الله المعبود وبعضهم وهو الله المدبر، وحذفت الصفة قليل جداً. الوجه الثالث: قال النحاس: وهو أجسن ما قيل في إن الكلام تم عند قوله وهو الله، والمجورور متعلق بمفعول يعلم وهو سرهم وجهرهم، أي يعلم سرهم وجهرهم فيهما، وهذا ضعيف جداً لما فيه من تقديم معمول المصدر عليه، وقد عرفت ما فيه. الوجه الرابع: أن الكلام تم أيضاً عند الجلالة ويتعلق الظرف بنفس العلم وهذا ظاهر ويعلم على هذين الوجهين مستأنف إلى آخر عبارته اهـ.

قوله: ﴿وجهرهم﴾ ذكره للمقابلة إذ ذكر علمه بالسر مغن عن الجهر، أي لأنه مفهوم منه بالأولى، وتعليق علمه عز وجل بما ذكر خاصة مع شموله لجميع ما فيهما حسماً بتميزه الجملة السابقة لانساق النظم الكريم إلى بيان حال المخاطبين اهـ كرخي.

قوله: ﴿ويعلم ما تكسبون﴾ يعني من خير ومن شر. بقي في الآية سؤال وهو أن الكسب إما أن يكون من أعمال القلوب، وهو المسمى بالسر، أو من أعمال الجوارح وهو المسمى بالجهر، فالأفعال لا تخرج عن هذين النوعين يعني السر والجهر، فقوله: ﴿ويعلم ما تكسبون﴾ يقتضي عطف الشيء على نفسه وذلك غير جائز فما معنى ذلك؟ وأجيب عنه بأنه يجب حمل قوله: ﴿ويعلم ما تكسبون﴾ على ما يستحقه الإنسان على فعله فكسبه من الثواب والعقاب والحاصل أنه محمول على المكسب فهو أكمل يقال هذا المال كسب فلان أي مكتسبه، ولا يجوز على نفس الكسب وإلا لزم عطف الشيء على نفسه. ذكره الإمام فخر الدين اهـ خزن.

قوله: ﴿وما تأتاهم من آية من آيات ربهم﴾ كلام مستأنف وأورد لبيان كفرهم بآيات الله تعالى

أهل مكة ﴿مِنْ﴾ زائدة ﴿ءَايَاتٍ مِنْ ءَايَاتِ رَبِّهِمْ﴾ من القرآن ﴿إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ ﴿فَقَدْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ﴾ بالقرآن ﴿لَمَّا جَاءَهُمْ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنْبَاءُ﴾ عواقب ﴿مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ ﴿أَلَمْ يَرَوْا﴾ في

وإعراضهم عنها بالكلية بعدما بين في الآية الأولى إشراكهم بالله تعالى وإعراضهم عن بعض آيات التوحيد، وفي الآية الثانية امتراءهم في البعث وإعراضهم عن بعض آياته وما نافية، وصيغة المضارع لحكاية الحال الماضية أو للدلالة على الاستمرار التجديدي، ومن الأولى مزيدة للاستغراق والثانية تبعية واقعة مع مجرورها صفة لآية وإضافة الآيات إلى اسم الرب المضاف إلى ضميرهم لتقويم شأنها المستتبع لتحويل ما اجترؤوا عليه في حقها، والمراد بها. إما الآيات التنزيلية فإتيانها نزولها، والمعنى ما ينزل إليهم آية من الآيات القرآنية التي من جملتها هاتيك الآيات الناطقة بما فصل من بدائع صنع الله تعالى المنبئة عن جريان أحكام ألوهيته تعالى على كافة الكائنات وإحاطة علمه بجميع أحوال الخلق وأعمالهم الموجبة للإقبال عليها والإيمان بها قوله: ﴿إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ أي على وجه التكذيب والاستهزاء كما ستقف عليه. وأما الآيات التكوينية الشاملة للمعجزات وغيرها من أعاجيب المصنوعات فإتيانها ظهورها لهم، والمعنى ما يظهر لهم آية من الآيات التكوينية التي من جملتها ما ذكر من جلائل شؤونه تعالى الشاهدة بوحدانيته تعالى ﴿إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ تاركين للنظر الصحيح فيها المؤدي إلى الإيمان بمكونها اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿إِلَّا كَانُوا عَنْهَا﴾ هذه الجملة الكونية في محل نصب على الحال وفي صاحبها وجهان، أحدهما: أنه الضمير في تأنيهم. والثاني: أنه من آية، وذلك لتخصصها بالوصف. وتأنيهم يحتمل أن يكون ماضي المعنى لقوله: كانوا، ويحتمل أن يكون مستقبل المعنى لقوله: فسوف يأتيهم، واعلم أن الفعل الماضي لا يقع بعد إلا بأحد شرطين، إما وقوعه بعد فعل كهذه الآية الكريمة، أو اقترانه بقدر نحو ما زيد إلا قد قام، وهنا التفات من خطابهم بقوله: ﴿خَلَقَكُمْ﴾ إلى غيبة في قوله: ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ﴾ اهـ سمين.

قوله: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوا﴾ ضمنه معنى استهزؤوا فعاده بالباء، والظاهر كما قال السفاقي: إن الفاء لتعقيب الإعراض بالتكذيب فهي عاطفة على الجملة قبلها، وجعلها الزمخشري جواب شرط مقدر أي إن كانوا معرضين عن الآيات فلا تعجب فقد كذبوا بما هو أعظم آية وأكبرها، وهو الحق لما جاءهم وفيه تكلف. وهذه المرتبة أزيد من الأولى لأن المعرض عن الشيء قد لا يكون مكذباً به، بل قد يكون غافلاً عنه غير متعرض له، فإذا صار مكذباً فقد زاد على الإعراض اهـ كرخي.

قوله: ﴿بِالْحَقِّ﴾ من إقامة الظاهر مقام المضمر إذا الأصل فقد كذبوا بها أي بالآية ولما ظرف زمان والعامل فيه كذبوا، والأنباء: جمع نبأ، وهو ما يعظم وقعه من الأخبار، وفي الكلام حذف أي يأتيهم مضمون الأنباء وبه متعلق بخبر كانوا وما يجوز أن تكون موصولة اسمية والضمير في به عائد عليها، ويجوز أن تكون مصدرية. قال ابن عطية: أي أنباء كونه مستهزئين، وعلى هذا فالضمير لا يعود إليها لأنها حرفية بل يعود على الحق. وعند الأخفش يعود إليها لأنه اسم عند اهـ سمين.

قوله: (عواقب) بالرفع تفسير للأنباء، أي المراد بالأنباء هنا عواقب استهزائهم. وعبرة أبي السعود: وأنباؤه عبارة عما سيحيق بهم من العقوبات العاجلة التي نطقت بها آيات الوعيد، وفي لفظة

أسفارهم إلى الشام وغيرها ﴿كَمْ﴾ خبرية بمعنى كثيراً ﴿أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ﴾ أمة من الأمم الماضية ﴿مَكَّنَّهُمْ﴾ أعطيتهم مكاناً ﴿فِي الْأَرْضِ﴾ بالقوة والسعة ﴿مَا تَرْمِكُنَّ﴾ نعط ﴿لَكُلًّا﴾ فيه

الأنباء إيدان بغاية العظم لما أن النبا لا يطلق إلا على خبر الوقع وحملها على العقوبات الآجلة أو على ظهور الإسلام وعلو كلمته بإياه الآيات الآتية اهـ.

قوله: ﴿أَلَمْ يَرَوْا﴾ أي أهل مكة، وهذا شروع في توبيخهم ببذل النصيح لهم، ورأى بصرية كما هو المتبادر من قول الشارح في أسفارهم. وجملة أهلكنا سدت مسد مفعولها أو علمية، والجملة المذكورة سدت مسد مفعولها، وكم مفعول مقدم لأهلكنا، ومن قبلهم على حذف المضاف أي من قبل زمنهم ووجودهم، ومن لا ابتداء الغاية، وأما من قوله: ﴿مِنْ قَرْنٍ﴾ فلبيان أي بيان كم وهي تمييز لها اهـ شيخنا.

والمعنى ألم يعرفوا بمعاني الآثار وسماع الأخبار، كم أمة أهلكنا من قبل أهل مكة: أي من قبل خلقهم أو من قبل زمانهم على حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه اهـ أبو السعود.

قوله: (في أسفارهم) أي للتجارة. وقوله: ﴿إِلَى الشَّامِ﴾ أي في الصيف، وإلى غير الشام كاليمن في الشتاء كما سيأتي في سورة قريش. قوله: (من الأمم الماضية) كقوم نوح وعاد وثمود وقوم لوط وقوم شعيب وفرعون وغيرهم اهـ كرخي.

قوله: ﴿مَكَّنَاهُمْ﴾ أي القرن، وجمع الضمير باعتبار كون القرن جمعاً في المعنى، وجملة مكناهم والجملةتان بعدها نعت لقرناً أي قرناً موضوعاً بالصفات الثلاثة، وبمعنى ذلك فقد أهلكناهم بذنوبهم ولم ينفعهم ولم يدفع عنهم التمكين وما بعده من الصفات، فيخاف على قريش أن ينزل بهم الهلاك مثل ما نزل بمن قبلهم مع أن من قبلهم كانوا أعظم شأناً منهم، لكن لما كذبوا الأنبياء الهلاك، فقريش إذا استمروا على التكذيب يخشى عليهم مثلهم اهـ شيخنا.

قوله أيضاً: ﴿مَكَّنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ عداه بنفسه: وقوله: ما لم نمكن لكم خداه بالخرف، والفرق بينهما أن مكته في كذا معناه أثبت فيه ومنه ولقد مكناهم فيما إن مكناكم فيه، وأما مكن له فمعناه جعل له مكاناً ومنه: إنا مكنا له في الأرض أو لم نمكن لهم حرماً آمناً، هذا قول للزمخشري. وأما الشيخ فإنه يظهر من كلامه التنويه بينهما فإنه قال: وتعدى مكن هنا للذوات بنفسه وبحرف الجر الأكثر تعديته باللام نحو مكنا ليوسف، إنا مكنا له، أو لم نمكن لهم. وقال أبو عبيدة: مكناهم ومكنا لهم لغتان فصيحتان، نحو: نصحتة ونصحت له. قلت: وبهذا قال أبو علي والجرجاني اهـ سمين.

قوله: (أعطيتهم مكاناً) لو آخر لفظ مكاناً عن ما ليكون تفسيراً لها لكان أوضح، لأنه إذا ضمن مكنا معنى أعطيت كما قال كانت ما مفعولاً به بمعنى المكان كما في السمين. وقوله: (بالقوة والسعة) نعت لمكاناً أي أعطيتهم مكاناً ملتبساً ومضخوياً بالقوة والسعة. وفي عبارته ضيق ويسطها يعلم من الخازن ونصه: يعني أعطيتهم ما لم نعطيكم يا أهل مكة. وقيل: أمددنا لهم في العمر والبطالة في الأجسام والسعة في الأرزاق مثل ما أعطي قوم نوح وعاد وثمود وغيرهم اهـ سمين.

قوله: ﴿مَا تَرْمِكُنَّ لَكُمْ﴾ في ما هذه ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون موصلة بمعنى الذي وهي

التفات عن الغيبة ﴿وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ﴾ المطر ﴿عَلَيْهِمْ قَدْرًا﴾ متتابعاً ﴿وَجَعَلْنَا الْأَنْهَارَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمْ﴾
تحت مساكنهم ﴿فَأَهْلَكْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ﴾ بتكذيبهم الأنبياء ﴿وَأَنشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْنًا آخَرِينَ﴾ ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا

حيثنذ صفة لمصدر محذوف، والتقدير التمكين الذي لم نمكن لكم والعائد محذوف أي الذي لم نمكنه لكم. والثاني: أن تكون مفعولاً بها لكن على المعنى، لأن معنى مكناهم أعطيناهم ما لم نعظكم، ذكره أبو البقاء. قال الشيخ: هذا تضمين، والتضمين لا ينقاس. الثالث: أن تكون نكرة موصوفة بالجملة المنفية بعدها، والعائد محذوف أي شيئاً لم نمكنه لكم، ذكره أبو البقاء أيضاً. قال الشيخ: وهذا أقرب إلى الصواب اهـ سمين.

قوله: (فيه التفات) أي في الخطاب في لكم الذي هو خطاب لأهل مكة. وقوله: (عن الغيبة) أي التي يقتضيها السياق في قوله: ﴿أَلَمْ يَرَوْا﴾ فلو قال: ما لم نمكن لهم لكان جارياً على الظاهر، والمعنى مكننا القرون الماضية ما لم نمكن لأهل مكة اهـ شيخنا.

والالتفات له فوائد منها: تطرية الكلام وصيانة السمع عن الضجر والملال لما جبلت عليه النفوس من حب التنقلات والسآمة من الاستمرار على منوال واحد هذه فائده العامة. ويختص كل موقع بنكت ولطائف باختلاف محله كما هو مقرر في علم البديع، ووجه حث السامع وبعثه على الاستماع حيث أقبل المتكلم عليه وأعطاه فضل عنايته وخصصه بالمواجهة اهـ كرخي.

قوله: ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمْ﴾ إن جعلنا جعل تصيرية كان تجري مفعولاً ثانياً، وإن جعلناها اتخاذية كان حالاً اهـ سمين.

﴿فَأَهْلَكْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ﴾ أي أهلكنا كل قرن من تلك القرون بسبب ما يخصصهم من الذنوب، فما أغنت عنهم تلك العدد والأسباب، فسيحل بهؤلاء مثل ما حل بهم من العذاب، وهذا كما ترى آخر ما به الاستشهاد والاعتبار. وأما قوله تعالى: ﴿وَأَنشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ أي أحدثنا من بعد إهلاك كل قرن قرناً آخرين بدلاً من الهالكين، فليبان كمال قدرته تعالى وسعة سلطانه. وأن ما ذكر من إهلاك الأمم الكثيرة لم ينقص من ملكه شيئاً بل كلما أهلك أمة أنشأ بدلها أخرى اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿آخَرِينَ﴾ صفة لقرناً لأنه اسم جمع كقوم ورهط، فلذلك اعتبر معناه. والقرن لفظ يقع على معان كثيرة، فيطلق على الجماعة من الناس سموا بذلك لاقتراانهم في مدة من الزمان، ومنه قوله عليه السلام «خير القرون قرني» ويطلق على المدة من الزمان أيضاً. وقيل: إطلاقه على الناس والزمان بطريق الاشتراك أو الحقيقة والمجاز. والراجع الثاني، لأن المجاز خير من الاشتراك. وإذا قلنا بالراجع فالأظهر أن الحقيقة هي القوم لأن غالب ما يطلق عليهم والغلبة مؤذنة بالأصالة غالباً، ثم اختلف الناس في كمية القرن حالة إطلاقه على الزمان، فالجمهور أنه مائة سنة واستدلوا بقوله عليه السلام لعبد الله بن بشر المازني «تعيش قرناً» فعاش مائة سنة. وقيل: مائة وعشرون، قاله إياس بن معاوية ووزارة بن أبي أوفى. وقيل: ثمانون، نقله صالح عن ابن عباس. وقيل: سبعون، قاله الفراء. وقيل: ستون لقوله عليه السلام: «معتك المنايا ما بين الستين إلى السبعين». وقيل: أربعون، حكاه محمد بن سيرين يرفعه إلى النبي ﷺ، وكذلك الزهراوي يرفعه إلى النبي ﷺ. وقيل: ثلاثون، حكاه

هَلَيْكَ كِتَابٌ مَكْتُوبًا ﴿فِي قِطَاطِينَ﴾ رَقٍ كَمَا اقْتَرَحُوا ﴿فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ﴾ أبلغ من غايته لأنه أنفى للشك

النقاش. وعن أبي عبيدة: كانوا يرون أن ما بين القرنين ثلاثون سنة، وقيل: عشرون، وهو رأي الحسن البصري، وقيل: ثمانية وعشرون عاماً، وقيل: هو المقدار الوسط من أعمار أهل ذلك الزمان، واستحسن هذا بأن أهل الزمن القديم كانوا يعيشون أربعمئة سنة وثلاثمئة ألفاً وأكثر وأقل، وقدر بعض الناس في قوله تعالى: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ قَرْنٍ﴾ أي أهل قرن لأن القرن والزمان، ولا حاجة إلي ذلك إلا على اعتقاد أنه حقيقة فيه مجاز في الناس، وقد تقدم أن الراجح خلافه اهـ سمين.

قوله: (مكتوباً) أشار به إلى أن الكتاب مصدر بمعنى اسم المفعول وهو الشيء الذي يكتب من المعاني والألفاظ، قوله: ﴿فِي قِطَاطِينَ﴾ متعلق به ولو أريد بالكتاب الصحيفة التي كتبت بالفعل لضاع قوله: ﴿فِي قِطَاطِينَ﴾ فلم يبق له معنى. قوله: (رق) في المصباح: والرق بالفتح الجلد يكتب فيه، والكسر لغة قليلة وقرأ بها بعضهم في قوله في رق منشور اهـ.

وتفسير الشارح القراطيس بالرق تفسير بالأخص، وفسه البيضاوي بالورق وهو تفسير بالأخص أيضاً، والقراطيس في اللغة أعم منهما. ففي المصباح: والقراطيس ما يكتب فيه وكسر القاف أشهر من ضمها، والقراطيس وزن جعفر لغة اهـ.

وفي القاموس: القراطيس مثلث القاف وكجعفر ودرهم الكاغد اهـ. وفي المصباح: الكاغد معروف بفتح الغين وبالدال المهملة وربما قيل بالدال المعجمة وهو معرب اهـ.

وفي القاموس: الكاغد القراطيس اهـ.

وفي السمين: القراطيس الصحيفة يكتب فيها تكون من ورق وكاغد وغيرهما ولا يقال قراطيس إلا إذا كان مكتوباً، وإلا فهو طرس وكاغد اهـ.

قوله: (كما اقترحوه) أي طلبوه كما سيأتي في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ نُؤْمِنَ لِرَبِّكَ حَتَّىٰ نُنَزِّلَ عَلَيْكَ كِتَابًا نَقْرُؤُهُ﴾ [الإسراء: ٩٣]، اهـ شيخنا.

وفي المصباح: واقتراحه ابتدعه من غير سبق مثال اهـ.

وفي المختار: واقتراح عليه شيئاً سأله إياه من غير سبق روية اهـ.

وفي أبي السعود: وقال الكلبي ومقاتل نزلت في النضر بن الحرث وعبد الله بن أبي أمية وتوفل ابن خويلد حيث قالوا لرسول الله ﷺ: لن نؤمن لك حتى تأتينا بكتاب من عند الله تعالى ومعه أربعة من الملائكة يشهدون أنه من عند الله تعالى وأنت رسوله اهـ.

قوله: ﴿فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ﴾ الضمير المنصوب يجوز أن يعود على القراطيس وأن يعود على الكتاب بمعنى المكتوب، وبأيديهم متعلق بلمسوه والياء للاستعانة كعملت بالقدم، ولقال جواب لو، وجاء على الألف من اقترن جوابها المثبت باللام اهـ سمين.

قوله: (لأنه أنفى للشك) أي لأن السحر يجري على المرئي ولا يجري على الملموس، ولأن الغالب أن الملمس بعد المعاينة اهـ كرخي.

﴿لَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ مَا هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ﴾ نعتناً وعناداً ﴿وَقَالُوا لَوْلَا هَذَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ﴾ على محمد ﷺ ﴿مَلَكٌ﴾ يصدقه ﴿وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكَ﴾ كما اقترحوا فلم يؤمنوا ﴿لَفُضِيَ الْأَمْرُ﴾ بهلاكهم ﴿ثُمَّ لَا يَنْظُرُونَ﴾ يمهلون لتوبة أو معذرة كعادة الله فيمن قبلهم من إهلاكهم عند وجود مقترحهم إذا لم يؤمنوا ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ﴾ أي المنزل إليهم ﴿مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ﴾ أي الملك ﴿رَجُلًا﴾ أي على صورته ليتمكنوا من رؤيته إذ لا قوة للبشر على رؤية الملك ﴿وَ﴾ لو أنزلناه وجعلناه رجلاً ﴿لَلْبَسْنَا﴾

قوله: ﴿لَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فيه إظهار في مقام الإضمار اهـ.

قوله: ﴿إِنْ هَذَا﴾ إن نافية وهذا مبتدأ وإلا سحر خبره فهو استثناء مفرغ، والجملة المنفية في محل نصب بالقول وأوقع الظاهر موقع المضمّر في قوله: ﴿لَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ شهادة عليهم بالكفر، والجملة الامتناعية لا محل لها من الإعراب لاستئنافها اهـ سمين.

قوله: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ﴾ الظاهر أن هذه الجملة مستأنفة سبقت للإخبار عنهم بفرط تعنتهم وتصلبهم في كفرهم اهـ سمين. ولولا هذه تحضيضية كما قال الشارح فلا جواب لها. وقد أجاب الله تعالى مقاتلتهم بجوابين الأول، قوله: ﴿وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكَ الْخ﴾ والثاني: قوله: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكَ الْخ﴾ اهـ شيخنا.

قوله: (يصدقه) أي يخبرنا بصدقه في دعوى النبوة اهـ شيخنا. قوله: ﴿لَفُضِيَ الْأَمْرُ﴾ جواب لو، لكن شرطها المذكور ليس كافياً في ترتب جوابها عليه، فلذلك أشار الشارح إلى أن في الكلام حذفاً بقوله فلم يؤمنوا، وهذا المحذوف معطوف على شرطها فهو من جملته اهـ شيخنا.

قوله: (من إهلاكهم) أي من غير إهمال. وقوله: (عند وجود مقترحهم) أي مطلوبهم اهـ شيخنا. قوله: (أي المنزل إليهم) كان الظاهر أن يقول إليه طلبوا نزول الملك إليه، لكن النازل إليه نازل إليهم كما تقدم في قوله: ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ﴾ الخ اهـ شيخنا.

قوله: ﴿لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا﴾ أي فلم يقدم طلب نزول الملك، لأنه لو نزل لهم الملك لنزل على صورة رجل فيقولوا له: ما أنت إلا بشر مثلنا، ويستمرون يطلبون الملك فلا تقطع شبهتهم، فنزول الملك لا يفيدهم شيئاً بل يزدادون في الحيرة والاشتباه اهـ شيخنا.

وفي أبي السعود: والمعنى لو جعلنا النذير الذي اقترحوه ملكاً لمثلنا ذلك الملك رجلاً، لعدم استطاعة الآحاد لمعاينة الملك على هيكله، وفي إثارة رجلاً على بشراً إيذان بأن الجعل بطريق التمثيل لا بطريق قلب الحقيقة وتعيين لما يقع به التمثيل اهـ.

قوله: (إذ لا قوة للبشر الخ) عبارة الخازن وذلك أن البشر لا يستطيعون أن ينظروا إلى الملائكة في صورهم التي خلقوا عليها، ولو نظر إلى الملك ناظر لصعق عند رؤيته، ولذلك كانت الملائكة تأتي الأنبياء في صورة الإنس كما جاء جبريل إلى النبي ﷺ في صورة دحية الكلبي، وكما جاء الملاكان إلى داود عليه السلام في صورة رجلين، وكذلك أتت الملائكة إلى إبراهيم ولوط عليهما السلام، ولما رأى النبي ﷺ جبريل في صورته التي خلق صقع لذلك وغشي عليه اهـ.

شبهنا ﴿ عَلَيْهِمْ قَاتِلْيُوشُوت ﴾ ﴿١﴾ على أنفسهم بأن يقولوا ما هذا إلا بشر مثلكم ﴿ وَلَقَدْ اسْتَهْزَيْتُمْ بِرُسُلِ مِن قَبْلِكَ ﴾ فيه تسليّة للنبي ﷺ ﴿ فَحَقَّاقٌ ﴾ نزل ﴿ وَالَّذِينَ سَخِرُوا مِنْهُمْ نَا حَقَّاقُوا بِهِ

قوله : ﴿ وللبسنا ﴾ جواب شرط مقدر، تقديره : ولو جعلنا رجلاً للبسنا الفخ، وكان يكفي الشارح في التقدير الاقتصار على هذا المقدر، فما زاده من قوله ولو أنزلناه ليس ضرورياً أهـ شيخنا .

قوله : (شبهنا عليهم) أي خلطنا عليهم ما يلبسون ما يخلطون على أنفسهم أهـ بياضوي . وفي الكرخي : زدناهم ضلالاً على ضلالهم أهـ .

قوله : ﴿ وللبسنا عليهم ﴾ عطف على جواب لو، مبني على الجواب الأول، وقرئ يحذف لام الجواب اكتفاء بما في المعطوف عليه، يقال : لبست الأمر على القوم ألبسه إذا شبهته وجعلته مشكلاً عليهم، وأصله الستر بالثوب . وقرئ الفعلان بالتشديد للمبالغة أي ولخلطنا عليهم بتمثيله رجلاً ما يلبسون على أنفسهم حيثئذ بأن يقولوا له إنما أنت بشر ولست بملك، ولو استدل على ملكيته بالقرآن المعجز الناطق بها أو بمعجزات أخر غير ملجئة إلى التصديق لكذبوه كما كذبوا النبي عليه السلام، ولو أظهر لهم صورته الأصلية لزم الأمر الأول والتعبير عن تمثله تعالى له رجلاً باللبس، إما لكونه في صورة اللبس أو لكونه سبباً للبسهم ولوقوعه في صحبته بطريق المشاكلة، وفيه تأكيد لامتناعه جعل النذير ملكاً، كأنه قيل : لو فعلناه لفعلنا ما لا يليق بشأننا من لبس الأمر عليهم، وقد جوز أن يكون المعنى ﴿ وللبسنا عليهم ﴾ حيثئذ مثل ما يلبسون على أنفسهم الساعة في كفرهم بآيات الله البينة أهـ أبو السعود .

وفي الخازن : وإنما كان فعلهم تلبساً لأنهم لبسوا على ضعفهم في أمر النبي ﷺ، فقالوا : إنما هو بشر مثلكم ولو رأوا الملك رجلاً للحقهم من اللبس مثل ما لحق لضعفائهم، فيكون اللبس نقمة من الله وعقوبة لهم على ما كان منهم من التخليط في السؤال واللبس على الضعفاء أهـ .

قوله : ﴿ ما يلبسون ﴾ في ما قولان، أحدهما : أنها موصولة بمعنى الذي أي ولخلطنا عليهم ما يخلطون على أنفسهم أو على غيرهم . قاله أبو البقاء، وتكون ما حيثئذ مفعولاً بها . الثاني : أنها مصدرية أي وللبسنا عليهم مثل ما يلبسون على غيرهم ويشكونهم . وقرأ ابن محيصة : ولبسنا بلام واحدة هي فاء الفعل ولم يأت بلام في الجواب اكتفاء بها في المعطوف عليه . وقرأ الزهري : وللبسنا بلامين وتشديد الفعل على التكثر أهـ سمين .

قوله : ﴿ ولقد استهزى ﴾ قرأ حمزة وعاصم وأبو عمرو بكسر الدال على أصل التقاء الساكنين، والباقون بالضم على الاتباع ولم يبال بالساكن لأنه حاجز غير حصين، وقد قررت هذه القاعدة بدلائلها في البقرة عند قوله تعالى : ﴿ فمن اضطر ﴾ وبرسل متعلق باستهزى ومن قبلك صفة لرسول أهـ سمين .

قوله : (فيه تسليّة) أي وفيه وعيد أيضاً لأهل مكة، كما أشار له بقوله : فكذا يحيق بمن استهزأ بك أهـ شيخنا .

قوله : ﴿ سخرؤا منهم ﴾ السخرية : الاستهزاء والتهكم، يقال : سخر منه وبه . ويقال : استهزأ به فلا يتعدى بمن أهـ سمين .

يَسْتَهْزِئُونَ ﴿١٠﴾ وهو العذاب فكذا يحق بمن استهزأ بك ﴿قُلْ﴾ لهم ﴿سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ انظُرُوا كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾ ﴿١١﴾ الرسل من هلاكهم بالعذاب ليعتبروا ﴿قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَوَاتِ

قوله: ﴿ما كانوا به يستهزئون﴾ ما هذه عبارة عن الشيء المستهزأ به، وهو الرسل وشرائعهم، ولا معنى لزول هذا بهم، فحينئذ يحتمل أن ما مصدرية وأن المصدر المنسبك مستعمل في المسبب عنه الذي ذكره الشارح بقوله: (وهو العذاب) فإنه مسبب عن الاستهزاء، وهذا يبعده عود الضمير عليها، ولا يعود إلا على الأسماء، ويحتمل أنها باقية على الاسمية ويكون قد استعمل اسم السبب في المسبب، لكن فيه أن السبب إنما هو الاستهزاء وهي عبارة عن المستهزأ به فلي تأمل اهـ شيخنا.

وفي السمين: قوله: ﴿فحاق بالذين سخروا﴾ فاعل حاق ما كانوا وما يجوز أن تكون موصولة اسمية والعائد الهاء في به، وبه متعلق بيستهزئون، ويستهزئون خبر لكان، ومنهم متعلق بسخروا على أن الضمير يعود على الرسل، قال تعالى: ﴿إن تسخروا منا فإننا نسخر منكم﴾ [هود: ٣٨] والذي يظهر أن الضمير في به يعود على الرسول الذي يتضمنه الجمع، فكأنه قيل: فحاق بهم عاقبة استهزائهم بالرسل المندرج في جملة الرسل، وأما على رأي الأخفش وابن السراج فيعود على ما المصدرية لأنها عندهما اسم، وحق ألفه منقلبة عن ياء بدليل يحق كباع يبيع، والمصدر حيق وحق وحيقان كالغليان والنزوان، ومعنى حاق: أحاط، وقيل: عاد عليه ويال مكره. قاله الفراء: وقيل: دار، والمعنى: يدور على الإحاطة والشمول ولا يستعمل إلا في الشر. وهل يحتاج إلى تقدير مضاف قبل ما كانوا. نقل الواحدي عن أكثر المفسرين ذلك أي عقوبة ما كانوا أو جزاء ما كانوا، ثم قال وهذا إذا جعلت ما عبارة عن القرآن والشريعة، وما جاء به النبي ﷺ، فإن جعلت ما عبارة عن العذاب الذي كان عليه السلام توعدهم به إن لم يؤمنوا استغثيت عن تقدير المضاف، والمعنى فحاق بهم العذاب الذي يستهزئون به وينكرونه اهـ.

قوله: ﴿قل سيروا في الأرض﴾ أي لتعرفوا أحوال أولئك الأمم، وقوله: ﴿ثم انظروا﴾ أي تفكروا، وكلمة ثم إما لأن النظر في آثار الهالكين لا يتم إلى بعد انتهاء السير إلى أماكنهم، فالترخي المقاد بتم من حيث أن انتهاء السير بعيد عن ابتدائه، وإما لإظهار ما بين وجوب السير وجوب النظر من التفاوت، فإن وجوب السير ليس إلا لكونه وسيلة إلى النظر كما يفصح عنه العطف بالفاء في قوله: ﴿فانظروا﴾ الآية، بخلاف وجوب النظر فإنه ذاتي مقصود في نفسه. وأما ما قيل من أن الأمر الأول لإباحة السير للتجارة ونحوها، والثاني لإيجاب النظر في آثارهم، وثم لتباعد ما بين الواجب والمباح فلا يناسب المقام اهـ أبو السعود ببعض تصرف.

قوله: ﴿كيف كان عاقبة الكذابين﴾ كيف: خير مقدم، وعاقبة اسمها، ولم يؤنث فعلها لأن تأنيثها غير حقيقي ولأنها في تأويل المآل والمنتهى، فإن العاقبة مصدر على وزن فاعلة وهو محفوظ في ألفاظ تقدم ذكرها وهي منتهى الشيء وما يصير إليه، والعاقبة إذا أطلقت اختصت بالثواب. قال تعالى: ﴿والعاقبة للمتقين﴾ [الأعراف: ١٢٨] وبالإضافة قد تستعمل في العقوبة كقوله تعالى: ﴿ثم كان عاقبة الذين أساءوا السوأى﴾ [الروم: ١٠] فكان عاقبتهما أنهما في النار فصح أن تكون استعارات كقوله تعالى: ﴿فبشرهم بعذاب أليم﴾ [آل عمران: ٢١ و التوبة: ٣٤ و الانشقاق: ٢٤] وكيف معلقة للنظر الفتوحات الإلهية/ ج ٢/ ٢١م

وَالَّذِينَ قُلُوا لَمْ يَقُولُوا لَا جِوَابَ غَيْرِهِ ﴿كُتِبَ﴾ قُضِيَ ﴿عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ﴾ فَضْلاً مِنْهُ وَفِيهِ تَلَطُّفٌ فِي دَعَائِهِمْ إِلَى الْإِيمَانِ ﴿لِيَجْمَعَكُمْ إِلَى يَوْمِ الْفِتْنَةِ﴾ لِيَجْازِيَكُمْ بِأَعْمَالِكُمْ ﴿لَا رَيْبَ﴾ شَكَّ

فهي في محل نصب على إسقاط الخافض لأن معناها هنا التفكير والتدبر اهـ سمين
قوله: (من هلاكهم) بيان للعاقبة. قوله: ﴿قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ الملح هذه حجة قاطعة لا يقدرون على التخلص منها أصلاً اهـ أبو السعود.

ولمن. خبر مقدم واجب التقديم لاشتماله على ما له صدر الكلام، فإن من استهامة والمبتدأ ما وهي بمعنى الذي. والمعنى قل لمن الذي في السموات والأرض أي استقر وثبت لمن. قوله: ﴿قُلْ لِّلَّهِ﴾ قيل إنما أمره أن يجيب أولاً، وإن كان المقصود أن يجيب غيره، ليكون أولاً من بادر إلى الاعتراف بذلك اهـ سمين.

قوله: ﴿قُلْ لِّلَّهِ﴾ تقرير لهم، وتنبيه على أنه المتعين للجواب بالاتفاق، بحيث لا يتأني لأحد أن يجيب بغيره كما نطق به قوله: وإن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله. وقوله: ﴿كُتِبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ﴾ جملة مستقلة غير داخلة تحت الأمر بالقول اهـ أبو السعود.

قوله: (إن لم يقولوه) أي إن لم يقولوا هذا الجواب المذكور فقله أنت، وقوله: لا جواب غيره الأظهر التفرع أو التعليل أي فلا جواب غيره، أو لأنه لا جواب غيره اهـ شيخنا.

قوله: ﴿كُتِبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ﴾ أي قضى وأوجب إيجاب تفضل لا أنه مستحق عليه تعالى، وقيل: معناه القسم، وعلى هذا فقوله: ﴿لِيَجْمَعَكُمْ﴾ جوابه لما تضمنه من معنى القسم، وعلى هذا فلا يوقف على قوله: ﴿الرَّحْمَةُ﴾. وقال الزجاج: إن الجملة من قوله ليجمعكم في محل نصب على أنها بدل من الرحمة، لأنه فسر قوله: ﴿لِيَجْمَعَكُمْ﴾ أنه أمهلكم وأمد لكم في العمر والرزق مع كفركم فهو تفسير للرحمة. وقد ذكر الفراء هذين الوجهين، أعني أن الجملة تمت عند قوله: ﴿الرَّحْمَةُ﴾ وأن ﴿لِيَجْمَعَكُمْ﴾ بدل منها، فقال: إن شئت جعلت ﴿الرَّحْمَةَ﴾ غاية الكلام، ثم استأنفت بعدها ﴿لِيَجْمَعَكُمْ﴾، وإن شئت جعلتها في موضع نصب، كما قال ﴿كُتِبَ رَيْبُكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ﴾ [الأنعام: ٥٤] أنه من عمل منكم سوءاً، قلت: واستشهاده بهذه الآية حسن جداً. ورد ابن عطية هذا بأن قوله ﴿لِيَجْمَعَكُمْ﴾ جواب قسم، وجملة الجواب وحدها لا موضع لها من الإعراب، وإنما يحكم على موضع جملتي القسم والجواب بمحل الإعراب، والذي ينبغي في هذه الآية أن يكون الوقف عند قوله: ﴿الرَّحْمَةُ﴾ وقوله: ﴿لِيَجْمَعَكُمْ﴾ جواب قسم محذوف، أي والله ﴿لِيَجْمَعَكُمْ﴾ والجملة القسمية لا تعلق لها بما قبلها من حيث الإعراب، وإن تعلقت به من حيث المعنى، وإلى على بابها أي ﴿لِيَجْمَعَكُمْ﴾ في القبور مبعوثين أو محشورين إلى يوم القيامة. وقيل: هي بمعنى اللام كقوله إنك جامع الناس ليوم، وقيل: بمعنى في أي ﴿لِيَجْمَعَكُمْ﴾ في يوم القيامة، وقيل: زائدة أي ﴿لِيَجْمَعَكُمْ﴾ يوم القيامة اهـ سمين.

قوله: (فضلاً منه) أي إيجاباً على وجه التفضل والاحسان، وذلك لأنه وعد بالرحمة، فصارت الرحمة واجبة بمقتضى الوعد لأن إخلاف الوعد نقص، وهو على الله محال، وفيه رد على من قال إن

﴿ فِيهِ الْآيَاتُ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ ﴾ بتعريضها للعذاب مبتدأ خبره ﴿ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ﴿ وَلَهُمْ ﴾ تعالى ﴿ مَا سَكَنَ ﴾ حل ﴿ فِي آيَاتٍ وَآلِهَاتٍ ﴾ أي كل شيء فهو ربه وخالقه ومالكه ﴿ وَهُوَ السَّمِيعُ ﴾ لما يقال ﴿ الْعَلِيمُ ﴾ ﴿ بِمَا يَفْعَلُ ﴾ ﴿ قُلْ ﴾ لهم ﴿ أَغَيَّرَ اللَّهُ أَعْيُذُوكَ ﴾ أعبدته ﴿ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ مبدعهما

الرحمة واجبة عليه مطلقاً لا بالوعد، والمراد بالرحمة ما يعم الدارين، ومن ذلك الهداية إلى معرفته والعلم بتوحيده والإمهال على الكفار اهـ كرخي.

قوله: ﴿ فهم لا يؤمنون ﴾ إن قيل ظاهر اللفظ يدل على أن خسرانهم سبب لعدم إيمانهم والأمر بالعكس أجيب بأن سبق القضاء بالخسران والخذلان هو الذي حملهم على الامتناع من الإيمان بحيث لا سبيل لهم أصلاً اهـ كرخي. أي فمعنى خسروا أنفسهم، قضى عليهم بالخسران، فصح السبب في قولهم: ﴿ فهم لا يؤمنون ﴾ اهـ.

قوله: ﴿ وله ما سكن في الليل والنهار ﴾ من السكنى، فيشمل المتحرك والسكن، ولذلك فسرهُ الشارح بحل أي استقر، فيشمل القسمين أو هو من السكون ضد التحرك، واكتفى بأحد الضدين لدلالته على الآخر، وخص الساكن بالذكر دون المتحرك، لأن الساكن من المخلوقات أكثر عدداً من المتحرك، أو لأن السكون هو الأصل والحركة طارئة اهـ كرخي.

وفي السمين: قوله: ﴿ وله ما سكن ﴾ الخ جملة من مبتدأ وخبر وفيها قولان، أظهرهما: أنها استئناف اخبار بذلك. والثاني: إنها في محل نصب نسقاً على قول الله أي على الجملة المحكية بقل، أي قل هو الله وقل له ما سكن، وما موصولة بمعنى الذي، ولا يجوز غير ذلك، وسكن: قيل معناه ثبت واستقر، ولم يذكر الزمخشري غيره. وقيل: هو سكن مقابل تحرك فعلى الأول، لا حذف في الآية الكريمة. قال الزمخشري: وتعديه بغي كما في قوله: وسكنتم في مساكن الذين ظلموا أنفسهم، ورجح هذا التفسير ابن عطية. وعلى الثاني اختلفوا، فمنهم من قال لا بد من محذوف لفهم المعنى وقدر ذلك المحذوف معطوفاً، فقال: تقديره وله ما سكن وما تحرك كقوله في موضع آخر تقيكم الحر أي والبرد وحذف المعطوف فاش في كلامهم، ومنهم من قال: لا حذف لأن كل متحرك قد يسكن، وقيل: لأن المتحرك أقل والساكن أكثر فلذلك أُوثر بالذكر اهـ.

قوله: (حل) هو من باب قعد، فهو بضم الحاء في المضارع. وفي المصباح: وحللت بالبلد حلولاً من باب قعد إذا نزلت به ويتعدى أيضاً بنفسه فيقال حللت البلد اهـ.

قوله: (فهو ربه الخ) بيان لمعنى اللام في وله اهـ شيخنا.

قوله: ﴿ قُلْ ﴾ (لهم) ﴿ أَغَيَّرَ اللَّهُ ﴾ أي قل لهم ما ذكر رداً عليهم حيث دعوك إلى دين آبائك اهـ شيخنا.

قوله: ﴿ أَغَيَّرَ اللَّهُ أَتَّخِذُ وَلِيًّا ﴾ أي معبوداً بطريق الاستقلال أو الاشتراك، وإنما سلطت الهمزة على المفعول الأول لا على الفعل إيذاناً بأن المنكر هو اتخاذ غير الله ولياً، لا اتخاذ الولي مطلقاً كما في قوله: ﴿ قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ أَبْغِي رَبًّا ﴾ [الأنعام: ١٦٤] اهـ أبو السعود.

قوله: (أعبدته) يحتمل أنه تفسير للفعل وهو الظاهر، ويحتمل أنه تفسير لولياً، فيكون إشارة إلى أنه بمعنى معبوداً اهـ شيخنا.

﴿وَقَوْيَلُوهُمْ﴾ يرزق ﴿وَلَا يَطْمَعُ﴾ يرزق، لا ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَسْكُتَ أَوْلَىٰ مِنْ أَنْ أَتْلُوهُ﴾ الله من هذه الآية ﴿وَقُلْ لِي﴾ لَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٤﴾ به ﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي﴾ بعبادة غيره ﴿عَذَابَ﴾

وعبارة الكرخي: قوله: أعبدته أشار به إلى أن المراد بالولي المعبود لأن الإنكار بما ذكر رد لمن دعا رسول الله ﷺ إلى الشرك، فناسب تفسير الولي بالمعبود اهـ.

قوله: ﴿فاطر السموات﴾ بدل من الله أو صفة له، وقد تعرف بالإضافة لأنه بمعنى الماضي بدليل قراءة فطر بالفعل الماضي، فالتقت الصفة والموصوف في التعريف اهـ شيخنا. وفي المصباح: فطر الله الخلق فطراً من باب قتل خلقهم والاسم الفطرة اهـ.

وفي السمين: والفطر الإبداع والإيجاد من غير سبق مثال، ومنه فاطر السموات أي موجد ما هلى غير مثال يحتذى. وعن ابن عباس: ما كنت أدري ما معنى فطر وقلطر حتى اختصم إليّ أعرابيان في بثره فقال أحدهما: أنا فطرتها أي أنشأتها وابتدأتها، ويقال: فطرت كذا وفطر هو فطوراً وانفطر انفطراً وفطرت الشاة حلبتها بإصبعين، وفطرت المعجن حبزته من وقته. وقوله تعالى: ﴿فطرة الله التي فطر الناس عليها﴾ [الروم: ٣٠] إشارة منه إلى ما فطر أي أبدع، وركز في الناس من معرفته. ففطرة الله ما ركز القوة المدركة لمعرفة وهو المشار إليه بقوله تعالى: ﴿ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله﴾ [لقمان: ٢٥] وعليه كل مولود يولد على الفطرة، الحديث. وهذا أحسن ما سمعت في تفسير فطرة الله في الكتاب والسنة اهـ.

وفي الكرخي: والفطير ضد الخمير وهو المعجن الذي لم يختمر، ولكل شيء أعجلته عن إدراكه فهو فطير، ويقال: إياك والرأي الفطير، ويقال: عندي خبز خمير وخبز فطير اهـ.

قوله: (لا) أشار به إلى أن الاستفهام إنكاري، أي لا ينبغي لي ولا يمكن مني أن أعبد غيره اهـ شيخنا.

قوله: ﴿قل إنني أمرت﴾ الخ أي قلة جواباً ثانياً عن دعائهم لك إلى دين أبائكم اهـ شيخنا. قوله: ﴿أول من أسلم﴾ أي انقاد لله، وقوله: من هذه الأمة، أي فهو من جملة أمته من حيث إنه مرسل لنفسه بمعنى أنه يجب عليه الإيمان برسالة نفسه وبما جاء به من الشريعة والأحكام، كما أنه مرسل لغيره وهو أول من انقاد لهذا الدين اهـ شيخنا.

ومن يجوز أن تكون نكرة موصوفة واقعة موقع اسم جمع أي أول فريق أسلم، وأن تكون موصولة أي أول الفريق الذي أسلم وأفرد الضمير في أسلم: إما باعتبار لفظ فريق المقدّر، وإما باعتبار لفظ من اهـ كرخي.

قوله: ﴿ولا تكونن من المشركين﴾ معطوف على أمرت بتقدير عامل كما أشار إليه المفسر، والمعنى إنني أمرت بما ذكر ونهيت عن الإشراك اهـ شيخنا.

وفي السمين: قوله: ﴿ولا تكونن﴾ فيه تأويلان، لا أحدهما: أنه على إضمار القول، أي وقيل لي لا تكونن. قال أبو البقاء: ولو كان معطوفاً على ما قبله لفظاً وأن لا أكون، وإليه نحا الزمخشري،

يَوْمَ عَظِيمٍ ﴿١٥﴾ هو يوم القيامة ﴿مَنْ يُصِرْ﴾ بالبناء للمفعول أي العذاب وللفاعل أي الله والعائد محذوف ﴿عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمْتُ﴾ تعالى أي أراد له الخير ﴿وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْمُبِينُ﴾ النجاة الظاهرة ﴿وَلَنْ يَمَسَّكَ اللَّهُ يَضْرِبَ﴾ بلاء كمرض وفقر ﴿فَلَا كَاشِفَ﴾ رافع ﴿لَهُ إِلَّا هُوَ وَلَنْ يَمَسَّكَ يَحْصِرَ﴾

فإنه قال: ولا تكونن أي وقيل لي لا تكونن ومعناه أمرت بالإسلام ونهيت عن الشر. والثاني: أنه معطوف على أمرت حملاً على المعنى، المعنى قل إنني قيل لي كن أول من أسلم ولا تكونن من المشركين فهما جميعاً محمولان على القول، لكن جاء الأول بغير لفظ القول وفيه معناه فحمل الثاني على المعنى، وقيل عطف على قل أمر بأن يقول كذا ونهى عن كذا اهـ.

قوله: ﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ﴾ أي قل جواباً ثالثاً اهـ.

قوله: (بعبادة غيره) أي أو بمخالفة أمره ونهيه، أي عصيان كل فيدخل فيه ما ذكر دخولاً أولياً، وفيه بيان لكمال اجتنابه ﷺ المعاصي على الإطلاق اهـ كرخي.

قوله: ﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ مفعول لأخاف، وفيه تعريض باستحقاقهم له، والشرط معترض بين الفعل والمفعول به، وجوابه محذوف دل عليه بالجملة. إن عصيت ربي استحققت العذاب العظيم اهـ كرخي.

وفي السمين: قوله: ﴿إِنْ عَصَيْتَ رَبِّي﴾ شرط حذف جوابه لدلالة ما قبله عليه، ولذلك جيء بفعل الشرط ماضياً. وهذه الجملة الشرطية فيها وجهان. أحدهما: أنها معترضة بين الفعل وهو أخاف، وبين مفعوله وهو عذاب. والثاني: أنها في محل نصب على الحال. قال الشيخ: كأنه قيل إنني أخاف عاصياً ربي وفيه نظر، إذ المعنى يأباه، وأخاف وما في حيزه خبر لأن، وإن ما في حيزها في محل نصب بقل اهـ.

قوله: ﴿مَنْ يَصْرِفُ﴾ من شرطية، ويصرف فعل الشرط والضمير في عنه عائد عليها على كل من القراءتين، ومن عليهما واقعة على الشخص أي شخص يصرف العذاب عنه، أو يصرف الله العذاب عنه، فقد رحمة الله، فقوله: والعائد محذوف فيه مسامحة وذلك لأن العائد هو الضمير في عنه، والمحذوف على القراءة الثانية إنما هو مفعول الفعل وهو ضمير يعود على العذاب، فكأنه قيل: من يصرفه الله عنه فمراده بالعائد مفعول الفعل وأيضاً تعبيره بالعائد فيه مسامحة أخرى، لأنه يقتضي أن من موصولة مع أنها شرطية بدليل جزم الفعل بعدها، والقراءتان سبعيتان اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وَذَلِكَ﴾ أي صرف العذاب أو الرحمة أو كل منهما ﴿الْفَوْزُ الْمُبِينُ﴾. قوله: ﴿وَلَنْ يَمَسَّكَ اللَّهُ يَضْرِبَ﴾ أي يتزله بك. قوله: (كمرض وفقر) أي وسوء حال، فالضر إما في النفس كقلة العلم والفضل والعفة، وإما في البدن كعدم جراحة ونقص ومرض، وإما في حالة ظاهرة من قلة مال وجاه اهـ كرخي.

قوله: ﴿إِلَّا هُوَ﴾ فيه وجهان، أحدهما: أنه بدل من محل لا كاشف فإن محله الرفع على الابتداء، والثاني: أنه بدل من الضمير في الخبر اهـ كرخي.

قوله: ﴿وَلَنْ يَمَسَّكَ بَخِيرٌ﴾ جوابه محذوف تقديره فلا راد له غيره كما في آية يونس، وإن يردك

كصحة واغنى ﴿فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ومنه مسك به ولا يقدر على رده على غيره ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ﴾
القادر الذي لا يعجزه شيء مستعلياً ﴿فَوْقَ عِلَاقٍ وَهُوَ الْحَكِيمُ﴾ في خلقه ﴿الْقَبِيضُ﴾ ببواطنهم
مظواهرهم. ونزل لما قالوا للنبي ﷺ إيتنا بما يشهد لك بالنبوة فإن أهل الكتاب أنكروك ﴿قُلْ﴾

بخير فلا راد لفضله وقوله: ﴿فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ تعليل لكل من الجوابين المذكور في الشرطية
الأولى والمحذوف في الثانية اهـ.

قوله: (ومنه مسك به) أي بالمذكور من الضر والخير، وقوله: ولا يقدر على رده أي المذكور من
الضر والخير أو المراد ولا يقدر على رده أي الضر، ويكون في الكلام اكتفاء أي ولا على إحصائه أي
الخير اهـ.

قوله: (الذي لا يعجزه شيء) أي القاهر، إما إن يراد به الغلبة أو التفليل، وما هنا من الأول،
وكذا قوله: ﴿أَنَا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٧] ومن الثاني ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩]
اهـ كرخي.

وعبارة الخازن: يعنى وهو الغالب لعباده القاهر لهم وهو مقهورون تحت قدرته وهو القاهر
والقهار، ومعناه الذي يدبر خلقه بما يريد وإن شق عليهم فلا يستطيع أحد من خلقه رد تدبيره والخروج
من تحت قهره وتقديره، وهذا معنى القاهر في صفة الله تعالى لأن القادر الذي لا يعجزه شيء أراد،
ومعنى فوق عباده هنا أن قهره قد استعلى على خلقه، فهم تحت التبخير والتذليل بما علاهم من
الاقدار والقهر الذي لا يقدر أحد على الخروج منه ولا ينفك عنه، فكل من قهر شيئاً فهو مستعمل عليه
بالقهر والغلبة. وقال ابن جرير الطبري: معنى القاهر المتعبد خلقه العالي عليهم، وإنما قال فوق عباده
لأنه تعالى وصف نفسه بقهره إياهم، ومن صفة كل قاهر شيئاً أن يكون مستعلياً عليهم فمعنى الكلام
حيث أن الله الغالب عباده المذل لهم العالي عليهم بتذليله إياهم، فهو فوقهم بقهره إياهم وهم دونه اهـ.
قوله: (مستعلياً) ﴿فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ أي استعلاء يليق به، أي هو فوق عباده بالمنزلة والشرف لا
بالجهة، وفي تقديره مستعلياً إشارة إلى أن الظرف في محل الحال وأنه متعلق بهذا المحذوف اهـ
كرخي.

وفي السمين: قوله: ﴿فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ فيه أوجه أظهرها أنه منصوب باسم الفاعل قبله، والقوية هنا
عبارة عن الاستعلاء والغلبة. والثاني: أنه مرفوع على أنه خير ثان أجبر عنه يشين، أحدهما: أنه
قاهر، والثاني: أنه فوق عباده بالغلبة والقهر. والثالث: أنه منصوب على الحال من الضمير في القاهر
كأنه قيل وهو القاهر مستعلياً أو غالباً ذكره المهدوي وأبو البقاء اهـ.

قوله: (ونزل لما قالوا) أي أهل مكة، فقالوا: يا محمد أرنأ من يشهد أنك رسول الله فإنا لا نرى
أجداً نصدق، ولقد سألنا عنك اليهود والنصارى فزعموا أنه ليس لك عندهم ذكر اهـ شافون.
قوله: (إيتنا) بقلب الهمزة الثانية ياء على حد قوله، ومدأ أبدل ثاني الهمزتين الشاء

لهم ﴿أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَيْئًا﴾ تمييز محول عن المبتدأ ﴿قُلِ اللَّهُ﴾ إن لم يقلوه لا جواب غيره هو ﴿شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ على صدقي ﴿وَأَرْسِلْ لَكَ هَذَا الْقُرْآنُ لِتُذَكِّرَ﴾ أخوفكم يا أهل مكة ﴿بِهِ وَمَنْ يَلْعَلْ﴾ عطف على ضمير أنذركم أي بلغه القرآن من الانس والجن ﴿أَيُّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾

قوله: (محول عن المبتدأ) والأصل شهادة أي شيء أكبر أو أي شيء شهادته أكبر، ويعلم من هذا جواز إطلاق الشيء على الله تعالى وهو كذلك، ولكن بشرط التقيد بأن يقال هو شيء لا كسائر الأشياء اهـ شيخنا.

قوله: ﴿قُلِ اللَّهُ﴾ الله مبتدأ خبره محذوف أي الله أكبر شهادة، وقوله: ﴿شَهِيدٌ﴾ خبر مبتدأ محذوف كما قدره الشارح، فالكلام جملتان لا جملة واحدة اهـ شيخنا.

وفي السمين: بعد أن قرر مثل هذا: والجملة من قوله ﴿قُلِ اللَّهُ﴾ جواب لأي من حيث اللفظ والمعنى ويجوز أن تكون الجلالة مبتدأ وشهد خبرها، والجملة على هذا جواب لأي من حيث المعنى أي أنها دالة على الجواب وليست بجواب اهـ.

قوله: (لا جواب غيره) أي لأنه لا جواب غيره. قوله: ﴿قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ المراد بشهادة الله إظهار المعجزة على يد النبي ﷺ، فإن حقيقة الشهادة ما بني به المدعي وهو كما يكون بالقول يكون بالفعل، ولا شك أن دلالة الفعل أقوى من دلالة القول لعروض الاحتمالات في الألفاظ دون الأفعال، فإن دلالتها لا يعرض لها الاحتمال وأن المعجزة نازلة من قوله تعالى: «صدق عبدي في كل ما يبلغ عني» اهـ كرخي.

قوله: ﴿بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ المعنى شهيد بيننا وتكرير البين لتحقيق المقابلة اهـ أبو السعود.

قوله: (على صدقي) أي لأنه أعجزهم عن المعارضة كما دل عليه سبب النزول، وقد أقامها بقوله وأوحى إلي هذا القرآن ناطقاً بالحجج فلا يرد كيف اكتفى من النبي ﷺ في الجواب بقوله: ﴿اللَّهُ يَشْهَدُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ مع أن ذلك لا يكفي من غيره، والاقتصار على ذكر الإنذار لما أن الكلام مع الكفار اهـ كرخي.

قوله: ﴿وَأَوْحَى إِلَيَّ﴾ الخ بمنزلة التعليل لما قبله، يعني أن الله يشهد لي بالنبوة لأنه أوحى إلي هذا القرآن ونزوله علي شهادة من الله بأني رسوله اهـ خازن.

قوله: ﴿وَمَنْ يَلْعَلْ﴾ فيه ثلاثة أقوال، أحدها: أنه في محل نصب عطفاً على المنصوب في لأنذركم وتكون من موصولة، والعائد عليها من صلتها محذوف أي ولأنذر الذي بلغه القرآن. والثاني: أن في بلغ ضميراً مرفوعاً يعود على من ويكون المفعول محذوفاً وهو منصوب المحل أيضاً نسقاً على مفعول لأنذركم والتقدير ولأنذر الذي بلغ الحلم، فالعائد هنا مستقر في الفعل. والثالث: أن من مرفوعة المحل نسقاً على الضمير المرفوع في لأنذركم، وجاز ذلك لأن الفصل بالمفعول والجار والمجرور أغنى من تأكيده، والتقدير لأنذركم به ولينذركم الذي بلغه القرآن اهـ سمين.

قوله: (أي بلغه القرآن) أي ممن يأتي إلى يوم القيامة من العرب والعجم وغيرهم من سائر الأمم.

استفهام إنكاري ﴿قُلْ لَهُمْ﴾ ﴿لَا أَشْهَدُ﴾ بذلك ﴿قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنِّي بَرٌّ﴾ ﴿فَأَشْرِكُونَ﴾ ﴿عَمَهُ مِنْ الْأَصْنَامِ﴾ ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَمْشُونَ﴾ أي محمداً بنعته في كتابهم ﴿كَمَا يَعْرِفُونَ آيَاتَهُمْ الَّذِينَ خَسِرُوا

قال محمد بن كعب القرظي: من بلغه القرآن فكانما رأى النبي وكلمه اهـ خازن.

قوله: ﴿لَتَشْهَدُونَ﴾ لام الابتداء المؤكدة زخلفت لخبر إن، وأصل التركيب إنكم تشهدون، فدخلت الهمزة على إن واللام على الخبر اهـ شيخنا.

وهذه الجملة الاستفهامية يحتمل أن تكون منصوبة المحل لكونها في حيز القول وهو الظاهر، كأنه أمر أن يقول أي شيء أكبر شهادة وأن يقول أنكم تشهدون، ويحتمل أن لا تكون داخلية في حيزه فلا محل لها حينئذ، وأخرى صفة لآلهة لأن ما يعقل يعامل جمعه معاملة المؤنثة الواحدة اهـ سمين.

قوله: (استفهام إنكار) أي لا تنبغي ولا تصح منكم هذه الشهادة لأن المعبود واحد لا تعدو فيه اهـ شيخنا.

قوله: (بذلك) أي أن مع الله آلهة أخرى أي بل أجد ذلك وأنكره اهـ خازن.

ويجوز في ما هذه وجهان، أظهرهما: أنها كافة لأن عن عملها وهو مبتدأ وإله خبره وواحد صفته. والثاني: أنها موصولة بمعنى الذي، وهو مبتدأ وإله خبره، وهذه الجملة صلة وعائد. والموصول في محل نصب اسماً لأن وواحد خبرها، والتقدير إن الذي هو إله واحد، ذكره أبو البقاء وهو ضعيف. ويدل على صحة الوجه الأول تعيينه في قوله تعالى ﴿إِنَّمَا إِلَهُ الْوَاحِدِ﴾ [النساء: ١٧١] إذ لا يجوز فيه أن تكون موصولة لخلو الجملة عن ضمير الموصول. وقال أبو البقاء: وهذا الوجه البقي بما قبله، ولا أدري ما وجه ذلك اهـ سمين.

قوله: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ﴾ وهم علماء اليهود والنصارى الذين كانوا في زمن النبي وهذا تكذيب لهم في قوله أي العرب أن اليهود والنصارى لا يعرفونه. روي أن النبي لما قدم المدينة وأسلم عبد الله بن سلام قال له عمر: إن الله أنزل على نبيه بمكة ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ﴾ الآية، فكيف هذه المعرفة؟ قال عبد الله بن سلام: يا عمر! لقد عرفته حين رأيته كما أعرف ابني ولأنا أشد معرفة بمحمد مني بابني: فقال عمر: كيف ذلك؟ فقال: أشهد أنه رسول الله حقاً ولا أدري ما تصنع النساء اهـ خازن.

والموصول مبتدأ ويعرفونه خبر والضمير المنصوب يجوز عوده على الرسول أو على القرآن لتقدمه في قوله ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ﴾ أو على التوحيد لدلالة قوله ﴿قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ الْوَاحِدِ﴾ أو على كتابهم، أو على جميع ذلك، وأفرد الضمير اعتباراً بالمعنى كأنه قيل: يعرفون ما ذكرنا وقصصنا اهـ سمين.

قوله: ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ نعت للذين آتيناهم الكتاب، فهو عبارة عن اليهود والنصارى، ويؤيد ذلك قول الشارح منهم الظاهر في عوده على أقرب مذكور، وهو الذين آتيناهم وأجاز بعضهم أن يكون مستأنفاً وهو بعيد من صنيع الشارح اهـ شيخنا.

وفي السمين: قوله: ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ في محله أربعة أوجه، أظهرها: أنه مبتدأ وخبره

أَنْفُسَهُمْ مِنْهُمْ ﴿فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ﴿٢٠﴾ به ﴿وَمَنْ﴾ أي لا أحد ﴿أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ بنسبة الشريك إليه ﴿أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ﴾ القرآن ﴿إِنَّهُمْ﴾ أي الشأن ﴿لَا يَفْلَحُ الظَّالِمُونَ﴾ ﴿٢١﴾ بذلك ﴿و﴾ اذكر ﴿يَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ توبيخاً ﴿إِنَّ شُرَكَاءَكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ ﴿٢٢﴾ أنهم شركاء لله ﴿ثُمَّ لَمْ

الجملة من قوله فهم لا يؤمنون، ودخلت الفاء لما عرفت من شبه الموصول بالشرط. الثاني: أنه نعت للذين آتيناهم الكتاب، قاله الزجاج. الثالث: أنه خبر مبتدأ محذوف أي هم الذين خسروا أنفسهم. الرابع: أنه منصوب على الذم، وهذان الوجهان مفرعان على النعت لأنهما مقطوعان عنه وعلى الأقوال الثلاثة يكون قوله: ﴿فهم لا يؤمنون﴾ من باب عطف جملة اسمية على مثلها، ويجوز أن يكون عطفاً على خسروا وفيه نظر من حيث إنه ترتب عدم الإيمان على خسرانهم، والظاهر أن الخسران هو المترتب على عدم الإيمان، وعلى الوجه الأول يكون الذين خسروا أعم من أهل الكتاب الجاحدين والمشركين، وعلى غيره يكون خاصاً بأهل الكتاب والتقدير ﴿الذين خسروا أنفسهم﴾ منهم أي من أهل الكتاب اهـ.

ومعنى هذا الخسران كما قاله جمهور المفسرين أن الله تعالى جعل لكل إنسان منزلاً في الجنة ومنزلاً في النار، فإذا كان يوم القيامة جعل الله للمؤمنين منازل أهل النار في الجنة ولأهل النار منازل أهل الجنة في النار اهـ كرخي.

قوله: ﴿أي لا أحد﴾ ﴿أظلم﴾ الخ أي لجمعهم بين أمرين لا يجتمعان عند عاقل، افتراؤهم على الله بما هو باطل غير ثابت، وتكذيبهم ما هو ثابت بالحجة هذا ما جرى عليه الكشف وغيره من جمعهم بين الأمرين، أو لأن المعنى لا أحد أظلم ممن ذهب إلى أحد الأمرين فكيف بمن جمع بينها اهـ كرخي.

قوله: ﴿ممن افترى على الله كذباً﴾ وهم مشركو العرب بدليل قول الشارح بنسبة الشريك إليه، وقوله: أو كذب بآياته وهم أهل الكتاب الذين أنكروا معرفته وكذبوا قوله تعالى: ﴿يعرفونه كما يعرفون أبناءهم﴾ وقوله: ﴿بذلك﴾ أي المذكور من افتراء الكذب وتكذيب آيات الله اهـ شيخنا.

قوله: ﴿إنه لا يفلح الظالمون﴾ (بذلك) بمعنى أنهم لا ينجون من مكروه ولا يفوزون بمطلوب اهـ كرخي.

قوله: ﴿و﴾ (اذكر) أي الناس تحذيراً لهم أي اذكر هذا اليوم من حيث ما يقع فيه المذكور بقوله: ثم نقول الخ، وقوله: نحشرهم أي كل الخلق أو العابدين للآلهة الباطلة مع معبوداتهم اهـ شيخنا.

قوله: ﴿ويوم نحشرهم﴾ فيه خمسة أوجه، أحدها: أنه منصوب بفعل مضمر بعده، وهو على ظرفيته أي ويوم نحشرهم كان كيت وكيت، وحذف ليكون أبلغ في التخويف. والثاني: أنه معطوف على ظرف محذوف، وذلك الظرف معمول لقوله ﴿لا يفلح الظالمون﴾ والتقدير أنه لا يفلح الظالمون اليوم في الدنيا ويوم نحشرهم، قاله محمد بن جرير. الثالث: أنه منصوب بقوله: انظر كيف كذبوا وفيه بعد لبعده من عاملة لكثرة الفواصل. الرابع: أنه مفعول به باذكر مقدراً. الخامس: أنه مفعول به أيضاً وناصبه احذروا واتقوا يوم نحشرهم، كقوله: واخشوا يوماً وهو كالذي قبله فلا يعد خامساً. وقرأ الجمهور نحشرهم بنون العظمة، وكذا ثم نقول وقرأ حميد ويعقوب بياء الغيبة فيهما وهو الله تعالى،

﴿كَفَنَّا﴾ بالتاء والياء ﴿فَنَلَّكُمُ﴾ بالنصب والرفع أي معذرتهم ﴿إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ أي قولهم ﴿وَلَا يَرْجِعُ﴾ بالجر نعت والنصب نداء ﴿مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ قال تعالى ﴿أَفَلَمْ﴾ يا محمد ﴿كَيْفَ كَذَّبُوا عَلَىٰ﴾

والجمهور ضم الشين من نحشرهم وأبو هريرة بكسرها، وهما لغتان في المضارع من باب ضرب وقتل، كما في المصباح: والضمير المنصوب في نحشرهم يعود على المفتريين الكاذب، وقيل: على الناس كلهم، فيندرج هؤلاء فيهم والتوبيخ مختص بهم، وقيل: يعود على المشركين وأصنامهم ويدل عليه قوله: ﴿أَحْشَرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [الصافات: ٢٢] وجميعاً حال من مفعول نحشرهم، ويجوز أن يكون تأكيداً عند من أثبتته من النحويين كأجاسين، وعطف هنا يتم للتراخي الحاصل بين الحشر والقول ومفعولاً تزعمون محذوفان للعلم بهما أي تزعموهم شركاء أو تزعمون أنها شفعاءكم، وقوله: ﴿ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ﴾ إن جعلنا الضمير في نحشرهم عائداً على المفتريين الكذب كان ذلك من باب إقامة الظاهر مقام المضمر، إذ الأصل: ثم نقول لهم، وإنما أظهر تبييناً على قبح الشرك اهـ.

قوله: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِهِمْ﴾ إضافتها إليهم لما أذن شركتها ليست إلا بتسميتهم وتقولهم الكاذب، وهذا السؤال المنبئ عن غيبة الشركاء مع عموم الحشر لها لقوله تعالى: ﴿أَحْشَرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الصافات: ٢٢] الآية، إنما يقع بعد ما جرى بينها وبينهم من التبري من الجانبيين وانقطاع ما بينهم من الأسباب والعلائق، حسيماً يحكيه قوله تعالى: ﴿فَزِيلْنَا بَيْنَهُمْ﴾ الخ [يونس: ٢٨] ونحو ذلك من الآيات الكريمة، أما لعدم حضورها حينئذ حقيقة بإبعادها عن ذلك الموقف، وإما بتزليل عدم حضورها بعنوان الشركة والشفاعة بمنزلة عدم حضورها حقيقة، إذ ليس السؤال عنها من حيث ذاتها، بل إنما هو من حيث إنها شركاء كما يعرب عنه الوصف بالموصول، ولا ريب في أن عدم الوصف يوجب عدم الموصوف من حيث هو موصوف، فهي من حيث شركاء غائبة لا محالة وإن كانت حاضرة من حيث ذاتها أصناماً كانت أو غيرها اهـ كرخي.

قوله: (أنهم شركاء لله) فإن المحذوفة مع معموليها سادة مسد المفعولين المحذوفين اهـ شيخنا. قوله: (بالتاء والياء) فعلى الأولى يجوز في فنتتهم الرفع على أنه اسم يكون خبرها إلا أن قالوا، والنصب على العكس، وعلى هذه القراءة يتعين الجر في ربنا، وعلى الثانية يتعين النصب في فنتتهم على التوجيه السابق، ويتعين النصب أيضاً في ربنا فالقراءات ثلاثة وإن كانت عبارة الشارح توهم أنها أكثر. وحاصل الثلاثة أن قراءة التاء فيها قراءتان: الرفع والنصب في فنتتهم مع تعين الجر في ربنا، وإن قراءة الباء يتعين فيها النصب في كل من فنتتهم وربنا اهـ شيخنا.

قوله: (أي معذرتهم) أي جوابهم، وسماء فتنة لأن كذب اهـ كرخي. قوله: ﴿إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ أي فقد كذبوا في الآخرة كما كان دأبهم في الدنيا، فكذبوا في هذا القول من وجهين أصله وتوكيده بالقسم اهـ شيخنا.

قوله: ﴿مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ وحينئذ يختم على أفواههم وتشهد جوارحهم، والجمع بين هذا وبين قوله: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢] هو أن في القيامة مواقف مختلفة ففي بعضها لا يتكلمون

أَفْسِيهِمْ ﴿بَنَفِي الشَّرْكَ عَنْهُمْ﴾ وَضَلَّ ﴿غَابَ﴾ عَنْهُمْ تَا كَانُوا يَقْتَرُونَ ﴿٢٤﴾ هـ على الله من الشركاء ﴿وَمَنْهُمْ مَنْ يَسْتَعِجِلُ إِلَيْكَ﴾ إِذَا قَرَأْتَ ﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً﴾ أَغْطِيَةً لـ ﴿أَنْ﴾ لَا ﴿يَفْقَهُوهُ﴾ يَفْهَمُوا الْقُرْآنَ ﴿وَفِي

وفي بعضها يكتُمون بل يكذبون ويحلفون كما في قوله: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٩٢] مع قوله: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يَسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌ﴾ [الرحمن: ٣٩] اهـ كرخي.

قوله: ﴿كَيْفَ كَذَبُوا﴾ كَيْفَ مَنْصُوبٌ عَلَى حَدِّ نَصْبِهَا فِي قَوْلِهِ: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨] وقد تقدم بيانه، وكيف وما بعدها في محل نصب بانظر لأنها معلقة لها عن العمل وكذبوا، وإن كانوا معناه مستقبلاً لأنه في يوم القيامة فهو لتحقيقه أبرزه في صورة الماضي وقوله: (وضل) يجوز أن يكون نسقاً على كذبوا، فيكون داخلاً في حيز النظر، ويجوز أن يكون استئناف إخبار فلا يندرج في حيز المنظور إليه. وقوله: ﴿مَا كَانُوا﴾ يجوز في ما أن تكون مصدرية أي وضل عنهم افتراؤهم، وهم قول ابن عطية، ويجوز أن تكون موصولة اسمية، أي: وضل عنهم الذي كانوا يفترونه، فعلى الأول لا يحتاج إلى ضمير عائد على ما عند الجمهور، وعلى الثاني لا بد من ضمير عند الجميع اهـ سمين.

قوله: ﴿مَا كَانُوا يَفْتَرُونَهُ﴾ أشار به إلى أن ما موصولة، والعائد محذوف اهـ كرخي. وتقدم أن فيها احتمالين اهـ.

قوله: (من الشركاء) بيان لما وإيقاع الافتراء عليها مع أنه في الحقيقة واقع على أحوالها من الإلهية والشركة والشفاعة، ونحوها للمبالغة في أمرها حتى كأنها نفس المفتري اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَعِجِلُ إِلَيْكَ﴾ الخ قال الكلبي: اجتمع أبو سفيان وأبو جهل والوليد بن المغيرة والنضر بن الحرث وعتبة وشيبة ابنا ربيعة وأمية بن خلف والحرث بن عامر يستمعون القرآن، فقالوا للنضر: يا أبا قتبية ما يقول محمد؟ قال: ما أدري ما يقول غير أنني أراه يحرك لسانه ويقول أساطير الأولين مثل ما كنت أحدثكم عن القرون الماضية، وكان النضر كثير الحديث عن القرون الماضية وأخبارها، فقال أبو سفيان: إني أرى بعض ما يقول حقاً. فقال أبو جهل: كلا، لا تقر بشيء من هذا. وفي رواية: الموت أهون علينا من هذا اهـ خازن.

وقال: هنا يستمع وفي يونس يستمعون بالجمع، لأن ما في قوم قليلين فنزلوا منزلة الواحد، وما في يونس في جميع الكفار فناسب الجمع فأعيد الضمير على معنى من، وفي الأول على لفظها وإنما لم يجمع، ثم في قوله: ومنهم من ينظر إليك لأن الناظرين إلى المعجزات أقل من المستمعين للقرآن اهـ كرخي.

قوله: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً﴾ جعل هنا يحتمل أن تكون للتصيير فتعدى لاثنين، أولهما: أكنة، والثاني: الجار قبله فيتعلق بمحذوف أي صيرنا الأكنة مستقرة على قلوبهم. ويحتمل أن تكون بمعنى خلق فتعدى لواحد ويكون الجار قبله حالاً فيتعلق المحذوف، لأنه لو تأخر لوقع صفة لأكنة ويحتمل أن تكون بمعنى ألقى، فتتعلق على بها كقولك: ألقىت على زيد كذا. وقوله تعالى: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي﴾ [طه: ٣٩] وهذه الجملة تحتمل وجهين، أظهرهما: أنها مستأنفة سبقت للإخبار بما تضمنته من الختم على قلوبهم وسمعهم، ويحتمل أن تكون في محل نصب على الحال، والتقدير

﴿أَذَانِهِمْ وَقَرَأَ﴾ صمماً فلا يسمعون سماع قبول ﴿لَئِنْ يَرَوْا كُفْلاً﴾ أَيْ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا حَتَّى إِذَا جَاءَهُمْ يَحْذَرُوا لَكَ يَقُولُ

ومنهم من يستمع إليك في حال كونه مجعولاً على قلبه كناناً وفي آذانه وقراء، فعلى الأول يكون قد عطف جملة فعلية على اسمية، وعلى الثاني تكون الواو للحال وقد مقدرة بعدها. عند من يقدرونها قبل الماضي الواقع حالاً، والأكنة: جمع كنان وهو الوعاء الجامع. وقال بعضهم: الكن بالكسر ما يحفظ فيه الشيء وبالفتح المصدر يقال كنته كناً أي جعلته في كن وجمع على أكنان. قال تعالى: ﴿وَمِنَ الْجِبَالِ أَكْنَانٌ﴾ [النحل: ٨١] والكنان: الغطاء السائر والفعل من هذه المادة يستعمل ثلاثياً ورباعياً. يقال: كنت الشيء وأكنته كناً، وإكناناً إلا أن الراغب فرق بين فعل وأفعل فقال: وخص كنت بما يستر من بيت أو ثوب أو غير ذلك من الأجسام. قال تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ يَبِغِضُ مَكْنُونٌ﴾ [الصافات: ٤٩] وأكنت بما يستر في النفس. قال تعالى: ﴿أَوْ أَكْنُتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٥] قلت: ويشهد لما قاله. قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ﴾ [الواقعة: ٧٨] وقوله تعالى: ﴿مَا تَكُنْ صُدُورُهُمْ﴾ [النمل: ٧٤] وكنان يجمع على أكنة في القلة والكثرة لتضعيفه اهـ سمين.

قوله: ﴿أَكْنَةُ﴾ جمع كنان كازمة جمع زمام وأعنة جمع عنان. وفي المصباح: كنته أكنه من باب رد سترته في كنه بالكسر وهو السترة، وأكنته بالالف أخفيته. وقال أبو زيد: الثلاثي والرباعي لغتان في الستر وفي الإخفاء جميعاً واكتن الشيء واستكن استتر والكنان الغطاء وزناً ومعنى والجمع أكنة مثل أغطيه اهـ.

قوله: ﴿وَفِي آذَانِهِمْ وَقَرَأَ﴾ في المصباح: الوقر بالكسر حمل البغل والحمار ويستعمل في البعير، وأوقر بعيره بالالف، وقرت الأذن توقر من باب تعب ووقرت تقرر من باب تعب ووقرت تقرر من باب وعد ثقل سمعها ووقرها الله وقرأ من باب وعد يستعمل لازماً ومتعدياً، والوقار الحمل والرزانة وهو مصدر وقر بالضم مثل حمل جملاً. ويقال أيضاً: وقر يقر من باب وعد فهو وقور مثل: رسول، والمرأة وقور أيضاً فاعل مثل صبور شكور، والوقار العظمة أيضاً، ووقرت وقرأ من باب وعد جلس بوقار، وأوقرت النخلة بالالف كثر حملها فهي موقرة، وموقر يحذف الهاء وأوقرت بالبناء للمفعول صار عليها حمل ثقيل اهـ.

والحاصل أن المادة تدل على الثقل والرزانة وامتت الوقار للتؤدة والسكنية اهـ سمين.

قوله: ﴿فَلَا يَسْمَعُونَهُ﴾ أي القرآن. قوله: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوكَ﴾ حتى هذه ابتدائية أي تبدأ بعدها الجملة.

قوله: ﴿يَجَادِلُونَكَ﴾ حال من الواو في جاؤوك. وقوله: ﴿يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ جواب إذا اهـ شيخنا.

وفي السمين: ويصح أن تكون غائية أيضاً. وكذا في الكرخي، ونصه: حتى إذا جاؤوك أي بلغ عنادهم إلى أنهم إذا جاؤوك في حال كونهم يجادلونك، يقول الذين كفروا الخ. وهذا جواب إذا هو العامل فيها اهـ الكرخي.

الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ ﴿ هَذَا ﴾ القرآن ﴿ إِلَّا أَسْطِيرُ ﴾ أكاذيب ﴿ الْأُولِينَ ﴾ كالأصاحيك والأعاجيب جمع أسطور بالضم ﴿ وَهُمْ يَنْهَوْنَ ﴾ الناس ﴿ عَنْهُ ﴾ عن اتباع النبي ﷺ ﴿ وَتَتَوَكَّأ ﴾ يتباعدون ﴿ عَنْهُ ﴾ فلا يؤمنون به وقيل نزلت في أبي طالب كان ينهى عن أذاه ولا يؤمن به ﴿ وَلَئِنْ ﴾ ما ﴿ يَهْلِكُونَ ﴾

قوله: ﴿ إِلَّا أَسْطِيرُ الْأُولِينَ ﴾ في المختار: والأساطير الأباطيل والواحد أسطورة بالضم وإسطارة بالكسر اهـ.

وفي السمين: وأساطير فيه أقوال، أحدها: أنه جمع لواحد مقدر، واختلف في ذلك المقدر، فقيل: أسطورة. وقيل: أسطور. وقيل: أسطار. وقيل: إسطير. وقال بعضهم: بل لفظ بهذه المفردات. والثاني: أنه جمع جمع، فأساطير جمع أسطار، وأسطار جمع سطر بفتح الطاء، وأما سطر بسكونها فجمعه في القلة على أسطر، وفي الكثرة على سطور كفلس وأفلس وفلوس. والثالث: أنه جمع جمع الجمع، فأساطير جمع أسطار، وأسطار جمع أسطر وأسطر جمع سطر، وهذا مروي عن الزجاج، وهذا ليس بشيء، فإن أسطار ليس جمع أسطر بل هما مثلاً جمع قلة. الرابع: أنه اسم جمع. قال ابن عطية: وقيل هو اسم جمع لا واحده من لفظه، وهذا ليس بشيء لأن النحويين قد نصوا على أنه إذا كان على صيغة متتهى الجموع لم يسموه اسم جمع، بل يقولون هو جمع كعبايد وشماطيط، وظاهر كلام الراغب أن أساطير جمع سطر بفتح الطاء، فإنه قال: وجمع سطر يعني بالفتح أسطار، وأساطير. وقال المبرد: هو جمع أسطورة نحو: أرجوحة وأراجيح وأحدثة وأحاديث، ومعنى الأساطير: الأحاديث الباطلة اهـ.

قوله: (كالأصاحيك) جمع أضحوكة بالضم وكذلك الأعاجيب اهـ شيخنا.

قوله: ﴿ وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ ﴾ في الضميرين أعني هم وهاء عنه أوجه، أحدها: أن المرفوع يعود على الكفار والمجرور يعود على القرآن، وهو أيضاً الذي عاد إليه الضمير المنصوب في يفقهوه والمشار إليه بقولهم إن هذا. والثاني: إن هم يعود على من تقدم ذكرهم من الكفار، وفي عنه يعود على الرسول. وعلى هذا ففيه التفات من الخطاب إلى الغيبة، فإن قوله: ﴿ جَاؤُكَ يَجَادِلُونَكَ ﴾ خطاب للرسول ﷺ، فخرج من هذا الخطاب إلى الغيبة. وقيل: يعود المرفوع على أبي طالب وأتباعه اهـ سمين.

قوله: ﴿ عَنْهُ ﴾ على حذف مضاف كما أشار له المفسر. قوله: ﴿ وَيَتَأَوَّنَ عَنْهُ ﴾ في المصباح: نأى نأياً من باب سعى بعد يتعدى بنفسه وبالحرف وهو الأكثر، فيقال: نأيت ونأيت عنه ويتعدى الهمزة إلى الثاني، فيقال: أنأيت عنه اهـ.

قوله: (وقيل نزلت في أبي طالب الخ) وحينئذ فجمع الضمير المرفوع من حيث استتباعه لاتباعه. وقوله: (كان ينهى عن أذاه الخ) فعلى الأول وهم ينهون عنه يعني عن اتباعه، وعلى الثاني يعني أذاه اهـ شيخنا.

وفي الكرخي: قوله: (وقيل نزلت الخ) أشار إلى أن قوله: ﴿ وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ ﴾ نزلت في عمه أبي طالب وهو قول ابن عباس وعمرو بن دينار وسعيد بن جبير والقاتل بأنها نزلت في المشركين كما قرره الشارح جماعة منهم: الكلبي والحسن، والنهي عنه نهى عن تعظيمه. وعلى الأول عن تحقيره وجمع

بالنأي عنه ﴿لَا أَنْفُسُهُمْ﴾ لأن ضرره عليهم ﴿وَمَا يُلْمُوكَ﴾ بذلك ﴿وَلَوْ تَرَىٰ﴾ يا محمد ﴿إِنَّمَا عَرَضُوا﴾ عَلَى النَّارِ فَقَالُوا إِنَّا نُنَبِّئُكَ ﴿تَنبِيهُ﴾ لِيَتَنَبَّرُوا إِلَى الدُّنْيَا ﴿وَلَا تَكْذِبْ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ بِرَبِّكَ وَتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ برفع الفعلين استثنافاً ونصبهما في جواب التمني ورفع الأول ونصب الثاني وجواب لو وألئت

الضمير لاستعظام فعله، ولا يخفى على الناظر في الآيات أن الوجه الأول قاله المتفتانين، وذلك أن جميع الآيات المتقدمة في ذم طريقتهم، فكذلك ينبغي أن يكون قوله: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ محمولاً على أمر مذموم، وإذا حملناه على أن أبا طالب كان ينهى عن إيدائه لما حصل هذا النظم. أيضاً قوله تعالى بعد ذلك: ﴿وَلَنْ يَهْلِكَ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ يعين به ما تقدم ذكره، ولا يليق ذلك بالنهاي عن أدبته لأن ذلك حسن لا يوجب الهلاك اهـ.

قوله: (بالنأي عنه) عبارة أبي السعود: بالنهاي والنأي انتهت.

قوله: (بذلك) أي بإهلاكهم أنفسهم. قوله: (ولو ترى يا محمد الخ) شروع في حكاية ما سيصدر عنهم يوم القيامة من القول المناقض لما صدر عنهم في الدنيا، والخطاب للنبي أو لكل أحد اهـ أبو السعود.

وجواب لو محذوف لفهم المعنى والتقدير لرأيت شيئاً عظيماً وهولاً مغطياً وحذف الجواب كثيراً في التنزيل، وترى يجوز أن تكون بصرية ومفعولها محذوف أي ولو ترى حالهم. ويجوز أن تكون القلبية، والمعنى ولو صرفت فكرك الصحيح لأن تدبر حالهم لازدودت يقيناً. وفي لو هذه وجهان، أظهرهما: أنها الامتناعية فينصرف المضارع بعدها للمضي، فإذا باقية على أصلها دلالتها على الزمن الماضي، وهذا وإن كان لم يقع بعد لأنه سيأتي يوم القيامة إلا أنه أبرز في صورة الماضي لتحقيق الوعد والثاني: أنها بمعنى إن الشرطية وإذا بمعنى إذا والذي حمل هذا القائل على ذلك كونه لم يقع بعد، وقد تقدم تأويله. وقرأ الجمهور وقفوا مبنياً للمفعول من وقف ثلاثياً، وعلى يحتمل أن تكون على بابها وهي الظاهر. وقيل: يجوز أن تكون بمعنى في وليس بذلك. وقرأ ابن السمين وزيد بن علي وقفوا مبنياً للفعل، ووقف يتعدى ولا يتعدى، وفرت العرب بينهما بالمصدر، فمصدر اللازم على فعمل ومصدر المتعدي على فعل، ولا يقال أوقفت. قال أبو عمرو بن العلاء: لم أسمع شيئاً في كلام العرب أوقفت فلاناً إلا أنني لو رأيت رجلاً واقفاً فقلت له: ما أوقفك ههنا لكان عندي حسناً، وإنما كان حسناً لأن تعدي الفعل بالهمزة مقيس نحو ضحك زيد وأضحكته أنا، ولكن سمع غيره في وقف المتعدي أوقفته اهـ سمين.

قوله: ﴿نَرَدُ﴾ (إلى الدنيا) أي لنؤمن بدليل قوله الآتي للإضراب عن إرادة الإيمان المفهوم من التمني اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وَلَا تَكْذِبْ بآيَاتِ رَبِّنا﴾ أي بآياته الناطقة بأحوال النار وأحوالها الآمرة باتقائها إذ هي التي تخطر حينئذ ببالهم ويتحسرون على ما فرطوا في حقها أو بجميع آياته اهـ أبو السعود.

قوله: (برفع الفعلين الخ) هذه قراءة نافع وأبي عمرو وابن كثير والكسائي. وقوله: (ونصبهما) هذه قراءة حمزة وحفص عن عاصم. وقوله: (ورفع الأول ونصب الثاني الخ) هذه قراءة ابن عامر وأبي

أمرًا عظيمًا قال تعالى ﴿بَلْ لِلْإِضْرَابِ عَنْ إِرَادَةِ الْإِيمَانِ الْمَفْهُومِ مِنَ التَّمْنِيِ﴾ ﴿بَدَأَ﴾ ظهر ﴿كَمْ مَّا

بكر . فأما قراءة الرفع فيهما ففيها ثلاثة أوجه، أحدها: أن الرفع فيهما على العطف على الفعل قبلهما وهو نرد، ويكونون قد تمنوا ثلاثة أشياء: الرد إلى دار الدنيا وعدم تكذيبهم بآيات ربهم وكونهم من المؤمنين . والثاني: أن الواو واو الحال والمضارع خبر مبتدأ مضمرة والجملة الاسمية في محل نصب على الحال من مرفوع نرد والتقدير يا ليتنا نرد غير مكذبين وكاثنين من المؤمنين، فيكون تمنى الرد مقيداً بهاتين الحالتين، فيكون الفعلان أيضاً داخلين في التمني . والثالث: أن قوله ولا نكذب يكون خبر مبتدأ محذوف، والجملة استئنافية لا تعلق لها بما قبلها، وإنما عطفت هاتان الجملتان الفعليتان على الجملة المشتملة على أداء التمني، وما في حيزها فليست داخلة في التمني أصلاً وإنما أخبر الله تعالى عنهم أنهم أخبروا عن أنفسهم بأنهم لا يكذبون بآيات ربهم، وأنهم يكونون من المؤمنين، فتكون هذه الجملة وما عطف عليها في محل نصب بالقول كان التقدير ﴿فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نَرُدُّ﴾ وقالوا نحن لا نكذب ﴿وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ومعنى الآية أخبروا أنهم لا يكذبون بآيات ربهم وأنهم يكونون من المؤمنين على كل حال ردوا أو لم يردوا، وأما نصبهما فيأضمار أن بعد الواو التي بمعنى مع كقولك: ليت لي مالا وأنفق منه، فالفعل منصوب بإضمار أن، وأن مصدرية ينسبك منها ومن الفعل بعدها مصدر، والواو حرف عطف فتستدعي معطوفاً عليه وليس قبلها في الآية إلا فعل، فكيف يعطف اسم على فعل فلا جرم أنا نقدر مصدراً متوهماً نعطف هذا المصدر المنسبك من أن وما بعدها عليه، والتقدير يا ليتنا لنا رد وانتفاء تكذيب بآيات ربنا، وكون من المؤمنين أي يا ليتنا لنا رد مع هذين الشيئين فيكون عدم التكذيب، والكون من المؤمنين متمنيين أيضاً فهذه الثلاثة الأشياء أعني الرد وعدم التكذيب والكون من المؤمنين متمنة بقيد الاجتماع لا أن كل واحد متمنى وحده، لأن كما قدمت لك أن شرط إضمار أن بعد هذه الواو أن تصلح مع مكانها، فالنصب يعي أحد محتملاتها في قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن وشبهه . وأما قراءة ابن عامر برفع الأول ونصب الثاني فظاهره مما تقدم لأن الأول يرتفع على حد ما تقدم من التأويلات، وكذلك نصب الثاني يتخرج على ما تقدم ويكون قد أدخل عدم التكذيب في التمني أو استأنفه، إلا أن المنصوب يحتمل أن يكون من تمام قوله: ﴿نَرُدُّ﴾ أي تمنوا الرد مع كونهم من المؤمنين، وهذا ظاهر إذا جعلنا ولا نكذب معطوفاً على نرد أو حالاً منه، وأما إذا جعلنا ولا نكذب مستأنفاً فيجوز ذلك أيضاً ولكن على سبيل الاعتراض، ويحتمل أن يكون من تمام ولا نكذب أي لا يكون منا تكذيب مع كونه من المؤمنين، ويكون قوله: ولا نكذب حينئذ على حاله أعني من احتماله العطف على مفرد والحالية أو الاستئناف ولا يخفى حينئذ دخول كونهم من المؤمنين في التمني وخروجه منه بما قدرته لك . وقرىء شاذاً عكس قراءة ابن عامر أي بنصب نكذب، ورفع نكون وتخريجها على ما تقدم، إلا أنها يضعف فيها جعل ونكون من المؤمنين حالاً لكونه مصارعاً مثبتاً إلا بتأويل بعيد، وهو تقدير مبتدأ ويدل على هذا قراءة أبي شاذاً ونحن نكون من المؤمنين اهدسمين .

قوله: (لِلْإِضْرَابِ عَنْ إِرَادَةِ الْإِيمَانِ الْخ) أي عما ينبئ عنه التمني من الإيمان، أي ليس ذلك عن

هزيمة صادقة ناشئة عن رغبة في الإيمان، بل لأنه ظهر لهم الخ أبو السعود .

وعبارة زاده يعني أن بل هنا ليست للانتقال بلا لإبطال كلام الكفرة، أي ليس الأمر كما قالوه من

كَانُوا يُخَفُّونَ مِنْ قَوْلِهِ ﴿يَكْتُمُونَ بقولهم والله ربنا ما كنا مشركين بشهادة جوارحهم فتمنوا ذلك﴾ ﴿وَلَوْ رُدُّوا﴾ إلى الدنيا فرضاً ﴿لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ من الشرك ﴿وَأَنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ في وعدهم بالإيمان ﴿وَقَالُوا﴾ أي منكرو البعث ﴿إِن﴾ ما ﴿هِيَ﴾ أي الحياة ﴿إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ ﴿وَلَوْ

أنهم لو ردوا إلى الدنيا لآمنوا، يعني أن التمني الواقع منهم يوم القيامة ليس لأجل كونهم راغبين في الإيمان، بل لأجل خوفهم من العقاب الذي شاهدوه، فإنهم لما قالوا: يا ليتنا نكون كذا فكأنهم قالوا ردنا لأجل ذلك، فأبطل الله هذا الكلام الضمني لهم اهـ.

قوله: ﴿ما كانوا يخفون﴾ وهو الشرك، فكفروا يخفونه ويسترونه بقولهم: والله ربنا ما كنا مشركين اهـ شيخنا.

قوله: (بشهادة جوارحهم) متعلق ببدا، والباء سببية. وقوله: فتمنوا ذلك أي الإيمان هـ خروفاً لا محبة وإرادة له اهـ كرخي.

فالتمني الذي استنتجه الشارح من التقرير قبله غير التمني الذي أبطله الإضراب. قوله: (فرجاً) أخرج ابن أبي حاتم من طريق الضحاك عن ابن عباس: أن لو الواردة في القرآن لا تكون أبداً اهـ كرخي.

قوله: ﴿لما نهوا عنه من الشرك﴾ أي للحكم الأزلي به اهـ كرخي.

قوله: (في وعدهم بالإيمان) أي الذي في ضمن تمنيتهم اهـ كرخي.

﴿وقالوا إن هي﴾ عطف على عادوا داخل في حيز الجواب، والمعنى لو ردوا إلى الدنيا لعادوا لما نهوا عنه. وقالوا: ﴿إن هي﴾ الخ اهـ أبو السعود.

لكن المتبادر من صنيع الشارح أن هذا كلام مستأنف. وعبارة السمين: قوله: ﴿وقالوا﴾ هل هذه الجملة معطوفة على جواب لو والتقدير ولو ردوا لعادوا ولقالوا أو هي مستأنفة ليست داخلية حيز لو وهي معطوفة على قوله: ﴿وإنهم لكاذبون﴾ ثلاثة أوجه، ذكر الزمخشري الوجهين الأول والآخر، فإنه قال: ﴿وقالوا﴾ عطف على لعادوا أي لو ردوا لكفروا ولقالوا إن هي إلا حياتنا الدنيا كما كانوا يقولون قبل معاناة العذاب، ويجوز أن يعطف على قوله: ﴿وإنهم لكاذبون﴾ على معنى وإنهم ليقوم كاذبون في كل شيء. والوجه الأول منقول عن أبي زيد، إلا أن ابن عطية رده فقال: وتوقيف الله لهم في الآية بعدها على البعث والإشارة إليه في قوله: ﴿ليس هذا بالحق﴾ يرد على هذا التأويل، وقد يجاب عن هذا باختلاف حالين فإن إقرارهم بالبعث حقيقة إنما هو في الآخرة وإنكارهم ذلك إنما هو في الدنيا بتقدير عودهم إلى الدنيا فاعتراضهم به في الدار الآخرة غير مناف لإنكارهم إياه في الدنيا اهـ.

قوله: ﴿إن هي إلا حياتنا﴾ إن نافية وهي مبتدأ، وحياتنا خبرها أي ليس لنا حياة غير هذه الحياة التي نحن فيها في الدنيا وما نحن بمبعوثين بعد الموت. ولم يكتفوا بمجرد الإخبار بذلك حتى أبرزوها محصورة في نفي وإثبات وهي ضمير مبهم يفسره خبره أي لا يعلم ما يراد به إلا بذكر خبره، وهو من الضمائر التي يفسرها ما بعدها لفظاً ورتبة اهـ سمين.

تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا ﴿٣٠﴾ عَرْضُوا ﴿عَلَّيْهِمْ﴾ لَرَأَيْتُ امْرَأً عَظِيمًا ﴿قَالَ﴾ لَهُمْ عَلَىٰ لِسَانِ الْمَلَائِكَةِ تَوْبِيخًا ﴿أَلَيْسَ هَذَا﴾ الْبَعثُ وَالْحِسَابُ ﴿يَالْحَيُّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا﴾ إِنَّهُ لَحَقٌّ ﴿قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ ﴿٣١﴾ به في الدنيا ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ بِالْبَعثِ ﴿حَقٌّ﴾ غَايَةٌ لِلتَّكْذِيبِ ﴿إِذَا جَاءَتْهُمْ

قوله: ﴿إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ فيه وجهان، أحدهما: أنه من باب الحذف تقديره على سؤال ربهم أو ملك ربهم أو جزاء ربهم. والثاني: أنه من باب المجاز لأنه كناية عن الجنس للتوبيخ كما يوقف العبد بين يدي سيده ليعاتبه، ذكر ذلك الزمخشري اهـ سمين.

قوله: ﴿قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ﴾ في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها استثنائية في جواب سؤال مقدر تقديره ماذا قال لهم ربهم إذا وقفوا عليه، قال: قال لهم أليس هذا بالحق. والثاني: أن تكون الجملة حالية وصاحب الحال ربهم كأنه قيل: وقفوا عليه قائلاً لهم ﴿أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ﴾ اهـ سمين.

قوله: ﴿قَالُوا بَلَىٰ وَرَبَّنَا﴾ أكدوا اعترافهم باليمين إظهاراً لكمال يقينهم بحقيقته وإيضاحاً بصدور ذلك عنهم للرغبة والنشاط اهـ أبو السعود.

قال ابن عباس: في القيامة مواقف ففي موقف يعترفون بما ينكرونه في الدنيا، وفي موقف ينكرون ويقولون والله ربنا ما كنا مشركين اهـ خازن.

قوله: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ نبه به على أن بل تقع جواباً لاستفهام دخل على نفي فتقيد إبطاله اهـ كرخي.
فهذا بيان لمفاد بلى، وبيان للمقسم عليه اهـ.

قوله: ﴿قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾ الفاء لترتيب على اعترافهم بحقية ما كفروا به في الدنيا لكي لا على أن مدار التعذيب هو اعترافهم بذلك، بل هو كفرهم السابق بما اعترفوا بحقيقته الآن كما نطق به قوله: ﴿بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ أي بسبب كفركم في الدنيا بذلك أو بكل ما يجب الإيمان به في الدنيا اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ الذين حكيت أحوالهم اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿الْبَعثُ﴾ تفسير للقاء الله. قوله: ﴿غَايَةٌ لِلتَّكْذِيبِ﴾ أي لا لخسر، لأن خسرانهم لا غاية له، أي ما زال بهم التَّكْذِيبُ إلى حسراتهم وقت مجيء الساعة اهـ كرخي.

قوله: ﴿جَاءَتْهُمْ السَّاعَةُ﴾ المراد بالساعة وقت مقدمات الموت، فالكلام على حذف المضاف أي جاءتهم مقدمات الساعة وهي الموت وما فيه من الأهوال، فلما كان الموت من مبادئ الساعة سمي باسمها، ولذلك قال ﷺ: «من مات فقد قامت قيامته» اهـ أبو السعود بتصرف. قوله: ﴿بَغْتَةً﴾ في نصبها أربعة أوجه، أحدها: أنها مصدر في موضع الحال من فاعل جاءتهم أي مباغته أو من مفعوله أي مبعوتين. الثاني: أنها مصدر على غير المصدر لأنها معنى جاءتهم بغتتهم بغتة فهو كقولهم أتيتهم ركضاً. الثالث: أنها منصوبة بفعل محذوف من لفظها أي تبغيهم بغتة. الرابع: بفعل من غير لفظها أي أتتهم بغتة والبلغتة مفاجأة الشيء بسرعة من غير اعتداد له ولا جعل بال منه حتى لو استشعر الإنسان به، ثم جاءه بسرعة لا يقال فيه بغتة والآلف واللام على الساعة للغلبة كالنجم والثريا لأنها

الفتوحات الإلهية/ ج ٢/ ٢٢م

السَّاعَةِ ﴿الْقِيَامَةِ﴾ ﴿بَقَّةٌ﴾ فَجَاءَ ﴿قَالُوا يَحْضَرُونَ﴾ هي شدة التألم ونادواها بمجاز أي هذا أوانك فاحضري ﴿عَلَى مَا فَرَّطْنَا﴾ فصرنا ﴿فِيهَا﴾ أي الدنيا ﴿وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَى ظُهُورِهِمْ﴾ بأن تأتيهم عند البعث في أقبح شيء صورة وأنته ربحاً فتركبهم ﴿الْأَسََّةُ﴾ بش ﴿مَا يُؤْوَدُنَ﴾ يحملون حملهم

غلبت على يوم القيامة، وسميت القيامة ساعة لسرعة الحساب فيها على الله تعالى. وقوله: (قالوا) جواب إذا اه سمين.

قوله: (هي شدة التألم) أي شدة التلهف والتحسر على ما فات. وقوله: (فاحضري) ليس القصد طلب حضورها بل الاعتراف بما وقع لهم من شدة الندم والتحسر عليه اه شيخنا.

وفي السمين: قوله: (يا حسرتا) هذا مجاز لأن الحسرة لا يتأتى منها الإقبال وإنما المعنى على المبالغة في شدة التحسر وكأنهم نادوا الحسرة وقالوا: إن كان لك وقت فهذا أوان حضورك، ومثله: يا ويلنا، والمقصود التنبيه على خطأ المنادي حيث ترك ما أحوجه تركه إلى نداء هذه الأشياء اه.

قوله: ﴿عَلَى مَا فَرَّطْنَا فِيهَا﴾ أي في العمل الصالح فيها، والتفريط التقصير في الشيء مع القدرة على فعله، والضمير المجرور عائد على الدنيا وإن لم يجر لها ذكر لكونها معلومة اه أبو السعود.

قوله: ﴿وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ﴾ الواو للحال وصاحب الحال الواو في قالوا، أي قالوا: ﴿يَا حَسْرَتُنَا﴾ في حالة حملهم أوزارهم، وصدرت هذه الجملة بضمير مبتدأ ليكون ذكره مرتين، فهو أبلغ. والحمل هنا قيل مجاز عن مقاساتهم العذاب الذي سببه الأوزار. وقيل: هو حقيقة. وفي الحديث: إنه يمثل له عمله بصورة قبيحة منتنة الريح فيحملها، والخص الظهر لأن يطبق من الحمل ما لا يطيقه غيره من الأعضاء كالرأس والكاهل. وهذا كما تقدم في قوله: فلنفسوه بأيديهم لأن اليد أقوى في الإدراك اللبسي من غيرها، والأوزار: جمع وزر كحمل وأحمال وعدل وأعدال، والوزر في الأصل: الثقل. لونه زرته: أي حملته شيئاً ثقيلاً، ووزر الملك من هذا لأنه يتحمل أعباء ما قلده الملك من مؤنة وصيته وحشمه ومنه أوزار الحرب لسلحها وآلها. وقيل: الأصل في ذلك الوزر بفتح الواو والزاي وهو الملجأ الذي يلتجئ إليه من الجبل. قال تعالى: ﴿كَلَّا لَا وَزَرَ﴾ [القيامة: ١١] ثم قيل للثقل وزر تشبيهاً بالجبل، ثم استعير الوزر للذنب تشبيهاً به في ملاقة المشقة منه. والحاصل أن هذه المادة تدل على الرزاة والعظمة اه سمين.

وفي المصباح: الوزر الإثم والوزر الثقل، ومنه يقال: وزر من باب وعد إذا حمل الإثم. وفي التبرول: ﴿وَلَا تَزِرْ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤] أي لا تحمل عنها حملها من الإثم، والجمع أوزار مثل حمل وأحمال اه.

قوله: (أن تأتيهم عند البعث الخ) عبارة الخازن: قال قتادة والسدي: إن المؤمن إذا خرج من قبره استقبله أحسن شيء صورة وأطيبه ريحاً، فيقول: هل تعرفني؟ فيقول: لا. فيقول: أنا عملك الصالح فاركبني فقد طالما ركبتك في الدنيا فذلك قوله: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا﴾ [مریم: ٨٥] بمعنى ركبانا. وأما الكافر فيستقبله أقبح شيء صورة وأنته ربحاً فيقول: هل تعرفني؟ فيقول: لا.

ذلك ﴿وَمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا﴾ أي الاشتغال بها ﴿إِلَّا لَئِمَّ وَلَهُوَ﴾ وأما الطاعات وما يعين عليها فمن أمور الآخرة ﴿وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ﴾ وفي قراءة ولدان الآخرة أي الجنة ﴿خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ الشرك ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ ﴿٣٢﴾ بالياء والتاء ذلك فيؤمنون ﴿قَدْ﴾ للتحقيق ﴿نَعْلَمُ إِنَّكُمْ﴾ أي الشأن ﴿لَيَحْزَنَنَّ الَّذِينَ يَقُولُونَ﴾

فيقول: أنا عملك الخيى طالما ركبتني في الدنيا فانا اليوم أركبك. فذلك قوله: ﴿وهم يحملون أوزارهم على ظهورهم﴾ الآية اهـ.

قوله: ﴿وما الحياة الدنيا﴾ الخ لما حقق فيما سبق أن وراء الحياة الدنيا حياة أخرى يلقون فيها من الخطوب ما يلقون بين بعده حال تينك الحياتين في أنفسهما، واللعب ما يشغل النفس عما تنتفع به، واللهو صرفها عن الجد إلى الهزل، اهـ أبو السعود.

قوله: (أي الاشتغال بها) يشير به إلى تقدير مضاف أي ما أشغالها وأعمالها. وقوله: (وأما الطاعات الخ) جواب عما يرد على الحصر من أن يضع أعمال الحياة الدنيا غير لهو ولعب، وهي الطاعات، وحاصل الجواب أنها ليست من أشغالها وأعمالها، فتم الحصر الحقيقي اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وللدار الآخرة﴾ أي التي هي محل الحياة الأخرى اهـ أبو السعود.

فقد تم بيان حال الحياتين. قوله: (وفي قراءة ولدان الآخرة أي بالإضافة) وفي هذه القراءة تأويلان، أحدهما: قول البصريين إنه من باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، والتقدير ولدان الساعة الآخرة أو ولدان الحياة الآخرة يدل عليه ﴿وما الحياة الدنيا﴾ ومثله قولهم: حبة الحمقاء ومسجد الجامع وصلاة الأولى ومكان الغربي. التقدير: حبة البقلة الحمقاء ومسجد المكان الجامع وصلاة الساعة الأولى ومكان الجانب الغربي وحسن ذلك أيضاً في الآية كون هذه الصفة جرت مجرى الجوامد في إيلائها العوامل كثيراً، وكذلك كل ما جاء منها يومهم فيه إضافة الموصوف إلى صفته، وإنما احتاجوا إلى ذلك لثلاث يلزم إضافة الشيء إلى نفسه، وهو ممتنع لأن الإضافة إما للتعريف أو للتخصيص، والشيء لا يعرف نفسه ولا يخصصها. والثاني: وهو قول الكوفيين أنه إذا اختلف لفظ الموصوف وصفته جازت إضافته إليها وأوردوا ما قدمته من الأمثلة. قال الفراء: هي إضافة الشيء إلى نفسه، كقولك: بارحة الأولى ويوم الخميس وحق اليقين، وإنما يجوز عند اختلاف اللفظين، وقراءة ابن عامر موافقة لمصحفه فإنها رسمت في مصاحف الشاميين بلام واحدة واختارها بعضهم لموافقتها لما أجمع عليه في يوسف ﴿ولدار الآخرة خير﴾ وفي مصاحف الناس بلامين اهـ سمين.

قوله: ﴿خير للذين يتقون﴾ أي خير من الحياة الدنيا لأن منافعها خالصة عن المضار، ولذاتها غير متعقبة بالآلام، لا بل مستمرة على الدوام اهـ أبو السعود.

ويجوز أن يكون أفعّل لمجرد الوصف بالخيرية كقوله تعالى: ﴿أصحاب الجنة يومئذ خير مستقراً﴾ [الفرقان: ٢٤] اهـ سمين.

﴿أفلا تعقلون﴾ الهمزة داخلة على مقدر والفاء عاطفة على ذلك المقدر، وتقديره على قراءة التاء أنفعلون فلا تعقلون، أو ألا تفكرون فلا تعقلون، وعلى قراءة الياء أيغفلون أو ألا يتفكرون فلا يعقلون اهـ أبو السعود.

لك من التكذيب ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يَكْذِبُونَكَ﴾ في السر لعلمهم أنك صادق وفي قراءة بالتخفيف أي لا ينسبونك إلى الكذب ﴿وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ﴾ وضعه موضع المضممر ﴿بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ القرآن ﴿يَجْحَدُونَ﴾ يكذبون ﴿وَلَقَدْ كَذَّبْتَ رَسُولَيْنَ مِنْكَ﴾ فيه تسلية للنبي ﷺ ﴿فَطَبَرُوا عَلَى مَا كَذَّبُوا وَلَئِمَّا﴾

قوله: (بالتاء) أي ويكون فيه التفات. قوله: (ذلك) أي أن الدار الآخرة خير من الحياة الدنيا اهـ.

قوله: (قد نعلم إنه ليحزنك) استئناف مسوق لتسلية رسول الله ﷺ عن الحزن الذي يعتريه مما حكي عن الكفرة من الإصرار على التكذيب والمبالغة فيه ببيان أنه عليه السلام بمكانة من الله تعالى، وأن ما يفعلون في حقه فهو راجع إليه تعالى في الحقيقة، وأنه يستقم منهم لا محالة أشد انتقام، وكلمة قد لتأكيد العلم بما ذكر المفيد لتأكيد الوعيد، كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤] وقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ﴾ [الأحزاب: ١٨] ونحوهما بإخراجها إلى معنى التكثير، والمراد بكثرة علمه تعالى كثرة متعلقاته، ونعلم متعد إلى اثنين وما بعده ساد مسددهما، فإنه معلق عن العمل بلام الابتداء، وكسرت إن لدخول اللام في حيزها. واسم إن ضمير الشأن وخبرها الجملة المفسرة له، والموصول فاعل يحزنك وعائده محذوف أي الذي يقولونه، وهو ما حكي عنهم من قولهم: ﴿إِنْ هَذِهِ إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [المؤمنون: ٨٣] ونحو ذلك. وقرئ: ليحزنك من أحزن المنقول من حزن اللازم اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يَكْذِبُونَكَ﴾ الفاء للتعليل. فإن قوله: ﴿قَدْ نَعْلَمُ﴾ الخ بمعنى لا يحزنك كما يقال في مقام المنع، والزجر نعلم ما تفعل ووجه التعليل بأن التكذيب في الحقيقة لي وأنا الحليم الصبور، فتخلق بأخلاقه، ويحتمل أن يكون المعنى إنه يحزنك قولهم لأنه تكذيب لي فأنت لم تحزن لنفسك بل لما هو أهم اهـ شهاب.

وفي السمين: وقال الزمخشري: المعنى أن تكذيبك أمر راجع إلى الله لأن رسوله المصدق فهم لا يكذبونك في الحقيقة إنما يكذبون الله بجحود آياته فأنته عن حزنك كقول السيد لغلامه وقد أهانه بعض الناس ولم يهينوك وإنما أهانوني، وعلى هذه الطريقة إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله اهـ.

قوله: (في السر) دفع بهذا التناقض بين نفي التكذيب هنا وبين إثباته في قوله: ﴿وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ﴾ بآيات الله يجحدون ﴿إذ معناه يكذبون على ما قاله، وحاصل الدفع أن المنفي التكذيب في السر والمثبت التكذيب في العلانية. وقد صرح الخازن بالأمرين. وبعض دفع التناقض بأن المنفي تكذبه هو والمثبت تكذيب ما جاء به. وعن علي رضي الله عنه أن أبا جهل قال للنبي: إنا لا نكذبك ولكن نكذب الذي جئت به اهـ من الخازن.

قوله: (أي لا ينسبونك إلى الكذب) أشار بهذا إلى أن الهمة على هذه القراءة التي هي من أكذبه للنسبة. وعبارة الكرخي: الهمة للمصادقة أي لا يلقونك كاذباً أي لا يصادفونك، أو للنسبة أي لا ينسبونك إلى الكذب اعتقاداً أو للتعدي، أي لا يقولون لك أنت كاذب بل رويت الكذب اهـ.

قوله: ﴿يَجْحَدُونَ﴾ أي في العلانية، والتعبير عن التكذيب بالجحود للإيذان بأن آياته تعالى

حَقَّ أَنْتَهُمْ نَصْرًا ﴿٣٤﴾ بِإِهْلَاكِ قَوْمِهِمْ فَاصْبِرْ حَتَّى يَأْتِيَكَ النَّصْرُ بِإِهْلَاكِ قَوْمِكَ ﴿٣٥﴾ وَلَا مَبْدَلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ﴿٣٦﴾
مَوَاعِيدِهِ ﴿٣٧﴾ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْأَمْرَسِيِّاتِ ﴿٣٨﴾ مَا يَسْكُنُ بِهِ قَلْبُكَ ﴿٣٩﴾ وَإِنْ كَانَ كَبْرًا عَظِيمًا ﴿٤٠﴾ عَلَيْكَ

واضحة بحيث يشاهد صدقها كل أحد وأن من ينكرها فإنما ينكرها بطريق الجحود الذي هو الإنكار مع العلم اهـ أبو السعود.

والجحد والجحود نفي ما في القلب ثباته أو إثبات ما في القلب نفيه اهـ كرخي.
وقيل: الجحد إنكار المعرفة فليس مرادفاً للنفي من كل وجه اهـ سمين.

قوله: (فيه تسلية للنبي) وذلك لأن عموم البلوى مما يهون أمرها بعض تهوين وتصدير الكلمة بالقسم لتأكيد التسلية اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿على ما كذبوا﴾ ما مصدرية أي على تكذيبهم وإيذائهم، والمراد بإيذائهم إما عين تكذيبهم وإما ما يقارنه من فنون الإيذاء اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿وأودوا﴾ يجوز فيه أربعة أوجه، أظهرها: أنه عطف على قوله كذبت، أي كذبت الرسل، وأودوا فصبروا على كل ذلك. والثاني: أنه معطوف على فصبروا أي فصبروا وأودوا. والثالث: وهو بعيد أن يكون معطوفاً على كذبوا فيكون داخلاً في صلة الحرف المصدرية، والتقدير فصبروا على تكذيبهم وإيذائهم. والرابع: أن يكون مستأنفاً. قال أبو البقاء: ويجوز أن يكون الوقف تم على قوله كذبوا، ثم استأنف فقال: وأودوا. وقرأ الجمهور وأودوا بواو بعد الهمزة من أذى يؤدي رباعياً. وقرأ ابن عامر في رواية شاذة وأدوا من غير واو بعد الهمزة، وهو من أذيت الرجل ثلاثياً لا من أذيت رباعياً اهـ سمين.

قوله: ﴿حتى أتاهم نصرنا﴾ الظاهر أن هذه الغاية متعلقة بقوله فصبروا أي كان غاية صبرهم نصر الله إياهم، وإن جعلنا وأودوا عطفاً عليه كانت غاية لهما وهو واضح جداً، وإن جعلناه مستأنفاً كانت غاية له فقط، وإن جعلناه معطوفاً على كذبت كانت الغاية للثلاثة والنصر مضاف لفاعله، ومفعوله محذوف أي نصرنا إياهم وفيه التفات من ضمير الغيبة إلى التكلم إذ قبله بآيات الله، فلو جاء على ذلك لقليل نصره وفائدة الالتفات إسناد النصر إلى ضمير المتكلم المشعر بالعظمة اهـ سمين.

قوله: ﴿ولا مبدل لكلمات الله﴾ المراد بكلمات الله تعالى ما ينبيء عنه بقوله تعالى: ﴿ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين إنهم لهم المنصورون وإن جندنا لهم الغالبون﴾ [الصافات: ١٧٣] وقوله: ﴿كتب الله لأغلبن أنا ورسلي﴾ [المجادلة: ٢١] من المواعيد السابقة للرسول عليهم السلام الدالة على نصره رسول الله ﷺ أيضاً لا نفس الآيات المذكورة ونظائرها، فإن الإخبار بعدم تبدلها إنما يفيد عدم تبدل المواعيد الواردة إلى رسول الله ﷺ خاصة دون المواعيد السابقة للرسول عليهم السلام، ويجوز أن يراد بكلماته تعالى جميع كلماته التي من جملتها تلك المواعيد الكريمة، ويدخل فيها المواعيد الواردة في حقه عليه السلام دخولاً أولياً، والالتفات إلى الاسم الجليل للإشعار بعلو الحكم، إن الألوهية من موجبات أن لا يغالبه أحد في فعل من الأفعال، ولا يقع منه تعالى خلف في قول من الأقوال اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿ولقد جاءك من نبي المرسلين﴾ جملة قسمية جيء بها لتحقيق ما منحوا من النصر، وتأکید

﴿إِعْرَاضُهُمْ﴾ عن الإسلام لحرصك عليهم ﴿فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا﴾ سرياً ﴿فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا﴾

ما في ضمنه من الوعد لرسول الله ﷺ، أو لتقرير جميع ما ذكر من تكذيب الأمم وما ترتب عليه من الأمور، والجار والمجرور في محل رفع على أنه فاعل، إما باعتبار مضمونه أي بعض نبا المرسلين، أو بتقدير الموصوف أي بعض من نبا المرسلين كما مر في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٨] الآية. وأياً ما كان، فالمراد ينبتهم عليه السلام على الأول نصرة تعالى إياهم بعد التي واللتيا، وعلى الثاني جميع ما جرى بينهم وبين أممهم على ما ينبت عنه قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مِّثْلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسْتَهْمِبًا﴾ [البقرة: ٢١٤] الآية. وقيل في محل نصب على الحالية من المستكن في جاء العائد إلى ما يفهم من الجملة السابقة، أي ولقد جاءك هذا الخبر كائناً من نبا المرسلين اهـ أبو السعود.

فقول الجلال ما يسكن به قلبك حل معنى لا حل إغراب اهـ.

قوله: ﴿وإن كان كبر عليك إعراضهم﴾ كلام مستأنف مسوق لتأكيد إيجاب الصبر المستفاد من التسلية ببيان أنه أمر لا محيد عنه أصلاً، وإعراضهم مرتفع بكبر، والجملة في محل نصب على أنها خبر لكان مفسرة لاسمها الذي هو ضمير الشأن ولا حاجة إلى تقدير قد، وقيل: اسم كان إعراضهم وكبر جملة فعلية في محل نصب على أنها خبر لكان مقدم على اسمها لأنه فعل رافع لضمير مستتر كما هو المشهور اهـ أبو السعود.

والإتيان بلفظ كان مع استقامة المعنى بدونها ليبقى الشرط على مضيه ولا تقلبه أن للاستقبال، لأن كان لقوة دلالتها على المضى لا تقلبها كلمة إن إلى الاستقبال، بخلاف سائر الأفعال اهـ كرخي.

وسبب نزول هذه الآية أن الحرث بن عامر بن نوفل بن عبد مناف أتى النبي ﷺ في نفر من قريش فقالوا: يا محمد اتنا بآية من عند الله كما كانت الأنبياء تفعل فإننا نصدقك؟ فأبى الله أن يأتيهم بآية ما اقترحوا فأعرضوا عنه فشق ذلك عليه لما أنه كان شديد الحرص على إيمان قومه، فكان إذا سأله آية يود أن ينزلها الله طمعاً في إيمانهم فنزلت هذه الآية اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿فَإِنْ اسْتَطَعْتَ﴾ الخ شرطية أخرى محدوفة الجواب وقعت جواباً للشرط الأول، والمعنى: إن شق عليك إعراضهم عن الإيمان بما جئت به من البينات وعم عدهم لها من الآيات، وأجبت أن تجيبهم إلى ما سألوه اقتراحاً فإن استطعت الخ اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿أَنْ تَبْتَغِيَ﴾ أي تطلب هذا معناه الأصلي، والمراد هنا تتخذ والتعبير بالابتغاء للإيذان بأن ما ذكر من النفاق والسلم مما لا استطاع ابتغاؤه، فكيف باتخاذ وفيه من الدلالة على المبالغة في حرصه على إسلام قومه وتراميه إلى حيث لو قدر أن يأتي بآية من تحت الأرض أو من فوق السماء لفعل رجاء لإيمانهم ما لا يخفى اهـ أبو السعود.

قوله: (سرياً) أي تنفذ فيه إلى جوف الأرض اهـ أبو السعود.

وفي السمين: والنفق السرب النافذ في الأرض وأصله في حجرة اليربوع ومنه النافقاء والقاصعاء وذلك أن اليربوع يحفر في الأرض سرياً ويجعل له بايين، وقيل: ثلاثة النافقاء والقاصعاء والرامياء، ثم

مُصْعِدًا ﴿فِي السَّمَاءِ فَتَاتِيهِمْ يَتَابِعُ﴾ مما اقترحوا فافعل المعنى أنك لا تستطيع ذلك فاصبر حتى يحكم الله ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ﴾ هدايتهم ﴿لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَىٰ﴾ ولكن لم يشأ ذلك فلم يؤمنوا ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ ﴿٣٥﴾ بذلك ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ﴾ دعاءك إلى الإيمان ﴿الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾ سماع تفهم واعتبار

يدفق بالحفر ما يقارب وجه الأرض، فإذا نابه أمر دفع تلك القشرة الدقيقة وخرج وقد تقدم لك استيفاء هذه المادة عند ذكر ينفقون والمنافقون، وقوله في الأرض ظاهره أنه متعلق بالفعل قبله ويجوز أن يكون صفة لنفقاً فيتعلق بمحذوفة هي صفة المجرد التوكيد، إذ النفق لا يكون إلا في الأرض. وجوز أبو البقاء مع هذين الوجهين أن يكون حالاً من فاعل تبتغي أي وأنت في الأرض. قال: وكذلك في السماء يعني من جواز الأوجه الثلاثة، وهذا الوجه الثالث ينبغي أن لا يجوز لخلوه عن الفائدة والسلم. قيل: الدرج، وقيل: السبب. تقول العرب: اتخذني سلماً لحاجتك، أي سبباً، وهو مشتق من السلامة. قالوا: لأنه يسلم به إلى المصعد، والسلم مذكر. وحكى الفراء تأنيثه اهـ.

قوله: ﴿فَتَاتِيهِمْ بآيَةٍ﴾ أي من تحت الأرض أو فوق السماء اهـ شيخنا.

قوله: (هدايتهم) الأولى جمعهم على الهدى لأن مفعول المشيئة بعد لو يؤخذ من جوابها، لكنه راعى مآل المعنى. وقوله: (ولكن لم يشأ ذلك) فيه استثناء نقيض المقدم واستتاج نقيض التالي، وهذا عندهم لا ينتج لعدم لزومه واطراده، لكنهم قد يستعملونه في مادة المساواة بين المقدم والتالي كما هنا ففيها يحصل الانتاج اهـ شيخنا.

قوله: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ نهي لرسول الله ﷺ عما كان عليه من الحرص الشديد على إسلامهم والميل إلى إتيان ما يقترحونه من الآيات طمعاً في إيمانهم مرتب على بيان عدم تعلق مشيئته تعالى بهدايتهم، والمعنى وإذا عرفت أنه تعالى لم يشأ هدايتهم وإيمانهم بأحد الوجهين فلا تكونن بالحرص الشديد على إسلامهم أو الميل إلى نزول اقتراحاتهم من الجاهلين بدقائق شؤونه تعالى التي من جملتها ما ذكر من عدم تعلق مشيئته تعالى بإيمانهم، إما اختياراً فلعدم توجههم إليه، وإما اضطراراً فلخروجه عن الحكمة التشريعية المؤسسة على الاختيار، ويجوز أن يراد بالجاهلين على الوجه الثاني المقترحون، ويراد بالنهي منعه عليه السلام من المساعدة على اقتراحهم وإيرادهم بعنوان الجهل دون الكفر ونحوه لتحقيق مناط الهي الذي هو الوصف الجامع بينه عليه السلام وبينهم اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ يعني لا يشتد تحسرك على تكذيبهم ولا تجزع على إعراضهم عنك فتقارب حال الجاهلين الذين لا صبر لهم، وإنما نهاء عن هذه الحالة وغلظ له الخطاب تبعيداً له عن هذه الحالة اهـ.

قوله: (ذلك) أي بأنه لو أراد إيمانهم لآمنوا، أي بأن ما أراده يكون وما لا فلا اهـ شيخنا.

قوله: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ﴾ الخ تقرير لما مر من أن على قلوبهم أكنة، وفي آذانهم وقر، وتحقيق لكونهم بذلك من قبيل الموتى والاستجابة الإجابة المقرونة بالقبول اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿وَالْمُوتَى﴾ الخ مقابل لقوله إنما يستجيب الخ، كأنه قال: والذين لا يستجيبون ولا يسمعون يبعثهم الله اهـ خازن.

﴿وَالْمَوْتِ﴾ أي الكفار شبههم بهم في عدم السماع ﴿يَعْتَمِدُ اللَّهُ﴾ في الآخرة ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ يَرْجَعُونَ﴾ يردون فيجازيهم بأعمالهم ﴿وَقَالُوا﴾ أي كفار مكة ﴿لَوْلَا﴾ هلا ﴿نَزَّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ كالناقة والعصا والمائدة ﴿قُلْ﴾ لهم ﴿إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنْزِلَ﴾ بالتشديد والتخفيف ﴿آيَةً﴾ مما اقتضوا ﴿وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أن نزولها بلاء عليهم لوجوب هلاكهم إن جحدوها ﴿وَمَا مِنْ﴾

وفي السمين: قوله: ﴿والموتى يعنتهم الله﴾ فيه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنها جملة من مبتدأ وخبر سبقت للإخبار بقدرته، وأن من قدر على بعث الموتى يقدر على إحياء قلوب الكفرة بالإيمان، فلا تتأسف على من كفر. والثاني: أن الموتى منصوب بفعل مضمر يفسره الظاهر بعده، ويوجع هذه الوجه على الرفع بالابتداء لعطف جملة الاشتغال على جملة فعلية قبلها فهو نظير قوله تعالى: ﴿والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً﴾ [الإنسان: ٣١] بعد قوله: ﴿يدخل من يشاء في رحمته﴾ [الشورى: ٨]. والثالث: إنه مرفوع نسقاً على الموصول قبله، والمراد بالموتى الكفار أي إجمالاً يستجيب المؤمنون السامعون من أول وهلة، والكافرون الذين يحييهم الله تعالى بالإيمان ويوقظهم له، وعلى هذا فتكون الجملة من قوله: ﴿يعنتهم الله﴾ في محل نصب على الحال، إلا أن هذا القول يبعده قوله تعالى: ﴿ثم إليه يرجعون﴾ إلا أن يكون من ترشيح المجاز، وتقدمت له نظائر وقرىء يرجعون من رجع اللازم إليه.

قوله: (في عدم السماع) أي النافع: قوله: ﴿يعنتهم الله﴾ أي يحييهم. وقوله: ﴿ثم إليه يرجعون﴾ إشارة للحشر. قوله: (فيجازيهم بأعمالهم) جواب عن سؤال وهو: ما فائدة قوله ﴿ثم إليه يرجعون﴾ مع أنه مفهوم في قوله: ﴿والموتى يعنتهم الله﴾ لأنهم إذا بعثوا من قبورهم فقله يرجعون إلى الله بالحياة بعد الموت، وحاصل الجواب: أنه ليس مفهوماً منه لأن المراد به وقوفهم بين يديه للحصول والجزاء وهو غير البعث الذي هو الإحياء بعد الموت اهـ كرخي.

قوله: ﴿وقالوا لولا نزل الخ﴾ حكاية لبعض آخر من جنائياتهم وأباطيلهم بعد حكاية ما قالوا في حق القرآن، وقد بلغت بهم الضلالة والطغيان إلى حيث لم يفتنوا بما شاهدوا من الآيات حتى تجرؤوا على ادعاء أنها ليست من قبيل الآيات، وإنما هي ما افترخوه من الخوازيق المصطنعة للعذاب كما قالوا: ﴿اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء﴾ [الأنفال: ٣٢] الآية اهـ أبو السعود.

قوله: (كالناقة والعصا والمائدة) وقل البحر وظليل الغمام وإنزال المن والسلوى وإحياء الموتى يشير إلى أنهم طلبوا معجزة ظاهرة من جنس معجزات سائر الأنبياء وإنما قالوا ذلك مع تكاثر ما أنزل على رسول الله ﷺ من الآيات لتركهم الاعتداد بما أنزل عليه كأنه لم ينزل عليه شيء من الآيات اعتداداً منهم اهـ كرخي.

قوله: (بلاء عليهم) أي لعدم نفعهم. وقوله: (لوجوب هلاكهم الخ) أي كما هو سنة الله. والمراد الوجوب العادي أي المستمر بطريق جري العادة اهـ كرخي.

قوله: ﴿وما من دابة﴾ الخ كلام مستأنف مسوق لبيان كمال قدرته وشمول علمه وسعة تدبيره،

زائدة ﴿وَدَّآتَوْ﴾ تمشي ﴿فِي الْأَرْضِ وَلَا ظَلِيمٌ يَطِيرُ﴾ في الهواء ﴿يَجْنَحِيدُ لَا أُمُّ أَمْثَالِكُمْ﴾ في تدبير خلقها ورزقها وأحوالها ﴿مَا قَرَّطْنَا﴾ تركنا ﴿فِي الْكِتَابِ﴾ اللوح المحفوظ ﴿مِنْ﴾ زائدة ﴿مَقَوْ﴾ فلم نكتبه ﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ فيقضي بينهم ويقتصر للجماة من القرناء ثم يقول لهم كونوا تراباً

ليكون كالدليل على أنه قادر على تنزيل الآية، وإنما لم ينزلها محافظة على الحكم البالغة اهـ أبو السعود.

قوله: (تمشي) ﴿فِي الْأَرْضِ﴾ قدر المتعلق خاصاً لوجود الدليل عليه وهو التصريح بمتعلق بجناحيه وهو يطير، فكان قرينة على تقدير المشي هنا اهـ شيخنا.

قوله: ﴿لَا أُمُّ﴾ أي طوائف متخالفة والجمع باعتبار المعنى كأنه قيل وما من دواب ولا طيور إلا أم أمثالكم أي كل أمة منها مثلكم اهـ أبو السعود.

وفي الكرخي قوله: ﴿لَا أُمُّ أَمْثَالِكُمْ﴾ أي كل نوع منها على طريقة قد سخره الله عليها بالطبع فهي ما بين ناسجة كالعنكبوت ومدخرة كالنمل وغير ذلك اهـ.

قال العلماء: جميع ما خلق الله عز وجل لا يخرج عن هاتين الحالتين إما إن يدب على الأرض أو يطير في الهواء، حتى ألحقوا حيوان الماء بالطير لأن الحيتان تسبح في الماء كما أن الطير تسبح في الهواء وإنما خص ما في الأرض بالذكر دون ما في السماء وإن كان ما في السماء مخلوقاً له لأن الاحتجاج بالمشاهد أظهر وأولى مما لا يشاهد، وإنما ذكر الجناح في قوله: ﴿بجناحيه﴾ للتأكيد كقوله: كتبت بيدي ونظرت بعيني اهـ خازن.

قوله: (في تدبير خلقها) أي وفي أنها تعرف ربها وتوحده وتسبحه وتصلي له كما أنتم تعرفونه وتوحدونه وتسبحونه وتصلون له، وفي أنها يفهم بعضها عن بعض ويألف بعضها بعضها، كما أن جنس الإنسان يألف بعضهم بعضاً ويفهم بعضهم عن بعض، وفي أن الذكر منها يعرف الأنثى وفي أنها تبعث بعد الموت للحساب اهـ من الخازن.

قوله: ﴿مَا قَرَّطْنَا﴾ يقال: فرط الشيء أي ضيعه وتركه وفرط في الشيء أي أهمل ما ينبغي أن يكون فيه، والجملة اعتراض مقررة لمضمون ما قبلها اهـ أبو السعود.

قوله: (اللوح المحفوظ) أي من الشيطان ومن تغيير شيء منه وطوله ما بين السماء والأرض وعرضه ما بين المشرق والمغرب، وهو من درة بيضاء في الهواء فوق السماء السابعة، قاله ابن عباس اهـ من الجلال في سورة البروج.

وفي السمين: واختلفوا في الكتاب ما المراد به، فقيل: اللوح المحفوظ. وعلى هذا فالعموم ظاهر لأن الله أثبت ما كان وما يكون فيه. وقيل: القرآن، وعلى هذا فهل العموم باق؟ منهم من قال نعم، وأن جميع الأشياء مثبت في القرآن إما بالصريح وإما بإيماء. ومنهم من قال: إنه يراد به الخصوص، والمعنى من شيء يحتاج إليه المكلفون اهـ.

قوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ بيان لأحوال الأمم في الآخرة بعد بيان أحوالها في الدنيا وإيراد

﴿وَالَّذِينَ كَذَبُوا بآيَاتِنَا﴾ القرآن ﴿صُدُّ﴾ عن سماعها سماع قبول ﴿وَبِتَّكُمْ﴾ عن النطق بالحق ﴿وَالَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ الكفر ﴿مَنْ يَشَأْ اللَّهُ﴾ إضلاله ﴿يُضِلُّهُ وَمَنْ يَشَأْ﴾ هدايته ﴿يَجْعَلُهُ عَلَىٰ سِرَاطٍ﴾ طريق ﴿مُسْتَقِيمٍ﴾ دين الإسلام ﴿قَدْ﴾ يا محمد لأهل مكة ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ أخبروني ﴿إِنْ أَتَاكُمْ هَٰذَا﴾

ضميرها بصيغة جمع العقلاء لإجرائها مجراهم في وجوه المماثلة السابقة اهـ أبو السعود.

قوله: (فيقضي بينهم الخ) يشير به إلى أنه عائد على الأمم كلها من الطير الدواب، ولما كانت ممثلة ما أراد الله منها أجريت مجرى العقلاء اهـ كرخي.

قوله: (للجماء) أي فائدة القرون اهـ مختار.

وفي المصباح: وجعت الشاة جمًا من باب تعيب إذا لم يكن لها قرن، فالذكر أجم والأنثى جماء والجمع جم، مثل: أحمر وحمراء وحمراء اهـ.

قوله: (ثم يقول لهم) أي الأمم. قوله: ﴿وَالَّذِينَ كَذَبُوا بآيَاتِنَا﴾ متعلق بقوله ما فرطنا في الكتاب من شيء، والموصول عبارة عن المعهودين في قوله: ﴿ومنهم من يستمع إليك﴾ [الأنعام: ٢٥ ومحمد: ١٦] الآيات. ومحلة الرفع على الابتداء خبره ما بعده اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿في الظلمات﴾ خبر ثالث، وهو عبارة عن العمى كما في قوله: ﴿صم بكم عمي﴾ [البقرة: ١٨ و ١٧١] والمراد به بيان كمال عراقتهم في الجهل بسوء الحال، فإن الأصم الأيكم إذا كان بصيراً ربما يفهم شيئاً بإشارة غيره، وإن لم يفهمه بعبارته، وكذا ربما يفهم ما في ضميره بإشارته وإن كان عاجزاً عن العبارة، وأما إذا كان مع ذلك أعمى أو كان في الظلمات فيفسد عليه باب الفهم والتفهم بالكلية اهـ أبو السعود.

وقيل: إنه حال من الضمير المستكن في الخبر اهـ سمين؛ وفسر الشارح الظلمات بالكفر، وفيه تسمح من حيث تفسير الجمع بالمفرد، وعبارة غيره أي ظلمات الكفر أو ظلمات الجهل والعناد والتقليد اهـ شيخنا. وعبارة الخازن: في الظلمات يعني في ظلمات الكفر حائرين مترددين فيها لا يهتدون سبيلاً اهـ.

قوله: ﴿مَنْ يَشَأْ اللَّهُ﴾ الخ تحقيق للحق وتقرير لما سبق من حالهم ببيان أنهم من أهل الطبع لا يتأتى منهم الإيمان أصلاً، وهو مبتدأ خبره ما بعده ومفعول المشيئة محذوف على القاعدة المستمر من وقوعها شرطاً وكون مفعولها مضمون الجزاء وانتفاء الغرابة في تعلقها به اهـ أبو السعود.

قوله: (أخبروني) استعمل رأيت في الإخبار مجاز، أي أخبروني عن حالتكم المعجبة، ووجه المجاز أنه لما كان العلم بالشيء سبباً للإخبار عنه أو الإبصار به طريقاً إلى الإحاطة به علماً وإلى صحة الإخبار عنه استعملت الصيغة التي لطلب العلم أو لطلب الإبصار في طلب الخبر لاشتراكها في الطلب، ففيه مجازان استعمال رأى التي بمعنى علم أو أبصر في الأخبار، واستعمل الهمزة التي هي لطلب الرؤية في طلب الإخبار اهـ شهاب.

قال أبو حيان في النهر: ومذهب البصريين إن التاء هي الفاعل وما لحقها حرف خطاب يدل على

اللَّهُ فِي الدُّنْيَا ﴿أَوَأَتَيْتُكُمُ السَّاعَةَ﴾ الْقِيَامَةُ الْمُشْتَمِلَةُ عَلَيْهِ بَغْتَةً ﴿أَغْيَرَ اللَّهُ تَدْعُونَ﴾ لَا ﴿إِنْ كُنْتُمْ

اختلف المخطاط. ومذهب الكسائي: أن الفاعل هو التاء، وأن أداة الخطاب اللاحقة في موضع المفعول الأول. ومذهب الفراء: أن التاء هي حرف خطاب كهي في أنت، وأن أداة الخطاب بعده هي في موضع الفاعل استعيرت فيه ضمائر النصب للرفع، ولا يلزم من كون أريت بمعنى أخبرني أن يتعدى تعديته، لأن أخبروني يتعدى بمن، نقول: أخبرني عن زيد، وأريت يتعدى لمفعول به صريح وإلى جملة استفهامية هي في موضع المفعول الثاني، كقولك: أرايتك زيداً ما صنع، فما بمعنى أي شيء مبتدأ، وصنع في موضع الخبر، والمفعولان في هذه الآية الأول منهما محذوف تقديره أرايتكم إياه أي العذاب، لأن المسألة من باب تنازع عاملين: رأى وأتى في معمول واحد هو عذاب الله أو الساعة، فرأى يطلبه مفعولاً أولاً وأتى يطلبه فاعلاً فاعمل الثاني وأضر في الأول ضمير منصوب كما هو مذهب البصريين، والمفعول الثاني لأرايتكم هو جملة الاستفهام وهي قوله: ﴿أَغْيَرَ اللَّهُ تَدْعُونَ﴾ والرابط لهذه الجملة الاستفهامية بالمفعول المحذوف في أرايتكم مقدرة تقديره ﴿أَغْيَرَ اللَّهُ تَدْعُونَ﴾ لكشفه. ويرد على مذهب الكسائي أمران، أحدهما: أن هذا الفعل يتعدى إلى مفعولين، كقولك: أرايتك زيداً ما فعل؟ فلو جعلت الكاف مفعولاً لكانت المفاعيل ثلاثة. وثانيهما: أنه لو كان مفعولاً لكان هو الفاعل في المعنى، لأن كلاً من الكاف والتاء واقع على المخطاط، وليس المعنى على ذلك، إذ ليس الغرض أرايت نفسك بل أرايت غيرك، ولذلك قلت: أرايتك زيداً، وزيد ليس هو المخطاط ولا هو بدل منه. وقال الفراء كلاماً حسناً رأيت أن أذكره فإنه متين نافع. قال: للعرب في أرايت لغتان ومعنيان، أحدهما رؤية العين، فإذا أردت هذا عديت الرؤية بالضمير إلى المخطاط وتتصرف تصرف سائر الأفعال. تقول للرجل: أرايتك على غير هذه الحال تريد: هل رأيت نفسك ثم تشي وتجمع، فتقول: أرايتكما أرايتكما أرايتكم أرايتكن، والمعنى الآخر تقول: أرايتك وأنت تريد معنى أخبرني كقولك: أرايتك إن فعلت كذا ماذا تفعل أي أخبرني، وتترك التاء إذا أردت هذا المعنى موحدة على كل حال، تقول: أرايتكما أرايتكم أرايتكن، وإنما تركت العرب التاء واحدة لأنهم لم يريدوا أن يكون الفعل واقعاً من المخطاط على نفسه، فاكثفوا من علامة المخطاط بذكرها في الكاف وتركوا التاء في التذكير والتوحيد مفردة، إذ لم يكن الفعل واقعاً اهـ.

واعلم أن الناس اختلفوا في الجملة الاستفهامية الواقعة بعد المنصوب في نحو أرايتك زيداً ما صنع، فالجمهور على أن زيداً مفعول أول والجملة بعده في محل نصب سادة مسد المفعول الثاني. وقال ابن كيسان: إن الجملة الاستفهامية في أرايتك زيداً ما صنع بدل من أرايتك. وقال الأخفش: إنه لا بد من أرايت التي بمعنى أخبرني من الاسم المستخبر عنه، ويلزم الجملة التي بعده الاستفهام، لأن أخبرني موافق لمعنى الاستفهام. إذ تقرر هذا فلنرجع إلى الآية الكريمة فنقول وبالله التوفيق: اختلف الناس في هذه الآية على ثلاثة أقوال، أحدها: أن المفعول الأول والجملة الاستفهامية التي سدت مسد الثاني محذوفان لفهم المعنى، والتقدير أرايتكم عبادتكم الأصنام هل تنفعلكم أو اتخاذكم غير الله إلهاً هل يكشف ضرركم ونحو ذلك فعبادتكم أو اتخاذكم مفعول أول والجملة الاستفهامية سادة مسد الثاني والتاء هي الفاعل والكاف حرف خطاب. والثاني: أن الشرط وجوابه وسيأتي بيانه قد سدا مسد

صَلُّوْنَ ﴿٤٠﴾ فِي أَنْ الْأَصْنَامَ تَنْفَعُكُمْ فَادْعُوْهَا ﴿٤١﴾ بَلْ إِلَٰهَآ ﴿٤٢﴾ لَا غَيْرَ ﴿٤٣﴾ تَدْعُوْنَ ﴿٤٤﴾ فِي الشُّرَاطِ

المفعولين لأنهما قد حصلا المعنى المقصود، فلم يحتج هذا الفعل إلى مفعول وليس بشيء لأن الشرط وجوابه لم يعهد فيهما أن يسدا مسد مفعولي ظن وكون الفعل غير محتاج لمفعول إخراج له عن وضعه، فإن عنى بقوله: سدا مسدما أنهما دالان عليهما فهو المدعي. والثالث: أن المفعول الأول محذوف والمسألة من باب التنازع بين: أرأيتم وأناكم، والمتنازع فيه هو لفظ العذاب وهذا اختيار الشيخ، ولنورد كلامه ليظهر فإنه كلام حسن قال: فنقول الذي نختاره أنها باقية على حكمها من التعدي إلى اثنين، فالأول منصوب والثاني لم نجده بالاستقراء إلا جملة فاستفهامية أو قسمية، فإذا تقرر هذا فنقول المفعول الأول في هذه الآية محذوف والمسألة من باب التنازع تنازع أرأيتم وفعل الشرط في عذاب الله فاعمل الثاني وهو أناكم فارتفع عذاب به، ولو أعمل الأول لكان التركيب عذاب الله بالنصب ونظير ذلك اضرب إن جاءك زيد على إعمال جاءك، ولو نصب لجاز وكان من إعمال الأول. وأما المفعول الثاني فهو الجملة الاستفهامية وهي ﴿أغیر الله تدعون﴾ والرباط لهذه الجملة بالمفعول الأول المحذوف محذوف تقديره ﴿أغیر الله تدعون﴾ لكشفه. والمعنى: قل أرأيتم عذاب الله إن أناكم أو الساعة إن أتكم أغیر الله تدعون لكشفه أو لكشف نوازله انتهى. سمين.

قوله: ﴿إن أناكم عذاب الله﴾ في جواب الشرط خمسة أوجه، أحدها: أنه محذوف قدره الزمخشري بقوله: إن أناكم عذاب الله من تدعون. قال الشيخ: وإصلاحه أن يكون فمن تدعون بالفاء، لأن جواب الشرط إذا وقع جملة استفهامية فلا بد فيه من الفاء. والثاني: أنه أرأيتم. قاله الحوفي وهو فاسد لوجهين، أحدهما: أن جواب الشرط لا يتقدم عند جمهور البصريين، وإنما جوزه الكوفيون وأبو زيد والمبرد. والثاني: أن الجملة المصدرية بالهمزة لا تقع جواباً للشرط البتة، وإنما يقع من الاستفهام ما كان بهل أو اسم من أسماء الاستفهام. الثالث: أنه أغیر الله وهو ظاهر عبارة الزمخشري. قال الشيخ: ولا يجوز أن يتعلق الشرط بقوله: ﴿أغیر الله﴾ لأنه لو تعلق به لكان جواباً له، لكنه لا يقع جواباً لأن جواب الشرط إذا كان استفهاماً بالحرف لا يقع إلا بهل. الرابع: أن جواب الشرط محذوف تقديره إن أناكم عذاب الله أو أتكم الساعة دعوتهم الله ودل عليه. قوله: ﴿أغیر الله تدعون﴾. الخامس: أنه محذوف أيضاً ولكنه مقدر من جنس ما تقدم في المعنى تقديره إن أناكم عذاب الله أو أتكم الساعة فاخبروني عنه أتدعون غير الله لكشفه، كما نقول: أخبرني عن زيد إن جاءك ما تصنع به، أي إن جاءك فاخبرني عنه فحذف الجواب لدلالة أخبرني عليه. ونظيره: أنت ظالم إن فعلت، أي فأنت ظالم فحذف فأنت ظالم لدلالة ما تقدم عليه، وهذا اختاره الشيخ قال: وهو جار على قواعد العربية وأدعى أنه لم يره لغيره اهـ سمين.

قوله: (بغنة) راجع لقوله إن أناكم أو أتكم. قوله: ﴿أغیر الله تدعون﴾ تقديره إلهاً غير الله تدعون وهو استفهام وتوبيخ وتقريع. وقوله: ﴿تدعون﴾ أي لكشف ما حل بكم اهـ. من أبي حيان.

قوله: ﴿فادعوها﴾ الأولى فادعوه أي الغير لكنه راعى المعنى. قوله: ﴿بل إلهاء تدعون﴾ اضرب انتقالي عن النفي الذي علم من الاستفهام. قوله: ﴿ما تدعون إليه﴾ أي الذي تدعونه إليه أي إلى كشفه، وأشار إلى هذا المضاف المحذوف بقوله يكشفه الواقع بدلاً من الهاء أي إليه، أي يكشف ما

﴿فَيَكْشِفُ﴾ الله ﴿مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ﴾ أن يكشفه عنكم من الضر ونحوه ﴿إِنْ شَاءَ﴾ كشفه ﴿وَتَنْسَوْنَ﴾ تتركون ﴿مَا تُشْرِكُونَ﴾ معه من الأصنام فلا تدعونه ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِّنْ زَاوَادَةِ﴾ ﴿قَبْلِكَ﴾ رسلاً فكذبوهم ﴿فَأَخَذْنَاهُم بِالْأَسْأَةِ﴾ شدة الفقر ﴿وَالضَّرَّةِ﴾ المرض ﴿لَعَلَّهُمْ يَضُرَّعُونَ﴾ يتدللون فيؤمنون ﴿فَلَوْلَا﴾ فهلا ﴿إِذْ جَاءَهُمْ بِأُسْتَا﴾ عذابنا ﴿تَضَرَّعُوا﴾ أي لم يفعلوا ذلك مع قيام المقتضي له

تدعون إلى كشفه وإليه متعلق بتدعون والضمير حينئذ يعود على ما الموصولة أي الذي تدعون إلى كشفه اهـ من السمين .

قوله : (من الضر) كالمرض . وقوله : (ونحوه) كال فقر اهـ .

قوله : ﴿إِنْ شَاءَ﴾ جوابه محذوف لفهم المعنى ودلالة ما قبله عليه أي إن شاء أن يكشف كشف ، وادعاء تقديم جواب الشرط هنا واضح لاقتراحه بالفاء ، فهو أحسن من قولهم : أنت ظالم إن فعلت ، لكن يمنع من كونه جواباً هنا أنها سببية مرتبة أي أنها أفادت ترتب الكشف على الدعاء ، وأن الدعاء سبب فيه على أن لنا خلافاً في فاء الجزاء هل تفيد السببية أو لا اهـ سمين .

قوله : ﴿وَتَنْسَوْنَ مَا تَشْرِكُونَ﴾ الظاهر في ما أن تكون موصولة اسمية والمراد بها ما عبد من دون الله مطلقاً ، العقلاء وغيرهم إلا أنه غلب غير العقلاء عليهم كقوله : ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [النحل : ٤٩] والعائد محذوف أي ما تشركونه مع الله في العبادة اهـ سمين .

قوله : ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا﴾ تسليية أخرى للنبي ﷺ ، أي لا تضجر من حالهم فإن هذه عادة الأمم قبلهم مع أنبيائهم اهـ شيخنا .

قوله : (فكذبوهم) قدره ليصح ترتب قوله فأخذناهم الخ اهـ شيخنا .

قوله : ﴿فَأَخَذْنَاهُمْ﴾ أي عاقبناهم بالأساء والضراء . وفي المصباح : أخذه الله أهلكه ، وأخذه بذنبه عاقبه عليه وأخذه بالمد كذلك اهـ .

قوله : ﴿بِالْأَسَاءِ وَالضَّرَاءِ﴾ صيغتنا تأنيث لا مذكر لهما على ما أفعل كأحمر وحمرأ كما هو القياس ، فإنه لم يقل أضرر ولا أبأس صفة بل للتفصيل اهـ شهاب .

قوله : ﴿لَعَلَّهُمْ يَضُرَّعُونَ﴾ هذا الترجي بحسب عقول البشر اهـ شيخنا .

قوله : ﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بِأُسْتَا تَضَرَّعُوا﴾ إذ منصوب بتضرعوا ، فصل به بين حرف التخصيض وما دخل عليه وهو جائز حتى في المفعول به ، تقول : لولا زيدا ضربت . وتقدم أن حرف التخصيض مع الماضي يكن معناه التوبيخ والتضرع تفعل من الضراعة وهي الذلة والهيئة المنبثة عن الانقياد إلى الطاعة . يقال : ضرع يضرع ضراعة ، فهو ضارع وضرع وللسهولة والتدلل المفهومة من هذه المادة اشتقوا منها للثدي اسماً فقالوا له : ضرع اهـ سمين .

قوله : (أي لم يفعلوا) أي التضرع مع قيام المقتضي له وهو البأساء والضراء ، وأشار المفسر بذلك إلى التخصيص بمعنى النفي اهـ شيخنا .

﴿وَلَكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ فلم تلن للإيمان ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ من التخاصي فأصروا عليها ﴿فَلَقَّاسُوا﴾ تركوا ﴿مَا ذُكِّرُوا﴾ وعظوا وخوفوا ﴿يَمِمْ﴾ من البأساء والضراء فلم يتعظوا ﴿فَتَحَنَّا﴾ بالتخفيف والتشديد ﴿عَلَيْهِمْ أَتُونَا كَعَلِّ حَتَّى﴾ من النعم استدرجاً لهم ﴿حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا﴾ فرح بطر ﴿أَخَذْنَهُمْ﴾ بالعذاب ﴿مَغْنَةً﴾ فجأة ﴿فَإِذَا هُمْ مَبْلُوسُونَ﴾ آيسون من كل

وفي الكرخي: ومعناه نفى التضرع كما أشار إليه الشيخ المصنف، ولكنه جاء بلولا ليفيد أنهم لم يكن لهم عذر في ترك التضرع إلا عنادهم، وذلك أن لولا إذا دخلت على الماضي أفادت اللوم والتنديد والتوبيخ، كأنه قيل: لم يتضرعوا وليتهم تضرعوا وكانوا متمكنين منه غير ممنوعين، ولو نفى التضرع صريحا، لم يدل على عدم المانع من التضرع، ومن ثم قال الفتازاني: وذلك إنما لم يكن له في ترك الفعل عذر مانع عنه اهـ.

قوله: ﴿وَلَكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ استدراك وقع بين الضدين، أي فلم يتضرعوا إليه تعالى بركة القلب والخضوع ولكن ظهر منهم نقيضه حيث قست قلوبهم، أي استمرت على ما هي عليه من المساواة أو ازدادت مساواة اهـ أبو السعود.. فهذا من أحسن مواقع الاستدراك اهـ شيخنا.

قوله: (فلم تلن للإيمان) أشار به إلى أن المراد بالمساواة الكفر، فالتضرع سببه الإيمان والتفتوة سببها الكفر، ألا ترى أنك تقول آمن فتضرع، وقسا قلبه فكفر وهو مبني على أن التحضيض للطلب، ولكن قضية كلام الكشاف أنه في معنى النفي كما مريت الإشارة إليه اهـ كرخي.

قوله: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ﴾ هذه الجملة تحتل وجهين، أحدهما: أن تكون استباقية أخبر تعالى عنهم بذلك. والثاني: وهو الظاهر أنها داخلية في حيز الاستدراك فهي نسبي على قوله: ﴿قَسَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ وهذا رأي الزمخشري فإنه قال: لم يكن لهم عذر في ترك التضرع إلا قسوة قلوبهم وإعجابهم بأعمالهم، وقد تقدم ذلك. وما في قوله ما كانوا يحتمل أن تكون موصولة اسمية أي الذي كانوا يعملونه، وأن تكون مصدرية أي زين لهم عملهم كقوله: ﴿زَيَّنَا لَهُمْ أَعْمَالَهُمْ﴾ [النمل: ٢٤] ويبعد جعلها نكرة موصوفة اهـ مشين.

قوله: (فأصروا عليها) أي ولم يخطروا ببالهم أن ما اعتراهم من البأساء والضراء ما هو إلا لاجلها اهـ أبو السعود.

قوله: (فلم يتعظوا) تفسير لتركوا. قوله: ﴿فَتَحَنَّا عَلَيْهِمْ﴾ الخ وإنما انحلوا في خللة الرخاء والسلامة ليكون أشد لتحسرتهم على ما فاتهم اهـ خازن.

قوله: (بالتخفيف والتشديد) بعيتان. قوله: ﴿حَتَّى إِذَا فَرِحُوا﴾ الخ حتى هنا ابتدائية أي تبدأ بعدها التجميل أي يتبدى بها الكلام دخلت على الجملة الشرطية وهي مع ذلك غاية لقوله: ﴿فَتَحَنَّا﴾ أو لما يدل هو عليه كأنه قيل: وفعلوا ما فعلوا حتى إذا اطمأنوا بما فتح لهم ويطروا أخذناهم الخ أبو السعود.

قوله: ﴿فَإِذَا هُمْ مَبْلُوسُونَ﴾ إذا هي الفجائية وفيها ثلاثة مذاهب. مذهب سيبويه أنها ظرف مكان،

خير ﴿فَقُطِعَ دَائِرُ الْقَوْرِ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ أي آخروهم بأن استؤصلوا ﴿وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿٥٥﴾ على نصر الرسل وإهلاك الكافرين ﴿قُلْ﴾ لأهل مكة ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ اخبروني ﴿إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ﴾ أصمكم ﴿وَأَبْصَرَكُمْ﴾ أعماكم ﴿وَخَنَمَكُمْ﴾ طبع ﴿عَلَى قُلُوبِكُمْ﴾ فلا تعرفون شيئاً ﴿مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ﴾ بما

ومذهب جماعة منهم الرؤاسي أنها ظرف زمان، ومذهب الكوفيين أنها حرف. فعلى تقدير كونها ظرف مكان أو ظرف زمان الناصب لها خبر المبتدأ أي أبلسوا في مكان إقامتهم أو في زمانها، والإبلاس والإطلاق. وقيل: الحزن الحاصل من شدة اليأس، ومنه اشتق إبليس وقد تقدم في موضعه وأنه هل هو أعجمي أم لا اهـ سمين . .

وفي الخازن: فإذا هم ملبسون الملبس اليأس المنقطع رجاؤه، ولذلك يقال لمن سكنت عند انقطاع حجته وجوابه: قد أبلس اهـ.

وفي المختار: أبلس من رحمة الله أي يش. والإبلاس أيضاً الانكسار والحزن. يقال: أبلس فلان إذا سكنت غماً اهـ.

قوله: ﴿فَقُطِعَ دَائِرُ الْقَوْمِ﴾ الجمهور على أن قطع مبنياً للمفعول دابر مرفوع به. وقرأ عكرمة: قطع مبنياً للفاعل وهو أن الله تعالى دابر مفعول به، وفيه التفات إذ هو خروج من تكلم في قوله: ﴿أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً﴾ إلى غيبة والدابر التابع من خلف يقال دبر الولد والده ودير فلان القوم يدبرهم دبوراً وديراً. وقيل: الدابر الأصل يقال: قطع الله دابره أي أصله، قاله الأصمعي. وقال أبو عبيد: دابر القوم آخرهم ومنه دبر السهم الهدف أي سقط خلفه اهـ سمين . .

قوله: (بأن استؤصلوا) أشار به إلى أن المراد بقطع آخرهم قطع جميعهم بالزوم العادي اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (على نصر الرسل) عبارة الخازن. قال الزجاج: حمداً لله نفسه على أن قطع دابرهم واستأصل شأفتهم. ومعنى هذا أن قطع دابرهم نعمة أنعم الله بها على الرسل الذين أرسلوا إليهم فكذبوهم، فذكر الحمد تعليماً للرسل لمن آمن به ليحمدوا الله على كفايته إياهم شر الذين ظلموا، وليحمد محمد ﷺ وأصحابه ربهم إذا أهلك المشركين المكذبين، وقيل: معناه الثناء الكامل والشكر الدائم لله رب العالمين على إنعامه على رسله وأهل طاعته بإظهار حجتهم على من خالفهم وإهلاك أعدائهم واستئصالهم بالعذاب اهـ.

قوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ﴾ المفعول الأول محذوف تقديره أرايتم سمعكم وأبصاركم إن أخذهما الله، والجملة الاستفهامية في موضع المفعول الثاني، وقد تقدم أن الشيخ يجعله من التنازع. وجواب الشرط محذوف على نحو ما مر ولم يؤت هنا بكاف الخطاب وأتى به هناك لأن التهديد هناك أعظم فناسب التأكيد بالإتيان بكاف الخطاب، ولما لم يؤت بالكاف وجب ثبوت علامة الجمع في التاء لثلاث يلبس، ولو جيء معها بالكاف لاستغنى بها كما تقدم، وتوحيد السمع وجمع الأبصار مفهوم مما تقدم في البقرة اهـ سمين . .

قوله: ﴿مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ﴾ أي فرد من الآلهة الثابتة بزعمكم، فقول الشارح بزعمكم متعلق

أخذه منكم بزعمكم ﴿انظر كيف نُصَرِّفُ﴾ نبيين ﴿الآيَاتِ﴾ الدلالات على وحدانيته ﴿كَمْ هُمْ يَصْدُقُونَ﴾ يعرضون عنها فلا يؤمنون ﴿قُلْ﴾ لهم ﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَلْزَمْنَا اللَّهُ بَعْدَ أَوْجَهَةٍ﴾ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ﴿هَلْ يَهْدِيكُمْ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ﴾ الكافرون أي ما يهلك إلا هم ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ﴾ من آمن بالجنة ﴿وَمُنْذِرِينَ﴾ من كفر بالنار ﴿فَمَنْ آمَنَ﴾ بهم ﴿وَأَصْلَحَ﴾ عمله ﴿فَلَا

بهذا، فكان الأنسب تقديمه هنا بأن يقول من إله غير الله بزعمكم اه شيخنا.

قوله: (بما أخذه منكم) أفاد أن الهاء في به تعود على الجميع ووحدها ذهاباً به مذهب اسم الإشارة، والاستفهام هنا للإنكار اه كرخي.

قوله: ﴿انظر كيف نصرف الآيات﴾ تعجيب لرسول الله من عدم تأثرهم بما عاينوا من الآيات الباهرة، أي انظر كيف نكررها ونقرررها مصروفة من أسلوب إلى أسلوب، وقوله: ثم هم يصدقون عطف على تصرف داخل في حكمه وهو العمد في التعجيب اه أبو السعود. أي هو محط التعجب. وفي السمين: وكيف معمولة لنصرف ونصبها إما على التشبيه بالحال أو التشبيه بالظرف، وهي معلقة لانظر فهي في محل نصب بإسقاط حرف الجر، وهذا كله ظاهر مما تقدم ويصدقون معناه يعرضون، يقال: صدف عن الشيء صدفاً وصدوفاً أي أعرض اه.

وفي المختار: صدف عنه أعرض وبابه ضرب وجلس وأصدفه عن كذا أماله عنه اه.

قوله: ﴿قل أرأيتم﴾ تنازع رأيتم وأتاكم في عذاب الله، فأعملنا الثاني وأضمرنا في الأول على قياس ما سبق، والمفعول الثاني جملة الاستفهام اه شيخنا.

قوله: (ليلاً أو نهاراً) هذا تفسير ابن عباس قاله الحسن. وما جرى عليه القاضي من أن المراد بالبعثة العذاب الذي يأتيهم فجأة من غير عيق علافة، والمراد بالجهر المعذاب الذي يأتيهم مع سبق علامة تدل عليه هو الأولى لأنه لو جاءهم نهاراً وهم لا يشعرون بقدمه لم يكن جهره اه كرخي. قوله: (الكافرون) أشار به إلى أن المراد هلاك سخط وغضب، فلا يرد أن غيرهم يهلكون لكن لا سخطاً وتعذيباً بل إثابة ورفع درجة اه كرخي.

والاستفهام بمعنى نفي ولذلك دخلته إلا وهو استثناء مفرغ كما أشار له المفسر اه.

قوله: ﴿وما نرسل المرسلين﴾ الخ كلام مستأنف مسوق لبيان وظائف منصب الرسالة على الإطلاق، وتحقيق لما في عهدة الرسل، وإظهار أن ما يقترحه الكفرة عليهم ليس مما يتعلق بالرسالة أصلاً اه أبو السعود.

وفي السمين قوله: ﴿إلا مبشرين ومنذرين﴾ حال من المرسلين: وفي هذه الحال معنى العملية أي لم نرسلهم لأن نقترح عليهم الآيات بل لأن يمشروا وينذروا اه.

وفي السمين: قوله: ﴿فمن آمن وأصلح﴾ يجوز في من أن تكون شرطية وأن تكون موصولة، وعلى كلا التقديرين فمحلها رفع بالابتداء والخبر فلا خوف، فإن كانت شرطية فالهاء في جواب

خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٤٨﴾ فِي الْآخِرَةِ ﴿وَالَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا يَسْمُومُ الْعَذَابُ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ ﴿٤٩﴾

الشرط، وإن كانت موصولة فالفاء زائدة لشبه الموصول بالشرط، وعلى الأول يكون محل الجمليتين الجزم وعلى الثاني لا محل للأولى، ومحل الثانية الرفع وحمل على اللفظ فأفرد في أمن وأصلح وعلى المعنى فجمع في فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ويقوي كونها موصولة مقابلتها بالموصول بعدها في قوله: ﴿وَالَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا﴾ اهـ سمين.

قوله: ﴿فلا خوف عليهم﴾ أي بلحوق العذاب. قوله: ﴿ولا هم يحزنون﴾ أي بفوات الثواب.

قوله: ﴿في الآخرة﴾ راجع للشقين اهـ.

قوله: ﴿وَالَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا﴾ مقابل قوله: فمن آمن، وكأنه قال: ومن لم يؤمن اهـ.

قوله: ﴿بما كانوا يفسقون﴾ الباء سببية وما مصدرية أي بسبب فسقهم اهـ سمين.

قوله: ﴿قل لا أقول لكم﴾ الخ استئناف مسوق لإظهار تبريه عما يقترحوه عليه، أي قل للكفرة الذين يقترحون عليك تارة تنزيل الآيات وأخرى غير ذلك أي لا أدعي أن خزائن مقدوراته مفوضة إليّ أنصرف فيها كيف أشاء حتى تقترحوا علي نزول الآيات وإنزال العذاب وقلب الجبال ذهباً وغير ذلك مما لا يليق بشأني. قوله: ﴿ولا أعلم الغيب﴾ عطف على محل عندي أي لا أدعي أيضاً أنني أعلم الغيب من أفعاله تعالى حتى تسألوني متى وقت الساعة أو وقت نزول العذاب أو نحوها، ولا أقول لكم إني ملك حتى تكلفوني من الأمور الخارقة للعادة ما لا يطيقه البشر كالرقي في السماء أو حتى تعدوا عدم اتصافي بصفاتهم قادحاً في أمري، والمعنى إني لا أدعي شيئاً من هذه الأشياء الثلاثة حتى تقترحوا عليّ ما هو من آثارها وأحكامها وتجعلوا عدم إجابتي إلى ذلك دليلاً على عدم صحة ما أدعيه من الرسالة التي لا تعلق لها بشيء مما ذكر قطعاً، بل إنما هي عبارة عن تلقي الوحي من جهة الله تعالى والعمل بمقتضاه فحسب، حسبما ينبيء عنه قوله: ﴿أن أتبع إلا ما يوحى إلي﴾ اهـ أبو السعود.

وفي الخازن: قل لا أقول لكم الخطاب للنبي ﷺ، يعني قل يا محمد لهؤلاء المشركين لا أقول لكم عندي خزائن الله نزلت حين اقترحوا عليه الآيات، فأمره الله تعالى أن يقول لهم: إنما بعثت بشيراً ونذيراً ولا أقول لكم عندي خزائن الله جمع خزانة، وهي اسم للمكان الذي يخزن فيه الشيء وخزن الشيء إحرازه بحيث لا تناله الأيدي، والمعنى ليس عندي خزائن الرزق فأعطيكم منها ما تريدون، لأنهم كانوا يقولون للنبي ﷺ: إن كنت رسولاً من الله فاطلب منه أن يوسع عيشنا ويغني فقرنا، فأخبر أن ذلك بيد الله تعالى لا بيدي ولا أعلم الغيب يعني فأخبركم بما مضى وما سيقع في المستقبل وذلك أنهم قالوا له: أخبرنا بمصالحنا ومضارنا في المستقبل حتى نستعد لتحصيل المصالح ودفع المضار، فأجابهم بقوله: ولا أعلم الغيب فأخبركم بما تريدون ولا أقول لكم إني ملك، وذلك أنهم قالوا ما لهذا الرسول يأكل الطعام ويمشي في الأسواق ويتزوج النساء فأجابهم بقوله: ولا أقول لكم إني ملك لأن الملك يقدر على ما لا يقدر عليه البشر ويشاهد ما لا يشاهدون فلست أقول شيئاً من ذلك ولا أدعيه فتذكرون قلني وتجددون أمري، وإنما نفى عن نفسه الشريعة هذه الأشياء تواضعاً لله تعالى واعترافاً بالعبودية، وأن لا يقترحوا عليه الآيات العظام ﴿إن أتبع إلا ما يوحى إلي﴾ يعني ما أخبركم إلا بوحي من الله أنزله عليّ. ومعنى الآية أن النبي ﷺ أعلمهم أنه لا يملك خزائن الله التي منها يرزق ويعطي، وأنه لا

يُخْرِجُونَ عَنِ الطَّاعَةِ ﴿قُلْ﴾ لَهُمْ ﴿لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدَ خَزَائِنِ اللَّهِ﴾ التي منها يرزق ﴿وَلَا﴾ أَنِّي ﴿مُحْتَمِلٌ﴾ الْقَيْبِ ﴿مَا غَاب عَنِّي وَلَمْ يُوْحِ إِلَيَّ﴾ ﴿وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ﴾ من الملائكة ﴿إِنْ﴾ مَا ﴿أَتَيْتُ إِلَّا بِمُؤَيَّدٍ﴾ إِلَى قَوْلٍ هَذَا يَسْتَوِي الْأَعْيُنُ ﴿الْكَافِرُ﴾ وَالْبَصِيرُ ﴿الْمُؤْمِنُ لَا﴾ ﴿أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾ ﴿فِي ذَلِكَ﴾ فَيَتَوَكَّلُونَ ﴿وَأَنْذِرْ﴾ خَوْفَ ﴿يَوْمٍ﴾ أَيُّ بِالْقُرْآنِ ﴿الَّذِينَ يَخْشَوْنَ أَن يُنْشَرَوْا إِلَى رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ﴾ أَيُّ غَيْرِهِ ﴿وَلَوْ﴾ يَنْصَرِهِمْ ﴿وَلَا شَفِيعٌ﴾ يَشْفَعُ لَهُمْ وَجُمْلَةُ النَّفْيِ حَالٌ مِنْ تَضَمُّنٍ يَخْشَوْنَ وَهِيَ مُتَحَلٌّ الْخَوْفِ وَالْمُرَادُ بِهِمُ الْمُؤْمِنُونَ الْعَاصُونَ ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ اللَّهُ بِإِقْلَاعِهِمْ مَعْمَا هُمْ فِيهِ وَعَمَلِ

يعلم الغيب فيخبر بما كان وبما سيكون وأنه ليس بملك حتى يطلع على ما لا يطلع عليه البشر إنما يتبع ما يوحي إليه من ربه عز وجل فما أخبر عنه من غيب فإنما هو بوحى الله إليه اهـ.

قوله: ﴿خَزَائِنُ اللَّهِ﴾ أي الأمكنة التي تحفظ فيها الرزق. قوله: ﴿وَلَا أَعْلَمُ﴾ معطوف على الأمكنة التي تحفظ فيها الرزق. قوله: ﴿وَلَا أَعْلَمُ﴾ معطوف على عندي بإعادة النافي كما أشار له المفسر بما قدره اهـ شيخنا.

قوله: (من الملائكة) أي من جنس الملائكة فأقدر على ترك الأكل مثلاً اهـ كرخي.

قوله: ﴿أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾ الفاء عاطفة على مقده ودخلت عليه الهمزة أي ألا تسمعون هذا الكلام الحق فلا تفكرون فيه اهـ أبو السعود.

قوله: (الْمُؤْمِنُونَ) معطوف على تفكرون النفي أي أفلا تؤمنون فليس جواباً للنفي وإلا لنصب اهـ شيخنا.

والفرق بين كون ما بعد الفاء جواباً للنفي وكونه ليس جواباً أنه إذا قصد تسبب مدخول الفاء عما قبلها كان ما بعدها واقعاً في جواب النفي يتسبب بجواب الشرط عنه، وإن لم يقصد التسبب بل قصد نفي كل من الفعلين على حياله لم يكن جواباً للنفي، وحينئذ يجب رفعه، ولهذا قال الأشموني: واختار بقاء الجواب عن الفاء التي لمجرد العطف نحو ما تأتينا، فتكرمنا بمعنى ما تأتينا فما تكرمنا، فيكون الفعلان مقصوداً تفهيمنا. انتهى. فتلخص أن مدار النصب وعدمه دائر مع قصد المتكلم وملاحظته، فقول الشارح: فتؤمنون يصح نصبه أيضاً إذا لوحظ تسببه على ما قبله، بل هو الأظهر من حيث المعنى كما لا يخفى، فلو نصبه الشارح لكان أولى اهـ.

قوله: ﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ﴾ الخ بعدما حكى لرسوله أن الكفرة لا يتعظون ولا يخافون أمره بتوجيه الإنذار إلى من يتوقع منه الانعاط والخوف في الجملة وهم المؤمنون العاصون اهـ شيخنا.

قوله: (وهي محل الخوف) أي المخوف به لأن معناها يخافون أن يحشروا غير منصوبين ولا مشفوعاً لهم، ولا يد من هذه الحال لأن كل محشور، فالمخوف منه إنما هو الحشر على هذه الحالة، والمعنى خوف العاصين بالعذاب لعلمهم بتقون اهـ كرخي.

قوله: (والمراد بهم) أي الذين يخافون. قوله: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ متعلق بأنذر. قوله: ﴿وَالَّذِينَ

الطاعات ﴿وَلَا تَقْرُؤُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْفَدْفَدَةِ وَالْعُشِيِّ يُرِيدُونَ﴾ بعبادتهم ﴿وَجَهَنَّمَ﴾ تعالى لا شيئاً من أعراض الدنيا وهم الفقراء وكان المشركون طعنوا فيهم وطلبوا أن يطردهم ليجالسوه وأراد النبي ﷺ ذلك طمعاً في إسلامهم ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ إن كان باطنهم غير مرضي

يدعون ربهم أي يعبدونه كما قال ابن عباس، وعنه أيضاً يعني بالغداة صلاة الصبح، وبالعشي صلاة العصر، ويروى عنه أن المراد منه الصلوات الخمس وإنما ذكر هذين الوقتين تنبيهاً على شرفهما اهـ خازن.

قوله: ﴿يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ حال من ضمير يدعون أي يدعونه تعالى مخلصين له فيه وتقيده به لتأكيد عليته للنبي، فإن الإخلاص من أقوى موجبات الإكرام المضاد للطرده اهـ أبو السعود.

قوله: (لا شيئاً من أعراض الدنيا) بالغين المعجمة أو بالعين المهملة اهـ قاري.

قوله: (وهم الفقراء) كعمار وبلال وصهيب. قوله: (وكان المشركون طعنوا فيهم) أي في دينهم وطلبوا أن يطردهم الخ، أي استكباراً منهم عن مجالستهم لفقرهم وراثته حالهم اهـ شيخنا.

وعبارة الخازن: جاء الأقرع بن حابس التيمي وعتبة بن حصن الفزاري وعباس بن مرداس وهم من المؤلفة قلوبهم، فوجدوا النبي ﷺ جالساً مع ناس من ضعفاء المؤمنين كعمار بن ياسر وصهيب وبلال، فلما رأوهم حوله حقروهم وقالوا: يا رسول الله لو جلست في صدر المجلس وأبعدت عنك هؤلاء ورائحة جبابهم، وكانت عليهم جيب من صوف لها رائحة كريهة لمدادمة لبسها لعدم غيرها، لجالسناك وأخذنا عنك، فقال النبي: «ما أنا بطارد المؤمنين» قالوا: فإننا نحب أن تجعل لنا منك مجلساً تعرف به العرب فضلنا، فإن وفود العرب تأتيك فنستحي أن ترانا مع هؤلاء الأعداء، فإذا نحن جئناك فأقمهم عنا فإذا نحن فرغنا فاقعد معهم إن شئت. قال: نعم. قالوا: فاكتب لنا عليك بذلك كتاباً. فأتى بالصحيفة، ودعا علياً ليكتب فتزل جبريل بقوله: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ﴾ الآية، فألقى رسول الله ﷺ الصحيفة ثم دعانا وهو يقول: «سلام عليكم كتب ربكم على نفسه الرحمة» فكاننا نقعد معه وإذا أراد يقوم قام وتركنا فأنزل الله ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ﴾ [الكهف: ٢٨] الآية. فكان يقعد معنا بعد ذلك وندنو منه حتى كادت ركبنا تمس ركبته فإذا بلغ الساعة التي يريد أن يقوم فيها قمنا وتركناه حتى يقوم اهـ.

قوله: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ هذا بمنزلة التعليل يعني لا تكلف أمرهم ولا يكلفون أمرك. وقيل: ما عليك حساب رزقهم فتطردهم عنك ولا رزقهم عليك إنما هو على الله اهـ خازن.

قوله: ﴿وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ هذا تتميم ومجرد فائدة، وإلا فالكلام قد تم بدون اهـ شيخنا.

وفي السمين: قوله: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ ما هذه يجوز أن تكون الحجازية الناصبة للخبر فيكون عليك في محل النصب على أنه خبرها عند من يجوز إعمالها في الخبر المقدم، إذا كان ظرفاً أو حرف جر. وأما إذا كانت تميمية أو منعنا إعمالها في الخبر المتقدم مطلقاً كان عليك في محل رفع خبراً مقدماً والمبتدأ هو من شيء زيدت فيه من. قوله: ﴿مِنْ حِسَابِهِمْ﴾ قالوا: من تبعيضية وهي في محل نصب على الحال، وصاحب الحال هو من شيء لأنها لو تأخرت عنه لكانت صفة له، وصفة

﴿وَمَا مِنْ حِسَابٍ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ﴾ جواب النفي ﴿فَتَكُونُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ ﴿إِنْ فَعَلْتَ ذَلِكَ﴾

النكرة متى قدمت انتصبت على الحال، فعلى هذا يتعلق المحذوف والعامل فيه الحال الاستقرار في عليك ويجوز أن يكون من شيء في محل رفع بالفاعلية ورافعه عليك لاعتماده على النفي ومن حسابهم محال أيضاً من شيء والعامل فيها الاستقرار والتقدير ما استقر عليك شيء من حسابهم. قوله: ﴿وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ كالذي قبله إلا أنه هنا ممتنع بعض ما كان جائزاً هناك، وذلك أن قوله من حسابك لا يجوز أن ينصب على الحال لأنه يلزم تقدمه على عالمه المعنوي وهو ممتنع أو ضعيف لا سيما وقد تقدمت هنا على العامل فيها وعلى صاحبها، وقد تقدم لك أن الحال إذا كانت ظرفاً أو حرف جر كان تقديمها على العامل المعنوي أحسن منه، إذا لم يكن كذلك فحينئذ لك أن تجعل قوله من حسابك بياناً لا حالاً ولا خبراً حتى تخرج من هذا المحذور، وكون من هذه تبعية غير ظاهر، وقدم خطابه ﷺ في الجملتين تشريعاً له، ولو جاءت الجملة الثانية على نمط الأولى لكان التركيب: وما عليهم من حسابك من شيء فتقدم المحرور على كما قدمته في الأولى، لكنه حذف عن ذلك لما تقدم، وفي هاتين الجملتين ما يسميه أهل البديع رد العجز على المصدر كقولهم عايت السادات سادات العادات.. وقال الزمخشري: بعد كلام قدمه في معنى التفسير: فإن قلت أما كفى قوله ما عليك من حسابهم من شيء حتى ضم إليه وما ممن حسابك عليهم من شيء قلت: قد جعلت الجملتان بمنزلة جملة واحدة ومؤداهما، وهو المعنى بقوله: ﴿وَلَا تَزِرْ وَزِرَةً وَزِرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤] والإسراء: ١٥ واطر: ١٨. والزم: ١٧. ولا يستقل بهذا المعنى إلا الجملتان جميعاً، كأنه قيل لا يؤاخذ كل واحد لا أنت ولا هم بحساب صاحبه اهـ.

قوله: ﴿مِنْ حِسَابِهِمْ﴾ أي أعمالهم، وقوله من رائدة أي في المبتدأ. قوله: ﴿إِنْ كَانَ بَاطِنُهُمْ غَيْرَ مُرَضًى﴾ أي كما طعن المشركون فيهم بذلك فقالوا إنهم يريدون بعبادتهم ومعبادتهم لك أمور الدنيا كالأكل والشرب اهـ شيخنا.

قوله: ﴿فَتَطْرُدَهُمْ﴾ فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوب على جواب النفي بأحد معنيين فقط، وهو انتفاء الطرد لانتفاء كون حسابهم عليه وحسابه عليهم، لأنه لا يتنفي بانتفاء المسبب بانتفاء سببه. ولنوضح ذلك في مثال، وهو: ما تأتينا فتحدثنا بنصب فتحدثنا وهو يحتمل معنيين، أحدهما: انتفاء الإتيان وانتفاء الحديث، كأنه قيل: ما يكون منك إتيان فكيف يقع منك حديث؟ وهذا المعنى هو مقصود الآية الكريمة أي ما يكون مواصلة كل واحد بحساب صاحبه، فكيف يقع طرد؟ والمعنى الثاني: انتفاء الحديث وثبوت الإتيان كأنه قيل: ما تأتينا محدثاً بل تأتينا غير محدث، وهذا المعنى لا يليق بالآية الكريمة والعلماء وإن أطلقوا قولهم إنه منصوب على جواب النهي، فإنما يريدون المعنى الأول دون الثاني. والثاني: أن يكون منصوباً على جواب النهي. وأما قوله: فتكون ففي نصبه وجهان، أظهرهما: أنه منصوب عطفاً على فطردهم، والمعنى: الإخبار بانتفاء حسابهم والطرد والظلم المنسوب عن الطرد. قال الزمخشري: ويجوز أن يكون عطفاً على فطردهم على وجه السبب لأن كونه ظالماً منسب عن طردهم. والثاني: من وجهي النصب أنه منصوب على جواب النهي في قوله: ولا تطرد الذين، ولم يذكر مكى ولا الواحدي ولا أبو البقاء غيره اهـ سمين.

﴿وَكَذَلِكَ فَتَنَّا﴾ ابتلينا ﴿بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾ أي الشريف بالوضع والغني بالفقر بأن قدمناه بالسبق إلى الإيمان ﴿يَقُولُوا﴾ أي الشرفاء والأغنياء منكرين ﴿أَهْوَآءَ﴾ الفقراء ﴿مَنْ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا﴾ بالهداية أي لو كان ما هم عليه هدى ما سبقونا إليه قال تعالى ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾ له فيهديهم بلى ﴿وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا بَيْنَنَا فَقُلْ﴾ لهم ﴿سَلِّمْتُ عَلَيْكُمْ كُتِبَ﴾ قضى ﴿رَبُّكُمْ عَلَٰنَ﴾

قوله: ﴿وكذلك فتنا﴾ الكاف في محل مصب على أنها نعت لمصدر محذوف، والتقدير: ومثل ذلك الفتون المتقدم الذي فهم من سياق أخبار الأمم الماضية فتنا بعض هذه الأمة ببعض، والإشارة بذلك إلى الفتون المدلول عليه بقوله فتنا اه سمين.

قوله: ﴿بعضهم﴾ أي الناس يعني وكذلك ابتلينا الغني بالفقر والفقر بالغني والشريف بالوضع والوضع بالشريف، فكل أحد مبتلى بضده، فكان ابتلاء الأغنياء الشرفاء حسدهم لفقراء الصحابة على كونهم سبقوهم إلى الإسلام وتقدموا عليهم، فامتنعوا من الدخول في الإسلام لذلك فكان ذلك فتنة وابتلاء لهم. وأما فتنة الفقراء بالأغنياء فلما يرون من سعة رزقهم وخصب عيشهم فكان ذلك فتنة لهم اه خازن.

قوله: ﴿ليقولوا﴾ في هذه اللام وجهان، أظهرهما: وعليه أكثر المعربين أنها لام كي والتقدير ومثل ذلك الفتون فتنا ليقولوا هذه المقالة ابتلاء منا وامتحاناً. والثاني: أنها لام الصيرورة أي العاقبة كقوله: لدوا للموت وابنوا للخراب. وقوله: ﴿فالتقطه فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً﴾ [القصص: ٨] ويكون قوله أهؤلاء الخ صادراً على سبيل الاستخفاف بالمؤمنين اه سمين.

قوله: (أي الشرفاء) أي الذين هم البعض الأول. وقوله: منكرين، أي فالاستفهام للإنكار، وقوله: أهؤلاء أي الذين هم البعض الثاني. قوله: (منكرين) أي لوقوع المن على الفقراء رأساً على طريقة قولهم: لو كان خيراً ما سبقونا إليه، هذا هو غرضهم وليس غرضهم تحقير الممنون عليهم مع الاعتراف بوقوع المن لهم اه أبو السعود بالمعنى. قوله: ﴿أهؤلاء﴾ يجوز فيه وجهان، أظهرهما: أنه منصوب المحل عل الاشتغال بفعل محذوف يفسره الفعل الظاهر العامل في ضميره بواسطة على، ويكون المفسر من حيث المعنى لا من حيث اللفظ، والتقدير: أفضل الله هؤلاء من عليهم أو اختارهم ولا محل لقوله من الله عليهم لكونها مفسرة وإنما رجح هنا إضمار الفعل لأنه وقع بعد أداة يغلب إيلاء الفعل لها. والثاني: أنه مرفوع المحل على أنه مبتدأ، والخبر من الله عليهم وهو وإن كان سالماً من الإضمار الموجود في الوجه الذي قبله، إلا أنه مرجوح لما تقدم، وعليهم متعلق بمن ومن بيننا يجوز أن يتعلق به أيضاً. قال أبو البقاء: ميزهم علينا، ويجوز أن يكون حالاً. وقال أبو البقاء أيضاً: أي من عليهم منفردين، والجملة من قوله: أهؤلاء من الله في محل نصب بالقول وقوله: ﴿بأعلم بالشاكرين﴾ الفرق بين الباءين أن الأولى لا تعلق لها لكونها زائدة في خبر ليس، والثانية متعلقة بأعلم وتعدى العلم بهذا لم ضمنه من معنى الإحاطة وكثيراً ما يقع ذلك في عبارة العلماء فيقولون: علم بكذا، والعلم بكذا تقدم اه سمين.

قوله: (قال تعالى) أبي رداً عليهم. قوله: (بلى) جواب الاستفهام التقريري. قوله: ﴿وَإِذَا جَاءَكَ﴾

الذين يؤمنون بآياتنا﴾ هم الذين نهى عن طردهم وصفوا بالإيمان بآيات الله، كما وصفوا سابقاً بالمداومة على عبادته تنبيهاً على إحرازهم لفضيلة العلم وفضيلة العمل، والتعير الوصف بالعلم مع تقدمه على الوصف بالعمل لأن مدار الوعد بالرحمة والمغفرة هو الإيمان، كما أن مدار النهي عن الطرد فيما سبق هو المداومة على العبادة اهـ أبو السعود.

وإذا منصوب بجوابه أي: فقل سلام عليكم وقت مجيئهم أي أوقع هذا القول كله في وقت مجيئهم إليك، وهذا معنى واضح اهـ سمين.

قوله: ﴿سلام عليكم﴾ مبتدأ وخبر وجاز الابتداء ربه وإن كان نكرة لأنه دعاء، والدعاء من المسوغات اهـ سمين.

وهذا السلام يحتمل أنه سلام التحية أمر أن يبدأهم به إذا قدموا عليه خصوصية لهم، وإلا فالسنة أنه من القادم لا من الجالس ويحتمل أنه سلامه تعالى عليهم إكراماً لهم أمر بتبليغه لهم، وقوله: ﴿كتب الخ. وقوله: ﴿أنه من عمل﴾ الخ من جملة المقول فأمر أن يقول لهم أموراً ثلاثة شيخنا. قوله: ﴿أنه من عمل﴾ الخ الجملة استثنائية، ومع ذلك هي تفسير للرحمة اهـ أبو السعود.

وهذا على قراءة الكسر، وأما على قراءة الفتح فقد بينها الشارح. وقوله: ﴿وفي قراءة بالفتح بدل من الرحمة﴾ والحاصل أن القراءات ثلاثة وكلها سبعة كسر الأولى والثانية وفتحهما، وفتح الأولى وكسر الثانية، فمتى كسرت الأولى تعين كسر الثانية، ومتى فتحت الأولى جاز في الثانية وجهان، هذا حاصل ما أشار إليه الشارح. وعبرة السمين: قرأ ابن عمر وعاصم بالفتح فيهما، وابن كثير وأبو عمر وحزرة والكسائي بالكسر فيهما، ونافع بفتح الأولى وكسر الثانية، وهذا القراءات الثلاثة في المتواتر. فأما القراءة الأولى ففتح الأولى من أربعة أوجه، أحدهما: أنها بدل من الرحمة بذلك شيء من شيء، والتقدير كتب على نفسه أنه من عمل الخ، فإن نفس هذه الجملة المتضمنة للإخبار بذلك رخصة. والثاني: أنها في محل رفع على أنها مبتدأ والخبر محذوف أي عليه أنه من عمل الخ. والثالث: أنها قصبت على تقدير حذف حرف الجر، والتقدير: لأنه من عمل، فلما حذف اللام جرى في محلها الخلاف المشهور. الرابع: أنها مفعول بكتب، والرحمة مفعول من أجله أي كتب أنه من عمل لأجل رحمته إياكم. وأما فتح الثانية فمن ثلاثة أوجه، أحدها: أنها في محل رفع على أنها مبتدأ والخبر محذوف، أي فغفرانه ورحمته حاصلان أو كائنان، أو فعلية غفرانه ورحمته. والثاني: أنها في محل رفع على أنها خبر مبتدأ محذوف أي فأمره أو شأنه أنه غفور رحيم. الثالث: أنها تكرير للأولى، وكسرت لما طال الكلام، وعطف عليها بالفاء، وهذا منقول عن أبي جعفر النحاس. وأما القراءة الثانية فكسر الأولى من ثلاثة أوجه، أحدها: أنها مستأنفة وأن الكلام تم قبلها وبجيء بها وبما بعدها كالتفسير لقوله: ﴿كتب ربكم على نفسه الرحمة﴾. والثاني: أنها كسرت بعد قول مقرر، أي قال الله تعالى ذلك، وهذا في المعنى كالذي قبله والثالث: أنه أجرى كتب مجزئاً قال فكسرت بعده كما تكسر بعد القول الصريح، وأما كسر الثانية فمن وجهين، أحدهما: أنها على الاستئناف بمعنى أنها في صدر جملة وقعت خبراً لمن الموصولة أو جواباً لها إن كانت شرطاً. والثاني: أنها عطف على الأولى وتكرير لها.

تَقْسِرُوا بِالرَّحْمَةِ أَنْتُمْ أَيُّ الشَّانِ فِي قِرَاءَةِ بِالْفَتْحِ بَدَلَ مِنَ الرَّحْمَةِ ﴿مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ﴾
 مِنْهُ حَيْثُ ارْتَكَبَهُ ﴿ثُمَّ تَابَ﴾ رَجَعَ ﴿مِنْ بَعْدِهِ﴾ بَعْدَ عَمَلِهِ عَنْهُ ﴿وَأَصْلَحَ﴾ عَمَلُهُ ﴿فَأَنْتُمْ أَيُّ اللَّهِ﴾
 ﴿عَفُورٌ﴾ لَهُ ﴿رَحِيمٌ ۝٥٤﴾ بِهِ فِي قِرَاءَةِ بِالْفَتْحِ أَيُّ فَالْمَغْفِرَةِ لَهُ ﴿وَكَذَلِكَ﴾ كَمَا بَيْنَا مَا ذَكَرَ
 ﴿تَفْصِيلٌ﴾ نَبِينَ ﴿الْأَيْنِ﴾ الْقُرْآنَ لِيُظْهِرَ الْحَقَّ فَيَعْمَلُ بِهِ ﴿وَلِتَسْتَبِينَ﴾ تَظْهَرُ ﴿سَبِيلٌ﴾ طَرِيقُ
 ﴿الْمُجْرِمِينَ ۝٥٥﴾ فَتَجْتَنِبُ فِي قِرَاءَةِ بِالتَّحْتَانِيَةِ وَفِي أُخْرَى بِالْفَوْقَانِيَةِ وَنَصَبَ سَبِيلَ خُطَابٍ لِلنَّبِيِّ
 ﷺ ﴿قُلْ إِنِّي نَهَيْتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ﴾ تَعْبُدُونَ ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ أَهْوَاءُكُمْ﴾ فِي عِبَادَتِهَا ﴿قَدْ

وأما القراءة الثالثة فيؤخذ فتح الأولى وكسر الثانية مما تقدم في كسرهما وفتحهما بما يليق من ذلك وهو ظاهر اهـ.

قوله: ﴿بجهالة﴾ حال من فاعل عمل أي عمله وهو جاهل بحقيقة ما يتبعه من المضار، والتقييد بذلك للإيدان بأن المؤمن لا يباشر ما يعلم أنه يؤدي إلى الضرر، فإذا عمله فلا يكون إلا مع الجهل اهـ أبو السعود.

وعبارة الخازن: بجهالة أي جاهلاً بمقدار ما يستحقه من العقاب وما يفوته من الثواب، وقيل: إنه وإن علم أن عاقبة ذلك المسوء مذموم، إلا أنه أثر اللذة العاجلة القليلة على الآجلة الكثيرة ومن فعل هذا فهو جاهل اهـ.

قوله: (أصلح عمله) أي بالتوبة مما سبق منه. قوله: (كما بيننا ما ذكر) أي من أول السورة إلى هنا اهـ أبو حيان. قوله: ﴿ولتستبين﴾ معطوف على محذوف كما قدره المفسر. قوله: (وفي قراءة التحتانية) أي ورفع سبيل، فالحاصل أن القراءات ثلاثة سبعة، فمتى قرىء الفعل بالفوقانية جاز في سبيل النصب والرفع، والتاء مختلفة المعنى لأنها في حالة النصب حرف خطاب، وفي حالة الرفع للتأنيث، ومتى قرىء بالتحتانية تعين الرفع في سبيل اهـ شيخنا.

قوله: (بالتحتانية) وذلك لأن السبيل يذكر ويؤنث، فتأنيث الفعل بناء على تأنيثه، وتذكيره بناء على تذكيره اهـ أبو السعود.

فالتذكير في قوله تعالى: ﴿وإن يروا سبيل الرشدا لا يتخذوه سبيلاً وإن يروا سبيل الغي يتخذوه سبيلاً﴾ [الاعراف: ١٤٦] والتأنيث كقوله تعالى: ﴿قل هذه سبيلي﴾ [يوسف: ١٠٨] اهـ كرخي.

قوله: (خطاب للنبي) أي ولتستبين أنت أي تستوضح وتعلم سبيلهم فتعاملهم بما يليق اهـ أبو السعود.

قوله: (قل إنني نهيت) أمر بالرجوع إلى مخاطبة المصريين على الشرك إثر ما أمر بمعاملة أهل التبشير بما يليق بحالهم، أي قل لهم قطعاً لأطماعهم الفارغة في ركونك إليهم إنني منعت وصرفت بالدلائل العقلية والسمعية كما في آية غافر: ﴿قل إنني نهيت أن أعبد الذين تدعون من دون الله لما جاءني البينات من ربي﴾ [غافر: ٦٦] أي عن أن أعبد الذين تدعون وهي الأصنام وعبر عنها بصيغة العاقل بحسب زعمهم اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿أن أعبد الذين﴾ في محل أن الخلاف المشهور إذ هي على حذف حرف تقديره: نهيت

﴿قُلْ إِنِ اتَّبَعْتُمُوهَا﴾ ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ ﴿قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ﴾ ﴿سَيَحْنَانُ﴾ ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ﴾ ﴿نُكَذِّبُكُمْ﴾ ﴿أَبْرِي﴾ ﴿حَيْثُ أَشْرَكْتُمْ﴾ ﴿مَا عِنْدَ اللَّهِ مَا تَسْتَعِجِلُونَ﴾ ﴿وَمِنَ الْعَذَابِ﴾ ﴿إِنْ﴾ ﴿مَا﴾ ﴿الْحُكْمُ﴾ ﴿فِي﴾ ﴿ذَلِكَ﴾ ﴿وَغَيْرِهِ﴾ ﴿إِلَّا بِمَا يَقْضُ﴾ ﴿الْقَضَاءُ﴾ ﴿الْحَقُّ﴾ ﴿وَهُوَ خَيْرُ الْقَاضِيَيْنِ﴾ ﴿الْحَاكِمِينَ﴾ ﴿وَقُلْ﴾

عن أن أعيد. وقوله: ﴿قد ضللت إذا﴾ إذا حرف جواب وجزاء ولا عمل لها هنا لعدم فعل تعمل فيه، والمعنى إن اتبعت أهواءكم ضللت وما اهتديت فهي في قوة شرط وجزاء أه مسمين.
قوله: ﴿قل لا أتبع أهواءكم﴾ كرر الأمر مع قرب العهد اعتناء بالمأمور به أو إيداناً باختلاف القولين من حيث أن الأول: حكاية لما هو من جهة تعالى وهو النهي، والثاني: حكاية لما هو من جهة عليه السلام وهو الانتهاء عما ذكر من عبادة ما يعبدونه أه أبو السعود.

قوله: ﴿قد ضللت﴾ استئناف مؤكد لانتهاؤه عما نهى عنه. وقوله: ﴿وما أنا من المهتدين﴾ عطف على ضللت، والعدول إلى الاسمية للدلالة على الدوام والاستمرار أه أبو السعود.
قوله: ﴿إن أتبعها﴾ أي الأهواء. قوله: ﴿قل إنني على بينة من ربي﴾ تحقيق للحق الذي هو عليه إثر إبطال الذي هم عليه أه أبو السعود.

قوله: ﴿بيان﴾ أي دليل وبرهان واضح، وهو القرآن من ربي، أي منزل من عند ربي أه.
قوله: ﴿وكذبتم به﴾ أي بوجدانته، وهذه الجملة إما حالية أو مستأنفة بتقدير قد أو بدونها جيء بها لاستقبح مضمونها واستبعاد وقوعه مع تحقيق ما يقتضي عدمه من البينة الواضحة، أه أبو السعود.

وفي السمين: في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها مستأنفة سقت للاخبار بذلك. والثاني: في محل نصب على الحال، وحيث هل يحتاج إلى إضمار قد أم لا، والهاء في به يجوز أن تعود على ربي وهو الظاهر. وقيل: على القرآن لأنه كالمذكور. وقيل: على بينة لأنها في معنى البيان. وقيل: لأنها التاء فيها للمبالغة، والمعنى على أمر بين من ربي في محل جر صفة لبينة أه.

قوله: ﴿حيث أشركتم﴾ أي أشركتم غيره معه. قوله: ﴿ما عندي﴾ ما نافية، وقوله: ﴿ما تستعجلون﴾ ما موصولة. وقوله: ﴿من العذاب﴾ بيان لما الثانية، وسبب هذه الآية أن النبي كان يخوفهم بنزول العذاب عليهم، وكانوا يستعجلون به استهزاء كما في آية الأنفال ﴿وإذ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم﴾ [الأنفال: ٣٢] أه خازن.

قوله: ﴿في ذلك﴾ أي في التقديم والتأخير أه أبو السعود.

قوله: ﴿يقض الحق﴾ أي يحكم، ولم يرسم يقض إلا بضاد، كأن الباء حذف خطأ كما حذف لفظاً لاتقاء الساكنين، كما حذف في قوله: ﴿فما تغن البذر﴾ [القمر: ٥] وكما حذف الواو من ﴿مبتدع الزبانية ويمح الله الباطل﴾ [العلق: ١٨] لما تقدم. وأما نصب الحق بعده ففيه أربعة أوجه، أحدها: أنه منصوب على أنه صفة لمصدر محذوف أي يقضي القضاء الحق. والثاني: أنه ضمن يقضي معنى ينفذ، فلذلك عداه إلى المفعول به. الثالث: أن قضى بمعنى صنع فيتجدى بنفسه من غير تضمين. الرابع: أنه

قراءة يقص أي يقول ﴿قُلْ﴾ لهم ﴿لَوْ أَنَّ عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ لَفُضِيَ الْأَمْرُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ بأن أعجله لكم وأستريح ولكنه عند الله ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالظَّالِمِينَ﴾ ﴿٥٨﴾ متى يعاقبهم ﴿وَعِنْدُ﴾ تعالى ﴿مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ﴾ خزائنه أو الطرق الموصلة إلى علمه ﴿لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ وهي الخمسة التي في

على إسقاط حرف الجر، أي يقضي بالحق، فلما حذف انتصب مجروره. اهـ سمين.

قوله: (وفي قراءة يقص) من قص الحديث أو من قص الأثر أي تتبعه. قال تعالى: ﴿نحن نقص عليك أحسن القصص﴾ [يوسف: ٣] وعلى هذه القراءة فالحق مفعول به اهـ سمين.

قوله: ﴿قُلْ وَلَوْ أَن عِنْدِي﴾ أي لو أنه مفوض إلي من جهته تعالى اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ﴾ الاستعجال المطالبة بالشيء قبل وقته، فلذلك كانت العجلة مذمومة والإسراع تقديم الشيء في وقته، فلذلك كانت السرعة محمودة اهـ خازن.

ويفهم منه أن تعدى استعجل بالباء من حيث تضمنينه معنى المطالبة وإلا فالذي في كتب اللغة أنه إنما يتعدى بنفسه اهـ.

قوله: ﴿لَقَضِيَ الْأَمْرُ﴾ أي فصل. وقوله: (بأن أعجله) أي ما تستعجلون. قوله: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالظَّالِمِينَ﴾ فيه حذف مضافين أي بوقت عقوبتهم، كما أشار إلى ذلك المفسر بقوله: متى يعاقبهم اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ﴾ بيان لاختصاص المقدورات الغيبية به تعالى من حيث العلم إثر بيان اختصاص كلها به تعالى من حيث القدرة والمعنى أن ما تستعجلونه من العذاب ليس مقدوراً لي حتى ألزم بتعجيله. ولا معلوماً لدي فأخبركم بوقت نزوله، بل هو مما يختص به تعالى قدرة وعلماً فينزل حسبما تقتضيه مشيئته المبنية على الحكم والمصالح اهـ أبو السعود.

قوله: (خزائنه) فتكون المفاتيح جمع مفتاح الميم وكسر التاء كمخزون وزناً ومعنى، فالمفتاح في اللغة هو المخزون والمفاتيح الخزائن وقوله: (أو الطرق)، فعلى هذا تكون المفاتيح جمع مفتاح بكسر الميم وفتح التاء وهو الآلة المعلومة، ويؤيد الثاني قراءة مفاتيح. هكذا يستفاد هذا التوزيع من البيضاوي. وفي الخازن: المفتاح الذي يفتح به المغلاق وجمعه مفاتيح، ويقال فيه: مفتاح بكسر الميم وفتح التاء وجمعه مفاتيح، والمفتاح يفتح الميم وكسر التاء الخزانة، وكل خزانة كانت لصنف من الأشياء فهي مفتاح وجمعه مفاتيح، فقوله: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ﴾ يحتمل أن يكون المراد منه المفاتيح التي يفتح بها، ويحتمل أن يكون المراد منه الخزائن، فعلى التفسير الأول يكون قد جعل للغيب مفاتيح على طريق الاستعارة لأن المفاتيح هي التي يتوصل بها إلى ما في الخزائن المستوثق منها بالإغلاق، فمن علم كيف يفتح بها ويتوصل إلى ما فيها فهو عالم، وكذلك ههنا أن الله تعالى لما كان عالماً بجميع المعلومات ما غاب منها وما لم يغيب عبر عن هذا المعنى بهذه العبارة، وعلى التفسير الثاني يكون المعنى وعنده خزائن الغيب والمراد منه القدرة الكاملة على كل الممكنات اهـ.

وفي التسمين: في المفاتيح ثلاثة أقوال، أحدها: أنه جمع مفتاح بكسر الميم، والقصر مع فتح التاء

قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ الآية كما رواه البخاري ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَيْتِ﴾ المفقار ﴿وَالْبَحْرِ﴾ القري التي على الأنهار ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَهُوَ شَذِيقٌ﴾ زائدة ﴿وَوَقَّوْا لَا يَمْلِكُهَا وَلَا يَحْتَوِيهَا﴾

وهو الآلة التي يفتح بها كمبر ومناير. والثاني: أنه جمع مفتاح بفتح الميم وكسر التاء كمسجد، وهو المكان، ويؤيده تفسير ابن عباس بقوله: هي خزائن المطر. والثالث: أنه جمع مفتاح بكسر الميم والألف، وهو الآلة أيضاً إلا أن هذا فيه ضعف من حيث إنه كان ينبغي أن تقلب ألف المقرد ياء، فيقال: مفاتيح كدنانير، ولكنه قد نقل في جمع مصباح مصابيح، وفي جمع محراب محاريب، وهذا كما أتوا بالياء في جمع ما لا مد في مفرد، كقولهم: دراهم وصياريف في جمع درهم والصيرفة فزادوا في هذا ونقصوا من ذلك. وقد قرئ مفاتيح بالياء وهي تؤيد أن مفاتيح جمع مفتاح، وإلما حذف مدته، وجواز الواحدي أن يكون مفاتيح جمع مفتاح بفتح التاء والميم كذهب على أنه مصدر فعلي، هذا مفاتيح جمع مفتاح بمعنى الفتح كان المعنى: وعنده فتوح الغيب، أي هو يفتح الغيب على من يشاء من عباده اهـ.

قوله: ﴿لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ في محل نصب على الحال من مفاتيح، والعامل فيها الاستقرار الذي تضمنه الظرف لوقوعه خبراً. وقال أبو البقاء: أو نفس الظرف إن رفعت به مفاتيح، أي إن رفعت به فاعلاً، وذلك على رأي الأخفش وتضمنه الاستقرار لا بد منه على كل قول، فلا فرق بين أن ترفع به الفاعل أو تجعله خبراً اهـ سمين.

قوله: (وهي الخمسة التي في قوله تعالى الخ) عبارة الخازن: واختلف قول المفسرين في مفاتيح الغيب، فقيل: مفاتيح الغيب خمس وهي ما روي عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «مفاتيح الغيب خمس لا يعلمها إلا الله تعالى: لا يعلم أحد ما يكون في غد إلا الله، ولا يعلم أحد ما يكون في الأرحام إلا الله، ولا تعلم نفس ماذا تكسب غداً، ولا تدري نفس بأي أرض تموت» ولا يدري أحد متى يجيء المطر. وفي رواية أخرى: «لا يعلم ما تفيض الأرحام إلا الله، ولا يعلم ما في غد إلا الله، ولا يعلم متى يأتي المطر أحد إلا الله، ولا تدري نفس بأي أرض تموت إلا الله، ولا يعلم متى الساعة إلا الله»، أخرجه البخاري. وقال الضحاك ومقاتل: مفاتيح الغيب خزائن الأرض، وعلم نزول العذاب. وقال عطية: هو ما غاب عنكم من الثواب والعقاب. وقيل: هو انقضاء الآجال وعلم أحوال العباد من السعادة والشقاوة وخواتيم أعمالهم. وقال ابن عباس: إنها خزائن غيب السموات والأرض من الأقدار والأرزاق اهـ.

قوله: ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَيْتِ﴾ الخ بيان لتعلق علمه بالمشاهدات إثر بيان تعلقه بالمغيبات، وقوله: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَهُوَ شَذِيقٌ﴾ الخ بيان لتعلق علمه بأحوالها بعد بيان تعلقه بذواتها اهـ أبو السعود.

قوله: (المفقار) جمع قفر، وهو المفازة التي لا ماء بها ولا نبات مصباح. وهذا قول مجاهد، وعبارة الخازن. قال مجاهد: البر: المقار، والمفقار والبحر: القري والأمصار، ولا يحدث فيها شيء إلا وهو يعلمه. وقال جمهور المفسرين: هو البر والبحر المعروفان، لأن جميع الأرض إما بر أو بحر، وفي كل واحد منهما من عجائب مصنوعاته وغرائب مبدعاته ما يدل على عظيم قدرته وسعة علمه اهـ.

قوله: ﴿لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ حال من ورقة إلا عالمها هو بها لأنه مسقطها بإرادته اهـ كرخي.

الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ ﴿عُطِفَ عَلَى وَرَقَةٍ﴾ ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ ﴿هُوَ اللُّوحُ الْمَحْفُوظُ وَالْإِسْتِثْنَاءُ بَدَلُ اشْتِمَالٍ مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ قَبْلَهُ﴾ وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّنَكُمْ بِاللَّيْلِ ﴿يَقْبِضُ أَرْوَاحَكُمْ عِنْدَ النَّوْمِ﴾ وَيَعْلَمُ مَا

والمعنى: أنه يعلم عدد ما يسقط من الورق، وما يبقى على الشجر من ذلك اهـ خازن.

قوله: ﴿وَلَا حَبَّةَ فِي ظِلْمَاتِ الْأَرْضِ﴾ الخ قيل: هي الحبة المعروفة تكون في بطن الأرض قبل أن تنبت، وقيل: هي الحبة التي في الصخرة التي في أسفل الأرضين. وقوله: ﴿وَلَا رَطْبٍ﴾ الخ الرطب ما ينبت، واليابس ما لا ينبت. وقيل: الرطب الحي، واليابس الميت. وقيل: هو عبارة عن كل شيء لأن جميع الأشياء إما رطبة أو يابسة، فإن قلت إن جميع هذه الأشياء داخلة تحت قوله ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾ فلم أفردوها بالذكر؟ قلت: ذكرها من قبيل التفصيل بعد الإجمال، وقد ذكر البر والبحر لما فيهما من العجائب، ثم الورقة لأنها يراها كل أحد، لكن لا يعلم عددها إلا الله، ثم ذكر ما هو أضعف من الورقة وهو الحبة، ثم ذكر مثلاً يجمع الكل وهو الرطب واليابس اهـ خازن.

قوله: (عُطِفَ عَلَى وَرَقَةٍ) أي الثلاثة معطوفة على ورقة، لكن لا يناسب تسليط السقوط عليها كما لا يخفى، إذ لا يناسب وما يسقط رطب ولا يابس، فالمعنى: وما من حبة ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين وهذا استفاد من عبارة غيره كأبي السعود حيث قال في حل المعنى، أي ولا حبة في ظلمات الأرض إلا يعلمها وكذا قوله: ﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ﴾. وفي السمين: قوله: ﴿وَلَا حَبَّةَ﴾ عُطِفَ عَلَى لَفْظِ وَرَقَةٍ، وَلَوْ قُرِئَ بِالرَّفْعِ لَكَانَ عَلَى الْمَوْضِعِ، وَفِي ظِلْمَاتِ صِفَةً لِحَبَّةٍ. وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ﴾ مَعْطُوفَانِ أَيْضاً عَلَى لَفْظِ وَرَقَةٍ، وَقَرَأَهُمَا الْحَسَنُ وَابْنُ إِسْحَاقَ بِالرَّفْعِ عَلَى الْمَحَلِّ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَا مُبْتَدَأَيْنِ وَالْخَبَرُ قَوْلُهُ: ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ اهـ.

قوله: ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ في هذا الاستثناء غموض، فقال الزمخشري: قوله: ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ كالتكرير لقوله: ﴿إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ لأن معنى ﴿إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ و﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ واحد وأبرزه الشيخ في عبارة قريبة من هذه، فقال: وهذا الاستثناء جار مجرى التوكيد، لأن قوله ﴿وَلَا حَبَّةَ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ﴾ معطوف على من ورقة، والاستثناء الأول منسحب عليها كما تقول: ما جاءني من رجل إلا أكرمه، ولا امرأة. فالمعنى إلا أكرمتها ولكنه لما طال الكلام أعيد الاستثناء على سبيل التوكيد وحسنه كونه فاصلة اهـ سمين.

قوله: (والاستثناء بدل اشتمال) أي على تفسير الكتاب بما ذكره، وقيل: هو بدل كل بناء على تفسير الكتاب بعلم الله تعالى. وعبارة الخطيب: إلا في كتاب مبين فيه قولان، أحدهما: أنه على الله الذي لا يغير ولا يبطل. والثاني: أنه اللوح المحفوظ، لأن الله تعالى كتب فيه علم ما يكون وما قد كان قبل أن يخلق السموات والأرض، فهو على الأول بدل من الاستثناء الأول بدل الكل وعلى الثاني بدل الاشتمال اهـ.

قوله: (يقبض أرواحكم عند النوم) هذا مبني على أن في الجسد روحين: روح الحياة وهي لا تخرج إلا بالموت، وروح التمييز وهي تخرج بالنوم، فتفارق الجسد فتطوف بالعالم وترى المناطات ثم ترجع إلى الجسد عند نيقظه، وسيأتي إيضاح هذه المسألة في سورة الزمر إن شاء الله تعالى. وفي زيادة

جَرَحْتُمْ ﴿ كَسِبْتُمْ ﴾ ﴿بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ﴾ أي النهار يرد أرواحكم ﴿لِيُقَضَىٰ أَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ هو أجل الحياة ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ بالبعث ﴿ثُمَّ يُبْعَثُكُمْ فِيهَا لَكُمْ مُّعَمَّلُونَ ﴿٦٩﴾﴾ فيجازيكم به ﴿وَهُوَ الظَّاهِرُ﴾

على البضاوي هناك ما نصه : وعلى ما ذكره المصنف ليس في ابن آدم إلا روح واحدة يكون لابن آدم بحسبها ثلاثة أحوال : حالة يقظة وحالة نوم وحالة موت . فباعتبار تعلقها بظاهر الإنسان وباطنه تعلقاً كاملاً تثبت له حالة اليقظة ، وباعتبار تعلقها بظاهر الإنسان فقط تثبت له حالة النوم ، وباعتبار انقطاع تعلقها عن الظاهر والباطن تثبت له حالة الموت اهـ .

فعلى هذا معنى ﴿يتوفاكم بالليل﴾ يقطع أرواحكم عن التعلق ببواطنكم ، أي يقطع تعلقها بالباطن ، ومعنى يبعثكم فيه يرد تعلقها بالباطن اهـ .

قوله : ﴿ويعلم ما جرحتم﴾ الظاهر أن ما مصدرية ، وإن كان كونها موصولة اسمية أكثر ، ويجوز أن تكون نكرة موصوفة بما بعدها ، والعائد على كلا التقديرين الأخيرين محذوف ، وكذا عند الأخفش وابن السراج على القول الأول اهـ سمين .

وفي المصباح : وجرح من باب نفع ، واجترح عمل بيده واكتسب ، ومنه قيل : لكوا سب الطير والسباع . جوارح : جمع جارحة لأنها تكسب بيدها اهـ .

والتيقيد بالظرفين جرى على الغالب ، إذ الغالب أن النوم في الليل والكسب في النهار ، وخص النهار بالذكر دون الليل لأن الكسب فيه أكثر ، لأنه زمن حركة الإنسان ، والليل زمن سكونه اهـ كرخي .

قوله : ﴿ثم يبعثكم فيه﴾ عطف على يتوفاكم ، وتوسط الفعل بينهما لينبأ ما في بعثهم من عظم الإحسان إليهم بالنتيجه على ما يكسبونه من السيئات اهـ أبو السعود .

قوله : ﴿يرد أرواحكم﴾ أي يوقظكم ، قال القاضي : أطلق البعث ترشيحاً للتوفي أي لما استعير التوفي من الموت للنوم ، كان البعث الذي هو في الحقيقة الإحياء بعد الموت ترشيحاً ، لأنه أمر يلاهم المستعار منه اهـ كرخي .

قوله : ﴿ليقضى أجل مسمى﴾ الجمهور على ليقضى مبنياً للمفعول ، وأجل رفع به وفي القاعل المحذوف احتمالان ، أحدهما : أنه ضمير البارئ تعالى . والثاني : أنه ضمير المخاطبين ، أي لتقضوا أي لتستوفوا أجالكم . وقراً أبو رجاء وطلحة : ليقضي مبنياً للفاعل وهو الله تعالى أجلاً محذولاً لـ بـ ومسمى صفة ، فهو مرفوع على الأول ومنصوب على الثاني ، ويترتب على ذلك خلاف للقراء في إمالة ألفه واللام في ليقضي متعلقة بما قبلها من مجموع الفعلين : أي : يتوفاكم ثم يبعثكم لأجل ذلك اهـ سمين .

قوله : ﴿مسمى﴾ أي معين عند الله . قوله : ﴿وهو الظاهر فوق عباده﴾ أي فوقية تليق بحاله ، والمعنى أنه هو الغالب المستصرف في أمورهم لا غيره يفعل بهم ما يشاء بإيجاداً وإعداماً وإحياءاً وإماتة وإثابة وتعذيباً إلى غير ذلك اهـ كرخي .

مستعلياً ﴿فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً﴾ ملائكة تحصى أعمالكم ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ﴾

قوله: ﴿ويرسل عليكم حفظة﴾ يعني أن من جملة قهره لعباده إرسال الحفظة عليهم، والمراد بالحفظة الملائكة الذين يحفظون أعمال بني آدم من الخير والشر والطاعة والمعصية وغير ذلك من الأقوال والأفعال، قيل: إن مع كل إنسان ملكان: ملك عن يمينه وملك عن شماله، فإذا عمل حسنة كتبها عليه صاحب اليمين؛ وإذا عمل سيئة قال صاحب اليمين لصاحب الشمال اصبر لعله ينوب منها، أن لم يتب منها كتبها عليه صاحب الشمال، وفائدة جعل الملائكة موكلين بالإنسان أنه إذا علم أن له حافظاً من الملائكة موكلاً به يحفظ عليه أقواله وأفعاله في صحائف تنشر له وتقرأ عليه يوم القيامة على رؤوس الأشهاد كان ذلك أزر له عن فعل القبيح وترك المعاصي، وقيل: المراد بقوله ﴿ويرسل عليكم حفظة﴾ هم الملائكة الذين يحفظون بني آدم ورزقه وأجله وعمله اهـ خازن.

قوله: ﴿ويرسل عليكم حفظة﴾ فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه عطف على اسم الفاعل الواقع صلة لآل، لأنه في معنى يفعل والتقدير وهو الذي يقهر عباده، ويرسل فعطف الفعل على الاسم لأنه في تأويله. والثاني: أنها جملة فعلية عطف على جملة اسمية وهي قوله: ﴿وهو القاهر﴾. الثالث: أنها معطوفة على الصلة وما عطف عليها وهو قوله: ﴿يتوفاكم ويعلم﴾ وما بعده أي وهو الذي يتوفاكم ويرسل عليكم اهـ سمين.

قوله: ﴿حتى إذا جاء﴾ حتى هذه التي يتبدأ بها الكلام، وهي مع ذلك تجعل ما بعدها من الجملة الشرطية غاية لما قبلها، كانه قيل: ويرسل عليكم حفظة تحفظ أعمالكم مدة حياتكم حتى إذا انتهت مدة أحدكم كائنًا ما كان وجاءه أسباب الموت ومباده توفته رسلنا اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿توفته رسلنا﴾ يعني أعوان ملك الموت الموكلين بقبض أرواح البشر، فإن قلت: قال الله تعالى في آية أخرى: ﴿الله يتوفى الأنفس حين موتها﴾ [الزمر: ٤٢] وقال في آية أخرى: ﴿قل يتوفاكم ملك الموت الذي وكل بكم﴾ [السجدة: ١١] وقال هنا: توفته رسلنا فكيف الجمع بين هذه الآيات؟ قلت: وجه الجمع بين هذه الآيات أن المتوفي في الحقيقة هو الله تعالى، فإذا حضر أجل العبد أمر الله ملك الموت بقبض روحه، ولملك الموت أعوان من الملائكة فيأمرهم بنزع روح ذلك العبد من جسده، فإذا وصلت إلى الحلقوم تولى قبضها ملك الموت نفسه فحصل الجمع بين الآيات. وقيل: المراد من قوله ﴿توفته رسلنا﴾ ملك الموت وحده، وإنما ذكر بلفظ الجمع تعظيماً له. وقال مجاهد: جعلت الأرض لملك الموت مثل الطست يتناول منها حيث يشاء، وجعلت له أعوان يتبعون الأنفس ثم يقبضها منهم. وقال أيضاً: ما من أهل بيت شعر ولا مدر إلا وملك الموت يطيف بهم كل يوم مرتين، وقيل: إن الأرواح إذا كثرت عليه يدعوها فتستجيب له اهـ خازن.

وفي الكرخي: والدنيا كلها بين ركبتى ملك الموت، وجميع الخلائق بين عينيه ويده يملغان المشرق والمغرب، وكل ما نفذ أجله يعرفه بسقوط صحيفة من تحت العرش عليها اسمه، فعند ذلك يبعث أعوانه من الملائكة ويتصرفون بحسب ذلك اهـ.

وفي القرطبي: وقال الكلبي: يقبض ملك الموت الروح من الجسد ثم يسلمها إلى ملائكة الرحمة إن كان مؤمناً، أو إلى ملائكة العذاب إن كان كافراً. ويقال: معه سبعة من ملائكة الرحمة

وفي قراءة توفاه ﴿رُسُلًا﴾ الملائكة الموكلون بقبض الأرواح ﴿وَهُمْ لَا يُفْقِدُونَ﴾ يقصرون فيها يؤمرون به ﴿ثُمَّ رُدُّوهُ﴾ أي الخلق ﴿إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمْ﴾ مالكم ﴿الْحَقُّ﴾ الثابت العدل ليحازيهم ﴿أَلَا لَهُ الْحُكْمُ﴾ القضاء النافذ فيهم ﴿وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَكِيمِينَ﴾ يحاسب الخلق كلهم في قدر نصف نهار من أيام الدنيا لحديث بذلك ﴿قُلْ﴾ يا محمد لأهل مكة ﴿مَنْ يَنْجِيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ أهوالهما

وسبعة من ملائكة العذاب، فإذا قبض نفساً مؤمنة دفعها إلى ملائكة الرحمة فيسرونها بالثواب ويصعدون بها إلى السماء، وإذا قبض نفساً كافرة دفعها إلى ملائكة العذاب فيسرونها بالعذاب ويفزعونها ثم يصعدون بها إلى السماء، ثم ترد إلى سجين، وروح المؤمن إلى عليين اهـ.

قوله: (وفي قراءة توفاه) أي بالإمالة المحضه وهي التي للكسر أقرب، وهذه قراءة حمزة وهي تحتمل وجهين: أظهرهما: أنه ماض وإنما حذفت تاء التأنيث لوجهين: أحدهما: كونه تأنيثاً مجازياً. والثاني: الفصل بين الفعل وفاعله بالمفعول. والثاني: أنه مضارع وأصله تتوفاه بتاءين فحذف إحدىاهما على خلاف في أيتهما اهـ سمين.

قوله: (الملائكة الموكلون الخ) أي فهم غير الحفظة. قوله: ﴿وَهُمْ لَا يُفْقِدُونَ﴾ هذه الجملة تحتمل وجهين، أظهرهما: أنها حال من رسلنا. والثاني: أنها استثنائية سيقب للإخبار عنهم بهذه الصفة اهـ كرخي.

قوله: ﴿ثُمَّ رُدُّوهُ﴾ عطف على توفاه. وقوله: (أي الخلق) أي الملائكة يردون بقوله أحذكم ففيه التفات والسر في الانفراد أولاً والجمع ثانياً وقوع التوفي على الافراد، والرد على الاجتماع اهـ أبو السعود.

قوله: (مالكم) أشار به إلى جواب عما يقال الآية في المؤمنين والكافرين جميعاً. وقد قاله في آية أخرى: ﴿وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ﴾ [محمد ١١] فكيف الجمع بينهما! وحاصل الجواب أن المراد بالمولى هنا المالك أو الخالق أو المعبود. وثم الناصر فلا منافاة اهـ كرخي.

قوله: ﴿أَلَا لَهُ الْحُكْمُ﴾ أي لا غيره لا بحسب الظاهر ولا بحسب الحقيقة بخلاف الدنيا فإنه وإن لم يكن حاكم في الحقيقة غيره فيها، لكن فيها بحسب الظاهر حكام متعددة اهـ كرخي.

قوله: ﴿وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَكِيمِينَ﴾ أي لأنه لا يحتاج إلى فكر وعد اهـ كرخي.

قوله: (لحديث بذلك) وفي حديث آخر أنه تعالى يحاسب الكل في مقدار حلب شاة اهـ كرخي.

قوله: ﴿قُلْ مَنْ يَنْجِيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ أي قل تويخاً وتهريراً لهم بانحطاط أشراكهم عن رتبة الإلهية من ينجيكم من شدائد هما الهائلة التي تبطل الحواس وتدهش العقول، ولذلك استعير لها الظلمات المبطله لحاسة البصر. يقال لليوم الشديد: يوم مظلم ويوم ذوا كواكب أو من الخسوف في البر والغرق في البحر اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿وَيَوْمَ ذَا كَوَاكِبٍ﴾ أي أنه يوم اشتدت ظلمته حتى صار كالليل في ظلمته، وفي ظهور الكواكب فيه لأن الكواكب لا تظهر إلا في الظلمة اهـ شهاب.

في أسفاركم حين ﴿تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا﴾ علانية ﴿وَخُفْيَةً﴾ سرّاً تقولون ﴿لَيْنَ﴾ لام قسم ﴿أَنجَنَّا﴾ وفي قراءة أنجانا أي الله ﴿مِنْ هَؤُلَاءِ﴾ الظلمات والشدائد ﴿لَتَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ ﴿٦٣﴾ المؤمنين ﴿قُلْ﴾ لهم

وعبرة الخازن: قل من ينجيكم من ظلمات البر إذا ضللتكم وتحيرتم وأظلمت عليكم الطرق فيه، ومن الذي ينجيكم من ظلمات البحر إذا ركبتكم فيه فأخطأتم الطريق وأظلمت عليكم السبل فلم تهتدوا، وقيل: ظلمات البر والبحر مجاز عنا فيهما من الشدائد والأحوال، وقيل: حمله على الحقيقة أولى فظلمة البر هي ما اجتمع فيه من ظلمة الليل، وظلمة السحاب، فيحصل من ذلك الخوف الشديد لعدم الاهتداء إلى الطريق الصواب، وظلمة البحر ما اجتمع فيه من ظلمة الليل وظلمة السحاب وظلمة الرياح العاصفة والأمواج الهائلة فيحصل من ذلك أيضاً الخوف الشديد من الوقوع في الهلاك، فالمقصود أنه عند اجتماع هذه الأسباب الموجبة للخوف الشديد لا يرجع الإنسان فيها إلا إلى الله تعالى لأنه هو القادر على كشف الكرب وإزالة الشدائد، وهو المراد من قوله: ﴿تدعونه تضرعاً وخفية﴾ فإذا اشتد بكم الأمر تخلصون له الدعاء تضرعاً منكم إليه واستكانة أي جهرأ وخفية يعني سرأه.

قوله: ﴿تدعونه﴾ في موضع جر، بالإضافة لما قدره الشارح اهـ. شيخنا.

وفي السمين: تدعونه في محل نصب على الحال، إما من مفعول ينجيكم وهو الظاهر أي ينجيكم داعين إياه، وإما من فاعله مدعوا من جهنم اهـ.

وما جرى عليه الشارح بعيد جداً لأن حذف المضاف إلى الجملة لم يعمد وكأنه حل معنى فقط لا حل إعراب اهـ.

قوله: ﴿تضرعاً وخفية﴾ يجوز فيهما وجهان، أحدهما: أنهما مصدران في موضع الحال، أي تدعونه متضرعين ومخفين. والثاني: أنهما مصدران من معنى العامل لا من لفظه كقوله قعدت جلوساً. وقرأ الجمهور: خفية بضم الخاء. وقرأ أبو بكر: بكسرهما وهما لغتان كالعدوة والعدوة، والأسوة والإسوة. وقرأ الأعمش: وخيفه كالتي في الأعراف وهي من الخوف فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وسكونها، ويظهر على هذه القراءة أن يكون مفعولاً من أجله لولا تضرعاً من المعنى اهـ سمين.

قوله: ﴿لئن أنجيتنا﴾ الظاهر أن الجملة القسمية تفسير للدعاء قبلها، ويجوز أن تكون منصوبة على إضمار القول، فيكون ذلك القول في محل نصب على الحال من فاعل تدعونه أي تدعونه قائلين ذلك اهـ سمين.

وقد اجتمع هنا شرط وقسم فحذف جواب المؤخر منهما وهو الشرط على القاعدة اهـ شيخنا.

قوله: ﴿من هذه﴾ متعلق بالفعل قبله، ومن لا ابتداء الغاية، وهذه إشارة إلى الظلمات لأنها تجري مجرى المؤنثة الواحدة، وكذلك في منها يعود على الظلمات كما تقدم، وقوله: ﴿ومن كل كرب﴾ عطف على الضمير المجرور بأعادة حرف الجر وهو واجب عند البصريين وقد تقدم اهـ سمين.

قوله: (الشدائد) عطف تفسير. قوله: (المؤمنين) أخذه من قوله بعده (ثم أنتم تشركون) اهـ شيخنا.

﴿اللَّهُ يَبْخُلُكُمْ﴾ بالتخفيف والتشديد ﴿يَتَنَاهَوْنَ كُلَّ عَمَلٍ﴾ غم سواها ﴿ثُمَّ لَنْتُمْ لَنْتُونَ﴾ به ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ﴾ من السمناء كالحجارة والصيحة ﴿أَوْ هَاجِلًا مِّنْ تَحْتِكُمْ﴾ كالخسف ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ﴾ يخلطكم ﴿شَيْعًا﴾ فرقاً مختلفة الأهواء ﴿وَيَذِيقُ بَعْضَكُم مِّنْ بَعْضٍ﴾ بالقتال، قال ﷺ لما نزلت «هذا أهون وأيسر ولما نزل ما قبله أعوذ بوجهك» رواه البخاري. وروى مسلم

قوله: (بالتخفيف والتشديد) أي قرأ بكل منهما من قرأ أنهجينا بناء الخطاب، أي أن من قرأ بهما المخطأ افرق فرقتين في ينجيكم، وأما من قرأ أنجانا بدون تاء فيقرأ ينجيكم بالتشديد لا غير فمنجموع القراءات ثلاثة اهـ شيخنا.

قوله: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ﴾ استئناف مسوق لبيان أنه تعالى هو القادر على الإقحام في المهالك لئلا يبان أنه هو المنجي لهم منها، وقوله: ﴿أَنْ يَبْعَثَ﴾ أي يرسل عذاباً من فوقكم متعلق بعذاباً أو متعلق بضحوفها وقع صفة لعذاباً، أي عذاباً كافئاً من جهة الفوق اهـ أبو السعود. قوله: (من السماء الخ) هذا أحد تفسيرين، وهبطه الخازن: من فوقكم يعني الصيحة وللحجارة والريح والطوفان، كما فعل يقوم نوح وعاد وثمود وقوم لوط، أو من تحت أرجلكم يعني الرجف والخسف كما فعل يقوم شعيب وقارون. وقال ابن عباس ومجاهد: ﴿عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ﴾ يعني أئمة السوء والباطل الظلمة ﴿أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجَلِكُمْ﴾ يعني عبيد السوء. وقال الضحاك: ﴿مِنْ فَوْقِكُمْ﴾ يعني من قبل كباركم ﴿أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجَلِكُمْ﴾ يعني السفلة اهـ.

قوله: (كالحجارة) أي التي نزلت على أصحاب القيل، والصيحة: أي الصرخة أي صرخة جبريل التي صرخها على ثمود قوم صالح فتهلكوا اهـ شيخنا.

قوله: (كالخسف) أي الذي وقع بقارون. قوله: ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ﴾ عطف على يبعث أي يخلطكم فرقاً أي يفرقكم فرقاً مختلفين على أهواء شتى كل فرقة متابعة لإمام، ومعنى خلطهم انشباب القتال بينهم وهذه عبارة الزمخشري فجعله من اللبس الذي هو الخلط، وبهذا التفسير الحسن ظهر تعدي يلبس إلى المفعول وشيئاً نصب على الحال وهي جمع شيعة كسدره وسدر، والشية من يتقوى بهم الإنسان، والجمع شيع كما تقدم، وأشياع كذا قاله الراغب والظاهر أن أشياعاً جمع شيع كعنب وأعنان وضلع وأهتلاخ، وشيع جمع شيعة فهو جمع الجمع اهـ سمين.

وفي الخازن: شيعاً جمع شيعة، وكل قوم اجتمعوا على أمر فهم شيعة وأشياع وأصله من التشيع، ومعنى الشيعة الذين يتبع بعضهم بعضاً، وقيل الشيعة هم الذين يتقوى بهم الإنسان اهـ.

وفي القاموس: وشيعة الرجل بالكسر أتباعه وأنصاره والفرقة على حدة وتقع على الواحد والاثنتين والجمع والمذكر والمؤنث، وقد غلب هذا الاسم على كل من يتولى غلباً وأهل بيته حتى صار اسماً لهم خاصة والجمع أشياع وشيع كعنب اهـ.

قوله: ﴿وَيَذِيقُ بَعْضَكُمْ مِّنْ بَعْضٍ﴾ هذا هو ما عليه الناس اليوم من الاختلافات وسفك بعضهم دماء بعض اهـ خازن.

والباس العذاب كما في المصباح. قوله: (لما نزلت) أي آية ﴿يَلْبِسَكُمْ شَيْعًا وَيَذِيقُ بَعْضَكُمْ مِّنْ بَعْضٍ﴾

حديث «سألت ربي أن لا يجعل بأس أمتي بينهم فمنعنيها». وفي حديث لما نزلت قال «أما إنها كائنة ولم يأت تأويلها» بعد ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ تُصْرَفُ﴾ نبيين لهم ﴿الْآيَاتِ﴾ الدلالات على قدرتنا ﴿لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُوْنَ﴾ يعلمون أن ما هم عليه باطل ﴿وَكَذَّبَ بِهِ﴾ بالقرآن ﴿قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ﴾ الصدق ﴿قُلْ﴾

بعض. وقوله: (أهون وأيسر) أي مما قبله ولما نزل ما قبله أي قوله: ﴿على أن يبعث عليكم النخ﴾ اهـ كرخي.

وعبارة أبي السعود: عن رسول الله ﷺ أنه قال عند قوله ﴿عَذَاباً مِنْ فَوْقِكُمْ﴾: «أعوذ بوجهك». وعند قوله تعالى: ﴿أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ «أعوذ بوجهك» وعند قوله تعالى: ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيْعاً وَيَذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ﴾ (هذا أهون أو هذا أيسر) اهـ.

فعلى هذا الواو في كثير من نسخ الشارح بمعنى أو التي للشك من الراوي. وفي بعض النسخ بأو وهي ظاهرة. : (أعوذ بوجهك) أي قال هذا مرتين، مرة عند نزول قوله: ﴿عَذَاباً مِنْ فَوْقِكُمْ﴾ وأخرى عند نزول قوله ﴿أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ كما تقدم في عبارة أبي السعود. قوله: (فمنعنيها) أي منعني هذه المسألة أي لم يجبني في هذه الدعوة لما سبق في علمه القديم أن القتال يقع بينهم لا محالة، فكان أول ابتدائه في زمن علي ومعاوية وآخره إلى قيام الساعة اهـ شيخنا.

وفي الخازن: وعن خباب بن الارت قال: صلى رسول الله ﷺ صلاة فأطالها، فقالوا: يا رسول الله صليت صلاة لم تكن تصلها؟ قال: «أجل، إنها صلاة رغبة ورهبة إني سألت ربي فيها ثلاثاً فأعطاني اثنين ومنعني واحدة، سألته أن لا يهلك أمي بالجذب فأعطانيها، وسألته أن لا يسلط عليهم عدواً من غيرهم فأعطانيها، وسألته أن لا يذيق بعضهم بأس بعض فمنعنيها» أخرجه الترمذي اهـ.

قوله: (وفي حديث لما نزلت) أي هذه الآية. وقوله: قال إما أنها أي الأمور الأربعة عذاباً من فوقكم وعذاباً من تحت أرجلكم وتفريقكم فرقاً ونصب القتال بينكم فهذه الأربعة كائنة قبل القيامة، لكن الآخرين قد وقعا منذ عصر الصحابة والأولان تفضل الله بتأخير وقوعهما إلى قرب الساعة اهـ شيخنا.

وفي الخازن: قال أبو العالية: في قوله: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَاباً﴾ آية، هن أربعة وكلهن عذاب فوق ثنتان بعد رسول الله ﷺ بخمس وعشرين سنة ألبسوا شيعاً وأذيق بعضهم بأس بعض وبقيت اثنتان وهما واقعتان ولا بد الخسف والمسح اهـ.

قوله: (ولم يأت تأويلها) أي الآية أو الأمور الأربعة أي صرفها عن ظاهرها بل هي باقية على ظاهرها. وقوله: بعد أي بعد نزولها اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وَكَذَّبَ بِهِ﴾ الهاء في به تعود على العذاب المتقدم في ﴿عَذَاباً مِنْ فَوْقِكُمْ﴾ قاله الزمخشري. وقيل: تعود على القرآن. وقيل: تعود على الوعيد المتضمن في هذه الآيات المتقدمة. وقيل: تعود على النبي ﷺ، وهذا بعيد لأنه خوطب بالكاف عقيب، فلو كان كذلك لقال وكذب بك قومك وادعاء الالتفات فيه أبعد اهـ سمين.

قوله: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ﴾ في هذه الجملة وجهان الظاهر منهما أنها استئناف والثاني أنها حال من

لَهُمْ ﴿لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾ فَأَجَازِيكُمْ إِنَّمَا أَنَا مُنذِرٌ وَأَمْرُكُمْ إِلَى اللَّهِ وَهَذَا قَبْلُ الْأَمْرِ بِالْقِتَالِ ﴿لِكُلِّ قَبْلَةٍ خَبِيرٌ﴾ مُسْتَقَرٌّ وَقَدْ يَقَعُ فِيهِ وَيَسْتَقَرُّ وَمِنْهُ عَذَابُكُمْ ﴿وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ تَهْدِيدٌ لَهُمْ ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ

الهَاءُ فِي بِهِ أَيْ كَذَبُوا بِهِ حَالُ كَوْنِهِ حَقًّا وَهُوَ أَعْظَمُ فِي الْقَبْحِ أَهْ سَمِينٌ .

قوله : (الصدق) أي لأنه منزل من عند الله أو لأنه واقع لا محالة اهـ كرشي .

قوله : ﴿قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾ أي بحفيظ . وكل إلي أمركم لا منعكم من التكذيب وأجبركم على التصديق بالقتال ، والمعنى لست مأموراً بقتالكم فتكون منسوخة ، قلها قال الشارح : وهذا قيل الأمر بالقتال اهـ شيخنا .

وعليكم متعلق بما بعده وهو بوكيل ، وقدم لأجل الفواصل ، ويجوز أن يكون حالاً من قوله بوكيل لأنه لو تأخر لجاز أن يكون صفة له ، هذا عند من يجيز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ، وهو اختيار جماعة اهـ سمين .

قوله : (وهذا قبل الأمر بالقتال) مراده بهذه العبارة أن هذا منسوخ ، لكن دعوى النسخ لا تصح على التفسير الذي ذكره هو حيث قال : (فأجازيكم) فإن هذا المعنى وهو أن المجازاة ليست من تلقائه ثابت قبل الأمر بالقتال وبعده ، فجمع الشارح بين التفسير المذكور وبين دعوى النسخ تليق بين قولين ، وعبارة الخازن : ﴿قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾ أي قل يا محمد لهؤلاء المكذبين لست عليكم بحفيظ حتى أجازيكم على تكذيبكم وإعراضكم عن قبول الحق ، بل إنما أنا منذر والله المجازي لكم على أعمالكم . وقيل : معناه إنما أدعوكم إلى الله وإلى الإيمان به ولم أؤمر بحربكم ، فعلى هذا القول تكون الآية منسوخة بآية السيف اهـ .

قوله : ﴿لِكُلِّ نَبِيٍّ مُسْتَقَرٌّ﴾ أي لكل شيء ينبا به من الأنبياء من جعلتها عليكم ، أو لكل خبر من الأخبار التي من جعلتها خبر مجيئه مستقر ، أي وقت استقرار ووقوع البتة ، أو وقت استقرار بوقوع مدلوله اهـ أبو السعود .

ويجوز رفع مستقر بالابتداء وخبره الجار قبله ، وبالفاعلية عند الأخفش بالجار قبله ، ويجوز أن يكون مستقر اسم مصدر أي استقرار أو مكانه أو زمانه اهـ سمين .

وقد حمله الشارح على أنه اسم زمان أي وقت استقرار ، وإن كان يصح جعله اسم مكان اهـ شيخنا .

قوله : (وقت يقع فيه) أي في الدنيا أو في الآخرة أو فيهما ، قوله : ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ﴾ الخ إذا منصوب بجوابها وهو فأعرض أي أعرض عنهم في هذا الوقت ، ورأيت هنا يحتمل أن تكون البصرية وهو الظاهر ، ولذلك تعدت لواحد . قال الشيخ : ولا بد من تقدير حال محذوفه أي : وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا وهم خائفون فيها ، أي : وإذا رأيتهم ملتبسين بالخوض فيها اهـ .

قلت : ولا حاجة إلى ذلك ، لأن قوله الذين يخوضون في قوة الخائفين ، واسم الفاعل حقيقة في الحال بلا خلاف ، فيحمل هذا على حقيقة فيستغني عن حذف هذه الحال التي قبلها وهي حال

الَّذِينَ يَخُوفُونَ فِي آيَاتِنَا ﴿٦٨﴾ الْقُرْآنَ بِالْاستِهْزَاءِ ﴿٦٩﴾ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴿٧٠﴾ وَلَا تَجَالِسْهُمْ ﴿٧١﴾ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِنَّمَا فِيهِ إِدْغَامُ نُونٍ إِنَّ الشَّرْطِيَّةَ فِي مَا الْمَزِيدَةُ ﴿يُسَيِّنُكَ﴾ بِسُكُونِ النُّونِ وَالتَّخْفِيفِ وَفَتْحِهَا وَالتَّشْدِيدِ ﴿الشَّيْطَانُ﴾ فَقَعَدْتَ مَعَهُمْ ﴿فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الْإِصْرَيْنِ﴾ أَي تَذَكَّرَهُ ﴿مَعَ الْقَوْرِ الظَّالِمِينَ﴾ فِيهِ وَضَعُ الظَّاهِرِ مَوْضِعَ الْمَضْمَرِ وَقَالَ الْمُسْلِمُونَ إِنَّ قَمْنَا كَلِمًا خَاضُوا لَمْ نَسْتَطِعْ أَنْ نَجْلِسَ فِي الْمَسْجِدِ وَأَنْ نَطُوفَ فَتَزَلُ ﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ اللَّهُ ﴿مِنْ حِسَابِهِمْ﴾ أَي الْخَائِضِينَ ﴿مِنْ﴾ زَائِدَةٌ ﴿ثَوْرٍ﴾

مؤكد، ويحتمل أن تكون علمية وضعفه الشيخ بأنه يلزم عليه حذف المفعول الثاني، وحذفه إما اختصاراً، فإن كان الأول ممنوع اتفاقاً وإن كان الثاني فالصحيح المنع، حتى منع ذلك بعض النحويين اهـ سمين.

قوله: ﴿يَخُوضُونَ﴾ الخوض في اللغة هو الشروع في الماء والعبور فيه، ويستعار للأخذ في الحديث والشروع فيه يقال تخاضوا في الحديث وتفاوضوا فيه، لكن أكثر ما يستعمل الخوض في الحديث على وجه اللعب والعبث اهـ اخازن.

قوله: ﴿فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ الضمير للآيات والتذكير باعتبار كونها قرآناً أو باعتبار كونها حديثاً، فإن وصف الحديث بمغايرتها يشير إلى اعتبارها بعنوان الحديثية اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿وَأَمَّا يَنْسِينَكُ﴾ قرأ العامة تخفيف السين من أنساه كقوله وما أنسانيه إلا الشيطان فأنساه الشيطان ذكر ربه. وقرأ ابن عامر بتشديدها من نساه، والتعدي جاء في هذا الفعل بالهمزة مرة وبالتضعيف أخرى كما تقدم في أنجى وأسهل وسهل، والمفعول الثاني محذوف في القراءتين تقديره ﴿وَأَمَّا يَنْسِينَكُ الشَّيْطَانُ﴾ الذكر أو الحق، والأحسن أن يقدر ما يليق بالمعنى أي ﴿وَأَمَّا يَنْسِينَكُ الشَّيْطَانُ﴾ ما أمرت من ترك مجالسة الخائضين بعد تذكرك له فلا تقعد بعد ذلك معهم، وإنما أبرزهم ظاهرين تسجيلاً عليهم بصفة الظلم. وجاء الشرط الأول بإذا لأن خوضهم في الآيات محقق، وفي الشرط الثاني بأن لأنه إنساء الشيطان له ليس أمراً محققاً بل قد يقع وقد لا يقع، وهو معصوم منه ولم يجيء مصدر على فعلي غير ذكرى اهـ سمين. قوله: (والتخفيف والتشديد) أي للسين. وقوله: وفتحها أي النون اهـ.

قوله: ﴿أَي تَذَكَّرَهُ﴾ أي النهي المفهوم من السياق اهـ شيخنا.

قوله: (فيه وضع الظاهر النخ) للنهي عليهم بأنهم بذلك الخوف ظالمون واضعون للتكذيب والاستهزاء موضع التصديق والتعظيم اهـ أبو مسعود قوله (وقال المسلمون النخ) وذلك دخول على الآية الآتية وبيان لسبب نزولها اهـ.

قوله: ﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ﴾ الجار والمجرور خبر مقدم. وقوله: ﴿مِنْ شَيْءٍ﴾ مبتدأ ومن مزیده فيه. قوله: (إذا جالسوهم) أي فمجالستهم مباحة بشرط الوعظ والنهي عن المنكر، فالنهي السابق في قوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتُ﴾ النخ مخصوص بما إذا لم يصحب الجلوس معهم نهى عن المنكر. وقوله: ﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ﴾ النخ مخصص لقوله: ﴿فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ النخ اهـ شيخنا.

إذا جالسوهم ﴿وَلَمَّا كُنَ عَلَيْهِمْ﴾ ﴿وَصَوَّرَ﴾ تذكيرة لهم وموعظة ﴿لَعَلَّهُمْ يَلْقَوْنَ﴾ ﴿الْحُجْرَيْنِ﴾ ﴿وَذَرَوْا﴾ أترك ﴿الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ﴾ الذي كلفوه ﴿لِعِبَادِ وَلَهُوَ﴾ باستهزائهم به ﴿وَعَرَّةُ مُمْسِكِ الْحَبَرَةِ﴾ ﴿الْثَنِيَّةِ﴾ فلا تتعرض لهم وهذا قبل الأمر بالقتال ﴿وَذَكَرَ﴾ عظم ﴿بِهِ﴾ بالقرآن الناس لـ ﴿أَنَّ﴾

قوله: ﴿وَلَكِنْ ذَكَرَى﴾ فيه أربعة أوجه: أحدها: أنها منصوبة على المضطر بفعل مضمر وقدره بعضهم أمراً أي ولكن ذكروهم ذكرى، وبغضهم قدره خيراً أي ولكن يذكرونها ذكرى. والثاني: أنه مبتدأ خبره محذوف أي ولكن عليهم ذكرى أو عليكم ذكرى أي تذكيرهم. الثالث: أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي هو ذكرى أي النهي عن مجالستهم والامتناع منها ذكرى. الرابع: أنه عطف على موضع شيء المجرور بمن أي ما على المتقين من حسابهم شيء ولكن عليهم ذكرى فيكون من عطف المفردات، وأما على الأوجه السابقة فهو من عطف الجملة اهـ سمين.

قوله: ﴿اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لِعِبَادِ وَلَهُوَ﴾ اتَّخَذُوا: يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنه متعدي لواحد على أنه بمعنى اكتسبوا وعملوا، ولعباً ولهُوَ على هذا مفعول من أجله أي اكتسبوه لأجل اللهو واللعب. والثاني: أنه متعدي إلى اثنين، أولهما: دينهم. وثانيهما: لعباً ولهُوَ اهـ سمين.

قوله: (الذين كلفوه) وهو دين الإسلام. ﴿لِعِبَادِ وَلَهُوَ﴾ عبادة الحجر وتخريم البحائر، وكذا من جعل طريقتة الخمر والزمر والرقص ونحوه. وأشار بما قدره إلى جواب ما يقال المشركون لا دين لهم من الأديان المشروعة، فكيف أضيف إليهم دين وأخبر عنه أنهم اتَّخَذُوا لعباً ولهُوَ، وهذا حاصل أحد الأجوبة في الكشف فعلى هذا المراد بالدين المقيد وليس المراد مطلق الدين اهـ كرخي.

وفي البيضاوي: ﴿وَفَرَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لِعِبَادِ وَلَهُوَ﴾ أي بنوا أمر دينهم على التشبه وتقليد ما لا يعود عليهم بنفع عاجلاً وأجلاً كعبادة الصنم وتخريم البحائر والسوائب، أو اتَّخَذُوا دينهم الذي كلفوه لعباً ولهُوَ حيث سخروا به أو جعلوا عيدهم الذي جعل ميقات عبادتهم زمان لعب ولهُوَ. والمعنى أعرض عنهم ولا تبال بأفعالهم وأقوالهم، ويجوز أن يكون تهديداً لهم كقوله: ﴿فَرَنِي وَمَنْ خَلَقْتَ وحيداً وجعلت له مالا ممدوداً﴾ [المقدر: ١٢]. ومن جعله منسوخاً بأية السيف جملة على الأمر بالكف عنهم وترك التعرض لهم اهـ.

وفي زكريا عليه ما نصه: لا خفاء أنه لا دين للمشركين من الأديان المشروعة، وقد أضيف لهم دين وأخبر عنهم بأنهم اتَّخَذُوا لعباً ولهُوَ، وقد ذكر الشارح لذلك ثلاث معان، الأول: أنهم اتَّخَذُوا ما يشتهونه كعبادة الأصنام ونحوها ديناً لهم. الثاني: أنهم اتَّخَذُوا دينهم الذي كلفوا وهو دين الإسلام لعباً ولهُوَ، بحيث سخروا به. الثالث: أن المراد بدينهم العيد الذي جعل ميقات عبادتهم اهـ.

قوله: (وهذا قبل الأمر بالقتال) أي فهو منسوخ. قوله: ﴿أَنْ تَبْسَلَ نَفْسٌ﴾ أصل البسل في اللغة التحريم والمنع، ومنه هذا عليك بسل أي حرام ممنوع اهـ خازن.

وعبارة أبي السعود: وأصل البسل والبسل بالمنع، ومنه أسد باسل لأن فريسته لا تغلبه منه، أو لأنه ممنوع، والبائل: الشجاع لا تمتاعه من قوته، ولهذا يسيل عليك أي حرام ممنوع اهـ.

لا ﴿تَبْسَلْ نَفْسٌ﴾ تسلم إلى الهلاك ﴿يَمَّا كَسَبَتْ﴾ عملت ﴿لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ أي غيره ﴿وَلِيٌّ﴾ ناصر ﴿وَلَا شَفِيعٌ﴾ يمنع عنها العذاب ﴿وَلَنْ تَعْدِلَ كُفْرًا﴾ تفد كل فداء ﴿لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا﴾ ما تفدى به ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أُبْسِلُوا بِمَا كَسَبُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِنْ حَمِيمٍ﴾ ماء بالغ نهاية الحرارة

وفي المختار: وأبسله أسلمه فهو بسيل. وقوله تعالى: ﴿أَنْ تَبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ﴾ وقال أبو عبيد: أن تسلم والمستبسل الذي يسلم نفسه على الموت أو الضرب، وقد استبسل أي أن يطرح نفسه في الحرب ويريد أن يقتل أو يقتل لا محاله اهـ.

قوله: ﴿ليس لها﴾ الخ استئناف أو حال من نفس أو صفة لها اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿من دون الله﴾ في من وجهان، أظهرهما: أنها لا ابتداء الغاية. والثاني: أنها زائدة. نقله ابن عطية وليس بشيء، وإذا كانت لا ابتداء الغاية ففيما تتعلق به وجهان، أحدهما: أنها حال من ولي لأنها لو تأخرت لكانت صفة له فتعلق بمحذوف، وهو حال. والثاني: أنها خبر ليس فتعلق بمحذوف أيضاً هو خبر ليس، وعلى هذا فيكون لها متعلقاً بمحذوف على البيان وقد مر له نظائر و﴿من دون الله﴾ فيه حذف مضاف أي من دون عذابه وجزائه اهـ سمين.

قوله: (تفد كل فداء) أي تفتد بكل فداء كما عبر به الخازن وعدل بهذا المعنى من باب ضرب. وفي المصباح: يقال عدلت هذا بهذا عدلاً من باب ضرب إذا جعلته مثله قائماً مقامه، والعدل أيضاً الفدية. قال تعالى: ﴿وَلَنْ تَعْدِلَ كُلُّ عَدْلٍ لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا﴾ اهـ.

وفي البيضاوي: والعدل الفدية لأنها تعادل المفدي وكل نصب على المصدر اهـ.

قوله: (ما تفدى به) جعل الشارح الضمير النائب عن الفاعل راجعاً للمفعول، وهو المفدي به ولا يصح رجوعه للعدل لأنه هنا مصدر باق على مصدريته، فليس مثله في قوله: ﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ [البقرة: ٤٨] فإنه هناك بمعنى المفدي به لا المصدر اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أُبْسِلُوا﴾ يجوز أن يكون الذين خبر أو لهم شراب خبراً ثانياً، وأن يكون لهم شراب حالاً إما من الضمير في أبسلوا وإما من الموصول نفسه، وشراب فاعل لاعتماد الجار قبله على ذي الحال، ويجوز أن يكون لهم شراب مستأنفاً فهذه ثلاثة أوجه في لهم شراب، ويجوز أن يكون الذين بدلاً من أولئك أو نعتاً لهم فيتعين أن تكون الجملة من لهم شراب خبراً للمبتدأ، فيحصل في الموصول أيضاً ثلاثة أوجه كونه خبراً أو بدلاً أو نعتاً، فجاءت مع ما قبلها ستة أوجه في هذه الآية. وشراب يجوز رفعه من وجهين: الابتدائية والفاعلية. وشراب فعال بمعنى مفعول، وفعال بمعنى مفعول كطعام بمعنى مطعم لا ينقاس، لا يقال أكال بمعنى مأكول وشراب بمعنى مضروب، والإشارة بذلك في قول الزمخشري، والحوافي إلى الذين اتخذوا فلذلك أتى بصيغة الجمع. وفي قول ابن عطية وأبي البقاء: إلى الجنس المفهوم من قوله: ﴿أَنْ تَبْسَلَ نَفْسٌ﴾ إذ المراد به عموم الأنفس، فلذلك أشير إليه بالجمع اهـ سمين.

وفي البيضاوي: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أُبْسِلُوا بِمَا كَسَبُوا﴾ أي سلموا إلى العذاب بسبب أعمالهم القبيحة وعقائدهم الزائفة.

﴿وَعَذَابُ الْآلِهَةِ﴾ مؤلم ﴿يَمَّا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ ﴿بَكْفُرِهِمْ﴾ ﴿قُلْ أَدْعُوا﴾ أُنْعِدْ ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُنَا﴾ بعبادته ﴿وَلَا يَضُرُّكَ﴾ بتركها وهو الأصنام. ﴿وَنُودَ عَلَىٰ أَعْقَابِنَا﴾ نَزَّجْ مشركين ﴿يَعْلَمُ ذَلِكَ اللَّهُ﴾ إلى الإسلام ﴿كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ﴾ أضلته ﴿الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانٌ﴾ بتدبيرها لا يدري أين يذهب حال من الهاء ﴿لَهُ أَصْحَابٌ﴾ رفقاً ﴿يَدْعُونَهُ إِلَى الْهَدَىٰ﴾ أي ليهدوه إلى الطريق يقولون له ﴿اْتَيْنَا﴾

قوله: ﴿لهم شراب﴾ استئناف لبيان كيفية الإرسال وعاقبته، كأنه قيل: ماذا لهم حين أسلوا جناً كسبوا؟ أو خبر ثان عن أولئك أهـ شيخنا.

قوله: ﴿قل أَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ الخ قيل: نزلت في أبي بكر حين دُعاها بعبادة الرحمن إلى عبادة الأصنام، فتوجه الأمر إلى النبي حيثئذ للإيمان بها بينه وبين الصديق من الاتصال والاتجاه تنويعاً بشأن الصديق أي: أُنْعِدْ متجاوزين عبادة الله الجامع لجميع صفات الألوهية التي من جملتها القدرة على ذلك النفع والضرر ما لا يقدر على نفعنا إذا عبدناه ولا ضررنا إذا تركناه، وأدنى مراتب العبودية القدرة على ذلك أهـ أبو السعود.

قوله: ﴿ونرد على أعقابنا﴾ عطف على ندعو داخل في حكم الإنكار والنفي، أي ونرد إلى الشرك والتعبير عنه بالرد على الأعقاب لزيادة تقييده بتصويره بصورة ما هو عليم في القبح أهـ أبو السعود. قوله: ﴿بعد إذ هدانا الله﴾ إذ ظرفية، أي بعد وقت هدانا الله، أي بعد وقت هداية الله لنا أو بمعنى أن المصدرية وهو ظاهر أهـ شيخنا.

قوله: ﴿كالذي استهوتته﴾ أصله من الهوى، وهو النزول من علو إلى سفلى، فكان الشياطين حيث حيرته في الأرض طلبت هويه فيها أهـ أبو السعود.

وعبارة البيضاوي: كالذي ذهبت به مرده الجن في المهامه أهـ استعمال من هوى يهوي إذ ذهب أهـ. وفي المختار: والمهمة المفازة البعيدة والجمع المهامه أهـ.

وفي هذه الكاف وجهان، أحدهما: أنه نعت مصدر محذوف، أي نرد رداً مثل رد الذي استهوتته. والثاني: أنها في محل نصب على الحال من مرفوع نرد، أي مشبهين الذي استهوتته الشياطين، فمن جوز تعدد الحال جعلها حالاً ثانية إن جعل على أعقابنا حالاً ومن يجوز ذلك جعل هذه الحال بدلاً من الحال الأول أو لم يجعل على أعقابنا حالاً بل متعلقاً بنرد أهـ سمين.

قوله: ﴿في الأرض﴾ فيه أربعة أوجه، أحدها: أنه متعلق بقوله استهوتته الثاني: أنه حال من مفعول استهوتته. الثالث: أنه حال من حيران. الرابع: أنه حال من الضمير المستكن في حيران، وحيران حال إما من هاء استهوتته على أنها بدل من الأولى، أو عند من يجيز تعددها، وإما من الذي وإما من الضمير المستكن في الظرف، وحيران مؤنثه حيرى، فلذلك لم ينصرف. والمفعل جار يحرار حيرة وحيران وحيرة أهـ سمين.

قوله: ﴿له أصحاب﴾ الخ جملة في محل نصب صفة لحيران أو حاله من الضمير فيه أو هي مفعلة أهـ شيخنا.

فلا يجيبهم فيهلك والاستفهام للإنكار وجملة التشبيه حال من ضمير نرد ﴿قُلْ إِنْكَ هُدَىٰ اللَّهِ﴾
الذي هو الإسلام ﴿هُوَ الْهُدَىٰ﴾ وما عداه ضلال ﴿وَأَمَرْنَا لِلتَّسْلِيمِ﴾ أي بأن نسلم ﴿لِرَبِّ
الْعَالَمِينَ﴾ ﴿وَأَنْ﴾ أي بأن ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ تعالى ﴿وَهُوَ الَّذِي إِتَوْا مَعَشَرُونَ﴾ ﴿٦٦﴾

قوله: (والاستفهام الخ) هو قوله: أندعو أي لا ينبغي لنا ولا يمكن أن نعبد غير الله بعد أن هدانا
لأننا لو فعلنا ذلك لكنا مثل من حيرته الشياطين إلى آخر التمثيل. وقوله: (وجملة التشبيه الخ) أي فهي
في حيز النفي فالتشبيه منفي لا مثبت اهـ شيخنا.

وفي السمين: قوله: أندعو استفهام توبيخ وإنكار، والجملة في محل نصب بالقول، وما مفعوله
وهي موصولة أو نكرة موصوفة، ومن دون الله متعلق بندعو. قال أبو البقاء: ولا يجوز أن يكون حالاً
من الضمير في ينفعنا، ولا معمولاً لينفعنا لتقدمه على ما، وكل من الصلة والصفة لا يعمل فيما قبل
الموصول والموصوف اهـ.

قوله: (حالا من ضمير نرد) أي أنرد على أعقابنا مشبهين بالذي استهوت مرده الجن اهـ أبو
السعود.

قوله: (الذي هو الإسلام) يشير به إلى أن الهدى على نوعين كما صرحوا به، هدى دلالة وإرشاد
وهو في وسع الرسل وغيرهم، وهدى هو توفيق وتأيد وهو مختص بالله تعالى لا يقدر عليه غيره اهـ
كرخي.

وقوله: ﴿وَأَمَرْنَا﴾ الخ عطف على إن هدى الله هو الهدى داخل تحت القول اهـ أبو السعود.

وقوله: ﴿لنسلم﴾ في هذه اللام أقوال، أحدها: أن مفعول الأمر محذوف تقديره وأمرنا
بالإخلاص لنسلم. الثاني: قاله الزمخشري هي تعليل للأمر بمعنى أمرنا، وقيل لنا أسلموا لأجل أن
نسلم. الثالث: أن اللام زائدة أي أمرنا أن نسلم. الرابع: أن اللام بمعنى الباء أي نسلم. الخامس: أن
اللام وما بعدها مفعول الأمر واقعة موقع أن، أن أنهما يتعاقبان تقول: أمرتك لتقوم وأن تقوم اهـ
سمين.

قوله: (أي بأن أقيموا) أشار به إلى أن قوله: ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا﴾ معطوف على محل لنسلم كأنه قيل:
وأمرنا أيضاً بإقامة الصلاة والالتقاء، وهذا تبع فيه الكشف اهـ كرخي.

وفي السمين: قوله: ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا﴾ فيه أقوال، أحدهما: أنه في محل نصب بالقول نسقا على
قوله أن هدى الله هو الهدى أي قل هذين الشيئين. والثاني: أنه نسق على لنسلم والتقدير: وأمرنا بكذا
للإسلام ولنقيم الصلاة، وأن توصل بالأمر كقوله: كتبت إليه بأن قم، حكاه سيبويه. والثالث: أنه
معطوف على مفعول الأمر المقدر، والتقدير وأمرنا بالإيمان وإقامة الصلاة. وقال الزمخشري: فإن
قلت علام عطف قوله: ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا﴾ قلت: على موضع لنسلم كأنه قيل وأمرنا أن نسلم ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا﴾
قال الشيخ: وظاهر هذا التقدير أن لنسلم في موضع المفعول الثاني لأمرنا وعطف عليه ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا﴾
فتكون اللام على هذا زائدة. والرابع: أنه محمول على المعنى إذ المعنى قيل لنا أسلموا ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا﴾
اهـ.

تجمعون يوم القيامة للحساب ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَالْحَيَّ ﴾ أي محققاً ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَوْمَ يَقُولُ ﴾ للشيء ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ هو يوم القيامة يقول للخلق قوهوا فيقوموا ﴿ قَوْلَهُ الْحَقُّ ﴾ الصدق الواقع لا محالة ﴿ وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ القرآن النسخة الثانية من إسماعيل لا يملك

قوله: ﴿ وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تَحْشَرُونَ ﴾ جملة مستأنفة موجهة لامثال ما أمر به من الأمورا الثلاثة أه أبو السعود.

قوله: (محققاً) أي لا هازلاً ولا عابثاً. وأشار به إلى أن بالحق في محل نصب على الحال، وقد تقدم له هذا مراراً أه كرخي.

قوله: ﴿ وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ ﴾ الخ مستأنف كما أشار له الشارح بتقدير العامل لبيان أن خلقه لما ذكر من السموات والأرض لا يتوقف على مادة ولا مدة، بل يتم بمحض الأمر التكويني، والمراد بالقول المذكور حقيقته أو بالمراد به التمثيل والتشبيه تقريباً للعقول، لأن سرعة قدرته تعالى أقل زمناً من زمن النطق بكن أه شيخنا.

قوله: ﴿ فَيَكُونُ ﴾ هي هنا تامة، وكذلك قوله: ﴿ كُنْ ﴾ فتكتفي بمرفوع ولا تحتاج إلى منصوب، وفي فاعلها أوجه، أحدها: أنه ضمير جميع ما يخلقه الله تعالى يوم القيامة. الثاني: أنه ضليح الصور المنفوخ فيها، وذلك عليه قوله: ﴿ يَوْمَ يَنْفُخُ فِي الصُّورِ ﴾ والثالث: أنه ضمير اليوم أي فيكون ذلك اليوم العظيم. والرابع: أن الفاعل هو قوله والحق صفته، أي فيوجد قوله: ﴿ الْحَقُّ ﴾ ويكون على هذا قد تم على الحق أه سمين.

قوله: ﴿ قَوْلَهُ الْحَقُّ ﴾ فيه أربعة أوجه، أحدها: أنه مبتدأ الحق نعمته، وخبره قوله: ﴿ يَوْمَ يَقُولُ ﴾ والثاني: أنه فاعل بقوله: ﴿ فَيَكُونُ ﴾ والحق نعمته أيضاً. وقد تقدم هذان الوجهان. والثالث: أن قوله مبتدأ والحق خبره أخير عن قوله بأنه لا يكون إلا حقاً. الرابع: أنه مبتدأ أيضاً بالحق نعمته ويوم ينفخ خبره، وعلى هذا فقوله: ﴿ وَهُوَ الْمَلِكُ ﴾ جملة من مبتدأ وخبر معترضة بين المبتدأ والخبر، فلا محل لها حيثئذ من الإعراب أه سمين.

قوله: (لا محالة) بفتح الميم مصدر ميمي من حال يحول يقال: لا محالة أي لا بد وبالضم اسم مفعول من أحال يحيل. يقال: هو محال أي باطل أه كرخي.

قوله: ﴿ وَهُوَ الْمَلِكُ يَوْمَ يَنْفُخُ ﴾ إنما أخير عن ملكه يومئذ وإن كان الملك له تعالى خالصاً في كل وقت في الدنيا والآخرة، لأنه لا منازع له يومئذ يدعي الملك وأنه المنفرد يومئذ، وأن من كان يدعي الملك بالباطل من الجبابرة والفراغة وسائر الملوك الذين كانوا في الدنيا قد زال ملكهم واعترفوا بأن الملك لله الواحد القهار، وأنه لا منازع له فيه، وعلموا أن الذي كانوا يدعونه من الملك في الدنيا باطل وغرور أه خازن.

قوله: ﴿ يَوْمَ يَنْفُخُ فِي الصُّورِ ﴾ فيه أوجه، أحدها: أنه خبر لقوله: ﴿ قَوْلَهُ الْحَقُّ ﴾ وقد تقدم هذا بتحقيقه. الثاني: أنه بدل من ﴿ يَوْمَ يَقُولُ ﴾ فيكون حكمه حكم ذلك. الثالث: أنه ظرف لتحشرون أي: وهو الذي إليه تحشرون في يوم ينفخ في الصور. الرابع: أنه منصوب بنفس الملك أي: ﴿ وَهُوَ الْمَلِكُ ﴾

فيه لغيره لمن الملك اليوم لله ﴿عَلَيْمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ ما غاب وما شهود ﴿وَهُوَ الْكَاسِمُ﴾ في خلقه ﴿الْخَيْرُ﴾ ﴿بِبَاطِنِ الْأَشْيَاءِ كَظَاهِرِهَا﴾ ﴿وَ﴾ اذكر ﴿إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ مَا أَزِدُّهُ﴾ هو لقبه

في ذلك اليوم. الخامس: أنه منصوب بقوله ﴿يقول﴾. السادس: أنه منصوب بعالم الغيب بعده. السابع: أنه منصوب بقوله ﴿قوله الحق﴾ اه سمين.

قوله: ﴿في الصور﴾ هو نائب كما ذكره السمين.

قوله: (القرن) أي المستطيل، وفيه جميع الأرواح، وفي ثقب بعددها، فإذا نفخ خرجت كل روح من ثقبه ووصلت لجسدها فتحلها الحياة اه من السمين.

وفي الخازن: واختلف العلماء في الصور المذكور في الآية فقال قوم: هو قرن ينفخ فيه، وهو لغة أهل اليمن. قال مجاهد: الصور قرن كهية البوق، ويدل في صحة هذا القول ما روي عن عبد الله ابن عمرو بن العاص، قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: ما الصور؟ قال: «قرن ينفخ فيه». أخرجه أبو داود والترمذي عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «كيف أنتم وقد اتقم صاحب القرن القرن وحتى جهته وأصغى سمعه ينتظر أن يؤمر فينفخ» فكان ذلك ثقل على أصحابه فقالوا: كيف نفعل يا رسول الله كيف نقول؟ قال: «قولوا حسبنا الله ونعم الوكيل على الله توكلنا» وربما قال: «توكلنا على الله» أخرجه الترمذي. وقال أبو عبيدة: الصور جمع صورة والنفخ فيها إحيائها بنفخ الروح فيها، وهذا قول الحسن ومقاتل، والقول الأول أصح لما تقدم في الحديث ولقوله تعالى في آية أخرى: ﴿ثم نفخ فيه أخرى﴾ وللإجماع أهل السنة أن المراد بالصور هو القرن الذي ينفخ فيه إسرافيل نفختين: نفخة الصعق ونفخة البعث للحساب اه.

قوله: (النفخة الثانية) وهو نفخة البعث للحساب والنفخة الأولى ونفخة الصعق أي الموت. قال تعالى: ﴿ونفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله ثم نفخ فيه أخرى فإذا هم قيام ينظرون﴾ [الزمر: ٦٨] اه شيخنا.

قوله: (لمن الملك اليوم الخ) كل من السؤال وجوابه منه تعالى فيتجلى في ذلك اليوم على خلقه ويسأل هذا السؤال ويجيب نفسه بنفسه، افاده المحلي في سورة غافر اه شيخنا.

قوله: ﴿عالم الغيب والشهادة﴾ في رفعه أوجه، أحدهما: أنه خبير مبتدأ مضمرة أي هو عالم الغيب. الثاني: أنه فاعل بقوله: يقول: أي يوم؟ يقول: عالم الغيب. الثالث: أنه فاعل بفعل محذوف يدل عليه الفعل المبني للمفعول، كأنه لما قال: ﴿ينفخ في الصور﴾ سأل سائل فقال: من الذي ينفخ؟ فقيل: عالم الغيب أي ينفخ فيه عالم الغيب أي يأمر بالنفخ فيه كقوله تعالى: ﴿يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال﴾ [النور: ٣٦] أي يسبحه رجال ومثله، وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم في قراءة من بنى زين للمفعول، ورفع قتل وشركائهم كأنه قيل من زينه لهم؟ فقيل: زينه شركائهم اه سمين.

قوله: ﴿وإذ قال إبراهيم﴾ منصوب على المفعولية بمضمر كما قدره الشارح، وهذا المضمر معطوف على قل أندعو لا على أقيموا كما قيل لفساد المعنى، أي واذكر لهم أي لقريش بعد أن انكرت

عليهم عبادة ما لا يقدر على نفع ولا ضر وقت قول إبراهيم الذي يدعون أنهم على ملته اهـ أبو السعود.
قوله: ﴿لأبيه آزر﴾ اختلف العلماء في لفظة آزر، فقال مجاهد: آزر اسم أبي إبراهيم وهو تارح ضبطه بعضهم بالحاء المهملة وبعضهم بالخاء المعجمة. وقال البخاري في تاريخه الكبير: إبراهيم بن آزر وهو في التوراة تارح، فعلى هذا يكون لأبي إبراهيم اسمان: آزر وتارح، مثل يعقوب وإسرائيل اسمان لرجل واحد، فيحتمل أن يكون اسمه آزر وتارح لقب له، وبالعكس، فإله سماه آزر وإن كان عند النساين والمؤرخين اسمه تارح ليعرف بذلك، وكان آزر أبو إبراهيم من كوثى وهي قرية من سواد الكوفة. وفي القاموس: في باب الثاء المثناة، وكوثى بالضم قرية بالعراق ومحلة بمكة لبني عبد الدار اهـ.

وقال سعيد بن المسيب ومجاهد: آزر اسم حسنم كان والد إبراهيم يعبداه وإنما سماه الله بهذا الاسم لأن من عبد شيئاً أو أخيه جعل اسم ذلك المعبود أو المحبوب اسماً له فهو كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِسمِهِمْ﴾ [الإسراء: ٧١] وقيل: معناه وإذا قال إبراهيم لأبيه عابد آزر فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه والأول أصح، لأن آزر اسم أبي إبراهيم لأن الله تعالى سماه به، وكان أهل تلك البلاد وهم الكنعانيون يعتقدون إلهية النجوم في السماء والأصنام في الأرض فيجعلون لكل نجم صنماً، فإذا أرادوا التقرب إلى ذلك النجم عبدوا ذلك الصنم ليشفع لهم عند ذلك النجم. فقال إبراهيم متكرراً على أبيه منبهأ له على ظهور فساد ما هو مرتكبه: أتتخذ أي أنكلف نفسك إلى خلاف ما تدعو إليه الفطرة الأولى، بأن تجعل أصناماً آلهة تعبدوها وتخضع لها ولا نفع فيها ولا ضرر الخ اهـ خطيب.
وفي السمين: والجمهور على أن آزر بزنة آدم مفتوح الزاي والراء وإعرابه حيثئذ على أوجه، أحدها: أنه بدل من أبيه أو عطف بيان له إن كان آزر لقباً له، وإن كان صفة بمعنى المخطيء كما قاله الزجاج، أو العوج كما قاله القراء، أو الشيخ الهرم كما قاله الضحاك، فيكون لغتاً لأبيه أو حالاً منه بمعنى وهو في حال اعوجاج أو خطأ. وينسب للزجاج: وإن قيل إن آزر اسم صنم كان يعبداه إبراهيم فيكون حيثئذ عطف بيان لأبيه أو بدلاً منه، ويكون على حذف مضاف أي لأبيه عابد آزر، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وعلى هذا فيكون عابد صفة لأبيه أعرب هذا بإعرابه أو يكون منصوباً على الذم، وآزر ممنوع من الصرف. واختلف في علة منعه فقال الزمخشري: والأقرب أن يكون وزن آزر فاعل كغابر وشالغ وفالغ فعلى هذا هو ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة. وقال أبو البقاء: وزنه أفعال ولم ينصرف للعجمة والتعريف على قول من لم يشتقه من الازر أو الوزر ومن اشتقه من واحد منهما. قال: هو عربي ولم يصرف للتعريف ووزن الفعل، وإذا قلنا بكونه صفة على ما قاله الزجاج بمعنى المخطيء أو بمعنى العوج أو بمعنى الهرم كما قاله القراء والضحاك، فيشكل منه صوابه ويشكل أيضاً وقوعه صفة للمعرفة، وقد يجاب عن الأول بأن الإشكال يندفع بادعاء وزنه على أفعال فيمتنع حيثئذ للوزن والصفة كأحمر وبابه. وأما على قول الزمخشري فلا يتمشى ذلك، وعلى الثاني يبان لا نسلم أنه نعت لأبيه حتى يلزم وصف المعارف بالتركات، بل هو منصوب على الذم، وقرأ أبي بن كعب وعبد الله بن عباس والحسن ومجاهد في آخرين بضم الراء على أنه منادى حذف حرف ندائه كقوله

واسمه تاريخ ﴿أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا آلِهَةً﴾ تعبدها استفهام توبيخ ﴿إِنِّي أَرَأَيْتَكَ وَقَوْمَكَ﴾ باتخاذها ﴿فِي ضَلَالٍ﴾

تعالى: ﴿يوسف أعرض عن هذا﴾ [يوسف: ٢٩] ويؤيده ما في مصحف أبي يا أزر بإثبات حرف النداء، وهذا إنما يتمشى على دعوى أنه علم. وأما على دعوى وصفيته لأن حذف حرف النداء قليل معها اهـ.

فائدة: قد جرى المفسرون على أن أزر اسم أبيه وهو مشكل بما تقرر السير من أن جميع نسبه ﷺ مطهر من عبادة الأصنام بدليل قوله تعالى: ﴿وتقلبك في الساجدين﴾ [الشعراء: ٢١٩] ويجاب بأن محل ذلك ما دام النور المحمدي في أصلابهم، أما بعد انتقاله منهم فتجوز عليهم عبادة الأصنام وغيرها من سائر أنواع الكفر، تأمل. قوله: ﴿أصناماً﴾ جمع صنم، وهو والتمثال والوثن بمعنى وهو الذي يتخذ من خشب أو خشب أو حجارة أو حديد أو ذهب أو فضة على صورة الإنسان اهـ خازن.

قوله: ﴿إني أراك وقومك﴾ أي الذين يتبعونك في عبادتها، والرؤية إما علمية فالظرف مفعولها الثاني، وإما بصرية فهو حال من المفعول. والجملة تعليل للإنكار والتوبيخ اهـ أبو السعود.

قوله: (كما أريناه) أي بعين البصيرة لأنه تعالى أراه بعين البصيرة أن أباه وقومه على غير الحق فخالفهم، فجازاه الله بأن أراه بعين البصر ملكوت السموات والأرض. وفي الخازن: ﴿وكذلك نري إبراهيم ملكوت السموات والأرض﴾ معناه: وكما أرينا إبراهيم البصيرة في دينه والحق في خلاف قومه وما كانوا عليه من الضلال في عبادة الأصنام نريه ملكوت السموات والأرض فلهذا السبب عبر عن هذه الرؤية بلفظ المستقبل في قوله: ﴿وكذلك نري إبراهيم﴾ لأنه تعالى كان أراه بعين البصيرة أن أباه وقومه على غير الحق فخالفهم فجازاه الله بأن أراه بعد ذلك ملكوت السموات والأرض فحسنت هذه العبارة لهذا المعنى، والملكوت الملك زيدت فيه التام للمبالغة كالرهيبات والرهيبات والرحمات من الرهبة والرغبة والرحمة. قال ابن عباس: يعني خلق السموات والأرض. وقال مجاهد، وسعيد بن جبير: يعني آيات السموات والأرض، وذلك أنه أقيم على صخرة وكشف له عن السموات حتى رأى العرش والكرسي وما في السموات من العجائب، وحتى رأى مكانه في الجنة فذلك قوله: ﴿وآتيناه أجره في الدنيا﴾ [العنكبوت: ٢٧] يعني أريناه مكانه في الجنة وكشف له عن الأرض حتى نظر إلى أسفل الأرضين ورأى ما فيها من العجائب. قال البغوي: وروي عن سلمان ورفعه بعضهم عن علي قال: لما رأى إبراهيم ملكوت السموات والأرض أبصر رجلاً على فاحشة فدعا عليه فهلك، ثم أبصر آخر فدعا عليه فهلك، ثم أبصر آخر فأراد أن يدعو عليه فقال له تبارك وتعالى: يا إبراهيم أنت رجل مجاب الدعوة فلا تدعون على عبادي فإنما أنا من عبدي على ثلاث خلال أي خصال: إما أن يتوب إلي فأتوب عليه وإما أن أخرج منه نسمة تعبدني، وإما أن يبعث إلي فإن شئت عفوت وإن شئت عاقبت، وفي رواية: وإن تولى فإن جهنم من ورائه. قال قتادة: ملكوت السموات الشمس والقمر والنجوم وملكوت الأرض الجبال والشجر والبحار. واختلف في هذه الرؤية هل كانت بعين البصر أو بعين البصيرة على قولين، أحدهما: أنها كانت بعين البصر الطاهر فشق لإبراهيم السموات حتى رأى العرش وشق له الأرض حتى رأى ما في بطنها. والقول الثاني: أن هذه الرؤية كانت بعين البصيرة لأن ملكوت السموات والأرض عبارة عن الملك، وذلك لا يعرف إلا بالعقل فبان بهذا أن هذه الرؤية كانت بعين البصيرة، إلا أن يقال

عن الحق ﴿مُتَيْنٌ﴾ بين ﴿وَكَذَلِكَ﴾ كما أريناه إضلال أبيه وقومه ﴿نَرَىٰ إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ﴾ ملكوت ﴿السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ﴾ ليستدل به على وحدانيته ﴿وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ ﴿٧٥﴾ بها وجمله وكذلك وما بعدها اعتراض وعطف على قال ﴿فَلَمَّا جَنَّ﴾ أظلم ﴿عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَا كَوْكَبًا﴾ قيل هو الزهرة ﴿قَالَ﴾

المراد بملكوت السموات والأرض نفس السموات والأرض اهـ.

وفي السمين: قوله: ﴿وَكَذَلِكَ نَرَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ في هذه الكاف ثلاثة أوجه، أظهرها: أنها للتشبيه وهي في محل نصب نعتاً لمصدر محذوف قدره الزمخشري، ومثل ذلك التعريف والتبصير نعرف إبراهيم ونبصره ملكوت. وقدره المهدوي: وكما هديناك يا محمد أرينا إبراهيم، قال الشيخ: وهذا بعيد من دلالة اللفظ. قلت: إنما كان بعيداً لأن المحذوف من غير الملفوظ، ولو قدره بقوله: وكما أريناك يا محمد الهداية لكان قريباً لدلالة اللفظ والمعنى عليه معاً، وقدره أبو البقاء بوجهين، أحدهما: قال هو نصب على إضمار أريناه تقديره، وكما رأى أباه وقومه في ضلال متبين أريناه ذلك، أي ما حاه صواب بإطلاعنا إياه عليه. والثاني: قال ويجوز أن يكون منصوباً بنرى التي بعده على أنه صفة لمصدر محذوف تقديره نرى ملكوت السموات والأرض رؤية كزوية ضلال أبيه اهـ.

قلت: فقوله على إضمار أريناه لا حاجة إليه البتة، ولأنه يقتضي عدم ارتباط قوله: ﴿نَرَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ بملكوت السموات بما قبله. الثاني أنها للتعليل بمعنى اللام أي لذلك الإنكار الصادر منه عليهم والدعاء إلى الله في زمن كان يدعى فيه غير الله آلهة نرى ملكوت. الثالث أن الكاف في محل رفع على خبر ابتداء مضمر، أي والأمر كذلك كما رآه من ضلالهم تقل الوجهين الأخيرين أبو البقاء وغيره، ونرى هذا مضارع والمراد به حكاية حال ماضية، ونرى يحتمل أن تكون المتعدية لأثنين لأنها في الأصل بصرية فأكسبتها همزة النقل مفعولاً ثانياً وجعلها ابن عطية منقولة من رأى بمعنى عرف وكذلك الزمخشري اهـ.

قوله: ﴿ملكوت السموات والأرض﴾ هل يختص الملكوت بملك الله تعالى أم يقال له ولغيره؟ فقال الراغب: والملكوت مختص بملك الله تعالى، وهذا هو الذي ينبغي. وقال الشيخ: ومن كلامهم له ملكوت اليمن وملكوت العراق فعلى هذا لا يختص اهـ سمين.

قوله: ﴿من الموقنين﴾ اليقين عبارة عن علم يحصل بسبب التأمل بعد زوال الشبهة، لأن الإنسان في أول الحال لا يفكر عن شبهة وشك، فإذا كثرت الدلائل وتوافقت صارت سبباً لحصول اليقين والطمأنينة في القلب اهـ خازن.

قوله: (وما بعدها) أي إلى قوله: ﴿من الموقنين﴾ وقوله اعتراض أي بين قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾ وبين الاستدلال عليهم بوحدانيته تعالى بالمذكور في قوله: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ﴾ الخ كما أشار إلى ذلك المصنف بقوله: وعطف على قال اهـ كرخي.

وفي السمين: والجملة المشتبهة على التشبيه أو التعليل معترضة بين قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾ منكراً على أبيه وقومه عبادة الأصنام وبين الاستدلال على ذلك بقوله: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ﴾ اهـ.

قوله: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ﴾ يجوز أن تكون هذه الجملة نسقاً على قوله ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾ الخ

عطفاً للدليل على مدلوله فيكون قوله ﴿وكذلك نري إبراهيم﴾ معترضاً كما تقدم، ويجوز أن تكون معطوفة على الجملة من قوله ﴿وكذلك نري إبراهيم﴾. قال ابن عطية: الفاء في قوله ﴿لما جن﴾ رابطة جملة ما بعدها بما قبلها وهي ترجع أن المراد بالملكوت ما فصل في هذه الآية والأول أحسن وإليه نحا الزمخشري، ﴿وجن﴾ ستر وقد تقدم اشتقاق هذه المادة عند ذكر الجنة، وهنا خصوصية لذلك الفعل المسند إلى الليل يقال جنّ عليه الليل وأجنّ عليه بمعنى أظلم فيستعمل قاصراً، وجنّه وأجنّه فيستعمل متعدياً، فهذا مما اتفق فيه فعل وأفعّل لزوماً وتعدياً، إلا أن الأجود في الاستعمال جنّ عليه الليل وأجنّه الليل فيكون الثلاثي لازماً والرباعي منعدياً اهـ سمين.

ذكر القصة في ذلك قال أهل التفسير وأصحاب الأخبار والسير: ولد إبراهيم عليه السلام في زمن نمرود بن كنعان الملك، وكان نمرود أول من وضع التاج رأسه ودعا الناس إلى عبادته، وكان له كهان ومنجمون، فقالوا له: إنما يولد في بلدك هذه السنة غلام يغير دين أهل الأرض، ويكون هلاكك وزوال ملكك على يديه. ويقال: إنهم وجدوا ذلك في كتب الأنبياء. وقال السدي: رأى نمرود في منامه كأن كوكباً قد طلع فذهب بضوء الشمس والقمر حتى لم يبق لهما ضوء، ففزع من ذلك فزعاً شديداً، فدعا السحرة والكهان وسألهم عن ذلك، فقالوا: هو مولود يولد في ناحيتك في هذه السنة يكون هلاكك وزول ملكك وهلاك أهل دينك على يديه فأمر بذبح كل غلام يولد في تلك السنة في ناحيته، وأمر بعزل النساء عن الرجال وجعل على كل عشرة رجلاً يحفظهم، فإذا حاضت المرأة خلوا بينها وبين زوجها لأنهم كانوا لا يجامعون في الحيض، فإذا طهرت من الحيض حالوا بينهما، قالوا: فرجع آزر فوجد امرأته قد طهرت من الحيض فواقعها فحملت بإبراهيم. وقال محمد بن إسحاق: بعث نمرود إلى كل امرأة حبلى بقرئته فحبسها عنده إلا ما كان من أم إبراهيم فإنه لم يعلم بحبلها لأنها كانت صغيرة لم يعرف الحبل في بطنها. وقال السدي: فخرج نمرود بالرجال إلى العسكر وعزلهم عن النساء تخوفاً من ذلك المولود فمكث بذلك ما شاء الله ثم بدت له حاجة إلى المدينة فلم يأمن عليها أحداً من قومه إلا آزر، فبعث إليه فأحضر إلى عنده وقال له: إن لي إليك حاجة أحب أن أوصيك بها، ولم ابعثك فيها إلا لثقتي بك فأقسمت عليك أن لا تدنو من أهلك. فقال آزر: أنا أشح على ديني من ذلك فأوصاه بحاجته فدخل المدينة وقضى حاجة الملك ثم قال: لو دخلت على أهلي فنظرت إليهم، فلما دخل على أم إبراهيم ونظر إليها فلم يتمالك حتى واقعها فحملت من ساعتها بإبراهيم. قال ابن عباس: لما حملت أم إبراهيم قال الكهان لنمرود: إن الغلام الذي أخبرناك به قد حملت به أمه الليلة، فأمر نمرود بذبح الغلمان. فلما دنت ولادة أم إبراهيم وأخذها الطلق خرجت هاربة مخافة أن يطلع فيها فيقتل ولدها. قالوا: فوضعت في نهر يابس ثم لفته في خرقه ووضعت في حلفاء ثم رجعت فأخبرت زوجها بأنها ولدت وأن الولد في موضع كذا، فأنطلق إليه أبوه فأخذه من ذلك المكان وحفر له سرياً في النهر فواراه فيه وسد بابه بصخرة مخافة السباع، وكانت أمه تختلف إليه فترضعه. وقال محمد بن إسحاق: لما وجدت أم إبراهيم الطلق خرجت ليلاً إلى مغارة كانت قريباً منها فوضعت فيها إبراهيم وأصلحت من شأنه ما يصنع بالمولود، ثم سدت عليه باب المغارة، ثم رجعت إلى بيتها وكانت تختلف إليه لتنظر ما فعل فتجده حياً وهو يمص إبهامه. قال أبو روق: قالت أم إبراهيم: لأنظرن إلى أصابعه فوجدته يمص

من أصبح ماء ومن أصبح لبناً ومن أصبح سمناً ومن أصبح عسلاً ومن أصبح تمرأً. وقال ابن إسحاق: كان آزر قد سأل أم إبراهيم عن حملها ما فعل، فقالت: ولدت غلاماً فمات فصدقها وسكت عنها، وكان إبراهيم يشب في اليوم كالشهر وفي الشهر كالسنة فلم يمكث في المغارة إلا خمسة عشر شهراً حتى قال لأمه أخرجيني فأخرجته عشاءً فتنظر وتفكر في خلق السموات والأرض، وقال: إن الذي خلقني ورزقني وأطعمني وسقاني لربي الذي ما لي إله غيره، ونظر في السماء فرأى كوكباً، قال: هذا ربي ثم أتبعه بصره ينظر إليه حتى غاب ثم طلعت الشمس قال: هكذا الخ، ثم رجع إلى أبيه آزر وقد استقامت وجهته وعرف ربه وعرف دين قومه إلا أنه لم ينادهم بذلك، فلما رجعت به أمه أخبرت أنه ابنه وأخبرته بما صنعت به. فسر بذلك وفرح فرحاً شديداً. وقيل: إنه مكث في السرب سبع سنين وقيل ثلاث عشرة سنة. قالوا: فلما شب إبراهيم وهو في السرب قال لأمه: من ربي؟ قالت: أنا. قال: فمن ربك؟ قالت: أبوك. قال: فمن وب أبي؟ قالت: اسكت. ثم رجعت إلى زوجها فقالت: رأيت الغلام الذي كنا نحدث أنه يغير دين أهل الأرض لم أخبرته بما قال نحدث فاتاه أبوه آزر فقال إبراهيم: يا ابتاه من ربي؟ قاله: أملك. قال: فمن رب أمي؟ قال: أنا. قال فمن ربك؟ قال: نعروذ. قال: فمن رب نعروذ؟ فطلمه لطمه وقال له: اسكت. فلما جن عليه الليل دنا من باب السرب فنظر في خلال الصخر فأبصر كوكباً فقال هذا ربي. ويقال: إنه قال لأبويه أخرجاني فأخرجاه من السرب حين غابت الشمس فنظر إبراهيم إلى الإبل والخيل والغنم فسأل أباه ما هذه؟ قال: إبل وبعيل وغنم. فقال إبراهيم: لا أريد لهذه من إله هو ربها وخلعها، ثم نظر فإذا المشتري قد طلع ويقال إنها للزهرة وكانت تلك الليلة من آخر الشهر آخر طلوع القمر، فرأى الكوكب قبل القمر فذلك قوله عز وجل: ﴿فلما جن عليه الليل رأى كوكباً فقلع عليه أصداء من السماء فلبث على كوكباً قال: هذا ربي. ثم اختلف العلماء في وقت هذه الرؤية وفي وقت هذا القول، هل كان قبل البلوغ أو بعده على قولين، أحدهما: أنه كان قبل البلوغ في حال طفولته وذلك قبل قيام الحججة عليه، فلم يكن لهذا القول الذي صدر من إبراهيم في هذا الوقت اعتبار ولا يترتب عليه حكم، لأن الأحكام إنما تثبت بعد البلوغ، وقيل: إن إبراهيم لما خرج من السرب في حال صفوه ونظر إلى السماء وما فيها من المعجائب، وكان قد خصه الله بالعقل الكامل والفطرة السليمة، تفكر في نفسه وقال: لا بد لهذه الخلاق من خالق ومدبر وهو إله الخلق، ثم نظر في حال تفكره فرأى الكوكب وقد أزهز، فقال: هذا ربي على ما سبق إلى وهمه، وذلك في حال طفولته وقبل النظر في معرفة أحكام الرب سبحانه وتعالى، واعتدل أصحاب هذا القول على صحته بقوله: ﴿لئن لم يهْدني ربي لأكونن من الضالين﴾ قالوا: وهذا يدل على نوع تحير، وذلك لا يكون إلا في حال الصغر وقبل البلوغ. وقيام الحججة، وهذا القول ليس بسديد ولا مرض لأن الأنبياء معصومون في كل حال من الأحوال، وأنه لا يجوز أن يكون الله عز وجل رسول يأتي عليه وقت من الأوقات إلا وهو بالله خائف وله موحد من كل متفصصة منزّه ومن أكل معبود سواه بريء، وكيف يتوهم هذا على إبراهيم أوقف عضه وطهره وآثاه وشده من قبل ولأواه ملكوت السموات والأرض ورأى الكوكب، قال معتقداً: هذا ربي حاشى إبراهيم ﷺ لأن منصبه أعلى وأشرف من ذلك ﷺ. والقول الثاني الذي عليه جمهور المحققين: أن هذه الرؤية وهذا القول كان بعد بلوغ إبراهيم وحين أشرفه الله بالنبوة وأكرمه بالرسالة ثم اختلف أصحاب هذا القول ثم اختلف أصحاب

لقومه وكانوا نجامين ﴿هَذَا نَبِيُّهُ﴾ في زعمكم ﴿فَلَمَّا أَفْلَ﴾ غاب ﴿قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾ ﴿٧٦﴾ أن

هذا القول في تأويل الآية ومعناها فذكروا فيها وجوهاً، الوجه الأول: أن إبراهيم عليه السلام أراد أن يستدرج قومه بهذا القول ويعرفهم جهلهم وخطأهم في تعظيم النجوم وعبادتها لأنهم كانوا يرون أن كل الأمور إليها فأراهم إبراهيم أنه معظم ما عظموه، فلما أفل الكوكب والشمس والقمر أراهم النقص الداخل على النجوم بسبب الغيبة والأفول ليثبت خطأ ما كانوا يعتقدون فيها من الألوهية ومثل هذا كمثل الحوار الذي ورد على قوم كانوا يعبدون صنماً فأظهر تعظيمه فأكرموا لذلك حتى صاروا يصدرن عن رأيهم في كثير من أمورهم، إلى أن دهمهم عدو لا قبل لهم به، فشاؤروه في أمر هذا العدو فقال: الرأي عندي أن تدعو هذا الصنم حتى يكشف عنا ما نزل بنا، فاجتمعوا حول الصنم يتضرعون إليه فلم يغي شيئاً، فلما تبين لهم أنه لا يضر ولا ينفع ولا يدفع دعاهم الحواري وأمرهم أن يدعوا الله عز وجل ويسألوه أن يكشف عنهم ما نزل بهم، فدعوا الله مخلصين فصرف عنهم ما كانوا يحذرون فأسلموا جميعاً. الوجه الثاني: أن إبراهيم عليه السلام قال هذا القول على سبيل الاستفهام وهو استفهام إنكار وتوبيخ لقومه تقديره أهذا ربي الذي تزعمون وإسقاط حرف الاستفهام كثير في كلام العرب ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَأَنْ مَت فَمَه الْخَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤] ويعني أفهم الخالدون والمعنى أيكون هذا رباً؟ ودلائل النقص فيه ظاهرة. الوجه الثالث: أن إبراهيم عليه السلام قال ذلك على وجه الاحتجاج على قومه يقول هذا ربي بزعمكم، فلما غاب قال: لو كان إلهاً كما تزعمون لما غاب، فهو كقوله: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩] يعني عند نفسك وبزعمك، وكما أخبر عن موسى عليه السلام بقوله تعالى: ﴿انْظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: ٩٧] يريد إلهك بزعمك. الوجه الرابع: أن في هذه الآية إضمار يقولون، أي قال يقولون هذا ربي؛ وإضمار القول كثير في كلام العرب ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾ [البقرة: ١٢٧] أي يقولان ربنا تقبل منا.

الوجه الخامس: أن الله تعالى قال في حقه: ﴿وَكَذَلِكَ نَرَى إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾ ثم قال بعده ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ﴾ والفاء تقتضي التعقيب فدل هذا على أن هذه الواقعة بعد أن أراه الله ملكوت السموات والأرض بعد الإيقان ومن كان معه بهذه المنزلة الشريفة العالية، لا يليق بحاله أن يعبد الكواكب أو يتخذها رباً أه خازن.

قوله: ﴿رَأَى كَوْكَبًا﴾ جواب لما أه كرخي.

وعلى هذا فقوله: قال هذا ربي مستأنف، وقيل: إن جملة ﴿رَأَى كَوْكَبًا﴾ في محل. وقوله: ﴿قَالَ هَذَا رَبِّي﴾ هو جواب لما أي ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ﴾ رآياً كوكباً قال الخ أه من السمين.

قوله: (قيل هو الزهرة) بفتح الهاء بوزن تودة كوكب في السماء الثالثة أه.

قوله: (قال لقومه) أي إرادة لهدايتهم وبطلان معتقدهم ليؤمنوا في زعمهم واعتقادهم، أو قاله على سبيل الاستهزاء لا على الحقيقة والاعتقاد، لأن هذا لا يكون أبداً وهذا شأن من ينصف خصمه عالماً ببطلانه ثم ينكر عليه فيبطله بالحجة أه كرخي.

قوله: (وكانوا نجامين) القياس منجمين كما في عبارة غيره أي عالمين بمطالع النجوم وحسابها.

أستخذهم أرباباً لأن الرب لا يجوز عليه التغير والانتقال لأنهما من شأنه الحوادث فلم ينجع فيهم ذلك ﴿فَلَمَّا رَأَوْا الْقَمَرَ بَازِغًا﴾ طالما ﴿قَالَ﴾ لهم ﴿هَذَا رَبِّيَ فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِنْ لَمْ يَبْدِدْ رَبِّيَ عَلَيَّ الْهَدْيَ﴾ ﴿لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ﴾ ﴿٧٧﴾ تعريض لقومه بأنهم على ضلال فلم ينجع فيهم ذلك

وقيل: معنى نجامين أنهم كانوا يعبدون النجوم كما كانوا يعبدون الشمس والقمر أيضاً كما تقدم من الخطيب. قوله: (في زعمكم) أي الجملة خبرية لاستفهامية كما قيل اهـ.

قوله: ﴿فَلَمَّا أَفَلَ﴾ في المصباح: أفَلَ الشيء أفلاً وأفولاً من بابي ضرب وفعل غاب ومنه أفَلَ فلان عن البلد إذا غاب عنها والأفيل الفصيل وزناً ومعنى، والجمع إفَال بالكَسْرِ. وقال الفارابي: الإفال بنات المخاض فما فوقه. وقال أبو زيد: الأفيل الفتي من الأبل. وقال الأصمعي: ابن تسعة أو ثمانية. وقال ابن فارس جمع الأفيل إفال، والإفال: صغار الثمن اهـ.

قوله: (لأن الرب لا يجوز عليه التغير والانتقال) أي لأن الأفول حركة، والحركة تقتضي حروث المتحرك وإمكانه فيمتنع أن يكون المتحرك رباً وإلهاً اهـ كرخي.

قوله: (فلم ينجع فيهم ذلك) أي لم يؤثر ويقدر، وهو من باب خضع. يقال: نجع نجوعاً كما في المختار. وفي المصباح: ونجع الدواء والوعظ والعلف: ظهر أثره اهـ.

قوله: ﴿بَازِغًا﴾ حال من القمر، والبزوغ: الطلوع. يقال: بزغ بفتح الزاي يَبْزُغُ بضمها، واستعمل قاصراً ومتعدياً. يقال: بزغ البيطار الذابة: أي أسال دمها فبزغ هو أي سال، هذا هو الأصل. ثم قيل: لكل طلوع بزوغ ومنه بزغ ثاب الصبي والتغير تشبيهاً بذلك اهـ سمين.

وفي المصباح: بزغ البيطار والحاجم بزغاً من باب قتل شرط، وأسال الدم وبزغ باب البعير بزوغاً: طلع. وبزغت الشمس: طلعت. فهي بازغة اهـ.

قوله: ﴿قَالَ لَهُمْ هَذَا رَبِّي﴾ أي بزعمكم كما تقدم. قوله: (يشتني على الهدى) أي ولا فالهدى حاصل للأنبياء بحسب الفطرة والخلقة فلا يتصور نفيه اهـ.

وفي الكرخي: قوله: (يشتني على الهدى). إذا لا يمكن حمل لفظ الهداية على التمكين وإلزامه الأعداء ونصب الدلائل، لأن كل ذلك كان حاصلًا لإبراهيم اهـ.

قوله: (تعريض لقومه الخ) إنما عرض بضلالهم في أمر القمر لأنه أيسر منهم في أمر الكوكب، ولو قاله في الأول لما انصفوا ولا أصغوا، ولهذا صرح في الثالثة بالبراءة منها، وأنهم على شرك أي فالتعريض هنا لاستدراك الخصم إلى الإذعان والتسليم اهـ كرخي.

قوله: (فلم ينجع فيهم ذلك) أي الدليل المذكور. قوله: (ذكره لتذكير خبره) أي وهو ربي، وهذا كالمتمعين لأن المبتدأ والخبر عبارة عن شيء واحد، والرب سبحانه وتعالى عن شبهة التأنيث، ألا تراهم قالوا في صفته علام ولم يقولوا علامة، وإن كان علامة أبلغ صيانة له عن علامة التأنيث اهـ كرخي.

﴿ فَلَمَّا رَأَى السَّمَاسَ بَازِعَةً قَالَتْ هَذَا ﴾ ذكره لتذكير خبره ﴿ رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ ﴾ من الكوكب والقمر ﴿ فَلَمَّا أَفَلَتْ ﴾ وقويت عليهم الحجة ولم يرجعوا ﴿ قَالَ يَنْقُورُ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ بالله من الأصنام والأجرام المحدثنة المحتاجة إلى محدث فقالوا له ما تعبد قال ﴿ إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ ﴾ قصدت بعبادتي ﴿ لِلَّذِي فَطَرَ ﴾ خلق ﴿ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ أي الله ﴿ حَنِيفًا ﴾ مائلاً إلى الدين القيم ﴿ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ به ﴿ وَحَاجَتُهُ قَوْمُهُ ﴾ جادلوه في دينه وهددوه بالأصنام أن تصيبه بسوء إن تركها ﴿ قَالَ أَتُعْتَجِبُونِي ﴾ بتشديد النون وتخفيفها بحذف إحدى النونين وهي نون الرفع عند النحاة

قوله: ﴿ هذا أكبر ﴾ أي جرماً وضوءاً ونفعاً فسعة جرم الشمس مائة وعشرون سنة كما قاله الغزالي

اهـ.

قوله: ﴿ مما تشركون ﴾ ما مصدرية أي بريء من أشراككم، أو موصولة أي من الذي تشركونه مع الله في عبادته، فحذف العائد، ويجوز أن تكون موصوفة والعائد أيضاً محذوف، إلا أن حذف عائد الصفة أقل من حذف عائد الصلة، فالجملة بعد ما لا محل لها على القولين الأولين ومحلها الجر على الثالث اهـ سمين.

وقد جرى المفسر على أنها موصولة حيث بينها بقوله: من الأصنام والأجرام، والأجرام عبارة عن الكواكب والقمر والشمس اهـ شيخنا.

قوله: ﴿ فطر السموات والأرض ﴾ أي وما فيهما، ومن جملة معبوداتكم وهي الأصنام والكواكب والشمس والقمر، فهي مخلوقة له فلا يصح أن تكون آلهة، وقد أبطل الأول بقوله: ﴿ أني أراك وقومك ﴾ الخ والثاني بقوله: ﴿ لا أحب الآفلين ﴾ والثالث بقوله: ﴿ إنني بريء مما تشركون ﴾ والرابع بقوله: ﴿ لئن لم يهدني ربي ﴾ اهـ شيخنا.

قوله: ﴿ حنيفاً ﴾ حال من التاء في وجهته. قوله: ﴿ وحاجة قومه ﴾ روي أنه لما شب إبراهيم وكبر وجعل أزر يصنع الأصنام ويعطيها له ليعيها، فيذهب بها وينادي من يشتري ما يضره ولا ينفعه فلا يشتريها أحد، فإذا بارت عليه ذهب بها إلى نهر وضرب فيه رؤوسها وقال لها: اشربي استهزاء بقومه حتي فشا فيهم استهزاؤه جادلوه فذلك قوله تعالى: ﴿ وحاجة قومه ﴾ الخ اهـ شيخنا.

قوله: ﴿ وهددوه ﴾ عطف تفسير على جادلوه فمحتاجتهم كانت بالتهديد لا بالبرهان لعدمه عندهم ومحتاجته كانت بالبرهان، ففرق بين المقامين اهـ.

وفي زاده على البيضاوي: يعني أنه عليه السلام لما أورد عليهم الحجة المذكورة أوردوا عليه حججاً على صحة أقوالهم بأن قالوا: إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون، ومثل قولهم: أجعل الآلهة إلهاً واحداً إن هذا لشيء عجاب، ومثل: أنهم خوفوه بأنك لما طعنت في ألوهية هذه الأصنام وقعت في الآفات اهـ شيخنا.

قوله: ﴿ أن تصيبه بسوء ﴾ كخبل وجنون اهـ خازن.

وقوله: ﴿ إن تركها ﴾ أن ترك عبادتها. قوله: ﴿ قال أتعاجونني ﴾ الخ استئناف وقع جواباً لسؤال نشأ

ونون الوقاية عند القراء أتجادلونني ﴿فِي﴾ وحدانية ﴿اللَّهِ وَقَدْ هَدَيْنَا﴾ تعالى إليها ﴿وَلَا أَخَافُ مَا تَشْرِكُونَ﴾ هـ ﴿بِذَلِكَ﴾ من الأصنام أن تصيبي بسوء لعدم قدرتها على شيء ﴿إِلَّا﴾ لكن ﴿أَنْتَ كَمَا

من حكاية محاجتهم، كأنه قيل: قال حين حاجوه اهـ أبو السعود.

قوله: (بتشديد النون) أي إدغام نون الرفع في نون الوقاية. وقوله: (وتخفيفها) أي لتلا يجتمع مشددان في كلمة واحدة وهما الجيم والنون اهـ كرخي.

قوله: (وهي نون الرفع) وهي الأولى عند النحاة. قال سيبويه وغيره من البصريين: لأنها المعهود حذفها. وقوله: (ونون الوقاية) وهي الثانية عند القراء. قال الأخفش: في قوم لأنها التي يحصل بها الثقل، ولأن الأولى دالة على الإعراب، فيقاؤها أولى. وبرهن كل على مختاره بما يطول بنا الكلام في ذكره اهـ كرخي.

فمن أدلة سيبويه على أن المحذوف هو الأولى أنها نائبة عن الضمة: وهي قد تحذف تخفيفاً كما في قراءة أبي عمر: وينصركم ويأمركم ويشعركم، فكذا ما ناب عنها. ودليل القراء على أن المحذوف هو الثانية أن الثقل إنما حصل بها اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وقد هدان﴾ يرسم بلا ياء لأنها من ياءات الزوائد. وفي النطق يجب حذفها في الوقف، ويجوز إثباتها وحذفها في الوصل اهـ شيخنا.

وقوله: (إليها) أي إلى وحدانيته. وفي السمين: وجملة ﴿وقد هدان﴾ في محل نصب على الحال، وفي صاحبها وجهان، أظهرهما: أنه الياء في ﴿أتحاجوني﴾ أي أتجادلونني في الله حال كوني مهتدياً من عنده. والثاني: أنها حال من الله أي أتخاصمونني فيه حال كونه هادياً لي، فحجتكم لا تجدي شيئاً لأنها داحضة اهـ.

قوله: ﴿ولا أخاف ما تشركون به﴾ هذه الجملة يجوز أن تكون مستأنفة، أخير عليه السلام بأنه لا يخاف ما يشركون به رباً ثقة به، وكانوا قد خوفوه من ضرر يحصل به بسبب سب الهتهم. ويحتمل أن تكون في محل نصب على الحال باعتبارين، أحدهما: أن تكون ثانية عطفاً على الأولى فيكون الخالان من الياء في ﴿أتحاجوني﴾ والثاني: أنها حال من الياء في هداني فتكون جملة حالية من بعض جملة حالية فهي قريبة من الحال المتداخلة، إلا أنه لا بد من إضمار مبتدأ على هذه الوجهة قبل الفعل المضارع لما تقدم من أن الفعل المضارع المنفي بلا حكمه حكم المثبت من حيث إنه لا تباشره الواو اهـ سمين.

قوله: ﴿ما تشركونه﴾ أشار إلى أن ما موصولة، فالهاء في به تعود على ما، والمعنى: ولا أخاف الذي تشركون الله به أو تعود على الله، والمحذوف هو العائد على ما، ويجوز أن تكون مصدرية، وعلى هذا فالهاء في به لا تعود على ما عند الجمهور بل تعود على الله تعالى، والتقدير: ولا أخاف أن تشركونكم بالله والمفعول محذوف أي ما تشركون غير الله به اهـ كرخي.

قوله: (لكن) عادته أن الاستثناء إذا كان متقطعاً يعبر فيه بلكن، وهو هنا كذلك، فإن المشيئة ليست مما يشركونه به، والمصدر المأخوذ من الفعل وأن مبتدأ خبره محذوف، تقديره: لكن مشيئة ربي أخافها اهـ شيخنا.

رَبِّ سَيِّئًا ﴿٨٠﴾ من المكروه يصيبني فيكون ﴿وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ أي وسع علمه كل شيء ﴿أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ ﴿٨١﴾ هذا فتؤمنون ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ﴾ بالله وهي لا تضر ولا تنفع ﴿وَلَا

وعبرة الكرخي: قوله: (لكن) أشار به إلى أن الاستثناء منقطع، وهو ما جرى عليه ابن عطية والحوافي، وهو أحد قولي أبي البقاء والكواشي. قال الحوفي: وتقديره لكن مشيئة الله إياي بضر أخافها. والثاني: أنه متصل وهو أظهر القولين، لأنه من جنس الأول والمستثنى منه الزمان، كما أشار إلى ذلك في الكشف بقوله: إلا وقت مشيئة ربي شيئاً يخاف، فحذف الوقت يعني لا أخاف معبوداتكم في وقت قط، لأنها لا تقدر على منفعة ولا مضرة، إلا أن يشاء ربي شيئاً من المكروه يصيبني من جهتها اهـ.

قوله: (يصيبني) صفة لشيئاً، وهو إشارة إلى تقدير مضاف أي ﴿إلا أن يشاء ربي﴾ إصابة بشيء لي من المكروه. (فيكون) بالنصب عطفًا على مدخول أن، أو بالرفع استئنافاً أي، فهو يكون اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وسع ربي﴾ أي أحاط. وقوله: ﴿كل شيء﴾ مفعول به. وقوله: ﴿علماً﴾ تمييز محول عن الفاعل كما أشار له المفسر. وفي السمين: ﴿علماً﴾ فيه وجهان، أظهرهما: أنه تمييز محول عن الفاعل تقديره وسع علم ربي كل شيء كقوله: واشتعل الرأس شيباً، أي شيب الرأس. والثاني: أنه منصوب على المفعول المطلق لأن معنى وسع علم. قال أبو البقاء: لأن ما يسع الشيء فقد أحاط به والعالم بالشيء محيط بعلمه. والجملة من قوله: ﴿وسع ربي كل شيء علماً﴾ بالتعليل للاستثناء أي فلا يبعد أن يكون في علمه أن يحيق بي مكروه من قلبي بسبب من الأسباب لأنه أحاط بكل شيء علماً اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿أفلا تتذكرون﴾ أي تعرضون عن التأمل في أن آلهتكم جمادات لا تضر ولا تنفع، فلا تتذكرون أنها غير قادرة اهـ أبو السعود.

قوله: (هذا) أي سعة علمه. قوله: ﴿وكيف أخاف ما أشركتم﴾ استئناف مسوق لنفي الخوف عنه بالطريق الإلزامي بعد نفيه عنه بحسب الواقع، ونفس الأمر بقوله سابقاً ﴿ولا أخاف ما تشركون به﴾ اهـ أبو السعود.

فعلى هذا يكون المخوف منه هنا هو ما سبق، وهو هناك إصابة الأصنام له بسوء، فينبغي أن يكون هنا كذلك، وينسحب هذا المعنى إلى قوله: ﴿أحق بالأمن﴾ فيكون المراد بالأمن في حقه الأمن من إصابة الأصنام له بسوء، وفي حقهم الأمن من عاقبة الشرك وهو العذاب في الآخرة. والشرح قد فسروا الأمن في جانب الفريقين بالأمن من العذاب في الآخرة، وقد عرفت أن هذا لا يناسب جانبه كما لا يخفى اهـ شيخنا.

وقد تقدم الكلام على كيف في أول البقرة وهذه نظيرتها. وما يجوز فيها ثلاثة أوجه: كونها موصولة اسمية، أو نكرة موصوفة، أو مصدرية، والعائد على الأولين محذوف أي ما أشركتموه بالله أو إشراككم بالله غيره. وقوله: ﴿ولا تخافون﴾ يجوز في هذه الجملة أن تكون نسقاً على أخاف فتكون

تَخَافُونَ ﴿٨١﴾ أَنْتُمْ مِنْ اللَّهِ ﴿أَنْتُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ﴾ فِي الْعِبَادَةِ ﴿مَا لَمْ يُزَلَّ بِهِ﴾ بِعِبَادَتِهِ ﴿عَلَيْكُمْ سَعْيُنَا﴾ حجة وبرهاناً وهو القادر على كل شيء ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ﴾ أَمْ أَنْتُمْ ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَقْلُمُونَ﴾ ﴿٨٢﴾ مِنَ الْإِخْلَاقِ بِهِ أَيُّهُ وَهُوَ نَحْنُ فَاتَّبِعُوهُ قَالَ تَعَالَى ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا﴾ يَخْلُطُوا ﴿إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ أَيُّ شُرَكَاءِ كَمَا فُسِّرَ بِذَلِكَ فِي حَدِيثِ الصَّحِيحِينَ ﴿أَوَلَيْكَ لِمَ الْأَمْنُ﴾ مِنَ الْعَذَابِ

داخله في حيز التعجب والإنكار وأن تكون حالة أي كيف أخاف الذي تشركون حال كونكم أنتم غير خائفين عاقبة إشراككم، ولا بد من إضمار مبتدأ قبل المضارع المنفي بلا، لما تقدم غير مرة، أي كيف أخاف الذي تشركون أو عاقبة إشراككم حال كونكم آمنين من مكر الله الذي أشركتم به غيره، وهذه الجملة وإن لم يكن فيها رابط يعود على ذي الحال، لا يضر ذلك لأن الواو نفسها رابطة اهـ سمين.

قوله: (وهي لا تضر الخ) فيه مراعاة معنى ما. قوله: ﴿مَا لَمْ يُزَلَّ بِهِ﴾ نفعلول لأشركتم، وهي موصولة اسمية أو نكرة، ولا تكون مصدرية لفساد المعنى، وبه عليكم متعلقان يبتزل، ويجوز في عليكم وجه آخر وهو أن يكون حالاً من سلطاناً، لأنه لو تأخر عنه لجاز أن يكون صفة له اهـ سمين.

قوله: ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ﴾ أي من الموحّد والمشرّك، ولم يقل أينا أحقّ بالأمن أنا أم أنتم احترازاً عن تركية نفسه، والمراد من الأحقّ الحقيقي فمعنى أحقّ بالأمن أنه كامل الاستحقاق لأن الواقع أنه ليس للمشرّك أمن أصلاً اهـ كرخي.

قوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ إن شرطية وجوابها محذوف قدره الشارح بقوله: فاتبعوه وقدره غيره بقوله: فاخبروني اهـ شيخنا.

قوله: (قال تعالى) ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ الخ عبارة السمين: قوله: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ هل هو من كلام إبراهيم، أو من كلام قومه، أو من كلام الله تعالى ثلاثة أقوال للعلماء، وعليها يترتب الإعراب. فإن قلنا إنها من كلام إبراهيم جواباً عن السؤال في قوله: ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ﴾ وكذا إن قلنا إنها من كلام قومه وأنهم أجابوا بما هو حجة عليهم، كان الموصول خبر ومبتدأ محذوف أي هم الذين آمنوا وإن جعلناه لمجرد الإخبار من الباري تعالى كان الموصول مبتدأ، وفي خبره أوجه، أحدهما: أنه الجملة بعده فإن أولئك مبتدأ ثان، والأمن مبتدأ ثالث، ولهم خبره، والجملة خبر أولئك، وأولئك وخبره خبر الأول. الثاني: أن يكون أولئك بدلاً أو عطف بيان، ولهم خبر الموصول، والأمن فاعل به لاعتماده. الثالث: كذلك، إلا أن لهم خبر مقدم والأمن مبتدأ مؤخر والجملة خبر الموصول. وأما على قولنا بأن الذين خبر مبتدأ محذوف فيكون أولئك مبتدأ فقط وخبره الجملة بعد أو الجار ومعه، والأمن فاعل به، والجملة الأولى على هذا منصوبة بقول مضمّر. أي قال لهم ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ إن كانت من كلام الخليل أو قالوا هم ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ الخ إن كانت من كلام قومه. فقوله: ولم يلبسوا يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنها معطوفة على الصلة فلا محل لها حينئذ. والثاني: أن تكون الواو للحال والجملة بعدها في محل نصب على الحال، أي آمنوا غير ملبسين إيمانهم بظلم اهـ.

قوله: (في حديث الصحيحين) ففيهما عن ابن مسعود قال: لما نزلت ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ الخ شق ذلك على المسلمين وقالوا: أينا لم يظلم نفسه، فقال رسول الله ﷺ: «ليس ذلك إنما هو الشرك، ألم

﴿وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ ﴿وَتِلْكَ﴾ مبتدأ ويبدل منه ﴿حُجَّتْنَا﴾ التي احتج بها إبراهيم على وحدانية الله من أقول الكواكب وما بعده والخبر ﴿آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ﴾ أرشدناه لها حجة ﴿عَلَى قَوْمِهِ تَرَفُّعٌ دَرَجَتٍ مِّنْ

تسمعون قول لقمان لابنه: يا بني لا تشرك بالله، إن الشرك لظلم عظيم». وفي رواية: «ليس هو كما تظنون إنما هو كما قال لقمان لابنه» وذكره اهـ خازن.

وذهب المعتزلة إلى أن المراد بالظلم في الآية المعصية لا الشرك بناء على أن خلط أحد الشيثين بالآخر يقتضي اجتماعهما، ولا يتصور خلط الإيمان بالشرك لأنهما ضدان لا يجتمعان، وهذه الشبهة ترد عليهم بأن يقال: كما أن الإيمان لا يجامع الكفر، فكذلك المعصية لا تجامع الإيمان عندكم لكونه اسماً لفعل الطاعات واجتناب المعاصي، فلا يكون مرتكب الكبيرة مؤمناً عندكم ولهم أن يجيبوا عنها بأن الإيمان كثيراً ما يطلق على نفس التصديق، بل ربما لا يفهم من ذكره بلفظ الفعل إلا هذا حتى أنه يعطف عليه عمل الصالحات في مواضع كثيرة. وذهب أهل السنة إلى أن المراد من الظلم ههنا الإشراك تمسكاً بالحديث. وقالوا: إن أريد بالإيمان مطلق التصديق سواء كان باللسان أو بغيره، فظاهر أنه يجامع الشرك، وكذا أن أريد به تصديق القلب لجواز أن يتصدق المشرك بوجود الصانع دون وحدانيته كما قال تعالى: ﴿وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون﴾ [يوسف: ١٠٦] اهـ زاده على البيضاوي.

قوله: ﴿وتلك حجتنا﴾ إشارة إلى ما احتج به إبراهيم على قومه من قوله: ﴿فلما جن عليه الليل﴾ إلى قوله: ﴿وهم مهتدون﴾، أو من قوله: ﴿أتحاجوني﴾ إلى قوله: ﴿وهم مهتدون﴾ وقوله: ﴿آتيناها إبراهيم﴾ أي أرشدنا إليها وعلمناه إياها، وقوله: ﴿على قومه﴾ متعلق بحجتنا إن جعل خبر تلك، وبمحذوف إن جعل بدلاً منه، أي آتيناها حجة على قومه اهـ بيضاوي.

وعبارة السمين: تلك إشارة إلى الدلائل المتقدمة من قوله: ﴿وكذلك نري إبراهيم﴾ إلى قوله: ﴿وما أنا من المشركين﴾ ويجوز في حجتنا وجهان، أحدهما: أن يكون خبر المبتدأ، وفي آتيناها حينئذ وجهان، أحدهما: أنه في محل نصب على الحال، والعامل فيها معنى الإشارة ويدل على ذلك التصريح بوقوع الحال في نظيرتها، كقوله تعالى: ﴿فتلك بيوتهم خاوية بما ظلموا﴾ [النحل: ٥٢]، والثاني: أنه في محل رفع على أنه خبر ثان أخبر عنه بخبرين، أحدهما مفرد والآخر جملة. والثاني: من الوجهين الأولين أن يكون حجتنا بدلاً أو بياناً لتلك، والخبر الجملة الفعلية اهـ.

قوله: (من أقول الكواكب الخ) فعلى هذا يكون اسم الإشارة وهو تلك راجعاً إلى قوله: ﴿فلما جن عليه الليل﴾ إلى هنا اهـ شيخنا.

وقوله: وما بعده وهو القمر والشمس اهـ.

قوله: (أرشدناه لها) أي بالهام أو بوحى فولان، وقوله: حجة حال من الهاء في آتيناها، وأشار الشارح بفلك إلى أن قوله: ﴿على﴾ قومه حال متعلق بمحذوف هو الحال في الحقيقة اهـ شيخنا.

قوله: ﴿ترفع درجات﴾ فيه وجهان، أظهرهما: أنها مستأنفة لا محل لها من الإعراب. الثاني: جوزه أبو البقاء وبدأ به أنها في موضع الحال من آتيناها يعني من فاعل آتيناها، أي في حال كوننا رافعين ولا تكون حالاً من المفعول، إذ لا ضمير فيها يعود إليه اهـ كرخي.

نَشَاءُ ﴿بِالإِضَافَةِ وَالتَّنْوِينِ فِي الْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ﴾ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ ﴿فِي صَنْعِهِ﴾ عَلَيْهِ ﴿الْأَمْرُ﴾ بِخَلْقِهِ
﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ ابْنَهُ ﴿كُلًّا﴾ مِنْهُمَا ﴿هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ﴾ أَيُّ قَبْلِ إِبْرَاهِيمَ

قوله: ﴿بِالإِضَافَةِ﴾ أي فالمفعول به هو درجات وقوله: والتنوين أي فالمفعول به هو من نشاء ودرجات مفعول فيه أي نرفع من نشاء رفعه في درجات أي رتب اهـ شيخنا.

قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ خطاب لمحمد ﷺ على ما قاله السمين وأبو حيان، فهذا رجوع إلى الخطاب وفي قوله: ﴿قُلْ إِنْ هَدَى اللَّهُ هُوَ الْهَدَى﴾ وقوله: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾ الخ على حسب ما قدره الشارح هناك اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ﴾ الخ عطف على قوله: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا﴾ فإن عطف كل من الفعلية والاسمية على الأخرى مما لا نزاع في جوازه اهـ أبو السعود.

ولما أظهر إبراهيم عليه السلام دينه وغلب خصمه بالحجج القاطعة والبراهين القوية والدلائل الصحيحة التي فهمه الله تعالى إياها وهدها إليها عدد نعمه عليه وإحسانه، فإنه رفع ذريته في عليين وأبقى النبوة في ذريته إلى يوم الدين، فقال تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ﴾ يعني لإبراهيم ﴿إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ الخ اهـ خازن.

والمقصود من تلاوة هذه النعم على محمد ﷺ تشريفه، لأن شرف الوالد يسري إلى الولد. وجملة ما ذكر في هذه الآية ثمانية عشر رسولاً وبقي سبعة وهم آدم وإدريس وشعيب وصالح وهود وذو الكفل ومحمد، فهؤلاء الخمسة والعشرون هم الذين يجب الإيمان بهم تفصيلاً اهـ شيخنا.

قوله: ﴿كُلًّا هَدَيْنَا﴾ أي للشرع الذي أوتيته إبراهيم فإنهما مقتديان به اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿وَنُوحًا هَدَيْنَا﴾ بين آدم ونوح ألف ومائة سنة، وعاش آدم تسعمائة وستين سنة، ونوح بن لَمَك: بفتح اللام وسكون الميم وبالكاف. وقيل ملكان بفتح الميم وسكون اللام وبالنون. ابن متوشلخ بضم الحيم وفتح التاء الفوقية والواو وسكون الشين المعجمة وكسر اللام وبالياء المعجمة. ابن إدريس. وكان بين إدريس ونوح ألف سنة وبعث نوح لأربعين سنة ومكث في قومه ألف سنة إلا خمسين، وعاش بعد الطوفان ستين سنة. وقيل: بعث نوح وهو ابن ثلاثمائة وخمسين، وإبراهيم ولد على رأس ألفي سنة من آدم، وبينه وبين نوح عشرة قرون. وعاش إبراهيم مائة وخمسة وسبعين سنة وولده إسماعيل عاش مائة وثلاثين سنة وكان له حين مات أبوه تسع وثمانون سنة، وأخوه إسحاق ولد بعده بأربع عشرة سنة وعاش مائة وثمانين سنة ويعقوب بن إسحاق عاش مائة وسبعاً وأربعين، ويوسف ابن يعقوب عاش مائة وعشرين سنة وبينه وبين موسى أربعمائة سنة، وبين موسى وإبراهيم خمسماية وخمسة وستون سنة، وعاش موسى مائة وعشرون سنة وبين موسى ودأود خمسماية وتسع وستون سنة، وعاش مائة سنة وولده سليمان عاش نيفاً وخمسين سنة وبينه وبين مولد النبي ﷺ نحو ألف وسبعمائة سنة، وأيوب عاش ثلاثاً وستين سنة، وكانت مدة بلائه سبع سنين، ويونس هو ابن متى وهي أمه اهـ من التحجير في علم التفسير للسيوطي.

وعبرة الزرقاني على المواهب: ونوح بن لَمَك بفتح اللام وسكون الميم بعدها كاف، ابن

﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ﴾ أي نوح ﴿دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ﴾ ابنه ﴿وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ﴾ بن يعقوب ﴿وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ﴾ كما جزيئناهم ﴿بِحَزْنِ الْمُحْسِنِينَ﴾ ﴿وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَى﴾ ابنه ﴿وَعِيسَى﴾ ابن مريم يفيد أن الذرية تتناول أولاد البنات ﴿وَالْيَاسَ﴾ ابن أخي هرون أخي موسى ﴿كُلٌّ﴾ منهم ﴿مِنْ﴾

متوشلخ بفتح الميم وشد الفوقية المضمومة وسكون الواو وفتح المعجمة واللام خاء معجمة، ابن أخنوخ وهو إدريس اهـ.

قوله: (أي قبل إبراهيم) أي بعشرة قرون اهـ من التحبير. قوله: ﴿مِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ﴾ الخ داود وما عطف عليه معطوف على نوح، فالناصب له هدينا ومن ذريته حال منه، وما عطف عليه أي هدينا نوحاً وهدينا داود وسليمان الخ حال كونهم من ذريته أي ذرية نوح وزكريا وما عطف عليه معطوف على داود المعطوف على نوح، وكذلك إسماعيل وما عطف عليه فجملة الأربعة عشر التي بعد نوح منصوبة بفعل الهداية الذي نصب نوحاً اهـ السمين.

قوله: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ﴾ (أي نوح) عبارة الخازن: اختلفوا في هذا الضمير إلى من يرجع فقليل: يرجع إلى إبراهيم يعني ومن ذرية إبراهيم داود وسليمان. وقيل: يرجع إلى نوح وهو اختيار جمهور المفسرين، لأن الضمير يرجع إلى أقرب مذكور، ولأن الله تعالى ذكر في جملة هذه الذرية لوطاً وهو ابن أخي إبراهيم، ولم يكن من ذريته، فثبت بهذا أن هاء الكتابة ترجع إلى نوح. وقال الزجاج: كلا الاحتمالين جائز لأن ذكرهما جميعاً قد جرى انتهت.

قوله: ﴿وَأَيُّوبَ﴾ أي وذو الكفل ابنه، وأيوب هو ابن أموص بن رازخ بن عيص بن إسحاق بن إبراهيم. وقوله: ﴿مُوسَى﴾ هو ابن عمران بن بصهر بن لاوي بن يعقوب. وقوله: ﴿وَهَارُونَ﴾ هو أخو موسى وكان أكبر من موسى بسنة اهـ خازن.

قوله: ﴿كَمَا جَزَيْنَاهُمْ﴾ أي شرفناهم وفضلناهم بأنواع الكرامات اهـ أبو السعود.

قوله: (يفيد أن الذرية) وذلك لأن عيسى ليس له أب، بل له أم تنسب إلى نوح اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وَالْيَاسَ﴾ بالهمز أوله تركه، قيل: هو ابن أخي هارون أخي موسى. وقيل: غيره اهـ من المحلي.

في سورة الصافات قال ابن مسعود: الياس هو إدريس وله إسمان مثل: يعقوب وإسرائيل. وقال محمد بن إسحاق: هو إلياس بن ياسين بن فنحاص بن عيزار بن هارون بن عمران، وهذا هو الصحيح، لأن أصحاب الأنساب يقولون: إن إدريس جد نوح، لأن نوحاً بن لمك بن متوشلخ بن أخنوخ وهو إدريس اهـ خازن.

أي فلا يصح أن يكون إلياس هو إدريس لأنه يلزم عليه جعل الجد من ذرية فرعه اهـ شيخنا. وإدريس ابن شيث بن آدم لصلبه اهـ من التحبير.

قوله: (ابن أخي هارون الخ) كذلك وقع للشارح تبعاً لشيخه المحلي في سورة الصافات وهو أحد قولين والقول الآخر الذي مشى عليه جمهور المفسرين أنه من أسباط هارون وأنه ابن ياسين بن فنحاص ابن عيزار ابن هارون بن عمران، والشارح نفسه قد جرى على هذا الذي جروا عليه في كتاب التحبير،

الْعَالَمِينَ ﴿٨٥﴾ ﴿وَأَسْمِعْ﴾ بن إبراهيم ﴿وَالْيَسَعَ﴾ اللام زائدة ﴿وَيُؤْتِرْ وَلُوطًا﴾ بن هاران أنعي إبراهيم ﴿وَكُلًّا﴾ منهم ﴿فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٨٦﴾﴾ بالنسبة ﴿وَمِنَ آبَائِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ﴾ عطف على كلاً أو نوحاً، ومن للتبعيض لأن بعضهم لم يكن له ولد وبعضهم كان في ولده كافر

فلو قال ابن أخي موسى لوافق ما قالوه اه شيخنا.

قوله: ﴿وَالْيَسَعَ﴾ هو ابن أخطوب بن العجوز اه خازن.

وقرأ الجمهور اليسع بلام واحدة ساكنة وفتح الياء بعدها، وقرأ الأخوان: اليسع بلام مشددة وياء ساكنة بعدها، فقراءة الجمهور فيها تأويلان، أحدهما: أنه منقول من فعل مضارع، والأصل يوسع بكسر السين ثم حذفت الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، ثم فتحت السين بعد حذف الواو لأجل حرف الحلق وهو العين، مثل: يهب ويقع ويدع ويلغ، ثم سمي به مجرداً عن الضمير وزيدت فيه الألف واللام، وقيل: الألف واللام فيه للتعريف كأنه قدر تنكيه. والثاني: أنه اسم أعجمي لا اشتقاق له، وأما قراءة الأخوين فأصله ليسع كضينغم وصيرف، وهو اسم أعجمي، ودخول الألف واللام فيه على الوجهين المتقدمين. واختار أبو عبيد قراءة التخفيف فقال: سمعنا اسم هذا النبي في جميع الأحاديث اليسع ولم يسمه أحد منهم اليسع، وهذا لا حجة فيه لأنه روى اللفظ بأحد لغتيه، وإنما أثر الرواة هذه اللفظة لخفتها لا لعدم صحة الأخرى. وقال القراء: قراءة التشديد أشبه بأسماء العجم، وقد تقدم أن في نون يونس ثلاث لغات، وكذلك في سين يوسف اه سمين.

قوله: (بن هاران) في القاموس هاران بن تارخ أخو إبراهيم وأبو لوط عليهما السلام اه.

قوله: ﴿وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ اعلم أن الله تعالى ذكر هنا ثمانية عشر نبياً من غير ترتيب لا بحسب الزمان ولا بحسب الفضل، ولكن هنا لطيفة أوجبت الترتيب هنا وهي أن الله خص كل طائفة من الأنبياء بنوع من الكرامة والفضل، فذكر أولاً نوحاً وإبراهيم وإسحاق ويعقوب لأنهم أصول الأنبياء وإليهم يرجع حسبهم جميعاً، ثم من المراتب المعتبرة بعد النبوة الملك والقدرة والسلطان، وقد أعطى الله داود وسليمان من ذلك حظاً وافراً، ومن المراتب الصبر عند نزول البلاء والمحن والشدائد، وقد خص الله بهذه أيوب ثم عطف على هاتين المرتبتين من جمع بينهما وهو يوسف، فإنه صبر على البلاء والشدّة حتى أعطاه الله ملك مصر مع النبوة. ثم من المراتب المعتبرة في فضل الأنبياء كثرة المعجزات وكثرة البراهين، وقد خص الله موسى وهارون من ذلك بالحظ الوافر، ومن المراتب المعتبرة الزهد في الدنيا وقد خص الله بذلك زكريا ويحيى وعيسى وإلياس، ثم ذكر الله بعد هؤلاء من لم يبق له أتباع ولا شريعة وهم إسماعيل واليسع ولوط فإذا اعتبرت هذه اللطيفة كان هذا الترتيب حسناً. والله أعلم بمراده وأسرار كتابه اه خازن.

قوله: (عطف على كلاً) أي فالعامل فيه فضلنا.

وقوله: (أو نوحاً) أي فالعامل فيه هدينا أي وفضلنا أو هدينا من آبائهم الخ. وقوله: (من للتبعيض) أي على كل من العطفين، وظاهره أن التبعيض معتبر في كل من الآباء والذرية والإخوان، والظاهر أنه لا يحتاج إليه في الأخير لأن إخوانهم كلهم مهديون، لأن المراد بهدي أو تفضيل الآباء

﴿وَأَجْبِيتُمْ﴾ اخترناهم ﴿وَهَدَيْتَهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ ﴿ذَلِكَ﴾ الدين الذي هدوا إليه ﴿هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَلَوْ أَشْرَكُوا﴾ فرضاً ﴿لَحِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ﴾ بمعنى الكتب ﴿وَلَمْ نَكُ﴾ الحكمة ﴿وَالنُّبُوَّةُ فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا﴾ أي بهذه الثلاثة ﴿هَؤُلَاءِ﴾ أي أهل مكة ﴿فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا﴾ أَرَصَدْنَا لَهَا ﴿قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ﴾ هم المهاجرون والانصار ﴿أُولَئِكَ

والذرية، والإخوان تفضيلهم أو هداهم بالإيمان، ويحتاج إلى التبعيض في مدخولها الأول من حيث إن بعض آبائهم لم يكن مسلماً كما قاله الخازن، ويمثل له بازر على ما سبق. فالتفضيل أو الهداية لبعض آبائهم لا لكلهم، ويحتاج إليه أيضاً في الثاني كما أشار له الشارح بقوله: (وبعضهم كان في ولده كافر) وأما قوله: (لأن بعضهم الخ) فلم يظهر به التبعيض في الآباء ولا في الذرية، لأننا إذا قلنا: وفضلنا أو هدينا بعض ذرياتهم لم يخرج من لا ولد له، وغاية تصحيح العبارة بالنسبة إليه جعل الإضافة إلى المجموع، أي: ومن ذريات مجموعهم، وهذا لا يقتضي أن لكل منهم ذرية. فالحاصل أن الشارح سكت عن تقرير التبعيض في المجزور الأول والثالث وقرره في الثاني بوجهين، أولهما: غير صحيح. والثاني: صحيح تأمل اهـ شيخنا.

قوله: (لأن بعضهم لم يكن له ولد) كيحيى وعيسى اهـ كرخي.

قوله: ﴿وَأَجْبَيْنَاهُمْ﴾ عطف على فضلنا. وتكرير الهداية في قوله: ﴿وهديناهم﴾ الخ لتكرير التأكيد وتمهيداً لبيان ما هدوا إليه أبو السعود.

قوله: (ذلك الدين الذي هدوا إليه) وهو التوحيد بدليل قوله: ﴿ولو أشركوا﴾ الخ. فقد فسر الإشارة بالدين المدلول عليه بالسياق. وعبرة السمين: قوله: ﴿ذلك هدى الله﴾ المشار إليه هو المصدر المفهوم من الفعل قبله، إما الاجتناب وإما الهداية، أي ذلك الاجتناب هدى الله أو ذلك الهدى إلى الطريق المستقيم هدى الله، ويجوز أن يكون هدى الله خيراً، وأن يكون بدلاً من ذلك، والخبر يهدي به. وعلى الأول يكون هدى الله حالاً والعامل فيه اسم الإشارة، ويجوز أن يكون خبراً ثانياً ومن عباده تبين أو حال إما من من وإما من عائدته المحذوف اهـ.

قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمْ﴾ الخ إشارة إلى المذكورين من الأنبياء الثمانية عشر، وليس لكل منهم كتاب، فالمراد بإيتاء الكتاب لكل منهم تفهيم ما فيه أعم من أن يكون ذلك بالإنزال عليه ابداء أو بوراثة من قبله اهـ أبو السعود بالمعنى.

قوله: (الحكمة) أي العلم. وقوله: ﴿والنبوَّة﴾ أي الرسالة. قوله: (أرصدنا لها) أي أعددنا ووقفنا لها: أي للإيمان بها والقيام بحقوقها اهـ.

قوله: ﴿ليسوا بها بكافرين﴾ أي في وقت من الأوقات، بل هم مستمررون على الإيمان بها. فإن الجملة الاسمية الإيجابية كما تفيد دوام الثبوت، كذلك السلبية تفيد دوام النفي بمعونة المقام لا نفي الدوام كما حقق في مقامه اهـ أبو السعود.

والباء في بها متعلقة بكافرين قدمت عليه لرعاية السجع، والباء في بكافرين زائدة في خبر ليس

اهـ سمين.

الَّذِينَ هَدَىٰ ﴿٩٠﴾ هُم ﴿٩١﴾ اللَّهُ فَبَهَّدَهُمْ ﴿٩٢﴾ طريقهم من التوحيد والصبر ﴿٩٣﴾ أَفْتَدَىٰ ﴿٩٤﴾ بهاء السكت وفقاً ووصلاً وفي قراءة بحذفها وصلاً ﴿٩٥﴾ قُلْ ﴿٩٦﴾ لأهل مكة ﴿٩٧﴾ لَا أَتَمَلَّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴿٩٨﴾ أي القرآن ﴿٩٩﴾ اجْتَرَأَ ﴿١٠٠﴾ تعطونه ﴿١٠١﴾ إِنَّ هُوَ ﴿١٠٢﴾ ما القرآن ﴿١٠٣﴾ إِلَّا ذِكْرٌ ﴿١٠٤﴾ عِظَةٌ ﴿١٠٥﴾ لِلْعَالَمِينَ ﴿١٠٦﴾ ﴿١٠٧﴾ الإنس والجن ﴿١٠٨﴾ وَمَا قَدَرُوا ﴿١٠٩﴾ أي اليهود ﴿١١٠﴾ اللَّهُ حَقُّ قَدَرِهِ ﴿١١١﴾ أي ما عظموه حق عظمتهم أو ما عرفوه حق معرفته ﴿١١٢﴾ إِذْ قَالُوا ﴿١١٣﴾ لِلنَّبِيِّ ﷺ

قوله: ﴿أولئك الذين هدى الله﴾ أولئك مبتدأ والذين خبره، وجملة في هدى الله صلة، والعائد محذوف كما قدره الشارح. قوله: ﴿فبهدهم اقتده﴾ احتج بهذه الآية بعض العلماء على أن محمداً ﷺ أفضل من جميع الأنبياء، وذلك جميع خصال الكمال التي كانت متفرقة فيهم أمر بالاعتداء بهم فيها، أي بالتخلق بها ليحوز الجميع، فكان نوح صاحب تحمل الأذى من قومه، وإبراهيم صاحب كرم، وإسحاق ويعقوب صاحبي صبر على البلاء والمحن، وداود وسليمان من أصحاب الشكر على النعمة، وأيوب صاحب صبر على البلاء، ويوسف جامعاً بين الصبر والشكر، وموسى صاحب الشريعة الظاهرة، وزكريا ويحيى وعيسى والياس من أصحاب الزهد في الدنيا، وإسماعيل صاحب صدق، ويونس صاحب تضريح، فأمر محمد أن يقتدي بهم وجمع له جميع ما تفرق فيهم اهـ خازن بالمعنى.

قوله: (من التوحيد والصبر) أي دون الفروع المختلفة الشرائع، ودون المنسوخة، فإنها بعد النسخ لا تتبع اهـ شيخنا.

قوله: (بهاء السكت) وهي حرف يجتلب للاستراحة عند الوقف، فثبوتها وفقاً لا إشكال فيه، وأما ثبوتها وصلاً فأجراء ومعاملة له مجرى الوقف، كما قال في الخلاصة:

وقف بها السكت على الفعل المعمل بحذف آخر كعط من سأل ثم قال:

وربما أعطى لفظ الوصل ما للوقوف تشبهاً وفشلاً منتظماً اهـ شيخنا. قوله: (وفي قراءة) أي لحمزة والكسائي بحذفها وصلاً، أي إثباتها وفقاً، فيثبتانها عند الوقف ويحذفانها عند الوصل على أصل قاعدتها اهـ شيخنا.

قوله: ﴿قل لا أسألكم عليه﴾ أي على القرآن أو على البليغ، فإن مساق الكلام يدل عليهما وإن لم يجر لهما ذكر أجر، أي عوضاً من جهتك كما لم يسأله من قبلي من الأنبياء عليهم السلام، وهذا من جملة ما أمر عليه السلام بالاعتداء بهم اهـ أبو السعود.

قوله: (عظة) عبارة أبي السعود: عظة وتذكيراً لهم كافة من جهته تعالى فلا يختص بقوم دون آخرين اهـ.

قوله: ﴿وما قدروا الله﴾ يقال: قدر يقدر من باب نصر ينصر، وأصل القدر السير والحرز. يقال: قدر الشيء إذا سبره وحزره ليعرف مقداره، ثم استعمل في معرفة الشيء، وحق قدره نصب على المصدرية والأصل قدره الحق، ثم أضيفت الصفة إلى الموصوف اهـ السعود.

قوله: (أي اليهود) كفنحاص بن عازوراء، وكمالك بن الصيف، فقد جاء يخاصم النبي ﷺ فقال

وقد خاصموه في القرآن ﴿مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ قُلْ﴾ لهم ﴿مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ تَجْمَلُونَهُ﴾ بالياء والتاء في المواضع الثلاثة ﴿قَرَأْتِيسَ﴾ أي يكتبونه في دفاتر مقطعة

له النبي: «أشددك الله الذي أنزل التوراة على موسى هل تجد فيها إن الله تعالى يبغض الحبر السمين» أي العالم الجسيم، وكان مالك المذكور كذلك، وكان فيها ما ذكر، فقال: نعم، وكان يحب إخفاء ذلك، لكن أقرن لإقسام النبي عليه، فقال له النبي: «أنت حبر سمين» يعني فتكون مبعوضاً. فغضب، وقال: ما أنزل الله على بشر من شيء، فقال أصحابه الذين معه: ويحك ولا على موسى؟ فقال: «والله ما أنزل الله على بشر من شيء» فلما سمعت اليهود تلك المقالة عتبوا عليه وقالوا: أليس الله أنزل التوراة على موسى فلم قلت هذا؟ قال أغضبني محمد فقلته. فقالوا: وأنت إذا غضبت تقول على الله غير الحق. فعزلوه من الحبرية وجعلوا مكانه كعب بن الأشرف اهـ خازن.

قوله: ﴿إِذ قَالُوا﴾ أي وقت أن قالوا ما ذكر، فقولهم المذكور فيه تنقيص لله وجهل به، لأن من عظمت له لطفه بعباده بإنزال الكتب عليهم، فنفا هذا الوصف الجميل عنه اهـ شيخنا.

وفي السمين: إذ قالوا منصوب بقدروا، وجعله ابن عطية منصوباً بقدره، وفي كلام ابن عطية ما يشعر بأنها للتعليل ومن شيء مفعول به زيدت فيه من لوجود شرطي الزيادة اهـ.

قوله: ﴿قُلْ﴾ (قل لهم) أي في الرد عليهم. قوله: ﴿نُورًا﴾ أي بينا بنفسه وهدى للناس أي مبيناً لغيره اهـ أبو السعود.

ونوراً منصوب على الحال، وفي صاحبه وجهان، أحدهما: أنه الهاء في به، فالعالم فيها جاء. والثاني: أنه الكتاب، فالعامل فيها أنزل وللناس صفة لهدى اهـ سمين.

قوله: (الياء والتاء الخ) عبارة السمين: قرأه ابن كثير وأبو عمرو بياء الغيبة، وكذلك يبدونها ويخفون والباقون بقاء الخطاب في الأفعال الثلاثة، فأما الغيبة فللحمل على ما تقدم من الغيبة في قوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ﴾ الخ. وعلى هذا فيكون في قوله: ﴿وَعَلِمْتُمْ﴾ تأويلان، أحدهما: أنه خطاب لهم أيضاً، وإنما جاء به على طريقة الالتفات. والثاني: أنه خطاب للمؤمنين من قريش اعترض به بين الأمر بقوله: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ﴾ وبين قوله: ﴿قُلْ اللَّهُ﴾، وأما قراءة تاء الخطاب ففيها مناسبة لقوله: ﴿وَعَلِمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ﴾ ورجحها مكي وجماعة لذلك، قال: وذلك أحسن في المشاكلة والمطابقة واتصال بعض الكلام ببعض، وهو الاختيار لذلك ولأن أكثر القراء عليه اهـ.

قوله: (في المواضع الثلاثة) أي يجعلون ويبدون ويخفون. قوله: (يجعلونه) ﴿قَرَأْتِيسَ﴾ يجوز أن يكون جعل بمعنى صير وأن يكون بمعنى ألقى أي يضعونه في كاغد، وهذه الجملة في محل نصب على الحال، إما من الكتاب وإما من الهاء في به كما تقدم في ﴿نُورًا وَهُدًى﴾ و ﴿قَرَأْتِيسَ﴾ فيه ثلاثة أوجه، أحدهما: أنه على حذف حرف الجر أي في ﴿قَرَأْتِيسَ﴾ وورق فهو شبيه بالظرف المبهم، فلذلك تعدى إليه الفعل بنفسه. والثاني: أنه على حذف مضاف أي يجعلونه ذا قراطيس. والثالث: أنهم نزلوه منزلة القراطيس، وقد تقدم تفسير القراطيس، والجملة من قوله: يبدونها في محل نصب صفة لقراطيس، وأما يخفون فقال أبو البقاء: إنها صفة أيضاً لها وقدر ضميراً محذوفاً أي ويخفون منها

﴿يَتَذَكَّرُونَ﴾ أي ما يحبون إبداءه منها ﴿وَيُخْفُونَ كَثِيرًا﴾ مما فيها كُنت محمد ﷺ ﴿وَعَلَّمْتُمْ﴾ أيها اليهود في القرآن ﴿مَا لَمْ تَقْلُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ﴾ من التوراة ببيان ما التبس عليكم واختلقت فيه ﴿قُلْ أَنزَلَهُ﴾ إن لم يقولوه لا جواب غيره ﴿ثُمَّ دَرَّاهُمْ فِي خَوْضِهِمْ﴾ باطلهم ﴿يَلْعَبُونَ﴾ ﴿وَهَذَا﴾

كثيراً. وأما مكي فقال: ويخفون مبتدأ لا موضع له من الإعراب انتهى سمين:

قوله: (مقطعة) أي مفصلاً بعضها من بعض فجعلوها أجزاء نحو نيف وثمانين جزءاً، وفعلوا ذلك ليتمكنوا من إخفاء ما أرادوا إخفاءه فيجعلون ما يريدون إخفاءه على حدة ليتمكنوا من إخفاءه بخلاف ما لو جمعوا الكل في مجلد واحد كالمصحف، فربما اطلع غيرهم على جميع ما فيه اهـ شيخنا.

قوله: (مما فيها) أي في القراطيس التي نسخوها من التوراة وعبارة الخازن: يبدونها يعني القراطيس المكتوبة، ويخفون كثيراً أي مما كتبه من القراطيس، وهو ما عندهم من صفة محمد ﷺ ونعته في التوراة اهـ.

وعبارة البيضاوي: وتضمن ذلك توبيخهم على سوء جهلهم بالتوراة وذمهم على تحريفها بإبداء بعض انتخابه وكتبه في ورقات متفرقة، وإخفاء بعض لا يشتهونه انتهت، وهي تقتضي أن البعض الذي يخفونه هو الذي لم يجعلوه في القراطيس، وعليها يكون قال الشارح (مما فيها) معناه مما في التوراة، وذلك الكثير هو الذي لم يكتبوه في القراطيس، فما أحبروا إظهاره كنبوة، وما لم يحبوه لم يكتبوه ولم ينقلوه منها، اهـ.

قوله: (كُنت محمد) أي كآية الرجم وكآية أن الله يبغض الحبر السمين، فهذه آية في التوراة أي العالم الضخم جسمه اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وعلمتم﴾ يجوز أن يكون على قراءة الغيبة في يجعلونه، وما عطف عليه مستأنفاً وأن يكون حالاً، وإنما أتى به خطاباً لأجل الالتفات. وأما على قراءة تاء الخطاب فهو حال، ومن اشترط قد في الماضي الواقع حالاً أضمرها هنا، أي: وقد علمتم اهـ سمين.

قوله: (في القرآن) أي من القرآن بدليل مقابله بقوله: (من التوراة) وعبارة البيضاوي: وعلمتم على لسان محمد ﷺ ما تعلموا أنتم ولا آبائكم زيادة على ما في التوراة وبياناً لما التبس عليكم وعلى آبائكم الذين كانوا أعلم منكم، ونظيره إن هذا القرآن يقص على بني إسرائيل أكثر الذي هم فيه يختلفون. وقيل: الخطاب لمن آمن من قريش اهـ.

قوله: (بيان ما التبس الخ) الباء سببية متعلقة بقوله: ﴿وعلمتم﴾ اهـ.

قوله: ﴿قل الله﴾ الجلالة يجوز فيها وجهان، أحدهما: أن تكون فاعلاً لفعل محذوف، أي قل أنزله الله، وهذا هو الصحيح للتصريح بالفعل في قوله: ليقولن خلقهن العزيز العليم. والثاني: أنه مبتدأ والخبر محذوف تقديره الله أنزله ووجه مناسبه مطابقة الجواب للسؤال، وذلك أن جملة السؤال اسمية فلتكن جملة الجواب كذلك اهـ سمين.

قوله: ﴿في خوضهم يلعبون﴾ يجوز أن يكون ﴿في خوضهم﴾ متعلقاً بذكرهم، وأن يتعلق

القرآن ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ قبله من الكتب ﴿وَلِتُنذِرَ﴾ بالثناء والياء عطف على معنى ما قبله أي أنزلناه للبركة والتصديق ولتنذير به ﴿أَمْ أَلْقَيْنَا مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ وَسَائِرِ النَّاسِ﴾ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَهُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴿٩٢﴾ خوفاً من عقابها ﴿وَمَنْ﴾ أي لا

يلعبون، وأن يكون حالاً من مفعول ﴿ذرهم﴾ وأن يكون حالاً من فاعل ﴿يلعبون﴾ فهذه أربعة أوجه . وأما ﴿يلعبون﴾ فيجوز أن يكون حالاً من مفعول ﴿ذرهم﴾ ومن منع تعدد الحال لواحد لم يجز حيث أن يكون في خوضهم حالاً من مفعول ﴿ذرهم﴾ بل يجعله إما متعلقاً بذرهم كما تقدم، أو يلعبون أو حالاً من فاعله، ويجوز أن يكون ﴿يلعبون﴾ حالاً من ضمير خوضهم، وجاز ذلك لأنه في قوة الفاعل، لأن المصدر مضاف لفاعله. والتقدير ذرهم يخوضوا لآعين وأن يكون حالاً من الضمير المستقر في خوضهم إذا جعلناه حالاً لأنه تضمن معنى الاستقرار فتكون حالاً متداخلة اهـ سمين . قوله: ﴿يلعبون﴾ أي يستهزئون ويسخرون اهـ خازن .

وفي القاموس: لعب كسمع لعباً بكسر العين ضد جد اهـ فاللعب يشمل الهزل والسخرية والاستهزاء . قوله: ﴿وهذا كتاب﴾ مبتدأ وخبر . وقوله: ﴿أنزلناه﴾ الخ . صفات للخبر وقدم وصفه بالإنزال على وصفه بالبركة بخلاف قوله: وهذا ذكر مبارك أنزلناه . قالوا: لأن الأهم هنا وصفه بالإنزال، إذ جاء عقيب إنكارهم أن ينزل الله على بشر من شيء بخلافه هناك، ووقعت الصفة الأولى جملة فعلية لأن الإنزال يتجدد وقتاً فوقتاً، والثانية اسماً صريحاً لأن الاسم يدل على الثبوت والاستقرار، وهو مقصود هنا أي بركته ثابتة مستقرة اهـ سمين .

قوله: ﴿مصدق الذي بين يديه﴾ أي موافق للكتب التي قبله في التوحيد وتنزيه الله والدلالة على البشارة والندارة اهـ خازن .

قوله: (أي أنزلناه للبركة الخ) فهذه العلة مأخوذة من الوصف من حيث إن تعليق الحكم بالمشتق يؤذن بعملية الاشتقاق اهـ شيخنا .

وفي السمين: قوله: ﴿ولتنذر﴾ قرأ الجمهور: بقاء الخطاب للرسول عليه السلام وأبو بكر عن عاصم بياء الغيبة والضمير للقرآن وهو الظاهر، أي ينذر بمواعظة وزواجره، ويجوز أن يعدو على الرسول عليه السلام للمعلم به . وهذه اللام فيها وجهان، أحدهما: أنها متعلقة بأنزلنا عطفاً على مقدر، فقدره أبو البقاء ليؤمنوا ولتنذر .

وقدره الزمخشري فقال: ولتنذر معطوف على ما دل عليه صفة الكتاب، كأنه قيل: أنزلناه للبركات ولتصديق ما تقدمه من الكتب وللإنذار، والثاني: أنها متعلقة بمحذوف متأخر أي ولتنذر أنزلناه اهـ .

قوله: (أي أهل مكة) إشارة إلى تفسير أم القرى وإلى حذف مضاف في الكلام، وإنما ذكرت بهذا الاسم المنبئ عن كونها أعظم القرى، وقبلة لأهلها إيداناً بأن إنذار أهلها أصل مستتب لإنذار أهل الأرض كافة اهـ من أبي السعود .

قوله: ﴿والذين يؤمنون بالآخرة﴾ أي إيماناً يعتد به بخلاف بعض أهل الكتاب فلا يرد كيف قال

أحد ﴿أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ بإدعاء النبوة ولم يتباً ﴿أَوْ قَالَ أُوْحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ نزلت في مسيلمة ﴿وَمِن قَالٍ﴾ ﴿سَازِلٌ مِّثْلَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ وهم المستهزون قالوا لو نشاء لقلنا: مثل هذا

في وصف القرآن ذلك مع أن كثيراً ممن يؤمن بالآخرة من اليهود والنصارى وغيرهم لا يؤمنون به أهـ كرخي.

وفي الخازن: ﴿والذين يؤمنون بالآخرة﴾ المخ وذلك لأن الذي يؤمن بالآخرة يؤمن بالوعد والوعيد والثواب والعقاب، ومن كان كذلك فيرغب في تحصيل الثواب ودرء العقاب عنه، وذلك لا يحصل إلا بالنظر التام، فإذا نظر وتفكر علم أن دين محمد أشرف الأديان وشريعته أعظم الشرائع أهـ.

فلزم من الإيمان بالآخرة على الوجه المذكور الإيمان بمحمد أو بالقرآن هل الاحتمالين في الضمير في به، وهذا الموصول يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنه مرفوع بالابتداء وخبره يؤمنون به ولم يتحد المبتدأ والخبر لتغاير متعلقيهما، فلذلك جاز أن يقع الخبر بلفظ المبتدأ ولا فيمتنع أن تقول الذي يقوم يقوم والذين يؤمنون يؤمنون، وعلى هذا فذكرنا الفضلة هنا واجب ولم يتعرض النحويون لذلك ولكن تعرضوا لنظائره، والثاني: أنه منصوب عطفاً على ﴿أم القرى﴾ أي ولتلتها الذين آمنوا بالآخرة فيكون قوله: ﴿يؤمنون به﴾ حالاً من الموصول وليست حالاً مؤكدة لما تقدم لك من تسويغ وقوعه خيراً، وهو اختلاف المتعلق والهاء في به تعود على القرآن أو على الرسول ﴿وهم على صلاتهم يحافظون﴾ حال. وذكر أبو علي في الروضة: أن أبا بكر قرأ على صلواتهم أهـ سمين.

قوله: ﴿وهم على صلاتهم يحافظون﴾ يعني أن الإيمان بالآخرة يحمل على المحافظة على الصلاة وتخصيصها بالذكر لأنها أشرف العبادات، إلا فالإيمان يحمل على الإيمان بمحمد، وذلك يحمل على المحافظة على جميع الطاعات أهـ خازن.

قوله: (خوفاً من عقابها) أي الآخرة. قوله: (بإدعاء النبوة) أي مثلاً ولا فوجوه الكذب كثيرة أهـ. قوله: ﴿أو قال أُوْحِيَ إِلَيَّ﴾ عطف خاص على عام كما قاله أبو حيان، وهذا يقطع النظر عن تفسير الشارح الافتراء ادعاء النبوة، أما بالنظر إليه فيكون عطف تفسير هذا وفيه أن كلا من عطف التفسير لا يكون بأو، والأحسن أنه من عطف المغاير باعتبار العنوان، وتكون أو للتنويع في كذب مسيلمة، يعني أنه تارة ادعى النبوة، بأن قال: أنا نبي، وتارة ادعى الإحياء، بأن قال: إن الله أوحى إليّ وإن كان يلزم النبوة، أي مفهومها في نفس الأمر الإحياء النبوة، هذا ويفهم من صنيع الشارح الآتي أن أو بمعنى الواو حيث قال: بدعوى النبوة والإحياء كذباً أهـ شيخنا.

قوله: ﴿أو قال أُوْحِيَ إِلَيَّ﴾ عطف على افتري وإلي في محل رفع لقيامه مقام الفاعل، وجوز أبو البقاء أن يكون القائم مقامه ضمير المصدر، قال: تقديره أوحى إليّ الوحي أو الإحياء، والأول أولى لأن فيه فائدة جديدة بخلاف الثاني: فإن معنى المصدر مفهوم من الفعل قبله أهـ سمين.

قوله: (نزلت في مسيلمة) أي قوله: ﴿ومن أظلم﴾ الخ أهـ شيخنا.

قوله: ﴿و﴾ (من) ﴿من قال﴾ الخ أشار به إلى أن من في محل جر لأنه نسق على من المجروزة بمن أهـ كرخي.

﴿وَلَوْ تَرَىٰ﴾ يا محمد ﴿إِذَ الظَّالِمُونَ﴾ المذكورون ﴿فِي غَمَرَاتٍ﴾ سكرات ﴿الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيَهُمْ﴾ إليهم بالضرب والتعذيب يقولون لهم تعنيفاً ﴿أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ﴾ إلينا لنقبضها ﴿الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ﴾ الهوان ﴿يَمَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ﴾ بدعوى النبوة والإيحاء كذباً ﴿وَكُنْتُمْ

قوله: ﴿سأنزل﴾ أي سأتي وأنظم وأجمع وأتكلم مثل ما أنزل الله أي قرآنًا مثل الخ أو بمثل الخ اهـ شيخنا.

وفي السمين: ومثل يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوب على المفعول به أي سأنزل قرآنًا مثل ما أنزل الله، وما على هذا موصولة اسمية أو نكرة موصوفة، أي مثل الذي أنزله أو مثل شيء أنزله. والثاني: أن يكون نعتاً لمصدر محذوف تقديره سأنزل إنزالاً مثل ما إنزال الله وما على هذا مصدرية أي مثل إنزال الله اهـ.

قوله: (وهم المستهزون) أي من كفار قريش اهـ شيخنا.

قوله: ﴿ولو ترى﴾ بصرية ومفعولها محذوف أي ولو ترى الظالمين إذ هم في غمرات الموت أي وقت كونهم فيها اهـ شيخنا.

قوله: (المذكورون) أي بقوله: ﴿ومن أظلم ممن افترى﴾ الخ وقوله: ﴿أو قال﴾ الخ وقوله: ﴿ومن قال﴾ الخ يدل على هذا قوله فيما يأتي بعد قوله غير الحق بدعوى النبوة والإيحاء كذباً مع قوله تعالى: ﴿وكنتم عن آياته تستكبرون﴾ الظاهر في أنه خطاب للمستهزين اهـ شيخنا.

قوله: ﴿في غمرات الموت﴾ خبر المبتدأ، والجملة في محل خفض بالظرف، والغمرات: جمع غمرة، وهي الشدة الفظيعة وأصلها من غمره الماء إذا ستره، كأنها تستر بغمها من تنزل اهـ سمين. وفي المختار: وقد غمره الماء أي علاه وبابه نصر، والغمرة: الشدة والجمع غمر بفتح الميم كناية ونوب وغمرات الموت: شدائده اهـ.

قوله: ﴿والملائكة باسطوا أيديهم﴾ جملة في محل نصب على الحال من الضمير المستكن في قوله: ﴿في غمرات﴾ و ﴿أيديهم﴾ خفض لفظاً وموضعه نصب، وإنما سقطت النون تخفيفاً اهـ سمين. قوله: (يقولون لهم الخ) أشار به إلى أن قوله: ﴿أخرجوا﴾ منصوب المحل بهذا القول المضمر، وهذا القول في محل نصب على الحال من الضمير في باسطوا. وفي الحديث: «أن أرواح الكفار تأتي الخروج فتضربهم الملائكة حتى تخرج» فيفيد أن أرواح الكفار لا تخرج بغيره وليس المراد كما أشار إليه من أخرجوا طلب إخراج الأنفس والأرواح منهم، لأنهم غير قادرين عليه بل إيذاؤهم وتغليظ الأمر عليهم اهـ كرخي.

قوله: ﴿اليوم تجزون﴾ في هذا الظرف وجهان، أحدهما: أنه منصوب بأخرجوا بمعنى أخرجوها من أبدانكم، فهذا القول في الدنيا ويجوز أن يكون في يوم القيامة. والمعنى: خلصوا أنفسكم من العذاب، فالوقف على قوله: ﴿اليوم﴾ والابتداء بقوله: ﴿تجزون عذاب الهون﴾ والثاني: أنه منصوب بتجزون، والوقف حينئذ على أنفسكم والابتداء بقوله: ﴿اليوم﴾ والمراد باليوم يحتمل أن يكون وقت

﴿لَا تَكْفُرُوا بِالْإِيمَانِ﴾ تستكبرون عن الإيمان بها وجواب لو: لرأيت أمراً فظيعاً ﴿وَيَقَالُ لَهُمْ إِذَا بَعثُوا لَكَ نَحْوَهُ مِثْلَ بَأْسِكُمْ فَلَنَلْزِمَنَّهُ نَوْحًا مُّثْلَ نَوْحِ الْأَوَّلِ﴾ منفردين عن الأهل والمال والولد ﴿كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ أي حجة

الاحتضار، وأن يكون يوم القيامة وعذاب الهون مفعول ثان، والأول قام مقام الفاعل، والهون: الهوان. قال تعالى: ﴿أَيْمِسْكَ عَلَى هُونٍ﴾ [النحل: ٥٩] وأضاف العذاب إلى الهون إيداناً بأنه متمكن فيه وذلك لأن ليس كل عذاب يكون فيه هون لأنه قد يكون على سبيل الزجر والتأديب كضرب الوالد ولده، ويجوز أن يكون من باب إضافة الموصوف إلى صفته وذلك أن الأصل العذاب الهون وضفه به مبالغة ثم أضافه إليه على حد الإضافة في قولهم بثقله الحمقاء ونحوه، ويدل على أن الهون بمعنى الهوان قراءة عبد الله وعكرمة له كذلك اهـ سمين.

قوله: ﴿بِمَا كُنتُمْ﴾ ما مصدرية أي بكونكم قائلين غير الحق وكونكم مستكبرين، والباء متعلقة بتجزون أي بسببه وغير الحق نصبه من وجهين، أحدهما: أنه مفعول به أي تذكرون غير الحق. والثاني: أنه نعت مصدر محذوف أي تقولون القول غير الحق. وقوله: ﴿وَكُنتُمْ﴾ يجوز فيه وجهان، أحدهما: وهو الظاهر أنه عطف على كنتم الأولى فتكون صلة لما كما تقدم. والثاني: أنها جملة مستأنفة سبقت للأخبار بذلك، وعن آياته متعلق بخبر كان وقدم لأجل الفواصل اهـ سمين.

قوله: ﴿وَيَقَالُ لَهُمْ إِذَا بَعثُوا﴾ أشار به إلى أن هذا القول قول الملائكة الموكلين بحسابهم وقيل: هو قول الله تعالى ومنشأ هذا الخلاف أن الله تعالى هل يتكلم مع الكفار أم لا، وقد تقدم على ذلك، والأولى أقوى لأن هذه الآية منطوقة على ما قبلها، والعطف يوجب التشريك اهـ الخريجي.

قوله: ﴿فَرَادَى﴾ منصوب على الحال من فاعل جئتونا. وجئتونا فيه وجهان، أحدهما: أنه بمعنى المستقبل أي تجيئوننا، وإنما أبرزه في صورة الماضي لتحققه كقوله تعالى: ﴿أَنَّى أَمْرُ اللَّهِ﴾ [النحل: ١] و﴿نَادَى أَصْحَابَ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٦]. والثاني: أنه ماضٍ، والمراد به حكاية الحال بين يدي الله تعالى يوم يقال لهم ذلك، فذلك اليوم يكون مجيئهم ماضياً بالنسبة إلى ذلك اليوم، واختلف الناس في ﴿فَرَادَى﴾ هل هو جمع أم لا، والقائلون بأنه جمع اختلفوا في مفرده. فقال الفراء: فرادى جمع فرد وفريد وفرد. وفردان فجوز أن يكون جمعاً لهذه الأشياء. وقال ابن قتيبة: هو جمع كسكران وسكارى وعجلان وعجالي. وقال قوم: هو جمع فريد كرفيد وردافى وأسير وأسارى، قاله الراغب. وقيل: هو اسم جمع لأن فرداً لا يجمع على فرادى وقول من قال إنه جمع له فإنما يريد في المعنى، ومعنى فرادى فرد اهـ سمين.

وفي البيضاوي: وفرادى جمع فرد والألف للتأنيث ككسالى وقرىء فراداً بالتثنية كغراب وفراد وكثلاث وفردى كسكرى اهـ.

فهذه أربع قراءات الأولى هي المتواترة والثلاثة بعدها شواذ كما في السمين. قوله: ﴿كَمَا خَلَقْنَاكُمْ﴾ في هذه الكاف أوجه، أحدهما: أنها منصوبة المحل على الحال من فاعل جئتونا، فمن أجاز تعدد الحال أجاز ذلك من غير تأويل، ومن منع ذلك جعل الكاف بدلاً من فرادى. والثاني: أنها في محل نصب نعتاً لمصدر محذوف أي مجيئاً مثل: مجيئكم يوم خلقناكم أول مرة، وقدره مكي

عراة غرلاً ﴿وَتَرَكْتُمْ مَا خَوَّلْتُمْ﴾ أعطيناكم من الأموال ﴿وَرَأَى ظُهُورُكُمْ﴾ في الدنيا بغير اختياركم ﴿وَيَقَالُ لَهُمْ تَوَيْبُخاً﴾ مَا تَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمْ ﴿الْأَصْنَامُ﴾ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ ﴿أَي فِي اسْتِحْقَاقِ﴾

منفردين انفراداً مثل جاءكم أول مرة، والأول أحسن لأن دلالة الفعل على المصدر أقوى من دلالة الوصف عليه. الثالث: أن الكاف في محل نصب على الحال من الضمير المستكن في فرادى، أي مشبهين بابتداء خلقكم. كذا قدره أبو البقاء وفيه نظر لأنهم لم يشبهوا بابتداء خلقهم، وصوابه أن يقدر مضاف أي مشبهة حالكم حال ابتداء خلقكم اهـ سمين.

فتلخص من كلامه أن ما مصدرية والمعنى أن حالكم في مجيئكم منفردين كحالكم حين خلقكم أول مرة. قوله: ﴿أول مرة﴾ أي المرة الأولى، فإن الإنسان خلق مرتين: الأولى ولادته والثانية إحياءه للبعث اهـ شيخنا.

وفي السمين: قوله: ﴿أول مرة﴾ منصوب على ظرف الزمان والعامل فيه خلقناكم ومرة في الأصل مصدر لمر مرة، ثم اتسع فيها فصارت زماناً، قال أبو البقاء: وهذا يدل على قوة شبه الزمان بالفعل. وقال الشيخ: وانتصب أول مرة على الظرف أي أول زمان ولا يقدر أول خلق لأن أول خلق يستدعي خلقاً ثانياً ولا يخلق ثانياً إنما ذلك إعادة ولا خلق، يعني أنه لا يجوز أن تكون المرة على بابها من المصدرية، ويقدر أول من الخلق لما ذكر اهـ.

قوله: (أي حفاة الغن) تفسير للتشبيه، أي أن مجيئكم الآن مشابه لخروجكم من بطون أمهاتكم من حيث أنكم في الحالين حفاة عراة غرلاً. وغرل: جمع أغرل، كحمر جمع أحمر. والأغرل ذو القلفة ويقال لها الغرلة بضم الغين وسكون الراء اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وتركتكم ما خولناكم﴾ فيها وجهان، أحدهما: أنها في محل نصب على الحال من فاعل جئتمونا، وقد مضى على رأي أي وقد تركتم. والثاني: أنها لا محل لها لاستئنافها، وما مفعولة بترك، وهي موصولة اسمية ويضعف جعلها نكرة موصوفة، والعائد محذوف أي ما خولناكموه، وترك هنا متعدية لواحد لأنها بمعنى التخلية، ولو ضمنت معنى صير تعدت لاثنين، وخول يتعدى لاثنين لأنه بمعنى أعطى، وملك، الخول: ما أعطاه الله من النعم، فمعنى خولته كذا ملكته الخول كقولهم مولته أي ملكته المال. وقوله: ﴿وراء ظهوركم﴾ متعلق بتركتكم، ويجوز أن يضمن ترك هنا معنى صير فيتعدى لاثنين أولهما الموصول والثاني الظرف فيتعلق بمحذوف أي وصيرتم بالترك الذي خولناكموه كائناً وراء ظهوركم اهـ سمين.

وفي المختار: وخول الشيء تخويلاً ملكه إياه، والتخول: التعهد وفي الحديث كان النبي ﷺ يتخولنا بالموعظة مخافة السامة. أي يتعهدنا، وخول الرجل حشمه الواحد خائل اهـ. وفي القاموس: والخولي: الراعي الحسن القيام على المال، والجمع خول بالتحريك اهـ.

قوله: (بغير اختياركم) متعلق بتركتكم. قوله: ﴿أنهم فيكم﴾ أشار الشارح إلى أن في الكلام حذف مضافين، وهذا الظرف متعلق بخبر أن قدم عليه اهـ شيخنا.

عبادتكم ﴿شُرِكُوا﴾ لله ﴿لَقَدْ نَقَعَ بَيْنَكُمْ﴾ وصلكم أي تشئت جمعكم وفي قراءة بالنصب ظرف أي وصلكم بينكم ﴿وَصَلَّ﴾ ذهب ﴿عَنكُمْ﴾ مَا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٩٤﴾ في الدنيا من شفاعتها ﴿إِنَّ اللَّهَ

قوله: ﴿بينكم﴾ هو هنا مصدر بأن يبين بينا بمعنى البعد، ويطلق على المضدين كالبعد والقرب والوصل والانقطاع، والمراد به هنا الوصل كما قال الشارح أي الاتصال أي العلفة والارتباط اهـ شيخنا عن السمين.

قوله: (أي وصلكم بينكم) هذا تفسير للضمير المستكن في تقطع على هذه القراءة فهو عائد على ما يفهم من الشركاء إذ يفهم منها الوصل أي الارتباط والتعلق، والمعنى: لقد تقطع هو أي وصلكم بينكم أي في بينكم، أي التقطع كائن في بينكم اهـ شيخنا.

وعبارة السمين: قوله: ﴿بينكم﴾ قرأ نافع والكسائي وعاصم في رواية حفص عنه بينكم نصباً والباقون بينكم رفعاً. فأما القراءة الأولى ففيها ثلاثة أوجه، أحسنها: أن الفاعل مضمرة يعود على الاتصال، والاتصال وإن لم يكن مذكوراً حتى يعود عليه ضمير، لكنه تقدم ما يدل عليه وهو لفظ شركاء، فإن الشركة تشعر بالاتصال والمعنى لقد تقطع الاتصال بينكم فانتصب بينكم على الظرفية. الثاني: أن الفاعل هو بينكم، وإنما بقي على خاله منصوباً حملاً له على أغلب أحواله، وهو مذهب الأخفش. وقال الواحدي: لما جرى في كلامهم منصوباً ظرفاً تركوه على ما يكون عليه في أغلب أحواله، ثم قال في قوله: ومنا دون ذلك، قدون في موضع رفع عنده وإن كان منصوب اللفظ، ألا ترى أنك تقول: منا الصالحون ومنا الطالحون، إلا أن الناس لما حكوا هذا المذهب لم يتعرضوا لبناء هذا الظرف، بل صرحوا بأنه معرب منصوب وهو مرفوع المحل. قالوا: وإنما بقي على نصبه اعتباراً بأغلب أحواله. وفي كلام الشيخ: لما حكى مذهب الأخفش ما يصرح بأنه مبني فإنه قال: وخرجه الأخفش على أنه فاعل، ولكنه مبني حملاً على أكثر أحواله وفيه نظر، لأن ذلك لا يصلح أن يكون علة للبناء، وعلل البناء محصورة ليس هذا منها، ثم قال الشيخ: وقد يقال لإضافته إلي مبني كقوله إلى مبني كقوله: ومنا دون ذلك، وهذا ظاهر في أنه جعل حملة على أكثر أحواله علة لبنائه. الثالث: قال الزمخشري: لقد تقطع بينكم، لقد وقع التقطيع بينكم كما تقول جمع بين الشيئين تريد أوقع الجمع بينهما على إسناد القول إلى مصدره بهذا التأويل اهـ.

وأما القراءة الثانية ففيها وجهان، أحدهما: أن بين اسم غير ظرف وإنما معناها الوصل، أي لقد تقطع وصلكم ثم للناس بعد ذلك عبارتان: عبارة تؤذن بأن بين مصدر بأن يبين بينا بمعنى بعد فيكون من الأضداد أي أنه مشترك اشتراكاً لفظياً يستعمل للوصل والفراق كالجون للأسود والأبيض ويعزى هذا لأبي عمرو وابن جني والمهدوي والزهراوي. وقال الزجاج، والرفع أجود ومعناه لقد تقطع وصلكم فقد أطلق هؤلاء أن بين بمعنى الوصل، وعبارة تؤذن بأنه مجاز، ووجه المجاز كما قاله الفارسي أنه لما استعمل بين مع البين المتلاسين في نحو: بيني وبينك شركة، وبينني ورحم وصداقة، صارت لاستعمالها في هذه المواضع بمعنى الوصلة، وعلى خلاف الفرقة فلماذا جاء لقد تقطع بينكم أي وصلكم. والثاني: أن هذا كلام محمول على معناه، إذ المعنى لقد تفرق جمعكم وتشئت، وهذا لا

فَالْقُلُوبُ شَاقٌّ ﴿الْحَبِّ﴾ عَنِ النَّبَاتِ ﴿وَالنَّوَى﴾ عَنِ النَّخْلِ ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ كَالْإِنْسَانِ وَالطَّائِرِ

يصلح أن يكون تفسير إعراب انتهت مع بعض تصرف. قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ﴾ الخ لما تقدم الكلام على تقرير التوحيد والنبوة أردفه بذكر الدلائل على كمال قدرته وعلمه وحكمته تنبيهاً على المقصود الأعظم، وهو معرفة الله بصفاته وأفعاله، وأنه المبدع للأشياء، ومن كان كذلك كان هو المستحق للعبادة لا هذه الأصنام التي كانوا يعبدونها، فالمعنى: أن الذي يستحق أن يعبد هو الذي فلق الحب والنوى لا غير الله خازن.

قوله: ﴿فَالِقُ الْحَبِّ﴾ يجوز أن تكون الإضافة محضة على أنه اسم فاعل بمعنى الماضي، لأن ذلك قد كان، ويدل عليه قراءة عبد الله بن مسعود: فلق فعلاً ماضياً، ويجوز أن تكون الإضافة غير محضة، على أنه بمعنى الحال والاستقبال، وذلك على حكاية الحال، فيكون الحب مجرور اللفظ منصوب المحل، والفلق هو شق الشيء. وقيدته الراغب بإبانة بعضه عن بعض. وفسر بعضهم فالتق هنا بمعنى خالق. قيل: ولا يعرف هذا لغة، وهذا لا يلتفت إليه لأن هذا منقول عن ابن عباس والضحاك أيضاً اهـ سمين.

قوله: (شاق) ﴿الْحَبِّ﴾ (عن النبات) فيشق الحبة اليابسة فيخرج منها ورق أخضر، ويشق النواة اليابسة فيخرج منها شجرة صاعدة في الهواء، والحب هو الذي له نوى كالحنطة والشعير، والنوى ضد الحب كالرطب والخوخ والمشمش اهـ خازن.

قوله: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ الجملة إما خبر ثان، وإما مستأنفة، والمراد بالحي ما ينمو من الحيوان والنبات، وبالميت ما لا ينمو كالنطفة والحبة اهـ أبو السعود.

فالمراد بالحي كل ما ينمو وإن لم يكن فيه روح، وبالميت ضده ولو كان أصل حيوان اهـ.

وفي زاده: وإنما لم يحمل الحي والميت على معنهما الحقيقي لأن قوله: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ وقع في موضع البيان لقوله: ﴿فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى﴾ ولذلك ترك العاطف بينهما، فلو حملا على أصول معنهما لما صلحت الجملة لأن تكون بياناً لما قبلها، ولما كانت مطابقة له. وقوله: ﴿وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ﴾ لما لم يصلح بياناً له لم يحسن عطفه على ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ﴾ فلذلك جعل معطوفاً على ﴿فَالِقُ﴾ وذلك بلفظ اسم الفاعل مثله اهـ.

قوله أيضاً: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ﴾ يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنها جملة مستأنفة فلا محل لها. والثاني: أنها في محل رفع خبراً ثانياً لأن. وقوله: ﴿وَمُخْرِجُ﴾ يجوز فيه وجهان أيضاً، أحدهما: أنه معطوف على ﴿فَالِقُ﴾ ولم يذكر الزمخشري غيره، أي ﴿أَنَّ اللَّهَ فَالِقُ﴾ ﴿وَمُخْرِجُ﴾ أخبر عنه بهذين الخبرين، وعلى هذا فيكون ﴿يُخْرِجُ﴾ على وجهيه وعلى كونه مستأنفاً يكون معترضاً على جهة البيان لما قبله من معنى الجملة. والثاني: أن يكون معطوفاً على ﴿يُخْرِجُ﴾ وهل يجعل الفعل في تأويل اسم ليصح عطف الاسم عليه، أو يجعل الاسم في تأويل الفعل ليصح عطفه عليه احتمالان مبنيان على ما تقدم في ﴿يُخْرِجُ﴾ إن قلنا إنه مستأنف فهو فعل غير مؤول باسم، فيرد الاسم إلى معنى الفعل فكان ﴿مُخْرِجُ﴾ في قوة ﴿يُخْرِجُ﴾، وإن قلنا إنه خبر ثان فهو في تأويل اسم واقع موقع خبر ثان، فلذلك عطف عليه اسم صريح اهـ سمين.

من النطفة والبيضة ﴿وَنُخْرِجُ الْمَيِّتَ﴾ النطفة والبيضة ﴿مِنْ أَلْحَىٰ ذَلِكُمْ﴾ الفائق المخرج ﴿اللَّهُ فَالِقَ الْفَجْرِ﴾ فكيف تصرفون عن الإيمان مع قيام البرهان ﴿فَالِقَ الْإِصْبَاحِ﴾ مصدر بمعنى الصبح أي شاق عمود الصبح وهو أول ما يبدو من نور النهار عن ظلمة الليل ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾ يسكن فيه

(من النطفة والبيضة) لف ونشر مرتب. قوله: (مصدر) أي معناه الدخول في الصباح، يقال: أصبح إصباحاً دخل في الصباح، والصبح: الفجر. وفي المصباح: الصبح الفجر، والصبح مثله وهو أول النهار، والصبح أيضاً خلاف المساء، وأصبحنا: دخلنا في الصباح اهـ.

وفي السمين: كسر الهمزة وهو المصدر، يقال: أصبح يصبح إصباحاً، وقال الليث والزجاج: إن الصبح والصبح والأصبح واحد، وهو أول النهار. وقيل: الأصبح ضوء الشمس بالنهار وضوء القمر بالليل، رواه ابن أبي طلحة عن ابن عباس. وقيل: هو إضاءة الفجر. نقل ذلك عن مجاهد والظاهر أن الإصبح في الأصل مصدر سمي به الصبح. وقرأ الحسن وأبو رجاء وعيسى بن عمر: الأصبح بفتح الهمزة وهو جمع صبح، نحو: فقل وأقفال وبرود وأبراد اهـ.

قوله: (أي شاق عمود الصبح الخ) إيضاحه قول الكشاف: فإن قلت فيما معنى فلق الصبح والظلمة هي التي تتفلق عن الصبح؟ قلت: فيه وجهان، أحدهما: أن يراد فائق ظلمة الأصبح بمعنى أنه على حذف مضاف وهي الغيش في آخر الليل. والثاني: أن يراد ﴿فَالِقَ الْإِصْبَاحِ﴾ الذي هو عمود الفجر عن بياض النهار وإسفاره، يقال: انشق عمود الفجر وانصدع، يسمى الفجر فلماً بمعنى مفلوق اهـ كرخي.

وفي زاده: فإن قيل ظاهر الآية يدل على أنه تعالى فلق الصبح وليس كذلك، فإنه تعالى فلق الظلمة عن الصبح الخارج منها، أوجب بجوابين، الأول: كما أنه تعالى يشق الظلمة الخالصة الواقعة في الليل ويخرج منها عمود الصبح وهو الصبح الكاذب الذي تعقبه ظلمة، كذلك يشق ذلك العمود ويخرج منه الظلمة الخالصة ويخرج منه أيضاً بياض النهار وإسفاره، فيصح أن يقال إنه تعالى ﴿فَالِقَ الْإِصْبَاحِ﴾ الأول عن ظلمة آخر الليل وعن بياض النهار أيضاً. والجواب الثاني: أن المراد فائق ظلمة الإصبح على حذف مضاف، والمراد بظلمة الأصبح الغيش الذي يلي الإصبح المستطيل الكاذب اهـ.

﴿وَجَاعَلَ اللَّيْلَ﴾ في قراءة الجمهور: بخفض الليل بالإضافة مناسبة لقوله ﴿فَالِقَ الْإِصْبَاحِ﴾ وقرأ الكوفيون: وجعل الليل سكناً بنصبه على أنه مفعول به وسكناً المفعول الثاني أو حال اهـ كرخي. وهذه قراءة عاصم وحزمة والكسائي من السبعة اهـ خطيب.

والسكن ما سكنت إليه واسترحنت به، يريد أن الناس يسكنون في الليل يسكنون راحة، لأن الله جعل الليل لهم، كذلك قال ابن عباس: إن كل ذي روح يسكن فيه، لأن الإنسان قد أتعب نفسه في النهار فاحتاج إلى زمان يستريح فيه، ويسكن عن الحركة اهـ خازن.

وفي المصباح: والسكن ما يسكن إليه من أهل ومال وغير ذلك، وهو مصدر سكنت إلى الشيء من باب طلب اهـ.

الخلق من التعب ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ بالنصب عطفًا على محل الليل ﴿حُسْبَانًا﴾ حساباً للأوقات والباء محذوفة وهو حال من مقدر أي يجريان كما في آية الرحمن ﴿ذَلِكَ﴾ المذكور ﴿تَقْدِيرُ﴾ التقدير في ملكه ﴿الْعَلِيمِ﴾ بخلقه ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ﴾ في الأسفار ﴿قَدْ فَصَّلْنَا﴾ بينا ﴿الْآيَاتِ﴾ الدلالات على قدرتنا ﴿لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ يتدبرون ﴿وَهُوَ الَّذِي﴾

قوله: (من التعب) أي الحاصل في النهار اهـ خازن.

قوله: (عطفًا على محل الليل) وهو النصب، أي وحسباناً عطف على سكتاً، ففيه العطف على معمولي عامل واحد. وفي الكرخي: قوله عطفًا على محل الليل وهو النصب كما علمت مناسبتة لتاليه كجعل لكم النجوم وأنشأكم اهـ.

قوله: ﴿حُسْبَانًا﴾ مصدر حسب كالحسبان بالكسر فكل من المضموم الحاء ومكسورها مصدر حسب كالحساب، فلهذا الفعل ثلاثة مصادر اهـ شيخنا.

وفي المصباح: حسبت المال حسباً من باب قتل أحصيته عدداً. وفي المصدر أيضاً حسبة بالكسر وحسباناً بالضم وحسبت زيداً قائماً أحسبه من باب تعب في لغة جميع العرب، إلا بني كنانة فإنهم يكسرون المضارع مع كسر الماضي أيضاً على غير قياس حسباناً بالكسر بمعنى ظننت اهـ.

قوله: (حساباً للأوقات) أي على أوقات مختلفة تحسب بها الأوقات التي تتعلق بها العبادات والمعاملات اهـ أبو السعود.

والحساب العد، والظاهر أن في الكلام مضافاً محذوفاً أي علامتي حسابان. وفي زاده: فإنه تعالى قدر حركة الشمس مقداراً من السرعة والبطء بحيث تتم دورتها في سنة، وقدر حركة القمر بحيث تتم دورته في شهر، وبهذا التقدير تنتظم المصالح المتعلقة بالفصول الأربعة كنضج الثمار وأمور الحرث والنسل باختلاف منازل القمر وتجدد الأهلة في كل شهر تعلم آجال الديون ومواقيت الأشياء. قال تعالى: ﴿قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩]. وقال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرُ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابِ﴾ [يونس: ٥] اهـ.

قوله: (أو الباء محذوفة) أي فهو منصوب بنزع الخافض، وهو متعلق بمحذوف. وعبرة السمين: وقال مكي عن الأخفش إنه منصوب على إسقاط الخافض والتقدير يجريان بحسبان اهـ. قوله: (وهو حال من مقدر) لو قال وهو متعلق بمقدر كما في عبارة غير لكان أحسن اهـ.

قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ﴾ الظاهر أن جعل بمعنى خلق فتكون متعدي لواحد، ولكم متعلق يجعل وكذا لتهتدوا. فإن قيل: كيف يتعلق حرفا جر متحداً في اللفظ والمعنى؟ فالجواب: أن الثاني بدل من الأول بدل اشتمال بإعادة العامل، فإن لتهتدوا جار ومجرور إذ اللام لام كي والفعل بعدها منصوب بإضمار أن عند البصريين، والتقدير: جعل لكم النجوم لاهتدائكم ونظيره في القرآن ﴿لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُر بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقْفًا﴾ فليبوتهم بدل من لمن يكفر بإعادة العامل اهـ سمين.

أَنْشَأَكُمْ ﴿ خَلَقَكُمْ ﴾ ﴿ وَنَفْسٍ وَجَدَوكَ ﴾ هي آدم ﴿ فَسْتَفَرَّ ﴾ منكم في الرحم ﴿ وَنُسْتَوْدَعُ ﴾ منكم في الصلب وفي قراءة بفتح القاف أي مكان قرار لكم ﴿ قَدْ فَضَّلْنَا الْآدَمَ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ ﴿ مَا يَقَالُ لَهُمْ ﴾ ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا ﴾ فيه النباتات عن الغيبة ﴿ يَوْمَ ﴾ بالبناء ﴿ تَبَاتَ كُلُّ شَيْءٍ ﴾

قوله : ﴿ أَنْشَأَكُمْ ﴾ إنما قال هنا أنشأ لأنه موافق لقوله ﴿ وَأَنْشَأَ مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾ ولقوله بعده ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ ﴾ بخلاف بقية السور اهـ كرخي .

قوله : (هي آدم) فكل أفراد النوع الإنسان ترجع إليه حتى حواء باعتبار أنها خلقت من ضلعه الأيسر ، وحتى عيسى باعتبار أن أمه من ذريته اهـ خازن .

قوله : ﴿ مُسْتَقَرَّ ﴾ يقال قر في مكانه واستقر فمن كسر القاف قال المستقر بمعنى القار ومن فتحها جعله مكان استقرار . وأما المستودع فيجوز أن يكون اسماً للإنسان الذي استودع ذلك المكان ، وذلك على قراءة الكسر . ويجوز أن يكون المكان نفسه أي المستودع فهي ، فمن قرأ ﴿ فَسْتَفَرَّ ﴾ بفتح القاف جعل المستودع مكاناً . ومن كسر القاف جعل المعنى منكم من استقر ومنكم من استودع والفرق بين المستقر والمستودع أن المستقر أقرب إلى الثبات من المستودع لأن المستقر من القرار والمستودع معرض للرد ، وجعل الحصول في الرحم استقراراً وفي الصلب استيداعاً لأن النطفة تبقى في صلب الآباء زماناً قصيراً ، والجنين يبقى في بطن الأم زماناً طويلاً ، فلما كان المكث في بطن الأم أكثر من المكث في صلب الأب حمل المستقر على الرحم والمستودع على الصلب اهـ خازن .

قوله أيضاً ﴿ فَسْتَفَرَّ ﴾ (منكم) على قراءة كسر القاف يكون مبتدأ خبره مضاف . تقديره : منكم كما قدره المفسر ولو قومه على المبتدأ فقال فمنكم مستقر لكان أوضح ، وعلى قراءة الفتح مبتدأ أيضاً والخبر مقدر ، لكن تقديره لكم أي فلکم مكان استقرار كما صنع الشارح ، ويقاس عليه التقدير في مستودع اهـ شيخنا .

قوله : (وفي قراءة بفتح القاف النخ) وأما مستودع فهو بفتح الدال لا غير ، لكن على قراءة الكسر في مستقر يكون معنى مستودع شيء مودوع النطفة في الصلب وعلى قراءة الفتح يكون معنى مستودع مكان استيداع وهو الصلب نفسه اهـ شيخنا .

قوله : ﴿ يَفْقَهُونَ ﴾ أي غوامض الدقائق استعمال الفكرة وتدقيق النظر ، فإن لطائف صنعته تعالى لأطوار تخلق بني آدم بما يحل في فهمه الأبواب ، وهذا هو السر في إثبات ﴿ يَفْقَهُونَ ﴾ هنا على يملكون كما ورد في شأن النجوم ، لأن ذلك أمر ظاهره اهـ أبو السعود .

وفي الكرخي : وخص ما هنا بالفقه وهو تدقيق النظر لأن الاستدلال بالأنفس أدق من الاستدلال بالنجوم في الآفاق لظهورها ، فلهذا كان الاستدلال بها أقوى . قال تعالى : ﴿ لَخَلْقُ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [غافر : ٥٧] أكبر من خلق الناس اهـ .

قوله : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً ﴾ هذا مناسب لما قبله لأن لما امتلأ على خلقه بإيجادهم حيث قال : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ ﴾ النخ ذكر هنا ما يحتاج إليه معاشهم وبقاؤهم . ويناسب أيضاً قوله : ﴿ إِنْ أَلَّهِ فَالْحَبِّ وَالنَّوَى ﴾ [الأنعام : ٩٥] فهذا يناسب أول الكلام السابق وآخره اهـ شيخنا .

ينبت ﴿فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ﴾ أي النبات شيئاً ﴿خَضِرًا﴾ بمعنى أخضر ﴿يُخْرِجُ مِنْهُ﴾ من الخضر ﴿جَبًا مُتَرَاكِبًا﴾ يركب بعضه بعضاً كسنابل الحنطة ونحوها ﴿وَمِنَ النَّخْلِ﴾ خبر ويبدل منه ﴿مِنْ ظُلُمَاتِهَا﴾ أول ما يخرج منها والمبتدأ ﴿قَتَوَانَ﴾ عراجين ﴿دَائِيَةً﴾ قريب بعضها من بعض ﴿وَ﴾ أخرجنا به

قوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ﴾ أي بسببه، فالسبب واحد والمسببات كثيرة. وقوله: (فيه التفات) وسره كمال العناية بشأن هذا المخرج، أي أخرجناه ما ذكر بعظمتنا وقدرتنا اهـ شيخنا.

قوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ﴾ الخ شروع في تفصيل ما أجمل من الإخراج، وقد بدأ بتفصيل حال النجم أي فأخرجنا من النبات الذي لا ساق له شيئاً خضراً اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿خَضِرًا﴾ اسم فاعل، يقال: خضر الشيء فهو خضر وأخضر كعور فهو عور وأعور، فخضر وأخضر بمعنى كما قال الشارح اهـ شيخنا.

قوله: ﴿نَخْرَجُ مِنْهُ﴾ التعبير بالمضارع مع أن المقام للماضي لاستحضار الصورة الغريبة اهـ أبو السعود.

وفي السمين: قوله: ﴿نَخْرَجُ مِنْهُ﴾ أي من الخضر. والجمهور على نخرج مسنداً إلى ضمير المعظم نفسه. وقرأ ابن محيصن، والأعمش: يخرج بياء الغيبة مبنياً للمفعول، حب بالرفع قائم مقام الفاعل. وعلى كل من القراءتين تكون الجملة صفة لخضراً، وهذا هو الظاهر، وجوزوا فيها أن تكون مستأنفة، ومتراكب رفعا ونصباً صفة لحب بالاعتبارين اهـ.

قوله: (يركب بعضه بعضاً) من باب سمع، وفي القاموس: ركب يركبه كسمعه يسمعه ركوباً ومركباً علاه كارتكب والاسم الركبة بالكسر اهـ.

قوله: ﴿وَمِنَ النَّخْلِ﴾ الخ شروع في تفصيل حال الشجر إثر بيان حال النجم اهـ أبو السعود.

والنخل اسم جنس جمعي يذكر ويؤنث. قال تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧] وقال تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مَنْقَرٍ﴾ [القمر: ٢٠] اهـ شيخنا.

قوله: (ويبدل منه) أي بدل بعض. قوله: (أول ما يخرج منها) أي قبل انشقاق الكيزان عنه، فيقال له في هذه الحالة: طلع، فإذا انشقت عنه الكيزان سمي عذقا، وهو القنوا اهـ شيخنا.

قوله: ﴿قَتَوَانَ﴾ جمع تكسير مفردة قنو كصنو وصنوان، وهذا الجمع يلتبس بالمشئ حالة الوقف، فإذا قلت عندي قنوان وسكنت النون لا يدري أنه مشئ أو جمع ويمتازان بحركات النون، فنون المشئ مكسورة دائماً ونون هذا الجمع تتوارد عليها، الحركات الثلاث بحسب الإعراب ويمتازان أيضاً في المناسب، فإذا نسبت إلى المشئ ردتته إلى المفرد، فقلت: قنوى، وإذا نسبت إلى الجمع أبقيته على حاله لأنه جمع تكسير، فقلت: قنواي، ويمتازان أيضاً في الإضافة فنون المشئ تسقط لها بخلاف نون جمع التكسير، فتقول في المشئ: هذان قنواك، وفي الجمع: هذه قنوانك، ويقال: مثل هذا في صنوان مشئ وجمعاً اهـ شيخنا.

قوله: (قريب بعضها من بعض) أي أو قريبة من المتناول اهـ بياضوي.

﴿ جَنَّاتٍ ﴾ بساتين ﴿ مِّنْ أَهْنٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرَّمَانَ مَشْتَبَهَا ﴾ ورقهما حال ﴿ وَفَيْرٍ مُّشْتَبِيٍّ ﴾ ثمرهما
 ﴿ أَنْظُرُوا ﴾ يا مخاطبين نظر اعتبار ﴿ إِلَيْنَا ثَمَرَهُ ﴾ يفتح التاء والميم وبضمهما وهو جمع ثمرة
 كشجرة وشجر وخشبة وخشب ﴿ إِذَا أَثْمَرَ ﴾ أوله ما يبدو كيف هو ﴿ وَ ﴾ إلى ﴿ يَتَوَفَّءَ ﴾ ينضج إذا

وخص القرية بالذكر لزيادة النعمة فيها، وذكر الطلع مع النخل لأنه طعام وإدام دون سائر
 الأكمام، وتقديم النبات لتقدم القوت على الفاكهة اهـ كرخي.

قوله: ﴿ وجنات ﴾ معطوف على نبات على صنيع الشارح، وكذا الزيتون والرمان معطوفان على
 نبات على القاعدة في تكرار المعطوفات أنها على الأول، وقيل: كل على ما قبله وينبغي على الخلاف
 ما إذا قلت مررت بك وبزيد وبعمرو، فإذا عطفت وبعمرو على بك كان الإتيان بالباء واجباً، وإذا عطفته
 على يزيد كان الإتيان بها جائزاً اهـ شيخنا.

وفي السمين: قوله: ﴿ وجنات الجمهور ﴾ على كسر التاء من جنات لأنها منصوبة نسقاً على نبات أي

أدرك كيف يعود ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكُمْ لَآيَاتٍ﴾ دلالات على قدرته تعالى على البعث وغيره ﴿لَقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ ﴿١١﴾ خصوا بالذكر لأنهم المنتفعون بها في الإيمان بخلاف الكافرين ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ﴾ مفعول ثان ﴿شُرَكَاءَ﴾ مفعول أول ويبدل منه ﴿الْجِنَّ﴾ حيث أطاعوهم في عبادة الأوثان ﴿و﴾ قد

في المضارع ويصح العكس، والمصدر على كل حال ينع منع اهـ شيخنا.

وفي السمين قوله: وينعه الجمهور على فتح الباء وسكون النون. وقرأ ابن محيصن: بضم الباء وهي قراءة قتادة والضحاك. وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة واليماني: يانعة. ونسبها الزمخشري لابن محيصن فيجوز أن يكون عنه قراءتان. والينع بالفتح والضم مصدر ينعت الثمرة أي نضجت، والفتح لغة الحجاز والضم لغة بني نجد. ويقال أيضاً: ينع بضم الباء والنون ينوع بواو بعد ضمتين. وقيل: الينع بالفتح جمع يانع كتاجر وتجر وصاحب وصحب. ويقال: ينعت الثمرة وأينعت ثلاثياً ورباعياً، بمعنى: وقيل أينعت الثمرة وينعت احمرت قاله الفراء. ويقال: ينع يينع بفتح العين في الماضي وكسرهما في المضارع، هذا قول أبي عبيدة. وقال الليث بعكس هذا، أي بكسرهما في الماضي وفتحهما في المضارع، وناسب ختام هذه الآية بقوله: ﴿لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ كون ما تقدم دالاً على وحدانيته وإيجاده المصنوعات المختلفة فلا بد لها من مدبر مع أنها نابتة من أرض واحدة وتسقى بماء واحد، وهذه الدلائل إنما تنفع المؤمنين المتدبرين دون غيرهم اهـ.

وفي المختار: ينع الثمر أي نضج وبابه ضرب وجلس وقطع وخضع اهـ.

قوله: (كيف يعود) أي كيف يصير قوياً يتنفع به، وهذا على أن الضمير في يعود ويشمر يحتمل أنه للينع الذي هو النضج والاستواء ويكون معنى يعود يحصل ويتجدد. قوله: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكُمْ﴾ الإشارة إلى جميع ما تقدم من قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ﴾ إلى هنا. قوله: (خصوصاً بالذكر الخ) يشير بهذا إلى أن قوة الدلالة وظهورها لا نفيد ولا تنفع إلا إذا قدر الله للعبد حصول الإيمان، فأما من سبق قضاء الله له بالكفر لم تنفعه هذه الدلالة اهـ كرخي.

قوله: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ﴾ الخ الضمير لعبده الأوثان وهم مشركوا العرب، بدليل قول الشارح: حيث أطاعوهم في عبادة الأوثان، وهذا شروع في بيان معاملتهم لخالقهم بعد أن بين الامتنان عليهم بإيجادهم وبما يحتاجون إليه في معاشهم، فكان مقتضى ذلك أن لا يشركوا معه غيره لكنهم خالفوا مقتضى العقل السليم اهـ شيخنا.

قوله: (مفعول ثان) لو جعله متعلقاً بشركاء وجعله هو الثاني والجن هو الأول، لكان أوضح اهـ شيخنا.

وفي السمين: الجمهور على نصب الجن، وفيه خمسة أوجه، أحدها: وهو الظاهر أن الجن هو المفعول الأول والثاني هو شركاء قدم والله متعلق بشركاء، والجعل هنا بمعنى التصيير وفائدة التقديم كما قال الزمخشري استعظام أن يتخذ الله شريك من كان ملكاً أو جنياً أو إنسياً، ولذلك قدم اسم الله على الشركاء اهـ.

ومعنى كونهم جعلوا الجن شركاء لله هو أنهم يعتقدون أنهم يخلقون المضار والحيات والسباع

﴿ خَلَقَهُمْ ﴾ فكيف يكونون شركاءه ﴿ وَخَرَقُوا ﴾ بالتخفيف والتشديد أي اختلقوا ﴿ لَمْ يَزِنْ وَكَانَتْ يَفْزَعُ عَلَيْهِ ﴾ حيث قالوا عزير ابن الله والملائكة بنات الله ﴿ سُبْحَنَهُ ﴾ تنزيهاً له ﴿ وَكَذَلِكَ حَسْمًا

كما جاء في التفسير . وقيل : ثم طائفة من الملائكة يسمون الجن كان بعض العرب يعبدها . الثاني : أن يكون شركاء مفعولاً أول ، والله متعلق بمحذوف على أنه المفعول الثاني . والجن يدل من شركاء . أجاز ذلك الزمخشري وابن عطية والحوافي وأبو البقاء ومكي . وقرأ أبو حيوه ويزيد بن قطيب : الجن رفعاً على تقديرهم الجن جواباً لمن قال جعلوا لله شركاء ، فقيل : هم الجن ويكون ذلك على سبيل الاستعظام لما فعلوه والاستقصاء بمن جعلوه شريكاً لله تعالى إلى آخر ما ذكره في عبارته اهـ .

قوله : (وقد خلقهم) أشار به إلى أن الجملة في محل الحال والمعنى على تقدير العلم ، كأنه قيل : وقد علموا أن الله خلقهم لا الجن اهـ كرخي .

قوله : ﴿ وَخَرَقُوا ﴾ الضمير لليهود والنصارى ومشركي العرب ، فاليهود والنصارى خرقوا له البين ، ومشركوا العرب خرقوا له البنات ، فكلام الشارح على هذا التوزيع اهـ شيخنا .

قوله : (بالتخفيف) أي في قراءة الجمهرة بمعنى الاختلاق . ويقال : خلق الإفك وخرقه واختلقه وافتراه وافتعله بمعنى كذب اهـ كرخي .

وخرق من باب ضرب كما في المصباح . وعبرة السمين : قرأ الجمهور : خرقوا بتخفيف الراء . وابن عمر كذلك أيضاً ، إلا أنه شدد الراء . والتخفيف في قراءة الجماعة بمعنى الاختلاق ، قال الفراء : يقال خلق الإفك وخرقه واختلقه وافتراه وافتعله وخرصه بمعنى كذب فيه والتشديد للتكثير ، لأن القائلين بذلك خلق كثير وجم غيره . وقيل : هما لغتان ، والتخفيف هو الأصل ، وأما قراءة الحاء المهملة فمعناها التزوير أي زوروا له أولاداً ، لأن المزور محرف ومغير للحق إلى الباطل . قوله : ﴿ بغير علم ﴾ فيه وجهان ، أحدهما : أنه نعت لمصدر محذوف أي خرقوا له خرقاً بغير علم ، قاله أبو البقاء وهو ضعيف المعنى . والثاني : وهو الأحسن أن يكون منصوباً على الحال من فاعل مخرقوا ، أي افترعوا الكذب مصاحبين للجهل ، وهو عدم العلم اهـ .

قوله : ﴿ بغير علم ﴾ أي بحقيقة ما قالوه من خطأ أو صواب ، بل رمية بقول عن عمي وجهالة من غير فكر وروية أو بغير علم بمرتبة ما قالوه ، وأنه من الشناعة والبطلان بحيث لا يقادر قدره اهـ أبو السعود .

قوله : (حيث قالوا عزير ابن الله) كان عليه أن يقول والمسيح ابن الله ، فاليهود قالوا الأولاد ، والنصارى قالوا الثاني ، فعلى هذا يكون المراد بالجمع ما فوق الواحد ، إذ لم يلدع الله إلا إيتان عزير والمسيح . وقوله : (والملائكة بنات الله) مقالة العرب اهـ شيخنا . قوله : ﴿ سُبْحَانَهُ ﴾ هذا من جانبها تعالى فنزه ذاته بنفسه تنزيهاً لا نقاباً به .

قوله : ﴿ وتعالى ﴾ معطوف على الفعل المقدر العامل في سبحانه ، أي تنزه بذاته تنزيهاً اهـ أبو السعود .

يَصِفُونَ ﴿١٠٠﴾ بَأَن لَّهِ وَلَدًا هُوَ ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ مبدعهما من غير مثال سبق ﴿أَنَّ﴾ كيف ﴿يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَمْ صَاحِبَةً﴾ زوجة ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ من شأنه أن يخلق ﴿وَهُوَ يَكْلُ كُلَّ شَيْءٍ عَالِمٌ﴾ ﴿ذَلِكَ كُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ﴾ وحدوه ﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾

قوله: (بأن له ولداً) عبارة أبي السعود: أي تباعد عما يصفونه من أن له شريكاً أو ولداً أهـ.

قوله: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ قرأ الجمهور برفع العين وفيها ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه خبر مبتدأ محذوف، أي هو بديع، فيكون الوقف على قوله: ﴿وَالْأَرْضِ﴾ فهي جملة مستقلة بنفسها. الثاني: أنه فاعل بقوله تعالى: أي تعالى بديع السموات، وتكون هذه الجملة الفعلية معطوفة على الفعل المقدر قبلها، وهو الناصب لسبحان، فإن سبحان كما تقدم من المصادر اللازم إضمار ناصبها. الثالث: أنه مبتدأ وخبره ما بعده من قوله: ﴿أَنِّي يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ﴾ إلى آخر عبارته أهـ سمين.

قوله: ﴿أَنِّي يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ﴾ أنى بمعنى كيف أو من أين وفيها وجهان، أحدهما: أنه خبر كان الناقصة، وله في محل نصب على الحال وولد اسمها، ويجوز أن تكون منصوبة على التشبيه بالحال أو الظرف كقوله: ﴿كيف تكفرون بالله﴾ [البقرة: ٢٨] والعامل فيها قال أبو البقاء: يكون، وهذا على رأي من يجيز في كان أن تعمل في الأحوال والظروف وله خبر يكون وولد اسمها، ويجوز في يكون أن تكون تامة وهذا أحسن، أي كيف يوجد له ولد وأسباب الولدية متفية أهـ سمين.

وهذه الجملة مستأنفة مسوقة كالتى قبلها لبيان استحالة ما نسبوه إليه وتقدير تنزيهه عنه. وقوله: ﴿ولم تكن له صاحبة﴾ حال مؤكدة للاستحالة المذكورة، فإن انتفاء أن يكون له صاحبة مستلزم لانتفاء أن يكون له ولد ضرورة استحالة وجود الولد بلا والدة، وإن أمكن وجوده بلا والد أهـ أبو السعود.

قوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ هذه الجملة إما مستأنفة سبقت لتحقيق ما ذكر من الاستحالة، أو حال مقرر لها، أي: ﴿أَنِّي يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ﴾ والحال أنه خلق جميع الأشياء ومن جملتها ما سموه ولداً له، فكيف يتصور أن يكون المخلوق ولداً لخالقه أهـ أبو السعود.

قوله: (من شأنه أن يخلق) احترز به عن ذاته وصفاته أهـ كرخي.

قوله: ﴿ذَلِكَ﴾ إشارة إلى المنعوت بما ذكر من خلق السموات والأرض وإبدعهما ومن أنه بكل شيء عليم ومن أنه خلق كل شيء، فإذا كانت هذه الصفات ملاحظة في اسم الإشارة حصل التكرار في قوله: ﴿خالق كل شيء﴾ إذ بصير المعنى الذي خلق كل شيء خالق كل شيء، ويجاب بأنه قوله فيما سبق: ﴿وَوَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ أي في الماضي كما تنبئ عنه صيغة الماضي، وبأن قوله هنا ﴿خالق كل شيء﴾ أي مما سيكون فلا تكرر، وهكذا أجاب أبو السعود. وفي الكرخي: ﴿ذَلِكَ﴾ مبتدأ، الله خبر أول، ربكم خبر ثان، لا إله إلا هو خبر ثالث، خالق كل شيء رابع، ﴿فاعبدون﴾ والفاء هنا لمجرد السببية من غير عطف، إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر وعكسه، أي هو حكم ترتب على تلك الأوصاف، وهي علل مناسبة له، فحيث وجدت وجد وحيث فقد وبما تقرر علم أن فائدة ذكر ﴿خالق كل شيء﴾ في الآية بعد قوله: ﴿وَوَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ جعله توطئة لقوله تعالى: ﴿فاعبدوه﴾ وأما قوله: ﴿وَوَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ فإنما ذكر استدلال على نفي الولد أهـ.

حفيظ ﴿لَا تَذَرِكُ الْآبْصَرُ﴾ أي لا تراه وهذا مخصوص لرؤية المؤمنين له في الآخرة لقوله تعالى ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ وحديث الشيخين «إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر» وقيل المراد لا تحيط به ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ الْآبْصَرُ﴾ أي يراها ولا تراه ولا يجوز في غيره أو

قوله: ﴿وهو على كل شيء﴾ معطوف على جملة ﴿ذلكم﴾ الخ وقوله: ﴿وكُلُّ﴾ أي متولي جميع أمور خلقه الذين أنتم من جملتهم ففوضوا أموركم إليه وأقصروا عبادتكم عليه اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿لا تدرکه الأبصار﴾ جمع بصر وهو حاسة النظر أي القوة الباصرة، وقد يقال للعين من حيث إنها محلها أي الحاسة اهـ بياضوي.

قوله: (وهذا) أي النفي المذكور مخصوص أي مقصور على زمن الدنيا. ووله: (لرؤية المؤمنين) علة للتخصيص الذي هو القصر أي لثبوت رؤية المؤمنين الخ. وقوله: (مخصوص) يقتضي أنه عام وهو كذلك، لأن حكم الفعل المنفي من قبيل العام كما هو مقرر في الأصول اهـ شيخنا.

قوله: (لقوله تعالى الخ) تعليل للملة. قوله: (وقيل المراد لا تحيط به) أي وعلى هذا القيل يكون العموم على إطلاقه فلا يحيط به بصر أحد لا في الدنيا ولا في الآخرة لعدم انحصاره اهـ شيخنا.

وفي الخازن: قال جمهور المفسرين: معنى الإدراك الإحاطة بكنه الشيء وحقيقته، والأبصار تروى الباري جل جلاله ولا تحيط به، كما أن القلوب تعرفه ولا تحيط به، وقال سعيد بن المسيب في تفسير قوله: ﴿لا تدرکه الأبصار﴾: تحيط به الأبصار. وقال ابن عباس: كل أبصار المخلوقين عن الإحاطة به، وقد تمسك بظاهر الآية قوم من أهل البدع وهم الخوارج والهجوتة وبعض المرجئة، وقالوا: إن الله تبارك وتعالى لا يراه أحد من خلقه، وإن رؤيته مستحيلة عقلاً لأن الله أخير أن الأبصار لا تدرکه، وإدراك البصر عبارة عن الرؤية، إذ لا فرق بين قوله أدركته ببصري ورأيته ببصري فثبت بذلك أن قوله: ﴿لا تدرکه الأبصار﴾ بمعنى لا تراه الأبصار، وهذا يفيد العموم. ومذهب أهل السنة أن المؤمنين يرون ربهم في عرصات القيامة وفي الجنة، وأن رؤيته غير مستحيلة عقلاً واحتجوا لصحة مذهبهم بتظاهر أدلة الكتاب والسنة والإجماع من الصحابة ومن بعدهم من سلف الأمة على إثبات رؤية الله تبارك وتعالى للمؤمنين في الآخرة. قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢] ففي هذه الآية دليل على أن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة، إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث اهـ.

قوله أيضاً: (وقيل المراد لا تحيط به) أي قال المنفي إنما هو الإحاطة به تعالى والشمول لا أصل للرؤية، وخرج بالبصر رؤية القلب التي هي عبارة عن أمر يخلقه الله تعالى في القلب في المنام، وهو الرؤيا، أو عن دوام استحضار صفاته تعالى بصفات الجلال ونعوت الإكرام، وهو المسمى عند الصوفية بمقام الشهود اهـ كرخي.

قوله: ﴿وهو يدرك الأبصار﴾ فيه تفسيران على أسلوب لا تدرکه الأبصار، الأول قوله: (أي يراها)، والثاني: قوله: (أو يحيط بها علماً) اهـ شيخنا.

يدرك البصر وهو لا يدركه أو يحيط به علماً ﴿وَهُوَ اللَّطِيفُ﴾ بأوليائه ﴿الْخَبِيرُ﴾ ﴿بِهِمْ قُلْ يَا مُحَمَّدٌ ﴿قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرُ﴾ حُجَجٌ ﴿مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ﴾ ها فَمَنْ ﴿فَلْيَنْفُسْهُ﴾ أَبْصَرَ لَأَنْ ثَوَابَ

قوله: ﴿وَهُوَ اللَّطِيفُ﴾ (بأوليائه) هذا يقتضي أن اللطيف مأخوذ من اللطف بمعنى الرأفة. قال بعضهم: ولا يظهر لهذا مناسبة، بل هو مأخوذ من اللطف بمعنى خفاء الإدراك، ويكون راجعاً لقوله: ﴿لَا تَدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ وقوله: ﴿الْخَبِيرُ﴾ راجعاً لقوله: ﴿وَهُوَ يَدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾. وعبارة البيضاوي: يجوز أن يكون هذا من باب اللف والنشر المرتب أي ﴿لَا تَدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ لأنه اللطيف وهو يدرك الأبصار لأنه الخبير، فيكون اللطيف مستعاراً من مقابل الكثيف، وهو الذي لا يدرك بالحاسة ولا ينطبع فيها انتهت.

قوله: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ﴾ الخ استئناف وارد على لسان النبي. و﴿البصائر﴾ جمع بصيرة وهي النور التي تبصر به النفس أي الروح، كما أن البصر هو النور الذي تبصر به العين، والمراد بالبصائر هنا الحجج والأدلة اهـ أبو السعود.

وإطلاق البصائر عليها مجاز من إطلاق اسم المسبب على السبب اهـ شيخنا. والمراد بها هنا آيات القرآن اهـ كرخي.

وفي السمين: والبصائر جمع بصيرة وهي الدلالة التي توجب إبصار النفوس للشيء ومنه قيل: للدم الدال على القتل بصيرة، والبصيرة مختصة بالقلب كالبصر بالعين، هذا قول بعضهم. وقال الراغب: يقال لقوة القلب المدركة بصر، قال تعالى: ﴿مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَى﴾ [النجم: ١٧] و﴿مَنْ رَبِّكُمْ﴾ يجوز أن يتعلق بالفعل قبله وأن يتعلق بمحذوف على أنه صفة لما قبله، أي بصائر كائنة من ربكم، ومن في الوجهين لابتداء الغاية مجازاً اهـ.

وفي القاموس: البصر محرك حسم العين والجمع أبصار مثل: سبب وأسباب، ومن القلب نظره وخاطره والبصير المبصر والجمع بصراء والعالم وبالبهاء عقيدة القلب والفطنة والوجهة اهـ.

قوله: ﴿فَمَنْ أَبْصَرَهَا﴾ أي اهتمدى بها. وقوله: ﴿فَلْيَنْفُسْهُ﴾ قدر الشارح متعلقة فعلاً مؤخراً للاختصاص، ولو قدرة اسماً لكان أولى ليصح الإتيان بالفاء لكون الجملة حيثئذ اسمية بخلاف ما لو كانت فعلية والفعل ماض فلا تدخل عليها الفاء وليوافق ما بعده وهو قوله ﴿فَعَلِيهَا﴾ حيث قدر له اسماً مبتدأ وجعل الجملة اسمية اهـ شيخنا.

وفي السمين: قوله: ﴿فَمَنْ أَبْصَرَ فَلْيَنْفُسْهُ﴾ يجوز في من أن تكون شرطية وأن تكون موصولة، فالفاء جواب الشرط على الأول ومزيدة في الخبر لشبه الموصول باسم الشرط على الثاني، ولا بد قبل لام الجر من محذوف يصح به الكلام، والتقدير: فالإبصار لنفسه ومن عمي فالعمى عليها، والعمى مبتدأ والجار بعدهما هو الخبر، والفاء داخلة على هذه الجملة الواقعة جواباً أو خبراً وإنما حذف مبتدؤها للعلم به. وقدر الزجاج قريباً من هذا فقال: ﴿فَلْيَنْفُسْهُ﴾ نفع ذلك ومن عمي فعليها ضرر عماها. قال الشيخ: وما قدرناه. من المصدر أولى وهو: فالإبصار والعمى لوجهين، أحدهما: أن المحذوف يكون مفرداً لا جملة والجار يكون عمدة لا فضلة. والثاني: وهو أقوى أنه لو كان التقدير

إِبْصَارَهُ لَهُ ﴿وَمَنْ يَحْيِ﴾ عنها فضل ﴿فَعَلَيْهَا﴾ وبإل إضلاله ﴿وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ﴾ ﴿رَقِيبٌ لِأَعْمَالِكُمْ إِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ﴾ ﴿وَكَذَلِكَ﴾ كما بينا ما ذكر ﴿نُصَرِّفُ﴾ تبيين ﴿الآيَاتِ﴾ ليعتبروا ﴿وَلْيَقُولُوا﴾ أي الكفار في عاقبة الأمر ﴿دَرَسْتُ﴾ ذكرت أهل الكتاب وفي قراءة درست أي كتب

فعلاً لم تدخل الفاء سواء كانت من شرطية أو موصولة مشبهة بالشرط، لأن الفعل الماضي إذا لم يكن دعاءً ولا جامداً ووقع جواب شرط أو خبر مبتداً مشبهة بالشرط، لم تدخل الفاء في جواب الشرط ولا في خبر المبتداً لو قلت: من جاءني فأكرمه لم يجز بخلاف تقديرنا فإنه لا بد فيه من الفاء ولا يجوز حذفها إلا في الشعر اهـ.

قوله: (لأن ثواب إبطاره) أي نفعه. قوله: ﴿ومن عمي﴾ أي ومن ضل كما قال الشارح، وإنما عبر عن الضلال بالعمى تقييداً له وتنقيحاً عنه. اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وكذلك نصرف الآيات﴾ الكاف في محل نصب نعتاً لمصدر محذوف، فقدرة الزجاج ونصرف الآيات مثل ما صرفناها فيما يتلى عليكم وقدره غيره نصرف الآيات في غير هذه السورة تصريحاً مثل التصريف في هذا السورة اهـ سمين.

قوله: (ليعتبروا) قدره ليعطف عليه ﴿وليقولوا﴾ والحاصل أنه علل تبين الآيات بعلة ثلاث، أولها محذوفة واللام في الأولى والأخيرة لام العلة حقيقة بخلافها في الثانية فهي لام العاقبة كما أشار له المفسر بقوله: (في عاقبة الأمر) كالتي في قوله لدوا للموت وإبنوا للمخرب ولا يصح أن تكون لام العلة حقيقة لأنه ليس المقصود من تبين الآيات أن يقولوا هذه المقالة الشنعاء اهـ شيخنا.

وفي السمين: قوله: ﴿وليقولوا﴾ الجمهور على كسر اللام وهي لام كي والفعل بعدها منصوب بإضمار أن فهو في تأويل مصدر مجرور بها على ما عرف غير مرة، وسماها أبو البقاء وابن عطية لام الصيرورة كقوله: ﴿فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً﴾ [القصص: ٤٨] وجوز أبو البقاء فيها الوجهين أعني كونها لام العاقبة أو العلة حقيقة فإنه قال: واللام لام العاقبة أي أذا أمرهم يصير إلى هذا. وقيل: إن قصد بالتصريف أن يقولوا ﴿درست﴾ بقوة لهم، يعني فهذه علة صريحة. وقد أوضح بعضهم هذا فقال: المعنى نصرف هذه الدلائل حالاً بعد حال ليقول بعضهم درست فيزداد كفواً ولتنبه بعضهم فيزداد إيماناً ونحوه يضل به كثيراً ويهدي به كثيراً اهـ.

قوله: ﴿دارست﴾ بوزن قاتلت، وقوله: (وفي قراءة درست) بوزن قتلت وهاتان سبعيتان وبقي سبعة ثالثة درست بوزن قتلت أي قدمت وعفت اهـ شيخنا.

وفي السمين: وأما المقراءات التي في ﴿دارست﴾ فثلاث في المتواتر، فقرأ ابن عامر درست بوزن ضربت، وابن كثير وأبو عمرو ﴿دارست﴾ بزنة قاتلت، والباقر درست بوزن طربت أنت، فأما قراءة ابن عامر فمعناها يليت وقدمت وتكررت على الأسماع يشيرون إلى أنها من أحاديث الأولين كما قلوا أساطير الأولين وأما قراءة ابن كثير وأبي عمرو فمعناها ﴿دارست﴾ يا محمد غيرك من أهل الانبصار الماضية والقرون الخالية حتى حفظتها من تقلتها، كما حكى عنهم فقالوا: إنما يعلمه بشر لسان الذي

الماضين وجنت بهذا منها ﴿وَلَنُبَيِّنَنَّ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ ﴿اتَّبِعْ مَا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ أي القرآن ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا﴾ رقيباً

يلحدون إليه أعجمي . وفي التفسير : أنهم كانوا يقولون : هو يدارس سلمان ، وأما قراءة الباقيين فمعناها حفظت وأتقنت لدرس أخبار الأولين كما حكى عنهم ، فقالوا : أساطير الأولين اكتتبها فهي تملي عليه بكرة وأصيلاً ، أي يكرر عليها بالدرس ليحفظها ، وقرأ هذا الحرف في الشاذ عشر قراءات أخر ، فاجتمع فيه ثلاث عشرة قراءة . فقرأ ابن عباس بخلاف عنه ، وزيد بن علي والحسن البصري وقناة : درست فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول مسنداً لضمير الآيات . وقرأ درست فعلاً ماضياً مشدداً مبنياً للفاعل المخاطب ، فيحتمل أن يكون للتكثير أي درست الكثيرة ، وقرأ درست كالذي قبله إلا أنه مبني للمفعول أي درسك غيرك الكتب ، فالتضعيف للتعدية ، وقرأ درست ، مسنداً لئاء المخاطب من دارس كقاتل إلا أنه بني للمفعول فقلبت ألفه الزائدة واواً ، والمعنى : دارسك غيرك . وقرأ : دارست بناء ساكنة للتأنيث لحقت آخر الفعل . وقرأ : درست بفتح الدال وضم الراء مسنداً إلى ضمير الآيات ، وهو مبالغة في درست بمعنى بليت وقدمت وانمحت أي اشتد درسها وبلاها . وقرأ أبي درس فاعله النبي ﷺ . وقرأ الحسن في رواية درس فعلاً ماضياً لنون الإناث وهي ضمير الآيات ، وكذا هي في بعض مصاحف ابن مسعود . وقرأ : درس كالذي قبله ، إلا أنه بالتشديد بمعنى اشتد درسها وبلاها . وقرأ دارسات جمع دراسة بمعنى قديمات أو بمعنى ذات دروس اهـ .

قوله : (ذاكرت) أي قرأت معهم وعليهم فتعلمت هذا القرآن منهم فهو من الكتب الماضية ، ولم تجيء به من عند الله ابتكاراً . وقوله : ﴿درست﴾ أي قرأت عليهم وتعلمت منهم . وقوله : (وجنت بهذا) أي القرآن منها راجع لكل من المعنيين اهـ شيخنا . وقوله : ﴿ولنبينه﴾ الضمير للآيات باعتبار المعنى أي بتأويلها بالكتاب أو للقرآن ، وإن لم يذكر لكونه معلوماً ، أو للمصدر أي للتبيين أو التصريف اهـ بياضوي .

قوله : ﴿اتبع ما أوحى إليك﴾ لما حكى عن المشركين قبائحهم وعدم ثباتهم على مقتضى الآيات عقب ذلك بأمره بالثبات على مقتضاها وبعدم الاعتداد بهم وبأباطيلهم ، أي دم على ما أنت عليه من الشرائع والأحكام التي عمدتها التوحيد . وقوله : ﴿وأعرض﴾ معطوف على اتبع وما بينهما اعتراض مؤكداً لإيجاب اتباع الوحي لا سيما في أمر التوحيد اهـ أبو السعود .

قوله : ﴿ما أوحى إليك﴾ يجوز في ما أن تكون اسمية والعائد هو القائم مقام الفاعل وإليك فضلة ، ويجوز أن تكون مصدرية والقائم مقام الفاعل حيثث الجار والمجرور ، أي الإيحاء الجائي من ربك ومن لا ابتداء الغاية مجازاً فمن ربك متعلق بأوحى ، وقيل بل هو حال من ما نفسها ، وقيل : بل هو حال من الضمير المستتر في أوحى وهو بمعنى ما قبله اهـ سمين .

قوله : ﴿لا إله إلا هو﴾ جملة اعتراضية بين المتعاطفين اهـ خازن .

وقوله : ﴿وأعرض عن المشركين﴾ أي لأن إشراكهم بمشيئة الله بدليل قوله : ﴿ولو شاء الله﴾ الخ اهـ شيخنا .

فنجازيهم بأعمالهم ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ﴾ فتجبرهم على الإيمان وهذا قبل الأمر بالقتال ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ بهم ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ أي الأصنام ﴿فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا﴾ اعتداء وظلماً ﴿وَيَقْرَبُوا﴾

أي أترك قتالهم، فعلى هذا يكون الأمر بالإعراض منسوخاً بآية القتال اهـ خازن.
وهذا هو المناسب لقول الشارح، وهذا قبل الأمر بالقتال اهـ شيخنا.

وقيل: إنها محكمة والمعنى لا تحتفل بأقوالهم ولا تلتفت إلى رأيهم ومن جعله منسوخاً بآية السيف حمل الإعراض على ما يعم الكف عنهم اهـ يضاي.

قوله: ﴿ولو شاء الله﴾ مفعول المشيئة محذوف أي عدم إشراكهم اهـ.

قوله: ﴿وما أنت عليهم بوكيل﴾ أي من جهتهم تقوم بأمورهم وتدبر مصالحهم، وعليهم في الموضوعين متعلق بما بعده اهتماماً أو رعاية للفواصل اهـ أبو السعود.

لكن قوله من جهتهم يناسب قوله تقوم بأمورهم الخ ولا يناسب قول الشارح (فتجبرهم الخ) فالمناسب له أن يكون المراد ﴿وما أنت عليهم بوكيل﴾ من جهتنا فيكون مساوياً في المعنى لقوله: ﴿وما جعلناك عليهم حفيظاً﴾ ولينظر ما فائدته بعده على صنيع الشارح اهـ شيخنا.

وفي السمين: وهذه الجملة في معنى الجفلة قبلها، لأن معنى ﴿ما أنت عليهم بوكيل﴾ هو معنى: ﴿وما جعلناك عليهم حفيظاً﴾ أي رقيباً اهـ.

قوله: (فتجبرهم) يستعمل ثلاثياً ورباعياً كما في المصباح ونصه: وأجبرته على كذا بالآلف حملته عليه قهراً وغلبة فهو مجبر، هذه لغة عامة العرب، وفي لغة لبتي تميم وكثير من أهل الحجاز يتكلم بها جبرته جبراً من باب قتل. وقال الأزهري: جبرته وأجبرته لغتان جيدتان اهـ.

قوله: (وهذا قبل الأمر بالقتال) أي فهو منسوخ والإشارة راجعة إلى قوله: ﴿وأعرض عن المشركين﴾ وإن كان بعيداً في اللفظ لكونه قريباً في المعنى اهـ شيخنا.

قوله: ﴿ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله﴾ الخ قال ابن عباس: لما نزلت ﴿إنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم﴾ [الأنبياء: ٩٨] قال المشركون: يا محمد لتنتهين عن سب آلهتنا أو لنهجون ربك، فنهاهم الله أن يسبوا آوتانهم فیسبوا الله عدواً بغير علم. وقال قتادة: كان المؤمنون يسبون آوتان الكفار فيردون ذلك عليهم، فنهاهم الله عن ذلك لثلاث أسباب الله فإنهم قوم جهلة لا علم لهم بالله عز وجل، وقال السدي: لما حضرت أبا طالب الوفاة قالت قريش انطلقوا بنا لندخل على هذا الرجل فلنأمره أن ينهي عنا ابن أخيه فأنا نستحي أن نقتله بعد موته. فتقول العرب: كان غمه يلمعه فلنا مات قتلوه فانطلق أبو سفيان وأبو جهل والنضر بن الحرث وأمية وأبي ابن خلف وعقبة بن أبي معيط وعمرو ابن العاص والأسود بن أبي البختري إلى أبي طالب فقالوا: يا أبا طالب إنت كبيرنا وسيدنا وإن محمداً قد آذانا وأذى آلهتنا فنحب أن تدعوه فتنهأه عن ذكر آلهتنا ولدعوه وإلهه، فدعاه فجاء النبي ﷺ فقال له أبو طالب: إن هؤلاء قومك وبنو عمك، فقال رسول الله ﷺ: ﴿وما يريدون﴾ قالوا: نريد أن تدعنا وآلهتنا ندعك وإلهك. فقال له أبو طالب: قد أنصفك قومك فاقبل منهم فقال النبي ﷺ: ﴿أرايتم إن أعطيتكم هذا فهل أنتم معطي كلمة إن تكلمتم بها ما كنتم العرب ودانت لكم العجم وأدت لكم المخرأج﴾

﴿يَلْمِ﴾ أي جهلاً بالله ﴿كَذَلِكَ﴾ كما زينا لهؤلاء ما هم عليه ﴿زَيْنًا لِّكُلِّ أُمَّةٍ عَلَيْهِمُ﴾ من الخير والشر فأتوه ﴿ثُمَّ لَمْ يَرْجِعْهُمْ﴾ في الآخرة ﴿فَيُثَبِّتْهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ ﴿فِيحَازِبُهُمْ بِهِ﴾ ﴿وَأَقْسَمُوا﴾ أي

قال أبو جهل: نعم وأبيك لنعطينكما عشرة أمثالها فما هي؟ فقال: «قولوا لا إله إلا الله» فأبوا ونفروا. فقال أبو طالب: قل غيرها يا ابن أخي. فقال: «يا عم ما أنا بالذي أقول غيرها ولو أتوني بالشمس فوضعوها في يدي ما قلت غيرها» فقالوا: لتكفن عن شتمك آلهتنا أو لنسبن من يأمرك. فأنزل الله: ﴿وَلَا تَسْبُوا الَّذِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ يعني لا تسبوا أيها المؤمنون الأصنام التي يعبدونها المشركون ﴿فَيَسْبُوا اللَّهَ﴾ يعني فليسبوا الله ظلماً بغير علم لأنهم جهلة بالله عز وجل. قال الزجاج: نهوا قبل القتال أن يلعنوا الأصنام التي كانت تعبدونها المشركون. وقال ابن الأنباري: هذه الآية منسوخة أنزلها الله عز وجل والنبي ﷺ بمكة، فلما قواه بأصحابه نسخ هذه الآية ونظائرها بقوله: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥] وقيل: إنما نهوا عن سب الأصنام وإن كان في سبها طاعة وهو مباح لما يترتب على ذلك من المفاسد التي هي أعظم من ذلك هو سب الله عز وجل وسب رسوله، وذلك من أعظم المفاسد، فلذلك نهوا عن سب الأصنام. وقيل: لما نزلت هذه الآية قال النبي ﷺ: «لا تسبوا آلهتهم فیسبوا ربکم» فأمسك المسلمون عن سب آلهتهم. فظاهر الآية وإن كان نهياً عن سب الأصنام فحقيقتها النهي عن سب الله تعالى لأنه سبب لذلك اهـ خازن.

قوله: ﴿فیسبوا الله﴾ الظاهر أنه منصوب على جواب النهي بإضمار أن بعد الفاء، أي لا تسبوا آلهتهم فقد يترتب عليه ما تكرهون من سب الله، ويجوز أن يكون مجزوماً نسقاً على فعل النهي قبله كقولهم لا تمددها فتشقها اهـ سمين.

قوله: (اعتداء) أشار به إلى أن عدواً مفعول مطلق وهو ملاق في المعنى ليسبوا، أو إلى أنه مفعول من أجله. وفي السمين: قوله: عدواً في نصبه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه منصوب على المصدر لأنه نوع من العامل فيه لأن السب من جنس العدو. والثاني: أنه مفعول من أجله أي لأجل العدو، وظاهر كلام الزجاج أنه خلط القولين فجعلهما قولاً واحداً، فإنه قال وعدواً منصوب على المصدر لأن المعنى فيعدوا عدواً. قال: ويكون على إرادة اللام والمعنى فیسبوا الله للظلم. والثالث: أنه منصوب: على أنه واقع موقع الحال المؤكدة، لأن السب لا يكون إلا عدواً اهـ.

قوله: (أي جهلاً منهم بالله) أي بما يجب في حقه ويذكر به اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿كَذَلِكَ زِينًا﴾ كذلك نعت لمصدر محذوف، أي زينا لهؤلاء أعمالهم تزييناً، مثل تزييننا الكل أمة عملهم، وقيل: تقديره مثل تزيين عبادة الأصنام للمشركين زينا لكل أمة عملهم، وهو قريب من الأول اهـ سمين.

قولهم: ﴿ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ﴾ الخ معطوف على ما قدره الشارح وهو قوله: (فأتوه) اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وَأَقْسَمُوا﴾ أي حلفوا وسمي الحلف قسماً لأنه يكون عند انقسام الناس إلى مصدق ومكذب. وقوله: (أي غاية الخ) وذلك أنهم وذلك أنهم كانوا يقسمون بآبائهم وآلهتهم، فإذا كان الأمر عظيماً أقسموا بالله، والجهد بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة وانتصب جهد على المصدرية. وقوله:

كفار مكة ﴿يَا اللَّهُ جَاهِدْ أَيْمَانَهُمْ﴾ أي غاية اجتهداهم فيها ﴿لِنْ جَاءَتْهُمْ قَائِلَةٌ﴾ مما اقترحوا ﴿لِيُؤْمِنَ بِهَا قُلٌّ﴾ لهم ﴿إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ ينزلها كما يشاء وإنما أنا نذير ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ يدريكم بإيمانهم إذا

﴿لئن جاءتهم﴾ الخ أخبار عنهم من الله لا حكاية لقولهم وإلا لقليل لئن جاءتنا الخ إله أبو حيان: قوله: (أي غاية اجتهداهم فيها الخ) أشار به إلى أن جهد مصدر مضاف لمفعوله والفاعل محذوف إله شيخنا.

قوله: (مما اقترحوا) أي طلبوا، وعبرة الخازن: قال محمد بن كعب القرظي والكلبي: قالت قريش: يا محمد إنك تخبرنا أن موسى كان له عضا يضرب بها الحجر فتنفجر منه اثنا عشرة عينا، وتخبرنا أن عيسى كان يحيي الموتى، فأتنا بآية حتى تصدق ونؤمن بك؟ فقال رسول الله ﷺ: «أي شيء تحبون؟» قالوا: تجعل لنا الصفا ذهباً وابتع لنا بعض موتانا نسأله عنك أحق ما تقول أم باطل، وأرنا الملائكة يشهدون لك، فقال رسول الله ﷺ: «إن فعلت ما تقولون أتصدقوني؟» قالوا: نعم. والله لئن فعلت لتتبعنك أجمعين. وسأل المسلمون رسول الله ﷺ أن ينزلها عليهم حتى يؤمنوا، فقام رسول الله ﷺ وجعل يدعو الله عز وجل أن يجعل الصفا ذهباً فجاء جبريل فقال: لك ما شئت إن شئت أصبح ذهباً ولكن إن لم يصدقوك لنعذبهم وإن شئت تركتهم حتى يتوب تائبهم. فقال رسول الله ﷺ: «بل يتوب تائبهم». فأنزل الله عز وجل: ﴿وَأَسْمُوا بِاللَّهِ جِهْدَ إِيْمَانِهِمْ﴾ يعني: وحلفوا بالله جهد إيمانهم. يعني: أؤكد ما قدروا عليه من الإيمان وأشداه. قال الكلبي ومقاتل: إذا خلط للرجل بالله فهو جهد يمينه إله.

قوله: ﴿لِيُؤْمِنَ﴾ أي وليس غرضهم بذلك إلا التهكم وعدم الاعتداد بما شاهدوا من الآيات إله أبو السعود.

قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ أي لا عندي، فالمراد بالعندية أنه تعالى هو المختص بالقدرة على أمثال هذه الآيات دون غيره، لأن المعجزات الدالة على النبوات شرطها أن لا يقدر على تحصيلها أحد إلا الله تعالى إله كرخي.

قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ أي أمرها في حكمه وقضائه لا تتعلق بها قدرة أحد بوجه من الوجوه حتى يمكنني أن أنصدي لاستنزائها إله أبو السعود.

قوله: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ أي يعلمكم، أي وأي شيء يعلمكم بإيمانهم، أي تعلمون ذلك، فما استفهامية مبتدأ وجملة يشعركم خبرها، والكاف مفعول أول والثاني محذوف تحذره بقوله: (بإيمانهم) وأشار بقوله: (أي أنتم الخ) إلى أن الاستفهام إنكاري. وقوله: ﴿أَنهَآ﴾ الخ مستأنف جواب سؤال لما من الجملة قبله كأنه قيل: فحينئذ ما حالهم إذا جاءت؟ فقيل: من جانب الله تعالى أنها ﴿إِذَا جَاءَتْ﴾ الخ وهو مع ذلك بمنزلة التعليل للنفي المستفاد من الاستفهام، وهذا كله على قراءة كسر لاء إله شيخنا.

وفي السمين: قوله: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ ما استفهامية مبتدأ والجملة بعدها خبر، وفاعل يشعركم يعود عليها وهي تتعدى الاثنين: الأول ضمير الخطاب، والثاني: محذوف، أي وأي شيء يعلمكم إيمانهم إذا جاءتهم الآيات التي اقترحوها. وقرأ العامة: أنها بفتح الهمزة. وابن كثير وأبو عمرو وأبو

جاءت أي أنتم لا تدرون ذلك ﴿أَنهَآ إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ﴿١﴾ لما سبق في علمي وفي قراءة بالتاء خطاباً للكفار وفي أخرى بفتح أن بمعنى لعل أو معمولة لما قبلها ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ﴾ نحول قلوبهم عن الحق فلا يفهمونه ﴿وَأَبْصِرُهُمْ﴾ عنه فلا يبصرونه فلا يؤمنون ﴿كَمَا لَرُّ يُؤْمِنُوا بِهِ﴾ أي

بكر: بخلاف عنه بكسرهما، فأما قراءة الكسر فاستجودها الخليل وغيره لأن معناها استئناف أخبار بعدم إيمان من طبع على قلبه ولو جاءتهم كل آية. وأما قراءة الفتح فقد وجهها الناس على أوجه، أظهرها: أنها بمعنى لعل. حكى الخليل: أتيت السوق أنك تشتري لنا منه شيئاً، أي لعلك، فهذا من كلام العرب كما حكاه الخليل شاهداً على كون أن بمعنى علل ويدل على ذلك أنها في مصحف أبي، وقراءته وما أدراكم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون. ونقل عنه: وما يشعركم لعلها إذا جاءت، ورجحوا ذلك بأن لعل قد كثر ورودها في مثل هذا التركيب كقوله تعالى: ﴿وما يدريك لعل الساعة قريب﴾ [الشورى: ١٧] ﴿وما يدريك لعله يزكى﴾ [عبس: ٣]. الثاني: أن تكون لا مزيدة، وهذا رأي الفراء وشيخه، قال: ومثله ما منعك أن لا تسجد، أي أن تسجد فيكون التقدير وما يشعرهم أنها إذ جاءت يؤمنون والمعنى على هذا أنها لو جاءت لم يؤمنوا. الثالث: أن ما حرف نفي يعني أنه نفي شعورك بذلك، وعلى هذا فليطلب لي شعركم فلعل. فقيل: هو ضمير الله تعالى أضمر للدلالة عليه اهـ.

وهذا كلام مستأنف من جهته تعالى لبيان الحكمة الداعية إلى ما أشعر به الجواب السابق من عدم مجيء الآيات، خوطب به المسلمون فقط أو مع النبي اهـ أبو السعود.

قوله: (أي أنتم لا تدرون ذلك) أشار به إلى أنه استفهام إنكار، لكن على أن مرجع الإنكار هو وقوع المشعر به، بل هو نفس الإشعار مع تحقق المشعر به في نفسه أي أي شيء يعلمكم ﴿أَنهَآ إِذَا جَاءَتْ﴾ الخ أبو السعود.

قوله: (وفي قراءة الخ) لو آخر هذا عن قوله: (وفي أخرى الخ) لكان أولى، لأنه يقرأ بالتاء إلا من يقرأ أن بالفتح، والحاصل: أن القراءات ثلاثة لا أربعة كما وهم بعضهم كسر إن، ويتعين معها الياء في ﴿لا يؤمنون﴾ وفتحها ويجوز معها الياء والتاء، وهذا في القراءات السبعية. وقوله: (خطاباً للكفار) أي في التاء والكاف في يشعركم، فالخطاب لهم في الموضعين. وأما على قراءة الياء فيكون الخطاب في يشعركم للمؤمنين اهـ شيخنا. قوله: (أو معمولة لما قبلها) أي على أنها المفعول الثاني، ولا مزيدة، أي: وما يشعركم إيمانهم أي: لا تعلمون إيمانهم، فلا حذف على هذه القراءة مع هذا التوجيه بخلاف كونها بمعنى لعل بخلاف قراءة الكسر، فالثاني عليهما محذوف، والشارح إنما تعرض لتقديره على قراء الكسر، إذ كلامه أولاً فيها اهـ شيخنا.

قوله: ﴿ونقلب أفئدتهم﴾ في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها وما عطف عليها من قوله: ﴿ونذرهم﴾ عطف على يؤمنون داخل في حكم وما يشعركم بمعنى وما يشعركم أنا نقلب أفئدتهم وأبصارهم وما يشعركم أنا نذرهم، وهذا يساعده ما جاء في التفسير عن ابن عباس ومجاهد وابن زيد. والثاني: أنها استئناف إخبار وجعله الشيخ الظاهر، والظاهر ما تقدم اهـ سمين.

قوله: ﴿كما لم يؤمنوا به﴾ متعلق بما قدره الشارح، وهو قوله: ﴿فلا يؤمنون﴾ المراد ﴿فلا

بما أنزل من الآيات ﴿أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرَهُمْ﴾ نتركهم ﴿فِي طُغْيَانِهِمْ﴾ ضلالهم ﴿يَعْمَهُونَ﴾ يترددون متحيرين ﴿وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَكِيَّةَ وَلَكَّمْهُمُ الْوُفْقُ﴾ كما اقترحوا ﴿وَحَشَرْنَا﴾ جمعنا ﴿عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قَبْلًا﴾ بضميتين جمع قبيل أي فوجاً فوجاً. ويكسر القاف وفتح الباء أي معاينة فشهدوا

يؤمنون. ثانياً، أي عند نزول مقترحهم لو نزل بدليل قوله: ﴿كما لم يؤمنوا به أول مرة﴾ أي عند نزول الآيات السابقة على اقترحهم كانشقاق القمر اهـ شيخنا،

قوله: ﴿ونذرهم﴾ عطف على لا يؤمنون داخل في حكم الإنكار مقيد بقيد به مبين لما هو المراد بتقليب الأفتدة، فبين أنه ليس على ظاهره بل معناه أن يخليهم وشأنهم ويطلع على قلوبهم اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿يعمهُون﴾ في محل الحال أو مفعول ثانٍ، لأن الترك بمعنى التصيير. وفي المصباح: عمه في طغيانه عمها من باب تعب إذا تردد متحيراً مأخوذ من قولهم: أرض عمها إذا لم يكن فيها أمارات تدل على النجاة، فهو عمه وأعمه اهـ.

قوله: ﴿ولو أننا نزلنا إليهم﴾ أي ولو أننا آتيناهم ما طلبوه ولم تقتصر عليه بل زدنا عليه فجمعنا لهم جميع أنواع المخلوقات يشهدون بصدقك الخ اهـ شيخنا.

وهذا تصريح بما أشعر به قوله: ﴿وما يشعركم﴾ الخ من الحكم الداعية إلى ترك إجابة ما اقترحوه اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿كما اقترحوا﴾ أي يقولهم: لولا أنزل علينا الملائكة. وقولهم: لو ما تأتينا بالملائكة. وقولهم: فأتوا بآبائنا الخ اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿وحشرنا عليهم﴾ أي زيادة على ما اقترحوه كل شيء، أي من أصناف المخلوقات: كالسباع والطيور اهـ شيخنا.

قوله: ﴿جمع قبيل﴾ بمعنى الكفيل بصحة الأمر ونظيره رغيف ورغف وقضيب وقضب. وقوله: ﴿أي فوجاً﴾ الفوج الجماعة، أي جماعات، فالعموم في كل شيء للأنواع والأصناف للأفراد. وفي المصباح: الفوج الجماعة من الناس والجمع أفواج مثل ثوب وأثواب وجمع الأفواج أفوايج اهـ.

وقوله: ﴿ويكسر القاف وفتح الباء الخ﴾ وعلى هذه القراءة فهو مصدر منصوب على الحال أي معانين ومشافهين للكفار، أي حالة كون الكفار معانين ورائين للأصناف اهـ شيخنا.

وفي السمين: قوله قبلاً قرى الكوفيون هنا. وفي الكهف: بضم القاف والباء وفيها أوجه، أحدها: أن يكون قبلاً جمع قبيل بمعنى كفيل كرغيف ورغف وقضيب وقضب وانطباعه على الحال. قال الفراء والزجاج: جمع قبيل بمعنى كفيل أي كفلاء بصدق محمد ﷺ. والثاني: أن يكون جمع قبيل بمعنى جماعة جماعة أو صنفاً صنفاً، والمعنى وحشرنا عليهم كل شيء فوجاً فوجاً وثروها نوعاً من سائر المخلوقات. والثالث: أن يكون قبلاً بمعنى قبلاً كالقراءة الأخرى في أحد وجهيها وهو المواجعة، أي مواجعة ومعاينة. ومنه آتيك قبلاً لا دبراً، أي آتيك من قبل وجهك. وقال تعالى: ﴿إن

بصدقك ﴿ مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا ﴾ لما سبق في علم الله ﴿ إِلَّا ﴾ لكن ﴿ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ إيمانهم فيؤمنون ﴿ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ يَجْهَلُونَ ﴾ ذلك ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا ﴾ كما جعلنا هؤلاء أعداءك ويبدل

كان قميصه قد من قبل [يوسف: ٢٥]. وقرأ نافع وابن عامر قبلاً هنا. وفي الكهف: بكسر القاف وفتح الباء وفيها وجهان، أحدهما: أنها بمعنى مقابلة أي مشاهدة ومعينة وانتصابه على هذا على الحال من كل. قاله أبو عبيدة والفراء والزجاج ونقله الواحدي أيضاً عن جميع أهل اللغة. يقال: لقيته قبلاً أي عياناً. والثاني: أنها بمعنى ناحية وجهة قاله المبرد وجماعة من أهل اللغة كأبي زيد، وانتصابه حينئذ على الظرف كقولهم لي قبل فلان دين وما قبلك حق اهـ.

قوله: (فشهدوا) أي الملائكة وما بعدهم. قوله: ﴿ مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا ﴾ اللام لام الجحود وأن مضمرة بعدها وجوباً، وهي في الحقيقة متعلقة بمحذوف هو الخبر، أي ما كانوا أهلاً للإيمان اهـ شيخنا.

قال ابن عباس: وما كانوا ليؤمنوا هم أهل الشقاء، إلا أن يشاء الله هم أهل السعادة الذين سبق لهم في علمه أنهم يدخلون في الإيمان اهـ خازن.

قوله: ﴿ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ حملة الشارح على الانقطاع حيث فسر إلا بـلكن على عادته في أن المنقطع يفعل فيه كذلك ووجه أن من آمن منهم غير من أخبر عنه بعدم الإيمان، ولو أنزلت إليه الملائكة إلى آخر ما تقدم اهـ شيخنا.

وعبارة الكرخي: إلا لكن أن يشاء أشار تبعاً لأبي البقاء والحوفي إلى أن الاستثناء منقطع، أي لأن المشيئة ليست من جنس إرادتهم، واستبعده أبو حيان وجري على أنه متصل، وكذلك البيضاوي وكثير من المعربين كالفاسي قالوا: والمعنى ما كانوا ليؤمنوا في حال من الأحوال إلا من حال مشيئته أو في سائر الأزمان إلا في زمن مشيئته. وقيل: هو استثناء من علة عامة، أي ما كانوا ليؤمنوا الشيء من الأشياء إلا لمشيئة الله الإيمان وهو الأولى والله أعلم بمراده اهـ.

وعلى الانقطاع تكون أن ومدخولها في تأويل مبتدأ محذوف الخبر. والتقدير: لكن مشيئة الله إيمانهم تحصل أو نحو ذلك. قوله: (فيؤمنون) لم يجعله الشارح منصوباً عطفاً على المنصوب قبله، فحينئذ يجعل مستأنفاً أي فهم يؤمنون اهـ شيخنا.

قوله: ﴿ يَجْهَلُونَ ﴾ ذلك أن أنهم لو أتوا ما اقترحوا بل وبزيادة عليه لم يؤمنوا فإقسامهم بالله جهد إيمانهم على الإيمان إقسام على ما لا يشعرون به اهـ قاري.

وعبارة البيضاوي: ولكن أكثرهم يجهلون أنهم لو أتوا بكل آية لم يؤمنوا فيقسمون بالله جهد إيمانهم على ما لا يشعرون، ولذلك أسند الجهل إلى أكثرهم مع أن مطلق الجهل يعممهم أو ولكن أكثر المسلمين يجهلون أنهم لا يؤمنون فيؤمنون نزول الآية طمعاً في إيمانهم اهـ.

قوله: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا ﴾ الخ استئناف مسوق لتسلية النبي عما يشاهده من عداوة قريش له وما بنوه عليها من الأقاويل الباطلة ببيان أن ذلك ليس مختصاً بك بل هو أمر ابتلي به كل من سبقك من الأنبياء، ومحل الكاف النصب على أنه نعت لمصدر مؤكد لما بعده اهـ أبو السعود.

منه ﴿شَيْطَانٍ﴾ مرددة ﴿الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي﴾ يوسوس ﴿بِقَشْعِهِمْ لَكَ بِمَقْعٍ تُزْجِرُكَ الْقَوْلِ﴾ مموهة من

قوله: (ويبدل منه شياطين) محصل هذا الإغراب أن جعل ينصب مفعولين، أولهما عدواً والثاني لكل نبي، والشياطين بدل من المفعول الأول وبعضهم أعرب عدواً مفعولاً ثانياً مقدماً ولكل نبي حالاً منه قدم عليه، وشياطين مفعولاً أول مؤخراً. وعبرة السمين: قال الواحدي: ومعناه جعلنا لك عدواً كما جعلنا لمن قبلك من الأنبياء فيكون قوله: ﴿وكذلك﴾ عطفاً على معنى ما تقدم من الكلام، وما تقدم يدل على معناه على أنه جعل له أعداء، وجعل يتعدى لاثنتين بمعنى صير. وأعرب الزمخشري وأبو البقاء والحوافي شياطين مفعولاً أول والثاني عدواً ولكل نبي حالاً من عدواً لأنه صفته في الأصل أو متعلق بالجعل قلبه، ويجوز أن يكون المفعول الأول عدواً ولكل نبي هو الثاني قدم، وشياطين بدل من المفعول الأول اهـ.

قوله: (مردة) ﴿الإنس﴾ جمع مارد، وهو المتمرد المستعد للشر. واختلف العلماء في معنى شياطين الإنس والجن على قولين، أحدهما: أن المراد شياطين من الإنس وشياطين من الجن، والشيطان كل عات متهم من الجن والإنس. وهذا قول ابن عباس في رواية عطاء، وهو قول مجاهد وأقتاده قالوا: وشياطين الأنس أشد تمرداً. من شياطين الجن، لأن شيطان الجن إذا عجز عن إغواء المؤمن الصالح وأعياء ذلك استعان على إغوائه بشيطان الإنس ليفتنه. وقال مالك بن دينار: إنه شيطان الإنس أشد علي من شيطان الجن وذلك أنه إذا تعوذ بالله ذهب شيطان الجن وشيطان الإنس يجيئني فيجربني إلى المعاصي. القول الثاني: أن الجميع من ولد إبليس، وأضيفت الشياطين على معنى أنهم يغوونهم، وهذا قول عكرمة والضحاك والكلبي والسدي. ورواية عن ابن عباس قالوا: والمراد بشياطين الإنس التي مع الإنس وبشياطين الجن التي مع الجن، وذلك أن إبليس قسم جنده قسمين، فبعث فريقاً منهم إلى الجن وفريقاً إلى الإنس، والفريقان شياطين الجن والإنس بمعنى أنهم يغوونهم ويضلونهم، وكل من الفريقين أعداء للنبي ﷺ ولأوليائه من المؤمنين والصالحين. ومن ذهب إلى هذا القول قال: ويدل على صحته أن لفظ الآية يقتضي إضافة الشياطين إلى الإنس، والإضافة تقتضي المغايرة،

فعلى هذا تكون الشياطين نوعاً مغايراً للإنس والجن وهم أولاد إبليس، وعداوة الإنس للأنبياء ظاهرة، وأما عداوة شياطين الجن لهم فهي من حيث إنهم يغيصونهم، وإن لم يبلغوا مرادهم فيهم، ومن حيث إنهم يعاونون أعداءهم من الإنس عليهم. وقوله: ﴿يُوحِي بعضهم إلى بعض﴾ يعني يلقي ويسر بعضهم إلى بعض ويناجي بعضهم بعضاً وهو الوسوسة التي يلقيها إلى من يريد إغواءه. فعلى القول الأول أن شياطين الإنس والجن يسر بعضهم إلى بعض ما يفتنون به المؤمنين والصالحين، وعلى القول الثاني: أن أولاد إبليس يلقي بعضهم بعضاً في كل حين، فيقول شيطان الإنس لشيطان الجن: أضللت صاحبي بكذا وكذا فاضل أنت صاحبك بمثله، ويقول شيطان الجن لشيطان الإنس: كذلك، فذلك وحي بعضهم إلى بعض اهـ خازن.

قوله: ﴿يُوحِي بعضهم إلى بعض﴾ كلام مستأنف مسوق لبيان أحكام عداوتهم، وتبقيق وجه الشبه والمشبه به، أو حال من الشياطين أو نعت لعدو، أو الوحي عبارة عن الإيحاء، والقول بالهرع أي يلقي ويوسوس شياطين الجن إلى شياطين الإنس أو بعض كل من الفريقين إلى بعض آخر اهـ أبو السعود.

الباطل ﴿عُرُورًا﴾ أي ليغروهم ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ أي الإيحاء المذكور ﴿فَذَرَهُمْ﴾ دع الكفار ﴿وَمَا يَفْقَرُونَ﴾ من الكفر وغيره مما زين لهم وهذا قبل الأمر بالقتال ﴿وَلْيَصْنَعِ﴾ عطف على غروراً أي تميل ﴿إِلَيْهِ﴾ أي الزخرف ﴿أَفَعِدَّةٌ﴾ قلوب ﴿الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَلَيَرَوْهُ وَلَيَفْقَرُوا﴾ يكسبوا ﴿مَا هُمْ مُقْتَرِفُونَ﴾ من الذنوب فيعاقبوا عليه. ونزل لما طلبوا من النبي ﷺ أن يجعل بينه وبينهم حكماً قل ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ أُتْبَغَى﴾ أطلب ﴿حَكْمًا﴾ قاضياً بيني وبينكم ﴿وَهُوَ

قوله: ﴿من الباطل﴾ قيد به لأن الزخرف يطلق على كل مزين حقاً كان أو باطلاً، فلذلك قيد بقوله (من الباطل) اهـ شيخنا.

قوله: (أي ليغروهم) بابه قعد. قوله: (المذكور) في ضمن الفعل اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وما يفترون﴾ ما موصولة اسمية أو نكرة موصوفة، والعائد على كل محذوف أي: وما يفترونه، أو مصدرية. وعلى كل قول فمحطها نصب وفيه وجهان، أحدهما: أنه نسق على المفعول في فذرهم أي اتركهم واترك افتراءهم والثاني: أنها مفعول معه وهو مرجوح لأنه متى أمكن العطف من غير ضعف في التركيب أو في المعنى كان أولى من المفعول معه اهـ سمين.

قوله: (وهذا قبل الأمر بالقتال) أي فهو منسوخ اهـ.

قوله: (عطف على غروراً) وإنما لم ينصب لأنه ليس مصدرأً واختلاف الفاعل، ففاعل هذا المغرور وفاعل الأول الغارون اهـ أبو السعود.

وقوله: وفاعل الأول أي الفعل المعلل. وفي الكرخي: قوله: عطف على غروراً، أي الذي هو مفعول له وما بينهما اعتراض، والتقدير: يوحى بعضهم إلى بعض ولتصني ولكن لما كان المفعول الأول مستكماً لشروط النصب، نصب وهذا فات فيه شرط النصب وهو صريح المصدرية، واتحاد الفاعل فإن فاعل الوحي بعضهم وفاعل الإصغاء الأفتدة، فلذا وصل الفعل بحرف العلة اهـ.

قوله أيضاً: (عطف على غروراً) أي فاللام للتعليل فهي مكسورة، وأن مقدرة بعدها جوازاً، وكذا يقال في بقية العلل وهي قوله: ﴿وليرضوه وليتقروا﴾ اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وليتقروا﴾ ترتيب هذه المفاعيل في غاية الفصاحة لأنه أولاً يكون الخداع، فيكون الميل فيكون الرضا، فيكون الفعل أي الاعتراف، فكل واحد مسبب عما قبله اهـ أبو حيان.

قوله: (من الذنوب) بيان لما، وقوله فيعاقب عليه أشار به إلى تقدير مضاف، أي وبال وعاقبة ما هم مقترفون اهـ شيخنا.

قوله: (ونزل لما طلبوا) أي مشركوا قريش، وقوله: (أن يجعل بينه وبينهم حكماً) أي من أحبار اليهود أو من أساقفة النصارى ليخبرهم بما في كتابهم من أمر النبي اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿أفغير الله﴾ الخ كلام مستأنف وارد على إرادة القول والهمزة للإنكار والفاء للعطف على مقدر يقتضيه الكلام، أي: قل لهم أميل إلى زخارف الشياطين فابتغي حكماً اهـ أبو السعود.

وفي السمين: ويجوز نصب غير من وجهين، أحدهما: أنه مفعول لأبتغي مقدماً عليه، وولى

الْوَيْلُ لَكُمْ الْكِتَابَ الْقُرْآنَ مُفَصَّلًا ﴿١١٤﴾ مَبِينًا فِيهِ الْحَقُّ مِنَ الْبَاطِلِ ﴿١١٥﴾ وَالَّذِينَ آمَنُوا بِالْكِتَابِ
التَّوْرَةِ كَعَبَدَ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ وَأَصْحَابِهِ ﴿يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنْزَلٌ﴾ بِالْتَّخْفِيفِ وَالتَّشْدِيدِ ﴿وَمِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ فَلَاحِكُونَ
مِنَ الْمُنْتَفِينَ﴾ الشَّاكِينَ فِيهِ وَالْمَرَادُ بِذَلِكَ التَّقْرِيرُ لِلْكَفَارِ أَنَّهُ حَقٌّ ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾

الهمزة لما تقدم في قوله: ﴿أَفْغِيرَ اللَّهُ اتَّخَذَ وَلِيًّا﴾ ويكون حكماً حينئذ إما حالاً وإما تمييزاً لغيره، ذكره
الخوفي وأبو البقاء وابن عطية. والثاني: أن يتصحب غير على الحال من حكماً لأنه في الأصل يجوز أن
يكون وصفاً له، وحكماً هو المفعول به فتحصل في نصب غير وجهان، وفي نصب حكماً ثلاثة أوجه
كونه حالاً أو تمييزاً، أو مفعولاً والحكم أبلغ من الحاكم. قيل: لأن الحكم من تكرر منه الحكم بخلاف
الحاكم فإنه يصدق بمرة. وقيل: لأن الحكم لا يحكم إلا بالعدل والحاكم قد يجوز أنه

قوله: (قاضياً) إشارة إلى المراد من الحكم هنا وإسناداً لا ابتغاء المنكر إلى نفسه عليه الصلاة
والسلام لا إلى المشركين كما في قوله تعالى: ﴿أَفْغِيرَ دِينَ اللَّهِ يَبْغُونَ﴾ مع أنهم الباغون لإظهار النصفة
أو لمراعاة قولهم اجعل بيننا وبينك حكماً أهـ كرخي.

قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ﴾ الخ جملة حالية مؤكدة لإنكار ابتغاء غيره تعالى حكماً، ونسبة الإنزال
إليهم خاصة مع أن مقتضى السياق نسبته إلى المتحاكمين لاستمالتهم نحو المنزل واستدعائهم إلى قبول
حكمه بإبهام قوة نسبته إليهم أهـ أبو السعود.

قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ﴾ الخ مستأنف غير داخل تحت القول المقتدر مسوق من جهته تعالى
لتحقيق حقيقة الكتاب وتقدير كونه منزلاً من عنده ببيان أن الذين وثقوا بحكمهم من علماء اليهود
والتنصاري عالمون بحقيقته وكونه من عند الله أهـ أبو السعود.

قوله: (الكتاب التوراة) عبارة الخطيب. الكتاب أي المعهود إنزاله من التوراة والإنجيل والزبور
أهـ.

قوله: ﴿يَعْلَمُونَ أَنَّهُ﴾ أي الكتاب الذي هو القرآن بالتخفيف والتشديد سبعينان وقوله: ﴿بِالْحَقِّ﴾
البناء للملابسة أهـ. قوله: (الشَّاكِينَ فِيهِ) أي في أن الذين أوتوا الكتاب يعلمون أنه منزل الخ، وكذا
يقال في قوله: (والمراد بذلك) فالضمير والإشارة راجعان لشيء واحد أهـ شيخنا.

وأشار بقول: (والمراد بذلك التقرير للكفار الخ) إلى جواب عن سؤال وهو أن هذا الخطاب غير
ملائم بحسب الظاهر، لأن النهي المذكور محال في حقه ﷺ. وحاصل الجواب أن متعلق الامتناع هو
علم أهل الكتاب بحقيقة القرآن، وهو أحد الأجوبة في الكشف، والثاني أنه من باب التهيج والتحريض
على الأمر، والثالث أن الخطاب له، لكن المقصود الغير، لأنه ﷺ حاشاه من ذلك أهـ كرخي.

قوله: (أنه حق) أي بأنه حق. قوله: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾ الخ شروع في بيان كمال الكتاب
المذكور من حيث ذاته أثر بيان كماله من حيث إضافته إليه تعالى بكونه منزلاً منه بالحق. والمعنى: لا
أحد يقدر على تحريف القرآن كما فعل بالتوراة، فيكون هذا ضمناً له من الله بالحفظ كقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ
نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] أولاً نبي ولا كتاب بعده ينسخه أهـ أبو السعود.

قوله أيضاً: ﴿وَتَمَّتْ﴾ أي بلغت الغاية كلمات ربك. قرأ عاصم وحزمة والكسائي كلمة على

بالأحكام والمواعيد ﴿صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ تمييز ﴿لَا مَبْدَلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾ بنقض أو خلف ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ﴾ لما

التوحيد دون ألف على إرادة الجنس، وباقيهم بألف على الجمع لتنوعها أمراً ونهياً ووعداً أه كرخي.

وترسل بالتاء على كل من قراءة الجمع وقراءة الافراد، وكذا كل موضع اختلف فيه القراء جمعاً وإفراداً فإنه يكتب بالتاء المجزورة على كل من القراءتين باتفاق المصاحف إلا موضعين من ذلك، فقد اختلف فيهما المصاحف: أحدهما بيونس والآخر بغافر، وعبرة ابن الجزري مع شرحها لشيخ الإسلام.

.... وكل ما اختلف جمعاً وفرداً فيه بالتاء عرف

أي رسم بها وذلك في قوله تعالى: ﴿آيَاتٍ لِلنَّاسِ لِيَذُكَّرُوا﴾ [يوسف: ٧] بيوسف قرأها ابن كثير بالتوحيد والباقون بالجمع، وفي قوله فيها: ﴿وَأَلْقَاهُ فِي غِيَابَةِ الْجَبِّ﴾ [يوسف: ١٠] قرأها بالجمع نافع والباقون بالتوحيد. وفي قوله: ﴿لَوْلَا أَنْزَلْ عَلَيْهِ آيَاتٍ مِنْ رَبِّهِ﴾ [العنكبوت: ٥٠] بالعنكبوت قرأها ابن كثير وشعبة وحمزة والكسائي بالتوحيد والباقون بالجمع. وفي قوله: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرَفَاتِ آمِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧] بسبأ قرأها حمزة بالتوحيد والباقون بالجمع. وفي قوله: ﴿فَهُمْ عَلَى بَيْنَةٍ مِنْهُ﴾ [فاطر: ٤٠] بفاطر قرأها نافع وابن عامر وشعبة والكسائي بالجمع والباقون بالتوحيد. وفي قوله: ﴿جَمَالَاتٍ صَفَرٍ﴾ [المرسلات: ٢٣] بالمرسلات قرأها حفص وحمزة والكسائي بالتوحيد والباقون بالجمع. وفي قوله: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَاتُ رَبِّكَ صِدْقًا﴾ بالأنعام قرأها عاصم وحمزة والكسائي بالتوحيد والباقون بالجمع. وفي قوله: ﴿كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَاتُ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٣٣] بأول يونس قرأها نافع وابن عامر بالجمع والباقون بالتوحيد، واختلف المصاحف في ثاني يونس ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَاتُ رَبِّكَ﴾ [يونس: ٩٦] وفي قوله في غافر: ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَاتُ رَبِّكَ﴾ [غافر: ٦] والقياس فيهما التاء، قرأها نافع وابن عامر بالجمع والباقون بالتوحيد انتهت.

قوله: (تمييز) أي على التوزيع، أي صدقاً في أخباره وعدلاً في أحكامه، فلا جور فيها. وفي الكرخي: صدقاً في الأخبار والمواعيد وعدلاً في الأحكام لأنه منزّه عن الظلم. وقوله: تمييز تبع فيه أبا البقاء والطبري. قال ابن عطية: وهو غير صواب، ولعل مراده أن كلمات الله من شأنها الصدق والعدل والتمييز، إنما يفسر ما انبههم، وليس في ذلك إيهام، وأعربه الكواشي حالاً من ربك أو مفعولاً له. وعلى الأول يكون الصدق باقياً على معناه الحقيقي لأن المعنى تمت من جهة الصدق والعدل، وعلى الثاني يكون بمعنى الصادق والعاقل اهـ.

قوله: ﴿لَا مَبْدَلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾ لما وصفها بالتمام وهو في كلامه تعالى يقتضي عدم قبول النقص والتغيير. قال: لا مبدل لكلماته اهـ خازن.

وهذا إما استئناف مبين لفضله على غيره أثر بيان فضله في نفسه، وإما حال من فاعل تمت على أن الظاهر مغن عن الضمير الرابط اهـ أبو السعود.

قوله: (بنقض أو خلف) لف ونشر مرتب. قوله: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ﴾ (لما يقال) ومنه قول المتحاكمين اهـ.

يقال ﴿الطَّيِّبُ﴾ بما يفعل ﴿وَلَنْ تُلَاقَ أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ أي الكفار ﴿يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ دينه ﴿إِنْ﴾ ما ﴿يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ في مجادلته لك في أمر الميتة إذ قالوا ما قتل الله أحق أن تأكلوه مما قتلتم ﴿وَلَنْ﴾ ما ﴿هَمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ يكذبون في ذلك ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ﴾ أي عالم ﴿مَنْ يَضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ وَالْمُهْتَدِينَ﴾ فيجازي كلًا منهم ﴿فَكُلُوا وَمِمَّا ذَكَرَ أَمْسَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ أي

قوله: (أي الكفار) تفسير للأكثر. قوله: (في مجادلته لك الخ) وذلك أن المشركين قالوا للنبِيِّ: أخبرنا عن الشاة إذا ماتت من قتلها؟ فقال: «الله قتلها» قالوا: أنت تزعم أن ما قتلت أنت وأصحابك حلال وما قتلها الكلب والصقر حلال وما قتله الله حرام أهـ خازن.

قوله: (في أمر الميتة) أي أو في عقائدهم وهو ظنهم أن آبائهم كانوا على الحق فهم على آثارهم مهتدون أهـ كرخي.

قوله: (إذ قالوا ما قتل الله الخ) عبارة أبي السعود: إذ قالوا للمسلمين إنكم تعبدون الله فما قتله الله أحق أن تأكلوه مما قتلتم أنتم أهـ.

قوله: ﴿إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ أصل الخرص الحزور والتخمين، ومنه خرص النخلة بوسمي الكذب خرصاً لما يدخله من الظنون الكاذبة أهـ خازن.

قوله: (يكذبون في ذلك) أي في قولهم: ما قتل الله أحق أن تأكلوه مما قتلتم. قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ﴾ الخ تقرير لمضمون الشرطية وما بعدها وتأكيده لما تفيده من التحذير أهـ أبو السعود.

قوله: ﴿هُوَ أَعْلَمُ مِنْ يَضِلُّ﴾ في كون أفعال التفضيل على بابة إشكال، وذلك أن الإضافة تقتضي أن الله بعض الضالين، لأن أفعال التفضيل بعض ما يضاف إليه، فلذلك تخلص الشارح من الأشكال يجعله بمعنى اسم الفاعل أهـ شيبخنا.

وفي السمين ما نصه: في أعلم هذه وجهان، أحدهما: أنها ليست للتفضيل بل بمعنى اسم فاعل في قوة الفعل كأنه قيل إن ربك هو أعلم. قال الواحدي: ولا يجوز ذلك، لأنه لا يطابق قوله: ﴿وهو أعلم بالمهتدين﴾. والثاني: أنها على بابها من التفضيل، ثم اختلف هؤلاء في محل فقال بعض البصريين: هو جر بحرف مقدر حذف وبقي علمه لقوة الدلالة قوله: ﴿وهو أعلم بالمهتدين﴾ وهذا ليس بشيء لأنه لا يحذف الجار ويبقى أثره إلى في مواضع تقدم النبي عليها، وما ورد بخلافها فضرورية. الثاني: أنها في محل نصب على إسقاط الخافض. الثالث: وهو قول الكوفيين أنها نصب بنفس أعلم فإنها عندهم تعمل عمل الفعل. الرابع: أنها منصوبة بفعل مقدر يدل عليه أعلم، قاله الفارسي أهـ.

وعبارة أبي السعود: ومن موصولة أو موصوفة في محل النصب لا بنفس أعلم، فإن أفعال التفضيل لا ينصب الظاهر في مثل هذه الصورة، بل بفعل دل هو عليه، أو استفهامية مرفوعة بالابتداء والخبر يضل والجملة معلق عنها الفعل المقدر أهـ.

قوله: ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ أمر مرتب على النهي عن اتباع المضللين الذين من جملة إضلالهم تحريم الحلال وتحليل الحرام أهـ أبو السعود.

ذبح على اسمه ﴿إِنْ كُنْتُمْ بِقَائِلَتِهِ مُؤْمِنِينَ﴾ ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ من الذبائح ﴿وَقَدْ فَصَّلَ﴾ بالبناء للمفعول وللفاعل في الفعلين ﴿لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ في آية ﴿حرمت عليكم

وفي الخازن: فكلوا هذا جواب لقول المشركين للمسلمين أأكلوا ما قتلتم ولا تأكلون ما قتل ربكم فقال الله للمسلمين فكلوا الخ اهـ.

وفي الكرخي ما نصه: في هذه الفاء وجهان، أحدهما: أنها جواب شرط مقدر. قال الزمخشري: بعد كلام فقيل للمسلمين: إن كنتم محقين في الإيمان فكلوا. والثاني: عاطفة على محذوف. قال الواحدي: ودخلت الفاء للعطف على ما دل عليه أول الكلام كأنه قيل كونوا على الهدى فكلوا، والظاهر أنها عاطفة على ما تقدم من مضمون الجمل المتقدمة، كأنه قيل: اتبعوا ما أمركم الله من أكل المذكي دون الميتة فكلوا الخ اهـ.

ومعنى ذكر اسم الله عليه ذكره عند ذبحه. قوله: (أي ذبح على اسمه) سيأتي إيضاح هذا في كلام الشارح بعد قوله: ولا تأكلوا الخ اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وما لكم﴾ الخ هذه تأكيد لإباحة ما ذبح على اسم الله اهـ خازن. أي: وأي غرض لكم في أن لا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه وتأكلوا من غيره اهـ كرخي.

قوله: ﴿وقد فصل لكم﴾ أي بين وميز، والواو للحال. قوله: (بالبناء للمفعول وللفاعل في الفعلين) أي فصل وحرّم وبقي ثلاثة سبعة وهي بناء الأول للفاعل. والثاني للمفعول، فالقراءات السبعة ثلاثة اهـ شيخنا.

وفي السمين: قوله: ﴿قد فصل لكم ما حرم عليكم﴾ قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ببنائهما للمفعول، ونافع وحفص عن عاصم ببنائهما للفاعل، وحزمة والكسائي وأبو بكر عن عاصم ببناء الأول للفاعل وبناء الثاني للمفعول، ولم يأت عكس هذه. وقرأ عطية العوفي كقراءة الأخوين، إلا أنه خفف الصاد من فصل، والقائم في مقام الفاعل هو الموصول والعائد على ما على قراءة المفعول هو الضمير في حرم عليكم، والفاعل قراءة من بنى للفاعل ضمير الله تعالى والعائد عليها محذوف أي حرمه والجملة في محل نصب على الحال اهـ.

قوله: (في آية ﴿حرمت عليكم الميتة﴾ الخ) هذه الآية تقدمت في المائدة وحيث في المقام إشكال، أورده فخر الدين الرازي وحاصله أن سورة الأنعام مكية وسورة المائدة مدنية من آخر القرآن نزولاً بالمدينة وقوله: ﴿وقد فصل لكم﴾ الخ يقتضي أن ذلك التفصيل قد تقدم على هذا المحل، والمدني متأخر عن المكي، فيمتنع كونها متقدمة. ثم قال: بل الأولى أن يقال: ﴿وقد فصل لكم﴾ الخ أي في قوله تعالى بعد هذه الآية في هذه السورة ﴿قل لا أجد فيما أوحى إلى محرماً﴾ [الأنعام: ١٤٥] الآية. وهذه وإن كانت مذكورة بعدها هنا بقليل، إلا أن هذا القدر من التأخر لا يمنع أن يكون هو المراد. قال كاتبه: وقد ذكر المفسرون وجهاً وهو أن الله علم أن سورة المائدة متقدمة على سورة الأنعام في الترتيب لا في النزول، فبهذا الاعتبار حسنت الحوالة على ما في المائدة بقول: ﴿وقد فصل لكم﴾ الخ باعتبار تقدمه على الترتيب، وإن كان متأخراً في النزول، والله أعلم بمراده اهـ خازن.

الميتة ﴿إِلَّا مَا أَضْطَرُّرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ منه فهو أيضاً حلال لكم المعنى لا مانع لكم من أكل ما ذكر وقد بين لكم المحرم أكله وهذا ليس منه ﴿وَلَا زَنَاجِيرَ لَبِيطُونَ﴾ بفتح الياء وضمها ﴿يَا هَؤُلَاءِ﴾ بما تهموا أنفسهم من تحليل الميتة وغيرها ﴿يَقْرِعُونَ﴾ يعتمدونه في ذلك ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ﴾ المتجاوزين الحلال في الحرام ﴿وَذَرُوا﴾ أتركوا ﴿ظَهَرَ الْآثَرُ وَبَاطِنُهُ﴾ علانيته وسره والإثم قيل الزنا وقيل كل معصية ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْسِبُونَ الْإِثْمَ سَيُجْزَوْنَ﴾ في الآخرة ﴿بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾

قوله: ﴿إِلَّا مَا أَضْطَرُّرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ استثناء منقطع اهـ سمين.

وفي البضاوي: إلا ما اضطررتم إليه مما حرم عليكم فإنه أيضاً حلال حال الضرورة اهـ.

قال الفتازاني: ظاهره أن ما موصولة فيكون الاستثناء منقطعاً لأن ما اضطر إليه حلال فلا يدخل تحت ما حرم عليكم إلا أن يقال المراد بما حرم جنس ما حرم ولك أن تجعله استثناء من ضمير حرم، وما مصدرية في معنى المدة أي الأشياء التي حرمت عليكم إلا وقت الاضطرار إليها، أي فيكون الاستثناء متصلاً وفيه أنه لا يكون حينئذ استثناء متصلاً بل هو استثناء مفرغ من الظرف العام المقدر اهـ زكريا وزاده.

وفي الكرخي ما نصه: قوله: منه أي مما حرم، والاستثناء كما قال الجوفي منقطع اهـ وقال أبو البقاء: متصل من طريق المعنى لأنه ويخهم بترك الأكل مما سمي عليه، وذلك يتضمن إباحة الأكل مطلقاً. وأشار المصنف إلى ذلك بقوله: (فهو أيضاً حلال لكم الخ). وحاصله أن الاستثناء من الجنس فهو متصل اهـ.

قوله: (المعنى لا مانع لكم الخ) أي فالاستفهام للإنكار. قوله: ﴿لِيُضِلُّوْا﴾ قرأ الكوفيون بضم الياء، وكذا التي في يونس ربنا ليضلوا والباقون بالفتح، وسيأتي لذلك نظائر في سورة إبراهيم وغيرها. والقراءتان واضحتان فإنه يقال: ضل في نفسه وأضل غيره، والمفعول محذوف على قراءة الكوفيين وهي أبلغ في الذم، فإنها تتضمن قبح فعلتهم حيث ضلوا في أنفسهم وأضلوا غيرهم كقوله تعالى: ﴿وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧] وقراءة الفتح لا تخرج إلى حذف فرجها بعضهم بهذا الاعتبار، وأيضاً فإنهم أجمعوا على الفتح في ﴿ص﴾ عند قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [ص: ٢٦]، وقوله: ﴿يَا هَؤُلَاءِ﴾ متعلق بيضلون والباء سببية أي بسبب اتباعهم أهواءهم وشهواتهم. وقوله: ﴿بَغْيِرَ عِلْمٍ﴾ متعلق بمحذوف لأنه حال أي يضلون مضاعفين للجهل أي متلبسين بغير علم اهـ سمين.

قوله: (من تحليل الميتة وغيرها) أي مما ذكر معنا في آية المائدة اهـ قوله: (قيل الزنا) وكانوا يعتقدون حل السر منه. وقوله: (وقيل كل معصية) فالسر أعمال القلب كالرياء والحسد والكبر والعجب، والعلانية أعمال الجوارح اهـ خازن.

وفي الكرخي: قوله: والإثم قيل الزنا الخ، وذلك أن العرب كانوا يوجبون الزنا، وكان الشريفة منهم يستحي فيسهر به وغير الشريف لا يبال به فيظهره فحرمها الله عز وجل، ولهذا ما عليه أكثر المفسرين كما قاله البهوي اهـ.

قوله: ﴿سَيُجْزَوْنَ﴾ أي إن لم يتوبوا وأراد الله عقابهم اهـ خازن.

يكتسبون ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا تَرَىٰ يُذَكَّرُ اسْمُهُ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ بأن مات أو ذبح على اسم غيره وإلا فما ذبحه المسلم ولم يسم فيه عمداً أو نسياناً فهو حلال قاله ابن عباس وعليه الشافعي ﴿وَأَنْتُمْ﴾ أي الأكل

قوله: (وإلا فما ذبحه المسلم) أي وإن لم نسلك هذا التخصيص بل أبقينا هذا العام على ظاهره فلا يصح، لأن ما ذبحه المسلم الخ والدليل على هذا التخصيص ما في بقية الآية وهو قوله: ﴿وإنه لفسق وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم وإن﴾ الخ فالفسق في ذكر اسم غير الله في الذبح كما قال في آخر السورة ﴿قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً﴾ [الأنعام: ١٤٥] إلى قوله: ﴿أو فسقاً﴾ أهل لغير الله به فصار هذا الفسق الذي أهل لغير الله به مفسر لقوله ﴿وإنه لفسق﴾ وإذا كان كذلك كان قوله ﴿ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه﴾ مخصوصاً بما أهل لغير الله به اهـ شيخنا.

وأما الميتة فتحكمها معلوم من مواضع أخر كآية المائدة وآية ﴿قل لا أجد فيما أوحى إلي﴾ [الأنعام: ١٤٥] الآية، فالحاصل أنه كان الأولى للشارح حمل الآية على ما ذبح على اسم غير الله والدليل على ذلك قوله: ﴿وإنه لفسق﴾ وتفسير الفسق بقوله الآتي أو فسقاً أهل لغير الله به. وفي الخازن ما نصه: قال ابن عباس: الآية في تحريم الميتات وما في معناها من المنخقة وغيرها. ويقال عطاء: الآية في تحريم الذبائح التي كانوا يذبحونها على اسم الأصنام، وسياق الآية يؤيد ما قاله عطاء. واختلف العلماء في ذبيحة المسلم إذا لم يذكر اسم الله عليها، فذهب قوم إلى تحريمها سواء تركها عمداً أو نسياناً، وهو قول ابن سيرين والشعبي ونقله الإمام فخر الدين عن مالك، ونقل عن عطاء أنه قال: كل ما لم يذكر اسم الله عليه من طعام أو شراب فهو حرام، واحتجوا على ذلك بظاهر هذه الآية. وقال النووي وأبو حنيفة: إن ترك التسمية عامداً لا تحل، وإن تركها ناسياً حلت. وقال الشافعي: تحل الذبيحة سواء ترك التسمية عامداً أو ناسياً، ونقله البغوي عن ابن عباس ومالك. ونقل ابن الجوزي عن أحمد روايتين فيما إذا ترك التسمية عامداً وإن تركها ناسياً حلت، فمن أباح أكل الذبيحة التي لم يذكر اسم الله عليها، قال: المراد من الآية الميتات، وما ذبح على اسم الأصنام بدليل أن الله تعالى قال في سياق الآية: ﴿وإنه لفسق﴾ وأجمع العلماء على أن أكل ذبيحة المسلم التي ترك التسمية عليها لا يفسق اهـ.

قوله: (وعليه الشافعي) أي خلافاً للحنفية في أنه إن ترك التسمية عمداً لا يحل أو نسياناً فيحل تمسكاً بقوله تعالى: ﴿ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق﴾ وأجاب الأول: بأن المراد ما ذكر عليه اسم غير الله بدليل أنه سماه فسقاً. وأيضاً في الحديث حين سئل ﷺ عن متروك التسمية قال: «كلوا، فإن تسمية الله في قلب كل مؤمن». وفي الحديث أيضاً ذبيحة المسلم حلال وإن لم يذكر اسم الله عليها. وجملة ﴿وإنه لفسق﴾ حالية وإن اللام لإنكارهم فسقيته وصرحوا بجوازه في نحو لقيته وإنك لراكب، وعليه فلا ييالي بتخالفهما وهو مذهب سيويه. وقيل: إنها مستأنفة. قالوا: ولا يجوز أن تكون منسوقة على ما قبلها لأن الأولى طلبية وهذه خبرية وتسمى هذه الواو واو الاستئناف اهـ كرخي.

وعبارة السمين: قوله: ﴿وإنه لفسق﴾ هذه الجملة فيها أوجه، أحدها: أنها مستأنفة، فالواو لا يجوز أن تكون نسقاً على ما قبلها، لأن الأولى طلبية وهذه خبرية وتسمى هذه الواو واو الاستئناف.

منه ﴿لَيْسَ﴾ خروج عما يحل ﴿وَأَنَّ الشَّيَاطِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ يوسوسون ﴿إِنَّ أَوْلِيَاءَهُمْ﴾ الكفار ﴿لِيَجْعَلَ لَكُمْ﴾ في تحليل الميتة ﴿وَأَنَّ أَلْعَنُوهُمْ﴾ فيه ﴿لَكُمْ لِمَشْرُكُونَ﴾ ونزل في أبي جهل وغيره

والثاني: أنها منسوقة على ما قبلها ولا ييالي بتخالفهما وهو مذهب سيويه وقد تقدم تحقيق ذلك، وقد أوردت من ذلك شواهد صالحة من شعر وغيره. والثالث: أنها حالية أي لا تأكلوه والحال أنه فسق اهـ.
قوله: (أي الأكل منه) أشار بهذا إلى أن الضمير عائد على مصدر الفعل المذكور كما ذكره المنمين اهـ.

قوله: ﴿وَأَنَّ الشَّيَاطِينَ﴾ أي إبليس وجنوده بدليل قوله: (يوسوسون) اهـ.

قوله: ﴿لِيَجْعَلَ لَكُمْ﴾ أي الكفار الذين هم أولياء الشياطين وذلك أن المشركين قالوا: يا محمد أخبرنا عن الشاة إذا ماتت من قتلها؟ فقال: «الله قتلها». قالوا: تزعم أن ما قتل أنت وأصحابك حلال وما قتله الصقر والكلب حلال وما قتله الله حرام. فأنزل الله هذه الآية اهـ خازن.

واللام في ﴿لِيَجْعَلَ لَكُمْ﴾ متعلقة بيوحون أي يوحون لأجل مجادلته وأصل يوحون يوحون فاعل اهـ سمين.

قوله: ﴿وَأَنَّ أَلْعَنُوهُمْ﴾ قيل: إن لام التوطئة للقسم مقدرة فلذلك أجيب القسم المقدر بقوله: ﴿إِنَّكُمْ لَمَشْرُكُونَ﴾ وحذف جواب الشرط لسد جواب القسم مسده وجاز الحذف لأن فعل الشرط ماضٍ اهـ سمين.

قوله: ﴿إِنَّكُمْ لَمَشْرُكُونَ﴾ أي لأن من أحل شيئاً مما حرم الله أو حرم شيئاً مما أحل الله فهو مشرك، لأنه أثبت حاكماً غير الله، ومن كان كذلك فهو مشرك اهـ خازن.
وفي الكرخي: فإن من ترك طاعة الله إلى طاعة غيره واتبعه في دينه فقد أشرك اهـ.

قوله: (ونزل في أبي جهل وغيره) عبارة الخازن: اختلف المفسرون في هذين المثالين: هل هما مخصوصان بإنسانين معينين، أو هما عامان في كل مؤمن وكافر؟ فذكروا في ذلك قولين، أحدهما: لأن الآية في رجلين معينين ثم اختلفوا فيهما، فقال ابن عباس في قوله: ﴿وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ﴾ يريد حمزة بن عبد المطلب عم النبي ﷺ كمن مثله في الظلمات، يريد بذلك أبا جهل بن هشام وذلك أن أبا جهل رمى النبي ﷺ بقرث، فأخبر حمزة بما فعل أبو جهل وكان حمزة قد رجع من صيد وبيده قوس وحمزة لم يؤمن بعد، فأقبل حمزة غضبان حتى علا أبا جهل وجعل يضربه بالقوس، وجعل أبو جهل يتضرع إلى حمزة ويقول: يا أبا يعلى أما ترى ما جاء به سفه عقولنا وسب آلهتنا وخالف آباءنا. فقال حمزة: ومن أسفه منكم عقولاً، تعبدون الحجارة من دون الله أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله فأسلم حمزة يومئذ فأنزل الله هذه الآية. وقال الضحاک: نزلت في عمر بن الخطاب وأبي جهل. وقال عكرمة الكلبي: نزلت في عمار بن ياسر وأبي جهل. وقال مقاتل: نزلت في النبي ﷺ وأبي جهل، وذلك أن أبا جهل قال: زاحمنا بنو عبد مناف في الشرف حتى إذا صرنا نحن ونعم كفرنسي رهان قالوا: منا نبي يوحى إليه، والله لا تؤمن إلا أن يأتينا وحى كما يأتيه فتزلت هذه الآية. القول الثاني: وهو قول الحسن في آخرين: إن هذه الآية عامة في حق كل مؤمن وكافر، وأهلها هو

﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا﴾ بالكفر ﴿فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ بالهدى ﴿وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ﴾ يتبصر به الحق من غيره وهو الإيمان ﴿كَمْ مَثَلٌ﴾ مثل زائدة أي كمن هو ﴿فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا﴾ وهو الكافر لا ﴿كَذَلِكَ﴾ كما زين للمؤمنين الإيمان ﴿زَيْنٌ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُوا يَسْمُكُونَ﴾ من الكفر والمعاصي ﴿وَكَذَلِكَ﴾ كما جعلنا فساق مكة أكابرها ﴿جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ مُجْرِمِينَ﴾

الصحيح لأن المعنى إذا كان حاصلاً دخل فيه كل أحد اهـ.

قوله: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا﴾ الهمة للإنكار والواو لعطف هذه الاسمية على مثلها مأخوذة من قوله: ﴿وَأَنْ أَلْعَنَهُمُ﴾ الخ أي أنتم مثلهم ومن كان ميتاً الخ اهـ أبو السعود بالمعنى.

وعبرة السمين: أو من كان قد تقدم أن هذه الهمة يجوز أن مقدمة من تأخير، وهو رأي الجمهور، وأن تكون على حالها وبينها وبين الواو فعل مضمّر تقديره أيستويان ومن كان الخ ومن في محل رفع بالابتداء وكن خبره وهي موصولة ويمشي في محل نصب صفة لنوراً ومثله مبتدأ. وفي الظلمات خبره والجملة صلة من، ومن مجرورة بالكاف والكاف ومجرورهما كما تقدم في محل رفع خبر لمن الأولى، وليس بخارج في محل نصب على الحال من الموصول أي مثل الذي استقر في الظلمات حال كونه مقيماً فيها الخ اهـ.

وهذا مثل ضربه الله حال المؤمن والكافر فيبين أن المؤمن المهتدي بمنزلة من كان ميتاً فأحياه وأعطاه نوراً يهندي به في مصالحه، وأن الكافر بمنزلة من هو في الظلمات منغمس فيها اهـ خازن.

قوله: ﴿بالهدى﴾ أي الإيمان. قوله: ﴿فِي النَّاسِ﴾ أي فيما بينهم أماناً من جهتهم اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿يتبصر به﴾ أي يتعرف، وقوله: ﴿وهو﴾ أي النور اهـ.

قوله: ﴿مثل زائدة﴾ أي لأن المثل معناه الصفة والمستقر في الظلمات ذواتهم لا صفاتهم لكن الذي جرى عليه المعرب أنها غير زائدة وأنها مبتدأ اهـ.

قوله: ﴿الظلمات﴾ أي ظلمة الكفر وظلمة الجهالة وظلمة عمى البصيرة اهـ خازن.

قوله: ﴿لا﴾ أي لا يستويان، أي لا يستوي المؤمن والكافر، وأشار بذلك إلى أن الاستفهام إنكاري اهـ شيخنا.

قوله: ﴿كَذَلِكَ زَيْنٌ لِلْكَافِرِينَ﴾ قال أهل السنة: المزين هو الله تعالى ويدل عليه قوله تعالى: ﴿زِينَا لَهُمْ أَعْمَالُهُمْ﴾ [النمل: ٤] ولأن حصول الفعل يتوقف على حصول الدواعي وحصولها لا يكون إلا بخلق الله تعالى فدل بذلك على أن المزين هو الله تعالى، وقالت المعتزلة: المزين هو الشيطان ويرده ما تقدم اهـ خازن.

قوله: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ﴾ الخ يعني: وكما جعلنا في مكة أكابر في مكة عظماء جعلنا في كل قرية أكابر وعظماء. وقيل: هو معطوف على ما قبله ومعناه: كما زيننا للكافرين ما كانوا يعملون كذلك جعلنا في كل قرية أكابر جمع لأكبر ولا يجوز أن يكون مضافاً لأنه لا يتم المعنى بل في الآية تقديم وتأخير تقديره ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَارَ مُجْرِمِيهَا﴾ وإنما جعل المجرمين أكابر

يَسْتَكْبِرُوا فِيهَا ﴿١٢٣﴾ بِالْأَعْيُنِ عَنْ الْإِيمَانِ ﴿١٢٤﴾ وَمَا يَمْكُرُونَ ﴿١٢٥﴾ إِلَّا الْفُتْيَانُ ﴿١٢٦﴾ لَأَن رَّبَّهُمْ عَلَيْهِمْ ﴿١٢٧﴾ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿١٢٨﴾ بِذَلِكَ ﴿١٢٩﴾ وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ ﴿١٣٠﴾ عَلَىٰ صَدَقِ النَّبِيِّ ﷺ ﴿١٣١﴾ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ بِهِ ﴿١٣٢﴾

لأنهم أقدر على المكر والخداع وترويع المبطل بين الناس من غيرهم، وإنما حصل ذلك لأجل رياستهم، وذلك سنة الله أنه جعل في كل قرية أتباع الرسل ضعفاءهم وجعل فسادهم أكابرهم إله خازن.

قوله: ﴿أكابر﴾ مفعول أول لجعل وأكابر مضاف ومجرمها مضاف إليه. والثاني: في كل قرية وجب تقديمه ليصح جود الضمير عليه، فهو على حد قوله:

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مَضْمُونُهُ بِمَا بَدَأَ بِهِ عَلَيْهِمْ مَبْنِيَّةً يَخْبِرُ

هذا أحسن الأعراب وإن كان المتبادر من صريح الشارح أن مجرمها هو الأول وأكابر هو الثاني، وذلك لأن قوله فساق مكة مقابل مجرمها، والظاهر في عبارته أن فساق هو الأول وأكابر هو الثاني، وهذا الإعراب مناقض فيه من جهة التعرّية أهـ شيخنا.

وفي السمين: قوله: ﴿وكذلك جعلنا﴾ قيل: كذلك نسق على كذلك قلبها ففيها ما فيها، وقدره الزمخشري بأن معناها: وكما جعلنا في مكة صناديدها ليمكروا فيها كذلك في كل قرية أكابر مجرميها واللام في ليمكروا يجوز أن تكون للعاقبة، وأن تكون للعلّة مجازاً، وجعل نصيرية فتتعدى لاثنتين، واختلف في تقريرهما. والصحيح أن يكون في كل قرية مفعولاً ثانياً قدم على الأول، والأول: أكابر مضافاً لمجرميها. والثاني: أن يكون في كل قرية مفعولاً ثانياً وأكابر هو الأول ومجرميها بدل من أكابر. ذكر ذلك أبو البقاء. الثالث: أن يكون أكابر مفعولاً ثانياً قدم ومجرميها مفعولاً أولاً، والخبر: والتقدير: جعلنا في كل قرية مجرميها أكابر فيتعلق الجار بنفس الفعل قبله، ذكر ذلك ابن عطية. قال الواحدي رحمه الله: والآية على التقديم والتأخير تقديره جعلنا مجرميها أكابر ولا يجوز أن يكون أكابر مضافة لأنه لا يتم المعنى، ويحتاج إلى إضمار المفعول الثاني للمجعل، لأنك إذا قلت جعلت زيدا وسكت لم يفهم الكلام حتى تقول رئيساً أو ذليلاً أو ما أشبه ذلك، ولأنك إذا أضفت الأكابر فقد أضفت النعت إلى المنعوت، وذلك لا يجوز عند البصريين. الرابع: أن المفعول الثاني محذوف، قالوا: وتقديره جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها فساقاً ليمكروا، وهذا ليس بشيء لأنه لا يحذف شيء إلا بالدليل، والدليل على ما ذكره غير واضح أهـ.

قوله: ﴿بالصد عن الإيمان﴾ أي مثلاً قال أبو عبيدة: المكر الخديعة والحيلة والغدر والفجور. زاد بعضهم: والغيبة والنميمة والأيمان الكاذبة وترويع الباطل. وقال مجاهد: جلس على كل طريق من طرق مكة أربعة يصرفون عن الناس الإيمان بمحمد ﷺ ويقولون هو كذاب ساحر كاهن، فكان هذا مكرهم إله خازن.

قوله: ﴿وما يشعرون﴾ حال من الضمير في يمكرون، وقوله بذلك أي بأن وبال مكرهم عليهم. قوله: ﴿وإذا جاءتهم آية﴾ أي علامة قالوا لن نؤمن به أي برسائته حتى نؤتي مثل ما أوتي رسل الله يعني من النبوة وذلك أن الوليد بن المغيرة قال للنبي ﷺ: لو كانت النبوة حقاً لكنت أنا أركى بها منك لأنني أكبر منك سناً وأكثر منك مالاً. فأنزل الله هذه الآية. وقال مقاتل: نزلت في أبي جهل وذلك أنه قال:

﴿حَقُّ نُوْتِي مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ﴾ من الرسالة والوحي إلينا لأننا أكثر مالا وأكبر سناً قال تعالى ﴿اللَّهُ

زاحمنا بنو عبد مناف في الشرف حتى إذا صرنا كفرسي رهان قالوا: منا نبي يوحى إليه والله لا نؤمن به ولا نتبعه أبداً إلا أن يأتينا وحى كما يأتيه. فأنزل الله هذه الآية. وإذا جاءتهم آية يعني حجة بينة ودلالة واضحة على صدق محمد ﷺ، قالوا: يعني الوليد بن المغيرة وأبا جهل بن هشام أو كل واحد من رؤساء الكفر ويدل عليه الآية التي قبلها وهي قوله: ﴿وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها ليمكروا فيها﴾ فكان من مكر كفار قريش أن قالوا: لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما أوتي رسل الله، يعني من النبوة، وإنما قالوا هذه المقالة الخبيثة حسداً منهم للنبي ﷺ. وفي قولهم: لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما أوتي رسل الله قولان، أحدهما: وهو المشهور أن القوم أولهما أن تحصل لهم النبوة والرسالة كما حصلت للنبي ﷺ، وأن يكونوا متبوعين لا تابعين. والقول الثاني: وهو قول الحسن، ومنقول عن ابن عباس أن المعنى وإذا جاءتهم آية من القرآن تأمرهم باتباع محمد ﷺ، قالوا: لن نؤمن لك يعني لن نصدقك حتى نؤتى مثل ما أوتي رسل الله يعني حتى يوحى إلينا ويأتينا جبريل يصدقك بأنك رسول الله. فعلى هذا القول لم يطلبوا النبوة وإن طلبوا أن يخبرهم الملائكة بصدق محمد ﷺ وأنه رسول الله تعالى، وعلى القول الأول يكونوا قد طلبوا أن يكونوا أنبياء، ويدل على صحة هذا القول سياق الآية وهو قوله: ﴿اللَّهُ أعلم حيث يجعل رسالته﴾ يعني أنه تعالى يعلم من يستحق الرسالة فيشرفه بها ويعلم من لا يستحقها ومن ليس أهلاً لها، أنتم لستم أهلاً لها ولأن النبوة لا تحصل لمن يطلبها خصوصاً لمن عنده حسدة ومكر وغدر اهـ خازن.

قوله: ﴿مثل ما أوتي رسل الله﴾ قال بعضهم: يسن الوقف هنا ويستجاب الدعاء بين هاتين الجاليتين. ووجدت بخط بعض الفضلاء ما نصه دعاء عظيم يدعى به بين الجاليتين بسورة الأنعام وهو: اللهم من الذي دعاك فلم تجبه ومن الذي استجارك فلم تجره ومن الذي سألك فلم تعطه ومن الذي استعان بك فلم تعنه ومن الذي توكل عليك فلم تكفه يا غوثاه يا غوثاه يا غوثاه بك أستغيث أغثني يا مغيث واهدني هداية من عندك واقض حوائجنا واشف مرضانا واقض ديوننا واغفر لنا ولآبائنا ولأمهاتنا بحق القرآن العظيم والرسول الكريم برحمتك يا أرحم الراحمين اهـ.

قوله: (والوحي إلينا) أي أن يوحى الله إلينا ملائكة تخبرنا بصدقك. وفي نسخة: ويوحى إلينا وعليها يكون معطوفاً على نؤتى. قوله: (قال تعالى) أي رداً عليهم. قوله: (لفعل دل عليه أعلم) أي لا نفس أعلم، لأن أفعّل التفضيل لا ينصب المفعول به الصريح إلا إن أولته بعالم، وهذا جواب عن سؤال وهو أن حيث هنا ليست ظرفاً لأنه تعالى لا يكون في مكان أعلم منه في مكان آخر، لأن علمه تعالى لا يختلف باختلاف الأمكنة والأزمنة، ومن جوز كونه بمعنى اسم الفاعل أو الصفة المشبهة أي لمجرد الصفة من غير تفضيل نحو وهو أهون عليه بمعنى هين فمعناه أنه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئاً آخر في المكان. لكن قال أبو حيان: الظاهر إقرارها على الظرفية المجازية وتضمين أعلم معنى ما يتعدى إلى الظرف، فيكون التقدير الله أنفذ علماً حيث يجعل أي هو نافذ العلم في هذا الموضع الذي يجعل فيه رسالاته. وقال السفاقي: الظاهر أنه باق على معناه من الظرفية، والإشكال إنما يرد من حيث مفهوم لظرف كم من موضع ترك فيه المفهوم لقيام الدليل عليه لا سيما وقد قام في هذا

أَهْلَمَ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴿١٢٤﴾ بالجمع والافراد وحيث مفعول به لفعل دل عليه أعلم أي يعلم
الموضع الصالح لوضعها فيه فيضعها وهؤلاء ليسوا أهلاً لها ﴿سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا﴾ بقولهم
ذلك ﴿صَغَارٌ﴾ ذل ﴿عِنْدَ اللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌ يَمَّا كَانُوا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ أي بسبب مكرهم ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ
يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ بأن يقذف في قلبه نوراً فينفسح له ويقبله كما ورد في حديث ﴿وَمَنْ

الموضع الدليل القاطع على ذلك اهـ. لكن الأول أوجه. والثاني أقيس اهـ كرخي.

قوله: (بقولهم ذلك) أي لن تؤمن حتى نؤتي الخ. قوله: ﴿عند الله﴾ يجوز أن ينصب بيصيب،
ويجوز أن ينصب بصغار لأنه مصدر، وأجازوا أن يكون صفة لصغار فيتعلق بمحذوف وقدره الزجاج،
فقال ثابت: عند الله والصغار الذل والهوان يقال فيه صغر ككرم كما في القاموس، وصغر من باب تعب
كما في المصباح، والمصدر صغر كعنب وصغر كقفل وصغار كسحاب والصغر ضد الكبر يقال فيه صغر
بالضم فهو صغير وصغر كفرح صغراً كعنب وصغراً كشجر وصغراً كعثمان اهـ.

والعندية هنا مجاز عن حشرهم يوم القيامة أو عن حكمه وقضائه بذلك، كقولك: ثبت عند فلان
القاضي كذا أي في حكمه، ولذلك قدم الصغار على الصغار على العذاب لأنه يصيبهم في الدنيا وما
كانوا الباء للسببية وما مصلورية، ويجوز أن تكون موصولة بمعنى الذي اهـ سمين.

قوله: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ يقال: شرح الله صدره فأنشرح أي وسعه
لقبول الإيمان والخير فوسع، وذلك أن الإنسان إذا اعتقد في عمل من الأعمال أن نفعه زائد وخيره
راجح وربحه ظاهر مال بطبعه إليه وقويت رغبته فيه فتسمى هذه الحالة سعة النفس وانشرح الصدر.
وقيل: الشرح الفتح والبيان، يقال: شرح الله لفلان أمره إذا أوضحه وأظهره وشرح المسألة إذا كانت
مشكلة وأوضحها وبينها، فقد ثبت أن للشرح معنيين، أحدهما: الفتح ومنه يقال شرح الكافر بالكفر
صدراً أي فتحه لقبوله ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ مِنْ شَرِّحَ الْكَافِرَ صَدْرًا﴾ [التحل: ١٠٦] وقوله:
﴿أَمَنْ شَرِّحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ [الزمر: ٢٢] يعني فتحه ووسعه لقبوله. والثاني: أن الشرح نور
يقذفه الله تعالى في قلب العبد فيعرف بذلك النور الحق فيقبله وينشرح صدره له. ومعنى الآية: فمن يرد
الله أن يهديه للإيمان بالله ورسوله وبما جاء به من عنده يوفقه له ويشرح صدره لقبوله ويهونه عليه
ويسهله له بفضلته وكرمه ولطفه به وإحسانه إليه، فعند ذلك يستنير الإسلام في قلبه فيضيء به ويتسع له
صدره. ولما نزلت هذه الآية سئل رسول الله ﷺ عن شرح الصدر فقال: «هو نور يقذفه الله في قلب
المؤمن فيشرح له وينفسح» قيل: فهل لذلك أمانة؟ قال: «نعم، الإنابة إلى دار الخلود والتجافي عن
دار الغرور والاستعداد للموت قبل نزول الموت». وأسند الطبري عن ابن مسعود قال: قيل لرسول الله
ﷺ حين نزلت عليه هذه الآية: فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام؟ قال: «إذا دخل النور القلب
انفسح وانشرح» قالوا: فهل لذلك من آية يعرف بها؟ قال: «الإنابة إلى دار الخلود والتجافي عن دار
الغرور والاستعداد للموت قبل لقي الموت» اهـ خازن.

قوله: (بأن يقذف في قلبه) الباء للتصوير. قوله: (في قلبه) تصوير لصدره اهـ شيخنا. وقوله:
(كما ورد في حديث) هو ما تقدم في عبارة الخازن. قوله: ﴿يجعل صدره﴾ يجوز أن يكون جعل بمعنى

يُرِيدُ ﴿الله﴾ أَن يُضَلِّمَ بِمَعْلَمٍ صَدْرُهُ ضَيْقًا ﴿بالتخفيف والتشديد عن قوله﴾ حَرْجًا ﴿شديد الضيق بكسر الراء صفة وفتحها مصدر وصف به مبالغة﴾ كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ ﴿وفي قراءة يصاعد وفيهما

صير وأن يكون بمعنى خلق وأن يكون بمعنى سمي، وهذا الثالث ذهب إليه المعتزلة كالفارسي وغيره من معتزلة النحاة، لأن الله تعالى لا يصير ولا يخلق أحداً، كذلك فعلى الأول يكون ضيقاً مفعولاً ثانياً عند من شده وهم العامة غير ابن كثير، وكذلك عند من خففها ساكنة ويكون فيها لغتان: التثقل والتخفيف كميث وهين. وقيل: المخفف مصدر ضاق يضيق ضيقاً كقوله تعالى: ﴿ولا تك في ضيق﴾ [النحل: ١٢٧] يقال ضاق يضيق ضيقاً وضيقاً الضاد بفتح وكسرهما وبالكسر. قرأ ابن كثير في النحل والنمل: ففي جعله مصدراً يجيء فيه الأوجه الثلاثة في المصدر الواقع وصفا لجثة نحو رجل عدل وهي حذف مضاف أو المبالغة أو وقوعه موقع اسم الفاعل أي يجعل صدره ذا ضيق أو ضائقاً أو نفس الضيق مبالغة وإذا كان جعل بمعنى خلق يكون ضيقاً حالاً، وإذا كان بمعنى سمي كان ضيقاً مفعولاً ثانياً والكلام عليه بالنسبة إلى التشديد والتخفيف وتقرير المعاني كالكلام عليه أولاً وحرجاً وحرجاً بفتح الراء وكسرهما هو المتزايد في الضيق فهو أخص من الأول، فكل حرج ضيق من غير عكس وعلى هذا فالمفتوح والمكسور بمعنى واحد ونصبه على القراءتين إما على كونه نعتاً لضيقاً، وإما على كونه مفعولاً به تعدد، وذلك أن الأفعال النواسخ إذا دخلت على مبتدأ وخبر متعدد كان الخبران أو الأكثر على حالهما فكما يجوز تعدد الخبر مطلقاً أو بتأويل في المبتدأ والخبر الصريحين، فكذلك في المنسوخين تقول: زيد كاتب شاعر فقيه، ثم تقول: ظننت زيداً كاتباً شاعراً فقيهاً، فتقول زيداً مفعول أول وكاتباً مفعول ثان وشاعراً مفعول ثالث وفقيهاً مفعول رابع كما تقول خبر ثان وثالث ورابع ولا يلزم من هذا أن يتعدى الفعل لثلاثة ولا أربعة لأن ذلك بالنسبة إلى تعدد الألفاظ، فليس هذا كقولك في أعلمت زيداً عمراً فاضلاً إذ المفعول الثالث هنا ليس متكرراً لشيء واحد، وإنما بينت هذا لأن بعض الناس وهم في فهمه أه سمين.

قوله: (بالتخفيف) أي تخفيف الياء بحذف الياء الثانية التي هي عين الكلمة فيصير وزنه فعلاً بوزن ضرباً وقوله: (والتشديد) أي تشديد الياء ووزنه فيعمل كهين وميت أه شيخنا.

وفي السمين: وإذا قلنا إنه يخفف من المشدد فهل المحذوف الياء الأولى أو الثانية، خلاف مرت له نظائر أه.

قوله: (شديد الضيق) أي زائد الضيق بحيث لا يدخله الحق فهو أخص من الأول، فكل حرج ضيق من غير عكس أه كرخي.

قوله: (بكسر الراء) أي على أنه اسم فاعل ففعله حرج فهو حرج كفرح فهو فرح. وقوله: (صفة) أي اسم فاعل، أي أنه مشتق بدليل مقابله بقوله: (وفتحها) مصدر، ومحل هاتين القراءتين عند تشديد ضيق، وأما عند تخفيفه فيقرأ صاحب هذه القراءة حرجاً بفتح الراء لا غير، ويقرأ يصعد فيما سيأتي بوزن يعلم، فالقراءتان في يصاعد اللتان فيهما تشديد الصاد محلها عند من يشدد الياء في ضيقاً تأمل أه شيخنا.

قوله: ﴿كأنما يصعد﴾ أي كأنه يصعد أي يتكلف الصعود فلا يستطيعه، وكأن هذه هي التي من

إدغام التاء في الأصل في الصاد في أخرى بسكونها ﴿فِي السَّمَاءِ﴾ إذا كلف الإيمان إشدته عليه
﴿كَذَلِكَ﴾ الجعل ﴿يَجْعَلُ اللَّهُ الْيُسْرَى﴾ العذاب أو الشيطان أي يسلمه ﴿عَلَى الْيُسْرَى لَا

أخوات أن، فلما اتصلت بها ما كتبها عن العمل وهيأتها للدخول على الفعل اهـ شيخنا.
وفي السمين: وهذه الجملة التشبيهية يحتمل أن تكون مستأنفة شبه فيها حال من جعل الله صدره
ضييقاً حرجاً بأنه بمنزلة من يكلف الصعود إلى السماء المظلمة أو إلى مكان مرتفع وعمر كالعقبة،
وجوزوا فيها وجهين آخرين، أحدهما: أن تكون مفعولاً آخر تعدد ما قبلها. والثاني: أن تكون جالاً،
وفي صاحبها احتمالان، أحدهما: هو الضمير المستكن في ضيقاً والثاني: هو الضمير في حرجاً وفي
السماء متعلق بما قبله اهـ.

والمعنى أن الكافر إذا دعي إلى الإسلام شق عليه جداً كأنه قد كلف أن يصعد إلى السماء ولا
يقدر على ذلك. وقيل: يجوز أن يكون المعنى كأن قلب الكافر يصعد إلى السماء نبواً عن الإسلام
وتكبراً، وقيل: ضاق عليه المذهب فلم يجد إلا أن يصعد إلى السماء وليس يقدر على ذلك. وقيل: هو
من المشقة وصعوبة الأمر فيكون المعنى أن الكافر إذا دعي إلى الإسلام فإنه يتكلف مشقة وصعوبة في
ذلك كمن يتكلف الصعود إلى السماء وليس يقدر على ذلك اهـ خازن.

قوله: (وفيها) أي في هاتين القراءتين، وقد علمت أنهما عند من يشدد التاء في ضيق. وقوله:
(إدغام التاء في الأصل) فالأصل يتصعد ويتصاعد فقلبت التاء صاداً ثم سكنت وأدغمت في الصاد اهـ.
وقوله: (وفي أخرى بسكونها) أي بوزن يعلم ومنه إليه يصعد الكلم الطيب اهـ شيخنا.

فالقراءات ثلاثة: فابن كثير يصعد بإسكان الصاد وتخفيف العين مضارع صعد إذا ارتفع، وشعبة
يصاعد بتشديد الصاد وآلف بعدها وتخفيف العين مضارع تصاعد فأصله يتصاعد فأدغم تخفيفاً كما
تقدم، والباقيون يصعد بتشديد الصاد والعين من غير آلف بينهما كذكر مشدداً مضارع صعد مضاعفاً
فأصله يتصعد بفوقية فأدغم تخفيفاً اهـ كرخي.

قوله: (كذلك الجعل) أي جعل صدره ضيقاً حرجاً. وفي السمين: قوله: كذلك يجعل هو
كنظائره، وقدره الزجاج مثل ما قصصنا عليك يجعل أي فيكون مبتدأ وخبراً أو نعت مصدر محذوف،
فلك أن ترفع مثل وأن تنصبها بالاعتبارين عنده والأحسن أن يقدر لها مصدر مناسب كما قدره الناس
وهو مثل ذلك الجعل أي جعل الصدر ضيقاً حرجاً يجعل الله الرجس، كذا قدره مكي وغيره. ويجعل
يحتمل أن يكون بمعنى يلقي وهو الظاهر فيتعدى لواحد بنفسه وللآخر بحرف الجر، ولذلك تعدى عنا
بعلی والمعنى كذلك يلقي الله العذاب على الذين لا يؤمنون ويجوز أن يكون بمعنى صير أي يصير
مستعلياً عليهم محيطاً بهم، والتقدير الصناعي مستعقراً عليهم. وقوله: ﴿مُسْتَعْلِمًا﴾ حال من صراط
والعامل فيه أحد شيئين إما ما لما فيها من معنى التنبيه، وإما ذا لما فيه من معنى الإشارة، وهي حال
مؤكد لا مبيته لأن صراط الله لا يكون إلا كذلك اهـ.

قوله: (أي يسلمه) تفسير للجعل على التفسير الثاني في الرجس، وأما تفسيره على الأول فمعناه
يلقي ويصب اهـ شيخنا.

يُؤْمِنُونَ ﴿١٢٥﴾ ﴿وَهَذَا﴾ الذي أنت عليه يا محمد ﴿صِرَاطٌ﴾ طريق ﴿رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا﴾ لا عوج فيه ونصبه على الحال المؤكدة للجملة والعامل فيها معنى الإشارة ﴿قَدْ فَصَّلْنَا﴾ بينا ﴿الآيَاتِ لِقَوْمٍ يُذَكِّرُونَ﴾ ﴿١٢٦﴾ فيه إدغام التاء في الأصل في الذال أي يتعظون وخصوا بالذكر لأنهم هم المنتفعون ﴿لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ﴾ أي السلامة وهي الجنة ﴿عِنْدَ رَبِّهِمْ وَهُوَ وَلِيُّهُمْ يَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ﴿١٢٧﴾ ﴿و﴾ اذكر

قوله: ﴿وهذا﴾ (الذي أنت عليه) وهو الإسلام أو القرآن أو التوفيق اهـ شيخنا.

قوله: (المؤكد للجملة) فيه مسامحة، لأنه لو كان كذلك لكان عاملها واجب الإضمار كما قال

ابن مالك:

وإن تؤكد جملة فمضمرة عاملها ولفظها يؤخر

فلا يصح قوله: والعامل فيه الخ، فالحق أنها مؤكدة لصاحبها وهو صراط ربك. وقوله: (معنى الإشارة) فيه مسامحة، فكان الأولى أن يقول والعامل فيه اسم الإشارة باعتبار ما فيه من معنى الفعل فإنه في معنى أشير فهو على حد قوله:

وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه مؤخرًا لن يعمل

اهـ شيخنا. قوله: ﴿لقوم يذكرون﴾ هم أصحاب محمد ومن تبعهم بإحسان اهـ شيخنا.

قوله: ﴿لهم دار السلام﴾ يحتمل أن تكون هذه الجملة مستأنفة فلا محل لها، كأن سألنا سأل عما أعد الله لهم؟ ف قيل له: ذلك، ويحتمل أن تكون حالاً من فاعل يذكرون، ويحتمل أن يكون وصفاً لقوم، وعلى هذين الوجهين فيجوز أن يكون الحال أو الوصف الجار والمجرور فقط ويرتفع دار السلام بالفاعلية، وهذا عندهم أولى لأنه أقرب إلى المفرد من الجملة، والأصل في الوصف والحال والخبر الإفراد فما قرب إليه فهو أولى، و ﴿عند ربهم﴾ حال من دار والعامل فيها الاستقرار في ﴿لهم دار السلام﴾ والسلام والسلامة بمعنى كاللذاذ واللذاعة، ويجوز أن ينتصب عند بنفس السلام لأنه مصدر، أي: يسلم عليهم عند ربهم، أي: في جنته، ويجوز أن ينتصب بالاستقرار في لهم ﴿وهو وليهم﴾ يحتمل أيضاً الاستئناف، وأن يكون حالاً أي لهم دار السلامة، والحال أن الله وليهم وناصرهم، و ﴿بما كانوا﴾ الباء سببية وما بمعنى الذي أو نكرة أو مصدرية اهـ سمين.

قوله: (أي السلامة) أي من جميع المكاره، أي السلامة الدائمة التي لا تنقطع، سميت الجنة بذلك لأن جميع حالاتها مقرونة بالسلامة كما قال تعالى في وصفها ﴿ادخلوها بسلام آمنين﴾ [الحجر: ٤٦]. وقيل: المراد بالسلام التحية كما قال تعالى: ﴿والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم﴾ [الرعد: ٢٣] وقال: ﴿تحيتهم فيها سلام﴾ [إبراهيم: ٢٣] وقال: ﴿سلام قولاً من رب رحيم لا يسمعون فيها لغواً إلا سلاماً﴾ [مریم: ٦٢] اهـ خازن.

قوله: ﴿عند ربهم﴾ في المراد بهذه العندية وجوه، أحدها: أنها معدة عنده كما تكون الحقوق معدة مهياً وحاضرة كقوله: ﴿جزاؤهم عند ربهم﴾ [البينة: ٨]. وثانيها: أن هذه العندية تشعر بأن هذا الأمر المدخر موصوف بالقرب من الله بالشرف والرتبة لا بالمكان والجهة لتنزهه تعالى عنهما. ثالثها:

﴿يَوْمَ يُحْشَرُهُمْ﴾ بالنون والياء أي الله الخلق ﴿جَمِيعًا﴾ ويقال لهم ﴿يَسْمَعُونَ لِمَن قَدِ اسْتَكْبَرْتُمْ مِنَ الْإِنسِ﴾ باغوائكم ﴿وَقَالَ أَوْلِيَائُهُمُ﴾ الذين أطاعوهم ﴿مِنَ الْإِنسِ وَبِنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ﴾ انتفع

هي كقوله تعالى في صفة الملائكة ﴿وَمَن عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾ [الأنبياء: ١٩]. وقوله: «أنا عند المنكسرة قلوبهم وأنا عند ظن عبدي بي» وقال: ﴿في مقعد صدق عند مليك مقتدر﴾ [القمر: ٥٥] اهـ كرخي.

قوله: ﴿وهو وليهم﴾ أي متولي إيصال الخير إليهم بسبب أعمالهم الصالحة اهـ شيخنا.
وعبارة البيضاوي: وهو وليهم أي مواليتهم أو ناصرهم بما كانوا يعملون أي بسبب أعمالهم أو متوليهم بجزائها فيتولى إيصاله إليهم اهـ.

يعني أن الولي إن كان بمعنى المحب أو الناصر كانت الباء للסיببية، أي يحبهم وينصرهم بسبب أعمالهم وإن كان بمعنى متولي الأمور والمتصرف فيها، فالباء للملابسة أي متولي أمورهم ملتبساً بجزاء أعمالهم على حذف المضاف وهو الجزاء اهـ زاده.

قوله: ﴿ويوم نحشرهم﴾ وقوله: ﴿يا معشر الجن﴾ استفيد من صنيع الشارح أن الكلام جملتان حيث قدر لكل فعلاً مستقلاً اهـ شيخنا.

قوله: (الخلق) أي كلهم إنهم وجنهم مؤمنهم وكافرهم اهـ شيخنا.
وفي البيضاوي: الضمير لمن يحشر من الثقلين اهـ. أي وغيرهما كما في الكشف اهـ زاده.
قوله: ﴿جميعاً﴾ حال من الهاء أو توكيد لها اهـ شيخنا.

قوله: (ويقال لهم) أي لبعضهم وهو عصاة الجن ﴿يا معشر الجن﴾ في محل نصب بذلك القول الضمير، والمعشر الجماعة والجمع معاشر لقوله عليه الصلاة والسلام «نحن معاشر الأنبياء لا نورث». وقوله: ﴿من الإنس﴾ في محل نصب على الحال أي أولياؤهم حال كونهم من الإنس، ويجوز أن تكون من لبيان الجنس لأن أولياؤهم كانوا إنساً وجناً. والتقدير: أولياؤهم الذين هم الإنس وربنا حذف منه حرف النداء اهـ سمين.

قوله: ﴿قد استكثرتهم﴾ أي أكثرتم من الإنس أي من إغوائكم إياهم، ففي الكلام مضاف محذوف ولو قدره الشارح هكذا من إغواء الإنس لكان أولى اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وقال أولياؤهم من الإنس﴾ الخ لعل الاختصار على حكاية كلام المضالين وهم الإنس دون المضالين وهم الجن للإيذان بأن المضالين قد أقحموا بالمرة فلم يقدروا على التكلم أصلاً اهـ أبو السعود.

قوله: (انتفع الإنس بتزيين الجن لهم الخ) عبارة الخازن: ﴿ربنا استمتع بعضنا ببعض﴾ يعني استمتع الإنس بالجن والجن بالإنس. فأما استمتاع الإنس بالجن فقال الكلبي: كان الرجل في الجاهلية إذا سافر فتزل بأرض قفر خاف على نفسه من الجن فقال: أعوذ بسيد هذا الوادي من شهر سفهاء قومه فيبيت في جوارهم. وأما استمتاع الجن بالإنس فهو أنهم قالوا سدننا الإنس حتى عاذوا بنا فيزدهون

الانس بتزيين الجن لهم الشهوات والجن بطاعة الانس لهم ﴿وَبَلَّغْنَا آجَلَنَا الَّذِي أَجَّلْتَ لَنَا﴾ وهو يوم القيامة وهذا تحسر منهم ﴿قَالَ﴾ تعالى لهم على لسان الملائكة ﴿النَّارُ مَثْوًى لَكُمْ﴾ مأواكم ﴿خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا مَشَاءَ اللَّهُ﴾ من الأوقات التي يخرجون فيها لشرب الحميم فإنه خارجها كما قال ثم إن

بذلك شرفاً في قومهم وعظماً في أنفسهم. وقيل: استمتاع الانس بالجن هو ما كانوا يلقون إليهم من الأراجيف والسحر والكهانة وتزيينهم الأمور التي كانوا يهونونها ويسهلون سبيلها عليهم واستمتاع الجن بالانس طاعة الانس للجن فيما يزينون لهم من الضلالة والمعاصي. وقيل: استمتاع الانس بالجن كما كانوا يدلونهم على أنواع الشهوات وأصناف الطيبات ويسهلونها عليهم، واستمتاع الجن بالانس هي طاعة الانس للجن فيما يأمرهم به وينقادون لحكمهم، فصار الجن كالرؤساء للانس والانس كالاتباع اهـ أبو السعود.

قوله: (والجن بطاعة الانس لهم) أي وفي ذلك حصول غرض الجن حيث قبلوا ما ألقوا إليهم اهـ. أبو السعود.

قوله: (وهذا) أي قولهم المذكور تحسر منهم أي على حالهم إذا قالوه اعترافاً بما فعلوا من طاعة الشياطين واتباع الهوى وتكذيب البعث اهـ كرخي.

قوله: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾ حال من الكاف في مثواكم، والعامل فيه فعل مقدر إن جعل مثنى اسم مكان لأنه لا يعمل أو هو نفسه إن جعل مصدرًا بمعنى الإقامة، وعلى الثاني يكون في الكلام حذف مضاف ليصح الإخبار أي ذات إقامتكم وتكون الكاف فاعلاً بالمصدر اهـ شيخنا.

قوله: (من الأوقات) تبع السيوطي في هذا التفسير شيخه المحلي في سورة الصافات، وهو مخالف في ذلك لظاهر قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُخْرِجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا﴾ [المائدة: ٣٧] والعجب من الشارح أنه اختار هذا التفسير هنا مع أنه في كتابه الدر المنثور قال: إن السلف على أن الكفار لا يخرجون من النار أصلاً قاري.

وفي حواشي البيضاوي: لما كان الخطاب للكفرة وهم لا يخرجون منها وجهوه بأن المراد النقل من النار إلى الزمهرير، أي يتقلون من عذاب النار ويدخلون وادياً فيه من الزمهرير ما يقطع بعضهم من بعض فيطلبون الرد إلى الجحيم اهـ من الشهاب وزاده.

قوله أيضاً: (من الأوقات الخ) إيضاحه أن الاستثناء يصح أن يكون من الجنس باعتبار الزمان أو المكان أو العذاب لدلالة خالدين عليها، أي خالدين في كل زمان إلا زمن مشيئة الله، أو خالدين في مكان وعذاب مخصوصين إلا أن يشاء الله نقلهم إلى غيرهما، أو هو في قوم مخصوصين، فما بمعنى من التي للعقلاء والمستثنى هو من كان من الكفرة يومئذ يؤمن في علم الله وهم من آمن في الدنيا اهـ كرخي.

قوله: (يشرب الحميم) هو ماء شديد الحرارة يلجؤون إلى شربه إذا استغاثوا من شدة حر النار اهـ شيخنا.

مرجعهم إلى الجحيم وعن ابن عباس أنه فيمن علم الله أنهم يؤمنون فلما بمعنى من ﴿لَهُ رُكُوكٌ عَظِيمٌ﴾ في صنعه ﴿عَلِيمٌ﴾ بخلقه ﴿وَكَذَلِكَ﴾ كما متعنا عصاة الإنس والجن بعضهم ببعض ﴿تُولَى﴾ من الولاية ﴿بَعْضُ الظَّالِمِينَ بَعْضًا﴾ أي على بعض ﴿يَمَا كَانُوا يَكْسِبُونَهُ﴾ من المعاصي ﴿يَنْتَقِرَ لَيْلِي وَالْإِنْسِ أَلْرِيَا تَكُمُ رُسُلُكُمْ﴾ أي من مجموعكم أي بعضكم الصادق بالإنس أو رسل

قوله: (وعن ابن عباس أنه) أي الاستثناء. قوله: (كما متعنا عصاة الإنس والجن الخ) عبارة السمين: وكذلك نولي أي كما جعلنا عصاة الإنس والجن حتى استمتع بعضهم ببعض، كذلك نكل بعضهم إلى بعض في النصرة والمعونة فهي نعت لمصدر محذوف، أو في محل رفع، أي الأمر مثل تولية بعض الظالمين، وهو رأي الزجاج في غير موضع اهـ.

قوله: (من الولاية) أي الامارة أي نؤمر ونسلط بعضهم على بعض. قوله: ﴿يَمَا كَانُوا﴾ الباء سببية وما موصولة والضمير عائد على البعض الثاني اهـ.

قوله: ﴿يَا معشر الجن والإنس﴾ الخ شروع في حكاية ما سيكون من توبيخ المعشرين بما يتعلق بخاصة أنفسهم إثر حكاية توبيخ معشر الجن بإغراء الإنس وإضلالهم إياهم اهـ أبو السعود.

قوله: (أي من مجموعكم أي بعضكم الصادق بالإنس الخ) فيه إشارة إلى جواب كيف قال ذلك والرسول إنما كانت من الإنس خاصة على الصحيح، والجواب من وجهين: أحدهما: أن الخطاب للإنس وإن تناولهما اللفظ فالمراد أحدهما كقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤَ وَالْمَرْجَانَ﴾ [الرحمن: ٢٢] وإنما يخرج من الملح دون العذيب كما سيأتي. وقال تعالى: ﴿وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾ [الفرج: ١٦] وإنما هو في سماء واحدة. والثاني: أن المراد برسل الجن هم الذين سمعوا القرآن من النبي ﷺ ثم ولوا إلى قومهم منذرين كما قال: ﴿وَإِذْ صَرَّفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ﴾ [الإحqاف: ٢٩] الآية والحاصل: أن الرسل من الإنس والجن تبع، أو للرسل رسل من الجن إليهم. وقال الضحاك ومقاتل: إنه بعث إليهم رسل منهم لظاهر الآية اهـ كرخي.

وفي السمين: منكم في محل رفع صفة لرسل فيتعلق بمحذوف. وقوله: ﴿يَقْصُونَ عَلَيْكُمْ﴾ يحتمل أن يكون صفة ثانية، وجاءت مجيئاً حسناً حيث تقدم ما هو قريب من المفرد على الجملة، ويحتمل أن يكون في محل نصب على الحال. وفي صاحبها وجهان، أحدهما: هو رسل، وحاز ذلك وإن كان نكرة لتخصصها بالوصف. والثاني: أنه الضمير المستتر في منكم. وقوله: ﴿رُسُلُكُمْ﴾ زعم الفراء أن في الآية حذف مضاف أي: ألم يأتكم رسل من أحدكم يعني من جنس الإنس، قال: كقوله: ﴿يُخْرِجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤَ وَالْمَرْجَانَ﴾ [الرحمن: ٢٢] وإنما يخرج من الملح، ﴿وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾ [نوح: ١٦] وإنما هو في بعضها، فالتقدير يخرج من أحدهما وجعل القمر في إحداها، فحذف للعلم به وإنما احتاج الفراء إلى ذلك لأن الرسل عنده مختصة بالإنس، يعني أنه لم يعتقد أن الله أرسل للجن رسلاً منهم بل إنما أرسل إليهم الإنس كما يروي في التفسير. وعليه قام الإجماع أن النبي ﷺ مرسل للإنس والجن، وهذا هو الحق، أعني: أن الجن لم يرسل منهم إلا بواسطة رسالة الإنس كما جاء في الحديث عن الجن الذين لما سمعوا القرآن ولوا إلى قومهم منذرين، ولكن لا يحتاج إلى تقدير

الجن نذرهم، الذين يستمعون كلام الرسل فيبلغون قومهم ﴿يَقْصُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي وَيُزِدُونَكَ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا شَهِدْنَا عَلَى أَنْفُسِنَا﴾ أن قد بلغنا قال تعالى: ﴿وَعَرَّضْنَاهُمْ لِمِزْةِ الدُّنْيَا﴾ فلم يؤمنوا ﴿وَشَهِدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ﴾ ﴿ذَلِكَ﴾ أي إرسال الرسل ﴿أَنْ﴾ اللام مقدرة وهي مخففة

مضاف وإن قلنا إن رسل الجن من الإنس للمعنى الذي ذكرته وهو أنه يطلق عليهم رسل مجازاً لكونهم رسلاً بواسطة رسالة الإنس وقد زعم قوم أن الله أرسل للجن رسولاً منهم يسمى يوسف اهـ.

قوله: (نذرهم) جمع نذير. قوله: ﴿يَقْصُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي﴾ أي يتلونها مع التوضيح والتبيين ﴿نحن نقص عليك أحسن القصص﴾ [يوسف: ٣]، أي نبين لك أحسن البيان والقصص من يأتي بالقصة اهـ.

وفي المصباح: وقصصت الخبر قصصاً من باب رد حدثه على وجهه، والاسم القصص بفتححتين اهـ.

قوله: ﴿قَالُوا شَهِدْنَا﴾ استئناف مبني على سؤال، كأنه قيل: فماذا قالوا عند ذلك التوبيخ؟ فقيل: قالوا شهدنا الخ اهـ أبو السعود أي أقرنا واعترفنا.

قوله: (أن قد بلغنا) في نسخة أي قد بلغنا أي وصل إلينا ما ذكر من إرسال الرسل وإنذارهم إيانا، فالمشهود به هنا إرسال الرسل وإنذارهم، والمشهود به فيما سيأتي كفرهم، فلا تكرار في الإخبار عن شهادتهم مرتين اهـ شيخنا.

ويصح ضبطه بالبناء للمفعول كما تقتضيه عبارة الخازن، ونصها: اعترفوا بأن الرسل قد أتتهم وبلغتهم رسالات ربهم وأنذروهم لقاء يومهم هذا، وأنهم كذبوا الرسل ولم يؤمنوا بهم، وذلك حين تشهد عليهم جوارحهم بالشرك. قوله: ﴿وَشَهِدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ﴾ يعني في الدنيا، فإن قلت: كيف أقرروا على أنفسهم بالكفر في هذه الآية وجحدوا الشرك والكفر في قوله: ﴿وَاللَّهُ رَبُّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣] فحينئذ يختم على أفواههم وتشهد عليهم جوارحهم بالشرك والكفر، فذلك قوله تعالى: ﴿وَشَهِدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ﴾ فإن قلت: لمكرر شهادتهم على أنفسهم؟ قلت: شهادتهم الأولى اعتراف منهم بما كانوا عليه في الدنيا من الشرك والكفر والتكذيب. وفي قوله: ﴿وَشَهِدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ ذم لهم وتخطئة لرأيهم، ووصف لقلّة نظرهم لأنفسهم، وأنهم قوم غرتهم الحياة الدنيا ولذاتها فكان عاقبة أمرهم أنهم اضطروا بالشهادة على أنفسهم بالكفر. والمقصود من شرح حالهم تحذير السامعين وزجرهم عن الكفر والمعاصي اهـ خازن.

الحياة الدنيا ولذاتها فكان عاقبة أمرهم أنهم اضطروا بالشهادة على أنفسهم بالكفر. والمقصود من شرح حالهم تحذير السامعين وزجرهم عن الكفر والمعاصي اهـ خازن.

قوله: ﴿ذَلِكَ﴾ مبتدأ خبره أن لم يكن ربك الخ بحذف اللام، والمعنى: ذلك ثابت لأن الشأن لم يكن ربك الخ اهـ أبو السعود.

قوله: (وهي مخففة) أي من الثقيلة واسمه ضمير الشأن. والتقدير: ذلك لأنه أي الشأن لم يكن ربك الخ. قوله: ﴿بِظُلْمٍ﴾ يجوز فيه وجهان، أظهرهما: أنه متعلق بمحذوف على أنه حال من ربك أو

أَي لَّأَنَّهُ ﴿لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ﴾ مِنْهَا ﴿وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ﴾ ﴿١٣٤﴾ لَمْ يَرْسَلْ إِلَيْهِمْ رَسُولًا يَبَيِّنْ لَهُمْ
 ﴿وَلِكُلٍّ﴾ مِنَ الْعَامِلِينَ ﴿دَرَجَتٌ﴾ جَزَاءٌ ﴿مِمَّا عَمِلُوا﴾ مِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلِيمٍ حَسَبًا﴾
 يَمْلِكُونَ ﴿١٣٥﴾ بِأَلْيَاءِ وَنِثَاءٍ ﴿وَرَبُّكَ الْغَنِيُّ﴾ عَنْ خَلْقِهِ وَعِبَادَتِهِمْ ﴿ذُو الرَّحْمَةِ إِنْ يَشَاءُ﴾
 يُذْهِبْكُمْ ﴿يَا أَهْلَ مَكَّةَ بِالْإِهْلَاكِ﴾ وَيَسْتَخْلِفْ مِنْ بَعْدِكُمْ مَا يَشَاءُ ﴿مَنْ الْخَلْقِ﴾ ﴿كَمَا أَنْشَأَكُمْ﴾
 مِنْ ذُرِّيَّتِكُمْ قَوْرًا حَكِيمًا ﴿أَذْهَبَهُمْ وَلَكِنَّهُ أَبْقَاكُمْ رَحْمَةً لَكُمْ﴾ ﴿إِنَّكَ مَا تُؤْمِتُ كَثُورًا﴾ مِنَ السَّاعَةِ

من الضمير في مهلك، أي: لم يكن مهلك القرى ملتبساً بظلم ويجوز أن يكون حالاً من القرى أي
 ملتبسة بذنوبها، والمعنيان منقولان في التفسير. والثاني: أن يتعلق بمهلك على أنه مفعول وهو بعيد
 وقد ذكره أبو البقاء اهـ سمين.

قوله: ﴿وَأَهْلُهَا﴾ الواو للحال اهـ سمين.

قوله: (لم يرسل إليهم الخ) تفسير للغفلة اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وَلِكُلٍّ﴾ أي من المكلفين من الثقلين اهـ أبو السعود.

فالجن كالإنس في أنهم يثابون ويعاقبون اهـ شيخنا.

وفي السمين: قوله ﴿وَلِكُلٍّ﴾ حذف المضاف إليه للعلم به، أي ولكل فريق من الجن والإنس
 وقوله: ﴿مِمَّا عَمِلُوا﴾ في محل رفع نعت لدرجات. وقيل من المؤمنين خاصة. وقيل: ولكل من الكفار
 خاصة لأنها جاءت عقيب خطاب الكفار، إلا أنه يبعد قوله: ﴿درجات﴾ وقد يقال: إن المراد بها هنا
 المراتب، وإن غلب استعمالها في الخبر اهـ.

قوله: ﴿درجات﴾ فسرهما الشارح بقوله: جزاء، وكان المسوغ لتفسير الجمع بالمفرد كون الجزاء
 مصدر، أو ما مصدرية أو موصولة، ومن الداخلة عليها ابتدائية أو تعليلية أو بيانية اهـ شيخنا.

وعبارة البيضاوي: ﴿درجات﴾ أي مراتب مما عملوا، أي من أعمالهم أو من جزائها أو من
 أهلها اهـ.

قوله: (بألياء والنساء) أي قرأ ابن عامر بخطاب إسناداً للمخاطبين مناسبة للاحقه ﴿إِنْ يَشَاءُ﴾
 يذْهِبْكُمْ ﴿وَبِاقٍ بَغِيْبٍ إِسْنَادًا لِّغَائِبِينَ﴾ مناسبة لسابقه ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٍ﴾ اهـ كرخي. قوله: ﴿رَبُّكَ الْغَنِيُّ﴾
 مبتدأ وخبر، ويجوز أن يكون الغني ذو الرحمة وصفان وإن يَشَاءُ وما بعده هو الخبر اهـ كرخي.

قوله: ﴿ذُو الرَّحْمَةِ﴾ ومن جملة رحمته إرسال الرسل للخلق وبقاؤهم بلا استئصال بالإهلاك
 فهذا الوصف يناسب سابق الكلام ولا حقه اهـ شيخنا.

قوله: (بالإهلاك) أي إهلاك جميعكم أي استئصالكم بالموت في وقت واحد، وإلا فموتهم تدرج
 التدرج واقع لا محالة اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وَيَسْتَخْلِفْ﴾ أي ينشئ ويوجد بدليل قوله: ﴿كَمَا أَنْشَأَكُمْ﴾ كانه قيل: وينشئ من
 بعدكم أي بعد إذهابكم ما يشاء إنشاء كائنات كنشأتكم من ذرية الخ اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿مَنْ ذُرِّيَّةَ قَوْمٍ آخَرِينَ﴾ أي من نسل قوم لم يكونوا على مثل صفيتكم، بل كانوا طائعتين

والعذاب ﴿لَآتٍ﴾ لا محالة ﴿وَمَا أَنشَأِمْتُمْجِرِيَتَ﴾ ﴿فَآتَيْنِ عَذَابَنَا﴾ ﴿قُلْ﴾ لهم ﴿يَقْوِمُوا أَصْعَلُوا عَلَّ﴾
مَكَاتِيكُمْ﴾ حالتكم ﴿إِنِّي عَامِلٌ﴾ على حالتي ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ﴾ موصولة مفعول العلم

وهم أهل سفينة نوح وذريتهم من بعدهم من القرون إلى زمنكم اهـ أبو السعود.

وهذا الجار متعلق بأنشأكم ويجوز في من أن تكون لا ابتداء الغاية أي ابتداء إنشائككم من ذرية قوم،
ويجوز أن تكون تبعية قاله ابن عطية اهـ كرخي.

قوله: (من الساعة) بيان لما فهي اسم أن وخبرها لآت وهو منقوص كقاض، واللام لام التوكيد
زحلق للخبير اهـ شيخنا.

قوله: (فآتين عذابنا) أي هارين منه، بل هو مدرّككم لا محالة، يقال: أعجزني فلان أي فآتني
فلم أقدر عليه، والمراد بيان دوام انتفاء الإعجاز لا بيان انتفاء دوام الإعجاز، فإن الجملة الاسمية كما
تدل على دوام الثبوت كذلك تدل بمعونة المقام إذا دخل عليها حرف النفي على دوام الانتفاء لا على
انتفاء الدوام كما حقق في موضعه اهـ كرخي.

قوله: ﴿اعملوا على مكانتكم﴾ المقصود من هذا الأمر الوعيد والتهديد والمبالغة في الزجر عما
هم عليه فهو كقوله: ﴿اعملوا ما شئتم﴾ اهـ خازن.

واختلف في ميم مكان ومكانة فقليل: هي أصلية وهما من مكن يمكن. وقيل: زائدة وهما من
الكون، فالمعنى على الأول اعملوا على ممكنكم من أمركم وأقصى استطاعتكم فالمكانة مصدر.
وعلى الثاني: اعملوا على جهتكم وحالكم التي أنتم عليها اهـ سمين. والشارح قد فسرهما بالحالة
فيكون جارياً على زيادة الميم اهـ.

قوله: (حالتكم) أي التي أنتم عليها وهي الكفر والعداوة. وقوله: ﴿إني عامل﴾ على حالتي من
الإسلام والمصابرة اهـ خازن.

قوله: ﴿فسوف تعلمون﴾ سوف لتأكيد مضمون الجملة، وهذه الجملة تعليل لما قبلها والعلم
عرفاني، ومن إما استفهامية معلقة لفعل العلم محلها الرفع على الابتداء وخبرها جملة، تكون وهي مع
خبرها في محل نصب لسدها مسد مفعول تعلمون. أي: فسوف تعلمون أينما تكون له العاقبة الحسنی
التي خلق الله هذه الدار لها، وإما موصولة فمحلاها النصب على أنها مفعول لتعلمون، أي فسوف
تعلمون الذي له عاقبة الدار اهـ أبو السعود.

وفي السمين: قوله: ﴿من تكون﴾ في من هذه وجهان، أحدهما: أن تكون موصولة وهو الظاهر
فهو في محل نصب مفعول به وعلم هنا متعدية لواحد لأنها بمعنى العرفان. والثاني: أن تكون
استفهامية فتكون في محل رفع بالابتداء. وتكون له عاقبة الدار تكون واسمها وخبرها في محل رفع خبر
لها وهي خبرها في محل نصب إما لسدها مسد مفعول واحد إن كانت علم عرفانية، وإما لسدها مسد
اثنين إن كانت يقينية اهـ.

قوله: (مفعول العلم) أي العرفاني فهو متعد لواحد. قوله: (أي العاقبة المحمودة) وهي

﴿ تَكُونُ لَهُمْ عَاقِبَةُ الدَّارِ ﴾ أي العاقبة المحمودة في الدار الآخرة أنحن أم أنتم ﴿ إِنَّهُمْ لَا يَفْقَهُوا ﴾ يستفهمون ﴿ الظَّالِمُونَ ﴾ الكافرون ﴿ وَجَعَلُوا ﴾ أي كفار مكة ﴿ يَوْمَ يَسْأَلُ ﴾ خلق ﴿ مِنْ أَلْهَتِهِمْ ﴾ الزرع ﴿ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا ﴾ يصرفونه إلى الضيفان والمساكين ولشركائهم نصيباً يصرفونه إلى سدنتها ﴿ فَقَالُوا هَذَا لِلَّذِينَ يَرْزُقُهُمْ ﴾ بالفتح والضم ﴿ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا ﴾ فكانوا إذا سقط في نصيب

الاستراحة واطمئنان خاطر، وهذه حاصلة في الدار الآخرة التي هي الجنة، فحصلت المغايرة بين الظرف والمظروف اهـ شيخنا.

قوله: (أنحن أم أنتم) الظاهر أن هذا إنما يناسب جعل من استفهامية كما قال به بعضهم، ولا يظهر له وجه على كونها موصولة الذي مشى عليه الشارح إذ المعنى عليه تعلمون الفريق الذي له عاقبة الدار وهو المسلم، وهذا المعنى لا مجال للاستفهام فيه اهـ.

قوله: ﴿ إِنَّهُ لَا يَفْلَحُ الظَّالِمُونَ ﴾ استئناف، وكأنه في جواب سؤال مقدر كأنه قيل وما عاقبتهم اهـ شيخنا.

قوله: ﴿ وَجَعَلُوا اللَّهَ ﴾ الخ لما بين تعالى قبح طريقتهن وما كانوا عليه من إنكار البعث، وغير ذلك عقبه بذكر أنواع من أحكامهم الفاسدة تنبيهاً على ضعف عقولهم اهـ خازن.

وجعل هنا متعد لمفعولين، الأول: نصيباً، والثاني: لله ومن الحرث حال من نصيباً أو متعلق بجعلوا أو متعد لواحد أي عينوا وميزوا نصيباً وكل من الطرفين متعلق بجعلوا اهـ شيخنا أو الثاني يدل من الأول. قوله: ﴿ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ ﴾ وكذا من الثمار وسائر أموالهم اهـ خازن.

قوله: (ولشركائهم نصيباً) أشار بهذا إلى أن في الآية حذف أحد القسمين ولم يذكر اكتفاء بقوله: ﴿ فَقَالُوا هَذَا لِلَّذِينَ يَرْزُقُهُمْ ﴾ الخ اهـ أبو السعود.

وفي زاده: ودل على هذا المحذوف تفصيله القسمين فيما بعد وهو قوله: ﴿ هَذَا لِلَّذِينَ يَرْزُقُهُمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا ﴾ اهـ.

روي أنهم كانوا يعينون شيئاً من حرث ونتاج الله ويصرفونه إلى الضيفان والمساكين، وشيئاً منهما لآلهتهم ويفقونه على سدنتها ويدبحون عندها، ثم إن رأوا ما عينوه لله أركى بذلوه بما لآلهتهم، وإن رأوا ما لآلهتهم أركى تركوه لها حباً لها. وفي قوله: ﴿ مِمَّا ذَرَأَ ﴾ تنبيه على فرط جهالتهم، فإنهم أشركوا للمخالق في خلقه جماداً لا يقدر على شيء، ثم رجحوه عليه بأن جعلوا الزاكي له اهـ البيضاوي.

وفي الخازن: وكانوا يجبرون ما جعلوه لها مما جعلوه لله، ولا يجبرون ما جعلوه له مما جعلوه لها، وكان إذا أصابهم قحط استعانوا بما جعلوه لله وأكلوا منه، ووفروا ما جعلوه لها ولم يأكلوا منه، فإذا هلك ما جعلوه لها أخذوا بدله مما جعلوه لله، ولا يفعلون كذلك فيما جعلوه لها اهـ.

قوله: ﴿ يَرْزُقُهُمْ ﴾ الباء متعلقة بقالوا أو بما تعلق به الله من نحو مستقر اهـ زكريا.

ومن المعلوم أن الزعم هو الكذب، وإنما نسبوا للكذب في هذه المقالة مع أن كل شيء لله، لأن هذا الجعل لم يأمرهم الله به فهو مجرد اختراع منهم اهـ ابن البيضاوي.

الله شيء من نصيبها التقطوه أو في نصيبها شيء من نصيبه تركوه وقالوا إن الله غني عن هذا كما قال تعالى ﴿فَمَا كَانَتْ إِشْرَكَآيَهُمْ فَلَا يَصِلُ إِلَيْهِ أَشْيَاءُ﴾ أي لجهته ﴿وَمَا كَانَتْ لِلَّهِ فَهْوً يَصِلُ إِلَيْهِ شَرَكَايَهُمْ سَاءَ﴾ بش ﴿مَا يَحْكُمُونَ﴾ ﴿١٣٦﴾ حكمهم هذا ﴿وَكَذَلِكَ﴾ كما زين

وفي أبي السعد: وإنما قيد الأول بالزعم للتنبيه على أنه في الحقيقة جعل لله تعالى غير مستبوع لشيء من الثواب كالتطوعات التي يتبغي بها وجه الله تعالى، لا لما قيل من أنه للتنبيه على أن ذلك مما اخترعوه لم يأمرهم الله تعالى به، فإن ذلك مستفاد من الجعل ولذلك لم يقيد به الثاني، ويجوز أن يكون ذلك تمهيداً لما بعده على معنى أن قولهم: ﴿هذا لله﴾ مجرد زعم منهم لا يعملون بمقتضاه الذي هو اختصاصه تعالى به اهـ.

وقوله: للتنبيه على أنه في الحقيقة الخ إيضاح هذا أنهم جعلوه لله على وجه أنه يستحقه من جهتهم لا على وجه التقرب به إليه، والجعل بالمعنى المذكور كذب غير موافق للشرع، فإن الله يملك كل شيء لذاته ولا يتوقف ملكه لشيء على أن يجعله المخلوق له كما فعل هؤلاء، فإنهم جعلوه لله من قبل أنفسهم فيعطوه له من عندهم وهذا زعم وكذب اهـ.

قوله: (بالفتح والضم) أي في هذه الكلمة والكلمة الآتية، وهاتان قراءتان سبعيتان. فقراءة الجمهور بالفتح على لغة أهل الحجاز وهي الفصحى، وقرأه بالضم الكسائي وحده على لغة بني أسد اهـ شيخنا.

وفي المصباح: زعم زعماً من باب قتل، وفي الزعم ثلاث لغات فتح الزاي لأهل الحجاز، وضمها لبني أسد، وكسرها لبعض قيس. ويطلق الزعم بمعنى القول، ومنه: زعمت الحنفية وزعم سيبويه أي قال وعليه قوله تعالى: ﴿أَوْ تَسْقُطُ السَّمَاءُ كَمَا زَعَمْتَ﴾ [الإسراء: ٩٢] أي قلت أي كما أخبرت ويطلق على الظن. يقال: في زعمي كذا، وعلى الاعتقاد ومنه قوله تعالى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا﴾ [التغابن: ٧] قال الأزهري: أكثر ما يكون الزعم فيما يشك فيه ولا يتحقق. وقال بعضهم: هو كناية عن الكذب. قال المرزوقي: أكثر ما يستعمل فيما كان باطلاً أو فيه ارتياب. وقال ابن القوطية: زعم زعماً، قال: خيراً لا يدري أحقاً هو أو باطلاً. قال الخطابي: ولهذا قيل: زعم مطية الكذب وزعم غير مزعم. قال: غير مقول صالح وادعى ما لا يمكن اهـ.

وفي السمين: بزعمهم فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلق بقالوا، أي قالوا ذلك القول بزعم لا يبقين واستبصار. وقيل: هو متعلق به تعلق به الاستقرار من قوله لله. وقرأ العامة: بفتح الزاي في الموضعين، وهذه لغة الحجاز وهي الفصحى. وقرأ الكسائي: بزعمهم بالضم وهي لغة بني أسد وهل المفتوح والمضموم بمعنى واحد أو المفتوح مصدر والمضموم اسم خلاف مشهور. وفي لغة لبعض قيس وبني تميم كسر الزاي ولم يقرأ بهذه اللغة فيما علمت اهـ.

قوله: (التقطوه) أي وردوه إلى نصيبها. وقالوا: هي فقيرة محتاجة اهـ شيخنا.

قوله: ﴿سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ ما عبارة عن الحكم، فالهاء التي قدرها الشارح مفعول مطلق بدليل الجعل المخصوص الذي قدره الشارح الحكم والمخصوص والفاعل فيما صدق واحد. وفي السمين:

لهم ما ذكر ﴿ثَلَاثَ إِكْبَرَاتٍ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ﴾ بالوَادِ ﴿شُرَكَاءُ لَهُمْ﴾ من

وأعربها الحوفي هنا فقال: ما بمعنى الذي، والتقدير: ساء الذي يحكمون حكمهم فيكون حكمهم مبتدأ وما قبله الخبر، وحذف لدلالة يحكمون عليه، ويجوز أن تكون ما تمييزاً على مذهب من يجوز ذلك في بشما فتكون في موضع نصب والتقدير: ساء حكماً حكمهم ولا يكون يحكمون صفة لما لأن الغرض الإبهام، ولكن في الكلام حذف يدل عليه ما والتقدير ساء ما يحكمون فحذفت ما الثانية اهـ.

قوله: (هذا) اسم الإشارة بدل أو عطف بيان من حكمهم اهـ.

قوله: ﴿وكذلك زين﴾ هذا في محل نصب نعتاً لمصدر محذوف كظائره، فقدرة الزمخشري بتقديرين، فقال: ومثل ذلك التزيين، وهو تزيين الشرك في قسمة الأموال بين الله والآلهة، أو مثل ذلك التزيين البليغ الذي علم من الشياطين، قال الشيخ: قال ابن الأنباري: ويجوز أن يكون ذلك مستأنفاً غير مشار به إلى ما قبله، فيكون المعنى وهكذا زين. وفي هذه الآيات قراءات كثيرة والمتواتر منها ثنتان: الأولى قراءة العامة زين مبنياً للفاعل وقتل نصب على المفعولية، وأولادهم خفض بالإضافة، وشركاؤهم رفع على الفاعلية وهي قراءة واضحة المعنى والتركيب. وقرأ ابن عامر: زين مبنياً للمفعول قتل رفعاً ما لم يسم فاعله، أولادهم نصباً على المفعول بالمصدر شركائهم خفضاً على إضافة المصدر إليه فاعلاً، وهذه القراءة متواترة صحيحة. وقد تجرأ كثير من الناس على قارئها بما لا ينبغي، وهو أعلى القراء السبعة سنداً وأقدمهم هجرة، أما علو سنده فإنه قرأ على أبي الدرداء، ووثلة بن الأسقع، وفضالة بن عبيد، ومعاوية بن أبي سفيان، والمغيرة المخزومي. ونقل يحيى البرماوي أنه قرأ على عثمان نفسه. وأما قدم هجرته فإنه ولد في حياة رسول الله ﷺ ونأهيك به أن هشام بن عمار أحد شيوخ البخاري أخذ من أصحاب أصحابه وترجمته متسعة. وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي، والحسن البصري، وعبد الملك صاحب ابن عامر: زين مبنياً للمفعول قتل رفعاً على ما تقدم أولادهم خفضاً بالإضافة شركاؤهم رفعاً على الفاعلية، وقرأ أهل الشام كقراءة ابن عامر إلا أنهم خفضوا الأولاد أيضاً وتخريجها سهل، وهو أن يجعل شركاؤهم بدلاً من أولادهم بمعنى أنهم يشركونهم في النسب والمال وغير ذلك. وقرأت فرقة من أهل الشام ورويت عن ابن عامر أيضاً: بكسر الزاي بعدها ساكنة على أنه فعل ماضٍ مبني للمفعول على حذف، قيل: وبيع وقتل مرفوع على ما لم يسم فاعله أولادهم بالنصب وشركائهم بالخفض، والتوجيه واضح مما تقدم فهي كالقراءة الأولى سواء غاية ما في الباب أنه أخذ من زان الثلاثي وبني للمفعول فاعل اهـ من السمين.

قوله: ﴿لكثير من المشركين﴾ اللام متعلقة بزين، وكذلك اللام في قوله: ﴿ليردوهم﴾ فإن قيل: كيف تعلق حرفاً جر بلفظ واحد ومعنى واحد بعامل واحد من غير بدلية ولا عطف؟ فالجواب: أن معناه مختطف، فإن الأولى للتعدي والثانية للعلية. وقال الزمخشري: إن كان التزيين من الشياطين فهي على حقيقة التعليل، وإن كان من السدنة فهي المصيرورة. يعني أن الشيطان يفعل التزيين وغرضه بذلك الإرداء، فالتعليل فيه واضح. وأما السدنة فإنهم لم يزينوا لهم ذلك وغرضهم إبلاكهم لما كان مآل حالهم إلى الإرداء أتى باللام الدالة على العاقبة والمآل اهـ سمين.

قوله: (بالوَادِ) وهو دفن الإناث بالحياة مخافة الفقر والعيلة والسبي وكما كانوا يقتلون الإناث

الجن بالرفع فاعل زين وفي قراءة بينائه للمفعول ورفع قتل ونصب الأولاد به وجر شركائهم بإضافته وفيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ولا يضر وإضافة القتل إلى الشركاء لأمرهم به ﴿يُرْذَوْنَهُمْ﴾ يهلكوهم ﴿وَلَيْكِلَيْسُوا﴾ يخلطوا ﴿عَلَيْهِمْ دِينُهُمْ﴾ وَكُشَاءَ اللَّهِ مَا فَعَلُوا

بالوَاد كانوا ينحرون الذكور لآلهتهم، فكان الرجل يحلف لئن ولد له كذا من الذكور لينحرن أحدهم كما حلف عبد المطلب لينحرن عبد الله اهـ خازن.

وفي المصباح: وأد ابنته وأدأ من باب وعد دفنها حية فهي موءودة، والوَاد: الثقل. يقال: وأده إذا أثقله اهـ.

قوله: (من الجن) أي أو من السدنة اهـ يضاوي.

قوله: (فاعل زين) أي الذي هو لفظ القرآن، ويصح أيضاً من حيث المعنى أن يكون فاعل زين الذي هو لفظ الشارح في قوله: (كما زين لهم ما ذكر) أي زين لهم شركائهم ما ذكر أي قسمة أموالهم بين الله وأصنامهم. قوله: (وفي قراءة) أي سبعية. قوله: (بإضافته) أي إضافة قتل إلى شركائهم إضافة للمفاعل على سبيل الإسناد المجازي كما قال: (وإضافة القتل النخ) اهـ شيخنا. وقوله: (وإضافة القتل) مبتدأ وقوله لأمرهم به خبر، والفاعل الحقيقي لهذا المصدر هو الكثير القاتلون لأولادهم، وحقيقة الإسناد وكذلك زين لكثير قتلهم أولادهم بسبب أمر شركائهم لهم به. قوله: ﴿وَلْيَلْبَسُوا﴾ عطف على ﴿لِيرُدُّوهُمْ﴾ فعلل التزيين بشيئين: بالإرداء وبالتخليط وإدخال الشبهة عليهم في دينهم. والجمهور على ﴿وَلْيَلْبَسُوا﴾ بكسر الباء من لبست عليه الأمر ألْبَسَ بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع إذا أدخلت عليه فيه الشبهة وخلطته فيه. وقرأ النخعي: ﴿وَلْيَلْبَسُوا﴾ بفتح الباء، فقيل: هي لغة في المعنى المذكور، تقول: لبست عليه الأمر بفتح الباء وكسرها ألْبَسَ وألْبَسَ، والصحيح أن لبس بالكسر بمعنى لبس الثياب وبالفتح بمعنى الخلط، والصحيح أنه استعار اللبس لشدة المخالطة الحاصلة بينهم وبين التخليط حتى كأنهم لبسوها كالثياب وصارت محيطة بهم اهـ سمين.

قوله: (يخلطوا) أي يدخلوا عليهم الشك في دينهم، وكانوا على دين إسماعيل وإبراهيم فرجعوا عنه لتلبس الشياطين اهـ خازن.

فَسَدَرْتُمْ وَمَا يَقْرُوتُ ﴿١٣٧﴾ ﴿وَقَالُوا هَذِهِ أَنْعَامٌ وَحَرِّثُ حَجَرٌ﴾ حرام ﴿لَا يَطْعَمُهَا إِلَّا مَنْ نَشَاءُ﴾ من خدمة الأوثان وغيرهم ﴿بِرَعِيَّتِهِم﴾ أي لا حجة لهم فيه ﴿وَأَنْعَامٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾ فلا تركب كالسواحب والحوامي ﴿وَأَنْعَامٌ لَا يَذْكُرُونَ أَسْمَاءَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾ عند ذبحها بل يذكرون اسم أصنامهم وينسبوا ذلك إلى الله ﴿أَفَتَرَاءَ عَلَيْهِمْ سَجَزِيهِمْ يَحَافِئُ الْوَقْدُ﴾ ﴿١٣٨﴾ عليه ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ

قوله: ﴿وقالوا﴾ حكاية لنوع آخر من من أنواع كفرهم، وهذه إشارة إلى ما جعلوه لآلهتهم والتأنيث باعتبار الخبر وهو قوله: ﴿أنعام﴾ فهو وحرث خبر عن اسم الإشارة. وقوله: ﴿حجر﴾ فعل بمعنى مفعول كذبح وطحن بمعنى مذبوح ومطحون يستوي فيه الواحد والكثير والمذكور والمؤنث، لأن أصله المصدر ولذلك وقع صفة لأنعام وحرث أه أبو السعود.

فجعلوا نصيب الآلهة أقساماً ثلاثة، الأول: ما ذكره بقوله: ﴿حجر﴾. والثاني: ما ذكره بقوله: ﴿وأنعام حرمت ظهورها﴾. الخ والثالث: قوله: ﴿وأنعام لا يذكرون اسم الله عليها﴾ الخ وفي الخازن: هذه أنعام أي البحائر والسواحب والوصائل والحوامي أه.

قوله: ﴿حجر﴾ أي محجورة، أي ممنوعة، أي محرمة. قوله: ﴿لَا يَطْعَمُهَا﴾ أي الأنعام والحرث، أي لا يأكلها، وهذه الجملة صفة ثانية لأنعام وحرث أه شيخنا. قوله: ﴿وغيرهم﴾ أي من الرجال دون النساء أه شيخنا.

قوله: ﴿بزعمهم﴾ حال من فاعل. قالوا أي قالوا ما ذكر ملتبس بزعهم الباطل. والمضغول جمل ثلاثة، الأولى: هذه أنعام وحرث الخ. الثالثة: وأنعام حرمت ظهورها الخ باعتبار أنه خبر لمبتدأ محذوف. والثالثة: قوله: وأنعام لا يذكرون الخ باعتبار المذكور أه شيخنا. قوله: (فيه) أي القول المذكور. ﴿وأنعام حرمت ظهورها﴾ خبر مبتدأ محذوف والجملة معطوفة على قوله هذه أنعام الخ، أي قالوا مشيرين إلى طائفة أخرى من أنعامهم: وهذه أنعام حرمت الخ أه أبو السعود.

قوله: (كالسواحب الخ) عبارة أبي السعود: يعنون بها البحائر والسواحب والحوامي أه.

قوله: ﴿وأنعام لا يذكرون﴾ أي وهذه أنعام لا يذكرون الخ. قوله: ﴿لا يذكرون﴾ صفة لأنعام، لكنه غير واقع في كلامهم المحكي كظائره، بل مسوق من جهته تعالى تعييناً للموصوف وتمييزاً له عن غيره أه أبو السعود.

قوله: (ونسبوا ذلك) أي التقسيم المذكور، أي تقسيم الأنعام التي هي نصيب الآلهة إلى أقسام ثلاثة، أحدها: ما ذكره بقوله: ﴿حجر لا يطعمها﴾. الخ الثاني: ما ذكره بقوله: ﴿وأنعام حرمت ظهورها﴾، الخ والثالث: ما ذكره بقوله: ﴿وأنعام لا يذكرون الخ﴾ أه شيخنا. قوله: ﴿افتراء عليه﴾ معمول لمحذوف كما قدره الشارح أه شيخنا.

وفي السمين: فيه أربعة أوجه، أحدها: وهو مذهب سيويه أنه مفعول من أجله، أي: قالوا ما

الْأَنفُسِ ﴿المحرمة وهي السوائب والبجائر﴾ خَالِصَةً ﴿حلال﴾ لِّذِكْوَانَا وَنَحْمَدُ عَلَىٰ أَزْوَاجِنَا ﴿أي النساء﴾ ﴿وَلَا يَكُن مِّتَةً﴾ بالرفع والنصب مع تأنيث الفعل وتذكيره ﴿فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ﴾

تقدم لأجل الافتراء على الباري تعالى. الثاني: أنه مصدر على غير المصدر لأن قوله المحكي عنهم افتراء فهو نظير قعد القرفصاء وهو قول الزجاج. الثالث: أنه مصدر عامله من لفظه مقدر، أي: افتروا ذلك افتراء. الرابع: أنه مصدر في موضع الحال، أي: قالوا ذلك حال افتراءهم، وهي تشبه الحال المؤكدة لأن هذا القول المخصوص لا يكون قائله إلا مفترياً. وقوله على الله يجوز تعلقه بافتراء على القول الأول والرابع، وعلى الثاني والثالث بقالوا لا بافتراء، لأن المصدر المؤكد لا يعمل وجوز أن يتعلق بمحذوف صفة لا فتراء، وهذا جار على كل قول من الأقوال السابقة اهـ.

قوله: ﴿بَمَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ أي بسببه أو بدله اهـ سمين.

قوله: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بَطُونٍ﴾ الخ حكاية لنوع آخر من أنواع كفرهم. قوله: ﴿مَا فِي بَطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ﴾ قال ابن عباس وقتادة والشعمي: أرادوا أجنة البجائر والسوائب، فما ولد منها حياً فهو خالص للرجال دون النساء، وما ولد منها ميتاً أكله الرجال والنساء جميعاً، وهو قوله: ﴿وَلَا يَكُن مِّتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ﴾ اهـ خازن.

قوله: ﴿وَمَا فِي بَطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ﴾ أي أجنستها التي في بطونها. وقوله الأنعام المحرمة وهي ما في قوله: ﴿وَأَنْعَامٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾ وتقدم أنها أقسام ثلاثة بدليل الكاف السابقة في كلامه، فيزاد على هذين النوعين الحوامي التي سبق ذكرها في كلامه اهـ.

قوله: ﴿خَالِصَةً﴾ خبر عن ما باعتبار معناها: وقوله: ﴿وَمُحَرَّمٌ﴾ خبر لها باعتبار لفظها، فعلى هذا تكون التاء في خالصة للتأنيث، وهذا من جملة ما قيل لكنه بعيد من قول الشارح (حلال) فالظاهر أن المناسب له أن التاء للنقل إلى الاسمية، أو للمبالغة كما في علامة ونسابة. وقد قيل هنا بهذين التوجيهين أيضاً. وعبرة الكرخي: ويجوز أن يكون على المبالغة كعلامة ونسابة وراوية والخاصة والعامّة، أو على المصدر على وزن فاعلة كالعافية والعاقبة، وذكر محرم للحمل على اللفظ وهذا نادر لا نظير له، وإنما عهده مراعاة المعنى ثم اللفظ في من وما اهـ.

قوله: (أي للنساء) عبارة أبي السعود: أي جنس أزواجنا وهن الإناث انتهت.

قوله: (مع تأنيث الفعل) أي باعتبار معنى ما وهو الأجنة، وهذا عند النصب، وأما عند الرفع فباعتبار تأنيث الميتة، وقوله: (وتذكيره) أي باعتبار لفظ ما وهذا عند النصب وعند الرفع، باعتبار أن تأنيث الميتة مجازي، فالقراءات أربعة وكلها سبعية. وفي السمين: قوله: ﴿وَلَا يَكُن مِّتَةً﴾ قرأ ابن كثير يكن بياء الغيبة ميتة رفعا، وابن عامر تكن بقاء التأنيث ميتة رفعا، وعاصم في رواية أبي بكر تكن بقاء التأنيث ميتة نصبا. والباقون بكل كابن كثير ميتة كأبي بكر، والتذكير والتأنيث واضحا لأن تأنيث الميتة مجازي لأنها تقع على الذكر والأنثى من الحيوان، فمن أنث فباعتبار اللفظ، ومن ذكر فباعتبار المعنى. هذا عند من يرفع ميتة بتكن، أما من ينصبها فإنه يسند الفعل حيثنذ إلى الضمير فيذكر باعتبار لفظ ما في قوله: ﴿مَا فِي بَطُونٍ﴾ ويؤنث باعتبار معناها، ومن نصب ميتة، فعلى خبر كان الناقصة ومن رفع

سَيَجْزِيهِمْ ۖ اللَّهُ ۖ وَصَفَهُمْ ۖ ذَلِكَ بِالتَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ أَي جِزَاءَهُ ۖ ﴿إِنَّكَ حَكِيمٌ﴾ ۖ فِي صِنْعِهِ ۖ عَلَيْهِ ۖ ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا﴾ ۖ بِالتَّخْفِيفِ وَالتَّشْدِيدِ ۖ ﴿أَقْلَدَهُمْ﴾ ۖ بِالْوَادِ ۖ ﴿جَهْلًا﴾ ۖ يَغْيِرُ عَلَيْهِمْ وَحَرَمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ ۖ مِمَّا ذَكَرَ ۖ ﴿أَفَبِعَذَابِنَا يَسْتَعْجِلُونَ﴾ ۖ ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ﴾ ۖ خَلَقَ ۖ جَنَّاتٍ ۖ بَسَاتِينَ ۖ مَعْرُوشَتَيْنِ ۖ مَبْسُوطَاتٍ عَلَى الْأَرْضِ كَالْبَطِيحِ

فيحتمل وجهين، أحدهما: أن تكون التامة وهذا هو الظاهر: أي: وإن وجدتم مئة أو حدثت وأن تكون الناقصة وحينئذ يكون خبرها محذوفاً، أي: وإن يكن هلاك أو في البطون مئته، وهو رأي الأخفش اهـ.
قوله: ﴿فهم﴾ أي ذكورهم وإناتهم فيه شركاء، أي: يأكلون منه جميعاً اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿وصفهم﴾ (ذلك) أي المذكور من الحرث والأنعام وأجنتها. وقوله: (أي جزاءه) إشارة إلى أن قوله: ﴿وصفهم﴾ على حذف مضاف، أي: سيجزيهم جزاء وصفهم لما ذكر بالتحليل والتحريم، فوصفهم ما ذكر بما ذكر ذنب فسيجزيهم الله جزاءه أي: سيوصل لهم جزاءه ويوقعه بهم اهـ شيخنا.
قوله: ﴿إنه حكيم عليهم﴾ أي فلأجل حكمته وعلمه لا يترك جزاءهم الذي هو من مقتضيات الحكمة اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿قد خسر الذين قتلوا أولادهم﴾ أي في الدنيا باعتبار السعي في نقص عيالهم وإزالة ما أنعم الله به عليهم، وفي الآخرة باستحقاق العذاب الأليم اهـ خازن.
والجملة: جواب قسم محذوف، وقوله: ﴿شفها﴾ الخ متعلق بقتلوا على أنه علة له أي لخفة عقابهم وجهلهم لأن الله هو الرزاق لهم ولأولادهم اهـ أبو السعود.

روى البخاري عن ابن عباس قال: إذا سرك أن تعلم جهل العرب فافرقا فوق الثلاثين والماقة من الأنعام ﴿قد خسر الدين﴾ إلى قوله: ﴿وما كانوا مهتدين﴾ اهـ خازن.
قوله: (بالوادي) أي للبنات، أي: وبالنحر للذكور على ما تقدم. قوله: ﴿بغير علم﴾ أي بغير حجة. وقوله: ﴿وحرموا﴾ معطوف على قتلوا، فهو صلة ثانية اهـ شيخنا.

قوله: (مما ذكر) أي الحرث والأنعام. وقوله: ﴿وافترأ على الله﴾ معمول لحرموا اهـ شيخنا.
قوله: ﴿قد ضلوا﴾ أي عن الطريق المستقيم. قوله: ﴿وما كانوا مهتدين﴾ أي إلى الحق بعد ضلالهم، فعلم أن فائدته بعد قوله: ﴿قد ضلوا﴾ أنهم بعد ما ضلوا لم يهتدوا مرة أخرى اهـ كرخي.

قوله: ﴿معروشات وغير معروشات﴾ أصل العرش في اللغة شيء مسقف يجعل عليه الكرم وجمعه عروش. يقال: عرشت الكرم أعرضه عرشاً من بابي ضرب ونصر، وعرشته تعريشاً إذا جعلته كهيئة السقف، واعتريش العنب العريش إذا علاه وركبه. واختلفوا في معنى قوله: ﴿معروشات﴾ فقال ابن عباس: المعروشات ما انهمسط على الأرض وانتشر مثل: الكرم والقروع والبطيخ ونحو ذلك ﴿غير معروشات﴾ ما قام على ساق كالنخل والزروع وسائر الشجر. وقال الضحاك: كلاهما في الكرم خاصة لأن منه ما يعرش ومنه ما لا يعرش بل يبقى على وجه الأرض منبسطاً. وقيل: المعروشات ما غرسه

﴿وَفَرِحَ مَعْرُوشَتِي﴾ بأن ارتفعت على ساق كالنخل ﴿وَأَنْشَأَ﴾ أُنْشَأَ ﴿النَّخْلَ وَالزَّرْعَ مَخْلِفًا أَكْلَهُمْ﴾ ثمره وجبه في الهيئة والطعم ﴿وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَاتُ مَشْكِيهَا﴾ ورقهما حال ﴿وَفَرِحَ مَشْكِيهِمْ﴾ طعمهما ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ﴾ قبل النضج ﴿وَمَاتُوا حَقًّا﴾ زكاته ﴿يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ بالفتح والكسر من

الناس في البساتين واهتموا به فعرشوه من كرم أو غيره، ﴿وغير معروشات﴾ هو ما أنبت الله في البراري والجبال من كرم وشجر اهـ خازن.

قوله: (كالبطيخ) هذا يقتضي أن البطيخ يسمى بستاناً وجنة، مع أن البستان في اللغة اعتبر في حقيقته أن يكون فيه شجر أو نخل أو هما. وفي القاموس: والبستان الحديقة، ثم قال: والحديقة الروضة ذات الشجر والجمع حدائق، والبستان من النخل والشجر أو كل ما أحاط به البناء أو القطعة من النخل اهـ.

قوله: ﴿وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ﴾ عطف على جنات، وإنما أفردهما مع أنهما داخلان في الجنات لما فيهما من الفضيلة على سائر ما ينبت في الجنات، والمراد بالزرع جميع الحبوب التي يقتات بها اهـ زاده.

قوله: ﴿مَخْلِفًا أَكْلَهُ﴾ حال مقدرة لأن النخل والزرع وقت خروجه لا أكل منه حتى يكون مختلفاً أو متفقاً، وهو مثل قولهم: مررت برجل معه صقر صائد به غداً اهـ كرخي.

قوله: ﴿أَكْلَهُ﴾ أي أكل كل واحد منهما، فالضمير راجع لكل واحد منهما، والمراد بالأكل المأكول، أي: مختلف المأكول من كل منهما في الهيئة والطعم اهـ شيخنا.

قوله: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ﴾ أي ثمر كل واحد إذا أثمر، ولما ذكر الله الامتنان على عباده بخلق هذه الجنات المحتوية على أنواع الثمار، ذكر ما هو المقصود الأصلي وهو الانتفاع بها، وهذا أمر إباحة لأنه لما أوجب الزكاة في الحبوب والثمار كان ذلك مظنة توهم تحريم الأكل على المالك لمكان شركة الفقراء معه، فبين إباحة الأكل في هذا الوقت رعاية لحق النفس، فإنها مقدمة على رعاية حق الغير اهـ خازن.

قوله: (قبل النضج) أما بعده فيحرم الأكل منه لتعلق الزكاة به، كما هو مبسوط في كتب الفروع. قوله: ﴿وَمَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ يعني يوم جزاءه وقطعه، واختلفوا في هذا الحق المأمور بإخراجه، فقال ابن عباس وأنس بن مالك: هو الزكاة المفروضة. فإن قلت على هذا التفسير إشكال وهو أن فرض الزكاة كان بالمدينة وهذه السورة مكية فكيف يمكن حمل قوله: ﴿وَمَاتُوا حَقَّهُ﴾ على الزكاة المفروضة. قلت: ذكر ابن الجوزي في تفسيره عن ابن عباس وقتادة أن هذه الآية نزلت بالمدينة، فعلى هذا القول تكون الآية محكمة نزلت في حكم الزكاة، وإن قلنا إن هذه الآية مكية تكون منسوخة بآية الزكاة لأنه قد روي عن ابن عباس أنه قال: نسخت آية الزكاة كل صدقة في القرآن. وقيل في قوله: ﴿وَمَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ أنه حق سوى الزكاة فرض يوم الحصاد وهو إطعام من حضر وترك ما سقط من الزرع والثمر، وهذا قول علي بن الحسن وعطاء ومجاهد وحماد. وقال مجاهد: كانوا يلقون العذق عند الصرام فيأكل منه من مر. وقال يزيد بن الأصم: كان أهل المدينة إذا صرموا النخل يجيئون بالعذق فيلقونه في جانب

العشر أمر نصفه ﴿وَلَا تُسْرِفُوا﴾ بإعطاء كله فلا يبقى لعيالكم شيء ﴿إِنَّكُمْ لَا تُحِبُّونَ الْمُسْرِفِينَ﴾ المتجاوزين ما حد لهم ﴿وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةٌ﴾ صالحة للحمل عليها كالإبل الكبار

المسجد، فيجيء المسكين فيضربه بعصاه فما سقط منه أكله. وعلى هذا القول فهل هذا الأمر أمر وجوب أو ندب فيه قولان، أحدهما: أنه أمر وجوب فيكون منسوخاً بآية الزكاة ولقوله ﷺ في حديث الأعرابي: هل علي غيرهما؟ قال: «لا إلا أن تطوع» والقول الثاني: أمر ندب واستحباب فتكون الآية محكمة، فإن قلت: فعلى القول الأول كيف تؤدي الزكاة يوم الحصاد والحب في السنبلة، وإنما يجب الإخراج بعد التصفية والجفاف؟ قلت: معناه قدروا إخراج الواجب منه يوم حصاده فإنه قريب من زمان التتقية والجفاف، ولأن النخل يجب إخراج الحق منه يوم حصاده وهو الصرام والزرع محمول عليه، إلا أنه لا يمكن إخراج الحق منه إلا بعد التصفية. وقيل: معناه ﴿وَأَتَوْا حَقَّهُ﴾ الذي وجب يوم حصاده بعد التصفية. وقيل: إن فائدة ذكر الحصاد أن الحق لا يجب بنفس الزرع ويلوغه، وإنما يجب يوم حصاده وحصوله في يد مالكة، لا فيما يتلف من الزرع قبل حصوله في مالكة أهـ خازن.

قوله: (بافتتح والكسر) عيار السمين: قرأ أبو عمرو وابن عامر وعاصم بفتح الحاء والباقون بكسرها، وهما لغتان في المصدر، كقولهم: جذاذ وجذاذ وقطاف وقطاف. قال سيويه: جاؤوا بالمصدر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثال فعال، وربما قالوا فيه فعال يعني أن هذا مصدر خاص دال على معنى زائد على مطلق المصدر، فإن المصدر الأصلي إنما هو الحصد، والحصد ليس فيه دلالة على انتهاء زمان ولا عدمها بخلاف الحصاد والحصاد أهـ.

قوله: ﴿وَلَا تُسْرِفُوا﴾ (بإعطاء كله) عبارة الخازن: ﴿وَلَا تُسْرِفُوا﴾ الخ الإسراف: تجاوز الحد فيما يفعله الإنسان وإن كان في الإنفاق أشهر. وقيل: السرف تجاوز ما حد لك، وسرف المال إنفاقه في غير منفعة، ولهذا قال سفيان: ما أنفقت في غير طاعة الله فهو سرف وإن كان قليلاً. قال ابن عباس في رواية عنه: عمد ثابت بن قيس بن شماس فصرم خمسمائة نخلة فقسمها في يوم واحد ولم يترك لأهله شيئاً، فأنزل الله هذه الآية ﴿وَلَا تُسْرِفُوا﴾. قال السدي: معناه لا تعطوا أموالكم وتقعّدوا فقراء. وقال الزجاج: وقال الزجاج: وعلى هذا لو أعطى الإنسان كل ماله ولم يوصل إلى عياله شيئاً فقد أسرف، لأنه قد صح في الحديث: «إبدأ بمن تعول». وقال سعيد بن المسيب: معناه لا تمنعوا الصدقة، فتأويل الآية على هذا القول لا تجاوزوا الحد في البخل والإمساك حتى تمنعوا الواجب من الصدقة، وهذان القولان يشتركان في أن المراد من الإسراف مجاوزة الحد، إلا أن الأول في البذل والإعطاء والثاني في الإمساك والبخل. وقال مقاتل: معناه لا تشركوا الأصنام في الحرث والأنعام، وهذا القول أيضاً يرجع إلى مجاوزة الحد، لأن من أشرك الأصنام في الحرث والأنعام فقد جاوز ما حد له. وقال الزهري: معناه لا تنفقوا في معصية الله عز وجل أهـ.

قوله: ﴿وَمِنَ الْأَنْعَامِ﴾ الخ شروع في تفصيل حال الأنعام وإبطال ما تقولوا على الله في شأنها بالتحريم والتحليل أهـ أبو السعود.

قوله: ﴿حَمُولَةٌ وَفَرَشَاءٌ﴾ منصوبان على أنهما ينسق على جنات، أي: وأنشأنا من الأنعام حمولة،

﴿وَفَرَشًا﴾ لا تصلح له كالإبل الصغار والغنم سميت فرشاً لأنها كالفرش للأرض لدنوها منها ﴿كَلُوا مِن مَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ طرائقه في التحريم والتحليل ﴿إِنَّهُ لَكُمْ حَكِيمٌ﴾ بين العداوة ﴿ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾ أصناف بدل من حمولة وفرشاً ﴿مِنَ الضَّأْنِ﴾ زوجين

والحمولة ما أطاق الحمل عليه من الإبل والفرش صغارها، هذا هو المشهور في اللغة. وقيل: الحمولة كبار النعم، أعني: الإبل والبقر والغنم والفرش صغارها. قال: ويدل له أنه أبدل منه قوله بعد ذلك ثمانية أزواج من الضأن اثنين كما سيأتي. وقال الزجاج: أجمع أهل اللغة على أن الفرش صغار الإبل. قال أبو زيد: يحتمل أن يكون تسمية بالمصدر، لأن الفرش في الأصل مصدر، والفرش لفظ مشترك بين معان كثيرة منها ما تقدم ومنها متاع البيت والفضاء الواسع واتساع خف البعير قليلاً والأرض الملساء ونبات يلتصق بالأرض. وقيل: الحمولة كل ما حمل عليه من إبل وبقر وبغل وحمار، والفرش ما اتخذ من صوفه ووبره وشعره ما يفرش به سمين.

قوله: (لا تصلح له الخ) كان تأنيث الضمائر العائدة على الفرش المذكر باعتبار كونه حيوانات، فليتأمل. وفي بعض النسخ لا يصلح بالتذكير وهو ظاهر. وقوله: (سميت) أي الإبل الصغار والغنم. قوله: (لدنوها منها) أي ولأنها تفرش على الأرض عند الذبح اهـ ييضاري.

قوله: ﴿مما رزقكم الله﴾ أي: من الثمار والزروع والأنعام اهـ خازن.

قوله: ﴿ثمانية أزواج﴾ الزوج ما معه آخر من جنسه يزوجه ويحصل منهما النسل، فيطلق لفظ الزوج على المفرد إذا كان معه آخر من جنسه لا ينفك عنه ويحصل منهما النسل، وكذا يطلق على الاثنين فهو مشترك، والمراد هنا الإطلاق الأول اهـ من الخازن وأبي السعود.

قوله: (أصناف) أربعة ذكور من كل من الإبل والبقر والغنم وأربعة إناث كذلك اهـ شيخنا.

قوله: ﴿من الضأن اثنين﴾ الكبش والنعجة، ومن المعز اثنين التيس والعتر، فالتيس للذكر والعتر للأنثى اهـ شيخنا.

وهذه الأزواج الأربعة تفصيل للفرش، ولعل تقديمها في التفصيل مع تأخر أصلها في الإجمال لكون هذين النوعين عرضة للأكل الذي هو معظم ما يتعلق به الحل والحرمة، وهو السرف في الاقتصار على الأمر بالأكل من غير تعرض للانتفاع بالحمل والركوب، وغير ذلك مما حرموه في السائبة وأخواتها اهـ أبو السعود. والضأن قيل: جمع ضائن للذكر وضائنة للأنثى. وقيل: اسم جمع، وكذا يقال في المعز سواء سكنت عينه أو فتحت اهـ شيخنا.

وفي المصباح: المعز اسم جنس لا واحد له من لفظه، وهي ذوات الشعر من الغنم، الواحد شاة وهي مؤنثة وتفتح العين وتسكن وجمع الساكن أمعز ومعيز مثل: عبد وأعبد وعبيد، والمعزى ألفها للإلحاق لا للتأنيث ولهذا تنون في النكرة وتصغر على معيز، ولو كانت الألف للتأنيث لم تحذف، والذكر ماعز والأنثى ماعزة اهـ.

وفيه أيضاً: والعتر الأنثى من المعز إذا أتى عليها حول. قوله: ﴿اثنين﴾ بدل من ثمانية أزواج أن

﴿اٰثْنَيْنِ﴾ ذكر وأثنى ﴿وَمِمَّنْ آٰمَنُوا﴾ بالفتح والسكون ﴿اٰثْنَيْنِ قُلْ﴾ يا محمد لمن حرم ذكرور الأنعام تارة وإنائها أخرى ونسب ذلك إلى الله ﴿عَالَمُ الدُّكْرَيْنِ﴾ من الضأن والمعز ﴿حَرَّمَ﴾ الله عليكم ﴿أَيُّ الْاٰثْنَيْنِ﴾ منهما ﴿اَمَّا اٰشْتَمَكْتَ عَلَيْهِ اَرْحَامُ الْاٰثْنَيْنِ﴾ ذكر أكان أو أثنى ﴿يَعْنُونَ بِمِثْلِهِ﴾

جوزنا البدل من البدل، ومن متعلقة بالفعل المقترن وإلا فمن الضأن بدل من الأنعام واثنين بدل من خمولة وفرشاً أه قاري.

وفي السمين: في نصب اثنين وجهان، أحدهما: أنه بدل من ثمانية أزواج وهو ظاهر قول الزمخشري، فإنه قال: والدليل على ثمانية أزواج ثم فسرهما بقوله: ﴿من الضأن اثنين﴾ وبه صرح أبو البقاء فقال: واثنين بدل من ثمانية، وقد عطف عليه بقية الثمانية. والثاني: أنه منصوب بأشأ مقدراً وهو قول الفارسي ومن تتعلق بما نصب اثنين أه.

قوله: (بالفتح والسكون) سبعيتان. قوله: (لمن حرم ذكرور الأنعام) أي بعض ذكرهما. وقوله: (وإنائها أخرى) أي بعض إنائها، أي: مع أنه يلزمه أن يحرم كل الذكور فقط أو كل الإناث فقط، أو جميع الذكور والإناث على ما سيأتي إيضاحه أه شيخنا.

قوله: ﴿الذكرين﴾ فيه قراءتان لا غير مدأ لهزمة مدأ لازماً بقدر ثلاث ألفات، وتسهيل الهمزة الثانية على حد قوله في الخلاصة:

همز زال كـ مدا ويبدل مدا فسي الاستفهام أو يستهمل أه شيخنا.

قوله أيضاً: ﴿الذكرين حرم﴾ الذكرين منصوب بما بعده، وسبب إيلائه الهمزة ما تقدم في قوله: أنت قلت للناس: وأم عاطفة الاثنيين على الذكرين، وكذلك أم الثانية عاطفة ما الموصولة على ما قبلها، فمحلها نصب تقديره أم الذي اشتعلت عليه أرحام الاثنيين، فلما ألقت عليهم أم ساكنة مع ما بعدها وجب الإدغام، أم في قوله أم كتتم شهداء منقطعة ليست عاطفة لأن بعدها مستقلة بنفسها فذكر بيل والهمزة، والتقدير: بل أكتتم شهداء وإذ منصوب بشهداء أنكر عليهم وتهكم بهم في نسبتهم إلى الحضور في وقت الإصاء بذلك، وبهذا إشارة إلى جميع ما تقدم ذكره من المحرمات عندهم. وقوله: ﴿قل الذكرين﴾ وقوله: ﴿نبئني﴾ وقوله أيضاً: ﴿الذكرين﴾ ثانياً وقوله: ﴿أم كتتم شهداء﴾ جملي اعتراض بين المعدودات وقعت تفصيلاً للممانية أزواج. قال الزمخشري: فإن قلت كيف فصل بين المعدود وبين بعضه ولم يوال بيته؟ قلت: قد وقع الفاصل بينهما اعتراضاً غير أجنبي من المعدود، وذلك أن الله من على عباده بإنشاء الأنعام لمنافعهم وإباحتها لهم، فاعترض بالاحتجاج على من حرّمها والاحتجاج على من حرّمها تأكيد وتشديد للتحليل والاعتراضات في الكلام لا تساق إلا للتوكيد أه سمين.

قوله: ﴿نبئني بعلم﴾ أي ناشئ عن طريق الإخبار من الله بأنه حرم ما ذكر، وهذا أمر تعميمي إذ هم لا يعرفون نبوة النبي، فلا طريق لهم إلى معرفة أمثال ذلك إلا بالمشاهدة والسماع، وقد نفاه بقوله: ﴿أم كتتم شهداء﴾ الخ أه خازن.

عن كيفية تحريم ذلك ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ فيه المعنى من أين جاء التحريم فإن كان من قبل الذكورة فجميع الذكور حرام أو الأنوثة فجميع الإناث أو اشتمال الرحم فالزوجان فمن أين التخصيص؟ والاستفهام للإنكار ﴿وَمِنَ الْإِبِلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ قُلْ آلَّذَكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمْ الْإُنثَيْنِ أَمْ أَشْتَمَلَتْ عَلَيْهُمَا أَرْحَامُ الْإُنثَيْنِ أَمْ﴾ بل ﴿كُنْتُمْ شُهَدَاءَ﴾ حضوراً ﴿إِذْ وَصَلَكُمْ اللَّهُ يَهْدًى﴾

قوله: (عن كيفية) أي جهة أو سبب تحريم الخ، هل هي الذكورة أو الأنوثة أو اشتمال الرحم. وقوله: (تحريم ذلك) أي ذكور الأنعام تارة وإنائها أخرى، أي: بعض كل كما تقدم. وقوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (فيه) أي: في تحريم ذلك اهـ شيخنا.

قوله: (المعنى من أين جاء التحريم) يشير بهذا إلى أن أم متصلة لأنه تقدم عليها همزة يطلب بها وبأم التعيين، وسميت بذلك لأن ما بعدها وما قبلها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر، ولأن الاستفهام معها على حقيقته بخلاف الواقعة بعد همزة التسوية، لأن المعنى ليس على الاستفهام وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر اهـ كرخي.

قوله: (فجميع الإناث) أي حرام. وقوله: (فالزوجان) أي: كل من الذكور والإناث حرام. أي: يلزمكم تحريم جمع الأنعام الموجودة في الخارج ذكورها وإنائها إن قلتم إن علة تحريم بعض الذكور أو بعض الإناث هي اشتمال الرحم وذلك لأن كل ذكر من النعم وكل أنثى كذلك قد اشتمل عليه الرحم حين كان جنيناً فلم خصصتم التحريم بعد النتاج ببعض الذكور تارة وبعض الإناث أخرى اهـ شيخنا.

قوله: (فمن أين التخصيص) أي تخصيص تحريم البحيرة والوصيلة والسائبة والحام بالإبل دون بقية النعم من البقر والغنم والممزر، ذكر ذلك المعنى الفخر ونسبه لنفسه اهـ خازن. لكنه بعيد من السياق اهـ شيخنا.

قوله: (والاستفهام) أي: في المواضع الثلاثة المذكورين أم الأنثيين، أما اشتملت للإنكار أي إنكار أن الله حرمها، والمقصود إنكار أصل فعل التحريم، لكنه أورد في صورة إنكار المفعول ليطابق ما كانوا يدعونه من التفصيل في المفعول والترديد فيه فيكون الإنكار بطريق برهاني من جهة أنه لا بد للفعل من متعلق، فإذا نفى جميع متعلقاته على التفصيل لزم نفي الفعل اهـ قاري.

وفي أبي السعود: والاستفهام للإنكار، أي: إنكار أن الله سبحانه حرم عليهم شيئاً من الأنواع الأربعة، وإظهار كذبهم في ذلك وتفصيل ما ذكر من الذكور والإناث وما في بطونها للمبالغة في الرد عليهم بإيراد الإنكار على كل مادة من مواد افتراءهم، فإنهم كانوا يحرمون ذكور الأنعام تارة وإنائها أخرى مسندين ذلك كله إلى الله سبحانه، وإنما عقب تفصيل كل واحد من نوعي الصغار ونوعي الكبار بما ذكر من الأمر بالاستفهام والإنكار مع حصول التبكيت بإيراد الأمر عقب تفصيل الأنواع الأربعة، بأن يقال: الذكور حرم أم الإناث أم ما اشتملت عليه أرحام الإناث لما في التثنية والتكرير من المبالغة في التبكيت والإلزام اهـ.

قوله: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ﴾ أم منقطعة وهي التي بمعنى بل، والهمزة وبل للانتقال من توبيخهم بنفي العلم عنهم المستفاد من قوله: ﴿نُبَوِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ أي: لا علم لكم بذلك إلى

التحريم فاعتمدتم ذلك لا بل أنتم كاذبون فيه ﴿فَمَنْ﴾ أي لا أحد ﴿أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ بذلك ﴿لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ ﴿قُلْ لَا أَجِدُ مَا أُوحِيَ إِلَيَّ شَيْئًا﴾ محرماً على طاعير يطعمه، إلا أن يكون ﴿بِالْيَاءِ وَالنَّاءِ مَيْتَةً﴾ بالنصب وفي قراءة بالرفع

توبيخهم ينفي حضورهم وقت إصابتهم بالتحريم، والهمزة المقطرة معها للإنكار، ولذلك قال الشارح في جوابها: لا، أي لم تكونوا شهداء أه شيخنا.

وفي الخازن: ﴿أم كنتم شهداء﴾ أي: هل شاهدتم الله حرم هذا عليكم ووصاكم به فإنكم لا تقرون بنبوة أحد من الأنبياء، فكيف تثبتون هذه الأحكام وتنسبونها إلى الله تعالى أه.

قوله: (حضوراً) أي: حاضرين مشاهدين تحريم بعض وتحليل بعض آخر أه قاري.

قوله: ﴿إذ وصاكم الله﴾ أي، وقت أن وصاكم، أي: في وعظكم أه شيخنا.

قوله: (فاعتمدتم ذلك) أي الإيصاء. وقوله: (فيه) أي في التحريم. قوله: ﴿كذباً﴾ (بذلك)

أي: بنسبة ذلك التحريم إليه أه قاري.

قوله: ﴿بغير علم﴾ متعلق بمحذوف حال من فاعل افترى، أي: افترى عليه تعالى جهلاً بحدود

التحريم، وإنما وصفوا بعدم العلم بذلك مع أنهم عالمتون بعدم صدوره عنه إيماناً بخروجهم في الظلم عن حدود النهايات أه أبو السعود.

قوله: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ﴾ الخ لما بكتهم فيما سبق والزمهم بأن ما يقولونه في أمر التحريم كذب أمر

وسوله هنا بأن يبين لهم ما حرمة عليهم أه أبو السعود.

قوله: ﴿فيما أوحى إلي﴾ أي القرآن، وفيه إيذان بأن مناط الحل والحرمة هو الوحي لا محض

العقل، أه أبو السعود.

قوله: (شيئاً) ﴿محرماً﴾ أشار إلى أن محرماً صفة لموصوف أه كرخي.

قوله: ﴿على طاعم﴾ أي أياً كان من الذكور أو من الإناث، فهذا رد لقولهم: ﴿وقالوا ما في

بطون هذه الأنعام﴾ [الأنعام: ١٣٩] خالصة للذكورنا ومحرم على أزواجنا الخ أه أبو السعود.

قوله: ﴿يطعمه﴾ من باب فهم أه مختار.

قوله: ﴿إلا أن يكون﴾ استثناء من محرم الذي هو ذات فهو منقطع إذ الكون مية الخ ليس من

جنس الأشياء المحرمة، إذ هي ذوات أه شيخنا.

وفي السموات: في هذا الاستثناء وجهان، أحدهما: أنه متصل. قال أبو البقاء: استثناء من

الجنس وموضعه نصب، أي: لا أجد محرماً إلا الميتة. والثاني: أنه منقطع. قال مكي: وأن يكون في

موضع نصب على الاستثناء المنقطع. وقال الشيخ: وإلا أن يكون استثناء منقطع لأنه كونه وما قبله

عين، ويجوز أن يكون موضعه نصباً بدلاً على لغة تميم، ونصباً على الاستثناء على لغة الحجاز. وظاهر

كلام الزمخشري أنه متصل، فإنه قال: محرماً أي طعاماً من المطاعم التي حرمتها، إلا أن يكون

مع التحنانية ﴿أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾ سائلاً بخلاف غيره كالكدب والطحال ﴿أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ حرام ﴿أَوْ﴾ إلا أن يكون ﴿فَسَقَا أَهْلَ لَيْثٍ أَوْ بَيْدًا﴾ أي ذبح على اسم غيره ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ﴾ إلى شيء

ميتة، أي: إلا أن يكون الشيء المحرم ميتة. وقرأ ابن عامر في رواية: أوحى بفتح الهمزة والحاء مبنياً للفاعل اهـ.

قوله: (بالباء والتاء) الأول ظاهر والثاني باعتبار مراعاة خبر يكون. وقوله: (مع التحنانية) صوابه مع الفوقانية، وتكون حينئذ تامة، فالقراءات ثلاثة لأنه إذا نصب ميتة جاز في الفعل الوجهان، وإذا رفع تعين في الفعل التأنيث، وعلى قراءة الرفع يكون قوله: ﴿أَوْ دَمًا﴾ الخ معطوفاً على المستثنى، وهو أن يكون مع ما بعده أي: إلا وجود ﴿ميتة أو دماً﴾ الخ وعلى قراءة النصب يكون معطوفاً على ميتة، والمراد بالميتة هنا ما مات بنفسه لأجل عطف قوله: ﴿أَوْ فُسْقًا﴾ فإنه من أفراد الميتة شرعاً اهـ شيخنا.

وفي السمين: وقرأ ابن عامر إلا أن تكون ميتة بالتأنيث، ورفع ميتة يعني إلا أن توجد ميتة فتكون تامة عنده، ويجوز أن تكون الناقصة والخبر محذوف تقديره إلا أن تكون هناك ميتة. وقال أبو البقاء: ويقرأ برفع ميتة على أن تكون تامة وهو ضعيف لأن المعطوف منصوب. قلت: كيف يضعف قراءة متواترة؟ وأما قوله: لأن المعطوف منصوب فلذلك غير لازم لأن النصب على قراءة من رفع ميتة يكون نسقاً على محل أن تكون الواقعة مستثناة. تقديره: إلا أن تكون ميتة ولا دماً مسفوفاً وإلا لحم خنزير وقرأ ابن كثير وحمة: تكون بالتأنيث ميتة بالنصب على أن اسم تكون مضمرة عائدة على مؤنث. أي: إلا أن تكون المأكولة ميتة، ويجوز أن يعود الضمير من تكون على محرماً، وإنما أنت الفعل لتأنيث الخبر. وقرأ الباقون بالتذكير ميتة نصيباً واسم يكون يعود على قوله محرماً، أي: إلا أن يكون ذلك المحرم. وقدره أبو البقاء ومكي وغيرهما: إلا أن يكون المأكول أو ذلك ميتة اهـ.

قوله: (بالنصب) أي فيهما. قوله: ﴿أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾ هو على قراءة العامة معطوف على خبر يكون وهو ميتة، وعلى قراءة ابن عامر وأبي جعفر يكون معطوفاً على المستثنى وهو أن يكون، وقد تقدم تحرير ذلك. ومسفوفاً صفة لدماً، والسفع الصب، وقيل: السيلان، وهو قريب من الأول. وسفع يستعمل قاصراً ومتعدياً. يقال: سفع زيد دمه ودمه، أي: اهراقه وسفع هو، إلا أن الفرق بينهما وقع باختلاف المصدر، ففي المتعدي يقال: سفع. وفي اللازم يقال: سفوح. ومن المتعدي قوله تعالى: ﴿أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾ فإن اسم المفعول التام لا يبنى إلا من متعد، ومن اللازم ما أنشده أبو عبيدة لكثير عزة:

أقول ودمعي واكف عند رسمها عليك سلام الله والدمع يسفح
اهـ سمين.

قوله: ﴿فإنه﴾ أي لحم الخنزير لأنه المحدث عنه، وإن كان غيره من باقي أجزائه أولى بالتحريم، فلذلك خص اللحم بالذكر لكونه معظم المقصود من الحيوان فغيره أولى اهـ شيخنا.

قوله: ﴿أَوْ فُسْقًا﴾ أي ذا فسق، أي معصية. فهذا من قبيل المبالغة على حد زيد عدل، إذ من المعلوم أن الفسق هو الخروج عن الطاعة والعين المحرمة ذات وصفها بالفسق مجاز، وفي زاده جعل

مما ذكر فأكله ﴿عَرَبَاجٍ وَلَا عَادَ فَإِنَّ رَبَّكَ عَفُورٌ﴾ له ما أكل ﴿رَجِدٌ﴾ به ويلحق بما ذكر باللسنة كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا﴾ أي اليهود ﴿حَرَمَتْنَا حَتَّىٰ

العين المحرمة عين الفسق مبالغة في كون تناولها فسقاً اهـ.

قوله: ﴿أو فسقاً﴾ فيه وجهان، أحدهما: أنه عطف على خبر يكون أيضاً، أي: إلا أن يكون فسقاً، و ﴿أهل﴾ في محل نصب لأنه صفة له كأنه قيل: ﴿وفسقاً﴾ مهلاً به لغير الله وجعل العين المحرمة نفس الفسق مبالغة أو على حذف مضاف، ويفسره ما تقدم في قوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفُسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١]. الثاني: أنه منصوب عطفاً على محل المستثنى، أي: إلا أني كون ميتة أو إلا فسقاً، وقوله: ﴿فإنه رجس﴾ اعترض بين المتعاطفين اهـ سمين.

قوله: ﴿فمن اضطر﴾ أي أصابته الضرورة الداعية إلى أكل شيء مما ذكر. وقوله: ﴿مما ذكر﴾ (مما ذكر) أي الأمور الأربعة. قوله: ﴿غير باع﴾ أي: على مضطر آخر مثله ﴿ولا عاد﴾ أي متجاوز قد الضرورة، وهذان حالان للتقيد، والتقيد بالأولى ليس لبيان أنه لو لم يوجد القيد لتحققت الحرمة المبحوث عنها، بل للتحذير من حرام آخر هو أخذ حق مضطر آخر، فإن من أخذ لحم الميتة من يد مضطر آخر وأكله فإن حرمة ليست باعتبار كونه لحم الميتة، بل باعتبار كونه حقاً للمضطر الآخر، وبالثانية لتحقق زوال الحرمة المبحوث عنها قطعاً، فإن التجاوز عن القيد الذي يسد الرمي حرام من حيث إنه لحم الميتة اهـ أبو السعود.

وعبارة الشارح نفسه في سورة البقرة ﴿فمن اضطر﴾ أي ألجأته الضرورة إلى أكل شيء مما ذكر فأكله غيره باع خارج على المسلمين ولا عاد متعد عليهم يقطع الطريق اهـ.

قوله: ﴿فإن ربك﴾ الخ جواب الشرط محذوف، أي: فلا تؤاخذوا عليه، وهذا المذكور تعليل له اهـ شيخنا.

قوله: (ويلحق بما ذكر) أي من الأمور الأربعة، وكان الأولى تقديم هذا على قوله: ﴿فمن اضطر﴾ الخ. وهذا جواب عن سؤال تقديره لمحرمت غير محصورة فيما ذكر، والآية تقتضي الحصر فيه وحاصل الجواب الذي أراده أن الحصر بالنسبة إلى المنعوم في القرآن بدليل قوله ﴿فيسأؤوحي إلي﴾ فلا ينافي أن هناك محرمت آخر بالسمه اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وعلى الذين هادوا﴾ أي خاصة لا على من عداهم من الأولين والآخرين، فهذا رد عليهم في قولهم: لسنأ أول من حرمت عليهم، وإنما كانت محرمة على نوح وإبراهيم ومن بعدهما حتى انتهى الأمر إليها اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿حرمنا كل ذي ظفر﴾ قال ابن عباس: هو النعامة والبعير ونحو ذلك من الدواب، وكل ما لم يكن مشقوق الأصابع من البهائم والطيور مثل البعير والنعامة والأوز والبط. قال القشيري: هو كل ذي مخلب من الطير، وكل ذي حافر من الدواب، وسفي الحافر ظفر على الاستعارة اهـ خازن. وفي المسمين: وفي الظفر لغات خمس أعلاها ظفر بضم الظاء والفاء وهي قراءة العامة، وفيه وظفر بسكون العين وهي تخفيف لمضمومها، وبها قرأ الحسن في رواية أبي بن كعب والأعرج، وظفر:

ظُفْرٍ ﴿ وهو ما لم تفرق أصابعه كالإبل والنعام ﴾ ﴿وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمَنا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا﴾
 الثروب وشحم الكلى ﴿إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا﴾ أي ما علق بها منه ﴿أَوْ﴾ حملته ﴿الْحَوَايَا﴾
 الأمعاء جمع حاويات أو حاوية ﴿أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِظُفْرٍ﴾ منه هو شحم الألية فإنه أحل لهم ﴿ذَلِكَ﴾

بكسر الظاء والفاء، ونسبها الواحدي لأبي السمال قراءة، وظفر: بكسر الظاء وسكون الفاء، وهي تخفيف لمكسورها. ونسبه الناس للحسن أيضاً قراءة، واللغة الخامسة أظفور، ولم يقرأ بها فيما علمت، وجمع الثلاثي أظفور أظافير وهو القياس وأظافر من غير مد وليس بقياس اهـ.

قوله: (كالإبل والنعام) أي: والأوز والبط اهـ شيخنا.

قوله: (الثروب) جمع ثرب بسكون الراء بوزن فلس، وهو شحم رقيق يغشي الكرش والأمعاء كما في القاموس. وقوله: (وشحم الكلى) جمع كلية بضم الكاف أو كلوة كذلك اهـ شيخنا.

وتفسير الثروب بما ذكر نظراً لمعناها اللغوي، والمراد بها هنا الشحم الذي على الكرش فقط، كما فسره به القرطبي، ولا يراد به ما يشمل الشحم الذي على الأمعاء لثلاً يناقض الاستثناء في قوله: ﴿أَوْ الْحَوَايَا﴾ فإن الحوايا هي الأمعاء وشحمها حلال بمقتضى الاستثناء، فإدخاله في الثروب المحرمة يوجب التناقض في الكلام، فتلخص أن الذي حرم عليهم من الشحوم هو شحم الكرش والكلى، وأن ما عدا ذلك حلال لهما اهـ.

قوله: ﴿إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا﴾ ما موصولة في محل نصب على الاستثناء المتصل من الشحوم، أو نكرة موصوفة والعائد على كل محذوف كما قدره بقوله: منه الشحم الذي حملته ظهورهما اهـ.

قوله: (أي ما علق بها منه) أي الشحم. قوله: ﴿أَوْ﴾ (حملته) ﴿الْحَوَايَا﴾ عبارة السمين: قوله: ﴿أَوْ الْحَوَايَا﴾ في موضع رفع عطفًا على ظهورهما أي: وإلا الذي حملته الحوايا من الشحم فإنه أيضاً غير محرم، وهذا هو الظاهر اهـ.

قوله: (الأمعاء) وسميت بما ذكر لأنها محتوية، أي: ملتفة كالحقنة وكالحوية التي توضع على ظهر البعير ويركب عليها، أو لاحتوائها واشتمالها على الفضلات كالبعر، فإن الفضلات تستحيل في الكرش ثم تستقر في الأمعاء حتى تخرج منها اهـ شيخنا.

وفي السمين: الحوايا: قيل هي المباغز. وقيل المصارين والأمعاء. وقيل: كل ما يحويه البطن، فاجتمع واستدار. وقيل: هو الدوّارة التي في بطن الشاة اهـ.

وفي المصباح: المعى: المصران وقصره أشهر من مده وجمعه أمعاء، مثل: عنب وأعنان. وجمع المدود أمعية مثل حمار وأحمر اهـ.

قوله: (جمع حاويات) كقاصعاء وقواصع. وقوله: (أو حاوية) كزاوية وزوايا هذان قولان في مفرد الحوايا. وبقي ثالث وهو حوية كهدية وهدايا، ففي مفردة أقوال ثلاثة. وقال الفارسي: يصح أن يكون جمعاً لكل من الثلاثة، فإن كان مفرداً حاوية أو حاويات فوزنها فواعل كضوارب، كزاوية وزوايا،

التحريم ﴿جَزَيْنَهُمْ﴾ به ﴿يَتَّبِعُهُمْ﴾ بسبب ظلمهم بما سبق في سورة النساء ﴿وَأَنَّا لَصَلُّونَ﴾ ﴿١٤٦﴾
 في إخبارنا وموايعيدنا ﴿فَإِنْ كَذَّبُوكَ﴾ فيما جئت به ﴿فَقُلْ﴾ لهم ﴿رَبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَرَحِيمٍ﴾
 حيث لم يعاجلكم بالعقوبة وفيه تلطف بدعائهم إلى الإيمان ﴿وَلَا يُزِدُكُمْ إِلَّا عَذَابًا إِذَا جَاءَ﴾ ﴿عَنِ
 الْقَوَرِ الْمُغْمَرِ﴾ ﴿١٤٧﴾ ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾ نحن ﴿وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ

وقاصعاء وقواصع، والأصل حواوي كضوارب قلبت الواو التي هي عين الكلمة همزة، ثم قلبت الهمزة ياء فاستثقلت الكسرة على الياء فقلبت فتحة، فتحرك حرف العلة وهي الياء التي هي لام الكلمة بعد فتحة، فقلبت ألفاً فصارت حوايا ففيه أربعة أعمال. وإن شئت قلت: قلبت الواو همزة مفتوحة فتحركت الياء وافتتح ما قبلها فقلبت ألفاً، فصارت همزة مفتوحة بين الفين يشبهانها، فقلبت الهمزة ياء ففيه ثلاثة أعمال، واختلف أهل التصريف في ذلك وإن قلنا إن مفردا حوية فوزنها فاعثل كطرائق والأصل حواي، فقلبت الهمزة ياء مكسورة ثم فتحت تلك الياء ثم قلبت الياء الثانية التي هي لام الكلمة ألفاً فصار حوايا، ففيه ثلاثة أعمال، فاللفظ متحد والعمل مختلف اه سمين

قوله: (وهو شحم الإلية) فهو متصل بالمعصم وهو عظم، وهذا يكون في الضأن اه شيخنا

قوله: ﴿ذلك﴾ مبتدأ، وقوله: ﴿جَزَيْنَهُمْ﴾ خبر والعائد محذوف قدره بقوله به. قوله: (بما سبق في سورة النساء) أي: من قوله: ﴿فِيمَا نَقُصُّهُمْ مِيثَاقَهُمْ وَكَفَرَهُمْ بآيَاتِ اللَّهِ﴾ [النساء: ١٥٥] إلى أن قال: ﴿فَظَلَمَ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتِ النَّخْلِ﴾ [النساء: ١٦١] فكانوا كلهم ارتكبوا معصية من هذه المعاصي عوقبوا بتحريم شيء مما أحل لهم، وهم ينكرون ذلك ويدعون أنها لم تنزل بحرمه على الأمم قبلهم اه أبو السعود.

قوله: (في إخبارنا وموايعيدنا) أو هو تعرض بكذبهم حيث قالوا: جرمها إسرائيل على نفسه بلا ذنب منا فنحن مقتدون به اه كرخي.

قوله: (فيما جئت به) أي الذي من جملته التحليل والتحريم اه شيخنا

قوله: (حيث لم يعاجلكم النخ) أي: فلا تغتروا بذلك فإنه إهمال لا إهمال اه أبو السعود

قوله: (وفيه تلطف بدعائهم إلى الإيمان) وعيشت فلا يرد، كيف قال في الجواب ذلك مع أن المحل محل عقوبة، فكان الأنسب أن يقال قتل ربكم ذو عقوبة شديدة، وإنما قال بعد ذلك: ﴿وَلَا يُزِدُكُمْ إِلَّا عَذَابًا﴾ النخ نقياً للاغترار بسعة رحمته في الاجترار على معصيته ولئلا يغتروا ببرجاء رحمته عن خوف نقمته، وذلك أبلغ في التهديد اه كرخي.

قوله: ﴿وَلَا يُزِدُكُمْ إِلَّا عَذَابًا﴾ الجملة خبر ثان عن المبتدأ الذي هو ربكم، أي هو معطوفة على الاسمية برمتها. وعلى كل فهو من جملة المقول. وقوله: ﴿عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ﴾ يحتمل أن يكون من وضع الظاهر موضع المضمير تنبيهاً على التسجيل عليهم بذلك، والأصل ولا يزد بأسه عنكم اه كرخي.

قوله: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ النخ لما لمزمتهم الحجة وتيقنوا بطلان ما كانوا عليه من الشوك وتحريم ما لم يحرم، أخبر الله عنهم بما سيقولونه عناداً وهذا إخبار من الله فهو ضاف وقوله وقع مقصاه

شَيْءٍ ﴿فَإِشْرَاكُنَا وَتَحْرِيمُنَا بِمَشِئَتِهِ فَهُوَ رَاضٍ بِهِ قَالَ تَعَالَى ﴿كَذَلِكَ﴾ كَمَا كَذَبَ هَؤُلَاءِ ﴿كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ رَسَلَهُمْ ﴿حَتَّىٰ ذَاقُوا بَاسَنَا﴾ عَذَابُنَا ﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ﴾ بِأَنَّ اللَّهَ رَاضٍ بِذَلِكَ

كما حكى عنهم في سورة النحل بقوله تعالى: ﴿وقال الذين أشركوا لو شاء الله ما عبدنا الخ﴾ [النحل: ٣٥] اهـ شيخنا .

وفي الكرخي ما نصه: ﴿سيقول الذين أشركوا﴾ أي إظهاراً أنهم على الحق لا اعتذاراً عن ارتكاب هذه القبائح اهـ.

قوله: ﴿لو شاء الله﴾ أي لو شاء عدم تحريمنا وعدم إشراكنا، وهذه المقدمة صادقة لكن مرادهم مقدمة أخرى لم يصرحوا بها هي محل كذبهم ومحل المناقشة الآتية، وهي ما قدره الشارح بقوله: (فهو راض به) اهـ شيخنا .

قوله: ﴿وَلَا أَبَاؤُنَا﴾ معطوف على نار وجاز العطف لوجود الفصل بلا، فتقدير الشارح لفظ نحن تفسير لنا لا لصحة العطف . وقوله: ﴿وَلَا حَرَمُنَا﴾ معطوف على ما أشركنا اهـ شيخنا .

وفي الكرخي: قوله: (نحن) ﴿وَلَا أَبَاؤُنَا﴾ أشار إلى أن ضمير الفصل مقدر ليصح العطف على الضمير المرفوع في أشركنا، ومال في ذلك إلى ما قيل أنه يجب أن يكون الضمير المؤكد قبل حرف العطف لا بعد حرف العطف، ولكن الأكثر على الاكتفاء على المؤكد بزيادة لا وهذا على مذهب البصريين . وأما الكوفيون فيجوز عندهم من غير تأكيد ولا فصل قال ذلك هنا، وقال في النحل: ﴿وقال الذين أشركوا لو شاء الله ما عبدنا من دونه﴾ [النحل: ٣٥] الآية . بزيادة من دونه مرتين وبزيادة نحن، لأن الإشراك يدل على إثبات شريك لا يجوز إثباته، وعلى تحريم أشياء من دون الله فلم يحتج إلى من دونه، فحذف وتبعه في الحذف نحن طرداً للتخفيف، بخلاف العبادة فإنها غير مستنكرة وإنما المستنكرة عبادة شيء مع الله، ولا يدل لفظها على تحريم شيء كما دل عليه أشرك فلم يكن بد من تقييده بقوله من دونه وناسب استيفاء الكلام فيه بزيادة نحن وظاهر أن ذكر التحريم في آية ﴿لو شاء الله ما أشركنا﴾ تصريح بما أفاده أشركنا اهـ.

قوله: ﴿مَنْ شَيْءٍ﴾ من زائدة في المفعول، أي: ما حرماً شيئاً ومن دونه متعلق بحرماً أي ما حرماً من غير إذنه لنا في ذلك اهـ سمين .

قوله: (قال تعالى) أي تسلياً له ﷺ . قوله: (كما كذب هؤلاء)، عبارة البيضاوي: ﴿كذلك كذب الذين من قبلهم﴾ أي: مثل هذا التكذيب لك في أن الله منع من الشرك ولم يحرم ما حرموه ﴿كذب الذين من قبلهم﴾ رسلهم اهـ.

وأشار بذلك إلى أن الكاف صفة لمصدر محذف: أي: كذب الذين من قبلهم تكذيباً مثل ذلك التكذيب، والإشارة إلى التكذيب المدلول عليه بقوله: ﴿لو شاء الله﴾ الخ اهـ زاده .

قوله: ﴿حَتَّىٰ ذَاقُوا﴾ أي استمروا على التكذيب حتى ذاقوا الخ اهـ من السمين .

قوله: ﴿مَنْ عِلْمٍ﴾ يحتمل أن يكون مبتدأ وعندكم خبر مقدم وأن يكون فاعلاً بالظرف لاعتماده

﴿فَتُخْرِجُوهُ لَنَا﴾ أي لا علم عندكم ﴿إِنْ﴾ ما ﴿كُنْتُمْ﴾ في ذلك ﴿إِلَّا الظَّنُّ وَإِنْ﴾ ما ﴿أَشْرَكُوا﴾ لَا تُخْرِصُونَ ﴿تُكْذِبُونَ﴾ فيه ﴿قُلْ﴾ إِنْ لَمْ تَكُنْ لَكُمْ حُجَّةٌ ﴿فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَاطِلَةُ﴾ الثامنة ﴿مَلُوكُهُ﴾ هدايتكم ﴿لَهْدَايَتِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ﴿قُلْ هَلَمْ﴾ أَحْضَرُوا ﴿شُهَدَاءَكُمْ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا﴾ الذي حرّمتموه ﴿إِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدُ مَعَهُمْ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِعَايِنِنَا وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ

على الاستفهام، ومن زائدة على كلا التقديرين هاشميين.

قوله أيضاً: ﴿من علم﴾ أي من أمر معلوم يصح الاحتجاج به على ما زعمتم فتخرجوه لنا أي فتظهِروه لنا وتبينوه كما بينا لكم خطأ قولكم وفعلكم اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿فتخرجوه﴾ منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية الواقعة بعد النفي معني، وهو الاستفهام الإنكاري اهـ شيخنا.

قوله: ﴿فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ﴾ جواب شرط مقدر قد قدره الشارح. قوله: ﴿الحجة البالغة﴾ وهي إنزال الكتب وإرسال الرسل اهـ خازن.

قوله: (الثامنة) أي الكاملة التي لا نقصان فيها، أو البالغة غاية النهاية والوضوح التي تقطع عذر المحجوج وتزيل الشك عن نظر فيها اهـ كرخي.

قوله: ﴿فلو شاء﴾ (هدايتكم) أي إلى الحجة البالغة. وقوله: ﴿لهداكم أجمعين﴾ أي فالمتنفي في الخارج مشينة هداية الكل وإلا فقد هدى بعضهم اهـ خازن.

قوله: ﴿قُلْ هَلَمْ شَهِدَاكُمْ﴾ هلم هنا اسم فعل بمعنى احضروا، وشهداكم مفعول به، فإن اسم الفعل يعمل عمل مسماه من تعد ولزوم، وإعلم أن هلم فيها لغتان: لغة المحجازيين، ولغة التميميين. فأما لغة المحجاز فإنها فيها بصيغة واحدة سواء أسنبت لمفرد أم مثني أم مجمع مذكر أم مؤنث، نحو: هلم يا زيد يا زيدان يا زيدون يا هند يا هندان أو يا هندات، وهي على هذه اللغة عند النحاة اسم فعل لعدم تغيرها، والتزمت العرب فتح الميم على هذه اللغة وهي حركة بناء بنيت على الفتح تخفيفاً، وأما لغة تميم وقد نسبها الليث إلى بني سعد فتلحقها الضمائر كما تلحق سائر الأفعال، فيقال: هلموا هلمن هلمن. وقال الفراء: يقال هلمين يا نسوة وهي على هذه اللغة فعل صريح لا يتصرف، هذا قول الجمهور، وقد خالف بعضهم في فعليتها على هذه اللغة وليس بشيء والتزمت العرب فيها أيضاً على لغة تميم فتح الميم إذا كانت مسندة لضمير الواحد المذكور، ولم يجيزوا فيها ما أجازوه في ردّ وشد من الضم والكسر هـ سمين.

قوله أيضاً: ﴿قُلْ هَلَمْ شَهِدَاكُمْ﴾ إنما أمروا بإحضارهم لتلزمهم الحجة ويظهر ضلالهم وأنه لا متمسك لهم سوى تقليدكم، ولذلك قيد الشهداء بالإضافة إليهم الدالة على أنهم شهداء معروفون بالشهادة لهم وهم قدوتهم الذين ينصرون قولهم اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿فَإِنْ شَهِدُوا﴾ أي بعد مجيئهم وحضورهم، قوله: ﴿فَلَا تَشْهَدُ مَعَهُمْ﴾ أي: فلا تصدقهم فيما يقولون، بل بين لهم فساده، فإن تسليمه موافقة لهم في الشهادة الباطلة اهـ أيضاً وفي.

بِالْآخِرَةِ وَهُمْ يَرْبِّهُم بِمَا كَانُوا يَكُونُونَ ﴿١٥٠﴾ يَشْرِكُونَ ﴿١٥١﴾ قُلْ تَكَالَفُوا آتِلْ ﴿١٥٢﴾ أَمْ حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ

وقوله: فإن تسليمه الخ أي: فكان بمنزلة الشهادة فأطلق عليه اسم الشهادة استعارة صريحة أصلية، ثم اشتق منه قوله: ﴿فلا تشهد﴾ فيكون استعارة تبعية اهـ زاده.

وقيل: هو مجاز مرسل من إطلاق اللازم وإرادة الملزوم، لأن الشهادة من لوازم التسليم. وقيل: هو كناية. وقيل: مشاكلة. وزاد قوله: بل بين لهم فسادهم لأن السكوت قد يشعر بالرضا اهـ شهاب.

قوله: ﴿ولا تتبع أهواء الذين﴾ الخ يعني أن وقع منهم شهادة فإنما هي باتباع الهوى، فلا تتبع أنت أهواءهم اهـ خازن.

قوله: ﴿والذين لا يؤمنون بالآخرة﴾ عطف على الموصول قبله لتعداد صفاتهم القبيحة، وإن كان المصداق واحداً وهو مشركو العرب، وكذا يقال في قوله: ﴿وهم يربهم﴾ الخ فإنه عطف على ﴿لا يؤمنون﴾ والمعنى ولا تتبع أهواء الذين يجمعون بين تكذيب آيات الله وبين الكفر بالآخرة وبين الإشراك به اهـ أبو السعود.

قوله: (يشركون) عبارة البيضاوي: يجعلون له عديلاً انتهت.

قوله: ﴿قل تعالوا آتل ما حرم ربكم عليكم﴾ لما بين الله تعالى فساد مقالة الكفار فيما زعموا أن الله أمرهم بتحريم ما حرمه على أنفسهم، فكانهم سألوا وقالوا: أي شيء حرم الله؟ فأمر الله عز وجل نبيه محمد ﷺ أن يقول لهم: ﴿تعالوا﴾. تعال من الخاص الذي صار عاماً وأصله أن يقول من كان في مكان عال لمن هو أسفل منه ثم كثر واتسع فيه حتى عم، وقيل: أصله أن تدعو الإنسان إلى مكان مرتفع وهو من العلو وهو ارتفاع المنزلة فكانما دعاه إلى ما فيه رفعة وشرف ثم كثر في الاستعمال، والمعنى، تعالوا وهلموا أيها القوم آتل، يعني: أقرأ ما حرم ربكم عليكم، يعني: الذي حرم ربكم عليكم حقاً يقيناً لا شك فيه ولا ظناً ولا كذباً كما تزعمون أنتم، بل هو وحي أوحاه الله إلى اهـ خازن.

قوله: ﴿آتل ما حرم﴾ في ما هذه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنها موصولة بمعنى الذي والعائد محذوف، أي الذي حرمه، والموصول في محل نصب مفعولاً به. والثاني: أن تكون مصدرية، أي: آتل تحريم ربكم، ونفس التحريم لا يتلى وإنما هو مصدر واقع موقع المفعول به، أي: آتل محرم ربكم الذي حرمه هو. والثالث: أنها استفهامية في محل نصب بحرّم بعدها، وهي معلقة لآتل. والتقدير: آتل أي شيء حرم ربكم وهذا ضعيف لأنه لا يعلق إلا أفعال القلوب وما حمل عليها. وأما عليكم ففيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بحرّم أي: وهو اختيار البصريين. والثاني: أنه متعلق بآتل وهو اختيار الكوفيين. يعني: أن المسألة من باب الأعمال، وقد عرفت أن اختيار البصريين إعمال الثاني، واختيار الكوفيين إعمال الأول اهـ سمين.

وحاصل ما ذكرنا في هاتين الآيتين إلى يذكرون من المحرمات عشرة أشياء يجعل وأوفوا الكيل والميزان اثنين وتسعة بجعلهما واحداً: خمسة بصيغ النهي وأربعة بصيغ الأمر، وتؤول الأوامر بالنهي لأجل التناسب اهـ شيخنا.

وفي أبي السعود: وهذه الأحكام العشرة لا تختلف باختلاف الأمم والأعصار. وعن ابن عباس

﴿أَنْ مَفْسُورَةٌ﴾ لَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسِنُوا ﴿وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسِنَا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ﴾ بِطَلَاذِلِ

رضي الله عنهما: هذه آية محكمة لم ينسخها شيء في جميع الكتب، ومن محرمات علي بن آدم كلهم، ومن أم الكتاب، من عمل بهن دخل الجنة ومن تركهن دخل النار. وعن كعب الأحبار: والذي نفس كعب بيده إن هذه الآيات لأول شيء في التوراة ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ الآيات

وتقدم عن غيره أن أول التوراة أول هذه السورة إلى قوله: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ إلهنا.

قوله: ﴿أَنْ﴾ (مفسرة) عبارة السمين: في أن أوجه، أحدها: أن أن تفسيرية لأنه تقدمها ما هو بمعنى القول لا بحروفه ولا ناهية وتشركوا مجزوم بها، وهذا وجه ظاهر وهو اختيار الفراء، فإن قلت إذا جعلت أن مفسرة لفعل التلاوة هو متعلق بما حرم وبكم وجب أن يكون ما بعده منهياً عنه محذوفاً كالتشريك، وما بعده مما دخل عليه حرف النهي فما تصنع بالأوامر؟ قلت: لما وزدت هذه الأول لم يمنع النواهي وتقدمهن جميعاً فعل التحريم واشتركن في الدخول تحت حكمه علم أن التحريم راجع إلى أضرارها، وهي الإساءة إلى الوالدين وبخس الكيل والميزان وترك العدل في القول ونكت العهيم. قال الشيخ: وأما عطف هذه الأوامر فيحتمل وجهين، أحدهما: أنها ليست معطوفة على المناهي قبلها لثلاث يلزم انسحاب التحريم عليها حيث كانت في حيز أن التفسيرية، بل هي معطوفة على قوله: ﴿أَتْلُ﴾ ما حرم ﴿أمرهم أولاً﴾ بأمير يترتب عليه ذكر معناه، ثم أمرهم ثانياً بأوامر، وهذا معنى واضح. والثاني: أن تكون الأوامر معطوفة على المناهي وداخلة تحت أن التفسيرية، ويصح ذلك على تقدير محذوف تكون أن مفسرة له وللمنطوق قبله الذي دل على حذفه، والتقدير: وما أمركم به فحذف وما أمركم به لدلالة ما حرم عليه، لأن معنى ما حرم ربكم عليكم ما نهاكم ربكم عنه، فالمعنى: تعالوا أتْلُ ما نهاكم ربكم عنه وما أمركم به، وإذا كان التقدير هكذا صح أن تكون أن تفسيرية لفعل النهي الدال عليه التحريم وفعل الأمر المحذوف، وهذا لا نعلم فيه خلافاً بخلاف الجمل المتبينة بالخبر وبالإستفهام والإنشاء، فإن في جواز العطف فيها خلافاً إلهنا.

الوجه الثاني: أن تكون أن ناصبة للفعل بعدها وهي وما في حيزها في محل نصب بدلاً من ما حرم. الوجه الثالث: أنها الناصبة أيضاً وهي وما في حيزها بدل من العائد المحذوف، إذ التقدير ما حرمه وهذا في المعنى كالذي قبله ولا على هذين الوجهين زائدة لثلاث يفسد المعنى كزيادتها في قوله تعالى: ﴿أَنْ لَا تَسْجُدْ﴾ [الأعراف: ١٢] ولثلاث يعلم، فإن قلت: فما تصنع بقوله: ﴿وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ﴾ فيمن قرأ بالفتح، وإنما يستقيم عطفه على أن لا تشركوا إذا جعلت أن هي الناصبة حتى يكون المعنى أتْلُ عليكم نفي الإشراك، وأتْلُ عليكم أن هذا صراطي مستقيماً قلت أجعل قوله: ﴿وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ علة للاتباع بتقدير اللام كقوله: ﴿وَأَنْ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الحج: ١٨] بمعنى ولأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه، والدليل عليه القراءة بالكسر كأنه قيل: واتبعوا صراطي لأنه مستقيم أو واتبعوا صراطي إنه مستقيم. الوجه الرابع: أن تكون أن الناصبة وما في حيزها منصوب على الإغراء بعلينكم، ويكون الكلام قد تم عند قوله ربكم، ثم ابتدأ فقال: عليكم أن لا تشركوا أي الزموا نفي الإشراك وعدمه، وهذا وإن كان ذكره جماعة كما نقله ابن الأنباري ضعيف

﴿مِنْ﴾ أَجَلٍ ﴿إِمْلَقُ﴾ فَقَرَّخَافُونَهُ ﴿نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ﴾ الْكِبَائِرُ كَالزَّانَا

لتفكيك التركيب عن ظاهره، ولأنه يتبادر إلى الذهن. الوجه الخامس: أنها وما في حيزها في محل نصب أو جر على حذف لام العلة. والتقدير: أتلى ما حرم ربكم عليكم لئلا تشركوا، وهذا منقول عن أبي إسحاق: الوجه السادس: أن تكون هي وما بعدها في محل نصب بإضمار فعل تقديره أوصيكم أن لا تشركوا لأن قوله وبوالوالدين إحساناً محمول على أوصيكم بالوالدين وهو مذهب أبي إسحاق أيضاً. الوجه السابع: أن تكون أن وما في حيزها في محل رفع على أنها خبر مبتدأ محذوف، أي المحرم أن لا تشركوا، وهذا يحوج إلى زيادة لا لئلا يفسد المعنى. الوجه الثامن: أنها في محل رفع أيضاً على الابتداء، والخبر الجار قبله والتقدير: عليكم عدم الإشراك ويكون الوقف على قوله ربكم كما تقدم في وجه الإغراء، وهو مذهب أبي بكر بن الأنباري فإنه قال: ويجوز أن تكون في موضع رفع بعليكم كما تقول عليكم الصيام والحج. الوجه التاسع: أن تكون في موضع رفع بالفاعلية بالجار قبلها وهو ظاهر قول ابن الأنباري المتقدم، والتقدير: استقر عليكم عدم الإشراك اهـ.

قوله: ﴿مِنْ﴾ (أجل) ﴿إِمْلَقُ﴾ من سببية متعلقة بالفعل المنهي عنه، أي لا تقتلوا أولادكم لأجل الإملاق، والإملاق الفقر في قول ابن عباس. وقيل: الجوع بلغة لخم. وقيل: الإسراف. يقال: أملق أي أسرف في نفسه، قاله محمد بن نعيم الزبيدي. وقيل: الإنفاق يقال أملق ماله أي أنفقه، قاله المنذر ابن سعيد. والإملاق الإفساد أيضاً، قاله شمر. قال: وأملق يكون قاصراً ومتعدياً، يقال: أملق الرجل إذا افتقر فهذا قاصر، وأملق ما عنده الدهر أي أفسده اهـ سمين.

وفي المصباح: أملق إملاقاً افتقر واحتاج، وملقت الثوب ملقاً من باب قتل غسلته وملقته ملقاً، وملقت له أيضاً توددت له من باب تعب، وتملقت له كذلك اهـ.

قوله: ﴿نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ هذا تعليل للنهي قبله، وكان ظاهر السياق أن يقدم، ويقال: نحن نرزقهم وإياكم كما في آية الإسراء لأن الكلام في الأولاد، ولكن قدم هنا خطاب الآباء ليكون كالدليل على ما بعده. وقال: هنا من إملاق وفي الإسراء خشية إملاق. قال بعضهم: لأن هذا في الفقر الناجز فيكون خطاباً للآباء الفقراء، وما في الإسراء في المتوقع فيكون خطاباً للآباء الأغنياء فلعلهم كان فقرؤهم يقتلون أولادهم وأغنياءهم كذلك اهـ شيخنا.

وفي السمين: وفي هذه الآية قدم المخاطبين، وفي الإسراء قدم ضمير الأولاد عليهم، فقال: نحن نرزقهم وإياكم. فقيل: للتفنن في البلاغة، وأحسن منه أن يقال الظاهر من قوله من إملاق حصول الإملاق للوالد لا توقعه وخشيته، فبدىء أولاً بالعدة برزق الآباء بشارة لهم بزوال ما هم فيه من الإملاق. وأما في آية الإسراء فظاهرها أنهم موسرون وإنما يخشون حصول الفقر، ولذلك قال: خشية إملاق، وإنما تخشى الأمور المتوقعة فبدىء فيها بضممان رزقهم فلا معنى لقتلكم إياهم، فهذه الآية تفيد النهي للآباء عن قتل الأولاد وإن كانوا متلبسين بالفقر، والأخرى عن قتلهم وإن كانوا موسرين، ولكن يخافون وقوع الفقر وإفادة معنى جديد أولى من ادعاء كون الآيتين بمعنى واحد للتأكيد اهـ.

﴿ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ﴾ أي علانيتها وسرها ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ كالقود
 وحد الردة ورجم المحصن ﴿ ذَلِكَ ﴾ المذكور ﴿ وَمَنْكُمْ يَوْمَ لَمَّا كُنْتُمْ تُقَاتِلُونَ ﴾ تدبرون ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا
 مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ أي بالخصلة التي ﴿ هِيَ أَحْسَنُ ﴾ وهي ما فيه صلاحه ﴿ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ ﴾ بأن

قوله: ﴿ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ﴾ بدل اشتغال من الفواحش وتعليق النهي بقربانها، إما للمبالغة في
 الزجر عنها لقوة الدواعي إليها، وإما لأن قربانها داع إلى مباشرتها وتوسيط النهي عنها بين النهي عن
 قتل الأولاد والنهي عن القتل مطلقاً كما وقع في سورة بني إسرائيل باعتبار أنها مع كونها في نفسها
 جناية عظيمة في حكم الأولاد فإن أولاد الزنا في حكم الأموات، وقد قال ﷺ في حق العزل: «هذا وأد
 خفي» اهـ كرخي.

قوله: ﴿ مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ بأن اطلع عليها الناس. وقوله: ﴿ وَمَا بَطَنَ ﴾ بأن لم يطلع عليه إلا الله اهـ.

قوله: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ ﴾ هذا شبيه بذكر الخاص بعد العام اعتناء بشأنه، لأن الفواحش يندرج
 فيها قتل النفس، فجرد منها هذا استعظماً له وتهويلاً، ولأنه قد استثنى منه في قوله: ﴿ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ ولو
 لم يذكر هذا الخاص لم يصح الاستثناء من عموم الفواحش. فلو قيل في غير القرآن لا تقربوا الفواحش
 إلا بالحق لم يكن شيئاً. وقوله: ﴿ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ في محل نصب على الحال من فاعل تقتلوا، أي: لا
 تقتلوا إلا ملتبسين بالحق، ويجوز أن يكون وصفاً لمصدر محذوف، أي: لا قتلاً ملتبساً بالحق، وهو
 أن يكون القتل للقصاص أو للردة أو للزنا بشرطه، كما جاء مبيناً في السنة اهـ سمين.

قوله: ﴿ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ استثناء مفرغ، أي لا تقتلوا في حال من الأحوال إلا ملاستكم بالحق اهـ
 أبو السعود.

فهذا الاستثناء راجع لقوله لا تقتلوا لا لقوله حرم، والباء للملاسة هي ومدخولها حال من الواو
 في تقتلوا والأولى أن قوله ﴿ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ مفعول مطلق أي إلا القتل الملتبس بالحق، بذلك على هذا قول
 الشارح كالقود الخ، فإن القود قتل اهـ شيخنا.

قوله: ﴿ ذَلِكَ ﴾ مبتدأ. وقوله: المذكور أي من الأمور الخمسة. وقوله: ﴿ وَمَنْكُمْ ﴾ أي أمركم
 به خير مبتدأ اهـ شيخنا.

وفي أبي حيان: ذلكم إشارة إلى جميع ما تقدم، وفي لفظ ﴿ وَمَنْكُمْ ﴾ من اللطف والرافة
 وجعلهم أوصياء له تعالى ما لا يخفى من الإحسان، ولما كان العقل هو مناط التكليف قال: ﴿ لَعَلَّكُمْ
 تَعْقِلُونَ ﴾ أي فوات هذه التكاليف ومنافعها في الدين والدنيا اهـ.

قوله: ﴿ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ أي تستعملون عقولكم التي تعقل نفوسكم وتحبسها عن مباشرة القبائح
 المذكورة اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿ (أي بالخصلة التي) ﴾ هي أحسن أشار إلى أن الاستثناء مفرغ وأنه نعت مصدر، وأبي
 بصيغة التفضيل تنبيهاً على أنه يتحرى في ذلك ويفعل الأحسن، ولا يكتفي بالحسن وتخصيصه مع أن
 حال البالغ كذلك، لأن طمع الطامعين فيه أكثر لضعفهم ولعظم إثمهم اهـ كرخي.

يحتلم ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ﴾ بالعدل وترك البخس ﴿لَا تَكْلَفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ طاقتها في ذلك فإن أخطأ في الكيل والوزن والله يعلم صحة نيته فلا مؤاخذه عليه كما ورد في حديث ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فِي حَكْمٍ أَوْ غَيْرِهِ ﴿فَاعْدِلُوا﴾ بالصدق ﴿وَلَوْ كَانَ﴾ المقول له أو عليه ﴿ذَا قُرْبَى﴾ قرابة ﴿وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَلِكُمْ وَصْنَكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ بالتشديد تتعظون والسكون ﴿وَأَنْ﴾

قوله: ﴿بِالنَّهْيِ هِيَ أَحْسَنُ﴾ أي لليتيم اهـ. قوله: ﴿حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾ ليس غاية للنهي، إذ ليس المعنى، فإذا بلغ أشده فاقربوه، لأن هذا يقتضي إباحة أكل الولي له بعد بلوغ الصبي، بل هو غاية لما يفهم من النهي، كأنه قيل: احفظوه حتى يصير بالغاً رشيداً فحينئذ سلموه إليه اهـ أبو السعود.

بالمعنى والأشد قيل: هو اسم مفرد لفظاً ومعنى، وقيل: هو اسم جمع لا واحد له من لفظه. وقيل: هو جمع، وعلى هذا فمفرده شدة كنعمة أو شد ككلب أو شد كضر أقوال ثلاثة في مفردة اهـ من السمين.

قوله: (بأن يحتلم) هذا تفسير للأشد باعتبار أول زمانه في الأحقاف تفسيره بأن يبلغ ثلاثاً وثلاثين سنة، وهذا تفسير له باعتبار آخر زمانه، وذلك لأن الأشد عبارة عن قوة الإنسان وشدته واشتعال حرارته، وهذا مبدؤه من البلوغ وانتهاءه إلى الثلاثة والثلاثين اهـ شيخنا.

وفي الخازن: والأشد استحكام قوة الشباب والسن حتى يتناهى في الشباب إلى حد الرجال اهـ.

قوله: ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ﴾ هما الآلة التي يكال بها ويوزن، وأصل الكيل مصدر ثم أطلق على الآلة والميزان في الأصل مفعال من الوزن ثم نقل لهذه الآلة كالمصباح والمقياس لما يستصح به ويقاس، وأصل ميزان موزان ففعل به ما فعل بميقات، وقد تقدم في البقرة والقسط حال من فاعل أوفوا أي أوفوها مقسطين أي ملتبيين بالقسط، ويجوز أن يكون حالاً من المفعول، أي: أوفوا الكيل والميزان بالقسط أي تامين اهـ سمين.

قوله: ﴿لَا تَكْلَفُ نَفْسًا﴾ الخ اعتراض جيء به بين المتعاطفين للإيدان بأن مراعاة العدل في الكيل والميزان أمر عسر، كأنه قيل: عليكم بما في وسعكم وما عداه معفو عنكم اهـ أبو السعود.

قوله: (طاقتها في ذلك) أي الإيفاء. قوله: (فإن أخطأ في الكيل) الظاهر فإن أخطأت أي النفس، ولعل التذكير باعتبار كونها شخصاً اهـ قاري.

قوله: (فلا مؤاخذه عليه) أي لا إثم، ومع ذلك يضمن ما أخطأ فيه كما كتب الفروع اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ﴾ أي أو فعلتم فعلاً. قوله: ﴿فَاعْدِلُوا﴾ (بالصدق) أي في القول بمعنى: لا تتركوا الصدق، وأنهم أنه في الفعل أولى كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ﴾ [الإسراء: ٢٣] فلا يرد أن يقال لم خص العدل بالقول، مع أن الفعل أحوج إلى العدل، فإن الضرر الناشئ من الجور الفعلي أقوى من الضرر الناشئ من الجور القولي اهـ كرخي.

قوله: ﴿وَبِعَهْدِ اللَّهِ﴾ مضاف لفاعله، أي ما عهد إليكم من الأمور المعدودة، أو مفعوله أي ما عهدتم الله من الإيمان والنذور وغيرهما اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿ذَلِكَ﴾ أي ما ذكر من الأمور الأربعة. وقوله: (وصاكم به) أي أمركم به. قوله:

بالفتح على تقدير اللام والكسر استئنافاً ﴿هَذَا﴾ الذي وصيتكم به ﴿وَيُرْطَى مَشْتَبِهًا﴾ حال

﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ لما كانت الخمسة المذكورة قبل قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ من الأمور الظاهرة البلية مما يجب تعقلها وتفهمها ختمت بقوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ ولما كانت هذه الأربعة خفية غامضة لا بد فيها من الاجتهاد والذكر الكثير حتى يقف على موضع الاعتدال ختمت بقوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ اهـ أبو حيان.

قوله: (والسكون) ضوابة، والتخفيف إذ لا سكون هنا بل الذال مفتوحة على كلا القراءتين اهـ شيخنا.

وفي السمين: وتذكرون حيث وقع يقرؤه الأخوان وعاصم في رواية جفص بالتخفيف والباقيون بالتشديد، والأصل تذكرون، فمن خفف حذف إحدى التاءين، وهل هي تاء المضارعة أو تاء التفعيل خلاف مشهور، ومن ثقل أدم التاء في الذال اهـ.

قوله: (وأن الفتح) أي مع التشديد أو التخفيف. وقوله: (على تقدير اللام) أي لام التعليل على كل من الوجهين، فعلى التشديد يكون هذا اسم أن صراطي خبرها، وعلى التخفيف يكون اسمها ضمير الشأن مخدوفاً: وهذا صراطي مبتدأ وخبر. والجملة خبرها وهذه اللام المقدرة على كل من التخفيف والتشديد متعلقة باتبعوه، أي: اتبعوه لأنه مستقيم وقوله استئنافاً ومع ذلك فيه معنى العلة لما بعده، فتلخص أن القراءات السبعية ثلاثة: الكسر واحد والفتح مع التشديد والتخفيف اهـ مخلصاً من السمين.

قوله: ﴿وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي﴾ هذا إشارة إلى ما ذكر في هاتين الآيتين من الأوامر والنواهي، قاله مقاتل. وقيل: الإشارة إلى ما ذكر في السورة فإنها بأسرها في إثبات التوحيد والثبوت وبيان الشريعة اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿صِرَاطِي﴾ أي ديني مستقيماً، أي: لا اعوجاج فيه، وقد تشعبت منه طرق: فمن سلك الجادة نجا ومن خرج إلى تلك الطرق أفضت به إلى النار. روى الدارقطني عن ابن مسعود قال: خط لنا رسول الله ﷺ يوماً خطاً ثم قال: «هذا سبيل الله» ثم خط خطوطاً عن يمينه وخطوطاً عن شماله ثم قال: «هذه سبل على كل سبيل منها شيطان يدعو إليها» ثم قرأ هذه الآية، وأخرج ابن خزيمة في سننه عن جابر ابن عبد الله رضي الله عنهما، قال: كنا عند النبي ﷺ فخط خطاً وخط خطين من يمينه وخط خطين عن شماله ثم وضع يده في الخط الأوسط فقال: «هذا سبيل الله»، ثم تلا هذه الآية: ﴿وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي﴾ مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله». وهذه السبل تعم اليهودية والمجوسية والنصرانية وسائر أهل الملل وأهل البدع وأهل الضلالات من أهل الأهواء والشهوات في الفروع وغيرها ذلك من أهل التعمق في الجدل والخوض في الكلمات، وهذه كلها عوضة للوالب وبطنة لهو والاعتقاد. قاله ابن عطية اهـ قرطبي.

قوله: (حال) أي من صراطي مؤكدة والعامل فيها اسم الإشارة اهـ شيخنا ﴿هَذَا﴾. اهـ

﴿فَأَتَيْنَاهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾ الطرق المخالفة له ﴿فَتَفَرَّقَ﴾ فيه حذف إحدى التاءين تميل ﴿يَكْمَ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ دينه ﴿ذَلِكَ وَمَنْ كَانَ يَدْعُ إِلَى تَفْهُوتٍ﴾ ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ التوراة وثم لترتيب الأخبار ﴿تَمَاماً﴾ للنعمة ﴿عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ بالقيام به ﴿وَتَفْصِيلاً﴾ بياناً ﴿لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ يحتاج إليه

قوله: (الطرق المخالفة) أي الأديان المخالفة له. قوله: ﴿فَتَفَرَّقَ﴾ منصوب بإضمار أن بعد الفاء في جواب النهي، والجمهور على تفرق بناء خفيفة والبيز بتشديدها، فمن خفف حذف إحدى التاءين ومن شدد أذغم ويكم يجوز أن يكون مفعولاً به في المعنى أي تفرقتكم، ويجوز أن يكون حالاً أي وأنتم معها اهـ سمين.

قوله: (دينه) أي الذي هو الإسلام اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿ذَلِكَ﴾ إشارة إلى ما مر من اتباع دينه وترك غيره من الأديان اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وَصَاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ كرر التوصية على سبيل التوكيد، ولما كان الصراط المستقيم هو الجامع للتكاليف وأمر تعالى باتباعه ونهى عن سيئات الطريق، ختم ذلك بالتقوى التي هي اتقاء النار، إذ من اتبع صراطه نجا النجاة الأبدية وحصل على السعادة السرمدية اهـ أبو حيان.

قوله: (وثم لترتيب الأخبار) وذلك لأن إتياء موسى كان قبل نزول القرآن، ولو كانت للترتيب الحقيقي لأفاد الترتيب عكس الواقع، والمعنى ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي﴾ [الأنعام: ١٥١] وهو كذا وكذا إلى قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ ثم أخبركم بأننا آتينا موسى الكتاب الخ اهـ خازن.

وفي السمين: وأصل ثم المهلة في الزمان، وقد تأتي للمهلة في الأخبار. وقال الزجاج: هو معطوف على أتْل تقديره أتْل ما حرم ثم أتْل ما آتينا. وقيل: هو عطف على وصاكم به. قال: فإن قلت كيف صح عطفه عليه بثم والإتياء قبل التوصية بدهر طويل؟ قلت: هذه التوصية قديمة لم يزل يتواصها كل أمة على لسان نبيها فكانه قيل ذلكم وصيناكم به يا بني آدم قديماً وحديثاً، ثم أعظم من ذلك أنا آتينا موسى الكتاب. وقيل: هو معطوف على ما تقدم قبل شطر السورة من قوله ﴿ووهبنا له إسحاق﴾ [الأنبياء: ٧٢]. وقال ابن عطية مهلتها في ترتيب القول الذي أمر به محمد ﷺ كأنه قال: ثم مما وصيناه أنا آتينا موسى الكتاب، ويدل على ذلك أن موسى عليه السلام متقدم بالزمن على محمد عليه السلام. وقال ابن القشيري: في الكلام محذوف تقديره ثم كنا قد آتينا موسى الكتاب قبل إنزالنا القرآن على محمد عليه السلام. وقال الشيخ: والذي ينبغي أن تستعمل للعطف كالواو من غير اعتبار مهلة، وبذلك قال بعض النحويين. قلت: وهذه استراحة أيضاً لا يلزم من انتفاء المهلة انتفاء الترتيب، وكان ينبغي أن يقول من غير اعتبار ترتيب ولا مهلة على أن الغرض في هذه الآية عدم الترتيب في الزمان اهـ.

قوله: ﴿تَمَاماً﴾ يجوز فيه خمسة أوجه، أحدها: أنه مفعول من أجله، أي لأجل تمام نعمتنا. الثاني: أنه حال من الكتاب أي حال كونه تماماً. الثالث: أنه نصب على المصدر لأنه بمعنى آتيناه إتياء تمام لا نقصان. الرابع: أنه حال من الفاعل أي متممين. الخامس: أنه مصدر منصوب بفعل مقدر من لفظه ويكون على حذف الزوائد، والتقدير: أنتمناه إتماماً، وعلى الذي متعلق بتاماً أو بمحذوف على أنه صفة، هذا إذا لم يجعل مصدراً مؤكداً فإن جعل مصدراً تعين جعله صفة اهـ سمين.

في الدين ﴿وَهْدَىٰ وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُمْ﴾ أي بني إسرائيل ﴿يَلْقَاهُ رِزْقُهُمْ﴾ بالبعث ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ ﴿وَعَلَىٰ﴾ القرآن ﴿كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ مَبَازِكًا فَاتَّبِعُوهُ﴾ يا أهل مكة بالعمل بما فيه ﴿وَاتَّقُوا﴾ الكفر ﴿لَعَلَّكُمْ﴾ ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ ﴿أَنْزَلْنَاهُ لَ﴾ ﴿أَنْ﴾ لا ﴿تَقُولُوا إِنَّمَا أَنْزَلَ الْكِتَابَ عَلَىٰ طَائِفَتَيْنِ﴾ اليهود والنصارى ﴿مِنْ قَبْلِنَا﴾

قوله: ﴿على الذي أحسن﴾ أي فعل الحسن يستحب القيام به، فأحسن لازم لهذا ما تقتضيه عبارته. وعبارة أبي السعود: أي على من أحسن القيام به كائنًا من كان اهـ.

وعليها فالباء في كلام الشارح زائدة في المفعول اهـ. والقيام بالكتاب عبارة عن العمل بأحكامه اهـ.

قوله: (أي بني إسرائيل) أي المدلول عليهم بذكر موسى وإتياء الكتاب اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿يلقاه رزقهم﴾ متعلق بـيؤمنون قدم عليه للفاصلة. قوله: ﴿وهذا كتاب أنزلناه مبارك﴾ يجوز أن يكون كتاب وأنزلناه مبارك أخباراً عن اسم الإشارة عند من يجوز تعدد الخبر مطلقاً، أو بالتأويل عند من لم يجوز ذلك، ويجوز أن يكون أنزلناه ومبارك وصفين لكتاب عند من يجوز تقديم الوصف غيره الصريح على الوصف الصريح اهـ سمين.

قوله: ﴿مبارك﴾ أي كثير المنافع ديناً ودنيا اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿فاتبعوه﴾ الفاء لترتيب ما بعدها على ما قبلها، فإن عظم شأن الكتاب في نفسه وقوته منزلاً من جنبه تعالى مستتبعا للمنافع الدينية والدنيوية موجب لاتباعه أي إيجاب اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿واتقوا﴾ (الكفر) الأولى واتقوا مخالفتها أي الكتاب. قوله: ﴿أن تقولوا﴾ فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعول من أجله. قال الشيخ: والعامل فيه أنزلناه مقدراً مدلولاً عليه بنفس أنزلناه الملقوظ به. تقديره: أنزلناه أن تقولوا. قال: ولا جائر أن يعمل فيه أنزلناه الملقوظ به، لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي، وذلك أن مبارك إما صفة وإما خبر وهو أجنبي على كل من التقريرين، وهذا الذي منعه هو ظاهر قول الكسائي والفراء. والثاني: أنه مفعول به والعامل فيه واتقوا أي واتقوا قولكم كيت وكيت. وقوله: ﴿لعلكم ترحمون﴾ معترض جار مجرى التعليل وعلى كونه مفعولاً من أجله يكون تقديره عند البصريين على حذف مضاف تقديره كراهية ﴿أن تقولوا﴾ وعند الكوفيين يكون تقديره لأن لا تقولوا، كقوله تعالى: ﴿رواسي أن تميد بكم﴾ [النحل: ١٥] أي لئلا تميد بكم، وهذا مطرد عندهم في هذا النحو اهـ سمين.

قوله: ﴿أن تقولوا﴾ أي يوم القيامة، قوله: ﴿إنما أنزل الكتاب﴾ أي جنسه المنحصر في التوراة والزبور والإنجيل لقولهم من قبلنا، وأما الصحف فليست من جنس الكتاب في العرف اهـ ابن الكمال.

وتخصيص الإنزال بكتائيهما لأنهما اللذان اشتهرا من بين الكتب السماوية بالاشتغال على الأحكام اهـ أبو السعود.

وقال ابن الكمال: دل هذا على أن المجوس ليسوا من أهل الكتاب، إذ لو كانوا منهم لكانوا ثلاث طوائف اهـ.

وإن ﴿مخففة واسمها محذوف أي إنا﴾ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ ﴿قراءتهم﴾ لَتَنْفِلَيْتَ ﴿١٥٦﴾ لعدم معرفتنا لها إذ ليست بلغتنا ﴿أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَىٰ مِنْهُمْ﴾ لجودة أذهاننا ﴿فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ﴾ بيان ﴿مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ﴾ لمن اتبعه ﴿فَمَنْ﴾ أي لا أحد ﴿أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَصَدَقَ﴾ أعرض ﴿عَنْهَا سَتَجِدُنَا الَّذِينَ يَصْدُقُونَ عَنْ آيَاتِنَا مَوَ الْعَذَابِ﴾ أي أشده ﴿بِمَا كَانُوا يَصْدُقُونَ﴾ ﴿١٥٧﴾

قوله: (أي أنا) ﴿كنا﴾ هذا التقدير يقتضي أن المخففة الداخلة على الفعل الناسخ عاملة، مع أن المنصوص أنها لا تعمل. وفي السمين: وإن كنا أن مخففة من الثقيلة عند البصريين وهي هنا مهملة، ولذلك وليتها الجملة الفعلية، وقد تقدم تحقيق ذلك. وقال الزمخشري: بعد أن قرر مذهب البصريين كما قدمته، والأصل أنه كنا عن دراستهم فقدر لها اسماً محذوفاً هو ضمير الشأن كما يقدر النحويون ذلك في أن بالفتح إذا خفت، وهذا مخالف لنصوصهم وذلك لأنهم نصوا على أن بالكسر إذا خفت ووليها الجملة الفعلية الناسخة، فلا عمل لها لا في ظاهر ولا في ضمير اهـ.

وفي الشهاب: قوله: إنه كنا كذا قدره الزمخشري وليس مراده تقدير معمول للمخففة كما صرح به السفاسي، بل لما بين أن أصلها الثقيلة أتى معها بالضمير لأنها لا تكون إلا عاملة، وكذا من قدرها بأننا كنا فلا يرد قول أبي حيان أن المخففة إذا لزمت اللام في أحد جزأيهما ووليها الناسخ فهي مهملة اهـ. قوله: (قراءتهم) أي لكتبهم أي لم نفهم معنى ما قرؤوه لأنه بالعبرانية أو السريانية أو غيرهما، ونحن عرب لا نعرف إلا العربية اهـ شيخنا. وفي المصباح: درست العلم درساً من باب قتل ودراسة أيضاً اهـ.

قوله: ﴿الغافلين﴾ يعني لا علم لنا بما في كتابهم لأنه ليس بلغتنا، والمراد بهذه الآية إثبات الحجة على أهل مكة وقطع عذرهم بإنزال القرآن بلغتهم. والمعنى: وأنزلنا القرآن بلغتهم لئلا يقولوا يوم القيامة إن التوراة والإنجيل أنزلا على طائفتين من قبلنا بلسانهم ولغتهما فلم نفهم ما فيهما، فقطع الله عذرهم بإنزال القرآن عليهم بلغتهم اهـ خازن.

قوله: ﴿وتقولوا﴾ منفي أيضاً أي انقطع اعتذاركم بهذا أيضاً أي لا عذر لكم في القيامة بقولكم: ﴿لو أنا أنزل علينا﴾ الخ وذلك لأنه قد أنزل عليكم الآن أي في الدنيا في حياتكم اهـ.

قوله: ﴿لكننا أهدى منهم﴾ أي إلى الحق الذي هو المقصد الأقصى أو إلى ما فيه من الأحكام. قوله: ﴿فقد جاءكم بينة﴾ متعلق بمحذوف تنبيه عنه الفاء الفصيحة، إما معلل به أي لا تعتذروا بذلك فقد جاء الخ، وإما شرط له أي إن صدقتم فيما كنتم تعدون من أنفسكم من كونكم أهدى من الطائفتين على تقدير نزول الكتاب عليكم، فقد حصل ما فرضتم وجاءكم بينة الخ اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿فمن أظلم﴾ الخ الفاء لترتيب ما بعدها على ما قبلها، فإن مجيء القرآن المشتمل على الهدى والرحمة موجب لغاية أظلمية من يكذب به، أي: وإذا كان الأمر كذلك فمن أظلم الخ اهـ أبو السعود.

قوله: (أعرض) ﴿عنها﴾ بين بهذا أن صدف لازم وقد يستعمل متعدياً، ولذا قال أبو السعود: وصدف أي صرف الناس عنها اهـ.

﴿هَلْ يَنْظُرُونَ﴾ ما ينتظر المكذبون ﴿إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ﴾ بالباء والياء ﴿الْمَلَائِكَةُ﴾ لقيض أرواحهم ﴿أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ﴾ أي أمره بمعنى عذابه ﴿أَوْ يَأْتِيكَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ أي علاماته الدالة على الساعة ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ وهي طلوع الشمس من مغربها كما في حديث الصحيحين ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِشْرَاكَ لَوْ كُنَّ﴾

وفي القاموس: وصدف عنه يصدف أعرض وصدف فلاناً صرفه كاصدقه اهـ.

وفي المختار: صدف عنه أعرض وبابه ضرب وجلس وأصدفه عن كذا أهمله عنه اهـ.

قوله: ﴿سوء العذاب﴾ من إضافة الصفة إلى الموصوف، أي العذاب الذي أهله أبو السعود.

قوله: ﴿بما كانوا يصدفون﴾ الباء سببية وباء مصدرية أي بسبب إعراضهم أو صدهم اهـ من

الكرخي.

وعبارة الخازن: بسبب إعراضهم أو تكذيبهم بآيات الله اهـ.

قوله: ﴿هل ينظرون﴾ يعني أهل مكة وهم ما كانوا منتظرين لذلك، ولكن لما كان يلحقهم لحوق المنتظرين شبهوا بالمنتظر اهـ يضاوي.

قوله: ﴿ما كانوا منتظرين﴾ الخ أي لإتكاثرهم يوم القيامة وما فيه. وقوله: ﴿شبهوا﴾ الخ فالمعنى لا يقع بهم شيء إلا هذه الأمور والحصر إضافي أي إلا الإيمان فلا يحصل لهم أصلاً اهـ شيخنا.

فهذا استئناف مسوق لبيان أنهم لا يثأتى منهم الإيمان اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿بالتاء والياء﴾ أي لأن تأنيث الملائكة غير حقيقي اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿الدالة على الساعة﴾ أي قربها وهي عشرة، أي: العلامات الكبرى عشرة وهي: الدجال، والدابة، وخسف بالشرق وخسف بالمغرب وخسف بجزيرة العرب، والدخان، وطلوع الشمس من مغربها، ويأجوج ومأجوج، ونار تخرج من عدن تسوق الناس إلى المحشر اهـ من أبي السعود والخازن.

قوله: ﴿يوم يأتي بعض آيات ربك﴾ الجمهور على نصب اليوم وناصبه ما بعد لا، وهذا على أحد الأقوال الثلاثة في لا، وهي: أنها يتقدم معمول ما بعدها عليها مطلقاً أو لا يتقدم مطلقاً أو يفصل بين أن يكون جواب قسم فيمتنع أو لا فيجوز اهـ سمين.

قوله: ﴿وهي طلوع الشمس الخ﴾ تفسير للبعض في الموضعين، وكان التأنيث في المتنبئ بالنظم لمرجع الضمير وهي الآيات. وفي نسخة وهو طلوع وهي ظاهرة اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وهي طلوع الشمس من مغربها﴾ كما روى الطبراني بسنده عن أبي ذر: قال: قال النبي ﷺ يوماً: «أتدرون أين تذهب هذه الشمس إذا غربت»، قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «إنها تذهب إلى مستقرها تحت العرش فتمر ساجدة، فلا تزال كذلك حتى يقال لها ارجعي فارجمي من حيث جئت فتصبح طالعة من مطلعها، وهكذا كل يوم، فإذا أراد الله أن يطلعها من مغربها حبسها فتقول: يا رب إنم مسيري بعيد، فيقول لها: «اطلعي من حيث غربت» فقال الناس: يا رسول الله! فقال: «آية تلك الليلة أن تطول قدر ثلاث ليال، فيستيقظ الذين يخشون ربهم فيصلون ثم يقضون صلاتهم والميل مكانه لم

«آمَنْتَ مِنْ قَبْلُ» الجملة صفة نفس ﴿أَوْ﴾ نفساً لم تكن ﴿كَسَبْتَ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا﴾ طاعة أي لا تنفعها

ينقض، ثم يأتون مضاجعهم فينامون حتى إذا استيقظوا والليل مكانه خافوا أن يكون ذلك بين يدي أمر عظيم، فإذا أصبحوا طال عليهم طلوع الشمس فينما هم ينتظرونها إذ طلعت عليهم من قبل المغرب اهـ خازن.

قوله: (كما في حديث الصحيحين) في البخاري مع شرحه للقسطلاني ما نصه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها» ويؤيد ما رواه البيهقي في كتاب البعث والنشور عن الحاكم أبي عبد الله: أن أول الآيات ظهور الدجال، ثم نزول عيسى، ثم خروج يأجوج ومأجوج، ثم خروج الدابة، ثم طلوع الشمس من مغربها، وهو أول الآيات العظام المؤذنة بتغير أحوال العالم العلوي، وذلك أن الكفار يسلمون في زمن عيسى ولو لم ينفع الكفار إيمانهم أيام عيسى لما صار الدين واحداً، فإذا قبض عيسى ومن معه من المسلمين رجع أكثرهم إلى الكفر، فعند ذلك تطلع الشمس من مغربها، فإذا رآها الناس آمن من عليها أي الأرض وذلك حين لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أي لا ينفع كافراً لم يكن آمن قبل طلوعها إيمانه بعد الطلوع، ولا ينفع مؤمناً لم يكن عمل صالحاً قبل الطلوع عمل صالح بعد الطلوع، لأن حكم الإيمان والعمل الصالح حينئذ حكم من آمن أو عمل عند الغرغرة، وذلك لا يفيد شيئاً كما قال تعالى: ﴿فَلَمْ يَكْ يَنْفَعَهُمْ إِيْمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا﴾ [غافر: ٨٥] اهـ.

وفي الخازن: قال الضحاك: من أدركه بعض الآيات وهو على عمل صالح مع إيمانه، قبل الله منه العمل بعد نزول الآية، كما قبل منه قبل ذلك، فأما من آمن من شرك أو تاب من معصية عند ظهور هذه الآية فلا يقبل منه، لأنها حالة اضطرار كما لو أرسل الله عذاباً على أمة فآمنوا وصدقوا فإنه لا ينفعهم ذلك لمعاينتهم الأهوال والشدائد التي تضطرهم إلى الإيمان والتوبة اهـ.

قوله: ﴿لا ينفع نفساً﴾ أي نفساً كافرة أو مؤمنة عاصية، ويكون قوله: ﴿لم تكن آمنت﴾ راجعاً للأولى. وقوله: ﴿أو كسبت﴾ راجعاً للثانية، ويكون التقدير لا ينفع نفساً إيمانها ولا توبتها من المعاصي، ففي الكلام حذف دل عليه قوله: ﴿أو كسبت﴾ ويكون فاعل لا ينفع أمر أن حذف منهما واحد، وقد أشار الشارح للحذف بقوله: أي لا تنفعها توبتها اهـ شيخنا.

قوله: ﴿من قبل﴾ أي قبل إتيان الآيات اهـ خازن.

قوله: (الجملة) أي جملة لم تكن آمنت من قبل صفة نفس وجاز الفصل بالفاعل بين الموصوف وصفته، لأنه ليس بأجنبي لاشارك الموصوف، وهو المفعول والفاعل في العامل وهذا هو المشهور، ويصح كونها حالاً من الهاء أو مستأنفة اهـ كرخي.

قوله: ﴿أو﴾ (نفساً لم تكن) ﴿كسبت﴾ الخ أشار بهذا إلى معطوف على المنفي، وظاهر الآية يدل للمعتزلة القائلين بأن الإيمان المجرد عن الطاعة لا ينفع صاحبه، وذلك لأن قوله: ﴿لا ينفع نفساً إيمانها﴾ لم تكن كسبت فيه خيراً صريح في ذلك، ورد بأن في الآية حذفاً كما تقدم تقديره، فمبنى الشبهة على أن الفاعل واحد هو المذكور فقط ومبنى ردها على أنه متعدد المذكور وآخر مقدر اهـ شيخنا.

توبتها كما في الحديث ﴿قُلْ أَنْظِرُوا﴾ أحد هذه الأشياء ﴿إِنَّمَا تُنظِرُونَ﴾ ذلك ﴿إِنْ أَلَيْسَ لِكُلِّ شَيْءٍ تَوْبَةٌ﴾

قوله: (كما في الحديث) روي عن صفوان بن عسان المرادي، قال: قال رسول الله ﷺ: «باب من قبل المغرب مسيرة عرضه، أو قال: يسير الراكب في عرضه أربعين أو سبعين سنة خلقه الله تعالى يوم خلق السموات والأرض مفتوحاً للتوبة لا يغلق حتى تطلع الشمس منه» أخرجه الترمذي، وقال: حديث حسن صحيح اهـ خازن.

وفي كتاب الإشاعة في أشرار الساعة ما نصه: ومن الأشرار العظام طلوع الشمس من مغربها، وخروج دابة الأرض، وهذان أيهما سبق الآخر فالآخر على أثره، فإن طلعت الشمس قبل خرجت الدابة ضحى يومها أو قريباً من ذلك، وإن خرجت الدابة قبل طلعت الشمس من الغد، وروى أبو الشيخ وابن مردويه عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «صبيحة تطلع الشمس من مغربها يصير في هذه الأمة قردة وخنازير وتطوى الدواوين وتجف الأقاليم لا يزداد في حسنة ولا ينقص من سيئة ولا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً». وروى ابن مردويه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لا تزال الشمس تجري من مطلعها إلى مغربها حتى يأتي الوقت الذي جعله الله غاية للتوبة عباده، فتستأذن الشمس من أين تطلع وتستأذن القمر من أين يطلع فلا يؤذن لهما فيحسبان مقدار ثلاث ليال للشمس وليلتين للقمر فلا يعرف مقدار حبسهما إلا قليل من الناس وهم أهل الأوراد وحملة القرآن فينادي بعضهم بعضاً فيجتمعون في مساجدهم بالتضرع والبكاء والصراخ بقية تلك الليلة، ثم يرسل الله جبريل إلى الشمس والقمر فيقول: إن الرب تعالى يأمركما أن ترجعا إلى مغاريكما فتطلعا منه لا ضوء لكما عندنا ولا نور، فتبكي الشمس والقمر من خوف يوم القيامة وخوف الموت، فترجع الشمس والقمر فيطلعان من مغربهما، فيبينما الناس كذلك يتضرعون إلى الله عز وجل والمعاقلون في غفلاتهم، إذ نادى مناد ألا إن باب التوبة قد أغلق والشمس والقمر قد طلعا من مغاريهما، فينظر الناس وإذا بهما أسودان كالعكمين لا ضوء لهما ولا نور، فذلك قوله: ﴿وجمع الشمس والقمر﴾ [القيامة: ٩] والعكم بالكسر الغرارة، أي كالغراوتين العظيمتين، ومنه يقال لمن يشد الغرائر على الجهل العكام فيرتفعان مثل البعيرين المقرنين ينازع كل منهما صاحبه استباقاً، ويتصايح أهل الدنيا وتذهل الأمهات عن أولادها وتضع كل ذات حمل حملها، فأما الصالحون والأبرار فإنهم ينفعهم بكاؤهم يومئذ ويكتب لهم عبادة، وأما الفاسقون والفجار فلا ينفعهم بكاؤهم يومئذ ويكتب عليهم حسرة، فإذا بلغت الشمس والقمر وسط السماء جاءهما جبريل فأخذ بقرونها فردهما إلى المغرب فيغربهما في باب التوبة، ثم يرد المصرعين فيلتمن ما بينهما ويصيران كأنهما لم يكن فيهما صدع قط ولا خلل، فإذا أغلق باب التوبة لم يقبل لبعث بعد ذلك توبة ولم تنفع حسنة يعملها بعد ذلك إلا ما كان قبل ذلك يحب أن يفعل قبل ذلك، فإنه يجري لهم وعليهم بعد ذلك ما كان يجري لهم قبل ذلك فذلك قوله تعالى: ﴿يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانها﴾ الآية. قال عمر بن الخطاب للنبي ﷺ: وما باب التوبة يا رسول الله؟ فقال: «يا عمر خلق الله باباً للتوبة جهة المغرب فهو من أبواب الجنة مصراعان من ذهب مكللان بالدر والجواهر ما بين المصراع إلى المصراع مسيرة أربعين عاماً للراكب المسرع، فذلك الباب مفتوح منذ خلقه الله تعالى إلى صبيحة تلك الليلة عند طلوع الشمس والقمر من مغربهما، ولم يتب عبد من عباده الله توبة نصوحاً من لدن آدم إلى ذلك اليوم إلا ولجت تلك التوبة في ذلك الباب». قال أبي بن كعب: يا

رسول الله! فكيف بالشمس والقمر بعد ذلك وكيف بالناس والدنيا؟ فقال: «يا أباي إن الشمس والقمر يكسيان بعد ذلك ضوء النار ثم يطلعان على الناس ويغريان كما كانا قبل ذلك، وأما الناس بعد ذلك فيلحون على الدنيا ويمعمونها ويجرون فيها الأنهار ويغرسون فيها الأشجار وينون فيها البنيان ثم تمكث الدنيا بعد طلوع الشمس من مغربها مائة وعشرين سنة، السنة منها بقدر شهر والشهر بقدر جمعة والجمعة بقدر يوم واليوم بقدر ساعة». وروى أبو نعيم عن ابن عمر قال: لا تقوم الساعة حتى تعبد العرب ما كان يعبد آبؤها عشرين ومائة عام بعد نزول عيسى ابن مريم وبعد الدجال اهـ.

ويتمتع المؤمنون بعد ذلك أربعين سنة لا يتمنون شيئاً إلا أعطوه حتى تتم أربعون سنة بعد الدابة، ثم يعود فيهم الموت ويسرع فلا يبقى مؤمن ويبقى الكفار يتهاجون في الطرق كالبهائم حتى ينكح الرجل المرأة في وسط الطريق يقوم واحد عنها وينزل واحد وأفضلهم من يقول لو تنحيت عن الطريق لكان أحسن، فيكونون على مثل ذلك حتى لا يولد لأحد من نكاح، ثم يعقم الله النساء ثلاثين سنة ويكون كلهم أولاد زنا شرار الناس عليهم تقوم الساعة. وأخرج الطبراني وابن مردويه عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: إذا طلعت الشمس من مغربها خر إيليس ساجداً ينادي ويجهر إلهي مرني أسجد لمن شئت. فنجتمع إليه زبائنه فيقولون: يا سيدنا ما هذا التضرع؟ فيقول: إنما سألت ربي أن ينظرني إلى الوقت المعلوم، وهذا هو الوقت المعلوم اهـ.

قوله: ﴿قل انتظروا﴾ أمر تهديد على حد إعملوا ما شئتم وذلك لأنهم لا ينتظرون ما ذكر لإنكارهم للبعث وما بعده. وقوله: ﴿إنا منتظرون﴾ ذلك أي وقوعه بكم لنشاهد ما يحل بكم من سوء العاقبة اهـ أبو السعود.

أي فترى سوء العاقبة لكم وحسنها لنا. وفي الخازن: قل انتظروا ما وعدتم به من مجيء الآيات، ففيه وعيد وتهديد أنا منتظرون يعني ما وعدكم ربكم من العقاب يوم القيامة أو قبلها في الدنيا. قال بعض المفسرين: وهذا إنما ينتظره من تأخر في الوجود من المشركين والمكذبين بمحمد ﷺ إلى الوقت، والمراد بهذا أن المشركين إنما يمهلون قدر مدة الدنيا، فإذا ماتوا أو ظهرت الآيات لم ينفعهم الإيمان وحلت بهم العقوبة اللازمة أبداً. وقيل: إن قوله: ﴿قل انتظروا إنا منتظرون﴾ المراد منه الكف عن قتال الكفار، فتكون الآية منسوخة بآية القتال. وعلى القول الأول تكون الآية محكمة اهـ.

قوله: ﴿إن الذين فرقوا دينهم﴾ الخ اختلف في المراد من هذه الآية فقال الحسن: هم جميع المشركين لأن بعضهم عبد الأصنام. وقالوا: هذه شفعائنا عند الله. وبعضهم عبد الملائكة، وقالوا: إنهم بنات الله وبعضهم عبد الكواكب، فكان هذا هو تفريق دينهم. وقال مجاهد: هم اليهود. وقال ابن عباس وقتادة والسدي والضحاك: هم اليهود والنصارى لأنهم تفرقوا فكانوا فرقاً مختلفة. وقال أبو هريرة في هذه الآية: هم أهل الضلالة من هذه الأمة، وروى ذلك مرفوعاً، قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء وليسوا منك هم أهل البدع وأهل الشبهات وأهل الضلالة من هذه الأمة، أسنده الطبري. فعلى هذا يكون المراد من هذه الآية الحث على أن تكون كلمة المسلمين واحدة ولا يتفرقوا في الدين ولا يتبدعوا البدع المضلة. وروى أبو داود والترمذي عن معاوية

باختلافهم فيه فأخذوا بعضه وتركوا بعضه ﴿وَكَاثُرٌ شَيْكًا﴾ فرقاً في ذلك وفي قراءة فارقوا أي تركوا دينهم الذي أمروا به وهم اليهود والنصارى ﴿لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ فلا تتعرض لهم ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ﴾

قال: قام فينا رسول الله ﷺ فقال: «إلا إن من قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين ثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة وهي الجماعة». وعن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله ﷺ: «إن بني إسرائيل تفرقت على ثنتين وسبعين ملة وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة كلها في النار إلا ملة واحدة». قالوا: ومن هي يا رسول الله؟ قال: «من كان على ما أنا عليه وأصحابي» أخرجه الترمذي اهـ خازن.

قوله: (فأخذوا بعضه) أي كما تقدم حكايته عنهم في سورة النساء بقوله: ﴿ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض﴾ [النساء: ١٥٠] وتقدم تفسيره هناك اهـ شيخنا.

قوله: ﴿شيعاً﴾ (فرقاً) تشيع كل فرقة إلى إمام منهم، أي تبعه وتقتدي به اهـ شيخنا.
قوله: (في ذلك) أي في دينهم. قوله: (أي تركوا دينهم الخ) فيه أنهم أخذوا بعضه، فكيف يقال إنهم تركوه ويجب بأن ترك البعض ترك للكل اهـ أبو السعود.

والمعنى تركوا جمليته وترك الجملة يصدق بترك بعضها. قوله: ﴿لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ أي من القتال، أي لست مأموراً به، وهذا ما جرى عليه الشارح بدليل قوله: (وهذا منسوخ الخ) وفي التسمين: قوله لست منهم في شيء في محل رفع خبر إن ومنهم خبر ليس، إذ به تتم القابلة وعلى هذا فيكون في شيء متعلقاً بالاستقرار الذي تعلق به منهم، أي لست مستقراً منهم في شيء أي من تفريقهم، ويجوز أن يكون في شيء هو الخبر ومنهم حال مقدمة عليه، وذلك على حذف مضاف أي لست في شيء مكان من تفريقهم، فلما قدمت الصفة نصب خالاً اهـ.

والمعنى: لست من البحث عن تفريقهم والتعرض لمن يعاصرك منهم بالمناقشة والمواخظة. وقيل: من قتالهم في شيء سوى تبليغ الرسالة وإظهار شعائر الدين الحق الذي أمرت بالدعوة إليه فيكون منسوخاً بآية السيف اهـ أبو السعود.

وهذا على قول من يقول إن المراد من الآية اليهود والنصارى، ومن قال المراد من الآية أهل الأهواء والبدع من هذه الأمة، قال: معناه لست منهم في شيء، أي أنت منهم بريء وهم منك براء. تقول العرب: إن فعلت كذا فلست منك ولست مني، أي كل واحد منا بريء من صاحبه اهـ خازن.

قوله: (فلا تتعرض لهم) أي بالقتل، قوله: ﴿ثُمَّ يَنْتَهِمُ﴾ الخ عبر عن إظهاره بالنتيئة لما ينهها من الملابس في أنها سبباً للعلم إيداناً بأنهم كانوا جاهلين بجمال ما ارتكبوهم غافلين عن سوء عاقبتهم، أي يظهره لهم على رؤوس الأشهاد اهـ أبو السعود.

قوله: (وهذا) أي قوله: ﴿لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ منسوخ. قوله: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ﴾ أي جاء بها يوم القيامة كما ذكره في سورة النمل، والباء للملابسة، أي جاء يوم القيامة ملتبساً بها ومغتصفاً بآثارها قد عملها في الدنيا، وهذا استنباط لبيان قدر جزاء العاملين والتقيد بالعبادة لأنه أهل مراتب الضعيف،

أَلَّوْهُ يَتَوَلَّاهُ ﴿ثُمَّ يَنْتَقِمُ﴾ فِي الْآخِرَةِ ﴿يَمَا كَانُوا يَقْتُلُونَ﴾ ﴿فِيحَازِبُهُمْ بِهِ وَهَذَا مَنْسُوخٌ بِآيَةِ السَّيْفِ
 ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ﴾ أَيِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴿فَلَمْ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ أَيِ جِزَاءِ عَشْرِ حَسَنَاتٍ ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا
 يُجْزَى إِلَّا بِمِثْلِهَا﴾ أَيِ جِزَاؤُهُ ﴿وَهُمْ لَا يَظْلَمُونَ﴾ ﴿يَنْقُصُونَ مِنْ جِزَائِهِمْ شَيْئاً﴾ ﴿قُلْ إِنِّي هَدَيْتُ نَفْسِي إِلَى صِرَاطٍ
 مُسْتَقِيمٍ﴾ وَيَبْدَلُ مِنْ مَحَلِّهِ ﴿وَيَتَأَفِكَا﴾ مُسْتَقِيمَا ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ ﴿قُلْ إِنَّ

وإلا فقد جاء الوعد به إلى سبعين وإلى سبعمائة وإلى أنه بغير حساب اهـ شيخنا .

قوله: ﴿فله عشر أمثالها﴾ أي جزاء عشر الخ، فهو على حذف مضاف كما أشار له الشارح .
 والأمثال جمع مثل وهو مذكر، فكان قياسه عشرة بالتاء على القاعدة . وأشار الشارح إلى الجواب عن
 هذا بأن المعدود محذوف وهو غير موصوف أمثالها كما قدره بقوله: عشر حسنات والحسنات مؤنث
 فناسب تذكير العدد اهـ شيخنا .

وفي السمين: إنما ذكر العدد والمعدود مذكر لأوجه منها: أن الإضافة لها تأثير كما تقدم غير
 مرة، فاكسب المذكر من المؤنث التأنيث فأعطي حكم المؤنث في سقوط التاء من عدده، ولذلك يؤنث
 فعله حالة إضافته لمؤنث نحو: يلتقطه بعض السيارة، ومنها أن هذا المذكر عبارة عن مؤنث فروعي
 المراد منه دون اللفظ، ومنها أنه روعي الموصوف المحذوف، والتقدير: فله عشر حسنات أمثالها، ثم
 حذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه وترك العدد على حاله، ومثله: مررت بثلاثة نسابات ألحقت التاء
 في عدد المؤنث مراعاة للموصوف المحذوف إذ الأصل بثلاثة رجال نسابات . وقال أبو علي: اجتمع
 هنا أمران كل منهما يوجب التأنيث، فلما اجتمعا قوي التأنيث: أحدهما أن الأمثال في المعنى حسنات
 فجاز التأنيث، والآخر أن المضاف إلى المؤنث قد يؤنث وإن كان مذكراً اهـ .

قوله: ﴿ومن جاء بالسيئة﴾ وهي الشرك، فمن فسر الحسنة بما ذكر فسر السيئة بالشرك إذ غاية ما
 هنا قولان كما في الخازن، هذا والآخر حمل الحسنة والسيئة على العموم . قال الخازن: وهذا أولى
 لأن حمل اللفظ على العموم أولى اهـ شيخنا .

قوله: ﴿فلا يجزى إلا مثلها﴾ أي إن جوزي اهـ شيخنا .

والكلام على حذف المضاف كما ذكره بقوله: (أي جزاؤه) ولفظة مثل مقحمة، والمعنى: فلا
 يجزى إلا جزاءها لا أزيد منه، وإنما ذكر لفظ المثل مشاكلة لما قبله اهـ .

قوله: ﴿وهم﴾ أي العاملون لا يظلمون . قوله: (ينقصون من جزائهم) هذا بالنظر إلى الثواب،
 أي: ولا يزدون في العقاب شيئاً، فالظلم يكون بأحد أمرين: نقص الثواب وزيادة العقاب . والشق
 الثاني صرح به غير الشارح اهـ شيخنا .

قوله: ﴿قل إنني هداني﴾ الخ شروع في بيان ما هو عليه من الدين الحق الذي يدعون أنهم عليه
 مع أنهم فارقوه بالكلية، أي قل: إنني أرشدني ربي بالوحي وبما نصب من الآيات التكوينية إلى صراط
 الخ اهـ شيخنا .

قوله: (ويبدل من محله) أي محل إلى صراط، ومحله النصب لأنه المفعول الثاني، وهدى

صَلَاتِي وَمَشْيِي ﴿عِبَادَتِي مِنْ حَجٍّ وَغَيْرِهِ﴾ وَمَحْيَايَ ﴿حَيَاتِي﴾ وَمَمَاتِي ﴿مَوْتِي﴾ ﴿لَا تُؤْتِيهِ الْعَلَوْنَ﴾ ﴿لَا

يَتَعَدَى تَارَةً بِآلِي كَمَا هُنَا وَتَارَةً بِنَفْسِهِ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَيَهْدِيكُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾ [الفتح: ٢١]-٢٢-أه شيخنا.

وفي السمين: قوله: دِينًا قِيمًا نَصَبَهُ مِنْ أَوْجِهِ، أَحَدَهَا: أَنَّهُ مُصَدَّرٌ عَلَى الْمَعْنَى، أَي: لِهَدَايَتِي هِدَايَةَ دِينٍ قِيمٍ، أَوْ عَلَى إِضْمَارٍ عَرَفْنِي دِينًا قِيمًا، أَوْ الزَّمَوَا دِينًا. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاء: إِنَّهُ مَقْعُولٌ ثَانٍ لِهَدَايَتِي وَهُوَ غَلَطٌ، لِأَنَّ الْمَفْعُولَ الثَّانِي هُوَ الْمَجْرُورُ بِآلِي فَانْتَفَى بِهِ. وَقَالَ مَكِّي: إِنَّهُ مُنْصُوبٌ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ مَحَلٍّ إِلَى صِرَاطٍ أَهٍ وَقِيمًا نَعَتْ. قَوْلُهُ: (مُسْتَقِيمًا) أَي: لَا عَوَجَ فِيهِ. وَقَوْلُهُ: مُلَّةٌ بَعْدَ دِينًا. وَقَوْلُهُ: حَنِيفًا حَالٍ مِنْ إِبْرَاهِيمَ، وَكَذَا قَوْلُهُ: وَمَا كَانَ الْخُفْهُوَ عَطْفٌ حَالٍ عَلَى أُخْرَى أَهٍ شَيْخُنَا.

وهذا رد على الذين يدعون أنهم على ملته من أهل مكة واليهود أهٍ أبو السجود.

قوله: ﴿حَنِيفًا﴾ الْأَصْلُ فِي الْحَنِيفِ الْمَائِلِ عَنِ الضَّلَالَةِ إِلَى الْإِسْقَامَةِ، وَالْعَرَبُ تَسْمِي كُلِّ مَنْ اخْتَنَ أَوْ حَجَّ حَنِيفًا تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّهُ عَلَى دِينِ إِبْرَاهِيمَ أَهٍ خَازِنٌ.

وفي القاموس: الْحَنِيفُ كَأَمِيرِ الصَّحِيحِ الْمِيلُ إِلَى الْإِسْلَامِ الثَّابِتُ عَلَيْهِ وَكُلٌّ مِنْ حَجٍّ أَوْ كَانَ عَلَى دِينِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ، وَتَحَنَّفَ عَمَلُ الْحَنِيفِيَّةِ أَوْ اخْتَنَ أَوْ اعْتَزَلَ عِبَادَةَ الْأَصْنَامِ إِلَيْهِ مَالٌ أَهٍ.

وفي المختار: الْحَنِيفُ الْمُسْلِمُ وَتَحَنَّفَ الرَّجُلُ أَي: عَمِلَ عَمَلُ الْحَنِيفِيَّةِ. وَيُقَالُ: احْتَنَفَ. وَيُقَالُ: احْتَنَفَ أَي: اعْتَزَلَ الْأَصْنَامَ وَتَعَبَدَ أَهٍ.

قوله: ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي﴾ أَعِيدَ الْأَمْرُ لِأَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ مُتَعَلِّقٌ بِفُرُوعِ الشَّرَائِعِ، وَمَا سَبَقَ مُتَعَلِّقٌ بِأَصُولِهَا أَهٍ أَبُو السَّعُودِ.

وهذا غير ظاهر لأن كَوْنَ الصَّلَاةِ وَمَا بَعْدَهَا مِنْ قَبِيلِ الْأَصُولِ لَا الْفُرُوعِ كَمَا لَا يَخْفَى أَهٍ شَيْخُنَا.

قوله: (عِبَادَتِي الْخُفْهُوَ) أَي: فَهُوَ عَطْفٌ عَامٌ عَلَى خَاصٍ.

قوله: ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾ بَفَتْحِ الْأَوَّلِ وَسُكُونِ يَاءِ الثَّانِي وَبِالْعَكْسِ قِرَاءَتَانِ سَبْعِيَّتَانِ أَهٍ شَيْخُنَا.

وفي الخطيب: قَرَأَ نَافِعٌ وَمَحْيَايَ بِسُكُونِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، وَفِيهَا الْجَمْعُ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ، وَبِالْقَوْنِ بِالْفَتْحِ، وَفَتْحُ الْيَاءِ مِنْ مَمَاتِي نَافِعٌ وَسَكَنُهَا الْبَاقُونَ أَهٍ.

وفي الشَّهَابِ: وَقِرَاءَةُ نَافِعٍ وَإِنْ كَانَ فِيهِ الْجَمْعُ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ، إِلَّا أَنَّهُ نَوَى فِيهَا الْوَقْفَ قَلِيلًا جَازَ الثَّقَاؤُهُمَا أَهٍ.

قوله: ﴿لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ قَدَرَهُ بَعْضُهُمْ إِخْلَاصَهَا لِلَّهِ، وَبَعْضُهُمْ مَخْلُوقَةَ اللَّهِ وَالْأَوَّلَى التَّوْزِيعَ بِأَن يَقْدَرُ الْأَمْرَانِ مَعًا الْإِخْلَاصَ بِالنَّظَرِ لِلْعِبَادَةِ وَالْخَلْقَ بِالنَّظَرِ لِلْحَيَاةِ وَالْمَمَاتِ فَتَأْمَلْ. قَوْلُهُ: (فِي ذَلِكَ) أَي: الْمَذْكُورِ مِنَ الْأُمُورِ الْأَرْبَعَةِ. قَوْلُهُ: (أَي: التَّوْحِيدِ) أَي: أَوْ الْإِخْلَاصِ. قَوْلُهُ: ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ هَذَا بَيَانٌ لِمَسَارَعَتِهِ إِلَى امْتِنَالِ الْأَمْرِ، وَأَنَّ مَا أَمَرَ بِهِ لَيْسَ مِنْ خَصَائِصِهِ بَلْ الْكُلُّ مَأْمُورُونَ بِهِ بِقِتْدَتِي بِهِ مَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ فِيهِ أَهٍ أَبُو السَّعُودِ.

شَرِيكَ لَمْ ﴿فِي ذَلِكَ﴾ وَيَذَلِكُ ﴿أَي التَّوْحِيدِ﴾ أَمَرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ لِلشَّيْءِ ﴿مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ﴾ قُلْ أَغْيَرُ أَتَوَافِي رِيًّا ﴿إِلَهَا أَيْ لَا أَطْلُبُ غَيْرَهُ﴾ وَهُوَ رَبُّ ﴿مَالِكِ﴾ كُلِّ شَيْءٍ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ ذَنْبًا ﴿إِلَّا عَلَيْهِمَا وَلَا يُزْرَ﴾ تَحْمِلُ نَفْسٌ ﴿وَأَزْرَهُ﴾ آثَمَةٌ ﴿وَيَذَرُ﴾ نَفْسٌ ﴿أُخْرَىٰ ثُمَّ إِلَيَّ رِيكُكُمْ تَرْجِعُكُمْ فَيَتَبَكَّرُ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ

قوله أيضاً: ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ أي المتقادين لله. ولما أورد أن المسلمين بهذا المعنى تقدم عليه كثير منهم من الأنبياء وأمرهم أجاب عنه الشارح بأن المراد الأولية النسبية اهـ شيخنا. وفي القرطبي ما نصه: فإن قيل: أو ليس إبراهيم والنبيون قبله؟ قلنا عنه جوابان، أحدهما: أنه أولهم من حيث إنه مقدم عليهم في الخلق وفي الجواب يوم أُلست بربكم. ثانيهما: أنه أول المسلمين من أهل ملته اهـ. قوله: ﴿قُلْ أَغْيَرُ اللَّهِ﴾ أي قل يا محمد لهؤلاء الكفار من قومك ﴿أَغْيَرُ اللَّهِ﴾ الخ وذلك أن الكفار قالوا للنبي ﷺ: ارجع إلى ديننا اهـ خازن. وفي الخطيب: وهذا جواب عن دعائهم له إلى عبادة آلهتهم اهـ.

قوله: ﴿أَي لَا أَطْلُبُ غَيْرَهُ﴾ أشار به إلى أن الاستفهام للنفي وغير مفعول به لأبغى، وحينئذ فنصب رباً على التمييز كما صرح به الكرخي أو القرطبي، وهذا غير متعين بل يجوز جعله حالاً. وقوله: ﴿إِلَهًا عَطَفَ بَيَانٌ عَلَى رَبِّهِ تَفْسِيرًا لَهُ هُوَ هَكَذَا ثَابِتٌ فِي بَعْضِ النُّسخ وَسَاقِطٌ مِنْ بَعْضِ آخَرٍ. قوله: ﴿وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾ أي فكيف يكون المملوك شريكاً لمالكة اهـ.

قوله: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ﴾ الخ وذلك أنهم كانوا يقولون للمسلمين اتبعوا سبيلنا، ولنحمل خطاياكم إما بمعنى ليكتب علينا ما عملتم من الخطايا لا عليكم، وإما بمعنى لنحمل يوم القيامة ما كتب عليكم من الخطايا، فقلوه: ﴿وَلَا تَكْسِبُ﴾ الخ رد لقولهم المذكور بالمعنى الأول، وقوله: ﴿وَلَا تَزِرُ﴾ الخ رد لقولهم المذكور بالمعنى الثاني اهـ أبو السعود.

قوله: ﴿إِلَّا عَلَيْهَا﴾ الظاهر أنه أي هذا الجار والمجرور حال، أي: إلا حالة كون ذنبها عليها من حيث عقابه، أي: مستعلياً عليها بالمضرة أو حالة كونه مكتوباً عليها لا على غيرها، أي: لا تكسب ذنباً من الذنوب إلا حالة كونه عليها بأحد المعنيين السابقين، هذا غاية ما يفهم في إعراب هذا الظرف اهـ شيخنا.

قوله: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ﴾ الخ أي ولا غير وازرة أيضاً، فلا تحمل نفس طائفة أو عاصية ذنب غيرها، وإنما قيد في الآية بالوازرة موافقة لسبب النزول وهو أن الوليد بن المغيرة كان يقول للمؤمنين اتبعوا سبيلي أحمل عنكم أوزاركم وهو وازر وآثم إنمأ كبيراً اهـ.

قوله: ﴿وَوَزَرَ﴾ (نفس) ﴿أُخْرَى﴾ فإذا كان الوزر مضافاً إليها مباشرة أو تسبيهاً كالأمر به والدلالة عليه فعلها وزر مباشرتها له وتسبيها فيه، كما قال: وليحملن أثقالهم الخ ليحملوا أوزارهم كاملة يوم القيامة الآية. وكذا ما ورد من حمل سيئات المظلوم على الظالم والمديون ونحو ذلك كخبر «من عمل سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة»، فلا يرد ما قيل إن هذا مناف لنحو قوله تعالى: ﴿وَلِيَحْمِلْنَ أَثْقَالَهُمْ﴾ [المنكبات: ١٣] الآية. ولخبر «من عمل سيئة» الحديث اهـ كرخي.

قوله: ﴿بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ أي من الأديان والملل. قوله: ﴿خَلَّتْ الْأَرْضُ﴾ الإضافة على معنى في كما أشار له الشارح، وقوله: جمع خليفة كصحيفة وصحائف فهذا من قبيل قوله:

تَخْلُقُونَ ﴿١٦٤﴾ ﴿وَقَوْلَى جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ﴾ جمع خليفة أي يخلف بعضكم بعضاً فيها ﴿وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾ بالمال والجاه وغير ذلك ﴿لِيَتْلَوْكُمْ﴾ ليختبركم ﴿فِي مَا آتَاكُمْ﴾ أي أعطاكم إياه ليظهر المطيع منكم والعاصي ﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ﴾ لمن عصاه ﴿وَلَقَدْ لَخِمْزٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ رَجِمٌ ﴿بِهِمْ﴾.

والمدريد ثالثاً في الواحد همزاً يرى فسي غشال كمال السلاسد
أهـ شيخنا.

وفي القرطبي: والخلاف جمع خليفة ككرائم جمع كريمة، وكل من جاء بعد من مضى فهو خليفة أهـ.

وفي المصباح: والخليفة أصله خليف بغير هاء، لأنه بمعنى القاطن دخلته الهاء المحذوفة كعلامة ونسابة، ويكون وصفاً للرجل خاصة، ويقال: خليفة آخر بالتذكير، ومنهم من يقول خليفة أخرى بالتأنث، ويجمع باعتبار أصله على خلفاء، مثل: شريف وشرفاء، وباعتبار اللفظ على خلاف أهـ.

قوله: ﴿ورفع بعضكم﴾ الخ يعني أنه تعالى خالف بين أحوال عباده، فجعل منهم الحسن والقيح والغني والفقير والشريف والوضيع والعالم والجاهل والقوي والضعيف، وهذا التفاوت ليس لأجل العجز عن المساواة بينهم أو الجهل أو البخل، فإنه منزّه عن ذلك، وإنما هو لأجل الابتلاء، والامتحان، وهو قوله: ﴿ليبلوكم﴾ الخ أي: ليعاملكم معاملة المبتلي والمختبر، وهو أعلم بأحوال عباده منهم أهـ خازن.

قوله: (وغير ذلك) كالشرف والقوة، قوله: (أعطاكم) أي من المال والجاه والفقير أكرم يشكر وأكرم يصبر أهـ كرخي.

قوله: ﴿سريع العقاب﴾ (لمن عصاه) أي لأن ما هو آت قريب أو سريع للتمام عند إرادته تعالى لتعاله عن استعمال المبادي والآلات. والمعنى: سريع العقاب إذا جاء وقته فلا يرد كيف قال سريع العقاب، مع أنه حلیم والحليم هو الذي لا يعجل بالعقوبة على من عصاه. وقال هنا: باللام في الجملة الثانية فقط. وقاله في الأعراف: باللام المؤكدة في الجملتين لأن ما هنا وقع بعد قوله: ﴿من جاء﴾ الخ وقوله: ﴿وهو الذي﴾ فأتى باللام المؤكدة في الجملة الثانية فقط ترجيحاً للغفران على سرعة العقاب، وما هناك وقع بعد قوله: ﴿وأخذنا الذين ظلموا بعذاب بئس﴾ [الأعراف: ١٦٥]، وقوله: ﴿كأنهم قذرة خاسئين﴾ [البقرة: ٦٥ والأعراف: ١٦٦] فأتى باللام في الجملة الأولى للمناسبة ما قبلها، وفي الثانية تبعاً للام في الأولى أهـ كرخي.

قوله: ﴿وإنه لغفور رحيم﴾ جعل خبر إن في هذه الآية من الصفات الذاتية الواردة على بناء المبالغة وأكد باللام، وجعل خبر إن السابقة صفة جارية على غير من هي له للتنبيه على أنه تعالى غفور رحيم بالذات مبالغ فيهما، وعلى أنه مغاب بالعرض منساج في العقوبة أهـ أبو السعود.

وقوله: بالذات يعني أن مغفرتة ورحمته لا تتوقف على شيء. وقوله: بالعرض يعني أنه عقابه لا يكون إلا بمسبب من ذنوبه، فهذا معنى الذات والعرض أهـ شهاب.

بعونه تعالى تم الجزء الثاني من الفتوحات الإلهية وبليه الجزء الثالث وأوله سورة الأعراف

فهرس المحتويات

٣١.....	الآيات: ٢٠ - ٢٢
٣٢.....	الآية: ٢٢
٣٣.....	الآية: ٢٣
٣٥.....	الآيتان: ٢٣، ٢٤
٣٦.....	الآية: ٢٤
٣٨.....	الآيتان: ٢٤، ٢٥
٣٩.....	الآية: ٢٥
٤١.....	الآيات: ٢٥ - ٢٩
٤٢.....	الآيتان: ٢٩، ٣٠
٤٣.....	الآيتان: ٣٠، ٣١
٤٤.....	الآيتان: ٣١، ٣٢
٤٥.....	الآيتان: ٣٢، ٣٣
٤٦.....	الآيتان: ٣٣، ٣٤
٤٧.....	الآية: ٣٤
٤٩.....	الآيتان: ٣٤، ٣٥
٥٠.....	الآيتان: ٣٥، ٣٦
٥١.....	الآية: ٣٦
٥٢.....	الآيتان: ٣٧، ٣٨
٥٣.....	الآيتان: ٣٨، ٣٩
٥٤.....	الآيات: ٣٩ - ٤١
٥٥.....	الآيتان: ٤١، ٤٢
٥٦.....	الآيتان: ٤٢، ٤٣
٥٧.....	الآية: ٤٣

سورة النساء

٣.....	الآية: ١
٥.....	الآية: ٢
٦.....	الآيتان: ٢، ٣
٧.....	الآية: ٣
٩.....	الآيتان: ٣، ٤
١٠.....	الآيتان: ٤، ٥
١١.....	الآية: ٥، ٦
١٢.....	الآية: ٦
١٤.....	الآيات: ٦ - ٨
١٥.....	الآيتان: ٨، ٩
١٦.....	الآيتان: ٩، ١٠
١٧.....	الآيتان: ١٠، ١١
١٨.....	الآية: ١١
٢١.....	الآيتان: ١١، ١٢
٢٢.....	الآية: ١٢
٢٤.....	الآيات: ١٢ - ١٥
٢٥.....	الآيتان: ١٥، ١٦
٢٦.....	الآية: ١٦
٢٧.....	الآية: ١٧
٢٨.....	الآيات: ١٧ - ١٩
٢٩.....	الآية: ١٩
٣٠.....	الآيتان: ١٩، ٢٠

٩١.....	الآيتان : ٨٣ ، ٨٤	٥٩.....	الآيتان : ٤٣ ، ٤٤
٩٢.....	الآية : ٨٥	٦٠.....	الآيات : ٤٤ - ٤٦
٩٣.....	الآيتان : ٨٥ ، ٨٦	٦١.....	الآية : ٤٦
٩٤.....	الآيتان : ٨٦ ، ٨٧	٦٢.....	الآيتان : ٤٦ ، ٤٧
٩٥.....	الآية : ٨٨	٦٣.....	الآية : ٤٧
٩٦.....	الآيات : ٨٨ - ٩٠	٦٤.....	الآيتان : ٤٨ ، ٤٩
٩٧.....	الآية : ٩٠	٦٥.....	الآيتان : ٤٩ ، ٥٠
٩٩.....	الآيتان : ٩٠ ، ٩١	٦٦.....	الآيتان : ٥٠ ، ٥١
١٠٠.....	الآيتان : ٩١ ، ٩٢	٦٧.....	الآيات : ٥١ - ٥٣
١٠١.....	الآية : ٩٢	٦٨.....	الآيتان : ٥٣ ، ٥٤
١٠٢.....	الآيتان : ٩٢ ، ٩٣	٦٩.....	الآيات : ٥٤ - ٥٦
١٠٣.....	الآية : ٩٣	٧٠.....	الآيات : ٥٦ - ٥٨
١٠٤.....	الآية : ٩٤	٧١.....	الآية : ٥٨
١٠٥.....	الآيتان : ٩٤ ، ٩٥	٧٢.....	الآيتان : ٥٨ ، ٥٩
١٠٦.....	الآيتان : ٩٥ ، ٩٦	٧٣.....	الآية : ٥٩
١٠٧.....	الآيتان : ٩٦ ، ٩٧	٧٤.....	الآيات : ٦٠ - ٦٢
١٠٨.....	الآيتان : ٩٧ ، ٩٨	٧٥.....	الآيات : ٦٢ - ٦٤
١٠٩.....	الآيتان : ٩٨ ، ٩٩	٧٦.....	الآيتان : ٦٤ ، ٦٥
١١٠.....	الآيات : ٩٨ - ١٠٠	٧٧.....	الآيتان : ٦٥ ، ٦٦
١١١.....	الآية : ١٠٠	٧٨.....	الآيات : ٦٦ - ٦٩
١١٢.....	الآيتان : ١٠٠ ، ١٠١	٧٩.....	الآيتان : ٧٠ ، ٧١
١١٣.....	الآية : ١٠٢	٨٠.....	الآيات : ٧١ - ٧٣
١١٤.....	الآيتان : ١٠٢ ، ١٠٣	٨١.....	الآيات : ٧٣ - ٧٥
١١٥.....	الآيتان : ١٠٣ ، ١٠٤	٨٢.....	الآية : ٧٥
١١٦.....	الآيات : ١٠٤ - ١٠٦	٨٣.....	الآيات : ٧٥ - ٧٧
١١٧.....	الآيات : ١٠٦ - ١٠٩	٨٤.....	الآية : ٧٧
١١٨.....	الآيات : ١٠٩ - ١١٢	٨٥.....	الآيتان : ٧٧ ، ٧٨
١١٩.....	الآيات : ١١٢ - ١١٤	٨٦.....	الآيتان : ٧٨ ، ٧٩
١٢٠.....	الآيات : ١١٤ - ١١٧	٨٧.....	الآيات : ٧٩ - ٨١
١٢١.....	الآيات : ١١٧ - ١١٩	٨٨.....	الآيات : ٨١ - ٨٣
١٢٢.....	الآيتان : ١١٩ ، ١٢٠	٨٩.....	الآية : ٨٣

١٥٦	الآية: ١٦٢	١٢٥	الآيات: ١٢٠ - ١٢٣
١٥٧	الآيتان: ١٦٢ ، ١٦٣	١٢٦	الآيات: ١٢٣ ، ١٢٤
١٥٨	الآيتان: ١٦٣ ، ١٦٤	١٢٧	الآيات: ١٢٤ - ١٢٦
١٥٩	الآيتان: ١٦٤ ، ١٦٥	١٢٨	الآيات: ١٢٦ ، ١٢٧
١٦٠	الآيتان: ١٦٥ ، ١٦٦	١٢٩	الآية: ١٢٧
١٦١	الآيات: ١٦٦ - ١٦٨	١٣٠	الآيتان: ١٢٧ ، ١٢٨
١٦٢	الآيتان: ١٦٩ ، ١٧٠	١٣١	الآية: ١٢٨
١٦٣	الآيتان: ١٧٠ ، ١٧١	١٣٢	الآيات: ١٢٨ - ١٣٠
١٦٤	الآيتان: ١٧١ ، ١٧٢	١٣٣	الآيات: ١٣٠ - ١٣٣
١٦٥	الآية: ١٧٢	١٣٤	الآيات: ١٣٣ - ١٣٥
١٦٦	الآيات: ١٧٣ - ١٧٥	١٣٥	الآية: ١٣٥
١٦٧	الآيتان: ١٧٥ ، ١٧٦	١٣٦	الآيتان: ١٣٥ ، ١٣٦
١٦٨	الآية: ١٧٦	١٣٧	الآيات: ١٣٦ - ١٣٨
		١٣٨	الآيتان: ١٣٩ ، ١٤٠
		١٣٩	الآيتان: ١٤٠ ، ١٤١

سورة المائدة

١٧١	الآية: ١	١٤٠	الآية: ١٤١
١٧٣	الآيتان: ١ ، ٢	١٤١	الآيتان: ١٤١ ، ١٤٢
١٧٤	الآية: ٢	١٤٢	الآيتان: ١٤٢ ، ١٤٣
١٧٦	الآيتان: ٢ ، ٣	١٤٣	الآيات: ١٤٤ - ١٤٦
١٧٧	الآية: ٣	١٤٤	الآيات: ١٤٦ - ١٤٨
١٨١	الآيتان: ٣ ، ٤	١٤٥	الآيتان: ١٤٨ ، ١٤٩
١٨٢	الآية: ٤	١٤٦	الآيات: ١٤٩ - ١٥٢
١٨٤	الآيتان: ٤ ، ٥	١٤٧	الآيتان: ١٥٢ ، ١٥٣
١٨٥	الآيتان: ٥ ، ٦	١٤٨	الآيتان: ١٥٣ ، ١٥٤
١٨٦	الآية: ٦	١٤٩	الآية: ١٥٥
١٨٩	الآيتان: ٦ ، ٧	١٥٠	الآيتان: ١٥٦ ، ١٥٧
١٩٠	الآيتان: ٧ ، ٨	١٥١	الآية: ١٥٧
١٩١	الآيتان: ٨ ، ٩	١٥٢	الآيات: ١٥٧ - ١٥٩
١٩٢	الآيات: ٩ - ١١	١٥٣	الآية: ١٥٩
١٩٣	الآيتان: ١١ ، ١٢	١٥٤	الآيتان: ١٥٩ ، ١٦٠
		١٥٥	الآيات: ١٦٠ - ١٦٢

٢٣٠.....	الآيات: ٤٦، ٤٧	١٩٤.....	الآية: ١٢
٢٣١.....	الآيات: ٤٧، ٤٨	١٩٥.....	الآيات: ١٢، ١٣
٢٣٢.....	الآية: ٤٨	١٩٦.....	الآية: ١٤
٢٣٥.....	الآيات: ٤٨ - ٥٠	١٩٨.....	الآيات: ١٤ - ١٦
٢٣٦.....	الآية: ٥٠	١٩٩.....	الآيات: ١٦، ١٧
٢٣٧.....	الآيات: ٥١، ٥٢	٢٠٠.....	الآيات: ١٧، ١٨
٢٣٨.....	الآيات: ٥٢، ٥٣	٢٠١.....	الآيات: ١٨، ١٩
٢٣٩.....	الآيات: ٥٣، ٥٤	٢٠٢.....	الآيات: ١٩ - ٢٠
٢٤٠.....	الآية: ٥٤	٢٠٣.....	الآيات: ٢٠ - ٢٣
٢٤١.....	الآيات: ٥٤، ٥٥	٢٠٤.....	الآيات: ٢٣، ٢٤
٢٤٢.....	الآية: ٥٦	٢٠٥.....	الآيات: ٢٤ - ٢٦
٢٤٣.....	الآيات: ٥٦ - ٥٨	٢٠٦.....	الآية: ٢٦
٢٤٤.....	الآيات: ٥٨، ٥٩	٢٠٨.....	الآية: ٢٧
٢٤٥.....	الآية: ٦٠	٢١٠.....	الآيات: ٢٧ - ٢٩
٢٤٧.....	الآيات: ٦٠، ٦١	٢١١.....	الآيات: ٢٩ - ٣١
٢٤٨.....	الآيات: ٦١ - ٦٤	٢١٢.....	الآية: ٣١
٢٤٩.....	الآية: ٦٤	٢١٣.....	الآيات: ٣١، ٣٢
٢٥٠.....	الآيات: ٦٤، ٦٥	٢١٤.....	الآية: ٣٢
٢٥١.....	الآيات: ٦٥ - ٦٧	٢١٦.....	الآية: ٣٣
٢٥٢.....	الآيات: ٦٧، ٦٨	٢١٧.....	الآيات: ٣٣، ٣٤
٢٥٣.....	الآيات: ٦٨، ٦٩	٢١٨.....	الآية: ٣٥
٢٥٤.....	الآيات: ٦٩ - ٧١	٢١٩.....	الآيات: ٣٥ - ٣٨
٢٥٥.....	الآية: ٧١	٢٢٠.....	الآية: ٣٨
٢٥٦.....	الآيات: ٧١، ٧٢	٢٢١.....	الآيات: ٣٨ - ٤١
٢٥٧.....	الآيات: ٧٢، ٧٣	٢٢٢.....	الآية: ٤١
٢٥٨.....	الآيات: ٧٣ - ٧٥	٢٢٤.....	الآيات: ٤١ - ٤٣
٢٥٩.....	الآيات: ٧٥ - ٧٧	٢٢٥.....	الآيات: ٤٣، ٤٤
٢٦٠.....	الآيات: ٧٧، ٧٨	٢٢٦.....	الآية: ٤٤
٢٦١.....	الآيات: ٧٨ - ٨٠	٢٢٧.....	الآيات: ٤٤، ٤٥
٢٦٢.....	الآيات: ٨٠ - ٨٢	٢٢٨.....	الآية: ٤٥
٢٦٣.....	الآية: ٨٢	٢٢٩.....	الآيات: ٤٥، ٤٦

٣٠٠	الآيات: ١١٠ - ١١٢	٢٦٥	الآية: ٨٣
٣٠١	الآية: ١١٢	٢٦٦	الآية: ٨٤
٣٠٢	الآيتان: ١١٣ ، ١١٤	٢٦٧	الآيات: ٨٤ - ٨٧
٣٠٣	الآيتان: ١١٤ ، ١١٥	٢٦٨	الآيات: ٨٧ - ٨٩
٣٠٤	الآية: ١١٦	٢٦٩	الآية: ٨٩
٣٠٦	الآيتان: ١١٦ ، ١١٧	٢٧١	الآيات: ٨٩ - ٩١
٣٠٧	الآيات: ١١٧ - ١١٩	٢٧٢	الآيات: ٩١ - ٩٣
٣٠٨	الآية: ١١٩	٢٧٣	الآيتان: ٩٣ ، ٩٤
٣٠٩	الآيتان: ١١٩ ، ١٢٠	٢٧٤	الآيتان: ٩٤ ، ٩٥

سورة الأنعام

٣١١	الآية: ١	٢٧٥	الآية: ٩٥
٣١٢	الآيتان: ١ ، ٢	٢٧٧	الآيتان: ٩٥ ، ٩٦
٣١٣	الآيتان: ٢ ، ٣	٢٧٨	الآيتان: ٩٦ ، ٩٧
٣١٤	الآيتان: ٣ ، ٤	٢٧٩	الآية: ٩٧
٣١٥	الآيات: ٤ - ٦	٢٨٠	الآيات: ٩٧ - ١٠٠
٣١٦	الآية: ٦	٢٨١	الآيتان: ١٠٠ ، ١٠١
٣١٧	الآيتان: ٦ ، ٧	٢٨٢	الآية: ١٠١
٣١٨	الآية: ٧	٢٨٣	الآيتان: ١٠١ ، ١٠٢
٣١٩	الآيات: ٧ - ٩	٢٨٤	الآيتان: ١٠٢ ، ١٠٣
٣٢٠	الآيتان: ٩ ، ١٠	٢٨٥	الآية: ١٠٣
٣٢١	الآيات: ١٠ - ١٢	٢٨٦	الآيتان: ١٠٣ ، ١٠٤
٣٢٢	الآية: ١٢	٢٨٧	الآيتان: ١٠٤ ، ١٠٥
٣٢٣	الآيتان: ١٢ - ١٣	٢٨٨	الآية: ١٠٥
٣٢٤	الآيتان: ١٤ ، ١٥	٢٨٩	الآيتان: ١٠٥ ، ١٠٦
٣٢٥	الآيات: ١٥ - ١٧	٢٩٠	الآية: ١٠٦
٣٢٦	الآيات: ١٧ ، ١٩	٢٩١	الآيتان: ١٠٦ ، ١٠٧
٣٢٧	الآية: ١٩	٢٩٢	الآية: ١٠٧
٣٢٨	الآيتان: ١٩ ، ٢٠	٢٩٣	الآيتان: ١٠٧ ، ١٠٨
٣٢٩	الآيات: ٢٠ - ٢٣	٢٩٤	الآية: ١٠٨
٣٣٠	الآيتان: ٢٣ ، ٢٤	٢٩٦	الآيتان: ١٠٨ ، ١٠٩
٣٣١	الآيتان: ٢٤ ، ٢٥	٢٩٧	الآيتان: ١٠٩ ، ١١٠
		٢٩٨	الآية: ١١٠

٣٢٤.....	الآيات: ٦٠، ٦١	٣٣٢.....	الآية: ٢٥
٣٢٥.....	الآية: ٦١	٣٣٣.....	الآيات: ٢٥، ٢٦
٣٢٦.....	الآيات: ٦١ - ٦٣	٣٣٤.....	الآيات: ٢٦، ٢٧
٣٢٧.....	الآيات: ٦٣، ٦٤	٣٣٥.....	الآية: ٢٨
٣٢٨.....	الآيات: ٦٤، ٦٥	٣٣٦.....	الآيات: ٢٨ - ٣٠
٣٢٩.....	الآيات: ٦٥، ٦٦	٣٣٧.....	الآيات: ٣٠، ٣١
٣٧٠.....	الآيات: ٦٦ - ٦٨	٣٣٨.....	الآية: ٣١
٣٧١.....	الآيات: ٦٨، ٦٩	٣٣٩.....	الآيات: ٣٢، ٣٣
٣٧٢.....	الآيات: ٦٩، ٧٠	٣٤٠.....	الآيات: ٣٣، ٣٤
٣٧٣.....	الآية: ٧٠	٣٤١.....	الآيات: ٣٤، ٣٥
٣٧٤.....	الآيات: ٧٠، ٧١	٣٤٢.....	الآية: ٣٥
٣٧٥.....	الآيات: ٧١، ٧٢	٣٤٣.....	الآيات: ٣٥، ٣٦
٣٧٦.....	الآية: ٧٣	٣٤٤.....	الآيات: ٣٦ - ٣٨
٣٧٧.....	الآيات: ٧٣، ٧٤	٣٤٥.....	الآية: ٣٨
٣٧٨.....	الآية: ٧٤	٣٤٦.....	الآيات: ٣٩، ٤٠
٣٧٩.....	الآية: ٧٤	٣٤٧.....	الآية: ٤٠
٣٨٠.....	الآيات: ٧٤ - ٧٦	٣٤٨.....	الآيات: ٤٠، ٤١
٣٨١.....	الآية: ٧٦	٣٤٩.....	الآيات: ٤١ - ٤٣
٣٨٢.....	الآية: ٧٧	٣٥٠.....	الآيات: ٤٣، ٤٤
٣٨٣.....	الآيات: ٧٨ - ٨٠	٣٥١.....	الآيات: ٤٥، ٤٦
٣٨٤.....	الآية: ٨٠	٣٥٢.....	الآيات: ٤٦ - ٤٨
٣٨٥.....	الآيات: ٨٠، ٨١	٣٥٣.....	الآيات: ٤٨، ٤٩
٣٨٦.....	الآيات: ٨١، ٨٢	٣٥٤.....	الآيات: ٥٠، ٥١
٣٨٧.....	الآيات: ٨٢، ٨٣	٣٥٥.....	الآية: ٥٢
٣٨٨.....	الآيات: ٨٣، ٨٤	٣٥٧.....	الآيات: ٥٣، ٥٤
٣٨٩.....	الآيات: ٨٤، ٨٥	٣٥٨.....	الآية: ٥٤
٣٩٠.....	الآيات: ٨٥ - ٨٧	٣٥٩.....	الآيات: ٥٤ - ٥٦
٣٩١.....	الآيات: ٨٧ - ٩٠	٣٦٠.....	الآيات: ٥٦، ٥٧
٣٩٢.....	الآيات: ٩٠، ٩١	٣٦١.....	الآيات: ٥٨، ٥٩
٣٩٣.....	الآية: ٩١	٣٦٢.....	الآية: ٥٩
٣٩٤.....	الآيات: ٩١، ٩٢	٣٦٣.....	الآيات: ٥٩، ٦٠

٤٣١	الآيتان : ١٢٣ ، ١٢٢	٣٩٧	الآيتان : ٩٣ ، ٩٢
٤٣٢	الآيتان : ١٢٤ ، ١٢٣	٣٩٨	الآية : ٩٣
٤٣٣	الآية : ١٢٤	٤٠٠	الآيتان : ٩٤ ، ٩٣
٤٣٤	الآيتان : ١٢٥ ، ١٢٤	٤٠١	الآية : ٩٤
٤٣٥	الآية : ١٢٥	٤٠٢	الآيتان : ٩٥ ، ٩٤
٤٣٧	الآيات : ١٢٨ - ١٢٥	٤٠٣	الآية : ٩٥
٤٣٨	الآية : ١٢٨	٤٠٤	الآيتان : ٩٦ ، ٩٥
٤٤٠	الآيات : ١٣٠ - ١٢٨	٤٠٥	الآيات : ٩٦ - ٩٨
٤٤١	الآيتان : ١٣١ ، ١٣٠	٤٠٦	الآيتان : ٩٩ ، ٩٨
٤٤٢	الآيات : ١٣٤ - ١٣١	٤٠٧	الآية : ٩٩
٤٤٣	الآيتان : ١٣٥ ، ١٣٤	٤٠٩	الآيتان : ١٠٠ ، ٩٩
٤٤٤	الآيتان : ١٣٦ ، ١٣٥	٤١٠	الآية : ١٠٠
٤٤٥	الآيتان : ١٣٧ ، ١٣٦	٤١١	الآيات : ١٠٢ - ١٠٠
٤٤٦	الآية : ١٣٧	٤١٢	الآية : ١٠٣
٤٤٨	الآيات : ١٣٩ - ١٣٧	٤١٣	الآيتان : ١٠٤ ، ١٠٣
٤٤٩	الآية : ١٣٩	٤١٤	الآيتان : ١٠٥ ، ١٠٤
٤٥٠	الآيات : ١٤١ - ١٣٩	٤١٥	الآيات : ١٠٧ - ١٠٥
٤٥١	الآية : ١٤١	٤١٦	الآيتان : ١٠٨ ، ١٠٧
٤٥٢	الآيتان : ١٤٢ ، ١٤١	٤١٧	الآيتان : ١٠٩ ، ١٠٨
٤٥٣	الآيتان : ١٤٣ ، ١٤٢	٤١٨	الآية : ١٠٩
٤٥٤	الآية : ١٤٣	٤١٩	الآيتان : ١١٠ ، ١٠٩
٤٥٥	الآيتان : ١٤٤ ، ١٤٣	٤٢٠	الآيتان : ١١١ ، ١١٠
٤٥٦	الآيتان : ١٤٥ ، ١٤٤	٤٢١	الآيتان : ١١٢ ، ١١١
٤٥٧	الآية : ١٤٥	٤٢٢	الآية : ١١٢
٤٥٨	الآيتان : ١٤٦ ، ١٤٥	٤٢٣	الآيات : ١١٤ - ١١٢
٤٥٩	الآية : ١٤٦	٤٢٤	الآيتان : ١١٥ ، ١١٤
٤٦٠	الآيات : ١٤٨ - ١٤٦	٤٢٥	الآية : ١١٥
٤٦١	الآية : ١٤٨	٤٢٦	الآيات : ١١٨ - ١١٥
٤٦٢	الآيات : ١٥٠ - ١٤٨	٤٢٧	الآيتان : ١١٩ ، ١١٨
٤٦٣	الآيتان : ١٥١ ، ١٥٠	٤٢٨	الآيتان : ١٢٠ ، ١١٩
		٤٢٩	الآية : ١٢١

..... ٤٧٢ ٤٦٤ الآية: ١٥١
..... ٤٧٤ ٤٦٦ الآيتان: ١٥٢، ١٥١
..... ٤٧٥ ٤٦٧ الآيتان: ١٥٣، ١٥٢
..... ٤٧٧ ٤٦٨ الآية: ١٥٣
..... ٤٧٨ ٤٦٩ الآيتان: ١٥٤، ١٥٣
..... ٤٧٩ ٤٧٠ الآيات: ١٥٤ - ١٥٦
..... ٤٨١ ٤٧١ الآيتان: ١٥٧، ١٥٦